الثلاثاء ٢٥ حزيران ٢٠١٩

القمة المصرفية العربية الدولية في روما منحت الوسام الذهبي لجوزف طربيه الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٩



وطنية - كرمت القمة المصرفية العربية الدولية رئيس مجلس إدارة مجموعة الاعتماد اللبنانى ورئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولى للمصرفيين العرب الدكتور جوزيف طربيه بمنحه الوسام الذهبي الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٩، وهى أرقى جائزة يقدمها اتحاد المصارف العربية سنويا لأكثر الشخصيات المصرفية العربية تميزا وقيادة.

وأوضح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح "ان اختيار طربيه لتلك الجائزة المرموقة، جرى خلال اجتماع مجلس الإدارة السنوى الـ١٠٤ لاتحاد المصارف العربية، الذى عقد مؤخرا، وشهد إجماعا من أعضاء المجلس الممثلين لـ٢٠ دولة عربية على استحقاق طربيه للجائزة، تقديرا لجهوده المتواصلة وإدارته الحكيمة للمناصب القيادية التى اضطلع بها وخبرته على مدى أربعين سنة، بما أسهم فى تحقيق استقرار مالى واقتصادى خلال مسيرته المهنية المصرفية الطويلة، وما قدمه من جهود حثيثة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير العمل المصرفى فى لبنان والعالم العربى، فضلا عن دوره فى تحقيق أفضل أداء مصرفى عبر مجموعة الاعتماد اللبنانى الرائدة التى يرأس مجلس إدارتها."

وتسلم طربيه الجائزة في العاصمة الإيطالية روما، في حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور أحمد أبو الغيط، ورئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد جراح الصباح، ونائب رئيس البنك الدولى الدكتور محمود محيى الدين، ونخبة من القيادات المصرفية والسياسية العربية والدولية، زذلك خلال أعمال القمة المصرفية العربية الدولية، التى تعقد هذا العام بعنوان "الحوارات المتوسطية العربية الأوروبية من أجل منطقة اقتصادية أفضل" يومى ٢٥ و٢٦ يونيو فى إيطاليا.

تجدر الاشارة الى ان المجتمع المصرفى العربى يضم نخبا مصرفية رفيعة المستوى مثل الدكتور جوزيف طربيه، الذى يعد مفخرة للقطاع المصرفى، ليس فقط على مستوى لبنان، إنما على المستويين العربى والدولى .

النهار

الاثنين ٣ حزيران ٢٠١٩

"طربيه يفوز بجائزة "الشخصية المصرفية العربية ٢٠١٩



إختار مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية بالإجماع رئيس مجلس إدارة مجموعة الاعتماد اللبناني ورئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه لجائزة "الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٩"، والتي تعد أرقى جائزة يقدّمها اتحاد المصارف العربية سنوياً لأكثر الشخصيات المصرفية العربية تميزاً وقيادةً.

وأوضح الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، أن اختيار الدكتور طربيه لهذه الجائزة المرموقة قد تمّ خلال اجتماع مجلس الإدارة السنوي الـ١٠٤ لاتحاد المصارف العربية، الذي عقد أخيراً، أذ أجمع أعضاء المجلس الممثلون لـِ ٢٠ دولة عربية على استحقاق الدكتور طربيه لهذه الجائزة، تقديراً لجهوده المتواصلة وإدارته الحكيمة للمناصب القيادية التي اضطلع بها وخبرته على مدى أربعين عاماً، والتي أسهمت في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي خلال مسيرته المهنية المصرفية الطويلة.

وأضاف: "من المزمع أن يتم تسليم الجائزة خلال حفل التكريم الكبير الذي ينظمّه الاتحاد في شهر حزيران الجاري في العاصمة الإيطالية في روما، وذلك خلال أعمال القمة المصرفية العربية – الدولية التي ستعقد هذه السنة تحت عنوان "الحوارات المتوسطية العربية – الأوروبية من أجل منطقة اقتصادية أفضل" في ٢٥ حزيران الجاري و٢٦ منه في إيطاليا.

Since 1975
ARAB NEWS
The Voice of a Changing Region

Thursday 2 May 2019

Lebanon committed to reforms: PM



Lebanon's Prime Minister Saad Hariri addresses a session of the Arab Economic Forum in Beirut, Lebanon, on Thursday. (Reuters)

NAJIA HOUSSARI

- Summit was attended by heads of government, ministers and bankers from Arab and foreign countries

BEIRUT: Lebanon is committed to "carrying out the required economic reforms despite the existing difficulties," Prime Minister Saad Hariri said in his opening address at the 27th Arab Economic Forum in Beirut.

The task is "not easy, especially if we want to fight corruption and waste," he added. His speech came after Lebanon's labor union called a strike to protest austerity measures.

"Waste is a huge calamity in Arab countries, and the real waste lies in the time we're wasting every day without developing our laws. When our energy bill reaches $40 billion, this too is waste," said Hariri, who spoke of "optimistic reform plans."

He added: "These reforms are in the interest of Lebanese citizens and the youth who can't find jobs." He promised to rebuild the country as his father did when he was prime minister.

There is a need to "tighten the belt because our financial situation is worn out, so either we all sink or we put an end to the economic decline for everyone's sake," Hariri said at a Cabinet session this week.

"Any action in this sense isn't against any Lebanese group, but aims to protect all the people of Lebanon."

Addressing the Arab Economic Forum, he said: "Today, we have a choice to make in Lebanon: Do we want to reach a point of economic collapse, or do we want to look at a country like Egypt and say this is the experience we must implement? This is the change we must make."

He added: "There are changes and openness (in the Arab Gulf states), which we also see in Egypt. We hope this change is contagious and expands to the entire Arab world so that we all work together as one team."

At the forum, Egypt's Prime Minister Mostafa Madbouli outlined his country's efforts in recent years to implement economic reforms in order to achieve comprehensive and sustainable economic, social and environmental growth.

"Egypt has begun to reap the fruits and positive results of the reforms, the most important of which was achieving an annual economic growth rate of 5.3 percent during the fiscal year 2017/2018, the highest in 10 years," he said.

"The balance of payments has generated a surplus of about $12.8 billion, and the extent of foreign exchange reserves held rose from $14.9 billion in June 2014 to $44 billion in February 2019, covering about eight months of commodity imports after it used to cover three months only."

Arab League Secretary-General Ahmed Aboul Gheit spoke of the region's need for about 50 million more jobs by the middle of the century.

"We need to create jobs that are suitable for the education and expertise of the youth," he said. "Unemployment rates are dramatically rising among the educated youth, and we can't remain indifferent toward this phenomenon."

Mohamed Abdo Saidou, president of the Federation of Arab Chambers of Commerce, said: "Strengthening reliance on the digital economy would contribute more than $3 trillion to the growth of Arab GDP (gross domestic product)."

He urged Arab governments to strengthen the private sector's role so that it acts as the driver and largest employer of Arab talent. He also called for inter-Arab alliances to provide parallel development.

Joseph Torbey, chairman of the Association of Banks in Lebanon and the World Union of Arab Bankers, said: "In light of current and forthcoming developments, the pressures on Arab banks and the challenges facing them, including the continuing slowdown in deposit growth and the decline in asset quality, are expected to continue."

He called for "formulating economic development and reform plans in our region through diversifying sources of economic growth, entering into a new generation of reforms, promoting entrepreneurship, strengthening sources for financing SMEs (small and medium enterprises) and start-ups, and developing the knowledge economy as a key growth engine."

Torbey said: "The banking sector in Lebanon is a key player in Lebanon's economic life, and has helped maintain monetary stability over the past quarter-century, curbed inflation, and protected the purchasing power of salaries, wages and low-income groups. Therefore, the banking system and its deposits shouldn't be subject to seasonal tax on every occasion."

المركزية

الخميس ٢ ايار ٢٠١٩

افتتاح "منتدى الاقتصاد العربي" بمشاركة ٦٠٠ من ٢٣ دولة

الحريري: مصرّون على الإصلاحات المطلوبة رغم الصعوبات

مدبولـي: مصـر بدأت جنـي ثمـار الإصـــلاح



المركزية- اعتبر رئيس الحكومة سعد الحريري أن "التحدي الأبرز المشترك اليوم بين الدول العربية، هو كيفية تحفيز النمو وتنويع مصادره لإيجاد فرص عمل لشبابنا"، معتبراً أنه "أصبحت لدينا جميعاً قناعة تامة بأن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه من دون تنفيذ إصلاحات من شأنها تطوير اقتصاداتنا الوطنية وتحديثها، وجميعنا مقتنع بأنه من دون تحديث إجراءاتنا وقوانينا وإداراتنا وتعزيز الحوكمة والشفافية، لا يمكن للقطاع الخاص تحقيق إمكاناته وبالتالي، لا نمو ولا ازدهار ولا استثمارات". وقال "وضعنا رؤية متكاملة للنمو وفرص العمل، ولدينا إصرار، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وأنا، على القيام بالإصلاحات المطلوبة بالرغم من كل الصعوبات الموجودة لانها تصبّ في النهاية في مصلحة الوطن وتطوير الاقتصاد وتوفير فرص عمل للشباب"، مشدداً على ضرورة الاستفادة من التجربة المصرية التي حصلت في السنوات الماضية في هذا الخصوص.

وقائع المنتدى: استضافت بيروت افتتاح الدورة ٢٧ لـ "منتدى الاقتصاد العربي"، في حضور راعي المنتدى الرئيس الحريري، ورئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، على رأس وفد مصري رفيع من القطاعين الحكومي والخاص، باعتبار أن مصر ضيف شرف المنتدى، حيث ضم الوفد وزراء الاستثمار سحر نصر، وزير البترول والثروة المعدنية طارق الملا، وزير الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة محمد شاكر المرقبي، وزير التجارة والصناعة عمرو نصار، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمرو طلعت، وزير القوى العاملة محمد سعفان، ورئيس اتحاد الغرف المصرية أحمد الوكيل

.وحضر حفل الافتتاح أكثر من ٦٠٠ مشارك من ٢٣ دولة، يتقدمهم الرئيس فؤاد السنيورة،

وزراء ونواب لبنانيون حاليون وسابقون، وسفراء، ورؤساء مصارف وشركات لبنانية وإقليمية ودولية ورجال أعمال من مختلف أرجاء البلدان العربية.

الحريري: وألقى الرئيس الحريري كلمة جاء فيها: "أرحّب بكم جميعاً في بيروت ويشرفني بهذه المناسبة الترحيب بالأخ والصديق الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية وبأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط وبكل الوزراء والقياديين ورجال الاعمال والمصرفيين العرب، الذين أعتدنا في كل عام على لقائهم في هذا المنتدى الكريم.

ينعقد هذا المنتدى في وقت لا تزال منطقتنا العربية تمر في مرحلة دقيقة جداً تتطلب منا رفع مستوى التواصل وتعزيز التعاون المشترك فيما بيننا.

واجتماع اللجنة العليا اللبنانية المصرية المشتركة غداً في بيروت يصب في اتجاه إرساء الأسس لمزيد من التعاون والتنسيق بين لبنان ومصر لتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة.

ان التحدي الأبرز المشترك بين دولنا اليوم هو كيفية تحفيز النمو وتنويع مصادره لإيجاد فرص عمل لشبابنا. وأنا أعتقد بأنه أصبح لدينا جميعاً قناعة تامة بأن هذا الامر لا يمكن تحقيقه دون تنفيذ الاصلاحات التي من شأنها تطوير اقتصاداتنا الوطنية وتحديثها. فمن منا اليوم لا يرى في الإصلاح مدخلاً لاقتصاد وطني قوي ولغد أفضل لشبابنا.

أضاف: طموحنا في لبنان، كما هو طموح مصر، هذه العدوى يجب ان تنتقل الى كل الدول العربية بالفعل، بالانفتاح وتطوير الاقتصاد، وعلينا ان نتحدث مع الناس بصدق حول ما يجري في البلد والمشاكل التي يتعرض لها ، ونرى ونتعلم ماذا حصل في الدول التي كانت تعاني من الفساد والهدر وعدم توفر فرص العمل وأصبحت اليوم في مصاف الدول المتقدمة. اليوم بعد تسلم الرئيس عبد الفتاح السيسي سدة الرئاسة امسك بيده زمام الامور، وقرر مع فريق عمل ومع رئيس الوزراء والوزراء تغيّر وجهة مصر وهذا ما حصل. أحيانا التغيير يواجه صعوبات، لان الناس تعودت على وجودهم في وضع امن محدد لا يريدون الخروج منه، ومرتاحون على أوضاعهم، ويرفضون التغيير. ولكن بعد الأحداث التي حصلت في مصر ووصول الرئيس السيسي، اكتشف الى اي مدى مصر متأخرة، كما نحن اليوم في لبنان من حيث قوانينا القديمة وانفتاحنا وطريقة العمل التي يجب ان نعمل بها ، لذلك يجب علينا تحديث كل القوانين في لبنان مثل ما نعمل عليه اليوم وكما فعلت مصر في السنوات الاخيرة وهم مستمرون بذلك.

وقال: لذلك علينا الاستفادة من الخبرة والتجربة المصرية التي حصلت، ان كان في مجالات الكهرباء او الاتصالات او الغاز والبترول وغيرها من القطاعات، ما نحاول ان نقوم به اليوم في لبنان فعليا كما فعلت مصر، ولكن الفرق ان مصر عانت في مرحلة من المراحل اقتصاديا اكثر من لبنان. لدينا اليوم خيار في لبنان اليوم هل نريد الوصول الى مكان نسقط فيه اقتصاديا؟ او ننظر الى دولة كمصر ورئيس مثل الرئيس السيسي والرئيس مدبولي ونقول هذه هي التجربة التي يجب ان نطبقها؟ هذا هو التغيير الذي يجب ان نقوم به، وكما قال الرئيس مدبولي، نحن ننظر الى الصين ونرى الى اين وصلت، فهي تعمل منذ ثلاثين سنة على التغيير في برامجها وأخذت قرارا بانها تريد ان تكون اول دولة متقدمة في العالم بالنسبة الى الذكاء الاصطناعي. وكما أخذت مصر قرارا بانها تريد تطوير نفسها خلال العشر سنوات او الخمسة عشر عاما المقبلة وتعود بلدا متطورا كما كانت في الماضي.

أضاف: نحن في لبنان نريد القيام بذلك، هذه العدوى بدأت ربما في الخليج ، حيث هناك تغييرات وانفتاح، اليوم نراها في مصر، وان شاء الله تمتد هذه العدوى الى كامل العالم العربي، حتى نكون جميعا فريقا واحدا نعمل سويا. ان اللجنة العليا اللبنانية -المصرية تسير بشكل فعلي على هذا الطريق، واذا كان طريق الحرير سيمر على كل منطقتنا، علينا ان نبني نحن طريق الدول العربية، حتى يكون لدينا انتشار في كل هذه الدول العربية، كذلك لكي ينتشر اقتصادنا ويتطور فيها.

اخيرا، اشكر الرئيس مدبولي واشكركم جميعا، في لبنان ومن المؤكد ان هناك تحديات كبيرة تواجهنا ولكن ما استطيع ان اقوله لكم هو ان رئيس الجمهورية وانا وايضا رئيس مجلس النواب، لدينا اصرار على القيام بالاصلاحات المطلوبة على الرغم من الصعوبات الموجودة وهي مهمة ليست سهلة ، خاصة اذا اردنا محاربة الفساد والهدر، وفعليا اقول ان الهدر يمكن انه هو مصيبة المصائب لدينا في الدول العربية، والفساد والهدر الحقيقي هو في الوقت الذي نضيعه سدى كل يوم من دون تطوير قوانيننا، وعندما تصل فاتورة الكهرباء لدينا الى ٤٠ مليار دولار فهذا هو الهدر والفساد ايضا. لذلك نحن ننفذ خطط اصلاحية متفائلة. البعض يتسأل كيف يمكننا تنفيذ هذه هذه الاصلاحات؟ واقول ان هذه الاصلاحات هي لمصلحة المواطن اللبناني والشباب والشابات الذين لا يجدوا وظائف في الوقت الحالي.

اشكر الرئيس مدبولي وان شاء الله سنكمل العمل، ووعدي لكم كما كان يفعل الرئيس الشهيد رفيق الحريري عندما اتى الى لبنان ولم يكن هناك غير الدمار فأعاد أعمار البلد ونحن سنكمل بهذه الطريق."

مدبولي: رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أشار في كلمته إلى أن "لبنان يواجه حاليا تحديات شبيهة لما واجهناه، وبالعمل الدؤوب، سيتمكن لبنان من تجاوز كل هذه التحديات"، وعرض أهم الجهود التي بذلتها مصر خلال السنوات الأخيرة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الشاملة والمستدامة، فمُنذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة البلاد في يونيو ٢٠١٤ ، رُسِمَت ملامح واضحة للانطلاقة كان أساسها تثبيت أركان الدولة وضمان استقرارها وأمنها داخلياً وخارجياً، ثم تلا ذلك ملفات خاصة بأبعاد اجتماعية؛ لضمان الاستقرار الداخلي الذي تزامن مع برنامج طموح لإصلاح الاقتصاد وتبنيه لإجراءات اتصفت بالجرأة والوضوح، وأضاف أن "المخطط المصري يضع لأول مرة البُعد المكاني كمكون أساسي في خطط التنمية، جنباً إلى جنب مع البعد الزمني للخطة والتغيرات القطاعية؛ فقد كان التركيز على خلخلة الكثافة السكانية وضخ استثمارات ضخمة من خلال إطلاق ٢٠ مجتمعاً جديداً؛ وهو ما أدى بالفعل إلى اتساع الطاقة الاستيعابية للاستثمار في مصر، والذي رصدته وأكدت عليه التقارير الدولية. وتحدث عن استراتيجية التنمية المستدامة والتي جاء في إطارها برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأت الحكومة في تنفيذه اعتباراً من نوفمبر ٢٠١٦."

وأكد مدبولي أنه "رغم صعوبة التحديات، إلا أن مصر بدأت بالفعل تجنى بعض الثمار والنتائج الايجابية للإصلاحات والجهود المبذولة خلال الفترة الأخيرة، وجاء أهمها في تحقيق الاقتصاد المصري أعلى معدل نمو سنوي منذ عشر سنوات بلغ ٥،٣ في المئة خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧، ونمت الصادرات غير البترولية من ١٥ إلى ١٧ مليار دولار، بنسبة زيادة ١٢،٧ في المئة في عام ٢٠١٨/١٧، كما حقق ميزان المدفوعات فائضاً بلغ نحو ١٢،٨ مليار دولار، وارتفع كذلك حجم احتياطيات النقد الأجنبي من ١٤،٩ مليار دولار في يونيو ٢٠١٤ ليصل إلى ٤٤ مليار دولار في فبراير ٢٠١٩؛ لتُغطي حوالى ثمانية أشهر من الواردات السلعية بعد أن كانت تغطي ثلاثة أشهر فقط."

وأضاف مدبولي: تستهدف الحكومة أيضاً رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل تدريجي من ٥،٣ في المئة في العام ٢٠١٨/١٧ إلى ٨ في المئة بحلول عام ٢٠٢٢/٢١، وتعزيز دور الاستثمار الخاص في دفع هذا النمو بمواصلة الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال، خاصةً ما يتعلق بميكنة إجراءات تأسيس الشركات وتبسيطها وخفض تكلفتها، والتوسع في المناطق الحرة وإنشاء ١٢ منطقة استثمارية جديدة، وتأسيس منصة شاملة لتحفيز بيئة ريادة الأعمال، من خلال أربع ركائز أساسية هي: التمويل، وتأهيل رواد الأعمال، ومراكز خدمة ريادة الأعمال، والإصلاحات التشريعية والتنظيمية الجديدة، وكذا الاستمرار في تحديث الخريطة الاستثمارية، وتحديث بيانات الفرص الاستثمارية، بما ينعكس على جذب استثمارات خاصة تقدر بحوالي ٢٠٠ مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة، وزيادة صافي تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي ٤٧ مليار دولار.

وأشار إلى أن "الحكومة تُولي كذلك أهمية بالغة لتعزيز تنافسية قطاع الصناعة، بما يحقق زيادة معدل النمو الصناعي من ٦،٣ في المئة ٢٠١٩/١٨ ليصل إلى ١٠،٧ في المئة ٢٠٢٢/٢١، وذلك بالتركيز على إتاحة الأراضي الصناعية بأسعار تنافسية، وتبسيط إجراءات التراخيص الصناعية، والتوسع في المجمعات الصناعية المتكاملة بإنشاء ١٣ مجمّعاً صناعياً جديداً."

وأوضح أن "كل هذه الجهود المستهدفة في مجال تحسين بيئة الأعمال، تستهدف بالدرجة الأولى توفير حوالي ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، وقد نجحت الحكومة خلال السنوات الاربع الماضية في توفير ٤ ملايين فرصة عمل، أسهمت في خفض معدلات البطالة إلى حوالي ٨,٩ في المئة، لافتاً إلى أن الحكومة تولي أيضاً أولوية لتحسين مستوى معيشة المواطنين، بإنشاء ١٤ مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع على مساحة ٤٥٠ ألف فدان، بما يؤدي إلى زيادة الانتشار العمراني وتخفيف الضغط على الخدمات المتوفرة في المدن القائمة، إلى جانب الانتهاء من تطوير جميع المناطق غير الآمنة، والتي ستنتهي هذا العام، بتوفير ٢٠٠ ألف وحدة سكنية تقريبا، لأهالينا سكان هذه المناطق، إضافة إلى التوسع في تقديم وحدات الإسكان التي تلائم مختلف فئات المواطنين بإنشاء ٧٥٠ ألف وحدة سكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي، إضافة إلى حوالي ٤٠٠ ألف وحدة أخرى بالإسكان المتوسط، وتنفيذ ٥٠٠٠ كم بشبكة الطرق القومية، وتحسين خدمات مياه الشرب بتنفيذ ٢٦٥ مشروعا، فضلاً عن ٥٩٤ مشروعاً لتطوير خدمات الصرف الصحي، والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي بتغطية ٦٠ في المئة من السكان تحت خط الفقر في برنامج "تكافل وكرامة" بحوالي ١٨ مليون مواطن."

كما أشار رئيس الوزراء إلى أن تعزيز الابتكار وتطور بيئة الأعمال هو أهم ممرات العبور بالاقتصاد المصري نحو الاندماج الفعّال في الاقتصاد العالمي، ولذا فتسعى الحكومة المصرية للانخراط في الثورة الصناعية الرابعة. وقال: إلى جانب الإجراءات والإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تم اتخاذها لتهيئة بيئة الأعمال الداعمة للشراكة مع القطاع الخاص، تعمل الحكومة كذلك على خلق الفرص وفتح مجالات متعددة للاستثمار المشترك، ومن بين هذه المجالات برنامج الطروحات الحكومية الذي تسعى الحكومة من خلاله لطرح ٢٣ شركة حكومية في البورصة في مدة تتراوح بين ٢٤ و٣٠ شهراً، بإجمالي حصيلة متوقعة تصل إلى حوالي ٤،٥ مليار دولار، في إطار المرحلة الأولى من البرنامج وبقيمة سوقية تصل إلى ما بين ٢ - ٣ مليارات دولار.

وأشار مدبولي إلى أن "الدولة أنشأت صندوق مصر السيادي؛ حيث صدر في شهر أغسطس الماضي قرار السيد رئيس الجمهورية بإصدار القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء صندوق مصر السيادي (برأس مال مرخص به ٢٠٠ مليار جنيه ورأس مال مدفوع ٥ مليارات جنيه مصري)، وتستهدف الحكومة المصرية أن يكون هذا الصندوق إحدى الآليات الفاعلة لتعزيز الاستثمار المشترك مع الصناديق السيادية والمؤسسات المالية الكبرى الدولية؛ لضخ رؤوس الأموال وتوفير التمويل للمشروعات الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة."

وأضاف: التمويلات الموجهة للشركات الناشئة في السوق المصرية واصلت نموها بشكل ملحوظ، وبلغ إجمالي التمويلات التي جرى ضخها في الشركات الناشئة بمصر خلال العام الماضي وفق تقرير نشره موقع "باتريك أفريقيا" نحو ٦٧ مليون دولار، مقارنة بحوالي ٣٦،٩ مليون دولار في ٢٠١٧.. وتقترب مصر من سدّ الفجوة التمويلية القائمة بينها وبين الدول الأخرى الرائدة إقليمياً.

وأشار إلى أن "مصر في الوقت نفسه تؤمن بأهمية التكامل بين مبادرات التنمية المختلفة، وأن تأتي جهود الدول منسجمة وداعمة لهذه المبادرات، وفي هذا الاطار تقدم مصر للعالم المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كمركز لوجستي واقتصادي عالمي يسهم بفاعلية في تطوير حركة الملاحة والتجارة الدولية، ويفتح آفاقاً استثمارية رحبة في مجالات متنوعة وواعدة، خاصة في قطاعات: النقل والطاقة، والبنية التحية، والخدمات التجارية؛ ليكون محور قناة السويس رابطاً تجاريا واقتصادياً يتكامل مع مبادرة الحزام والطريق ويربطها بإفريقيا. من هنا، فإن مصر بالتالي تُعد محور الانطلاق، ليس فقط للسوق المصري والاقليمي، وإنما لخدمة أسواق كبيرة في المنطقة تشمل إلى جانب المنطقة العربية إفريقيا وأوروبا وبعض الشركاء، وذلك بحكم الاتفاقات والمعاهدات التجارية مع هؤلاء الشركاء."

ولفت مدبولي إلى أن "السفير أحمد أبوالغيط، أمين عام جامعة الدول العربية، أوضح في كلمته بالمنتدى، أن الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين تقدمت كثيرا في الأربعين عاما الماضية، ويبقى التساؤل بين شعوبنا العربية، متى نتقدم مثل هذه الدول؟ والإجابة واضحة جدا، فهذه الدول كانت تعمل طوال هذه السنوات بانضباط، شديد، وجدية، تصل إلى حد القسوة في بعض الأوقات، ولذا نحن ليس أمامنا إلا العمل بجدية وانضباط، وأن يكون هدفنا هو الوطن، ثم الوطن، ثم الوطن، وليس أي مصالح شخصية أخرى."

أبو الغيط: أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط لفت إلى أن "ثمة محاولات تجري في عدد من دول المنطقة لتحويل الإمكانيات العربية، وهي كبيرة وواعدة، إلى "معادلة نجاح". والأهم أننا نلمس جميعاً تصاعد الإدراك، لدى الحكومات والشعوب، بأن التنمية والنجاح الاقتصادي هما قضية بلادنا وأمتنا في هذا العصر، فمن دون تنمية تأخذ هذه المنطقة إلى أفق جديد من النمو والازدهار ستظل المجتمعات العربية بعيدة عن الاستقرار الحقيقي، وسيبقى أمننا مُهدداً، إذ أن التنمية هي خط الدفاع الحقيقي للحفاظ على تماسك المجتمعات واستقرارها."

أضاف: هناك اقتناع بأن الشباب هم قلب هذه التنمية العربية، هم الإمكانية الحقيقية لهذه المنطقة، إن بقيت معطلة تعطلت مسيرتها، وإن تم تحريكها وتحفيزها وإطلاقها انطلقت المنطقة إلى فضاء الإنجاز والتفوق. فالعالم العربي شاب في معظمه، هذه حقيقة ديموغرافية، لكنها لا تجد ترجمة لها في الواقع الاقتصادي والتنموي، إذ لا زال الشباب العربي طاقة كامنة تنتظر من يوظفها. ولا يكفي خلق الوظائف، مع أن المنطقة في حاجة إلى نحو ٥٠ مليون وظيفة بحلول منتصف هذا القرن، وإنما ينبغي خلق الوظائف الملائمة لتعليم الشباب وخبراتهم، إذ أن نسب البطالة ترتفع بشدة في أوساط شباب المتعلمين، وهي ظاهرة لا يمكن أن نقف إزاءها مكتوفي الأيدي، ذلك أن أبعادها تتجاوز كفاءة الاقتصاد إلى ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان العربية. والثابت أن الاقتصاد الجديد في عصر ما يُعرف بالثورة الصناعية الرابعة يرتكز في الأساس على الابداع والابتكار كمولد للقيمة المضافة، والمدن العربية مدن شابة وبإمكانها أن تكون مدناً مبتكرة، لكن ذلك يحتاج هذا إلى إصلاحات مؤسسية جوهرية في نظم الاقتصاد العربية من أجل إطلاق المنافسة، وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وجذب الاستثمار في المجالات الإنتاجية التي تُساعد على نقل التكنولوجيا والخبرات، وليس فقط تحقيق الأرباح السريعة. وإن غايتنا المنشودة هي منتج عربي يحمل قيمة مضافة معتبرة، وقابل للتصدير والمنافسة عالمياً.

وأشاد أبو الغيط بأن "هناك إدراكاً متزايداً بأهمية تطوير آليات العمل التنموي المشترك على صعيد العالم العربي، وهو ما انعكس في مجموعة القرارات الصادرة عن كل من أعمال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة والتي عقدت في بيروت، وإن المبادرات والاستراتيجيات التي أقرتها قمة بيروت تمثل رقماً هاماً في معادلة النجاح الاقتصادي العربي، كوضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي، واعتماد الميثاق الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وذلك إيماناً بالدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنمية الاقتصاد."

عبده سعيد: رئيس اتحاد الغرف العربية محمد عبده سعيد أشار إلى أنه "في الوقت الذي ما تزال فيه دول عربية تخوض غمار التغيير، حققت العديد من البلدان العربية قفزة هامة على صعيد التنمية المستدامة عبر اعتماد سياسة

التنويع الاقتصادي، خصوصا لجهة التركيز على القطاعات عالية القيمة المضافة والقطاعات التصديرية وقطاعات الاقتصاد المعرفي، لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة. وفي الواقع إن القرارات المهمة التي صدرت عن القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية الرابعة التي احتضنتها بيروت مطلع هذا العام، تشكل أرضية خصبة للانطلاق، كونها فتحت الطريق مجددا نحو رسم معالم الخارطة الاقتصادية العربية الجديدة."

وأضاف: يحتاج العالم العربي، إلى تعزيز الاستثمار في الطاقات البشرية، لاسيما في والصحة والطاقات الشبابية الواعدة، كما ولا بد من تعزيز الاعتماد على الاقتصاد الرقمي الذي من شأنه أن يسهم بأكثر من ٣ تريليونات دولار في نمو الناتج المحلي العربي. لذا هناك ضرورة لوضع موضع التنفيذ رؤية الاقتصاد الرقمي العربي التي تم إقرارها في قمة بيروت وتم إنشاء صندوق لها بقيمة ٢٠٠ مليون دولار.

مختتماً بالقول: لا بد للحكومات العربية من تعزيز دور القطاع الخاص ليكون المحرك والمشغل الأكبر للأيادي العربية، أيضا لا بد للعالم العربي أن يغير من نهجه الاقتصادي وأن يبني تحالفات اقتصادية عربية – عربية من أجل تأمين تنمية متوازية قد توفر لشعوبنا حياة أفضل ضمن الصراعات العالمية.

طربيه: بدوره، ألقى طربيه الكلمة الآتية: "يأتي منتدى الاقتصاد العربي لهذا العام في ظل استمرار الاضطرابات المتنقلة التي تهز بعض أجزاء العالم العربي، حيث تطغى المستجدات الاقليمية والدولية بتداعياتها وحالات عدم اليقين التي تولدها، على جدول اي أعمال اخرى. فمنطقتنا تتموضع اليوم في أعالي سلم نقاط الاستقطاب العالمي بفعل حجم ثرواتها وصراع المصالح عليها.

في ضوء التطورات الحاصلة والمرتقبة، من المتوقع ان تستمر الضغوطات والتحديات للمصارف العربية المتمثلة في استمرار التباطوء في نمو الودائع والتراجع في نوعية الاصول. كما يعاني عالمنا العربي بشكل عام من معدلات منخفضة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وخاصة في بلدان الاضطرابات، حيث تفاقم حجم التحديات التي كانت فيها قبل الاحداث، وكذلك ازدادت معدلات البطالة وخاصة بين الشباب والتي كانت أصلاً من اعلى معدلات البطالة في العالم. اضف الى ذلك الارتفاع في معدلات الفقر والتراجع في مستوى المعيشة والتعليم. هذا عدا عن دفع رؤوس الاموال العربية الى المزيد من الهجرة، وترسيخ البيئة الطاردة للاستثمار في الوطن العربي؛ في وقت تشكل مستويات الديون السيادية خطراً حقيقياً في ظل اتجاه أسعار الفوائد الى الإرتفاع عالمياً ومحلياً. امام هذا الواقع، علينا ان نعيد صياغة خطط التنمية الاقتصادية والاصلاح في منطقتنا، وذلك من خلال تنويع مصادر النمو، والدخول في جيل جديد من الاصلاحات. فتحسين بيئة الاستثمار يمر حتماً من خلال تعزيز الحريات الاقتصادية وحكم القانون والادارة الرشيدة والشفافية. وان بناء السلم الدائم للمنطقة يتطلب تنمية دائمة تقوم على سياسات خلق فرص عمل تضمن مستقبل الشباب العربي وتشجع تنمية ريادة الاعمال وتعزيز مصادر التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة وتنمية اقتصاد المعرفة كمحرك اساسي للنمو.

ان الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية هو خلق فرص عمل للشباب والاجيال الصاعدة، ومعالجة تركة الحرمان البشري والفقر وتمكين الناس في المنطقة العربية من المشاركة الفعلية في عالم القرن الحادي والعشرين. وانه لو سألنا أياً من ملايين الشباب على مساحة الوطن العربي عن مخاوفهم بالنسبة للمستقبل، سنجد من الارجح ان اجابتهم تنصب في قلقهم على العثور على وظيفة. واننا لن نستطيع انهاء التطرف والحراك المهدد للاستقرار دون معالجة قضية بطالة الشباب.

إن معظم دولنا زاخرة بجيل الشباب وتملك الموارد وكل ما تحتاجه هي وضع السياسات السليمة واعطاء الافضلية لمعالجة هذه المشكلة، وهي ليست مشكلة بسيطة اذ ترتبط بتحقيق منظومة كاملة من السياسات والآليات لتحسين تنافسية الاقتصادات التي من شأنها توسيع فرص العمل، وهي تتناول توفير بيئة اعمال مستقرة، وتفعيل دور الموارد البشرية عن طريق نوعية التعليم، واكتساب المهارات، لتلبية حاجة الصناعات، وتحسين جودة المنتجات، ودعم قدرتها على مواجهة المنافسة العالمية، وتحقيق المزيد من التنويع للهيكل الانتاجي، وتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا.

لا بد ان تتضمن كلمتي اشارة الى ما يقوم به لبنان حالياً من اصلاحات في اقتصاده وماليته العامة ومحاربة الفساد وتحسين مستويات الحوكمة. ان لبنان يواجه في الواقع استحقاقات ملحة على صعيد المالية العامة للدولة اذ الحقت الاضطرابات السياسية والنزاعات العسكرية في المنطقة وتدفق ما تجاوز المليون لاجئ سوري اليه هرباً من اتون الحرب في بلادهم اضرارا فادحة في الاقتصاد اللبناني، مما ادى الى ضغوط هائلة على البنية التحتية المتداعية، وانخفاض الانتاجية وتفاقم ظاهرة التنافس مع الأيدي العاملة اللبنانية وانتشار الاقتصاد غير الشرعي. ولا يزال لبنان يناضل ليسترد عافيته من ثقل هذه الاحداث حيث باتت الخزينة اللبنانية مثقلة بالديون التي تفاقمت وتيرتها في السنوات الاخيرة مما يتطلب معالجات قاسية بدأت الحكومة اللبنانية بمناقشتها من خلال مشروع الموازنة العامة المرجو أن تتمثل فيه حزمة التدابير التي تتخذها للتخفيف من نسبة العجز. إن المطلوب اجراءات تؤدي الى تغيير مهم في جانبي النفقات والواردات من الموازنة من شأنها، من جهة، تحقيق خفض جوهري في الانفاق العام، وخاصة لجهة اعتماد سياسة تقشف حقيقية وترشيد الانفاق ووقف الهدر، ومن جهة ثانية اتخاذ تدابير إجرائية من شأنها تحسين الايرادات الضريبية وضبط التهرب الضريبي وتحسين الجباية.

وعلى هذا الصعيد نشير الى ما يلي:

اولاً: ان القطاع المصرفي في لبنان يأمل ان تنجح الدولة اللبنانية بتعهداتها باقرار الموازنة العامة الإصلاحية الموعودة؛ مع التحسب لحجم الصعوبات التي تواجهها من مختلف المتضررين من التدابير الجديدة.

ثانياً: ان التصحيح المالي يتطلب خفض عجز الموازنة الى مستويات مقبولة جرى التعهد بها في خطة سيدر واستطراداً تأمين التوازن المالي، مما يستوجب اعادة هيكلة القطاع العام وخفض حجمه وترشيد انفاقه وتحديثه لزيادة فعاليته ومكافحة الفساد وتحسين الجباية.

ثالثاً: لا يجب ان يشعر المجتمع المالي، ومن خلاله المودعون في المصارف، او حاملي سندات الدين السيادي اللبنانية، ان البلاد مطية للشعبوية، اشارة الى الاصوات التي ترتفع بين حين وآخر، مطالبة بصورة مباشرة او غير مباشرة بجدولة الدين العام او اعادة هيكلته او ما شابه ذلك من آليات عدم التسديد عند الاستحقاق، او مخالفة القواعد المتبعة في الاسواق المالية الدولية. ان ايفاء لبنان بالتزاماته المالية هي ركن اساسي من سياسته المالية، وهو من اكدته اعلى مراتب السلطة في لبنان ومنها البيان الرسمي لوزير المالية الصادر عن اجتماع بعبدا بتاريخ ٢٠١٩/١/١٣ والذي ورد فيه بالحرف: "إن الدولة اللبنانية ملتزمة تاريخياً وحاضراً ومستقبلاً المحافظة على حقوق المودعين والمصارف وحاملي مختلف سندات الدين السيادية وذلك تقيداً بتسديد الاستحقاقات والفوائد في التواريخ المحددة لذلك من دون أي إجراء آخر."

رابعاً: ان القطاع المصرفي في لبنان هو اللاعب الاساسي في حياة لبنان الاقتصادية، فالتمويل الذي قدمه للدولة اللبنانية امن استمرار قدراتها، والتمويل الذي قدمه للإقتصاد الوطني يتجاوز حجم الناتج القومي، وهو أخيراً وليس آخراً من عزز بايداعاته احتياطات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية، مما ساعد على الحفاظ على الاستقرار النقدي طيلة ربع القرن الماضي ولجم التضخم وحفظ القوة الشرائية للرواتب والاجور واصحاب الدخل المحدود. لذلك يجب عدم استسهال التعرض للنظام المصرفي وودائعه بالضرائب الموسمية عند كل مناسبة كما حصل في العام الماضي، عند فرض الازدواج الضريبي على تكليف دخل المصارف من الفوائد، وكذلك رفع معدل الضريبة على فوائد الودائع الى ١٠% هذا العام، مما يؤثر على تدفقات راس المال الى لبنان، ويضعف من قدرة القطاع المصرفي في تأدية دوره التمويلي، وينعكس

سلباً على أسعار الفوائد وعلى كلفة تمويل الاقتصاد اللبناني، ويعطّل نموّه."

أبو زكي: رئيس "مجموعة الاقتصاد والأعمال" رؤوف أبو زكي قال من جهته: نتوقف أمام الوضع المتأزم للمالية العامة في لبنان والذي أصبح موضع قلق شامل، وقد توافقت القوى السياسية على ضرورة الإسراع في إيجاد الحلول التي تبدأ بإقرار موازنة اصلاحية عادلة في اعباءها على الجميع وبالتالي وضع حد للأزمة قبل أن يقع السقف على الجميع. لكن ما يبعث على التفاؤل قرب بدء أعمال الحفر والتنقيب عن النفط والغاز، والسعي الحثيث لإطلاق مشاريع "سيدر" لتطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية والتي ستشكل قاطرة لاقتصاد لبنان الحديث. علماً أن هذه المشاريع بانتظار الإصلاحات التي يسعى الرئيس سعد الحريري، الذي يمثل قيم الوسطية والاعتدال ويواجه التحديات الجمة بإرادة صلبة، وبدعم من فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس النواب لإنجازها. ولا بد هنا من توجيه التحية لسعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة للدور الكبير الذي لعبه ولسنوات طويلة في الحفاظ على الاستقرار النقدي ودعم النمو الاقتصادي.

وختم: إن العالم العربي يمر بمرحلة غير مسبوقة من عدم الاستقرار، وأصبحت خريطة المنطقة مختلفة عمّا نعهده وعما كنا نحلم به، وسبب ذلك أن القوى الطامعة حوّلت المنطقة إلى ساحات نزاع واستنزاف للموارد وإحباط للأجيال المقبلة. لكن إذا أردنا أن ننظر إلى الوجه الآخر للعملة، نجد الكثير من التطورات الإيجابية. ويأتي في مقدمة هذه التطورات النهضة الكبيرة في السعودية وما حققته من إصلاحات جريئة، كما نتطلع إلى مصر ونهوضها الثابت بفضل القيادة الشجاعة للرئيس عبد الفتاح السيسي، ويكفي التنويه بأن مساحة العاصمة الإدارية الجديدة توازي سبعة أضعاف مساحة العاصمة الفرنسية ومؤهلة لتستوعب أكثر من ستة ملايين نسمة. كذلك نتابع باهتمام التطورات الحاصلة في دول الخليج، وهناك الجهود العراقية الجادة لإصلاح الحكم ومكافحة الفساد وإعادة الإعمار وتوطيد المصالحة الوطنية، ونتمنى أن يؤدي كسر الجمود الطويل في كل من الجزائر والسودان إلى بداية مرحلة ازدهار ونموّ مستدام. كما نتمنى جميعاً عودة السلام والاستقرار إلى سوريا وليبيا واليمن.

يُذكر أن حفل افتتاح المنتدى شهد تكريم كل من: الحريري، مدبولي، أبو الغيط، رئيس اتحاد مصارف الكويت عادل الماجد، الأمين العام التنفيذي لمنظمة "إسكوا" رولا دشتي.

اللواء
الأربعاء ٢٤ نيسان ٢٠١٩

الحريري في افتتاح «المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠١٩»: المصارف حمت لبنان والمشكلة أنّ الدولة لم تقم بالإصلاحات



أكد رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري التزام الحكومة محاربة الفساد والهدر وعزمها على إجراء الإصلاحات اللازمة لمصلحة المواطن اللبناني والمالية العامة، مشددا على أن المصارف وحاكم مصرف لبنان سيكونون مستعدين لمساعدتها في ذلك.

كلام الرئيس الحريري جاء خلال رعايته عصر أمس حفل افتتاح «المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠١٩ في فندق فينيسيا تحت عنوان «الاصلاحات الاقتصادية والحوكمة»، بدعوة من اتحاد المصارف العربية، مصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان .

وقال الحريري: نحن في لبنان نعاني أحيانا من حملات تيئيس. المؤسسات الناجحة، كما الأشخاص الناجحون، كـ«رياض سلامة» أو شركة طيران الشرق الأوسط أو غيرها من المؤسسات اللبنانية، تتعرض دائما لهجوم لأنها ناجحة، ونحن نريد القيام بالإصلاحات اللازمة لمصلحة المواطن اللبناني والمالية العامة، وهذا ما هو حاصل الآن ما يهمني في نهاية المطاف، وبعد كل ما تسمعونه، أن يحصل هذا الإصلاح لا مشكلة لدي في من سيحصد النتائج أو يقول أن الإصلاح تحقق بسببه، المهم هو حصول هذه الإصلاحات، لأن لبنان لا يستطيع أن يستمر بقوانين منذ خميسنات وستينات القرن الماضي، فيما نحن في العام ٢٠١٩.

وأضاف متوجها إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة: أكرر تهنئتي لك وأقول لك أعانك الله ونحن معك، والمصارف التي دعمت لبنان في مرحلة دقيقة جدا، لم تقصّر يوما لكن المشكلة هي أن الدولة لم تقم بالإصلاحات التي كان يجب عليها القيام بها. ففي الماضي على سبيل المثال، عقد مؤتمر باريس ٢، وكانت هناك رزمة من الإصلاحات التي كان يجب أن تحصل، الحاكمية والمصارف قاموا بواجباتهم وأعطوا الدولة عشرة آلاف مليار ليرة بفائدة ٠,٢ نقطة، على أساس أن تحصل إصلاحات. لكن هذه الإصلاحات لم تحصل، فأخذت الدولة هذه المبالغ وأنفقتها ولم تقم بالإصلاحات.

وختم قائلا: «يجب ألا تلجأ الدولة إلى المصارف اللبنانية أو حاكمية مصرف لبنان قبل أن تقوم بواجباتها التي كان يفترض أن تقوم بها قبل حوالي العشرين سنة، وهي الإصلاح ثم الإصلاح ثم الإصلاح. أنا على ثقة بأن المصارف وحاكم مصرف لبنان سيكونوا مستعدين لمساعدتنا، كما حصل في باريس ٢. من هنا ندعو الله أن يوفقنا خلال الأيام المقبلة على طرح الموازنة على طاولة مجلس الوزراء لمناقشتها وإحالتها إلى مجلس النواب، وأنا لدي ملء الثقة بأن رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي حريصان جدا على أن يكون هناك تقشف ووقف للهدر ومحاربة للفساد وتطوير لقوانيننا، بالطريقة اللازمة.«

سلامة

من جهته، تطرّق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة خلال كلمته إلى موضوع الشمول المالي ومما قال: إنّ الشمول المالي موضوعٌ يهمّ لبنان، وعلى الأخصّ مصرف لبنان الذي يعتبر أن انخراط المجتمع بواسطة الخدمات المصرفية والخدمات المالية عموما، يساهم في تحسين مستوى ونوعية حياة المواطن اللبناني، وبهدف تحقيق الشمول المالي، قام مصرف لبنان بتطوير قواعد محددة.

وتابع: إنّ توفّر الأموال في لبنان، البلد المدولر، خاصةً بالعملة الأجنبية، من الأمور التي ساهمت في تأمين خدمات مصرفية للمجتمع اللبناني وساعدت أيضا الاقتصاد اللبناني. هناك مفارقة لدى التحدث عن القطاع المالي أو الإقتصاد اللبناني، بسبب عدم تعامل لبنان بعملته الوطنية، بل بالدولار. نحن واقعيون وقد قبلنا بهذا الواقع، فنسبة دولرة الودائع قاربت الـ ٧٢%، وهذا القبول ناتج عن رغبتنا في إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي ولتوسع الخدمات المالية في لبنان. وقد حققنا ذلك. ثمّة صعوبة أخرى تقضي بالمحافظة الدائمة على الثقة لأن الدولارات الموجودة في لبنان لا تتأتى من الصادرات ولا من مواد أولية، بل هي مبنيّة على حرية التعامل وعلى التحاويل والعمليات المالية التي تتمّ ما بين القطاع المصرفي والبنك المركزي.

من جهة أخرى، ساعد استقرار سعر صرف الليرة إلى حدّ كبير في استعمال العملة اللبنانية في الخدمات المالية. وكما قال الدكتور طربيه، إن القروض المدعومة هي العنصر الأهم في تطوير الشمول المالي، فهي التي سمحت بزيادة عدد عملاء القطاع المصرفي إلى أكثر من مليون عميل، وأتاحت لـ ٥٩% من اللبنانيين (بحسب التقرير) الذين يحقّ لهم فتح حساب مصرفي، فرصة التعامل مع القطاع المصرفي .

العنصر الثاني، هو قيام البنك المركزي بتوفير قروض مدعومة للقطاعات الإنتاجية، لا يقلّ مجموعها اليوم عن ٦ مليار دولار. وهذا الإجراء غير التقليدي سمح بالتأسيس لتعاطٍ أكبر مع القطاعات الإنتاجية في لبنان.

الصباح

وكان قد أشار رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية محمد الجراح الصباح في كلمة إلى «إنّنا في إتحاد المصارف العربية، يساورنا القلق على مستقبل إقتصاداتنا ومجتمعاتنا منذ سنوات عديدة، وما عزّز هذا القلق وأكّد هواجسنا وضرورة التحرّك السريع لمواجهة هذه التحديات المؤشرات المخيفة عن واقع الإقتصادات العربية التي أظهرتها القمّة العالمية للحكومات التي عقدت في شباط ٢٠١٧ في دبي. أمام هذه المؤشرات نجد أنفسنا أمام تحديات كثيرة وأصبح من الضروري العمل على تحديد نقاط الفشل في السياسات الإقتصادية والمالية التي تمّ إعتمادها في العقود الماضية.»

طربيه

من ناحيته، لفت رئيس جمعية المصارف في لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، في كلمته، إلى أن «تحوّل الشعب العربي، إلى شعب مثقل بهمومه السياسية والمعيشية، ومخاوفه الأمنية اليومية، وإن غياب الحياة السياسية الصحيحة، وإنتشار ثقافة الخوف، هما من الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه من وضع مأسوي، وغياب القدرة على حلّ الأزمات وتعقيدات الوضع العربي الراهن.»

جائزة

بعدها كرّم الاتحاد «محافظ العام ٢٠١٩» رياض سلامه، وأعلن الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتّوح عن الجائزة قائلاً: «إن جائزة محافظ العام، هي أرقى وأعلى جائزة يقدّمها اتحاد المصارف العربية لمحافظي البنوك المركزية، تستند إلى معايير وضعها مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية المؤلف من ٢٠ دولة عربية.»

ثمّ افتتح دولة رئيس مجلس الوزراء السيد سعد الحريري المعرض المرافق للمؤتمر، على أن تستمرّ أعمال المؤتمر «الإصلاحات الاقتصادية والحوكمة» في ٢٤ و٢٥ نيسان، ٢٠١٩.

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday April 5, 2019

Mideast 'biggest target' of cybercrime



The Middle East is considered the most-targeted area in the world in terms of cybercrime and loss of data, Joseph Torbey, president of the Association of Banks in Lebanon and chairman of the World Union of Arab Bankers said Thursday.

"The Middle East is one of the world's most-targeted areas of cybercrime and data loss.

"In the event of an online attack that leads to the loss of personal data of any EU citizen or entity affiliated with the European Union, and if these institutions have not complied with the general data protection regulation, or have not reported infringements according to a Thomson Reuters report in March 2019, these entities will be subject to severe penalties," Torbey said in his speech at the opening of the Arab Banking Compliance Forum.

Torbey stressed that Arab banks needed to be fully alert to the dangers of cybercrime and the loss of sensitive data.

"All Arab banks and financial institutions dealing with personal data of EU citizens should take appropriate measures in line with the provisions of the Public Data Protection Act, with significant changes in the way sensitive personal data is stored, processed and disseminated," Torbey added.

Torbey said a data protection officer should be appointed in the compliance units of financial institutions and banks.

Lebanese and Arab banks have invested heavily in the development of compliance departments in a bid to foil any attempt to infiltrate the banking system by money launderers and illicit financial operators.

All these procedures are in line with the latest U.S. and European Union regulations.

"At the end of March 2019, the U.N. Security Council unanimously adopted a draft resolution to combat the financing of terrorism, aimed at developing a unified doctrine of reference to this issue and improving the means of addressing the financing of terrorism," Torbey said.

Torbey added that Resolution 2462 called upon all member states of the United Nations to "ensure that their domestic laws and legislation contain the grave criminal responsibility to prosecute and punish illicit financial operators in a way that reflects the gravity of the crime."

"The document urges action to protect the confidentiality of remittances, develop the means to monitor payments by telephone and use cash and encrypted currency," Torbey said.

He suggested technology could be a double-edged sword for the banking system around the world.

"One of the most important reasons for the complexity of the work of compliance units in banks and financial institutions is the tendency to rely heavily - and perhaps excessive - on technology in the conduct of financial and banking operations," he added.

Torbey said the excessive use of technology by banks might allow hackers and criminals to penetrate the financial system.

He also commented on the U.S. sanctions on Iran and organizations it has designated as "terrorist."

"We believe that U.S. sanctions have created a new challenge for international banks in general and Arab banks in particular, and dealing with them is not easy.

"Over the past few years, we have seen huge sanctions imposed by the United States on global banks for violating states and entities, and this is something that Arab banks cannot bear at all," Torbey said.

النهار

الخميس ٤ نيسان ٢٠١٩

افتتاح منتدى الإمتثال في القطاع المصرفي العربي... لتعزيز التطبيق الفعال لإجراءات حماية العمليات المصرفية



افتتح رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه والأمين العام لـ"هيئة التحقيق الخاصة" في مصرف لبنان عبد الحفيظ منصور، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح منتدى "مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية في القطاع المصرفي العربي: المخاطر، التحديات والتطور"، الذي ينظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في فندق هيلتون بيروت.

وألقى طربيه كلمة، رحب في مستهلها بالحضور، وقال: "يولي المجتمع الدولي في وقتنا الحاضر موضوع الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمية قصوى، وخاصة في ضوء المخاطر والتحديات التي يشهدها العالم وما تتطلبه من مواكبة على صعيد آليات عمل السلطات التشريعية والرقابية والأمنية والمؤسسات المالية، لا سيما أن العولمة وترابط الإقتصادات وتطور ابتكارات التكنولوجيا المالية وأنظمة الدفع الإلكترونية تتيح إنتقال الأموال بسرعة فائقة حول العالم. وفي مواجهة كل ذلك، تسعى السلطات التشريعية والرقابية في بلادنا العربية إلى تحديث القوانين والتشريعات وتفعيل أعمال الرقابة التي تهدف إلى تعزيز الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وأنشطة المنظمات الارهابية، وذلك تماشيا مع المؤسسات الدولية المختصة التي تسعى من جهتها الى تحديث وإصدار المعايير والتوجيهات لمواكبة هذه التحديات."

أضاف: "تشكل توصيات مجموعة العمل المالي "FATF"الـ٤٠، خطة عمل شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في جميع أنحاء العالم، وترسم الخطوط العريضة للممارسات الأفضل الواجب تطبيقها في هذا المجال. كما أوجبت FATFعلى الدول تبني هذه الإجراءات وإلا وضعت على لائحة الدول غير المتعاونة، ما يؤثر سلبا على سمعة قطاعها المالي ."

وتابع: "وفي هذا الإطار، تبنى مجلس الأمن الدولي في نهاية شهر آذار ٢٠١٩، بالإجماع مشروع قرار لمكافحة تمويل الإرهاب، يرمي إلى وضع "عقيدة مرجعية" موحدة لهذه المسألة، وتهدف الوثيقة التي صاغتها فرنسا إلى تحسين سبل التصدي لتمويل الإرهاب. ويلزم القرار الجديد الذي يحمل رقم ٢٤٦٢ جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بأن "تضمن قوانينها وتشريعاتها الداخلية المسؤولية الجنائية الجسيمة التي تتيح المقاضاة والمعاقبة بصورة تعكس خطورة الجريمة"، أي التمويل المباشر وغير المباشر للإرهاب. ويتضمن القرار أيضا دعوة مجلس الأمن إلى "إجراء تحقيقات مالية في القضايا المتعلقة بالإرهاب والبحث عن حلول للمشاكل المرتبطة بالحصول على أدلة ضرورية لصدور الأحكام بالإدانة في قضايا تمويل الإرهاب". وتحث الوثيقة على التحرك لكشف سرية التحويلات وتطوير وسائل لمراقبة المدفوعات عبر الهاتف واستخدام المبالغ النقدية والعملات المشفرة."

وأعلن انه "لا يخفى على أحد الدور الهام الذي يقوم به مديرو الإلتزام ومسؤولو مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية، حيث يتزايد يوما بعد يوم تعقيد وتشعب عملهم، ويوكل اليهم العديد من المهام الرامية إلى الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما ينطوي عليه من مخاطر رقابية وقانونية، وأخرى خاصة بسمعة المؤسسات المالية التي ينتمون إليها". وقال: "أحد أبرز أسباب التعقيد في عمل وحدات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية هو التوجه الى الإعتماد الكبير، وربما المفرط، على التكنولوجيا في إجراء العمليات المالية والمصرفية. وكلما ازداد الاعتماد على التكنولوجيا والمعلوماتية، وللأسف، كلما فتحت قنوات جديدة للمقرصنين وغاسلي الاموال وممولي الارهاب، الذين يتمتعون عادة بمعرفة وأدوات تكنولوجية متطورة جدا."

ورأى طربيه "أن تحديد وتقييم مخاطر إساءة استخدام التكنولوجيا المالية بصورة إجرامية والتخفيف من هذه المخاطر، واستخدام التكنولوجيات التي تعزز الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بات حاجة ملحة لحماية نزاهة الأنظمة المالية على الصعيدين العالمي والعربي. وفي حين أن ابتكارات التكنولوجيا المالية عادة ما تدعم الأهداف المشروعة مثل السرعة والكفاءة والشمول المالي، فإن بعض الابتكارات قد تمكن المستخدمين من التهرب من الضوابط لتحقيق غايات إجرامية، ما يشكل تهديدا للنزاهة المالية. وهناك تباين كبير في استجابات الدول في هذا الخصوص، ولكن يظل من المهم في كل الحالات تعزيز الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة هذا الامتثال، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا (حلول التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الرقابية) لدعم الامتثال للضوابط التنظيمية والرقابية"، مضيفاً: "وسط مخاوف متزايدة تحيط بحماية البيانات الشخصية من الهجمات الإلكترونية والقرصنة، وضع الإتحاد الأوروبي تشريعات جديدة لحماية مواطنيه داخل الإتحاد وخارجه. وأقرت اللائحة العامة الجديدة لحماية البيانات من البرلمان الأوروبي في ١٤ نيسان ٢٠١٦، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٥ أيار ٢٠١٨. وتطبق اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)على أي كيان أو جهة أو مؤسسة تحتفظ بـ أو تستخدم البيانات الشخصية التي تتعلق بمواطني أو شركات الإتحاد الأوروبي. فحماية الخصوصية هي حق أساسي في قوانين الإتحاد الأوروبي، وحماية المعلومات الشخصية أثناء نقلها أو تحويلها هو جزء من هذا الحق."وتابع: "وفي هذا الإطار، على جميع المصارف والمؤسسات المالية العربية التي تتعامل مع البيانات الشخصية لمواطني الإتحاد الأوروبي اتخاذ الإجراءات المناسبة تماشيا مع أحكام "قانون الحماية العامة للبيانات الشخصية"، مع إجراء تغييرات كبيرة في طريقة تخزين البيانات الشخصية الحساسة ومعالجتها ونشرها، بالإضافة إلى تعيين مسؤول عن حماية البيانات الشخصية (Data Protection Officer)من داخل وحدة الإمتثال

وممثل لدى الإتحاد الأوروبي (Representative to the Union)".

واشار الى "ان منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أكثر مناطق العالم المستهدفة بالجرائم الإلكترونية وفقدان البيانات. وفي حال أدت أي هجمة إلكترونية إلى فقدان البيانات الشخصية المتعلقة بأي مواطن/كيان تابع للإتحاد الأوروبي، ولم تكن المؤسسة تلتزم باللائحة العامة لحماية البيانات أو لم تبلغ عن الإنتهاك وفقا لمتطلبات الـ GDPR) في غضون ٧٢ ساعة)، فستكون عرضة لعقوبات شديدة. وبحسب تقرير صادر عن Thomson Reuters في آذار ٢٠١٩، فإن حماية خصوصية البيانات وتطبيق قانون الحماية العامة للبيانات الشخصية (GDPR) من أكثر المواضيع أهمية بالنسبة لوظيفة الإمتثال في المصارف والمؤسسات المالية."

وقال: "يواجه مدراء الامتثال اليوم تحديا آخر، قد تكون له آثار وعواقب كبيرة على المصارف العربية، ألا وهو التعامل مع العقوبات الدولية - خصوصا تلك الصادرة عن الولايات المتحدة، ومنها بشكل خاص العقوبات الأخيرة الصادرة بحق إيران"، لافتاً الى انه "في شهر شباط ٢٠١٩، وافقت مجموعة مراقبة العمل المالي على تعليق الإجراءات ضد إيران للمرة الثالثة على التوالي وأمهلتها أربعة أشهر إضافية للامتثال إلى معايير المجموعة والإنضمام إلى اتفاقيتي مكافحة الجريمة الدولية ومكافحة تمويل الإرهاب، ما تسبب في انتقادات من بعض الدول لإيران بالمماطلة في الإمتثال للقوانين الدولية."

وقال: "وعلى الرغم من إثبات المصارف العربية قدرتها على تطبيق القواعد الدولية، سواء المتعلقة بالعمل المصرفي (كمقررات لجنة بازل)، أو تلك المتعلقة بأمور ضريبية (مثل قانون فاتكا وقانون تبادل المعلومات الضريبية)، أو المتعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل إنتاج أسلحة الدمار الشامل، إلا أنها اليوم أمام تحد جديد، لأن العقوبات الأميركية الاخيرة، بحق إيران لا تعد قوانين دولية بالمعنى الشامل. وعليه، كيف يمكن للمصارف العربية ووحدات الإمتثال فيها التعامل مع العقوبات الأميركية بحق ايران؟ مع الاخذ في الاعتبار العلاقات والمصالح التجارية الكبيرة بين ايران وعدد من الدول العربية."اضاف: "نحن نعتقد أن العقوبات الاميركية قد خلقت تحديا جديدا للمصارف العالمية بشكل عام، والمصارف العربية بشكل خاص، والتعامل معها ليس بالامر السهل. فقد شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية، العقوبات والجزاءات المالية الضخمة التي فرضتها الولايات المتحدة الاميركية على مصارف عالمية، لخرقها عقوبات مفروضة على دول وكيانات. وهذا الامر لا تستطيع المصارف العربية تحمله إطلاقا."وأوضح طربيه انه "منذ سنوات عدة وإتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب يعمل على محاور عدة في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم التركيز خلالها على تعزيز إلتزام المصارف العربية بالمعايير والتوصيات الدولية لمكافحة هذه الآفة الخطيرة، وتطوير فاعلية النظم المطبقة لديها، والعمل على زيادة درجة الوعي لدى المصارف الأعضاء حول الطرق والأساليب والإتجاهات الحديثة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والوصول إلى أفضل الحلول لمكافحتها، ومساعدة المصارف في الحصول على المساعدات الفنية والتدريب بمستوى عال لدعم جهودها في هذا المجال"، مؤكداً "ان هذا المنتدى الهام الذي يضم اليوم نخبة من الخبراء، ورؤساء ومدراء الإمتثال والتدقيق الداخلي والرقابة وإدارة المخاطر، وكافة الأقسام المعنية مع الهيئات الرقابية والتنظيمية، يأتي في إطار هذه المساعي التي يقوم بها الإتحاد، آملين في إجتماعنا هذا أن نساهم في تعزيز التطبيق الفعال لإجراءات حماية العمليات المصرفية، وأن نضيف ما يعزز أداء قطاعنا المصرفي العربي بشكل عام والإرتقاء به إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال."

وأعلن أن إتحاد المصارف العربية سيتشرف بمنح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة جائزة "محافظ العام ٢٠١٩"، بناء على توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد التي عقدت في بيروت بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٥ ومصادقة مجلس الإدارة (٢٠ دولة عربية)، وذلك تقديرا لجهوده وإنجازاته في تطوير الصناعة المصرفية على الصعيدين اللبناني والعربي"، مشيرا الى انه سيتم تكريمه ضمن فعاليات إفتتاح أعمال المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠١٩ يوم الثلاثاء في ٢٣ نيسان، الذي سيعقده إتحاد المصارف العربية في بيروت خلال الفترة ٢٣-٢٥ نيسان، والذي سيكون برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري وحضوره، وبالتزامن مع إجتماعات أجهزة الإتحاد بما فيها مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

من جهته، قال الامين العام ل"هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان عبد الحفيظ منصور: "يشكل مؤتمرنا اليوم منصة اساسية ومنبرا هاما لمناقشة وضع القطاع المصرفي العربي ولعرض أبرز التحديات التي نواجهها، لان ثقافة الإمتثال والاخلاقيات باتت اليوم من الركائز الاساسية. وعليه فإن كل المعايير تعطي موضوع الامتثال أهمية كبيرة لتحقيق أعلى قدرة من الفعالية، وباتت المؤسسات تخصص امكانياتها له. وبحسب أحدث الدراسات، فان كلفة الامتثال في العام ٢٠١٨ تبين ان حوالي ٦١ في المئة من المؤسسات والشركات تزيد من ميزانيتها لدعم الامتثال، وسيترافق هذا الدعم مع ارتفاع في حجم المسؤوليات المتوجبة على هذه المؤسسات."وأكد ان "التحدي الابرز يكمن في عملية التقييم للوقوف على مدى الامتثال على صعيد الدولة، وموضوع الامتثال أكان على مستوى المؤسسات أو على مستوى الدولة بات تحديا قائما ومستمرا، ويتوجب تعاون الجميع بحزم من خلال اعتماد السياسات والنظم العالمية، وهذه الطريقة المعتمدة في لبنان وضعت لبنان في مصاف أولى الدول المتمثلة."

بدوره، أشار فتوح الى ان شهدان جبيلي يشغل حاليا منصب المدير العام والمسؤول الرئيسي عن الشؤون القانونية في مجموعة بنك عودة، وهو قاض سابق في المحاكم اللبنانية مارس مهنة المحاماة في الولايات المتحدة الأميركية من سنة ١٩٩٢ ولغاية ١٩٩٥، ولا يزال عضوا في نقابة محامي نيويورك، وجمعية نقابات المحامين في الولايات المتحدة الأميركية، يحمل شهادة LLM في المعاملات المصرفية الدولية من جامعة بوسطن، وشهادة العلوم القضائية من معهدي القضاء اللبناني والفرنسي، ويرأس حاليا لجنة التحقق ومكافحة تبييض الأموال لدى جمعية مصارف لبنان."

أما النائب ياسين جابر، فقال: "خلال ترؤسي للجنة الاقتصاد والتجارة النيابية، بدأنا بدراسة قانون يسمح للقطاع الخاص بإنشاء بورصات مستقلة وانشاء هيئة خاصة للأسواق المالية، ولكن خلال دراستنا للقانون، حصل ما حصل في العام ٢٠٠٨ في الاسواق العالمية وكانت فرصة للاستفادة من هذه التجربة. فأعطينا دورا لمصرف لبنان وللجنة الرقابة على المصارف كعضو في الهيئة الادارية، لاننا لاحظنا انه عندما انهارت الأسواق المالية العالمية، دفعت مصارف الاستثمار ثمنا كبيرا. نحن في لبنان، وتفاديا لذلك، خلقنا هذه العلاقة ما بين مصرف لبنان وهيئة المصارف في الاسواق المالية. واليوم، تستعد الهيئة لإطلاق أول منصة الكترونية، وقد أعلن عنها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة."

وأعلن عن جلسة تاريخية عقدت في المجلس النيابي في ٢٠١٥/١١/٢٤، أقرت خلالها مجموعة من القوانين التي تعزز قانون مكافحة تبييض الأموال، وكان لبنان يعيش فترة فراغ رئاسي في حينه، وقام رئيس المجلس نبيه بري بالضغط لعقد الجلسة، كي لا تطبق عقوبات على لبنان، لعدم امتثاله بالقوانين الدولية التي تكافح تبييض الاموال. أقرينا قوانين جديدة، قانون مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب. هذا القانون هو ركيزة مكافحة الفساد، ويضع مسؤولية على مدراء المصارف والمحامين وكتاب العدل ومدققي الحسابات."

وقال: "في العديد من الامور، نبين اننا نعمل تحت الضغط فقط"، مؤكدا ان مصلحة لبنان هي في أن يكمل المجلس النيابي العمل بمنظومة اشتراعية لمحاربة الفساد."

وأعلن عن "تطور لافت من خلال اقرارنا قانون حق الوصول للمعلومات وقوانين تتعلق بمكافحة الفساد وكشف المرتكبين وقانون المعاملات الالكترونية"، وقال: "بالامس قمنا بزيارة فخامة الرئيس ميشال عون من خلال اللجنة التي أنشئت لمتابعة تطبيق القوانين، فلا يكفي ان تصدر القوانين بل يجب العمل على تطبيقها وبشكل جيد."وتسلم مالك اسطى منصب رئيس المجموعة خلفا لجبيلي.

الإثنين ٠١ نيسان ٢٠١٩

الحريري تابع وزواره شؤونا سياسية واقتصادية

طربيه: نأمل أن تبدأ بشائر الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة



وطنية - استقبل رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في السراي الحكومي، رئيس اتحاد المصارف العربية جوزيف طربيه والامين العام للاتحاد وسام فتوح.

بعد اللقاء قال طربيه: "تشرفنا بلقاء الرئيس الحريري وقدمنا له دعوة باسم الاتحاد لافتتاح المؤتمر الذي يعقده الاتحاد هذا العام، وجرى اختيار بيروت لانعقاد اجتماعات كل أجهزة الاتحاد، وهو سيعقد جمعيته العمومية بمشاركة معظم المصارف العربية، وسيكون مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية حاضرا. كذلك سيعقد الاتحاد مؤتمرا مهما وسيفتتحه الرئيس الحريري في ٢٣ نيسان الحالي، تحت عنوان "الاصلاحات الاقتصادية والحوكمة"، وهذا الموضوع هو موضوع الساعة في لبنان ومعظم الدول العربية التي تواجه تحديات من النوع نفسه الذي نواجهه نحن في بلدنا على الصعيد الاقتصادي، وستكون هناك مداخلات من عدد من الشخصيات الهامة في العالم العربي لمقاربة الموضوع. ونأمل أن يكون لبنان في الاسابيع المقبلة قد باشر فعلا خطة الاصلاح الاقتصادي التي تبدأ بخفض عجز الموازنة واصلاح موضوع الكهرباء وأمور اخرى، والرئيس الحريري وحكومته يجهدان للقيام بذلك، وكذلك رئيسا الجمهورية والمجلس النيابي ليشكلوا جميعا فريقا واحدا من اجل وضع خطط الاصلاح على بساط البحث، لأن الخطط تتطلب توافقا سياسيا مهما جدا وسرعة، واي تأخير يسبب كلفة كبيرة جدا. لذلك نأمل أن تبدأ بشائر الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة للبنان لتقدم وجبة على مائدة هذا المؤتمر، بحيث لا نأتي الى المؤتمر لنتكلم عن المشاكل في لبنان بل لنتكلم عن بداية الحلول التي هي بالفعل مطلوبة له ومطلوبة ايضا لمختلف الدول العربية الاخرى".

الجمهورية

الاثنين ٠١ نيسان ٢٠١٩

طربيه بعد لقائه الحريري: للمباشرة بخطة الاصلاح الاقتصادي



استقبل رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في السراي رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه والامين العام للاتحاد وسام فتوح.

بعد اللقاء قال طربيه: "قدمنا للرئيس الحريري دعوة باسم الاتحاد لافتتاح المؤتمر الذي يعقده الاتحاد هذا العام، وقد جرى اختيار بيروت لانعقاد اجتماعات كل اجهزة الاتحاد وهو سيعقد جمعيته العمومية بمشاركة معظم المصارف العربية، وسيكون مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية حاضرا. كذلك سيعقد الاتحاد ايضا مؤتمرا مهما وسيفتتحه الرئيس الحريري في ٢٣ نيسان الجاري، تحت عنوان "الاصلاحات الاقتصادية والحوكمة"، وهذا الموضوع هو موضوع الساعة في لبنان ومعظم الدول العربية التي تواجه تحديات من النوع ذاته الذي نواجهه نحن في بلدنا على الصعيد الاقتصادي، وستكون هناك مداخلات من عدد من الشخصيات الهامة في العالم العربي لمقاربة الموضوع".

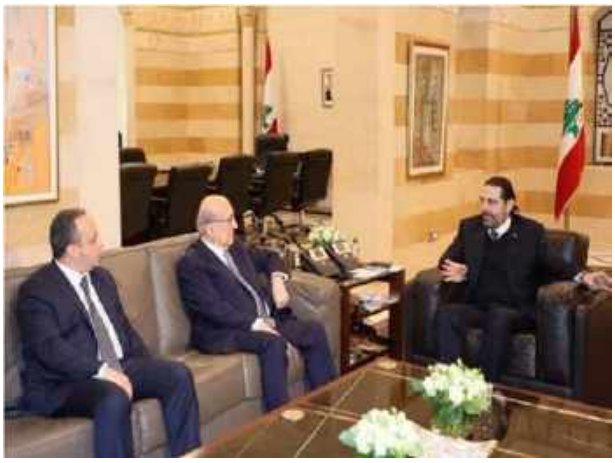
وأمل طربيه في ان يكون باشر لبنان فعلا في الاسابيع المقبلة بخطة الاصلاح الاقتصادي التي تبدأ بتخفيض عجز الموازنة واصلاح موضوع الكهرباء وامورا اخرى، والرئيس الحريري وحكومته يجهدان للقيام بذلك، كذلك رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي ليشكلوا جميعا فريقا واحدا من اجل وضع خطط الاصلاح على بساط البحث، لان الخطط تتطلب توافقا سياسيا مهما جدا وسرعة، وان اي تأخير يسبب كلفة كبيرة جدا".

ودعا لبدء "بشائر الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة للبنان لتقدم وجبة على مائدة هذا المؤتمر، بحيث لا نأتي الى المؤتمر لنتكلم عن المشاكل في لبنان بل لنتكلم عن بداية الحلول التي هي بالفعل مطلوبة له ومطلوبة ايضا لمختلف الدول العربية الاخرى".

THE DAILY STAR
LEBANON

Monday April 1st, 2019

Economic reforms should begin with budget deficit, electricity sector: Arab banking official



The chairman of the World Union of Arab Bankers, Joseph Torbey, said Monday that economic reform in Lebanon begins with reducing the budget deficit and solving the electricity issue.

Any delay in implementing these reforms, Torbey said, would have a large cost.

As part of the CEDRE conference last year to bolster Lebanon's infrastructure and economy, the government has committed to reducing the state budget deficit-GDP ratio by 1 percent a year over five years. But although officials have repeatedly stressed their commitment to the pledge, including the Cabinet ministers, who included it on their policy statement, as of April few measures had been implemented to secure this reduction.

And last month Energy Minister Nada Boustani presented Cabinet with a new electricity plan that she said would aim to reduce the financial deficit of state-run Electricity du Liban and improve electricity services to citizens. She said these goals could be achieved by streamlining costs, increasing electricity production and raising the electricity tariff.

Later this month, the union is set to hold a conference in Beirut titled "Economic Reforms and Governance," which Hariri will inaugurate.

Torbey's comments came after he and WUAB Secretary-General Wissam Fattouh met with Prime Minister Saad Hariri.

The premier also met the European Bank for Reconstruction and Development's first vice president, Jurgen Rigterink, who said he supported the Lebanese premier's reform agenda.

"We provided our full support for the premier to continue with the reform agenda, especially regarding the general financial situation and the energy [sector]," Rigterink told reporters after the meeting, according to a statement from Hariri's office.

Rigterink said the EBRD had invested over 240 million euros ($270 million) in seven projects during its first year of operation in the country and hoped to continue in the upcoming years.

Founded in 1991, EBRD is an international financial institution that invests in various sectors and also extends credit lines to commercial banks.

In September 2017, Lebanon joined the EBRD's southern and eastern Mediterranean group, which also includes Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia. The EBRD has been investing and engaged in policy reforms in the area since 2012, as well as in the West Bank and Gaza since May 2017.

L'Orient LE JOUR

Mercredi 13 Mars 2019

Torbey inaugure le centre de médiation et d'arbitrage pour les banques arabes

Le président du comité exécutif de l'Union des banques arabes (UBA), Joseph Torbey, a inauguré hier à Beyrouth le centre de médiation et d'arbitrage pour les banques arabes, qui aura pour mission de régler les litiges entre les banques arabes, ou ceux les opposant à des banques étrangères.

Ce centre constituera, pour les banques, une procédure moins onéreuse et plus efficace que les procédures judiciaires pour résoudre les litiges locaux ou internationaux, d'après M. Torbey, qui ajoute que toute banque ou institution financière de la région pourra faire appel à ses services de médiation.

Le centre, qui a adopté « toutes les procédures et règles internationales en matière d'arbitrage », sera « impartial et indépendant des banques et des institutions financières ». Il fournira de multiples services, couvrant la résolution de conflits ou l'organisation de conférences et séminaires pour « diffuser une culture de la médiation et de l'arbitrage » dans le marché des affaires au Liban et dans le monde arabe.

THE DAILY STAR
LEBANON

Wednesday March 13, 2019

UAB launches brokerage and arbitration center



The Union of Arab Bank officially inaugurated Tuesday the Brokerage and Arbitration Center at its headquarters in Beirut in a bid to resolve legal disputes among Arab banks and private enterprises. Joseph Torbey, the head of the Association of Banks in Lebanon and executive president of the UAB, underlined the importance of the new center.

"The significance of this center is to secure alternative means of resolving disputes and work to resolve all domestic and international disputes within distinct speed. The center will play an impartial role among litigants and provide elite senior arbitrators from Arab and European countries. The number of these internationally certified arbitrators is 38 at present," Torbey explained.

He added that the center can also use the services of other arbitrators if the need arises.

Torbey stressed that the center will depend on confidentiality during the arbitration process among the members.

He added that this confidentiality will give credibility to the center.

Torbey said that the arbitration will use simple and uncomplicated methods so that the members can benefit from these services.

The center also aims to promote a culture of mediation and arbitration between banks and enterprises and commercial and investment companies at local, regional and international levels; solve the banking and commercial dispute settlement; hold conferences, seminars and workshops and training on mediation and arbitration and provide counseling and legal services in the field of mediation and arbitration.

الثلاثاء ١٢ آذار ٢٠١٩

طربيه أعلن إطلاق مركز الوساطة والتحكيم في إتحاد المصارف العربية: التحكيم أصبح طريقا متميزا لحل المنازعات غير اللجوء إلى القضاء



وطنية - عقد اتحاد المصارف العربية مؤتمرا صحافيا في مقر الامانة العامة اعلن خلاله اطلاق "مركز الوساطة والتحكيم" في الاتحاد وتفعيله، في حضور الرئيس السابق لمجلس القضاء الاعلى عضو المجلس الاعلى للتحكيم التابع لمركز الوساطة والتحكيم في الاتحاد القاضي غالب غانم، نقيب الصحافة عوني الكعكي، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، الامين العام للاتحاد وسام فتوح، رئيس الهيئة العربية للتحكيم الدولي عضو المجلس الاعلى للتحكيم في الاتحاد الدكتور عبد الحميد الاحدب، وحشد من الاعلاميين.

طربيه
بداية النشيد الوطني، ثم استهل فتوح المؤتمر بكلمة رحب فيها بالحضور وشكر "اهل الصحافة والاعلام على حضورهم لتغطية فعاليات هذا المؤتمر"، وألقى الدكتور طربيه كلمة، فقال: "يسعدني أن أرحب بكم في البيت المصرفي العربي وأتقدم منكم جميعا بجزيل الشكر والتقدير على حضوركم اليوم لمشاركتنا إطلاق أعمال مركز الوساطة والتحكيم في إتحاد المصارف العربية.
فأمام التطور الهائل لعمليات التحكيم في القضايا الاستثمارية والتجارية والمصرفية في دول العالم أجمع باعتباره نظاما قضائيا بديلا من فض المنازعات التجارية والمدنية والاقتصادية.
ونظرا الى ما تتمتع به أحكامه من تميز من حيث توفير السرعة والمال، فقد تزايد اللجوء إلى مراكز الوساطة والتحكيم لحل النزاعات على الصعيدين المحلي والإقليمي. وأصبح التحكيم في السنوات الأخيرة طريقا متميزا لحل المنازعات غير طريق اللجوء إلى القضاء، وتقبل عليه غالبية المؤسسات المصرفية والتجارية والإستثمارية لما له من مزايا عديدة.
وقد لمس إتحاد المصارف العربية ما تتكبده المصارف من خسائر إما بسبب البطء في إصدار القرارات القضائية في بعض البلدان، وإما بسبب ما تعانيه هذه البلدان من أوضاع مضطربة تنعكس سلبا على سير العمل المصرفي والتجاري والإستثماري، إذ تبقى النزاعات عالقة أمام القضاء فترات طويلة من الزمن، إضافة إلى الإنعكاسات السلبية للفساد في بعض المناطق العربية.

وبناء عليه، يسعدني أن أعلن عبركم وعبر وسائلكم الإعلامية الموقرة عن تفعيل "مركز الوساطة والتحكيم" لدى إتحاد المصارف العربية، بعد إقرار نظامه الأساسي الذي يتضمن في مواده كافة الإجراءات والقواعد العالمية للتحكيم المعتمدة دوليا، وإنتخاب أول مجلس أعلى للتحكيم على هامش اجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الـ ١٠٤ الذي إنعقد في بيروت في تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٣، والذي يتألف من ١٠ أعضاء يتميزون بالمعرفة الواسعة والخبرة الطويلة في الشأن القانوني، وقد عقد الاجتماع الأول لهذا المجلس في ٢٠١٨/١١/١٥ في بيروت، وضعت خلاله الصيغة القانونية لنظام المركز، وإقرار لائحة المحكمين المعتمدين لديه."
واضاف: "تكمن أهمية هذا المركز لكونه المركز الأول الموثوق والمتخصص في تأمين الوسائل البديلة لحل النزاعات المصرفية، ويعمل على تسوية المنازعات كافة المحلية والدولية في إطار متميز بالسرعة والفاعلية وبتوفير الحيدة والعدالة بين المتخاصمين، من خلال توفير نخبة مميزة من كبار المحكمين العرب والأوروبيين والذين وصل عددهم حتى الآن إلى ٣٨ محكما معتمدا دوليا، كما أن نظام المركز قد لحظ إمكان الاستعانة بمحكمين من خارج اللائحة المعتمدة لديه للتحكيم بين الأفرقاء بعد موافقة المجلس الأعلى للتحكيم، إضافة إلى أن إجراءات الوساطة والتحكيم أمام هذا المركز هي أقل كلفة وبأسعار مدروسة من حيث التكلفة."
وتابع: "يعتمد المركز على السرية في كل ما يدور خلال جلساته التحكيمية، وتتمثل هذه الضمانة في أن مجلسه الأعلى يتمتع بالحياد التام تجاه المصارف والمؤسسات المالية أو الأفراد، ما يعطيه للمركز الصدقية اللازمة

لعملية التحكيم. وقد تم تحديد إجراءات الوساطة والتحكيم أمام المركز بصورة مبسطة جدا من أجل تمكين جميع المصارف والمؤسسات المالية أو الأفراد من اللجوء إليه والافادة من خدماته بشكل ميسر ومن دون أي تعقيدات.
وقال: "تتوجه خدمات مركز الوساطة والتحكيم إلى المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء وغير الأعضاء في الإتحاد، ثم إلى سائر مكونات مجتمع المال والأعمال والإستثمار والإقتصاد العربي والإقليمي والدولي، من أجل بت المنازعات والفصل في الخلافات المصرفية والمالية والتجارية التي قد تنشأ بين المصارف الأعضاء أو في ما بينها وبين الشركات والمؤسسات والأفراد ذوي الصلة، ومن أهم هذه الخدمات:
- 1نشر ثقافة الوساطة والتحكيم بين المصارف والمؤسسات والشركات التجارية والاستثمارية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.
- 2حل المنازعات المصرفية والتجارية وتسويتها.
- 3عقد المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والتدريب حول الوساطة والتحكيم.
- 4تقديم الاستشارات والخدمات القانونية في مجال الوساطة والتحكيم."
وختم: "يسعدني أن أجدد شكري وتقديري لسعادة القاضي الدكتور غالب عانم، ولسعادة الدكتور عبد الحميد الأحدب، والشكر والتقدير لأهل الصحافة والإعلام أفرادا ومؤسسات لحرصهم الدائم على دعم نشاطات الإتحاد والمشاركة في فعالياته."

غانم
والقى القاضي غانم كلمة جاء فيها: "ان ثقافة الوساطة البديلة لحل النزاعات، وفي طليعتها ثقافة التحكيم، آخذة في الانتشار حيثما كان، وبخاصة في البلدان التي يتطلب نموها الاقتصادي تشجيعا او اجتذابا لرؤوس اموال وطنية او اجنبية تبحث عن الوسيلة الفضلى لفض المنازعات في حال حصولها، ان نجاح هذه الوسيلة يرتبط، على الاقل، بثلاثة عوامل محفزة هي: السرعة، والثقة، والمعارف الفنية.

في شأن السرعة، غير خفي ان المنازعات التحكيمية على العموم تحسم في فترة زمنية قصيرة قياسا الى المعدل العام الذي تحسم فيه دعوى مماثلة امام القضاء، علما ان النزاع قد ينتقل الى القضاء بعد صدور القرار التحكيمي خصوصا لاسباب تتعلق بالطعن به من طريق الإبطال.
وفي شأن الثقة، ان سلطان الارادة الذي هو اصل نظرية العقود راح يستعيد موقعه في ميدان التحكيم حيث يعود الى أطراف النزاع، لا تنسيق علاقاتهم التعقادية فحسب، بل اختيار قضاتهم، وتعني المحكمين او اختيار المركز التحكيمي الذي يحظى بثقتهم وتسليمه امر اجراءات التحكيم وسد كل نقص يعتور اتفاق الاطراف بما في ذلك اختيار المحكمين انفسهم.
وفي شأن المعارف الفنية، من المعرف ان بالامكان تعيين المحكين لا من الوسط القانوني فحسب، بل من اوساط تقنية مختلفة، وفي ذلك ضمان لسلامة القرارات التحكيمية التي تستوجب مثل هذه المعارف."
وأضاف: "ان تضافر العوامل الثلاثة والسعي الى تثميرها في اطار المراكز التعليمية ذات الانظمة المتسمة بحسن التنظيم وليونة الاجراءات ووفرة الطاقات البشرية وانفتاح الافكار والتوجهات يؤدي الى ما يمكن ان نسميه عدالة تحكيمية تفي بتطلعات اطراف المنازعة التحكيمية، حتى انها تتخطى الحالات الفردية وتسهم في ترسيخ الامان الاقتصادي في المجتمع."
وتابع: "ان مركز الوساطة والتحكيم لدى اتحاد المصارف العربية، بانطلاقته الجديدة، ونظامه المتطور الذي حاكى ارقى الانظمة واكثرها جدوى، وبامانته العامة وادارته المصممين على ان يكون له موقعه اللائق والمميز بين المؤسسات التحكيمية العربية، وبالطاقات الكبرى التي يختزنها او يستمدها سواء من اتحاد المصارف العربية نفسه او من كوكبة المحكمين الذين تسجلوا حتى الان على لوائحه، او من هيئاته المختلفة بما فيها المجلس الاعلى للتحكيم لديه. ان هذا المركز هو في الموقع المناسب حتى يكون جاهزا لحسم المنازعات بالسرعة القصوى المقتضاة، وحتى يكون اهلا للثقة، وهو غني بخبراته القانونية والاقتصادية والمالية والمصرفية والتقنية المتنوعة، وهو تاليا، في الموقع المناسب لاغناء العدالة التحكيمية في عالمنا العربي .
انه يتلقى طلبات الوساطة والتحكيم، لا في ما بين المصارف وحدها، او في ما بينها وبين اخرين، بل سائر الطلبات التي يرغب اصحابها في حل منازعاتهم في ظله.
ان اللجوء اليه، في نهاية المطاف، يقصي فكرة سادت الى زمن، وهي ان الهيئات التحكيمية الاجنبية كانت تميل احيانا الى الافتئات على الحقوق العربية وخصوصا في عقود الاستثمار والامتيازات الكبرى، وعليه، نأمل ان يكون المركز جديرا بالمنافسة، لا على المستوى العربي فقط، بل على المستوى العالمي كذلك."
وختم: "لأجل ذلك كله، ولأجل ما يختزنه المركز من طاقات، كما سبق البيان.
ولأجل ما هو عليه من شفافية ومن تهيؤ لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه،
اننا واثقون بانه سيكون طليعيا في ميدانه.

الأحدب
ثم تحدث الدكتور الأحدب، فقال: "في الخمسينات، شعر التوظيف الدولي بعد الحرب العالمية الثانية والاستثمارات الدولية بأن القضاء وحده غير قادر على أن يحل مشاكل الاستثمار والتوظيف. لهذا كان تطلع الى أن يغير. بقي الاسم هو التحكيم ولكن تحول التحكيم الى شيء آخر بعد الخمسينات بدءا باتفاق نيويورك الذي وضعته الأمم المتحدة."
وسأل: "ما هو التحكيم؟ التحكيم هو الحريات وليس السرعة. دائما يقولون إن التحكيم ينهي النزاعات بسرعة ولكن ليس بالضروري هذا هو السبب، ففي بعض المرات هناك تحكيمات "كالسد العالي" كان هناك تحكيم مستمر خمس سنوات. ولكن هل كان القضاء قادر أن يحل نزاعات لا لأن الاستثمارات الضخمة تحتاج الى تحكيم. إذا التحكيم هو مجموعة حريات بدءا بأنك تختار طبيقا. بتروح عند القاضي المختص حسب القانون لبحث هذا النزاع وتختار طبيقا. ثانيا، تختار مكان التحكيم. أنت لا تريد هذا البلد أن يكون مكان التحكيم أن يكون البلد الثاني فإذا هذه تغييرات أساسية اختيار القاضي الطرف بقضية هذا تغيير أساسي: لماذا الاستثمارات ارتاحت في التحكيم ولم يعد هناك في العالم كله عقد استثمار الا وفيه شرط استثمار وتوظيف الا وفيه شرط تحكيمي. أيضا اختيار القانون أنا لبناني وواحد فرنسي عقدنا عقدا في لبنان أو خارجه، المفروض أن نختار القانون المطبق ونحدد القانون ثم الاجراءات المحاكمة التحكيمية. أنا لن أسترسل كثيرا في النواحي القانونية المحضة ولكن التحكيم جاء للاستثمار بحريات كثيرة تتلاءم مع حاجات الاستثمار وحول الحكم التحكيمي الى حكم قضائي."
واضاف: "لا تصدقوا أن الحكم التحكيمي الذي يصدر من محكمين وفق الأصول خاضع لرقابة القضاء هكذا، لا. فرقابة القضاء ضمن خمسة شروط: أولا أن يتأكد القضاء من سلامة الحكم التحكيمي، هذا الحكم يكون فعلا صادرا عن محكمين وراعى المساواة وحق الدفاع ليس مخالفا للنظام العام. يعني الحكم التحكيمي جاء مطابقا للشرط التحكيمي الذي وضعه الأطراف. بسرعة أيضا تخرج من النطاق القانوني لأن التحكيم في البلاد العربية وعلى الصعيد الاقليمي والدولي انتشر كثيرا، ويمكن القول إن التحكيم هو الأساس والقضاء هو الفرع والعكس على الصعيد الداخلي. وكان لا بد من تحكيم لقطاع المصارف العربية لأن مراكز التحكيم، على سبيل المثال الICC وال LONDON CALL ومركز القاهرة، ليست متخصصة بالتحكيم المصرفي. وهذه كانت فكرة الرئيس جوزف طربيه ان يكون هناك مركز للتحكيم في اتحاد المصارف العربية وأنا أعتقد أن هذا يلبي حاجة ماسة جدا أن المصارف تذهب الى القضاء كثيرا وإذا لم تذهب اليه تذهب الى مراكز تحكيم لا تعرف شيئا بالتحكيم. التحكيم المصرفي في حاجة الى متخصصين قانونيين متخصصين بالقوانين المصرفية، وهذا المشروع يلبي حاجة ماسة الى حل مشاكل. ولكن ماذا يحتاج انتشار هذا المركز؟ انه يحتاج الى الثقة بأنه فعلا مركز العدالة، والعدالة بمفهومها أنها عدالة مصرفية. للمصارف قواعدها وأنظمتها وقوانينها ويجب أن يأتي الى حل المشاكل بحقوقيين في الدرجة الأولى متخصصين بالقوانين المصرفية"

الديار

الجمعة ٧ كانون الأول ٢٠١٨ ــ العدد ١٠٦٣١

إفتتاح «مُنتدى مُدراء الإئتمان في المصارف»

طربيه : لا نزال نأخذ العبر والدروس من الأزمة الماليّة العالميّة

إفتتح رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزيف طربيه ونائب حاكم مصرف لبنان الدكتور هاروتيون صاموئيليان «المنتدى المصرفي الاول لمدراء الائتمان في المصارف والمؤسسات المالية العربية»، الذي ينظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في فندق «كورال بيتش» على مدى يومين، في حضور ومشاركة وفود من الدول الخليجية والعربية اضافة الى مدراء الموارد البشرية والائتمان في المصارف اللبنانية.

بداية النشيد الوطني، ثم ألقى طربيه كلمة اعلن فيها «اطلاق المنتدى الذي سيصبح تقليدا سنويا مسؤولا عن متابعة التطورات التقنية والفنية التي تهدف الى تحسين وتطوير الموارد البشرية في مصارفنا العربية، التي تعتبر الجسر الاساسي الذي تستند اليه المهنة المصرفية العربية، وخصوصا في ما يتعلق بمسألة ادارة الائتمان، التي تحظى في وقتنا الحاضر باهتمام الكثير من المصارف والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية».

وقال: «وكما تعلمون، فقد دفعت الازمة المالية العالمية الى مراجعة شاملة ودقيقة للانظمة والتشريعات والقواعد المصرفية الدولية التي كانت سائدة قبل العام ٢٠٠٧، بحيث قامت الهيئات الرقابية من دون استثناء، بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لاكتشاف مكامن الضعف في انظمتها المالية والمصرفية واعتماد الاصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود هذه الانظمة وجعلها اقل تأثرا بالازمات».

■ صاموئيليان ■

واعلن صاموئيليان بدوره «انه بعد عشر سنوات على مرور الازمة المالية نستطيع ان



طربية يلقي كلمته

نؤكد ان القطاع المصرفي العالمي والعربي اصبحا اكثر دقة واكثر متانة».

واشار الى ان «المعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS ٩ اخذت حديثا في الاعتبار سيرورة عمل الائتمان في المصارف»، مشيدا بالمصارف اللبنانية «التي بدأت بتطبيق هذه المعايير بنجاح رغم جميع التحديات». وقال: «بهدف الامتثال لمتطلبات المعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS ٩ قام مصرف لبنان بخطوات، اذ اصدر في ٧ تشرين الثاني ٢٠١٧ التعميم رقم ١٤٣ المتعلق بتنفيذ المعايير الدولية للابلاغ المالي. كما انه اصدر بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠١٨ التعميم رقم ٤٨٤ يتعلق بالمادة ١٩ من التعميم ١٤٣.

وعلى المستوى الجزئي level- Micro والتقليل من مخاطر الائتمان، بدأ مصرف لبنان منذ عام ٢٠١٥ بتنظيم مؤسسات الائتمان الصغيرة (Counters) وفي الثالث من شباط ٢٠١٦ انشأ مصرف لبنان وحدة الامتثال».

ويتخلل المنتدى جلسات عمل تستمر حتى اليوم.

الجمهورية

الجمعة ٧ كانون الأول ٢٠١٨ – العدد ٢٢٨٦

منتدى الإئتمان في المصارف: تحصين الحَوكمة



إفتتح رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه، ونائب حاكم مصرف لبنان هاروتيون صاموئيليان، «المنتدى المصرفي الأول لمديري الائتمان في المصارف والمؤسسات المالية العربية.»

نظّم المنتدى الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب على مدى يومين، في حضور ومشاركة وفود من الدول الخليجية والعربية إضافة الى مدراء الموارد البشرية والائتمان في المصارف اللبنانية.

طربيه

أعلن طربيه في كلمته «إطلاق المنتدى الذي سيصبح تقليداً سنوياً مسؤولاً عن متابعة التطورات التقنية والفنية التي تهدف الى تحسين وتطوير الموارد البشرية في مصارفنا العربية، التي تعتبر الجسر الأساسي الذي تستند اليه المهنة المصرفية العربية، وخصوصاً في ما يتعلق بمسألة إدارة الائتمان التي تحظى في وقتنا الحاضر باهتمام الكثير من المصارف والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية .« لاا

وأشار الى «انه على الرغم من مرور حوالى ١٠ سنوات على انفجار الازمة المالية العالمية، لا تزال الجهات الرقابية والمصارف حول

العالم تأخذ العبَر والدروس منها، ولا تزال لجنة بازل للرقابة على المصارف تطوّر مقترحاتها للعمل المصرفي السليم والادارة الحكيمة للمخاطر المصرفية.«

وقال: «كما تعلمون، فقد دفعت الأزمة المالية العالمية الى مراجعة شاملة ودقيقة للانظمة والتشريعات والقواعد المصرفية الدولية التي كانت سائدة قبل العام ٢٠٠٧، بحيث قامت الهيئات الرقابية من دون استثناء، بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لاكتشاف مكامن الضعف في انظمتها المالية والمصرفية واعتماد الاصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود هذه الانظمة وجعلها اقل تأثراً بالازمات.«

وأكد «انّ العديد من المصارف لم يكن لديها رأسمال كاف لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها»، مشيراً الى «ضعف كبير في ادارة السيولة في العديد من المصارف»، الى جانب «ضعف واضح في ادارة المخاطر المصرفية.«

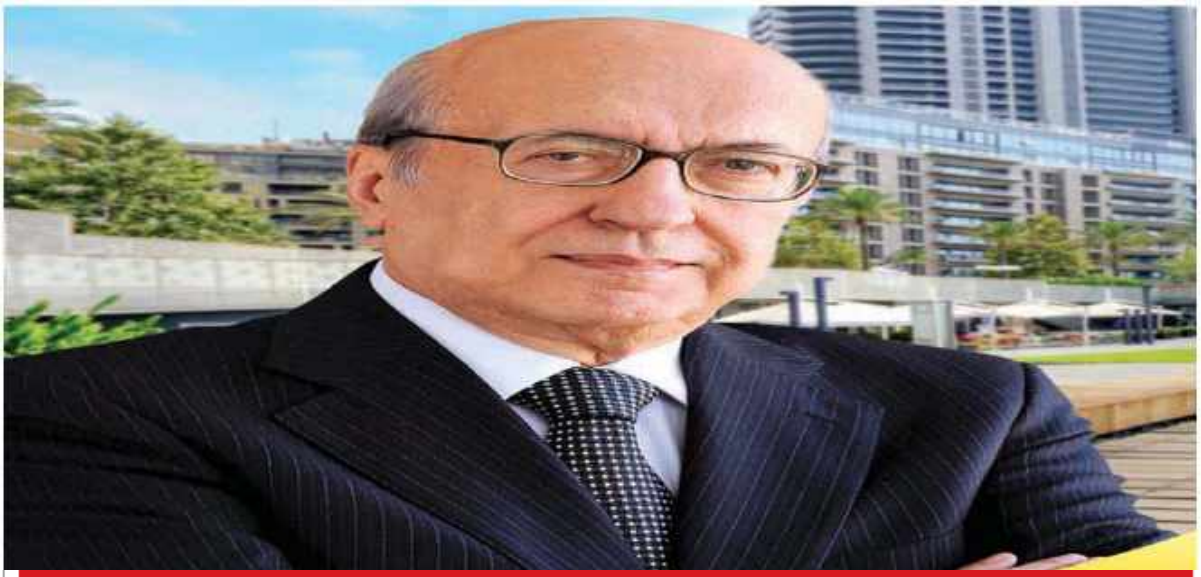
صاموئيليان
بدوره، اعلن صاموئيليان «انه بعد ذ٠ سنوات على مرور الازمة المالية، نستطيع ان نؤكد ان القطاع المصرفي العالمي والعربي أصبحا اكثر دقة واكثر متانة .«

واشار الى انّ «المعايير الدولية للابلاغ المالي ٩ IFRSأخذت حديثاً في الاعتبار سيرورة عمل الائتمان في المصارف»، مشيداً بالمصارف اللبنانية «التي بدأت بتطبيق هذه المعايير بنجاح رغم جميع التحديات». وقال: «بهدف الامتثال لمتطلبات المعايير الدولية للابلاغ المالي ٩ IFRSقام مصرف لبنان بخطوات، اذ أصدر في ٧ تشرين الثاني ٢٠١٧ التعميم رقم ١٤٣ المتعلق بتنفيذ المعايير الدولية للابلاغ المالي. كما انه أصدر بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠١٨ التعميم رقم ٤٨٤ الذي يتعلق بالمادة ١٩ من التعميم ١٤٣.

وعلى المستوى الجزئي-Micro levelوالتقليل من مخاطر الائتمان، بدأ مصرف لبنان منذ عام ٢٠١٥ بتنظيم مؤسسات الائتمان الصغيرة (Counters)، وفي ٣ شباط ٢٠١٦ أنشأ مصرف لبنان وحدة الامتثال"

the BANKING EXECUTIVE

November 2018



Dr. Joseph Torbey

LEBANESE BANKS RANK SECOND AMONG THE BANKING SECTORS OF THE ARAB NON-OIL COUNTRIES

Dr. Joseph Torbey, Chairman of the World Union of Arab Bankers (WUAB) and Chairman of the Executive Committee of the Union of Arab Banks (UAB) revealed that the Lebanese Banking Sector ranks fifth among the Arab banking sectors in terms of asset size and second among the banking sectors of the Arab non-oil countries; accounting for about 7% of the total assets of the Arab banking sector, And 8% of its deposits.



Based on a study performed by the Union of Arab Banks' Research department, Dr. Torbey said that the volume of the consolidated assets of the Lebanese banking sector amounted to $234.6 billion at the end of Q2 2018, registering a 6.7% growth compared to end of 2017. Public and private sector deposits (both resident and non-resident) amounted to $176.1 billion; an increase of 2% over the same period. As for loans to the resident public sector and the private sector, they amounted to $85.6 billion; scoring a growth rate of 0.5% compared to end of 2017. Deposits of the private sector accounted for 97.7% of total deposits at the end of the second quarter of 2018. 61.4% of the loans were allocated to the resident private sector. The capital of Lebanese banks witnessed a significant increase during the past period, which contributed to the strengthening of the capital bases and the solvency of Lebanese banks and their ability to face risks. Equity amounted to $20.4 billion at the end of Q2 2018, up 6.5% compared to end of 2017.

In terms of profitability, consolidated net profit of the Alfa banks grew slightly by 1.8%, while domestic net profit grew by 8.5% year-on-year during Q1 2018, despite difficult operating conditions.

Dr. Torbey announced that Lebanon ranked fourth in terms of the number of banks that entered the list of the largest 1000 banks in the world for the year 2017, according to data issued by The Banker in July 2018 with nine Lebanese Banks entering the list. These nine banks which have a total Tier 1 asset value of $15.1 billion are:

1. Bank Audi
2. Blom Bank
3. SGBL
4. Byblos Bank
5. Fransabank
6. Bank of Beirut
7. Banque Libano-Française
8. Credit Libanais
9. BBAC

The Lebanese banking sector is one of the largest Arab and international banking sectors compared to the size of the national economy; where the combined assets of the sector is four times the nominal GDP of Lebanon. In light of the political and economic challenges facing the country, the Lebanese economy grew by 1.5% in 2017 according to the International Monetary Fund, compared to 7.6% growth in the Lebanese banking sector. This is a strong indicator of the sector's strength and resilience to internal and external challenges. Dr. Torbey highlighted that the Lebanese banking sector adopts a conservative



business model and is well monitored in terms of compliance with international legislation. Moreover, Lebanese banks have good quality assets and high liquidity ratios in local and foreign currencies, where initial liquidity in foreign currencies accounted for about 50% of deposits in foreign currency by the end of the first half 2018.

Dr. Joseph Torbey said that Lebanese banks are currently paying the highest interest rates on deposits (deposits in Lebanese Pound and US dollar) for nearly nine years in order to further attract deposits in a precautionary measure to any negative development due to the unstable political and economic conditions the region and Lebanon are facing.

On the other hand, the Lebanese Central bank reassures the healthiness of the Lebanese banking sector, which enjoys high capitalization, high liquidity, and is in compliance with international laws and regulations. Furthermore, senior economists and bankers reassure the safety and resilience of the monetary and banking situation despite the existing economic challenges. The Lebanese Central Bank maintains reserves of gold and foreign currency of about $ 54 billion, which is able protect the balance in the market.

However, the main challenge for Lebanese banks is that most of their investments are in sovereign debt; where sovereign debt instruments account for more than 60% of total assets in banks' budget, indicating that banks are highly exposed to sovereign risk.

On the Arab Level, Dr Torbey noted that the consolidated assets of the Arab banking sector reached $3.39 trillion by end of the first half of 2018, an increase of 1.6% compared to the end of 2017; therefore amounting to 140% of the total Arab GDP. The combined deposits of the Arab banking sector amounted to $ 2.14 trillion (equivalent to 87% of the size of the Arab economy), an increase of 1.5% compared to end of 2017. Whereas property rights amounted to $392.5 billion dollars, a decline of about 1.8% compared to end of 2017. In addition to that, it is estimated that the volume of credit injected by the banking sector in the Arab economy (until the end of Q2 2018) amounted to $1.86 trillion dollars, which constitutes 75% of the volume of Arab GDP, achieving a 2% increase compared to end of 2017. These figures indicate the great contribution of the Arab banking sector in financing the Arab economies despite the continuing economic and social turmoil in several of Arab countries.

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday 16 November 2018

Deposits up by 4 pct this year: Salameh

Farah-Silvana Kanaan| The Daily Star

BEIRUT: Central Bank Gov. Riad Salameh said Thursday that Lebanese commercial banks have succeeded in maintaining the inflow of foreign currency deposits with the support of BDL, which helped preserve an acceptable level of economic activity in the country. He said customer deposits had risen by an average of 4 percent. Salameh was speaking at the opening of the annual Arab Banking Conference, this year titled "Public Private Partnership for achieving SDGs," organized by the Union of Arab Banks.

The governor also projected GDP growth at 2 percent in 2018, very close to average growth in the Middle East and North Africa region.

"The Central Bank has managed, through financial engineering, to preserve monetary stability. BDL will continue to pursue this method, which secured its monetary objectives," Salameh said.

"The cost of attracting such funds depends on the fluctuation of risks, especially political risk and taking into account the fiscal deficits and inflation. BDL respects market trends in identifying benefits that have reached levels of monetary equilibrium," the governor said.

He added that the interest rate on deposits in Lebanese pounds is 8.5 percent, while the interest rate on deposits in dollars is 5 percent.

"The interest rate has exceeded this rate in private products representing about 1 percent of total deposits, and does not reflect the general rate of interest base in Lebanon," Salameh said.

The governor also underlined the importance of partnerships between the public and private sectors. "We hope that the private sector increases its capital so that it has the capacity to participate in PPP projects," Salameh said.

On the sidelines of the conference, Chairman of the World Union of Arab Bankers Joseph Torbey emphasized that PPP law in Lebanon dates back to less than a year ago.

"It needs implementation decrees so that the private sector and the banking sector can kick off the process. Moreover, since the funding for such projects is of a long-term nature, banks can benefit from risk-sharing schemes and risk guarantees from

international bodies and agencies," he told The Daily Star.

Torbey said that the private sector has the expertise that can largely benefit the public sector.

"In Lebanon, we see no alternative for sustainable growth other than the public and private partnership to ensure the enhancement of the decaying infrastructure in the country. That's why the government needs to be formed soonest to ensure the needed stability environment for growth and development, and launch the reforms process prerequisite of the CEDRE funds," he explained.

Torbey warned that regional conflicts and internal disputes were still hindering the private sector from engaging in PPPs. He said the projects that could be started under PPP were numerous and included infrastructure, waste management and electricity initiatives.

"We see that it is imperative that the project management be handled by the private sector to secure expertise, skills and transparency, and that long-term funding be also secured by international organizations," Torbey said.

He added that transparency should be clearly stipulated in the decrees that the government is expected to draft as soon as it is formed, noting that contracts between parties to PPPs should include clear clauses regarding performance and transparency.

Former Prime Minister Fouad Siniora said PPP projects that will be handled by the new government include the expansion of Rafik Hariri International Airport, the Khaldeh-Okaibeh highway and the Lebanon Cloud Data Center.

Siniora told The Daily Star that the public sector's future partnerships with the private sector will focus on the electricity issue, although concrete steps have yet to be taken.

"When it comes to water, we have to get used to the fact that ultimately there is a very important role to be played by the private sector. Water is a very limited and nearly depleted resource which we need to manage better," he added.

Siniora said he was not in a position to comment on whether any concrete plans to cooperate with the private sector to solve the water crisis had materialized in the current caretaker government or if it was being treated as a priority.

Siniora also commented on the impact of corruption on PPP and infrastructure projects.

"When we talk about corruption, there's a lot to be done [in Lebanon]. There's an increasing perception in the country of corruption, and this is correct. Effectively, we need to get back to proper systems and approaches to handle this matter by limiting or even eliminating the role of politicians in our administration. There has been a great involvement by politicians to dissect the government and the state and each has played its own part," he added.

Siniora said loyalty now lies with militias and politicians rather than with the state.

"There is a major decision to be taken. We need to go back to giving credit to meritocracy and respect it as a system of professionalism and an ability to perform," he said, "and start to think of ourselves as Lebanese first," he added.

اللواء

١٥ تشرين الثاني ٢٠١٨

طربيه: القطاع المصرفي الشريك الحاضر في كل مقام ومقال ويلتف حوله اللبنانيون



أكد رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه في كلمة له خلال المؤتمر المصرفي العربي السنوي في فندق فينيسيا أنه "في ظل انحسار مصادر التمويل في المنطقة من المؤكد ان الحكومات وحدها لن تستطيع تأمين المليارات لتأمين التنمية المستدامة، وهذا يحتاج الى تدابير تقوم على الاستقرار التشريعي ما يخلق الارضية لجذب الاستثمارات."

وأوضح طربيه "اننا اردنا مواكبة الحكومة التي نتمنى ان يتم تشكلها بأسرع وقت لتباشر الدولة بالقيام بالاصلاحات الضرورية وتحسين بيئة الأعمال بظل التغييب المستمر للاستثمار"، مشيراً الى أن " مؤتمر سيدر قدم دعما للبنان بقيمة ١١ مليار."

ولفت الى "اننا نرى اهمية الدور الذي ستلعبه الشراكة بين القطاع العام والخاص و القطاع المصرفي ، الشريك الحاضر في كل مقام ومقال ويلتف حوله اللبنانيون ، فهو درع الاقتصاد والرافعة الاقتصادية."

وأشار طربيه الى "أننا نتطلع الى تلمس فرص تسريع وتيرة النمو الاقتصادي التام في لبنان في العالم العربي."

الجمهورية

الجمعة ٥ تشرين الأول ٢٠١٨ – العدد ٢٢٣٤

طربيه : لضوابط تخفّض مخاطر غسل الأموال

أشار رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه الى أن عمليات غسل الاموال تضاعفت بشكل كبير على مدى العقدين السابقين وقد قُدرت عام 2016 بحوالي 2 إلى 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يقدّر بحوالي 1.5 إلى 2 تريليون دولار. ومن المتوقع أن يتخطى الإنفاق العالمي على الإمتثال لمكافحة تبييض الاموال 8 مليارات دولار.



طربيه يلقي كلمته

افتتح اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع «هيئة التحقيق الخاصة في لبنان»، «المنتدى السنوي الثامن لرؤساء وحدات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية والعربية»، في فندق «موفنبيك» في بيروت. شارك في المنتدى ممثلون عن 18 دولة عربية وأجنبية يشكلون نخبة مميزة من المسؤولين والخبراء المحليين العرب والدوليين وخبراء من منظمات اقليمية ودولية.

بداية اشار رئيس مجلس ادارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، الى أن الإتحاد يعمل على عدة محاور في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم التركيز خلالها على تعزيز إلتزام المصارف العربية بالمعايير والتوصيات الدولية لمكافحة هذه الآفة الخطيرة.

وأعلن ان «احد أسباب التعقيد في عمل وحدات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية هو التوجه الى الاعتماد الكبير، وربما المفرط، على التكنولوجيا في إجراء العمليات المالية والمصرفية.

ورأى انه «كلما ازداد الاعتماد على التكنولوجيا والمعلوماتية، وللأسف، كلما فتحت قنوات جديدة للمقرضين وغاسلي الاموال وممولي الارهاب، الذين يتمتعون عادة بمعرفة وأدوات تكنولوجية متطورة جدا، قد لا يتاح لبعض المصارف والمؤسسات المالية امتلاكها، وبالتالي مواجهتها.

أضاف: أكدت التعليمات الجديدة، ضرورة توفر سياسات وضوابط وإجراءات لإدارة وخفض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ إجراءات عناية واجبة ومعززة تتوافق مع درجة المخاطر التي تم تحديدها بموجب التقييم، ومع تصنيف العملاء حسب درجة مخاطرهم، فقد أجمعت كافة التقارير الرسمية حول العالم، أن عمليات غسل الاموال تضاعفت بشكل كبير على مدى العقدين السابقين حيث قدّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم المالية حجم غسل الاموال على مستوى العالم عام 2016 بحوالي 2 إلى 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يقدّر بحوالي 1.5 إلى 2 تريليون دولار. ومن المتوقع أن يتخطى الإنفاق العالمي على الإمتثال لمكافحة تبييض الاموال 8 مليارات دولار.

وأكد أن «التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كان له الأثر الكبير على القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص على مدى العقد الماضي، وأصبحت أداة بالغة الأهمية، تقدم فوائد إستراتيجية للبنوك وتحقق من خلالها نوعية أفضل في الخدمات المصرفية، لكن التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة أصبحت اليوم تمثل فرصا وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية والجهات الرقابية والإشرافية، لذلك يتوجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي وتطوير الإبتكار في القطاع المالي والمصرفي، ومن شأن هذه المقاربة المتوازنة تعزيز سلامة ومتانة المصارف والإستقرار المالي وحماية المستهلك وتعزيز الإمتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها».

منصور

اما امين عام هيئة التحقيق الخاصة في لبنان والرئيس الحالي لمنظمة menafast عبد الحفيظ منصور، فقال: ان معظم الدول بدأت بالإنضمام الى اتفاقيات مكافحة التهرب الضريبي بعد ان وضعت منظمة التعاون الاقتصادية أسس الاتفاقيات الدولية التي ترعى شروط تبادل المعلومات بين الدول، وأثر انضمام لبنان الى هذه الاتفاقيات صدرت عدة قوانين. وشدد منصور على «ان لبنان يخضع اليوم للدورة الثانية لعملية التقييم، وسوف تكون هناك زيارات في شهر تشرين الثاني المقبل للقاء المسؤولين وتسلم المعلومات حول التشريعات الضريبية وآليات التطبيق المعتمدة في هذا الاطار»، مشيرا الى «ان دورة التقييم الثانية سوف تعطي لموضوع من يكون المستفيد الحقيقي أولوية، وسوف يعطى هذا الموضوع أهمية كبيرة، وهو موضوع قديم جديد وبات يتقاطع بشكل اساسي مع معايير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب».

فتوح

من جهته، قال الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح: الكل يعلم، انه رغم الانجازات الكبيرة المحققة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على المستوى العالمي، لا تزال هاتان الظاهرتان تقلقان دول العالم اجمع، سيما بعض الدول التي تعاني من ظاهرة الارهاب عربيا ودوليا. والكل يعلم أيضا، إننا في

> منصور: لبنان يخضع للدورة الثانية في تقييم التزامه مكافحة التهرّب الضريبي

سباق مع العقول الخطيرة لمنعها من التمادي في سلوكها الإجرامي، والحد من أخطارها على مصارفنا ومجتمعاتنا وإقتصاداتنا وأجيالنا القادمة.

أضاف: يواجه مدراء الامتثال اليوم تحديا آخر، قد تكون له آثار وعواقب كبيرة على المصارف العربية، ألا وهو التعامل مع العقوبات الدولية، وخصوصا تلك الصادرة عن الولايات المتحدة الاميركية بحق كيانات او تنظيمات او دول. ولا شك، ان كيفية التعامل مع هذه العقوبات أو إيجاد آليات تطبيق، ليس بالامر السهل ابدا.

السيسي

ثم القى رئيس مجلس الأمناء في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في مصر القاضي أحمد سعيد السيسي كلمة شدد فيها على «ضرورة تفعيل الدور الرقابي والوقائي والإستفادة من هذا المؤتمر في تبادل الخبرات والمهارات لمكافحة كل العمليات التي يمكن ان تساهم في غسل الأموال وتمويل الارهاب وهذا ما يجعلنا من مجتمعاتنا ومصارفنا اكثر أمنا».

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday 5 October 2018

Torbey: Excessive tech use in banks can open doors for hackers



BEIRUT: The excessive use of technology in the banking sector may increase the risk of account hacking and hence money laundering operations, Joseph Torbey, the president of the Executive Committee of the Union of Arab Banks said Thursday.

"The more technology and information technology are relied on, unfortunately, the more new channels are opened up for hackers, money launderers and financiers of terrorism, who usually have the knowledge and the very sophisticated technological tools that some banks and financial institutions may not have. This is a concern, not only for IT managers, but also for compliance managers, AML / CFT units, and similar concerns about the potential negative effects of reliance on financial technology to regulators," Torbey told participants in the opening of the Money Laundering and Terrorism Funding conference organized by UAB.

Lebanese and Arab banks, as in the case of developed countries, have invested heavily in technology and IT to improve the performance of the lenders and to cater to the demands of their customers.

"The main role we will discuss in this forum is the role of FIUs (Financial Intelligence Units) and regulatory authorities in issuing directives and guidelines that help banks and financial institutions comply with international AML / CFT regulations and how to deal with the difficulties imposed on noncompliant banks," Torbey said.

The chairman commented on the amendments made by the Financial Action Task Force to enhance the crackdown on money laundering and terrorism funding around the globe.

"As you know, the amendments to the FATF recommendations are aimed at strengthening the risk-based approach and the banks' commitment to conduct a comprehensive AML / CFT risk assessment for clients, countries, geographical regions, products, services, processes and delivery channels and that the AML / CFT management function is harmonized with the overall risk management framework of the Bank," he added.

Torbey stressed that the new instructions also emphasized the need for policies, controls and procedures to manage and reduce the risks of money laundering and terrorist financing and enhance due diligence measures consistent with the degree of risk identified by the evaluation, and to classify clients according to their degree of risk.

"Money laundering has doubled dramatically over the past two decades. The United Nations Office on Drugs and Crime estimated global money laundering in 2016 at around 2-5 percent of global GDP, estimated at $1.5 trillion to $ 2trillion, and Global spending on compliance against money laundering is expected to exceed $8 billion," Torbey said.

He warned that serious criminal operations can occur anywhere in the world.

الخميس ٤ تشرين الأول ٢٠١٨

افتتاح منتدى مكافحة غسل الأموال طربيه: لتوفير سياسات وضوابط لخفض المخاطر



وطنية ـ افتتح اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة في لبنان، المنتدى السنوي الثامن لرؤساء وحدات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في المصارف والمؤسسات المالية والعربية، في فندق موفنبيك في بيروت، في حضور الوزير السابق عدنان القصار، مدير التوجيه في الجيش العميد علي قانصوه ممثلا قائد الجيش العماد جوزاف عون، العقيد موسى كرنيب ممثلا المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، رئيس مجلس ادارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، لأمين عام هيئة التحقيق الخاصة في لبنان والرئيس الحالي لمنظمة menafatالاستاذ عبد الحفيظ منصور، رئيس مجلس الأمناء في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في مصر القاضي أحمد سعيد السيسي وحشد من الشخصيات الديبلوماسية والمصرفية.

شارك في المنتدى ممثلون عن ١٨ دولة عربية واجنبية يشكلون نخبة مميزة من المسؤولين والخبراء المحليين العرب والدوليين وخبراء من منظمات اقليمية ودولية بينهم (البحرين) وDFSA)الامارات) Reurters Thomson (لندن ( ) Akin-Gumpالولايات المتحدة الاميركية وغيرها من المؤسسات المعنية

طربيه
بداية النشيد الوطني، ثم ألقى الدكتور طربيه كلمة، رحب فيها بالحضور، وقال: "منذ إنطلاق هذا الملتقى وحتى اليوم في دورته الثامنة، يعمل إتحاد المصارف العربية على عدة محاور في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم التركيز خلالها على تعزيز إلتزام المصارف العربية بالمعايير والتوصيات الدولية لمكافحة هذه الآفة الخطيرة، وتطوير فاعلية النظم المطبقة لديها وتوافقها مع هذه المعايير والتوصيات، والعمل على زيادة درجة الوعي لدى المصارف الأعضاء حول الطرق والأساليب والإتجاهات الحديثة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والوصول إلى أفضل الحلول لمكافحتها، ومساعدة المصارف في الحصول على المساعدات الفنية والتدريب بمستوى عال لدعم جهودها في هذا المجال، وإتخاذ الترتيبات والإجراءات اللازمة لتطوير أنظمة المكافحة المطبقة لديها."

اضاف: "أظهرت الملتقيات السابقة، من خلال ما شهدته من مشاركة فاعلة، أنها من اهم الوسائل التي يعتمدها إتحاد المصارف العربية للإستمرار في رفع مستوى الوعي ومتابعة المستجدات والتطورات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودعم جهود المصارف والمصرفيين في هذا المجال، وذلك بفضل الخبراء الذين تابعوا تطورات هذه الآفة، وتطرقوا إلى أفضل التجارب والإجراءات المتخذة في مواجهة هذه الآفة وآثارها على المجتمع، والتعرف على القواعد الدولية الحاكمة، والقواعد الدولية الموجهة لأنشطة هذه المكافحة."

وتابع: "يتزايد يوما بعد يوم تعقيد وتشعب عمل مسؤولي وحدات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية بنتيجة التعقيد والتشعب الكبيرين للعمليات غير القانونية التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات، وعلى رأسهم بالطبع غاسلو الأموال وممولو الإرهاب، الذين يسعون بشكل حثيث ودائم، وباعتماد أساليب تقنية والكترونية متطورة جدا، الى اختراق البنية الالكترونية للمصارف والمؤسسات المالية بشتى الوسائل، والاستفادة من أي ثغرة للولوج الى النظم المالية لتحقيق مآربهم غير القانونية، والتي تهدد في النهاية مجتمعات بكاملها، وليس فقط المؤسسات التي تم إختراقها."

وأعلن ان "أحد أسباب التعقيد في عمل وحدات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية هو التوجه الى الاعتماد الكبير، وربما المفرط، على التكنولوجيا في إجراء العمليات المالية والمصرفية. فقد يؤدي الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا المالية وزيادة الارتباط بشركات التكنولوجيا المالية، والتوسع في إسناد العمليات المالية إلى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الذي يهدف الى الحد من التدخل البشري في العمليات المصرفية بهدف تخفيض التكلفة وسرعة إتمام المعاملات، كل ذلك قد يؤدي الى التعرض لمخاطر تتجاوز المجال السبراني وتكنولوجيا المعلومات، الى التعرض لمخاطر غسل الاموال والارهاب."

ورأى انه "كلما ازداد الاعتماد على التكنولوجيا والمعلوماتية، وللأسف، كلما فتحت قنوات جديدة للمقرصنين وغاسلي الاموال وممولي الارهاب، الذين يتمتعون عادة بمعرفة وأدوات تكنولوجية متطورة جدا، قد لا يتاح لبعض المصارف والمؤسسات المالية امتلاكها، وبالتالي مواجهتها. وبذلك، قد تنتج التكنولوجيا المالية مخاطر جدية، تمثل قلقا ليس لمدراء تكنولوجيا المعلومات فقط، بل أيضا لمدراء الامتثال ووحدات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب. وبشكل مماثل، يمتد القلق من الآثار السلبية المحتملة للاعتماد على التكنولوجيا المالية الى الجهات الرقابية، التي عليها تقييم المخاطر السبرانية ومخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب المحتملة، والناجمة عن الاعتماد على التكنولوجيا المالية."

وأعلن "أن من أهم المحاور التي سنناقشها في هذا الملتقى، دور وحدات المعلومات المالية والسلطات الرقابية في إصدار التوجيهات والإرشادات التي تساعد البنوك والمؤسسات المالية على الإمتثال

للتعليمات الدولية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي كيفية التعامل مع الصعوبات المفروضة على البنوك غير الملتزمة."

وقال: "وكما تعلمون فإن التعديلات التي حصلت على توصيات مجموعة العمل الدولية(FATF) ، هدفت إلى تأطير وتعزيز العمل بالمنهج المبني على المخاطر، والتزام البنوك بإجراء تقييم شامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ما يتعلق بالعملاء والدول والمناطق الجغرافية والمنتجات والخدمات والعمليات وقنوات تقديم الخدمة. وأن تتواءم وتتكامل وظيفة إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنك."

اضاف: "كما أكدت التعليمات الجديدة، ضرورة توفر سياسات وضوابط وإجراءات لإدارة وخفض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإتخاذ إجراءات عناية واجبة ومعززة تتوافق مع درجة المخاطر التي تم تحديدها بموجب التقييم، ومع تصنيف العملاء حسب درجة مخاطرهم. فقد أجمعت كافة التقارير الرسمية حول العالم، أن عمليات غسل الاموال تضاعفت بشكل كبير على مدى العقدين السابقين حيث قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم المالية حجم غسل الاموال على مستوى العالم عام ٢٠١٦ بحوالي ٢ إلى ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يقدر بحوالي ١,٥ إلى ٢ تريليون دولار، ومن المتوقع أن يتخطى الإنفاق العالمي على الإمتثال لمكافحة تبييض الاموال ٨ مليارات دولار.

وتابع: "ان العمليات الإجرامية الخطيرة يمكن أن تحدث في أي مكان في العالم، حيث أصبحت الاماكن المرشحة لهذه العمليات معروفة وتتميز بما يلي:

-1الدول التي تطبق سرية الحسابات.
-2الدول التي لا تتبنى قوانين مكافحة غسل الاموال.
-3الدول التي تعاني من الإنحلال والتراخي والفوضى.
-4الدول التي تعاني من ضعف الأجهزة الرقابية والأمنية.
-5الدول التي تتسم بضعف الأجهزة القضائية.
-6عدم وجود مركز معلومات."

وأكد "ان التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كان له الأثر الكبير على القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص على مدى العقد الماضي، وأصبحت أداة بالغة الأهمية، تقدم فوائد إستراتيجية للبنوك وتحقق من خلالها نوعية أفضل في الخدمات المصرفية، لكن التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة أصبحت اليوم تمثل فرصا وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية والجهات الرقابية والإشرافية، لذلك يتوجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي وتطوير الإبتكار في القطاع المالي والمصرفي، ومن شأن هذه المقاربة المتوازنة تعزيز سلامة ومتانة المصارف والإستقرار المالي وحماية المستهلك وتعزيز الإمتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دون الإضرار بالإبتكارات النافعة في الخدمات المالية، وخاصة تلك التي تستهدف الشمول المالي.

وقال: "لا يخفى على أحد الدور الهام الذي يقوم به مديرو الإلتزام ومسؤولو مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية وعلى الأخص في القطاع المصرفي، حيث يوكل اليهم العديد من المهام الرامية إلى الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما ينطوي عليه من مخاطر رقابية وقانونية وأخرى خاصة بسمعة المؤسسات المالية التي ينتمون إليها، ومن ثم زادت التطورات الحاصلة في مجال الجريمة من مهامهم اليومية، ومن إجراءات فحص العمليات غير العادية والعمليات المعنية بها، وإخطار وحدة التحريات المالية بالعمليات المشتبه بها، وإقتراح ما يلزم من تطوير وتحديث لسياسة البنك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والنظم والإجراءات المتبعة بالبنك في هذا المجال، وذلك بهدف زيادة

فاعليتها وكفاءتها ومواكبتها للمستجدات المحلية والعالمية."

وأعلن طربيه "ان إتحاد المصارف العربية، يسعى منذ سنوات الى تحقيق تعاون دولي فاعل في مجال كشف ومكافحة وضبط حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجماعات المتطرفة، لأن هذه الجرائم أصبحت ذات صيغة دولية عابرة للمجتمعات والدول، وأنشأنا لهذه الغاية، منصة حوار بين البنوك العربية، والبنوك الأوروبية، وعقدنا عدة مؤتمرات في مجلس الإحتياطي الفدرالي، والخزانة الأميركية، وفي مقر منظمة التعاون والتنمية في باريس الـ (OECD) سعيا لتطوير تحالفات إستراتيجية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إنطلاقا من إيماننا بالعلاقة المباشرة بين الوكالات الحكومية والمحلية، والأجهزة الأمنية، والأجهزة القضائية، والبنوك، وعلى هذا النحو طور الإتحاد علاقات وثيقة بين المصارف العربية والمصارف المراسلة في الولايات المتحدة الاميركية ضمن برنامج فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقوانين "إعرف عميلك" مع الإلتزام بالنظم والقوانين المتعلقة بمكافحة العمليات غير المشروعة."

وقال: "إن هذا الملتقى الهام الذي يضم اليوم نخبة من اهل الإختصاص والخبرة والكفاءة، والمفكرين ورؤساء وحدات الإمتثال، يأتي في إطار هذه المساعي التي يقوم بها الإتحاد، آملين في إجتماعنا هذا أن نضيف ما يعزز أداء قطاعنا المصرفي العربي بشكل عام والإرتقاء به إلى مصاف الدول المتقدمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متطلعين إلى خبراتكم وتعمقكم في هذه الظاهرة الدولية المعقدة والخطيرة للخروج بأفكار وتوجيهات تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منه."

منصور
وكانت كلمة للرئيس الحالي لمنظمة menafat منصور، قال فيها: "يسرني اليوم المشاركة في هذا الملتقى السنوي لرؤساء وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في المصارف العربية والذي يهدف الى التعرف على مختلف التطورات في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب."

أضاف: "ان معظم الدول بدأت بالإنضمام الى اتفاقيات مكافحة التهرب الضريبي بعد ان وضعت منظمة التعاون الاقتصادية أسس الاتفاقيات الدولية التي ترعى شروط تبادل المعلومات بين الدول، واثر انضمام لبنان الى هذه الاتفاقيات صدرت عدة قوانين منها قانونان صادران في العام ٢٠١٦ عن تبادل المعلومات لغايات ضريبية وعن الغاء الأسهم لحامله والأسهم بالأمر، ولحق ذلك صدور عدة مراسيم من مجلس الوزراء في لبنان. وكما هو الحال بالنسبة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب فمن الطبيعي أن ترسى أنظمة للامتثال شبيهة بتلك التي وضعت لتبييض الأموال وتمويل الارهاب. وعليه فان الدول التي خضعت لمثل هذه الاتفاقيات سوف تخضع لعمليات تقييم دورية في حال عدم الالتزام، لتتخذ الاجراءات المناسبة بشأنها والتي يمكن ان تصل الى حد وضعها على لائحة الدول غير الملتزمة او غير المتعاونة، وهذا له تداعيات عدة على سمعة الدولة المعنية وعلى قطاعها المصرفي."

وشدد منصور على "ان لبنان يخضع اليوم للدورة الثانية لعملية التقييم، وسوف تكون هناك زيارات في شهر تشرين الثاني المقبل للقاء المسؤولين وتسلم المعلومات حول التشريعات الضريبية وآليات التطبيق المعتمدة في هذا الاطار"، مشيرا الى "ان دورة التقييم الثانية سوف تعطي لموضوع من يكون المستفيد الحقيقي أولوية، وسوف يعطى هذا الموضوع أهمية كبيرة، وهو موضوع قديم جديد وبات يتقاطع بشكل اساسي مع معايير مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب."

وختم بالقول: "المسؤولية كبيرة على عاتق الشركات لمعرفة اصحاب مالكي الأسهم، وهذا الامر طبق في بريطانيا ويعتبر نموذجا، فهو يفرض على الشركات وجوب التحقق من حقيقة هوية المستفيد الحقيقي من مالكي الأسهم، ويصبح للشركات حق حبس الاسهم للشخص المشتبه به ومنعه من

التصويت في قرارات مجلس الادارة في حال التمنع عن اعطاء ادارة الشركات المعلومات عن حقيقة المستفيد، والتحقق من ملكية الاسهم وتسجيلها في السجل التجاري. وبالتالي يقع على عاتق الشركات عقوبات جزائية في حال عدم قيامها بمسؤولياتها في هذا الشأن. وأؤكد ان معرفة المستفيد الحقيقي يجب ان تكون مطلبا شاملا ويتوجب علينا التنبه باكرا والعمل بهذا الشأن."

فتوح
من جهته، رحب فتوح بالحضور لتلبية الدعوة الى هذا الملتقى والتعاون "ليصبح هذا الملتقى بجهودنا المشتركة حدثا سنويا هاما على أجندة الجهود العالمية والعربية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب."

وقال: "إن العلاقة بين إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وأنا أتحدث اليوم بصفتي أمينا عاما للاتحادين، أعطت قوة وحصانة مصرفية لا مثيل لها، فأسرة إتحاد المصارف العربية تضم اليوم أكثر من ٤٤٠ عضوا من المصارف والمؤسسات المالية، وأسرة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب تضم أكثر من ٤٤٠ عضوا من المصرفيين العرب، أينما وجدوا في العالم، ومهما تبدلت أو تغيرت مواقعهم أو أماكن عملهم، تبقى إستدامة عضويتهم في الإتحاد الدولي ونحن نتابع رحلتهم المهنية عبر الحدود، من هنا ومن هذه القوة تأتي أهمية لقاء مدراء الإمتثال الذي نعمل على عقده منذ ثماني سنوات."

وأعلن "ان الإتحاد الدولي يضم ضمن عضويته مجموعات عمل مهنية تعمل على تعزيز المهنة المصرفية العربية، ومن أهم هذه المجموعات مجموعة عمل مدراء الإلتزام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي يرأسها لتاريخه الأخ الصديق الأستاذ شهدان جبيلي من بنك عودة"، مشيرا إلى "أن هذه المجموعة تضم نخبة من مدراء الإلتزام في المصارف العربية، ربما يشارك بعضهم معنا اليوم، ويعمل الإتحادان مجتمعين منذ عقد من الزمن على توسيع دائرة المعرفة المصرفية في مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب. وأخيرا عقدنا مؤتمرين دوليين في دبي وبروكسيل، واليوم في بيروت."

وقال: "اؤكد أن ملتقاكم اليوم، ومنذ إنطلاقة فعالياته قبل نحو ثماني سنوات، استطاع أن يواكب كل التطورات والتوصيات والإجراءات العملية، ويستشرف كل الهواجس والعقبات والتحديات. وربما من خلال خبراتكم المتراكمة، ومعايشتكم اليومية للمستجدات المتعلقة في الإجراءات المتبعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصبحتم تنظرون إلى هذه الآفة الخطيرة من منظار السلطات الرقابية في ما يتعلق بإصدار التوجيهات والإرشادات التي تساعد البنوك والمؤسسات المالية على الإمتثال للتعليمات الدولية."

اضاف: "الكل يعلم، أنه وعلى الرغم من الانجازات الكبيرة المحققة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على المستوى العالمي، فلا تزال هاتان الظاهرتان تقلقان دول العالم اجمع، ولا سيما بعض الدول التي تعاني من ظاهرة الارهاب عربيا ودوليا. والكل يعلم أيضا، إننا في سباق مع العقول الخطيرة لمنعها من التمادي في سلوكها الإجرامي، والحد من أخطارها على مصارفنا ومجتمعاتنا وإقتصاداتنا وأجيالنا القادمة، وذلك بالعمل دائما على تحديد واضح لمفهوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآثارهما على المجتمع، وبالتالي يتزايد يوما بعد يوم تعقيد وتشعب عمل مسؤولي وحدات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية بنتيجة التعقيد والتشعب الكبيرين للعمليات غير القانونية التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات، وعلى رأسهم بالطبع غاسلو الأموال وممولو الإرهاب، الذين يسعون بشكل حثيث ودائم، وباعتماد أساليب تقنية والكترونية متطورة جدا، الى اختراق البنية الالكترونية للمصارف والمؤسسات المالية بشتى الوسائل، والاستفادة من أية ثغرة للولوج الى النظم المالية لتحقيق مآربهم غير القانونية، والتي تهدد في النهاية مجتمعات

بكاملها، وليس فقط المؤسسات التي بالإمكان إختراقها."

ولفت الى ان "أحد أسباب التعقيد في عمل وحدات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية هو التوجه الى الاعتماد الكبير، وربما المفرط، على التكنولوجيا في إجراء العمليات المالية والمصرفية". وقال: "قد يؤدي الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا المالية وزيادة الارتباط بشركات التكنولوجيا المالية، والتوسع في إسناد العمليات المالية إلى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الذي يهدف الى الحد من التدخل البشري في العمليات المصرفية بهدف تخفيض التكلفة وسرعة إتمام المعملات، كل ذلك قد يؤدي الى التعرض لمخاطر تتجاوز المجال السبراني وتكنولوجيا المعلومات، الى التعرض لمخاطر غسل الاموال وتبييض الارهاب."

اضاف: "يواجه مدراء الامتثال اليوم تحديا آخر، قد تكون له آثار وعواقب كبيرة على المصارف العربية، ألا وهو التعامل مع العقوبات الدولية، وخصوصا تلك الصادرة عن الولايات المتحدة الاميركية بحق كيانات او تنظيمات أو دول. ولا شك، أن كيفية التعامل مع هذه العقوبات أو إيجاد آليات تطبيق، ليس بالامر السهل ابدا."

السيسي

ثم القى ضيف الشرف في المنتدى رئيس مجلس الأمناء في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في مصر القاضي السيسي كلمة شدد فيها على "أهمية انعقاد هذا المؤتمر، والذي يأتي في اطار الحرص الشديد على الإلتزام بالمعيير الدولية التي ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر في هذا الملف والتفاعل السريع في اي امر طارئ."

وشكر لبنان لاستقباله هذا المنتدى، والجهات المعنية "التي تساهم في تعزيز دور وحدات الإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية."

وختم: "كل ما يهمنا هو تفعيل الدور الرقابي والوقائي والإستفادة من هذا المؤتمر في تبادل الخبرات والمهارات لمكافحة كل العمليات التي يمكن ان تساهم في غسل الأموال وتمويل الارهاب وهذا ما يجعلنا من مجتمعاتنا ومصارفنا اكثر أمنا."

الجمهورية

الثلاثاء ٢ تشرين الأول ٢٠١٨ – العدد ٢٢٣١

مصارف لبنان ثانية عربياً من حيث الموجودات

أعلن رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزيف طربيه، أن القطاع المصرفي اللبناني يحتل المرتبة الخامسة بين القطاعات المصرفية العربية من حيث حجم الأصول، والمرتبة الثانية بين القطاعات المصرفية للدول العربية غير النفطية، حيث يستحوذ على نحو 7% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، و8% من ودائعه.

استنادا الى دراسة تحليلية صادرة عن مركز البحوث والدراسات لاتحاد المصارف العربية، بلغ حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي اللبناني حوالي 234.6 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من العام 2018، مسجلاً نسبة نمو 6.7% عن نهاية العام 2017. كما بلغت ودائع القطاعين العام والخاص (المقيم وغير المقيم) حوالي 176.1 مليار دولار، بزيادة 2% خلال الفترة نفسها. وبالنسبة الى القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص المقيم، فقد بلغت حوالي 85.6 مليار دولار مسجلة نسبة نمو 0.5% فقط عن نهاية العام 2017. وبالنسبة لمصدر الودائع، فقد شكلت ودائع القطاع الخاص حوالي 97.7% من مجمل الودائع في نهاية الفصل الثاني 2018. كما خصصت نسبة 61.4% من القروض للقطاع الخاص المقيم. أما رؤوس أموال المصارف اللبنانية فشهدت زيادة كبيرة خلال الفترة الماضية، الأمر الذي ساهم في تعزيز القواعد الرأسمالية وملاءة المصارف اللبنانية وزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر، حيث بلغت حقوق الملكية حوالي 20.4 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من العام 2018، بزيادة 6.5% عن نهاية العام 2017.

على صعيد الربحية، سجلت الأرباح الصافية المجمّعة لمصارف «ألفاء نمواً طفيفاً بنسبة 1.8%، في حين نمت الأرباح الصافية المحلية بنسبة 8.5% على أساس سنوي في الفصل الأول من العام 2018، رغم الظروف التشغيلية الصعبة.

وإحتل لبنان المرتبة الرابعة عربياً بالنسبة لعدد المصارف التي دخلت لائحة أكبر 1000 مصرف في العالم لعام 2017، بحسب البيانات الصادرة عن مجلة The Banker خلال شهر تموز 2018. وذلك بدخول 9 مصارف لبنانية هي وبحسب الترتيب: «بنك عودة»، «بنك لبنان والمهجر»، «بنك سوسيتيه جنرال في لبنان»، «بنك بيبلوس»، «فرنسبنك»، «بنك بيروت»، «البنك اللبناني الفرنسي»، «الإعتماد اللبناني»، و«بنك بيروت والبلاد العربية»، وبلغ مجموع الشريحة الأولى لرأس المال (أو رأس المال الأساسي) في هذه المصارف التسعة حوالي 15.1 مليار دولار.

ويُعتبر القطاع المصرفي اللبناني واحداً من أكبر القطاعات المصرفية العربية والدولية مقارنة بحجم الإقتصاد الوطني، حيث تبلغ الأصول المجمّعة للقطاع أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للبنان. وفي ضوء التحديات السياسية والإقتصادية التي يواجهها، نما الإقتصاد اللبناني بنسبة 1.5% خلال عام 2017 وفقاً لصندوق النقد الدولي، مقارنة بنمو في أصول القطاع المصرفي اللبناني بنسبة 7.6%، ما يدل على قوة القطاع ومرونته وقدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

تدفع المصارف اللبنانية حالياً أعلى معدلات فائدة على الودائع (بالليرة والدولار) منذ نحو تسع سنوات بهدف جذب الودائع في إجراء تحوّطي لأي تطور سلبي، نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في المنطقة وفي لبنان.



جوزف طربيه

مصرف لبنان

من جهة أخرى، يؤكد مصرف لبنان على متانة القطاع المصرفي اللبناني الذي يتمتع برسملة مرتفعة وسيولة مرتفعة وتطبيق للمعايير الدولية المحاسبية والإمتثال للقوانين والتشريعات الدولية. ويحافظ مصرف لبنان على إحتياطات بالذهب وبالعملات الأجنبية تقارب 54 مليار دولار، الأمر الذي يمكّنه من حماية التوازن في السوق.

> المصارف تدفع أعلى معدلات فائدة على الودائع منذ نحو 9 سنوات لجذبها

ويبقى التحدي الرئيسي أمام المصارف اللبنانية في تركّز جزء كبير من إستثماراتها في الديون السيادية، حيث تستحوذ أدوات الدين السيادي على أكثر من 60% من مجمل الموجودات في ميزانية المصارف، ما يدل على إنكشاف المصارف على المخاطر السيادية (Sovereign Exposure). وبحسب رئيس لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، «تبرز ضرورة توسيع قاعدة الإقتصاد وتنويعها، بحيث تكون السياسة النقدية جزءاً من سياسة اقتصادية ومالية عامة، فالحكومة مطالبة باتخاذ خطوات نحو توسيع حجم الإقتصاد وإضفاء الطابع الإنتاجي عليه، إذ لا يمكن الإستمرار في سياسة الإقتصاد الإئتماني».

الموجودات العربية

على الصعيد العربي، بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي حوالي 3.39 ترليون دولار في نهاية النصف الأول من العام 2018، بزيادة حوالي 1.6% عن نهاية العام 2017، وأصبحت بالتالي تشكل حوالي 140% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي. وبلغت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي حوالي 2.14 ترليون دولار (ما يعادل 87% من حجم الإقتصاد العربي)، محققة نسبة نمو حوالي 1.5%، وبلغت حقوق الملكية حوالي 392.5 مليار دولار مسجلة تراجعاً بحوالي 1.8% عن نهاية العام 2017.

الدّيار

الخميس ١٢ تموز ٢٠١٨

إفتتاح «مُلتقى الحَوكمة الرشيدة في المصارف والمؤسّسات العربيّة»

سلامة : أنشأنا لجنة الإدارة المصرفيّة الرشيدة لمواكبة تدابير المؤسسات الدوليّة


سلامة بين طربيه وفتوح

أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حرص البنك المركزي «على وضع جميع الأسس لحماية القطاع المالي في لبنان وجعله متلائماً مع المنظمات المالية العالمية». ومن أبرز هذه الممارسات الاحترازية إنشاء لجان لدى المصارف تقيّم مخاطر التوظيفات، ولجان تدقيق من الإدارة الرشيدة، إضافة إلى إنشاء دائرة امتثال لدى المصارف ولدى مصرف لبنان، وكل ذلك بهدف الى تعزيز الشفافية وبجعل من المنظومة المصرفية اللبنانية حصينة وقابلة للتعاطي دولياً مع المصارف الأجنبية من دون التعرّض لأي ضغوطات».

عقد اتحاد المصارف العربية بالاشتراك والتعاون مع «معهد المال والحوكمة» التابع لـ- Ecole Supérieure Villa Rose - مبنى Institut des Affaires ESA في ملتقى «الحوكمة الرشيدة في المصارف والمؤسسات المالية العربية». وشارك في الافتتاح نخبة من الخبراء من المصارف العربية اللبنانية، إضافة إلى خبراء دوليين، في مقدّمهم Christian Noyer الحاكم السابق للمصرف المركزي الفرنسي.

وتحدث في حفل الافتتاح على التوالي: منسق معهد المال والحوكمة لجامعة ESA ورئيس لجنة المخاطر في مجلس إدارة «قرست نشونال بنك» هادي الأسعد، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، والحاكم سلامة.

بعد كلمة ترحيبية من الاسعد، قال فتوح: إننا في اتحاد المصارف العربية نسعى في كل مؤتمراتنا وندواتنا وملتقياتنا إلى التأكيد على أن نظام الحوكمة يشكّل دليلاً هادياً للرقابة الذاتية، أي كيف تتصرف الإدارة عندما لا يراقبها أحد. كما تؤكد أن الحوكمة تُعتبر إحدى الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع، وإرسة قيم العدالة والمساواة في الفرص، والشفافية والإفصاح اللذين يضمنان نزاهة المعاملات وتعزيز سيادة القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

وأكد «أهمية الالتزام بالحوكمة كنظام للإدارة الرشيدة من خلال تعزيز إجراءات الرقابة، ومحاربة الفساد، والتحدّي الكبير في هذا المجال يتمثل في التعرّف إلى المعايير العالمية المعتمدة في الحوكمة، وتطبيقها لتتوافق مع خصائص المؤسسات والأسواق المالية والأعراف».

■ طربيه ■

وألقى طربيه كلمة بدأها بتعريف الحوكمة، إنّ المصارف بشكل عام، تستأثر بالجانب الأكبر من الأنظمة المالية في المنطقة، وتلعب دوراً محورياً في عملية الائتمان والاستثمار بكل مالهذه العملية من أهمية بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية. وإذا ما أرادت المصارف المحافظة على قدرتها التنافسية في نظام عالمي يتسم بالحيوية والتجدد الدائمين، فإنه لا بدّ لها من مواصلة الابتكار، وتطبيق أفضل ممارسات وأطر حوكمة المؤسسات كي تتمكّن من تلبية الاحتياجات المتجددة واغتنام الفرص الجديدة.

■ سلامة ■

أما الكلمة الرئيسية فكانت للحاكم سلامة قال فيها: «لقد طوّر مصرف لبنان من خلال سلسلة من التعاميم، الهيكلية الإدارية للقطاع المصرفي في لبنان. فقد بادر ومنذ سنوات الى تفعيل أنظمة الرقابة والإدارة الرشيدة لدى المصارف وتركيبة مجالس الإدارة لديها، وذلك بشكل عملي وتطبيقي.

لذلك شددنا على ضرورة تطبيق تشريعات مالية مطابقة للمتطلبات الدولية وأن تكون الممارسات المصرفية شفافة ومتلائمة والأنظمة المتعلقة بكفاية رأس المال والإدارة الرشيدة والامتثال. وهذا ما حصل في لبنان حيث حرص البنك المركزي على وضع جميع الأسس لحماية القطاع المالي في لبنان وجعله متلائماً مع المنظمات المالية العالمية. ومن أبرز هذه الممارسات الاحترازية إنشاء لجان لدى المصارف تقيّم مخاطر التوظيفات، ولجان تدقيق من الإدارة الرشيدة، اضافة الى انشاء دائرة امتثال لدى المصارف ولدى مصرف لبنان، وكل ذلك بهدف الى تعزيز الشفافية وبجعل من المنظومة المصرفية اللبنانية منظومة حصينة وقابلة للتعاطي دولياً مع المصارف الأجنبية من دون التعرّض لأي ضغوطات.

وفي مجال تفعيل كفاءة وفعالية مجالس الإدارة، طلبنا المصارف اللبنانية بأن تعزز مجالس إدارتها بأعضاء غير تنفيذيين وأعضاء مستقلين. وطلبنا من المصارف إنشاء «لجنة تدقيق» من بين أعضاء مجلس إدارتها غير التنفيذيين تشرف على عمليات الرقابة الداخلية وتعيين ومتابعة أعمال مفوّضي المراقبة. كذلك عمد مصرف لبنان إلى دعوة رؤساء مجالس إدارة المصارف وجميع الأعضاء إلى حضور برامج التدريب في الإدارة الرشيدة التي يعدّها خصيصاً لهم وهي تهدف الى إبقائهم في جوّ آخر التطورات في عالم الحوكمة. وفي مجال الإدارة المصرفية الرشيدة، كنا طلبنا من المصارف إعداد «دليل الإدارة المصرفية» وتضمينه الهيكلية الإدارية وحجم ودور مجلس الإدارة وتكوينه وغيرها من الامور التي تزيد من الشفافية وسياسة الإفصاح في عمل المصرف.

وفي سياق العمل على ترسيخ الحوكمة، طلب مصرف لبنان مؤخراً من مجلس ادارة كل مصرف لبناني إقرار خطة موثقة تسمّى «خطة اختيار أعضاء مجلس الادارة». يتم إعداد هذه الخطة بحسب استراتيجية المصرف المستقبلية بحيث يؤخذ في الاعتبار هيكلية المجلس والكفاءة الواجبة توفر الكفاءات والمهارات والخبرات والصفات الشخصية المناسبة للاعضاء. كما طلبنا من المصارف اللبنانية إعداد «خطة تعافي» لإعادة الاستقرار الى اوضاعها المالية ومواجهة اي صعوبات مستقبلية في اوقات الازمات على أن يتم تحديثها سنوياً بموافقة مجلس الادارة.

وركّز مصرف لبنان أيضاً على ضرورة إدراج الثقافة المالية في الإدارة الرشيدة للمصارف، فعمد الى تحديد الأطر والمؤهلات العلمية والتقنية والأخلاقية الواجب توافرها لدى الأشخاص المولجين بممارسة بعض المهام في القطاعين المصرفي والمالي. ولذلك تعاون مصرف لبنان مع المعهد العالي للأعمال في بيروت والمعهد البريطاني للأوراق المالية والاستثمار لتطوير ثلاث شهادات مصرفية ومالية.

وبالإضافة الى التعاميم التي تتناول انظمة الإدارة المصرفية الرشيدة والسياسات والإجراءات المتعلقة بها، انشأ مصرف لبنان وحدة الإدارة الرشيدة في العام ٢٠٠٩ وهي تهدف الى تعزيز ثقافة الإدارة الرشيدة لدى المصارف والمؤسسات المالية من طريق تحفيزها على احترام الشفافية وتطوير الرقابة الفعالة لديها. كما تم إنشاء «لجنة الإدارة المصرفية الرشيدة» في العام ٢٠٠٩، وهي لجنة مشتركة بين مصرف لبنان وجمعية المصارف، لمواكبة آخر التدابير والمبادئ الصادرة والتي ستصدر عن المؤسسات الدولية ولا سيّما «لجنة بازل» لتعزيز الإدارة المصرفية الرشيدة.

سيبقى مصرف لبنان نادياً دوره الأساسي والفاعل، والاهتمام بكل ما يساهم في تعزيز الحوكمة والإدارة الرشيدة لدى القطاع المصرفي اللبناني، هذا القطاع الذي سيبقى رائداً وقدوة في مجال الصناعة المصرفية. ونشدد في هذا السياق، على أهمية الالتزام بالبرامج والتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان لأن السوق اليوم منفتحة عالمياً بحيث يجب علينا التميّز بالشفافية التامة في تعاملاتنا.

الجمهورية

السبت ٣٠ حزيران ٢٠١٨ ــ العدد ٢١٥٧

طربيه في قمة باريس: رفاهية أوروبا من إستقرار جيرانها

أشار رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، الى ضرورة أن تقتنع دول الإتحاد الأوروبي بأنه لا يمكنها المحافظة على رفاهيتها إلا عندما يتمتع جيرانها المباشرون بالاستقرار.



طربيه: علاقات تاريخية تربط المصارف الأوروبية والعربية

افتتحت في باريس القمة المصرفية العربية-الدولية للعام 2018 بعنوان، «الحوارات المصرفية المتوسطية»، برعاية الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون، ومساهمة إتحاد المصارف الفرنسية، وحضور حشد من حكام المصارف المركزية والفعاليات المصرفية العربية والعالمية، وممثلون عن المؤسسات الدولية.

تهدف فعاليات القمة، الى تقييم العلاقات المصرفية العربية – الأوروبية والمتوسطية، ودراسة الاقتراحات والسبل من اجل صياغة مبادرات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز هذه العلاقات، وفتح قنوات التعاون والتجارة والإستثمارات الثنائية.

"لبذل الجهود لتسهيل نفاذ السلع العربية إلى الأسواق الأوروبية"

ألقى رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه كلمة في حفل الافتتاح، قال فيها: إن هدف إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب من هذه القمة، هو تسهيل الحوارات والمناقشات بين قادة القطاع المصرفي والمالي، بالإضافة إلى مسؤولين من القطاعين العام والخاص، والتركيز على العلاقات المصرفية المتوسطية، والأمن الإقليمي، التعليم والبيئة، بالإضافة إلى فتح مجالات التعاون المثمر لتعزيز تمويل الشركات المتوسطة والكبيرة بما فيها تلك العاملة في قطاعات الغاز والنفط والمياه.

أضاف: إن العلاقات المصرفية – الأوروبية، علاقات تاريخية عريقة تعود الى عقود من الزمن، حيث تنتشر المصارف العربية اليوم بين فروع خارجية ومصارف تابعة، وفروع لمصارف تابعة، بشكل كبير في القارة الأوروبية، بدءاً بالمملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا وقبرص، وصولاً إلى هولندا وبيلاروسيا، ومالطا، وموناكو ورومانيا ولوكسمبورغ وروسيا.

ويتركز في المملكة المتحدة 23 كياناً أو وحدة مصرفية بينها 15 وحدة خليجية، وفي فرنسا 20 وحدة مصرفية، وفي قبرص 15 معظمها لبنانية، نتيجة القرب الجغرافي الذي جعل من قبرص ملاذاً آمناً قريباً خلال الحروب والأزمات، بالإضافة إلى التسهيلات الإدارية والفرص الاستثمارية خصوصاً في القطاع العقاري، ويعمل في سويسرا 10 مصارف تابعة لمصارف عربية، معظمها مصارف خاصة، تقدم خدمات استشارية وتقوم بإدارة ثروات واستثمارات العرب عموماً والخليجيين خصوصاً.

في المقابل، تتواجد فروع تابعة لمصارف أوروبية كبرى مثل «BNP Paribas» و«Crédit Agricole» و«Société Générale» الفرنسيين، و«HSBC» و«Standard Chartered» البريطانيين في 14 دولة عربية، حيث يعمل في المغرب 6 كيانات مصرفية أوروبية، وفي كل من الجزائر والإمارات 5 وفي مصر 4 وفي كل من البحرين وقطر 3.

أما بالنسبة للعلاقات التجارية، فقد حلّت أوروبا كثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية بحصة 25.2% من مجمل التجارة العربية، حيث استحوذت الدول الأوروبية على 18% من صادرات الدول العربية وعلى 32% من وارداتها في نهاية العام 2016، حيث بلغ حجم الصادرات السلعية العربية إلى أوروبا نحو 143 مليار دولار بينها 50% خليجية، وبلغ حجم الواردات السلعية من أوروبا إلى الدول العربية حوالي 234 مليار دولار، وكانت الإمارات أكبر دولة عربية مستوردة للسلع الأوروبية تليها السعودية والمغرب ومصر.

في المقابل، لا تحتل الدول العربية مكانة مماثلة في التجارة الخارجية الأوروبية، فالصادرات الأوروبية إلى الأقطار العربية تعادل 4% من الصادرات الأوروبية الكلية، كما لا تعادل الواردات الأوروبية من الدول العربية سوى 2.3% من الواردات الأوروبية الكلية، لذلك، فإننا ندعو من خلال هذه القمة إلى بذل الجهود لتحسين المبادلات عن طريق اتفاقات التجارة الحرة التي يمكنها تسهيل نفاذ السلع العربية إلى الأسواق الأوروبية.

كما لا بد من الإشارة إلى أن الدول الخليجية العربية لديها استثمارات ضخمة في أوروبا في مختلف المجالات، مثل المصارف والفنادق والعقارات وشركات الطاقة وشركات الطيران وغيرها، فيما تبدو الإستثمارات الأوروبية محدودة جداً، حيث لم تتجاوز 1% من الاستثمارات الأوروبية الخارجية والتي تقوم على ثلاثة عناصر مبتكرة، هي نهج متكامل مكوّن من ثلاثة أعمدة لتحسين مناخ الأعمال من أجل الاستثمارات والحوكمة الرشيدة، والبوابة الإلكترونية لتقديم طلبات تمويل الاستثمارات، وبالتالي ضمان الشفافية والكفاءة وزيادة التمويل العام والخاص، وآلية ضمان جديدة للتخفيف من أخطار الاستثمار في البيئات الصعبة، بما في ذلك البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات.

"هدف المصارف العربية تسهيل الحوارات بين قادة القطاع المصرفي والمالي"

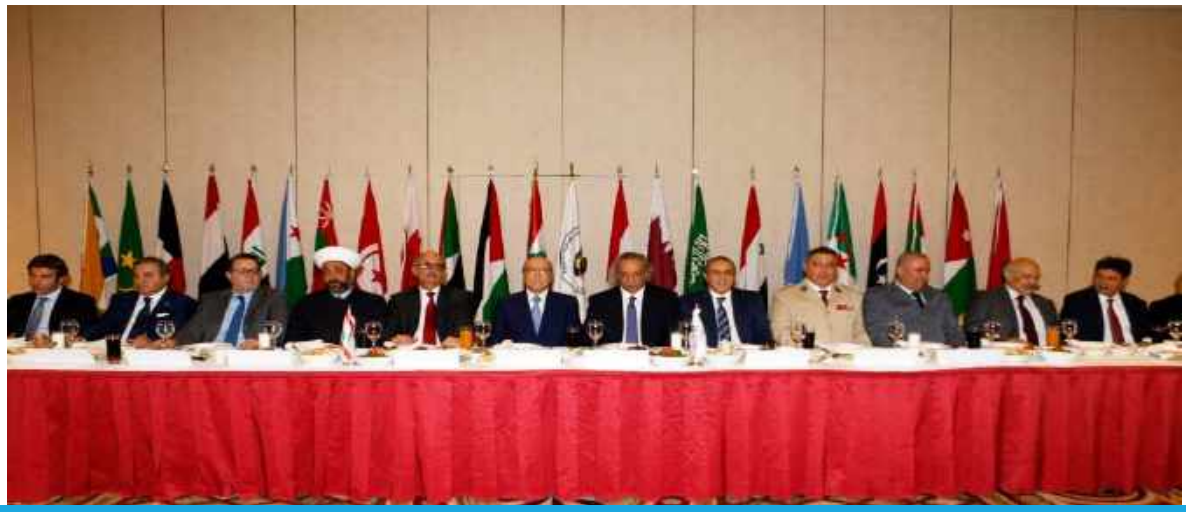
وأكد طربيه أن إتحاد المصارف العربية، يتطلع الى أن تخرج هذه القمة بقناعة، أن دول الإتحاد الأوروبي لا يمكنها المحافظة على رفاهيتها إلا عندما يتمتّع جيرانها المباشرون بالاستقرار، لذلك فإننا ندعو إلى فتح الأبواب أمام دخول سلع الدول المتوسطية إلى أسواق أوروبا، والإفادة من الإستثمارات المتبادلة، ونقل المعرفة والمهارات، وتفاهم أوسع في الميادين الثقافية والحضارية والإنسانية، من خلال التعاون في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى إقامة منطقة رخاء وسلام وتبادل تجاري حر.

ختم بالقول: إن المنطقتين العربية والأوروبية، بحاجة ماسة إلى التكامل والتعاون من أجل تقريب المفاهيم والأنظمة والقوانين، وتقليص الفروقات وتحويلها إلى فرص تكامل وقيم مضافة، فأوروبا والعالم العربي مصالح راسخة في إيجاد حلول لتحديات كل منهما كجيران وشركاء إقتصاديين وأصدقاء، آملين التوجّه إلى اقتصادات أكثر انفتاحاً واستدامة وانصافاً، والإتحاد الأوروبي مدعو اليوم إلى مشاركة فاعلة في مسار تكوين الهوية الإنتاجية للمنطقة.

المستقبل

الأربعاء ١٣ حزيران ٢٠١٨

طربيه في الإفطار السنوي لاتحاد المصارف العربية: الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني جعلته عنصراً مساعداً في حماية لبنان



خلال الافطار الرمضاني الذي نظمه اتحاد المصارف العربية

أشار رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية ورئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه إلى أن «الاحترام والثقة التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني جعلته عنصراً مساعداً في حماية لبنان بجميع مؤسساته، وكذلك نظمت العلاقة في التعاطي الدولي مع لبنان»، لافتاً إلى أن «جمعية مصارف لبنان كانت خلال السنوات الأربع الأخيرة، المحور الأساسي للكونغرس الأميركي ولوزارة الخزانة الأميركية في كل الأمور التي تتناول الشأن المصرفي اللبناني من أجل تحييد هذا القطاع عن موضوع العقوبات الذي يشكّل حِملاً ثقيلاً على لبنان وأكتاف اللبنانيين». وأكد أن «مصارف لبنان وباعتراف المرجعيات الدولية، تعمل ضمن إطار السوق العالمية وبرعاية التشريعات والقوانين اللبنانية والتعليمات الصادرة عن مصرف لبنان، والتي تفرض على مصارف لبنان أن تحترم الأسواق التي تتعامل معها وتتقيّد بتشريعاتها. لذلك، بقيت المصارف اللبنانية معترف بحسن أدائها وباحترامها للقواعد الدولية.»

وكان اتحاد المصارف العربية اقام إفطاره السنوي في فندق «فينيسيا» بيروت، في حضور الشيخ خلدون عريمط ممثلاً مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان، رئيس اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد جراح الصباح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، نقيب الصحافة عوني الكعكي، نقيب المحرّرين الياس عون، وحشد من الشخصيات المصرفية والأمنية والديبلوماسية، إضافة إلى ممثلي الصحافة والإعلام

طربيه

وتحدث طربيه فأكد أن «اتحاد المصارف العربية يتواصل منذ سنوات مع كل قطاعات مصارفنا العربية، ومتابعة مشكلات في دول عدة شهدت اضطرابات ومشكلات أمنية أدّت إلى انقطاعها عن النظام المالي العالمي»، وقال «عقدنا العديد من المؤتمرات والندوات التدريبية في كل من العراق، ليبيا، سوريا، وحشدنا العديد من الخبراء لإبقائها على تواصل دائم مع التطورات المصرفية العالمية، ومع القطاع المالي

الدولي.«

أضاف «يستمر الاتحاد في تأدية رسالته كجسر تواصل بين المصارف العربية والمؤسسات المصرفية والمالية الدولية، وأنا فخور بأن تكون أمانته العامة في بيروت حيث يلعب لبنان دوراً محورياً في تفعيل هذه الرسالة نظراً إلى دور بيروت الرائد في استقطاب المؤتمرات والحوارات العربية والدولية. ففي الأمس عقدنا مؤتمراً كبيراً في القاهرة في حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعظم قادة القطاع المصرفي العربي، وقبلها كنا في روما وبروكسل، ومدعوون في نهاية الشهر الجاري مع القمة المصرفية العربية الدولية التي سيعقدها الاتحاد هذا العام في باريس برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.«

وتابع «أما على الصعيد اللبناني، فنجحنا في قضية رئيسية هي الفصل بين الشأن السياسي والقطاع المصرفي. فمصارف لبنان وباعتراف المرجعيات الدولية، تعمل ضمن إطار السوق العالمية وبرعاية التشريعات والقوانين اللبنانية والتعليمات الصادرة عن مصرف لبنان، والتي تفرض على مصارف لبنان أن تحترم الأسواق التي تتعامل معها وتتقيّد بتشريعاتها.

لذلك، بقيت المصارف اللبنانية معترف بحسن أدائها وباحترامها للقواعد الدولية خصوصاً أن القطاع المصرفي اللبناني يعمل في ٣٣ دولة، وبالتالي هو قطاع مصرفي عالمي يعتمد أرقى التشريعات وهو جزء من الأسواق الدولية.« وختم طربيه قائلاً «إن الاحترام والثقة التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني هي التي جعلت منه عنصراً مساعداً في حماية لبنان بجميع مؤسساته، وكذلك نظمت العلاقة في التعاطي الدولي مع لبنان، وأن وجود قطاع مصرفي محترم دولياً وأصبح جزءاً من النظام المالي العالمي يحمل على أكتافه ثروة اللبنانيين جميعاً المقيمين وغير المقيمين، جعله بالفعل ذا صدقية مكّنته من التعاطي مباشرة مع المراجع المالية والسياسية الدولية. فجمعية مصارف لبنان كانت خلال السنوات الأربع الأخيرة المحور الأساسي للكونغرس الأميركي ولوزارة الخزانة الأميركية في كل الأمور التي تتناول الشأن المصرفي اللبناني من أجل تحييد هذا القطاع عن موضوع العقوبات الذي يشكّل حِملاً ثقيلاً على لبنان وأكتاف اللبناني.«

الجمهورية

الأربعاء ١٣ حزيران ٢٠١٨ – العدد ٢١٤٣

طربيه: العقوبات حملٌ ثقيل على لبنان



أكد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه أن الجمعية كانت خلال السنوات الأربع الاخيرة المحاور الاساسي للكونغرس الأميركي ولوزارة الخزانة الأميركية في كل الامور التي تتناول الشأن المصرفي اللبناني من اجل تحييد هذا القطاع عن موضوع العقوبات الذي يشكّل حملا ثقيلا على لبنان واكتاف اللبنانيين.

أكد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، خلال الافطار السنوي الذي اقامه اتحاد المصارف العربية، أن "الاتحاد يقوم منذ سنوات بالتواصل مع كافة قطاعات مصارفنا العربية، ومتابعة مشكلات في دول عدة شهدت اضطرابات ومشاكل امنية ادت الى انقطاعها عن النظام المالي العالمي"

قال: "إن الاتحاد يستمر في تأدية رسالته كجسر تواصل بين المصارف العربية والمؤسسات المصرفية والمالية الدولية، وأنا فخور بأن تكون أمانته العامة في بيروت حيث يلعب لبنان دورا محوريا في تفعيل هذه الرسالة نظرا لدور بيروت الرائد في استقطاب المؤتمرات والحوارات العربية والدولية. بالأمس عقدنا مؤتمرا كبيرا في القاهرة بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعظم قادة القطاع المصرفي العربي، وقبلها كنا في في روما وبروكسل، ومدعوين في نهاية الشهر الجاري مع القمة المصرفية العربية الدولية التي سيعقدها الإتحاد هذا العام في باريس برعاية الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون."

أضاف: "أما على الصعيد اللبناني، فقد نجحنا في قضية رئيسية هي الفصل بين الشأن السياسي والقطاع المصرفي. فمصارف لبنان وباعتراف المرجعيات الدولية تعمل ضمن اطار السوق العالمية وبرعاية التشريعات والقوانين اللبنانية والتعليمات الصادرة عن مصرف لبنان، والتي تفرض على مصارف لبنان بأن تحترم الأسواق التي تتعامل معها وتتقيد بتشريعاتها. لذلك، بقيت المصارف اللبنانية معترف بحسن ادائها وباحترامها للقواعد الدولية خاصة ان القطاع المصرفي اللبناني يعمل في ٣٣ دولة، بالتالي هو قطاع مصرفي عالمي يعتمد ارقى التشريعات وهو جزء من الاسواق الدولية."

ختم طربيه: "إن الاحترام والثقة التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني هي التي جعلت منه عنصرا مساعدا في حماية لبنان بجميع مؤسساته، وكذلك نظمت العلاقة في التعاطي الدولي مع لبنان، وان وجود قطاع مصرفي محترم دوليا وأصبح جزءا من النظام المالي العالمي يحمل على اكتافه ثروة اللبنانيين جميعا المقيمين وغير المقيمين جعله بالفعل ذا مصداقية مكنته من التعاطي مباشرة مع المراجع المالية والسياسية الدولية، فجمعية مصارف لبنان كانت خلال السنوات الاربع الاخيرة المحاور الاساسي للكونغرس الاميركي ولوزارة الخزانة الاميركية في كل الامور التي تتناول الشأن المصرفي اللبناني من اجل تحييد هذا القطاع عن موضوع العقوبات الذي يشكل حملا ثقيلا على لبنان واكتاف اللبنانيين."

الثلاثاء ١٢ حزيران ٢٠١٨

طربيه في الإفطار السنوي لإتحاد المصارف العربية: نجحنا في الفصل بين الشأن السياسي والقطاع المصرفي



وطنية - أقام اتحاد المصارف العربية حفل افطاره السنوي في فندق "فينيسيا" بيروت، في حضور الشيخ خلدون عريمط ممثلا مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبداللطيف دريان، رئيس اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد جراح الصباح، رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية ورئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، نقيب الصحافة عوني الكعكي، نقيب المحررين الياس عون وحشد من الشخصيات المصرفية والأمنية والدبلوماسية اضافة الى ممثلي الصحافة والإعلام من كافة الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة.

وتحدث طربيه فأكد أن "اتحاد المصارف العربية يقوم منذ سنوات بالتواصل مع كافة قطاعات مصارفنا العربية، ومتابعة مشكلات في دول عدة شهدت اضطرابات ومشاكل امنية ادت الى انقطاعها عن النظام المالي العالمي"، وقال: "عقدنا العديد من المؤتمرات والندوات التدريبية في كل من العراق، ليبيا، سوريا وحشدنا العديد من الخبراء لإبقائها على تواصل دائم مع التطورات المصرفية العالمية، ومع القطاع المالي الدولي."

أضاف: "إن الاتحاد يستمر في تأدية رسالته كجسر تواصل بين المصارف العربية والمؤسسات المصرفية والمالية الدولية، وأنا فخور بأن تكون أمانته العامة في بيروت حيث يلعب لبنان دورا محوريا في تفعيل هذه الرسالة نظرا لدور بيروت الرائد في استقطاب المؤتمرات والحوارات العربية والدولية. فبالأمس عقدنا مؤتمرا كبيرا في القاهرة بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعظم قادة القطاع المصرفي العربي، وقبلها كنا في روما وبروكسل، ومدعوين في نهاية الشهر الجاري مع القمة المصرفية العربية الدولية التي سيعقدها الإتحاد هذا العام في باريس برعاية الرئيس الفرنسي

ايمانويل ماكرون."

وتابع: "أما على الصعيد اللبناني، فقد نجحنا في قضية رئيسية هي الفصل بين الشأن السياسي والقطاع المصرفي. فمصارف لبنان وباعتراف المرجعيات الدولية تعمل ضمن اطار السوق العالمية وبرعاية التشريعات والقوانين اللبنانية والتعليمات الصادرة عن مصرف لبنان، والتي تفرض على مصارف لبنان بأن تحترم الأسواق التي تتعامل معها وتتقيد بتشريعاتها. لذلك، بقيت المصارف اللبنانية معترف بحسن ادائها وباحترامها للقواعد الدولية خاصة ان القطاع المصرفي اللبناني يعمل في ٣٣ دولة، بالتالي هو قطاع مصرفي عالمي يعتمد ارقى التشريعات وهو جزء من الاسواق الدولية."

وختم طربيه: "إن الاحترام والثقة التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني هي التي جعلت منه عنصرا مساعدا في حماية لبنان بجميع مؤسساته، وكذلك نظمت العلاقة في التعاطي الدولي مع لبنان، وان وجود قطاع مصرفي محترم دوليا وأصبح جزءا من النظام المالي العالمي يحمل على اكتافه ثروة اللبنانيين جميعا المقيمين وغير المقيمين جعله بالفعل ذا مصداقية مكنته من التعاطي مباشرة مع المراجع المالية والسياسية الدولية، فجمعية مصارف لبنان كانت خلال السنوات الاربع الاخيرة المحاور الاساسي للكونغرس الاميركي ولوزارة الخزانة الاميركية في كل الامور التي تتناول الشأن المصرفي اللبناني من اجل تحييد هذا القطاع عن موضوع العقوبات الذي يشكل حملا ثقيلا على لبنان واكتاف اللبنانيين ."

الشرق
El Sharq Online

الإثنين ٣٠ نيسان ٢٠١٨

طربيه في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي بالقاهرة: التكنولوجيا المالية تسرّع التحويلات والمدفوعات

افتُتحت امس أعمال المؤتمر المصرفي العربي لعام 2018 تحت عنوان «ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية»، والذي ينظمه اتحاد المصارف العربية برعاية محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر، وبالتعاون مع «اتحاد بنوك مصر» وفي حضور أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في القاهرة، متزامناً مع المعرض المصرفي العربي للخدمات والمنتجات المصرفية والتكنولوجية.

وتحدث رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه فقال « التكنولوجيا المالية أصبحت أحدى أهم القضايا التي تشغل المجتمع المالي والمصرفي سواءً من حيث الفرص التي توفرها أو بالنسبة للمخاطر التي تحدها». وأضاف أن «ابتكارات التكنولوجيا المالية تساهم في تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات وتخفيض تكاليفها». لافتًا إلى «التأثير الإيجابي المحتمل بسبب تزايد المنافسة بإعتبار أنه هناك لاعبين جدد ينافسون المصارف القائمة مما يؤدي إلى تقسيم سوق الخدمات المصرفية وتقليل المخاطر النظامية المتضيطة في المصارف الكبيرة» ومشيراً الى أن «توسع تقديم الخدمات المصرفية من قبل المؤسسات الغير مصرفية أو شركات التكنولوجيا المالية قد يؤثر سلبًا على بقية المصارف وقد تخسر المؤسسات المالية القائمة جزءً كبيرا من حصتها السوقية وأرباحها إذا كان الداخلون الجدد قادرين على إستخدام الإبتكارات التكنولوجية بشكل أكثر كفاءة». بدوره اشار محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر الى «اننا كلنا مسؤولون عن السياسات الاقتصادية ونبذل جهوداً اكبر بسبب التحديات الكبيرة الموجودة حولنا وان توجه الفكر الاساسي لنا في البنك المركزي المصري في اي مشروع نعمل به هو كيفية تحقيق اوضاع اقتصادية افضل واقوى على المستوى الكلي والحفاظ على مقدرات البلد من التهديدات لان المقومات المالية للدولة في الظروف الصعبة مهمة جداً والامكانيات المالية للدولة في الظروف الصعبة مهمة جداً ويجب ان يكون عندنا احتياطيات واحترازات من اجل التعاون في الجهاز المصرفي». من ناحيته لفت الامين العام لجامعة الدول العربية احمد ابو الغيط الى ان «تطبيقات التكنولوجيا المالية تعزو العمل المصرفي بمعدل غير مسبوق في التسارع وفي كل يوم يتضح بصورة اكبر تأثير التضافر بين التطبيقات التكنولوجية خصوصا في مجالات الاتصالات من ناحية وبين العمل المصرفي من ناحية اخرى». واشار الى ان «المصارف العربية تواجه تحديات حقيقية تتعلق بمدى قدرتها على التكيّف مع التغيّرات سواء في الادوات المالية المستخدمة او من خلال دخول شركات جديدة الى هذا السوق الأخذ بالاتساع».

الجمعة ٢٧ نيسان ٢٠١٨

افتتاح مؤتمر اليوم العربي للشمول المالي ٢٠١٨



وطنية - افتتح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ووزيرة الدولة لشؤون التنمية الادارية عناية عزالدين في المعهد العالي للاعمال صباح اليوم، مؤتمر "اليوم العربي للشمول المالي ٢٠١٨: تعزيز الشمول المالي عبر استعمال الخدمات المالية الرقمية في لبنان" في حضور نواب الحاكم ورئيس واعضاء لجنة الرقابة على المصارف وممثلي مؤسسات الاقراض الصغير وشركات التكنولوجيا المالية وممثلي مؤسسات دولية والمجتمع المدني.

طربيه

بعد النشيد الوطني، تحدث رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، وقال: "أود بداية أن أعرب عن بالغ اعتزازي، كرئيس لجمعية المصارف في لبنان، لمشاركتي معكم حفل افتتاح المؤتمر الذي يقام بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي في المعهد العالي للأعمال (ESA) هذا الصرح الثقافي والأكاديمي العريق، برعاية وحضور سعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة، والسادة المشاركين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية.

إن تحديد يوم عربي للشمول المالي له دلالات كبيرة لما يحمله هذا الموضوع من أهمية في وصول اكبر عدد ممكن من الناس الى الخدمات المالية المنظمة واستخدامها، بما فيهم ذوي الدخل المحدود وذوي الحاجات الخاصة على أنواعها. وقد فتحت الثورة التكنولوجية ابوابا واسعة للمصارف والمؤسسات المالية لايصال خدماتها بصورة سريعة الى العملاء اينما وجدوا، طبعا مع الاخذ بعين الاعتبار ضمان متطلبات الامتثال من جهة، وتأمين ضرورات النمو المستدام من جهة أخرى."

وأضاف: "يحتل لبنان موقعا مميزا على الصعيد العربي في موضوع الشمول المالي، يساعده في ذلك الانتشار الواسع للمصارف على كل الاراضي اللبنانية وتنوع الخدمات التي تقدمها والتي تتوافق مع حاجات كل الفئات العمرية والاجتماعية. وأظهرت أرقام البنك الدولي أن نحو ٤٥% من اللبنانيين البالغين من العمر ١٥ عاما أو أكثر لديهم حساب فردي أو مشترك في مؤسسة مالية في نهاية العام ٢٠١٧. ومرد ذلك الى ان المصارف اللبنانية منتشرة على كافة الاراضي اللبنانية، حيث بلغ عددها ٦٥ مصرفا، تعمل من خلال شبكة فروع بلغت ١٠٦٣ فرعا في لبنان، ومواقع الكترونية تؤمن خدمات مصرفية عبر شبكة الانترنت. وقد نجح القطاع المصرفي خلال السنوات العشرة الأخيرة في توفير الاستقرار الاجتماعي عن طريق استمرار المصارف في تمويل الدولة والقطاع الخاص. كما أمن مصرف لبنان حزم التسليف التنموية حيث شملت التسليفات: قروض الشركات والقروض الشخصية خاصة التعليمية والسكنية، ووالتسليفات لقطاع اقتصاد المعرفة والقروض الصديقة للبيئة، بالاضافة الى التسليف المتناهي الصغر Microfinanceالتي تطال شرائح كبيرة من اللبنانيين بما فيها الفئات المهمشة. وتظهر الإحصاءات أن إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد، الموافق عليها خلال العشرة سنوات الماضية وصل الى ما يعادل ٧،١٣ مليار دولار حيث شكلت حصة الصناعة من إجمالي هذه التسليفات ٥٩ % مقابل ٣٠ % للسياحة و ١١

% للزراعة. كما ساهمت المصارف في إعادة احياء الطبقة الوسطى عن طريق تأمين التمويل الميسر لشراء المساكن بالتعاون مع مصرف لبنان والمؤسسة العامة للاسكان، لحوالى ١٣١ ألف أسرة لبنانية في مختلف المناطق، ما رفع حجم محفظة القروض السكنية الى نحو ١٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ ؛ وهي بمعظمها لمصلحة ذوي الدخل المحدود وبفوائد متدنية ومدعومة، بالاضافة الى أكثر من ٦آلاف قرض سكني جديد في العام الماضي، وهو دليل إضافي على أن الاستقرار الإجتماعي هو من أولويات المصارف اللبنانية، حتى في ظل ظروف عدم الاستقرار السائدة في المنطقة. ومن ضمن استراتيجية الشمول المالي التي تنتهجها مصارفنا، عمدت هذه الاخيرة الى توقيع بروتوكولات خاصة مع مؤسسات كثيرة في القطاعين العام والخاص، بغية منح تسهيلات وخدمات مصرفية للمنتسبين اليها. ومع توطين رواتب الموظفين في المصارف، أصبح بامكان العملاء الافادة من كافة الخدمات والمنتجات المصرفية التي يحتاجونها لتحسين مستوى معيشتهم، وتأمين احتياجات أسَرِهم في كافة مراحل حياتهم."

وتابع: "تكملة لتوسع شبكة الفروع، طورت المصارف أنظمة الصرافات الالية البالغ عددها نحو ١٨٠٠ صراف والتي استحدثت للقيام بعمليات الايداع والسحب النقدي والشيكات، اضافة الى تعزيز وسائل الامان في التجارة الالكترونية والدفع الالكتروني، واجراء عمليات مصرفية عبر الهاتف الخلوي. وبلغ عدد بطاقات الدفع والائتمان الموضوعة في التداول قرابة ٣ مليون بطاقة. كل هذه الوسائل التكنولوجية سهلت عملية نشر الشمول المالي ووضعت لبنان في مقدمة الدول العربية على هذا الصعيد."

وقال: "أما على الصعيد العالمي، فتحتل ظاهرة الشمول المالي أهمية كبرى. وقد سلطت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ الضوء على أهمية الموضوع للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وأهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في الخدمات المالية. وأرست منذ العام ٢٠١٠ المبادىء الاساسية للنمو المستدام واهداف التنمية المستدامة، او ما يعرف بالـ UN Global Compact": UN Principles و UN Social Development Goals. وعمدت معظم الدول الى ادراج مبدأ الشمول المالي ونشر الثقافة المالية ضمن أجنداتها وأهدافها الاستراتيجية لتطوير مجتمعاتها.

وفي السياق نفسه، عمد مصرف لبنان الى اصدار التعميم الأساسي رقم ١٣٤ في شباط ٢٠١٥، ولاحقا التعميم الوسيط رقم ٤٥٨ في نيسان ٢٠١٧ للتشديد على أهمية الشمول المالي والتعامل بشكل عادل وشفاف ومهني مع كافة فئات العملاء، إضافة الى أهمية نشر الثقافة والتوعية المالية، وتحديد آلية لتلقي المراجعات ومعالجتها بسرعة وفعالية، مما يعزز الشفافية وتاليا الثقة بين المصرف وعملائه، ويساهم في تمتين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي."

وأكد أنه "على الرغم من تفاقم الاوضاع المالية في لبنان، من تصاعد المديونية والعجز في الموازنة نتيجة فقدان الاصلاحات والمعالجات المطلوبة، يبقى قطاعنا المصرفي اللبناني قادرا على تعميم الخدمات ونشرها على كل الفئات والشرائح في المجتمع، ونحن على ثقة بأن الوضع الاقتصادي الصعب في لبنان قابل للمعالجة بالنظر الى مقومات كثيرة توفر المناعة للبنان، ومن أهم ركائزها القطاع المصرفي والمالي، وارادة اللبنانيين بتطوير بلدهم."

وختم: "بهدف تعزيز الشمول المالي، المطلوب اليوم من الدولة اللبنانية الاسراع في إعطاء أولوية لتحسين مناخ وبيئة الأعمال في لبنان والاستثمار سريعا في مشاريع تطوير البنى التحتية، من تكنولوجيا الاتصالات وشبكات الاتصالات والكهرباء التي تشكل دعائم التطور والتقدم.

وفي المحصلة، يحتاج لبنان اليوم اكثر من اي وقت مضى، الى خطة وطنية شاملة للنهوض بالاقتصاد من ركائزها الاساسية استراتيجية وطنية للشمول المالي تشكل الرافعة الأساسية للتنمية وخلق فرص العمل واستثمار الطاقات الشابة تفاديا للهجرة التي تنهش كيان الوطن. آمل أن يخرج مؤتمرنا اليوم بتوصيات تخدم تطلعاتنا المشتركة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والشمول المالي في لبنان."

<u>عزالدين</u>

ثم تحدثت الوزيرة عزالدين، وقالت: "يسرني أن أكون معكم اليوم في مؤتمر اليوم العربي للشمول المالي ٢٠١٨ والذي يسلط الضوء على "استعمال التكنولوجيا والخدمات الرقمية في سبيل تعزيز الشمول المالي". وفي هذا الاطار، لا يسعني الا أن أشكر مصرف لبنان على تنظيمه لهذا اللقاء الهام وعلى جهوده الحثيثة من أجل تعزيز الشمول المالي في لبنان ونشر الوعي حوله. ومما لا شك فيه أن جمع كافة الأطراف المعنية بهذا الموضوع للتواصل في ما بينها ومشاركة تجاربها في استعمال التكنولوجيا الحديثة سيكون له الأثر الأنجع في إيجاد الحلول البناءة لتحقيق الشمول المالي في لبنان."

وأضافت: "نتفق جميعا على ما للتكنولوجيا الحديثة من أهمية في تحفيز الاقتصاد الوطني. فبعدما أكد البيان الوزاري لحكومة استعادة الثقة أنها تولي أهمية خاصة لقطاع تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات لما يمتلكه من قدرة تحفيز للاقتصاد الوطني ولكونه مدخلا أساسيا للاقتصاد الجديد المسمى اقتصاد المعرفة حيث لبلدنا إمكانات غير محدودة بما يملكه من رأسمال بشري وقدرة اللبنانيين المعترف بها دوليا على الإبداع والمبادرة والابتكار، وهو ما يدفعنا لتحسين الخدمات نوعا وكلفة وسرعة في هذا المجال، قامت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية باطلاق مشروع الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في آذار الفائت برعاية فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وقوامه تحويل الدولة بإداراتها ومؤسساتها المختلفة إلى مؤسسة رقمية تكون فيها البرامج الرقمية في الإدارات المختلفة قابلة للتواصل في ما بينها بدل أن تعمل كجزر متفرقة ومنعزلة كما هو الوضع عليه اليوم. فضلا عن ذلك، فقد تم إدراج هذا المشروع ضمن الإصلاحات التي التزم لبنان بتنفيذها في مؤتمر "سيدر."

وتابعت: "غني عن القول إن مشروع التحول الرقمي سينقل لبنان من الطور التقليدي في التعاطي بين المواطن والإدارة الى طور أكثر حداثة وشفافية وأكثر انسجاما مع التقدم التكنولوجي الحاصل في عالمنا اليوم الذي تعتبر التكنولوجيا فيه المفتاح الأساس لإنجازات أكثر بكلفة أقل(make more for less) ، حيث أن تكلفة العملية التجارية الإلكترونية أقل بعشرين مرة من تلك التي نقوم بها عبر الهاتف، وأقل بستين مرة من الخدمات التي نقوم بها وجها لوجه.

من هنا تكمن أهمية هذا المشروع بالنسبة للشمول المالي والذي من تعريفاته، أنه إدخال أو دمج للفئات المهمشة ماليا، والتي لا يسمح لها دخلها المالي المنخفض من الانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية أو بمعنى آخر إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية. فقد أظهرت بحوث البنك الدولي الخاصة بالمؤشر العالمي للشمول المالي للعام ٢٠١٧ بأنه ما زال هناك نحو ١،٧ مليار بالغ في العالم لا يمتلكون حسابات، أي ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وجميعهم يعيشون في البلدان النامية. ويمثل النساء ٥٦% من إجمالي البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية.

كما تظهر البحوث أن الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية ما زالت قائمة في البلدان النامية وهذه الفجوة التي هي بواقع سبع نقاط مئوية لم يطرأ عليها أي تغيير تقريبا منذ عام ٢٠١١. إن هذا الأمر لم يعد مقبولا في عصرنا هذا حيث أثبتت المرأة بأنها لا تقل كفاءة

عن الرجل لا بل تتفوق عليه في أماكن عدة لا سيما إذا أعطيت الفرصة في العلم والاستقلالية المادية مثلها مثل الرجل."

وأضافت: "من المعلوم أن تحقق الشمول المالي مرتبط بتوافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية بطرق بسيطة وشفافة ومسؤولة وبأقل التكاليف. وهذا ما يجب العمل عليه في لبنان بالاضافة الى ضرورة انشاء بيئة حاضنة تشريعيا وسياسيا وتقنيا حيث يجب أن تترافق التكنولوجيا الرقمية بنظام متطور للمدفوعات وبنية تحتية متطورة وتشريعات ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المواطن ومستخدم الخدمات الالكترونية."

وقالت: "يهمنا أن نلقي الضوء على بعض الأسس التي ارتكزت عليها الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والتي من شانها أن تخدم الشمول المالي:

-1تبني الاستراتيجية لمجموعة ضوابط ومعايير عالمية تراعي أهمية الأمن المعلوماتي الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي والسيادة الوطنية لا سيما وأن المعلومات (Data)تعتبر اليوم المادة الأولية في عصر الرقمية وإحدى أكبر ثروات الحكومات الحديثة.

-2تمكين المواطنين من انجاز ما يريدونه من خدمات عبر شبكات الانترنت (End to End) في مسار متكامل من لحظة طلب الخدمة الى لحظة الحصول عليها.

-3العمل على إنشاء منصات موحدة (Common Digital Platforms)الأمر الذي من شأنه تسهيل التعامل مع المواطن وتعزيز تجربته الرقمية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

-4وضع الأسس لمراعاة الحفاظ على خصوصية المواطنين مع ضمان عدم الإساءة في استخدامها وعدم إعطائها لأي جهة إلا من خلال آلية واضحة تضمن الحصول على موافقة المواطن.

-5وضع أسس للتشاركية مع كل الأطراف ذات الصلة بالتحول الرقمي سواء داخل الدولة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني والجامعات."

وأشارت عزالدين الى أن الدراسات تؤكد أن "إشراك الناس في القطاع المالي الرسمي يسهم ليس فقط في تحسين معيشتهم وإنما أيضا في سلامة الأنظمة المالية ذاتها. فالأزمة المالية العالمية ألقت الضوء على هشاشة الأنظمة المالية وأهمية الربط بين الشمول المالي والاستقرار والنزاهة وحماية المستهلك المالي. ومن هنا، وانسجاما بما التزمت به حكومة استعادة الثقة أتممنا العمل في وزارة التنمية الادارية على مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومخططها التنفيذي، وقد تم الاعلان عن هذا المشروع في مؤتمر وطني يوم الثلاثاء الفائت برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء. وفي خطوة من شأنها تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد تم اصدار قانون حق الوصول الى المعلومات في بداية العام ٢٠١٧ رقم ٢٠١٧/٢٨. واللافت ان التجارب العالمية تظهر ان الدول العشر الاوائل في التحول الرقمي هي نفسها الدول الاوائل في العالم في مكافحة الفساد، ونتمنى ان يأتي مشروع الشمول المالي مكملا لهذه الثنائية بين الاستراتيجيتين المذكورتين.

إلا أن الاهم يبقى ان تكون مقاربتنا على هذه المستويات كافة مقاربة جوهرية تتوجه مباشرة الى المواطن اللبناني على اعتباره صلب هذه الاستراتيجيات والمشاريع. فكما ان المطلوب على مستوى التحول الرقمي ومكافحة الفساد هو اجراء المصالحة بين المواطن والدولة اللبنانية فإن المطلوب في مشروع الشمول المالي وغيره من المشاريع ذات الطابع المالي ان نعيد النظر في علاقة القطاع المصرفي بالناس، بالمواطنين. وايضا اعادة النظر بعلاقة القطاع المصرفي بالدولة. ويجب التوقف عن الاحتفال فقط بنمو هائل بالودائع وبعدد المقترضين من المصارف لان عدم مواكبة هذا النمو بسياسات مالية صحيحة وبرؤية اقتصادية انتاجية، من شأنه أن يخلق الأزمات المتتالية للاقتصاد اللبناني كما هو عليه الحال الآن."

وختمت: "المطلوب اليوم ان تتحول العلاقة الى علاقة تخدم التغيير في وجهة الاقتصاد اللبناني باتجاه الاقتصاد المنتج والمسؤول الذي لا يعتمد حصرا على التحويلات من الخارج، اقتصاد يؤمن التنمية المستدامة العادلة والمتوازنة وذلك من اجلنا جميعا في مختلف القطاعات والمناطق والمستويات والطبقات الاجتماعية. وأتمنى لمؤتمركم كل النجاح والتوفيق وأن تثمر جهودكم وجهودنا أعمالا تسهم في تطوير القطاع المالي والاقتصاد الرقمي بما يحفز التنمية المستدامة والحكم الرشيد."

سلامة

أخيرا، تحدث حاكم مصرف لبنان، وقال: "إن الشمول المالي ينطلق في الدرجة الأولى من خلال الثقة بالنقد الوطني والقطاع المالي وتعزيز ثقة المواطن بالقطاع المصرفي. وقد ونتوقع ارتفاع التسليفات للقطاع الخاص بحوالي ٢،٥% لشهر آذار ٢٠١٨ و٥% في نهاية العام ٢٠١٨ (نسبة لنهاية العام ٢٠١٧)". أما بالنسبة الى القروض المشكوك بتحصيلها والرديئة، فقد بقيت على حالها (أي ما دون ٤%

من مجموع التسليفات)، مما يدل على متانة الوضع الائتماني."

وشدد على "اهتمام مصرف لبنان بتطوير انظمة الدفع واستخدام الوسائل الالكترونية وتوطين المعاشات لا سيما في القطاع العام، مما أدى لتقريب المسافة بين المواطن ومصرفه، وأتاح لشريحة كبيرة من الناس بأن يصبح لديها حسابات مصرفية تتمتع بالدقة والسرعة في تنفيذ العمليات."

وأفاد أن عدد الحسابات المصرفية بلغ "حوالي ٥ ملايين حسابا (حتى نهاية ٢٠١٧)، وبلغ عدد المودعين، ثلاثة ملايين مودعا. ترافق ذلك مع إنشاء وحدة لحماية المستهلك لدى لجنة الرقابة، عملها ضروري لترسيخ الثقة."

وأشار الى ان مصرف لبنان قد وضع أخيرا "إجراءات خاصة تأخذ في الاعتبار حق ذوي الحاجات الخاصة عموما والمكفوفين خصوصا في الاستفادة من الخدمات المصرفية والمالية."

ولفت الى ان مصرف لبنان يقوم "من خلال منشوراته وعبر أدوات التواصل الاجتماعي بتثقيف وتوعية الجمهور حول دور مصرف لبنان والمنتجات التي يقدمها القطاع المصرفي بطريقة مبسطة وسهلة للجميع، ويشجع فتح فروع في المناطق خارج المدن."

واختتم كلمته متمنيا النجاح لهذا اليوم، "يوم الشمول المالي"، ومعتبرا أنه "يوم يعني للبنان ولاقتصاده الكثير ."

==========بهاء الرملي/ ز.ح

أخبار اليوم
الخميس ١٢ نيسان ٢٠١٨

طربيــه: العالـم يتحدّث اليـوم عـن تجنّب المخاطـر وليـس إدارتـهـا



الملتقى السنوي لرؤساء إدارة المخاطر في المصارف العربية"

طربيــه: العالـم يتحدّث اليـوم عـن تجنّب المخاطـر وليـس إدارتـهـا

للتشديد على إضطلاع مجلس الإدارة بمسؤوليّته الكليّة عن المصرف

الصبّـاح: حريصون علـى تطبيق التشريعات الدولية وتوصيــات FATF

حمود: القطاع المصرفي ملتزم بالكامل بمعايير السيولة والملاءة

نظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع لجنة الرقابة على المصارف، "الملتقى السنوي لرؤساء إدارة المخاطر في المصارف العربية" في دورته الثامنة في فندق "موفنبيك"، وشاركت فيه نخبة مميزة من الخبراء من لبنان والعالم العربي من بينهم موظفو السلطات الرقابية ورؤساء ومدراء المخاطر في المصارف ومدراء التدقيق الداخلي ورؤساء إدارة الرقابة المالية، إضافة الى مسؤولين وخبراء دوليين.

وتحدث في حفل الافتتاح رئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصبّاح، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف ـ لبنان سمير حمود.

طربيه

وألقى طربيه الكلمة الآتية: "أضحى هذا الملتقى تقليداً سنوياً راسخاً، وبات يُشكّل منصّة للقاء بين كبار المسؤولين عن إدارة المخاطر في مصارفنا العربية للبحث والنقاش وتبادل الخبرات والمعرفة في كل ما يتعلق بالمخاطر المصرفية، وخصوصاً ما أدخلته لجنة بازل للرقابة المصرفية من تعديلات على منهجيات قياس وإدارة المخاطر استناداً إلى التطوّرات والتداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، والتي تركّزت على السيولة ورأس المال، وكذلك على منهجية احتساب الخسائر الناجمة عن إعادة تقييم الأدوات الائتمانية، وكيفية مراعاة الخصوصيات المحلية عند تطبيق المعيار الدولي لتقارير الإفصاح المالي (IFRS9) هذا فضلاً عن وضع خطط التعافي والتخطيط الرأسمالي.

وبدأ العالم اليوم يتحدّث عن تجنّب المخاطر، وليس إدارة المخاطر، فبدلاً من الممارسات السليمة لتقييم المخاطر أصبحنا نتحدّث عن إستقصاء المخاطر، كردّ فعل على التشدّد في تطبيق المعايير التنظيمية والتشريعات والقوانين العابرة للحدود خوفاً من العقوبات الإقتصادية والمالية.

وكما تعلمون، فقد توسّع أخيراً إنتشار ظاهرة تجنّب المخاطرDe-Risking لارتباط هذه الظاهرة بإحتمال عدم تمكّن المصارف أحياناً من الإلتزام بمتطلبات الحيطة والحذر والعناية الواجبة Enhanced Due-Diligence التي تفرضها السلطات الرقابية والبنوك المراسلة، مثل التشدّد بالحصول على المعلومات الواجبة عن الزبائن (KYC) وغيرها من إجراءات التحقّق عن الزبائن أو العملاء أو القطاعات. وقد يُفضّل عدم التعامل مع هذه الأنواع من الزبائن والعمليات، وهذا ما يُعرف بظاهرة De-Risking، وهنا تكمن إشكالية المعالجة، ففي حال إعتمد المصرف خيار التخلّي عن بعض العمليات أو العملاء، يكون قد خسر بعض الزبائن من باب الشك، وساهم في الوقت نفسه في تنامي ظاهرة صيرفة الظل (Shadow Banking)، حيث تبرز مشكلة جديدة وهي إمكانية ظهور قنوات مالية غير خاضعة لأي نوع من أنواع الرقابة، والحل الموضوعي في هذا المجال يتطلّب تشدداً أكثر في الرقابة الداخلية والتوسّع

في المعلومات والمعطيات الهادفة إلى تطبيق أشمل لقاعدة "إعرف عميلك"، وتوسيع آليات التنسيق والتعاون ما بين القطاع المصرفي والسلطات الرقابية والقضائية والأمنية.

ومن المواضيع التي تُعدّ من الأسباب الرئيسية لتفاقم الأزمة المالية العالمية، والتي تتمثّل بقيام عدد كبير من المصارف ذات الإنتشار العالمي ببناء مديونية مفرطة داخل الميزانية وخارجها، حيث ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية رأس المال، وفي الموقف عينه، كان العديد من تلك المصارف يمتلك مخزوناً غير كافٍ من السيولة، ترافق مع خسائر إئتمانية ضخمة نتيجة التركّزات في الإستثمارات الناتجة عن ضعف الإدارة، ومخاطر الأطراف المقابلة، وخصوصاً تلك الناتجة عن الإستثمار في المشتقات ومشتقات الإئتمان. وقد تفاقمت الأزمة بشكل أكبر جرّاء عملية تخفيض الإستدانة نتيجة لترابط المؤسسات النظامية فيما بينها عبر مجموعة معقدّة من المعاملات، وكانت المحصلة إنتقال العجز في القطاع المصرفي إلى بقية النظام المالي والإقتصاد الحقيقي، ممّا أدّى إلى إنكماش هائل في السيولة وتوافر الإئتمان.

وهذا الواقع، يقودنا إلى إلقاء الضوء على المعيار الدولي (IFRS9) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي والمتعلّق بالأدوات المالية والمخصّصات المالية، والذي حلّ محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ المتعلّق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس، طارحاً متطلّبات جديدة للتصنيف والقياس والإضمحلال ومحاسبة التحوط، والذي أصبح إلزامياً مع بداية هذا العام مع السماح بالتطبيق المبكر، كما يجب تطبيقه بأثر رجعي.

لقد أظهرت الدراسات والتحليلات، أن نقاط الضعف شملت مروحة واسعة من بنية النشاطات والممارسات المصرفية، منها ما يتعلّق بالإستثمارات العالية المخاطر، وبممارسات التسنيد وإعادة التسنيد المعقدّة، وبممارسات إدارة المخاطر بما في ذلك حوكمة المخاطر، إضافة إلى التركّزات في الإستثمارات وإختبارات الضغط، ممارسات تقييم الأصول، وفي الإفصاح، والشفافية، وإدارة السيولة، وأخيراً وليس آخراً في دورية متطلبات رأس المال.

وأمام هذا الواقع تداعت الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي المالي، ووضع معايير دولية حديثة تساهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمّل الصدمات عبر تحديد وضعية مخاطر المصارف بطريقة أكثر شمولية. وقد كان للجنة بازل دوراً قيادياً في هذا المجال، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لبازل ٢ تمثّلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة شكّلت معاً "بازل٣" ومن بينها:

- التشديد على إضطلاع مجلس الإدارة بمسؤوليّته الكليّة عن المصرف، بما في ذلك إستراتيجية أعماله ومخاطره وتنظيمه والسلامة المالية والحوكمة.

- قيام الإدارة العليا بالتأكيد أنّ أنشطة المصرف تتّصف مع إستراتيجية الأعمال وتحمّل المخاطر والسياسات التي وافق عليها المجلس.

- وجوب أن يكون لدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر مع سلطة ومكانة وإستراتيجية وموارد كافية، وإمكانية إبلاغ معلوماتها إلى المجلس.

إننا نؤكّد من خلال هذا الملتقى أهمية فهم ثقافة إدارة المخاطر وتجنبها وخاصة المخاطر على أنواعها بما فيها مخاطر السمعة ومخاطر تبييض الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب. كما يهمنا أن نعمل معاً من خلال هذا الملتقى على إعداد سيناريو لدراسة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي على حجم المخصصات والربحية، والقاعدة الرأسمالية، والتعرف على تجارب الدول والبنوك في هذا المجال لتحديد الأطر التي يمكن أن نضعها للتطبيق وقياس مدى كفاية نظم المعلومات وتوافر الموارد البشرية والخبرات.

كما أننا في اتحاد المصارف العربية نشدّد اليوم على أن البنوك خلال سعيها نحو تطبيق المعيار الدولي (IFRS9) سوف تواجه الكثير من التحديات، ولعلّ أبرزها يتمثل في ضرورة تعزيز التنسيق بين الوحدات المتخصّصة، وكذلك ضرورة تحقيق التكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر بالإضافة إلى تحديات جمع وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة كما يجب التنبه إلى بروز تحديات البنية التحتية وأنظمتها ومنهجيات وأدلة عمل، وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل المصرفي على المستوى الدولي.

وفي هذا المجال، سوف نعمل على تشكيل مجموعة خاصة لإدارة المخاطر في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدعوة مفتوحة أمامكم للإنضمام إلى هذه المجموعة لتكون منطلقاً للتعمق أكثر من خلال خبراتكم ووضع الأسس لتعزيز التنسيق بين الوحدات المتخصصة في إدارة المخاطر، لمواكبة المستجدات على مستوى العمل المصرفي العربي.

كما أن اتحاد المصارف العربية سيطلق قريباً "المركز العربي لإدارة المخاطر" وسيكون مقرّه في مقرّ الامانة العامة للإتحاد، وذلك بهدف الإرتقاء بصناعة إدارة المخاطر في العالم العربي، بما يتناغم والمعايير والممارسات الدولية المعروفة والمعتمدة على الصعيدين العملي والنظري، وزيادة الوعي لدى القطاع المصرفي والمالي وقطاع الشركات في العالم العربي حول أهمية تبني وتطبيق أحدث تقنيات وأساليب إدارة المخاطر المعروفة دولياً. ومن مهام هذا المركز تقديم الدراسات والبحوث العلمية المعمقة في مجالات إدارة المخاطر على تنوعها وتوفير التدريب المتخصّص في مجال إدارة المخاطر بكافة قطاعاتها، وإعداد العاملين في القطاع المصرفي والمالي عبر دورات تدريبية متخصّصة، وإعدادهم لإمتحانات الديبلوم أو الشهادات العلمية المتخصّصة مثل FRM, AML, CFT, CFA وغيرها. ونتطلع إلى تعاون وتنسيق بين مجموعة إدارة المخاطر في الإتحاد الدولي والمركز العربي لإدارة المخاطر.

الصبّاح

وكانت كلمة للصبّاح قال فيها: أصبح هذا الملتقى غنّي عن التعريف، فقد أثبت على مرّ دوراته السابقة قدرته على حشد نخبة من الخبراء والمتابعين لمسألة إدارة المخاطر في المصارف على الصعيدين العربي والعالمي، الأمر الذي يجعل منه منصّة رئيسية لتلاقي المعنيين كافة في هذا المجال للتباحث حول الأولويات الحالية لإدارة مصارفنا العربية والتعديلات الهادفة إلى تقوية المعايير المصرفية الدولية التي من شأنها أن تقلّل من إحتمالات تعثّر المصارف، وتخفّف من تأثير حالات الفشل على النظام المالي بشكل خاص وعلى الإقتصاد بشكل عام. إنّ محاور هذا الملتقى وعناوينه الرئيسية تهدف إلى الإضاءة على مبادئ وأسباب المراجعة الشاملة للموجودات المثقلة بالمخاطر، وشرح الإصلاحات الجديدة للجنة بازل الهادفة إلى تعديل المقاربة المعيارية لمخاطر الإئتمان، ومخاطر السمعة ومخاطر التشغيل ومخاطر تبييض الأموال، والأسباب الكامنة وراء هذه المخاطر، إضافة إلى شرح التحديات التي تواجه مصارفنا العربية في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية، ومناقشة المعالجة النظامية للتعرضات السيادية، والتخطيط الرأسمالي وتخطيط السيولة، والتطبيق العملي لإطار الربحية المعدّل على أساس المخاطر، إضافة إلى خطط التعافي، والمقترحات الجديدة لمنهجية المضاربة المعيارية لمخاطر التشغيل.

وتابع: شهدت الصناعة المصرفية خلال العقدين الماضيين الكثير من التطوّرات والتغيّرات نتيجة

التقدّم التكنولوجي المتسارع، وبرز العديد من المنتجات المالية الجديدة التي تقدّمها البنوك، مما وضع الصناعة المصرفية أمام تحديّات كثيرة تستوجب تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية لتعظيم الفائدة من هذه التطوّرات والحدّ أو التقليل من المخاطر الناجمة عنها.

وقال: إن مصارفنا العربية تحرص كل الحرص على تطبيق التشريعات الدولية مثل توصيات بازل، وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وتوصيات مجلس الإستقرار المالي (FSB) وغيرها من التوصيات والتشريعات، وهذا التشدّد من قبل مصارفنا العربية في الإمتثال لهذه التشريعات ناجم عن وعيها وقناعتها بها، وإدراكها بخطورتها على أعمالها داخل بلدانها وخارجها، وأود أن أشير هنا، إلى أن أحد العناصر المساعدة للهيئات الرقابية في تنفيذ مهامها هو تطبيق حوكمة رشيدة في المؤسسات المصرفية، وبرأينا فإن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل جيّد يؤدي دون شكّ إلى تسهيل مهمة الهيئات الرقابية، وخصوصاً المبادئ المتعلقة بالممارسات الصحيحة لمجالس الإدارة والإدارة العليا، وممارسات شفّافة في التعويض والمكافآت.

وختم: إنّ منبرنا في إتحاد المصارف العربية الذي لي شرف ترؤسه هو منبر للبحث في هذه المسائل البالغة الأهميّة، وغيرها من المسائل التي تهم مصارفنا ومصرفيينا العرب، وعلينا أن نساهم بجعل قطاعاتنا المصرفية والمالية، بكل مواردها البشرية، قادرة على إكتساب الصلابة في مواجهة الصدمات، إلاّ أن هذا لا يعفي من المطالبة بأهميّة قيام المصارف العربية بالتمويلات اللازمة للتنمية الإقتصادية في وطننا العربي.

حمود

أما حمود فقال من جهته: تنظر اللجنة إلى إدارة المخاطر أنها إدارة غير جامدة بل متحركة، ومرنة، تتغير وفقاً لتطورات السوق المصرفية الداخلية وتواجه ارتدادات الأسواق الخارجية ومتطلبات المعايير الدولية.

ولا شك أن السوق اللبنانية تحمل في طياتها مخاطر بنيوية تتمثل في أن حجم الكتلة النقدية تفوق بأضعاف قدرة الاقتصاد اللبناني على امتصاصها، وأن دولرة السوق المحلية، تجعل من الكتلة النقدية M3 هي الموازنة بدلاً من M2. وما يزيد الامر صعوبة، أن اتجاه الفوائد عالمياً هو صعودي، وانعكاسه على معدلات الفوائد في لبنان سيكون في نفس الاتجاه وانما بوتيرة أعلى. وعليه، تواجه المصارف مشكله الربحية في ظل انخفاض نسبة التسليف للودائع وإن كان ذلك لحساب سيولة فائضة تكون كلفتها مرتفعة وعبئاً على المصارف مما يوجب ابتكار أدوات نقدية ومالية للوصول إلى هامش فائدة ايجابي يبرر حجم الأعمال والأموال الخاصة.

وتابع: كان لمصرف لبنان الدور الأول في تنظيم هذه السوق من خلال إدارة الكتلة النقدية، وحجم السيولة الفائضة، وكان الهدف مثلث الاضلاع من الحفاظ على سعر صرف الليرة إلى تعزيز ملاءة المصارف والاحتفاظ بربحية تبرر استمرار المؤسسات المصرفية. وخلال الفترة الممتدة من ٢٠١٦ لتاريخه، أصدر مصرف لبنان عدة تعاميم تتعلّق بالملاءة والسيولة وحجم المؤونات لتغطية الخسائر المتوقعة.

أضاف: وارتفعت نسبة الملاءة المطلوبة في نهاية عام ٢٠١٦ من ١٢% إلى ١٤% وحتى نهاية هذا العام إلى ١٥% كما طلب من المصارف تكوين المؤونات والاحتياطات لمواجهة متطلبات المعايير المحاسبية للخسائر المتوقعة إضافةً إلى إجراء اختبارات ضغط على السيولة واحتساب نسبة تغطية السيولة وفقاً لمتطلبات بازل ٣، مروراً بطلب تقديم خطة تعافي، وخطة العمل لمدة ثلاث سنوات بغية متابعة تطورات اعمالها، وتحديد أسباب عدم انجاز الخطط المرسومة.

وقال حمود: صحيح أن نسبة الملاءة المرتفعة تربك المصارف لجهة مقارنة حجم الرأسمال النظامي المطلوب مقارنة بحجم الرأسمال الاقتصادي كما أن نسبة السيولة المرتفعة تدل على عدم إنتاجية قسم كبير من الودائع أو الموارد وأن المؤونات الإضافية المطلوبة تجعل من كلفة الإقراض أعلى غير أن كل ذلك يبقى مقبولاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاستقرار النقدي الذي تؤمنه المصارف وذلك لتغطية احتياجات القطاعين الخاص والعام على السواء. وما يجول في خاطري، أن المصارف تحتاج الى توسعة قاعدة رساميلها. فالشركات المساهمة وجدت اساساً لقاعدة مساهمين واسعة، وأن التمركز في الملكية لن يعطي نفعاً إذا ما نظرنا الى المستقبل واحتمال ارتفاع حجم الاعمال مع وجوب الالتزام بنسبتي الملاءة والرافعة المالية، وبصورة موازية، فان الشراكة يجب ان لا تقتصر على الملكية، بل ان تتبع المصارف مبدا الشراكة الإدارية، فتكون بداية الإدارة الصحيحة في الحوكمة على صعيد مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية على السواء.

وتابع: إن رسم هيكلية إدارية صحيحة، تجعل من الدوائر شركاء حقيقيين في الإدارة وتنفيذ خطة العمل الموضوعة هو السبيل لتمكين المصارف من التوسع والتوازن بين نتيجة الاعمال، صحة الرقابة، وإدارة المخاطر.

وختم: يمكن القول ان القطاع المصرفي يتمتّع بأوضاع مالية يجعله ملتزماً التزاماً كاملاً بمعايير السيولة، والملاءة، والمحاسبة، وأن دوره في تعزيز الاقتصاد لا يزال رائداً وحاضراً للمراحل القادمة، غير أن ذلك، لا يمنعنا من القول إن المخاطر لا تزال تحيط بالقطاع ولا سيّما في إدارة الربحية، وتحديد خطط العمل المستقبلية إضافةً إلى المخاطر المتنوعة في الإدارة والتشغيل من امتثال، حوكمة، مكافحة القرصنة، ومخاطر العملات الرقمية التي تشق طريقها ولو بصعوبة وبرفض أكثر بيوت المال، والمصارف المركزية. ترى اللجنة أن المطلوب من المصارف التوازن في رسم الخطط المستقبلية والحفاظ على دور الوساطة الصحيحة ما بين المودع والمقترض إضافةً إلى مواكبة التطورات الحاصلة في الخارج لجهة وسائل الدفع، ولن يكون ذلك ممكناً إلاّ بتطوير خبرات الجهاز البشري خاصة في مجال إدارة المخاطر ومتابعة أوضاع المصرف ومعالجة أي خلل بصورة مسبقة حفاظاً على متانة المصرف في ملاءته، وسيولته، وربحيته.

الجمهورية
الخميس ٥ نيسان ٢٠١٨

ملتقى مكافحة التبييض: المصارف خط الدفاع الأول



كشف رئيس اتحاد المصارف العربية جوزيف طربيه، ان المؤسسات المالية بشكل عام، والمصارف بشكل خاص، هي الأكثر استهدافا لمرتكبي الجرائم المالية، وهي في الوقت نفسه الوسيلة والأداة الرئيسية، وخط الدفاع الأول لمكافحة هذه الجرائم.

افتتح الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب أعمال «الملتقى السنوي لمجموعة مدراء الالتزام ومكافحة غسل الاموال في المؤسسات المالية والمصرفية العربية»، تحت شعار «يد واحدة لمواجهة تحديات مصارفنا العربية»، برعاية وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، في فندق «فينيسيا»، في حضور رئيس الاتحاد، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزيف طربيه، الامين العام لاتحاد المصارف العربية والامين العام للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وسام فتوح، رئيس مجموعة مديري الالتزام في الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب شهدان جبيلي، واعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، وممثلون عن المصارف اللبنانية والشركات المالية والمصرفية وعن القيادات الامنية.

فتوح

بداية ألقى فتوح كلمة رحب فيها بالحضور «من لبنان ومن مختلف الدول العربية، آملين أن نكون جميعا يد واحدة لمواجهة تحديات مصارفنا العربية، وأن نكرس كل خبراتنا وقدراتنا لمنع وردع إستخدام مصارفنا كوسيلة لغسل العائدات غير الشرعية، وأن نساهم في الحفاظ على سلامة ونزاهة النظام المالي العربي، وأن نكون عنصرا مساعدا لتسهيل عمل الحكومات في التصدي للفساد والتهرب الضريبي ومكافحة تمويل الإرهاب.«

جبيلي

من جهته، أشار جبيلي الى «ان احترامنا للقواعد المصرفية الوطنية والعالمية وامتثالنا لها أمّن للبناني المقيم كما المنتشر، الفرد كما التاجر، دوام التواصل مع العالم فساهم في استقرار التعاملات المالية مع الخارج التي تمر بطبيعة الحال بالمصارف المراسلة العالمية، لا سيما منها الاميركية والاوروبية بسبب كثرة التعاملات بالدولار واليورو. كما ساهم العمل الدؤوب والمحترف لمصارفنا ومصرفيينا في ربط اللبناني مع انتشاره وسهل العلاقات التجارية مع العالم، كل ذلك تحت رعاية مصرف لبنان.«

طربيه

ثم تحدث طربيه، وقال:»أصبحت مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب من المسائل الهامة والمتشابكة. ولذلك تم تشكيل مجموعة العمل المالي المعروفة بإسم«FATF» ، والتي عملت على إصدار أربعين «توصية»، رسمت الخطوط العريضة للإجراءات الفاعلة والممارسات الأفضل الواجب تطبيقها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. وأوجبت الدول تبنّي هذه الاجراءات وإلا وضعت على لائحة الدول غير المتعاونة، مما يؤثر على سمعتها وعلى نظامها المصرفي والمالي وقد يخضعها لعقوبات قاسية.«

أضاف: «بالتوازي مع الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدرت

لجنة بازل للرقابة على المصارف مبادئ توجيهية حول كيفة قيام المصارف بادراج

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الإدارة الشاملة للمخاطر.«

وأعلن «ان المؤسسات المالية بشكل عام، والمصارف بشكل خاص، هي الأكثر استهدافا لمرتكبي الجرائم المالية، وهي في الوقت نفسه الوسيلة والأداة الرئيسية، وخط الدفاع الأول لمكافحة هذه الجرائم، شرط أن تمتلك المصارف الموارد والخبرة بالآليات والسبل التي يمكن إستغلالها لتنفيذ عمليات غسل الأموال.«

وأشار إلى «التعاون الدائم والهام بين إتحاد المصارف العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب، حيث إتخذ المجلس في إجتماعه بتاريخ ٧ آذار ٢٠١٨، قرارا بتكليف إتحاد المصارف العربية بالعمل على إصدار نشرات دورية بما يستجد من جرائم إلكترونية تستهدف القطاع المصرفي والتعاملات المالية الإلكترونية، والتعامل بالبطاقات الإئتمانية، بهدف توعية عملائها، وإلى تحديث أنظمة الحماية العاملة لديها، وسد أي ثغرات قد تستغل لإختراق هذه الأنظمة والإضرار بهذه المؤسسات وعملائها.«

المشنوق

في الختام، تحدث المشنوق فقال: «إن القطاع المصرفي صمد في أصعب الظروف، وعلى الصعيد القانوني والدستوري، أقرّ مجلس النواب في العام ٢٠١٥ مشروع القانون الرامي الى تعديل القانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ المتعلق بمكافحة تبييض الأموال. ويأتي هذا التعديل في إطار التزام لبنان بتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الارهاب وخصوصا التوصيات الصادرة عن مجموعة.GAFI

كذلك أقر المجلس مشاريع القوانين المالية المتعلقة بتبادل المعلومات الضريبية ومشروع التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

أما اليوم، فلا يمكننا مناقشة السبل والآليات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب من دون التطرق الى سبل تعزيز التعاون بين المصارف والهيئات الرقابية المرتبطة بها من جهة والاجهزة الأمنية والقضائية من جهة اخرى.«

وأعلن «ان الخطة الاستراتيجية لقوى الأمن الداخلي تقوم على تعزيز المنظومة التقنية والمعلوماتية وتفعيل وحداتها العملانية جميعها. وسيساهم التطوير التقني والفني لقوى الأمن الداخلي بلعب دور أساسي واستباقي تحديدا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بشكل كبير.«

النهار

الثلاثاء ٢٠ آذار ٢٠١٨

لقاءات مصرفية للحريري في السرايا



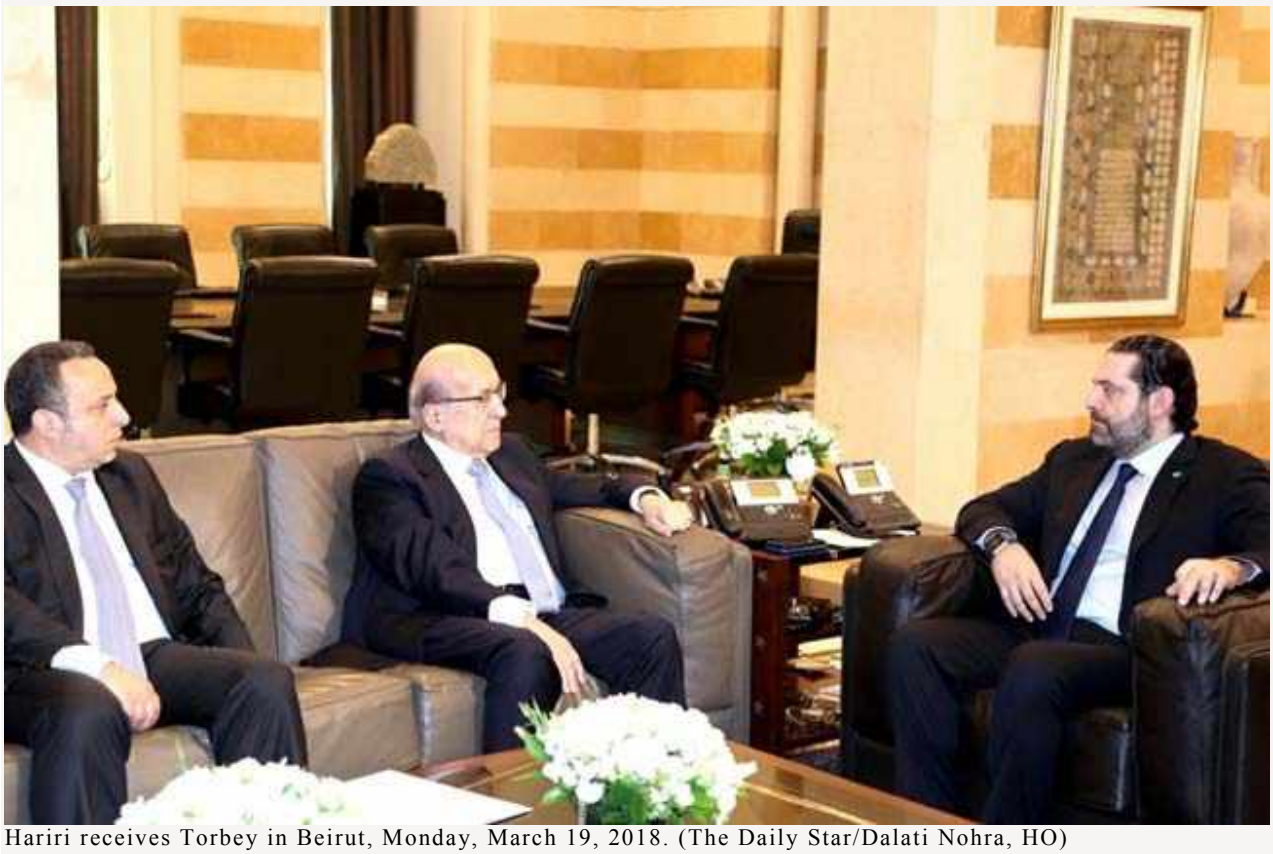
استقبل رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في السرايا، رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه والامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، وجرى عرض للاوضاع الاقتصادية والمصرفية. وتم خلال الاجتماع إستعراض نتائج المؤتمرات الدولية المتعلقة بلبنان، كذلك الموضوع المالي والضريبي، لا سيما مشروع قانون موازنة ٢٠١٨ والتخفيض الذي حصل عليه. قال طربيه: "كانت مناسبة لدعوة الرئيس الحريري كاتحاد مصارف عربية للمشاركة في افتتاح المؤتمر الدولي - العربي الذي سيعقده الاتحاد بنهاية شهر حزيران المقبل في باريس برعاية الرئيس الفرنسي، ويتناول العلاقات المصرفية في منطقة البحر الابيض المتوسط". كما استقبل الحريري رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود الذي قال على الاثر: عرضنا الوضع المالي، والتحضيرات الجارية لعقد موتمر "سيدر" واهمية نتائجه التي من شأنها اعطاء توازن في المالية ومصادر تمويل لاقتصاد منتج ولا بد من التركيز على ذلك .

واستقبل رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز يحي قصعه الذي قال بعد اللقاء: "عرضنا الاوضاع الاقتصادية ومطالب القطاع، وطلبنا من دولته رعايته لمؤتمر"بيفكس" الذي سيعقد في ١٨و١٩ نيسان المقبل في مركز "سي سايد."

THE DAILY STAR
LEBANON

Tuesday 20 March 2018

Torbey praises ministries' 'symbolic' reforms in 2018 budget



Hariri receives Torbey in Beirut, Monday, March 19, 2018. (The Daily Star/Dalati Nohra, HO)

The Association of Banks in Lebanon Joseph Torbey voiced support Monday for the amended 2018 budget which carried symbolic reforms that would help Lebanon receive soft loans from the Paris IV donor conference.

Torbey made these remarks after meeting Prime Minister Saad Hariri at the Grand Serail.

Almost all ministries have reportedly agreed to slash their budgets by 20 percent, a move Torbey said was "symbolic, but [has] an impact," according to a statement released by Hariri's

office after the two met at the Grand Serail.

In addition to the 2018 budget and taxation, Torbey and Hariri also discussed international support conferences for Lebanon.

Torbey also invited Hariri to accompany a consortium of Arab banks to the opening of the International Arab Conference, which the statement said is set to be held by the end of June in Paris under the auspices of the French president.

The conference is set to deal with banking relations in the Mediterranean region.

Torbey said Hariri was considering participating in the event, according to the statement.

"We discussed the international conferences related to Lebanon, as well as the subject of taxes, especially the 2018 budget draft law and the reduction that occurred. Although the reduction was symbolic, it has an impact. It was an occasion to invite Prime Minister Hariri ... to participate in the opening of the Arab International Conference, to be held at the end of June in Paris, under the auspices of the French President," Torbey said.

Also Monday, Hariri met with Wissam Fattouh, the secretary-general of the Union of Arab Banks. The two discussed economic and banking developments.

Hariri also received the chairman of the Banking Control Commission Samir Hammoud, to talk financial developments and preparations for the CEDRE conference, which will be held in Paris in support of Lebanon's economy and infrastructure.

The conference is scheduled for April 6, and the government is hoping to pass the budget before then in a bid to raise international confidence in Lebanon.

Hammoud called for the size of Lebanon's economy to be increased and for funding to be secured in its productive sectors, including infrastructure, which he said "makes an economy a real economy."

Lebanon's economy relies heavily on the banking sector, in addition to the tourism sector.

Regional crises and local instability have drastically reduced tourism, while conflict in neighboring Syria has smothered the export of Lebanon's agricultural and limited industrial production.

Waste and corruption are also widely seen as drains on the state's coffers, while infrastructure around the country is crumbling.

The government has prepared a portfolio of more than 200 projects that it will take to CEDRE, in the hopes of courting roughly $16 billion in investment from the international community and private sector.

الديار

الجمعة ٢ آذار ٢٠١٨

إفتتاح «الملتقى العربي الدولي للصيرفة بالتجزئة» طربية : القروض الفرديّة استحوذت على حصّة الأسد خوري : دور مُهمّ للمصارف لدعم إقامة مشاريع جديدة



افتتح وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري، صباح امس، «الملتقى العربي الدولي الثالث للصيرفة بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة» الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية، في فندق لانكستر -الروشة، في حضور مسؤولين مصرفيين عرب ولبنانيين ومهتمين. بعد النشيد الوطني كلمة تقديم للامين العام للاتحاد وسام فتوح، رحب فيها بالوزير خوري ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه والحضور العربي الكثيف، مشيرا الى «أهمية انعقاد هذا المؤتمر وأهمية موضوع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تصب مباشرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان».

طربيه

ثم تحدث الدكتور طربيه، فأعلن ان إتحاد المصارف العربية «يسعى بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، إلى تعزيز وتطوير الصناعة المصرفية العربية، وتزويد العاملين في هذا القطاع بكل جديد، ضمن إستراتيجية تهدف إلى مواكبة التطورات العالمية، ودعم قدرات الموارد البشرية وتحديثها، وصولا إلى قطاع مصرفي متين وقوي قادر على تحمل الضغوط التي من شأنها أن تهدد سلامة القطاع، ومن بين المواضيع التي تسترعي إهتمامنا والتي سنركز عليها في برنامجنا للعام ٢٠١٨، موضوع الصيرفة بالتجزئة الذي يشكل جانبا مهما من الصناعة المصرفية وأحد أعمدتها كونها ترتكز في الأساس على القروض الفردية التي تؤمن الحاجات اليومية لشرائح واسعة من المجتمع، إضافة إلى القروض الإسكانية وغيرها من الخدمات التي تعتبر المحرك الأساسي لحركة الإقتصاد والتنمية».

وتابع: «تحتل عمليات الصيرفة بالتجزئة حيزا هاما من نشاطات البنك التسليفية، وتشكل رقما بارزا من محفظته الإئتمانية. وتشير الإحصاءات المصرفية إلى أن القروض الفردية إستحوذت على حصة الأسد في القطاع المالي، حيث تتركز تلك القروض على الإستهلاك الفردي والإسكان بدلا من البنية التحتية ومشاريع الاستثمارت الكبيرة. حيث تشير إحصاءات بعض الدول العربية في هذا المجال: في لبنان: بلغت التسليفات المقدمة للأفراد ١٨,٨ مليار دولار في نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠١٧، وهو ما يشكل ٣٢% من إجمالي التسليفات المقدمة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم.

واكد «ان الصيرفة بالتجزئة التي تطال شرائح واسعة من المواطنين تساهم في تعزيز الشمول المالي **Financial Inclusion**، وهذا بدوره يساهم في تحقيق عدة أهداف في وقت واحد، فهو من جهة يعزز نمو المصارف وإنتشارها على المستوى الافقي في كافة أنحاء البلاد، ومن جهة ثانية يسهم في نشر الثقافة المصرفية في أوساط المواطنين على مختلف مستوياتهم، كما وتطال الخدمات المصرفية شرائح جديدة من المجتمع مما يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية، ويساهم في زيادة معدلات نمو الودائع في المصارف بسبب تنامي ميل الأفراد إلى إيداع مدخراتهم فيها بدلا من الإحتفاظ بها في منازلهم، مما يعزز قدرة المصارف على الإقراض، وبالتالي المساهمة في نمو الاقتصاد المحلي.«

خوري

وألقى الوزير خوري كلمة قال فيها «لقد أثبتت تجارب العديد من الدول العربية أن أي زيادة في الاستثمار المحلي أو الأجنبي المباشر، لا بد أن يرافقها وجود جهاز مصرفي متطور يعمل وفقا لأحدث المعايير والممارسات الدولية. فللبنوك دور أساسي في مرحلة الازدهار والنمو الاقتصادي، وهذا الدور يزداد أهمية وحاجة إليه في هذه الظروف التي يمر بها الاقتصاد العربي نتيجة التغيرات والأزمات الراهنة في المنطقة والتي تعيق تطور القطاعات الإنتاجية.«

ورأى أن «دور البنوك يندرج في إطار إحداث التنمية وتحريك العجلة الاقتصادية وانعكاسها على خلق فرص العمل في تبسيط إجراءات التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية وشروط الائتمان، لا سيما لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يعد المشغل الأكبر للأيدي العاملة، وهو بأمس الحاجة إلى التمويل بالشروط المناسبة. لذلك، يحتل ملتقانا اليوم مكانة كبيرة حيث يجمع بين نخبة مميزة من الخبراء والمسؤولين من القطاع المصرفي العربي لتبادل الخبرات في ما بينهم والبحث في أبرز المواضيع.«

وتابع: «فبناء على آخر الأرقام الصادرة عن البنك الدولي، يصل المعدل الوطني للضمانات **collaterals**إلى ضعفي قيمة القرض، بينما يتجاوز في بعض المناطق الأخرى كالشمال السبعة أضعاف. من هنا، تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بالحرص على التطبيق الفعال للاستراتيجية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال تحفيز التواصل بين المعنيين في هذا القطاع وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص لتقوية البنية التحتية للقطاع وتحسين وتحصين البيئة الحاضنة لهذه الشركات عن طريق معالجة التحديات التي تعترضها.«

أضاف: «في هذا السياق، لا بد من التشديد مجددا على الدور المهم الذي يمكن للمصارف أن تلعبه من خلال دعم وتشجيع إقامة مشاريع جديدة أو دعم المشاريع القائمة وتطويرها لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما ينعكس إيجابا على أوضاع الاقتصاد اللبناني وقدراته على توليد فرص عمل جديدة واستحداث وظائف جديدة بشكل ملموس. فالنهج الذي تتبعه أغلبية المصارف لا يسمح بتوسيع قاعدة المستثمرين والعملاء التي متى تنوعت، استطاعت أن تعزز من استقرار واستدامة القطاع المصرفي وصلابته ومرونته وأن تنشط الحركة الاقتصادية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.«

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday 2 March 2018

Torbey highlights value of financial inclusion



The Daily Star

BEIRUT: Bank loans to individuals in Lebanon stood at $18.8 billion at the end of November 2017, representing 32 percent of the total loans granted to the private sector, the head of the Executive Committee of the Union of Arab Banks Joseph Torbey said Thursday. Torbey was speaking at the opening of International Arab Forum on Retail Banking and SMEs Financing at the Lancaster Hotel in Beirut.

"Retail banking is an important part of the bank's lending activities and is a significant factor in its credit portfolio," he told participants at the forum.

"According to banking statistics, individual loans accounted for the lion's share of the financial sector. These loans are concentrated on individual consumption and housing rather than

on infrastructure and large investment projects," he added.

Torbey also cited examples of loans to individuals in some Arab countries. He said that in the United Arab Emirates, for example, the loans to resident individuals represented 32 percent of the total credit line to the private sector.

"Retail banking, which involves large segments of the population, contributes to the enhancement of financial inclusion, which in turn contributes to the achievement of several objectives at the same time," Torbey explained.

He added that these loans consolidate the growth of banks and also contribute to the spread of banking culture among citizens at different levels.

"Banking services also touch new segments of the society, which contribute to economic development and contribute to increasing deposit growth rates in banks due to the increasing tendency of individuals to deposit their savings instead of keeping them in their homes," Torbey said.

He also underlined the need to spread the financial inclusion culture in the Arab states in order to serve all the communities.

Financial inclusion aims at reaching segments of the population that do not have a bank account.

One of the ways to reach this segment is by offering them affordable banking products and services.

Economy and Trade Minister Raed Khoury also emphasized the importance of financial inclusion and soft loans to the small and medium size businesses in Lebanon and Arab countries.

"Numerous experiences in the Arab countries have proved that any increase in domestic and foreign investments will be accompanied with an advanced banking sector. Banks plays a vital role in economic growth," the minister said.

He added that banks usually facilitate the procedures for financing the economic sectors and most notably SMEs, which employ the bulk of the working class.

"The role of banks lies in the development of the economic wheel and its reflection on job creation and in simplifying financing procedures for various economic sectors and credit conditions, especially for the small and medium size sector, which is the largest employer of manpower," Khoury said.

Citing figures by the World Bank, the minister noted that the average collateral requested of the customers in Lebanon is sometimes much higher than the size of the loan. He added that collaterals requested in north Lebanon are seven times higher than the loans given.

الخميس ١ شباط ٢٠١٨

طربيه افتتح الملتقى السنوي لمديري الموارد البشرية في المصارف: هدفنا وضع إستراتيجية تنهض بوظائف التخطيط الوظيفي



وطنية - افتتح رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه قبل ظهر اليوم في فندق "موفنبيك"، الملتقى السنوي لمديري الموارد البشرية في المصارف، في حضور النائب هادي حبيش ومسؤولين في الاتحاد وفي عدد من المصارف.

طربيه

والقى طربيه كلمة أشار فيها الى أن "العنصر البشري هو أثمن عناصر وموارد المؤسسة وأكثرها تأثيرا على أدائها العام وإنتاجيتها، كما أنه المتمكن، وتنمية مهاراته الشخصية والمهنية تعد من أهم واجبات المؤسسة، حيث أن الإنسان هو العامل الأول الذي يتوقف عليه تحقيق أهدافها ونجاح خططها."

ولفت الى أنه "من هذا المنطلق، يسعى الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، من خلال هذا الملتقى، إلى وضع إستراتيجية لإدارات الموارد البشرية تنهض بوظائف التخطيط الوظيفي لتعزيز أنظمة التعامل مع العملاء، وتطوير المسؤولية الإجتماعية للمصارف، إضافة إلى توضيح دور القيادات الفاعلة في تحقيق الإبداع والتميز المؤسسي وإدارة المواهب وبناء القدرات في الصناعة المصرفية والمالية، في ظل التحولات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتحرير التجارة العالمية، إضافة إلى ما شهده العالم من تحديات سياسية وأمنية، وتصاعد في الجرائم الإرهابية التي تمثل تحديا كبيرا للمؤسسات المصرفية والمالية. وتلقي بمزيد من الأعباء على العاملين في تلك المؤسسات لتحقيق التوازن بين متطلبات العمل المصرفي والقدرة على جذب الإستثمارات من جانب، ومراعاة تنفيذ ما تتضمنه إتفاقيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من ضوابط ومعايير من جانب آخر."

وأوضح أن "المفهوم الجديد والعصري لإدارة الموارد البشرية يتمثل في لعب دور الشريك الإستراتيجي للادارة العليا للمصرف أو المؤسسة المالية، مما يفرض على إدارة الموارد البشرية الإضطلاع بدور رئيسي في تقييم أداء العاملين وقياس النتائج المحققة ومقاربتها مع الأهداف المرسومة، والعمل على تصحيح مسار الكوادر البشرية للوصول إلى الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، فعلى مستوى المؤسسات يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد المساهمة في نجاح المؤسسة واستمراريتها على المدى البعيد. كما يعتبر موضوع تنمية الموارد البشرية أحد المداخل الرئيسية والهامة لتحقيق القدرة على التنافس وضمان المؤسسات وإستمراريتها في سوق يتصف بالمنافسة الشديدة على الموارد المحدودة وعلى رأسها الكادر البشري القادر على خلق التميز والإبداع."

وشدد على "أهمية الإستثمار في رأس المال البشري وتطويره من خلال البرامج التدريبية، والإحتفاظ بالمواهب التي تشكل أحد العناصر الرئيسية في نجاح المؤسسة، مع الأخذ في الإعتبار أن إدارة المواهب القائمة على المخاطر تستوجب خلق معادلة حساسة ما بين تقديم الحوافز للعناصر الكفوءة للاحتفاظ بها وتعزيز ولائها للمؤسسة من جهة، والتقليل من فرص جذب هذه العناصر إلى مؤسسات أخرى منافسة من جهة أخرى"، مؤكدا على ضرورة "الإهتمام بانتقاء مديري إدارات الموارد البشرية في المؤسسات المصرفية والمالية ممن يتمتعون بالكفاءات الأساسية اللازمة، مع تعزيز قدراتهم ومهاراتهم ومنحهم الصلاحيات الكافية للقيام بمهامهم، والعمل على نشر ثقافة التمكين في المؤسسات."

وتحدث عن "أهمية إضطلاع إدارة الموارد البشرية بدور أساسي في نشر ثقافة الشمول المالي، مما يساعد في تسريع معدل النمو الإقتصادي وتعظيم دور المصارف وزيادة ربحيتها، وتعزيز المسؤولية الإجتماعية فيها"، معتبرا ان "أحد أهم أسباب نجاح المصرف هو مدى ارتباط الموظف بمؤسسته وولائه لها، ولكن المحرك الأساسي لتعزيز ولاء الموظف لمؤسسته وارتباطه وانتمائه إليها هو ذلك الرابط ما بين أداء الموظف وتقييم الإدارة لهذا الأداء ومكافأته أو محاسبته"

الديار

الجمعة ٢ آذار ٢٠١٨

إفتتاح «الملتقى العربي الدولي للصيرفة بالتجزئة» طربية : القروض الفرديّة استحوذت على حصّة الأسد خوري : دور مُهمّ للمصارف لدعم إقامة مشاريع جديدة



افتتح وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري، صباح امس، «الملتقى العربي الدولي الثالث للصيرفة بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة» الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية، في فندق لانكستر -الروشة، في حضور مسؤولين مصرفيين عرب ولبنانيين ومهتمين. بعد النشيد الوطني كلمة تقديم للامين العام للاتحاد وسام فتوح، رحب فيها بالوزير خوري ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه والحضور العربي الكثيف، مشيرا الى «أهمية انعقاد هذا المؤتمر وأهمية موضوع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تصب مباشرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان».

طربيه

ثم تحدث الدكتور طربيه، فأعلن ان إتحاد المصارف العربية «يسعى بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، إلى تعزيز وتطوير الصناعة المصرفية العربية، وتزويد العاملين في هذا القطاع بكل جديد، ضمن إستراتيجية تهدف إلى مواكبة التطورات العالمية، ودعم قدرات الموارد البشرية وتحديثها، وصولا إلى قطاع مصرفي متين وقوي قادر على تحمل الضغوط التي من شأنها أن تهدد سلامة القطاع، ومن بين المواضيع التي تسترعي إهتمامنا والتي سنركز عليها في برنامجنا للعام ٢٠١٨، موضوع الصيرفة بالتجزئة الذي يشكل جانبا مهما من الصناعة المصرفية وأحد أعمدتها كونها ترتكز في الأساس على القروض الفردية التي تؤمن الحاجات اليومية لشرائح واسعة من المجتمع، إضافة إلى القروض الإسكانية وغيرها من الخدمات التي تعتبر المحرك الأساسي لحركة الإقتصاد والتنمية».

وتابع: «تحتل عمليات الصيرفة بالتجزئة حيزا هاما من نشاطات البنك التسليفية، وتشكل رقما بارزا من محفظته الإئتمانية. وتشير الإحصاءات المصرفية إلى أن القروض الفردية إستحوذت على حصة الأسد في القطاع المالي، حيث تتركز تلك القروض على الإستهلاك الفردي والإسكان بدلا من البنية التحتية ومشاريع الاستثمارت الكبيرة. حيث تشير إحصاءات بعض الدول العربية في هذا المجال: في لبنان: بلغت التسليفات المقدمة للأفراد ١٨,٨ مليار دولار في نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠١٧، وهو ما يشكل ٣٢% من إجمالي التسليفات المقدمة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم.

واكد «ان الصيرفة بالتجزئة التي تطال شرائح واسعة من المواطنين تساهم في تعزيز الشمول المالي **Financial Inclusion**، وهذا بدوره يساهم في تحقيق عدة أهداف في وقت واحد، فهو من جهة يعزز نمو المصارف وإنتشارها على المستوى الافقي في كافة أنحاء البلاد، ومن جهة ثانية يسهم في نشر الثقافة المصرفية في أوساط المواطنين على مختلف مستوياتهم، كما وتطال الخدمات المصرفية شرائح جديدة من المجتمع مما يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية، ويساهم في زيادة معدلات نمو الودائع في المصارف بسبب تنامي ميل الأفراد إلى إيداع مدخراتهم فيها بدلا من الإحتفاظ بها في منازلهم، مما يعزز قدرة المصارف على الإقراض، وبالتالي المساهمة في نمو الاقتصاد المحلي.«

خوري

وألقى الوزير خوري كلمة قال فيها «لقد أثبتت تجارب العديد من الدول العربية أن أي زيادة في الاستثمار المحلي أو الأجنبي المباشر، لا بد أن يرافقها وجود جهاز مصرفي متطور يعمل وفقا لأحدث المعايير والممارسات الدولية. فللبنوك دور أساسي في مرحلة الازدهار والنمو الاقتصادي، وهذا الدور يزداد أهمية وحاجة إليه في هذه الظروف التي يمر بها الاقتصاد العربي نتيجة التغيرات والأزمات الراهنة في المنطقة والتي تعيق تطور القطاعات الإنتاجية.«

ورأى أن «دور البنوك يندرج في إطار إحداث التنمية وتحريك العجلة الاقتصادية وانعكاسها على خلق فرص العمل في تبسيط إجراءات التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية وشروط الائتمان، لا سيما لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يعد المشغل الأكبر للأيدي العاملة، وهو بأمس الحاجة إلى التمويل بالشروط المناسبة. لذلك، يحتل ملتقانا اليوم مكانة كبيرة حيث يجمع بين نخبة مميزة من الخبراء والمسؤولين من القطاع المصرفي العربي لتبادل الخبرات في ما بينهم والبحث في أبرز المواضيع.«

وتابع: «فبناء على آخر الأرقام الصادرة عن البنك الدولي، يصل المعدل الوطني للضمانات **collaterals**إلى ضعفي قيمة القرض، بينما يتجاوز في بعض المناطق الأخرى كالشمال السبعة أضعاف. من هنا، تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بالحرص على التطبيق الفعال للاستراتيجية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال تحفيز التواصل بين المعنيين في هذا القطاع وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص لتقوية البنية التحتية للقطاع وتحسين وتحصين البيئة الحاضنة لهذه الشركات عن طريق معالجة التحديات التي تعترضها.«

أضاف: «في هذا السياق، لا بد من التشديد مجددا على الدور المهم الذي يمكن للمصارف أن تلعبه من خلال دعم وتشجيع إقامة مشاريع جديدة أو دعم المشاريع القائمة وتطويرها لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما ينعكس إيجابا على أوضاع الاقتصاد اللبناني وقدراته على توليد فرص عمل جديدة واستحداث وظائف جديدة بشكل ملموس. فالنهج الذي تتبعه أغلبية المصارف لا يسمح بتوسيع قاعدة المستثمرين والعملاء التي متى تنوعت، استطاعت أن تعزز من استقرار واستدامة القطاع المصرفي وصلابته ومرونته وأن تنشط الحركة الاقتصادية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.«

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday 2 March 2018

Torbey highlights value of financial inclusion



The Daily Star

BEIRUT: Bank loans to individuals in Lebanon stood at $18.8 billion at the end of November 2017, representing 32 percent of the total loans granted to the private sector, the head of the Executive Committee of the Union of Arab Banks Joseph Torbey said Thursday. Torbey was speaking at the opening of International Arab Forum on Retail Banking and SMEs Financing at the Lancaster Hotel in Beirut.

"Retail banking is an important part of the bank's lending activities and is a significant factor in its credit portfolio," he told participants at the forum.

"According to banking statistics, individual loans accounted for the lion's share of the financial sector. These loans are concentrated on individual consumption and housing rather than on infrastructure and large investment projects," he added.

Torbey also cited examples of loans to individuals in some Arab countries. He said that in the United Arab Emirates, for example, the loans to resident individuals represented 32 percent of the total credit line to the private sector.

"Retail banking, which involves large segments of the population, contributes to the enhancement of financial inclusion, which in turn contributes to the achievement of several objectives at the same time," Torbey explained.

He added that these loans consolidate the growth of banks and also contribute to the spread of banking culture among citizens at different levels.

"Banking services also touch new segments of the society, which contribute to economic development and contribute to increasing deposit growth rates in banks due to the increasing tendency of individuals to deposit their savings instead of keeping them in their homes," Torbey said.

He also underlined the need to spread the financial inclusion culture in the Arab states in order to serve all the communities.

Financial inclusion aims at reaching segments of the population that do not have a bank account.

One of the ways to reach this segment is by offering them affordable banking products and services.

Economy and Trade Minister Raed Khoury also emphasized the importance of financial inclusion and soft loans to the small and medium size businesses in Lebanon and Arab countries.

"Numerous experiences in the Arab countries have proved that any increase in domestic and foreign investments will be accompanied with an advanced banking sector. Banks plays a vital role in economic growth," the minister said.

He added that banks usually facilitate the procedures for financing the economic sectors and most notably SMEs, which employ the bulk of the working class.

"The role of banks lies in the development of the economic wheel and its reflection on job creation and in simplifying financing procedures for various economic sectors and credit conditions, especially for the small and medium size sector, which is the largest employer of manpower," Khoury said.

Citing figures by the World Bank, the minister noted that the average collateral requested of the customers in Lebanon is sometimes much higher than the size of the loan. He added that collaterals requested in north Lebanon are seven times higher than the loans given.

الأنوار
السبت ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٧

عون التقى وفد الإتحاد الدولي للمصرفيِّين العرب: إنعقاد المؤتمر في بيروت دليل ثقة متجدِّدة بلبنان



الرئيس عون متوسّطاً وفد المصرفيين العرب

رأى رئيس الجمهورية ميشال عون في انعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام ٢٠١٧ في بيروت، «دليل ثقة متجددة بلبنان، لاسيما من حيث الاستقرار الأمني والسياسي الذي ينعم به منذ أكثر من سنة، والذي لم يتأثر بالتطورات السياسية التي حصلت منذ أسبوعين».

وأبلغ الرئيس عون وفد الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الذي زاره بعد ظهر امس في قصر بعبدا، في أعقاب انتهاء أعمال المؤتمر، أنه يثمن عاليا «إصرار الدول العربية الأعضاء على الحضور إلى بيروت ومشاركتهم في المؤتمر الذي أضيف إلى أكثر من ٣٣ مؤتمرا دوليا وإقليميا استضافتها العاصمة اللبنانية خلال سنة».

وشدّد رئيس الجمهورية على ان «الأولوية تبقى في المحافظة على السلم الأهلي والوحدة الوطنية وتطوير الإقتصاد في مختلف قطاعاته» ولفت إلى ان «انتصار لبنان على التنظيمات الإرهابية التي حاولت زعزعة الأمن فيه، شكل تطورا مهما على صعيد محاربة الإرهاب، بحيث لن يجد في أي منطقة لبنانية بيئة حاضنة بفضل وعي اللبنانيين وحرصهم على سلامة واستقرار بلدهم، وسهر الاجهزة الأمنية التي تمكنت من إحباط الكثير من المخططات الإرهابية قبل تنفيذها من خلال العمليات الإستباقية التي نفذها الجيش والقوى الأمنية».

وكان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه تحدث في مستهل اللقاء، مبرزا «أهمية انعقاد المؤتمر في بيروت وإصرار المشاركين فيه على عدم إلغائه بعد التطورات السياسية الأخيرة»، معربا عن سعادة المؤتمرين «بالوصول إلى نهاية سعيدة للأزمة الحكومية التي نتجت عن إعلان الرئيس سعد الحريري استقالته».

كذلك، تحدّث رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس بنك الكويت الدولي ممثل الكويت في المؤتمر الشيخ محمد الجراح الصباح، عن «ارتياح المصرفيين العرب لوجودهم في بيروت».

كما تحدّث أعضاء الوفد الذين يمثلون مؤسسات مالية ومصرفية في دول عربية عدة، عن «أهمية انعقاد المؤتمر في بيروت» منوّهين بـ«الجهود الذي بذلها الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح لتأمين انعقاد المؤتمر في العاصمة اللبنانية».

طربيه

بعد اللقاء، أدلى الدكتور طربيه بالتصريح التالي: «عقد اتحاد المصارف العربية مؤتمره السنوي على ارض لبنان، وكان القرار اتخذ قبل انفجار الأزمة الناجمة عن استقالة دولة الرئيس سعد الحريري، ولكن اركان الاتحاد، وعلى راسهم الشيخ محمد الجراح الصباح الذي يمثل ايضا دولة الكويت، اصروا على ان يعقد المؤتمر في بيروت بكل فاعلياته، ونحن نسجل له هذا الموقف. كما نسجل لدولة الكويت الشقيقة هذا الدعم لمؤتمر بيروت الذي حقق نجاحا منقطع النظير، وقد شارك في افتتاحه الامين العام لجامعة الدول العربية، كما أطل دولة الرئيس الحريري في خلال جلساته، فكانت الفرحة عارمة لعودة الامور في لبنان الى طبيعتها، وقد شكّل المؤتمر رسالة مهمة جدا عن استمرار الاستقرار في لبنان، وانه ليس على شفير هاوية اقتصادية ولا هاوية سياسية، والشكر لجميع الذين ساهموا في هذا الامر وبصورة خاصة الشيخ الصباح والامين العام للاتحاد السيد وسام فتوح».

واشار الى ان «زيارتنا لفخامة الرئيس، كانت لتسجيل شكرنا له وللاصغاء لرؤيته للأيام المقبلة لان المصارف العربية، كما الاشقاء العرب، مهتمون لما ستكون عليه الخطوات اللاحقة بالنسبة الى استقرار لبنان واستمرار الحياة الطبيعية فيه».

الصباح

ثم تحدّث الشيخ محمد الجراح الصباح، فقال: «لقد كان موعد مؤتمرنا السنوي كاتحاد المصارف العربية في بيروت، وقد حدثت ظروف غير طبيعية هنا، لكنني اثبت الى هنا، واجرينا اتصالاتنا مع منتوبي الدول العربية وقررنا عقد المؤتمر أيا كان الظرف. فالوضع هنا امن والامور تسير بشكل جيد. ولله الحمد، فقد تم حل المشكلة السياسية التي طرات، وحضر مؤتمرنا الامين العام لجامعة الدول العربية ودولة الرئيس الحريري، كما تم في خلال المؤتمر تقديم جائزة الرئيس رفيق الحريري للاعمار، ونحن ندعم بقاء لبنان على الخارطة الاقتصادية وكمركز مالي هام».

الحياة AL HAYAT

الجمعة ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٧ – العدد ١٩٩٥٧

الكلفة تتجاوز تريليون دولار

المؤتمر المصرفي العربي في بيروت يتبنى مبادرة متكاملة للتنمية وإعادة الإعمار في المنطقة

□ بيروت - «الحياة»

■ حان الوقت لـ «وضع استراتيجية إقليمية لإعادة الإعمار والتنمية في المنطقة العربية»، عبارة لخّصت الكلمات خلال افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي بدورته الـ٣٣ بعنوان «توأمة الإعمار والتنمية: معاً لمواجهة التحديات الاقتصادية»، برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري وحضوره، والذي نظمه اتحاد المصارف العربية في فندق «فينيسيا» في بيروت.

وبدا الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط المنظومة المصرفية، إلى «ابتكار آليات تمويل جديدة تلائم هذا الظرف الاستثنائي»، وكشف أن «كلفة إعادة إعمار المناطق التي خربت وهدمت تتجاوز في بعض التقديرات تريليون دولار، ما يشير إلى جسامة المهمة وخطورتها، وطبيعتها الطويلة المدى».

وأكد رئيس الاتحاد الشيخ محمد الجراح الصباح، أن «هدفنا من هذا المؤتمر الوصول إلى تبني مبادرة متكاملة لإعادة الإعمار والتنمية في العالم العربي بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص»، ورأى أن الوقت «حان لوضع استراتيجية إقليمية لإعادة الإعمار».

ولفت إلى «الحاجة لرؤية جماعية تتجاوز الحدود الوطنية، والتي تستطيع تحقيقها من خلال تجميع الموارد في المنطقة»، وشدد على أن «الحد الأدنى من الأمن مهم، لذلك».

وأعلن أن «قطاعاتنا المصرفية العربية، تتمتع بدور طليعي ومميّز في مرحلة تأمين التوازن المطلوب للاقتصادات العربية، خصوصاً بالنسبة إلى التنمية المستدامة»، وقدر الائتمان الذي منحه القطاع المصرفي العربي حتى نهاية عام ٢٠١٦ بنحو ١,٩ تريليون دولار أو ٧٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي».

ولفت رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، إلى أن مسألة «التحديات الاقتصادية والإعمار والتنمية» تندرج في صلب اهتمامات الاتحاد منذ أكثر من سنتين، لوضع خريطة طريق تشارك فيها مؤسسات دولية وإقليمية»، وشدد على أن «الضرورة ملحّة لإرساء قواعد الاستقرار أولاً، والمبادرة سريعاً إلى استحداث فرص عمل لاستيعاب ملايين الشباب الذين سيصل عددهم عام ٢٠٢٥ الى ٥٨ مليوناً».



من المؤتمر (الحياة)

وأكد أن المصارف العربية «يمكنها المساهمة في تعزيز التنمية وإعادة الإعمار، عبر وسائل كثيرة منها الدخول في شراكات مع القطاع العام، كإنشاء تكتلات مصرفية ضخمة تتولى تمويل «مشاريع البنية التحتية، أو في تلك القطاعات التي تعزز التنمية البشرية والاجتماعية»، وتوقف عند «مجريات الحوادث المفاجئة والمتسارعة في لبنان»، مستبعداً «حصول تصعيد»، وقال: «تواصل مصارف لبنان أداء دورها في خدمة زبائنها وتأمين التمويل للدولة والقطاع الخاص».

وشدد رئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان عدنان القصار، على أن الوضع العربي «بات يتطلب صحوة حقيقية»، وذكّر بالتكامل الاقتصادي العربي وضرورة «وضعه على سكته الصحيحة، في اتجاه إنشاء السوق العربية المشتركة»، ولم يغفل أهمية دور القطاع المصرفي العربي «المحوري في عمليات إعادة الإعمار والإنماء».

ومن لبنان، قال: «نمر اليوم في محنة جديدة، لكنه سيجتازها»، وأعلن حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، أن للقطاع المصرفي «أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية»، موضحاً أن مصرف لبنان «يبذل جهوداً كبيرة لتطوير الشمول المالي»، وتوقع أن يسجل الاقتصاد اللبناني «نمواً نسبته ٢,٥ في المئة هذه السنة، وأن تتراوح نسبة التضخم بين ٣ و٣,٥ في المئة»، وأشار إلى أن «الكتلة النقدية التي ينشر تفاصيلها المصرف المركزي أسبوعياً، تدل بوضوح على محدودية التأثيرات التي تعرضت لها الأسواق النقدية في لبنان بسبب الأزمة السياسية»، وأكد «استمرار الاستقرار خصوصاً بعد عودة الأسواق إلى نمط هادئ».

وأعلن أبو الغيط أن «اللحظة الحالية تستدعي التفكير والاستعداد لليوم التالي، بل تتطلب الانخراط بالفعل في جهود شاملة لإعادة الإعمار»، وذكر أن كلفة الدمار الذي صاحب النزاعات والحروب الأهلية التي اندلعت منذ العام ٢٠١١ «تجاوزت ٦٠٠ بليون دولار».

وأكد وجود «رغبة واضحة لدى قطاع الأعمال والمستثمرين والشركات في الانخراط في جهود جدية لإعادة الإعمار»، وأمل بـ«ألا تكون هذه الجهود عشوائية أو تنافسية بل تكاملية وتعاونية»، وقال: «ما يهم اليوم هو اقتناص الفرص القائمة وعدم السماح للآخرين من خارج العالم العربي بالاستفادة».

الشرق
الأربعاء ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٧ – العدد ٢٠٥٢٠

المؤتمر المصرفي العربي في بيروت في 23 و24 الجاري

طربيه: دعوة للبحث في كل التحديات في المنطقة العربية



طربيه وفتوح

ينعقد المؤتمر المصرفي العربي السنوي في بيروت يومي 23 و24 الجاري، تحت شعار «توأمة الإعمار والتنمية معا لمواجهة التحديات الاقتصادية»، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ومصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري. وقد أعلن إتحاد المصارف العربية أن المؤتمر سيكون ملتقى محوريا مهما للقطاع الاقتصادي والمالي والمصرفي العربي لمناقشة وبحث التعاون لمواجهة الأزمات المحدقة بالاقتصاد العربي.

وأعلن رئيس اللجنة التنفيذية في إتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، أن «شخصيات قيادية اقتصادية وعربية ستشارك في أعمال هذا المؤتمر الذي ستشهد فعالياته أيضا تكريما لمحافظ البنك المركزي المصري طارق عامر بمنحه جائزة «محافظ عام 2017»، كذلك سيتم تكريم الرئيس التنفيذي السابق للبنك المركزي العماني حمود بن سنجور الزنجالي بجائزة «الإنجاز»، إضافة إلى حضور عدد من محافظي البنوك المركزية العربية وصندوق النقد والبنك الدوليين».

واعتبر طربيه أن «المؤتمر المصرفي العربي السنوي سيشكل دعوة إلى كل القوى والهيئات والمؤسسات المالية والمصرفية، للبحث في التحديات الاقتصادية في المنطقة العربية في ظل تطورات سياسية ربما تأخذ منطقتنا العربية بأكملها نحو مصير غامض ومجهول، في حين أن الواقع الاقتصادي والإنساني والاجتماعي يزداد تأزما مع إزدياد النزاعات السياسية».

وأضاف أن «اتحاد المصارف العربية أثار مسألة الإعمار والتنمية، لكنه يطرح اليوم مستقبل الاقتصاد العربي ومآله، وصل الإحتكام إلى القادة والزعماء والسياسيين سيؤدي إلى النهوض بالاقتصاد في فك إنهماكهم بالنزاعات مع إزدياد المطالبة بوجوب فصل الاقتصاد عن السياسة، أو العمل لإيجاد ممر للمعنيين بالشؤون الاقتصادية والمالية بعيدا عن السياسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان».

من جهته، أعلن الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح، أن «جهاز الأمانة العامة قام بإتصالات مكثفة مع المصارف الاعضاء لدى الإتحاد البالغ عددهم أكثر من 350 مصرفا الذي أكد معظمهم مشاركتهم في أعمال المؤتمر كما أنجزت الأمانة العامة كل الترتيبات لإستضافة الوفود العربية والدولية المشاركة في أعمال المؤتمر بالتعاون مع السلطات اللبنانية المعنية التي قدمت كل التسهيلات اللوجستية لإستقبال الضيوف من مختلف الدول العربية والأجنبية».

الأنوار
الخميس ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٧

طربيه خلال الملتقى السنوي لتكنولوجيا المعلومات: البنوك الإلكترونية أصبحت موقعا مالياً شاملاً

أوضح رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه أن البنوك الإلكترونية بمعناها الواسع ليست مجرّد فرع لبنك قائم يقدّم خدمات مالية فحسب، بل أصبحت موقعاً مالياً تجارياً وإدارياً واستشارياً شاملاً له وجود مستقل ويتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية تعاملات أو إتمام صفقات على مواقع إلكترونية، وهو ما يمثل اهم تحدّ في ميدان البنوك الإلكترونية»، واعتبر أن «الاستثمار في التكنولوجيا لم يعد رفاهة، بل هو حاجة تفرضها طبيعة العصر، وخيار استراتيجي لا بدائل له».

افتتح مصرف لبنان والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب «الملتقى السنوي لتكنولوجيا المعلومات في المصارف العربية ومكافحة الجرائم الإلكترونية»، في فندق «موفنبيك» - بيروت، حضره إلى طربيه، رئيس اتحاد المصارف العربية محمد جراح الصباح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، المدير التنفيذي الرئيسي لمديرية المعلوماتية في مصرف لبنان علي نحله، وحشد من الشخصيات المالية والمصرفية والعسكرية والدبلوماسية، وأكثر من ٤٠٠ مشارك من ١٥ دولة عالمية وعربية في مجال تكنولوجيا المعلومات من: فرنسا، بريطانيا، النروج، المانيا، باكستان، جنوب افريقيا، موريتانيا، تركيا، الكويت، العراق، الأردن، سوريا، فلسطين، مصر ولبنان.

طربيه

بداية، تحدث طربيه فقال: ساعدت تكنولوجيا المعلومات البنوك على النهوض السريع مما أدى إلى تحقيق مكاسب كبيرة للقطاع المصرفي كما كان للابتكارات التكنولوجية الحديثة، الركبير على الإسراع في تجهيز المعلومات وإرسالها، وسهولة تسويق المنتجات المصرفية وتحسين صورتها.

وأشار الى أن «معظم البنوك تبذل جهوداً كبيرة لمواكبة هذه النظم الحديثة والمتقيمة، والعمليات المصرفية المبتكرة والجديدة، نظراً إلى ما تقدم هذه التكنولوجيا من فرص كبيرة لتقديم الخدمات المالية الأكثر تنوّعاً والأقل خطورة، وبالطبع الأكثر ربحاً».

وقال: من جهة ثانية، إن تطوير خدمات الإنترنت واستخدام الشبكات في البنوك، شكّل علاقة فاعلة وتأثيراً جذرياً على القطاع المصرفي عموماً، حيث باتت الاستخدامات واسعة النطاق، منخفضة التكلفة ومربحة للشبكة المالية للبنوك ككل.

فتوح

اما فتوح فقدّم شرحاً عن التكنولوجيا المالية (Fintech)، مشيراً الى انها «الابتكار المالي ذي التمكين التكنولوجي، والذي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال، وتطبيقات، وعمليات، أو منتجات جديدة، ذات تأثير مادي على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى توفير الخدمات المالية»، موضحاً أن «استخدام مصطلح FinTech قد إزداد بشكل كبير جدا في السنوات الأخيرة، وهو يستخدم لوصف مجموعة واسعة من الابتكارات والتطبيقات».

نحله

من جهته، لفت نحلة إلى أن «في الفترات السابقة، كنا نتحدث في المؤتمرات والندوات السابقة التي كان ينظمها اتحاد المصارف العربية عن الفجوة القائمة بين موظفي المصارف من جهة، والتكنولوجيا الرقمية من جهة أخرى، لكننا في الوقت الحاضر لم نعد نتحدث عن هذه الفجوة باعتبار ان موظفي المصارف بات لديهم معرفة تكنولوجية رقمية وخبرة في هذا المجال».

جلسات العمل

بعد ذلك، عُقدت جلسات العمل حول «التحوّل الرقمي» وخارطة الطريق التي اتبعها مصرف لبنان في هذا المجال، وعرض عدد من الخبراء المحليين والدوليين الموضوع من مختلف جوانبه.



طربيه متوسطاً فتوح ونحلة خلال الملتقى (تصوير: جمال الشمعة)

الجمهورية
الخميس ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٧ – العدد ١٩٦٢

"ملتقى تكنولوجيا المعلومات": أداء أفضل ومخاطر أقل

افتتح مصرف لبنان والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب أمس، "الملتقى السنوي لتكنولوجيا المعلومات في المصارف العربية ومكافحة الجرائم الالكترونية" في بيروت.

حضر الملتقى رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، رئيس اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد دراج الصباح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح، المدير التنفيذي الرئيسي لمديرية المعلوماتية في مصرف لبنان المهندس علي نحله. وأكثر من 400 مشارك من 15 دولة عالمية وعربية في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالاضافة الى شركات عالمية وخبراء عالميين وعرب في المعلوماتية ومكافحة الجرائم الالكترونية.

طربيه

بداية، قال طربيه: «ساعدت تكنولوجيا المعلومات البنوك على النهوض السريع مما أدى إلى تحقيق مكاسب كبيرة للقطاع المصرفي. كما كان للإبتكارات التكنولوجية الحديثة أثر كبير على الإسراع في تجهيز المعلومات وإرسالها، وسهولة تسويق المنتجات المصرفية وتحسين صورتها، بالإضافة إلى قدرة إيصال الخدمة والمعلومة بشكل أسرع للعملاء وفي أي مكان في العالم».

وقال: «من جهة ثانية، فإن تطوير خدمات الإنترنت وإستخدام الشبكات في البنوك، شكل علاقة فاعلة وتأثيرا جذريا على القطاع المصرفي عموما، حيث باتت الإستخدامات واسعة النطاق، منخفضة التكلفة ومريحة للشبكة المالية للبنوك ككل، مما سهل الخدمات المصرفية في أي مكان وفي أي وقت للعملاء بشكل واضح، كما أن تكنولوجيا الإتصالات ساعدت على سرعة أداء العمليات، وتقليل الكلفة، من خلال إستخدام الأجهزة الرقمية المتقدمة والحاسبات الإلكترونية التي تقلل من أعداد الموظفين، وزيادة الأرباح، إضافة إلى سهولة التعامل والتعاقد الخارجي مع المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، والإستعانة بمصادر خارجية للخدمات المالية ذات التكاليف المخفضة».

أضاف: «من جهة أخرى، ظهر ما يسمّى بالتكنولوجيا المالية (FinTech)، التي أصبحت تتطور في جميع أنحاء العالم، وقد وصلت بالفعل إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتضاعف عدد الشركات الناشئة التي تقدم الخدمات المالية من 46 شركة إلى 106 شركات عام 2015. وتوصف هذه الشركات على أنها تمتلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل، ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها».

> طربيه: تكنولوجيا المعلومات ساعدت البنوك على النهوض السريع

فتوح

بدوره، ذكر فتوح الفرص التي يمكن أن تتيحها التكنولوجيا المالية، وهي: تعزيز الشمول المالي، توفير خدمات مصرفية أفضل وأكثر ملائمة للعملاء، التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب تزايد المنافسة، التكنولوجيا الرقابية (RegTech).

وأشار الى المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر التشغيلية الأعلى - دون بعد نظامي Idiosyncratic dimension - (على مستوى المصرف)، ومسؤولية العمليات المشبوهة - الشركات لو المصرف، وزيادة الصعوبات في تلبية متطلبات الامتثال وخاصة المتعلقة بالتزامات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، مشددا على ان المصارف سوف تحتاج إلى عمليات مراقبة ملائمة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، وذلك في حال قيامها بمعاملات بالنيابة عن عملاء شركات التكنولوجيا المالية، المخاطر السيبرانية (Cyber-risk) التي



طربيه: التكنولوجيا المالية تتطور

من المرجح أن ترتفع مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية.

نحله

من جهته، قال نحلة: «بات لدينا 8 مليارات متنج مبتكر Device connected يتعلق بتوصيل الجهاز، فأجهزة التحكم اللاقطة «سانسرز» باتت منتشرة في سائر القطاعات الإنتاجية، من أجل تحسين جودة الإنتاج».

ولفت نحلة إلى «أن التطور الكبير الذي حصل في عالم التكنولوجيا (التكنولوجيا الرقمي، الأمن الرقمي، المعايير الأمنية الرقمية وغيرها)، بات يفرض علينا جميعا العمل على حمايته من الهجوم».

وأعلن «أننا في مصرف لبنان إنتقلنا إلى الخطة الرابعة في مجال التكنولوجيا الرقمية، بمعنى أننا وضعنا مخططا مدته خمس سنوات مقبلة في مصرف لبنان المركزي، والأمر عينه ينسحب على القطاع المصرفي اللبناني، والمؤسسات العامة والخاصة. وهذا كله يصب في ضرورة وضوح الرؤية والتصميم الحثيث على البناء التكنولوجي الرقمي والمعاصر (تصميم موازنات ورؤى إقتصادية ومالية وفق التكنولوجيا الرقمية)».

يعد كلمات الافتتاح عقدت جلسات العمل حول «التحول الرقمي» وخارطة الطريق التي اتبعها مصرف لبنان في هذا المجال. ويتابع المؤتمر اعماله اليوم حيث سيناقش موضوع الامن الالكتروني.

الديار
اللبنانية - سياسية - مستقلة "الحقيقة في كل دار"
الاربعاء 18 تشرين الاول 2017

إفتتاح «المؤتمر المصرفي العربي – الأميركي» في نيويورك
طربيه: للإفادة من المؤتمر لمناقشة الهواجس للوصول الى شراكة
خوري: مصارفنا تلتزم معايير مُشدّدة لمحاربة الإرهاب



اعتبر رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه أن مهمة المصرفيين والخبراء الماليين «تكمن في اتخاذ التدابير المناسبة لجعل قطاعاتنا المالية أكثر شمولاً، للعب دور رافعة النمو في مساعدة فئات الشعوب المهمشة اقتصادياً».
وقال «بدورنا هذا، نساهم في الاستقرار والنمو الاقتصادي والانساني واستحداث الفرص في مجتمعاتنا»، مشدداً على وجوب العمل «على إرساء شراكات متينة ووضع رؤية مشتركة لحماية اقتصاداتنا ومؤسساتنا ومواردنا، والتأكد من أن القطاع المصرفي ككل يوفق بين متطلبات الاستئتال من جهة، وضرورات النمو المستدام، في منطقتنا العربية المضطربة».
عقد اتحاد المصارف العربية، بالمشاركة مع البنك الفدرالي الأميركي في نيويورك وصندوق النقد الدولي، مؤتمره العالمي الثامن «الحوار الأميركي الشرق- أوسطي مع القطاع الخاص» حول «مكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز العلاقات مع المصارف المراسلة»، في مقرّ البنك الفدرالي الأميركي أمس، وشاركت فيه نخبة من أصحاب القرار المالي ومسؤولون في الولايات المتحدة الأميركية عن مكافحة تمويل الإرهاب وحكّام بنوك مركزية عرب إضافة الى رؤساء بنوك عربية.
وشارك في حفل الافتتاح، المستشار العام ونائب الرئيس التنفيذي الفدرالي الأميركي مايكل هيلد، ومساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي، ونائب حاكم مصرف لبنان المركزي محمد بعاصيري، والمستشار المساعد السابق للأمن القومي في البيت الأبيض خوان زارات، وكذلك الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح. كذلك قدّم مداخلة كل من وزير الاقتصاد رائد خوري، وحاكم البنك المركزي المصري وكذلك حاكم البنك المركزي التونسي وغيرهم من ممثلي الهيئات المشاركة في المؤتمر.
وألقى طربيه كلمة في افتتاح المؤتمر، جاء فيها: «يسرّني باسم اتحاد المصارف العربية أن أشكر شركاءنا وداعمينا في هذا الاجتماع السنوي، وخصوصاً بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك لتعاونه وكذلك استضافته هذا المؤتمر. منذ العام 2006» وفي إطار مؤتمرات «الحوار الأميركي الشرق- أوسطي مع القطاع الخاص»، يبقى هدفنا الأول تصميمنا الدائم على مكافحة تمويل المجموعات الإرهابية وعملياتها غير المشروعة، وفي الوقت نفسه تمتين العلاقات القوية والشفافة مع البنوك المراسلة ومع شركائنا المصرفيين في الولايات المتحدة الأميركية. وحماية لقطاعاتنا المصرفية، نعتقد أن المؤسسات المالية في كلا المنطقتين تتقاسم المسؤولية نفسها في مكافحة الإرهاب ومنع تمويل العمليات غير المشروعة. كما أن المصارف العربية من جهتها تعي بشكل دقيق المخاطر المتعلقة بمكافحة الإرهاب على المستوى الدولي وكذلك الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. في ضوء مصالحنا المشتركة كمصارف عربية وأميركية، نسعى إلى الإفادة من هذا المؤتمر لمناقشة كل الهواجس، بهدف التوصل إلى شراكة جيّدة في موضوع مكافحة الارهاب وتمويله، إذ تشكّل علاقات المصارف المراسلة التي تربط المصارف العربية بالبنوك العالمية عنصراً اساسياً في النمو الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن التحاويل الواردة الى معظم الدول العربية تشكل دعامة أساسية لعائلات كثيرة وشركات صغيرة في المنطقة العربية، حيث أن شرائح واسعة من السكان تعتمد على التحاويل من الأقارب أو من شركاء الأعمال في الخارج كي تزيد من مداخيلها أو حتى لتؤمّن لقمة عيشها. وقد أظهرت دراسة أجراها اتحاد المصارف العربية حول موضوع التحاويل في العام 2016، أن قيمة التحاويل تخطت في بلد مثل مصر عتبة الـ 20 مليار دولار بينما بلغت التحاويل من الخارج الى بلد صغير مثل لبنان، قيمة عالية قدّرت بـ 8 مليارات دولار. لذلك تقدّر المصارف العربية بشكل واضح أهمية التحاويل لمكانتها، وتعي كذلك المخاطر المحيطة بها. ومن هذا المنطلق، تعمل غالبية المؤسسات المالية العربية متمسّ أطر تحقّق صارمة، أكانت منبثقة من سلطات رقابية محلية أو عالمية على تأمين خدمات المصارف المراسلة الحيوية، علماً أن أي تطرّف في هذه الاجراءات يحدّ من قدرة الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على سهولة استمرارية تمويل التجارة العالمية والاستثمارات العابرة للحدود. وإنه على الرغم من أن معظم المصارف العربية تعتمد الممارسات الفضلى وتطبيق القوانين الدولية، واستثمرت كثيراً في تطوير أنظمتها المعلوماتية لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، فإنها لا تزال تواجه صعوبات في الحفاظ أحياناً على علاقات متينة مع المصارف المراسلة في الولايات المتحدة الأميركية، وهذا أمر يستدعي اهتمام كافة الأفرقاء من القطاعين العام والخاص في المناطق العربية والأجنبية. في الختام، تتطلب مكافحة تمويل الإرهاب التزاماً ثابتاً ومستمراً على الاصعدة والمستويات كافة، حيث يتطلب الأمر تضافر جهود بين الحكومات ووكالات الاستخبارات والمصارف بغية تحديد الشبكات المشبوهة التي يمكن أن تستغلها المجموعات الإرهابية، وهذه مهمّة نلتزم بها كل الالتزام. ولكن عندما تبدأ المصارف بقطع علاقاتها مع مصارف أخرى، فإننا نخشى ما نخشاه أن تؤدّي هذه الممارسات القائمة على الربحية إلى عكس ما نطمح اليه من أهداف مشتركة، بحيث أننا بدأنا نشهد استحداث قنوات مالية ونقدية بديلة بعيدة كل البُعد عن الأمان والتنظيم اللذين يميّزان الخدمات المصرفية التقليدية، وهذا اتجاه نشهده بالفعل في عالمنا اليوم. نعتبر أن مهمتنا كمصرفيين وخبراء ماليين، تكمن في اتخاذ التدابير المناسبة لجعل قطاعاتنا المالية أكثر شمولاً، للعب دور رافعة النمو في مساعدة فئات الشعوب المهمشة اقتصادياً. وبدورنا هذا، نساهم في الاستقرار والنمو الاقتصادي والانساني واستحداث الفرص في مجتمعاتنا. أما في عالمنا الشديد التواصل والترابط اليوم، علينا ان نعمل على إرساء شراكات متينة ووضع رؤية مشتركة لحماية اقتصاداتنا ومؤسساتنا ومواردنا، والتأكد من أن القطاع المصرفي ككل يوفق بين متطلبات الاستئتال من جهة، وضرورات النمو المستدام، في منطقتنا العربية المضطربة».
ألقى وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري مداخلة قال فيها: إن الهدف من لقائنا اليوم هو للاضاءة على دور المصارف العربية التي تشكل جزءا أساسيا من النظام المالي العالمي، خصوصا أنها تطبق القوانين والاجراءات الحديثة لتمنع تبييض الأموال وتمويل الارهاب، وبلدنا لبنان هو خير مثال على ذلك. فبالرغم من أن المصارف اللبنانية تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الصراعات الاقليمية، الا أنها تلتزم معايير مشددة تحت اشراف مصرف لبنان وهيئات رقابية أخرى تماشيا مع أفضل الاجراءات التي تتبعها الأنظمة المالية العالمية من أجل محاربة الارهاب ومنع تبييض الأموال. وتابع: هنا أشير الى أن اقتصادنا يتمتع ببعض نقاط القوة منها مثلا ان نظامنا المالي والمصرفي أثبت مرونة أمام الصدامات المحلية والاضطرابات الاقليمية، كما أن استخراج النفط والغاز من لبنان سيحقق نموا اقتصاديا ويخفف من الفقر. اضافة الى ذلك سيلعب لبنان دورا في اعادة اعمار سوريا خصوصا أنه منصة طبيعية لأي خطة لاعادة الاعمار ويعرف اللبنانيون ما هو مطلوب في هذا الخصوص. ومن أجل تحقيق النمو، تعمل الحكومة اللبنانية على: اقرار الموازنات وتحقيق الاصلاحات المالية، تطوير خطة اقتصادية صغيرة، متوسطة وطويلة الأمد، اطلاق الاستثمارات الضخمة لتطوير البنى التحتية في لبنان كله. وختم: قامت الحكومة اللبنانية بالتعاون مع مصرف لبنان بوضع قوانين وأنظمة مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: في 2001، تم وضع قانون AML/CFT رقم 318 لإنشاء هيئة لتحقيق خاصة. وأصدر مصرف لبنان مرسومين رقم 83 و126 لتمكين البنوك المحلية من تطبيق قانون AML/CFT رقم 318 مباشرة. في العام 2014، وقعت كل البنوك اللبنانية، بشكل منفرد، اتفاقات مع دائرة الإيرادات الداخلية الأميركية للامتثال لمتطلبات FACTA. ومنذ العام 2015، أصدر البرلمان اللبناني قوانين إضافية لتعزيز مكافحة الجرائم المالية، مثل قوانين رقم 42، 44، 53 و55 .

الجمهورية
الجمعة ٦ تشرين الأول ٢٠١٧ – العدد ١٩٤٥

طربيه في إفتتاح ملتقى الإمتثال: غسل الأموال تضاعف

انطلقت امس في بيروت، فعاليات الملتقى السنوي السابع لرؤساء وحدات الامتثال لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب.



خلال المؤتمر

شارك في فعاليات الملتقى، شخصيات سياسية لبنانية وعربية، ووفد من مجلس التعاون لدول الخليج العربي وممثلون عن قوى الامن الداخلي وسفراء عرب واجانب.

طربيه

اشار رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه الى أن عمليات غسل الأموال تضاعفت بشكل كبير على مدى العقدين السابقين، حيث قدّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم المالية حجم غسل الأموال على مستوى العالم عام 2016 بحوالي 2 إلى 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يقدر بحوالي 1.5 إلى 2 تريليون دولار حالياً. ومن المتوقع أن يتخطى الإتفاق العالمي على الإمتثال لمكافحة تبييض الأموال 8 مليارات دولار.

> منصور: أساليب التبييض في تطور خلاق ولامت

ولفت الى أن تمويل الإرهاب يختلف عن غسل الأموال إلا أن الأساليب المستخدمة تتشابه، فالأموال التي تستخدمها الجماعات المتطرفة يمكن أن يكون مصدرها مشروعاً أو غير مشروع أو كليهما، مع محاولة إخفاء مصدر التمويل بضمان إستمرار المزيد من التمويل لدعم الأنشطة الإرهابية، وما يؤكد العلاقة بين تمويل الإرهاب وغسل الأموال هو إخضاع مواجهتها لقواعد قانونية خاصة وموحدة.

ودعا طربيه للبحث في التحديات التي تواجه الدول في توجهها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولفت الى إن إتحاد المصارف العربية يسعى منذ سنوات لتحقيق تعاون دولي فاعل في مجال كشف ومكافحة وضبط حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والجماعات المتطرفة، لأن هذه الجرائم أصبحت ذات صيغة دولية عابرة للمجتمعات والدول، ولبنانا اهذه الغاية، منصة حوار بين البنوك العربية والبنوك الأوروبية، حيث عقدنا عدة مؤتمرات في مجلس الإحتياطي الفدرالي، والخزانة الأميركية، والكونغرس الأميركي، وعقدنا مؤتمرات أخرى في مقر منظمة التعاون والتنمية في باريس الـ (OECD) سعياً لتطوير تحالفات إستراتيجية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

منصور

بدوره، اشار امين عام هيئة التحقيق الخاصة عبد الحفيظ منصور الى إن الأساليب والطرق المستخدمة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب عديدة وهي في تطور خلاق وملفت، واكد أن موضوع الإرهاب وتمويله هو موضوع الساعة، وهو كان وما زال يحتل أولوية الاهتمام في السنوات الأخيرة، نظراً لخطورته، وهو كذلك يحوز على إهتمام الدول والمنظمات الدولية المعنية التي تبذل ما بوسعها لمكافحته.

وذكر منصور أن لبنان على الصعيد التشريعي، أقر عدداً من القوانين ذات الصلة، منها قانون الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب وقانون تعديل المادة 316 مكرر من قانون العقوبات المتعلقة بجريمة تمويل الإرهاب لتشمل تجريم تمويل السفر، محاولة السفر، التجنيد، التخطيط، تقديم أو تلقي التدريب، وغيرها ولفت الى انه كان لإقرار القانونين وقع إيجابي اتجهة إمتثال لبنان بالمعايير الدولية وعلى سمعته وسمعة قطاعيه المالي والمصرفي في مكافحة الإرهاب وتمويله.

واكد انه على الصعيد الدولي، يشارك لبنان في كافة الجهود والدراسات التي تقوم بها مجموعة إيمونت ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يشارك أيضاً في المجموعة الدولية لمحاربة تنظيم داعش CIFG، حيث يرأس لبنان أحد فريقي العمل العاملين في هذه المجموعة، وذلك إيماناً منه أن مكافحة ظاهرة الإرهاب تتطلب الكثير من الجهد والتعاون بين الدول.

وفي ما يتعلق بالفساد والتهرب الضريبي، ذكر منصور الى انه «إلتزاماً بمتطلبات المنتدى العالمي حول تبادل المعلومات لغايات ضريبية التابع لـ OECD، أقرّ مجلس النواب اللبناني في أواخر العام 2016 عدة تشريعات لرفع مستوى الشفافية وحق الوصول إلى المعلومات.

وأشار الى انه «في حال تبين للسلطة المختصة في لبنان، أن طلب المعلومات الوارد من الخارج متوافق مع أحكام الاتفاقية الموقعة مع الدولة المرسلة للطلب، يتوجب على «الهيئة» تأمين المعلومات وتزويدها إلى السلطة المختصة في لبنان».

فتوح

من جهته، اعلن الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح عن إنطلاق فاعليات الحوار المصرفي العربي – الأميركي في دورته الثامنة الذي يعقده إتحاد المصارف العربية بالإشتراك مع صندوق النقد الدولي والبنك الإحتياطي الفدرالي الأميركي في نيويورك تحت عنوان مكافحة الإرهاب وتمكين العلاقات مع المصارف المراسلة وذلك يوم 16 تشرين الأول الجاري، بمشاركة أكبر تجمع مصرفي عربي – أميركي، وبحضور كبار المسؤولين من السلطات الرقابية والإشرافية الأميركية. كما يشارك محافظي البنوك المركزية العربية، بينها الكويت ومصر والسعودية وتونس واليمن.

وقال: حرصنا على أن يشكّل مؤتمر نيويورك حواراً جدياً يساهم في وضع تصوّر حيال العلاقات مع المصارف المراسلة في ظلّ بيئة تنظيمية متغيرة، إضافة إلى بناء علاقات بين المصارف العربية والمصارف المراسلة في الولايات المتحدة الأميركية ضمن برنامج فعّال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقوانين إعرف عميلك، مع الإلتزام بالنظم والقوانين المتعلقة بمكافحة العمليات الغير المشروعة.

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday October 6, 2017

Conference tackles terror financing

BEIRUT: Speakers at a conference on money laundering and terrorism funding Thursday underlined the importance of cooperating with the international community and the U.S. to combat this phenomenon. Joseph Torbey, the chairman of the Union of Arab Banks, told the participants at the conference, which was organized by the Union of Arab Banks, that Arab banks had held several meetings with U.S. Treasury officials to discuss measures to crack down on money laundering and terrorism financing.

"The issue of money laundering and terrorism financing remains a global concern despite international, regional and national laws, which include a number of agreements that set a framework for coordinating the efforts of countries and organizations globally and regionally to encounter this phenomenon," Torbey said.

He added that the international community is updating laws and measures in view of new methods and techniques used by those involved in money laundering and terrorism financing.

"All official and nonofficial [reports] around the world have concluded that money laundering has doubled dramatically over the past two decades. The United Nations Office on Drugs and Crime estimated global money laundering in 2016 at around 2-5 percent of world GDP, or around $1.5 trillion to $2 trillion. Global spending on compliance against money laundering is expected to exceed $8 billion," he added.

According to the latest report by the Special Investigation Commission, Lebanon lifted banking secrecy in 42 cases of suspected involvement in money laundering, embezzlement and terrorist funding in 2016.

The report said the SIC received 470 cases and investigated 399.

It added that 71 cases are still pending, which means the commission will determine if they will be prosecuted, depending on the strength of the evidence.

Torbey noted that organizations and individuals behind money laundering and terrorism funding have exploited technology and advanced data systems to channel money.

He added that banks have invested heavily to counter these methods and coordinated closely with financial authorities around the world.

"The Union of Arab Banks has been seeking for years to achieve effective international cooperation in the field of detecting, combating and controlling cases of money laundering and financing terrorism and extremist groups because these crimes are considered a menace to all societies and countries," Torbey said.

He added that the Union of Arab Banks has a set a platform for dialogue with the European Union, the Federal Reserve, the U.S. Treasury and correspondent banks.

The President of the Special Investigation Commission Abdul Hafiz Mansour also emphasized the importance of increasing cooperation with the international community to counter money laundering and terrorism financing.

Mansour drew attention to the rise in cybercrime in Lebanon and around the world. "The losses resulting from cybercrime are estimated at billions of dollars. The seriousness of these funds is the rapid transfer of funds and the difficulty of tracking them because they are crossed by several countries very quickly, so it is difficult to investigate the perpetrators and prosecute the perpetrator," he added.

المستقبل

الجمعة 18 آب 2017

طربيه يطلق مؤتمر "المصارف العربية" مع "الفيدرالي الأميركي"

أكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه سعي اتحاد المصارف العربية إلى أن «نكون دائماً معبراً للمصارف العربية إلى قواعد العمل المصرفي الدولي، بما يسهّل ويعزّز اندماجها في الصناعة المصرفية العالمية، وعاملاً أساسياً في حماية مصالحها والدفاع عنها.»

كلام طربيه جاء خلال اطلاق اتحاد المصارف العربية مؤتمره السنوي المشترك مع البنك الفيدرالي الاحتياطي الأميركي بدورته الثامنة في 16 تشرين الأول المقبل في مقرّ البنك الفيدرالي الاحتياطي الأميركي في نيويورك، بالتزامن مع اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين التي تُعقد قبل مؤتمر الاتحاد.

ولهذه الغاية، عقد الاتحاد مؤتمراً صحافياً تحدث فيه طربيه ونائب حاكم مصرف لبنان رئيس مبادرة الحوار المصرفي العربي محمد بعاصيري، في حضور الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح.

بداية تحدث بعاصيري، فقال "ان ما يعنينا في الجانب العربي، العلاقات المصرفية العربية مع المصارف المراسلة، خصوصاً حيال التراجع في التعامل من الجانب الأميركي الذي حصل مؤخراً، مما ينعكس سلباً على صورة القطاع المصرفي العربي أمام المحافل الدولية"، متمنياً على المصارف العربية (وحدة تبييض الأموال) أن تركز في نشاطاتها المصرفية على الحضور العربي دولياً.

ثم ألقى طربيه كلمة قال فيها ان "اتحاد المصارف العربية يسعى كما في السنوات السابقة إلى جعل الحوار المصرفي العربي – الأميركي في دورته الثامنة، منصة حوار مباشر بين المصارف العربية والبنوك المركزية العربية وبين المصارف الأميركية والسلطات الرقابية، سيشارك فيها مسؤولون من البنك الفيدرالي الأميركي في نيويورك، ومن مجلس الاحتياط الفيدرالي في واشنطن، ووزارة الخزانة الأميركية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، وخبراء من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية(OFAC) ، وخبراء من هيئات مالية ورقابية دولية، وقيادات مصرفية عربية وأوروبية، ومؤسسات مالية ومصارف أعضاء في أسرة الاتحاد، لمناقشة مكافحة الإرهاب وتمكين العلاقات مع المصارف المراسلة، ولبحث القضايا الراهنة حول التطورات الرقابية في ما يتعلق بالعقوبات وعلاقة البنوك المراسلة، ومسألة مكافحة الفساد والرشى. كذلك سيناقش المؤتمر الاتفاقية الأخيرة لمكافحة الإرهاب، التي وقّعت مؤخراً خلال أعمال القمة العربية الإسلامية – الأميركية، إضافة إلى عوامل قانونية تتعلق بالمعلومات القائمة أمام تبادل المعلومات والحاجة إلى التخفيف من حدة المخاطر والتصدّي للتهديد الصادر عن تمويل الإرهاب، الأمر الذي يشكّل الكثير من الضغوط على مصارفنا العربية".

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday, August 18, 2017

Dialogue between Arab, U.S. banks key to solutions: Torbey

Banker says severing of relations compels small lenders to exit the market



Torbey, right, said these rifts with correspondent banks come at a difficult time for lenders in the region.

BEIRUT: Some Arab banks are facing difficulties in their relations with American correspondent banks due to the high risks in some countries and growing compliance demands, said Joseph Torbey, president of the Executive Committee of the Union of Arab Banks Thursday.

"Although banks have adopted international best practice in the field of compliance, some Arab banks face difficulties in their relations with U.S. correspondent banks and this had led to a decline in their banking operations. In some instances this [deterioration of relations had led to severing relations between some of the small- and medium-size bank and the U.S. correspondent banks," Torbey told reporters during a news conference.

The news conference was intended to shed light on the expected visit Washington and New York by a high level delegation from the Union of Arab Banks on Oct. 16, 2017.

The delegation will hold talks with the U.S. Federal Reserve, and representatives of American correspondent banks.

The event coincides with the meetings of IMF and World Bank officials in Washington.

Torbey said the severing of ties with the correspondent banks compels small- and medium-size banks to exit the banking market and also ends their role in providing vital services to their communities.

But Torbey did not name the banks that are facing problems with American correspondent banks.

He said these events come at a critical time in the region, which is facing acts of terrorism and difficult political and security conditions.

Torbey said the Union of Arab Banks hopes the Arab states and most notably the GCC states dispel this black cloud, and deal rationally with all pending issues through dialogue and communications.

He was referring to the crisis between Qatar and some of its neighbors. "In order to continue this role and in the face of this reality, the Union of Arab Banks seeks, as in previous years, to make this Arab-American banking event a platform for direct dialogue between Arab banks and Arab central banks as well as between U.S. banks and regulatory authorities, the Federal Reserve in Washington, the U.S. Treasury Department, the International Monetary Fund, the World Bank, experts from the Office of Foreign Assets Control and experts from international financial and regulatory bodies," he said.

For his part, Vice Governor of the Central Bank Mohammad Bassiri underlined the importance of direct talks between Arab banks and U.S. financial authorities.

He also urged Arab banks to focus their activities on the Arab presence internationally. "It is important that the Arab banks actively take part in international forums, especially the Lebanese banking sector," he said.

He stressed that the Arab banks have no problems with the American banking sector. – *The Daily Star*

النهار
السبت ١٧ حزيران ٢٠١٧

طربيه: تشديد العقوبات على "حزب الله" قدر محتوم لا يمكن ردّه

على رغم تفاؤله حيال امكان تحييد القطاع المصرفي عن الضرر الذي يمكن ان يطاوله من جراء العقوبات الأميركية، لم يغفل رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية "الأخطار التي يواجهها لبنان نتيجة موجة تشديد العقوبات التي يجري تداولها في الكونغرس الأميركي تجاه حزب الله والجهات المقربة منه". وفي لقاء جمعه مع عدد من الاعلاميين في حضور الأمين العام للإتحاد وسام حسن فتوح وعدد من مديري المصارف العربية، قال: "نحن لا نزال في ذروة المعالجة لهذا الملف الذي يتضمن تشديداً للعقوبات الحالية المفروضة على حزب الله، وتوسيع قاعدة المستهدفين بهذه العقوبات". وإذ تخوف من أن الصيغة الأولى المقترحة لمشروع القانون "تسبب أذى للوضع المصرفي يسعى لبنان الى أن يتفاداه"، أشار الى "ان المشرّعين والادارة الاميركية يؤكدون أنهم لا يستهدفون اطلاقاً القطاع المصرفي في لبنان لانهم مرتاحون الى ادائه في موضوع تطبيق العقوبات ومكافحة تبييض الاموال".

وإذ اوضح "ان هذا الملف لا يزال في غرفة العناية الفائقة وموضع متابعة يومية من قبلنا يعاوننا في ذلك أحد أهم مكاتب المحامين في اميركا"، إلا أنه عاد ليؤكد "ان تصعيد العقوبات تجاه حزب الله يبدو كقدر محتوم لا يمكن رده".

وفي الملف السياسي، نوه طربيه بـ "الإنجاز الكبير الذي يتمثل بقانون انتخاب جديد يترجم مسيرة وفاق وطني انقذت لبنان في اللحظات الأخيرة من مخاطر الفراغ الذي يهدّد كيان الدولة ومؤسساتها"، متطرقا الى "جمود اتحاد المصارف العربية في متابعة قضايانا المصرفية والإقتصادية، خصوصاً في ظلّ تطوّرات منطقتنا العربية خلال السنوات الأخيرة، وما نجم عنها من دمار طاول البشر والحجر، وأعادنا سنوات إلى الوراء، إضافة إلى الأزمات المستجدة بين دولنا العربية والضغوط الدولية عبر تشريعات وقوانين وعقوبات تأتي في معظمها نتيجة استراتيجيات سياسية للدول الكبرى".

الحياة AL HAYAT

السبت ١٧ حزيران ٢٠١٧ - العدد ١٩٧٩٧

رئيس جمعية مصارف لبنان: لا نزال في ذروة المعالجة لملف العقوبات الحالية على 'حزب الله'

طربيه: لنحيّد القطاع المصرفي العربي

□ بيروت - «الحياة»

■ كشف رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه، أن الاتحاد «يتابع اليوم بقلق تفجّر الخلافات الخليجية وانعكاسها على القطاع المصرفي القطري»، وقال: «ما يقلقنا التدهور المفاجئ والسريع في الأوضاع في اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي، الذي طالما اعتبرناه مفخرة للعرب ونموذجاً لمستقبل وحدتهم وتعاونهم وتعاضدهم».

وأعلن طربيه في كلمة خلال إفطار اقامته الأمانة العامة، أن الاتحاد «يدعو إلى تحييد القطاعات المصرفية الخليجية عن النزاع السياسي الحاصل، وسيساند كل عمل إيجابي يسير في هذا الاتجاه»، ودعا دولة الكويت إلى «الاستمرار في وساطتها المباركة لحل الخلافات داخل البيت الخليجي، بما يدعم استئناف مسيرة مجلس التعاون الخليجي ويحفظ مكانته ويعزز دوره في خدمة اعضائه».

ولم يغفل طربيه وهو ايضاً رئيس جمعية مصارف لبنان، «الأخطار التي يواجهها لبنان نتيجة موجة تشديد العقوبات التي يجري التداول في شأنها اليوم في الكونغرس الأميركي تجاه «حزب الله» والجهات المقربة». وقال «نحن لا نزال في ذروة المعالجة لهذا الملف الذي يتضمن تشديداً للعقوبات الحالية المفروضة على «حزب الله»، وتوسيع قاعدة المستهدفين بهذه العقوبات». وأوضح انه «في صيغته الأولى المقترحة يسبّب اذى للوضع المصرفي يسعى لبنان إلى تفاديه». وأشار إلى أن المشرعين والإدارة الأميركية «يؤكدون أنهم لا يستهدفون إطلاقاً القطاع المصرفي في لبنان، لأنهم مرتاحون لأدائه في موضوع تطبيق العقوبات ومكافحة تبييض الأموال». واعتبر أن «هذا الملف لا يزال في غرفة العناية الفائقة وموضع متابعة يومية من قبلنا، يعاوننا في ذلك أحد أهم مكاتب المحامين في أميركا». وشدد على «التفاؤل لجهة إمكان تحييد القطاع المصرفي عن الضرر، ولكن تصعيد العقوبات تجاه «حزب الله» يبدو كقدر محتوم لا يمكن رده».

ورأى طربيه أن لبنان اليوم «أمام إنجاز كبير يتمثل بقانون انتخاب جديد يترجم مسيرة وفاق وطني، انقذت لبنان في اللحظات الأخيرة من أخطار الفراغ الذي يهدّد كيان الدولة ومؤسساتها».

وعرض حصيلة جهود الاتحاد في متابعة القضايا المصرفية والاقتصادية، في ظل تطوّرات المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، وتُضاف إليها وفق ما أشار «الأزمات المستجدة بين دولنا العربية والضغوط الدولية عبر تشريعات وقوانين وعقوبات، تأتي في معظمها نتيجة استراتيجيات سياسية للدول الكبرى». وأكد العمل «على تحييد القطاع المصرفي العربي عن الصراعات السياسية في المنطقة، وكذلك تحصينه في وجه منظومة العقوبات الدولية التي تحاصر القطاعات المالية في العالم، خصوصاً منطقتنا العربية».

ولحماية المصارف العربية وانفتاحها، لفت طربيه إلى أن الاتحاد «نفّذ مبادرات أصبح لها الطابع المستمر إذ يتكرر سنوياً كمنصة الحوار التي انشأها بين البنوك العربية وتلك الأميركية والمؤسسات الدولية والمصارف الأوروبية»، لافتاً إلى أن الهدف هو «السعي إلى تطوير تحالفات استراتيجية في إطار مكافحة تمويل الإرهاب، لخلق علاقة مباشرة بين مصارفنا العربية وهذه المؤسسات الدولية». وأعلن عن «عقد أكبر مؤتمر مصرفي عربي- اميركي في نيويورك، ينظّمه الاتحاد في مقر البنك المركزي الفيدرالي الأميركي في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، ويليه عشاء بحضور أكثر من ١١١ مصرفياً، بالتعاون مع جمعية المصرفيين العرب في شمال اميركا. كما سيستضيف «بنك اوف نيويورك ميلون» في مقره، اجتماعاً للاتحاد يليه غداء تتبعه لقاءات ثنائية بين المصارف العربية وتلك المراسلة الأميركية».

ورأى طربيه أن «اهمية توقيت هذا المؤتمر انه يأتي في ظل تصاعد موجة الضغوط التي تتعرّض لها المصارف العربية، خصوصاً في ما يتعلّق بالعقوبات، إذ سيشكّل هذا المؤتمر بعنوان «مكافحة الإرهاب وتمكين العلاقات مع المصارف المراسلة» منصّة تجمع المصرفيين العرب ونظراءهم من الولايات المتحدة مع قادة ومسؤولين من السلطات الرقابية والتنظيمية والتشريعية الأميركية، للبحث في المواضيع الراهنة، في ما يتعلّق بالعقوبات وعلاقة البنوك المراسلة، عطفاً على التطورات والتعديلات الطارئة على المشهد الرقابي والتنظيمي، وتحديداً في ما يتصل بالمتطلبات الأكثر صرامة التي دفعت بعض المصارف الأميركية إلى إقفال حسابات ووقف علاقتها مع بنوك، في ظل القوانين والتشريعات الصادرة في هذا المجال».

المستقبل

السبت ١٧ حزيران ٢٠١٧

عبّر في إفطار للإعلاميين عن قلقه من تردي الأوضاع الخليجية

اتحاد المصارف: أكبر مؤتمر مصرفي عربي ـ أميركي في نيويورك في ت١

أعرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية والأمانة العامة للاتحاد جوزف طربيه، عن قلق الاتحاد لـ«التدهور المفاجئ والسريع في الأوضاع في إتحاد دول مجلس التعاون الخليجي»، ووجه الدعوة الى تحييد القطاعات المصرفية الخليجية عن النزاع السياسي الحاصل، قائلا ان الإتحاد سيساند كل عمل ايجابي يسير في هذا الإتجاه، وداعياً الكويت الى الإستمرار في وساطتها المباركة لحل الخلافات داخل البيت الخليجي بما يدعم استئناف مسيرة مجلس التعاون الخليجي ويحفظ مكانته ويعزز دوره في خدمة أعضائه.

كلام طربيه جاء خلال حفل إفطار على شرف الصحافة والإعلام، في فندق «موفنبيك» – بيروت، بحضور نقيب الصحافة اللبنانية عوني الكعكي، مديرة الوكالة الوطنية للاعلام نور سليمان صعب، الامين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح، وعدد من الشخصيات المصرفية والإعلامية.

بداية، ألقت الإعلامية رجاء كهوني كلمة ترحيب، ثم كانت كلمة طربيه طربيه فقال «ان لبنان اليوم أمام إنجاز كبير يتمثل بقانون إنتخاب جديد يترجم مسيرة وفاق وعشي انفقت لبنان في اللحظات الأخيرة من مخاطر الفراغ الذي يهدد كيان الدولة ومؤسساتها. ولا شك، فإن الجهود المبذولة في هذا المجال من قبل فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة ودولة رئيس مجلس النواب، وكافة الهيئات والأحزاب والقوى، جددت الثقة بالدولة ومؤسساتها وكرست المزيد من التفاؤل بمستقبل لبنان».

وعرض لما يقوم به اتحاد المصارف من حيث متابعة القضايا المصرفية والإقتصادية، في ظل تطورات المنطقة العربية والأزمات المستجدة بين الدول العربية والضغوط الدولية عبر تشريعات وقوانين وعقوبات تأتي في معظمها نتيجة إستراتيجيات سياسية للدول الكبرى.

وأوضح أن الاتحاد عمل على تحييد القطاع المصرفي العربي من الصراعات السياسية في المنطقة، وتحصينه في وجه منظومة العقوبات الدولية التي تحاصر القطاعات المالية في العالم بأسره وخاصة منطقتنا العربية. اضاف ان الإتحاد قام ويقوم بمبادرات عدة من اجل تحصين المصارف العربية أصبح لها الطابع المستمر، إذ يتكرر سنويا كصمة الحوار التي أنشأها الاتحاد بين المصارف العربية والمصارف الاميركية والمؤسسات الدولية والمصارف الأوروبية، حيث عقدنا العديد من المؤتمرات في مجلس الإحتياطي الفدرالي في نيويورك، وفي مقر منظمة OECD في باريس، وغيرها من المنظمات الدولية، سعيا للتعاون والتنمية لتطوير تحالفات إستراتيجية في إطار مكافحة تمويل الإرهاب، وذلك من أجل خلق علاقة مباشرة بين مصارفنا العربية وهذه المؤسسات الدولية. ونعمل الآن على عقد أكبر مؤتمر مصرفي عربي– أميركي في نيويورك، ينظمه إتحاد المصارف العربية في مقر البنك المركزي الفدرالي الأميركي يوم في تشرين الأول المقبل، يلبيه حقل عشاء في حضور أكثر من ١١١ مصرفيا، بالتعاون مع جمعية المصرفيين العرب في شمال أميركا ABMY. كما سيستضيف بنك أوف نيويورك ميلون (ABANA) في مقره في نيويورك، إجتماعا لإتحاد المصارف العربية يليه حفل شداء تتبعه لقاءات ثنائية ما بين المصارف العربية والمصارف المراسلة الأميركية. وأرجو أن تسجلوا هذا التاريخ منذ اليوم لمتابعة هذا الحدث، أما المصارف العربية فهي مدعوة للمشاركة وفقا للترتيبات المعدة التي سيعلن عنها في حينه».

ولفت الى أن «أهمية توقيت هذا المؤتمر الذي يأتي في ظل تصاعد موجة الضغوط التي تتعرض لها المصارف العربية، وخاصة في ما يتعلق بالعقوبات، إذ سيشكل هذا المؤتمر الذي سيعقد تحت عنوان: مكافحة الإرهاب وتمكين العلاقات مع المصارف المراسلة منصة تجمع المصرفيين العرب ومصرفيين من الولايات المتحدة الأميركية مع قادة ومسؤولين من السلطات الرقابية والتنظيمية والتشريعية الأميركية، لبحث المواضيع الراهنة، في ما يتعلق بالعقوبات، وعلاقة المصارف المراسلة، وذلك عطفا على التطورات والتعديلات الطارئة على المشهد الرقابي والتنظيمي، وتحديدا فيما يتعلق بالمتطلبات الأكثر صرامة التي دفعت بعض المصارف الأميركية إلى إقفال حسابات ووقف علاقتها مع مصارف، في ظل القوانين والتشريعات الصادرة في هذا المجال».



■ طربيه وفتوح خلال الافطار على شرف الاعلاميين في «الموفنبيك».

وقال «إن شبكة العلاقات الدولية التي أنشأها إتحاد المصارف العربية، وضعت دائما في خدمة مصارفنا، فقد كان الإتحاد حاضرا في معالجة التعقيدات الناشئة للمصارف في بلدان الحراك العربي في سوريا والعراق واليمن وليبيا، كما كان فاعلا في ملف الدعوى المقامة على البنك العربي في الولايات المتحدة، وساند هذا المصرف في كل مراحل المقاضاة سواء كان ذلك بالمشورة أم بتقديم المداخلات الرسمية لصالح المصرف أمام المحاكم، مما حجم الأضرار وحصرها. كما ساند إتحادنا السودان داعما تحركها للخروج من العقوبات وقد بدأ هذا المسار الإيجابي يحقق النجاح».

وأوضح أن الإتحاد «ساند لبنان بعدما أطاحت العقوبات الأميركية بالبنك اللبناني الكندي، مما ساعد في بناء العلاقات الإيجابية بين جمعية مصارف لبنان ووزارة الخزانة الاميركية. كما يتابع الاتحاد اليوم بقلق تفجر الخلافات الخليجية وانعكاساتها على القطاع المصرفي القطري». ولفت الى ان «ما يقلقنا التدهور المفاجئ والسريع في الأوضاع في إتحاد دول مجلس التعاون الخليجي، هذا الإتحاد الذي طالما إعتبرناه مفخرة للعرب ونموذجا لمستقبل وحدتهم وتعاونهم وتعاضدهم. وإن اتحاد المصارف العربية يدعو الى تحييد القطاعات المصرفية الخليجية عن النزاع السياسي الحاصل، وسيساند كل عمل ايجابي يسير في هذا الاتجاه، كما يدعو دولة الكويت الى الاستمرار في وساطتها المباركة لحل الخلافات داخل البيت الخليجي بما يدعم استئناف مسيرة مجلس التعاون الخليجي ويحفظ مكانته ويعزز دوره في خدمة أعضائه».

الكعكي

ثم كانت كلمة النقيب الكعكي فقال «أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لإتحاد المصارف العربية على اهتمامه بالإعلام في ظل التقصير الكبير بحق الاعلام. وهذا القطاع المصرفي اللبناني نفتخر به في كل انحاء العالم، إذ أن قطاعنا المصرفي يصنف بين اهم القطاعات المصرفية في دول أنعالم. ومصارفنا صارت في مصاف أهم المصارف العالمية».

ولفت الى ان «الهندسة المالية الأخيرة لحاكم مصرف لبنان رياض سلامه كانت فكرة رائعة ومثلما كان لبنان مستشفى العرب وجامعة العرب اصبح مصرف العرب». آملا من السياسيين «أن يأخذوا القطاع المصرفي عبرة لهم».

وتوجه بالتهنئة للقطاع المصرفي وبالتحديد لحاكم مصرف لبنان «الذي يشهد له عالميا في اهم المستديات المصرفية والمالية».

الشرق

السبت 17 حزيران 2017

طربيه يعول على المؤتمر المصرفي العربي - الأميركي في ت1 في نيويورك: لتحييد القطاعات المصرفية الخليجية عن النزاع السياسي ودعم وساطة الكويت



أقام رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية والأمانة العامة للاتحاد جوزف طربيه، حفل إفطار على شرف الصحافة والإعلام، في فندق «موفنبيك» - بيروت، حضره نقيب الصحافة اللبنانية عوني الكعكي مديرة الوكالة الوطنية للاعلام لور سليمان صعب، أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، وعدد من الشخصيات المصرفية والإعلامية.

وألقى طربيه كلمة قدم فيها: حصيلة مختصرة عن «جهود إتحاد المصارف العربية في متابعة قضاياه المصرفية والاقتصادية، وخصوصا في ظل تطورات المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، وما نتج عنها من دمار طاول البشر والحجر». وذكّر من جهة أخرى «بأننا نعمل الآن على عقد أكبر مؤتمر مصرفي عربي- أميركي في نيويورك، ينظمه إتحاد المصارف العربية في مقر البنك المركزي الفدرالي الأميركي في تشرين الأول المقبل، يليه حفل عشاء في حضور أكثر من 111 مصرفيا، بالتعاون مع جمعية المصرفيين العرب في شمال أميركا. كما سيستضيف بنك أوف نيويورك ميلون (ABANA) في مقره في نيويورك، اجتماعا لإتحاد المصارف العربية يليه حفل غداء تتبعه لقاءات ثنائية ما بين المصارف العربية والمصارف المراسلة الأميركية. وأرجو أن تسجلوا هذا التاريخ منذ اليوم لمتابعة هذا الحدث، أما المصارف العربية فهي مدعوة للمشاركة وفقا للترتيبات المعدة التي سيعلن عنها في حينه». ولفت الى «أهمية توقيت هذا المؤتمر الذي يأتي في ظل تصاعد موجة الضغوطات التي تتعرض لها المصارف العربية، وخاصة في ما يتعلق بالعقوبات، إذ سيشكل هذا المؤتمر الذي سيعقد تحت عنوان: «مكافحة الإرهاب وتمكين العلاقات مع المصارف المراسلة» منصة تجمع المصرفيين العرب ومصرفيين من الولايات المتحدة الأميركية مع قادة ومسؤولين من السلطات الرقابية والتنظيمية والتشريعية الأميركية، لبحث المواضيع الراهنة، في ما يتعلق بالعقوبات، وعلاقة البنوك المراسلة، وذلك عطفا على التطورات والتعديلات الطارئة على المشهد الرقابي والتنظيمي، وتحديدا في ما يتعلق بالمتطلبات الأكثر صرامة التي دفعت بعض المصارف الأميركية إلى إقفال حسابات ووقف علاقتها مع بنوك، في ظل القوانين والتشريعات الصادرة في هذا المجال».

وقال: «إن شبكة العلاقات الدولية التي أنشأها إتحاد المصارف العربية، وضعت دائما في خدمة مصارفنا. فقد كان الاتحاد حاضرا في معالجة التعقيدات الناشئة للمصارف في بلدان الحراك العربي في سوريا والعراق واليمن وليبيا، كما كان فاعلا في ملف الدعوى المقامة على البنك العربي في الولايات المتحدة، وساند هذا المصرف في كل مراحل المفاضاة (...)، كما ساند إتحادنا السودان داعما تحركها للخروج من العقوبات وقد بدأ هذا المسار الايجابي يحقق النجاح. وساند لبنان بحدما أطاحت العقوبات الأميركية بالبنك اللبناني الكندي، مما ساعد في بناء العلاقات الايجابية بين جمعية مصارف لبنان ووزارة الخزانة الأميركية. كما يتابع الاتحاد اليوم بقلق تفجر الخلافات الخليجية وانعكاسها على القطاع المصرفي القطري. وما يقلقنا التدهور المفاجئ والسريع في الأوضاع في إتحاد دول مجلس التعاون الخليجي، هذا الإتحاد الذي طالما اعتبرناه مفخرة للعرب ونموذجا لمستقبل وحدتهم وتعاونهم وتعاضدهم. وإن اتحاد المصارف العربية يدعو إلى تحييد القطاعات المصرفية الخليجية عن النزاع السياسي الحاصل، وسيساند كل عمل ايجابي يسير في هذا الاتجاه، كما يدعو دولة الكويت الى الاستمرار في وساطتها المباركة لحل الخلافات داخل البيت الخليجي بما يدعم استئناف مسيرة مجلس التعاون الخليجي ويحفظ مكانته ويعزز دوره في خدمة أعضائه». إستهل نقيب الصحافة الأستاذ عوني الكعكي كلمته بالتهنئة بحلول شهر رمضان المبارك، وأضاف: وإنني أهنئكم بالشعب اللبناني، كما أن لبنان هو مستشفى العالم العربي وصحيفته وكتابه فإن هذا الشعب جعله أيضاً مصرف العالم العربي.

نحن مميزون بقوانا الأمنية، ولكن، نحن أيضاً مميزون بشعبنا اللبناني، وهكذا فقد أضحت المصارف اللبنانية ذات حضور وفاعلية واحترام بين المصارف العالمية الكبرى، ونهنىء لبنان بحاكم المصرف المركزي الدكتور رياض سلامة الذي أثبت حرصه على الإستقرار المالي بالرغم من أصعب الظروف التي مر ويمر بها لبنان والمنطقة بما فيها الحروب، وهو ليس في حاجة الى شهادتنا، فقد كان أول حاكم مصرف مركزي عربي في التاريخ يقرع جرس بورصة داو جونز، والهندسة المالية الأخيرة التي نفذها إجتذبت الودائع من بلدان عربية وغربية، خصوصاً ان الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا إما هي منخفضة جداً وإما هي صفر في المئة، وإما إن المودع يدفع على ودائعه لتحفظ في المصارف.

وبالرغم من الخلافات السياسية، وهذه من طبيعة لبنان، فقد نجح الدكتور سلامة في مهمته، فاستحق إجماعاً وطنياً على تقديره وتثمين دوره.

النهار

السبت 13 ايار 2017

منتدى تمويل إعادة الإعمار - ما بعد التحولات: تكاليفها في الدول العربية تناهز التريليون دولار



افتتح رئيس الحكومة سعد الحريري منتدى "تمويل اعادة الاعمار – ما بعد التحولات العربية" الذي نظمه اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في "البيال" في حضور نخبة من القيادات المالية والمصرفية والمنظمات العربية والدولية، الى رؤساء الهيئات الاقتصادية في لبنان يتقدمهم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس اتحاد المصارف العربية محمد الجراح الصباح، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح.

بدءا تحدث طربيه فأشار الى أن تكاليف اعمار البنى التحتية في الدول العربية التي دمرتها الحروب والنزاعات بحسب "الاسكوا" تبلغ نحو تريليون دولار، وأن الخسائر الصافية في النشاط الاقتصادي تجاوزت ستمئة مليار دولار، ما يعادل 6% من الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة العربية، كما أدّت الى عجز في الماليات العامة لهذه الدول بلغ نحو 250 مليار دولار بين عامي 2011 و2015.

وقال: "ان دورنا كمصارف عربية يتمحور أمام هذه المعضلة على تأمين التمويل، وخصوصاً بالنسبة الى مشاريع اعادة البناء والاعمار، وذلك على أساس أن المصارف العربية لديها الامكانات والكفايات والموارد البشرية، انما ينقصها عودة الأمن والاستقرار، وفقدان الاستراتيجيات الحكومية للتعامل مع مجريات الأحداث."

الى كلمة الجراح الذي قدّر "خسارة دولنا العربية بسبب هجرة العقول منها بأكثر من 1.7 مليار دولار سنوياً، وهذا الأمر يتطلب بيئة سياسية وأمنية مناسبة ومستقرة تحمي طبقات المجتمع الأقل دخلاً، وتحفظ حقوق الانسان الأساسية وتلتزم قيم العدل والمساواة، وتحفظ استقلال الأوطان وأمنها ومستقبل أجيالها."

وتلاه رئيس الغرف اللبنانية محمد شقير فأكد ان القطاع الخاص اللبناني، "وبما لدينا من خبرات كبيرة في هذا المجال، جاهزون للمشاركة بفعالية في عملية اعادة الاعمار."

أما الحاكم سلامة، ففصّل في كلمته النتائج الاقتصادية للحرب اللبنانية، مشيرا الى أن لبنان "اتّكل على الدعم الخارجي، العربي والدولي أيضا، انما كان المصدر الأهم للتمويل القطاع المصرفي ومصرف لبنان"، مقدرا الأضرار والتكاليف الاقتصادية للحروب الثلاثة الأهم (ليبيا- اليمن- سوريا) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمئات المليارات.

المستقبل

الخميس 11 أيار 2017

رئيسة جمعية المدققين في العالم تهنّئ لبنان على "التدقيق في مؤسساته ومصارفه"



هنأت الرئيسة التنفيذية لجمعية المدققين الداخليين في العالم انجيلا ويتزاني التي شاركت أمس في بيروت في منتدى مصرفي حول التدقيق الداخلي في المصارف، لبنان على «عمل التدقيق الجاري في مؤسساته ومصارفه»، وقالت «إن لبنان مشهود له بنظامه شديد الرقابة ولا سيما في مجال التدقيق الداخلي، والسلطات المحلية اللبنانية واعية جداً لهذا الموضوع وتشجعه.« افتتح في فندق هيلتون - متروبوليتان، سن الفيل، برعاية وزير المالية علي حسن خليل ممثلاً بالمدير العام للشؤون العقارية في الوزارة جورج معراوي، منتدى مصرفياً بعنوان: «الدور المتنامي للتدقيق الداخلي في المصارف والمؤسسات المالية العربية»، من تنظيم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع جمعية المدققين الداخليين في لبنان. شارك في الافتتاح الرئيسة التنفيذية لجمعية المدققين الداخليين في العالم انجيلا ويتزاني، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، رئيس جمعية المصارف اللبنانية جوزف طربيه، رئيس جمعية المدققين الداخليين في لبنان فادي أبو عبدالله. وحضر الوزير السابق زياد بارود، نائب حاكم مصرف لبنان سعد عنداري وممثلون من 14 دولة عربية وأوروبية وأميركية مشاركة ونخبة من الخبراء الأجانب والعرب في مجال التحقق والتدقيق، وممثلون من السلطات القضائية والأمنية المحلية والعربية.

أبو عبدالله

بعد النشيد الوطني، قال أبو عبدالله إن «هذا اللقاء يبرز دور التدقيق الداخلي كركن أساسي من الحوكمة وأحد أهم محركات التغيير والتطوير». وشدد على أن «من أهم ما يجب التركيز عليه هو كيفية إبراز دور أكبر للتدقيق الداخلي في المؤسسات غير المصرفية حيث هذه الوظيفة ليست بالزامية، بينما الحاجة إليها ضرورة قصوى (هذا الوضع لا ينطبق على المصارف حيث أن مصرف لبنان فرض هذه الوظيفة منذ زمن طويل وهو يسعى بشكل دائم إلى تطوير دورها مشكوراً). أضف إلى ذلك عدم وجود أي إطار قانوني لوظيفة التدقيق الداخلي في القطاع العام، مما يغيب دور التدقيق الداخلي في المؤسسات الرسمية، في حين أنها بأمس الحاجة إلى القيمة المضافة التي يمكن هذه الوظيفة أن تقدمها، ولا سيما أن معظم مؤسساتنا الرسمية في حاجة إلى تطوير إجراءاتها، ومواجهة المخاطر، ومحاربة الفساد وتفعيل ركائز الإدارة الرشيدة.«وعول في الختام على «دور الوزير ووزارة المالية في الريادة في هذا المجال، وفي أن يكونوا السباقين إلى فرض إدارة رشيدة من ضمنها وظيفة تدقيق داخلي بمعايير عالمية.«

فتوح

أما فتوح، فقال إن وظيفة التدقيق الداخلي «تلعب دوراً بالغ الأهمية في عملية الصيانة والتقويم المستمرين لكل من أنظمة الضبط الداخلي، وإدارة المخاطر، والحوكمة في المصرف، وهي المجالات الأساسية التي ترتكز عليها السلطات المشرفة بشكل دقيق ودائم. لذلك، يجب أن تتميز وظيفة الضبط الداخلي بخصائص ثلاث، وهي: الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة المهنية، الأخلاق المهنية.«

طربيه

ثم قال طربيه «إن التدقيق الداخلي مفهوم ليس بالجديد، فقد عرف منذ فترة طويلة ومر بمراحل عدة، فبعدما كان رقابة مالية مستمرة تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والغش، أصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء، ولكي يتناسب التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال، وزيادة تحسين قيمة عمليات المؤسسات في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بما يساهم في تحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، من خلال التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي يتم تدقيقها.« ثم عرض لمجموعة من التوصيات أمل «أن تأخذها في الاعتبار مصارفنا العربية، ومن شأنها أن تساهم في تطبيق استراتيجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال، وهي: ضرورة أن تقوم المصارف العربية ببعض الدورات اللازمة من أجل ترسيخ مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، ومعرفة عناصره ومكوناته اللازمة لتطبيق هذا المفهوم، وجوب عمل المصارف العربية على استغلال التكنولوجيا المتاحة لديها أفضل استغلال،

واستخدام هذه الإمكانات بما يعود عليها بالمنفعة القصوى، ضرورة أن تترسخ لدى المصارف العربية ثقافة الاستثمار في الموارد، وأن يكون لها نظرة مستقبلية بحيث تستوعب هذه البنوك أن ما قد تعتبره تكلفة عالية في الوقت الحالي قد يعود عليها بأقصى المنافع في المستقبل القريب، وجوب تسليح المصارف العربية مدققيها بكل المهارات التي تساعدهم على تطبيق استراتيجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، بما يعود بالمنفعة على مؤسساتهم ويقلل من المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي، وضرورة إجراء دراسات جديدة تعمل على تحديد كل المعوقات التي تحد من تطبيق إستراتيجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وإقتراح أفضل الحلول من أجل تذليل هذه الصعوبات.«

ويتزاني

وتحدثت ويتزاني، فقالت أن «لبنان مشهود له بنظامه الشديد الرقابة ولا سيما في مجال التدقيق الداخلي، والسلطات المحلية اللبنانية واعية جدا لهذا الموضوع وتشجعه، وهذا يعطي لبنان الصدقية والثقة لدى المحافل الدولية». وتوجهت الى المشاركين في الملتقى قائلة «إن التدقيق الداخلي والحوكمة الرشيدة هما في أساس المعايير المطلوب تطبيقها من الدولة اللبنانية، ودون ذلك تحديات كبرى محلياً وخارجياً، لكن من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب إكمال المسيرة بالشفافية والصراحة من دون ضغط أو إملاء إرادات من أي فريق أو جهة خارجية». وهنأت لبنان على «عمل التدقيق الجاري في مؤسساته ومصارفه، وهذا ما يضفي الفرادة على القطاع المصرفي والاقتصادي فيه.«

معراوي

وأوضح ممثل وزير المالية جورج معراوي «أن عمل التدقيق الداخلي ضرورة لإحقاق هذه الشفافية، لأنه من الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة المؤسسية التي ترتكز على توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة وتحديد قواعد وإجراءات اتخاذ القرار ووضع الضوابط الرقابية الصحيحة والتأكد من عملها بهدف تقليل ارتكاب الأخطاء وسوء الإدارة، مما يحد من الفساد.«

وشدد على أن «وزارة المالية تؤكد أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الخاصة لكونها توفر من جهة البيئة الاقتصادية السليمة والآمنة ومن جهة ثانية توفر مصداقية للبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات للوزارة وتلعب دوراً «محوريا» في ضمان نجاح واستدامة أي مؤسسة بما يكفل تحقيق الأهداف التالية: تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة داخل المؤسسة، تأكيد فعالية إدارة الأداء والمساءلة داخلها، إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة للجهات المناسبة داخل المؤسسة، تنسيق الأنشطة وايصال المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة بشكل فعال.« ولفت الى أن «المصارف اللبنانية قدمت نموذجاً ناجحاً للتدقيق الداخلي وفق تعاميم مصرف لبنان في رسم الدور المستقل له ضمن الهيكلية الإدارية لها، فضمنت بذلك حيادية وموضوعية وحدة التدقيق الداخلي، خصوصاً على صعيد المخاطر الناتجة من عدم التزام القوانين والاتفاقيات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.« وأشار الى أنه «في إطار سعي وزارة المال للحفاظ على المال العام وترشيده عن طريق تأمين الموارد والاستخدام الأمثل لها قمنا بوضع أسس للسياسات العامة تعتمد على التوجهات العلمية الحديثة وعلى الممارسات النموذجية في إدارة المالية العامة على جميع الصعد بغية تحقيق أداء أفضل يؤمن النمو الاقتصادي المستدام». ورأى أن «استخدام أنظمة المعلومات بشكل مكثف في جميع الدوائر الحكومية، وخصوصاً في وزارة المالية، يبرر وضع ضوابط لتكنولوجيا المعلومات تتعلق بكل مكونات الرقابة الداخلية والخارجية التي تشمل البيئة الرقابية كطرق تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات والمتابعة.«

وأشار الى أن «وزارة المالية بدأت بتبني إجراءات رقابة احترازية شاملة للوصول الى بيانات موثوقة لها أهميتها النسبية ومفيدة، تخدم صناع القرار وأصحاب المصلحة ومستخدمي البيانات وتوفر ضماناً معقولاً لتحقيق الشفافية والمساءلة وبالتالي كسب ثقة المواطنين والمجتمع المحلي والدولي، وذلك من خلال تحقيق أهداف الحماية والتطوير، وتقضي بتنفيذ العمليات التشغيلية بشكل نظامي وأخلاقي واقتصادي فعال ومؤثر، ووضع قواعد التزام القوانين والأنظمة النافذة والمساءلة، وتفادي خسارة الأصول، وضوابط إجراءات العمل والأنظمة المعلوماتية وتحديثاتها وتحديد الثغرات والمخاطر المتعلقة بها والعمل على حلها، والحفاظ على أمن المعلومات والعمل على تطوير وتحديث الأنظمة لتذليل العقبات، وإجراء التدقيق للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى التزام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً، بهدف إصدار بيانات مالية ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة تحقق مبدأ الشفافية وتنطبق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.«

الجمهورية

الثلثاء ١١ نيسان ٢٠١٧ – العدد ١٨٠٤

طربيه: ٦٥٪ من الودائع في العراق من حصة المصارف اللبنانية

كشف رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه ان حصة المصارف اللبنانية العاملة في العراق، من إجمالي ميزانيات المصارف غير العراقية تشكّل حوالي ٥٩ في المئة حسب آخر الإحصاءات المتوافرة لنهاية العام 2015، في حين أن حصتها من إجمالي ودائع هذه المصارف تقارب الـ 65 في المئة.



طربيه: المصارف اللبنانية متواجدة في ٢٢ بلدا

افتتح امس المؤتمر الدولي الرابع حول «المالية والخدمات المصرفية في العراق 2017» (Iraq Finance 2017)، في فندق فينيسيا- بيروت.

القى رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه كلمة اشاد فيها بالعلاقات المصرفية بين لبنان والعراق القديمة والتاريخية، مشيرا الى ان فإن عدد المصارف اللبنانية التي انشأت فروعا لها في العراق يصل الآن الى 10 مصارف وان حصتها من إجمالي ميزانيات المصارف غير العراقية تشكّل حوالي 59% حسب آخر الإحصاءات المتوافرة لنهاية العام 2015 في حين أن حصتها من إجمالي ودائع هذه المصارف تقارب 65%. وتتطلع مصارفنا بأمل كبير الى المساهمة بفعالية في تنمية الإقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته. وإننا على يقين من أن التعاون القائم بين المصرف المركزي اللبناني والمصرف المركزي العراقي سوف ينسحب على التعاون بين مصارفنا الخاصة اللبنانية والعراقية

ولفت طربيه الى ان تطوير السوق المصرفية العراقية يحتاج الى إجراءات وقرارات حكيمة من السلطات النقدية والرقابية تتيح إنجاز ورشة الإصلاح المصرفي التي تقودونها بافضل الشروط. كما تضمن تمويل الإقتصاد الوطني العراقي بكلفة معقولة وبآليات عصرية، فعّالة ومجدية، وتسمح بتوفير شروط التنافس الصحي والسليم بين المصارف بمعزل عن التجاذبات المعقيدة التي قد تنشأ عن ضيق السوق المصرفية الخاصة. كون حصة المصارف الأهلية لا تتعدى العشرة في المئة من السوق المصرفية الإجمالية في العراق حيث تستأثر المصارف الحكومية بنسبة تفوق 90% من إجمالي ميزانيات القطاع.

تابع طربيه : ان فروعنا في لبنان والخارج، وفي العراق، ترتبط بمصارفنا الأم في لبنان بمعظم الوظائف التقنية والإدارية . ولولا ذلك لأصبحت كلفة عمل الفروع غير قابلة للإحتمال. فإدارة المخاطر وإدارة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وأجهزة وأنظمة المعلوماتية الأساسية وإدارة الموارد البشرية، كلّها من المهام التي تقوم بها مراكزنا الرئيسية بإشراف السلطات النقدية والرقابية في لبنان وتستفيد فروعنا في كل الدول التي تعمل فيها من خدمات المصرف الأم. أما عند الحاجة أو الضرورة، يمكن أن يحضر ممثلو هذه الوحدات من لبنان للإجتماع بالسلطات النقدية والرقابية في البلدان التي تعمل فيها مصارفنا. وهنا يكمن الفارق بين فروعنا وبين المصارف الأجنبية الكاملة التي هي في العراق مصارف رئيسية. فلبنان على سبيل المثال لا يطلب من فروع المصارف الأجنبية عنده أن يكون لديها كل ما لدى مصارفها الأم.

> المصارف الحكومية العراقية تستأثر بـ 90 في المئة من إجمالي موازنات القطاع

في الختام، توقف طربيه عند دور المصارف في لبنان حيث تشكّل العامود الفقري للاقتصاد. فقد وصلت الميزانية المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان حتى نهاية شباط 2017 الى ما يوازي 205 مليار دولار أميركي، أي ما يقارب 4 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ومصارفنا اللبنانية التي يفوق عدد فروعها المحلية الألف فرع متواجدة الآن في 32 بلداً، وتتعامل مع شبكة مراسلين مكوّنة من 183 مصرفاً في 64 بلداً و59 مدينة عبر العالم.

الأنوار

الثلاثاء ٤ نيسان ٢٠١٧ ـ العدد ١٩٤٨١

طربيه في المؤتمر المصرفي في الاردن: الاصلاحات واستحداث فرص عمل مطالب ملحة

اعتبر رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه أن «التحديات التي تواجه عالمنا العربي الآن ليست اقتصادية فقط بل كيانية، في ظل خلط كل الاوراق وتغيير كل الثوابت»، وقال إن «قياداتنا ومسؤولينا في المنطقة العربية مدعوون إلى التعاطي مع مشهد آخر لم نعتدْ عليه، بعد ركود الأحداث وانتهائها». ولفت إلى أن «العمل على الإصلاحات السياسية والاجتماعية وحتى البيئية، إضافة إلى استحداث فرص عمل لاستيعاب موجات الشباب الزاخر بالطاقات، بات مطلباً ملحاً لا بل حياتياً لنا ولأجيالنا الصاعدة».

برعاية رئيس مجلس الوزراء الأردني هاني فوزي الملقي وحضوره، افتُتح المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠١٧ بعنوان «آليات ومتطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي» في فندق «لاندمارك» في الأردن، شارك فيه إلى طربيه، محافظ البنك المركزي الأردني زياد فريز، رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية محمد الجراح الصباح، عضو مجلس إدارة الاتحاد ممثل المصارف الأردنية ورئيس جمعية البنوك في الأردن موسى عبد العزيز شحادة، وقيادات المصارف العربية.

طربيه

والقى طربيه في الافتتاح كلمة جاء فيها: يمثل القطاع المصرفي العربي فاطرة الاقتصاد، وهو يلعب دور الرافعة للقطاعات الاقتصادية الوطنية لناحية التمويل المتواصل لها، حيث تشير التقديرات إلى أن الموجودات المجمّعة للقطاع المصرفي العربي بلغت نحو ٣,٤ تريليون دولار اميركي في نهاية العام ٢٠١٦، وأصبحت بالتالي تشكل نحو ١٤٠٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي، ما يدل على المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع المصرفي العربي في تمويل الاقتصادات العربية، على الرغم من انخفاض أسعار النفط، واستمرار الاضطرابات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية التي شرذمتها الحروب.

في ضوء التطورات التي شهدها القطاع المصرفي العربي عام ٢٠١٦، وآفاق عام ٢٠١٧، من المتوقع أن يحمل العام ٢٠١٧ استمرار الضغوطات والتحديات للمصارف العربية، المتمثلة في استمرار تقلص السيولة مع تباطؤ النمو في الودائع والتراجع في نوعية الأصول بسبب الزيادة في نسبة القروض المتعثرة نتيجة التقشف المالي وضعف النمو الاقتصادي. فانخفاض فوائض الحكومات أثر على سيولة الأسواق والاستمرار في تمويل مشاريع البنى التحتية الكبرى. وقد تكون لانخفاض السيولة في الأسواق العربية والخليجية بشكل خاص - ومصارف الدول العربية الأخرى المصدّرة للنفط كالجزائر والعراق - آثار سلبية على المصارف تتمثل في استمرار التراجع في نمو الودائع.

وفي المحصلة، إن التحديات التي تواجه عالمنا العربي الآن ليست اقتصادية فقط بل كيانية، في ظل خلط كل الاوراق وتغيير كل الثوابت. من هنا إن قياداتنا ومسؤولينا في المنطقة العربية مدعوون إلى التعاطي مع مشهد آخر لم نعتد عليه، بعد ركود الأحداث وانتهائها. إن العمل على الإصلاحات السياسية والاجتماعية وحتى البيئية، إضافة الى استحداث فرص عمل لاستيعاب موجات الشباب الزاخر بالطاقات، بات مطلباً ملحاً لا بل حياتياً لنا ولأجيالنا الصاعدة.

THE DAILY STAR
LEBANON

Saturday March 4, 2017

Torbey: More women entering bank sector



BEIRUT: The President of World Union of Arab Bankers Joseph Torbey said Friday that more women are joining the workforce in banks and financial companies in Lebanon and Arab countries. "The average percentage of working women in the Arab banking sectors is on the same par with some countries and varies with others. In Lebanon, women working in banks represent 47 percent of the total number of staff, in the United Arab Emirates it is 40 percent, 35 percent in Qatar, 32 percent in Bahrain and 13 percent in Saudi Arabia," Torbey told participants in the economic forum entitled "Enabling women in the banking and financial sector." The forum was attended by Jean Ogasapian, the State Minister for Women's Affairs and other key banking officials. Torbey said that the Gulf states are making significant strides in the employment of women and especially the banking and financial fields. He noted that two women were recently appointed as chairpersons of a financial market and a bank in Saudi Arabia. However, Torbey said that the women working force in the Arab world in general still lags behind many countries and efforts should be focused to close their gender inequality in terms of equal employment. He added that the Union of Arab Banks and World Union of Arab Bankers are striving to get women to contribute more to the sector. Torbey underlined the importance of removing all legal and social hurdles to enable women to work in different fields. He hoped that the Arab countries pass new legislations and laws that would facilitate the employment of women in the future.
At the end of the forum, Torbey awarded a plaque to Marianne Hoayek, the executive officer of the Central Bank governor's office.

الجمعة ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٦

مؤتمر المصارف العربية:

أما عالمنا العربي، فيقع اليوم في مرمى أهداف السياسة الدولية، وتتشابك في ساحته المصالح الإستراتيجية للقوى العظمى، فخلال السنوات الخمس الماضية غيّرت الأحداث وتفاعلاتها المشهد العربي، وأحدثت فاصلاً تاريخياً بين سكون طويل أشبه بالسبات، وبين حروب وثورات أشبه ببركان بفوهات متعددة، وسط تدخلات وتبدلات جوهرية في تمركز القوى الإقليمية وأدوارها وإستقطاباتها.

إن هذا الواقع لا سابق له، وإن تأثيراته على الصعيد الإقتصادي وعلى مصارفنا لن تكون أقل أهمية من تأثيراته على الصعيد السياسي. ويبدو أن نتائج ما يسمّى بالربيع العربي، قد تحوّلت إلى شتاء إقتصادي قارس. وإن نزاعات المنطقة العربية كبدتها أكثر من 600 بليون دولار في نشاطها الاقتصادي وفقاً لأخر الاحصاءات المعتمدة، مع إستمرار التوقعات في إنخفاض معدلات النمو وتدهور مؤشرات إقتصادية واجتماعية اخرى مثل ازدياد البطالة وارتفاع معدلات الفقر وارتفاع الدين العام وتفاقم مشكلات الفساد".

ولفت الى "أن الكلفة الإقتصادية لما يحصل من حروب في عدة بلدان عربية تضعنا جميعاً أمام تحديات مصيرية تتناول إعادة البناء السياسي والمؤسساتي والإقتصادي والإجتماعي والإنساني، وهنا تبرز أمام مصارفنا العربية أخطار وصعوبات وفي نفس الوقت الفرصة في صياغة دور جديد لها يكون على فاعلية أكبر في إستقطاب الموارد المالية العربية وإدارتها وتوظيفها في الإقتصادات العربية، والعمل على توجيهها نحو الإستثمار في الإقتصاد الحقيقي، ولتحقيق التكامل المصرفي العربي، عن طريق الآليات المعروفة لعقد الشراكات الإستراتيجية بين المصارف وخلق التجمّعات العملاقة، وتشجيع الاستثمار العابر للحدود بين الدول العربية، بما يساعد على تحفيز النمو، وتشغيل محركات التغيير في الاقتصاد والتأثير من خلال التمويل في بناء اقتصادات المعرفة والابتكار والتكنولوجيا وتحسين البيئة والطاقة المستدامة بهدف المساعدة في تأمين جهوزية شعوبنا في بناء مستقبل أفضل.

وقال:"إن مصارفنا العربية أمام تحديات كبيرة في تأدية هذا الدور المطلوب منها، وهي تواجه مخاطر مشتركة عليها مجابهتها في ظل تشريعات وقوانين دولية صارمة تحاصر دورها وتلقي بأثقالها عليها، بما يتجاوز أحياناً إختصاصات رجال المصارف في تأدية عملياتهم المالية والمصرفية ليلامس حد نشاطات أخرى من أمن واقتصاد ومحاربة الجريمة المنظمة ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وأخيراً وليس أخراً مكافحة التهرب الضريبي وإلزام مصارف الكون جميعها بتبادل المعلومات الضريبية بصورة تلقائية بين المصارف والدول، بما يُثقل المصارف، بشكل مرهق، عن نشاطها العادي في جمع الموارد المالية والودائع وإعطاء التسليف والمشورة المالية وخدمات إدارة المحافظ والصيرفة الإلكترونية ، إلى الدور الجديد الرامي إلى تجنيدها في خدمة الدول وأجهزتها الأمنية والضريبية بحيث تنعكس على المصارف الأعباء التي تنوء تحت ثقلها الحكومات وأجهزة الأمن".

وتابع:"عندما إختار إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب "اللوبي العربي الدولي .. لتعاون مصرفي أفضل" عنوانا" لهذا المؤتمر إختار قضية مركزية وهدفاً يتسم بالأولوية في ضوء القراءة الموضوعية لواقع العالم العربي وما يواجهه من مخاطر جسام وتحديات مصيرية، وما يعانيه على الصعيد الداخلي من صراعات وشرذمة وإنقسامات، بإعتبار أن السعي الجاد إلى تعزيز العمل العربي المشترك ونجاح المصارف العربية في تحقيق هذا الهدف يساهم في تفعيل الدور العربي في صياغة القرارات المالية والنقدية والإقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية، وتطوير التنسيق مع المؤسسات الرقابية بمرونة مع متطلبات الإنفتاح المصرفي العربي الدولي".

أضاف:"نحن بحاجة اليوم، أكثر من أي يوم مضى، إلى تطوير التعاون بين بلداننا على كل المستويات، بإعتبار أن الكلفة الإقتصادية لمرحلة عدم الإستقرار كبيرة، وتفرض التساند والتعاون، لذلك ندعو السلطات المختصة وأصحاب القرار في بلداننا العربية إلى تأمين الأرضية المناسبة لزيادة التنسيق والتقارب بين الإقتصادات العربية وزيادة إنفتاح الأسواق العربية على بعضها، وإلى إلتزام الإقتصادات العربية لتبنّي سياسات دعم النمو في بلدانها وكذلك في المنطقة من خلال الإستثمار، وحركة الرساميل وبناء الثقة".

LEBANON FILES

الخميس ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٦

جوزيف طربيه في المؤتمر المصرفي العربي: مرتاحون لانتخاب رئيس للبنان

أبدى رئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه، في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي صباح اليوم في فندق "فينسيا" بعنوان "اللوبي العربي الدولي - لتعاون مصرفي افضل"، ارتياح القطاع المصرفي لانتخاب رئيس للبنان، "فبيروت حريصة دائما على احتضان الاشقاء العرب، ولبنان لا يزال صامدا بأهله واقتصاده في مواجهة الزلزال الكبير الذي يهز منطقتنا العربية"، مؤكدا ضرورة ان تتعامل المصارف العربية مع التطورات الجيوسياسية الجديدة، اضافة الى مسألة المصارف المراسلة في اميركا وانخفاض السيولة في الاسواق الرئيسة وصعود الاقتصادات الناشئة بقوة".

ورأى"ان المصارف العربية تواجه مخاطر جمة ابرزها سياسي وامني ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وتبادل المعلومات الضريبية، "بما يشغلها عن نشاطها المصرفي الروتيني"، اضافة الى مساءلتها عن كل تقصير واهمال المسؤول الفعلي عنه، موضحا ان تلك العوامل "دفعتنا الى التفكير في تأسيس لوبي مصرفي عربي".

وقال:"يسرني بدايةً أن أرحب بكم أجمل ترحيب في لبنان وعاصمته بيروت الحريصة دائماً على إحتضان الأشقاء العرب من الدول الشقيقة والصديقة وممثلي الهيئات الاقتصادية والمالية والاقليمية والدولية في مؤتمرنا السنوي لاتحاد المصارف العربية الذي يجمع قادة المصارف العربية من كل الاقطار.

تأتون بيروت هذ المرة ولبنان لا يزال صامداً بأهله وإقتصاده في مواجهة الزلزال الكبير الذي يهز منطقتنا العربية، وتمتد موجاته الارتدادية الى حدوده الشرقية. تأتون اليوم ونحن نواكب الحدث الأكثر إيجابية في لبنان منذ سنوات، وهو إنتخاب رئيس جمهورية للبنان، بعد فراغ مقلق في منصب رئيس الدولة، ونود مشاطرة اللبنانيين جميعاً كافة مشاعر الارتياح التي ولدّها هذا الحدث، ونُعرب بإسمنا وإسمكم عن أصدق التهاني الى فخامة الرئيس ميشال عون ونتمنى للبنان في عهده السلام والإزدهار.

كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لراعي هذا المؤتمر دولة الرئيس سعد الحريري الذي يعود اليوم على رأس الحكومة اللبنانية بعد مبادرة سياسية رائدة قام بها تكللت بالنجاح وأعادت اللحمة الى أهل لبنان وساعدت في إنتخاب رئيس البلاد، وعودة المؤسسات الدستورية الى إنتظامها ونشاطها".

اضاف:" لقد تزافقت إستعدادات إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب لتنظيم وعقد هذا المؤتمر السنوي الهام لهذا العام، مع إشتداد الإضطرابات والحروب في منطقتنا العربية، والتداعيات السياسية الخطيرة التي تنعكس مباشرة على الأوضاع الإقتصادية والنظم المالية فيها. وباتت المرحلة التي تمر بها منطقتنا العربية اليوم، هي الأدق في تاريخها الحديث، حيث تتعاظم التطوّرات الدولية المتسارعة مع التحوّلات العربية المذهلة وعلى كافة الأصعدة. فالتغييرات المتلاحقة التي حصلت في العالم هذا العام تقطع الأنفاس وهي ذات تأثير حاسم على مصارفنا نتيجة تأثر المصارف المراسلة بسياسات دولها. ولا بد للمصارف أن تتعامل مع هذا المشهد الجيوسياسي الجديد بالكثير من الفطنة والحذر. ففي الولايات المتحدة الأميركية، التي تتمركز فيها معظم مصارفنا المراسلة، قيادة سياسية جديدة لا نعرف نظرتها وتأثيراتها في التعامل مع منطقتنا. أما الاتحاد الاوروبي فيواجه إنعكاسات خروج دولة رئيسية فيه هي بريطانيا، كما نشهد كذلك إنخفاضاً للسيولة في أسواق رئيسية، وكذلك صعود إقتصادات ناشئة بقوة، إضافة الى الثورات التكنولوجية التي تُحدث الكثير من الإضطرابات في طريقة العمل التقليدية.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار

الاربعاء ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٦

الحريري تلقى دعوة لحضور مؤتمر المصارف العربية

طربيه : هناك مشاركة من كلّ الدول العربية



الحريري مستقبلاً طربيه وفتوح (دالاتي ونهرا)

استقبل الرئيس المكلف تشكيل الحكومة سعد الحريري ظهر امس في «بيت الوسط»، رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه والامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح.

وقال طربيه: «قمنا بزيارة الرئيس الحريري ووجهنا اليه دعوة لحضور المؤتمر الذي يعقده اتحاد المصارف العربية في ٢٤ الشهر الجاري في بيروت، وهذا المؤتمر السنوي للاتحاد يضم كل مصارف العرب، وقد رحب دولته بهذه الدعوة وبحضوره المؤتمر، وبالتاكيد فان هذا الحضور سيرفع من شأن المؤتمر، ويساعد في استقطاب مصرفيين كبار ينتظرون هذه المناسبة، بحيث يكون منبر الاتحاد منبرا لاعادة جمع اللبنانيين بالعرب وبصورة خاصة عن طريق المصارف العربية التي تلعب دور صلة الوصل بين الثروة العربية وبين اصحاب القرار السياسي والاقتصادي. لقد سررنا بقبوله المشاركة ونامل ان تكون الحكومة قد شكلت حينها بحيث يكون اول كلام للرئيس الحريري بعد تشكيل الحكومة من على هذا المنبر».

سئل: هل ستكون هناك مشاركة خليجية؟

اجاب: «ستكون هناك مشاركة من كل الدول العربية، فالاتحاد يضم ممثلين للمصارف العربية من كل الدول من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب، من موريتانيا الى عمان وفلسطين وحتى المصارف العربية خارج العالم العربي، فهذا مؤتمر شامل لكل رجال المال العرب الذين يمسكون بمقدرات المصارف العربية».

ثم استقبل الرئيس الحريري نواب منطقة المنية الضنية، احمد فتفت وكاظم الخير وقاسم عبد العزيز وجرى عرض لاوضاع المنطقة ومطالبها.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الثلثاء ٨ تشرين الثاني ٢٠١٦

السفير الصيني في مقرّ اتحاد المصارف العربيّة

طربيه : هناك رغبة في الإنفتاح على السوق الصينيّة



طربيه وفتوح مع السفير الصيني والمستشارة الاقتصادية

زار السفير الصيني وانغ كيجيان، يرافقه وفد من السفارة ضم المستشارة الاقتصادية والتجارية زهانغ فينج لينج، وسكرتير السفارة أكسي فان، مقر الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية في بيروت، واجتمعوا برئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام للإتحاد وسام فتوح، وتم البحث في سبل تطوير العلاقات المصرفية بين لبنان والدول العربية والصين.

وشدد السفير الصيني على ضرورة تعزيز هذه العلاقة، خصوصا أن هناك جلسة عمل مصرفية واقتصادية عربية-صينية تتناول تطوير العلاقة بين الدول العربية والصين، والتي ستنعقد خلال المؤتمر المصرفي العربي السنوي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني في بيروت، والتي سيحضرها وفد مصرفي واقتصادي صيني رفيع. وأبدى السفير الصيني ارتياحه الى الوضع اللبناني بعد انتخاب رئيس للجمهورية.

وأوضح طربيه «أن الصين تؤدي اليوم دورا مهما على الصعيد العالمي وتتمتع باقتصاد واعد، وهناك رغبة لدى المصارف العربية واللبنانية تحديدا في الانفتاح على السوق الصينية، على أمل أن تلاقي المصارف الصينية هذا الانفتاح في منتصف الطريق».

وقال: «إن القطاع المصرفي اللبناني موجود في أكثر من ٣٣ دولة في العالم، وهذا القطاع يشكل العمود الفقري في بنية القطاع الاقتصادي اللبناني».

من جهته، أشار وسام فتوح الى أن اتحاد المصارف العربية يعمل على إطلاق مبادرة الحوار المصرفي العربي الصيني، وعلى توقيع مذكرة تفاهم بين اتحاد المصارف العربية وجمعية المصارف الصينية في إطار تعزيز العلاقة بين الصين والقطاع المصرفي والمالي العربي.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة "الحقيقة في كل دار
السبت ٥ تشرين الثاني ٢٠١٦

«مُنتدى مُكافحة الجرائم المالية الإلكترونية» في الـ «كورال بيتش»

بيفاني : لبنان نجح في العبور من الحظر الى الإمتثال للتشريعات

طربيه : الكلفة على الإقتصاد العالمي نحو ٤٤٥ مليار دولار



طربيه وبيفاني وفتوح وحبيب والزميل كركي

افتتح وزير المالية في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل ممثلا بالمدير العام للوزارة الان بيفاني، قبل ظهر امس، منتدى «مكافحة الجرائم المالية الالكترونية»، الذي ينظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وهيئة الأسواق المالية في فندق كورال بيتش، في حضور الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح وعدد من المصرفيين العرب واللبنانيين ومسؤولين في قطاع التامين.

بعد النشيد الوطني، تحدث رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، فلفت الى ان «الجريمة المالية الإلكترونية أصبحت اليوم ظاهرة دولية معقدة، تعاني منها الشعوب والحكومات، وتتجدد بإستمرار تبعا لتطور الوسائل والتقنيات الحديثة، كما أصبحت سلاحا تستخدمه الجماعات والأفراد مستفيدة من التطور التقني والتكنولوجي لتحقيق اهدافها ومصالحها على حساب الأمن والسلام الجماعي والفردي».

وقال: «في ظل ثورة المعلومات والإنتشار الكبير لإستخدامات وسائل التواصل الحديث وانظمة التبادل الإلكتروني التي باتت تعتمد عليها المؤسسات في إستخدام البيانات، باتت معالجة التعاملات المصرفية والتجارية تتم عبر شبكة الإنترنت التي وصل عدد مستخدميها إلى أكثر من ٣ مليارات مستخدم، ما رفع وتيرة الجرائم الإلكترونية والإحتيال التي طالت المؤسسات المصرفية والأفراد في العالم»، مشيرا الى ان «كلفة الجرائم الإلكترونية على الإقتصاد العالمي عام ٢٠١٤ بلغت نحو ٤٤٥ مليار دولار تشمل قيمة الإختلاسات المباشرة، والأضرار الناجم عن الجهود المبذولة لمعالجة آثار الهجمات الإلكترونية بالإضافة إلى كيفية مواجهتها والحد منها».

وشدد على ضرورة «تعزيز مواردنا البشرية، وبنيتنا التشريعية وتطوير القوانين التي تحمي التجارة الإلكترونية والمعلومات والبيانات، ومكافحة جرائم الإنترنت»، لافتا الى ان «إحصاءات هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان تشير إلى انها تلقت عام ٢٠١٥ ما يقارب ٨٤ حالة متعلقة بجرائم إلكترونية بلغت قيمتها نحو ١٢ مليون دولار أي بزيادة كبيرة مقارنة مع العام ٢٠١٣، حيث تلقت الهيئة ٨ حالات بلغت نحو ٨٩٥,٥ الف دولار».

اما رئيس جمعية شركات الضمان، ورئيس الاتحاد العام العربي للتامين ماكس زكار فعرض واقع قطاع التامين في لبنان وفي العالم العربي، لافتا الى ان هذا القطاع في لبنان «يقدم ويطبق التغطيات الجديدة وسوف نستمر في تطوير البرامج مثل التغطيات ضد جرائم الانترنت Cyber crime، مشددا على ضرورة ان «تؤمن المصارف التغطية ضد الاخطار التي ستواجهها ومن بينها: توقف الاعمال بسبب توقف شبكة المعلومات، المطالبة بفدية للمحافظة على معلومات الزبائن، المسؤولية ضد الاخرين بسبب خرق وخسارة معلوماتهم وتضرر السمعة بسبب خسارة وخرق معلومات الزبائن».

ودعا جمعية المصارف اللبنانية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب «كي نؤسس معا لجنة للتفكير في مستقبل قطاعينا»، لافتا الى ان الجمعية ستنظم في ٣ و٤ أيار المقبل محاضرة عن مستقبل التجارة الالكترونية وسبل تغطياتها التامينية يحاضر فيها اختصاصيون عالميون».

■ صليبا ■

بدوره، عرض نائب رئيس هيئة الأسواق المالية سامي صليبا نشأة الهيئة، مشيرا الى ان هدفها الاساس هو «حماية ادخار الموظف في هذه الأسواق من أي تلاعب او غش قد يحصل، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مختلف الاجهزة الرقابية ذات الصلة بالقطاعات المعنية».

واشار الى حصول «جرائم مالية كبيرة في السابق من خلال الاحتيال على المستثمرين والتلاعب بالأسعار في البورصات العالمية وإفشاء معلومات مميزة داخلية أدت الى إفلاس الكثير من الشركات والافراد»، مؤكدا انه «تمت معالجة هكذا جرائم من خلال تحديث انظمة سلوكيات السوق والتشدد في تطبيقها في معظم الاسواق المالية العالمية».

واكد «ان الهيئة ستخصص حيزا كبيرا من الاهتمام لهذه المخاطر من خلال الأنظمة والضوابط المناسبة للحد من الأضرار التي قد تنتج عن هكذا عمليات».

■ بيفاني ■

من جهته قال بيفاني «ان القوانين والأنظمة المرعية الاجراء ظلت قاصرة بعض الشيء عن الحماية بشكل كاف وفعال، ما جعل من مرتكبي هذه التعديات بمنأى عن العقاب في بعض الحالات بسبب فقدان الرادع القانوني المناسب. وقد تنامت اخيرا الخسائر المترتبة عن الجريمة الإلكترونية بشكل سريع، واصبح عدد أكبر فاكبر من المصارف وغيرها من مزودي الخدمات عرضة للهجمات الإلكترونية الضاربة على يد تنظيمات إجرامية عالمية وينجم عن ذلك خسائر فادحة تتجلى خصوصا في سرقة البيانات وتعطيل الأعمال».

واعلن انه «وفق دراسة حديثة حول الجريمة الاقتصادية في الشرق الأوسط يتبين أن الجريمة الإلكترونية تحتل المرتبة الثانية ضمن أكثر جرائم الشركات المبلغ عنها في المنطقة، كما أظهرت الدراسة أيضا أن ٣٣٪ فقط من المؤسسات تتمتع بخطة استجابة للحوادث الإلكترونية».

واكد ان «لبنان لم يكن بعيدا عما يحدث، وقد انخرط في هذا المضمار بشكل كبير فقد انشأ مكتبا متخصصا في قوى الأمن الداخلي لمكافحة جرائم المعلوماتية والتعدي على الملكية الفكرية». لافتا الى أن «القوانين الحالية لا تساعد كثيرا لمواكبة هذا التطور. فقانون العقوبات اللبناني النافذ مثلا جرى وضعه في الأربعينات من القرن الماضي عندما لم يكن للمعلوماتية وجود أصلا وإن التعديلات العديدة التي ادخلت على هذا القانون لم تلحظ لغاية تاريخه أي ذكر لهذا الأمر».

واعلن أن «لبنان نجح في العبور من مرحلة الخطر إلى مرحلة الامتثال للتشريعات في مجال الشفافية وتبادل المعلومات الضريبية، ونجحنا في تخطي مخاطر اللوائح السوداء، وتم في إقرار القوانين الضرورية لتبادل المعلومات عند الطلب، كما دخل لبنان مرحلة التبادل التلقائي للمعلومات الذي سيبدأ العمل به في أيلول ٢٠١٨، ويجري العمل على الاعداد لهذا الواقع العالمي الجديد من قبل الوزارة ومن قبل المؤسسات المالية والمصرفية اللبنانية أو العاملة في لبنان».

وختم مشددا على وجوب «تامين أعلى قدر ممكن من السرية في التداول بالمعلومات حفاظا على حقوق وأوضاع غير المقيمين، وفي هذا الاطار، تكون المكافحة الفعالة للجرائم الالكترونية جزءا أساسيا من السرية المذكورة، وعنصر اطمئنان ضروري بدأ العمل على تامينه، وهو عمل دائم ومتحرك، يتتبع التطورات التكنولوجي والأطر الجرمية».

الأنوار

السبت ٥ تشرين الثاني ٢٠١٦

افتتاح منتدى مكافحة الجريمة المالية الالكترونية

بيفاني: لايجاد قوانين جديدة لتجريم التعديات

طربيه: لتعزيز الموارد البشرية والبيئية التشريعية



المشاركون في المنتدى مكافحة الجرائم المالية

افتتح وزير المالية في حكومة تصريف الاعمال علي حسن خليل ممثلا بالمدير العام للوزارة الان بيفاني، قبل ظهر أمس، منتدى «مكافحة الجرائم المالية الالكترونية»، الذي ينظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وهيئة الأسواق المالية في فندق كورال بيتش، في حضور الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح وعدد من المصرفيين العرب واللبنانيين ومسؤولين في قطاع التأمين.

طربيه

بعد النشيد الوطني، تحدث رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، فقال: «في ظل ثورة المعلومات والإنتشار الكبير لإستخدامات وسائل التواصل الحديث وانظمة التبادل الإلكتروني التي باتت تعتمد عليها المؤسسات في إستخدام البيانات، بالت معالجة التعاملات المصرفية والتجارية تتم عبر شبكة الإنترنت التي وصل عدد مستخدميها إلى أكثر من ٣ مليارات مستخدم، ما رفع وتيرة الجرائم الإلكترونية والإحتيال التي طالت المؤسسات المصرفية والأفراد في العالم»، مشيرا الى ان «كلفة الجرائم الإلكترونية على الإقتصاد العالمي عام ٢٠١٤ بلغت نحو ٤٤٥ مليار دولار تشمل قيمة الإختلاسات المباشرة، والاضرار الناجم عن الجهود المبذولة لمعالجة آثار الهجمات الإلكترونية بالإضافة إلى كيفية مواجهتها والحد منها».

وشدد على ضرورة «تعزيز الموارد البشرية، والبنية التشريعية وتطوير القوانين التي تحمي التجارة الإلكترونية والمعلومات والبيانات، ومكافحة جرائم الإنترنت»، لافتا الى ان «إحصاءات هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان تشير إلى أنها تلقت عام ٢٠١٥ ما يقارب ٨٤ حالة متعلقة بجرائم إلكترونية بلغت قيمتها نحو ١٢ مليون دولار أي بزيادة كبيرة مقارنة مع العام ٢٠١٣، حيث تلقت الهيئة ٨ حالات بلغت نحو ٨٩٥,٥ الف دولار».

الآفة الخطيرة، وذلك من خلال التركيز على موجبات المصارف والمؤسسات المالية من حيث سياساتها الداخلية بالنسبة لإجراءات الإمتثال، وتحديث برامج أمن المعلومات، والعلاقة مع المصارف المراسلة، والتدابير الواجب إتخاذها في العمليات الإلكترونية المتعلقة بالتجار والافراد».

زكار

اما رئيس جمعية شركات الضمان، ورئيس الاتحاد العام العربي للتأمين ماكس زكار فعرض واقع قطاع التأمين في لبنان وفي العالم العربي، لافتا الى ان هذا القطاع في لبنان «يقدم ويطبق التغطيات الجديدة وسوف نستمر في تطوير البرامج مثل التغطيات ضد جرائم الانترنت Cyber crime»، مشددا على ضرورة ان «تؤمن المصارف التغطية ضد الاخطار التي ستواجهها ومن بينها، توقف الاعمال بسبب توقف شبكة المعلومات، المطالبة بفدية للمحافظة على معلومات الزبائن، المسؤولية ضد الاخرين بسبب خرق وخسارة معلوماتهم وتضرر السمعة بسبب خسارة وخرق معلومات الزبائن».

صليبا

بدوره، عرض نائب رئيس هيئة الأسواق المالية سامي صليبا نشأة الهيئة، مشيرا الى ان هدفها الاساس هو «حماية ادخار الموظف في هذه الأسواق من اي تلاعب او غش قد يحصل، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مختلف الاجهزة الرقابية ذات الصلة بالقطاعات المعنية».

وأكد ان الهيئة تسعى الى «الإرتقاء بالأسواق المالية في لبنان وخلق بيئة إستثمارية جاذبة تحظى بثقة المستثمرين المحليين والدوليين»، وهي لذلك تعمل على «تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدرين، وتوعية المواطنين حول فوائد ومخاطر الاستثمار في الأسواق المالية».

اجراءات المكافحة

واذ عدد الاجراءات التي اتخذها مصرف لبنان لمكافحة الجريمة المالية الالكترونية، لفت الى ان الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب يسعى إلى «ترسيخ الوعي التقني والتكنولوجي، وتطوير اداء المصرفيين والمختصين للوصول إلى ارقى معايير وأساليب مكافحة هذه الجريمة، وتحقيق الأمان المالي، وتعزيز التنسيق على المستويات كافة بدءا من تبادل المعلومات بين المصارف وأجهزة إنفاذ القانون، والتواصل المستمر مع القطاعين العام والخاص، ورفع مستوى الوعي لدى المصرفيين، والعاملين في مكافحة هذه

بيفاني

واعلن بيفاني انه «وفق دراسة حديثة حول الجريمة الاقتصادية في الشرق الأوسط يتبين ان الجريمة الإلكترونية تحتل المرتبة الثانية ضمن أكثر جرائم الشركات المبلغ عنها في المنطقة، كما أظهرت الدراسة أيضاأن ٣٣٪ فقط من المؤسسات تتمتع بخطة استجابة للحوادث الإلكترونية».

وعرض بيفاني بعض المواد القانونية وما تضمنته من احكام وعقوبات لحالات محددة في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتجارة الالكترونية، وقال: «الواقع القانوني يبين أن القوانين اللبنانية النافذة ليست كافية لتجريم التحديات الناتجة عن التطور المتسارع لتقنيات المعلومات والاتصلات ولا يمكنها الاحاطة بالكثير من انواع الجرائم الجديدة المعروفة اليوم بالجرائم السيبيرائية. فقد، ارتفع عدد الخسائر المبلغ عنها في لبنان من جراء الأفعال الجرمية عبر البريد الإلكتروني إلى أكثر من الضعف في العامين الماضيين»، مستشهدا باحصاءات للجنة التحقيق الخاصة التابعة للمصرف المركزي تشير الى ان هذه الخسائر تخطت ١٢ مليون دولار عام ٢٠١٥».

وختم مشددا على وجوب «تأمين أعلى قدر ممكن من السرية في التداول بالمعلومات حفاظا على حقوق وأوضاع غير المقيمين، وفي هذا الأطار، تكون المكافحة الفعالة للجرائم الالكترونية جزءا أساسيا من السرية المذكورة، وعنصر اطمئنان ضروري بدأ العمل على تأمينه، وهو عمل دائم ومتحرك، يتتبع التطورات التكنولوجية والأطر الجرمية».

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة "الحقيقة في كل دار"
الجمعة ٢٨ تشرين الاول ٢٠١٦

المنتدى السنوي لوحدات الإمتثال لمكافحة تبييض الأموال

طربيه : الإرهاب ظاهرة مُعقدة وجريمة خطرة تعاني منها الشعوب

فتوح : أربع مُبادرات كبرى للإتحاد قام بها للمكافحة

افتتح جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف اللبنانية ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب فعاليات «المنتدى السنوي لرؤساء وحدات الإمتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية» في دورته السادسة في بيروت ، الذي شارك في أعماله المستشار أحمد السيسي رئيس مجلس الأمناء – وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية مصر العربية، عبد الحفيظ منصور رئيس هيئة التحقيق الخاصة في لبنان، وسام فتوح أمين عام إتحاد المصارف العربية، وممثلون عن ١٣ دولة عربية، وأوروبا وأميركيا ، وممثلون من السلطات القضائية والأمنية العربية وخبراء عرب ودوليين، وحشد من الشخصيات القيادية المصرفية، وهيئات دبلوماسية، وإقتصادية.

تحدث طربيه وقال: «بالانتقال من الكلام النظري إلى الكلام الواقعي، هناك خبث سياسي كبير في موضوع الإرهاب وتمويل الإرهاب، نحن نتكلم عن منظمات إرهابية ومجموعات إرهابية تسعى إلى فرض أجندتها على الشعوب وعلى الناس ولكن لا نتكلم عن دول، فإذا نظرنا إلى منطقة الشرق الأوسط، لرأينا أن معظم التمويل الذي يأتي للمنظمات والزمر القتالية لا يأتي لا من القطاع المصرفي ولا من خلاله، إنما يأتي في غالبيته من جهات تجلس الى الطاولة وتتكلم عن السلم وتتكلم بالعدالة وحقوق الإنسان، ولكن من وراء الستار تستعمل الإرهاب وسيلة لتنفيذ أجندات وسياسات خطرة جدا.

وأضاف: في إطار برامج التوعية التي يعمل عليها إتحاد المصارف العربية منذ أكثر من خمس سنوات لمحاربة تمويل الإرهاب، وغسل الأموال، عقد الكثير من المؤتمرات والمنتديات وبرامج التدريب على القوانين والأنظمة الدولية، إضافة إلى مواضيع تتعلق بالإمتثال لمكافحة هذه الآفة الخطرة حيث طور الإتحاد علاقات قوية، وسبل تعاون مع حكومات وهيئات قانونية ووكالات قانونية، ومن بينها وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد والبنك الدوليين إضافة إلى المؤسسات المعنية في متابعة هذا الخطر الداهم مثل الـFATF، وغيرها، سعياً لتفعيل وتحديث الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله، و بخاصة مصادر التمويل المرتبطة بالجريمة المنظمة بأشكالها كجرائم غسل الأموال وتهريب الأسلحة وإستخدام شبكة الإنترنت، وتجميد الأصول التابعة للإرهابيين وتعزيز الإجراءات الأمنية والقضائية.

كما نسعى لتعاون دولي فاعل في مجال كشف ومكافحة وضبط حالات تمويل الإرهاب والجماعات المتطرفة لأن هذه الجرائم أصبحت ذات صبغة دولية عابرة للمجتمعات والدول.

وفي هذا المجال انشأنا منصة للحوار بين البنوك العربية، والبنوك الأميركية والأوروبية، حيث عقدنا مؤتمرا في مجلس الإحتياطي الفدرالي في نيويورك، وعقدنا مؤتمراً آخر في مقر منظمة التعاون والتنمية في باريس الـ OECD الشهر الماضي سعياً لتطوير تحالفات إستراتيجية في إطار مكافحة تمويل الإرهاب، باعتبار اننا نؤمن بالعلاقة المباشرة بين الوكالات الحكومية المحلية، والأجهزة الأمنية، والأجهزة القضائية والبنوك. وعلى هذا النحو، طور الإتحاد علاقات وثيقة مع القطاع العام لتعزيز مشاركته في جميع الفعاليات ذات الصلة.

من جهة ثانية، فإننا نعمل على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث للتعرف الى حجم وإتجاه جريمة التمويل وأسبابها، بما يساعد على مزيد من الفهم الدقيق لهذا النوع من الإجرام، ووضع الأسس اللازمة للوقاية والعلاج.

فتوح

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح قال: إتحاد المصارف العربية وضع أربع مبادرات كبرى لمكافحة تمويل الإرهاب، وهي:

– ١ برامج التوعية

كالمؤتمرات والندوات والدورات التدريبية على القوانين والتشريعات الدولية، والامتثال، وموضوعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبخاصة توصيات FATF الـ ٤٠ ومتطلبات لجنة بازل.

– ٢ الشراكة بين القطاعين العام والخاص

انشأ إتحاد المصارف العربية علاقات قوية وتعاون وثيق مع الأجهزة الأمنية والدوائر القانونية الحكومية لمتابعة تطورات وإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

– ٣ تشجيع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل

حث إتحاد المصارف العربية الحكومات والبنوك المركزية على خلق فرص العمل عبر تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المالية التي تشجع روح المبادرة، مع التاكيد أن مكافحة البطالة هي واحدة من أقوى الوسائل لمحاربة الإرهاب بشكل غير مباشر.

– ٤ الشمول المالي

أطلق إتحاد المصارف العربية مبادرات الشمول المالي في المنطقة العربية لمكافحة الفكر الإرهابي.

المستشار أحمد السيسي قال: «إن نسبة من تشملهم القطاعات المصرفية الرسمية في العالم العربي ضئيلة جداً مقارنة بتعداد السكان في الوطن العربي، مما يفرض تحدياً كبيراً لعدم تمكن الدولة من متابعة الأنشطة المالية لهؤلاء المواطنين حتى لو كانت أموالهم محصلة بطريقة غير مشروعة نظراً لتقاديهم التعامل مع النظم الرسمية التي تفرض متطلبات محددة وفقاً لإجراءات العناية الواجبة والمتابعة المستمرة لحسابات عملائها وأنشطتهم، لذا يجب على السلطات الرقابية والمؤسسات المالية على حدّ سواء اجتذاب تلك القطاعات، ويتطلّب هذا الأمر تطبيق إجراءات مبسّطة يمكن إتخاذها، ومن أهمها تخفيف متطلبات التحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي لنوعيات معيّنة من العملاء وفي مؤسسات مالية دون غيرها شريطة أن يكون ذلك التخفيف مبنياً على إثبات وجود خطر منخفض لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن يؤخذ القرار في ظروف محدودة ومبررة تماماً.



طربيه يلقي كلمته والى جانبه فتوح والسيسي ومنصور

منصور

عبد الحفيظ منصور جاء في كلمته: «خلال السنتين الماضيتين عملنا حثيثاً لإصدار التشريعات اللازمة لمعالجة أوجه القصور في قوانيننا المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقد أثمرت تلك الجهود بإصدار عدة تشريعات نوجزها فيما يأتي:

* في تشرين الثاني ٢٠١٥ صدر القانون رقم ٤٤ لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تعديلاً لقانون مكافحة تبييض الأموال رقم ٣١٨ لعام ٢٠٠١ ليعكس تجدداً في واقع التشريع المصرفي. وقد أضاف القانون المذكور التعديلات التالية:

– توسيع الجرائم الأصلية من ٧ لتصل الى ٢١

– تجريم تمويل الإرهاب والنشاطات الإرهابية

– إرساء الأرضية القانونية للعقوبات المالية

– إضافة جهات جديدة في عداد الملقين، هي: المحامون، كتاب بالعدل، المحاسبون المجازون.

وعليه، فقد باشرت نقابة خبراء المحاسبين المجازين في لبنان بإنشاء لجنة استقبال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تشمل مهماتها:

زيادة التوعية لدى المحاسبين
إعداد دورات تدريبية وورش عمل
تعزيز التعاون مع الهيئة

إعتماد الإجراءات اللازمة منها المقاربة المبنية على المخاطر للتحقق من مدى امتثال المحاسبين المجازين موجبات مواد هذا القانون.

كذلك، باشرت وزارة العدل إجراء الرقابة المفروضة بموجب القانون من خلال اعتماد الإجراءات التنظيمية اللازمة للتحقق من تقيّد الكتاب بالعدل بالموجبات المطلوبة وذلك بموجب تقارير تعدها لجنة مؤلفة من قضاة تم تشكيلها لهذه الغاية.

وعليه فإن التشريعات التي بين أيدينا الآن، بدءاً من القانون رقم ٤٤ مروراً بتعاميم مصرف لبنان وتعاميم هيئة التحقيق الخاصة، ترسم مجتمعة الإطار المتكامل لمنظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للمعايير الدولية.

الأنوار
الجمعة ٢٨ تشرين الاول ٢٠١٦

طربيه في «ملتقى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب»: المال هو الشريان المغذي للجماعات المتطرّفة

أكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزيف طربيه السعي إلى «تعاون دولي فاعل في مجال كشف ومكافحة وضبط حالات تمويل الإرهاب والجماعات المتطرفة، لأن هذه الجرائم أصبحت ذات صبغة دولية عابرة للمجتمعات والدول». وقال: «في هذا المجال انشأنا منصة للحوار بين البنوك العربية، والبنوك الأميركية والأوروبية».

كلام طربيه جاء خلال افتتاح «الملتقى السنوي لرؤساء وحدات الإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية» في دورته السادسة في فندق «كورال بيتش» في بيروت، وينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة في لبنان.



طربيه متحدثاً ويبدو في الصورة، فتوح، السيسي ومنصور

طربيه

وتحدث طربيه في المناسبة فرأى أن الإرهاب ظاهرة دولية معقدة وجريمة خطيرة تعاني منها الشعوب والحكومات، وأصبح سلاحاً تستخدمه الدول والجماعات والأفراد لتحقيق أهدافها ومصالحها على حساب الأمن والسلام الجماعي والفردي، وعلى حساب سيادة الدول وإستقرارها. على أن الجماعات الإرهابية أو المتطرفة لا تستطيع القيام بعملياتها الإرهابية دون توافر التمويل الكافي الذي يمكنها من ذلك، والذي يعينها على الوفاء بإلتزاماتها، وفي ذات الوقت لتنفيذ عملياتها الإرهابية وتحقيق أهدافها الإيديولوجية، ومن بينها تكاليف نشر الفكر والأهداف الإرهابية والتخطيط والتنظيم والدعاية والترغيب في تجنيد الأتباع، وشراء الأسلحة والتدريب والتموين وغيرها....

وأكد ان المال هو بمثابة الشريان المغذي لهذه الجماعات، وتعد عمليات تمويل هذه الجماعات بمثابة منظومة من الإجراءات التي يتم من خلالها تحويل أموال من مصادر ليست بالضرورة غير مشروعة للقيام بنشاطات إرهابية لها آثار سياسية وإقتصادية وإجتماعية وأمنية، وبذلك تختلف عن عمليات غسل الأموال المتأتية عن اعمال غير مشروعة وإضفاء الصبغة الشرعية عليها، والتي تكون غالباً مصدرا للتمويل المالي للإرهاب. لافتاً الى ان طبيعة التمويل المالي لهذه الجماعات تحدده عدّة مؤشرات وعمليات أكدت عليها التوصيات الدولية، والتشريعات العربية، والتي إعتبرت جريمة تمويل الإرهاب من جرائم غسل الأموال، واسمحوا لي ان أعدّد بعضا، منها على سبيل المثال:

- وجود عمليات في الحساب المصرفي ليس لها صلة بطبيعة نشاط صاحب الحساب، مثل الإيداعات النقدية وشراء الشيكات والتمويل.
- الغموض في المعلومات التي يقدمها العميل من حيث العمليات المالية، او الأطراف ذوو العلاقة بالحساب وهوية العميل، ومهنته وبلد الإقامة.
- السحب من قبل أشخاص لا تربطهم علاقة بصاحب الحساب.
- عدم توافق حجم المبالغ المودعة أو المحولة او المسحوبة مع طبيعة النشاط والدخل.
- شراء معادن او شيكات مصرفية بكميات كبيرة دون الإهتمام بالأسعار.
- الإيداع في الحساب من خلال عدة فروع للبنك، او من قبل عدة اشخاص في نفس الفرع..... إلخ.

وبدوره، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح تحدث وضع إتحاد المصارف العربية اربع مبادرات كبرى لمكافحة تمويل الإرهاب، وهي: برامج التوعية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تشجيع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل، والشمول المالي.

من جهته المستشار أحمد السيسي رأى أن نسبة من تشملهم القطاعات المصرفية الرسمية في العالم العربي ضئيلة جداً مقارنة بتعداد السكان في الوطن العربي، مما يفرض تحدياً كبيراً لعدم تمكن الدولة من متابعة الأنشطة المالية لهؤلاء المواطنين حتى لو كانت اموالهم محصلة بطريقة غير مشروعة نظراً لتفاديهم التعامل مع النظم الرسمية التي تفرض متطلبات محددة وفقاً لإجراءات العناية الواجبة والمتابعة المستمرة لحسابات عملائها وانشطتهم.

اما عبد الحفيظ منصور رئيس هيئة التحقيق الخاصة في لبنان فعما قال: خلال السنتان الماضيتان عملنا حثيثاً لإصدار التشريعات اللازمة لمعالجة اوجه القصور في قوانيننا المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، وقد أثمرت تلك الجهود بإصدار عدة تشريعات، ومنها: القانون رقم ٤٤ الصادر في تشرين الثاني ٢٠١٥ لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب تعديلا لقانون مكافحة تبييض الاموال رقم ٣١٨ لعام ٢٠٠١ ليعكس تجدداً في واقع التشريع المصرفي.

الأنوار

الجمعة ٢٨ تشرين الاول ٢٠١٦

طربيه: انشأنا منصة للحوار بين البنوك العربية والاميركية والاوروبية لمكافحة تمويل الارهاب

اكد رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزيف طربيه السعي إلى «تعاون دولي فاعل في مجال كشف ومكافحة وضبط حالات تمويل الإرهاب والجماعات المتطرفة، لأن هذه الجرائم أصبحت ذات صبغة دولية عابرة للمجتمعات والدول»، وقال «في هذا المجال انشأنا منصة للحوار بين البنوك العربية، والبنوك الأميركية والأوروبية».

كلام طربيه جاء في افتتاح «الملتقى السنوي لرؤساء وحدات الإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية» في دورته السادسة في فندق «كورال بيتش» في بيروت، وينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة في لبنان، وتستمر أعماله إلى اليوم.

طربيه

وتحدث طربيه عن عمل المصارف في مواجهة تمويل الارهاب فقال: في إطار برامج التوعية التي يعمل عليها إتحاد المصارف العربية منذ أكثر من خمس سنوات لمحاربة تمويل الإرهاب، وغسل الأموال، عقد الكثير من المؤتمرات والمنتديات وبرامج التدريب على القوانين والأنظمة الدولية، إضافة إلى مواضيع تتعلق بالإمتثال لمكافحة هذه الآفة الخطيرة حيث طور الإتحاد علاقات قوية، وسبل تعاون مع حكومات وهيئات قانونية ووكالات قانونية، ومن بينها وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد والبنك الدوليين إضافة إلى المؤسسات المعنية في متابعة هذا الخطر الداهم مثل الـFATF، وغيرها، سعيا، لتفعيل وتحديث الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله، و بخاصة مصادر التمويل المرتبطة بالجريمة المنظمة بأشكالها كجرائم غسل الأموال وتهريب الأسلحة وإستخدام شبكة الإنترنت، وتجميد الأصول التابعة للإرهابيين وتعزيز الإجراءات الأمنية والقضائية. كما نسعى الى تعاون دولي فاعل في مجال كشف ومكافحة وضبط حالات تمويل الإرهاب والجماعات المتطرفة لأن هذه الجرائم أصبحت ذات صبغة دولية عابرة للمجتمعات والدول.

واضاف: وفي هذا المجال انشأنا منصة للحوار بين البنوك العربية، والبنوك الأميركية والأوروبية، حيث عقدنا مؤتمرا في مجلس الإحتياطي الفدرالي في نيويورك، وعقدنا مؤتمرا اخر في مقر منظمة التعاون والتنمية في باريس الـ OECD الشهر الماضي سعيا لتطوير تحالفات إستراتيجية في إطار مكافحة تمويل الإرهاب، بإعتبار اننا نؤمن بالعلاقة المباشرة بين الوكالات الحكومية المحلية، والأجهزة الأمنية، والأجهزة القضائية والبنوك. وعلى هذا النحو، طور الإتحاد علاقات وثيقة مع القطاع العام لتعزيز مشاركته في جميع الفعاليات ذات الصلة.

وفي إطار مبادراتنا لمكافحة تجنيد الإرهابيين، عقد إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفين العرب العديد من الفعاليات التي تهدف إلى تعزيز وزيادة التمويل متناهي الصغر، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقييم المخاطر المرتبطة بها... وتوجه إلى البنوك المركزية لزيادة إهتمامها في تقديم المنتجات والخدمات الآمنة التي تسرّع في خلق الوظائف؛ مع العلم أن مكافحة الإرهاب والفكر الإرهابي تتطلب جهوداً أبعد من السياسات والضوابط الصارمة، وإتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب سوف يعملان على تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في الدول العربية، لتشمل مكافحة الفساد، والفقر، والبطالة، والأمية، بما يساهم في توجيه أنظمة الائتمان الخاصة بهذه الدول لدعم الاقتصاد الحقيقي، وخاصة الشركات المبتدئة والمشروعات الصغيرة.

وختم: من جهة ثانية، فإننا نعمل على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث للتعرف على حجم وإتجاه جريمة التمويل وأسبابها، بما يساعد على مزيد من الفهم الدقيق لهذا النوع من الإجرام، ووضع الأسس اللازمة للوقاية والعلاج. إن هذا الملتقى الهام الذي يضم نخبة من الباحثين والمفكرين ورؤساء وحدات الإمتثال، يأتي في إطار هذه المساعي التي يقوم بها الإتحاد.

المستقبل

الاربعاء ٢١ ايلول ٢٠١٦

افتتاح مؤتمر الحوار المصرفي العربي - الأوروبي بمقر «OECD» في باريس

طربيه: مكافحة الجريمة على أنواعها أصبحت من نسيج عمل المصارف

أكد رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، أن «مكافحة الجريمة على أنواعها، أصبحت من نسيج عمل المصارف التي تساهم في نشر الشمول المالي وبطريقة ما، تشارك في صنع السلام»، فيما أعلن رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد جراح الصباح أن الإتحاد يسعى لاستكمالاً لمبادرته مع صندوق النقد الدولي إلى إعتماد مبدأ إدارة المخاطر وليس تجنبها.

جاء ذلك خلال استضافة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) في مقرها في باريس، فعاليات مؤتمر الحوار المصرفي العربي - الأوروبي بدورته الثالثة، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) ومؤسسة العمل المالي (FATF) وجمعية المصارف الفرنسية، وجمعية المصارف الأوروبية.

وتناول المؤتمر موضوعين أساسيين «معايير الإبلاغ الموحدة (CRS) وتبادل المعلومات الضريبي التلقائي بالإضافة إلى موضوع تجنب المخاطر وتأثيره على العلاقات مع المصارف المراسلة في أوروبا (de-risking)». وشارك فيه حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، الصباح، أعضاء اللجنة التنفيذية في الإتحاد، طربيه، المدير التنفيذي لمؤسسة العمل المالي (FATF) دينيد لويس، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) دوغلاس فرازير، الأمينة العامة للمنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات لغايات ضريبية مونيكا بالباء، مستشار مجلس الإدارة التنفيذي في المصرف المركزي الأوروبي مجسّل كابارييلو، محلل السياسات الإستراتيجية في المفوضية الأوروبية كاترين تيرمه، إضافة إلى حشد من كبار الشخصيات وأصحاب القرار المالي والدولي من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية والعالم العربي.



● القيادات المصرفية خلال افتتاح المؤتمر

الصباح: إتحاد المصارف العربية يسعى لإعتماد مبدأ إدارة المخاطر وليس تجنبها

الصباح

وتحدث الصباح فقال «إن مسألة تجنب المخاطر (de-Risking) تحقق في وقتنا الحاضر باهتمام الكثير من المؤسسات المالية والمنظمات والمؤسسات الدولية التي تحاول تحديد مفهوم واضح لها حتى تستطيع تحديد سياستها للتعامل مع هذه المسألة. ومن هذا المنطلق يسعى إتحاد المصارف العربية، إستكمالاً لمبادرته مع صندوق النقد الدولي إلى إعتماد مبدأ إدارة المخاطر وليس تجنبها، ومناقشة نفس الفهم الواضح من قبل بعض المصارف والمؤسسات المالية حول متطلبات المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتشدّد بالتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي، وخاصة التوصية الثالثة عشرة منها المتعلقة بمتطلبات التعامل مع البنوك المراسلة». أضاف «إنّ النظم الرقابية والإشرافية الحالية المعقدة والمتشظية تضع المزيد من المتطلبات على المؤسسات المصرفية، والتي هي مطالبة اليوم، أكثر من قبل، بأن تكون على بيّنة من عملائها، وعملاء عملائها، والنشاط الذي يقومون به، والعمليات التجارية التي يقومون بها، حيث تواجه هذه المؤسسات مخاطر تحقيق التوازن بين الحفاظ على علاقات مالية عالية المخاطر، وبين تلبية متطلبات العناية الواجبة وإرتفاع تكاليف الإمتثال. ففي حين أن بعض المصارف استجابت للمتطلبات التنظيمية المتزايدة عبر تعزيز أنظمة الرقابة والتعلّق، فضّل آخرون قطع العلاقات بشكل تام مع العملاء المعنيين على المخاطر، لا سيما عندما تمثل هذه العلاقات مخاطر أكثر من العائدات المحتملة، ونتيجة لذلك نشأ متسع أو مصطلح تجنّب المخاطر كرد فعل متطرّف لهذا النمو». لذلك، وبدلاً من القيام بإجراءات إعرف عميلك والعناية الواجبة الثامنة تمكّنت رقة فعل العديد من البنوك بإنهاء العلاقات المالية والمصرفية مع مجموعات كاملة من العملاء أو الشركات التي تعتبر عالية المخاطر، خاصة بالنسبة لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكانت شركات تحويل الأموال وتمويل التجارة من بين النشاطات التي يتم تجنب التعامل معها من قبل بعض المؤسسات المصرفية».

وأشار الى ان اتحاد المصارف العربية يسعى إلى «حض السلطات المعنية على توسيع شبكة إتفاقاتها الخاصة بتبادل المعلومات الضريبية إيماناً منه بالدور المحوري لهذه الإتفاقيات في تحقيق مبادئ الشفافية والعدالة وحماية الإقتصاد الوطني، بما يدعم مكانة الدولة كمركز مالي تجاري، ويعزّز مكانتها الإقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، إذ توفر أحكام الإتفاقيات التي يطالب بها المنتدى العالمي للشفافية إطاراً قانونياً للسلطات الضريبية للتغلب على العابر للحدود دون إنتهاك لسيادة الدول وحقوق دافعي الضرائب، وتفادي هذه المخاوف، كانت الحاجة ملحّة لتعاون دولي في تبادل المعلومات، بحيث لا يمكّن المتهربين من الضرائب من إخفاء أموالهم المالية، ولكي تستطيع الدول تبادل هذه المعلومات، لا بدّ من إيجاد مرجعية قانونية متمثلة في وجود إتفاقيات ثنائية لتجنب الإزدواج الضريبي».

فتوح

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح قال من جهته أن العام ٢٠١٤ «شهد إصدار معيار التبادل التلقائي للمعلومات المالية الذي وضع من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بتكليف من مجموعة العشرين، ويمثل الإجماع الدولي حول التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية لأغراض الضريبة، ويمكن الدول الملتزمة بتطبيق المعيار من تحديد مواطنيها وشركاتها خارج حدودها بما يمكنها من تحصيل

الضرائب الواجبة عليها. وبتاريخ ٩ ايار ٢٠١٦ أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن نحو ١٠١ دولة وقعت على الالتزام بمعيار تبادل المعلومات المالية تلقائياً لمواجهة التهرب الضريبي. وتوقعت المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً، بدء تبادل هذه المعلومات في ايلول ٢٠١٨. والجدير بالذكر، أن ٥٥ دولة أعلنت التطبيق المبكر للمعيار اي بنهاية عام ٢٠١٧، بينما أعلنت ٤٦ دولة التطبيق في عام ٢٠١٨ من ضمنها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والامارات العربية المتحدة وقطر ومملكة البحرين ولبنان».

طربيه

أما طربيه، فأكد ثبات النظام المصرفي «في التزام طريق الشفافية الضريبية، والإعتماد على تفهّم أصدقائنا في المجتمع الدولي كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لحاجتنا إلى الوقت لإصدار القوانين الضرورية»، مشددا على أن «مكافحة الجريمة على أنواعها، أصبحت من نسيج عمل المصارف التي تساهم في نشر الشمول المالي وبطريقة ما، تشارك في صنع السلام». وقال «الإجتماع في مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خير دليل على الأهمية المعطاة لموضوع مكافحة التهرّب الضريبي وتجنّب مخاطر قطع العلاقات مع البنوك المراسلة»، مؤكدا ان المصارف تعي دورها في مكافحة الجريمة والفساد وتبييض الأموال والتهرّب الضريبي، ومن مصلحة البنوك أن تبقى العين الساهرة في مكافحة الاموال الوسخة، وهي على قناعة بأن التهرّب الضريبي يشكّل خطراً يُضعف الاقتصادات والمجتمعات. وفي هذا الإطار أثنى طربيه على جهود منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في وضعها معايير موحدة ضمن المنتدى العالمي لتبادل المعلومات الضريبية».

واعتبر طربيه ان «لبنان الذي يعاني من تداعيات الحرب السورية على حدوده، ويرزح تحت حمل دفق النازحين السوريين على أراضيه والذين بلغ عددهم ١.٥ مليون نازح، أصبحوا يشكّلون ٤٠ في المئة من السكان في بلد منقل بالدين العام ويفتقر الى الموارد الطبيعية، ويتحمّل مليارات الدولارات لتسديد حاجات النازحين في خدمات حياتية كثيرة كالصحة والتعليم وغيرها. إلا أن النظام المصرفي القوي في لبنان الذي يشرف عليه مصرف لبنان، والذي بقي في منأى عن التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، برهن مراراً التزامه بالتشريعات الدولية كتلك الصادرة عن «لجنة بازل» وقانون «فاتكا» الاميركي وغيرها».

وقال طربيه «ان لبنان التزم رسمياً بتاريخ ١١ أيار ٢٠١٦ البدء بتفعيل التبادل الضريبي وفقاً للمعيار الموحد لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مبرهناً التزامه نهج التعاون، رغم الصعوبات الكثيرة التي يواجهها لجهة ترجمة هذه الإلتزامات بقوانين، بسبب الشلل شبه التام الذي يطال مؤسساته الدستورية وحياته السياسية، مع الفشل في السنتين الأخيرتين في انتخاب رئيس للجمهورية وإقفال المجلس النيابي بسبب الخلافات السياسية.

الجمهورية

الثلثاء ٢٠ ايلول ٢٠١٦

طربيه: نأمل أن تتفهّم الدول حاجتنا إلى الوقت لإصدار القوانين

أكد رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية المصارف اللبنانية جوزف طربيه "ان لبنان التزم رسمياً بتاريخ 11 أيار 2016 بالبدء في تفعيل التبادل الضريبي وفقاً للمعيار الموحّد لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مبرهناً التزامه نهج التعاون، رغم الصعوبات الكثيرة التي يواجهها لجهة ترجمة هذه الإلتزامات بقوانين".

أعلن طربيه أن «النظام المصرفي القوي في لبنان الذي يشرف عليه مصرف لبنان، والذي بقي في منأى عن التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، برهن مراراً التزامه بالتشريعات الدولية كتلك الصادرة عن «لجنة بازل» وقانون «فاتكا» الاميركي وغيرها»، مشيراً إلى «الثبات في التزام طريق الشفافية الضريبية، والإعتماد على تفهم أصدقائنا في المجتمع الدولي كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لحاجتنا إلى الوقت لإصدار القوانين الضرورية».

جاء كلام طربيه خلال افتتاح فعاليات مؤتمر الحوار المصرفي العربي - الأوروبي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومؤسسة العمل المالي (FATF)، وجمعية المصارف الفرنسية، وجمعية المصارف الأوروبية، في مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس.

تناول المؤتمر موضوعين اساسيين هما: معايير الإبلاغ الموحدة (CRS)؛ تبادل المعلومات الضريبي التلقائي، اضافة إلى موضوع تجنّب المخاطر وتأثيره على العلاقات مع البنوك المراسلة (de-risking).

وأكد طربيه «ان المصارف تعي دورها في مكافحة الجريمة والفساد وتبييض الأموال والتهرّب الضريبي، ومن مصلحة البنوك أن تبقى العين الساهرة في مكافحة الاموال الوسخة، وهي على قناعة بأن التهرّب الضريبي يشكّل خطراً يُضعف الاقتصادات والمجتمعات». وفي هذا الإطار أثنى طربيه على جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في وضعها معايير موحّدة ضمن المنتدى العالمي لتبادل المعلومات الضريبية.

لبنان التزم رسمياً بتفعيل التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية

وقال: بالرغم من الأحداث التي تعصف بالعالم العربي، انضمّ عدد من الدول العربية إلى المنتدى العالمي، كالبحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية ولبنان. وحالياً تعمل المصارف العربية في مواجهة أخطار جيوسياسية وأمنية خطيرة وفي الوقت عينه، تبذل الجهود للإمتثال للتشريعات الدولية التي ترعى الصناعة المصرفية العالمية وتواجه يومياً تحديات الحروب في بلداننا ومنطقتنا، كما تعاني بعض المصارف العربية من قطع العلاقة مع بعض المصارف المراسلة، بما يؤدي الى وضع حدّ لنشاطاتها في بلدانها، وتالياً الى نشوء ما يعرف بصيرفة الظل، وهي ظاهرة بالغة الخطورة.



"من محطة البنوك مكافحة الاموال الوسخة" (جوزف بركات)

واشار الى «ان لبنان التزم رسمياً بتاريخ 11 أيار 2016 بالبدء في تفعيل التبادل الضريبي وفقاً للمعيار الموحّد لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مبرهناً التزامه نهج التعاون، رغم الصعوبات الكثيرة التي يواجهها لجهة ترجمة هذه الإلتزامات بقوانين، بسبب الشلل شبه التام الذي يطال مؤسساته الدستورية وحياته السياسية، مع الفشل في السنتين الأخيرتين في انتخاب رئيس للجمهورية وإقفال المجلس النيابي بسبب الخلافات السياسية، وأضحت الحياة السياسية في لبنان رهينة الحرب الدائرة على حدوده.

ختم طربيه: يبقى الجيش اللبناني قوياً ومدعوماً من المجتمع الدولي في الدفاع عن أمن الوطن واستقراره، إضافة الى القطاع المصرفي اللبناني الذي يحظى بثقة الإغتراب اللبناني والمؤسسات المالية العالمية».

المستقبل

الجمعة ٩ ايلول ٢٠١٦

افتتاح منتدى الامتثال وتطبيق المعيار ٩ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي

طربيه يحض على تمكين المصارف العربية من تعميم الخدمات على المجتمع

تواجه المصارف العربية واللبنانية تحدياً كبيراً اليوم في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي ٩ والمعروف بالIFRS9) وفق المهلة التي حدد لها في العام ٢٠١٨، والذي يتناول كيفية محاسبة ومعالجة الأدوات المالية من قروض وودائع وسندات دين وغيرها على جانبي الموجودات والمطلوبات في ميزانية المصرف، والأرباح أو الخسائر الناتجة عن تصنيفها وإعادة تصنيفها وبيعها وشرائها.

وقد جاء وضع هذا المعيار استجابة لدروس الأزمة المالية العالمية، حيث اتضح أن أحد أسباب اشتداد أمد الأزمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقق منها أما المعيار ٩ الجديد، فانه يتطلب احتساب مخصصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم الدفع من جانب المقترض.

وكان هذا الموضوع محور المنتدى المصرفي الذي افتتحه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، والذي حض المصارف والمصرفيين العرب على أن يساهموا «في جعل قطاعنا المصرفية والمالية بكل موارده البشرية، قادرة على تعميم الخدمات ونشرها على كافة الفئات والشرائح في المجتمع لتمكين الأفراد المهمشين اقتصادياً من النمو، ومن اكتساب صلابة في مواجهة الصدمات».

وقد نظم المنتدى الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومجلس الإحتياط الفيدرالي في واشنطن، واتحاد المصارف العربية، تحت عنوان «الإمتثال، حماية عملاء المصارف، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق المعيار ٩ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي» في فندق فيمونيسيا امس. وشارك فيه الى طربيه، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح، ضابط الإمتثال في الإحتياط الفيدرالي في نيويورك أجاي بديال، مستشار - مجلس الإحتياطي الفيدرالي في واشنطن سركيس يونورتجيان، ونخبة من الخبراء الأميركيين والعرب والأجانب في مجالي التحقق والإلتزام، وحماية عملاء المصارف، ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق المعيار ٩ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. حضر المنتدى النائب الأول لحاكم مصرف لبنان وائد شرف الدين، رئيس مجموعة فرنسبنك عدنان القصار، وعدد من الشخصيات القيادية المصرفية، وممثلات دبلوماسية، واقتصادية، ورجال أعمال.

فتوح

بداية، تحدث فتوح، فقال: «يسعدني أن أرحب بكم في فعاليات منتدانا الذي نعقده بالتعاون مع مجلس الإحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة للمرة الثانية في بلدنا الحبيب لبنان والذي يتناول مسألة ما زالت تشكل هاجساً لصناع القرار في المؤسسات المصرفية والمالية على مستوى العالم، وفي مؤسساتنا المصرفية والمالية والعربية على وجه الخصوص، ألا وهي مسألة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم منذ ما يقارب السنوات الثماني والدروس المستقاة منها». أضاف: «مما لا شك فيه أن أهم ما أفرزته تلك الأزمة من دروس على مستوى العالم يتمثل في مقاربة الحوكمة الرشيدة من منظور مختلف، ومسألة الشمول المالي الذي أضحى حاجة ماسة لمجتمعاتنا العربية، وكذلك مسألة حماية العملاء في المصارف التي توليها السلطات الرقابية ما تستحقه من إهتمام. ولفت الى «اننا في لبنان سجلنا تقدماً ملحوظاً في مسيرة تعزيز ثقافة الشمول المالي والمحافظة الرشيدة وحماية العميل المصرفي. وتشير الإحصاءات في هذا الشأن إلى أن عدد الفروع المصرفية بلغ في لبنان أكثر من ١٢٥٠ فرعاً أي ما يوازي ما يقارب فرعاً واحداً لكل ٣٥٠٠ مواطن، وهذه نسبة عالية جداً قياساً بمحيطنا العربي، كما أن الذين يستخدمون البطاقات الإئتمانية والشبكات المصرفية يتزايد عددهم بإستمرار. وكذلك الأمر بالنسبة للذين يلجأون إلى توطين فواتير خدماتهم الكهربائية والهاتفية وغيرها... كل هذا يعني اننا نسير في الطريق الصحيح في إتجاه الإستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية».

طربيه

ثم كانت كلمة طربيه جاء فيها: «لقد دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية. وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز سموه الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضه للأزمات». وأوضح ان تلك الدراسات اظهرت مجموعة واسعة من نقاط الضعف التي كانت سبباً لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة أولاً، ثم تسربها وانتشارها عبر جميع النظم المالية والمصرفية الناشئة منها والمتطورة.

أضاف: «كما تعلمون، فإن عصرنا هو عصر الإنفتاح وسرعة الوصول إلى المعلومات، وعصر الإقتصادات الشامل للمعرفة، وعولمة الإنظمة المالية والمصرفية. وتالياً عولمة المخاطر والتجاوزات، حيث أن المستهلكين والمستثمرين على حد سواء هم الذين يتخذون قرارات مالية غالباً ما تكون معقدة في إدارة شؤونهم الحاضرة والمستقبلية، ومن شأن تعميم الخدمات المالية، أن يساعد في تكوين مستهلكين أكثر مسؤولية ووعياً والتزاماً مالياً، بما فيهم من قيادة عجلة التغيير في الإقتصاد، وتنشيط الإبتكار، ومن الممكن أن يبدأ التشغيل المالي في المدارس كي يؤمن للنشء الجديد التعليم المالي على حد سواء كالرياضيات وغيرها من علوم الحياة، فالمستهلك الواعي أكثر قدرة للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية، وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فيمكن أن يوفر لها الشمول المالي الأموال التي تحتاجها لتأسيس مؤسسة ما وتوسيعها، وعلى المستوى العام يمكن أن يخفف الشمول المالي النمو الإقتصادي عن طريق تحفيز الودائع، ومكافحة البطالة خصوصاً بين الشباب، حيث أصبحت هذه الظريمة في دولنا العربية خطراً للإرهاب بكل أشكاله».

يونورتجيان

يونورتجيان من جهته وصف الأزمة المالية العالمية بالأزمة الكارثية، وضعت العالم على شفير الهاوية وقال: «نحن غير آمنين مئة في المئة، الطرق امامنا لا تزال طويلة لتأمين الإستقرار المالي الذي يبقى تحدياً دائماً لواضعي معايير الصيرفة الدولية وصناع القرار المالي وللمجتمات الرقابية، ونأمل ان ننجح في عملنا المستدام للوصول الى الإستقرار المنشود». وشدد على «اننا بحاجة الى جهود جماعية لإعادة الثقة بالقطاع المصرفي على المدى الطويل لأن كل ما اتخذ حتى الساعة تمثل بحلول قصيرة الأجل». ونوه بأداء القطاع المصرفي العربي واللبناني الذي شكل، ولا يزال، الحجر الأساس في بنية الإقتصاد. وقال ان المصارف العربية تلتزم في تطبيق المعايير الدولية لاسيما في ما خص بالحوكمة، وإدارة المخاطر.

ثم تم بث فيلم فيديو أعده اتحاد المصارف العربية تضمن مقابلات مع شخصيات وقيادات مصرفية ومالية عالمية وعربية، وتم التعليق عليه من قبل خبراء أميركيين ومولفين حول القرارات التي اتخذها حكام المصارف المركزية والمصارف والتي أثرت على الإقتصاد.



● طربيه خلال افتتاح المنتدى ويبدو فتوح ويونورتجيان

(أحمد عرّاقي)

النهار
الجمعة ٩ ايلول ٢٠١٦

منتدى الإمتثال وتطبيق معيار مجلس المحاسبة الدولي
طربيه: عصرنا هو عصر عولمة الأنظمة المالية



المشاركون في المنتدى. (سامي عياد)

افتتح أمس المنتدى المصرفي "الإمتثال، حماية عملاء المصارف، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق المعيار 9 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي" في فندق "فينيسيا". شارك في أعمال المنتدى، الذي نظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومجلس الإحتياطي الفيديرالي في واشنطن واتحاد المصارف العربية، رئيس جمعية المصارف ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، ضابط الإمتثال في البنك الإحتياطي الفيديرالي في نيويورك أجاي بديال، مستشار مجلس الإحتياطي الاميركي سركيس يوغورتجيان، وحضره النائب الأول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، ورئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، وشخصيات مصرفية.

وتحدث فتوح فقال: "سجلنا في لبنان تقدماً ملحوظاً في مسيرة تعزيز ثقافة الشمول المالي والحوكمة الرشيدة وحماية العميل المصرفي.

وتشير الإحصاءات في هذا الشأن إلى أن عدد الفروع المصرفية في لبنان بلغ أكثر من 1250 فرعاً أي ما يوازي فرعاً واحداً لكل 3500 مواطن، وهذه نسبة عالية جداً قياساً بمحيطنا العربي. كما أن عدد الذين يستخدمون البطاقات الإئتمانية والشيكات المصرفية يتزايد باستمرار. وكذلك الامر بالنسبة الى الذين يلجأون إلى توطين فواتير خدماتهم الكهربائية والهاتفية وغيرها. كل هذا يعني اننا نسير في الطريق الصحيح في اتجاه الاستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية".

وقال طربيه: "دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة الى المعايير والقواعد المصرفية الدولية.

وقد قام العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضه للأزمات.

وقد أظهرت تلك الدراسات مجموعة واسعة من نقاط الضعف التي كانت سبباً لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية أولاً، ثم تسرّبها وإنتشارها بشكل غير مسبوق عبر جميع النظم المالية والمصرفية الناشئة منها والمتطوّرة".

أضاف: "إن عصرنا هو عصر الإنفتاح وسرعة الوصول إلى المعلومات، وعصر الإقتصادات الشامل للمعرفة، وعولمة الأنظمة المالية والمصرفية، وتالياً عولمة المخاطر والنجاحات، إذ أن المستهلكين والمستثمرين على حدّ سواء مدعوون لإتخاذ قرارات مالية غالباً ما تكون معقّدة في إدارة شؤونهم الحاضرة والمستقبلية".

ووصف يوغورتجيان الأزمة المالية العالمية بـ"الأزمة الكارثية" التي وضعت العالم على شفير الهاوية وقال: "نحن غير آمنين 100%، الطريق إمامنا ما زال طويلاً لتوفير الاستقرار المالي الذي يبقى تحدياً دائماً لواضعي معايير الصيرفة الدولية وصنّاع القرار المالي والهيئات الرقابية".

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday, September 9, 2016

U.S. hails Central Bank's financial safeguards



Wissam Fattouh, Torbey and Sarkis Yoghourtdjian, took part in the financial forum.

BEIRUT: The United States still considers Lebanon as the financial hub of the region and is pleased by the measures taken by the Central Bank to crackdown on money laundering and terrorism financing, a financial adviser said Thursday.

"Some of the speakers from the Federal Reserve who attended a forum in Beirut said they were extremely satisfied with measures taken by the Central Bank to combat money laundering. But they do realize that there should be additional enhancement that needs to be made. Up till know, they still consider Lebanon as the financial hub of the region. They consider that Central Bank of Lebanon has fulfilled all the regulatory requirements they have requested and beyond," the adviser told The Daily Star on condition of anonymity.

The forum was entitled "Post Financial Crisis: Lessons Learned" which was organized by the Union of Arab Banks and attended by officials from the U.S. Federal Reserve.

"The speakers were talking about regulations, legislations and they talked about how the Central Bank should protect the consumers and the banking sector," the adviser said.

He added that the speakers considered the Central Bank of Lebanon to be one of the strongest Central Banks in the world in terms of protecting the depositor and the banking sector from any possible high risk.

Joseph Torbey, Chairman of the World Union of Arab Bankers, said at the opening of the conference that the recent global financial crisis has led to a deep revision of the systems, legislations and financial regulations in every country around the world.

He added that many public and private institutions carried out a comprehensive survey and studies to determine the cause of the financial crisis which rocked the world.

"These studies showed many weak points that were the cause of the financial crisis in the United States and which spread to other countries that have advanced financial and banking systems," Torbey explained.

He added that among the weaknesses in the financial system were investments in high-risk instruments, securitizations and resecuritizations.

"Faced with these realities, the banking control commissions around the world have developed new banking criteria and placed new international benchmarks that will help banks be more shock-absorbent by determining banking risks in a comprehensive manner," Torbey said.

He added that Basel Committee had a leading role in the field of developing regulations and laws to protect the banking system from any future shock in the future.

"These resolutions have touched on important matters such as the capital base, capital adequacy ratios, stress tests and governance in the banks," Torbey said.

Other speakers at the forum also focused on recent laws and regulations designed to protect the financial systems around the world. – *The Daily Star*

الأنوار
الثلثاء ٢ آب ٢٠١٦

ورشة العمل المصرفية حول «إعادة هيكلة الديون خارج إطار القضاء»



خلال الورشة المصرفية

اختتم اتحاد المصارف العربية ورشة العمل المصرفية المتخصصة التي عقدها في بيروت على مدى يومين في فندق «ريفييرا» حول موضوع «إعادة هيكلة الديون خارج إطار القضاء».

شارك في أعمال الورشة أكثر من ٥٠ شخصاً من كبار الموظفين المختصين من لبنان ومصر والسودان وسوريا.

وفي بيان صدر عن الإتحاد في ختام أعمال الورشة، أوضح انها هدفت الى «تزويد المشاركين بالفهم الشامل للمبادئ والمعايير المعتمدة في الإدارة الناجحة للديون تجاه دائنين متعدّدين خارج إطار القضاء. كذلك سلطت الضوء على النتائج الإيجابية المترتبة على اعتماد هذه المنهجية على الأفرقاء كافة اصحاب العلاقة. واتيح للمتدرّبين التعرّف بعمق على الخلفية القانونية والمصرفية لمنهجية معالجة الديون المتعثرة او غير المنتظمة والتي باتت تعرف بإعادة هيكلة الديون خارج إطار المحاكم. مع شرح مفصل للمبادرة التي اطلقها مصرف لبنان لإعادة هيكلة الديون من خلال التعميم ١٣٥والتعميم ٢٨٤ الذي اصدرته لجنة الرقابة على المصارف في لبنان».

وكانت قد افتتحت اعمال الورشة بكلمة المدير التنفيذي رئيس مديرية الشؤون القانونية في مصرف لبنان بيار كنعان، تناول فيها الخلفية القانونية لهذا المشروع. ومن ثم مداخلة مستشار لدى مديرية الشؤون القانونية في مصرف لبنان سيلفان مسعد.

كذلك حاضرت نخبة من الخبراء بتقدمهم المدير التنفيذي رئيس مديرية المصارف لدى مصرف لبنان نجيب شقير، ورئيس إدارة معالجة المديونيات بالإنابة لدى بنك البحر المتوسط احمد كنعان، والمراقبة الممتازة/ دائرة كبار المدينين لدى لجنة الرقابة على المصارف /لبنان باسكال حلو قرقماز.

البلد
الثلثاء ٢ آب ٢٠١٦

إعادة هيكلة ديون المصارف خارج إطار القضاء

صدى البلد

إختتم إتحاد المصارف العربية يوم الخميس الفائت ورشة العمل المصرفية المتخصصة التي عقدها ببيروت على مدى يومين في فندق ريفييرا ، حول موضوع: «إعادة هيكلة الديون خارج إطار القضاء».

وهدفت الورشة إلى تزويد المشاركين بالفهم الشامل للمبادئ والمعايير المعتمدة في الادارة الناجحة للديون تجاه دائنين متعددين خارج إطار القضاء. كما وسلطت الضوء على النتائج الإيجابية المترتبة على إعتماد هذه المنهجية على كافة الفرقاء اصحاب العلاقة. واتيح للمتدربين التعرف بعمق على الخلفية القانونية والمصرفية لمنهجية معالجة الديون المتعثرة أو غير المنتظمة والتي باتت تعرف بإعادة هيكلة الديون خارج إطار المحاكم. مع شرح مفصل للمبادرة التي اطلقها مصرف لبنان لإعادة هيكلة الديون من خلال التعميم 135والتعميم 284 الذي أصدرته لجنة الرقابة على المصارف في لبنان .

استهل فعاليات هذه الورشة د. بيار كنعان المدير التنفيذي، رئيس مديرية الشؤون القانونية في مصرف لبنان الذي القى كلمة تناولت الخلفية القانونية لهذا المشروع ، بالإضافة إلى مداخلة من الدكتور سيلفان مسعد، مستشار لدى مديرية الشؤون القانونية، لدى مصرف لبنان.

كما حاضر فيها نخبة من الخبراء يتقدمهم الأستاذ نجيب شقير، المدير



خلال ورشة العمل المصرفية المتخصصة لإتحاد المصارف العربية وكالات

التنفيذي، رئيس مديرية المصارف لدى مصرف لبنان، والأستاذ أحمد كنعان ، رئيس إدارة معالجة المديونيات بالإنابة لدى بنك البحر المتوسط، والأستاذة باسكال حلو قرقماز، مراقب ممتاز/ دائرة كبار المدينين لدى لجنة الرقابة على المصارف للبنان.

شارك في أعمال الورشة اكثر من 50 مشاركاً من كبار الموظفين المختصين من لبنان ومصر والسودان وسورية .

الجمهورية

الاربعاء 27 تموز 2016

١٠ بنوك لبنانية على لائحة أكبر ألف مصرف في العالم

أعلنت الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية وفق دراسة تحليلية صادرة عنها، وبالاستناد إلى بيانات نشرتها مجلة «ذي بانكر»، والمتضمنة أكبر ألف مصرف في العالم بحسب الشريحة الأولى لرأس المال، دخول 85 مصرفاً عربياً ضمن أكبر ألف مصرف في العالم، منها 10 مصارف لبنانية هي وبحسب الترتيب: «بنك عودة»، «بنك لبنان والمهجر»، «فرنسبنك»، «بنك بيبلوس»، «بنك البحر المتوسط»، «بنك بيروت»، «بنك سوسيتيه جنرال»، «البنك اللبناني الفرنسي»، «الاعتماد اللبناني» و«بنك بيروت والبلاد العربية».

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بالنسبة لعدد المصارف المدرجة على اللائحة (20 مصرفاً)، ثانياً السعودية (12 مصرفاً)، وثالثاً لبنان (10 مصارف) وقطر (10 مصارف) ورابعاً البحرين (9 مصارف)، وخامساً الكويت (8 مصارف).

في مقابل ذلك، تصدرت المصارف السعودية بالنسبة لحجم الموجودات الإجمالي، والتي بلغت حوالي 579 مليار دولار. تختلف المصارف المذكورة بشكل كبير لناحية حجمها، ففي حين بلغ متوسط حجم المصارف السعودية في القائمة المذكورة حوالي 48.2 مليار دولار، بلغ متوسط المصارف العمانية حوالي 12.3 مليار دولار، كذلك الأمر بالنسبة لمعدلات الرسملة، حيث يتراوح متوسط نسبة الشريحة الأولى لرأس المال بين 4.6% للمصارف المصرية و14.4% للمصارف السعودية.

وقد تصدر البنك الاهلي التجاري السعودي مجدداً المصارف العربية بالنسبة لحجم الشريحة الأولى لرأس المال، وإحتل المرتبة 87 عالمياً في نهاية العام 2015، متقدماً من المرتبة 106 في نهاية العام 2014، ويكون قد تقدم بالتالي 19 مرتبة عالمياً. وقد تلاه بنك قطر الوطني في المرتبة الثانية عربياً، والمرتبة 89 عالمياً في نهاية العام 2015، مقابل المرتبة 107 في العام 2014، محققاً بالتالي تقدماً بلغ 18 مرتبة على الصعيد العالمي.

السفير

الخميس 19 ايار 2016

«الملتقى السنوي لرؤساء إدارة المخاطر»: المصارف العربية ملتزمة كل التشريعات الدولية

تواجه المصارف العربية أخطاراً متعددة في أنواعها وأحجامها. فإلى الثورة الإلكترونية التي تستدعي جهوداً إضافية لمواكبتها، تعيش المنطقة حروباً وأزمات متشعبة تنعكس على القطاع المصرفي الذي يحاول الحفاظ على تماسكه رغم الصعوبات. هذا إلى جانب الاستحقاقات والتشريعات الدولية والتي تطلب من القطاع المصرفي المزيد من التقيد بالمعايير والأنظمة الدولية من أجل الحفاظ على صفحته بيضاء أمام العالم.

لذلك، سلّط «الملتقى السنوي لرؤساء إدارة المخاطر في المصارف العربية» في دورته السادسة الضوء على الجهود المبذولة من قبل لجنة بازل للتقليل من الاختلافات والتفسيرات في كيفية احتساب الموجودات المثقلة بمختلف أنواع المخاطر (RWA) وتأثير التعديلات المقترحة على مناهج قياس المخاطر في المصارف العربية، بالإضافة إلى توجهات لجنة بازل في هذا المضمار. وغير ذلك من المستجدات في إدارة المخاطر.

وعلى هامش الملتقى الذي نظّمه «اتحاد المصارف العربية» بالتعاون مع لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، يوضح أمين عام الاتحاد وسام فتوح لـ«السفير» أن «إدارة المخاطر يجب أن تكون موضوع بحث مستمر بالنسبة إلى القطاع المصرفي، كما قالت لجنة بازل في توصياتها متحدثةً عن مخاطر التشغيل ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، واليوم نتحدث عن مخاطر أكبر ألا وهي الجرائم الإلكترونية إضافةً إلى السيولة التي تعاني منها دول عربية عدّة وإن كان لبنان لا يعاني منها». ويضيف: «إصرارنا على عقد هذا الملتقى سنوياً يهدف إلى تسليط الضوء على ما يصدر عن لجنة بازل تحديداً أو مجلس الاستقرار المالي أو فاتف والبحث في كيفية تطبيقها، لأنّ القوانين تتغيّر وتتطوّر في شكلٍ كبير، لذلك يسعى الاتحاد للعمل على ذلك».

وفي الملتقى، ركّز رئيس وحدة تقييم إدارة المخاطر في اللجنة ربيع نعمه على الجهود التي قامت وتقوم بها لجنة الرقابة على المصارف في لبنان من أجل تعزيز الاستفادة من تطبيق المعايير الدولية في تحسين البنية الداخلية لإدارة المخاطر في كل مصرف عامل في لبنان وفقاً لحجمه ومستوى المخاطر التي يتعرض لها ودرجة تعقد عملياته.

وأوضح أن «لجنة الرقابة ومصرف لبنان عملاً على: تعزيز كمية ونوعية رساميل المصارف، تعزيز مخزون الدوّنات والمخصصات على القروض والتسليفات، تطبيق المعيار الدولي لتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)».

وقال نعمة: إن المسؤولية النهائية عن تحديد المستوى المقبول من المخاطر تبقى على عاتق مجلس إدارة المصرف، الذي تقع عليه مسؤولية تحديد هامش المخاطرة المقبول، وفقاً لنموذج العمل المعتمد والاستراتيجية الموضوعة.

وأكد فتوح أن «المصارف العربية تحرص كل الحرص على تطبيق التشريعات الدولية مثل توصيات «بازل»، وتوصيات «مجموعة العمل المالي – FATF»، وتوصيات مجلس الاستقرار المالي «FSB»، وغيرها من التوصيات والتشريعات، وهذا التشدّد من قبل المصارف العربية في الامتثال لهذه التشريعات ناجم عن وعيها وقناعتها بعد، وإدراكها لخطورتها على أعمالها داخل بلدانها وخارجها».

أضاف: «لقد توسّع أخيراً انتشار ظاهرة تجنب المخاطر (ارتباط هذه الظاهرة باحتمال عدم تمكن المصارف أحياناً من الالتزام بمتطلبات الحيطة والحذر والعناية الواجبة التي تفرضها السلطات الرقابية والبنوك المراسلة مثل التشدد بالحصول على المعلومات الواجبة من الزبائن أو العملاء أو القطاعات. والحل الموضوعي في هذا المجال، يتطلب تشدداً أكثر في الرقابة الداخلية، والتوسع في المعلومات والمعطيات العائدة إلى تطبيق أشمل لقاعدة «أعرف عميلك»، وتوسيع آليات التنسيق والتعاون ما بين القطاع المصرفي والسلطات الرقابية والقضائية والأمنية. ولم يفت فتوح الإشادة بصلابة المصارف اللبنانية التي تواجه أخطاراً كبرى نتيجة تزايد الأخطار الجيوسياسية المتأتية، فهي تعمدت حماية لأعمالها إلى التشدد بقضايا الامتثال وإدارة المخاطر، ضمن سياسة حكيمة، يقودها مصرف لبنان، وجمعية مصارف لبنان، أثبتت قدرتها على حماية المصارف اللبنانية من الأخطار المحتملة كافة».

باسكال صوما

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء ١٨ ايار ٢٠١٦

طربيه العائد من مؤتمر نيويورك لـ"الأخبار":

الوضع الاقتصادي صامد ولبنان بجيشه ومجتمعه المدني سد منيع ضد الارهاب

"الأخبار" - إيلي مجاعص

الدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية مصارف لبنان، ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، قامة مصرفية واقتصادية شامخة، ساهم بشكل فعّال، من خلال مواقعه ورئاسته لمجموعة بنك الاعتماد اللبناني، في دعم الاقتصاد الوطني وتحديث العمل المصرفي في لبنان وفي المحافظة على الدور الطليعي الذي يلعبه لبنان في عالم المال والاقتصاد.

التقاه رئيس تحرير "الأخبار" الزميل إيلي مجاعص، خلال زيارته إلى كندا بعد عودته من الولايات المتحدة الأميركية، ومشاركته في المؤتمر المصرفي الذي عقد الأسبوع الماضي بين اتحاد المصارف العربية والبنك الفدرالي الأميركي.

- ما أهداف مؤتمر نيويورك وما أثره على الاقتصاد اللبناني؟

* عقد هذا المؤتمر بمقر الاحتياطي الفدرالي الأميركي (البنك المركزي الأميركي) في نيويورك، وهو أكبر مؤسسة مصرفية في أميركا. وهذا المؤتمر يعقد دورياً كل عدة سنوات لمراجعة المستجدات على الصعيد المصرفي الدولي وعلى صعيد العلاقات المصرفية الأميركية – العربية. ويعقد هذا المؤتمر بمشاركة بين البنك الفدرالي الأميركي وبين اتحاد المصارف العربية الذي لي شرف رئاسة لجنته التنفيذية.

افتتح المؤتمر بمشاركة بعض أهم الشخصيات المصرفية العربية والمصارف وبمشاركة كليفة أيضاً من جهات دولية أخرى منها وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجمعية مصارف لبنان التي لي شرف رئاستها.

الغاية من المؤتمر كانت مراجعة المشاكل التي تواجه المصارف الأميركية نتيجة علاقاتها بمعظم الدول، والناتجة عن كلفة المراجعة وكلفة التدقيق في المعاملات المالية، لأن المصارف الأميركية معرّضة لمخاطر كبيرة وعقوبات أخرى إذا لم تدقق بمعاملاتها المالية مما قد يلحق الضرر بها. لذلك فإن بعض المصارف الأميركية تنسحب من الأسواق وليس من السوق العربية بل من أسواق أخرى التي تشكل ربحية قليلة ومخاطر كبيرة. فالمصارف الأميركية تنظر إلى السلامة أولاً وثانياً إلى الربح. فإذا لم تتحقق السلامة والأرباح تخرج من السوق.

إن هذان الموضوعان رئيسيان. ونحن كمصارف عربية نقول بأنه لا يجب التوقف فقط عند تحقيق الأرباح. فإن المنطقة العربية تمرّ بأوضاع عصيبة. فهذه المنطقة بحالة تراجع اقتصادي بسبب الحرب وحالة يأس، وبالتالي من مراجعات قواعد التضامن الدولي والتعاطي مع المخاطر بصورة مقتضاة بين الغرب والشرق، أنه بوضع دقيق مالي هذا، على المصارف أن تكون على قدر مهم من حيث الرقابة على العمليات وتجنب أي عملية تعمن الارهاب أو السلامة العامة. وعلى المصارف الأميركية أن تأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار ولا تعرّض إقتصادات كثيرة في العالم، هي في حالة ضعف، إلى أزمات تؤدي إلى انهيار اقتصادات كما تؤدي إلى فقدان فرص العمل وبالتالي تعميم الفقر الذي هو سبب الارهاب.

الرسالة من هذا المؤتمر هي ضمن هذا الاطار. طبعاً هذا الموضوع لا يتعلق بلبنان، لأن علاقة المصارف الأميركية المراسلة مع لبنان هي علاقات مميزة. لقد مر لبنان بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ بحرب طويلة مدمرة واستمرت المصارف الأميركية بتعاطيها مع لبنان ولم تتعرّض لأي خسائر أو أضرار أو صعوبات. وهناك تاريخ طويل وعريق للتعاطي بين مصارف الولايات المتحدة الرئيسية والمصارف اللبنانية التي لها سقف حافل بحسن التعاطي بحيث لم يتعرّض أي مصرف أميركي لأية خسارة من التعاطي مع المصارف اللبنانية حتى في ظل الحرب اللبنانية الطويلة.

هذه كانت غاية المؤتمر، وهي التأكيد على أن تكون العلاقة مستمرة مع مصارف العالم العربي بكاملها، لأننا نحن في اتحاد المصارف العربية، أخذنا على عاتقنا التدريب والتأهيل والإرشاد ومد يد العون للمصارف العربية حتى تكون كلها على قدر عالٍ من المسؤولية والقدرة والتفهم للعبة الدولية، لأن إدارة المصارف اليوم هي إدارة للمال العام والمال الخاص. وتأثيرات التمويل على الارهاب والحروب تأثيرات كبيرة. والمطلوب تجفيف منابع التمويل لكل المجرمين والارهابيين والقتلة والمرتشين والمرتكبين.

هذه سياسة دولية اليوم. وتبين أن ولوج المصارف ضمن هذه الحرب ساعد، فالحرب ليست أمنية فقط بل هي حرب ضد تمويل المجرمين الذين يهدفون من إجرامهم في النهاية إلى تحقيق الثروات وإيداعها في النظام المالي العالمي لينعموا بها هم وأبناؤهم وأحفادهم في ما بعد.

- المصارف اللبنانية ملتزمة بتطبيق جميع القوانين الدولية. ما أثر ذلك على الاقتصاد خصوصاً بعد إعلان العقوبات على بعض الأشخاص والمؤسسات التابعة لحزب الله؟

* في موضوع العقوبات، سواء كانت على حزب الله أو على غيره من التنظيمات، فإن القطاع المصرفي اللبناني جنّد نفسه عن هذه المشكلة بقيادة البنك المركزي اللبناني واتخذ الموقف الواضح التالي: لا تعامل ولا تعاطي مصرفي مع أي جهة مدرجة على لائحة العقوبات. إذن إذا اعتبرت أن هذا العبدأ معترف به ومطبق فعلياً ضمن القطاع المصرفي يكون موضوع العقوبات يتناول لبنان مثلما يتناول أي بلد آخر بما فيها الولايات المتحدة ونحن ملتزمون بهذا المبدأ بصورة كلية.

والسؤال الذي يطرح، ما دام حزب الله موجوداً في لبنان، فكيف للقطاع المصرفي أن يتعامل مع هذا الموضوع؟ أكيد هذا الموضوع يجعل المصارف تعمل في بيئة على تماس كامل مع كل مكونات الشعب اللبناني بما فيها حزب الله وغيره. لأن العقوبات لا تتناول فقط حزب الله بل تتناول إيران وسوريا وداعش ومنظمات أخرى أيضاً. إن القواعد التي تعتمدها في لبنان هي قواعد مطبقة في الولايات المتحدة الأميركية نفسها ونظامنا المصرفي وتعليمات البنك المركزي تقضي بأن تحترم كل القوانين المطبقة في الدول التي نتعامل معها. فإذا كنا نتعامل مع الدول الأوروبية فعلى المصارف اللبنانية التي لها علاقات مع هذه الدول أن تطبق القانون الأوروبي مثلما هو يطبق على المراسل. وهذا المبدأ يطبق أيضاً على المصارف الأميركية. إذا نحن متنبهون لعدم تعريض المصارف المراسلة التي نتعامل معها لأي مشكل ناتج عن تطبيق العقوبات.

- إلى أين يتجه الوضع الاقتصادي في لبنان؟ وما الحلول المتوقعة؟

* الوضع الاقتصادي في لبنان صامد. الوضع كان يحقق مستويات نمو كبيرة جداً. أما حالياً فإن مستويات النمو تبلغ ١ أو ١.٥%. وهذه النسبة ليست هي الطموحات التي يأمل اللبنانيون أن تتحقق عن طريق إقتصاد قوته في رجال الاقتصاد المنتشرين في كل بلدان العالم. الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد منفتح على كل الاقتصادات ويتغذى من عمل اللبنانيين في العالم كله. ولا أقصد هنا الموظفين والعمال اللبنانيين، إنما أقصد المؤسسات اللبنانية التي هي منخرطة في الاقتصاد العالمي بعشرات الدول والتي يواكبها القطاع المصرفي اللبناني بالتمويل والعشورة والمساعدة، وهي تتغذى من الأعمال التي يقوم بها اللبنانيون ويشارك لبنان والقطاع المصرفي اللبناني في هذه الثروة التي تتحقق بعرق جبين اللبنانيين.

- هل من أمل لانتخاب قريب لانتخاب رئيس للجمهورية في لبنان؟

* إن انتخاب رئيس جمهورية لبنان هو أمر ضروري، مثل أي دولة، ليس فيها رب العمل الأول. وخصوصاً في دولة مثل لبنان حالياً تحاط بمخاطر عالمية. ولا ننسى أنه على الحدود الشرقية للبنان يوجد الارهاب العالمي والجيش اللبناني واللبنانيون منخرطون في معركة عسكرية ضد الارهاب العالمي. وهذا الارهاب إذا انتصر على حدود لبنان، لا سمح الله، يصل إلى شاطئ المتوسط وقد يصل إلى أوروبا. إذن هذا الخط الذي يدافع عنه لبنان ليس فقط من قبل الجيش اللبناني إنما أيضاً بالدعم اللبناني بكامله لأن فكر "داعش" ليس له تأييد في لبنان. إذن ليس هناك بيئة صالحة لـ"داعش" وليس لها القدرة العسكرية لتقطع الحدود اللبنانية وهذا هو الدور الأول



للبنانيين. وهذا الدور هو موضع تقدير من كل الدول وكل المرجعيات التي تعتبر لبنان حريصا عليه مع استمرار المحافظة على السلم الاهلي. ولبنان يعتبر مزية عالمية ويعتبر السد المنيع لحماية ليس حوض البحر المتوسط فقط انما لحماية المجتمعات كلها، لان هذا الانفلاش لـ"داعش"، اذا نجح ينتشر سريعا في المحيط والحرب ضد "داعش" ليست حربا عسكرية فقط انما هي ايضا حرب فكرية ومقاومة المجتمع المدني لـ"داعش" حيث نجحت "داعش" بسبب ضعف المجتمع المدني الذي لم يلتحم مع الجيوش لمقاومتها وتشكيل جبهة واحدة. ولبنان نموذج بالتعايش وان هذه البيئة لا تتيح لمنظمات ولأفكار مثل افكار "داعش" بان تنجح. وبالطبع تواجه بالوحدة الوطنية اللبنانية وتواجه ايضا بالجيش اللبناني الذي يتلقى مساعدات عسكرية هامة جدا تتيح له حماية الحدود وتجعل من قيادته وعمله موضع تنويه وتقدير من كل المجتمع الدولي.

- الاعتماد اللبناني من المؤسسات الرائدة في لبنان. ما العروضات الجديدة لديكم؟

* الاعتماد اللبناني هو مصرف من مصارف الصدارة في لبنان وبالطبع نحن من المطوّرين الاساسيين للعمل المصرفي في لبنان وبصورة خاصة وضوع الصيرفة الالكترونية والصيرفة التي تعتمد بجزء من نشاطها الاساسي على تنمية المجتمع اللبناني من خلال التمويل الذي يقدمه جزئيا مصرف لبنان لدعم المؤسسات التي هي ذات جدوى انمائية او ذات جدوى صديقة للبيئة وللتعليم والطاقة المتجددة وما الى ذلك من النشاطات التي تشكل انماء للمجتمع اللبناني.

ومن جديد الاعتماد اللبناني انه دشّن هذا العام مقره الرئيسي الجديد في مدينة بيروت وهو معلم هندسي يشار اليه بالبنان ويعتبر من ماهر الثقة بمستقبل لبنان ودليل على التقدم وبشعاره الاول ان العمل المصرفي هو اساس الاقتصاد اللبناني واساس نجاحه.

- كلمة للجالية اللبنانية في كندا

* هذه الجالية قريبة من قلوب اللبنانيين ومن عائلاتهم ومن المجتمع اللبناني وهذه الجالية لا تزال بمعظمها على علاقة وطيدة بالاهل في لبنان وبمصالح لبنان واقتصاد لبنان وبالتقارب الذي يصل اليوم بين القارات والدول لم تعد هناك هجرة من يستطيع ان يسافر ويصل الى وطنه في نفس اليوم حيث اصبحت من مؤشرات الحركة الكونية التي نعيش في ظلها.

ليس عندنا شعور بالغربة لان اللبنانيين الكنديين الذين يعيشون في كندا هم قريبون منا ويتواصلون معنا ونعتقد ان موسم الصيف عادة يكون موسم جمع العائلات حيث يتوجه الابناء والاحفاد بعد انتهاء المدارس والجامعات لتمضية جزء من عطلتهم في لبنان وهذه العادة تستمر لانها تجعل الشعور اللبناني عاما وشاملا بين القاطنين في لبنان والمتواجدين خارج لبنان. وكندا دولة حديثة ونحن ننوه ايضا بالحريات الاقتصادية والدينية واحترام حريات الانسان في هذا البلد الذي يعتبر من افضل البلدان بالنسبة لنوعية الحياة فيه وبالنسبة ايضا للمعاملة التي يتعامل بها مع اللبنانيين والمغتربين جميعا.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة "الحقيقة في كل دار
الاربعاء ٤ ايار ٢٠١٦

تكثيف دورات التدقيق الداخلي في المصارف

يكثف الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب برئاسة جوزف طربيه وجمعية المدققين الداخليين في لبنان من المؤتمرات والمنتديات التي تتحدث عن التدقيق الداخلي في المصارف العربية. ومن اجل هذه الغاية يعقد الملتقى المصرفي المتخصص بهذا الموضوع يوم غد في فندق الموفنبيك بحضور مشاركين من ١٠ دول عربية وخبراء اجانب وعرب. وسيتحدث في الملتقى اضافة الى طربيه نائب حاكم مصرف لبنان سعد عنداري ورئيس جمعية المدققين الداخليين في لبنان مالك قسطا.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة ◆ الحقيقة في كل دار

الخميس 21 نيسان 2016

إشادة بالقطاع المصرفي اللبناني لتطبيقه القوانين الدولية

تشدد أميركي في «المنتدى المصرفي» الذي عقد في نيويورك لتطبيق قرار الكونغرس وعدم التسرع في التعامل مع إيران

جوزف فرح

بعد انتهاء اعمال المنتدى المصرفي العربي – الاميركي الذي عقد في نيويورك والذي استضافه البنك الاحتياطي الفدرالي وبحضور حشد من الشخصيات المصرفية العربية والاميركية الكبار، بدأت تتكشف ما دار في المنتدى بين الجانب الاميركي ومنهم مساعد وزير الخزينة الاميركية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب دانيال غليزر ونائب الرئيس التنفيذي للمصرف الاحتياطي الفدرالي توماس باكستر وكبير المحققين في الاحتياطي الفدرالي سين او مالي وغيرهم وبين الجانب العربي واللبناني ومنهم رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه والامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح.

وقد شدد الجانب الاميركي على عدم السرعة والتسرع في التعامل، كبنوك عربية مع ايران على الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية على ايران. بالاضافة الى ضرورة التطبيق الكامل لقرار الكونغرس الاميركي الصادر في ١٦ كانون الاول الماضي المتعلق بالمصارف التي تتعامل مع حزب الله.

من ناحية اخرى اشاد مسؤول رفيع المستوى من وزارة الخزانة الاميركية بالقطاع المصرفي اللبناني والانظمة التي يتبعها في تطبيق القوانين – ولا سيما ايضا تعاميم مصرف لبنان.

وافتتح المؤتمر الدكتور جوزيف طربيه، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، وتوماس باكستر، القنصل العام للبنك الفيدرالي الاتحادي الاميركي، والقنصل العام لصندوق النقد الدولي.

وشهد مؤتمر الحوار المصرفي العربي الاميركي، والذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بمقر الاحتياطي الفيدرالي الاميركي – البنك المركزي الاميركي في العاصمة المالية للولايات المتحدة الاميركية، نيويورك حضور ١٣٠ مسؤولا وشخصية مصرفية من كافة الدول العربية، خصوصا في لبنان، بحضور اميركي رسمي من المباحث الفيدرالية الاميركية، ومساعد المدعي العام الاميركي، ومسؤولين من المنك الاحتياطي الفيدرالي الاميركي – البنك المركزي الاميركي، ووزارة الخزانة الاميركية.

ووجه توماس باكستر القنصل العام للبنك الفيدرالي الاتحادي الاميركي، الشكر الى اتحاد المصارف العربية على الدور الذي لعبه خلال الـ ٦٠ سنوات الماضية، والعالم العربي على التطور الذي شهده مؤكدا ان العالم العربي لا يعتمد فقط على البترول، ولكن على عدة منتجات مثل الخدمات والسياحة.

وقالت ساندرا دو باولو، رئيسة قطاع مكافحة الارهاب في بنك اوف نيويورك ميلون، ان البنوك الاميركية، تؤكد على اهمية العمل مع المؤسسات المصرفية العربية، وهي من افضل المؤسسات للعمل مع الجانب الاميركي، مطالبة بالعمل على تحقيق الشفافية في التعامل، وتبادل المعلومات في التوقيت المناسب، والدقة في التعاملات مع البنوك الاميركية.

وركز مسؤول اميركي على ضرورة الحذر من تمويل داعش والعمليات الارهابية التي حدثت مؤخرا في بلجيكا وفرنسا ولبنان، مطالبة بالكشف عن اية تحويلات مصرفية تتم في هذا الشان.

وقال وسام فتوح، الامين العام لاتحاد المصارف العربية، ان عملية بلجيكا الارهابية لم تتجاوز الكلفة المادية لها الـ ٩ الاف دولار اميركي، وهي مصروفات طبيعية في مسارات لا يمكن الشك فيه، مثل ايجار منزل او شراء حقيبة سفر، وهي عمليات معتادة، مطالبا بضرورة عدم تحميل المؤسسات المصرفية العربية، فوق طاقتها، وان السلطات الاميركية مطالبة بالتعاون القطاع الامني والقضائي والمصرفي مع نظيراتها العربية، معا يساهم في مكافحة الارهاب وغسيل الاموال.

ويأتي المؤتمر في اطار اهتمام وحرص السلطات الاميركية على متابعة التعاون مع البلدان العربية، لما له من امكانيات هائلة بشرية ومالية.

وكان وسام فتوح الامين العام لاتحاد المصارف العربية قال ان المؤتمر يأتي بالتعاون مع وزارة الخزانة الاميركية وصندوق النقد الدولي والاحتياطي الفيدرالي الاميركي – البنك المركزي الاميركي – في نيويورك لافتا الى ان السلطات الاميركية لديها اهتمام بحضور لبنان والاردن في فعاليات المؤتمر، وان اهم محاور المؤتمر تتمثل في البنوك المراسلة والعمليات التجارية والتحويلات المصرفية وتخفيف المخاطر ومكافحة غسل الاموال وتمويل المنظمات الارهابية.

وتابع وسام فتوح الامين العام لاتحاد المصارف العربية، في تصريحاته ان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يعمل على محاربة ظاهرة البطالة وخلق وزيادة فرص العمل، حيث هناك اكثر من ٥٠ مليون عاطل عن العمل في العالم العربي، وهناك تقرير حديث لاحدى المنظمات الدولية، اورد ان نسبة البطالة في المنطقة العربية اكثر من ٢٧ ومتوقع ان ترتفع في ٢٠١٧ ولابد من زيادة تمويلات البنوك لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتا الى ان هناك نحو ٨ ملايين مواطن عربي اعمارهم تتراوح بين ١٥ و٢٤ سنة هم اميون – لا يعرفون القراءة والكتابة – وهم احد اهداف «داعش» لاستقطابهم لتنفيذ العمليات الارهابية.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار

الاربعاء 20 نيسان 2016

إفتتاح قمة «الحوار المصرفي - العربي - الأميركي» في نيويورك

طربيه : الخوف يكمن في أن تُطبّق المصارف اللبنانيّة والعربيّة أكثر ما هو مطلوب منها ما يُؤدي الى خروجها من السوق المالي

استضاف البنك الاحتياطي الفيدرالي في المركز الرئيسي في نيويورك، فعاليات قمة الحوار المصرفي العربي الأميركي ٢٠١٦. وقد حضر الإفتتاح حشد من الشخصيات المصرفية العربية والأميركية الكبار. فحضر من الجانب الأميركي مساعد وزير الخزينة الأميركية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب دانيال غلیزر ووفد من الخزانة الأميركية، القنصل العام نائب الرئيس التنفيذي للمصرف الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك طوماس باكستر، كبير المحققين في الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك سين اوماني، رئيس «بافت» طوب بوروال، مساعد القنصل العام في صندوق النقد الدولي بان ليو، من وكالة الإستخبارات الأميركية لمكافحة تمويل العمليات الإرهابية من واشنطن، تيموثي موبير ومن وكالة الإستخبارات الأميركية لمكافحة الإرهاب ليند ساي ميلاني.

وعن الجانب العربي حضر رئيس جمعية المصارف اللبنانية ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، نائب حاكم البنك المركزي الأردني ماهر الشيخ حسن، رئيس لجنة الرقابة على المصارف اللبنانية سمير حمود، نائب حاكم مصرف لبنان محمد البعاصيري، وحشد كبير من الخليج العربي ومسؤولون من «الأوفاك» وشخصيات مالية عربية واميركية ودولية.


طربيه و غليزر وفتوح

والقى رئيس جمعية المصارف اللبنانية الدكتور طربيه كلمة في حفل الإفتتاح، اشار فيها الى ان «الفريق الأميركي اشاد بأداء القطاع المصرفي اللبناني والعربي والتزامه بالمعايير والقوانين الدولية».

واكد ان «البنوك اللبنانية والعربية تعمل بشكل كامل ضمن المعايير والتشريعات والقوانين الدولية، وبحسب متطلبات البنوك المراسلة». لافتا الى ان «الخوف يكمن في ان تطبق هذه البنوك اكثر مما هو مطلوب منها، ما يؤدي الى خروجها من السوق المالي وهذا امر خطر».

وشدد على «الشفافية المحققة للمصارف اللبنانية والعربية، وافضية تطبيق القوانين والتواصل والتعاون حسب متطلبات البنوك المركزية، وسرعة الاجابة عن اي اسئلة من البنوك المراسلة».

كما قدم الدكتور طربيه وفتوح دروعا تقديرية الى كل من طوماس باكستر وسين اوماني ومحمد البعاصيري.

وغدا، يستضيف بنك «اوف نيويورك» الوفود المشاركة على حفل غداء.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
السبت ١٦ نيسان ٢٠١٦

الوفد المصرفي يُغادر الى أميركا برئاسة طربيه للمشاركة في «المنتدى العربي ـ الأميركي»

بدأ وفد جمعية المصارف برئاسة رئيس مجلس الإدارة الدكتور جوزيف طربيه مغادرة بيروت إلى الولايات المتحدة الأميركية، للمشاركة في المنتدى المصرفي العربي – الأميركي الذي يستضيفه البنك المركزي الفيدرالي الأميركي في نيويورك الإثنين ١٨ الجاري، بتنظيم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفدرالي، والذي من المقرر أن يفتتحه طربيه إلى جانب القنصل العام ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك توماس باكستير، بمشاركة البنوك المركزية العربية والمشرّعين الأميركيين في وزارة الخزانة والبنك الفيدرالي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل المعنية بمكافحة تبييض الأموال، إضافة إلى ممثلين من الكونغرس الأميركي ووحدة المخابرات المالية.

مصادر مصرفية أوضحت أن «مشاركة الوفد اللبناني في المنتدى، تهدف إلى استكمال البحث وتبادل وجهات النظر بين القطاع المصرفي اللبناني والأميركي من جهة، والتأكيد أن المصارف اللبنانية تلتزم جميع القوانين والتشريعات الدولية وتطبقها بحذافيرها، علماً أن مصرف لبنان يصدر قوانين وتشريعات وتعاميم تُظهر صلابة القطاع المصرفي اللبناني وتؤكد تطبيقه القوانين والتشريعات الدولية وفق متطلبات المؤسسات الدولية والبنوك المراسلة في الولايات المتحدة».

ولفتت إلى أن زيارة الوفد المصرفي اللبناني إلى الولايات المتحدة لن تقتصر فقط على المشاركة في المنتدى المذكور، بل ستتضمّن لقاءات مع مسؤولين في وزارة الخزانة والكونغرس الأميركي ومسؤولي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، «في إطار التنسيق الدائم وتبادل المعلومات والإستماع إلى وجهات النظر الأميركية وتقديم الشروحات المناسبة حتى لا يتعرّض القطاع المصرفي لأي مشكلة غير مُدرَكة»، خصوصاً أن أواخر نيسان الجاري يبدأ تطبيق قانون العقوبات الأميركي على المصارف والمؤسسات المالية في العالم التي تتعامل مع «حزب الله».

ولم تغفل المصادر ذاتها الإشارة إلى أن «أهداف هذه الجولة لا تختلف عن تلك التي كانت محددة في الزيارة التي لم تحصل في الأشهر القليلة الماضية بسبب العاصفة الثلجية التي ضربت الولايات المتحدة وعطّلت الملاحة الجوية آنذاك، والمفارقة اليوم أن الطقس ملائم لا أكثر».

النهار

السبت ٢ نيسان ٢٠١٦

مجلس جديد لاتحاد المصارف العربية: إعادة التواصل بين لبنان والخليج

وجّه مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية من بيروت رسالة إيجابية باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بانتخابه ممثل المصارف الكويتية رئيس بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح رئيساً للاتحاد لمدة ثلاث سنوات خلفاً لممثل المصارف المصرية محمد كمال الدين بركات. وجاء انتخاب الشيخ الصباح باجماع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد، وبدعم مباشر من ممثل المصارف اللبنانية في مجلس الإدارة الدكتور جوزف طربيه الذي أراد توجيه رسائل إيجابية باتجاه دول الخليج مفادها أن بيروت كانت وستبقى عاصمة العرب وداعمة لكل الدول العربية وقضاياها المشتركة، وتالياً ان الغيوم الرمادية العابرة في فضاء العلاقات المشتركة ما بين لبنان وهذه الدول، لاسيما الخليجية منها هي سحابة صيف ليس اكثر.



الشيخ الصباح يتسلّم شعلة الاتحاد من بركات بحضور فتوح وطربيه.

وكان المجلس الجديد لاتحاد المصارف العربية قد التأم بالتزامن مع اعمال مؤتمر التكامل المصرفي العربي، وانتخب الشيخ الصباح تقديراً لمساهماته البارزة التي أثرت مسيرة القطاع المصرفي داخل الكويت وخارجها. كما تمّ إنتخاب ممثل المصارف السوداني ورئيس إتحاد المصارف السوداني والمدير العام لمصرف التنمية الصناعية مساعد محمد أحمد عبد الكريم نائباً لرئيس المجلس. وانتخب رئيس مجموعة الإعتماد اللبناني ممثل المصارف اللبنانية الدكتور جوزف طربيه رئيساً للجنة التنفيذية في الاتحاد، كما تمّ إنتخاب المدير العام للمصرف الليبي الخارجي ممثل المصارف المشتركة حمد محمد بن يوسف نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الخميس 24 آذار 2016

المؤتمر المصرفي العربي يتزامن والجمعية العمومية

طربيه : منصة أساسية لنظام يُؤسّس للتكامل المصرفي

برعاية رئيس الحكومة تمام سلام وحضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، يعقد اتحاد المصارف العربية مؤتمره المصرفي العربي لعام ٢٠١٦ في فندق فينيسيا بيروت في ٣٠ آذار الجاري و٣١ منه بعنوان التكامل المصرفي العربيبالتعاون مع مؤسسات عربية إقليمية ودولية.

ويشارك في أعمال المؤتمر الذي يتزامن انعقاده مع اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد المصارف العربية بدورته الـ٤٣، وزراء وحكام مصارف مركزية عربية، وقيادات مالية ومصرفية عربية عليا، وممثلون عن أهم المؤسسات الإقليمية العربية يتقدمهم رئيس اتحاد المصارف العربية محمد كمال الدين بركات، ورئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية السفير محمد محمد الربيع، والأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح.

وفي المناسبة، قال طربيه: يأتي انعقاد المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠١٦ انطلاقاً من دور ومسؤوليات اتحاد المصارف العربية في سعيه الدائم إلى تعزيز الاستقرار المالي والتكامل الاقتصادي العربي، وتعزيز جهود التنمية المستدامة والازدهار بين المجتمعات العربية، خصوصاً في ضوء ما تشهده منطقتنا العربية اليوم من تحوّلات واضطرابات وحروب وما خلفته من تأثيرات سلبية في النمو الاقتصادي للمنطقة العربية ككل.

وتابع: نتطلع من خلال هذا المؤتمر الى تحقيق الإنصهار الفاعل للإمكانات والطاقات القائمة والمحتملة للقطاعات المصرفية والمالية العربية، بحيث نساهم في بناء صورة إيجابية افضل للدور العربي لمصارفنا العربية، تساعد بفعالية على تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتوسيع قاعدة التعاون المشترك مع الاتحادات المصرفية الدولية والهيئات الرقابية والتنظيمية الدولية.

وأمل طربيه في أن يشكل المؤتمر منصة هامة تؤسس لقيام نظام مصرفي عربي موحّد كمدخل أساسي وإلزامي للوصول



طربيه

الى تحقيق التكامل المصرفي العربي بفهومه الشامل، خصوصاً في ظل الظروف التي تمرّ بها منطقتنا العربية، وما خلفته من تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية ككل، وضرورة تضافر الإمكانات المصرفية العربية لتكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار إلى أن اجتماع الجمعية العمومية للإتحاد ستشهد مشاركة اكثر من ٣٠٠ شخصية مصرفية عربية، الامر الذي يؤكد استمرار ثقة العرب عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً بلبنان وبدوره المالي والمصرفي الريادي في المنطقة.

من جهته قال فتوح: بالتزامن مع انعقاد اجتماع الجمعية العمومية ستعقد اجتماعات لأجهزة الاتحاد الأساسية من اجتماع لجنة التدقيق، واجتماع مجلس أمناء الاكاديمية العربية، إضافة الى اجتماع مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، ومجلس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

وشكر طربيه وبركات إصرارهما على انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد في بيروت، خصوصاً في هذا الوقت الصعب الذي تشهده دول المنطقة، وذلك بهدف تجديد الثقة بالعاصمة اللبنانية بيروت كمركز مالي ومصرفي في المنطقة.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الثلثاء ٨ آذار ٢٠١٦

طربيه في افتتاح مؤتمر «ماليّة العراق ٢٠١٦» في بيروت: لإزالة الصعوبات من أمام مصارفنا خدمة للقطاع العراقي

لفت رئيس جمعية المصارف رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه إلى تشدد المصارف اللبنانية «بفعل مخاطر الجيوسياسية المتنامية حالياً في منطقتنا، في قضايا الإمتثال وإدارة المخاطر وغيرها من متطلبات إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، واعرف عميلك، وتأمين الموارد البشرية اللازمة والكفوءة لدوائر الإمتثال، واعتماد البرامج المعلوماتية العالمية المتخصصة، بحيث تبذل دوائر الإمتثال نسبياً أكبر الجهود في تأدية العمل المصرفي». وأوضح أن «ما يطبق في المصرف الأم في لبنان، يطبق على فروع أي مصرف لبناني في الخارج، إضافة الى القوانين المحلية المرعية الاجراء، ضمانة لسلامة القطاع المصرفي اللبناني ككل من عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب». وإذ أشار إلى أن «وجود تسعة مصارف لبنانية في العراق، خير دليل على رغبتنا في المساهمة في خدمة الاقتصاد العراقي وشعب العراق، بالرغم من بعض الصعوبات التي تواجه عملنا في العراق والتي سبق لبعض المصارف اللبنانية العاملة في العراق أن أثارتها بشكل مباشر مع المحافظ». أعلن أن «هذه المعوقات ستحد من قدرتنا على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية التي نقدمها في لبنان وفي بلدان أخرى، آملين إزالتها خدمة للقطاع المصرفي العراقي».

كلام طربيه جاء في افتتاح مؤتمر مالية العراق Iraq Finance 2016 في فندق «فينيسيا إنترکونتيننتال» في بيروت. وتستمر أعماله حتى الأربعاء المقبل.

وألقى طربيه كلمة جاء فيها: يشكل مؤتمرنا اليوم منصة أساسية لتوثيق علاقات التفاعل والتعاون بين المصارف العراقية واللبنانية، وتبادل الخبرات والتجارب لتحسين وتطوير العمل المصرفي والمالي. كما هو منبر لمناقشة الوضع الحالي واستعراض القضايا والتحديات التي تواجهها، وبحث الآفاق لتوطيد العلاقات بين البنوك والسلطات المصرفية، إضافة إلى توفير الفرص المستقبلية.

ونرحب أيضاً في هذه المناسبة، بانفتاح العراق الشقيق على القطاع الخاص والإستثمار وتهيئة البيئة الاستقبالية. ونحيي متابعة البنك المركزي العراقي لجهوده وسعيه إلى تحديث النظام المصرفي العراقي وزيادة فاعليته وتقديم الائتمان الآمن والاستثمار السليم للعملاء، في سوق كبيرة وواعدة.

وإننا في هذا السياق، نتطلع الى مزيد من التعاون البناء والمثمر مع المصارف العراقية الشقيقة ومع البنك المركزي العراقي. وما وجود تسعة مصارف لبنانية في العراق إلا خير دليل على رغبتنا في المساهمة في خدمة الاقتصاد العراقي وشعب العراق الشقيق، بالرغم من بعض الصعوبات التي تواجه عملنا في العراق والتي سبق لبعض المصارف اللبنانية العاملة في العراق أن أثارتها بشكل مباشر مع المحافظ. وخلال انعقاد مؤتمر الشمول المالي الأخير في بغداد، ان هذه المعوقات ستحد من قدرتنا على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية التي نقوم بتقديمها في لبنان وفي بلدان أخرى، آملين إزالتها خدمة للقطاع المصرفي العراقي.

اما تواجد مصارفنا اللبنانية في السوق العراقية كما في الأسواق العالمية الأخرى، فيأتي ضمن استراتيجية البنوك اللبنانية للتوسع في الخارج ونقل خبرتها وخبرة رأسمالها البشري المشهود له بالكفاءة والأداء لجهة الإدارة والتنظيم. وهي بالرغم من صغر حجمها قياساً الى السوق العراقية المصرفية الضخمة، تعمل على تقديم الخدمات والمنتجات التنافسية المصرفية الشاملة للعملاء، وعلى وضع خبرة الصناعة المصرفية اللبنانية في خدمة القطاع المصرفي العراقي الشقيق بهدف تطويره وتحديث الخدمات المقدمة الى العملاء. وتجدر الإشارة في هذا السياق، انه يفعل الأخطار الجيوسياسية المتنامية حالياً في منطقتنا، نلجأ مصارفنا، حمايةً لأعمالها، الى التشدد في قضايا الإمتثال وإدارة المخاطر وغيرها من متطلبات إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، واعرف عميلك، وتأمين الموارد البشرية اللازمة والكفوءة لدوائر الإمتثال، واعتماد البرامج المعلوماتية العالمية المتخصصة، بحيث تبذل دوائر الإمتثال نسبياً أكبر الجهود في تأدية العمل المصرفي. وما يطبق في المصرف الأم في لبنان، يطبق على كافة فروع أي مصرف لبناني في الخارج، إضافة الى القوانين المحلية المرعية الاجراء، ضمانة لسلامة القطاع المصرفي اللبناني ككل من عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومصارفنا اللبنانية كما تعلمون، متواجدة في ٣١ بلداً، وتتعامل مع شبكة مراسلين في ١١١ مدينة في العالم.

لا يسعني في هذا السياق إلا التوقف عند دور المصارف في لبنان التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد. فقد حققت الميزانية المجمّعة للمصارف العاملة في لبنان لغاية ٣١/١٢/٢٠١٥، ١٨٥،٢ مليار دولار أي ما يقارب ٣،٤ أضعاف الناتج المحلي الذي قدره صندوق النقد الدولي بنحو ٥٤ مليار دولار.

والملاحظ انه، خلافاً للأزمة الاقليمية وانعكاساتها السلبية، شهد القطاع المصرفي اللبناني أداءً مميزاً لجهة صلابته، وهو يسجل حالياً نمواً مقبولاً ومعدلات سيولة وملاءة مشجعة. ومردّ هذه الصلابة ايضاً إلى الأداء الناجح لإدارات المصارف وتحصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، إضافة إلى الحوار المفتوح والدائم مع جمعية المصارف في لبنان. وانتج هذا التعاون الدائم بين السلطات والقطاع المصرفي قطاعاً مصرفياً متيناً.

وفي المحصلة، يبقى أن نأمل أن يتعافى العراق الشقيق سريعاً ويباشر عملية إعادة الاعمار، فهو بشكل سوداً واعدة سيكون فيها للمصارف دور حيوي وأساسي في مسيرة النهوض».

الاقتصاد والأعمال

شباط / آذار 2016

طربيه ممثلاً للبنان
في مجلس اتحاد المصارف العربية



إختارت المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية الأعضاء في اتحاد المصارف العربية د. **جوزف طربيه** بالإجماع لتمثيل لبنان في مجلس إدارة الاتحاد للفترة الممتدة من 2016/5/1 ولغاية 2019/4/30 الذي سيتم انتخابه خلال الجمعية العمومية التي تنعقد في الكويت نهاية آذار المقبل.

يذكر أن **طربيه** يشغل حالياً رئاسة اللجنة التنفيذية للإتحاد وسبق أن ترأس مجلس إدارته لولايتين متتاليتين.

من جهة أخرى، أشار **طربيه** خلال الملتقى السنوي لرؤساء إدارات الصيرفة بالتجزئة الذي نظّمه الاتحاد إلى جهود مصرف لبنان مع المصارف التجارية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي. ولفت إلى سياسة مصرف لبنان من خلال «الحوافز المالية» لتحفيز النمو وإصدار قرارات متكاملة لرزمات تحفيزية للتسليف بلغت لغاية اليوم ما يفوق الخمسة مليارات دولار، عن طريق تقديم برامج تسليف تدعم الاقتصاد الوطني، بحيث تستفيد من تمويل المصارف شرائح كثيرة وفئات اجتماعية مختلفة من سكان القرى والأطراف، ويشمل ذلك بصورة خاصة التمويل المتناهي الصغر Micro Finance والتمويل المغطّى من مؤسسة كفالات للمؤسسات الحرفية وقطاعات الزراعة والسياحة إضافة الى تمويل اقتصاد المعرفة ومشاريع الطاقة المتجددة وتمويل التعليم وغيرها، بما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة وتالياً تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على صعيد السكان والمناطق. وقد أفضت هذه المشاريع الى نتائج مهمة، مثل زيادة حجم المقترضين، وتأمين النمو في ظروف صعبة للبنان والمنطقة، حيث تجاوز عدد المقترضين في لبنان اليوم عتبة الـ 800 ألف مقترض مقارنة بـ 60 ألفاً في العام 1993.

وفي السياق نفسه، أشار إلى الإحصاءات المصرفية وفق الميزانية المجمعة للمصارف اللبنانية التي أظهرت أن القروض الفردية شكلت نسبة 30.7 في المئة من مجموع القروض الممنوحة الى القطاع المالي اللبناني في نهاية النصف الأول من العام 2015 ، وشكلت قروض الاسكان النسبة الأعلى من القروض الفردية بـ 61 في المئة تلتها الاستهلاكية بـ 27 في المئة والسيارات بـ 8 في المئة، وبطاقات الائتمان بـ 3 و1 في المئة للقروض الطلابية.

وقد نمت القروض الفردية بنسبة 3.25 في المئة منذ بداية العام 2015 وبلغت 17.11 مليار دولار أميركي. ويعود سبب هذا النمو إلى زيادة الـ 5.29 في المئة في قيمة القروض السكنية التي بلغت 10.4 مليارات دولار أميركي، وزيادة الـ 3.62 في المئة في قيمة القروض الإستهلاكية التي بلغت 4.6 مليارات دولار أميركي.

السفير

الاربعاء ١٧ شباط ٢٠١٦

«اتحاد المصارف العربية»: جمعية عمومية في بيروت

تُعقد الجمعية العمومية لاتحاد المصارف العربية بدورتها الـ43 في بيروت، في 31 آذار المقبل، وذلك بحضور 400 شخصية مصرفية رفيعة المستوى، من كل الدول العربية.

وأوضح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، ان هذا القرار تم اتخاذه بالإجماع من قبل اللجنة التنفيذية للاتحاد برئاسة الدكتور جوزيف طربيه، وبحضور رئيس الاتحاد الدكتور محمد بركات الذي كان الداعم لهذا التوجه وجميع الأعضاء من 9 دول عربية وهم: الكويت، تونس، سلطنة عمان، ليبيا، موريتانيا، العراق، مصر، السودان، و لبنان.

وأضاف فتوح «الشكر للدكتور جوزيف طربيه للجهود وللاتصالات التي قام بها لاستضافة اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد في بيروت، بعد 10 سنوات من استضافتها في مختلف الدول العربية، بحيث لا يزال لبنان البلد الوحيد القادر على استقبال الوفود من كل الدول العربية».

وكانت اللجنة التنفيذية للاتحاد انعقدت في بيروت يوم الجمعة 12 شباط 2016 في مقر الأمانة العامة للاتحاد، برئاسة طربيه، والأعضاء كافة، حيث تم عرض التطورات في المنطقة العربية وتأثيرها على مجمل الأوضاع الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، وقد تم وضع خارطة طريق للمرحلة المقبلة.



الجمعة ٥ شباط ٢٠١٦

التجديد لطربيه في اتحاد المصارف العربية

جددت المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية الأعضاء في اتحاد المصارف العربية، انتخابها جوزف طربيه بالإجماع لتمثيل لبنان في مجلس ادارة الإتحاد المذكور للفترة الممتدة من 2016/5/1 ولغاية 2019/4/30. وسيعقد الإتحاد جمعيّته العمومية القادمة في 31 آذار المقبل في دولة الكويت.

يضمّ اتحاد المصارف العربية 340 مصرفاً عربياً، وهو يشكّل أكبر تجمّع مالي ومصرفي على صعيد المنطقة العربية، ويشغل طربيه حالياً رئاسة اللجنة التنفيذية للإتحاد، كما سبق له أن ترأس مجلس إدارته لولايتين متتاليتين.

الجمهورية
الجمعة ٥ شباط ٢٠١٦

بيروت تحتضن ملتقى "الصيرفة بالتجزئة في المصارف العربية"

افتتحت أمس في بيروت، فعاليات الملتقى الأول لرؤساء الصيرفة بالتجزئة في المصارف العربية الذي نظمه اتحاد المصارف العربية برعاية وزير الاقتصاد والتجارة الان حكيم.



اثناء المؤتمر

شدد وزير الاقتصاد في كلمته على انه مع تزايد الانفتاح المالي والتحرير المصرفي، بات هناك ضرورة تحتم على المصارف الارتقاء بالخدمات المصرفية إلى فوق المعدل لي توسيعها وجعلها تشمل كل الافراد لتتفادى أية مضاربة خارجية.

واشار الى أن القطاع المصرفي في لبنان يحظى خير مثال على أنه حجر الاساس في الاقتصاد، لانه على الرغم من كل التحديات الأمنية والاجتماعية

طربيه: سياسة مصرف لبنان التحفيزية أفضت الى نتائج مهمة

والاقتصادية التي عصفت بلبنان، بقي القطاع المصرفي يشكل الدعامة الأساسية لبقاء الدولة اللبنانية بقطاعاتها الانتاجية والاقتصادية كافة، وبقي يشكل الضمانة الحقيقية لها ويدعم حسابات واسعة للمستهلك اللبناني تتسم بالابداع والتجديد، وهذا إن دل على شيء انما يدل على الثروة والمعرفة التي يتمتع بها هذا القطاع.

والإمكانات الهائلة فيه لتصدير هذه المعرفة والـ Know How إلى الخارج وإلى أسواق تفتقر إلى التقنيات والخبرات الحديثة والمتطورة في المجال المصرفي وخاصة التجزئة.

أضاف: استطاع هذا القطاع أن يحافظ على موقعه في القطاع المصرفي العربي وأن يكون في طليعة المنظمات المصرفية العربية خلال العام 2015 حيث ارتفعت موجوداته إلى نحو 181 مليار دولار وحقق أرباحا جيدة.

ورأى حكيم ان الهوة الإقليمية والدولية للمصارف اللبنانية، إلى جانب ما لديها من المهنية والكفاءة والخبرة، قد أكسبتها مرونة تنافسية، مقارنة بالقطاعات المصرفية الاخرى في المنطقة.

طربيه

اعتبر رئيس الإتحاد النوفي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه أن دور المصرفيين العرب «هو مدارة التحديات المالي التي يحول دون الأمل والحياة الانسانية الكريمة، وادخال فئات متعاظمة من مجتمعاتنا - وخاصة في المناطق البعيدة عن المدن، ضمن الشرائح المنتجة، مما يفتح أمامها باب النمو والحياة والتطور».

وشدد على أهمية قروض التجزئة «التي تمكن الأفراد من تحقيق ما يرغبون به من أفكار أو مشاريع، ما يجنبهم الحاجة من مدخم وقراهم وبناتهم أو اللجوء الى مهادر خطيرة لتمويل وتوزيعهم في جرائم وافات اجتماعية لا تحمد عقباط إضافة الى ان وجود المصارف في الأطراف يساعد حركة المصانع والمؤسسات، وخلق فرص عمل وتوسيع السكان في أرضهم».

وفيما أشار الى ان نسبة 18% فقط من السكان في المنطقة العربية يملكون حسابا مع مؤسسة مالية، و8% من اجمالي قروض البنوك العربية تذهب الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قال ان فرص نمو المنتجات المصرفية بالتجزئة كبيرة وواعدة جدا.

محلياً، لفت طربيه الى ان سياسة مصرف لبنان التحفيزية أفضت الى نتائج مهمة، مثل زيادة حجم المقترضين، وتأمين النمو في ظروف صعبة للبنان والمنطقة، حيث تجاوز عدد المقترضين في لبنان اليوم عتبة 800 الف مقترض مقارنة بـ 60 ألفاً في العام 1993.

في السياق نفسه، تشير الإحصاءات المصرفية وفق الميزانية المجمعة للمصارف اللبنانية الى ان القروض الفردية شكلت نسبة 30.7% من مجموع القروض الممنوحة الى القطاع العائلي اللبناني في نهاية النصف الأول من العام 2015، وشكلت قروض الاسكان النسبة الأعلى من القروض الفردية بـ 61% تلتها الاستهلاكية بـ 27% والسيارات بـ 8%، وبطاقات الائتمان بـ 2% و1% للقروض الطلابية.

وقد نمت القروض الفردية بنسبة 3.2% منذ بداية العام 2015 وبلغت 17.11 مليار دولار، ويعود سبب هذا النمو إلى زيادة الـ 5.29% في قيمة القروض السكنية التي بلغت 10.6 مليارات دولار وزيادة الـ 3.62% في قيمة القروض الاستهلاكية التي بلغت 4.6 مليارات دولار.

المستقبل

الجمعة ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٥

مؤتمر خارطة الشمول المالي ٢٠١٥ ـ ٢٠٢٠ في بيروت الشهر المقبل

طربيه: مستمرون في تمويل الدولة ولا يجوز التفكير في إفلاسها



● طربيه متوسطاً عون وفتوح في المؤتمر الصحافي أمس (أحمد عزاقير)

شدد رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية ورئيس جمعية مصارف لبنان، جوزف طربيه، على استمرار المصارف في تمويل احتياجات الدولة اللبنانية، مشيرا الى ان ضمان استمرارية هذا التمويل، هو ضمان لاستمرارية الدولة بكل مؤسساتها في مختلف المجالات، «فلا يجوز ان نفكر بافلاس الدولة.. وهذا غير وارد على الاطلاق».

جاء ذلك خلال اعلان طربيه في مؤتمر صحافي أمس، انعقاد الدورة العشرين للمؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١٥ برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام بعنوان «خارطة طريق للشمول المالي ٢٠١٥-٢٠٢٠» في ١٩ تشرين الثاني المقبل و٢٠ منه في بيروت، بمشاركة الأمين العام للاتحاد وسام فتوح ونقيب المحررين الياس عون.

في المؤتمر الذي شهد أيضا إطلاق قاعدة التشريعات المصرفية العربية، قال طربيه إن المؤتمر «سيعمل على وضع خارطة طريق للسنوات الخمس القادمة نأمل خلالها أن نرتقي إلى مرحلة الإستقرار الأمني والسياسي، لتبدأ عمليات الإصلاح الإقتصادي والتنموي، وأن تتماشى الإصلاحات الإقتصادية مع الإصلاحات السياسية لضمان الإستقرار الذي يشكّل الهدف المشترك».

وعرّج طربيه على الوضع اللبناني قائلاً انه «من المتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي للإقتصاد اللبناني في العام الجاري نحو ٢٪، وهي النسبة ذاتها التي حقّقها في خلال العام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يترافق هذا النمو مع نسبة تضخّم منخفضة في حدود ١٪ فقط». واوضح ان الأوضاع الإقتصادية السيّئة وأجواء عدم الإستقرار السياسي تسببت في «تراجع في حركة التجارة خلال العام الماضي وخاصة الواردات التي إنخفضت ٢.٣ في المئة ومن المتوقع إنخفاضها ٦.١ في المئة خلال العام الجاري. إلاّ إنّه من المتوقع في المقابل زيادة الصادرات ٧ في المئة هذا العام».

وتوقع ان تسجل موازنة الدولة عجزاً بحوالى ٥.٤ مليارات دولار، وهو ما يشكّل حوالى ١٠ في المئة من حجم الإقتصاد، وهذا العجز في الموازنة سيجبر الحكومة على مزيد من الإقتراض، حيث من المتوقع زيادة الدين العام من حوالى ٦٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى حوالى ٧٢ مليارا بنهاية عام ٢٠١٥.

وأكد طربيه استمرار المصارف في تمويل احتياجات الدولة اللبنانية، مشيرا الى ان ضمان استمرارية هذا التمويل، هو ضمان لاستمرارية الدولة بكل مؤسساتها في مختلف المجالات، «فلا يجوز ان نفكر بافلاس الدولة.. هذا غير وارد على الاطلاق».

وكانت كلمة فتوح، التي ركز فيها على اهمية اطلاق قاعدة التشريعات المصرفية العربية، مشيراً إلى أن أهمية المؤتمر تكمن في الموضوع العلمي المهم وما له من تداعيات إيجابية على الإقتصاد وعلى التنمية الإجتماعية وخلق فرص عمل، وفي تكريم محافظ المصرف المركزي الكويتي بجائزة الرؤية القيادية، وفي المشاركة الصينية-العربية في حلقة نقاش التعاون العربي – الصيني والتحضير لإجتماع قمة مجموعة العشرين للعام المقبل في الصين.

ثم اعلن فتوح عددا من المنتجات المهمة التي سيطلقها الإتحاد قبل نهاية العام الجاري.

الجمهورية

الجمعة ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٥ ـ العدد ١٣٩٨

سلام يرعى المؤتمر المصرفي العربي: الاستحقاقات داهمة



من افتتاح المؤتمر (الثاني يمينا)

أعلن رئيس الحكومة تمام سلام أن "السلطة التنفيذية ستقوم بواجباتها لأن الاستحقاقات الداخلية داهمة والمخاطر الخارجية حقيقية وخطيرة. فعلاج الأخطاء طويلة من القرارات الضرورية التي تتعلق بالمصلحة العامة وشؤون المواطنين، وبينها قرارات تحتل أولوية قصوى مثل لبني خطة معالجة النفايات وتطبيقها". مشدداً على أن "القوى السياسية مدعوة إلى التواضع، والتوافق على ما يسمح بتسيير العمل الحكومي وخدمة مصالح اللبنانيين".

افتتح امس المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١٥، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية تحت عنوان «مخاطرة طريق للشمول المالي»، برعاية وبحضور رئيس الحكومة تمام سلام، الذي ألقى كلمة الافتتاح.

لفت سلام في كلمته إلى أنه «ليس بالأمر اليسير على أي دولة أو أي سوق مالية، أن تستمر عجلتها في الدوران والإنتاج، في الوقت الذي تتعرّض إلى أزمات سياسية متوالدة، وانكماش اقتصادي، وتهديدات إرهابية»، مشيراً إلى أن «لبنان تمكّن رغم كل الضغوط من تثبيت استقراره النقدي، ونجح القطاع المصرفي اللبناني في المحافظة على ملاءة عالية، ونسب فوائد منخفضة، ونموّ مستمرّ في ميزانيته المُجمّعة»، واعتبر أن «هذه المؤشرات تعكس كفاءة القطاع المصرفي اللبناني، ونجاح السياسة الحكيمة للمصرف المركزي بقيادة الحاكم رياض سلامة لكن ذلك لا يلغي أن قطاعات إقتصادية أخرى، صناعية وزراعية وتجارية واستثمارية، تمكّنت من الصمود في وجه الظروف الصعبة».

واعتبر سلام أن القوانين التي تم إقرارها في المجلس النيابي الاسبوع الماضي، "لمّت مظلّة قانونية شاملة لقضايا مكافحة تبييض ونقل الأموال وتمويل الإرهاب، مع العلم أن مصارفنا كانت لسنوات طويلة، وفي ظل الرقابة الشديدة للمصرف المركزي، تلتزم التزاماً صارماً النظم والمعايير الدولية في هذا المجال».

سلامة

من جهته، أعلن حاكم كصرف لبنان رياض سلامة أن «الثقة هي الأساس، فمصرف لبنان عمل على تثبيت سعر صرف الليرة، وأكد أن الليرة اللبنانية مستقرة وستبقى مستقرة «وأن كل

> سلامة: الليرة مستقرة والشائعات لم تترجم في الأسواق

الشائعات التي سرت في الماضي وخصوصاً في الشهر الأخير، هي إشاعات لم تترجم في الأسواق وقد أصبحنا معتادين عليها، وقال: «ما قامت به الحكومة ومجلس النواب بإقرار ٤ قوانين مهمة للقطاع المالي، يسمح للبنان بأن يبقى منخرطا بالعولمة المالية وأن لا يتم إبزاجه على أي لائحة تحذر الآخرين من التعامل معه». كذلك أكد أن «القطاع المصرفي في لبنان سليم، ونسبة الملاءة تبعاً لمعايير بازل ٣ بلغت ١٢% وأكثر في المصارف اللبنانية، ونحن نتطلع إلى تعزيز الملاءة في هذا القطاع في الوقت المناسب، وبعد التشاور مع جمعية المصارف في لبنان. فهدفنا بالفعل هو الوصول إلى ملاءة نسبتها ١٥% ».

كما أكد سلامة إن ملاءة الدولة جيدة، مصحح أن الدين العام مرتفع وهو يشكل ١٤٠% من الناتج المحلي، لكن، إذا حذفنا من هذا الدين العام ما هو مملوك من مصرف لبنان، تكون هذه النسبة أقل من ١٠٠%، كما أن الأسواق اللبنانية تتعايش مع هذا الدين، إنما تطالب بالسيطرة على العجز السنوي، وهذا ما نأمله حينما يتحسن الوضع السياسي في البلد».

وتوقع سلامة زيادة الودائع في لبنان هذا العام بنسبة ٥ و ٦%.

طربيه

بدوره، لفت رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه، الى «أن ما يقلقنا في موضوع الشمول المالي اليوم، هو تأثير ظاهرة بدأت بالتوسع بشكل مضطرد، الا وهي ما يسمى بتخفيف المخاطر أو De-Risking حيث تعمد بعض المصارف، إلى قطع علاقاتها المالية مع جهات أو مؤسسات أو أفراد تعتبر انها مرتفعة المخاطر، بالنسبة لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتالياً، فبدلاً من القيام بإدارة جيدة لتلك المخاطر، تعمد المصارف إلى تجنبها كلياً. وفي الواقع فإن قطع العلاقات المصرفية مع قطاعات بأكملها، أو مناطق بأكملها أو دولة بأكملها، يؤدي إلى خروجها من المنظومة المالية وبالتالي الى تفاقم ظاهرة ما يسمى بالتهميش المالي أو Financial Exclusion وهذا الأمر قد يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة لازمة البطالة، مع ما يؤديان إليه من مشاكل اجتماعية واقتصادية وربما أمنية وسياسية».

L'Orient LE JOUR

Mercredi 11 Novembre 2015

Argent sale

« Le Liban risque d'être réinscrit sur la liste noire du Gafi », menace Torbey

« Le Liban a été retiré en 2002 de la liste noire du Groupe d'action financière (Gafi) qui répertorie les pays non coopératifs en matière de lutte contre le blanchiment des capitaux, notamment grâce à son dispositif législatif adopté en 2001. Aujourd'hui, nous risquons d'être réinscrits sur cette liste », a déclaré hier le président du conseil d'administration de l'Union des banques arabes (UBA), Joseph Torbey. Il s'exprimait à l'occasion de la cinquième session du forum annuel des unités de conformité de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme qui a débuté ses travaux à Beyrouth. Des représentants d'Égypte, du Qatar, de Jordanie, du Soudan, d'Irak, de Palestine et de Tunisie se sont ainsi réunis l'hôtel Mövenpick, en présence notamment de membres de la Commission spéciale d'investigation contre le blanchiment d'argent (CSI), pour aborder les différents défis auxquels sont confrontées les banques pour appliquer les normes internationales dans ce domaine.

M. Torbey a également rappelé que « trois projets de lois, destinés à conformer la législation libanaise aux exigences internationales en termes de lutte contre le blanchiment d'argent et le terrorisme, et déposés en 2012, attendent toujours d'être adoptés par le Parlement. » Il a enfin exhorté les députés « à voter ces lois avant l'expiration du délai accordé par le Gafi à la fin de l'année. » Les trois projets de lois en question portent respectivement sur : l'échange d'informations fiscales (numéro 8002 du 23/4/2012) ; des amendements de la loi sur le blanchiment de 2001 (numéro 8200 du 24/5/2012) et sur la déclaration des sommes en numéraire aux frontières (numéro 7983 du 14/4/2012). Ces trois textes ont été inscrits à l'ordre du jour de la session parlementaire de demain.

Appelant à son tour à leur vote, le vice-gouverneur de la BDL, Mohammad Baassiri, a également insisté pour que le Liban adopte la ligne d'action des Nations unies concernant « l'assèchement des sources de financement du terrorisme ».

Le chef de l'unité de lutte contre le blanchiment d'argent de la Banque centrale égyptienne, Mohammad Abou Moussa, a de son côté alerté sur l'évolution des méthodes des contrevenants « qui utilisent des moyens technologiques de plus en plus sophistiqués ». Il a aussi évoqué « la menace que les auteurs de ces crimes faisaient peser sur la stabilité économique et financière des pays où ils sévissent », rappelant que selon l'Office des Nations unies contre la drogue et le crime, les opérations de blanchiment représentaient 2 à 5 % du PIB mondial – soit entre environ 800 et 2 000 milliards de dollars. Un représentant de la banque qatarie CBQ, Mohammad Mansour, a, lui, insisté sur « les difficultés persistantes imposées par la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme », évoquant notamment la difficulté pour les banques à identifier les auteurs de crimes électroniques.

THE DAILY STAR
LEBANON

Wednesday, November 11, 2015

Anti-money laundering law key to deposits

Leading bankers warn flow will be impacted unless Parliament passes crucial bills



Mansour, left, Torbey and Baasiri participate in the anti-money laundering conference at the Movenpick Hotel in Beirut.

BEIRUT: Leading bankers warned Tuesday that the flow of deposits to Lebanon will be gravely affected if the parliament fails to pass crucial bills on anti-money laundering and terrorism financing by the end of this year.

"Lebanon will face severe financial sanctions if it fails to pass these bills by the end of this year and this will definitely impact the flow of deposits to the country, warned Joseph Torbey, chairman of the of World Union of Arab Bankers at the annual conference on anti-money laundering compliance.

The conference, which was held at Movenpick Hotel, aims at discussing challenges facing Arab banks in implementing anti-money laundering laws. The event was organized by the Union of Arab Banks in cooperation with the Special Investigation Commission at the Central Bank and the World Union of Arab Bankers.

In the past few years, the Central Bank has intensified its campaign against suspected money launderers after Lebanon's name was removed from the list of noncooperating countries in the fight against dirty money in 2001. But Lebanon still has to make some amendments to the current anti-money laundering and terrorism funding regulations to be in full compliance with international standards.

"Lebanon was removed from the List of countries that are noncompliant with anti-money laundering regulations in 2001 after succeeding in creating compliance departments in its financial institutions which restored trust in its banking system," Torbey said.

He added that the de-risking phenomenon also became widespread in Lebanon and in Arab countries prompting banks to end their business ties with high risk customers.

"The problem with de-risking is that it has resulted in banks losing some of their customers which increased the risk of witnessing more shadow banking activities, he said. "However dealing with high risk customers may on the other hand pose threats to banks' relations with their correspondent banks," he added.

In a bid to be fully compliant with international standards, Torbey emphasized the need for cash declaration on the borders when money transfers exceed a specific amount. "This procedure does not impact banking secrecy at all because most of the money is transferred from Africa and Gulf countries, where there exist no obstacles in money movement [as opposed] to the U.S. and EU countries," he said.

Also, Torbey added that this procedure does not aim to collect taxes because money that is generated by Lebanese outside their country is not subject to taxes.

However, he added, among the newly required amendments is tax exchange information agreement for money generated inside Lebanon. "The absence of tax exchange information was not considered part of organized crimes but then it was included in pacts signed by the U.S. and the EU and it is a must now," he said.

"The tax administration in Lebanon did not have the right to declare tax evasion cases but this should be required after the Parliament passes the tax exchange information agreement," he added.

Torbey said that law 318/2001 related to fighting terrorism should be amended to include crimes that are newly listed internationally.

Moreover, he said that Parliament must approve the 1999 U.N. treaty designed to criminalize acts of financing terrorism. The convention also seeks to promote policy and judicial co-operation to prevent, investigate and punish the financing of such acts.

His views were echoed by Abdul Hafiz Mansour, secretary-general of the Special Investigation Commission who emphasized the need to take part in the 1999 U.N. treaty, which, he said, is capable of solving two-thirds of the problems currently facing Lebanon.

"We really hope that Parliament approves Lebanon's participation in the 1999 U.N. treaty," he said.

Mansour noted that 95 percent of member countries in the U.N. approved on this treaty and Lebanon and Somalia are the only two Arab countries that are not part of it yet.

"But Somalia has made headway to approve the treaty [as opposed to Lebanon," he said.

Mansour said that it is in the interests of the country to fight acts of financing terrorism because they contribute to increasing inflation in addition to weakening public finances due to tax evasion.

He also spoke of the threat emanating from the increase in cybercrime and most specifically stealing from people's bank accounts.

"This has increased at a remarkable pace and the problem with these kinds of crimes is that it's difficult to track stolen money because they move from one country to several other countries within 24 hours," he said.

Mansour said these crimes have also increased in Lebanon, whereby the number of hacks increased from just one in 2011 to 63 over the past few months.

Mohamed Abou Moussa, executive director at the Egyptian Money Laundering and Terrorist Financing Combating Unit at the central bank of Egypt, repeated Mansour's remarks by saying that advanced technology contributed to the increase in crimes.

He gave a presentation on the threats imposed by new payment methods, such as postpaid cards and crowd funding, on fighting anti-money laundering and terrorism funding.

He said that postpaid cards do not allow for identifying their users and are mainly in countries that do not have strong regulations for anti-money laundering and terrorism funding.

He added that some terrorist organizations resort to crowd funding disguised as charity groups to solicit money in a bid to commit their crimes.

النهار

الاربعاء 11 تشرين الثاني 2015

"مكافحة تمويل الإرهاب في المصارف العربية": لعدم إدراج لبنان في لائحة الدول غير المتعاونة

افتتحت امس الدورة الخامسة لـ "الملتقى السنوي لمكافحة تمويل الارهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية"، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة، في فندق "موفنبيك".

شارك في حفل الافتتاح رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، نائب حاكم مصرف لبنان محمد بعاصيري، أمين سر لجنة التحقيق الخاصة عبد الحفيظ منصور، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، المدير التنفيذي ورئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي محمد أبو موسى وشخصيات.

تناول طربيه في كلمته مسألة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على ضوء ما يحصل حالياً في العالم من صراعات وتنازعات وتنازع على السلطة وإرهاب،



طربيه خلال إلقائه كلمته. (ناصر طرابلسي)

مشيراً إلى أنّ هذا الامر يحتاج إلى تمويل وتخطيط. ورأى أنّه لكي يبقى لبنان ضمن المنظومة المالية والمصرفية الدولية، على مجلس النواب أن يبت قبل انقضاء المهلة المحددة له في نهاية السنة ثلاثة مشاريع قوانين احالتها الحكومة في منتصف آذار 2012، وهي تتناول إلتزام لبنان التصريح عن المبالغ النقدية عند عبور الحدود مع تعديل قانون 318 المتعلق بمكافحة تمويل الارهاب، بت مشروع قانون يتناول المعلومات بالنسبة إلى التهرب الضريبي، وضرورة مصادقة مجلس النواب على اتفاق الأمم المتحدة رقم 1999 المتعلق بتجفيف مصادر تمويل الإرهاب. واعتبر أبو موسى أنّ "أخطار غسل الأموال من أهم الأخطار غير المنظورة التي تهدد استقرار النظام المالي والاقتصادي العالمي، نتيجة الحجم الهائل من الأموال التي تحصل من الجرائم التي يتم غسلها، والتي تمثل ما بين 2 – 5% من الناتج المحلي الاجمالي في العالم".

وشدّد منصور من جهته على الأهمية الدولية لمسألة تبييض الأموال وتمويل الارهاب انطلاقاً من خطر هذه الجرائم وتأثيرها على سمعة القطاعات المالية، وقال: "لبنان يشارك بقوة عبر القطاعين العام والخاص في محاربة جرائم تبييض الأموال"، مشيراً إلى النمو الكبير للجرائم المنظمة في العالم التي باتت تفوق باضعاف ارقام المالية العامة في عدد من الدول، اضافة الى اثرها على الجرائم في ضرب الاقتصادات وتفشي الفساد في الادارات العامة.

أخيراً، تطرق بعاصيري الى أهمية إقرار لبنان اتفاق الأمم المتحدة المتعلق بتجفيف منابع تمويل الارهاب، مشيراً إلى أنّ "النقاش السياسي الدائر في لبنان لا يعني مصرف لبنان الذي يتعاطى مع الأمور بمنطق المهنية".

الأنوار

الثلثاء 10 تشرين الثاني 2015



الرئيس سلام وطربيه وفتوح (داالاتي ونهرا)

وفد اتحاد المصارف العربية دعاه لحضور مؤتمره في بيروت

سلام استقبل السفير بون ووفدا فرنسيا

استقبل رئيس الحكومة تمام سلام أمس في السراي، عضو الكونغرس الأميركي مايك بومبيو، في حضور القائم بأعمال السفارة الأميركية ريتشارد جونز، وجرى البحث في الأوضاع في لبنان المنطقة.

واستقبل سلام رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه والأمين العام للإتحادين وسام فتوح.

بعد اللقاء قال طربيه: «زرنا باسم اتحاد المصارف العربية الرئيس سلام لتأكيد دعوته وحضوره المؤتمر العربي الذي سيعقده الاتحاد في بيروت في التاسع عشر من الشهر الجاري، وهو مؤتمر يجمع فيه الاتحاد أهم الشخصيات المصرفية والاقتصادية والمالية العربية في بيروت لتداول الشأن المصرفي والمالي العربي، فيما تمر الدول العربية بأكبر صعوبات في تاريخها، فكيف تمر هذه الصعوبات ولا يجلس المسؤولون العرب ويتداولون حلها ومقاربتها؟ ومن أفضل من مدينة بيروت لتجمع هؤلاء المسؤولين عن بلدانهم ليأتوا ويتحاوروا في ظل قطاع مصرفي لبناني ناشط وناجح ويشكل الواجهة الإيجابية في لبنان؟ وسيفتتح الرئيس سلام المؤتمر الذي سيكرم شخصية عربية ومصرفية هي حاكم البنك المركزي الكويتي الذي سيأتي معه معظم القطاع المصرفي الكويتي وشخصيات كويتية للمشاركة في هذه المناسبة السنوية والتي ترفع من شأن لبنان وبيروت كأرض للحوار الإقتصادي العربي الدائم».

والتقى سلام السفير الفرنسي إيمانويل بون، وتناولا الأوضاع العامة والعلاقات الثنائية بين البلدين.

واستقبل الرئيس سلام وفد المستشارين للتجارة الخارجية الفرنسية برئاسة كريستيان باس.

الشرق
الاربعاء ٤ تشرين الثاني ٢٠١٥ - العدد ١٩٩٢٧

الملتقى السنوي لرؤساء وحدات الإلتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



طربية

يفتتح رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية المصارف في لبنان، الدكتور جوزف طربيه، ونائب حاكم مصرف لبنان الدكتور محمد بعاصيري، وأمين سر هيئة التحقيق الخاصة في لبنان عبد الحفيظ منصور، والمدير التنفيذي ؟ رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي المصري محمد ابوموسى، فعاليات «الملتقى السنوي لرؤساء وحدات الإمتثال بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية» في دورته الخامسة، والذي ينظمه إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة في لبنان، وذلك يومي 10 و 11 تشرين الثاني/ 2015، في فندق الموفنبيك، بيروت ؟ الجمهورية اللبنانية.

سيشارك في هذا الحدث رؤساء وحدات الإمتثال بمكافحة غسل الاموال في المصارف من عدة دول عربية منها: مصر، قطر، الأردن، السودان، العراق، فلسطين وتونس، للتداول في أخر المستجدات ومناقشة التحديات الجديدة التي تواجه المصارف العربية في تطبيق قوانين مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، بما فيها تحديات الامتثال للعقوبات الإقتصادية، ومدى تأثيرها على العلاقة مع البنوك المراسلة. كما سوف يتم تناول ومناقشة ظاهرة تجنب المخاطر « DE-Risking » التي تشغل المصارف العربية في وقتنا الحاضر والناجمة عن إحتمال عدم تمكن المصارف من القيام بإجراءات العناية الواجبة والحيطة والحذر Due - diligence Enhance.

هذه المواضيع سوف يتم تناولها على أيدي مجموعة متميزة من الخبراء من هيئة التحقيق الخاصة (SIC) في لبنان ومن السلطات القضائية والأمنية العربية وخبراء دوليين ومن القطاع المصرفي العربي.

النهار

الجمعة 23 تشرين الاول 2015

الإعلان عن "المؤتمر المصرفي 2015" وقاعدة التشريعات طربيه: المصارف لن تتخلّى عن تمويل الدولة ودعمها

صحيح أن المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس الهيئة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه والامين العام للاتحاد وسام حسن فتوح مخصص للاعلان عن "المؤتمر المصرفي العربي السنوي" 2015، إلا أن ما يواجه لبنان من أزمات سياسية واقتصادية استطاع تحويل مسار المؤتمر ليأخذ طربيه دور الراعي المطمئن رعيته على وضع لبنان المالي والمصرفي.



من اليسار: وسام فتوح، جوزف طربيه وغيب المحرزين اليافي عون. (ناصر طرابلسي)

"النهار"

النقاش الذي دار خلال المؤتمر وكلام طربيه، كانا كافيين للاضاءة على التطورات الاقتصادية والمالية في لبنان، خصوصا في ظل التحذيرات التي أطلقها وزير المال علي حسن خليل عن امكان خسارة لبنان لروض المؤسسات الدولية بسبب غياب التشريع. إلا أن كلام طربيه، وإن كان فيه بعض التحذير من سوء الاوضاع، بدا مطمئنا الى وضع الدولة عموما والثقة بالقطاع المصرفي خصوصا. وأكد تاليا أن المصارف لن تتخلى اطلاقا عن تمويل الدولة على رغم تراكم المجوزات. فالتخلي عن تمويل الدولة سيؤدي، كما قال، الى وقوع الدولة في مشكلة التوقف عن الدفع، بما يتسبب في انهيار اقتصادي واجتماعي اضافة الى انهيار الاستقرار السياسي.

ولكن ما الضمانات التي يستند اليها القطاع المصرفي للاستمرار في تمويل الدولة؟ لا يخفي طربيه أن القطاع المصرفي مستمر في دعم الدولة، لأن المعلومات الصحيحة والسليمة للاستدانة لا تزال موجودة، "لا أحد يعطيك اذا لم يكن لديك المقومات". ولكي يؤكد نظريته، كشف انه منذ أسبوعين حاولت دولة العراق أن تستدين من الاسواق العالمية نحو مليار دولار عبر اصدار سندات، فتعاونت مع 7 مصارف دولية لإنجاح هذا الاصدار ولكنه لم ينجح، على رغم امكاناتها المالية وقدراتها النفطية. أما سر نجاح لبنان في إصداراته، فيعود الى أنه يملك تاريخا ايجابيا في عدم الانقطاع عن التسديد. وعاكس طربيه التحذيرات غير المتفائلة لنمو الاقتصاد اللبناني، فتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي للاقتصاد خلال 2015 نحو 2%، وهي النسبة عينها التي حققها خلال العام الماضي.

> لدى لبنان تاريخ إيجابي في تسديد مستحقاته رغم القطاع

ومن المتوقع أن يتزامن هذا النمو مع نسبة تضخم منخفضة تصل الى حدود 1% فقط.

وبالعودة الى المؤتمر الذي سيعقد في بيروت بعنوان "خريطة طريق الشمول المالي" (2015-2020)، برعاية رئيس الحكومة تمام سلام، في 19 تشرين الثاني المقبل و21 منه، أكد طربيه أن المؤتمر يشكل منصّة للحوار حول التحوّلات الاقتصادية والتجارية الكبرى التي يشهدها العالم اليوم، وخصوصاً منطقتنا العربية، اذ ستناقش فعالياته القضايا المتعلقة بالشمول المالي، بما فيها تمويل المشروعات الصغرى والمتناهية الصغر، ومعالجة البطالة، ومكافحة الفقر، وتوفير فرص عمل، والمراقبة والتدقيق في عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز سياسة التشييد (Construction)، إضافة إلى التمويل الإسلامي وقنوات التوزيع البديلة لزيادة الشمول المالي.

وركز الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح على اهمية اطلاق قاعدة التشريعات المصرفية العربية، مشيرا الى عدد من المنتجات المهمة التي سيطلقها الاتحاد قبل نهاية السنة. فإلى جانب التطبيقات الإلكترونية التي أنجزها الاتحاد، عمل إتحاد المصارف العربية في إطار استراتيجيته الهادفة إلى تعميم الثقافة القانونية المصرفية العربية على إنشاء قاعدة التشريعات المصرفية العربية لتحديد الاطار القانوني الذي ينظم العمل المصرفي العربي وتعزيز الاستقرار في النشاط المصرفي، إن على صعيد عمل المصارف المحلي أو على صعيد التعامل بين المصارف العربية، والتي من شأنها أن تسهل الوصول إلى المعلومة القانونية بطريقة سريعة ودقيقة، وتحدد الاطار لرصد نقاط التقاطع والاختلاف بين الانظمة والتشريعات المصرفية العربية.

وتشمل هذه القاعدة، وفق فتوح، القوانين والتشريعات ذات الصلة بالعمل المصرفي والصرافة وأسواق المال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتضمّن في إصدارها الأول 1646 نصاً قانونياً بما يوازي 27823 مادة قانونية.

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday, September 18, 2015

Client cover Top Arab banker stresses need to keep abreast of IT advances



BEIRUT: Chairman of the World Union of Arab Bankers Joseph Torbey Thursday opened the Information Technology forum in the presence of representatives from 10 Arab countries. Torbey said the IT industry has now reached $3.7 trillion and will rise to $5 trillion at the end of 2020. He added that Arab banks need to keep abreast of the latest technological developments. Ali Nahle, head of the IT sector at the Central Bank, said the Arab banks must prepare long-term plans to deploy technology to guarantee security for their clients. – *The Daily Star*

L'Orient LE JOUR

Mardi 8 Septembre 2015

Finance

Blanchiment d'argent : Torbey plaide la cause des banques arabes

Le président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, a affirmé que certaines banques arabes rencontraient de sérieux problèmes avec les banques correspondantes bien qu'elles respectent pleinement toutes les recommandations internationales sur le blanchiment d'argent.

« Malgré tous les efforts déployés, certaines banques arabes ont commencé à rencontrer des difficultés avec les banques correspondantes et font face à un déclin des transactions, voire même une rupture des relations de correspondance », a déclaré Joseph Torbey lors de la conférence « Combattre le financement du terrorisme », à Bruxelles.

« Nos banques s'emploient à promouvoir l'inclusion financière et un développement social et humain dans une région déstabilisée. En sauvegardant notre partenariat avec le reste du monde, nous continuerons à assurer une croissance économique et la prospérité, pour combattre la pauvreté et la violence dans la région », a ajouté M. Torbey, reconnaissant que le financement du terrorisme est devenu l'un des principaux défis auxquels font face les banques.

« Dans notre monde, le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme continuent de constituer une menace sérieuse. Ceux qui soutiennent le terrorisme font preuve d'une grande créativité dans la mise en place de plans afin que leurs opérations de blanchiment passent inaperçues », a-t-il dit.

الشرق

السبت ٥ ايلول ٢٠١٥

طربيه في المؤتمر المصرفي العربي – الأوروبي: صعوبات في العلاقات مع المصارف المراسلة الدولية

شدد رئيس جمعية المصارف في لبنان، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس مجموعة الإعتماد اللبناني المصرفية جوزف طربيه على إدارة المصرفيين العرب في التضامن والإتحاد مع المجتمع الدولي ضد الجريمة المنظمة، واشتكى مما تشهده بعض المصارف العربية بفعل كلفة متطلبات الإمتثال المتزايدة.

كلام طربيه جاء خلال مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأوروبي حول مكافحة تمويل الإرهاب الذي عقد في بروكسل.

وقال في كلمته: «(...) أصبح الإرهاب والتطرف من الأعداء الحقيقيين للمجتمع الدولي ككل وليس فقط للشعوب التي نعاني منها مباشرة، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي العالمي يدرك أهمية صون نفسه من تسرب الأموال الوسخة إلى الأسواق المالية العالمية.

أضاف: «لكن منطقتنا ليست كلها مرادفة للعنف والقتال، اذ تعمل المصارف العربية في دول عديدة بعيداً عن أي توتر، وهي تتمتع بنسب سيولة مرتفعة وربحية عالية، وتنشط ضمن مناخات اقتصادية ايجابية. وبالفعل، فإن المصارف العربية تلعب دوراً حيوياً واساسياً في حياة مجتمعاتها: فهي قاطرة النمو والازدهار في بيئة الأعمال التي تشكل أهم عناصر الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة».



طربيه

وتابع: «وفي العام 2014، بلغت الأصول المجمّعة للمصارف العربية التي يتجاوز عددها 30» مصرفاً في المنطقة عتبة الـ 3 تريليونات دولار أميركي، وبلغت الودائع 2.1 تريليونات، وتعدت التسهيلات التي ضخت في الاقتصاد مبلغ 1.6 تريليونات. كما قاربت نسبة نمو القطاع المصرفي العربي ثلاثة أضعاف نسبة نمو الاقتصاد العربي، ما يشير الى المساهمة الكبيرة للصناعة المصرفية العربية في هذا الاقتصاد».

ولفت إلى أنه، «بسبب تزايد الأخطار الجيوسياسية المتنامية، ونتيجة تعهد المصارف العربية الصارم في مكافحة الجرائم المالية، تواجه بعضها تحديات في حماية أعمالها تدفعها الى التشدد في قضايا الامتثال وادارة المخاطر وغيرها من متطلبات إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، و«اعرف عميلك»، الخ...».

وقال: «على الرغم من اعتمادها أفضل الممارسات الدولية في حقل الامتثال ومكافحة تبييض الأموال، تشهد بعض مصارفنا العربية صعوبات في علاقاتها مع المصارف المراسلة الدولية، مصحوبا بتراجع تدريجي في عملياتها المصرفية، وفي بعض الأحيان انهاء للعلاقات مع المصارف المراسلة، وذلك بفعل كلفة متطلبات الامتثال المتزايدة، ما يؤدي بالطبع الى انهاء خدمات المراسلة لبعض المصارف الصغيرة والمتوسطة ويخرجها من السوق المصرفية وينهي دورها في تقديم خدمات حيوية لمجتمعاتها».

وأكد إن «مصارفنا تلعب دوراً بارزاً في تأمين الخدمات الحيوية لأسواقها واقتصاداتها وتؤمن التضمين المالي والتطور المجتمعي والانساني المستدام في منطقة يُخشى ان يؤدي تفجر الاضطرابات فيها الى إنتشار العدوى إلى دول أخرى في العالم. ونحن، بصون شراكاتنا مع دول العالم، نستمرّ في دعم النمو والتطور لتأمين الازدهار كوسيلة لمحاربة الفقر وتأمين الاستقرار في المنطقة».

وشدد على «إرادتنا كمصرفيين عرب في التضامن والاتحاد ضد الجريمة المنظمة تحت أشكالها كافة. وفي تفعيل التعاون بين أوروبا و«مجموع- العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» (MENAFATF) التي تضم غالبية الدول العربية.

وأمل أن «تفضي مباحثاتنا الى توصيات ومقترحات تدعم الحوار المصرفي العربي الأوروبي في عالمنا المتشابك».

الحياة

الجمعة 4 ايلول 2015

طربيه: بنوكنا تتمتع بالسيولة والربحية

المصارف العربية تؤكد مواجهة الجرائم الماليّة

■ بيـروت، بروكسـيل – «الحيـاة» – أكـد رئيس الإتحاد الدولـي للمصرفيـين العـرب رئيـس جمعية المصـارف في لبنان جوزف طربيه، في مؤتمر «الحـوار المصرفـي العربي – الأوروبي حـول مكافحة تمويل الارهـاب» الـذي استضافته بروكسـيل أمـس، «وحـدة المصرفيين العرب ضد الجريمة المنظمة في كل أشكالها بما في ذلك الجرائم المالية».

ولفت إلى التقرير الاقتصادي الأخيـر للمنطقـة العربية الذي أعدّه اتحاد المصارف العربية، الذي «رجّح تراجع النمو الفعلي للناتـج المحلـي الاجمالي إلى ٢,٤ فـي المئة هذه السـنة، من ٧,٧ في المئة عام ٢٠١٢ في ظل انخفاض أسعار النفط الحاد». وأوضـح أن التوقعـات تشـير إلـى «صعوبة إيجاد فرص عمل جديـدة علـى المـدى القصير، وإلى وجود تحديات أكبر لجهة البطالة ومعدلات الفقر المدقع». واعتبـر أن «هـذه المشـكلات الأساسية تشجّع التطرف الذي يحتاج إلـى التمويـل للجرائم والنشـاطات غيـر المشـروعة، إذ يعـوّل المجرمـون علـى التعقيدات فـي الأنظمة المالية العالمية إضافة إلى الفوارق في القوانين والتشريعات المحلية المتعلقـة بمكافحـة تبييـض الأموال وتمويل الإرهاب». ورأى أن الإرهـاب والتطرف «باتا من الأعـداء الحقيقيين للمجتمع الدولي ككل وليس فقط للشعوب التي تعاني منهما مباشرة».

وشـدّد طربيـه علـى أن «منطقتنا ليسـت كلهـا مرادفة للعنـف والقتـال، اذ تعمـل المصـارف العربيـة فـي دول كثيـرة بعيـداً مـن أي توتـر، وتتمتع بنسب سـيولة مرتفعة وربحيـة عالية، وتنشـط ضمن مناخـات اقتصاديـة إيجابية». وأكـد أن المصـارف العربيـة «تلعـب دوراً حيوياً وأساسـياً فـي حيـاة مجتمعاتهـا، فهي تشـكل قاطرة النمـو والازدهار في بيئة الأعمال التي تمثل أهم عناصر الاسـتقرار السياسـي والاقتصادي في المنطقة».

وأعلـن طربيـه أن الأصول المجمّعة للمصارف العربية عام ٢٠١٤ «تجاوزت ٣ تريليون دولار، وبلغـت الودائـع ٨,١ تريليون دولار، وتعدّت التسهيلات التي ضُخت فـي الاقتصاد مبلغ ٦,١ تريليـون دولار، فيمـا قاربـت نسبة نمو القطاع ثلاثة اضعاف نسبة نمو الاقتصاد العربي، ما يشـير إلى المسـاهمة الكبيرة للصناعة المصرفية العربية في هذا الاقتصاد».

وكشـف أن «بعض مصارفنا العربيـة تشـهد صعوبـات فـي علاقاتهـا مـع المصارف المراسـلة الدوليـة مصحوبـاً بتراجع تدريجي فـي عملياتها المصرفيـة وإنهاءً للعلاقات مع المصارف المراسـلة في بعض الأحيـان، علـى رغـم اعتمادها أفضل الممارسـات الدولية في حقل الامتثال ومكافحة تبييض الأمـوال». وعزا ذلـك إلى «كلفة متطلبات الامتثال المتزايدة، ما يؤدي بالطبع إلى إنهاء خدمات المراسـلة لبعـض المصـارف الصغيرة والمتوسطة ويخرجها من السـوق المصرفية، وينهي دورها في تقديم خدمات حيوية لمجتمعاتها».

واعتبر أن اجتماع بروكسيل «يعبّـر عـن إرادتنا فـي تبادل الخبرات وتطوير التعاون وطرح حلول للتحديات التي نواجهها جميعنا، والتضامـن والاتّحاد ضد الجريمة المنظمة، وتفعيل التعاون بين اوروبا و«مجموعة العمـل المالي لمنطقة الشـرق الأوسط وشمال افريقيا لمكافحة تبييـض الامـوال وتمويـل الإرهاب» (مينافاتف) التي تضم غالبية الدول العربية».

النهار

السبت ٢٩ آب ٢٠١٥

بيروت تستضيف اجتماع الأمناء العامين لجمعيات المصارف
طربيه: وضعنا مأساوي وعلى المصارف أن تكون "قاطرة" الدعم

أيّد الامناء العامون لجمعيات المصارف العربية والاقليمية اقتراح رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه تشكيل "مجلس امناء" للأمناء العامين للمصارف العربية والاقليمية، يكون الرابط والمنسّق بين جمعيات المصارف والمصارف التجارية والمركزية". جاء هذا التوافق انطلاقاً من دعوة طربيه الى التعاون بين المصارف العربية والاقليمية "لجبه الوضع المتأزم في منطقتنا والذي ينعكس على اعمالنا كمصارف التي يجب الا يقتصر دورها على الامور التجارية والربح، لكن على هذا الدور ان يصل الى مستوى الدفاع عن قطاعاتنا المصرفية في وجه الأزمات".

بمبادرة من الامانة العامة لاتحاد المصارف العربية، استضافت العاصمة بيروت في فندق "فور سيزون" الاجتماع الاول للأمناء العامين لجمعيات المصارف العربية والاقليمية، طاولة حوار مستديرة بمشاركة 26 دولة عربية واجنبية ومؤسسات دولية يتقدمها رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتّوح.



بحث المجتمعون برئاسة طربيه في مجالات التعاون بين جمعيات المصارف العربية والاقليمية، وتحويل هذا اللقاء الى اجتماع دائم يعقد سنوياً مع تأليف مجلس امناء مهمته متابعة المستجدات المصرفية العربية والتواصل مع المصارف والمصارف المركزية.

واعتبر أن أموراً كثيرة نواجهها اليوم "تنعكس على اعمالنا كمصارف التي يجب الا يقتصر دورها على الامور التجارية والربح، لكن على هذا الدور ان يصل الى مستوى الدفاع عن قطاعاتنا المصرفية في وجه الازمات، وهذا ما نقوم به نحن في لبنان كجمعية مصارف الى جانب السلطة النقدية". وشدّد طربيه على دور جمعيات المصارف في حماية القطاعات المصرفية التي هي قاطرة النهوض والاستقرار في بلداتها، النظام المصرفي في لبنان هو عماد الاستقرار المالي والاقتصادي في البلد.

ثم كانت كلمة لفتّوح عرض خلالها جدول اعمال الاجتماع والاهداف، وقال "امام هذا اللقاء مهمة مناقشة تقريرين رئيسيين: التقرير الذي اعده اتحاد المصارف العربية وصندوق النقد الدولي حول تأثير التشريعات والقوانين الدولية على أداء المصارف العربية وعملياتها المصرفية (De - Risking)، ومستقبل العمل المصرفي في المنطقة العربية. ويتناول الآخر التقرير التقييمي للاقتصاد العربي الذي أعده الاتحاد والمقرر رفعه في ايلول المقبل الى (مجموعة الاعمال B20) للنظر فيه، تمهيداً لرفعه الى القادة في "قمّة العشرين" في اجتماعهم المقبل.

الجمهورية

الجمعة ٢٨ آب ٢٠١٥

الملتقى السنوي للموارد البشرية في المصارف العربية

افتتحت أمس في فندق جفينور - بيروت - فعاليات الملتقى السنوي للموارد البشرية في المصارف العربية في دورته الرابعة الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، برعاية نائب حاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين وحضوره ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه والامين العام للاتحاد المصارف العربية وسام فتوح اضافة الى مسؤولي الموارد البشرية في المصارف اللبنانية والعربية.

بدءاً تحدث فتوح عن دور مجموعة مديري الموارد البشرية في الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، مشدداً على اهمية الوصول الى شراكة استراتيجية لإدارة الموارد البشرية.

شرف الدين: الفساد وراء الأزمات المالية العالمية

ثم كانت كلمة لطربيه قال فيها: إن المفهوم الحديث لإدارة الموارد البشرية أخذ أهميته من التحول الذي طرأ على الدور الإستراتيجي والحيوي الذي تلعبه إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، مع تطور عمل المصارف وتشعب وظائفها، إضافة إلى الشمول المالي الذي بات يشكل السمة الأساسية والعامة للصناعة المصرفية في العالم المتقدم.



درع تكريمية لشرف الدين

اضاف: من هنا برزت وتعاظمت أهمية الشراكة الإستراتيجية ما بين الإدارة العليا وإدارة الموارد البشرية في المصرف، غير أن هذه الأهمية لا يمكن أن تأخذ أبعادها وتعزز مرجعيتها ما لم تتشكل لدى طرفي المعادلة القناعة الكافية بها وبالتالي العمل وفقاً للأصول المبنية عليها، ويتطلب ذلك تعزيز ثقافة الشراكة الإستراتيجية من خلال الإقتناع بأهميتها والسعي الى تطويرها وصولاً الى تحقيق أهداف المصرف المتمثلة بتعزيز ربحيته وتأمين سلامته ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، مع الأخذ في الإعتبار الإلتزام بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن السلطات الدولية والمحلية.

وتابع: إن أحد أهم أسباب نجاح المصرف هو مدى إرتباط الموظف بمؤسسته وولائه لها وهو بدون أدنى شك المفتاح الذي يؤدي الى طريق النجاح، ولكن المحرك الأساسي لتعزيز ولاء الموظف لمؤسسته وإرتباطه وإنتمائه إليها هو ذلك الرابط ما بين أداء الموظف وتقييم الإدارة لهذا الأداء ومكافأته أو محاسبته.

من هنا تجد إدارة الموارد البشرية نفسها في قلب الحدث (In the trenches) فعليها أن تمارس دورها الذي ترسمه لنفسها من جهة، والذي ترسمه لها الإدارة العليا في البنك من الجهة المقابلة. وهنا تنشأ إشكالية العلاقة الجدلية بين المنظورتين المتقابلتين لهذا الدور، منظور الإدارة العليا ومنظور إدارة الموارد البشرية.

لذلك يجب على طرفي الإنتاج (الإدارة العليا للبنك وإدارة الموارد البشرية) الجلوس على طاولة الحوار وطرح هذه الإشكالية وفق المفهوم العصري للشراكة الإستراتيجية للوصول الى رسم خارطة طريق مشتركة يكون أساسها الفهم والإقتناع المشترك بالدور الجديد للموارد البشرية وأهميته في تحقيق أهداف المؤسسة.

شرف الدين

ثم كانت كلمة لشرف الدين تناول فيها المسألة المطروحة (الكوادر البشرية في القطاع المصرفي) بشكل علمي - اكاديمي معمق، مؤكداً ان الفساد كان وراء كل الأزمات المالية التي عرفها العالم وبخاصة لأزمتي العام ٢٠٠١ و٢٠٠٨. وأكد في المقابل عن اهمية الشفافية والسياسات التي تؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وحذر من أزمات مالية عالمية متوقعة في حال استمرار فقدان الاسواق والمؤسسات للشفافية وللتشريعات اضافة طبعا الى الاخلاق. ودعا شرف الدين الى ضرورة أن يقر كل منا بنصيبه من المسؤولية ويتحملها وليس الامر بغريب ان يكون القطاع المصرفي هو العابر.

وفي الختام قدم الاتحاد درعا تكريمية لشرف الدين.

النهار

الاربعاء ١ تموز ٢٠١٥

اللقاء المصرفي العربي - الأميركي: تحديات رقابية وتنظيمية ومصرفية



طربيه متحدثاً خلال إطلاق فعاليات اللقاء. (ناصر طرابلسي)

انطلقت فعاليات اللقاء المصرفي العربي - الأميركي بعنوان "التحديات الرقابية والتنظيمية المصرفية"، التي ينظمها اتحاد المصارف العربية ومجلس الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن، بالتعاون مع لجنة الرقابة على المصارف في لبنان.

شارك في اللقاء الذي يستمر حتى 2 تموز الجاري رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، رئيس لجنة الرقابة على المصارف في لبنان سمير حمود، نائب حاكم مصرف لبنان محمد بعاصيري وشخصيات.

بدايةً، شدّد فتوح على أهمية الحوار المصرفي العربي - الأميركي حيال "دعم مصارفنا العربية والإضاءة على دورها ومسؤولياتها وما تبذله من جهود في مجال تفعيل هيئاتها الرقابية والتزامها معايير العمل المصرفي". وأكّد طربيه أنّه نظراً إلى تشابك أعمال المصارف في العالم، كان من الضروري أن تتحد في محاربة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، مضيفاً أنّ المصارف عموماً، واللبنانية خصوصاً، تواجه أخطاراً كبرى نتيجة تزايد الأخطار الجيوسياسية المتنامية في بعض الدول العربية.

أما رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود، فقال إنّ العالم يتجه الى توحيد المعايير وايجاد أرضية موحدة للتشريعات المصرفية، خصوصاً تلك التي تتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حماية العملاء، حماية الملكية الفكرية، تعزيز الحوكمة وضبط الاتفاق على المكافآت وحماية مصالح الاقلية في المؤسسات المالية وغيرها. وفي لبنان، ثمة مشاريع قوانين لا بد من اقرارها، على حد تعبيره، تتعلق بمراقبة حركة النقد عبر الحدود، حماية الملكية الفكرية، التهرب من الضريبة أو جرائم الضريبة وخصخصة البورصة وتفعيل نشاطها.

أخيراً، تناول بعاصيري دور مصرف لبنان في دعم الاقتصاد، من خلال الحوافز المالية التي وضعها في السوق.

الجمهورية

الاربعاء 1 تموز 2015 – العدد 1280

اللقاء المصرفي العربي -الأميركي: مكافحة التبييض أولوية

انطلقت امس فعاليات اللقاء المصرفي العربي – الأميركي، والتي تستمر حتى الثاني من تموز المقبل بعنوان: "التحديات الرقابية والتنظيمية المصرفية" من تنظيم اتحاد المصارف العربية ومجلس الاحتياطي الفدرالي في واشنطن، بالتعاون مع لجنة الرقابة على المصارف في لبنان.



من افتتاح فعاليات اللقاء المصرفي العربي – الاميركي (جوزف براك)

استهل اللقاء بكلمة أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح الذي شدد على اهمية الحوار المصرفي العربي – الاميركي الذي ساهمت اللقاءات والحوارات من خلاله، «في دعم مصارفنا العربية والاضاءة على دورها ومسؤولياتها، وما تبذله من جهود جبارة وحقيقية في مجال تفعيل هيئاتها الرقابية والتزامها اعلى المعايير العمل المصرفي».

طربيه

بعد ذلك، نوّه رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه بتركيز بازل III إهتمامها على المخاطر في مجال عمليات المتاجرة والأنشطة الإستثمارية، خصوصا المشتقات المالية والمعاملات خارج الميزانية، وتحسين مخاطر الإئتمان للأطراف المقابلة، اضافة الى التماشي الفعال للتعويض مع المخاطر المتخذة، وحوكمة فعالة لنظام التعويضات والمكافآت.

واعتبر انه «نظراً الى تشابك اعمال المصارف في العالم، كان من الضروري أن تتحد في محاربة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها بما فيها الجريمة العابرة للحدود، والتهرب الضريبي إضافة الى جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».

اضاف: «نظراً لكون المصارف عموماً، واللبنانية منها خصوصاً تواجه أخطاراً كبرى نتيجة تزايد الأخطار الجيوسياسية المتنامية في بعض الدول العربية، فهي تعمد حمايةً لأعمالها، الى التشدد في قضايا الامتثال وادارة المخاطر وغيرها من متطلبات اجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، واعرف عميلك... وتدأب لتأمين الموارد البشرية اللازمة والكفوءة لدوائر الامتثال، واعتماد البرامج المعلوماتية العالمية المتخصصة، بحيث تبذل دوائر الامتثال نسبياً أكبر الجهود في تأدية العمل المصرفي».

تابع طربيه: «على الرغم من اعتمادها افضل الممارسات الدولية في حقل الامتثال، يواجه بعض المصارف

> طربيه: مصارف عربية تواجه صعوبات في علاقاتها مع المصارف المراسلة

العربية صعوبات في علاقاته مع المصارف المراسلة الأميركية، ويشهد تراجعاً تدريجياً في عملياته المصرفية، وفي بعض الأحيان انهاء للعلاقات مع المصارف المراسلة، وذلك بفعل كلفة متطلبات الامتثال المتزايدة، بما يؤدي بالطبع الى انحاء خدمات المراسلة لبعض المصارف الصغيرة والمتوسطة ويخرجها بالتالي من السوق المصرفية وينهي دورها في تقديم خدمات حيوية لمجتمعاتها، في وقت تحتاج فيه المصارف العربية الى خطوات تضامن معها تدعم دورها في تأمين النمو الاقتصادي والاستقرار، في منطقة يُخشى ان يؤدي تفجر الاضطرابات فيها الى إلحاق العدوى بدول اخرى في العالم».

وأكد طربيه ان «لا حصانة لأحد اليوم وخاصة للذين يخالفون أخلاقيات المهنة، كما تجري الملاحقات في حق المتلاعبين بالليبور وبأسعار القطع وغيرها من الممارسات السيئة تصل الى حد إنهاء خدمة المتلاعبين من وظائفهم، إضافة الى الغرامات والملاحقات الجزائية. لذلك يأتي مؤتمرنا اليوم حول موضوع «التحديات الرقابية والتنظيمية في المصارف» وتبادل التجارب وطرح حلول للتحديات التي تواجهنا جميعاً، تأكيداً على التزامنا المستمر بأطر الامتثال وقواعده، والممارسات الجيّدة تفادياً للأخطار والأضرار التي تنعكس على نشاطات المصارف في كافة انحاء العالم».

حمود

اما رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود، فشدّد على أن هناك مشاريع قوانين لا بد من اقرارها في لبنان، وتتعلق بمراقبة حركة النقد عبر الحدود، حماية الملكية الفكرية، التهرب من الضريبة او جرائم الضريبة، خصخصة البورصة وتفعيل نشاطها.

وقال: نتطلع الى اصدار تعاميم من السلطة النقدية تساهم في تقوية العمل المصرفي وتعزيز ثقة العالم بالقطاع المصرفي اللبناني، وهذه النظم تتعلق بما يلي:

- معالجة المديونيات خارج اطار المحاكم.
- توسيع قاعدة الرسملة، وادراج جزء منها في السوق المالية.

> حمود: هناك مشاريع قوانين لا بد من إقرارها في لبنان

- تضمين نسبة الملاءة العناصر المعنوية ولا سيما درجة الحوكمة، ومخاطر الاستمرارية.
- تحميل المخاطر الائتمانية أوزانا جديدة مخففة في الحالات التي تساهم فيها الديون في زيادة الانتاجية وتنمية فرص العمل.
- توسيع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييد اوزان مخاطرها ما بين ٩٠% و١٢٠% وزيادة اوزان مخاطر الشركات الكبيرة لتتراوح بينهم ١٠% و٢٠٠% في حال عدم وجود ميزانيات مدققة من شركات مصنفة بدرجة عالية.

يوغورتيجيان

من جهته، نوّه مستشار مجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي سركيس يوغورتجيان بتطور العلاقات المصرفية العربية – الاميركية، مؤكدا حرص السلطات المالية والرقابية على تطوير هذه العلاقات الى اعلى مستوى، وذلك بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية الذي نجح في فتح قنوات تعاون اساسية مع السلطات الاميركية ومع مصادر القرار المالي والمصرفي في العالم.

بعاصيري

بدوره، وجّه نائب حاكم مصرف لبنان محمد بعاصيري رسالة الى السياسيين «بان الاداء السياسي والمشهد السياسي غير فعّال، لذا نحن في مصرف لبنان نمارس سياسات استباقية في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة».

وكشف عن ترقب تنظيم حدث كبير في نيويورك بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية قريباً، ودعا الى أعلى واكبر مشاركة في هذا الحدث.

THE DAILY STAR
LEBANON

Thursday, June 11, 2015

Torbey calls for financial inclusion

BUDAPEST: Chairman of the World Union of Arab Bankers Joseph Torbey said one way to combat poverty in the Arab countries is to provide low-cost financial services to low-income families.

"Financial inclusion can help individuals cope better with poverty, especially the challenges of irregular income and occasional large bills," Torbey told participants in an international Arab Banking summit held in the Hungarian capital.

Financial inclusion is the delivery of financial services at affordable costs to sections of disadvantaged and low-income segments of society, in contrast to financial exclusion where those services are not available nor affordable.

The World Bank estimates that there are more than 2 billion people in the world who do not have bank accounts or the ability to receive financial services due to the high cost offered by commercial banks.

"In the current geopolitical conjuncture, some Arab countries are undergoing painful moments, deeply rooted in problems such as unemployment, poverty, financial exclusion of large segments of the young and dynamic population," he said.

"In these regions, fighting poverty should necessarily pass by education and financial inclusion, which are key elements to sustainable development and growth," he added.

Torbey stressed that banks should also play a role in fighting poverty in the region.

"In this context, the banking sector is called upon to contribute to resolving the problems caused by poverty, unemployment, illiteracy and meager economic growth rates by ensuring financial inclusion and education, and giving consumers access to the financial systems."

He also called for financial education at schools in the Middle East.

"Financial education could even start at schools to ensure the acquisition of financial skills by new generations, equally as mathematics and sciences." – *The Daily Star*

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الاربعاء ١٠ حزيران ٢٠١٥

طربيه في افتتاح القمّة المصرفيّة العربيّة في بودابست: للمصارف دور أساسي في صناعة الاستقرار في منطقتنا

اعتبر رئيس «المجموعة المصرفية لبنك الإعتماد اللبناني» ورئيس «اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية» ورئيس «الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب» الدكتور جوزيف طربيه ان «مسؤولية تحقيق الشمول المالي لا تقتصر فقط على المؤسسات والجمعيات الاجتماعية، لكنها من صميم دورنا الذي يتعدى كوننا فقط موفرين للأموال ومدراء للثروات، وإنما نحن ايضاً مشاركون فاعلون في صناعة الاستقرار في منطقتنا». وأكد أنه «سيكون للتكنولوجيا الرقمية الدور الأساس في تسريع عجلة الشمول العالمي للخدمات المالية».

كلام طربيه جاء في خلال افتتاح القمة المصرفية العربية الدولية بعنوان «الشمول المالي من أجل التنمية الاجتماعية والاستقرار» المنعقدة في بودابست – هنغاريا، في حضور فاعليات عربية رسمية واقتصادية ومالية ومصرفية.

ونقت طربيه في كلمته إلى أن «هناك تحديات كبرى تواجه عالمنا اليوم، تترتب عنها مشاكل أمنية خطيرة تهز بلداناً عديدة حول العالم وخصوصاً في منطقتنا، حيث يتوجب على القطاع المصرفي العربي المساهمة في معالجة هذه المشاكل الناتجة عن الفقر المدقع والبطالة والأمّية وانخفاض معدلات النمو عن طريق محاربة التهميش المالي وتثقيف الناس مالياً وإتاحة الفرصة أمامهم للولوج إلى الأنظمة المالية».

وتابع: من الممكن ان يبدأ التثقيف المالي في المدارس، كي يؤمّن للنشء الجديد التعليم المالي على حدّ سواء كـ«الرياضيات» وغيرها من علوم الحياة. إضافة الى ضرورة تامين الوصول الى الخدمات المالية للمبادرين الصغار في الوضع الاقتصادي الصعب الراهن. وفي هذا السياق، يعتبر المستهلك الواعي أكثر فهماً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. اما بالنسبة الى المؤسسات الصغيرة، فيمكن أن يوفر لها الشمول المالي الأموال التي تحتاجها لتاسيس مؤسسة ما وتوسيعها. وعلى المستوى العام، يمكن أن يحقق الشمول المالي النمو الاقتصادي عن طريق تحفيز الودائع.

واضاف طربيه: أما في عالمنا المتشابك التواصل في الصناعة الرقمية، فإن إمكان تغيير كل جانب من جوانب العمل المصرفي كبير ومهمّ جداً. ومن المؤكد انه سيكون للتكنولوجيا الرقمية الدور الاساس في تسريع عجلة الشمول العالمي للخدمات المالية. وأما في المنظومة الجيوسياسية الحالية، حيث يعاني بعض من بلداننا العربية من مشاكل اليمة تضرب جذورها في البطالة والفقر واستبعاد شرائح كبيرة من السكان وخاصة الطبقة الشابة والنشيطة اقتصادياً، عن الخدمات المالية، وحيث تشهد هذه الدول تحولات كبرى وتواجه تحديات قاتلة، إلا انها تبقى مزوّدة بآمال كبرى. في هذا البلدان، لابد ان تمر مكافحة الفقر بالتعليم وشمول الخدمات المالية التي تعتبر عناصر اساسية في التطوير والتنمية المستدامة. أي منبر افضل من منبرنا للبحث في هذه المسائل البالغة الأهمية، في اتحاد المصارف العربية، الذي لي شرف ترؤس اللجنة التنفيذية فيه، هذا الاتحاد الذي يضم أكثر من ٣٥٠ مصرفاً ومؤسسة مالية عربية.

وقال طربيه: نحن كمصرفيين، نعتبر أن مسؤولية تحقيق الشمول المالي لا تقتصر فقط على المؤسسات والجمعيات الاجتماعية، لكنها من صميم دورنا الذي يتعدى كوننا فقط موفرين للاموال ومدراء للثروات، وإنما نحن ايضاً مشاركون فاعلون في صناعة الاستقرار في منطقتنا. وتساهم مؤتمراتنا ومنتدياتنا كمحور لتبادل الخبرات في مسائل اساسية كالشمول المصرفي والمالي لفئات الشعوب المهمشة اقتصادياً، ومشكلات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب وتطبيق النظم والقوانين الدولية.

وختم: نعتبر أن المساهمة في التعليم والشمول المالي، هي مساهمة في صنع «سلام الشجعان»، هذا الشمول الذي يعتبر مدخلاً لتمكين الأفراد ومنحهم الفرص والمساهمة في الاستقرار والنمو الاقتصادي. ويبقى أننا كمصرفيين وخبراء ماليين، يشرفنا ان نجعل قطاعاتنا المصرفية والمالية قادرة على تعميم الخدمات ونشرها على كل الفئات والشرائح في المجتمع لتمكين الأفراد المهمّشين اقتصادياً من النمو ومن اكتساب صلابة في مواجهة الصدمات. وبهذا نشارك في مكافحة البطالة والفقر المدقع اللذين هما مصدر الجريمة المستشرية في مجتمعاتنا. كما نساهم أيضاً في تامين الرفاهية وتطوير الانسان في بلداننا. أليست هذه دعائم القيَم الشاملة التي تجمعنا؟



الاربعاء ١٠ حزيران ٢٠١٥

طربيه: للمصارف دور أساس في الإستقرار

اعتبر رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه أن «مسؤولية تحقيق الشمول المالي لا تقتصر فقط على المؤسسات والجمعيات الاجتماعية، لكنها من صميم دورنا الذي يتعدى كوننا فقط موفرين للأموال ومدراء للثروات، وإنما نحن ايضاً مشاركون فاعلون في صناعة الاستقرار في منطقتنا». وأكد أنه «سيكون للتكنولوجيا الرقمية الدور الأساس في تسريع عجلة الشمول العالمي للخدمات المالية». جاء كلام طربيه خلال افتتاح القمة المصرفية العربية الدولية بعنوان «الشمول المالي من أجل التنمية الاجتماعية والاستقرار» المنعقدة في بودابست – هنغاريا.

وأشار الى أن «عصرنا هو عصر الانفتاح وسرعة الوصول الى المعلومات، وعصر الاقتصاد الشامل للمعرفة، وعولمة الأنظمة المالية والمصرفية وتالياً عولمة المخاطر والنجاحات، حيث أن المستهلكين والمستثمرين على حدّ سواء مدعوون إلى اتخاذ قرارات مالية غالباً ما تكون معقدة في إدارة شؤونهم الحاضرة والمستقبلية. ومن شأن تعميم الخدمات المالية أن يساعد في تكوين مستهلكين أكثر مسؤولية ووعياً والتزاماً مالياً، يمكّنهم من قيادة عجلة التغيير في الاقتصاد، وتنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الاسواق».

واعتبر انه «من شأن الشمول المالي أن يساعد الأفراد ذوي الدخل الضئيل على مواجهة الفقر والتعاطي بصورة افضل مع حالات المداخيل غير المنتظمة والمستحقات الكبيرة الموسمية».

كما رأى طربيه «أن المساهمة في التعليم والشمول المالي، هي مساهمة في صنع مسلام الشجعان»، هذا الشمول الذي يعتبر مدخلاً لتمكين الأفراد ومنحهم الفرص والمساهمة في الاستقرار والنمو الاقتصادي».

المستقبل

الثلاثاء ١٢ ايار ٢٠١٥

جائزتان لبنك عوده من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب



■ جوزيف طربيه يسلم الجائزة لريمون عوده

في حفل استقبال جرى في فندق كونراد في القاهرة على هامش المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠١٥ الذي نظمه اتحاد المصارف العربية تحت عنوان «التمويل من أجل التنمية»، نال بنك عوده جائزتين.

الجائزة الأولى هي «أفضل مصرف في لبنان» من حيث التميّز بين مصارف المنطقة. وقد استلمها معالي السيد ريمون عوده رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك عوده من الدكتور جوزيف طربيه رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

كما تسلّمت مديرة حلول الدفع الإلكتروني وخدمات البطاقات في بنك عوده رندة بدير، جائزة «أفضل مصرفية عربية ساهمت في تطوير البطاقات في العالم العربي» لإنجازاتها البارزة في مجال الدفع الإلكتروني.

رعى حفل استقبال توزيع الجوائز الدكتور هشام رامز، حاكم البنك المركزي المصري. وجمع الحفل أكثر من ٧٠٠ شخصية بارزة من البلدان العربية، بينهم وزراء مالية، وحكّام مصارف مركزية، ورؤساء مجلس إدارات مصارف، بالإضافة إلى خبراء كبار في حقول المصارف والاقتصاد والمال.

مرّة جديدة يحتلّ بنك عوده موقعاً بارزاً ويؤكّد دعمه للمبادرات التي تعزّز التعاون العربي وتحقّق النمو المطرد في المنطقة.

المستقبل

الثلاثاء ٢٨ نيسان ٢٠١٥

افتتاح «المؤتمر المصرفي العربي للعام ٢٠١٥» في القاهرة

طربيه: التنمية ليست مسؤولية المصارف وحدها.. والنمو رهن الثقة

اعتبر رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية، جوزف طربيه، أن مسؤولية تمويل التنمية لا تقع على عاتق المصارف وحدها، وأن مستوى النمو الاقتصادي العربي لن يرتفع ما لم ترتفع معدلات الثقة، مشيراً إلى أن أحداث المنطقة حُولت إلى دمار الحجر والبشر، وكلفت مالية جسيمة وتشوه أزمات تتطلب تمويلاً فورياً كأزمات النزوح السكاني.

وقال إن المأساة في سوريا وحدها تسببت بتشريد ١٨ مليون سوري، بينما قدرت الخسائر الناتجة عن الأزمة في دول منطقة شرق المتوسط بما يتجاوز ٣٥ مليار دولار من إجمالي الدخل، ناهيك عن خلق التدفقات المالية والإستثمارات، والزيادة في عجز الموازنات، وخفض النمو الاقتصادي وإرتفاع التضخم والبطالة، وإزدياد المديونية العامة، وخفض قيمة العملة والتسديد السيادي.

ودعا «القادة السياسيين ورجال العمل والاقتصاد، إلى مقاربة ما يحصل بكثير من الأمل بنور الله للمصارف العربية تتمتع به لمواكبة المستجدات الجديدة في الفضاء الإقليمي العربي»، وقال «ننظر إلى مسألة التمويل من أجل التنمية، بكثير من الإهتمام والترقب، ونطالب بتنفيذ إجراءات إصلاحية تحسن من مستوى الثقة، إذ لن يرتفع مستوى النمو قبل إرتفاع معدلات الثقة».



• طربيه متحدثاً في جلسة الافتتاح

كلام طربيه جاء في كلمة ألقاها أمس في افتتاح «المؤتمر المصرفي العربي للعام ٢٠١٥»، تحت عنوان «التمويل من أجل التنمية»، المنعقد في فندق «كونراد» في القاهرة، برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري إبراهيم محلب وحضور إلى جانب محافظ المصرف المركزي المصري هشام رامز ووزراء، نواب ورؤساء ومديري المصارف ووفود عربية.

بداية قال طربيه «إننا إذ نعقد مؤتمرنا المصرفي العربي وإجتماعنا السنوي للعام ٢٠١٥ على أرض مصر العزيزة نحيي قيادتها الحكيمة والشجاعة التي قامت بجهود جبارة على طريق الإصلاحات، ومهدت السبيل لإنجاح مؤتمر شرم الشيخ الإقتصادي، والمراهنة على دورها الفعلي في استقرار الأمة العربية. ومن المهم في هذا المجال، أن ما لقيته مصر من دعم عربي ودولي يمثل إشارة جيدة لإعادة رسم خارطة تعاون وتضامن عربية لمواجهة التحديات».

أضاف «ينعقد مؤتمرنا في ظل ظروف إقليمية وداخلية صعبة، حيث تتفتح واحدة تلو الأخرى جبهات الصراع والأزمات في المنطقة، جارفة في طريقها العمران والإنسان، فلا شيء يعلو فوق صوت المعركة، لكن نحن أهل الاقتصاد لنا معركتنا وهي ضد التخلف والفقر، وضد النمو والبطالة وفقدان فرص العمل التي نراها مجتمعة سبب كل العذل، والصادع الذي يفجر صراعات الشعوب والمجتمعات والأوطان».

وأردف قائلاً «إننا أمام كارثة عربية، لكنها ليست نهاية العالم، فتاريخ البشرية حافل بالحروب والمآسي، وكان لها دائما خاتمة. إن ما يجب أن نعرفه أن نظام التوازنات الذي بني بعد الحرب العالمية الثانية بدأ يتفكك، والمشهد السياسي العربي الحالي يرتسم توازنات جديدة لم تتضح ملامحها النهائية بعد، ونحن الآن نشهد سقوط السياسات الماضية، وتأخر الإصلاحات. لكن إلهاءنا بالتجزيرات الأمنية إضافة الى تعميم الفوضى وهز استقرار الأنظمة والاقتصادات، يجب أن يؤدي الى سرف أنظارنا عن العمل للمستقبل، والتفرغ في مشاكل الحاضر. وتابع «نعيش فترة مفصلية تشكل تحدياً لوجودنا بسبب الإنعكاسات المدمرة التي تتركها على مستقبل شعوبنا وعلى الدول القريبة والبعيدة بفعل ظاهرة الإرهاب وصراع المصالح الدولية. اننا نعزّ في الزمن الرديء بسبب الثورات والمآسي الحاصلة، ولا يجوز التعامل بالعقوبة السائدة مع المستجدات الخطيرة التي يشهدها العالم العربي منذ نحو أربع سنوات. لذلك أول ما ينبغي أمامنا هو الحوار الآني. ما هي الخيارات البالية لوقف الانحدار، وماذا يحمل لنا المستقبل القريب والبعيد بعد هذه الأزمة؟ اسئلة ستتولد عنها أسئلة أخرى، وكلها تحتاج الى إجابات. وثمة مقولة معروفة تؤكد أن مراحل ما بعد الثورة أصعب بكثير من الثورة نفسها، لأن مستراكم ولفترة الإستحقاقات في السياسة والاقتصاد، والأمن».

أضاف «وفي المقابل، ليس المشهد العربي مرادفاً بكليته للعنف والقتال: إذ تتمتع دول عربية عديدة بالإستقرار، وتحقق اقتصاداتها معدلات ربحية وسيولة كبيرة. إلا أنها تعيش مرحلة غموض مقلقة في ظل انخفاض اسعار النفط وغياب سياسات اقتصادية قوية في غالب الأحيان. وإن انخفاض أسعار النفط الذي تسبب بخسائر قُدرت قيمتها بـ ٢١ مليار دولار لدول الخليج، أسأب تلك الدول بدرجات متفاوتة عوّض عنه تصاعد وتيرة النمو في عدد من اقتصاداتها غير النفطية.

وتكلم في زيادة الإنفاق العام والتنويع الإقتصادي، مع تقديرات نمو بنسبة ٣.٢ في المئة في هذا العام مقابل ٢.٤ في المئة قبل هبوط أسعار النفط، وفق تقارير صندوق النقد العربي، ورأى أن التحديات التي تواجه منطقتنا تتسبب المنطقة بكاملها وأهلها عودة الإستقرار السياسي والأمني في بعض البلدان العربية، تضاف اليها انعكاسات الصدمات الخارجية على النمو الإقتصادي للمنطقة. إن مرحلة ما بعد الإضطرابات ستخلق أفاق تعاون اقتصادي واسعة، وفرصاً استثمارية هائلة توفرها مشاريع اعادة الإعمار، حيث يمكن أن تلعب فيها رؤوس الأموال العربية الدور البارز، عن طريق عقد الشراكات الإستراتيجية بين المصارف وبين القطاعين العام والخاص، بما يساعد على تحفيز النمو وايجاد فرص عمل جديدة تستوعب موجات البطالة الكبرى الناتجة عن تدمير المؤسسات والتهجير والنزوح السكاني.

وقال «لا يقع على عاتق المصارف العربية وحدها مسؤولية تمويل التنمية المنشودة إذ ترى الدور الأساسي على هذا الصعيد للحكومات والمنظمات الدولية، والصناديق الإستثمارية العربية، والصناديق السيادية، لأنه يستحيل على المصارف وكذلك على تلك الدول التي تشهد نزاعات حالياً، إعادة إعمار ما تهدّم بالإمكانات الذاتية».

وفي المحصلة، قال طربيه «مهما كانت التحديات السياسية في اليوم التالي لنهاية الأحداث، سيبقى النجاح في استعادة محركات التنمية وإعادة تعريف الاقتصاد هو التحدي الحقيقي، لأن من يخسر في الاقتصاد، يخسر في السياسة. ونحن ننظر الى مسألة التمويل من أجل التنمية، بكثير من الاهتمام والترقب ونطالب بتنفيذ إجراءات إصلاحية تحسن من مستوى الثقة، إذ لن يرتفع مستوى النمو قبل ارتفاع معدلات الثقة».

المستقبل

الثلثاء 28 نيسان 2015

افتتاح «المؤتمر المصرفي العربي للعام ٢٠١٥» في القاهرة

طربيه: التنمية ليست مسؤولية المصارف وحدها.. والنمو رهن الثقة

اعتبر رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية، جوزف طربيه، أن مسؤولية تمويل التنمية لا تقع على عاتق المصارف وحدها، وأن مستوى النمو الاقتصادي العربي لن يرتفع ما لم ترتفع معدلات الثقة، مشيراً إلى أن أحداث المنطقة خلفت إلى دمار الحجر والبشر، عوائق مالية جسيمة ونشوء أزمات تتطلب تمويلاً فورياً كأزمات النزوح السكاني.

وقال إن العائلة في سوريا وحدها تسببت بتشريد ١٨ مليون سوري، بينما قدّرت الخسائر الناتجة عن الأزمة في دول منطقة شرق البحر المتوسط بما يتجاوز ٣٥ مليار دولار من إجمالي الدخل، ناهيك عن خفض التدفقات المالية والإستثمارات، والزيادة في عجز الموازنات، وخفض النمو الاقتصادي وإرتفاع التضخم والبطالة، وإزدياد المديونية العامة، وخفض قيمة العملة والتصنيف السيادي.

ودعا «القادة السياسيين ورجال العمل والاقتصاد، إلى مقاربة ما يحصل بكثير من الأمل بدور رائد للمصارف العربية تنهض به لمواكبة المستجدات الجديدة في الفضاء الإقليمي العربي»، وقال «ننتظر إلى مسألة التمويل من أجل التنمية، بكثير من الإهتمام والترقب، وتطالب بتنفيذ إجراءات إصلاحية تحسّن من مستوى الثقة، إذ لن يرتفع مستوى النمو قبل إرتفاع معدلات الثقة».

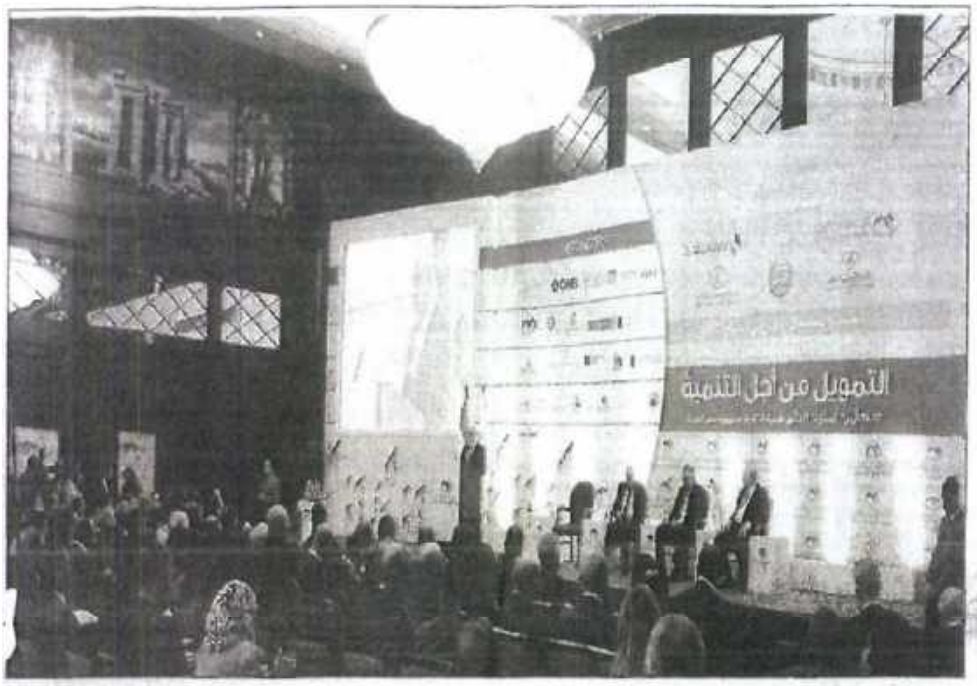
كلام طربيه جاء في كلمة ألقاها أمس في افتتاح «المؤتمر المصرفي العربي للعام ٢٠١٥» تحت عنوان «التمويل من أجل التنمية» المنعقد في فندق «كونراد» في القاهرة، برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري إبراهيم محلب وحضوره إلى جانب محافظ المصرف المركزي المصري هشام رامز ووزراء، نواب ورؤساء ومديري المصارف ووفود عربية.

بداية قال طربيه «اننا اذ نعقد مؤتمرنا المصرفي العربي واجتماعنا السنوي للعام ٢٠١٥ على أرض مصر العزيزة، نحيّي قيادتها الحكيمة والشجاعة التي قامت بجهود جبّارة على طريق الإصلاحات، ومهّدت السبيل لإنجاح مؤتمر شرم الشيخ الإقتصادي، والمراهنة على دورها الفاصلي في استقرار الأمة العربية. ومن المهم في هذا المجال، أن ما لقيته مصر من دعم عربي ودولي، يمثل إشارة جيّدة لإعادة رسم خارطة تعاون وتضامن عربية لمواجهة التحديات».

أضاف «ينعقد مؤتمرنا في ظل ظروف إقليمية وداخلية صعبة، حيث تنفتح واحدة تلو الأخرى جبهات الصراع والأزمات في المنطقة، جارفة في طريقها العمران والإنسان، فلا شيء يعلو فوق سقف المعركة، لكن نحن أهل الاقتصاد، لنا معركتنا وهي ضد التخلّف والفقر، وضعف النمو، والبطالة وفقدان فرص العمل التي نرى فيها مجتمعة سبب كل العلل، والصاعق الذي يفجّر صراعات الشعوب والقبائل والطوائف».

وأردف قائلاً «إننا أمام كارثة عربية، لكنها ليست نهاية العالم: فتاريخ البشرية حافل بالحروب والمآسي، وكان لها دائماً خاتمة. إن ما يجب أن نعرفه أن نظام التوازنات الذي بُني بعد الحرب العالمية الثانية بدأ يتفكك، والمشهد السياسي العربي الحالي يؤسس لتوازنات جديدة لم ترتسم ملامحها النهائية بعد، ونحن الآن نشهد سقوط السياسات الماضية، وتأخّر الإصلاحات. لكن إلهاءنا بالتفجيرات الأمنية، إضافة الى تعميم الفوضى وهزّ استقرار الأنظمة والإقتصادات، يجب ألا يؤدي الى صرف أنظارنا عن العمل للمستقبل، والغرق في مشاكل الحاضر. وتابع «نعيش فترة مفصلية تشكل تحدياً لأوطاننا، بسبب الإنعكاسات المدمّرة التي تتركها على مستقبل شعوبنا وعلى الدول القريبة والبعيدة بفعل ظاهرة الإرهاب وصراع المصالح الدولية. اننا نمرّ في الزمن الردي، بسبب الثورات والمآسي الحاصلة، ولا يجوز التعامل بالعفوية السائدة مع المستجدات الخطيرة التي يشهدها العالم العربي منذ نحو أربع سنوات. لذلك أول ما يتبادر أمامنا هو السؤال الآتي: ما هي الخيارات البالغة لوقف الإنحدار، وماذا يحمل لنا المستقبل القريب والبعيد بعد هذه الأزمة؟ اسئلة ستتولد عنها أسئلة أخرى، وكلّها تحتاج الى إجابات. ولعلّ مقولة معروفة، تؤكد أن مراحل ما بعد الثورة أصعب بكثير من الثورة نفسها، لأنه ستتراكم وقتها الإستحقاقات في السياسة، والإقتصاد، والأمن».

أضاف «وفي المقابل، ليس المشهد العربي مرادفاً بكليته للعنف والقتل: إذ تتمتع دول عربية عديدة بالإستقرار، وتحقق اقتصاداتها معدلات ربحية وسيولة كبيرة. إلا أنها تعيش مرحلة غموض مقلقة في ظل انخفاض اسعار النفط وغياب سياسات اقتصادية قوية في غالب الأحيان. وإن انخفاض أسعار النفط الذي تسبب بخسائر قُدّرت لهيئتها بـ٢١ مليار دولار لدول الخليج، أصاب تلك الدول بدرجات متفاوتة عوّض عنه تصاعد وتيرة النمو في عدد من قطاعاتها غير النفطية.



● طربيه متحدثاً في جلسة الافتتاح

وتلازم في زيادة الانفاق العام والتشويع الاقتصادي، مع تقديرات نمو بنسبة ٣.٢ في المئة في خلال هذا العام، مقارنة بـ٤.٤ في المئة قبل هبوط أسعار النفط، وفق تقارير صندوق النقد العربي».

ورأى أن التحديات التي تواجه منطقتنا، تصيب المنطقة بكاملها وأهمها عودة الاستقرار السياسي والأمني في بعض البلدان العربية، تضاف اليها انعكاسات الصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي للمنطقة. إن مرحلة ما بعد الاضطرابات ستخلق آفاق تعاون اقتصادي واسعة، وفرصاً استثمارية هائلة توفرها مشاريع اعادة الاعمار، حيث يمكن أن تلعب فيها رؤوس الأموال العربية الدور البارز، عن طريق عقد الشراكات الاستراتيجية بين المصارف، وبين القطاعين العام والخاص، بما يساعد على تحفيز النمو وإيجاد فرص عمل جديدة تستوعب موجات البطالة الكبرى الناتجة عن تدمير المؤسسات والتهجير والنزوح السكاني.

وقال «لا يقع على عاتق المصارف العربية وحدها مسؤولية تمويل التنمية المنشودة، إذ نرى الدور الأساسي على هذا الصعيد للحكومات والمنظمات الدولية، والصناديق الاستثمارية العربية، والصناديق السيادية، لأنه يستحيل على المصارف وكذلك على تلك الدول التي تشهد نزاعات حالياً، إعادة إعمار ما تهدّم بالإمكانات الذاتية».

وفي المحصلة، قال طربيه «مهما كانت التحديات السياسية في اليوم التالي لنهاية الاحداث، سيبقى النجاح في استعادة محركات التنمية وإعادة تحريك الاقتصاد هو التحدي الحقيقي، لأن مَن يخسر في الاقتصاد، يخسر في السياسة. ونحن ننظر الى مسألة التمويل من أجل التنمية، بكثير من الاهتمام والترقب، ونطالب بتنفيذ إجراءات إصلاحية تحسّن من مستوى الثقة، إذ لن يرتفع مستوى النمو قبل ارتفاع معدلات الثقة».

النهار

الخميس 2 نيسان 2015

"التوجه الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" سلامة لـ"النهار": مصارفنا غير مستهدفة

"النهار"

بمشاركة حوالى 400 شخصية محلية ودولية، استضافة بيروت منتدى "الإقتصاد اللبناني: التوجه الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" الذي ينظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان، ووزارة الاقتصاد والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات "إيدال" وبرعاية وزير الإقتصاد الان حكيم، ومشاركة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس جمعية المصارف الدكتور فرنسوا باسيل، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، رئيس الهيئات الإقتصادية عدنان القصار، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح.

ومما قال طربيه: "التحدّي الأكبر هو عودة الاقتصاد الى النمو بمعدلات مرتفعة، ما يستدعي وضع سياسات طويلة المدى كفيلة بمعالجة انعكاسات الأزمة الخارجية، وكذلك العمل على انتاج اقتصاد معافى يخدم المجتمع وتقدّمه ورفاهيته، بالتالي يجب أن يتوزع التخطيط والتركيز على الأساسيات، وأبرزها رأس المال البشري، والبنى التحتية، والاستقرار، والتنافسية، والشفافية، والاستدامة، والمرجعية القضائية، والأمن، والأبعاد الاجتماعية الشاملة لتعزيز المستوى المعيشي والتعليم والصحة وتكافؤ الفرص وسواها".

بدوره، قال باسيل: "معلوم أن النموّ الإقتصادي والإجتماعي يأتي بخاصة نتيجة استثمارات وتوظيفات في الإقتصاد، وهو بالتالي من فعل القطاع الخاص بشكل أساسي. فالإحصاءات تظهر أن حصة الإستثمار العام من إجمالي الإستثمارات كانت شبه معدومة، لا سيّما وأن المشاريع التي قامت بها الدولة إبّان تلك الفترة لا تعدو كونها تعويضاً عن التآكل اليومي الحاصل في البنية التحتية ومساعٍ محمودة لتسيير أو صيانةٍ ما هو قائمٌ من مرافق أو مؤسساتٍ عامة. وهذا الوضع الإستثنائي لا يمكن ولا يجوز أن يستمرّ".

ثم قال القصار: "صحيح أن وضع لبنان أفضل من الدول المحيطة به، لكن عجلة النمو بالكاد تتحرك عند تقديرات تبلغ 2% هذا أقصى، وهو ما يقل بـ75% عن المستوى الذي يستطيع الاقتصاد تحقيقه في الأوضاع الطبيعية. ولولا الانخفاض الحالي في اسعار النفط، لكانت نسبة الدين الى الناتج قد ارتفعت الى اكثر بكثير من النسبة الحالية المقدرة بما بين 129 - 133%".

أما عيتاني فأشار الى "انه رغم الظروف الإقليمية المحيطة السائدة، لا يزال لبنان من بين الدول الأكثر جذباً للإستثمارات الأجنبية المباشرة مع تسجيلها نسبة سنوية مرتفعة تعادل 6,3% من الناتج المحلي، وعند احتساب المجموع التراكمي للإستثمار الأجنبي المباشر، يأتي لبنان في طليعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ أن هذا المجموع التراكمي يشكل 126% إلى الناتج المحلي، أما الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لبنان فبلغ 2,83 مليارِي دولار في 2013.

ثم تحدث سلامة فتناول مبادرات مصرف لبنان، وقال إنها تهدف الى تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي والمالي وإلى صون الإستقرار النقدي، وشدّد على أن المحافظة على التدفقات النقدية أمر أساسي لتمويل القطاعين الخاص والعام وللأبناء، على نسب فوائد مقبولة"، مشيراً الى ان مصرف لبنان سيبقي على الفوائد المعمول بها حالياً طوال سنة 2015. وأشار الى ان هيئة الاسواق المالية قررت القيام بما يلزم للترخيص لسوق إلكترونية تتيح التداول الرقمي وتشارك فيها المصارف والمؤسسات المالية، على أن تشرف "ميدكلير" على التسوية والمقاصة.

وكانت كلمة لحكيم، جاء فيها: "يعيش الإقتصاد حالة من الركود الناتج من انكماش في حركة الاستثمار والاستهلاك، وعليه فإن رؤيتنا المستقبلية تعتمد على ثلاثية الاستهلاك والاستثمار والاصلاحات. ففي ظل هذه الأوضاع، بات من الضروري اتخاذ الاجراءات التي تدفع بنسب النمو في اتجاهات أعلى، والمحافظة على مصادر فرص العمل من خلال الابقاء على المؤسسات الصناعية والتجارية وتشجيع فتح مؤسسات جديدة، وتوفير مصادر التمويل ووضع آليات لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بدل الدفع باتجاه اقفال المؤسسات القائمة. وبالتالي، يجب أن يكون التركيز على وضع رزمة من الاصلاحات وعلى إعادة هيكلة مالية القطاع العام". وبعد عرض أبرز نقاط الرؤية الاقتصادية، قال: "إننا نؤمن بأنه في ظل انتخاب رئيس للجمهورية وإقرار قانون انتخابي وتسليح الجيش، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بما يزيد عن 5% هذه النسبة مبرزة بتحرير الاستثمار".

وعلى هامش المؤتمر، أكد سلامة لـ"النهار" ان الزيارة الاخيرة لمساعد وزير الخزانة الأميركية في مكتب مكافحة تمويل الإرهاب دانيال غليزر الى لبنان كان هدفها التأكد من أن المؤسسات اللبنانية تمنع وصول أي تمويل لـ"داعش". وشدد على متانة العلاقة بالخزانة الأميركي، مؤكدا أن القطاع المصرفي اللبناني محصّن تجاه هذا النوع من العمليات، ولا أموال لـ"داعش" في لبنان بفعل الإجراءات المتشددة التي يفرضها المركزي. وفي سياق آخر، أكد سلامة لـ"النهار" ان ثمة قراراً دولياً لإبقاء الاستقرار في لبنان ولكن، لم يؤمن بعد القرار الخاص بدعم لبنان مالياً، ويتابع: "رغم ذلك للبنان كامل القدرات الذاتية لتمويل نفسه".

وفي ما يتعلق بالخطط التحفيزية الجديدة لدعم إقتصاد المعرفة، يقول سلامة: "إن هذا القطاع سيشكل في المستقبل داعماً اساسياً للاقتصاداللبناني، وسيعطي قيمة مضافة لكل القطاعات الاخرى. من هذا، نحن في مصرف لبنان مستمرون في دعم هذا القطاع عبر مزيد من الخطط التحفيزية في المستقبل".

بدوره، اعتبر الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح ان انعقاد هذا المؤتمر يعتبر فرصة للتشديد على أهمية الشراكة المصرفية مع مختلف القطاعات الإقتصادية رغم الظروف التي يمر بها لبنان، وقال لـ"النهار" ان "المؤتمر يسعى الى توسيع مجالات التعاون بين المصارف والقطاع الإقتصادي اللبناني لتحسين أطر الاستثمار في مختلف القطاعات اللبنانية وتحسين البيئة الاستثمارية في لبنان، كما يهدف الى تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد في تنمية المجتمع اللبناني"، وتابع مؤكداً أن العمل "مستمر لتوفير الحشد اللبناني العربي - الدولي بغية تأمين كل عناصر الدعم المطلوبة للنهوض بالاقتصاد الذي يتمتع بمرونة استثنائية".



سلامه متحدثاً خلال افتتاح المنتدى. (مروان عساف)

الجمهورية
الخميس 19 آذار 2015 – العدد 1197

سلامة: سنُعلن عقوبات هيئة الأسواق لإطلاع الناس على التجاوزات

نظمت شركة "كونفكس إنترناشونال ش.م.ل" بالتعاون مع مصرف لبنان المركزي، منتدى المال والأعمال "مكافحة الفساد: بين القول والعمل"، برعاية رئيس الحكومة تمام سلام، ممثلاً بوزير المالية علي حسن خليل في فندق "فينيسيا" – بيروت.

شارك في جلسة الإفتتاح إلى جانب حسن خليل، كل من حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامه، ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه، ومدير إدارة الشرق الاوسط في البنك الدولي فريد بلحاج، ورئيس الجمعية اللبنانية للجودة (LSQ) هادي صعب، ورئيس مجلس إدارة شركة «كونفكس إنترناشونال ش.م.ل» ورئيس الندوة الإقتصادية رفيق زنتوت.

في كلمته، أكد زنتوت أن «المطلوب اليوم خطة واضحة لزيادة الانتاجية ووضع برنامج اقتصادي متكامل بين القطاعين العام والخاص، ناهيك عن موضوع اقرار الموازنة العامة. ثم كانت كلمة لصعب تحدث فيها عن الفساد الذي هو العقبة الأكبر أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بدوره لفت بلحاج الى دخول «البنك الدولي في تمويل وإنجاز مشاريع كبرى في لبنان، ومنها مشروع سد بسري الذي وافقت عليه الحكومة، ونحن ننتظر المصادقة عليه من قبل مجلس النواب للشروع في تنفيذه بصفة عاجلة». وأشار إلى ان هذا «المشروع سيتضمن صفقات هامة وكبيرة. كل صفقة من هذه الصفقات ستخضع للقوانين والمساطر التي وضعت من طرف البنك الدولي، ومجلس إدارة البنك الدولي، الذي يلعب فيه لبنان دوراً فاعلاً.

طربيه

من جهته، دعا طربيه الى ورشة وطنية جامعة للقطاعين وشاملة للمجتمع المدني ومؤسساته الناشطة تستهدف استعادة الهوية المؤسسية للبلد واعادة تفعيلها ضمن نظم المعلوماتية والحداثة، مضيفاً «من الممكن جمع هذه الجهود ضمن هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد تأخذ على عاتقها وضع خريطة طريق، ونقترح أن يكون من أبرز احداثياتها، اعادة الاعتبار للادارات المعنية بتصويب مهام وأعمال ومصروفات القطاع العام، وفي مقدمها، مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، ديوان المحاسبة، أجهزة الرقابة وحماية المستهلك في الوزارات والادارات.

ولفت إلى ان «لدينا في القطاع المالي تجربة نموذجية للرقابة نطورها ونحدثها باستمرار، بالتعاون والتنسيق مع المصرف المركزي، أضاف «رغم ذلك اعلن أمامكم ان لبنان والقطاع المالي مهددان بعقوبات ولوائح سوداء بسبب التأخير في التشريع الذي نأمل تداركه بإقرار مشاريع قوانين محالة الى المجلس النيابي منذ ربيع العام ٢٠١١.

> خليل: نعم هناك تهرّب ضريبي ورشاوى ومخالفات على انواعها

سلامه

ثم تحدث سلامه، فطمأن الى «ان القطاع المصرفي والمالي في لبنان بات محصّنا بفضل التعاميم التي صدرت عن مصرف لبنان، بالأدوات والوسائل الكفيلة بتأمين الإدارة الرشيدة والشفافية. وفي هذا السياق، تقوم هيئة التحقيق الخاصة بتعقّب الأموال غير الشرعية في القطاع المصرفي والمالي، سواء كانت هذه الأموال متأتية من مصدر غير شرعي أو مستخدمة لتجنّب العقوبات. ذلك لا يعفي المصارف والصرافين والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة من مسؤوليتها ودورها في مكافحة تبييض الأموال بل تبقى هي المسؤولة الأساسية».

وأوضح سلامه ان «هيئة الأسواق المالية تقوم بتطوير بيئة مؤاتية لتضمن أن أعمال الوساطة في الأسواق المالية تتقيّد بالمعايير الدولية، وأن عمليات التداول والمتاجرة تنفذ بنزاهة وإنصاف».

واعلن ان «هيئة الأسواق المالية ستفصح عن العقوبات التي يقرّرها مجلسها وذلك لإعلام الجمهور بسوء الممارسات الحاصلة. وقال: نحن في صدد إنشاء وحدة لحماية المستهلك ضمن لجنة الرقابة على المصارف».



خلال جلسة الافتتاح (جورج بوات)

خليل

في كلمته، قال خليل: لا يمكن أن اتحدث عن انتظام للعمل وعن تجاوز لواقع الفساد، والدولة عاجزة ولا تستطيع بمؤسساتها أن تنجز موازنة عامة منذ ١٠ سنوات وحتى اليوم. اننا في مأزق حقيقي على هذا الصعيد. كل ما نفعله هو نوع من (الترقيع) في ادارة شؤون الدولة حيث لا يمكن أن يكون على جلسة واحدة لمجلس الوزراء (الجلسة الأخيرة)، ٧٣ قراراً نقل اعتماد من الاحتياط وهو أمر مستغرب وغير واقعي وغير عملي.

وقال: «نعم هناك تهرب ضريبي وهدر للمال العام، وهناك تفريط بحقوق الدولة عبر الكثير من العقود والامتيازات والمناقصات، التي يشوبها العيوب القانونية، ولا تحتاج الى الكثير من الادلة حول نماذج الاستغلال الوظيفة العامة والرشوة والتهرب والمخالفات على انواعها. اليوم استطيع ان اقول ان تجربة قصيرة ومبادرة بسيطة على مستوى عملنا استطاعت ان تحدث نوعاً من الارباك للمنظومة المتحكمة ببعض المواقع والتي تستفيد على حساب الناس وعلى حساب الدولة، لكن هذا الأمر لا يكفي، ولا يمكن ان يحدث تحولاً نوعياً الا اذا ما استمرينا. والاستمرار يحتاج الى ارادة جماعية ليس من وزير أو مجموعة وزراء بل من المؤسسات من مجلس الوزراء مجتمعاً ومن الاجهزة الرقابية ومن القضاء.

وأسف خليل الان لبنان يخسر فروصا ميسرة، والامكانيات لاطلاق مشاريع مختلفة لأنه لم يستطيع طوال سنتين أو ٣ سنوات من اقرار قوانين لاتفاقيات مع جهات دولية مانحة أو مع جهات دولية مقرضة على حساب اننا نضطر الى اصدار سندات خزينة بتكلفة أعلى لتمويل بعض من هذه المشاريع.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة ■ الحقيقة في كل دار

الخميس ١٩ آذار ٢٠١٥

وزير المال : الفساد الدستوري يُعيق النمو الاقتصادي وإقرار الموازنة ضرورة مُلحّة

طربية : لإقرار قوانين مُكافحة تبييض الأموال... ومجلس النواب هو المعرقل

ماجر كنيعو

لا يختلف إثنان على أن لبنان يمضي قدماً ويخطوات سريعة نحو مكافحة الفساد المستشري في الإدارات والمؤسسات العامة، كان آخرها ورشة الإصلاحات التي قام بها الوزيران وائل ابو فاعور وعلي حسن خليل. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو في إستمرارية هذه الإصلاحات أم أنها ستتراجع في ظل التحديات السياسية الراهنة والفراغ في سدة الرئاسة؟ وما هي الإنعكاسات الإيجابية للخطط الإصلاحية على الوضع الإقتصادي؟ وماذا عن دور المصارف في مكافحة تبييض الأموال والرقابة في التحويلات المالية؟ هذه العناوين شكلت محور مناقشات منتدى المال والأعمال الذي أطلقته شركة «كونتكس انترناشيونال» بالتعاون مع مصرف لبنان المركزي يوم أمس في فندق فينيسيا تحت عنوان «مكافحة الفساد: بين القول والعمل». حضره رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بوزير المال علي حسن خليل، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه، مدير إدارة الشرق الأوسط في البنك الدولي فريد بلحاج، رئيس مجلس إدارة شركة كونتكس رفيق زغنوت وعدد كبير من الوزراء ورؤساء الغرف الإقتصادية.

رغم الإيجابية التي طغت على كلمة سلامة الذي أكد «ان العمليات المالية تخضع إلى رقابة مشددة، ولبنان في صدد إصدار قوانين أخرى تتعلق بالحد من التهرب الضريبي ومكافحة تبييض الأموال وتعويل الإرهاب إبتداءً من العام ٢٠١٧ التي تساهم في تعقب الأموال غير الشرعية»، إلا أن طربية حذر من أن القطاع المالي اليوم مهدد بالوصول إلى اللائحة السوداء «مع تأخر مجلس النواب في تشريع القوانين الثلاث التي من شأنها تعزيز الإطار القانوني لمكافحة تبييض



علي حسن خليل باخلا الى منتدى المال والأعمال



نقولا شماس



جوزف طربيه

الأموال في البلد». داعياً إلى ضرورة وضع خطة طريق لمكافحة الفساد بما يتوافق مع توجهات منظمة الشفافية الدولية مما يتطلب تطوير الإداء البرلماني وتحسين النصوص التشريعية لا سيما بعدما وضع لبنان في أدنى سلم الترتيبة (١٣٦ من أصل ١٧٥ دولة) بحسب منظمة الشفافية الدولية.

وفي سؤال عن السبب وراء التأخر في إصدار هذه القوانين، أشار طربية في حديث لـ«الديار» الى «أن الحكومة اللبنانية أحيت في آذار ٢٠١٢ ثلاثة مشاريع قوانين ثلاث أهمية كبيرة: مشروع القانون الأول يتعلق بتعديل القانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ بقصد توسيع نطاقه ليشمل الجرائم المالية الجديدة بما فيها حماية الملكية الفكرية. والثاني يتعلق بنقل الأموال عبر الحدود، والثالث بتبادل المعلومات الضريبية كجزء من معايير منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لمحاربة التهرب الضريبي. إلا ان البطء في العمل النيابي يشكل سبباً اساسياً لعدم إصدارها».

وعن التخوف من أن تكون آليات تطبيق العقوبات الأميركية وقانون الإمتثال الضريبي الأميركي «فاتكا» هو بمثابة إستهداف جديد للمصارف اللبنانية إسوةً بما حدث مع البنك اللبناني الكندي في ٢٠١١، نفى طربية لـ«الديار» أي إستهداف للمصارف «بدليل انها نجحت بتكوين صورة مشرقة عن سير العمل المصرفي في لبنان، وإستطاعت تحقيق سمعة جيدة تقراً لإتباعها آليات المحاسبة لمكافحة تبيض الأموال».

بدوره، إستغرب وزير المال علي حسن خليل التطرق إلى سبل مكافحة الفساد ووضع نظام للعمل، في ظل غياب موازنة للدولة منذ عشر سنوات «ترسم سياسة الإنفاق والواردات وتضبط الهدر»، متسائلاً عن السبب في عدم الإلتزام بالقوانين المرعية الإجراء مثل قانون الإثراء غير المشروع.

ودعا إلى ضرورة إجراء إصلاحات تشريعية «إذ لا يعقل أن يخسر لبنان قروض ميسرة وإمكانيات لإطلاق مشاريع تنموية، لعجزه عن إقرار قوانين مع الدولة المانحة أو المقرضة».

في حين انتقد مصرفيون «كلفة أعلى لإقرار هذه المشاريع».

«إقرار الموازنة هو جزء من الحل لمكافحة الفساد» وفق ما أكد رئيس لجنة الإقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط جان أوغاسبيان لـ«الديار» «ففي ظل غياب موازنة الدولة، يستشري الإنفاق العشوائي الغير مضبوط وبدون جدوى ومنها مسألة التوظيف خارج نطاق مجلس الخدمة المدنية». لافتاً إلى أن مجلس النواب لا يقوم بدوره على صعيد الرقابة».

وشدد على ضرورة إعتماد حلول عملانية منها ما يتعلق بتحديث القوانين، فضلاً عن إعتماد المكننة في إدارة المعاملات الإدارية وهو ما يعرف بـ«الحكومة الإلكترونية» الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء الرشوة الناتجة عن إحتكاك المواطن بالإدارة العامة.

إن إحدى الخطوات الإصلاحية تتمثل في دعم الإقتصاد النقدي الذي يعاني تراجعاً كبيراً منذ العام ٢٠١٠، تأثراً بالأوضاع السياسية بحسب ما أكد رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس لـ«الديار» «إذ لا بد من دعم القطاع التجاري ووضع نظرة إستراتيجية للنهوض بهذا القطاع إسوةً بقطاع إقتصاد المعرفة، فمع إصدار مصرف لبنان التعميم رقم ٣٣١، أتاح توفير نحو ١٥٠ مليون دولار في صناديق ومشاريع تعمل ضمن «اقتصاد المعرفة».

بدوره، نوه وزير السياحة السابق فادي عبود لـ«الديار» بالخطوات التي قام بها ابو فاعور في مجال سلامة الغذاء لما لها من دور إيجابي في إعادة الثقة للسياح، مشدداً على ضرورة فتح الأبواب امام شركات الطيران الأخرى الأقل سعراً مما ينعكس إيجاباً في تخفيض اسعار التذاكر بنسبة ٥٠٪ الأمر الذي يشجع السياح العرب والأجانب والمقترين للقدوم إلى لبنان.

لابد من الإشارة إلى أن كلفة الفساد في لبنان بلغت ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي اي ما يعادل ٦ مليار دولار سنوياً.

الجمهورية

الاربعاء 11 آذار 2015 – العدد 1190

طربيه: للتجديد للجنة الرقابة على المصارف



جانب من اللقاء

أقام اتحاد المصارف العربية ممثلاً برئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد جوزف طربيه والأمين العام للاتحاد وسام حسن فتوح، حفل غداء على شرف رئيس لجنة الرقابة على المصارف أسامه مكداشي واعضاء اللجنة أمين عواد، منير ليان، أحمد صفا وسامي العازار، بمناسبة انتهاء مدة ولاية اللجنة.

وأثنى طربيه على أداء اللجنة خلال فترة ولايتها مؤكداً انها تُعتبر وبكلّ فخر من أفضل السلطات الرقابية حيث قامت بواجباتها على أكمل وجه وفي أحلك الظروف بتوجيهٍ من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. واعتبر أنّ تكريم اللجنة هو بمثابة تكريم للمهنة المصرفية اللبنانية، وتمنّى التجديد لكلّ أعضائها لكي يستمرّوا في أداء رسالتهم الهادفة إلى حماية وتحصين القطاع المصرفي اللبناني في هذه الظروف الصعبة، لأنّ هذا التجديد يُعتبر تجديداً للثقة بالهيئات الرقابية اللبنانية.

بدوره، عرض رئيس اللجنة أسامه مكداشي تجربته في العمل العام من خلال ترؤسه اللجنة خلال السنوات الخمس الماضية، وركز على المهنية العالية التي تمّ من خلالها التعاطي مع كلّ الملفات التي طرحت خلال هذه الفترة، وما أبدته اللجنة من موضوعية وشفافية في ممارسة مهامها ووضع مصلحة القطاع المصرفي وبالتالي الاقتصاد الوطني فوق كلّ إعتبار.

كما ركز على وجوب تغيير المنهجية التي تعتمدها اللجنة في تعاطيها مع المصارف لجهة ضرورة إعطاء الأولوية للمفهوم الجديد للرقابة المصرفية، والاهتمام بالشمول المالي وبالاستقرار المالي على مستوى الوطن.

الحياة
AL HAYAT
الاربعاء 4 آذار 2015

اتحاد المصارف العربية يشدد على شفافية اللوائح

□ بيروت - «الحياة»

■ أعلن رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، ان «مسالة الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية، تضطلع بدور مهم في انتظام الأسواق المالية، وفي زيادة مستويات الشفافية المطلوبة لنمو هذه الأسواق وتطورها».

وأكد في افتتاح ورشة عمل «المستجدات الأخيرة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير ذات الصلة للصناعة المصرفية»، التي نظمها اتحاد المصارف العربية في فندق «فور بوينتس- شيراتون» في بيروت، أن «الشفافية في الإفصاح تهدف إلى إظهار الصورة الحقيقية للمؤسسة، وتساعد المستثمرين وأصحاب العلاقة في اتخاذ القرار السليم في شأن علاقتهم بها».

ورأى أن «تامين الأهداف المتوخاة من تقديم المصارف بياناتها المالية، يتطلّب تمتّع البيانات الواردة في هذه القوائم بخصائص أهمها، الملاءة والتوقيت المناسب والصدقية والمقارنة والتماثل، والأهمية النسبية».

ولاحظ أن «ما أفرزته ازمة المال العالمية من تداعيات كان أبرزها لا بل أخطرها، الخسائر التي مُنيت بها المصارف والمؤسسات المالية، وأدخل مجلس المعايير المحاسبية الدولية بعدها تعديلات جذرية على المعايير الدولية للتقارير المالية، كي تصبح اللوائح المالية للمصارف والمؤسسات المالية أكثر شفافية ووضوحاً ودقة». وأوضح أن هذه التعديلات «تماشت مع حزمة الإصلاحات الرقابية والاحترازية التي أوصت بها «لجنة بازل» ومجموعة دول الـ٢٠».

وأشار طربيه إلى أن «أهم هذه المعايير واحدثها هو الرقم ٩ (IFRS٩)، الذي يتناول كيفية محاسبة الأدوات المالية من قروض وودائع وسندات دين ومعالجتها، على جانبي الموجودات والمطلوبات في موازنة المصرف، والأرباح او الخسائر الناتجة من تصنيفها وإعادة تصنيفها وبيعها وشرائها».

وشدد على أن «مصارفنا العربية ملزمة اليوم العمل بموجب هذه التعديلات، ولبنان في طليعة الدول التي أصدرت التشريعات التي تفرض على المصارف العاملة في لبنان التزامها والعمل بموجبها».

وأكد عضو لجنة الرقابة على المصارف عضو الهيئة المصرفية العليا أمين عواد، «أهمية المعايير المحاسبية الدولية في توحيد معالجة العمليات لتفادي التلاعب وإخفاء الوقائع وفي الشفافية والإفصاح». وتحدث عن المعيار الدولي للافصاح المالي الرقم ٩ الصادر عام ٢٠٠٩ وتعديلاته، لافتاً إلى أن «المقاربة الجديدة التي وضعها هذا المعيار شكلت منعطفاً أساسياً في مقاربة الخسائر وهي احترازية، وبدء تكوين المؤونات قبل تحقيق خسائر».

وعدّد عواد الإجراءات الأربعة التي اتخذتها لجنة الرقابة على المصارف للإعداد للتطبيق الشامل لهذا المعيار، وهي فريق عمل متخصص، خطة عمل مفصلة، إعداد مذكرة توضيحية للمصارف لبدء الاستعداد للتطبيق، وإعداد خطة تدريب معنهجة وتدريجية.

الأنوار
الاربعاء ٤ آذار ٢٠١٥ – العدد ١٨٨٦٨

رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب: نأمل الارتقاء بالقطاع الى مستويات عالمية

افتتح رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، ورشة عمل «المستجدات الخيرة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير ذات الصلة للصناعة المصرفية»، الذي ينظمها اتحاد المصارف العربية في فندق «فور بوينتس – شيراتون»، في حضور مصرفيين لبنانيين وعرب.

بدءا، تحدث طربيه، وقال: مما لا شك فيه، ان الشفافية في الإفصاح تهدف إلى إظهار الصورة الحقيقية للمؤسسة وتساعد بالتالي المستثمرين واصحاب العلاقة (Stackholders) على إتخاذ القرار السليم بشأن علاقتهم بها.

ولكي تتامن الأهداف المتوخاة من تقديم المصارف لبياناتها المالية، لا بد من أن تتمتع البيانات الواردة في هذه القوائم بخصائص أهمها: الملاءة، التوقيت المناسب، الصدقية، المقارنة والتماثل، والأهمية النسبية».

واضاف: «نظرا الى اهمية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، لا بد من إضفاء الصدقية عليها من قبل مفوضي المراقبة او المراجعين الخارجيين الذي يدلون بشهاداتهم بأن هذه البيانات تعكس بشكل معقول الوضعية المالية للمصرف، وانها مطابقة للقوانين والأنظمة المحلية المنظمة لأصول المحاسبة، وللمعايير الدولية للإفصاح المالي التي تضع القواعد المنظمة لإعداد القوائم المالية على أسس علمية ومهنية شاملة وموحدة، مما يوفر اعلى درجات المصداقية لتلك القوائم، وبالتالي يظهر صورة واضحة للوضع المالي للمؤسسة».

وقال: «مما لا شك فيه ان ما افرزته الأزمة المالية العالمية من تداعيات كان ابرزها، لا بل اخطرها، تلك الخسائر التي منيت بها المصارف والمؤسسات المالية والتي أطاحت ببعض كبريات المصارف مثل بنك Lehman Brothers الأميركي وغيره، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) على اثرها بإدخال تعديلات جذرية على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) لكي تصبح القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية أكثر شفافية ووضوحا ودقة، وتعكس الواقع الدقيق لهذه المؤسسات، وقد جاءت هذه التعديلات متماشية مع حزمة الإصلاحات الرقابية والإحترازية التي اوصت بها لجنة بازل ومجموعة دول الـ٢٠ او ما يعرف بـ (G20).

ومما لا شك فيه ان اهم واحدث هذه المعايير هو المعيار الدولي رقم 9 (IFRS9) الذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي 39 (IAS 39). وكما تعلمون إن هذا المعيار يتناول كيفية محاسبة ومعالجة الأدوات المالية من قروض وودائع وسندات دين وغيرها على جانبي الموجودات والمطلوبات في ميزانية المصرف، والأرباح او الخسائر الناتجة عن تصنيفها وإعادة تصنيفها وبيعها وشرائها.

وقد ربط هذا المعيار بين تصنيف الأدوات وبين نماذج الأعمال (Business Models)، سواء للإستثمار ام للمتاجرة.

وتتجلى اهمية هذا المعيار في كونه اقر على اثر التداعيات التي افرزتها الأزمة المالية العالمية، حيث انه يمثل تصحيحا للتداعيات السلبية للمحاسبة المعتمدة على القيمة العادلة (Fair Value) بدلا من القيمة التاريخية (Historic Value) في تسجيل الأصول والخصوم واحتساب النتيجة الصافية لرأس المال».

واكد ان «الأهم في هذا المعيار انه يمثل النظام الجديد لكيفية تسجيل المؤونات والمخصصات.

وختم: «إن مصارفنا العربية ملزمة اليوم العمل بموجب هذه التعديلات، ولبنان هو في طليعة الدول التي أصدرت التشريعات التي تفرض على المصارف العاملة في لبنان التزامها والعمل بموجبها. لذلك نحن هنا اليوم لكي ننهل من بحر هذه المعرفة التي يوفرها إتحاد المصارف العربية على ايدي هذه النخب من خبرائنا على أمل ان نكون قد ساهمنا في تطوير العمل المصرفي العربي والإرتقاء به إلى المستويات العالمية المتقدمة لكي يبقى الحصن الحصين لإقتصاداتنا العربية والقاطرة التي تقودنا إلى التنمية الإقتصادية والبشرية والتي تلعب دورا أساسيا في تطوير مجتمعاتنا العربية».

الحياة AL HAYAT

الاربعاء 4 آذار 2015

اتحاد المصارف العربية يشدد على شفافية اللوائح

□ بيروت - «الحياة»

■ أعلن رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، أن «مسألة الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية، تضطلع بدور مهم في انتظام الأسواق المالية، وفي زيادة مستويات الشفافية المطلوبة لنمو هذه الأسواق وتطورها».

وأكد في افتتاح ورشة عمل «المستجدات الأخيرة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير ذات الصلة للصناعة المصرفية»، التي نظمها اتحاد المصارف العربية في فندق «فور بوينتس- شيراتون» في بيروت، أن «الشفافية في الإفصاح تهدف إلى إظهار الصورة الحقيقية للمؤسسة، وتساعد المستثمرين وأصحاب العلاقة في اتخاذ القرار السليم في شأن علاقتهم بها».

ورأى أن «تأمين الأهداف المتوخاة من تقديم المصارف بياناتها المالية، يتطلّب تمتّع البيانات الواردة في هذه القوائم بخصائص أهمها، الملاءة والتوقيت المناسب والصدقية والمقارنة والتماثل، والأهمية النسبية».

ولاحظ أن «ما أفرزته أزمة المال العالمية من تداعيات كان أبرزها لا بل أخطرها، الخسائر التي مُنيت بها المصارف والمؤسسات المالية، وأدخل مجلس المعايير المحاسبية الدولية بعدها تعديلات جذرية على المعايير الدولية للتقارير المالية، كي تصبح اللوائح المالية للمصارف والمؤسسات المالية أكثر شفافية ووضوحاً ودقة». وأوضح أن هذه التعديلات «تماشت مع حزمة الإصلاحات الرقابية والاحترازية التي أوصت بها «لجنة بازل» ومجموعة دول الـ٢٠».

وأشار طربيه إلى أن «أهم هذه المعايير وأحدثها هو الرقم ٩ (IFRS٩)، الذي يتناول كيفية محاسبة الأدوات المالية من قروض وودائع وسندات دين ومعالجتها، على جانبي الموجودات والمطلوبات في موازنة المصرف، والأرباح أو الخسائر الناتجة من تصنيفها وإعادة تصنيفها وبيعها وشرائها».

وشدد على أن «مصارفنا العربية ملزمة اليوم العمل بموجب هذه التعديلات، ولبنان في طليعة الدول التي أصدرت التشريعات التي تفرض على المصارف العاملة في لبنان التزامها والعمل بموجبها».

وأكد عضو لجنة الرقابة على المصارف عضو الهيئة المصرفية العليا أمين عواد، «أهمية المعايير المحاسبية الدولية في توحيد معالجة العمليات لتفادي التلاعب وإخفاء الوقائع وفي الشفافية والإفصاح». وتحدث عن المعيار الدولي للافصاح المالي الرقم ٩ الصادر عام ٢٠٠٩ وتعديلاته، لافتاً إلى أن «المقاربة الجديدة التي وضعها هذا المعيار شكلت منعطفاً أساسياً في مقاربة الخسائر وهي احترازية، وبدء تكوين المؤونات قبل تحقيق خسائر».

وعدّد عواد الإجراءات الأربعة التي اتخذتها لجنة الرقابة على المصارف للإعداد للتطبيق الشامل لهذا المعيار، وهي فريق عمل متخصص، خطة عمل مفصلة، إعداد مذكرة توضيحية للمصارف لبدء الاستعداد للتطبيق، وإعداد خطة تدريب معنهجة وتدريجية.

الأنوار
الاربعاء ٤ آذار ٢٠١٥ – العدد ١٨٨٦٨

رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب: نأمل الارتقاء بالقطاع الى مستويات عالمية

افتتح رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، ورشة عمل «المستجدات الخيرة في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير ذات الصلة للصناعة المصرفية»، الذي ينظمها اتحاد المصارف العربية في فندق «فور بوينتس – شيراتون»، في حضور مصرفيين لبنانيين وعرب.

بدءا، تحدث طربيه، وقال: مما لا شك فيه، ان الشفافية في الإفصاح تهدف إلى إظهار الصورة الحقيقية للمؤسسة وتساعد بالتالي المستثمرين واصحاب العلاقة (Stackholders) على إتخاذ القرار السليم بشأن علاقتهم بها.

ولكي تتامن الأهداف المتوخاة من تقديم المصارف لبياناتها المالية، لا بد من أن تتمتع البيانات الواردة في هذه القوائم بخصائص أهمها: الملاءة، التوقيت المناسب، الصدقية، المقارنة والتماثل، والأهمية النسبية».

واضاف: «نظرا الى اهمية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، لا بد من إضفاء الصدقية عليها من قبل مفوضي المراقبة او المراجعين الخارجيين الذي يدلون بشهاداتهم بأن هذه البيانات تعكس بشكل معقول الوضعية المالية للمصرف، وانها مطابقة للقوانين والأنظمة المحلية المنظمة لأصول المحاسبة، وللمعايير الدولية للإفصاح المالي التي تضع القواعد المنظمة لإعداد القوائم المالية على أسس علمية ومهنية شاملة وموحدة، مما يوفر اعلى درجات المصداقية لتلك القوائم، وبالتالي يظهر صورة واضحة للوضع المالي للمؤسسة».

وقال: «مما لا شك فيه ان ما افرزته الأزمة المالية العالمية من تداعيات كان ابرزها، لا بل اخطرها، تلك الخسائر التي منيت بها المصارف والمؤسسات المالية والتي أطاحت ببعض كبريات المصارف مثل بنك Lehman Brothers الأميركي وغيره، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) على اثرها بإدخال تعديلات جذرية على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) لكي تصبح القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية أكثر شفافية ووضوحا ودقة، وتعكس الواقع الدقيق لهذه المؤسسات، وقد جاءت هذه التعديلات متماشية مع حزمة الإصلاحات الرقابية والإحترازية التي اوصت بها لجنة بازل ومجموعة دول الـ٢٠ او ما يعرف بـ (G20).

ومما لا شك فيه ان اهم واحدث هذه المعايير هو المعيار الدولي رقم 9 (IFRS9) الذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي 39 (IAS 39). وكما تعلمون إن هذا المعيار يتناول كيفية محاسبة ومعالجة الأدوات المالية من قروض وودائع وسندات دين وغيرها على جانبي الموجودات والمطلوبات في ميزانية المصرف، والأرباح او الخسائر الناتجة عن تصنيفها وإعادة تصنيفها وبيعها وشرائها.

وقد ربط هذا المعيار بين تصنيف الأدوات وبين نماذج الأعمال (Business Models)، سواء للإستثمار ام للمتاجرة.

وتتجلى اهمية هذا المعيار في كونه اقر على اثر التداعيات التي افرزتها الأزمة المالية العالمية، حيث انه يمثل تصحيحا للتداعيات السلبية للمحاسبة المعتمدة على القيمة العادلة (Fair Value) بدلا من القيمة التاريخية (Historic Value) في تسجيل الأصول والخصوم واحتساب النتيجة الصافية لرأس المال».

واكد ان «الأهم في هذا المعيار انه يمثل النظام الجديد لكيفية تسجيل المؤونات والمخصصات.

وختم: «إن مصارفنا العربية ملزمة اليوم العمل بموجب هذه التعديلات، ولبنان هو في طليعة الدول التي أصدرت التشريعات التي تفرض على المصارف العاملة في لبنان التزامها والعمل بموجبها. لذلك نحن هنا اليوم لكي ننهل من بحر هذه المعرفة التي يوفرها إتحاد المصارف العربية على ايدي هذه النخب من خبرائنا على أمل ان نكون قد ساهمنا في تطوير العمل المصرفي العربي والإرتقاء به إلى المستويات العالمية المتقدمة لكي يبقى الحصن الحصين لإقتصاداتنا العربية والقاطرة التي تقودنا إلى التنمية الإقتصادية والبشرية والتي تلعب دورا أساسيا في تطوير مجتمعاتنا العربية».

السفير

الاربعاء 4 آذار 2015 – العدد 13012

ندوة عن تقارير الإفصاح المالي: مزيد من معايير الشفافية والملاءة

يشهد القطاع المصرفي عالمياً ومحلياً تغيرات واسعة ومهمة، إن لناحية المعايير الاحترازية وبازل 3 أو لناحية تطوير معايير الشفافية والملاءة من جهة أخرى. ويمكن القول إنّ أبرز المتغيرات والتطورات في الفترة الراهنة «المستجدات الأخيرة في تطبيق المعايير الدولية لتقارير الافصاح المالي IFRS والمعايير ذات الصلة بالصناعة المصرفية»، عنوان ندوة افتتحها أمس، «اتحاد المصارف العربية» في فندق فور بوينت شيراتون – فردان.

المعيار رقم 9

رأى رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه في كلمته أن «الشفافية في الإفصاح تهدف الى إظهار الصورة الحقيقية للمؤسسة وتساعد بالتالي المستثمرين واصحاب العلاقة على اتخاذ القرار السليم بشأن علاقتهم بها».

وأوضح طربيه أن «أهم واحدث المعايير الدولية هو المعيار الدولي رقم 9 (IFRS9) الذي يحلّ محل المعيار المحاسبي الدولي 39 (IAS 39)»، مشيراً الى ان «هذا المعيار يتناول كيفية محاسبة ومعالجة الأدوات المالية من قروض وودائع وسندات دين وغيرها، على جانبي الموجودات والمطلوبات في ميزانية المصارف، والأرباح او الخسائر الناتجة عنْ تصنيفها واعادة تصنيفها وبيعها وشرائها».

وقال: «لكي تتأمن الاهداف المتوخاة من تقديم المصارف لبياناتها المالية لا بد من أن تتمتع البيانات الواردة في هذه القوائم بخصائص أهمها: الملاءة، التوقيت المناسب، المصداقية، المقارنة والتماثل، وأخيراً الأهمية النسبية». ورأى أنه «نظراً لأهمية المعلومات التي تتضمّنها القوائم المالية، فلا بدّ من إضفاء المصداقية عليها من قبل مفوضي الرقابة والمراجعين الخارجيين الذين يُدلون بشهاداتهم بأن هذه البيانات تعكس بشكل معقول الوضعية المالية للمصارف، وأنها مطابقة للقوانين والانظمة المحلية».



افتتاح الندوة المصرفية حول المعايير الدولية لتقارير الإفصاح المالي (فادي أبو غليوم)

من جهته، ركّز عضو لجنة الرقابة على المصارف وعضو الهيئة المصرفية العليا أمين عواد في كلمته على «ما اندرج تحت المعيار الدولي للإفصاح المالي رقم 9 الذي صدر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية Isab في تشرين الثاني 2009 وقرّر لبنان البدء بتطبيقه منذ بداية العام 2011».

وشدّد عواد على أهمية المعايير المحاسبية لاسيما لناحية توحيد معالجة العمليات، لتفادي التلاعب وإخفاء الوقائع، والشفافية في الإفصاح لعدم محاولة تشويه الواقع الحقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتفادي التفسير الخاطئ لهذا الواقع من قبل المتعاملين مع المؤسسة، إضافةً الى المحافظة على مصالح المساهمين في المؤسسات واطلاعهم بشكل شفاف على الأوضاع المالية الحقيقية للمؤسسة لإتخاذ القرارات المناسبة في الجمعيات العمومية لحماية مصالحهم ومستقبل استثماراتهم والحفاظ على الاستقرار في عمل المؤسسات والمصارف».

ولفت الانتباه الى ان «هناك العديد من الدول لا تطبق المعايير المحاسبية الدولية، بل تضع معايير إفصاح مالي خاصة بها، أي انها توحد المعالجات المالية لأوضاع مالية مماثلة داخل البلد من دون التنسيق مع الدول الاخرى وهذا ما يُعرَف بـ gaap – المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام من اهم هذه الدول: الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة، استراليا، كندا، الصين، روسيا، الأرجنتين».

وأضاف: «كل هذا يجعل توحيد المقاربات المالية شبه مستحيل، علماً انه خلال السنوات الخمس الاخيرة عقدت اجتماعات متعددة بين خبراء من مجلس المعايير المحاسبية الدولية وخبراء في المبادئ المحاسبية المقبولة لتقريب وجهات النظر وطرق المعالجة لأوضاع متشابهة. أما المعيار الدولي للإفصاح المالي رقم 9 موضوع ورشة العمل هذه، فقد بدأ العمل عليه خلال شهر تشرين الثاني 2009، على أثر الأزمة المالية العالمية، أي بعد أحداث 2007 و2008 وأهمها:

– عملية Lehman Bros تأجيل مؤونات أدت الى خسائر بحوالي 50 مليار دولار. وما نتج عن هذه العملية الإفلاسية من تعثر لمصارف أميركية وأوروبية، حتى طالت الأزمة دولاً آسيوية وعربية وغيرها.

– ثم عملية صناديق الاستثمار المدارة من Bernie Madoff، التي نتج عنها خسائر للمستثمرين قدرت بحوالي 65 مليار دولار.

وأوضح عواد انه «تم وضع المعيار الدولي للإفصاح المالي رقم 9 لاستبدال المعيار المحاسبي 39 بمقاربة جديدة شكلت منعطفاً أساسياً في مقاربة الخسائر وهي المقاربة الاحترازية للخسائر بشكل مبكر، والبدء بتكوين المؤونات قبل تحقيق الخسائر، وبدأنا نتسع بالخسائر المحتملة مقابل الخسائر المحققة».

تخللت الندوة كلمة لمدير مكتب Deloitte • touch جوزيف الفضل، وأربع جلسات عمل تحدّث خلالها عدد من الإختصاصيين.

النهار
لبنانية. سياسية. مستقلة ٧٧ الحقيقة في كل دار
السبت ٢٨ شباط ٢٠١٥

في افتتاح «المنتدى المصرفي» المتخصص حول «صيرفة الظل»

طربيه : الاكتتاب في إصدار سندات «اليورو بوند» الأخير دليل جديد على متانة الوضع المالي اللبناني


طربيه يلقي كلمته


الحضور


طربيه ونتوح مع المشاركين

ابراهيم عواضة

رأى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه «ان النتيجة الإيجابية التي سجلها الاكتتاب في اصدار سندات «اليوروبوند» الأخير (٢,٢ مليار دولار) هي دليل جديد على متانة الوضع المالي اللبناني».

وقال طربيه ان الاصدار المذكور كان الاكبر في تاريخ اصدارات سندات الخزينة في لبنان بعد ان تعدى الطلب عليه ٤,٢ مليارات دولار قبلت وزارة المال منها ٢,٢ مليار دولار بفائدة تراوحت ما بين ٦,٢ و٦,٦ في المئة لسندات الـ ١٠ سنوات والـ ١٥ سنة.

وقال طربيه: ان الاقبال الكثيف على الاصدار، اكد على تجاوز لبنان لمخاطر سندات المالية، كما عكست ذلك احدى مؤسسات التصنيف الدولية سابقاً.

من جهة ثانية أشاد طربيه «بالدور الذي يؤديه اتحاد المصارف العربية على صعيد دعم القطاع المصرفي العربي والاقتصادات الدول العربية».

وقال طربيه: انه رغم المشاكل الامنية والسياسية القائمة في المنطقة يستمر اتحاد المصارف العربية، وشقيقه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في القيام بمسؤولياتهما، وكان لا حرب في المنطقة ويوفران الدعم للاقتصادات العربية، والتواصل للمصارف العربية مع المصارف الدولية من خلال المؤتمرات والندوات التي لم تنقطع رغم صعوبة المرحلة.

كلام طربيه جاء في كلمة القاها في افتتاح فعاليات المنتدى المصرفي المتخصص حول «صيرفة الظل» يوم امس الجمعة في فندق «مريديان» بيروت، وهو المنتدى الذي ينظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع مصارف مركزية عربية.

شارك في حفل افتتاح المنتدى الى جانب طربيه الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح وممثلون عن ٧ دول عربية: لبنان، العراق، السودان، الاردن، مصر، فلسطين، وسوريا اضافة الى نخبة من الخبراء.

تحدث في احفال الافتتاح الدكتور طربيه عن «صيرفة الظل» فقال: لقد ظهرت تداعيات انشطة «صيرفة الظل» بصورة واضحة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، وتجلت في انهيار اسواق الاوراق المالية المدعومة بالاصول، وفي فشل النموذج المعتمد على انشاء الديون بهدف اعادة توزيعها باستخدام الهياكل المالية والاستثمارية الخاصة، كذلك ظهرت في انهيار وافلاس صناديق اسواق النقد، والتخبط في اسواق عقود اعادة الشراء، وعمليات تسليف الاوراق والسندات المالية. وفي الوقت الذي كانت فيه المصارف خاضعة لمجموعة متطورة من الانظمة الاشرافية والرقابية والاحترازية، وغيرها من التنظيمات الناظمة، فإن صيرفة الظل بقيت، طوال الفترة الماضية، تعمل في ظل انظمة وقواعد اقل تشدداً واحياناً من دون رقابة.

وتابع: تتمثل الغاية من المبادرات الدولية التي اطلقت بعد الازمة المالية العالمية، وخصوصاً تلك التي يقودها مجلس الاستقرار المالي، في التأكيد من ان «صيرفة الظل» ستكون خاضعة مستقبلاً للرقابة والاشراف وللتشريعات والانظمة التي تكفل التصدي للمخاطر شبه المصرفية التي تنشأ خارج القطاع المصرفي، وليست الغاية هنا منع ادوات التمويل غير المصرفي بصورة شاملة، خصوصاً تلك الادوات والانشطة التي لاتساهم في خلق المخاطر ذات الاثر على القطاع المالي، وإنما الغاية هي في ضبط المخاطر التي قد تنشأ عن هذه الانشطة.

اضاف: قبل شهور قليلة تم الاعلان عن خطط للقضاء على تهديدات تشكلها «صيرفة الظل» على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي وسط دعوات متزايدة الى تشديد الرقابة على الانشطة المصرفية من قبل مؤسسات غير «بنكية»، وذلك بعد تجدد اهتمام مسؤولي الاقتصادات الكبرى بقضية «صيرفة الظل»، وعودتها مرة اخرى الى اجندتهم مما يشير الى انتهاء فترة الازدهار التي تمتعت بها مؤسسات الإقراض غير المبيلة، ايام انشغال محافظي البنوك المركزية بانقاذ مصارفهم وتعزيز اوضاعها. وتشمل هذه المؤسسات صناديق التحوط، صناديق الملكية الخاصة، وراس المال المغمور، والتي تمكنت حتى الآن من الافلات من التنظيم المصرفي التقليدي على الرغم من التقاط بعض المنظمين بانها كانت وراء نظائم الازمة المالية العالمية.

وتابع: وعلى مدى السنوات الخمس الماضية كانت الاولوية لاعادة رسملة البنوك وجهود انقاذ اليورو، ولكن حسبما اعلن رئيس مجلس الاستقرار المالي العالمي مارك كارني للمنتدى الاقتصادي العالمي (بانوس) هذا العام، فإن محافظي البنوك المركزية يصدد التعامل اخيراً مع هذا الجانب المنسي من الإصلاح المالي في اطار خطة التنظيم المالي الشاملة خلال العامين المقبلين.

وقد حذر كارني من ان تداول المشتقات خارج البورصة، كان الاكثر حذراً بالنسبة لتضخم خسائر الازمة المالية الاخيرة، مؤكداً انه سيتكرر الشيء نفسه مالم تتم خطط الإصلاح المقترحة.

اضاف الدكتور طربيه: ووفقاً لاحصاءات مجلس الاستقرار المالي فإن قطاع «صيرفة الظل» قد شهد نمواً قوياً منذ بداية الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧ ليصل الى ٦٧ تريليون دولار عام ٢٠١١، مما يشير الى خطورة انشطة نظام «صيرفة الظل» لا سيما في حالة شح السيولة مع تحول المقرضين اليه هرباً من عمليات التدقيق والمراجعة.

والواقع ان اضطرار البنوك الى زيادة رأس مالها كاجراء للتحوط ضد المخاطر، قد اعطى الفرصة للاعبين غير مصرفيين جدد لدخول سوق الائتمان، لاسيما لتوفير القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وختم: ان «صيرفة الظل» قطاع مهم لايمكن تجاهل تنظيمه، والمستثمرون الذين كانوا يضخون الاموال في الاسهم تحولوا الآن الى اقراض اموالهم، وهو ليس تلقائياً غير تقليدي فحسب لكنه محفوف بالمخاطر وتجاليه البنوك احياناً حتى لاتظهر الصفقات التي تشكل مخاطرة كبيرة في دفاترها، وهذا ما دعا صندوق النقد الدولي لاخضاع المؤسسات غير المصرفية لمزيد من التدقيق.

الشرق

السبت ٢٨ شباط ٢٠١٥ ـ العدد ١٩٧٢٤

دعا الدول العربية لإيلاء الموضوع الاهمية اللازمة

طربيه في منتدى «صيرفة الظل»: لتدارك المخاطر الناشئة عنها

شدد رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه على أهمة «صيرفة الظل» ودعا الدول العربية الى إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة. وقال في حفل إفتتاح منتدى «صيرفة الظل» إنه يمكن وصف «صيرفة الظل» بأنّها مجموعة أعمال الوساطة الإئتمانية التي تضطلع بها المؤسسات والأنشطة، بشكل كلّيّ أو جزئيّ، خارج إطار النظام المصرفي التقليدي، وتوفر أعمال الوساطة الإئتمانية هذه، إذا أحسن تنفيذها، بديلاً قيّما عن التمويل المصرفي التقليدي، وهي تعمل بذلك على مساندة ودعم أنشطة الإقتصاد الحقيقي.

ولفت الى انه وفقا لإحصاءات مجلس الإستقرار المالي فإن قطاع «صيرفة الظل» قد شهد نموا قويا منذ بداية الأزمة المالية العالمية عام 2007 ليصل إلى 67 تريليون دولار عام 2011. ما يشير إلى خطورة أنشطة نظام «صيرفة الظل»، لا سيّما في حال شح السيولة مع تحوّل المقرضين إليه هرباً من عمليات التدقيق والمراجعة.

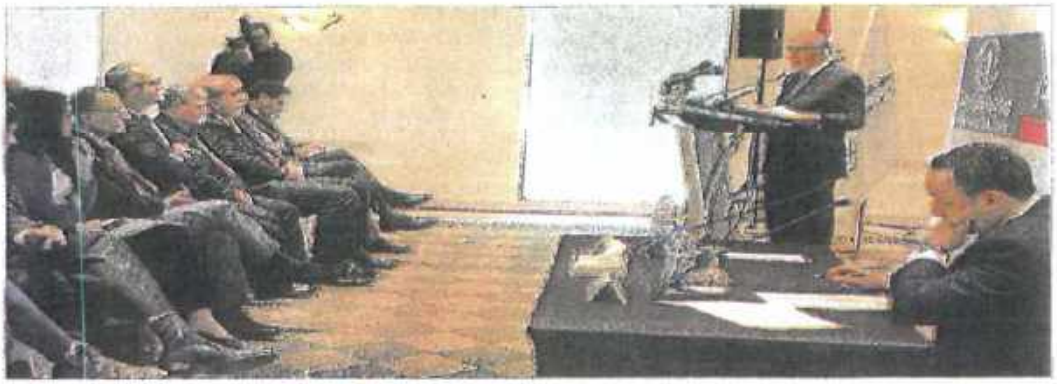
واضاف: أن إضطرار البنوك لزيادة رأس مالها كإجراء للتحوّط ضد المخاطر، قد أعطى الفرصة للاعبين غير مصرفيين جدد لدخول سوق الإئتمان، لا سيّما لتوفير القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتابع: «على الرغم من أن أنشطة «صيرفة الظل» في الدول العربية، لا تزال محدودة ومقتصرة على بعض الأنشطة والخدمات. إلا إنه، ونظراً للتداخل والترابط بين الأسواق المالية والمصرفية في المنطقة العربية، وللقدرات الممكنة لنظام «صيرفة الظل» في التكيف مع الظروف والمتغيرات، لا بدّ من إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة وتوسيع دائرة الإستطلاع لكافة الأنشطة والخدمات المالية والإئتمانية غير المصرفية، والعمل على وضع إطار رقابي يتناسب من جانب مع وضعية القطاعات المالية ودرجة تطوّرها ومميّزاتها وخصائصها ومخاطرها العامة، وينسجم من جانب آخر مع القوانين المالية والأنظمة والتشريعات الرقابية المحلية، إلى جانب تبادل المعلومات بين السلطات الإشرافية محليا وعبر الحدود».

النهار

السبت 28 شباط 2015

منتدى "صيرفة الظلّ" في البلدان العربية: اتساع هامش تحرّكها يهدّد الاستقرار المالي



طربيه متحدثاً خلال المنتدى ويبدو فتوح (ابرهوم الطويل)

ميليسا لوكية

استحوذَ انتشارُ "صيرفة الظلّ" على اهتمام الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، نتيجة الأخطار التي يُمكن أن تهدّد الاستقرار المالي والاقتصادي، وذلك كونها مؤسّسات مالية غير مسجّلة، مصادر أموالها مجهولة، وتمارس العملَ المصرفي من دون أن يكونَ لها علاقة به.

وبغية تسليط الضوء على خطورة هذا الموضوع، نظّمَ الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بالتعاون مع مصارف مركزية عربية، منتدى مصرفيّاً لشرح تمدّد هذا النشاط وسبل مكافحة تبييض الأموال.

خلال حفل الافتتاح الذي حضره عدد من المعنيين في القطاع المالي والمصرفي، رأى رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربيه، أنّ التجربة التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة، تدلّ على قدرة مؤسّسات وجهات مالية غير مصرفية على العمل على نطاق واسع، ما قد يساهمُ في ايجاد أخطارٍ لا تقتصرُ على المؤسّسة المعنيّة، انّما قد تشكّل جزءاً من سلسلة معقّدة من العمليات، فتتزايد معدّلات الرافعة المالية والفجوة بين الاستحقاقات.

وهذا النشاط، الذي ظهرت تداعياته بصورة واضحة خلال الفترة الممتدّة بين 2007 و2009، قد يشكل تأثيراً مباشراً على حجم الائتمان في الأسواق، على حدّ تعبير طربيه، بما يزيدُ حدّة تقلّبات الدورات الاقتصادية، فقد يزيدُ عرض الائتمان في الأسواق ويرفع حجم السيولة، ما يؤدّي الى ارتفاع أسعار الأصول في فترات الرواج الاقتصادي، فيما قد يفضي في أوقات التباطؤ الى الاحجام عن عرض الائتمان.

ووفق ما قال الأمينُ العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتّوح لـ"النهار"، فانّ هذه المؤسّسات لا تقوم بادارة الأخطار على نحو صحيح، اذ لا تأخذُ في الاعتبار احتمال عدم قدرة المتعاملين على التسديد، ما قد يؤدي الى عدم توازن اقتصادي، وتالياً التأثير على أسعار العقارات مثلاً، لأنّ اتّساع قدراتها المالية قد يزيدُ اقبالها على منح القروض. انطلاقاً من هنا، عمدَت المصارف الى محاربة هذه الظاهرة عبر الخدمات والتسهيلات، فلا يتشجّع المتعاملون على اللّجوء اليها.

أما بالنسبة الى لبنان، فقد قامَ مصرف لبنان بخطوات عدّة لمكافحة هذه الظاهرة من خلال التعاميم التي يُصدرها، الى جانب دور لجنة الرقابة على المصارف في هذا المجال.

كيف يمكن التعاطي مع الموضوع امنياً؟

يؤكّدُ رئيس مكتب مكافحة الجرائم المالية وتبييض الأموال المقدّم بشار الخطيب لـ"النهار" أنّ التعاطي مع هذا الموضوع من الزاوية الأمنية يجري عبر مراقبة المؤسّسات غير المرخصة وقفل مكاتبها، خصوصاً أنّ أعدادها تزايدَت بعد الأزمتين السورية والعراقية. ويلفتُ الى أنّ ملاحقة الأماكن التي فتحت فيها هذه المكاتب جارية، خوفاً من مساهمتها في تمويل الارهاب، لأنّ التمويلات التي تقومُ بها كبيرة جداً.

وقد ساهمت الجمود في توقيف أشخاص يحصلون على تمويل من أميركا، بالاضافة الى ملاحقة مكاتب البورصة التي تعمل من دون تراخيص. وثمة محاولات حالياً لاستحداث قوانين لتعزيز هذه المراقبة، لأنّه اذا لم يتم تدارك الموضوع، يُصبح خطره على لبنان أكبر.

الشرق

الاربعاء ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٥ – العدد ١٩٦٩٨

«هناك نية لتمويل إحتياجات الدولة في 2015»

طربيه: النمو المتوقع في نهاية العام الحالي 2.5 %

لفت رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه إلى أن «لبنان يواجه مطلع هذا العام استحقاقات عدة سياسية وامنية. وأشار الى الإستحقاقات المالية للدين العام التي تستحق آجالها هذا العام وتتطلب إعادة تمويلها بقروض جديدة.

وأضاف: «على الرغم مما تقدّم، يتابع الإقتصاد اللبناني مسيرته ولو بتباطؤ، مع توقعات إيجابية بأن يشهد إنعاشاً معتدلاً في خلال العام 2015، إذ من المتوقع أن تتحسّن نسبة النمو الإقتصادي في البلاد إلى 2,50٪ مع نهاية العام، مقارنة بـ 1,75٪ في العام 2014 و1,50٪ في العام 2013. كما يرتقب صندوق النقد الدولي أن يتقلص معدل عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان إلى 12,30٪ في العام 2015، من 12,72٪ في العام 2014 و12,88٪ في 2013. غير أن توقعات الصندوق تشير إلى ارتفاع محتمل في نسبة الدين العام الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد في خلال العام الحالي، إلى نحو 147,41٪، مقارنة بـ 144,87٪ في العام 2014».

وردا على سؤال عن وضع المالية العامة، قال طربيه: «في ظل استحقاقات العام 2015 من الدين العام والتي تقدّر بنحو مليار دولار من الديون المعنونة بالعملات الأجنبية، أعرب القطاع المصرفي مجددا عن نيّته بتمويل احتياجات الدولة في إصدارها الجديد لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (يوروبوند). كذلك إن انخفاض أسعار النفط الذي يشهده الإقتصاد العالمي، سيرتدّ تراجعاً في العجز في المالية العامة من خلال تدنّي فاتورتي استيراد النفط والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان والتي تشكّل عبئاً على المالية العامة للبلاد».

وعن تأثيرات تراجع سعر صرف اليورو في مقابل الدولار، لفت إلى توقعات بأن يكون لهذا الانخفاض سعر صرف اليورو أثر إيجابي على الميزان التجاري للبلاد في العام 2015.

أما بالنسبة إلى غلاء المعيشة، فقال: «من المتوقع أن يبقى مستوى تضخّم الأسعار في لبنان مستقرا نسبياً في ظل استمرار تدهور أسعار النفط عالمياً والحركة الإقتصادية الخجولة على الساحة المحلية. ومن المرتقب أن تبقى معدلات الفائدة في السوق اللبنانية مستقرة نسبياً في خلال العام 2015، كما كانت عليه في العام المنصرم».

وعن وضع المصارف اللبنانية في ضوء الظروف الدقيقة الراهنة، قال طربيه: «نحن على ثقة بأن القطاع المصرفي سيحافظ على وتيرة النموّ الجيدة التي حققها عام 2014. كما نتوقع أن يحافظ القطاع على نسب الربحية الجيدة التي كان حققها في الأعوام السابقة في ظل مستويات السيولة العالية، واستمرار تحويلات المغتربين إلى لبنان».

واستبعد «أي تدهور في سعر صرف الليرة في العام 2015، ولفت الى التعميم الوسيط الرقم 331 «، وقال : «أنه تمّ لتاريخه، جمع نحو 150 مليون دولار عن طريق اكتتابات القطاع المصرفي في رأسمال صناديق منشأة تحت مظلة هذا التعميم، بهدف تحويلها إلى مساهمات رأسمالية في شركات لبنانية عند رصد فرص الإستثمار المناسبة».

النهار

الخميس ٢٥ كانون الأول ٢٠١٤

طربيه: نمو القطاع المصرفي اللبناني بلغ 7% في سنة 2014

عقد الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب حلقة حوارية عن اداء القطاع المصرفي العربي في الاشهر التسعة الاولى من 2014، وتأثيرات الاحداث والاضطرابات على ادائه في بعض الدول العربية، ضمّت كلاً من رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف كربيه والأمين العام للاتحاد وسام فتوح، وعدداً من المهتمين.

استهل طربيه كلمته بالقول إن حجم الائتمان الذي ضخه القطاع المصرفي العربي في اقتصاد المنطقة بلغ حتى نهاية الفصل الثالث من 2014 نحو 1,61 تريليون دولار، اي ما يشكل نحو 60% من حجم الناتج المحلي الاجمالي العربي، مضيفاً أن هذه النسبة ظلت ثابتة خلال السنوات الثلاث الماضية، ما يدل على المساهمة التي يقوم بها القطاع في تمويل الاقتصاد حتى خلال الظروف الصعبة. ووصلت الأصول المجمعة حتى نهاية الفصل عينه، الى نحو 3 تريليونات دولار، اي ما يعادل نحو 105% من الناتج المحلي الاجمالي العربي، مع الاشارة الى ان القطاعين المصرفيين الاماراتي والسعودي يديران 37% مجمل أصول القطاع المصرفي العربي.

على خط مواز، سلط طربيه الضوء على أبرز الخسائر الاقتصادية التي واجهها القطاع، والمتمثلة في تراجع معدلات النمو وفي الاستثمار الذي كان أصلاً دون المطلوب، ارتفاع معدلات البطالة التي تبلغ نحو 11,5% وفقاً للبنك الدولي، بالاضافة الى زيادة في عدد النازحين الذين تجاوز عددهم الـ13 مليون نسمة بحسب تقديرات الامم المتحدة، تفاقم العجز في موازنات الحكومات وتراجع في احتياطات العملة الاجنبية والزيادة في الدين العام وغيرها.

ورداً على سؤال، اشار طربيه الى ان نسبة نمو القطاع المصرفي اللبناني في 2014 (7%) وان الربحية حافظت على النسبة التي كانت عليها في 2013، مشدداً على ان القطاع حافظ على بنيته القوية. ولفت الى ان حجم التحديات المالية التي تواجهها الحكومة يفوق امكانات لبنان الاقتصادية، ومثال ذلك حجم الاستحقاقات المالية المتوجبة على لبنان في 2014 متوافرة. وعن وضع المصارف اللبنانية العاملة في الدول العربية التي شهدت اضطرابات سياسة وأمنية، قال طربيه إن وضع هذه المصارف (محيد)، وهي نجحت باكراً في امتصاص تداعيات الوضع ان بعض هذه المصارف يحقق ارباحاً دفترية.

المستقبل

الاربعاء 24 كانون الاول 2014

أعلن أن الأموال المجمعة للقطاع المصرفي العربي بلغت ٣,١ تريليونات دولار في ٩ أشهر

طربيه: أرباح البنوك اللبنانية مستقرة في ٢٠١٤

بات معلوما ان القطاع المصرفي اللبناني سيحقق نموا في ودائعه بنسبة ٧ في المئة على غرار ما حققه العام الماضي، وستكون ربحيته مستقرة في نهاية العام ٢٠١٤، علما ان ارباحه بلغت ١٫٦ مليار دولار اميركي. اما عربيا، فتشير الارقام التي اعلنها بالامس رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه في حلقة حوارية، الى حجم المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع المصرفي العربي في تمويل اقتصادات المنطقة. واشار طربيه في «جردة الحساب» التي قدمها الى تحديات عدة يواجهها القطاع لاسيما في ما يتعلق بتراجع اسعار النفط ، وهو امر من شأنه ان «يؤثر على الاقتصادات العربية المنتجة للنفط، وسيفاقم التراجع الاقتصادي العربي. ونبه من انه «اذا كانت سيولتنا تعتمد الى حد كبير على النفط وسعره، فان المشهد يبدو غامضا ان لم يكن قاتما بعد الانقلاب المذهل في الاسعار ومصادر الانتاج».

وقد جمعت في الحلقة الحوارية الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، والاعلام الاقتصادي، تم خلالها عرض من قبل طربيه لنتائج اداء القطاع المصرفي العربي من نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٤، اضافة الى تأثيرات الاحداث والاضطرابات على اداء القطاع في بعض الدول العربية.

يقول طربيه ان القطاع المصرفي العربي يمثل قاطرة الاقتصاد العربي، وهو يلعب دور الرافعة للقطاعات الاقتصادية الوطنية لناحية التمويل المتواصل لها.

وابرز المؤشرات والتقديرات التي طبعت القطاع المصرفي العربي خلال الفترة المذكورة، والتي عددها طربيه:

بلغ حجم الائتمان الذي ضخه القطاع المصرفي العربي في اقتصاد المنطقة العربية حتى نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٤ ، نحو ١٫٦١ تريليون دولار، ما يشكل نحو ٦٠ في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي.

- بالنسبة الى حجم القطاع المصرفي العربي، تشير التقديرات إلى أن أصوله المجمعة بلغت بنهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٤، نحو ٣٫١ تريليونات دولار، ما يعادل نحو ١٠٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، مع الاشارة إلى أن نسبة نمو الأصول المجمعة للقطاع المصرفي العربي قد بلغت نحو ٧ في المئة في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي.

بلغت نسبة نمو موجودات القطاع المصرفي العربي خلال العام ٢٠١٣ ، نحو ١٠ في المئة في مقابل نسبة نمو للاقتصاد العربي بلغت ٣٫٤ في المئة.

تشير التقديرات إلى بلوغ ودائع القطاع المصرفي العربي نحو ٢ تريليوني دولار حتى نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٤، ما يشكل نحو ٧٠ في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك، تشير التقديرات الى بلوغ رأسمال القطاع المصرفي العربي نحو ٣٣٥ مليار دولار، ما يشكل نسبة ١١٫٥ في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي.

في ما خص رسملة القطاع المصرفي العربي، حقق متوسط نسبة رأسمال إلى الأصول نحو ١١٫٥ في المئة بنهاية الفصل الثالث من عام ٢٠١٤. وهذه النسبة المرتفعة كانت نتيجة نسب عالية حققتها معظم القطاعات المصرفية العربية.

ولفت طربيه الى ان هناك تحديات كثيرة تواجه اقتصاداتنا العربية، وامام ما تعانيه منطقتنا من إضطرابات سياسية وأمنية خطيرة، مشيرا الى ان «ما يقلقنا اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، غياب الإرادة السياسية التي تولي الشأن الاقتصادي الأهمية اللازمة من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة البطالة وخلق فرص عمل وتمويل الاقتصاد».

وعرض طربيه للخسائر الاقتصادية الجسيمة التي نتجت عن التحولات في بعض الدول العربية، والتي تمثلت بالآتي:

١- تراجع معدلات النمو، التي من شأنها خلق فرص عمل.

٢- تراجع حاد في الاستثمار والذي كان أصلاً دون المستوى المطلوب.

٣- إرتفاع معدلات البطالة، والتي هي في الأساس من أعلى معدلات البطالة في العالم، والتي تبلغ نحو ١١٫٥ في المئة حسب البنك الدولي.

٤- زيادة في عدد النازحين الذين تجاوز عددهم ١٣ مليون نسمة بحسب تقديرات الأمم المتحدة، والذين فقدوا منازلهم في سوريا والعراق مما يشكّل ضغطاً كبيراً على الحياة الاجتماعية والبنية التحتية للدول المضيفة للنازحين.

٥- تفاقم العجز في ميزانيات الحكومات وتراجع في احتياطات العملة الأجنبية والزيادة في الدين العام.

٦- تدهور وضعية ميزان المدفوعات.

٧- تراجع قيمة العملات في عدد من الدول العربية (مصر، تونس، سوريا).

٨- تراجع في إيرادات السياحة والتي تشكل مصدراً أساسياً للعملات الأجنبية في عدد كبير من الدول العربية، وتعزيز الاقتصاد.

ونبه طربيه من ان «التحديات التي تواجه عالمنا العربي اليوم ليست اقتصادية وسياسية فقط بل هي كيانية، في ظل خلط الأوراق وتغيير كل الثوابت، داعيا القيادات والمسؤولين في المنطقة العربية الى «التعاطي مع مشهد آخر لم نعتد عليه». وقال ان «العمل على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، إضافة إلى استحداث فرص عمل لاستيعاب موجات الشباب الباحثة عن العمل، بات مطلباً ملحّاً لا بل حياتياً لنا ولأجيالنا الصاعدة».

ثم رد طربيه عن اسئلة الصحافيين فاشار الى ان نسبة نمو ودائع المصارف اللبنانية ستبلغ ٧ في المئة في نهاية العام ٢٠١٤، موضحا أن ربحية القطاع ستحافظ على المستوى الذي كان عليه في العام ٢٠١٣، مشدداً على ان القطاع حافظ على بنيته القوية.

وعن وضع المصارف اللبنانية العاملة في الدول العربية التي شهدت اضطرابات سياسة وأمنية، قال طربيه « ان وضع هذه المصارف محيد وهي نجحت باكبراً في امتصاص تداعيات الوضع وان بعض هذه المصارف يحقق أرباحاً دفترية».



● طربيه وإلى جانبه فتوح خلال الحلقة الحوارية (أحمد عزاقير)

المستقبل

الجمعة 19 كانون الاول 2014

طربيه يفتتح ملتقى مديري المعلوماتية في المصارف: قطاع تكنولوجيا المعلومات هو السند الحقيقي للاقتصاد

شدد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، جوزف طربيه، على ان «قطاع تكنولوجيا المعلومات يعتبر من المقومات المهمة في الاقتصاد، لا بل هو السند الحقيقي لاقتصاد اي بلد».

كلام طربيه جاء خلال افتتاحه «الملتقى السنوي لمجموعة مديري المعلوماتية في المصارف والمؤسسات المالية المصرفية»، الذي نظمه الاتحاد، أمس في مقره، بحضور مديري المعلوماتية في المصارف المحلية.

وقال طربيه في كلمته «نعول كثيرا على هذا القطاع من اجل ايجاد التوازن والتكافؤ بين الدول العربية ودول العالم الاخرى. ونتطلع الى ان يكون القطاع ثروة فعلية نعمل على النهوض بها لتوازي اكثر القطاعات الاقتصادية انتاجا».

واوضح طربيه ان «التكنولوجيا الجديدة فتحت أفقية واسعة للتواصل بين الشعوب، وبالتالي أدت الى صحوة نشهد مفعولها في بعض دولنا العربية، كما انها كشفت بشكل او بآخر قدرات كامنة في إمكانها تطوير اقتصاداتنا العربية، ويمكن استثمارها في مجالات التنمية الإجتماعية التي تحتاج اليها شعوبنا اليوم اكثر من اي يوم مضى». وقال «اذا كانت التكنولوجيا الحديثة فتحت الآفاق نحو استراتيجيات اقتصادية واجتماعية جديدة، فإننا مطالبون اليوم باستثمار هذه التكنولوجيا في الإتجاه الذي يخدم المصلحة العربية المشتركة ويخدم الاستقرار في جميع مجالاته، الاستقرار الذي يعتبر القاعدة الإساسية لنمو قطاعاتنا الاقتصادية، وعليه يجب ان نبني خططنا لبناء مجتمعات تتمتع بالاكتفاء الذاتي».

ثم شرح عضو لجنة الرقابة على المصارف وعضو الهيئة المصرفية العليا امين عواد «اهمية مديرية المعلوماتية في المصارف والمؤسسات المالية». واكد «ان التكنولوجيا اصبحت تدخل في الصناعة المصرفية الحديثة»، منوها بـ«جوانب النشاط المصرفي التي حتمت اللجوء الى المعلوماتية، مما ادى الى تطوير انظمة شاملة تساهم في تسهيل تنفيذ هذه النشاطات، وابرزها: الإمتثال للقوانين، الامتثال في موضوع مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، يضاف اليها الانظمة العالمية كنظام مكافحة التهرب الضريبي الاميركي».

وتناول عواد «الخدمات المصرفية الحديثة التي تحتاج الى انظمة معلوماتية متطورة وغالبا ما تكون معقدة لتسهيل العمل على الزبائن». وتحدث عن «الادوات المصرفية في قطاع التجزئة وفي طليعتها بطاقات الدفع والائتمان وما تطلبه من آلات متطورة لتشغيلها وحمايتها من الاحتراق».

الشرق
الجمعة ١٩ كانون الأول ٢٠١٤ – العدد ١٩٦٦٧

طربيه في افتتاح ملتقى مديري المعلوماتية في المصارف: قطاع تكنولوجيا المعلومات هو السند الحقيقي للاقتصاد

نظم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، امس في مقر اتحاد المصارف العربية – ميناء الحصن، «الملتقى السنوي لمجموعة مديري المعلوماتية في المصارف والمؤسسات المالية المصرفية». حضره مديرو المعلوماتية في المصارف المحلية.

افتتح الملتقى رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه، مشيرا الى «ان قطاع تكنولوجيا المعلومات يعتبر اليوم من المقومات المهمة في الاقتصاد، لا بل هو السند الحقيقي لاقتصاد اي بلد، اضافة طبعا الى رؤوس الاموال والموارد، ونعول كثيرا على هذا القطاع من اجل ايجاد التوازن والتكافؤ بين الدول العربية ودول العالم الاخرى. إننا نتطلع الى ان يكون هذا القطاع ثروة فعلية نعمل على النهوض بها لتوازي اكثر القطاعات الاقتصادية انتاجا».

واوضح «ان التكنولوجيا الجديدة فتحت آفاقا واسعة للتواصل بين الشعوب، وبالتالي أدت الى صحوة نشهد مفعولها في بعض دولنا العربية، كما انها كشفت بشكل او بآخر قدرات كامنة في إمكانها تطوير اقتصاداتنا العربية، ويمكن استثمارها في مجالات التنمية الاجتماعية التي تحتاج اليها شعوبنا اليوم اكثر من اي يوم مضى».

وقال: «اذا كانت التكنولوجيا الحديثة فتحت الآفاق نحو استراتيجيات اقتصادية واجتماعية جديدة، فإننا مطالبون اليوم باستثمار هذه التكنولوجيا في الاتجاه الذي يخدم المصلحة العربية المشتركة ويخدم الاستقرار في جميع مجالاته، الاستقرار الذي يعتبر القاعدة الاساسية لنمو قطاعاتنا الاقتصادية، وعليه يجب ان نبني خططنا لبناء مجتمعات تتمتع بالاكتفاء الذاتي».


طربيه وعواد خلال المؤتمر

واشار الى «ان ادارة تكنولوجيا المعلوماتية تعمل على درس تقنية المعلوماتية وفهمها لتطوير الاساليب التشغيلية والاستراتيجية في المصارف والمؤسسات المالية لتعميم المنتجات والخدمات وتطويرها للحصول على الرضى الاقصى عند العملاء، ما يؤدي الى ميزات تنافسية وانتاجية اعلى لدى الشركات وبالتالي معدلات ربحية اكبر».

ثم شرح عضو لجنة الرقابة على المصارف وعضو الهيئة المصرفية العليا الدكتور امين عواد «اهمية مديرية المعلوماتية في المصارف والمؤسسات المالية».

واكد «ان التكنولوجيا اصبحت تدخل في عناصر الصناعة المصرفية الحديثة».

ونوه بـ«جوانب النشاط المصرفي التي حتمت اللجوء الى المعلوماتية، ما ادى الى تطوير انظمة شاملة تساهم في تسهيل تنفيذ هذه النشاطات، وابرزها: الامتثال للقوانين، الامتثال في موضوع مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، يضاف اليها الانظمة العالمية كنظام مكافحة التهرب الضريبي الاميركي».

وتناول في الشق الثاني «الخدمات المصرفية الحديثة التي تحتاج الى انظمة معلوماتية متطورة وغالبا ما تكون معقدة لتسهيل العمل على الزبائن».

وتحدث عن «الادوات المصرفية في قطاع التجزئة وفي طليعتها بطاقات الدفع والائتمان وما تطلبه من آلات متطورة لتشغيلها وحمايتها من الاحتراق».

وشدد على «أهمية الادارة الحديثة للمصارف والمؤسسات المالية لأنها ترتكز على مجموعة معلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات واحتساب النسب والتنبه لمكامن الأخطار ومحاكاة التطور المستقبلي كي تكون الادارة سباقة في اتخاذ الخطوات لحماية المؤسسة المالية».

إتحاد المصارف العربية

كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤

منتدى عن «تشريعات الامتثال والنظم المصرفية الدولية» في نقابة المحامين

■ طربيه: «فاتكا» لا يُقاوم ولا مصلحة للبنان بعدم تطبيقه

■ فتوح: المخاطر السلبية ما زالت تُخيِّم على نمو الاقتصاد العالمي



رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية في إتحاد المصارف العربية **الدكتور جوزف طربيه**، **المحامي وسيم منصوري** ممثلاً وزير المالية اللبنانية **علي حسن خليل**، نقيب المحامين في لبنان **جورج جريج**، وزير الإعلام اللبناني **رمزي جريج** ورئيس لجنة الدراسات في نقابة المحامين في بيروت **المحامي بول مرقص**

نظّمت لجنة الدراسات والشؤون المصرفية في نقابة المحامين في بيروت «**منتدى تشريعات الامتثال والنظم المصرفية الدولية – الأطر القانونية والانعكاسات على الاقتصاد وعلى بيئة الأعمال في لبنان**»، حضره عدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية والمصرفية والحقوقية.

افتتاح المنتدى بدأ بإلقاء منسق اللجنة المنظمة **المحامي محمد عطية** كلمة اعتبر فيها أن «قانون الامتثال الأميركي الضريبي (فاتكا) يناقض مبدأ إقليمية القوانين ويشكل انتهاكاً لسيادة الدولة بإخضاع مواطنيها لنظام ضرائب دولة أخرى حتى لو تنازلوا عن الجنسية الأميركية».

رمزي جريج: سمعة القطاع المصرفي

بعده تحدث وزير الإعلام اللبناني **رمزي جريج** فرأى في كلمته أن إلمام الحقوقيين بالتشريع الداخلي في الحقل المصرفي لم يعد كافياً في الزمن الحاضر، لافتاً إلى أن «العمل المصرفي لا يمكن حصره داخل الدولة التي يتم فيها، بل يمتد في آثاره وآلياته خارج تلك الدولة»، إضافة إلى أن «الأوضاع الناشئة عن تنامي الجرائم المالية، حمل الكثير من الدول على اعتماد تشريعات داخلية تحميها من ذلك»، مشيراً في هذا السياق إلى «التشريعات الدولية والاتفاقات المتعلقة بتبادل المعلومات». وأضاف: «إزاء هذين الاعتبارين لم يكن للبنان سوى مواكبة هذا الاتجاه الدولي حفاظاً على سمعة قطاعه المصرفي، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد فيه».

وأشار جريج إلى أنه بعد صدور قانون الامتثال الأميركي برزت الحاجة لدى المصارف اللبنانية إلى دراسة مستفيضة لأحكام هذا القانون، تمهيداً لوضع استراتيجية وطنية موحدة للتعامل معه ومع السلطات الأميركية بشأن تطبيقه.

الدكتور جوزف طربيه:
تغييرات عميقة



الدكتور جوزف طربيه
رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية في إتحاد المصارف العربية

بعده تحدث رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية في إتحاد المصارف العربية **الدكتور جوزف طربيه**، فتطرق إلى التغييرات العميقة التي أصابت العالم خلال العشرين سنة الماضية، وإلى العلاقات بين دوله على الصُعد القانونية والسياسية والاقتصادية والمصرفية، وأكد أن لبنان بدأ بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأميركي المعروف باسم «فاتكا» من دون تعديل تشريعي، ورأى أنه ليس من مصلحة لبنان ولا مصلحة أي بلد آخر عدم تطبيقه، وأشار إلى أن هذا القانون يطرح تحديات أمام لبنان وأمام بلدان كثيرة خاصة لجهة التدريب المستمر للموارد البشرية واحترام الالتزامات التي تفرضها القوانين الضريبية المحلية والاتفاقات الدولية، وأعلن أن المصارف اللبنانية ستطلب من عملائها التوقيع على كتاب رفع السرية المصرفية لصالح مصلحة الضريبة الأميركية، محذراً من أنه في حال الرفض سيتم إقفال حساب العميل تجنباً لأية تعقيدات قانونية تلحق بالمصارف.

وأكد طربيه في كلمته «أن لبنان يسير خطوات متدرجة نحو الامتثال للنظام المالي الدولي، الذي لا يقاوم، وقد نجح حتى الآن، في التوفيق بين الحفاظ على نظام السرية المصرفية، وخلق آليات قانونية ترفع هذه السرية عند وجود حالات تبييض أموال، وذلك حفاظاً على سمعة النظام المالي في لبنان، وإبعاد أي شبهات قد تضر بشفافيته وصدقيته»، وقال: «النظام الضريبي اللبناني يراعي خصوصية لبنان كبلد اغتراب ينتشر مواطنوه في أرجاء العالم كافة ويخضعون من حيث المبدأ للضرائب في بلدان عملهم وإقامتهم، ومن الطبيعي أن لا يخضعوا مرة ثانية للضريبة اللبنانية في حال تحويل بعض مداخيلهم الى لبنان، بل إن لبنان يقوى ويستمر اقتصادياً بالتحويلات التي تأتي من أبنائه وكذلك من مغتربيه في الخارج؛ ولا خطط للبنان لتغيير نظامه الضريبي وفرض ضرائب على هذه التحويلات عند إدخالها إليه، لأن من شأن ذلك أن يردعها أو يحد منها، ولبنان بأمس الحاجة إليها وهي تؤمن التمويل للاقتصاد اللبناني وكذلك للدولة اللبنانية التي استمرت منذ العام 1975 بحاجة الى التمويل المصرفي المتصاعد».

وشدّد طربيه على ضرورة أن يكمل لبنان ما هو المطلوب منه في هذا المجال، وأن يبت مجلسه النيابي بثلاثة مشاريع قوانين مطلوبة دولياً سبق أن أحالتها إليه الحكومة اللبنانية في آذار/مارس 2012. وهي تتناول إلزامية التصريح عن المبالغ النقدية عند عبور الحدود، وتوسيع لائحة الجرائم الناتجة عن الأموال غير المشروعة، واعتبار جريمة تبييض الأموال جريمة أصلية مستقلة بذاتها، معتبراً أن «الأهم من ذلك كله مشروع قانون تبادل المعلومات الضريبية، وهو الأخطر بالنسبة لاستمرار السرية المصرفية».

الأخبار
al-akhbar
الجمعة ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٤ - العدد ٢٤٥٦

يرى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه أن إدارة الثروات هي المهمة الأولى للقطاع المصرفي اللبناني خلال السنوات العشر المقبلة. لا يكفي أن تتأقلم هذه المصارف مع الأوضاع والظروف الحالية سواء في تطبيق متطلبات الامتثال للقواعد الأميركية، أو ضرورات القيود التسليفية والضوابط التي وضعها مصرف لبنان، بل عليها أن تركّز على الابتكار كبديل وحيد يوفّر لها الحياة. ابتكار طربيه هو إدارة الثروات



جوزف طربيه إلى إدارة الثروات دُر

■ ما هي الخيارات المطروحة أمام المصارف، اليوم في ظل محدودية السوق المحلية وصعوبات الانتشار الإقليمي وربما باتت الخيارات تقتصر على التأقلم مع الأوضاع الجديدة؟

هناك دائماً خيارات بديلة. الدور الأول للمصارف هو أنها تلعب الوساطة المالية، فيما الاتجاه الحديث والناجح لتحقيق عوائد هو إدارة الثروات، وبالتالي يجب تحويل لبنان إلى بلد لإدارة الثروات. طبعاً، لا بد من توفير بيئة قانونية وخصوصاً أن السوق المحلية قادرة على توفير رجال الاختصاص

> إجراءات مصرف لبنان لحشد نوعية القروض

الذين يمتلكون ما يكفي من المعرفة في مجال إدارة الثروات وعالبيتهم يعملون في هذا المجال في الخارج. فإذا كانت البيئة الحاضنة مساعدة في الاستثمار، أي أنها لا تتصيد الاستثمارات الوهمية ومعاقبتها ضريبياً، وإذا كان المصرف يطبق قواعد الامتثال، فإن الانتقال من العمل المصرفي التجاري الحدود المربوط بالاقتصاد الداخلي إلى إدارة الثروات يمكنه تحويل لبنان من مركز تجاري إلى مركز مالي. هناك إمكانية لإنشاء ألوف مسابق الاستثمار في لبنان. فعلى سبيل المثال إن الجزر البريطانية تسمى ملاذات ضريبية، وفيها فتحت مئات ألوف صناديق الاستثمار لإدارة الثروات بكلفة معقولة. يجب أن نذهب في هذا الاتجاه وهذا هو دور لبنان المالي المستقبلي. سمسابق الاستثمار تحقق منافع خلق فرص عمل وهي تحقق الازدهار في هذه البلدان. إدارة الثروات هي ثروة بحد ذاتها وهي ابتكار مقابل العمل المصرفي التقليدي. هذا هو الهدف الأول للسنوات العشر المقبلة.

■ في هذا الإطار، هل تستدعي الظروف الحالية في لبنان والمنطقة تغييراً في استراتيجيات المصارف؟

لطالما عُرفت المصارف اللبنانية بجاهزيتها لمواجهة أية صدمات داخلية وخارجية على حد سواء، متسلحة بمستويات سيولة وملاءة مرتفعة ومحاطة بسياسة مصرف لبنان الحذرة والحكيمة. هذا الأمر يجعلها قادرة على استيعاب تداعيات الأزمة الحالية. ويجب على المصارف الحفاظ على استراتيجياتها الحذرة وعلى مستويات سيولة وملاءة جيدة كما عليها الاستمرار في تطبيق المعايير الدولية والمعايير التي تحسّن نوعية الأصول، وأن تعمل دوماً على تطوير إجراءاتها لجهة إدارة المخاطر.

■ يبدو أن مصرف لبنان يستشرف مخاطر المرحلة المقبلة بصورة مختلفة، فهو يضع قيوداً وضوابط على التسليفات ويطلب من المصارف مزيداً من التحوّط فيما يحاول تحفيز الطلب الداخلي. لكن المصارف ترى أن هذه الأولويات ستنخفض من ريحيتها وبن قدرتها التنافسية في ظل انكماش الطلب الخارجي. كيف تقرأون هذا الرقص؟

يقعت حالة عدم الاستقرار على الصعيد المحلي والإقليمي، والذي بدأت ترخي بظلالها على الوضع الاقتصادي والمعيشي في لبنان، بالمصارف إلى التحوّط من خلال زيادة رأس مالها عن طريق إصدار أسهم جديدة أو أسهم تفضيلية أو عبر تذوير نسب كبيرة من الأرباح من جهتها، أصدر مصرف لبنان قرارات تتعلق بتحديد عمليات التسليف والتوظيف والمساهمة والمشاركة بهدف ضبط عمليات التسليف بعدما تبين أن 50% من مداخيل الأسر تستعمل لتسديد القروض الاستهلاكية، ثم طلب رفع مستوى المؤونات الإجمالية التي يتم تكوينها على محفظة القروض، وحتى سقوف التمويل بنسبة 75% لقرض السيارة أو السكن وألا تتجاوز قيمة التسليفات العقارية 60% من قيمة العقار المقوي شراؤه أو المشروع العقاري قيد الإنجاز.

يرى مصرف لبنان من خلال هذه القيود الجديدة إلى تحسين نوعية التسهيلات التي يضعها مصرف لبنان وسياسته النقدية

■ إذاً، هل هناك توازن في توظيفات المصارف بين القطاعين الخاص والعام؟ تخضع توظيفات المصارف في الديون السيادية بالليرة اللبنانية وفي شهادات الإيداع بالعملة المحلية الصادرة عن مصرف لبنان لتثقيل بنسبة 0%، في حين تخضع التوظيفات في الديون السيادية اللبنانية المقومة بالعملات الأجنبية لتثقيل بنسبة 100% وشهادات الإيداع بالعملة الأجنبية لتثقيل بنسبة 50%.

ويتراوح تثقيل المخاطر على ديون الشركات بين 20% و50%، طبقاً لتصنيف هذه الشركات، فيما تخضع القروض الشخصية وقروض الإسكان لتثقيل بنسبة 75% و35% على التوالي.

رغم أن تفاوت تلك النسب وعدم تخلّف الدولة اللبنانية عبر التاريخ عن تسديد ديونها عند استحقاقها، لا يمكن حصر توظيفات المصارف بالديون السيادية أو بأدوات مالية يصدرها المصرف المركزي نظراً إلى العوائد المرضية التي تؤمّنها محفظة التسليفات على مختلف أنواعها من جهة، والنسب المتدنية للقروض المتعثرة في القطاع، والتي لا تتخطى الـ7%، والدور الرقابي الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد.

■ يمثّل الامتثال لصلحة الضرائب الأميركية سمة هذه المرحلة. وتطبيقه يكبدها كلفاً لا الامتناع عنه متذر... فما هي كلفة الامتثال على الربحية وعلى مصير المصرف؟

صدر قانون تطبيق النظام الضريبي على الحسابات المصرفية الخارجية للأميركيين (فاتكا) في مطلع عام 2010. ويأتي إصدار هذا القانون في سياق سعي الإدارة الأميركية إلى مصادر إيرادات، مع معطيات عن تكبّد الاقتصاد الأميركي خسائر بـ100 مليار دولار سنوياً جراء التهرب الضريبي بحسب تقرير شركة ديلوت اند توش.

إضافةً إلى ذلك، يهدف هذا القانون إلى مكافحة آلة التهرب الضريبي وتبييض الأموال من خلال المصارف، التي تعتبر ساحة أساسية لمكافحة هذه الظاهرة. ويرمي هذا القانون إلى مطالبة حاملي الجنسية الأميركية والذين يعيشون خارج حدود الدولة الأميركية بالتصريح عن كل مصادر إيراداتهم سواء كانت ناتجة من عمل أو فوائد أو أصحاب أرباح أو بيع عقارات أو أسهم أو أي مصدر دخل آخر.

أما بالنسبة إلى ارتباط هذا القانون بالمصارف والمؤسسات المالية اللبنانية، فإن هذا القانون يطلب من المصارف و المؤسسات المالية الأجنبية غير الأميركية (أي تفصح لمصلحة الإيرادات الداخلية Internal Revenue Service) عن الأميركيين الذين يعيشون خارج حدود الدولة الأميركية والذين تنطبق عليهم أي من الشروط المذكورة أعلاه والذين تزيد حساباتهم عن 50 ألف دولار بالنسبة للأفراد و250 ألف دولار بالنسبة للمؤسسات، وذلك عبر تعبئة نموذج إبلاغ معيّن.

في هذا الإطار، إن القيّمين على القطاع المصرفي كانوا ناشدي الحرص على التزام هذا القطاع بالقوانين والمعايير الدولية، وذلك بهدف تجنيبه أية أخطار محتملة، نظراً إلى أهمية هذا القطاع ودوره المحوري في الاقتصاد الوطني. علماً لا شكّ فيه أن تطبيق هذا القانون سيرتّب أعباء إضافية على المصارف اللبنانية من خلال إنشاء وحدات وأقسام جديدة واستقطاب موظفين جدد وتدريبهم لمتابعة تنفيذ هذا القانون والامتثال بمضمونه، إلا أن هذه الأكلاف تبقى زهيدة جداً مقارنة بالتداعيات السلبية التي ستنتج من عدم تطبيق هذا القانون أكان على شكل تداعيات مباشرة (كاقتطاع نسبة 30% من إيرادات المصرف على أصوله في الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى إمكانية معاقبة المصارف المراسلة لهذا المصرف وبذلك تعطيل أعماله) أو تداعيات غير مباشرة (الضرر الذي سيلحق بسمعة المصرف).

القروض لدى المصارف وتمكينها من استرجاع الكبر نسبة من هذه القروض الممنوحة في حالات التخلّف عن الدفع أو التعثر. وليس من المفترض أن تؤثر هذه الضوابط الجديدة في قناعتية المصارف بين بعضها البعض في السوق المتنثة بما أن هذا التعميم سينطبق على جميع المصارف العاملة في لبنان.

أما بالنسبة إلى الاحتياطات الإضافية التي طلبها مصرف لبنان سواء في ما خص المؤونات الإجمالية أو المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها، فهذه الإجراءات ستؤثر في مستويات الربحية وقد تخفّف من الطلب على التسهيلات المصرفية. إلا أن النافذ بهذه الإجراءات يوفّر للمصارف وعلى مخاطرها بين المصارف نفسها أفضل على القروض الممنوحة وبعضها أقل في حال ارتفاع عدد حالات التعثر.

■ في هذه الحال، ما هي الأهداف الناجمة أمام المصارف خلال السنوات القليلة المقبلة محلياً وخارجياً؟

في ظل تفاقم حدة التوترات السياسية والأمنية التي تعصف حالياً بلبنان والمنطقة، تسعى مجموعة بنك الاعتماد اللبناني إلى المحافظة على مستوى ربحيّتها وأدائها المالي الصلب وعلى مكانتها بين المصارف العشرة الأولى في لبنان. كذلك ستحرص المجموعة على الالتزام الأنظمة والمعايير الصادرة إن لجهة الرسملة أو الملاءة ومتطلّبات بازل 3، أو لجهة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال الضريبي (قانون فاتكا) وغيرها. ونحن مصممون في تطبيق المعايير الأكثر فعالية لجهة إدارة الأخطار والإدارة الرشيدة. وفي اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لحماية نوعية الأصول ولمواجهة أية صدمات سياسية أو اقتصادية محتملة. وسنعمل على زيادة حصتنا السوقية رغم كل الظروف واستكمال سياستنا التوسعية على الأراضي اللبنانية وفي بلدان جديدة واعدة.

■ في أي درجة تشعر المصارف بوطأة الأزمة وبضعف الزبائن، وهل يدفعها ذلك إلى رفع معدّلات الفوائد على التسليف وعلى العمليات التكشوفة أم أنها بمأى؟

لا شكّ في أن المصارف تشعر بوطأة التوترات السياسية والأمنية، وهو ما جعلها أكثر حذراً في سياساتها التسليفية من دون الحاجة إلى أي تعديل في مستويات الفوائد المائلة والمدينة تماشياً مع

الأسواق الواعدة



لا تزال المصارف تعبر لمعلماً خاصاً لموضوع توسيع رقعة انتشارها محلياً وخارجياً بسبب رغبتها وحاجتها إلى تعزيز مبرراتها وتبرير وجودها في تشتم السوق المحلية وشدة المنافسة فيها فضلاً عن ضرورة تنويع المخاطر. في هذا الإطار، إن دخول أسواق جديدة هو أمر مطروح على طاولة المصارف باستمرار وهناك دول ذات إمكانات واعدة كالعراق والدول الأفريقية...

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الجمعة ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٤



بيروت اثبتت مُجدداً أنها عاصمة المؤتمرات

تلقى رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزيف طربيه، رسالة من رئيس مجلس الوزراء الأردني عبدالله النسور، هنأه فيها على إقامة المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام ٢٠١٤ الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في بيروت يومي ٢٠ و٢١ تشرين الثاني تحت عنوان «أي اقتصاد عربي ينتظرنا»، مؤكداً أن «بيروت أثبتت مجدداً أنها عاصمة المؤتمرات ومركز القرار المالي والمصرفي في عالمنا العربي».

وتوجه بالثناء والتقدير لإتحاد المصارف العربية، قائلاً: «هي خطوة تستحق التقدير هذه التي ينتهجها اتحاد المصارف العربية في إقامة هذا المؤتمر النوعي الهام الذي نثق في انه سيشكل إضافة نوعية إلى الجهود المبذولة في هذا الإطار، ويحدونا الأمل في الاضطلاع على توصياته لتشكل قاعدة من البيانات التي يسترشد بها».

الجمهورية
الجمعة 7 تشرين الثاني 2014 – العدد 1089

طربيه: لن تتوقف الضغوط الدولية على لبنان للإمتثال بالقوانين

الامتثال لقانون "فاتكا" في المصارف اللبنانية، والثغرات التي لا تزال تشوب التطبيق، كانت العنوان الرئيس لندوة متخصصة استضافتها نقابة المحامين في بيت المحامي وتحدث فيها خبراء، وكشفوا مخاطر تأجيل إقرار مشاريع قوانين عالقة في المجلس النيابي.

أعلن رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه أن تطبيق قانون «فاتكا» الاميركي «لا يعني أن لبنان قد أكمل متطلبات الامتثال لما هو مطلوب دولياً، اذ لم يبتّ المجلس النيابي حتى الآن بثلاثة مشاريع قوانين مطلوبة دولياً، أحالتها الحكومة اللبنانية في منتصف آذار ٢٠١٢ اليه، وهي تتناول إلزامية التصريح عن المبالغ النقدية عند عبور الحدود، وكذلك توسيع لائحة الجرائم الناتج عن ارتكابها أموال غير مشروعة، واعتبار جريمة تبييض الأموال جريمة أصلية مستقلة بذاتها، والأهم من ذلك كله، مشروع قانون تبادل المعلومات الضريبية وهو الأخطر بالنسبة لاستمرار السرية المصرفية».

جاء كلام طربيه خلال افتتاح لجنة الدراسات والشؤون المصرفية في نقابة المحامين في بيروت، امس، «منتدى تشريعات الامتثال والنظم المصرفية الدولية - الاطر القانونية والانعكاسات على الاقتصاد وعلى بيئة الاعمال في لبنان».

وقد اكد ان الضغوط الدولية على لبنان للامتثال بالقوانين العالقة أمام المجلس النيابي، لن تتوقف، «وآخرها المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية الذي انعقد في برلين في ١٩ تشرين الاول ٢٠١٤، والذي شهد توقيع ٥٠ دولة تعهدت تطبيق تبادل تلقائي للمعلومات الضريبية بحلول العام ٢٠١٧، ما يطيح عملياً بالسرية المصرفية من أجل محاربة التهرّب الضريبي».


جانب من الندوة (جورف برّاك)

> التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية يطيح السرية المصرفية

من جهته، اشار وزير الاعلام رمزي جريج، الى «ان إلمام الحقوقيين بالتشريع الداخلي في الحقل المصرفي لم يعد كافياً في الزمن الحاضر، لاعتبارين على الأقل:

١- أن العمل المصرفي لا يمكن حصره داخل الدولة التي يتم فيها

٢- أن الاوضاع الناشئة عن تنامي الجرائم المالية، وفي طليعتها التهرب من الضرائب وتمويل الأعمال الإرهابية».

بدوره، اعتبر ممثل وزير المال علي حسن خليل المحامي وسيم منصوري، «أن امتثال مصارف لبنان للنظم المصرفية الدولية من ، لم يأت نتيجة تشريعات وقوانين لبنانية تتلاءم مع تشريعات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بل إن الواقع الذي وضعت أمامه المصارف المركزية والتجارية والمؤسسات المالية هو ما فرض عليها التأقلم مع هذه النظم نظرا للآثار السلبية الخطيرة التي يرتبها رفض ذلك».

نقيب المحامين

من جانبه، اعتبر نقيب المحامين جورج جريج، «انه لولا سعر الولايات المتحدة على حقوق دولتها لما بنت دولة، وليس أي دولة، دولة عظمى في زمن قياسي. أقول هذا لأدعو دولتي إلى أن تحذو حذو دول الكبار، وبدلاً من التهويل من بعيد، «اكسري رجله»، رجل كل من يمدّ يده إلى مال الدولة، وكل من تسوّل له نفسه إخفاء دفاتره الحقيقية هرباً من ضريبة محقة، وإلّا لماذا استقدمت يا دولتي كلّ هذا الجيش من الموظفين في المالية والضريبة على القيمة المضافة وسائر الدوائر؟

كذلك اوضح المحامي بول مرقص ان لجنة الدراسات والشؤون المصرفية تعمل على إعداد الدراسات في القانون المصرفي، وعلى وضع أسس متطوّرة لدعم وتصويب العلاقة بين المحامين والمصارف والمؤسسات المالية».

واعلن «أن لجنة الشؤون المصرفية المؤلفة من محامين مستشارين لمصارف ومؤسسات مالية وإدراكها الأهمية المتنامية للامتثال في هذه المؤسسات، قررت أن يكون الامتثال عنوان منتداها الأول».

@LNASHRA

الخميس ٦ تشرين الثاني ٢٠١٤

طربيه: لبنان عرف منذ الخمسينات ازدهارا اقتصاديا بفضل نظامه

أشار رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه خلال حضوره منتدى تشريعات الامتثال والنظم المصرفية الدولية في بيت المحامي الى أن "لبنان عرف منذ خمسينيات القرن الماضي ازدهارا اقتصاديا بفضل نظامه المصرفي، وجذبه لأموال المغتربين والعرب بفضل الضمانات القانونية والاستقرار التشريعي واحترامه للحريات الاقتصادية، وعلى رأسها حرية حركة الرساميل دخولا وخروجا وحرية سوق القطع والنظام الضريبي المعتدل، ونظام السرية المصرفية، وهي كلها عوامل ساعدت القطاع المصرفي على النجاح والازدهار".

وأعلن ان "لبنان نجح في العام 2002 في حذف اسمه عن لائحة الدول غير المتعاونة بعد الاستجابة لعدة متطلبات أهمها اصدار القانون رقم 318/2001 لمكافحة تبييض الأموال، الذي حدد ما يقصد بالأموال غير المشروعة، وهي الاموال الناتجة من ارتكاب احدى الجرائم التالية، زراعة المخدرات او تصنيعها أو الاتجار بها، الأفعال التي تقدم عليها جمعيات الأشرار، جرائم الارهاب، تمويل أو المساهمة بتمويل الإرهاب أو الأعمال الإرهابية أو المنظمات الإرهابية بحسب مفهوم الإرهاب كما هو منصوص عليه في قانون العقوبات اللبناني، الاتجار غير المشروع بالاسلحة، جرائم السرقة أو اختلاس الأموال العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها بوسائل احتيالية أو بالتزوير أو بإساءة الأمانة الواقعة على المصارف والمؤسسات المالية، تزوير العملة وبطاقات الائتمان والدفع والإيفاء أو الاسناد العامة أو الاسناد التجارية بما فيها الشيكات".

وأوضح ان "القانون 318/2001 تميز بإنشاء جهاز تحقيق له طابع قضائي لدى مصرف لبنان يرأسه الحاكم، هو هيئة التحقيق الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وقد أعطيت الهيئة كامل الصلاحية لرفع السرية المصرفية والاتصال بالسلطات المحلية والخارجية لتبادل المعلومات عند الاشتباه بحالات تبييض أموال".

الأنوار
الثلاثاء ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٤

إشادة أميركية بأداء المصارف العربية

طربيه: أبرز توصية تشكيل «مجموعة العمل العربية»

لفت رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس الهيئة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه إلى «الثناء الأميركي على دور المصارف العربية»، وأعلن انه أكد للجانب الأميركي خلال القمة المصرفية العربية - الأميركية التي عُقدت أخيراً في نيويورك، «الحرص على توطيد العلاقة بين المصارف العربية والمصارف الأميركية»، مشيراً الى مسألة «إنهاء بعض المصارف الأميركية المراسلة، خدماتها مع بعض المصارف العربية الصغيرة والمتوسطة بسبب كلفة متطلبات الإمتثال المتزايدة، وهو أمر ينهي دور هذه المصارف في تقديم خدمات حيوية لمجتمعاتها»، كاشفاً أن من أبرز توصيات القمة «الإعلان عن تشكيل «مجموعة العمل العربية» لمدراء الالتزام، ومن أبرز مهامها التواصل مع الجانب الأميركي للوصول الى أفضل العلاقات المصرفية العربية - الأميركية، ضمن برنامج فاعل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وكان طربيه عقد مؤتمراً صحافياً ظهر امس في مقر الاتحاد، في حضور أمينه العام وسام فتوح، خصّصه للإعلان عن نتائج القمة المصرفية العربية - الأميركية، وقال: ان المواقف الإيجابية الداعمة والمثنية لكبار المسؤولين في الإدارة الأميركية على أداء القطاع المصرفي العربي، كانت السائدة خلال القمة التي شارك فيها متحدثون من كبار الشخصيات وأصحاب القرار المالي والدولي من الولايات المتحدة واوروبا والعالم العربي. وركّزت جلسات العمل على ضرورة التواصل والتنسيق بين القطاع المصرفي العربي والأميركي وعلى موضوع مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، اضافة الى بناء علاقات بين المصارف العربية ومصارفها المراسلة في الولايات المتحدة.



طربيه وفتوح خلال المؤتمر الصحافي

وأضاف: أجمع المتحدثون في أعمال القمة، على دور القطاع المصرفي العربي في بنية اقتصادات الدول العربية والتزام القطاع باعلى معايير العمل والقرارات الدولية الخاصة بالعقوبات. من جهته أكد نائب وزير الخزانة الاميركية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب دانييل غلايزر اهمية وضرورة الالتزام المبرم بالمعايير الدولية والاقليمية في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب. بدوره أشاد القنصل العام نائب الرئيس التنفيذي للبنك الإحتياطي الفيدرالي الأميركي في نيويورك توماس باكستر بأداء القطاع المصرفي العربي وبالدور الذي يقوم به والذي يشكّل العمود الفقري في بنية الاقتصاد العربي.

وقال طربيه: المهم في افتتاح اعمال القمة، ما اعلنه رئيس اتحاد المصارف العربية محمد بركات عن ضرورة تاسيس هيئة عربية معترف بها دولياً من جميع المصارف العالمية، وذات ثقة لدى القطاع المصرفي العالمي، تعمل تحت مظلة الاتحاد، هدفها الاساسي إجراء التحقق من العملاء وتوفير المعلومات الدقيقة والمطلوبة حولهم، مماثلة لمؤسسات التصنيف الائتماني.

وتابع: بدوري، أكدت اننا نعمل من خلال هذه المؤتمرات، على تقريب وجهات النظر مع البنوك المراسلة الأميركية، كما نحرص على توطيد العلاقة بين المصارف العربية والمصارف الاميركية. واشرت الى مسالة إنهاء بعض المصارف الاميركية المراسلة، خدماتها مع بعض المصارف العربية الصغيرة والمتوسطة بسبب كلفة متطلبات الإمتثال المتزايدة، وهو امر ينهي دور هذه المصارف في تقديم خدمات حيوية لمجتمعاتها في وقت تحتاج فيه المنطقة العربية إلى خطوات تضامن تدعم دورها في تامين الاستقرار في منطقة يخشى ان يؤدي تفاقم الإضطرابات فيها، الى إلحاق العدوى بدول اخرى في العالم.

واعلن طربيه ان ابرز توصيات القمة، الإعلان عن تشكيل «مجموعة العمل العربية» لمدراء الالتزام، والتي من ابرز مهامها التواصل مع الجانب الاميركي للوصول الى افضل العلاقات المصرفية العربية - الاميركية، ضمن برنامج فاعل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فتوح

واعتبر فتوح من جهته، ان «من اهم المواقف التي اطلقتها الجانب الاميركي - إما من طرف السلطات الاميركية ووزارة الخزانة او من طرف القطاع المصرفي الاميركي- هو ضرورة الشفافية المطلقة من حيث تبادل المعلومات، ليس بهدف رفع السرية المصرفية بل بهدف تجنب المخاطر في ظل ظروف صعبة تمر بها منطقتنا العربية، ومن اهم المخاوف لدى الجانب الاميركي، هو تجفيف تمويل المجموعات المتطرفة والإرهابية- حيث إعتبر ان المجموعة الإرهابية ما يسمى بـ «داعش» هي من اخطر المجموعات القادرة على تمويل ذاتها».

وقال: «وابدى الجانب الاميركي ايضا تخوفه من ان يستغل النظام المالي والمصرفي في تهريب هذه الاموال وتحريكها ضمن منطقتنا. وإعتبر ان الجرائم المالية هي عابرة للحدود وتشكل خطرا وعبئا على المنطقة وعلى النسيج الإقتصادي والإجتماعي والأمني».

THE DAILY STAR
LEBANON

Thursday, October 28, 2014

U.S. urges Arab banks to choke ISIS funding

Recent conferences discussed ways to cooperate over issue of terrorist financing

BEIRUT: U.S. officials urged Arab bankers who attended a recent conference in New York to maintain measures to combat money laundering and terrorist funding, saying that the biggest challenge was to dry up the financial resources of ISIS.

In a news conference at the headquarters of the Union of Arab Banks in Beirut, the chairman of the World Union of Arab Bankers Joseph Torbey told reporters that that the purpose of the meetings taking place in New York and elsewhere was to work closely with U.S. correspondent banks to prevent terrorist funding.

Torbey also noted that some American correspondent banks had decided to terminate their services with some small- and medium-sized Arab banks, due to the high cost of the growing compliance requirements.

"This step would prevent these banks from being able to provide vital services to their societies at a time when the Arab region needs solidarity with its efforts to guarantee stability," Torbey said.

But Torbey did not reveal the names of the U.S. banks that have decided to end their cooperation with some Arab lenders.

The conference in New York was held in middle of this month and was attended by senior U.S. officials from the Federal Reserve, Treasury and State Department.

The United States has been pressing Arab Banks to tighten their supervisory measures in order to control suspected money laundering activity and terrorist funding and most notably the financial activities of ISIS.

Wissam Fatouh, secretary-general of the Union of Arab Banks, summed up some of the concerns of American banks that have correspondent relationships with Arab banks.

Fatouh stressed that some of the U.S. officials he met in New York and Washington considered ISIS to be the most dangerous terrorist group because it was able to finance itself.

"The U.S. side expressed concern that the financial and banking system may be exploited to smuggle this money and move it within our territories. They considered the financial crimes to be cross-border crimes that pose a threat to the region and to the economic, social and security fabrics," Fatouh said.

He added that the American side had emphasized that the objectives should be unified to keep the terrorist organizations away from banking and financial systems.



Torbey revealed that some banks have halted cooperation with Arab lenders due to growing compliance requirements.

Lebanese and Arab banks, with the help of Central Banks, have upgraded their regulations and laws in recent years to be in line with international norms.

Lebanese bankers who took part in the conference said that the Americans had got demanded the lifting of the banking secrecy law.

They added that U.S. officials were generally pleased with the current measures to combat money laundering and terrorist funding, but insisted that these laws should continually be updated.

Some bankers even proposed the creation of an Arab committee, internationally recognized by all international banks and working under the umbrella of the Union of Arab Banks.

The main purpose of the committee would be to investigate clients and provide accurate information about them. – *The Daily Star*

الشرق

الثلاثاء ٢٨ تشرين الاول ٢٠١٤ – العدد ١٩٦٢٣

طربيه: «القمة المصرفية في نيويورك» أكدت أهمية القطاع المصرفي العربي



طربيه وفتوح خلال المؤتمر

عقد رئيس «الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب»، رئيس الهيئة التنفيذية في «اتحاد المصارف العربية» جوزيف طربيه مؤتمراً صحافياً امس في مقر الاتحاد بحضور الأمين العام للاتحاد وسام فتوح، خصصه للاعلان عن نتائج القمة المصرفية العربية – الأميركية التي عقدت أخيراً في مدينة نيويورك.

وقال طربيه أن المواقف الايجابية الداعمة والمثنية لكبار المسؤولين في الادارة الاميركية على اداء القطاع المصرفي العربي كانت هي السائدة خلال القمة التي شارك فيها متحدثون من كبار الشخصيات واصحاب القرار المالي والدولي من الولايات المتحدة واوروبا والعالم العربي.

وأضاف: «أجمع المتحدثون في اعمال القمة على دور القطاع المصرفي العربي في بنية اقتصادات الدول العربية وعلى التزام القطاع بأعلى معايير العمل والقرارات الدولية الخاصة بالعقوبات».

من جهته أكد نائب وزير الخزانة الاميركية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب دانييل غلايزر على اهمية وضرورة الالتزام المبرم بالمعايير الدولية والاقليمية في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

بدوره اشاد القنصل العام نائب الرئيس التنفيذي لـ «البنك الحتياطي الفيدرالي» الأميركي في نيويورك توماس باكستر بأداء القطاع المصرفي العربي وبالدور الذي يقوم به والذي يشكل العمود الفقري في بنية الاقتصاد العربي.

وقال طربيه: «الحديث الهام في افتتاح اعمال القمة ما أعلنه رئيس «اتحاد المصارف العربية» محمد بركات عن ضرورة تأسيس هيئة عربية معترف بها دولياً من جميع المصارف العالمية، وذات ثقة لدى القطاع المصرفي العالمي، تعمل تحت مظلة الاتحاد، هدفها الاساسي اجراء التحقق من العملاء وتوفير المعلومات الدقيقة والمطلوبة حولهم «مماثلة لمؤسسات التصنيف الائتماني».

وأشار الى انه: «كان من ابرز توصيات القمة هو الاعلان عن تشكيل مجموعة العمل العربية لمدراء الالتزام والتي من اهم مهامها التواصل مع الجانب الاميركي للوصول الى افضل العلاقات المصرفية العربية – الاميركية، ضمن برنامج فعال لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب».

النهار

الثلثاء 28 تشرين الاول 2014

حوار مصرفي عربي - أميركي لوضع تصور عن المصارف المراسلة الادارة الأميركية: دعم القطاع المصرفي وتحييده عما يجري حوله

طغت المواقف الإيجابية والداعمة لكبار المسؤولين في الادارة الأميركية على أداء القطاع المصرفي العربي، وذلك على نشاطات اتحاد المصارف العربية في الولايات المتحدة، أكان في واشنطن خلال حفل الاستقبال الذي أقامه الاتحاد على شرف المصارف والمؤسسات المالية العربية المشاركة في اجتماعات صندوق النقد الدولي، أو في نيويورك خلال أعمال القمة المصرفية العربية – الأميركية في دورتها الخامسة والتي استضافها مقرّ "بنك أوف نيويورك" بالتعاون مع وزارة الخزانة الأميركية والاحتياطي الفيديرالي في نيويورك والمخصصة للمصارف المراسلة ومكافحة تبييض الأموال. وفي كلمته، أكد المساعد الخاص للرئيس باراك أوباما للسياسة الاقتصادية والمالية بايرن لوغست خلال حفل الاستقبال على حرص الادارة الأميركية على تحييد القطاع المصرفي العربي عما يجري من حوله من أحداث أمنية.

وفي مدينة نيويورك، استضاف مقرّ "بنك أوف نيويورك" القمّة المصرفية العربية – الأميركية، وشارك في جلسات العمل متحدّثون من كبار الشخصيات وأصحاب القرار المالي والدولي من الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربي. وركزت جلسات العمل على ضرورة الربط والتنسيق بين القطاع المصرفي العربي والأميركي ومع المسؤولين الأميركيين لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، والاطلاع على أبرز المستجدات في هذا الصدد، وتأكيد التزام المصارف العربية تطبيق التوصيات الصادرة عن منظمة FATF، فضلاً عن ايجاد حلول للمشكلات التي يعانيها القطاع المصرفي الدولي. وتميز المؤتمر باطلاق حوار جدّي بين القطاع المصرفي العربي والقطاع المصرفي الأميركي يساهم في وضع تصور حيال مستقبل المصارف المراسلة في بيئة تنظيمية متغيّرة والدور المتغير لهذه المصارف، اضافة الى بناء علاقات بين المصارف العربية ومصارفها المراسلة في الولايات المتحدة ضمن برنامج فعّال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، والتزام النظم والقوانين المتعلقة بمكافحة العمليات غير المشروعة وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي، وكلفة التحقق ومبدأ اعرف عميلك للمصارف المراسلة مقارنة بالربح العائد من العمليات المصرفية.

وأكّد نائب وزير الخزانة الأميركية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب دانيال غليزر، في افتتاح أعمال القمة على أهمية مواصلة الدول العربية والولايات المتحدة العمل معاً لدفع أهدافهما المشتركة لضمان قطاع مالي شفاف ومنظم جيداً يمكنه تحمل الأخطار الناجمة عن عمليات التمويل غير المشروع.

وتحدث القنصل العام نائب الرئيس التنفيذي لـ"البنك الاحتياطي الفيديرالي الأميركي في نيويورك" توماس باكستر، مشيداً بأداء القطاع المصرفي العربي وبالدور الذي يقوم به، والذي يشكل العمود الفقري في بنية الاقتصاد العربي.



الدكتور جوزف طربيه ووسام فتوح. (ناصر طرابلسي)

اما الحدث المهم في افتتاح أعمال القمة ما أعلنه رئيس اتحاد المصارف العربية محمد بركات، عن ضرورة تأسيس هيئة عربية معترف بها دولياً من جميع المصارف العالمية وذات ثقة لدى القطاع المصرفي العالمي تعمل تحت مظلة الاتحاد، هدفها اجراء التحقق من العملاء، وتوفير المعلومات الدقيقة حولهم مما يساهم في تسهيل عمل المصارف المراسلة وتسهيل العلاقة بين المصارف العربية والأميركية وحتى بين العربية والدولية، كذلك ستساهم هذه المنظمة في خفض التكاليف التي تتحملها هذه المصارف لاتمام عمليات التحقق المطلوبة.

من جهته، قال رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزيف طربيه: "اننا نعمل من خلال هذه المؤتمرات الى تقريب وجهات النظر مع المصارف المراسلة الأميركية، كما أننا حريصون على توطيد العلاقة بين المصارف العربية والمصارف الأميركية". واشار الى انماء بعض المصارف الأميركية المراسلة خدماتها مع بعض المصارف العربية الصغيرة والمتوسطة بسبب كلفة متطلبات الامتثال المتزايدة.

اما نائب حاكم مصرف لبنان ورئيس مبادرة الحوار المصرفي العربي – الأميركي محمد بعاصيري، فأكد أنّه يجب على المصارف العربية أن تتبنّى ثقافة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، كجزء أساسي ضمن العمل المصرفي، ليس من مبدأ أنّه يجب علينا الالتزام بل من مبدأ الاقتناع به. وشدّد على شفافية الحوار بين المصارف العربية والمصارف الأميركية؛ كما أوضح أنّ القطاع المصرفي اللبناني هو محصّن من استغلاله لتمويل الجماعات الإرهابية في ظلّ رقابة مشدّدة وتعاميم صادرة عن المركزي.

وفي هذا المجال، أكد الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتّوح، أن من أهم المواقف التي أطلقها الجانب الأميركي هو ضرورة الشفافية المطلقة حيال تبادل المعلومات، ليس بهدف رفع السرّية المصرفية بل بهدف تجنّب المخاطر في ظلّ ظروف صعبة تمرّ فيها منطقتنا العربية، ومن أهم اهداف الجانب الأميركي، تجفيف تمويل المجموعات المتطرّفة والارهابية. واعتبر أن الجرائم المالية هي عابرة للحدود وتشكّل خطراً" وعبئاً على المنطقة وعلى النسيج الاقتصادي والاجتماعي والأمني. وأشار إلى أنّ ما صدر عن توصيات المؤتمر هو الإعلان عن تشكيل "مجموعة العمل العربية لمدراء الالتزام"، والتي من أهم مهماتها التواصل مع الجانب الأميركي للوصول إلى أفضل العلاقات المصرفية العربية – الأميركية ضمن برنامج فعّال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية
الأحد ١٢ تشرين الأول ٢٠١٤ – العدد ١٣١٠٢

اعلن رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه أن المصارف العربية تسعى للتقريب بين وجهات النظر مع نظيرتها الأميركية من خلال مؤتمر مصرفي عربي - أميركي سوف يلتئم بين الثالث والرابع من أذار المقبل في واشنطن، على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين.

وأوضح طربيه في حوار مع «الشرق الأوسط» أن المؤتمر سيعقد بمشاركة صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأميركي، وغرفة التجارة الأميركية، فيما الأمين العام لاتحاد المصارف العربية سيوضح في جلسة خاصة العلاقات بين المصارف العربية والمصارف الأميركية، فيما أن الجلسة الختامية ستكون حول موضوع العقوبات على إيران وتأثيرها على المصارف العربية والأميركية.

وأكد طربيه أن العقوبات الأميركية على إيران لا تشمل المصارف العربية، مشيرا إلى أن هذه العقوبات لا تشمل سوى المصارف التي تتعامل مع إيران، وأن المصارف العربية لا تتعامل مع إيران، وأ

مجلة البحوث

ايلول / تشرين الاول ٢٠١٤

اجتماع المصارف العربية في بيروت

جوزيف طربيه : للتعامل مع المتغيرات الجديدة باعتماد مبادرات جريئة



استضافت بيروت إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية في دورتها الخامسة والتسعين بكامل أعضائها، والذين يمثلون ٧ دول عربية: لبنان - الكويت - تونس - سلطنة عمان - ليبيا - موريتانيا - العراق. وهم: الدكتور جوزف طربيه رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية، الشيخ محمد الجراح الصباح رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي، الأستاذ محمد الحبيب بن سعد رئيس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية، الرئيس والمدير العام للبنك التونسي الدكتور عدنان بن حيدر بن درويش، المهندس مصطفى محمد بيوك المدير العام لمصرف التنمية الليبي، الأستاذ محمد الحنشي ولد محمد صالح المدير المنتدب للجمعية المهنية للبنوك الموريتانية، الأستاذ كاظم ناشور الرئيس والمدير العام لمصرف الرشيد، والأمين العام للإتحاد الأستاذ وسام حسن فتوح.

بداية رحب طربيه بأعضاء اللجنة في بيروت، وعرض للتطورات في المنطقة العربية وتأثيرها على مجمل الأوضاع الإقتصادية والتنموية والإجتماعية، وأشار إلى ان الإتحاد وضع خارطة طريق للمرحلة المقبلة، خصوصا انه شكل خلال السنوات الثلاث الماضية مظلة حماية ودعم للقطاع المصرفي العربي. وأوضح ان الاتحاد أثبت انه على قدر المسؤولية المناطة به، فجال وصال في كل الدول العربية التي شملتها التغيرات، ووقف على احتياجات قطاعاتها المالية والمصرفية، وركز على تنشيط علاقاته مع مراكز القرار المالي والمصرفي، لا سيما في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. فكان لقيادة الاتحاد أكثر من جولة، وأكثر من زيارة إلى واشنطن ولقاء المسؤولين في المؤسسات المالية والمصرفية الأميركية. وأعتبر أن انعقاد المؤتمر المصرفي العربي - الأميركي في نيويورك حول البنوك المراسلة بمشاركة صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الفدرالي الأميركي، الذي ينظمه الإتحاد في ١٤ - ١٥ تشرين الأول المقبل، يشكل منصة للبحث في ملف العلاقات بين المصارف العربية والمصارف الأميركية، وسيتناول ايضا ملف العقوبات ومكافحة غسيل الأموال. وسيشكل هذا المؤتمر خطوة أساسية بالنسبة للمصارف العربية كونه يفسح المجال أمام المصارف العربية لشرح موقفها ووجهة نظرها من العديد من المسائل والملفات المطروحة.

وقال: «الظروف الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية ومنذ أكثر من ثلاث سنوات أرخت بثقلها على مجمل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وخصوصا على بعض القطاعات المصرفية العربية، فلا بد من التعامل مع هذه المتغيرات وهذا الواقع باعتماد مبادرات جريئة، وكان لا بد ان نعوض ما فات من مصارفنا الأعضاء في هذه الدول من برامج التدريب وورش العمل من خلال استمرار تقديم الدعم الفني والتقني والعملاني لهذه المصارف في دول عربية مجاورة لهذه الدول»

الجمهورية
الثلثاء 7 تشرين الاول 2014 – العدد 1063

إهتمام دولي بالقمّة المصرفية العربية - الأميركية في نيويورك

يعقد إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع جهات دولية، مؤتمر الحوار المصرفي العربي - الأميركي خلال يومي ١٤ و١٥ تشرين الاول ٢٠١٤ في الولايات المتحدة الأميركية، حول موضوع: «البنوك المراسلة» في مقرّ بنك أوف نيويورك - في نيويورك.

وفي ضوء الإهتمام الدولي والعربي والمشاركة الواسعة في هذا اللقاء الجامع وطبيعة وأهمية القضايا المطروحة، اوضحت الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية انه سيشارك في جلسات العمل لهذه القمّة الأميركية - العربية متحدّثون من كبار الشخصيات وأصحاب القرار المالي والدولي من الولايات المتحدة الأميركية والعالم العربي، يمثّلون مؤسسات القطاعين الخاص والعام والسلطات التشريعية والرقابية. كذلك سوف يشارك في اعمال القمة وفد كبير من المصارف والمؤسسات المالية، الاعضاء في الاتحاد ومجلس ادارته بحضور رئيس المجلس محمد كمال الدين بركات، ورئيس اللجنة التنفيذية جوزف طربيه، واعضاء المجلس. حضور لافت من الدول الخليج والمغرب العربي.

وفي بيان صادر عن الأمانة العامة للإتحاد امس، أوضح الأمين العام للإتحاد وسام فتوح أنّ هذه القمة تكتسب أهميتها من خلال الإهتمام الدولي والعربي، والمشاركة الواسعة، وطبيعة وأهمية القضايا المطروحة، حيث سيشارك في فعالياتها متحدّثون من كبار الشخصيات وأصحاب القرار المالي والدولي من الولايات المتحدة الأميركية والعالم العربي والذين يمثّلون مؤسسات القطاعين الخاص والعام والسلطات التشريعية والرقابية الأميركية. كما ستشهد القمة مشاركة واسعة من قبل صنّاع القرار المصرفي والمالي العربي، والذين وجدوا في هذه القمة مناسبة للبحث في العلاقات المصرفية العربية - الأميركية ولا سيّما في ملفّي العقوبات ومكافحة غسل الأموال، وشرح موقفهم ووجهة نظرهم من العديد من المسائل والملفات المطروحة. وذلك بمشاركة مباشرة من المسؤولين في صندوق النقد الدولي



مشاركون من كبار أصحاب القرار المالي والدولي

- ووزارة الخزانة الأميركية، ووزارة الخارجية الأميركية، والبنك الفدرالي الإحتياطي الأميركي.

ومن بين المتحدّثين في القمة، القنصل العام ونائب الرئيس التنفيذي للبنك الإحتياطي الفدرالي الأميركي، نائب وزير الخزانة الأميركية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمسؤول عن ملف العقوبات، رئيسة عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في صندوق النقد الدولي IMF، وغيرهم من الشخصيات.

ولفت بيان الاتحاد الى أنّ شخصيات مصرفية عربية ودولية رفيعة المستوى أكّدت مشاركتها في هذه القمة، ما يشير إلى أهمية هذه القمة في بناء مرحلة جديدة من العلاقات المصرفية العربية - الأميركية، وإبراز قوة وتضامن دور القطاع المصرفي العربي في المحافل الدولية كافة من خلال إطلاق حوار جدي بين القطاع المصرفي العربي والقطاع المصرفي الأميركي لبحث مواضيع هامة من بينها:

- مستقبل البنوك المراسلة في بيئة تنظيمية متغيرة: الدور المتغير للبنوك المراسلة.
- بناء علاقات بين المصارف العربية الموجودة في العالم العربي ومصارفها المراسلة في الولايات المتحدة الأميركية ضمن برنامج فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإلتزام بالنظم والقوانين المتعلقة بمكافحة العمليات غير المشروعة وإنعكاساتها على النشاط الإقتصادي.
- تكلفة التحقق (Due Diligence) ومبدأ إعرف عميلك (KYC) للبنوك المراسلة مقارنة بالربح العائد من العمليات المصرفية.

في هذا الاطار، ينظّم إتحاد المصارف العربية، بالتزامن مع الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي ستعقد في العاصمة الأميركية واشنطن، حفل إستقبال على شرف المصارف والمؤسسات المالية العربية المشاركة في هذه الإجتماعات، وذلك في ١١ تشرين الاول الجاري.

السفير
الإثنين ٢٩ أيلول ٢٠١٤ – العدد ١٢٨٨٤

رئيس اتحاد المصرفيين العرب جوزف طربيه: المصارف لديها القوة على استدراك المخاطر

أكد رئيس اتحاد المصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه ان القطاع المصرفي اللبناني أمام معدلات نمو عادية ومقبولة، متوقعاً أن يكون معدل نمو الودائع بحدود 6 في المئة نهاية العام 2014 مع الأخذ في الاعتبار الظروف القائمة.

وقال ان معظم المؤشرات الاقتصادية الأساسية تعتبر مريحة نوعاً ما، على اعتبار ان معدلات التضخم مضبوطة، ومعدلات السيولة لدى القطاع مرتفعة وحركة التسليفات عادية بالنسبة لكل أنواع التسليف للقطاعات.

أما بالنسبة لنمو حركة الاستثمارات فتعتبر محدودة، بالنظر إلى الأوضاع السائدة. وهذا لا يعني ان القطاع المصرفي ينظر بخوف إلى المستقبل، لأن هذا القطاع ابن تجربة عميقة مر بها ويمر بها لبنان بمعنى آخر لم نسمع، على الرغم من هذه الظروف، حصول أي تعثر مصرفي، ما يعني ان هناك بعض المناعة. كذلك على الصعيد الخاص، في الدول العربية والتطورات الحاصلة، حيث لم نسمع على الرغم من التطورات بحصول أي تعديات أو تعرض لمصارف في الدول العربية التي تشهد تطورات وتوترات أمنية.

وتوقع طربيه ان يكون وضع نمو القطاع المصرفي خلال العام أفضل من التوقعات المقدرة بحوالي 6 في المئة على صعيد لبنان. مؤكداً استمرار المصارف اللبنانية في تمويل القطاعات الاقتصادية اللبنانية إضافة إلى المساهمة بتمويل احتياجات الدولة.

«المركزي» يمسك باللعبة النقدية

وحول الوضع النقدي والمصرفي قال طربيه: يجب ان لا ننسى ان البنك «المركزي» يمسك باللعبة النقدية وبقدرات كبيرة وبكفاءات عالية. كما ان المرجعيات الدولية تتعاطى مع المصارف كعمود فقري للاقتصاد وتحترم أداءه.

وبالنسبة لاستمرارية الاستهدافات الأميركية للقطاع، يقول طربيه: بالنسبة لقانون «فاتكا» وتطبيقه فهو يستهدف حسابات الأميركيين في الخارج وإخضاعها للرقابة والضريبة، وبالتالي ليس هناك استهداف للمصارف اللبنانية من هذا المنظور. فالولايات المتحدة الأميركية تتشدد بجهازها الضريبي لتحسين العائدات الضريبية.

بالنسبة للبنان فهو متعاون مع «الفاتكا» وليس هناك خيار آخر. فكل من يتعاطى مع النظام المصرفي الأميركي مضطر للتعاون مع التدابير الأميركية.

أما بالنسبة لنظرة الأميركيين إلى القطاع فهي قائمة على الاحترام والتقدير لأداء المصارف اللبنانية، وهي نظرة معلنة وليست استنتاجا. ونحن خلال شهر تشرين الأول المقبل سنحيي منتدى الحوار الأميركي – العربي، وذلك ضمن تفاهم أجراه اتحاد المصارف العربية مع



جوزف طربيه

الوضع النقدي ممسوك والقطاع المصرفي يعامل كعمود فقري للاقتصاد

المرجعيات الأميركية في وزارة الخزانة الأميركية والبنك الفيدرالي الأميركي.

أضاف: وهذا المؤتمر الذي سيكون في خلال اجتماعات وبعد اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين. فنحن امام منصة للتعاون، وسنتعاون في كل المجالات التي تهم القطاع المصرفي الأميركي بمراقبة السلطات الأميركية.

تمويل القطاع العام

وفي ما خص استمرار القطاع المصرفي اللبناني بتمويل القطاع العام والدولة قال طربيه: ان الوضع الاستثنائي الذي تمر فيه البلاد والتوقف عن التشريع، كذلك حالة الوضع المؤقت للحكومة اللبنانية، التي يقع على كاهلها كل الأمور الحياتية اللبنانية، وكذلك التعاطي مع الأمور الدولية والإقليمية، جعل إمكانية الصرف للدولة تقع تحت ضغط كبير لجهة العجز عن التشريع. لذلك لا يمكن لحجم نفقات الدولة من دون موافقة المجلس النيابي. مؤكداً ان تشكيلة الحكومة الراهنة تشكل ضبطاً للجموح في الإنفاق. هذا يعني ان نعطي الحكومة معالجة تفاقم العجز ولا يمكن إعطاء الدولة شيكاً مفتوحاً وبالتالي يجب إعادة النظر بترشيد وتحسين الأداء المالي.

تمويل الاقتصاد

أما بالنسبة لتمويل الاقتصاد فقال طربيه: ان القطاع المصرفي مستمر بتمويل القطاع الخاص، والعمل على تمويل المؤسسات بالتعاون عن طريق شركة «كفالات» و«إيدال»، و«مصرف لبنان» الذي يساعد على تمويل شرايين الاقتصاد ومد القطاع الخاص بقروض بفوائد مدعومة.

يضيف طربيه: في العام 2014 الاقتصاد اللبناني يبحث عن توازنات جديدة وعليه ان يواجه عبء النازحين السوريين بتأمين البنى التحتية في مقابل ابتعاد المجتمع الدولي عن القيام بكلفة الإغاثة، ذلك بالإضافة إلى اختلال طرق الاستيراد والتصدير مع التغييرات الحاصلة على الصعيد العالمي. فهناك مقاطعة أميركية أوروبية لروسيا وبالتالي خلق أسواق جديدة تستفيد منها المنطقة وبينها لبنان.

النمو الاقتصادي

أما معدلات النمو المرتقبة في لبنان فلا تزال بين 1 و2 في المئة. وهذا يعني ان ليس هناك احتمالات تحسن فيما الكابوس الأمني يهدد المنطقة. وكذلك مدى تمكن لبنان من إنجاز العملية الدستورية وانتخاب رئيس جديد وبالتالي تأمين استكمال كل وسائل الشرعية.

نظرة صندوق النقد

وحول نظرة صندوق النقد لحركة التسليفات المصرفية للدولة وأداء مصرف لبنان يقول طربيه: ان نظرة صندوق النقد واقعية، وبالتالي هذا لا يعني بالضرورة ان كل الاستنتاجات تتوافق والظروف القائمة. وقال ان انعكاسات الأزمة بفعل موضوع التسليف ومساهمات مصرف لبنان. لكن هذه الاحتياطات لدى مصرف لبنان تشكل مصدر قوة تمكنه من الإمساك باللعبة النقدية.

ولا بد لمصرف لبنان من ان يكون ضمن سياسات الحيطة والحذر ووضع سقوف للإمساك بالتضخم والسيولة وبما يتعلق بإقراض الدولة.

وأكد طربيه ان الاستقرار النقدي سياسة يعتمدها مصرف لبنان ويتم تأكيدها والإعلان عنها دائما لأن الاستقرار النقدي وحماية الليرة هو أساسي للاستقرار الاجتماعي.

ورداً على سؤال قال طربيه: نحن في سوق خطرة والعمل المصرفي هو إدارات للمخاطر، وقد شاهدنا انهيارات خارجية وصمد القطاع المصرفي والمصرف المركزي. فلدى مصرف لبنان والقطاع المصرفي القوة على استدراك المخاطر، وكل الطوارئ التي اجتزناها تشكل لنا خطاً إضافياً للتميز والنجاح.

الشرق
الجمعة ٢٦ ايلول ٢٠١٤ – العدد ١٩٥٩٧

عريجي يفتتح منتدى التوجهات العصرية في إدارة المواهب

طربيه: لتنمية مستدامة

الحوت: قيمة «الميدل إيست» 500 مليون دولار



من اليمين الحوت، شرف الدين، عريجي وطربيه

إفتتح وزير الثقافة ريمون عريجي في فندق «كورال بيتش» امس، منتدى «الموارد البشرية: التوجهات العصرية في ادارة المواهب والتدريب»، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، في حضور الامين العام للاتحاد وسام فتوح ومعنيين بالقطاع المصرفي ومجتمع الاعمال.

وتحدث رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه فقال: «إدارة وتطوير الموارد البشرية في مؤسساتنا المصرفية تقوم على المفهوم الحديث للتنمية المستدامة، حيث باتت المنظمات الدولية تربطها ربطا مباشرا بقدرتها على تطوير القدرات والمهارات للفرد».

وبعدما تحدث عن تعاريف مختلفة لمفهوم ادارة الموارد البشرية، استشهد بقول لديف أولريش أحد أبرز خبراء الموارد البشرية في الوقت الحاضر، «إن إدارة الموارد البشرية الحديثة يجب أن تقوم بلعب خمسة أدوار لتكون إدارة بشرية معاصرة وفعالة، وهي:

1- الدور الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية، ويقصد بها أن تشارك هذه الإدارة في تنفيذ إستراتيجية المؤسسة بكل فعالية وقوة.

2- إدارة التغيير والتحول، أي أن تقوم إدارة الموارد البشرية بدور كبير في إدارة التغيير والتحول الذي يحدث في المؤسسة نتيجة للمنافسة الشديدة، أو رغبة الحكومات في زيادة فعالية الأجهزة الحكومية لتلبية إحتياجات ومتطلبات المواطنين.

3- إدارة تعزيز البنية التحتية، ويقصد بها إعداد بنية تحتية للمؤسسة تتضمن السياسات والإجراءات والقواعد والنظم.

4- إدارة مساندة العاملين، وتعنى بإعداد السياسات والإجراءات المناسبة لمعرفة إحتياجات الموظفين وتلبيتها، وتشجيع الموظفين المبدعين وإتاحة الفرصة لهم في تنفيذ إبداعاتهم المتعلقة بتطوير نظم وإجراءات العمل.

5- إدارة المواهب، التي تعنى بإكتشاف المواهب وصقلها وتوجيهها وإعدادها لتبؤ المناصب العليا والإحتفاظ بها».

ثم تحدث النائب الاول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين فلفت الى ان «جزءا كبيرا من الموارد البشرية والمادية القيمة في عالم اليوم، تهدر سدى على التقاتل والتناقض على التبعثر بدل أن تعمل باتجاه بناء القدرات وتوجيهها نحو عالم أفضل للعيش لنا ولأجيال قادمة».

ورأى ان «التحديات التي تتعلق بالمواهب لم تعد ترتبط فقط بتوفر المستوى التعليمي المطلوب، أو بالخبرة الدولية، أو بالرواتب التنافسية، أو بتأمين التدريب التخصصي، أو بتوفر مصادر استقطاب المواهب كما كانت الحال في العقد الماضي. فتحديات اليوم، تتمحور حول التعامل مع الحوكمة، والعولمة، والجندرة، وتداخل الأجيال وهي محاور لم تكن حتى في دائرة التصور في العقود الماضية».

بدوره قال عريجي: «إن إدارة الموارد البشرية، التي يشار إليها أيضا في أيامنا هذه بـ «إدارة رأس المال البشري»، هي المفتاح الرئيسي لنجاح أي شركة أو مؤسسة أكانت منتمية إلى القطاع الخاص أو إلى القطاع العام. لا بل أنها غدت ضرورة حتمية، إذ أنه بغياب قسم «إدارة الموارد البشرية»، من المرجح أن تصاب الشركة أو المؤسسة بشلل، أو أن تفقد عليها المنافسة».

وأكد انه «لا بد من أن تكون الموارد البشرية وإدارة المواهب جزءا لا يتجزأ من سياسة عمل الشركات لا بل من ثقافتها من أجل تحقيق الاستدامة والاستمرارية والربحية في إطار يحترم العلاقات والقيم البشرية».

وقال: «نحن بحاجة إلى إدخال المفهوم الحديث للموارد البشرية إلى كنف الإدارة العامة بهدف بناء مؤسسات عامة نموذجية».

أخيرا، كانت كلمة رئيسية لرئيس مجلس ادارة شركة طيران الشرق الاوسط محمد الحوت عن تجربة نجاح الشركة وتحولها من شركة خاسرة الى شركة رابحة.

مشيرا الى «اننا نوزع اتصبة ارباح من ستة اعوام، تصل الى 55 مليون دولار في السنة»، مشيرا الى ان «نحو 55 مليون دولار تدخل سنويا الى الخزينة العامة من الشركة».

واذ اشار الى ان «الشركة ما زالت تضم ما بين 300 و400 عامل وموظف لا عمل لهم لمقتضيات مراعاة السياسيين»، وقال: «ان كل من يوظفون في هذا الاطار يتمتعون بالكفاية المطلوبة وأن من يتمتعون بالكفاية وليسوا مدعومين سياسيا يوظفون ايضا في المكان المناسب لمؤهلاتهم».

وأكد ان «وضع السلامة في الشركة ممتاز وهو كان كذلك حتى في أسوأ ايام الحرب، وهذا المستوى وراءه جهود عنصر بشري متدرب»، مؤكدا ان «استقطاب الكفاءات يتطلب اموالا كثيرة».

مشددا على ان «خطوات الشركة التطويرية لم تكن لتنجح لولا وحدة مجلس الادارة ومحاولة ابعاده عن التدخلات السياسية مع المحافظة على علاقة جيدة مع السياسيين».

وردا على سؤال عن قيمة الشركة، أوضح ان «قيمتها المالية الآن تراوح بين 400 و500 مليون دولار»، لافتا الى ان «وضع السوق يحدد قيمتها فإذا كانت السوق جيدة تصل قيمتها الى المليار دولار».

الاقتصاد والاعمار

الاثنين ٢٢ ايلول ٢٠١٤

طربيه :تمويل المصارف للدين العام تراجع من 59.3% الى 57.8%
لانتقال الى الاعتماد على تمويل الاقتصاد يحتاج الى مناخ استثماري واستقرار امني



يقدم الدكتور جوزف طربيه رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية في مجموعة للاستماع وللاقتصاد نظرة شاملة عن وضع المصارف اللبنانية في لبنان واعتداداً الى كل الدول والمناطق التي تنشط فيها ولا يلفت الى ما اورده بعثة صندوق النقد الدولي من ان القطاع المصرفي اللبناني الناشط خارج لبنان قد شهد تعهوراً في نوعية القروض الممنوحة في مختلف بلاد المنطقة التي تعاني من أزمات الربيع العربي وحيث تواجد بعض المصارف اللبنانية الكبيرة الا انه يشدد على ان التقرير أغفل الخطوات الإيجابية التي إتخذتها المصارف اللبنانية لمرد أية مخاطر للتعثرية على القروض الممنوحة مثل إنشاء وحدات رقابية عبر الحدود للإشراف على أعمال المصارف اللبنانية الكبيرة العاملة في المنطقة.

وفي ما يلي نص الحوار

• نتسع بعثة صندوق النقد بخصوص تأهيل الإحتياطات الرأسمالية التي يمكن الاعتماد عليها في الأزمات الصعبة مذكرة تقرير البعثة مجالين يجدر أن تتطرق منها الإصلاحات.

التصنيف النقدي للقروض وإعتماد القواعد الواضحة لإعادة هيكلتها كيف تفسر هذا الوضوع وهل تدخل في حلة العمل؟

• أجوبت بعثة صندوق النقد الدولي تقييماً لأداء لبنان الإقتصادي في خلل إستمرار التوترات السياسية المحلية والإقليمية. في التفاصيل أشار التقرير إلى أن القطاع المصرفي اللبناني الناشط خارج لبنان قد شهد تعهوراً في نوعية القروض الممنوحة في مختلف بلاد المنطقة التي تعاني من أزمات الربيع العربي وحيث تتواجد بعض المصارف اللبنانية الكبيرة. بعزى ذلك إلى تراجع وطأة النموّ الإقتصادي في بلاد المنطقة. ما إنعكس سلباً على نوعية محفظة القروض.

في هذا الإطار يوصي صندوق النقد الدولي لبنان إعادة هيكلة تلك القروض وجدولة أقساطها المكشوفة (re-aging of overdrafts) أو إمكانية تحويلها إلى قروض طويلة الأمد. بالإضافة إلى ذلك أشاد الصندوق بالخطوات الإحتياطية التي إتخذتها السلطات اللبنانية لمرد أية مخاطر إئتمانية على القروض الممنوحة مثل إنشاء وحدات رقابية عبر الحدود للإشراف على أعمال المصارف اللبنانية الكبيرة العاملة في المنطقة.

• هناك أيضاً نوعية مخاطرة أنه يجب أن يكون هناك مجال لخلق المصارف على إعادة تشغيل نموذج أعمالها الذي يقتصر حالياً على قبول الودائع لكي تقرضها إلى دين عام... كيف يمكن تطبيق ذلك وهل فعلاً من إعادة للمصارف اللبنانية؟

• أطلقا كان القطاع المصرفي اللبناني المحرّك الرئيسي للعجلة الإقتصادية. لكن في فترات الإزهار أو في فترات الركود الإقتصادي على حدّ سواء وقد شكّلت حصّة القطاع المصرفي حوالي 57.81% من إجمالي الدين العام كما في نهاية شهر حزيران من العام 2014 مقابل 59.33% في العام 2013. ويجدر الذكر في هذا الإطار بأن سندات الخزينة اللبنانية تُقسّم خوالد جيّدة ومخاطر متدنية نسبياً بحيث أثبتت الحكومة اللبنانية عبر التاريخ قدرتها على سداد ديونها بغض النظر عن الوضع السياسي الذي تعيشه البلاد. غير أنّ وكالات التصنيف العالمية قد حذّرت من مخاطر التعرّض الكبير للمصارف بإقتناء الديون السيادية مشدّدة على أنّ تخفيض التصنيف السيادي للبنان قد ينعكس سلباً على تصنيف القطاع المصرفي.

لذا يبقى من الضروري أن تقدم الدولة اللبنانية بالإصلاحات الهيكلية التي كانت قد تعهّدت بتطبيقها في مؤتمرات باريس لدعم لبنان عامّةً فيما يتعلّق بعمليّات الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها من التدابير الإصلاحية التي من شأنها أن تعالج مشكلة الحجم المتراكم في ثلاثية العائد. وأن تخفف بذلك من وطأة الدين العام الذي تعاني منه البلاد وتعويل الدولة على القطاع المصرفي لتمويل إحتياجاتها المالية. إلاّ أنّ تطبيق هذه الإصلاحات وإعتماد نموذج مصرفي جديد يرتكز بشكل كبير على دورة الإقتصاد في مختلف قطاعاته يتطلّب وجود مناخ إستثماري مناسب وإستقرار أمني وسياسي على الصعيدين المالي والإقليمي. لذا فإن هذا التمويل الجديد يمكن تأمينه عن طريق تفليص التعرّض للقطاع العام وزيادة التسهيلات الممنوحة إلى القطاع الخاص أسوةً بما تمّ تطبيقه لتمويلية تناسبية مع أحاديات الدولة ومتطلّبات الإقتصاد.

• الإقتراض الأمثل هو الأكثر بروزاً من العناوين الأخيرة على من خوف على المصارف اللبنانية فيما كيف تأثرت أرباحها وهل تواجهت نسب تسليفاتها وحجم ودائعها خلال السنوات الأخيرة من الأزمة؟

• لا شكّ فيه بأنه كان للأزمة السورية تداعيات سلبية مباشرة على القطاع المصرفي اللبناني، في التفاصيل وفي ظلّ تنظيم الإحصائيات الأمنية والسياسية في الجمهورية العربية السورية، فقد تضرّرت أكثر المصارف السورية بات مساهماتها من مصارف لبنانية لتسهّل بذلك أرباحها في أراضيها الصافية المجمّعة بنسبة 77.39% على صعيد صندوق خلال النصف الأوّل من العام 2014 إلى 2.89 مليون ليرة سورية (حوالي 19.27 مليون د.أ). من جهة أخرى، إرتفعت مجموعات تلك المصارف بنسبة 8.68% خلال النصف الأوّل من العام 2014 إلى 388.69 مليار ل.س. (حوالي 2.59 مليار د.أ) ترافقاً مع إنخفض ودائع الزبائن بنسبة 5.37% إلى 301.27 مليار ل.س. (حوالي 2.01 مليار د.أ). فيما إنكمشت محفظة تسليفات الزبائن بنسبة 8.91% خلال النصف الأوّل من العام 2014 إلى 77.12 مليار ل.س. (حوالي 0.51 مليار د.أ). إلاّ أنّ تأثير هذه الأزمة على القطاع المصرفي اللبناني ككلّ يبقى محدوداً حيث أنّ حصّة أرباح المصارف اللبنانية من خلال فروعها في الخارج لا تتعدّى حتمة الـ15% من أرباحها المجمّعة إضافةً إلى ذلك، فقد قامت المصارف اللبنانية بتخفيف تعرّضها للإقتصاد السوري وتكوين مؤونات مالية منذ إندلاع أزمات الربيع العربي لمواجهة أيّ تعثّر محتمل في محفظتها التسليفية. وقد أظهرت إختبارات الضغط التي أجرتها تلك المصارف نتائج مطمئنة فيما يرتبط بالقطاع المصرفي عامّةً في الخارج.

• لقد لعبت المؤسسات المصرفية وشركات الصرافة اللبنانية كبير في كل من العراق وكيوستان، لما هو وضعها قبل الأزمة وكيف أصبح بعد الأزمة؟

• يرتبط المصارف اللبنانية خلال السنوات الأخيرة عن إعتمادها للتوقيف بالتوسّع على مجمل الأراضي العراقية مع تواجد عدّة مصارف لبنانية في الجمهورية العراقية حتّى تاريخنا هذا وذلك عبر فروع تمّ إفتتاحها في كلّ من إربيل وبغداد والبصرة. في هذا الإطار إستفادت المصارف اللبنانية من الإزهار الذي كان يشهده العراق قبل إندلاع الأزمة الداخلية بهدف تطوير شؤون القطاع الخاص والقطاع المالي الأمر الذي ترجم من خلال خلق محفوظ في الموازنة الموحّدة للمصارف التجارية العاملة في العراق ومحفظتها التسليفية وإجمالي الودائع لديها هلال تلك الفترة. غير أنّ سيطرة الإرهاب المكوّمية على القطاع المصرفي العراقي وبقي عائقاً كبيراً أمام تطوّر المصارف اللبنانية والمصارف العاملة في العراق إضافةً إلى عدم شيوع مفهوم الصيرفة بشكل واسع في العراق حيث أنّ غالبية عمليّات التبادل التجاري تتم بالنقع النقدي. من منطلق آخر يجدر تطلّع عدّة المنشآت السياسية والأمنية في البلاد وسيطرة داعش على بعض المناطق العراقية. شهد القطاع ركوداً في محفظة الودائع في ظلّ تدفّق المواطنين من إستيلاء الإرهابيين على منازلهم وأعمالهم وممتلكاتهم. كما وأنّ زيادة عدد النازحين العراقيين إلى الأراضي اللبنانية والدول الأخرى المجاورة قد تزامن مع بداية في الطلب على

L'Orient LE JOUR

Jeudi 11 Septembre 2014

Coopération

New York accueille en octobre une conférence bancaire arabo-américaine



MM. Fattouh et Torbey au cours de la conférence de presse.

Le président de l'Union internationale des banquiers arabes, Joseph Torbey, et le secrétaire général de l'Union des banques arabes (UAB), Wissam Fattouh, ont annoncé hier la tenue d'une conférence bancaire arabo-américaine qui se tiendra à New York les 14 et 15 octobre prochain. « Le forum, organisé en coopération avec le Fonds monétaire international (FMI) et la banque fédérale américaine, sera consacré au renforcement des relations entre le secteur bancaire arabe et leurs banques correspondantes américaines », a affirmé M. Torbey. Il a par ailleurs tenu à rassurer sur la « bonne santé » du secteur bancaire libanais, « dont les estimations de croissance pour 2014 sont de l'ordre de 7 % ». De son côté, M. Fattouh a indiqué que les dépôts bancaires ont dépassé les 136 milliards de dollars cette année et que les réserves en devises de la Banque du Liban (BDL) ont atteint 37 milliards de dollars, sans compter les réserves en or.

الجمهورية
الخميس ١١ أيلول ٢٠١٤ – العدد ١٠٤٢

طربيه: قطاعنا المصرفي قوي ومُحصّن

أكّد رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه انّ القطاع المصرفي اللبناني قوي ومحصّن ويحتفظ بنسب نمو مرتفعة في المقياس العالمي، لافتاً الى انّ نسبة النمو المتوقعة في القطاع وفقاً لمصرف لبنان ستكون في حدود ٧% هذا العام.

كلام طربيه جاء خلال مؤتمر صحافي تحدث خلاله عن أهداف المؤتمر المصرفي العربي الاميركي الذي ينظّمه اتحاد المصارف العربية في نيويورك يومي ١٤ و ١٥ تشرين الاول المقبلين. شارك في اللقاء الذي عقد في فينيسيا الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، في حضور نقيب الصحافة محمد البعلبكي ومندوب «بنك أوف نيويورك» في لبنان بانا الأزهري.

وأوضح طربيه انّ مؤتمر نيويورك يأتي في سياق تعزيز دور اتحاد المصارف العربية في توفير كل مناسبة لتقديم الدعم للقطاع المصرفي العربي، وتأمين التواصل مع مراكز القرار المالي والمصرفي في العالم. وبمناسبة انعقاد اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن الشهر المقبل، سيعقد الاتحاد مؤتمراً مصرفياً عربياً - أميركياً في نيويورك حول العلاقات مع البنوك المراسلة الاميركية، وذلك يومي ١٤ و ١٥ تشرين الاول ٢٠١٤ بمشاركة صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الفدرالي الأميركي، وقيادات المصارف العربية. وهذا المؤتمر يخصّص للبحث في ملف العلاقات بين المصارف العربية والأميركية، ولا سيّما موضوع «البنوك المراسلة» وذلك بعد أن شهدنا أخيراً إغلاق الكثير من حسابات البنوك العربية من قبل بعض البنوك الأميركية، تحت ضغط المتطلبات المستجدة لبعض القوانين والأنظمة

> رفض أكثر من 68 % من العمليات المصرفية مع البنوك المراسلة

الصادرة عن السلطات التنظيمية الأميركية، إضافة إلى بحث ملف العقوبات ومكافحة غسل الأموال.

واعتبر انّ المؤتمر المرتقب في نيويورك، يشكّل فرصة سانحة لمصارفنا العربية للجلوس مع صانعي ومنفذي القرار الاقتصادي والمالي في الولايات المتحدة الاميركية، الذين يرسمون السياسات التي تتحكم بالاسواق المالية العالمية.

فتوح

من جهته، اكد فتوح انّ القطاع المصرفي اللبناني قوي وفاعل، حيث انّ ودائع القطاع باتت تفوق الـ ١٣٦ مليار دولار، والميزانية المجمّعة بحدود الـ ١٧٠ مليار دولار، واحتياطي مصرف لبنان من العملات بلغ نحو ٣٧ مليار دولار عدا احتياطي الذهب.

أضاف: انّ اتحاد المصارف أطلق عام ٢٠٠٦ مبادرة الحوار المصرفي العربي الأميركي، وعقد في هذا المجال أربعة مؤتمرات دولية، ولديه اليوم معطيات مهمة تؤكّد ضرورة إعادة تفعيل هذه المبادرة في هذا الوقت بالذات تحت عنوان الحوار المصرفي العربي - الأميركي حول «البنوك المراسلة». وكشف انّ تقارير دولية عدّة، أكّدت انّ أكثر من ١٨% من العمليات المصرفية مع البنوك المراسلة تمّ رفضها، بالإضافة إلى إقفال حسابات مصرفية عدة. وأشار الى انّ كثرة القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات الأميركية وضعت ضغوطات كبيرة على المصارف العربية، وتحديداً على مديريتي الالتزام والمخاطر، حيث يتوجّب على مدير الإلتزام أن يدقّق جميع العمليات المصرفية والودائع.

الشرق
الخميس ١١ أيلول ٢٠١٤ – العدد ١٩٥٨٤

طربيه أعلن وفتوح أهداف المؤتمر المصرفي العربي - الأميركي: السرية المصرفية في لبنان مصانة ولا أحد يعترض عليها



طربيه متوسطا النقيب بحلبكي وفتوح

عقد رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه والامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح مؤتمرا صحافيا امس في فندق فينيسيا في بيروت بحضور نقيب الصحافة اللبنانية محمد البعلبكي ومندوب بنك أوف نيويورك في لبنان السيدة بانا الأزهري، تحدثا فيه عن اهداف المؤتمر المصرفي العربي – الاميركي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في نيويورك يومي 14 و 15 تشرين الأول المقبل.

وفي هذا السياق قال طربيه: ان مؤتمر نيويورك يأتي في سياق تعزيز دور إتحاد المصارف العربية في توفير كل مناسبة لتقديم الدعم للقطاع المصرفي العربي، وتأمين التواصل مع مراكز القرار المالي والمصرفي في العالم، وبمناسبة إنعقاد إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن الشهر المقبل، سيعقد الاتحاد مؤتمرا مصرفيا عربيا ? اميركيا في نيويورك حول العلاقات مع البنوك المراسلة الأميركية، وذلك يومي 14 و 15 ت1 2014 بمشاركة صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الفيدرالي الأميركي، وقيادات المصارف العربية، يخصص للبحث في ملف العلاقات بين المصارف العربية والمصارف الأميركية، لا سيما موضوع «البنوك المراسلة»، وذلك بعد أن شهدنا اخيرا إغلاق الكثير من حسابات البنوك العربية من قبل بعض البنوك الأميركية، تحت ضغط المتطلبات المستجدة لبعض القوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات التنظيمية الأميركية، إضافة إلى بحث ملف العقوبات ومكافحة غسل الأموال.

ولفت الى أن اتحاد المصارف العربية دعا لحفل استقبال يقام في واشنطن مساء يوم السبت 11 ت1 على شرف المصارف والمؤسسات المالية العربية المشاركة في هذا الحدث العالمي، حيث سيكون هذا الحفل مناسبة جامعة ومنصّة للتلاقي بين مصارفنا العربية والمؤسسات المالية الدولية للتفاكر في مستقبل العلاقات المصرفية العربية ? الدولية وإبراز قوة وتضامن القطاع المصرفي العربي بين كافة الجهات الدولية.

وفي معرض الرد على اسئلة الصحافيين لكد طربيه ان السرية المصرفية في لبنان موجودة ومصانة في حين انها تتراجع في العالم كله، وان لا احدا يعترض على السرية عندنا لأن لبنان ومنذ زمن وضع وحصن الاجراءات التي تجعل من الكيان المصرفي الوطني هيكلا للمال النظيف».

وأوضح: ان تقديرات مصرف لبنان تشير الى ان نسبة نمو القطاع في 2014 ستكون في حدود 7٪.

من جهته قال فتوح: ان القطاع المصرفي اللبناني قوي وفاعل حيث ان وداتع القطاع باتت تفوق 136 مليار دولار، والميزانية المجمعة بحدود 170 مليار دولار، واحتياطي مصرف لبنان من العملات بلغ نحو 37 مليار دولار عدا احتياطي الذهب.

وقال: «ان اتحاد المصارف العربية اطلق في العام 2006، مبادرة الحوار المصرفي العربي – الأميركي وعقد في هذا المجال أربعة مؤتمرات دولية جمعت القطاع المصرفي العربي، والقطاع المصرفي الأميركي وأيضا، كبار المسؤولين من وزارة الخزانة الأميركية – البنك المركزي الفيدرالي الأميركي وصندوق النقد الدولي .. وأكد أن الإتحاد لديه معطيات مهمة تؤكد ضرورة إعادة تفعيل هذه المبادرة في هذا الوقت بالذات تحت عنوان الحوار المصرفي العربي – الأميركي حول «البنوك المراسلة».

النهار

الخميس 11 ايلول 2014

مؤتمر عربي - أميركي لبحث المشكلة مع "المصارف المراسلة"

طربيه لـ"النهار": سنؤكد التزامنا القواعد الدولية

"النهار"

في الوقت الذي بدأت فيه الدول العربية ومنهم لبنان تنفيذ قانون "فاتكا"، تكتشف الادارة الاميركية مواجس جديدة تتعلق بعمل "المصارف المراسلة"، وخصوصا حيال الشكوك بعمليات مشبوهة تمر عبر بعض المصارف الصغيرة التي لا تتمتع باعتمادات كبيرة. هذه المواجس سمعها المعنيون في اتحاد المصارف العربية خلال زيارتهم الاخيرة الى الولايات المتحدة الأميركية. وقد بدأت الادارة الاميركية وضع آليات جديدة لمراقبة اداء المصارف العالمية، ومنها "المصارف المراسلة"، اذ فرضت الادارة حظر التعامل مع المصارف التي لا تتمتع برأس مال كبير، يضمن لها البقاء خارج اطار الصفقات المشبوهة.

واستنادا الى تقارير دولية منها تقرير غرفة التجارة الدولية، فإن اكثر من 68% من العمليات المصرفية مع المصارف المراسلة تمّ رفضها، اضافة الى اغلاق حسابات مصرفية عدة، كما ان كثرة القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات الاميركية وضعت ضغوطا كبيرة على المصارف العربية - وتحديدا مديريتي الالتزام والمخاطر، اذ يتوجب على مدير الالتزام ان يتابع ويدقق بشكل كبير جميع العمليات المصرفية والودائع لكي يتحقق من سلامتها وانها تتوافق مع قوانين مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، وكذلك مع قانون الضرائب الاميركي FATCA، وفق الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح.

امام هذا الواقع، يُعقد المؤتمر العربي - الاميركي في نيويورك يومي 14 تشرين الأول المقبل و15 منه بمشاركة صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الفيدرالي الاميركي، وقيادات المصارف العربية، الذي اعلن عنه اتحاد المصارف العربية أمس في مؤتمر صحافي عقده في فندق "فينيسيا".

والمؤتمر وفق رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، "يشكل فرصة سانحة لمصارفنا العربية للجلوس مع صانعي ومنفذي القرار الاقتصادي والمالي في الولايات المتحدة الاميركية، الذين يرسمون او ينفذون السياسات التي تتحكم بالاسواق المالية العالمية، والذين لا مناص من التحاور والتعامل معهم بكفاية وحكمة ودراية". وسيخصص المؤتمر للبحث في ملف العلاقات بين المصارف العربية والمصارف الاميركية، ولاسيما موضوع "المصارف المراسلة"، وذلك بعدما شهدنا أخيرا اغلاق الكثير من حسابات المصارف العربية من بعض المصارف الاميركية، تحت ضغط المتطلبات المستجدة لبعض القوانين والانظمة الصادرة عن السلطات التنظيمية الاميركية،



طربيه وفتوح خلال المؤتمر الصحافي. (ابرهيم الطويل)

> سيكون لبنان حاضراً في هذه المناقشات

اضافة الى بحث ملف العقوبات ومكافحة تبييض الأموال. وسيكون هذا المؤتمر منصة مهمة لمصارفنا العربية لشرح وجهات نظرها في مختلف القضايا المطروحة".

وسيكون لبنان حاضراً في هذه المناقشات ولكن ضمن الحديث عن مصارف الدول العربية، لأن الحديث عن "مجموعة المصارف العربية أفضل من أن نتحدث باسم بلد واحد"، كما أوضح طربيه لـ"النهار"، الذي قال "سنضع كل وزن القطاع المصرفي العربي في ساحة حوار مع المسؤولين الاميركيين عن رسم السياسات وادارة السياسات المالية والاقتصادية وخصوصاً في ما يتعلق بمنطقتنا".

ولكن لبنان مستهدف أكثر من غيره من الدول العربية؟ ينفي طربيه هذا الأمر ويقول: "ليس لبنان المستهدف فقط، بل كل المصارف في العالم لديها مشكلة مع المصارف المراسلة، التي اذا لم يكن لديها ربحية وحجم اعمال كاف، فإنها تقفل الحسابات. لذا، نقول انها ليست عملية حسابيةوعملية ربحية فحسب، بل عملية علاقات مستمرة ومصلحة لعالم يجب أن يبقى منفتحاً بعضه على بعض، مما يؤكد اننا ملتزمون كل القواعد الدولية التي تؤمن استمرارية عملنا على نحو سليم".

وفي المؤتمر الصحافي الذي حضره نقيب الصحافة محمد بعلبكي ومندوبة بنك "أوف نيويورك" في لبنان - بانا الأزهري، اشار طربيه الى أن مؤتمر نيويورك "يأتي في سياق تعزيز دور اتحاد المصارف العربية في توفير كل مناسبة لتقديم الدعم للقطاع المصرفي العربي، وتأمين التواصل مع مراكز القرار المالي والمصرفي في العالم".

وفي هذه المناسبة، دعا اتحاد المصارف العربية الى حفل يقام في واشنطن مساء السبت 11 تشرين الاول المقبل على شرف المصارف والمؤسسات المالية العربية المشاركة في هذا الحدث العالمي، اذ سيكون هذا الحفل مناسبة جامعة ومنصة للتلاقي بين مصارفنا العربية والمؤسسات المالية الدولية للتباحث في مستقبل العلاقات المصرفية العربية - الدولية وإبراز قوة وتضامن القطاع المصرفي العربي بين جميع الجهات الدولية.

وكان المؤتمر الصحافي مناسبة لطربيه وفتوح لتأكيد قوة القطاع المصرفي ومتانته، كونه "يحتفظ بنسب نمو مرتفعة بالمقياس العالمي، إذ أن تقديرات مصرف لبنان تشير الى أن نسبة نمو القطاع في 2014 ستكون في حدود 7%".

وتطرق طربيه الى السرية المصرفية "المصانة في لبنان في حين انها تتراجع في العالم كله"، مؤكداً أن ما من أحد يعترض على السرية عندنا، لأن لبنان ومنذ فترة طويلة وضع وحسّن الاجراءات التي تجعل من الكيان المصرفي الوطني ميكلاً للمال النظيف".

النهار

الخميس 25 آب 2014

طربيه: مؤتمر المصارف المُراسلة يبحث في العلاقات بين المصارف العربية والأميركية



اجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية.

استضافت بيروت إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية في دورتها الخامسة والتسعين بكامل أعضائها، والذين يمثلون 7 دول عربية هي: لبنان، الكويت، تونس، سلطنة عمان، ليبيا، موريتانيا والعراق. بداية، رحب رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه بأعضاء اللجنة في بيروت وعرض للتطورات في المنطقة العربية وتأثيرها على مجمل الأوضاع الإقتصادية والتنموية والاجتماعية. وأشار إلى ان الإتحاد وضع خريطة طريق للمرحلة المقبلة، وشكل خلال الاعوام الثلاثة الماضية مظلة حماية ودعم للقطاع المصرفي العربي. وأوضح ان الاتحاد أثبت انه على قدر المسؤولية المناطة به، فجال وصال في كل الدول العربية التي شملتها التغيرات ووقف على حاجات قطاعاتها المالية والمصرفية. وركز الاتحاد بحسب طربيه على تنشيط علاقاته مع مراكز القرار المالي والمصرفي، لا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا، فكان لقيادة الاتحاد أكثر من جولة وأكثر من زيارة إلى واشنطن ولقاء المسؤولين في المؤسسات المالية والمصرفية الأميركية. وأعتبر أن انعقاد المؤتمر المصرفي العربي - الأميركي في نيويورك حول المصارف المراسلة بمشاركة صندوق النقد الدولي والبنك الفيديرالي الأميركي، الذي ينظمه الإتحاد في 14 تشرين الأوّل المقبل و15 منه، يشكل منصة للبحث في ملف العلاقات بين المصارف العربية والمصارف الأميركية، وسيتناول ايضاً ملف العقوبات ومكافحة غسيل الأموال.

الديار
السبت ٢١ حزيران ٢٠١٤

إنطلاق «فعاليات القمة العربية المصرفية» برعاية فرنسوا هولاند في باريس

بير بيري : لضرورة قيام اتحاد مصرفي لضبط عمل القطاع وآدائه
بركات : للتعاون المشترك بغية مُكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
طربيه : الصورة قاتمة... ومن خلال رصّ الصفوف نصل الى حلول مشتركة

انطلقت فعاليات القمة المصرفية العربية الدولية للعام ٢٠١٤ التي ينظمها اتحاد المصارف العربية تحت عنوان «التحولات في الاقتصاد العالمي» في فندق Georges V في العاصمة الفرنسية بحضور اكثر من ٣٠٠ شخصية تمثل قيادات المؤسسات المصرفية والمالية العربية والاوروبية من مساهقي المصارف المركزية ووزراء اقتصاد وتجارة ومال ورؤساء المنظمات والهيئات والاتحاد الاقتصادية والمالية العربية يتقدمهم ممثل الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي رعى هذه القمة وكان ممثلا بمستشاره الاقتصادي والمالي جان جاك بيريبري، وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني الان حكيم، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب اتحاد المصارف العربية محمد بركات ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه.

بعد عزف النشيد الوطني الفرنسي القى ممثل الرئيس الفرنسي كلمة رحب فيها بانعقاد هذه القمة في باريس مؤكدا على التعاون المستمر بين فرنسا والبلدان العربية ودعمها لاقتصاداتها ومصارفها.

وتحدث بيريبري عن نظرة الرئيس الفرنسي لدعم الاقتصاد من خلال التركيز على ضرورة توفير التمويل طويل الاجل من اجل تحقيق النمو المستدام منوها بأهمية قيام اتحاد مصرفي اوروبي على خلفية الازمة المالية التي هزت العالم واوروبا في العام ٢٠٠٨ لضبط العمل المصرفي ومراقبة اداء المصارف في اوروبا تفاديا لمعاودة تضرر هذا القطاع كما هو حاصل منذ العام ٢٠١٠ مع بداية اندلاع الازمة في اليونان.

ووصف بيريبري هذا الانجاز بالتاريخي، معتبرا ان اوروبا التزمت بالاجراءات الضرورية التي تم اتخاذها لمواجهة الازمات في منطقة اليورو معتبرا بان العالم تغير خلال السنوات الست الماضية كما تغيرت القواعد في كل انحاء العالم مما استدعى فرض اجراءات جديدة وصارمة.

وتمنى في نهاية كلمته النجاح لهذه القمة والمساهمة في تأمين المزيد من التعاون ما بين أوروبا والعالم العربي.

■ بركات ■

ثم تحدث رئيس اتحاد المصارف العربية محمد بركات الذي تحدث عن ظروف دولية وعربية غاية في الاهمية وبالغة الدقة، يمكن القول عنها أنها مرحلة تاريخية في كل متغيراتها، تعكست على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

معتبرا بان الحوار المصرفي العربي الفرنسي ينطوي على العديد من آليات التعاون التي استهدفت تحقيق تقاربات على مستوى التشغيل البيني المصرفي العربي الاوروبي فيما يخص قوانين مكافحة غسيل الاموال، وتمويل الارهاب والسياسات والاجراءات المعنية بالامتثال التي طالت الاجهزة المصرفية فيما سبق.

وطالب بركات بضرورة التحرك السريع تجاه تيسير سبل تعاون كافة الاطار العربية والدولية لوضع اطر وحوافز تساعد على استعادة الثقة في الاسواق وتحفز المؤسسات على معاودة تحريك وضخ سيولتها المجمدة في الاقتصادات العالمية مع الاخذ في الاعتبار ضرورة الاستمرار في تطبيق برامج ادارة المخاطر التي اوصت بها لجنة بازل، ومجموعة الاصلاحات الاخرى التي صدرت بشأنها تشريعات لابد من تجسيدها في صورة اجراءات وبرامج توافقية تحظى بالقبول الدولي.

واعتبر بركات ان هذه الهزات تفرض علينا اليوم الخروج باتخاذ اجراءات جادة ملزمة وبخاصة فيما يتعلق بتحسين النظام والتشريع المالي العالمي والذي اصبح موضع اهتمام العديد من المؤسسات المالية ومنها (Financial Stability Board) والتي أوجزت اولويات عملية الاصلاح المالي في عدة محاور منها: مركزا على ضرورة بناء مؤسسات مالية اكثر صمودا، والعمل على انهاء عمليات التركز في المؤسسات الضخمة Ending too - big - to - Shadow banking الى تمويل شفاف قابل على الصمود ومستندا الى السوق وجعل اسواق المشتقات المالية اكثر امنا.

■ طربيه ■

ثم تحدث رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه عن الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعدما لفت الى ان العالم يعاني من ازمة اقتصادية عميقة، وعالم غارق في عدم اليقين حيث ان كافة بلدان العالم تحت مطرقة الازمة الضعيفة لمواقع وسندان التطلع الى مستقبل افضل في وقت تواجهنا تحديات عديدة مواجهتها بالمزيد من الحيطة والتعقل.

على الصعيد العالمي أن جشع اسواق المال وغياب قواعد صلبة ادما الى ازمات مالية ومصرفية هزت المؤسسات التي كنا نعتقد انها قادرة على مواجهة الصعاب وخاصة البلدان النامية، اضف الى ذلك ان الازمات السابقة التي طالت عددا من بلدان العالم استدعت اصلاحات هيكلية جديدة وفرض قواعد مالية صارمة لوضع الاقتصاد العالمي الضعيف على سكة الانتعاش. منوها بتوقعات صندوق النقد الدولي التي تشير الى معدلات نمو على الصعيد العالمي بنحو ٣,٦٪ في ٢٠١٤ على ان تصل الى ٣,٩٪ في ٢٠١٥، وفي هذا الاطار رأى الدكتور جوزف طربيه ان اعادة تقوية الاقتصاد العالمي بدأت اذا يتوجب علينا القيام بالمزيد من الاجراءات.

اما على الصعيد العربي فرأى طربيه ان منطقتنا تغرق اليوم في أجواء سياسة اقتصادية وجيوستراتيجية معقدة، بوجه عام هذه التحديات المؤلمة والمميتة اصبحت بعض البلدان العربية مسرحا للمعارك ما يزيد من الضعف الاقتصادي واصبحنا في حالة عبور من الفقر الى اليأس وملايين الوظائف اختفت واصبحت حياة ملايين العائلات في خطر مميتا خشيته مدن تنتقل عدوى هذه الظاهرة الى بلدان اخرى في العالم حتى البعيدة منها، متحدثا عن ارتفاع نسب البطالة في العالم العربي والذي تطالب شكل خاص فئة الشباب مشددا على ضرورة اعادة النظر بالنظام التربوي للشباب لكي لا تزداد الازمة تعقيدا، لافتا الى تداعيات الازمة على المستوى الكلي من عدم استقرار مالي والمرتبط بمخاطر الدول، ومشيدا بمقررات «بازل ٣» وتعزيز الاموال.

وشدد طربيه على ضرورة مكافحة الفساد وتخفيض العجز في الموازنات منوها بدور القطاع المصرفي الذي يلعب دورا اساسيا في تقوية النمو الاقتصادي. واعتبر طربيه ان الصورة ربما تكون قاتمة ولكن هناك امل لكي تكون الصورة اكثر وضوحا من خلال تعزيز التعاون ورص الصفوف للوصول الى حلول مشتركة تعزز الاستقرار المالي، معتبرا أن القطاع المالي هو العربة المحركة للنمو.

وفي الجانب المصرفي، يؤكد طربيه وجود تأخير وتفاوت في العمل بين المصارف العربية معتبرا أن المهم هو ان يبقى القطاع المالي العربي مركزا على اهدافه الاولى خدمة الاقتصادات العربية ومواكبة النمو وتعزيز وتقوية المجتمع العربي.

في هذا الاطار، طالب جوزف طربيه المجتمع الدولي ان يقوم هذه المرة واكثر من اي وقت مضى، وفي مرحلة ما بعد الازمة، بمساعدة البلدان العربية التي اجتاحتها الحروب لتحقيق طريق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.



خلال القمة

■ بريا - لايأتي ■

واخيراً تحدثت المديرة العامة لاتحاد المصارف الفرنسية ماري ان بريا - لايأتي التي اشادت في كلمتها بالقمة المصرفية العربية الدولية واعتبرتها مناسبة جيدة لاتحاد المصارف الفرنسية لتعميق التعاون مع اتحاد المصارف العربية، واكدت ان البلدان العربية قريبة جدا من اهتماماتنا حيث تتابع بانتظام الاداء المالي في المنطقة العربية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا خصوصا التي تتمتع باوضاع اقتصادية جيدة.

واكدت اخيراً ان هذه القمة تاتي في لحظة حساسة بالنسبة للعالم العربي الذي يشهد تحولات، والاوروبي الذي يشهد تقلبات اقتصادية وخاصة في منطقة اليورو منوهة بالاصلاحات التي شهدتها منطقة اليورو للخروج من مستنقع الازمة المالية العربية.

بعد ذلك سلم بركات وطربيه والامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح المدير العام التنفيذي لبنك الخليج الاستاذ نعمة صباغ درعا تكريمية لمناسبة اختياره الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٤.

النهار

الجمعة ١٣ حزيران ٢٠١٤

مؤتمر التعاون العربي في مكافحة التبييض وتمويل الإرهاب المشنوق: الشهر المقبل خطة بيروت الأمنية وضبط السجون

افتتح المؤتمر الخاص "بالتعاون العربي في مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وأثره في تعزيز الاقتصادات العربية" الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في بيروت، بالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مدى يومين في فندق موفنبيك.

شارك في الافتتاح راعي المؤتمر وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية السفير محمد الربيع، رئيس الاتحاد العربي للتحكيم سعد بن عبدالله غنيم، الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح، المدير العام للأمن الداخلي اللواء ابرهيم بصبوص وأكثر من 200 شخصية مصرفية اقتصادية وأمنية لبنانية وعربية.

وأشار طربيه الى ان تطور عمليات تبييض الاموال وأموال الارهاب استدعى بلورة جهود عالمية لمكافحتها، ونشأت اليوم ما يسمى بـ"مجموعة العمل المالي الدولية" أي الFATF والتي فرضت قواعد ومعايير محددة وأوجبت على الدول تبنيها لعدم وضعها على لائحة الدول غير المتعاونة مع ما يعنيه ذلك من سوء سمعة لها ولجهازها المالي والمصرفي.

وأكد طربيه ان لبنان وضع قانونا لمكافحة تبييض الاموال وقام باجراءات عملية لمنع العمليات القذرة في داخل البلد وأنشأ القانون هيئة تحقيق عليا لمطافحة عمليات التبييض، كما ألغى قانون مصارف الاوفشور، ناهيك بالتدابير الاحترازية الداخلية للمصارف والضوابط النظامية المناسبة للتأكد من هوية الأشخاص ونظافة أموالهم المودعة لديها.

ثم تحدث وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، فأشاد بتطور القطاع المصرفي اللبناني الذي ارتفعت ودائعه من 7 مليارات دولار عام 1992 الى أكثر من 140 مليار دولار. واعتبر ان ما حققه القطاع المصرفي هو انجاز كبير في بلد عاش اكثر من 20 سنة في مشاكل وأحداث، وأشار الى انه لمس في جولاته العربية الاخيرة رغبة في دعم لبنان واعجاب العرب بـ3 قطاعات لبنانية رئيسية وهي المصارف، الصحة والتعليم. وحول موضوع المؤتمر، قال المشنوق ان عمليات تبييض الاموال من أخطر جرائم العصر الرقمي، والحكومة تلتزم الاتفاقات والقوانين الدولية، وهي فتحت أخيرا ملفات خطيرة كانت تعطل المؤسسات وتنشر الارهاب، فكانت البداية الخطة الامنية في الشمال والبقاع ومن المنتظر اطلاق الخطة الامنية لبيروت الشهر المقبل. وفي ما يخص ملف السجون اللبنانية اعلن المشنوق عن اطلاق حملة نوعية كبيرة تتناول اعادة تأهيلها وبناء سجون جديدة، وتأمين الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية، موضحا أنه خلال شهرين حدا أقصى سيتم الدخول الى كل السجون لضبطها من الداخل مهما كلف الامر.

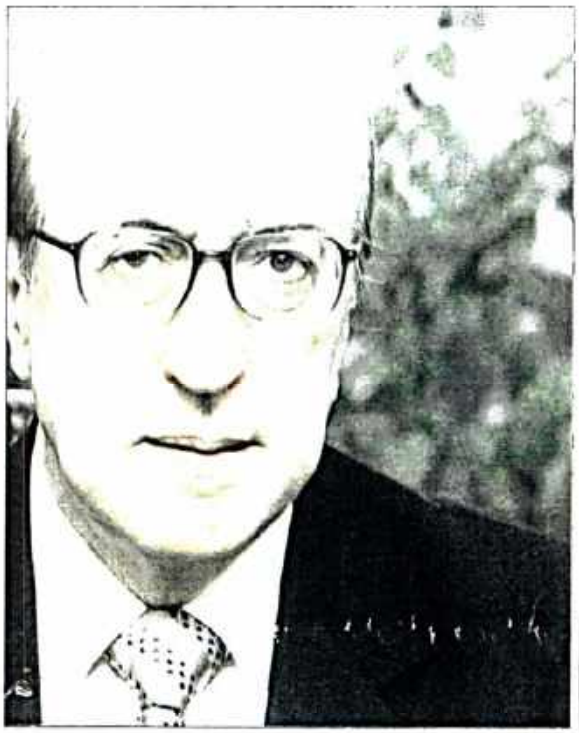


من اليمين السفير محمد الربيع – الوزير نهاد المشنوق، جوزف طربيه سعد بن عبدالله الغنيم (ابرهيم العطويل)

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء ١٤ أيار ٢٠١٤ – العدد ٢٢٩٣

تمرّ المصارف بظروف صعبة... لكننا لا نزال أقوياء

على الرغم من تأكيد رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، الدكتور جوزف طربيه، أنّ القطاع المصرفي اللبناني يمرّ حالياً بمرحلة دقيقة في ظلّ الإضطرابات التي تعصف بالجوار، إلا أنه لا يزال مقتنعاً بأن صلابة القطاع المصرفي اللبناني ومتانته جعلتاه محطّ ثقة لدى المودعين. ويكشف طربيه في حديثه أن المصارف الأجنبية العاملة في لبنان تواجه تحدّيات جمّة تتلخّص بعدم قدرتها على التنافس مع المصارف اللبنانية ومجاراتها، في وقت توسع فيه المصارف اللبنانية رقعة إنتشارها حول العالم لتشمل دولاً ذات إمكانات واعدة كدول غرب أفريقيا والعراق وغيرها



التحديات

ـ من أبرز التحدّيات التي تواجه المصارف اللبنانية في الحفاظ على معدّلات ربحيتها قياساً إلى رأس المال، كيف يمكن للمصارف أن تقوم بهذا الأمر في ظلّ الأوضاع المتشنّجة التي تشهدها إقليمياً ومحلياً؟

مما لا شكّ فيه أنّ القطاع المصرفي اللبناني يمرّ حالياً بمرحلة دقيقة في ظلّ الإضطرابات التي لا تزال تعصف بسوريا المجاورة، والتي خلّفت آثاراً سلبيّة على الإستقرار السياسي والأمني في لبنان وعلى نشاطه الإقتصادي. كما تعاني المصارف اللبنانيّة من محدوديّة فرص التوظيف في الآونة الأخيرة إثر ركود الإقتصاد العالمي، الأمر الذي يزيد من الضغوط على معدّلات ربحيّتها.

لذا تعمل المصارف جاهدةً لمواجهة تلك التحدّيات والمحافظة على أدائها الصلب من خلال هندسة وإبتكار باقة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفيّة الجديدة والخلّاقة بشكلٍ مستمرّ، وذلك لتعزيز قاعدة عملائها ودعم إيراداتها من الفوائد والعمولات وغيرها.

كما تقوم المصارف اللبنانية بتوسيع رقعة إنتشارها حول العالم لتشمل دولاً ذات إمكانات واعدة كدول غرب إفريقيا والعراق وغيرها من دول المنطقة على سبيل المثال. وقد نجحت المصارف، خلال الأعوام القليلة المنصرمة، إلى رفع أعوالها الخاضعة عن طريق إصدار أسهم عاديّة وتفضيليّة، بهدف المحافظة على نسب ملاءة وسيولة عالية تتماشى مع متطلّبات لجنة بازل.

استحقاقات وتحديات

ـ تواجه المصارف محاطر الدين السيادي الذي يضعها عند كل استحقاق سياسي وأمني أمام مفترق طرق يتعلق بخفض التصنيف السيادي. كيف يمكن معالجة هذه المشكلة من دون أن تتأثر الملاءة التمويلية للمصارف بالدولة اللبنانية؟ وما هو دور مصرف لبنان في هذا المجال؟

لا يزال القطاع المصرفي اللبناني الممول الرئيس للدولة اللبنانيّة كما كان الحال عبر التاريخ، إذ كان في فترات الإزدهار أو في فترات الركود الإقتصادي على حدّ سواء. فقد شكّلت حصّة القطاع المصرفي من إجمالي الدين العام الممثلون بالليرة اللبنانيّة 52.7% كما في نهاية شهر شباط من العام الجاري، في حين بلغت حصّة مصرف لبنان من هذا الدين 30%. غير أنّ وكالات التصنيف العالميّة حذّرت من خطورة الانكشاف الكبير للمصارف تجاه الديون السياديّة، مشدّدةً على أنّ أيّ تخفيض للتصنيف السيادي للبنان قد ينعكس سلباً على تصنيف القطاع المصرفي.

في هذا الإطار، إن نجاح الدولة في إستبدال سندات الخزينة بالعملة الأجنبيّة عند إستحقاقها بسنداتٍ جديدةٍ مربوطة بفوائد أقلّ كلفة، يساعد في تخفيف عبء خدمة الدين العامّ والمخاطر السياديّة للمصارف اللبنانية. لذا يبقى من الضروري أن تلتزم الدولة اللبنانيّة بالإصلاحات الجذريّة التي كانت قد تعهّدت بتطبيقها في مؤتمرات باريس لدعم لبنان، خاصّةً في ما يتعلّق بالمواءمة بين القطاعين العامّ والخاص وغيرها من التدابير الإصلاحيّة الذي من شأنها أن تعالج مشكلة العجز المتراكم للماليّة العامّة وأن تخفّف بذلك من وطأة الدين العامّ الذي تعاني منه البلاد.

خروج من السوق؟

ـ يتردد الحديث عن خروج بعض المصارف الأجنبية من السوق، فما هي أسباب هذا الخروج، هل هي ربحيتها التدنية أم مخاطرها المرتفعة ؟

راج الحديث مؤخراً عن عزم بعض المصارف الأجنبيّة الخروج من السوق اللبنانيّة وعن بلوغ صفقة شراء أحد تلك المصارف مراحل متقدّمة جدّاً في هذا السياق، وبغضّ النظر عن صحّة تلك الأخبار، فإنّ المصارف الأجنبيّة في لبنان تواجه تحدّيات جمّة تتلخّص بعدم قدرتها على التنافس مع المصارف اللبنانيّة ومجاراتها وذلك لأسباب عدّة، أوّلاً، مما لا شكّ فيه أنّ صلابة القطاع المصرفي اللبناني ومتانته جعلتاه محطّ ثقة لدى المودعين وقد أتت في هذا السياق الفوائد المرتفعة نسبياً مقارنةً مع تلك التي تقدّمها المصارف الأجنبيّة كعامل إضافي في إستمالة المودعين.

إضافةً إلى ذلك، فإنّ الشبكة الواسعة لمنتجات صيرفة التجزئة وصيرفة الشركات والصيرفة الإلكترونيّة وغيرها من المنتجات التي تقدّمها المصارف اللبنانيّة تصعّب على المصارف الأجنبيّة تمييز أنفسها عن باقة المنتجات التي تقدّمها. وقد ساهم في هذا الأمر أيضاً خروج بعض الشركات الأجنبيّة وإحجام بعضها عن فتح فروع لها في لبنان نتيجة لتردّي الأوضاع الأمنيّة خلال الفترة الأخيرة علماً أنّ هذه الشركات تعدّ من العملاء الأساسيين للمصارف الأجنبيّة العاملة في لبنان. كما يعزى خروج بعض المصارف الأجنبيّة من لبنان إلى سياسات تبنّتها المصارف الأم في تقليص حجم تواجدها في البلاد التي تأثّرت بالربيع العربي من جهةٍ وتخفيض الأعباء التشغيليّة من جهةٍ أخرى نتيجة توسّع رقعة ركود الإقتصاد العالمي.

ـ ما هو دور الوحدة التي أنشأها مصرف لبنان تحت عنوان الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي؟

أطلق مصرف لبنان خلال المؤتمر المصرفي العراقي ـ اللبناني خطة تحديث تتضمّن إنشاء وحدة جديدة في لجنة الرقابة في البنك المركزي لحماية المستهلك. تهدف هذه الخطة إلى تعزيز الشفافيّة والوضوح بين المصرف والمستهلك في ما يختصّ بالمنتجات والخدمات التي تقدّمها المصارف اللبنانيّة بالأخصّ لجهة القروض والتسليفات. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ إنشاء هذه الوحدة لا يحمي المستهلك فقط بل المصارف أيضاً من المخاطر المرتبطة بنشاطاتها التسليفيّة كمخاطر السمعة وتعزّز بذلك ثقة المستهلك بالمصارف اللبنانيّة. هذا الأمر يحفّز الإقتراض وبالتالي ينشّط العجلة الإقتصاديّة.

ـ كيف تعمل المصارف على استقطاب الودائع من الخارج وما هي الخيارات المطروحة أمام المودعين؟

لطالما كان للجاليات اللبنانيّة خارج لبنان دور أساسي في دعم الإقتصاد الوطني من خلال التحاويل المستمرّة إلى بلدهم الأمّ في شتّى الظروف تقدّر هذه التحاويل بحوالي

> **من الخطأ أن تقرر السياسات الضريبية تحت ضغط الشارع لأن الموضوع الضريبي ليس شأناً هامشياً**

> **العامل الرئيسي وراء إستقطاب هذه التحاويل من اللبنانيين في الإغتراب هو عامل الثقة في القطاع المصرفي**

مليارات دولار أميركي. في السنة. مما يعزّز قاعدة الودائع في القطاع المصرفي ويساعد على دعم مستويات السيولة في القطاع.

مما لا شكّ فيه أنّ العامل الرئيسي وراء إستقطاب هذه التحاويل من اللبنانيّين في الإغتراب هو عامل الثقة في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى السريّة المصرفيّة ومستويات الفائدة الجيّدة مقارنةً بفرص الإستثمار المتاحة لهم في بلاد الإغتراب. كما أنّ باقة الخدمات الواسعة التي تقدّمها المصارف اللبنانيّة قد ساعدت عبر السنين على جذب الرساميل من اللبنانيّين والأجانب على حدّ سواء مستفيدين بذلك من كفاءة وشفافيّة وإلتزام القطاع بالمعايير الدوليّة.

زيادة الضرائب

ـ هل ترفض المصارف بصورة نهائية زيادة الضرائب عليها (ضرائب الفوائد، ضرائب التوزيعات، ضرائب الأرباح)، أم أنها تسعى إلى التنفيف من العبء المطروح، أم أنها ستطرح فرض ضرائب من نوع مختلف؟

المصارف هي الدافع الأول للضرائب في لبنان إذ أنها تخزّن الثروة الوطنية، أي مجموع ودائع الجمهور، وتقتطع الضريبة المتوجبة على فوائد الودائع وتدفعها للدولة. وكذلك تقتطع الضريبة على كتلة الرواتب المدفوعة لمستخدميها. أما الاقتطاع الضريبي الأكبر فهو الذي يتناول أرباح المصارف عند تحقيقها سنوياً وكذلك عند توزيع أنصبة الأرباح على مساهميها. ومن الطبيعي، عندما تفكر الدولة بزيادة موادها الضريبية،

ان تتجه انظارها أولاً نحو القطاعات المولدة للدخل كالقطاع المصرفي الذي يلعب دوراً استراتيجياً في حياة لبنان الاقتصادية، ولكن من البديهي ان تراعي في هذا المجال مصلحة الاقتصاد ولا تفرض اية زيادات ضريبية غير مدروسة على القطاع المالي من شان نتائجها ان تحجم موارده وتضر بتوجه الرساميل اليه مع ما يجرد ذلك من ازمات على البلاد ومن تراجع في الاداء المصرفي وبالتالي في الايراد الضريبي نفسه.

لذلك نحن مع مقاربة هادئة لهذا الموضوع، إذ انه من الخطر أن تقرر السياسات الضريبية تحت ضغط الشارع لان الموضوع الضريبي ليس شاناً هامشياً في الاستراتيجيات الاقتصادية ولا يعالج عن طريق تحويل القضية الى زيادة أو خفض في معدلات الضرائب كما تجري المقاربة الحالية له.

وفي الخلاصة، تتفهم المصارف سعي الدولة لزيادة مواردها الضريبية وحتمية مساهمة القطاع المصرفي بحصته في هذه الزيادة، بل إنها ترى في إستمرار تراكم العجز في الموازنة العامة وازدياد نسبته الى الدخل القومي، خطراً يهدد الاقتصاد الوطني وتلحق أضراره اولاً بأول التصنيف الائتماني للبنان ذي التاثير المباشر على القطاع المصرفي. ومن نافل القول ان معالجة العجز في الموازنة العامة يجب ان يأتي من ضمن خطة مالية تتناول اولاً ضبط الانفاق العام وترشيده ووقف الهدر واجراء الاصلاحات المالية والوظيفية في الدولة والمرافق العامة، واعتماد حزمة من التدابير الاجرائية والفنية من شانها إعادة النظر في ظروف تشغيل الادارات العامة وتبسيط معاملاتها ومكننتها واعتماد اللامركزية الادارية الموسعة وغيرها من التدابير التي تحسن الانتاجية وتخفف الكلفة. ولا يستثنى من ذلك ضرورة اجراء مراجعة دورية على النظام الضريبي حيث يتطلب الامر زيادة معدلات بعض الضرائب ام تخفيض بعضها الآخر على ضوء مصلحة الاقتصاد الوطني واستمرار نموه.

من هذا المنطلق لا يطلب القطاع المصرفي اية ميزات عن غيره من القطاعات الاقتصادية، فزيادة معدلات ضريبة الدخل، في حال الاضطرار لاعتمادها، يجب ان تشمل بالتساوي جميع المكلفين، دون استهداف او تمييز لفئة دون اخرى وذلك عملاً بالمادة 7 من الدستور اللبناني التي تنص ان على «كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم».

النهار
الجمعة ١٨ نيسان ٢٠١٤

إتحاد المصارف العربية يفتتح مؤتمره لسنة 2014 في عمّان
طربيه: أمام المصارف العربية فرصة في صياغة دور جديد لها



جزء من المؤتمر المصرفي العربي لعام 2014 – عمان.

افتتح المؤتمر المصرفي العربي السنوي "إستراتيجيات النهوض بالإقتصادات العربية" في عمان – الأردن، برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الأردني الدكتور عبدالله النسور، وحضور 300 شخصية مالية وإقتصادية عربية بينهم وزراء مال وإقتصاد ومحافظو مصارف مركزية ورؤساء مجالس إدارات العديد من المصارف العربية.

افتتح رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد بركات اعمال المؤتمر، معتبراً أن التغييرات السياسية والإقتصادية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، إتسمت بإنعكاسات متفاوتة النتائج بالنسبة الى منطقتنا العربية، وهي تُجمع كلها على مبدأ الإصلاح وتفعيل التنمية المستدامة على جميع الصعد، فيما تشهد هذه الدول ضغوطاً متزايدة، نتيجة الخفض الكبير في الإيرادات وزيادة النفقات وتغطية الأعباء الإجتماعية. إضافة إلى الضغوط على موازين المدفوعات نتيجة الإستمرار في خفض التدفقات المالية الداخلية، كالإيداعات السياحية والإستثمار الأجنبي المباشر وغيرها.

واضاف ان هذه الضغوط، تبدو تدهور في مجالات أخرى، كإنخفاض النمو الإقتصادي وإرتفاع التضخم والمديونية العامة، وخفض في الإحتياطات الأجنبية وفي التصنيف السيادي لتلك الدول، فيما تتخذ السلطات المالية والنقدية في الدول العربية عموماً، التدابير لاستمرار ضخ السيولة في الأسواق، ومحاولة ضبط معدلات الفائدة وأسعار الصرف وغيرها إلا أنه يتوقع تسجيل بداية تحسّن في الأوضاع الإقتصادية لعدد من الدول العربية خلال السنة الجارية، ما قد يؤدي إلى تحسّن النمو الإقتصادي وزيادته من 3,4% عام 2013 إلى 5% عام 2014، وهو ما سوف يزيد حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمنطقة العربية من حوالى 2,74 تريليون دولار إلى نحو 2,86 تريليون.

وكان كلمة لرئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، شدد فيها على أهمية هذا المؤتمر الذي ينعقد في هذه الظروف الصعبة التي يمر فيها عالمنا العربي، والذي يعيش مرحلة ضبابية قاسية وتحولات جذرية في المسارات السياسية والإجتماعية والإقتصادية القائمة. وتكد أن الأولوية في البلدان العربية هي عودة عجلة النمو، لأنه لا يمكننا التحدث عن إصلاحات جذرية حالياً من دون رفع معدلات النمو إلى ما يزيد على 5%، في حين أن معدلات النمو المتوقعة حالياً في هذه البلدان تبقى دون 3%، وهو معدل منخفض جداً بالنسبة الى حاجات هذه البلدان لناحية خلق فرص عمل.

اضاف: "يأتي مؤتمرنا اليوم، في محاولة من إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب لوضع تصوّر واقعي لإستراتيجيات النهوض بالإقتصادات العربية، لذا لا بد أن نأخذ في الإعتبار في مناقشاتنا الوقائع الصعبة التي تعترضنا وبيئتها: ديناميات ديموغرافية عالية، حيث تشكّل فئة الشباب فيها أكثر من 50% من إجمالي السكان، وغياب كبير للنشاطات الإقتصادية المحفزة للنمو الإقتصادي المنتج، وللهيكليات الإدارية المواكبة وخصوصاً في المناطق العربية النائية البعيدة عن مركز القرار السياسي، مما يؤكد الحاجة إلى لامركزية إدارية فعّالة، بالإضافة الى عدم ملاءمة نظام التعليم مع حاجات سوق العمل، وخفض أداء النظام الصحي وإزدياد ضغوط حاجات السكن في الوطن العربي".

وأعلن أن امام المصارف العربية فرصة في صوغ دور جديد لها، يكون على فاعلية أكبر في إستقطاب الموارد المالية وإدارتها وتوظيفها في الإقتصادات العربية، مع الإشارة إلى أن عودة الإستقرار سيخلق فرصاً إستثمارية مماثلة توفرها مشاريع إعادة الإعمار، ويمكن أن تلعب فيها رؤوس الأموال العربية الدور البارز من خلال تحقيق التعاون والتكامل المصرفي العربي. وأشار طربيه الى دراسة قام بها إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الدولي، حول تمويل هذا القطاع في الوطن العربي، حيث تبين أن حصّة القروض المقدمة إلى هذا القطاع بلغت 8% فقط من مجموع القروض المقدّمة من القطاع المصرفي العربي. ثم لفت الى أهمية الخطوات الآتية:

- تعزيز مستوى التعليم بما يتلاءم مع متطلبات السوق.
- تطوير البنى الإقتصادية المنتجة بالإشتراك الوثيق مع القطاع الخاص.
- تطوير مقومات بناء المؤسسات الإدارية العامة.
- فرض مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة وممارسات المحاسبة والشفافية في جميع المجالات.
- توظيف مواردنا البشرية والمادية بطريقة عقلانية وفعّالة.
- خلق بيئة جاذبة للإستثمار ومحفّزة للنمو وتطوير التشريعات والنظم التي تشكّل حاضنة إيجابية للإستثمار، خصوصاً إذا تزامن معها إصلاح على مستوى القضاء.
- الإنخراط في إتفاقات الإنفتاح الإقتصادي والتبادل التجاري مع الأسواق الإقليمية والدولية.

وختاماً، خرج عن المؤتمر توصيات شدّدت على أهمية إلتزام ضوابط الحوكمة المؤسسية كالمساءلة والمحاسبة والإفصاح والشفافية في قطاعات المال والأعمال العربية، بالإضافة الى تحفيز حفز المصارف والمؤسسات المالية العربية على زيادة ملحوظة في تمويلاتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وللامتناهية الصغر، وفق منظومة ضمانات جديدة غير تقليدية. وأشارت التوصيات الى ضرورة إهتمام الحكومات العربية بتقليص النفقات الإستهلاكية في مقابل زيادة الإنفاق الإستثماري والإنتاجي وتفعيل وتنشيط المسؤوليات المجتمعية للقطاع المالي والمصرفي العربي في سبيل تكامله مع الدور الذي يؤديه القطاع العام في هذا المضمار.

الديار
السبت ٥ نيسان ٢٠١٤

الاتحاد المصرفي الفرنكوفوني يعقد مؤتمره في بروكسل

طربيه: التعليم وتعميم الخدمات المصرفيّة يُمكّن القطاع من مُواجهة الصدمات الاقتصاديّة


طربيه متحدثاً في بروكسل

رأى رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه أن «المساهمة في التعليم وتعميم الخدمات المالية، هي المساهمة في صنع «سلام الشجعان»، وهذا شرف لنا نحن كمصرفيين، لا بل هو من صميم أهدافنا، أن نأخذ التدابير اللازمة لجعل قطاعاتنا المصرفية والمالية قادرة على تعميم الخدمات ونشرها على كل الفئات والشرائح في المجتمع لتمكينها من مواجهة الصدمات الاقتصادية». واعتبر أن «بذلك نكافح البطالة والفقر التي تشكل مصدراً للجريمة التي تستشري في المجتمعات، ونساهم في تأمين الرفاهية وتطوير الانسان في بلداننا». ولفت إلى أن «عصرنا هو عصر الديموقراطية والانفتاح وعولمة الانظمة والمصرفية».

عقد الإتحاد المصرفي الفرنكوفوني مؤتمره السنوي في مدينة بروكسيل في بلجيكا حول موضوع «تعميم الخدمات المالية»، بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية وجمعيتي المصارف الفرنسية والبلجيكية، والمؤسسة العالمية للفرنكوفونية، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، في حضور رئيس الحكومة في منطقة بروكسيل- كابيتال رودي فرفوت، ووزير مالية بلجيكا كوين جيس.

وأضاف: في المنظومة الجيو- سياسية الحالية، يعاني بعض من بلداننا العربية من مشكلات أليمة تنبع جذورها من البطالة والفقر واستبعاد شرائح كبيرة من السكان وخصوصاً الطبقة الشابة والنشيطة اقتصادياً، من الخدمات المالية. كما تشهد هذه الدول تحوّلات كبرى وتواجه تحديات قاتلة، إلا انها تبقى مزودة بآمال كبرى. في هذه البلدان، لا بد أن تمر مكافحة الفقر بالتعليم وتعميم الخدمات المالية التي تعتبر عناصر اساسية للتطوير والتنمية المستدامة. ومن الممكن أن يبدأ هذا التعليم المالي في المدارس، كي نؤمّن للنشء الجديد التربية والتعليم المختص بالقضايا المالية، تماماً كما نوفر لهم وسائل تعلّم مواد الرياضيات وغيرها من علوم الحياة. إضافة الى تامين الوصول الى الخدمات المالية التي يحتاج إليها المبادرون الصغار، في الوضع الاقتصادي الصعب الراهن.

وأردف طربيه: إن المضي في هذا التوجّه هو ملاقاة لأهداف مجموعة العشرين والامم المتحدة في بحثهما عن الاجراءات الواجب اتخاذها دعماً لحركة التنشيط الاقتصادي، وإصلاح النظام المالي في مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي من شانها أن تقود الى تطوير الانسان وتامين رفاهية الشعوب.

وختم: إن المساهمة في التعليم وتعميم الخدمات المالية، هي المساهمة في صنع «سلام الشجعان». وهذا شرف لنا نحن كمصرفيين، لا بل هو من صميم أهدافنا، ان نأخذ التدابير اللازمة لجعل قطاعاتنا المصرفية والمالية قادرة على تعميم الخدمات ونشرها على كل الفئات والشرائح في المجتمع لتمكينها من مواجهة الصدمات الاقتصادية. وبهذا نكافح البطالة والفقر التي تشكل مصدراً للجريمة التي تستشري في المجتمعات، ونساهم في تامين الرفاهية وتطوير الانسان في بلداننا. أليست هذه دعائم القيم الشاملة التي تجمعنا؟ ونختم بهذه العبارة لوينستن تشيرشيل: «إن المسؤولية هي الثمن الذي ندفعه للنجاح». علينا ان نتحد جميعاً للوصول الى هذا الهدف النبيل.

الأنوار
يومية سياسية عربية
الخميس ٣ نيسان ٢٠١٤

كرّم سلامة في الذكرى الـ٥٠ لتأسيس مصرف لبنان

طربيه: صاحب هندسات حمت البلد من السقوط النقدي

«فرض نفسه كرقم صعب» بهذه العبارة وصف رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «صاحب الهندسات المالية المبتكرة التي حمت لبنان من السقوط المالي والنقدي والاقتصادي في وقت هزّت العالم كوارث مالية طالت ارتداداتها بلدان عظمى واقتصادات كبرى» مذكّراً بأنه «العين الساهرة على حفظ الإستقرار المالي والمحافظة على ثروة لبنان واللبنانيين المقيمين وغير المقيمين» من دون أن يغفل أنه «يجمع بين خصوصيات لبنان واقتصاده وبين الإلتزام الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية والتحديث والتطوير المؤسساني والبشري، ما استحق تكريمه ومنحه العديد من الجوائز محلياً واقليمياً ودولياً».

كلام طربيه جاء في العشاء التكريمي الذي اقامه على شرف الحاكم سلامة بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على تأسيس مصرف لبنان، مساء امس الاول في فندق «فينيسيا إنتركونتيننتال - بيروت» وشاركت فيه شخصيات مصرفية ومالية. طربيه، والقى طربيه في المناسبة الكلمة الآتية: «نحتفل اليوم بذكرى مرور خمسين سنة على ولادة مصرف لبنان الذي باشر اعماله في اول نيسان ١٩٦٤. تأسّس مصرف لبنان في عهد رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب وشكّل عهده علامة فارقة في تاريخ لبنان المعاصر يعود الجميع إليها عند الحديث عن إمكانية نجاح التجربة اللبنانية في بناء الدولة وتحصين المجتمع وتفعيل الإدارات الحكومية والنهوض في نادية المهام. وحرص الرئيس شهاب على تسليح مصرف لبنان بقانون النقد والتسليف



طربيه يقلّد سلامة درعاً تكريمياً

الذي أمّن الإستقلالية الإدارية اللازمة والضرورية ليقوم المصرف بمهامه بعيداً من الداخلة الحكومية والسياسية.

وتعاقب على حاكمية المصرف أفضل رجالات لبنان ممن كان لهم الدور الكبير في صنع الحياة الوطنية منذ الإستقلال، ما يستدعي إستذكار جليل أعمالهم، من لطيف تقلا أحد أبرز الوجوه السياسية في عصره، إلى الياس سركيس الذي وصل إلى رئاسة الجمهورية بفعل كفاءته واستقامته، إلى إدمون نعيم الذي قاد مصرف لبنان في أحلك ظروف الحرب الأهلية وأصبح صاحب القرار المالي في البلاد بعد انقسام الحكم بين حكومتين، الى الشيخ منيال بشارة الخوري إبن بانّي إستقلال لبنان الحديث وأب الميثاق الوطني.

أخيراً وليس آخراً، رياض سلامة الحاكم منذ أكثر من عشرين سنة لمصرف لبنان، صاحب الهندسات المالية المبتكرة التي حمت لبنان من السقوط المالي والنقدي والإقتصادي في وقت هزّت العالم كوارث مالية طالت ارتداداتها بلدان عظمى واقتصادات كبرى، هو العين الساهرة على حفظ الإستقرار المالي والمحافظة على ثروة لبنان واللبنانيين المقيمين وغير المقيمين، عن طريق المحافظة على الثقة الداخلية والخارجية بالقطاع المصرفي التي أوصلت الودائع الى ما يزيد عن ثلاثة اضعاف الناتج المحلي.

غني عن القول إن القطاع المصرفي اللبناني لم يعرف استقراراً تاماً بعيداً من الإهتزازات، إلا منذ تسلم رياض سلامة الحاكمية التي حصّنها بحكمته، ونجح خلال ثلاث ولايات متتالية في تكريس نموذج خاص للسلطة النقدية، يجمع بين خصوصيات لبنان واقتصاده وبين الإلتزام الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية والتحديث والتطوير المؤسساني والبشري، وهذا ما استحق تكريمه ومنحه العديد من الجوائز محلياً واقليمياً ودولياً.

ومن الثابت ان القطاع المصرفي يستمد جزءاً من قوته وصلابته من الأنظمة التي وضعها مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، إضافة الى الحوار المفتوح والدائم مع جمعية المصارف في لبنان. فهذا التعاون الدائم بين السلطات والقطاع المصرفي انتج قطاعاً مصرفياً متيناً يتمتع بهيكلية متوازنة، ويرتكز على قاعدة موارد مالية متنوّعة ومتينة، إضافة الى الموارد البشرية الكفوءة. مصرف لبنان اليوم مؤسسة وطنية كبرى تمارس الدور الذي رُسم لها بمسؤولية، وتشكل منارة للبنان ومرساة لاستقراره المالي ونالياً الامني والسياسي والاجتماعي بفضل حاكم المصرف المركزي الذي قرض نفسه كرقم صعب في معادلة هي الأخرى أشد صعوبة، فاستحق بجدارة التكريم المنكر. فهنيئاً لمصرف لبنان بعيده الخمسين وشكراً لحاكمه لقيادته الناجحة لهذه المؤسسة، وإني ادعو الاستاذ رياض سلامة لتسلم درع التكريم».

بعد ذلك سلّم طربيه درعاً تقديرية للحاكم سلامة.

النهار

الجمعة ٢١ آذار ٢٠١٤

طربيه كرّم وزير الاقتصاد: غادر السياح ولم تغادر الودائع المصرفية

رغم تخوفه من أن "الأيام المقبلة بالغة الصعوبة"، إلا ان رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه على ثقة بأن القطاع المصرفي سيتخطاها، فهذا القطاع يراهن على اجتياز لبنان المطبّات الخطرة ولو ببعض الأضرار". وأشار الى أن "استمرار ثقة مودعينا فينا وتدفق ودائعهم كالعادة الى الملاذ المصرفي الآمن الذي هو لبنان، واستمرار ثقة القطاع المصرفي العربي بمصارف لبنان، فلا قيود تجاهها ولا تراجع للثقة بها، غادر السياح لبنان ولم تغادره الودائع".

مواقف طربيه جاءت في الكلمة التي ألقاها خلال حفل الغداء الذي أقامه على شرف وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم لمناسبة تعيينه وزيراً في حكومة المصلحة الوطنية، في مطعم "لو مايون" في مشاركة فاعليات سياسية وديبلوماسية وقنصلية واقتصادية شمل وزراء ونوابا حاليين وسابقين، وسفراء فرنسا، الفاتيكان، روسيا، الاتحاد الاوروبي ومصر وعميد السلك القنصلي ورؤساء هيئات اقتصادية ودينية.

وألقى طربيه كلمة اعتبر فيها أن "تسلم حكيم وزارة الاقتصاد والتجارة هو الخيار المناسب لهذا المصرفي المتألق. وهو في إشغاله حقيبة الاقتصاد سيتابع خدمة الاقتصاد من موقع متقدّم بعدما خدمه من عمله المصرفي في "الاعتماد اللبناني".

وشدد على أن "إنجاز الاستحقاق الرئاسي في الاشهر المقبلة ينقذ لبنان من خفض تصنيفه الائتماني الذي لامس المستويات المؤذية مع ما يجرّ ذلك من ذيول، وعلى الجهات السياسية الممسكة باللعبة البرلمانية أن تتعاون لتجنيب لبنان هذا الخطر وتؤمّن توافقاً أقله على الحدّ الادنى من الاهداف. وشكّل التوافق على البيان الوزاري، وإن بعد مخاض عسير، خطوة على هذا المسار، نأمل أن يليها نيل الحكومة الثقة لتنصرف إلى ما ينتظرها من استحقاقات".

من جهته، أشار حكيم الى هدفين أساسيين وضعهما منذ تسلّم الوزارة، في صلب برنامجه ويسعى إلى إبرازهما ضمن خطة إنقاذ الإقتصاد، وهما "تحفيز الإستهلاك، وتعزيز حماية المستهلك". وإذ أعلن التوجّه إلى أن يكون "كل يوم من العمل يعادل شهرًا"، قال: "نشرنا فكرة التفاؤل المسؤول المبني على خطط عملية نعكسها ضمن استراتيجية عمل ترتكز على أفكار ومشاريع سريعة التنفيذ نظرًا إلى ضيق الوقت المعطى لنا.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء ١٢ آذار ٢٠١٤ ــ العدد ٨٩٥

طربيه: لدينا أموال خاصة تتخطّى نِسَب "بازل"

ينظّم اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع لجنة الرقابة على المصارف في لبنان خلال يومَي ١٠ و١١ نيسان المقبل في فندق فينيسيا- بيروت فعاليات «المنتدى السنوي لإدارة المخاطر ٢٠١٤»، والذي يسلّط الضوء على التحديات التي تواجه المصارف العربية في ادارة المخاطر في الوقت الحاضر، وكيفية التعامل معها وفقاً للمتطلبات الجديدة لتوصيات بازل III.

وبالمناسبة، اعتبر رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه أنّ «هذا المنتدى ينعقد في وقت يشهد فيه عالمنا العربي مرحلة من عدم الاستقرار قد تنتج عنها مخاطر جمّة تعرّض مصارفنا العربية الى اخطار شتّى، وقد ترتّب خسائر لا يستهان بها سواءً على جانب المودعين أو الاموال الخاصة، ما يفرض ضرورة إيلاء عملية ادارة المخاطر في مصارفنا العربية التقليدية منها والاسلامية اهتماماً أكبر، والعمل على رفع مستوى كفاية رأس المال الى المستويات العالمية التي نصّت عليها التعديلات الاخيرة التي أدخلت على توصيات بازل III، والتزام المعايير الجديدة والمكوّنات والاساليب التي فرضتها لجنة بازل لاحتساب نسبة الملاءة المصرفية».



المصارف نجحت في مواجهة التحدّي

تابع: «حافظت ادارات المصارف العاملة في لبنان على مستويات عالية من السيولة خصوصاً بالعملات الاجنبية (٣٠ في المئة حالياً من إجمالي الموجودات بالعملات الاجنبية) حماية للقطاع في وجه الأزمات، وقد ثبتت صوابية هذه السياسة، على رغم كلفتها المرتفعة أثناء الأزمات التي عصفت وأطاحت قطاعات مصرفية كاملة او مصارف عالمية مرموقة مع بدايات الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٧.

وفي هذا المجال يمكننا التأكيد أن القطاع المصرفي في لبنان لديه كفاءة أموال خاصة مريحة تتخطّى النسب التي أقرّتها لجنة بازل، والتي تتأهّب المجموعة الاوروبية والولايات المتحدة الى اعتمادها رسمياً، ولديه كذلك سيولة فوق المعدّل الذي تتطلّع الى بلوغه الصناعة المصرفية العالمية بدءاً من العام ٢٠١٥».

وختم طربيه: «نجح القطاع المصرفي اللبناني في مواجهة التحدي وإبراز قدراته على ذلك، بحيث تكوّنت قناعة عامة في العالم بأنّ القطاع المصرفي اللبناني نظيف وسليم والتعاطي معه مأمون. وإنّ مردّ ذلك، بطبيعة الحال، يعود الى كفاءة ادارات المصارف والسياسات التي يرسمها مصرف لبنان، وعمل اجهزة الرقابة، وكلّها ساهمت في حماية لبنان ونظامه المالي من ارتدادات كبرى الأزمات الدولية الاقتصادية وأكثرها حدة».

الحياة
AL HAYAT
الجمعة ٢٨ شباط ٢٠١٤ – العدد ١٨٥٩٢

طربيه: وضع المصارف مستقر

□ بيروت – «الحياة»

■ شدّد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه على أن «وضع المصارف اللبنانية مستقر ونشاطها يسير وكان لا أزمة في لبنان»، لافتاً إلى أن «المودعين فيها يفصلون بين الأوضاع السياسية والأمنية والمصرفية».

وأمل في تصريح بعد زيارته رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي يرافقه الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، في أن «تتمكن الحكومة اللبنانية برئاسة الرئيس تمام سلام من نيل ثقة المجلس النيابي من خلال بيان وزاري متفق عليه»، لأن لبنان «يحتاج إلى مظهر وفاقي خارجي كي تبقى المسيرة الاقتصادية في خطها التاجح، في ظل ما يجمل على الحدود اللبنانية وحركة النزوح التي تلقي على الاقتصاد اللبناني أعباء لا يمكنه تحملها على المدى الطويل».

وأوضح طربيه، أن الزيارة للرئيس ميقاتي هي «للتعبير باسم اتحاد المصارف العربية عن شكره لمساهمته القيمة ودعمه نشاط الاتحاد في لبنان والوطن العربي»، وذكّر بأن «اتحاداً كبيراً عقد خلال فترة رئاسته الحكومة على الصعيد المصرفي في لبنان، منها زيارة نائب وزير المال الأميركي الذي أعطى لبنان شهادة تقدير للقطاع، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة ومصرف لبنان لدعم القطاع وحمايته».

الشرق

الجمعة ٢١ شباط ٢٠١٤ – العدد ١٩٤٢١

طربيه: مستقبل اقتصادي زاهر فور بروز الإستقرار السياسي



طربيه

كشف رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه أن «المجتمع المصرفي العربي يعلق آمالاً كثيرة على عودة الأفرقاء اللبنانيين إلى الإجتماع في ظل حكومة واحدة مطلوب منها إدارة الشأن العام وإنجاز الإستحقاق الدستوري الأهم وهو انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية في موعده»، مؤكداً أن «عدم الإستقرار السياسي والأمني لم يؤدّ الى أي هجرة للودائع العربية من مصارف لبنان، ما يؤشر إلى مستقبل اقتصادي زاهر فور بروز مؤشرات الإستقرار السياسي».

كلام طربيه جاء في حديث حول قراءته للمرحلة الإقتصادية والمالية ما بعد تأليف الحكومة، حيث رحّب طربيه باسم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وهو منظمة اقليمية عربية، «بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة الرئيس تمام سلام»، واعتبر انها «تشكل بارقة أمل برغم التحدي الارهابي في وجهها، وهي تشير إلى جنوح الوضع اللبناني تدريجاً نحو التهدئة بعدما مرّ لبنان بأزمة سياسية خانقة أخّرت تشكيل الحكومة لمدة قاربت السنة، رافقها تضرّر الحركة الإقتصادية وانخفاض في تصنيف لبنان الائتماني.

ولفت طربيه رداً على سؤال، إلى أن «المجتمع المصرفي العربي الذي رافق خلال العام السابق ملف تطور الاوضاع في لبنان في ظل هجرة السياح العرب وانحسار حركة الاستثمار، يعلق آمالاً كثيرة على عودة الأفرقاء اللبنانيين إلى الإجتماع في ظل حكومة واحدة مطلوب منها إدارة الشأن العام وإنجاز الإستحقاق الدستوري الأهم وهو انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية في موعده، بجعل لبنان قادراً على استئناف حياته الطبيعية، ويستطيع جمع اللبنانيين من خلال إدارة حوار وطني منفتح».

ولم يغفل طربيه الإشارة إلى «تأكيد المصارف العربية ثقتها التامة بقدرات القطاع المصرفي اللبناني ومتانته واستمرار ريحيته ودوره في تأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبنان الذي شهد ظاهرة لافتة»، وقال: أنّى عدم الإستقرار السياسي والأمني إلى هجرة السياح العرب، لكنه لم يؤد الى أي هجرة للودائع العربية من مصارف لبنان، ما يؤشر إلى مستقبل اقتصادي زاهر فور بروز مؤشرات الإستقرار السياسي، ويؤكد استمرار الثقة بلبنان ومصارفه ونظامه المالي.

النهار

السبت ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٤

طربيه في افتتاح الملتقى السنوي لمديري الموارد البشرية: كل شيء معرض للاهتزاز في لبنان باستثناء القطاع المصرفي



الدكتور جوزف طربيه متحدثاً.

أكد رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس مجموعة بنك الاعتماد اللبناني جوزف طربيه، "الثبات الدائم للقطاع المصرفي اللبناني رغم حال عدم الاستقرار والأوضاع الأمنية والتفجيرات التي يشهدها لبنان"، مشيرا إلى أن هذا القطاع "يستمر في تسليف الاقتصاد الوطني".

وقال: "في لبنان كل شيء معرض للاهتزاز باستثناء القطاع المصرفي"، معتبرا ان عام 2013 "كان من أسوأ الأعوام في لبنان، في ظل حكومة مستقيلة وعجز في تأليف حكومة جديدة، ووضع امني متوتر في المنطقة، اذ بدت تأثيراته واضحة على لبنان".

واذ اكد ان القطاع المصرفي "حقق نموا في كل بنوده"، قال "ان قوة اقتصاد لبنان تكمن في قطاعه المصرفي، وعماد هذا القطاع هي موارده البشرية التي تضم نحو 22 ألف موظف يحمل 72 % منهم الاختصاصات الجامعية العالية، وما يوازي ذلك أهمية انتشار آلاف اللبنانيين العاملين في المصارف العربية والأوروبية والأميركية في عواصم المال الرئيسية، بحيث يكاد لا يخلو مصرف عالمي في إداراته العليا من كفايات لبنانية تدير نشاطات مصرفية واستثمارية وإدارة ثروات وتأمين التعامل مع الأسواق الخارجية وخصوصا أسواق الشرق الأوسط. وتشكل هذه المجموعات من اللبنانيين شبكات أمان مالية للبنان لأنها ترد القطاع المصرفي اللبناني بالعمق الاستراتيجي بما يعزز قدراته والثقة به.

تحدث طربيه خلال افتتاحه "الملتقى السنوي لمديري الموارد البشرية والتدريب" في المؤسسات المصرفية والمالية العربية، بعنوان: "إدارة الموارد البشرية والتدريب وتطويرها في عالم متغير (مشكلات وحلول)" الذي نظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب امس في فندق "هوليدي إن"، فردان، في حضور عدد من مديري الموارد البشرية وخبرائها في المؤسسات المصرفية والمالية اللبنانية والعربية.

وأشار طربيه إلى ان الإتحاد الدولي، "يولي قطاع الموارد البشرية اهتماماً كبيراً عبر تبني منظومة واعدة من برامج التدريب عبر استقطاب الكفايات وتأهيلهم مهنياً وإدارياً وفق أحدث الأساليب الإحترافية في قطاع الصناعة المصرفية وعلى مختلف المستويات، ووفق معايير دولية متبعة في هذا المجال".

وابدى تقديره لجهود مجموعة مديري الموارد البشرية التي تعمل على تحقيق التواصل وتبادل المعلومات وتطوير الموارد البشرية في الصناعة المصرفية العربية، وتطوير المفاهيم لعمل إدارة الموارد البشرية، وخصوصاً تلك المتعلقة بتطوير الواقع التنظيمي، والتقنيات والأساليب في ممارسة إدارة الموارد البشرية، وصولاً إلى إحداث تغيير في هذه المفاهيم بالتحوّل من النظرة التقليدية "التي تعتبر الموارد البشرية مجرد عنصر من عناصر الإنتاج، إلى نظرة متطورة ترى الأهمية القصوى للموارد البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية لتقدم المؤسسة المصرفية وتميزها لتحقيق قدرات تنافسية تمكنها من تحقيق الربحية والنمو".

اللواء
ملحق خاص عن المصارف والتأمين ٢٠١٤

القطاع المصرفي العربي ينشط ضمن مناخات إقتصادية إيجابية

د. طربيه: المصارف اللبنانية تتمتع بالمتانة وتسجل أداءً مبهراً

شدّد رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه على أن الاتحاد يرمي إلى نسج علاقة تواصل مع السلطات المالية في كل العالم الغربي والعربي لجهة مكافحة الجرائم المالية ومراقبتها ومنعها.

وأكد أن القطاع المصرفي العربي يعمل بعيداً عن التوتر وهو يتمتع بنسب سيولة وربحية كبيرة، وينشط ضمن مناخات إقتصادية إيجابية. ولفت إلى أن نسبة نمو القطاع المصرفي العربي قاربت ثلاثة اضعاف نسبة نمو الإقتصاد العربي. وطمأن طربيه أن القطاع المصرفي اللبناني يتمتع بالمتانة ويساهم بتمويل القطاعات الإنتاجية. ويسجل أداءً مبهراً حتى في الأزمات الحالية التي تهز المنطقة ولبنان. ولفت إلى أن المصارف اللبنانية نجحت في تطبيق كل المعايير الدولية والمحلية المطلوبة بطريقة فاعلة...

وشدّد على أن محدودية إنكشاف المصارف اللبنانية على بلدان الإضطراب لتزيد من مناعة القطاع في ظل الأوضاع السياسية الإقليمية السائدة.

«اللواء» التقت طربيه وجالت معه على القطاعات المصرفية العربية والدولية. وكان حوار تركز على الآتي:



د. جوزف طربيه

□ كيف كان أداء الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في ٢٠١٤. ماذا قدم، وماذا أنجز؟

– تابع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في العام ٢٠١٤، تنفيذ استراتيجيته القائمة على تعزيز التعاون بين قيادات المصارف العربية، وعقد تحالفات دولية واقليمية ونسج علاقات مع أهم تجمعات المال ومراكز القرار المالي والدولي، دعماً للعمل المصرفي العربي وحماية الثروة العربية من خلال خلق شبكة أمان ترعاها، بفعل قدرات الموارد البشرية في المصارف العربية وتدريبها وتقوية انفتاحها على الأسواق العالمية والمجتمع المالي الدولي.

كما تمحورت المؤتمرات التي عقدها الاتحاد في العام ٢٠١٤ حول مواضيع ساخنة أهمها: مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإدارة المخاطر، وإختبارات ضغط تطبيق قانون الامتثال الضريبي الاميركي FATCA ، وتطبيق معايير بازل III في المصارف العربية، و تكنولوجيا المعلومات ونشاط الموارد البشرية في المصارف العربية وافاقها، وغيرها من المواضيع. وقد عزز الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب عمل فرق العمل المتخصصة التي أنشأها على مساحة العالم العربي، وهي تشكل الإطار الأمثل لتعاون مدراء الإدارات وكبار الموظفين في القطاع المصرفي العربي وهي تتألف حالياً من:

١. مجموعة مدراء الموارد البشرية Human Resources Managers – HRM
٢. مجموعة ضباط الالتزام المجازين Group of Certified Compliance Officers - GCCO
٣. مجموعة خبراء ادارة المخاطر Group of Risk Professionals - GRP
٤ – مجموعة مدراء المعلوماتية Information Technology Group – ITG
٥. مجموعة مدراء التدقيق الداخلي والمالية Internal and Financial Audit Group - IAG
٦. مجموعة مسؤولي الحوكمة السليمة (GCCP) Group of Corporate Governance Professionals
٧. مجموعة خبراء الخزينة (HTG) Heads of Treasury Groups
٨. مجموعة خبراء إدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر SMEG Group of SME Professionals
٩. مجموعة خبراء الشؤون القانونية في المؤسسات المصرفية والمالية (LAP) Legal Banking Affairs Professionals
١٠. مجموعة خبراء العلاقات العامة والتسويق في المؤسسات المصرفية والمالية (GPR) Group of PR and Marketing Communication Professionals

هذا بالاضافة الى تعزيز مجلة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وتطويرها المستمر بحيث أصبحت اليوم منبراً عربياً تعالج من خلاله أبرز المواضيع المصرفية والمالية، وباتت توزع في إجتماعات صندوق النقد الدولي وجميع اللقاءات المصرفية والمالية العربية والدولية.

وقد نجح الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب عقب المنتدى الذي نظمه في نيويورك في شهر أيلول الماضي، بإطلاق حوار جدّي بين القطاع المصرفي العربي والقطاع المصرفي الأميركي يساهم في وضع تصور حيال مستقبل البنوك المراسلة في بيئة تنظيمية متغيّرة، إضافة إلى بناء علاقات بين المصارف العربية ومصارفها المراسلة في الولايات المتحدة ضمن برنامج فعّال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتزام النظم والقوانين المتعلقة بمكافحة العمليات غير المشروعة وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي، وكلفة التحقق ومبدأ اعرف عميلك للمصارف المراسلة مقارنة بالربح العائد من العمليات المصرفية.

□ ما هي خطة عمل الاتحاد في ٢٠١٥، واي هدف يرمي الاتحاد الى تحقيقه؟

يهدف الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الى متابعة مسيرته في خدمة القطاع المصرفي العربي عن طريق تأمين التواصل المستمر والتنسيق بين القطاعات المصرفية العربية والدولية، اضافة الى نسج العلاقات وتأمين التواصل مع السلطات النقدية والرقابية ووزارة الخزانة الأميركية والأمم المتحدة. كما يهدف الى تأكيد التزام المصارف العربية بتطبيق التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، وخاصة لجهة مكافحة الجرائم المالية.

كما يتطلع الاتحاد إلى متابعة مدى التقدم الذي تحرزه البنوك العربية في تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأساليب التصدي لها بحسب الخصوصية القانونية والاجرائية التي تعمل البنوك تحت سقفها، وترويج المعايير الدولية المعتمدة، والتشجيع على تنفيذها، والعمل على تحديد المخاطر، ووضع السياسات والتنسيق المحلي، وملاحقة هذه الجريمة وتطبيق تدابير وقائية على القطاع المالي وغيره من القطاعات، وتعزيز الشفافية، وتوافر المعلومات الخاصة بالمستفيدين الحقيقيين وتسهيل وتعزيز التعاون الدولي.

□ كيف تقيمون أداء القطاع المصرفي العربي في العام ٢٠١٤ عموماً وأداء القطاع المصرفي اللبناني خاصة؟

واقع الحال الذي نعيشه دولاً ومواطنين ومؤسسات يقودنا الى مشهد سوداوي. فنحن وسط عواصف تحركها دوامة شديدة الخطورة وخارجة عن أي سياق منطقي. ولكن ما يبقينا على خط الصواب أن هذه الوقائع لا تعكس حقيقة هذه المنطقة وارثها الثقافي وحضارة مجتمعاتها.

اضافة الى ان منطقتنا ليست كلها مرادفة للعنف والقتال، اذ تعمل المصارف العربية في دول عديدة بعيداً عن أي توتر، وهي تتمتع بنسب سيولة وربحية كبيرة وتنشط ضمن مناخات اقتصادية ايجابية. وبالفعل، فان المصارف العربية تلعب دوراً حيوياً واساسياً في حياة مجتمعاتها؛ فهي قاطرة النمو وازدهار بيئة الأعمال، مما يساعد ملايين العرب على تحقيق أهدافهم وتحقيق النمو والازدهار الذي هو من عناصر الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

وفي العام ٢٠١٤، بلغت الأصول المجمعة للمصارف العربية التي يتجاوز عددها الـ ٤٣٠ مصرفاً في المنطقة عتبة الـ ٣ تريليون د.ا.، وبلغت الودائع ١,٨ تريليون د.ا.، وتعدّت التسهيلات التي ضُخت في الاقتصاد مبلغ ١,٦ تريليون د.ا. كما قاربت نسبة نمو القطاع المصرفي العربي ثلاثة أضعاف نسبة نمو الاقتصاد العربي، مما يشير الى المساهمة الكبيرة للصناعة المصرفية العربية في الاقتصاد العربي.

كما تواجه مصارفنا أخطاراً كبرى نتيجة تزايد الأخطار الجيوسياسية المتنامية في بعض الدول العربية، مما يدفعها، حمايةً لأعمالها، الى التشدد في قضايا الامتثال وادارة المخاطر وغيرها من متطلبات اجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، واعرف عميلك، الخ...

أما القطاع المصرفي اللبناني، فيتمتع بالمتانة، ويساهم في تمويل إحتياجات الدولة ودعم مختلف القطاعات الإنتاجيّة في البلاد. ويستمر هذا القطاع في تسجيل أداء مبهر حتّى في خضمّ الأزمات الحاليّة التي تهزّ المنطقة ولبنان. وهو يتميز بتركيبة متينة تحميه من المخاطر الداخليّة والخارجيّة، الأمر الذي بُرهن مراراً وتكراراً عبر السنين. وتقسب متانة القطاع إلى الكفاية المشهودة له وعامل الثقة من المودعين المحليّين والأجانب وإلى محافظته على معدّلات سيولة وملاءة عالية، ممّا يعزّز من قدرة القطاع على الصمود في وجه شتّى الأزمات.

ويجب هنا التنويه بالدور الحاسم الذي يلعبه مصرف لبنان في ادارة السياسة النقدية والائتمانية وكذلك اجراءات الرقابة الفعالة على القطاع المصرفي. وقد حصل حاكم مصرف لبنان على اعتراف دولي بالانجازات التي حققها القطاع المالي باشرافه خلال العشرين سنة الماضية.

ونجح القطاع المصرفي بتحييد نفسه من الإنقسامات والتجاذبات السياسيّة السائدة في المجتمع اللبناني، ويعتبر استقرار القطاع المصرفي اللبناني مصلحة إستراتيجيّة لكلّ اللبنانيّين بإعتباره القيّم على ثرواتهم ونشاطاتهم الإقتصاديّة ومصالحهم دون أيّ تمييز. وإنّنا على ثقة أنّ القطاع المصرفي اللبناني سيجتاز كالعادة التحدّيات التي يواجهها لبنان نتيجة الأحداث القائمة في المنطقة حاليّاً وإنعكاساتها على أرضه واقتصاده. غير أنّه في حال إستمرار التراجع في وتيرة النموّ الإقتصادي في البلاد، فإنّه من المتوقّع أن يخلّف ذلك آثاراً سلبيّة على معدّلات نموّ المحفظة التسليفيّة، وذلك بسبب الإنكماش المفترض لبيئة الإستثمار والفرص المرتبطة به. وبما أنه يشكّل حجر الأساس للاقتصاد، فإن الحفاظ على استقراره مصلحة استراتيجية لكل اللبنانيين.

< هل ترون ان القطاع المصرفي العربي حقق ما هو مطلوب على مستوى الالتزامات الدولية (مكافحة تبييض الأموال، العقوبات، الـ FATCA، ام ان هناك عقبات تقف بوجه المؤسسات المصرفية العربية بهذا الخصوص؟

بالنسبة الى لبنان، نجحت المصارف اللبنانيّة في تطبيق معايير الإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر بطريقة فاعلة، وبإلتزامها في مختلف المعايير الدوليّة كمعايير بازل ١ و٢ و٣، الأمر الذي يدعم مرونتها وثقة المستثمرين والمودعين المحليّين والأجانب فيها. كذلك فإنّ إلتزام المصارف اللبنانيّة بمعايير مكافحة تبييض الأموال وبتطبيق قانون الإمتثال الضريبي «FATCA» يساهم في تعزيز هذه الثقة. إضافة إلى ذلك، يتّبع البنك المركزي سياسةً حذرة وحكيمة، مع تعاميم دوريّة تطال المصارف المحليّة العاملة في لبنان وخارجه على حدّ سواء. وتأتي محدوديّة إنكشاف المصارف اللبنانيّة على بلدان الإضطراب لتزيد من مناعة القطاع في ظلّ الأوضاع السياسيّة الإقليميّة السائدة.

أما بالنسبة الى القطاع المصرفي العربي، فقد طغت المواقف الإيجابية الداعمة والمثنية لكبار المسؤولين في الإدارة الأميركية على أداء القطاع المصرفي العربي، عقب أعمال القمة المصرفية العربية – الأميركية في دورتها الخامسة التي استضافها مقرّ «بنك أوف نيويورك» بالتعاون مع وزارة الخزانة الأميركية والبنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك في ١٥-١٦ تشرين الأول ٢٠١٤ والمخصصة لـ المصارف المراسلة ومكافحة تبييض الأموال. حيث أكد المساعد الخاص للرئيس باراك أوباما للسياسة الاقتصادية والمالية بايرن اوغسط في كلمة ألقاها خلال حفل الاستقبال على حرص الإدارة الأميركية على تحييد القطاع المصرفي العربي عما يجري من حوله من أحداث أمنية، متمنياً على كافة الدول العربية بذل كافة الجهود الممكنة لدعم التعاون ما بين القطاع المصرفي العربي والقطاع المصرفي الأميركي بهدف تحفيز النشاط الإقتصادي بينهما.

وقد أكّد نائب وزير الخزانة الأميركية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دانيال غليزر، في افتتاح أعمال القمة على أهمية مواصلة الدول العربية والولايات المتحدة العمل معاً لدفع أهدافهما المشتركة لضمان قطاع مالي شفاف ومنظم جيداً يمكنه تحمل الأخطار الناجمة عن عمليات التمويل غير المشروع، وأشار غليزر إلى أهمية وضرورة الالتزام المبرم بالمعايير الدولية والإقليمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لما تشكل هذه الظاهرة من خلل على النسيج المصرفي العالمي المترابط، وقال: «بالنسبة للإدارة الأميركية فأن قوة وحصانة أية بلد في العالم تتمثل بمدى التزامه واحترامه للمعايير والأنظمة المصرفية والمالية الدولية، وأضاف إن القطاع المصرفي العالمي مترابط بشكل تام فإن ضعف أية حلقة فيه ستنعكس سلباً على باقي الدول»، كما شدد على أهمية عمل البنوك المراسلة في دعم وتطوير التجارة العالمية وبالتالي تنشيط النمو الاقتصادي والمالي العالمي.

النهار

السبت ٢١ كانون الاول ٢٠١٣

"فيتش" خفّضت التصنيف... والمفاعيل محدودة لارتباطها بالاستدانة بالدولار
طربيه: المصارف لم تتأثر لكن علينا الخروج من اللااستقرار





لمة لازدياد المخاطر السياسية، وتدهور العوامل المؤثرة على الدين العام والتوقعات ضعيفة للنمو.

الدكتور جوزف طربيه.

فيتش البلعة

للتصنيف الائتماني الذي تصدره الوكالات المتخصصة، ولا سيما الثلاث المعروفة منها عالميا، دلالات ورسائل وتنبيهات الى الانظمة المسؤولة عن ادارة شؤون الدول. ففي لبنان، تبقى الرسائل باعتماد النظرة المستقبلية "سلبية"، مترافقة مع ارتفاع منسوب الاخطار السياسية والامنية التي تحفل بها الساح المحلية، سواء تعلقت بالفراغ الحكومي او بانخراط حزب الله في الأتون السوري.

قبل نحو شهر، خفضت وكالة "ستاندرد اند بورز" تصنيف ثلاثة مصارف لبنانية على خلفية خفض التصنيف السيادي للبنان من B الى B-، بينما كانت وكالة "موديز" خفضت التصنيف السيادي الى B1. واول من امس، خفضت وكالة "فيتش" العالمية تصنيف الديون السيادية للبنان الطويلة الاجل بالعملة الاجنبية الى B، اي اقل بخمس درجات عن الدرجة الاستثمارية. وترافقت تلك التصنيفات مع نقل "النظرة المستقبلية" من "مستقر" الى "سلبي".

وفي تقرير مقتضب لرفق بخفض التصنيف السيادي للبنان، اشارت "فيتش" الى "تزايد الاخطار السياسية، وتدهور العوامل المؤثرة على الدين العام وتوقعات ضعيفة للنمو الاقتصادي"، وذلك في معرض تبريرها قرار خفض التصنيف. وبعبارات اوضح، اورد البيان "ان تورط "حزب الله" وجماعات سنية في الصراع في سوريا المجاورة، زاد التوترات الطائفية محليا"، في اشارة منها الى المسببات التي أوجبت تغيير نظرتها المستقبلية الى "سلبية" نظرا الى الافق المفتوح لازمة سوريا العسكرية والسياسية على السواء.

الا ان ما يجب التوقف عنده، وفق ما قال رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه لـ"النهار"، هو ان خفض التصنيف لحق بديون لبنان السيادية الطويلة الامد، "اي ان ديون الدولة المعنونة بالعملة الاجنبية والمبرمجة لفترة طويلة هي المعنية فقط بالخفض، ولم يطل التصنيف الديون القصيرة او المتوسطة الاجل وبالعملة المحلية". وهذا يعني، في رأيه، ان المفاعيل محدودة ومرتبطة بالاستدانة بالدولار، "علما ان تغيير النظرة من "مستقر" الى "سلبي" يعود، كما يقول، الى ارتفاع الاخطار الامنية وتأزم الحال السياسية في لبنان "وليس ابدا الى الوضع المصرفي او المالي الذي بقي محافظا على نموه واستقراره، اذ لم تتأثر المصارف باتعكاسات الازمة السياسية في لبنان، وهذا لا يعني ان على المراجع السياسية الاستمرار في هذه الحال من اللااستقرار من دون حل. كذلك، لا يمكن بلداً ينشد الاستقرار الاقتصادي والمالي البقاء من دون حكومة تتولى مسؤولية ادارة البلاد والموازنة وتوقف تنامي الدين العام، وخصوصا في موضوع الموارد المالية، اي الضرائب الواجب توفيرها لعودة الاستقرار الى المالية العامة، بينما يفترض ان تولي النفط اهمية ولا يجوز تأخيره لان لبنان موعود بثروة وطنية في الوقت الذي يعاني فيه انخفاض الواردات وعدم نمو الاقتصاد وتنامي الاخطار التي بدأت مؤسسات التصنيف العالمية تشير اليها في ما يتعلق بالديون بالعملات الاجنبية".

• لكن، ما هو موقف المصارف اللبنانية من هذا التصنيف؟

يجيب طربيه بان القرار، وان لم يكن يعني القطاع المصرفي اللبناني مباشرة، "لكننا بالطبع نولي التصنيف الاهتمام الكافي، من دون تعظيم الاخطار، لان حجم القطاع المصرفي وسيولته واستمرار ثقة المودعين به تجعل من نموه وقوته الرد الكافي على اي اخطار يمكن ان تنال من القطاع المالي، الذي اثبت دوما استقراره وقوته مقارنة ببعض دول المنطقة، حيث بدأت آثار الاحداث تظهر على عملتها الوطنية وعلى قطاعها المصرفي، كما هي الحال في تركيا اخيرا".

في كل حال، فان القراءات الدورية للمجتمع الدولي في لبنان واصدار الاحكام على ادائه الاقتصادي والمالي، تبقى رهن ادائه السياسي ورغبته في تحسين موقعه المالي والائتماني بالنسبة الى الاسواق الدولية، حيث تبقى الاستدانة مرآة حقيقية للواقع المحلي من دون اي تجميل.

البيان

كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١٣ - ٥٠٥

رغم الحظر الخليجي للمجيء الى لبنان
المؤتمر المصرفي العربي في بيروت سجل نجاحا كبيرا



من اليمين: عدنان القصار، د. جوزف طربيه، الوزير نقولا نحاس، محمد بركات، رياض سلامة ود. فرنسوا باسيل

بن برنانكي: نتابع اعمال المصارف اللبنانية ونقدر جهود حاكم مصرف لبنان
الحاكم رياض سلامه: حافظنا على استقطاب اموال اللبنانيين المقدرة بـ ٨,٥ مليارات دولار



محمد بركات يسلم الدرع الى عدنان يوسف



من اليمين: د. جوزف طربيه، الوزير نقولا نحاس ورياض سلامه يتسلم درعاً من محمد بركات، عدنان القصار ود. فرنسوا باسيل



من اليسار: ريما خلف، هشام عكاشة، جمال عبد الملك، هاني النصر ومحمد علي بيهم

كان للمؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١٣ في فندق الفينيسيا في بيروت في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ميزة دولية معبرة، اذ افتتحه رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي الاميركي بن برنانكي بحضور نحو ٧٠٠ شخصية قيادية مالية ومصرفية عربية ودولية يتقدمهم ممثل رئيس الجمهورية وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ووزراء وحكام مركزيين عرب واجانب الى جانب اركان اتحاد المصارف العربية ونائب رئيس وزراء الخزانة الاميركية دانيال غلايتزر. وعلى رغم هذا الحشد لوحظ غياب قيادات مصرفية خليجية ذات حضور لافت.



من اليمين: شادي كرم، النائب نبيل دو فريج، عبد الحفيظ منصور، مشارك، وسام فتوح والنقيب الياس عون



من اليسار: رائد الحاج، د. حسن عماد عبدالله، عباس عبدالله عباس ومحجوب حسن شبو

الوزير نقولا نحاس: المصارف اللبنانية لم تقم بعد بالدور المطلوب منها
محمد بركات: رغم ما يجري فقد حافظت المصارف العربية على قوتها المالية

الوزير نحاس: خلق بيئة جاذبة للاستثمارات ومحفزة للنمو

رأى ممثل رئيس الجمهورية في المؤتمر وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال **نقولا نحاس** «ان التحديات الحالية الناتجة من التحولات السياسية العربية تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولكنها في الوقت عينه تحمل في طياتها فرص تطور ونمو كبيرة للانتقال الى مرحلة جديدة لاستثمار الامكانات الواعدة للدول العربية»، ودعا الى «خلق بيئة جاذبة للاستثمارات ومحفزة للنمو، وهذا يتطلب ظروفاً ومبادرات متعددة، لا تتم من دون النشاط المصرفي، إذ تؤدي المصارف العربية دوراً مساناداً مهماً في عملية النمو، ولكن يجب تعزيز هذا الدور من خلال تنشيط الأسواق المالية التي لا تقوم بعد بالدور الذي يمكّنها من مواكبة عمليات الاستثمار».

بن برنانكي: نقدر جهود مصارفكم

في الرسالة الافتتاحية التي وجهها **بن برنانكي** الى المشاركين في المؤتمر اشاد بجهود حاكمية مصرف لبنان والمحاولات الجدية التي تقوم بها المصارف اللبنانية لتنفذ ما طلب منها وتبقى سائرة على الخط القويم والذي يتماشى مع القواعد المصرفية السليمة.

د. جوزف طربيه: امام مصارفنا العربية فرصة لصياغة دور جديد
د. فرنسوا باسيل: المصارف اللبنانية تدير موجوداتها ومطلوباتها بشكل حكيم

واذ تمنى على المصارف اللبنانية ان تواصل بذل جهودها لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، اكد ان الادارة الاميركية تأخذ في الاعتبار كل ما قام به مصرف لبنان ليبني قطاعا مصرفيا سليما.

بركات: المصارف العربية حافظت على قوة مراكزها المالية

ثم تحدث رئيس اتحاد المصارف العربية محمد بركات فاعتبر «ان التحولات التي تشهدها بعض دولنا العربية، تؤثر سلباً في النمو الاقتصادي للمنطقة العربية ككل، حيث من المتوقع ان ينخفض متوسط هذا النمو من ٣,٩ في المئة عام ٢٠١٢، الى ٣,٣ في المئة خلال العام الجاري، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي».

وأكد انه «على الرغم من كل ما جرى ويجري في الدول العربية والعالم، حافظت المصارف العربية على قوة مراكزها المالية، التي تمثلت في تحقيقها نسب ملاءة وسيولة وربحية مرتفعة، فقد بلغت الموجودات المجمعة لهذا القطاع في نهاية ٢٠١٢ حوالى ٢,٦١ تريليوني دولار، محققة نسبة نمو ٨ في المئة عن نهاية العام ٢٠١١. كما بلغت الودائع المجمعة حوالى ١,٦١ تريليون دولار والقروض حوالى ١,٤٣ تريليون دولار».

د. طربيه: فرص استثمارية هائلة بعد انتهاء الأحداث والوصول الى تسويات

ثم تحدث رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية **جوزف طربيه**، فأشار الى الآثار السلبية للتحولات الجارية في بلدان الإضطرابات على مختلف المستويات. وقال «في هذا الصدد، تبرز أمام مصارفنا العربية الفرصة في صياغة دور جديد لها، يكون على فاعلية أكبر في استقطاب الموارد المالية وإدارتها وتوظيفها في الإقتصادات العربية»، مشيراً الى «ان انتهاء الأحداث والوصول الى تسويات سياسية عادلة، سيخلق فرصاً استثمارية هائلة توفرها مشاريع إعادة الإعمار، ويمكن ان تلعب فيها رؤوس الأموال العربية الدور الأبرز من خلال تحقيق التعاون والتكامل المصرفي العربي، عن طريق الآليات المعروفة لعقد الشراكات الاستراتيجية بين المصارف وخلق التجمعات العملاقة».

باسيل: وضعنا أدلة للإجراءات والسياسات التي ينبغي اعتمادها لتطوير عمل المصارف

واعتبر رئيس جمعية مصارف لبنان **فرنسوا باسيل** في كلمته «ان لبنان على الرغم مما خلفته الأوضاع السياسية المتلبدة داخلياً وإقليمياً، استطاع القطاع المصرفي فيه مواصلة دوره على أفضل وجه ممكن».

واشار الى «اننا التقينا مؤخراً على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كبار مسؤولي هذه المصارف، الذين أبدوا ارتياحهم لمتانة هذه العلاقات، وشفافيتها وانتظامها، لا سيما في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».

وبعدما عرض النتائج التي حققتها المصارف أكد باسيل ان «المصارف اللبنانية تضاعف جهودها في إدارة موجوداتها ومطلوباتها بشكل حكيم وموزون لحماية مودعيها ومساهميها وزبائنها كافة، إضافة الى صون سمعتها، وقد أنجزنا في الجمعية بالتعاون مع مراقبي حساباتنا وضع أدلة للإجراءات والسياسات التي ينبغي على المصارف العاملة في لبنان اعتمادها لتطوير عملها في مجال مكافحة تبييض الأموال، بالإضافة الى دليل إجراءات جديد للتعامل مع قانون الإمتثال الضريبي الأميركي، المعروف بـ FATCA. ونلتزم في تعاملنا وعملياتنا الخارجية، لا سيّما مع المصارف المراسلة والسلطات الحكومية والمؤسسات الدولية، بالمعايير العالمية والقوانين والآليات التي تنظم وتضبط حركة الأموال وانتقالها داخل أسواقنا وعبر حدودنا».

القصار: تركيز على توجيه الاستثمارات العربية نحو الاقتصادات العربية

بدوره، اعتبر رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية الوزير السابق **عدنان القصار** ان «الظروف الإقليمية الضاغطة على عمل المصارف العربية ترتب أعباء استثنائية ومسؤوليات كبيرة على إدارات المصارف والقيمين عليها. وقال ان التطورات السياسية والمالية والاقتصادية العربية قدّمت في الأعوام الخمسة الأخيرة ما يكفي من الدروس للتركيز في توجيه الاستثمارات العربية نحو الاقتصادات العربية. «لا نجزم بأن تلك الاستثمارات هي الأكثر ربحية في الأمد القريب، لكنها مربحة في الأمدين المتوسط والبعيد، ولها دور مهم في الأمن السياسي والاقتصادي العربي، وفي الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، وفي تحسين المؤشرات الاجتماعية العربية».

الحاكم سلامة: خفض تقييم المصارف ناتج عن النظرة الى المخاطر السيادية وليس نتيجة وضعيتها

وفي كلمته، لفت حاكم مصرف لبنان **رياض سلامة** الى «ان القطاع المصرفي تجاوز أزمات مهمة في دول انتشاره وخصوصاً في سوريا ومصر وقبرص، وأظهرت السندات اللبنانية مناعة حيال الاضطرابات وبقيت أسعارها مستقرة، وباع مصرف لبنان ٢,٨ مليارى دولار من محفظته التي تحتوي سندات اوروبونه».

وأوضح «ان خفض تصنيف لبنان جاء نتيجة لأوضاعه السياسية ولتأثير الأزمة على مالية الدولة، أما خفض تقييم بعض المصارف، فناتج من النظرة الى المخاطر السيادية وليس نتيجة وضعيتها. وهذا ما تعرفه الأسواق. لذلك لا نتائج سلبية في السوق المالية».

وأكد ارتفاع السيولة لدى القطاع المصرفي، «ونحن نحيّذ ذلك ونحميه بتعاميمنا»، متوقعاً ارتفاع الودائع بنحو ٧ في المئة في الـ ٢٠١٣. وقال «طالما حافظنا على الثقة التي تربطنا باحتياطي المصرف المركزي وبسيولة المصارف، ولطالما حافظنا على استقطاب أموال اللبنانيين غير المقيمين والتي قدّرها البنك الدولي بنحو ٨ مليارات دولار لهذه السنة، أي نحو ٢٠ في المئة من الناتج المحلي».

وشهدت فعاليات اليوم الأول كلمات رئيسية للمنظمات والمؤسسات الدولية والعربية المشاركة حول موضوع «دور المنظمات الدولية والعربية في المرحلة المقبلة»، إضافة الى ثلاث جلسات عمل.

جبران باسيل:

قطاع النفط سيشكل ضخاً مالياً جديداً للاقتصاد اللبناني

كانت كلمة لوزير الطاقة والمياه **جبران باسيل** قال فيها «ان لبنان يجلس على ثروة نفطية وغازية كبيرة»، داعيا المصارف اللبنانية والعربية الى الاستثمار في هذا القطاع الواعد.

وإذ دعا المصارف الى الاستعداد اللوجستي للاستثمار في مجال النفط، أوضح ان هذا القطاع سيشكل ضخاً مالياً جديداً للاقتصاد اللبناني لمساعدته في الخروج من أزمته. وقال «بعد توقيع العقود النفطية، يمكن بدء استكشاف النفط والغاز خلال فترة قصيرة تبلغ نحو ١٨ شهراً، نظراً الى دقة المسوحات الخاصة بالنفط اللبناني».

المستقبل

الثلثاء ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٣

«فيرست بروتوكول» توزع جوائز الـ SEA للعام الثالث في كازينو لبنان

سلامة: سنواظب على مبادراتنا التحفيزية وعينُنا على ضبط السيولة

أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن المصرف المركزي سيواظب على مبادراته التحفيزية وعينه على التوازن في السوق لجهة المحافظة على ضبط السيولة كي لا تتحول هذه المبادرات الى مشاكل نقدية، لافتاً الى ان «لبنان يمر بظروف دقيقة، لكن وضعه لا يزال أفضل من وضع الكثير من الدول في المنطقة، ونشاط اللبناني هو الرافعة للصمود الاقتصادي الذي نشهده حالياً»، ومشدداً على أن «التضامن الاجتماعي يعزز وحدتنا بشكل أكبر».

كلام سلامة جاء عبر تقرير مصوّر عرض في الحفل الثالث لتوزيع جوائز (Social Economic Award 2013 (SEA، الذي تنظمه شركة «فيرست بروتوكول» بالتعاون مع مصرف لبنان وبيته عوده والذي أقيم في كازينو لبنان الميت العامر في حضور وزراء وشخصيات اقتصادية وديبلوماسية.

وقال سلامة إن «المبادرات التي تأتي عبر القطاع الخاص ترتبط بالوضع الاقتصادي والنتائج الإقتصادية للبلد». واعتبر أنه «مع تراجع النمو حتى لو كان هذا النشاط موجوداً، فهو أقل الى حد كبير مما هو متوقع من حيث تطوره».

وقال سلامة: «نلاحظ مساهمة المصارف في نشاطات اقتصادية مختلفة، وما يلفتنا هو تحويل موضوع المسؤولية الإجتماعية الى نشاط مؤسساتي أي أن تكون لدى المؤسسات وحدة متخصصة تحدد لها ميزانية وأن تبتعد عن المبادرات العشوائية ولكن ليس لها قواعد تنسيقية ليظهر أثر تقديمات المؤسسات الخاصة. ويجب أن تكون الميزانيات المرصودة لتلك المشاريع مدروسة لتشمل في العمق مشاكل تعيم المجتمع. ويجب أن ننظر دائماً الى تلك المسؤولية ليس كعلاقتها بمساعدات حياتية الخسيسة بل من ناحية قدرتها على انماء المجتمع في الفن والثقافة والرياضة».

وأوضح أن سياسة المصرف المركزي تعتمد منذ سنوات الى أن الزيادات في القطاع المصرفي أو الارتفاع التاريخي لموجودات مصرف لبنان، ليس لها قيمة فعلية إن لم تتحول بشكل مدروس لينفيد منها اللبناني. وقال: «لدينا اليوم ٩٦ ألف قرض سكني نتجت من قدرة مصرف لبنان على تحرير سيولة إضافية الى السوق من دون أن يكون هناك ضغط على الإستقرار النقدي على ضبط السيولة كي لا تتحول هذه المبادرات الى مشاكل نقدية».

وأوضح سلامة أن مصرف لبنان قام بمساهمات في محطات حتى لو من خارج ميزانيته، إذ بادر الى جمع أموال وتأمين نشاطات معمة للبنانيين منها «مراتون بيروت» وبعض الحدائق». وقال: «نعمل مع بنك الاستثمار الأوروبي لتأمين تمويل يمكن للقطاع الصحة الإفادة منه» موضحاً ان نوعية المؤسسات تجعل كثفتها في نشاطات المسؤولية الإجتماعية محدودة «ودين تكبر المؤسسة تكبر امكاناتها، لكن معظم القسامنا قائم على مؤسسات متوسطة وصغيرة. وهنا أيضاً بحسب ما سنكون الهندسة في القطاعات الإقتصادية مستقبلاً يكون دور المؤسسات أكبر بسبب إمكاناتها، ونعمل على تأسيس أسواق لرأس المال لتسهيل المؤسسات الفردية والعائلية قادرة على التحول الى مؤسسات تضم مساهمين من صناديق وأفراد ما يسمح لها زيادة رأس مالها والنمو والدمج على نحو يوفر لها القدرة على الإهتمام بمشاريع مكلفة لكن لها مردود اجتماعي إيجابي. ومن المؤكد أن تلك المؤسسات ستقدم على المشاريع لتحسين سمعتها ومساعدتها في تطوير أعمالها».

ورأى أن لبنان يمر بظروف دقيقة لكن وضعه لا يزال أفضل من وضع الكثير من دول المنطقة. «ونشاط اللبناني هو الرافعة للصمود الإقتصادي الحالي، والتضامن الإجتماعي يعزز وحدتنا بشكل أكبر».

التكريم

وكان الحفل الذي قدمه الإعلامي جورج قرداحي، قد افتتح بالنشيد الوطني، تلاه ريبورتاج عن جوائز العام ٢٠١٢، ثم تحدثت مديرة الإستراتيجية والعلاقات العامة في «فيرست بروتوكول» الزميلة فيوليت غزال البلدة التي اعتبرت ان الدورة الثالثة من حفل التكريم الإقتصادي والاجتماعي، اكدت وجود طاقات كبيرة ومجالات كثيرة.

أما المدير العام لشركة «فيرست بروتوكول» مارون البلدة فتحدث عن صعوبة اختيار المؤسسات الرابحة، مع بالغة التزامها المسؤولية الإجتماعية والوطنية عنوانا مادفا الى التحسين».

وسبق توزيع الجوائز تكريم ثلاث شخصيات. فقدم الوزير السابق ريمون عوده درع تكريمية لرئيس اتحاد المصرفيين العرب الدكتور مروف طربيه الذي قال إن «القطاع المصرفي عنصر استقرار للبنان، وهو الذي جعل لبنان يصمد في وجه الأزمات منذ العام ١٩٧٥». ولفت الى أن «القطاع المصرفي العربي عُرف بالسيولة، لكن القطاع المصرفي أعميته بأنه يعمل في ظروف صعبة وسيولته هي الأعلى بين كل القطاعات الإقتصادية».

ثم قدمت الوزير السابقة ليلى الصلح درعا تكريمية وثقب الـ Personality لرئيس المجلس الإقتصادي الإجتماعي روجب نمشاس الذي قال إن «لبنان بلد التحديات واللبنانيون مميزون بالتغلب عليها والصمود». واعتبر أن الإنماء يرمح الإنتماء بالوطن».

كذلك، قدمت الصلح درع تكريمية الى رجل الأعمال والإعلام جوزف عصوبه الذي حصل على ثقب Social Lebanese Personality.

وبعد ريبورتاج عن لجنة التحكيم، تم توزيع الجوائز على المكرمين.



● عوده يقدم درعا تكريمية لطربيه

النهار

الخميس ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣

ندوة عن مكافحة تبييض الأموال وإدارة المخاطر

طربيه: اتخذنا تدابير احترازية ضد عصابات التكنولوجيا



المصارف لجأت الى ابتكار الاجراءات الاحترازية الرامية الى الحد من الاخطار الناجمة. (سامي عياد)

"لا تزال الجريمة المنظمة في مختلف أشكالها وأنواعها، بما فيها الجريمة العابرة للحدود، تشكل هاجسا مقلقا للسلطات المعنية في كل دول العالم. وتعتبر جرائم التبييض أو غسل الأموال وتمويل الإرهاب أخطر أنواع الجريمة المنظمة نظرا الى كونها تمس أمن المواطن والدولة على حد سواء وتشكل آفة إجتماعية تعرض سلامة المجتمع للخطر".

هذا ما خلص اليه رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه خلال افتتاح ندوة "المستجدات في مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وادارة المخاطر المتعلقة بها" التي ينظمها اتحاد المصارف العربية في فندق "كورال بيتش"، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الاموال في مصرف لبنان والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في حضور مسؤولين ومعنيين من لبنان وعدد من الدول العربية.

وإذ أوضح طربيه أن العصابات التي تعمل في مجال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تسعى إلى "استخدام أخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من تقنيات متطورة في وسائل الدفع والخدمات المصرفية"، قال "من هنا كان لا بد للسلطات الرقابية، وبالتعاون مع المصارف والمؤسسات المالية، من القيام بعملية تعديل جذرية لتقنيات الرصد المتبعة حتى تتمكن من إقتفاء أثار هذه العمليات والعمل على مكافحتها"، مشيرا الى أن المصارف والمؤسسات المالية لم تكتف في هذا المقدار من الإجراءات، "بل لجأت إلى إبتكار الإجراءات الإحترازية الرامية إلى الحد من الاخطار الناجمة عن جرائم تبييض أو غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يجنبها عواقب خطيرة، ذلك لأن التطور النوعي والكمي السريع والهائل في الأساليب المستخدمة في هذه الجرائم يفرض ضرورة توفير معايير جديدة، وإبتكار أساليب متطورة لمكافحتها".

من جهته، شرح امين سر هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان عبد الحفيظ منصور هدف مشاركة هيئة التحقيق الخاصة في الندوة، لافتا الى انه يأتي "ضمن سياستها الرامية الى نشر الوعي ومشاركة الخبرات بين القطاعين العام والخاص، إيمانا منها بأن التدريب ونشر المعرفة بالقوانين والمعايير المصرفية العالمية هما الأساس نحو بناء قطاع مصرفي متين ومجتمع واع ومثقف".

وتطرق الى المعايير التي وضعتها مجموعة العمل المالي FATF أي ما يعرف بـ"التوصيات الـ40"، وهي المعايير المعتمدة والمتعارف عليها عالميا لمكافحة تبييض الأموال، وجاءت هذه التوصيات في صيغتها الأخيرة التي صدرت في شباط 2012 لتشدد على توجيهات جديدة لتطوير سياسات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وانظمتها واجراءاتها، ابرزها إعتماد المقاربة المبنية على المخاطر Risk Based Approach لتعزيز الإجراءات المتبعة في حالات الاخطار العالية، ورفع مستوى متطلبات الشفافية Transparency Requirements في ما يتعلق بالأشخاص المعنويون وعلى وجه التحديد في الملكية والسيطرة وتعزيز التعاون الدولي International Cooperation بين السلطات لتبادل المعلومات".

اما عضو لجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان وعضو الهيئة المصرفية العليا امين عواد، فشدّد على اهمية "التعاون بين المصارف والسلطات الرقابية والقضائية والامنية والتعاون وتبادل المعلومات بين كل مكونات المجتمع".

وأشار الى ان لجنة الرقابة على المصارف عمّمت على "المصارف والمؤسسات المالية ومفوضي المراقبة طبيعة الاخطار التشغيلية اهمها: عمليات الاحتيال والتزوير والسرقة وتبييض الاموال اضافة الى عمليات تعطل الانظمة (طبيعيا او من طريق القرصنة) وطالبتها بمتابعة هذه المخاطر وتسجيل كل خطأ يقع مع تحليل أسبابه".

ولفت عواد الى ان مصرف لبنان، وبعد بلوغ القطاع المصرفي حجما يفوق ثلاثة أضعاف اقتصاد البلاد وتوسع عملياته في الخارج، "طالب المصارف بالتشدد في تطبيق نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب ولا سيما احترام القوانين والانظمة المطبقة على مراسليها في الخارج وان تتعامل معهم وفق القوانين والاجراءات والعقوبات والتقييدات المقررة من المنظمات الدولية الشرعية او من السلطات السيادية في بلاد هؤلاء المراسلين".

النهار

الجمعة ١٨ تشرين الاول ٢٠١٣

طربيه: الخزانة الأميركية تدعم مؤتمراً مصرفياً في ملف المصارف المراسلة لمنع الضرر عن القطاع

شكلت الموضوعات التي سيثيرها المؤتمر المصرفي العربي-السنوي الذي سيعقد في العاصمة بيروت بين 14 تشرين الثاني المقبل و15 منه، فرصة لدى وفد اتحاد المصارف العربية برئاسة رئيس اللجنة التنفذية في الاتحاد جوزف طربيه وعضوية الامين العام للاتحاد وسام حسن فتوح وعضو مجلس الادارة عدنان احمد يوسف، لطرحها خلال اللقاءات المصرفية والمالية التي عقدها مع المسؤولين البارزين في المجال المالي والمصرفي في الولايات المتحدة.

ووجه طربيه الى رئيس مجلس الاحتياطي الفيديرالي الاميركي بن برننكي دعوة رسمية للمشاركة في المؤتمر، اذ وافق الاخير على تلبيتها، معلناً في خطوة غير مسبوقة انه "سيتحدث الى المصرفيين العرب عبر كلمة مباشرة في حفل الافتتاح تبث عبر الأقمار الاصطناعية".

وثمّن وفد الاتحاد السياسات التي ارساها برننكي "منذ الازمة المالية العالمية في 2008 والتي كان لها التأثير الايجابي على مصارف العالم عموماً، وعلى المصارف العربية خصوصا. ثم قدم الوفد لبرننكي درع الإتحاد.

وفي مقر وزارة الخزانة الاميركية، اثار الوفد ونائب وزير الخزانة دانييل غليزر، بصفته المسؤول عن ملف العقوبات ومكافحة غسل الاموال، علاقة المصارف العربية مع المصارف المراسلة في الولايات المتحدة، ولا سيما بعد توجّه بعض هذه المصارف الى وقف تعاملاتها مع المصارف العربية الصغيرة بحجة "انتفاء الجدوى الاقتصادية". ولفت الوفد الى خطورة هذا الموضوع الذي سيلحق الضرر بالقطاع المصرفي العربي.

من جهته، ابدى غليزر تفهماً لموقف وفد الاتحاد، معلنا دعم وزارة الخزانة "لعقد مؤتمر مصرفي – عربي اميركي في مقر الخزانة الاميركية يخصص للبحث في ملف العلاقات بين المصارف العربية والمصارف الأميركية المراسلة"، ولا سيما ملف العقوبات ومكافحة غسل الأموال.

المستقبل

الجمعة ١٨ تشرين الاول ٢٠١٣

برنانكي يتحدث مباشرة عبر الأقمار الاصطناعية في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي

«اتحاد المصارف» يبحث في واشنطن إعادة العلاقة بين البنوك الأميركية ونظيرتها العربية الصغيرة

في خطوة لم يسبق لها مثيل، قام وفد اتحاد المصارف العربية برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية في الاتحاد الدكتور جوزف طربيه وعضوية كل من الامين العام للاتحاد وسام حسن فتوح وعضو مجلس الإدارة عدنان احمد يوسف بجولة محادثات ولقاءات مصرفية ومالية مع اعلى مراكز القرار المالي والمصرفي في الولايات المتحدة الأميركية.

وشملت اللقاءات الذي قام بها وفد الإتحاد رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الاميركي بن برنانكي حيث وجه جوزف طربيه الوفد للمسؤول الاميركي دعوة رسمية للمشاركة في فعاليات المؤتمر المصرفي العربي السنوي الذي سيعقد في العاصمة اللبنانية بيروت خلال فترة ١٤-١٥ تشرين الثاني المقبل. وقد وافق برنانكي على الدعوة واعلن في خطوة غير مسبوقة انه سيتحدث الى المصرفيين العرب من خلال كلمة مباشرة في حفل افتتاح المؤتمر تبث عبر الأقمار الإصطناعية.

كما جرى خلال اللقاء جولة افق حول المستجدات المالية والمصرفية في العالم وثمن وفد الاتحاد بالمناسبة السياسات التي ارساها برنانكي منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ والتي كان لها التأثير الإيجابي على مصارف العالم عامة وعلى المصارف العربية خاصة. ثم قدم الوفد لرئيس البنك الاحتياطي الفدرالي درع الإتحاد.

وكانت المحطة الثانية لوفد اتحاد المصارف العربية في مقر وزارة الخزانة الاميركية حيث التقى الوفد نائب وزير الخزانة دانييل غليزر، المسؤول عن ملف العقوبات ومكافحة غسل الاموال، حيث تركز البحث على علاقة المصارف العربية مع البنوك المراسلة في الولايات المتحدة الأميركية، لا سيما بعد توجه بعض هذه البنوك الى وقف تعاملاتها مع المصارف العربية الصغيرة بحجة « انتفاء الجدوى الإقتصادية ». وقد لفت الوفد الى خطورة هذا الموضوع الذي من شأنه الحاق الضرر بالقطاع المصرفي العربي.

من جهته ابدى غليزر تفهماً لموقف وفد الإتحاد واعلن بالتالي دعم وزارة الخزانة لعقد مؤتمر مصرفي عربي – اميركي في مقر الخزانة الاميركية يخصص للبحث في ملف العلاقات ما بين المصارف العربية والمصارف الأميركية المراسلة، ولا سيما أيضاء ملف العقوبات ومكافحة غسل الأموال.

والجدير ذكره ان المؤتمر المصرفي العربي السنوي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية يعقد هذا العام في بيروت ١٤ و ١٥ تشرين الثاني المقبل، برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان، وبالتعاون مع مصرف لبنان وجمعية المصارف والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

ومن المتوقع ان يشارك في المؤتمر اكثر من ٧٠٠ شخصية قيادية ومالية ومصرفية من مختلف الدول العربية اضافة الى ممثلين عن المؤسسات الدولية، هذا وتشهد فعاليات المؤتمر هذا العام ذكرى احتفالات مرور ٤٠ عاماً على تأسيس اتحاد المصارف العربية في لبنان.



● وفد «المصارف العربية» يقدم درعا لبرنانكي

النهار

الخميس ٣ تشرين الاول ٢٠١٣

طربيه أكّد انعقاد "المؤتمر المصرفي" في بيروت: الوضع في لبنان أفضل من الدول المحيطة



سلامه مجتمعاً بطربيه.

خلص رئيس اللجنة التنفذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه الذي التقى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في حضور الأمين العام للاتحاد وسام حسن فتوح، الى ان "الوضع أفضل بكثير مما هو عليه من الدول المحيطة بنا"، مؤكدا "استعداد بيروت وجهوزيتها لإستضافة المؤتمرات المالية والمصرفية والاقتصادية الإقليمية والدولية".

وأكد "ان الاجواء مع سلامة كانت ايجابية ومميزة كالعادة وتبعث على الإطمئنان والثقة"، وقال: "عرضنا للحاكم التحضيرات التي نقوم بها بغية توفير كل سبل النجاح لانعقاد المؤتمر المصرفي العربي السنوي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في بيروت يومي 14 تشرين الثاني المقبل و15 منه، ووجهنا دعوة رسمية للحاكم للمشاركة في حفل افتتاح المؤتمر فأكد مشاركته، كذلك سيشارك في اجتماعات الجمعية العمومية لاتحاد الدولي للمصرفيين العرب".

ونقل طربيه عن سلامه اشادته بـ "الدور الريادي لإتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب على مستوى متابعة نشاطات المصارف العربية ومواكبتها وتوفير سبل الدعم لها، ومتابعة المستجدات المصرفية العالمية وايجاد شبكة تواصل دائم بين المصارف العربية والمصارف الدولية". وأعلن في سياق دعمه مؤتمر بيروت، انه "سيباشر بنفسه اتصالات مكثفة مع حكام المصارف المركزية العرب لضمان المشاركة في المؤتمر"، مؤكدا "استقرار الأوضاع في لبنان".

البيان
ايلول (سبتمبر) ٢٠١٣ - ٥٠٢

افتتاح فعاليات منتدى الإعلام الاقتصادي بحضور أكثر من ٢٠٠ شخصية



من اليمين: د. فرنسوا باسيل، الوزير وليد الداعوق، د. جوزف طربيه وعدنان القصار



من اليمين: فريد روفايل، زياد حايك، د. فرنسوا باسيل، سمير سلامة والنقيب محمد البعلبكي



من اليمين: وسام فتوح، فهيم معضاد وهادي النقي



من اليسار: بسام ابو مغلي، احمد عبد الكريم، عبد الحميد النقي واياد القواسمي



من اليمين: فريدة غندور، ريما سعد ودانيا القصار

افتتحت فعاليات منتدى «الإعلام الاقتصادي – تأثيره على القطاع المصرفي والمالي العربي»، في فندق «كورال بيتش» بتنظيم من اتحاد المصارف العربية، وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية مصارف لبنان.

شارك في حفل الافتتاح أكثر من ٢٠٠ شخصية مصرفية عربية ولبنانية بحضور ١٢ دولة عربية من بينها دول خليجية، اضافة الى الفعاليات الاقتصادية والمصرفية ونخبة من المتخصصين في المؤسسات الإعلامية والمصرفية العربية.

وتقدم الحضور وزير الإعلام وليد الداعوق، رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور فرنسوا باسيل والأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح.

طربيه

بداية تحدث د. **طربيه** فرأى «ان الإعلام الاقتصادي متعدد الأبعاد، فهو يخاطب الرأي العام بهدف تعزيز دوره الايجابي في عملية الإصلاح الاقتصادي ودوره الفاعل في تعزيز المفاهيم التنموية، لا سيما تلك التي لها مساس مباشر بحياة الناس ومصالحهم»، معتبراً الإعلام الاقتصادي «واحداً من أهم فروع الإعلام، ومن خلاله يمكن نقل وتحليل وتفسير التغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمع».

د. باسيل

وتحدث د. **باسيل** فقال: «معلوم ان للإعلام الاقتصادي في الوقت الراهن دوراً أساسياً وحيوياً، سواء داخل المؤسسات والهيئات الاقتصادية أم على مستوى تكوين الرأي العام وتوجيه الاستهلاك والاستثمار ورسم سياسات الدول، وهو إعلام يستهدف كلياً او جزئياً: الجمهور (كالزبائن والمستهلكين)، أوساط الأعمال (كالمستثمرين والشركاء المتعاملين..)، مكونات المؤسسة او الهيئة المعنية (كالمساهمين وأعضاء الهيئة الإقتصادية)، وأصحاب القرار السياسي والاقتصادي في مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية المختصة.

من هذا المنطلق يبدو لنا ان ثمة مسؤولية متزايدة تقع على عاتق المؤسسات الجامعية لجهة النجاح في إعداد إعلاميين اقتصاديين عرب ذوي كفايات علمية وتقنية، وذوي التزام فعلي وعميق أولاً بحق المواطن العربي في النفاذ الى المعلومات وفي الإطلاع على الحقائق والوقائع ومختلف الآراء والطروحات».


من اليمين: احمد بوسينة ورنيه خلاط


من اليمين: الاب يوسف مونس، عدنان القصار، انطوان حبيب، شفيق محرم، علي بدران، المقدم وديع خاطر وعبد الرحمن الشريف


ايزابيل نعوم


من اليمين: رجاء كموني، راغدة شمص ورنده بدير


من اليسار: غالب محمصاني، محمد شعيب، العميد فؤاد عويدات، ميشال خديج ومصطفى بيوك


من اليمين: بسام ابو مغلي، كارلا نجيم واحمد عبد الكريم

القصار

ثم تحدث **القصار** قال «ثمة قناعة عامة بأن الإعلام أصبح حاجة ماسة على الصعيدين المجتمعي والفردي. فالقرار الناجح لا يمكن اتخاذه دون وجود قدر مناسب من المعلومات التي توجز الواقع، وتعكس الحاجة الى اتخاذ قرار لضبط الأحداث وتوجيهها الوجهة السليمة».

أضاف: «الإعلام له مسؤولية كبيرة في عملية التنمية في أية دولة، حيث التقدم مرتبط كثيراً بمدى تقدم المؤسسات الإعلامية وفعاليتها في التأثير الإيجابي في نشر الوعي بمحفزات التنمية. ويتضمن ذلك العديد من المفاهيم المتصلة بالحث على الإنتاج والعمل والإتقان، وقيم الأمانة والشفافية والاستقامة، وروح المبادرة والإبداع بما يساهم كثيراً في الدفع للإصلاح الاقتصادي والتصحيح المالي والاجتماعي، وتوسيع وتطوير الثقافة الاقتصادية لدى المجتمع، مما يجعله من بين أهم محركات التغيير والنمو.

الداعوق

وكانت الكلمة الأخيرة للوزير **الداعوق** قال فيها: «ان مناخ الحرية الذي يتميز به لبنان، منذ عقود عديدة، وفر للإعلام اللبناني مساحات واسعة لتطوير قدراته الذاتية التنافسية، بحيث باتت المؤسسات الإعلامية، ولا سيّما الاقتصادية منها، رائدة في مستواها العالمي، وأمست حاجة ملحة في منطقتنا العربية».

أضاف: «ان مثل هكذا توجه، يساهم جدياً في التفاعل بين مكونات المجتمع بدفتيه الإنتاجية والاستهلاكية، ويخفف من سلبيات التأثيرات السياسية والأمنية على الحركة الاقتصادية. وخير دليل على ذلك ما يقوم به القطاع المصرفي، الذي لا يزال العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، والذي لولاه لما كان لبنان قادراً على الوقوف على رجليه، على رغم الأزمات الاقتصادية الحادة والمتلاحقة نتيجة السياسة الحكيمة التي لا يزال ينتهجها حاكم مصرف لبنان، وتجاريه جمعية المصارف وبدعم أكيد من اتحاد المصارف العربية والدولية.■

النهار

الاربعاء ٢٤ تموز ٢٠١٣

باسيل وطربيه شرحا نتائج زيارة الوفد المصرفي للجزيرة: السلطات القبرصية استجابت لعدم المسّ بودائع غير المقيمين



منتدى الاعلام يؤكد التكامل مع الاقتصاد. (مروان عساف)

شكلت مناسبة اعلان عن افتتاح "منتدى الإعلام الإقتصادي" يومي 29 آب المقبل و30 منه، فرصة لتأكيد رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل، ورئيس اتحاد المصرفيين العرب جوزف طربيه، ان زيارة الوفد المصرفي الى قبرص، اثمرت استجابة السلطات القبرصية لطلب المصارف العربية "عدم المساس بودائع غير المقيمين وعدم فرض أي موجبات استثنائية إليها". في حين شرح الامين العام للاتحاد وسام فتوح اهمية المنتدى "الذي سيشكل محطة مهمة في عملية التكامل بين الإعلام وحركة الإقتصاد في لبنان والعالم العربي".

ولفت طربيه خلال مؤتمر صحافي عقد في فندق "فورسيزنز"، في حضور السفير القبرصي مومر مافروماتيس ورجال اعمال ومهتمين، الى انه "بناء على دعوة من وزير المال القبرصي ماريس جيورجياديس، شارك الوفد المصرفي (الذي ضم طربيه باسيل وفتوح) في اجتماعات مع وزير المال، وحاكم المصرف المركزي، ورئيس جمعية المصارف القبرصية، وعدد من المسؤولين الماليين والمصرفيين في الجزيرة للإطلاع على التوجهات الجديدة للسلطات المالية والنقدية فيها المنوي متابعتها لجبه الأزمة المالية والمصرفية التي تعرض لها القطاع المصرفي القبرصي، وانعكاساتها على المصارف العربية عموما واللبنانية خصوصا"، مشيرا الى

ان القرار الأوروبي حيال القطاع المالي في قبرص جاء جائرا، وفي إطار معالجته للأزمة المصرفية وتمويل حلها، اذ طلب من قبرص فرض ضريبة 10% على كل الودائع في المصارف العاملة فيها".

وقال طربيه "طلبنا من السلطات القبرصية عدم شمول هذه الخطة المؤذية، الودائع المدرجة في المصارف العربية واللبنانية، باعتبار أن هذه الفروع سليمة من الناحية المصرفية وضامنة لودائع عملائها من جانب مراكزها الرئيسية، ومن غير الجائز تحميلها أعباء إعادة رسملة المصارف القبرصية المتعثرة التي يجب أن تتحملها تلك المصارف والدولة القبرصية"، مشددا على مطالبته وزير المال القبرصي بـ "اجراءات فاعلة تجنب ودائع عملاء المصارف العربية واللبنانية المساس بها".

وإذ لفت الى أن "السلطات في قبرص استجابت لنداء المصارف العربية بعدم المس بودائع غير المقيمين وعدم فرض أي موجبات إستثنائية اليها"، قال: "شكرنا الحكومة والسلطات المالية القبرصية لتجاوبها مع طلبنا".

اما باسيل، فأكد من جهته "ان المرحلة الراهنة في منطقتنا العربية، وما يدور في لبنان من تجاذبات وخلافات تهدد استقراره، تتطلب من قطاعنا المصرفي، والهيئات الاقتصادية، اليقظة والتبصر، اذ ان قطاعنا، لا يزال وحده يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية، كونه يتمتع بثقة المجتمع اللبناني والعربي ويملك الهياكل السليمة، والإدارات ذات الكفاية القادرة على استقطاب الموارد المالية وإدارتها وتوظيفها في الاقتصاد".

وردا على سؤال، شدد طربيه على "ان سر نجاح القطاع المصرفي اللبناني، يكمن في اتباعه المعايير الدولية حيال التشدد في منع تبييض الاموال او تمويلها". اما باسيل، فرأى اهمية تجنيب القطاع العمل السياسي، "باعتبار ان الشؤون المالية والمصرفية تهم الجميع وليس من مصلحة احد ان يضر بسمعة مصارفنا". من جهته تحدث فتوح عن اهمية منتدى الاعلام واتصاله بالاقتصاد، "وتكاملهما في سبيل تقدم اوطاننا العربية".

الجمهورية
الجمعة ٢٨ حزيران ٢٠١٣ – العدد ٦٨٩

إفتتاح أعمال القمة المصرفية العربية الدولية في فيينا

افتُتحت امس، اعمال القمة المصرفية العربية الدولية للعام 2013 في قصر الرئاسة النمسوي بمشاركة اكثر من 300 شخصية مصرفية عربية ونمسوية، حيث وجه الامين العام للامم المتحدة بان كي مون «رسالة للمؤتمرين»، شكر فيها «اتحاد المصارف العربية على جمع القطاع المصرفي العربي والدولي».



القطاع المصرفي العربي يضخ 1.46 تريليون دولار في الاقتصاد

إنطلقت أعمال القمة المصرفية العربية الدولية للعام 2013 في قصر الرئاسة النمساوي Hofburg في العاصمة النمساوية فيينا، حول "دور المصارف في بناء القدرات المدنية في الدول ما بعد النزاعات"، التي نظمها اتحاد المصارف العربية بحضور أكثر من 300 شخصية مصرفية عربية ونمساوية ودولية يتقدمهم نائب المستشار الفدرالي النمساوي وزير الخارجية مايكل سبندلجر، رئيس اتحاد المصارف العربية محمد كمال الدين بركات، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، رئيس صندوق النقد العربي جاسم المناعي، وزراء مال واقتصاد، محافظو بنوك مركزية وكبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي.

بان كي مون

وقد خاطب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون للمرة الأولى المشاركين في القمة المصرفية العربية – الدولية بكلمة نلتها عبر الأقمار الإصطناعية أنجيلا كاين كبيرة الممثلين في الأمم المتحدة. وشكر بان كي مون "إتحاد المصارف العربية على جمع القطاع المصرفي العربي والدولي مع المنظمات الدولية".

وأكد أن "القطاع المصرفي الدولي يُعتبر ركيزة أساسية للإقتصاد الدولي بإعتبار أن الأشخاص الذين يحاولون تمرير تمديداتهم سوف يحاولون المرور عبر القطاع المصرفي بوسيلة أو بأخرى لإنجاح مخططاتهم التدميرية".

طربيه

رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه رأى ان "اتساع المساحة المشتركة التي تتلاقى عليها مصالح جوهرية لكل من الإتحاد الأوروبي والعالم العربي، تستلزم بالضرورة الإسراع في بناء رؤية مشتركة".

وقال إنّ مجالات التعاون بين دول أوروبا والعالم العربي، متنوعة وواسعة وواعدة في آن معاً ولاسيما في النواحي التالية:

– الإصلاحات الإقتصادية والمالية والمصرفية.
– معالجة المديونيات العامة (الديون السيادية) والتشدد في أنظمة الرقابة المصرفية.
– معالجة ارتفاع نسبة البطالة غير المسبوقة وتراجع معدّلات النموّ إلى مستويات مقلقة.
– مكافحة الجرائم المنظّمة العابرة للحدود كغسل الأموال وتمويل الإرهاب و التهرّب الضريبي والفساد.
– إدارة المخاطر المصرفية نظراً لأهميتها في تأمين النمو الإقتصادي والإستقرار المالي.
– زيادة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.
– التوافق على التخفيف تدريجاً من الحرية المصرفية وصولاً إلى شفافية الحسابات المصرفية.
– تسهيل تبادل المعلومات بين دول

طربيه: لبناء رؤية مشتركة بين الإتحاد الاوروبي والعالم العربي

الإتحاد الأوروبي والدول العربية في المسائل ذات الإهتمام المشترك.
– تيسير آليات تبادل الخبرات والمنتجات والإستفادة من الطاقة المتجدّدة لدى الدول العربية مقابل نقل التكنولوجيا الأوروبية لبناء قاعدة إنتاجية إقتصادية عربية متينة.
– تعزيز أوجه التعاون البنّاء بين دول

عن "العلاقات الإقتصادية العربية – النمساوية التي أعطت نتائج إيجابية تمثلت في زيادة الصادرات والواردات على رغم الأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام 2008".

بركات

من جهته، قال رئيس إتحاد المصارف العربية ان "المؤتمر يؤكد حرص الاتحاد على متابعة ومواجهة تداعيات التطوّرات التي تشهدها بعض الدول العربية، وبهدف وضع الآليات العربية والدولية لدعم تعافي هذه الدول، ومساعدتها على إعادة بناء إقتصاداتها".

وختم: "أمام هذه الظروف الضاغطة لا يزال القطاع المصرفي المصري يمثل حجر الزاوية للإقتصاد العربي، ولا يزال يلعب دور محرّك الإقتصاد وشريانه الأساسي الحيوي الذي يمدّه بالتمويل اللازم ويعمل على دعم القطاعات الإقتصادية". ولفت الى ان "حجم الإئتمان الذي ضخّه القطاع المصرفي العربي في الإقتصاد حتى نهاية العام 2012 بلغ نحو 1.46 تريليون دولار وهو ما يشكل نسبة 58 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي".

المناعي

من ناحيته، شدد رئيس صندوق النقد العربي على "ضرورة الحشد الكامل لتقديم الدعمين المالي والفني للدول في المنطقة العربية".

واعتبر أن "المصارف هي المصدر الوحيد لتمويل الأنشطة الإقتصادية"، متوقعاً أن "تلعب الدور الرئيسي في تنمية الإقتصاد والإنتعاش الإقتصادي".

سبندلجر

بدوره أكد نائب المستشار الفدرالي النمساوي وزير خارجية النمسا "على أن العالم يشهد تحوّلات صعبة تتطلب الكثير من الجهد والعمل الدؤوب للوصول الى المزيد من التطلعات الإقتصادية والسياسية، فالوضع في سوريا ما زال صعباً للغاية، والإقتصاد تراجع بشكل مخيف". وتحدّث سبندلجر

المستقبل

السبت ٨ حزيران ٢٠١٣

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب منح سلامة جائزة «أفضل حاكم بنك مركزي عربي لـ٢٠١٢-٢٠١٣»

طربيه: أغلى الأصول التي يملكها لبنان الثقة بقطاعه المصرفي

كرم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بشخص رئيس مجلس إدارته، رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه، حاكم مصرف لبنان رياض سلامه بعد اختياره «أفضل حاكم مصرف مركزي عربي للعام ٢٠١٢-٢٠١٣» وذلك في حفل عشاء أقامه الاتحاد مساء أول من أمس في فندق فينيسيا حضره رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي ووزير الدولة مروان خير الدين والوزير السابق عدنان القصار ونواب حاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين وهاروتيون ساموئيليان وقادة المصارف اللبنانية وأعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية محمد الحبيب بن سعد (تونس)، كاظم ناشور (العراق)، مصطفى بيوك (ليبيا)، عدنان بن حيدر بن درويش (سلطنة عمان) والحنشي ولد محمد صالح (موريتانيا) والأمين العام لاتحاد المصارف العربية واتحاد الدولي للمصرفيين العرب وسام فتوح.

في المناسبة، قال طربيه إن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يشارك بهذا التكريم المجتمع العربي والدولي بتسليط الأضواء، في هذه الظروف الصعبة التي يجتازها لبنان حالياً، على الميزات القيادية التي أدار بها سلامه السلطة النقدية في لبنان منذ عشرين عاماً متواصلاً. أضاف: «هو بهذه الأقدمية، عميد حكام المصارف المركزية، استحق العمادة بجدارة، ليس فقط بسبب الأقدمية، وإنما أيضا نتيجة سجل حافل بالإنجازات منذ تسلمه لمنصبه على رأس المصرف المركزي اللبناني».

ولفت طربيه الى أن سلامه تسلم منصبه في ظروف سياسية واقتصادية ونقدية صعبة، وأنه واجه بمرونة وشجاعة وروح إبداعية كل الصعوبات وتغلب عليها. وقال: «اختار سياسة الاستقرار النقدي ونجح في وقف التقلبات الحادة للنقد اللبناني صعوداً ونزولاً، ولم ترهبه توصيات صندوق النقد الدولي التي كانت تتعارض مع سياسة الاستقرار النقدي، ولم تثنه عن سياسته انتقادات بعض الاقتصاديين والمنظرين الماليين في وطن يختلط فيه الرأي النقدي بالاقتصادي والسياسي».

وشدد على أن سلامه «صمد في خياراته النقدية وينعم الاقتصاد اللبناني بنجاح هذه الخيارات النقدية، وقد خفتت الأصوات وتلاشت تلك التي كانت تهاجم سياسة الاستقرار النقدي التي كافح من أجلها الحاكم، لا بل إن صندوق النقد الدولي وغيره من الجهات المعنية تنظر اليوم بإعجاب لهذه السياسة التي ساعدت على لجم التضخم والمحافظة على الشرائية للأجور والاستقرار الاجتماعي».

أضاف: «أما على الصعيد المصرفي، فقد ساعدت السياسة المصرفية الحكيمة التي اتبعها المصرف المركزي اللبناني في سلامه، على نمو وازدهار القطاع المصرفي، موضحاً أن هذه السياسة «جذبت مصارف واستثمارات عربية وأجنبية جديدة للدخول إلى السوق اللبنانية، مما عزز بذلك رأسمال الثقة بمصارف لبنان الذي هو أهم من الملاءة والسيولة».

أضاف: «وقد أثبتت أزمة الأسواق المالية الدولية الأخيرة، التي أصابت بشظاياها النظام المالي العالمي برمته، والتي لا تزال آثارها بادية في بلدان عدة وآخرها دولة قبرص، لتثبيت مرة أخرى كفاءة الحاكم رياض سلامه الذي استطاع إبعاد القطاع المصرفي في لبنان عن أسباب هذه الأزمة وذلك من طريق فرض سقوف على التسليف العقاري والتسليف على الأسهم ومنع التداول بالأدوات المالية المركبة. وكم تبدو اليوم هذه الإجراءات الاحترازية التي اتخذها المصرف المركزي اللبناني في حينه، والتي لا يزال يتخذها اليوم في محلها».

وتحدث عن سلة التحفيز الاقتصادي التي طرحها المصرف المركزي اللبناني في السوق اللبنانية».

وتناول طربيه واقع ودور القطاع المصرفي اللبناني فقال «إن أغلى الأصول التي يملكها لبنان هي الثقة بقطاعه المصرفي، هذه الثقة التي هي وليدة تعاون وشراكة مميزة بين السلطة النقدية التي يرأسها سلامه، والقطاع المصرفي الذي وثق بهذا الرجل وبصدقيته وسياساته وهندساته المالية التي حفظت أموال المودعين وأوصلت الاحتياطات النقدية للبنان لمستويات تاريخية. وإذا كان اللبنانيون منقسمين حول أمور عدة، فإنهم جميعاً متوحدون حول القطاع المصرفي والحفاظ عليه لأنه يخدم بأمانة مصلحة لبنان، وهو العمود الفقري للاقتصاد اللبناني وقاطرة نموه وصورة لبنان المشرقة في العالم».

وتم خلال الحفل منح حاكم مصرف لبنان من قبل ميقاتي وطربيه والمشاركين جائزة «أفضل حاكم مصرف مركزي عربي لعام ٢٠١٢-٢٠١٣».



● مؤتمر يجمع بالوزير نكريه بين ميقاتي وطربيه وعدد من المسؤولين والمصرفيين

الجمهورية
الخميس ٤ نيسان ٢٠١٣ ــ العدد ٦٢٠

المؤتمر المصرفي العربي في البحرين: متابعة مقررات الرياض

انطلقت امس في البحرين، فعاليات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2013 «متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة»، الذي ينظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي يومي 3 و4 نيسان الجاري، برعاية رئيس وزراء مملكة البحرين الامير خليفة بن سلمان ال خليفة.

شارك في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2013 الذي يعقد في المنامة، وزراء وحكام مصارف مركزية عرب وقيادات مالية ومصرفية وممثلون للمؤسسات العربية والدولية، إضافة إلى أكثر من 500 مشارك.

وخلال كلمة ألقاها في الافتتاح، أكد محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد محمد المعراج أن القطاع المصرفي العربي تمكن من تحقيق نتائج إيجابية خلال السنوات الماضية

طربيه: لإصلاحات إقتصادية وسياسية لضمان الإستقرار

رغم الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي مرّت بها بعض الدول العربية، والظروف العالمية غير المناسبة بسبب تراجع معدّل النمو الإقتصادي والأزمة المالية العالمية، ولفت الى أن "القطاع المصرفي في العالم يمر في مرحلة دقيقة من حيث إعادة صياغة الكثير من المعايير الرقابية المصرفية، لتوفير بيئة عمل أكثر أمناً وفاعلية، وقادرة على امتصاص آثار الصدمات المترتبة على تقلبات الدورة الإقتصادية، بما يستوجب الالتزام الجاد لتطبيق هذه المعايير للحفاظ على جاهزية القطاع المصرفي العربي واستمرار أعماله بما يتوافق مع المتطلبات الدولية".

يوسف

من جهته، اعتبر رئيس إتحاد المصارف العربية عدنان احمد يوسف "أن المؤتمر يشكل الخطوة الأولى على طريق متابعة مقررات قمة الرياض الاقتصادية، وخصوصا في ما يتعلق بالاتفاقية المعدلة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية، ودعوة القطاع الخاص إلى أخذ المبادرة في هذا المجال. إضافة إلى العمل على بلورة مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حول زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية والشركات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن 50 في المئة لدعمها وتمكينها من توسيع أعمالها وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

وجدّد التأكيد على سلامة أوضاع القطاع المصرفي العربي، الذي يتكوّن حاليا من نحو 430 مؤسسة مصرفية، تدير موجودات تعادل نحو 105 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي، وتستند إلى قاعدة ودائع تعادل نحو 65 في المئة من حجم الاقتصاد العربي.

طربيه

بدوره، أشار رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه الى أن التطورات خلال العامين الأخيرين في وطننا العربي، سواء أفضت الى تغيير في الحكم أو إلى تغيير في السياسات، أنتجت تغييرات مذهلة في السياسة والإقتصاد وأسواق المال، اتسمت بانعكاسات متفاوتة النتائج بالنسبة الى منطقتنا وبقية العالم. ولا شك في أن موضوع التراجع الإقتصادي والعودة الى النمو هو أول ما يواجه الانظمة الجديدة التي نشأت في أطراف عدة من العالم العربي، وهي اليوم تواجه تحديات خطيرة في ظل

يوسف: دعوة القطاع الخاص إلى أخذ المبادرة

محدودية إمكاناتها المالية وحيرتها أمام أي اتجاه إقتصادي تختار، وياتي في أول مسؤولياتها تحقيق الإستقرار الإقتصادي الذي هو الأساس في السياسة".

وتابع: الإصلاحات المطلوبة يجب أن ترمي الى تحسين مجتمعاتنا ومقومات تطوير أجيالنا القادمة عن طريق إيجاد فرص عمل للشباب، واستحداث الوظائف ذات الجودة للنساء والرجال معا، وضمان مشاركتهم الفعلية في الحياة الإجتماعية والسياسية، وتحسين مستويات المعيشة حيث لم يعد قياس رفاهية الفرد يرتكز



طربيه: إيجاد فرص عمل للشباب

إلى متوسط الدخل الفردي، بل الى عوامل عديدة مثل الرعاية الصحية وتأمين التعليم والتنمية المستدامة والاستقرار. كما أنه لا يخفى ضرورة أن تتماشى الإصلاحات الإقتصادية مع الإصلاحات السياسية لضمان الإستقرار الذي يشكل الهدف المشترك لكل هذه الإصلاحات والتحركات، والذي من دونه لا إقتصاد ولا نمو ولا حياة كريمة".

ورأى طربيه "أن طبيعة المرحلة الراهنة، بتداخلاتها الدولية والإقليمية، وأبعادها الإقتصادية والإجتماعية، باتت تتطلب أكثر من أي يوم مضى فتح الأسواق العربية- العربية أمام حركة التجارة والإستثمار والمصارف بكل يسر وفاعلية وحرية، لان التجارة والإستثمار والمصارف تشكل الأقطاب الحقيقية لعجلة التطور والتعاون الإقتصادي العربي".

وفي ختام الجلسة الافتتاحية قدم يوسف وطربيه درعا تقديرية لمحافظ مصرف البحرين المركزي.

النهار

الثلثاء ١٩ آذار ٢٠١٣

طربيه حذّر من هجرة المصارف العربية والدولية من قبرص



الدكتور جوزف طربيه.

نبّه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، قبرص، من مساوئ تطبيق الخطة الاوروبية المثيرة للجدل، والقاضية بفرض ضرائب استثنائية باهظة على الودائع المصرفية. وحذّر رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه وهو ايضا رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية التي تضم 430 مصرفا عربيا، من التدبير غير المسبوق القاضي بفرض رسم على كل الودائع المصرفية في مقابل منح قبرص خطة انقاذ وهمية لقطاعها المصرفي المأزوم، معتبرا ان من شأنه تدمير قبرص كمركز مالي جذب اليه عشرات المصارف العربية والاجنبية ومئات الآلاف من المودعين والمستثمرين الدوليين والعرب.

وطلب عدم شمول هذه الخطة "المؤذية" الودائع المدرجة في فروع المصارف العربية في قبرص، باعتبارها في حال مصرفية سليمة "وهي ضامنة لودائع زبائنها من جانب مراكزها الرئيسية ومعظمهم من غير المقيمين في قبرص، ومن غير الجائز تحميلها اعباء اعادة رسملة المصارف القبرصية المتعثرة التي يجب ان يتحمل عواقبها زبائن تلك المصارف والدولة القبرصية".

واذ حذّر من هجرة المصارف العربية والدولية من الجزيرة، قال ان المنطقة العربية تنظر بترقب الى سلوك السلطات القبرصية وتأمل في الا تلحق الاذى بمودعي المصارف العربية التي فتحت فروعا لها في قبرص مطمئنة الى توافر افضل مناخات الاستثمار لديها وضمان الودائع وتطبيق المعايير الدولية للعمل المصرفي "الذي يتعارض مع خطة العقاب الجماعي الذي تفرضه الخطة الاوروبية على مودعي المصارف لديها".

السفير

الثلثاء ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٢

طربيه رئيساً للمصرفيين العرب

أعاد «الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب» في اجتماعه الحادي عشر في بيروت، انتخاب الدكتور جوزف طربيه رئيس «جمعية المصارف في لبنان» ورئيس – مدير عام «مجموعة الاعتماد اللبناني»، رئيساً لمجلس إدارته الجديد. كذلك انتخب الدكتور مروان عوض رئيس «مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني» نائباً للرئيس عن العالم العربي، وعثمان بن جلون رئيس «المجموعة المهنية لبنوك المغرب» ورئيس – مدير عام «البنك المغربي للتجارة الخارجية» نائباً للرئيس عن عالم الاغتراب.

وتألف المجلس الجديد للاتحاد الذي تدوم ولايته لفترة ثلاث سنوات، أيضاً، من الأعضاء: عدنان أحمد يوسف: الرئيس التنفيذي لـ«مجموعة البركة المصرفية – البحرين»، محمد كمال الدين بركات «رئيس مجلس إدارة بنك مصر»، السفير سليمان المزروعي المدير السابق لـ«بنك الإمارات دبي الوطني – سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في بروكسل (من القيادات المصرفية في بلاد الاغتراب)»، فخر الدين الخليل رئيس «البنك العربي الأميركي» سابقاً، رئيس «أيدوم للشرق الأوسط – الولايات المتحدة الأميركية (من القيادات المصرفية في بلاد الاغتراب)»، مساعد أحمد عبد الكريم رئيس «اتحاد المصارف السوداني»، محمد جراح الصباح رئيس «مجلس إدارة بنك الكويت الدولي»، حمدية محمود الجاف رئيسة «مجلس إدارة المصرف العراقي للتجارة»، الوزير مروان خير الدين رئيس «مجلس إدارة بنك الموارد»، أحمد محمد علي الخاوي رئيس «جمعية البنوك اليمنية»، الدكتور محمد محمد بن يوسف مدير عام «المصرف الليبي الخارجي»، فيصل منصور العلوان الرئيس التنفيذي – «الإدارة المصرفية الدولية، مجموعة دار المال الإسلامي القابضة – مملكة البحرين»، عبد الشكور تهلك نائب «الرئيس التنفيذي الأول، بنك الإمارات دبي الوطني»، الدكتور الهادي شايب عينو مدير عام «المجموعة المهنية لبنوك المغرب».

الجمهورية

الثلثاء ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٢ – العدد ٥١٣

طربيه رئيساً لإتحاد المصرفيين العرب



حافظ على رئاسة الاتحاد

أعاد الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب إنتخاب جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف في لبنان ورئيس – مدير عام مجموعة الإعتماد اللبناني، رئيساً له. كما إنتخب مروان عوض رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الاردني نائباً للرئيس عن العالم العربي، وعثمان بن جلون رئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب ورئيس– مدير عام البنك المغربي للتجارة الخارجية نائباً للرئيس عن عالم الإغتراب. وأصبح المجلس الجديد كالآتي: جوزف طربيه رئيساً، عثمان بن جلون نائباً للرئيس عن عالم الإغتراب، مروان عوض نائباً للرئيس عن العالم العربي، وكل من: عدنان أحمد يوسف، محمد كمال الدين بركات، السفير سليمان المزروعي، فخر الدين الخليل، مساعد أحمد عبد الكريم، الشيخ محمد جراح الصباح، حمدية محمود الجاف، مروان خير الدين، أحمد محمد علي الخاوي، محمد محمد بن يوسف، فيصل منصور العلوان، عبد الشكور تهلك والهادي شايب عينو أعضاء. ■

النهار

الخميس ٢٥ تشرين الاول ٢٠١٢

"ملتقى الحوار المصرفي الفرنسي - العربي" في باريس برعاية هولاند

■ طربيه: لخطة "مارشال" عربية ■ القصار: نأمل في إصلاحات جذرية

توقف "الملتقى الثاني للحوار المصرفي الفرنسي - العربي" الذي انعقد برعاية الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند في باريس، عند الحوادث التي تمر فيها الدول العربية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والمصرفية، فاعتبر رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه "ان التسونامي الذي ضرب العالم العربي شكّل مركز زلزال سيفرز تفجّرات كبرى على كل الصعد، وينتج حالاً من عدم استقرار وإرباك". وقال "لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي، بل على العكس، علينا دعمها لأنها

> الامكانات الاقتصادية للمنطقة مهمة جداً ونسبة النمو في بعض الدول العربية بلغت نسبة 4 %

تُحدث تغييراً في مجرى التاريخ"، داعيا الى إعلان "خطة مارشال" عربية للنهوض باقتصاداتنا، وإعادة إعمار مجتمعاتنا التي دمّرتها الحرب، والمشاركة في تحسين مستوى الحياة لشعوب منطقتنا، ومساعدتهم في صنع التطور في بلادهم"، فيما لفت رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية عدنان القصار إلى أن "أكثر من دولة عربية تشهد اليوم تحوّلات سياسية واقتصادية هيكلية، سترسم مستقبل المنطقة والشرق الأوسط بأكمله، آملا ان تؤدي هذه التحوّلات المصحوبة بأعباء ثقيلة على اقتصادات الدول المعنية وموازناتها وأوضاعها الاجتماعية الهشّة، الى اصلاحات جذرية في النظام السياسي العربي، تقترن بإصلاحات اقتصادية ومالية".

الملتقى نظّمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع اتحاد المصارف الفرنسية، وغرفة التجارة الفرنسية - العربية، ومركز الدراسات العربي - الأوروبي، شاركت فيه وزارة الخارجية الفرنسية ووزارة المال الفرنسية والاتحاد الاوروبي، في حضور رجال أعمال ومصرفيين عرب وأجانب.

افتتح طربيه أعمال المؤتمر، وتحدث في الافتتاح كل من القصار، ووزير الخارجية الفرنسي السابق ميرفي دو شاريت، ورئيس غرفة التجارة العربية - الفرنسية، وجان فرنسوا بونس عن اتحاد المصارف الفرنسية، وألقت كريستيان جيانيلا كلمة وزير المال الفرنسي بيار موسكوفيتس.

وأشار طربيه الى ان "المنطقة العربية تمرّ في مرحلة توتر كبير تمهّدها أزمات كبرى تضرب جذورها في المشكلات الاقتصادية وسعي الشعوب الى المشاركة في صنع القرارات السياسية وتطبيق الحوكمة الرشيدة، اضافة الى تعقيدات دينية وثقافية، وتحديات اقتصادية ونقص في الموارد الطبيعية، وغيرها من الأزمات".

وتحدث طربيه عن "التغيّرات ووجود المصارف العربية في عين المشكلات الكبرى التي تتخبط فيها المنطقة العربية، ومنها: ضعف النمو الاقتصادي والبطالة وعدم الاستقرار والفساد". وقال "بقية جيه تحديات المهنة المصرفية التي تشكّل عجلة النمو، على مصارفنا ان تدير المخاطر وتسهر على تطبيق قوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، وتطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض الدول، إضافة الى قوانين وتعاميم المصارف المركزية والهيئات الدولية".

أما القصار فتطرق الى "ثلاث قضايا مهمة" أولها القطاع المصرفي العربي الذي يعتبر الرافعة المالية للاستثمار في الدول العربية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والهدف الأساس الذي يعمل عليه اتحاد المصارف العربية، أما النقطة الثانية فهي الحرص على زيادة التبادل الاستثماري المصرفي بين الدول العربية وفرنسا. وثالثها هو الإعلان عن البنك الأوروبي للإعمار والتنمية وتخصيصه صندوقاً بقيمة مليار اورو لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتمويل انشطة استثمارية، ولمساعدة دول "الربيع العربي" على إعادة الاعمار.

ونوّه بونس بجهود اتحاد المصارف العربية بإنشاء اتحاد



قمة المنطقة العربية في مرحلة توتر كبير تضرب جذورها في المشكلات الاقتصادية.

المصارف الفرنكوفونية. اما دو شاريت، فأبدى جملة من الملاحظات حول "ما يحصل في جنوب المتوسط وما له من تأثير على شماله، والعكس، وان جميع هذه التغيّرات تؤثر على المنطقة".

وأوضح "أن ثمة اتجاهاً الى تقويم الوضع على نحو إيجابي، ونحن مرتاحون الى التقدم الذي أحرز، خصوصا خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ولا سيما في قمة الرؤساء التي عقدت في 29 حزيران الماضي في شأن إقامة اتحاد مصرفي وآلية أوروبية للاستقرار".

واعتبر جيانيلا "أن الإمكانات الاقتصادية للمنطقة مهمة جدا وان نسبة النمو في بعض الدول العربية جيدة، إذ بلغت في بعضها نسبة 4% أما البلدان المنتجة للنفط فبلغت 6%، وخصوصا في قطر حيث تتمتع بأداء فريد من نوعه".

وأصدر المنتدى توصيات، أبرزها الحرص على زيادة تبادل الاستثمار المصرفي بين الدول العربية، الترحيب بإعلان البنك الأوروبي للإعمار والتنمية تخصيص صندوق بقيمة مليار اورو لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، إعلان خطة طوارئ اقتصادية للنهوض باقتصاداتنا وإعادة إعمار الجهات والمناطق التي دمّرتها الحرب، والمشاركة عن طريق التمويل بتحسين مستوى الحياة لشعوب المنطقة ومساعدتها في صنع تطور بلادها".

الجمهورية

السبت ٢٠ تشرين الاول ٢٠١٢ – العدد ٤٨٩

طربيه : التحديات المصرفية تفرض تطبيق القوانين

دعا رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية المصارف في لبنان، جوزف طربيه، «الى اعلان، وبشكل طارئ، خطة مارشال للنهوض باقتصاداتنا واعادة اعمار مجتمعاتنا التي دمرتها الحرب، والمشاركة بتحسين مستوى الحياة لشعوب منطقتنا ومساعدتهم على صنع التطور في بلادهم».

وفي كلمة له في المنتدى الثاني للحوار المصرفي الفرنسي العربي المنعقد في باريس، اعتبر طربيه ان هذا المنتدى «يشكل فرصة حقيقية لمصارفنا ومؤسساتنا المالية للافادة من الفرص ودعم النمو الاقتصادي الذي هو الشرط الرئيس للسلم الأهلي والتقدّم الاجتماعي».

ولفت الى «ان المنطقة العربية تمرّ بمرحلة توتر كبير تمزها أزمات كبرى تضرب جذورها في المشاكل الإقتصادية وسعي الشعوب الى المشاركة في صنع القرارات السياسية وتطبيق الحوكمة الرشيدة، اضافة الى تعقيدات دينية وثقافية، وتحدّيات اقتصادية ونقص في الموارد الطبيعية، وغيرها من الأزمات.

واعتبر ان «التسونامي الذي ضرب العالم العربي يشكل مركز زلزال عميقا سيفرز تغيّرات كبرى على كافة الصعد، وينتج حالة من عدم الاستقرار والارباك. كما ان هذه التغيرات ستهزّ التوازن الإقليمي المهش، وسيزداد الوضع تعقيداً بسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية التي تحط بثقلها على مجريات الأحداث. أمام تطورات من هذا النوع، لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي، بل على العكس، علينا دعمها لانها تحدث تغييراً في مجرى التاريخ. ورغم عدم وضوح الرؤيا في الوقت الحاضر، نحن مدعوون لانتهاز الفرصة والعمل على إحداث تغييرات حقيقية في مجتمعاتنا واقتصاداتنا».

وقال ان «مصارفنا العربية موجودة في عين المشكلات الكبرى التي تتخبّط فيها المنطقة العربية، ومنها: ضعف النمو الاقتصادي والبطالة وعدم الاستقرار والفساد. وبهدف مواجهة تحديات المهنة المصرفية التي تشكل عجلة النمو، على مصارفنا ان تدير المخاطر وتسهر على تطبيق قوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، وتطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض الدول، إضافة الى قوانين وتعاميم البنوك المركزية والهيئات الدولية».



مصارفنا العربية موجودة في عين المشكلات (ريشار سمور)

اضاف: «من هنا ضرورة التعاون الوثيق بين مصارفنا في المجال العربي–الفرنسي لدرء هذه الأخطار. اننا نعوّل اذاً على القيم الكبرى التي تجمعنا وعلينا بذل الجهود الحثيثة لتحقيق تعاون وثيق في كل المجالات. وبهذا نعمل على طمأنة المستثمرين الأجانب والعرب لتشجيعهم على الاستثمار في مستقبل منطقتنا». ■

الجمهورية
الخميس ٤ تشرين الاول ٢٠١٢ – العدد ٤٨٥

طربيه: قانون FATCA ينطوي على مخاطر


طربيه يلقي كلمته

سلّط رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه الضوء على المخاطر التي تحيط بقانون «فاتكا»، ومن بينها قصر المدة الزمنية المتاحة امام المصارف لتحضير معلوماتها في شان عملائها الاميركيين، ومدى جهوزية البنية المعلوماتية لهذه البنوك العربية لجهة إفراد دوائر جديدة، وبرامج معلوماتية جديدة خاصة بآليات هذا القانون تقنياً وقانونياً...

تم افتتاح فعاليات الندوة المصرفية المتخصصة حول "قانون الامتثال الضريبي الاميركي FATCA والمعايير الدولية لمكافحة غسل الاموال" التي ينظمها اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب خلال الفترة من 3 الى 6 تشرين الاول.

شارك في فعاليات الندوة ممثلون عن 14 دولة عربية بالاضافة الى خبراء من هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان وخبراء دوليون وعرب.

تحدث في جلسة الافتتاح رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية ورئيس جمعية المصارف في لبنان، جوزف طربيه، عن قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأميركيين الخارجية (FATCA) والذي سيدخل حيز التنفيذ العام 2013 تمهيدا لبدء التحصيل الفعلي للضرائب مطلع العام 2014.

بعض المصارف قد تمتنع عن فتح حسابات لعملائها الاميركيين

وأوضح "ان هذا القانون يَلزم المصارف الأجنبية، إضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى، مثل شركات الضمان وصناديق الإئتمان ومؤسسات الصرافة وصناديق الاستثمار، بالتصريح عن أي عملاء لهم علاقة بالولايات المتحدة ويخضعون للضرائب الأميركية، وتزيد أرصدة حساباتهم عن 50 ألف دولار للأفراد ومبلغ 250 ألف دولار للشركات، كما يلزمها الإبلاغ عن مساهمات المكلفين والتي تزيد عن 10 في المئة من رأس مال الشركة الأجنبية".

واعلن ان الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب واتحاد المصارف العربية، قاما من خلال لقاءات ومنتديات وندوات سابقة، "بحث المؤسسات المالية العربية على أن تبادر إلى دراسة هذا التشريع الأميركي في أسرع وقت، لان تنفيذه قد يتطلّب بعض التعديلات التشريعية والتنظيمية، مع الأخذ بالاعتبار أهمية إجراء التعديلات اللازمة على نظام (إعرف عميلك) لتتناسب مع متطلبات القانون".

وقال ان هذا القانون يحتمل وجهين:

الأول: توقيع إتفاق بين المصرف ومصلحة الضرائب الأميركية (IRS) التابعة لوزارة الخزانة، يصرّح بموجبها المصرف عن عملائه حاملي الجنسية الاميركية وحساباتهم لتقوم الإدارة الضريبية باقتطاع المبلغ المترتب على مؤلاء وفق القانون.

الثاني: في حال عدم التعاون، إذ يسمح القانون لمصلحة الضرائب الأميركية باقتطاع 30 في المئة من التحويلات الجارية بواسطة المصارف الأميركية من حسابات المصرف الذي لا يلتزم بالتصريح عن عميله حامل الجنسية وفق لوائح الخزانة الأميركية.

واشار طربيه الى بروز مخاطر عدة في هذا المجال، "من بينها قصر المدة الزمنية المتاحة أمام المصارف لتحضير معلوماتها بشأن عملائها الأميركيين، ومدى جهوزية البنية المعلوماتية لهذه البنوك العربية لجهة إفراد دوائر جديدة، وبرامج معلوماتية جديدة خاصة بآليات هذا القانون تقنياً وقانونياً، ومدى تأمين التمويل اللازم لدعم تحديث أو حتى إنشاء هذه الدوائر، بالإضافة إلى توفر الخبراء والمختصين في هذا المجال".

ورأى أن البلدان العربية، ومن بينها لبنان، لديهم المصلحة الكاملة للإلتزام بقانون الإمتثال الضريبي وذلك لعدة أسباب أهمها:

– تلافي مخاطر السمعة التي قد تصيب القطاع المصرفي العربي نتيجة عرقلة عملياته المالية نتيجة عدم الإلتزام بالقانون المذكور.

– رغبة المصارف العربية، ونظرا للعلاقات الوطيدة مع المصارف الأجنبية، بإستمرار التعامل مع المصارف المراسلة في الخارج وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية.

– عدم الخضوع لإقتطاع ضريبي بنسبة 30 في المئة على مدفوعات مصدرها الولايات المتحدة الأميركية.

كما اشار الى انه من بين الإنعكاسات أيضاً، "أن بعض المصارف العربية أو الأجنبية قد تمتنع عن فتح حسابات جديدة لعملائها حاملي الجنسية الاميركية، وبالتالي، ما هي خارطة توزيع مؤلاء في المنطقة العربية أو في دول أخرى وتأثيرها على خروج بعض الإستثمارات؟

لبنانياً، اوضح طربيه ان المصارف أطلقت مؤخراً استمارة "استفتاء داخلي تستجيب لمتطلبات هذا القانون"، بانتظار صدور الصيغة النهائية لتطبيقه، وهي متوقعة في بداية العام القادم. ■

طـربيـه: ربيـع أو صيـف حـار



وتناول رئيس جمعية مصارف لبنان **د.جوزف طربيه** فقال إن الأجوبة الشافية على الأحداث التاريخية الجارية في المنطقة ما زالت صعبة ومتعذرة مشيراً إلى الحاجة إلى انقشاع يزيل الضبابية وقال: "إن التأثير المباشر لهذه التحولات في تحديد المسارات المستقبلية لدول المنطقة بكاملها، بما يشمل إعادة هيكلة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يدعونا إلى التحذير من انحراف مسار التغيير، وبالتالي تحول الربيع إلى صيف حار يحول الاستقرار الهش السابق إلى فوضى خطيرة تستنزف رصيد الأهداف النبيلة التي سعت إليها الثورات والاحتجاجات الشعبية. لذا فإن المهمة الواجبة الجامعة للقوى التي قادت التغيير في بلدانها أن تتكاتف وتعكف، بجد وصدق، على صياغة مفاهيم ودساتير جديدة تضمن الحريات الأساسية وتؤمن الإصلاح وسيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنموية. وبعدها فلتحكم المؤسسات ومن أختاره الناس لإدارة هذه المؤسسات".

وتابع **طربيه**: "في ظل هذه المناخات السائدة، يواجه لبنان ظروفاً معقدة على الصعيد السياسي والاقتصادي، انعكست فيها بعض آثار الأحداث العربية وخاصة الوضع السوري الملتهب على حدوده وتلاحق الضغوط الدولية وخاصة عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية والمالية على سورية، والتي انعكست على النشاط المصرفي في سورية، وقلصت إلى حد كبير من حجم العلاقات الاقتصادية والمصرفية بين لبنان وسورية.

ولكن على الرغم من ذلك، استمر القطاع المصرفي اللبناني في أدائه القوي خلال العام 2012 حيث أظهرت المؤشرات للشهرين الأولين من العام الحالي تحسناً قياسياً عن الفترة ذاتها من العام السابق إذ ارتفع إجمالي موجودات/ مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 2,5 في المئة في مقابل نسبة نمو أدنى بلغت 0,8 في المئة في الفترة ذاتها من العام 2011. وازدادت التسليفات للقطاع الخاص بنسبة 2,7 في المئة في مقابل ازدياد الودائع الإجمالية بنسبة 1,5 في المئة، كما حافظت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية على مستواها والذي يقارب الـ31 مليار دولار أميركي، كما واصلت مصارفنا توجهها الناجح بالخروج من محدودية السوق المحلية الصغيرة إلى رحابة السوق العالمية مع اتساع الفرص التي توفرها، حيث أصبح القطاع المصرفي أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي للبنان على خطوط الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والانتشار. فمؤسساتنا المصرفية تعمل في أكثر من 32 بلداً و95 مدينة في العالم، وتؤمّن خدمات شاملة ومتنوعة لشريحة واسعة من العملاء المقيمين وغير المقيمين بحيث باتت تدير موجودات تفوق قيمتها الـ 165 مليار دولار أميركي توازي 4 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ولا أذيع سراً إن قلت إن العديد من مصارفنا مهتم بمواكبة أي فرص جديدة لتنمية انتشارها الإقليمي والدولي، بما في ذلك الفرص التي قد تنتجها التحولات الجارية، وفق معادلة قوامها: سيولة عالية وربحيّة معتدلة".

الاقتصاد والأعمال
ايار / حزيران ٢٠١٢

اقتصاد لبنان في «منتدى الاقتصاد العربي» أداء يحتاج إلى الإصلاحات والمناخ السياسي



الرئيسان نجيب ميقاتي وحمادي الجبالي يتوسطان من اليمين: د. طرنسوا باسيل، رؤوف أبو زكي، د. نعمت شفيق، رياض سلامه

استأثر الاقتصاد اللبناني بتطلعاته وهمومه واختناقاته بحيّز من كلمات ومداخلات "منتدى الاقتصاد العربي" في دورته الـ 20، حيث تم تسليط الأضواء على الوضع الاقتصادي بصورة عامة وعلى بعض قطاعاته الأساسية، سواء من المنظار الحكومي أو من منظار القطاع الخاص.

وكان من الطبيعي أن يكون اقتصاد لبنان في صلب كلمات رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي وحاكم مصرف لبنان رياض سلامه ورئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزف طربيه في جلسة الافتتاح. واستكمل ذلك في جلسة خاصة عن لبنان تحدث فيها كل من: وزير السياحة فادي عبود، وزير الاقتصاد نقولا نحاس، مدير عام وزارة المال آلان بيفاني، رئيس مجلس إدارة مدير عام المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات "إيدال" نبيل عيتاني، ورئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير.

يستخلص من هذه الكلمات بمجملها أن الاقتصاد اللبناني يواجه عدداً من الصعوبات على المدى القصير ناتجة في معظمها من تداعيات الوضع السياسي المحلي والإقليمي، في وقت تسعى الحكومة إلى إقرار خطة متكاملة للنهوض لا تحظى بقسط كاف من التنفيذ.

كما يُستخلص أيضاً، أن القطاع المصرفي ينفرد بحالة خاصة من حيث الأداء والنشاط إذ أنه بات يمثل "خط دفاع" أساسياً يلعب دوراً في تمويل الاقتصاد والدولة في آن على الرغم من الضغوطات التي يواجهها دولياً وإقليمياً ومحلياً.

في ما يلي، ملخص لأبرز ما جاء في هذه الكلمات والتي تعكس صورة الاقتصاد اللبناني توجهات واختناقات ونجاحات.

النهار

الخميس ١٢ نيسان ٢٠١٢

يوسف أعلن من المؤتمر المصرفي صوغ دور جديد وطربيه يدعو إلى هيئة مشتركة لترقب الازمات

افتتح "المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2012" في أبو ظبي بعنوان "تحديات الامن الاقتصادي العربي"، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف الامارات المركزي وجمعية مصارف الامارات والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وفي رعاية محافظ مصرف الامارات المركزي الشيخ سلطان بن ناصر ومشاركة وزراء وحكام مصارف مركزية ومصرفيين.

واعتبر رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف ضرورة رصد الأضرار الإقتصادية "لنتمكن من معرفة طبيعة الأضرار وحجمها، وتاليا التفكير بالسياسات الكفيلة بالحد من استمرار هذا النزيف الاقتصادي". ولفت الى ان التداعيات افضت الى اضعاف مقومات إقتصادات البلدان العربية التي شهدت تطورات وزيادة الاختلالات المالية وعجوزات موازين المدفوعات. وفي معرض اشارته الى التحديات العربية، قال "نتطلع إلى ربيع إقتصادي عربي بقيادة القطاع المصرفي العربي والقطاع



الأزمات المالية كشفت هشاشة الأنظمة العالمية.

الخاص، يطول كل المجالات الاقتصادية، لأنه لا يمكننا التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي في ظل النظم والآليات المتبعة حاليا". وإذ قال أن المصارف العربية باتت جاهزة لتأدية دور أكبر على المستوى العربي"، أشار الى أن إتحاد المصارف العربية يعمل على صوغ دور مصرفي جديد يتمثل في تطوير الإستراتيجيات والسياسات المصرفية وإدارة مخاطر العمليات المصرفية، وصولا إلى نوعية الخدمات والمنتجات المصرفية، والعمل على إقامة تكتلات مصرفية عربية ضخمة قادرة على منافسة المجموعات المصرفية الدولية.

وتوقف رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه في كلمته عند اهمية موضوع الامن الاقتصادي، مؤكدا ضرورة تجيير حركة التغيير والتحركات الاصلاحية للمساهمة في رفع سقف الطموحات ببلوغ مشهد عربي جامع وجديد يكون في صلب مقوماته تعزيز منظومة العمل العربي المشترك وتطويرها.

ورأى ان الازمة المالية العالمية وبعدها ازمات الديون الاوروبية، كشفت هشاشة النظام المالي العالمي، "بما يشكل فرصة لازدهار القطاع المالي العربي عبر اعادة هيكلة حركة الثروات المالية العربية. فمصارفنا تملك الهيكلية السليمة والادارات الكفية القادرة على المشاركة في صوغ دور جديد لها". ودعا الى صوغ خريطة طريق عربية لتعزيز الامن البيئي والامن المائي والمالي، وإطلاق هيئة مشتركة لترقب الازمات ومواكبتها، وتحديث الانظمة القضائية وسبل فض المنازعات التجارية، والتعاون لتنقية الفرص الاستثمارية المتوافرة في البلدان العربية ومعاونة الحكومات على التطوير المنهجي لمناخات الاستثمار. وامل في الانتهاء من تنفيذ مراحل السوق العربية المشتركة بعد 3 سنوات، "على ان يتم إنجاز مصرف عربي مركزي وعملة عربية موحدة قبل الـ2020".

وتحدث أيضا راعي المؤتمر وممثل الامين العام لجامعة الدول العربية.

النهار
الخميس ٢٩ آذار ٢٠١٢

سلامة افتتح مؤتمر "استعادة الثقة في الاقتصاد واستقطاب الاستثمارات": تعيين 3 أعضاء في هيئة الأسواق يمنح لبنان دوراً أكبر في عالم المال

رغم الشائعات والتضارب في العوامل المؤثرة، نجح لبنان في المحافظة على الثقة، واستطاع القطاع المصرفي وفق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تجاوز المرحلة منها عام 2011 بربحية جيدة بفضل ادارته الواعية والمسؤولة. واكثر، رأى رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ان القطاع المصرفي هو قاعدة الاقتصاد الصلبة التي تستقطب المدخرات الوطنية والمهاجرة والاستثمارات وتعيد ضخها في شرايين الاقتصاد.



الكلام عن الاداء المصرفي ورد في افتتاح "منتدى المال والأعمال" الذي نظمته شركة "كونفكس انترناشونال" برعاية رئيس الحكومة ممثلا بالوزير نقولا نحاس وبالتعاون مع مصرف لبنان، بعنوان "إستعادة الثقة بالإقتصاد وإستقطاب الإستثمارات" في فندق "موفنبيك".

بعد رئيس مجلس ادارة الشركة المنظمة رفيق زنتوت ورئيس الجمعية اللبنانية للجودة LSQ فادي صعب، قال طربيه ان القطاع المصرفي حقق رغم الظروف المعاكسة نموا قويا في الاعوام الاربعة الماضية تجاوز الـ8% ليصل حجم الناتج المحلي الى نحو 40 مليار دولار قبل أن ينحدر في 2011 الى نحو 3% متأثراً بإضطرابات غير مسبوقة. ووصف القطاع المصرفي بـ"صاحب التأثير الإيجابي الأبرز في تحقيق النمو عبر زيادة التسليفات والقروض لأنشطة الاقتصاد، وتعدّت تسليفاتنا للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم 41 مليار دولار (34% من اجمالي الودائع و100% من الناتج المحلي). كذلك نوفر للقطاع الخاص مدفوعاته بكفاية عالية وكلفة متدنية، فضلا عن توفير معظم حاجات الدولة التمويلية منذ مطلع التسعينات والتي تخطت الـ30 مليار دولار (77% من الناتج)". وفي رأيه، ساهمت المصارف بذلك في إستقلالية القرار السياسي في منأى عن تدخل المؤسسات المالية الدولية أو المصارف العالمية. ولفت الى ان موجودات القطاع تجاوزت الـ167 مليار دولار، منها 143 مليارا في السوق المحلية "وهذا يساوي حسابياً 4 أضعاف الناتج". وتعزيزا للثقة، دعا الى حفظ الاستقرار العام والقرار الموازنة لفتح الباب امام الانفاق الاستثماري وطرح برامج تمويلية لاعادة تحديث البنى التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص.

وتحدث سلامة عن الشائعات التي استهدفت القطاع المصرفي والتوترات الاقليمية، "فرغم صعوبة المرحلة ودقتها، استطعنا أن نحافظ على الثقة عموما، ونجحت المصارف في انهاء 2011 بربحية جيدة، ونمت الودائع 8% وتعدّت التسليفات للقطاع الخاص الـ40 مليار دولار مقارنة بـ29 مليارا للقطاع العام، بما شجع على الاستثمار وتوفير فرص عمل، وتاليا الى نمو مرتفع حفّزه تراجع الفوائد. واستطاع مصرف لبنان عبر إدارة السيولة أن يساهم في السيطرة على التضخم". ولفت الى ان السيولة المصرفية مرتفعة وتتجاوز الـ30% (35 مليار دولار) وتفوق المعايير العالمية، موضحا ان رفع الملاءة من 7% حاليا وفق معايير بازل 3 الى 12% مع حلول الـ2015، لن يحدّ من التسليف المرتبط مباشرة بنمو الودائع.

ودعا مصارف الاعمال الى القيام بدورها كأداة للتنمية الاقتصادية ولرسملة القطاع الخاص وتوفير السيولة عبر التداول بالأسهم والسندات، موضحا ان المصارف التجارية لن تكون مشاركة في الاسواق المالية وفقا لقانون تنظيم الأسواق المالية (آب 2011)، ومشيرا الى ان المركزي بصدد إصدار تعميم يهدف إلى ملاءمة عمل مصارف الأعمال مع تلك الأهداف قبل نهاية كانون الأول 2012. "ومن لن يتمكّن من ذلك، سيحرم من الحوافز التي خصّصها القانون طوال الـ2012".

واكد ان الليرة ستحافظ على استقرار "ولدينا الامكانات لذلك، كذلك الفوائد ستستقر وعلى مستويات تحفّز النمو وتفضي الى وفر على خدمة الدين. وسنستمر أيضا في الإعفاءات على الاحتياطي الإلزامي للمشاريع الجديدة والسكن والتحصيل الجامعي والبيئة والطاقة البديلة"، داعيا المصارف الى تحفيز استقطاب الودائع وان على حساب النمو في الربحية. وتوقع انطلاق ورشة "يفيد منها لبنان حين تقرر الحكومة تعيين 3 أعضاء في هيئة الأسواق المالية، "وسيعود لبنان ليؤدي دورا أكبر في عالم المال والتمويل".

في الجلسة الاولى، تحدث وزير السياحة فادي عبود عن التنمية الاقتصادية عبر مكافحة الفساد، فطالب برصد الاعتمادات للمجلس الاعلى للتنافسية وتطوير قانون الاثراء غير المشروع وتطبيقه واطلاق عملية اصلاح شاملة في الضمان الاجتماعي. ورأى ان تنفيذ تلك الخطوات كمرحلة اولى يشكل عدة عمل فاعلة للسير في بناء اقتصاد حيوي ومنتج، وينعكس تاليا على الحال الاجتماعية.

السفير

الجمعة ١٦ آذار ٢٠١٢

افتتاح منتدى «تطبيق بازل ٣ في المصارف العربية»

طربيه: احتياطي «المركزي» زاد الثقة بالاقتصاد



جانب من الحضور في المنتدى ويبدو طربيه (بلال قبلان)

أشار رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس اتحاد المصرفيين العرب د. جوزف طربيه، إلى أن «المصارف العربية في الإجمال، أثبتت خلال الأزمة المالية والمصرفية العالمية الأخيرة، قدرتها على تحمل الصدمات التي تسببت بها الأزمات المتلاحقة، كما لعبت هذه المصارف في بعض الأحيان دور المسعف لعدد من مصارف الغرب التي تورطت بأصول أصبحت فيما بعد غير قابلة للتداول في الأسواق العالمية».

افتتح أمس، في فندق «كورال بيتش»، منتدى «تطبيق بازل ٣ في المصارف العربية: التحديات والفرص المتاحة»، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بحضور مسؤولين في القطاع المصرفي وهيئات رقابية.

ورأى طربيه ان «على مقررات بازل ٣ أن تجيب عن أسئلة كثيرة فرضتها تداعيات الأزمات المتلاحقة بدءا من الأزمة المالية العالمية، امتداداً إلى أزمة المديونية الأوروبية وصولا إلى التحولات الكبيرة التي شهدتها معظم دولنا العربية، وأن تعالج بالتالي الخلل الكبير في النظام المصرفي العالمي»، سائلا «هل ستكون معايير بازل ٣ أكثر فاعلية من معايير بازل ٢؟ أم أن هذه المعايير لم تكن أساسا على قياس أزمة كبيرة اجتاحت العالم منذ بداية العام ٢٠٠٧؟».

وبعدما لفت طربيه إلى أن «بازل ٣ لم تعالج فقط أوجه القصور في نسختها السابقة، بل تجاوزت ذلك من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المفاهيم الجديدة في المعايير الرقابية العالمية التي اعتمدت على نتائج الدروس المستفادة بعد العام ٢٠٠٧ إضافة إلى ما توصلت إليه سلطات الإشراف المصرفية العالمية»، ذكّر بأن «القطاع المصرفي اللبناني استطاع من بين القلائل في منطقة الشرق الأوسط أن يتخطى الأزمة العالمية رغم غياب الاستقرار السياسي خلال السنوات الماضية، حيث واصل مسيرة نموه، ولهذا أسباب كثيرة تأتي في طليعتها سياسة حاكمية مصرف لبنان الحكيمة والمحافظة، إضافة إلى اعتماد المصارف اللبنانية على الودائع كمصدر أساسي، كونها المحرك الأساسي لنمو النشاط المصرفي التي بلغت حتى نهاية العام ٢٠١١ حوالي ١١٦ مليار دولار، موزعة بين ٩٤.٤٠ مليار دولار لمجموع ودائع القطاع الخاص المقيم و٢١.٢٧ مليار دولار مجموع ودائع القطاع الخاص غير المقيم وشكلت نسبة نمو الودائع خلال العام ٢٠١١، ٧.٩٤ في المئة. أضاف «بلغ إجمالي الموجودات خلال العام الماضي ١٤٠.٦٢ مليار دولار، بحيث بلغت نسبة نموها ٩.٠٤ في المئة عن العام ٢٠١٠. وقد زاد حجم الأموال الخاصة، إلى نحو ١٠.٧٤ مليارات دولار، ما أدى إلى أن يبلغ معدل الرسملة ٧.٦٣ في المئة، وقد بلغت نسبة نمو رأس المال المجمع خلال العام ٢٠١١ ١٦.٢٦ في المئة، وهنا أود أن أشير إلى أن غالبية المصارف اللبنانية جاهزة اليوم لتطبيق معايير كفاية رأس المال بحسب بازل ٣».

واعتبر ان «ما يزيد الثقة في الاقتصاد اللبناني وقطاعه المالي والمصرفي، امتلاك المصرف المركزي احتياطي من العملات بلغت حوالي ٣١ مليار دولار يضاف إليها ما قيمته ١٤ مليارا من الذهب وبلغت نسبة نمو العملات الأجنبية خلال العام الماضي ٧.٧٥ في المئة».

بدوره، أشار عضو لجنة الرقابة على المصارف ومنسق بازل ٣ في لبنان امين عواد الى ان «الأزمات المالية المعقدة حول العالم حدت بالمصارف الى تكوين الكثير من المؤونات مما اضعف ربحيتها واثبت ان العديد من العمليات التي كانت تسجل خارج ميزانيات المصارف وكانت تعتبر مجرد مخاطر ذات احتمال حصول مخفوض، تتحول بسرعة، وعند اول أزمة، الى مخاطر حقيقية تستوجب تكوين المؤونات، ما ادى الى اضعاف القطاع المصرفي فسارعت السلطات الإشرافية والرقابية الدولية، بتشجيع من السلطات السياسية للدول السبع الكبرى الى وضع انظمة جديدة لحماية الصناعة المصرفية والاسواق المالية».

واشار الى ان «بازل ٣ تحصن القطاع المصرفي، من طريق انتاجه جديدة، كمية ونوعية، اضافة الى معايير محاسبية اكثر شفافية واقل حساسية، مع جدول زمني يمتد الى ٢٠١٩ للتطبيق الكامل لهذه المعايير، مما يجنب المصارف الاحجام عن التمويل».

ولفت الى ان «النظام الاقتصادي اللبناني يقوم على نظام مصرفي متين يتمتع بسمعة جيدة تجعله عامل استقطاب للمدخرين والمستثمرين».

ثم كانت كلمة لنائب حاكم مصرف لبنان الثاني الدكتور سعد عنداري. وتلت كلمة عنداري جلستا حوار.

الجمهورية

الجمعة ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١ – العدد ٢٢١

المؤتمر المصرفي العربي في بيروت: لإعلان حالة طوارىء اقتصادية

ارخت الاحداث التي تشهدها الدول العربية بثقلها على أجواء المؤتمر المصرفي العربي في بيروت. ودعت الكلمات الى صياغة دور جديد للمصارف، والى تأسيس صندوق تمويل عربي، واعلان حالة طوارىء اقتصادية لامتصاص انعكاسات الأزمة.



افتتاح المؤتمر (ريشار سفور)

افتتحت أمس في فندق فينيسيا بيروت فاعليات المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام 2011، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، مصرف لبنان، جمعية المصارف في لبنان، والإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية.

حضر المؤتمر، رئيس الحكومة نجيب ميقاتي (راعي المؤتمر) ووزراء وحكام مصارف لبنانيون وعرب وحشد من رؤساء الفاعليات المالية والمصرفية العربية والدولية، ووفود مصرفية من مختلف الدول العربية.

افتتح اللقاء بكلمة لرئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف دعا فيها الى ضبط الموازنات العامة وخفض العجز في إقتصادات الدول العربية وإعادة جدولة الأولويات في الانفاق الحكومي.

طربيه

ثم كانت كلمة لرئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه أشار فيها الى أن "ما يحصل على صعيد منطقتنا لا سابق له وأن تأثيراته على الصعيد الإقتصادي لن تكون أقل أهمية من تأثيراته على الصعيد السياسي، وانه إذا طالت الأزمة في المنطقة فإن نتائج ما سُمّي بـ"الربيع العربي" قد يتحول الى شتاء إقتصادي قارس.

على صعيد الإستثمارات الوافدة الى المنطقة العربية في العام 2011، تراجعت هذه الإستثمارات حتى الآن بنحو 83 في المئة، من أكثر من 20 مليار دولار الى نحو 4.8 مليار دولار نتيجة أجواء عدم الإستقرار الإقليمي. كما سجّل تراجع حاد في نمو المصارف في المناطق التي شهدت إضطرابات وثورات، وإن خفض التدفقات المالية والإستثمارات والزيادة في عجز الموازنات، يستتبع تدهوراً في مجالات أخرى كخفض النمو الإقتصادي وارتفاع التضخم والبطالة وازدياد المديونية العامة، وخفضاً في الإحتياطات الأجنبية، وكذلك في قيمة العملة، وارتفاع أسعار الفوائد، وخفض نمو الناتج، وهبوط الأسواق المالية، وخفض التصنيف السيادي.

تابع: في هذا الخضم تبرز أمام مصارفنا العربية الفرصة في صياغة دور جديد لها، وان نجاح المصارف العربية في دورها الجديد يتطلب تفعيل الدور العربي في صياغة القرارات المالية والنقدية والاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية.

ودعا طربيه الى قيام صندوق تمويل عربي تدعمه الدول العربية الغنية على غرار مشروع مارشال الذي أقامته الولايات المتحدة الاميركية لاعادة اعمار اوروبا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وذلك من أجل اعادة الاستقرار الى الدول العربية المضطربة عن طريق اعادة الاعمار ورعاية مشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية."

القصار

من جهته، اعتبر رئيس اتحاد الغرف العربية الوزير السابق عدنان القصار "أن تطوير سوق المال يأتي في مقدمة الامور التي يجب العناية بها لمواجهة تحديات التحولات الراهنة. جدير بالذكر أن الأجهزة المصرفية في الدول العربية

(التتمة صفحة 24)

لقاءات على هامش المؤتمر

استقبل رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في القصر الجمهوري في بعبدا أمس رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربية مع وفد من الاتحاد لمناسبة افتتاح المؤتمر السنوي في بيروت بعنوان: "استشراف المستقبل وأخذ المعطيات الاقتصادية التي ستفرزها التغييرات والأزمات السياسية".

رحب الرئيس سليمان بالوفد وبانعقاد المؤتمر في بيروت، مشيراً إلى أنه يمثل الوحدة العربية على المستوى الإقتصادي، وهي ضرورية لأنها تشكل البداية للوحدة الأوسع على الخريطة العربية، خصوصاً وأن للاقتصاد اليوم دوره الأساسي في الدول. وتمنى الرئيس سليمان للوفد النجاح في المؤتمر وطيب الإقامة في لبنان.

وتزامناً مع انعقاد المؤتمر، زار محافظ البنك المركزي التونسي كمال النابلي، يرافقه سفير تونس لدى لبنان محمد فوزي بلوط، رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي وجرى عرض للعلاقات الثنائية.

وقال النابلي بعد اللقاء: زيارتنا العاصمة اللبنانية هي للمشاركة في مؤتمر إتحاد المصارف العربية، وفرصة للقاء المسؤولين اللبنانيين ودولة رئيس مجلس الوزراء لتفعيل التعاون بين تونس ولبنان، خصوصا ان تونس تمر الان بمرحلة انتقالية مهمة، وللبحث في مسائل ذات الاهتمام المشترك في اطار تعاون مستقبلي في مجالات الإستثمار والتجارة والسياحة. كذلك تحدثنا عن التطورات في تونس، ونقلت الى الرئيس ميقاتي تحيات رئيس الدولة في تونس ورئيس الوزراء ووجهت اليه دعوة لزيارة تونس في أقرب وقت. ■

النهار
الخميس ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١

طربيه أطلق "المؤتمر المصرفي السنوي 2011": الصورة ليست قاتمة رغم عدم استعادة الثقة



طربيه متحدثاً وبدا فتوح. (مروان عساف)

ينعقد المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2011 بعنوان "مستقبل العالم العربي في ظل التحولات الراهنة"، متناولاً واقع القطاع المصرفي العربي في 2010 – 2011، الخميس 24 الجاري و25 منه في فندق "فينيسيا".

في هذا السياق، لفت رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه في مؤتمر صحافي، في حضور الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، الى ان المؤتمر الذي سيعقد في رعاية رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، "سيعطي اشارات متعددة للداخل العربي وللبنان، مفادها أن اتحاد المصارف وأمانته العامة حرصاً على اعطاء بيروت دورها المالي والمصرفي الرائد في المنطقة، بمشاركة أكثر من 500 شخصية مصرفية عربية وعالمية تمثل مختلف الدول العربية ومؤسسات المال والنقد الدولية وفي مقدمها جهاز الاحتياط الفيديرالي الأميركي، اضافة الى حضور مصرفي واسع من فرنسا وايطاليا".

وقال "ان الصورة ليست قاتمة، رغم أن الثقة بالاقتصادات المالية العربية لم تتم استعادتها بعد، وقد يستلزم وقتاً طويلاً لاستعادتها، علما أن أكثر القطاعات الاقتصادية العربية حيازة للثقة هو القطاع المصرفي. فرغم الضغوط الكبيرة، فان المصارف العربية لا تزال تعمل على نمو طبيعي وتدعم الاقتصاد والقطاعين العام والخاص تحديداً، بمزيد من الأموال لتمكين القطاعات الاقتصادية الأخرى من تخطي آثار الأحداث".

ولفت الى ضغوط كبيرة، وخصوصاً في المالية العامة للدول نتيجة الانخفاض الكبير في ايرادات الحكومات، اضافة الى زيادة النفقات الاجتماعية، يضاف اليها ضغوط على ميزان المدفوعات بسبب انخفاض التدفقات المالية الداخلة، وخصوصا الايرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر، في مقابل ارتفاع التدفقات المالية الخارجة بسبب سحب جزء من الاستثمارات.

وتحدث طربيه عن ضغوط تتمثل في انخفاض التدفقات المالية والاستثمارات والزيادة في عجز الموازنة "بما يستتبع تدهوراً في مجالات أخرى كانخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم والبطالة وازدياد المديونية العامة، وتراجع في الاحتياطات الأجنبية، وقيمة العملة، وارتفاع أسعار الفوائد، وانخفاض نمو ودائع القطاع المصرفي، وهبوط الأسواق المالية وانخفاض التصنيف السيادي.

ولجبه هذه الانعكاسات الخطيرة، اوضح ان السلطات المالية والنقدية في الدول العربية عموما وفي تلك الدول التي تشهد أحداثاً خصوصاً، "اتخذت اجراءات وتدابير متعددة للحد من تأثير الوضع السياسي على الاقتصاد، ومدها ضخ السيولة في الأسواق للحد من انكماشها، وضبط معدلات الفوائد وأسعار الصرف عبر التدخل لتلبية الطلب على الدولار، وخفض معدلات الاحتياط الالزامي للمصارف لتمكينها من تلبية السحوبات وزيادة قدرتها على الاقراض، اضافة الى تعليق مؤقت للعمل في البورصات لوقف تدهور أسعار الأسهم وغيرها. وخلص الى انه "كان لجميع هذه الاجراءات تأثير ايجابي، وان على نحو متفاوت، على الأسواق".

من جهته، أطلق فتوح مواقف عملية لجبه التحديات الاقتصادية والمصرفية العربية المستجدة، أبرزها الاعلان عن اعداد خطة طوارئ اقتصادية عربية ووضع آلية لتنفيذ الخطة، بينها ضبط الموازنات العامة وخفض العجز في الدول التي تعاني اضطرابات سياسية، واعادة جدولة الأولويات في الانفاق الحكومي والتركيز على الانفاق الاجتماعي والمنتج.

الجمهورية

الخميس ٨ ايلول ٢٠١١ – العدد ١٥٧

طربيه افتتح منتدى "المستجدات في مكافحة تبييض الاموال": قانون التهرّب الضريبي الأميركي يفرض تعديل القوانين

افتتح رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، المنتدى المصرفي الذي نظمه الاتحاد الدولي واتحاد المصارف العربية وهيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان بعنوان "المستجدات في المعايير الدولية لمكافحة تبييض الاموال وقانون امتثال الضرائب "FATCA"، بحضور حشد من المصرفيين والمهتمين من مديري التحقق والمخاطر.



المتحدثون الرئيسيون في افتتاح المنتدى

طربيه

وقال طربيه "إن عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أصبحت من أهم نشاطات الجريمة المنظمة، وهي تشكل قوة اقتصادية يستطيع أطرافها بسطوتهم المالية إفساد حكومات ومجتمعات بأكملها نتيجة للسيطرة على أموال ضخمة، واستخدام آليات العولمة والرشوة والإفساد وسيلة لتمرير الأعمال غير الشرعية. لقد انتشرت جريمة غسل الاموال بشكل واسع وأصبحنا أمام تحد كبير في هذا المجال، يدفعنا إلى البحث عن الوسائل الناجحة للمساعدة على كشف هذه العمليات والحد من تطورها وانتشارها. هذا الواقع يتطلب منا اهتماما خاصا يستدعي إيجاد الأجهزة وإجراءات المساعدة في الحرب الدولية على هذه الآفة، والأموال التي تغذيها. ولن المصارف مطالبة بالحذر والتعاون في مسألة اللوائح التي تردها من المرجعيات الأمنية الدولية في شأن حسابات يشتبه في علاقتها بهذا الموضوع".

أضاف أنه في هذا المجال "تبرز مطالب أميركية جديدة باعتبار التهرب الضريبي من ضمن الاستهدافات التي تسعى إدارة الضرائب الأميركية لمكافحته وإدراجه ضمن الحرب على الأموال غير المشروعة، مما يتطلب تعاونا دوليا تسعى الولايات المتحدة الأميركية الى تعميمه على المجتمع المالي الدولي، وقد تمثل هذا الإجراء بإصدار قانون تحت عنوان الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية، والذي بات يعرف اليوم بقانون "FATCA"، وسيباشر العمل في تطبيقه بدءا من كانون الثاني 2013.

وسيفرض هذا القانون على جميع الشركات المالية العالمية إبلاغ مصلحة ضريبة الدخل الأميركية بتفاصيل أي عملاء لهم علاقة بالولايات المتحدة الأميركية تزيد حساباتهم عن 50 ألف دولار، وستطالب هذه المصلحة بإجراء "مسح" إلكتروني لعملائها حتى تحدد الأشخاص الذين يملكون مثل هذه الحسابات وتتابعهم".

كما لفت طربيه الى أن "مجموعة العشرين تبحث دوريا بالتطورات الحاصلة على هذا الصعيد، وأن مجموعتين عالميتين هما FATF و OECD تتابعان مع الدول إفراديا الرقابة على تطبيق القوانين الموضوعة لتحقيق البنية الملائمة لمنع الأموال غير الشرعية من الدخول إلى أي سوق مالي في العالم".

وأكد ان "لبنان عمل دائما على تطوير أنظمته القانونية كافة وتعزيز مكامن الضعف في التشريعات المطبقة وهو في حالة استنفار دائم وجاهزية مطلقة لاعتماد الأساليب والتقنيات الحديثة لمواكبة آخر التطورات لمكافحة هذه النشاطات الخطيرة"، نافيا "الإشاعات التي تطال القطاع المصرفي اللبناني".

بعاصيري

من جهته عرض النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان محمد بعاصيري لواقع لجنة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان على المستويات التنظيمية والقانونية، مشيرا الى وجود مشاريع "قيد الاعداد".

وتناول دور المصرف المركزي في دعم هيئة التحقيق الخاصة، ورأى ان "مصرف لبنان لعب دورا قياديا في عملية التطوير من خلال القوانين والتعاميم التي وقعها ومن خلال تطبيق الإدارة الرشيدة وتحديث التعميم الرقم 83 والتعاميم المتعلقة بالصرافين ومجالس الإدارة والحد من مخاطر السمعة".

وشدد بعاصيري على "ضرورة مراقبة الانتشار المصرفي اللبناني في الخارج من خلال رقابة مشددة وتعاون وشراكة مع القطاع المالي".

واشار الى عدد من التحديات الواجب التعامل معها من أهمها "الالتزام بالممارسات الفعلية والمعايير الدولية والابتعاد عن التسييس في مسألة التعامل مع قضايا مكافحة عمليات تبييض الاموال ومكافحة الارهاب".

منصور

وأكد أمين سر هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان عبد الحفيظ منصور، أن "هيئة التحقيق الخاصة تولي موضوع تحديث قانون مكافحة تبييض الأموال والأنظمة الإجرائية ذات الصلة، أي القانون 318 والتعميم 83 الصادر عن مصرف لبنان، عناية خاصة وتعمل على تحديثهما بشكل دائم كي يكونا على انسجام تام مع التوصيات".

وأشار في هذا الصدد الى ان الهيئة انجزت التعديلات على التعميم 83 التي صدرت في نهاية العام 2010، أما العمل على تعديلات القانون 318 فقد قطع شوطا هاما لتاريخه. ومن المتوقع ان يأخذ القانون طريقه الى المجلس النيابي في وقت قريب، وكل ذلك يأتي كترجمة فعلية لمثابرة الهيئة ومصرف لبنان على التحديث المذكور". وقال منصور إن "مجموعة العمل المالي ستصدر تعديلات بخصوص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في شباط 2012.

وأوضح أن "أهم التعديلات المرتقبة على التوصيات تتمثل في إضافة جريمة التهرب الضريبي على لائحة الجرائم الأصلية، ومن المتوقع ان تلتزم الدول

> **منصور: على لبنان التجاوب مع البلدان الاخرى**

بهذه التوصية مما يملي على لبنان تعديل القانون 318 وإدراج موضوع التهرب الضريبي من ضمن الجرائم الأصلية المذكورة فيه".

ولفت الى أنه "بموجب هذا القانون يتوجب على مواطني الولايات المتحدة الذين يملكون استثمارات خارجية الإفصاح عن تلك الاستثمارات، كما يتوجب على تلك المؤسسات المالية التي تمسك حسابات المواطنين الأميركيين خارج الولايات المتحدة الإفصاح مباشرة الى وزارة المالية الأميركية (IRS) عن تلك الحسابات او الاستثمارات، وفي ذلك مسؤوليات مرتقبة على لبنان وقطاعه المصرفي".

المال والعالم
AL-MAL WAL-ALAM
ايلول ٢٠١١

أصول المصارف العربية تخطت ٣ تريليونات دولار بنهاية العام ٢٠١٠

قدر رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، أن يكون مجموع أصول المصارف العربية تخطى ٣ تريليونات دولار في نهاية العام الماضي، في حين وصل مجموع التمويل الذي تمنحه للقطاعات الاقتصادية والحكومية الى ١١٠٠ مليار دولار.

وأشار الى أن بعض الدول العربية تشهد حالياً مرحلة انتقالية تحمل تحولات جذرية في الأنظمة السياسية يؤمل أن تليها مرحلة استقرار يساعد المنطقة في استعادة نشاطها الاقتصادي وعافيتها.

واعتبر أمام حشد مصرفي عربي ودولي شارك في المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية الذي عقد في العاصمة الايطالية روما مؤخراً، أن التحديات المرافقة للتحولات في المنطقة تستدعي اتخاذ مجموعة ملحة من الإصلاحات، في مقدمها إصلاحات سياسية، تؤمن توسيع قاعدة المشاركة والفصل بين السلطات، وصياغة سياسات تدعم الإصلاحات في الحكم بما يضمن الشفافية والمحاسبة، وإصلاحات اقتصادية تضمن إرساء إطار اقتصادي للنمو المستدام والشامل، وإصلاحات اجتماعية تعيد الاعتبار للطبقة الوسطى كحلقة اتصال وتواصل، وتضخ الاستثمارات الضرورية في أنظمة التعليم والتدريب والتكنولوجيا والرعاية الاجتماعية والصحية.

ورأى طربيه أن «هذه الإصلاحات والتحركات تنشد الاستقرار، وهذه كلمة السر التي نطمح جميعاً لتكريسها وتأمين ديمومتها. وفي هذا الإطار، فإن تطور العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يفرض علينا التركيز على مجالين أساسيين: دعم القطاع الخاص، وإيجاد بيئة ملائمة ومؤاتية للاستثمار. ولطالما كانت الروابط التاريخية والجغرافية حلقة وصل بين الدول الأوروبية والشرق أوسطية التي تجتمع حول هدف بناء مستقبل يؤثر القيم الإنسانية العالمية مثل السلام والازدهار والفهم الاجتماعي في منطقة حوض المتوسط».

وأشار في المقابل الى أن «التطورات والأحداث الجارية يجب أن تفتح أعيننا، مصرفيين كنا أو اقتصاديين، أو رجال سياسية أو صانعي قرار، على ضرورة صياغة جدول أعمال جديد تكون



الدكتور جوزف طربيه:
تحولات جذرية في الأنظمة العربية

الإصلاحات الاقتصادية في مقدمة بنوده، مع التركيز في الوقت عينه على حاجات الشعوب ومطالبها المحقة بالتنمية المستدامة.

ولا بد من النظر الى هذه التطورات من وجهة نظر إنسانية واجتماعية، مع تأمين لكل فرد في المجتمع حق التمتع بحياة أفضل والحصول على عمل ملائم، والعيش بكرامة في مجتمع عادل ومنصف».

الجمهورية
الجمعة ٢٤ حزيران ٢٠١١ – العدد ٩٦

إفتتاح "القمة المصرفية العربية الدولية" طربيه: لإصلاحات اقتصادية وسياسية

إعتبر رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه "أن على التطورات والأحداث الأخيرة أن تفتح أعيننا، مصرفيين كنّا أو اقتصاديين أو رجال سياسة أو صانعي قرار، على ضرورة صياغة جدول أعمال جديد تكون الإصلاحات الاقتصادية في مقدّمة بنوده". وأشار إلى أن "الأزمة الحالية أضاءت على الفرص الاستثمارية للأموال العربية في الاقتصاد الحقيقي. ولهذه الغاية لا بدّ من تعزيز الاستثمار بين الدول العربية، وتشجيع التجارة البينية العربية، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الدول العربية".

كلام طربيه جاء خلال افتتاح "القمّة المصرفية العربية الدولية للعام 2011"، التي يعقدها اتحاد المصارف العربية في روما، حول "مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – تأثيرها على الاقتصاد العالمي". شارك في الافتتاح رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف، الأمين العام لوزارة الخارجية الإيطالية ستيفانيا كراكسي، ومجموعة من الوزراء وحكّام المصارف المركزية العرب والأجانب والمؤسسات المالية العربية والأوروبية.

وأشار طربيه في كلمة ألقاها إلى أن "بعض الدول العربية تشهد مرحلة انتقالية تحمل تحوّلات جذرية في الأنظمة السياسية، نأمل في أن يليها استقرار يساعد منطقتنا على أن تستعيد نشاطها الاقتصادي وعافيتها. وأن التحديات المرافقة لهذه التحوّلات تستدعي اتخاذ مجموعة ملحّة من الإصلاحات يأتي في مقدّمها:

– إصلاحات سياسية تدعم التحوّل الديمقراطي وتعزّز الإصلاحات في الحكم بما يضمن الشفافية والمحاسبة.

– إصلاحات اقتصادية تضمن



طربيه (ريشار سمور)

إرساء إطار اقتصادي للنمو المستدام والشامل.

– إصلاحات اجتماعية تخفّف عمق الهوّة بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، وتعيد الاعتبار إلى الطبقة الوسطى.

– إصلاحات قضائية تساهم في مكافحة الفساد وتفعيل حكم القانون.

موجودات المصارف العربية تجاوزت 3 آلاف مليار دولار

وإن شئنا تحديد هدف مشترك لمجمل هذه الإصلاحات والتحركات، فإننا نرى أنها كلها تنشد الاستقرار، وهذه ربما كلمة البرّ التي نطمح جميعا إلى تكريسها وتأمين ديمومتها. وفي هذا الإطار، فإنّ تطوّر العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يفرض علينا التركيز على مجالين أساسيين: دعم القطاع الخاص وإيجاد بيئة ملائمة ومؤاتية للاستثمار".

تابع: "لقد أضاءت الأزمة الاجتماعية والسياسية في منطقتنا على الفرص الاستثمارية للأموال العربية في الاقتصاد الحقيقي. ولهذه الغاية، لا بدّ من تعزيز الاستثمار بين الدول العربية، وتشجيع التجارة البينية العربية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والبضائع والخدمات بين الدول العربية، من أجل ضمان تنمية مستدامة وتحفيز النمو وإيجاد فرص العمل. وممّا لا شك فيه أنّ تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل، غير أنه ليس بالأمر المستحيل.

أما بالنسبة إلى الفرص الاستثمارية، فإنّ المنطقة العربية تتمتع بمخزون هائل من الإمكانات والموارد البشرية والطبيعية. فموجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية العام 2010 تجاوزت 3000 مليار دولار أميركي وقاربت قاعدة الودائع 1.500 مليار دولار، في حين وصل مجموع التسليفات إلى 1.100 مليار دولار".

ورأى أنّ "على التطورات والأحداث الأخيرة أن تفتح أعيننا، مصرفيين كنا أو اقتصاديين أو رجال سياسة أو صانعي قرار، على ضرورة صياغة جدول أعمال جديد تكون الإصلاحات الاقتصادية في مقدّمة بنوده، مع التركيز في الوقت عينه على حاجات الشعوب ومطالبها المحقة بالتنمية المستدامة".

في الختام، دعا طربيه إلى تعزيز آفاق ونطاق العلاقات الأوروبية العربية وتوسيعها، مشدّدا على "أن تحديات اليوم كبيرة، لكنّ فرص الغد أكبر. ولا يزال الوقت سانحا لمواجهة التحديات وتحويلها إلى فرص".

السفير

السبت ١٨ حزيران ٢٠١١

طربيه في تكريم الندوة الاقتصادية له: تقصير فترة الترقب لكلفتها على الاقتصاد

رأى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه أن «أخطر ما هو حاصل، تصاعد موجة الفراغ الإداري في مؤسسات الدولة نتيجة الشغور والإختلاف على التعيينات الإدارية أو تأخيرها»، مشيراً إلى أن أكثرها إلحاحاً اليوم تجديد تعيين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «الذي قاد السلطة النقدية لمدة ١٨ عاماً بنجاح ألمّزه له القريب والبعيد، لذلك لا عجب أن نرى المجتمع الاقتصادي اللبناني الممثل بالهيئات الاقتصادية وبجمعية مصارف لبنان، يطالب بسرعة إنجاز التجديد للحاكم وتقصير فترة الترقب والانتظار، لأن لها كلفة على النقد والاقتصاد».

اقامت الندوة الاقتصادية أمس مأدبة غداء تكريمية لطربيه في مطعم «لو مايون» ـ الأشرفية، شارك فيها إلى المحتفى به، وزير السياحة فادي عبود، الوزير السابق عدنان القصار، والنائبان جان أوغاسابيان وياسين جابر، وفاعليات اقتصادية ومالية.

بعد كلمة ترحيبية من رئيس الندوة الاقتصادية رفيق زنتوت، ألقى طربيه في المناسبة كلمة، اشار فيها الى اننا اليوم، في غمرة التحولات الكبيرة التي تتمدد تباعاً في العديد من الدول العربية. وإن انعدام النمو الاقتصادي وفقدان فرص العمل وانتشار البطالة وتدهور مستويات الحياة البشرية واشتداد الهجرة وانتشار الفساد هي جميعها في صلب الأحداث الجارية.

وقال ان الوضع الاقتصادي شهد في الفترة الأخيرة تراجعاً لافتاً في مؤشراته، وإن عودة الانتعاش إلى الاقتصاد اللبناني مرهون باستقرار الأوضاع السياسية حيث دفع لبنان في الأشهر الماضية ضريبة عدم اليقين. ونأمل من الحكومة الجديدة التي ولدت من رحم الأحداث أن تمسك الملف الاقتصادي بحزم وأن تجري قراءة متأنية لمصالح لبنان التي هي أمانة في عنقها. وستبقى الهيئات الإقتصادية مستنفرة لمتابعة قدرة الحكومة على انتشال لبنان بالسرعة المطلوبة من الأوضاع المتراجعة. وسيقاس نجاحها في مدى عودة مؤشرات النمو إلى الارتفاع على الوتيرة السابقة.

ودعا طربيه أهل السياسة الى أن لا يضيّعوا الانجازات بخلافاتهم العميقة المعطلة لمسيرة البلاد، وأن يهزوا مناخ الثقة باستقرار لبنان ومؤسساته السياسية والإدارية، ونحن ندعوهم إلى العودة إلى روح التسوية التي هي في أساس تركيبة لبنان الاجتماعية والوطنية وتعايش عائلاته الروحية المتعددة في ظل دولة القانون.

الجمهورية
الجمعة ٢٧ ايار ٢٠١١ – العدد ٧٢

افتتاح "منتدى الاقتصاد العربي" في رعاية الحريري

تسليط الضوء على متغيّرات تفرضها أحداث المنطقة

في رعاية رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، ممثلا برئيس كتلة المستقبل النيابية الرئيس فؤاد السنيورة، افتُتحت صباح أمس في فندق فينيسيا – بيروت الدورة الـ 19 لـ "منتدى الاقتصاد العربي"، في حضور 600 مشارك من 18 بلداً، تقدمهم وزراء ونواب ودبلوماسيون ورؤساء الهيئات الاقتصادية وكبريات المصارف والشركات.

والقى رئيس جمعية المصارف رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه كلمة خلال المنتدى، أكّد فيها ان "لبنان يبقى ملاذاً آمناً للاستثمار على رغم ما نشهده من تقلبات سياسية، ومن تأخير في إنهاء الأزمة الحكومية المستمرة منذ أشهر".

وقال: "على رغم خفض ترقّبات النمو في لبنان من متوسط 9 في المئة المحقق في السنوات الماضية، لا زلنا نعوّل خيراً على معطيات النصف الثاني من العام الحالي، والتي قد تعيد تصحيح هذه الترقبات من 3 إلى 5 في المئة وربما أعلى، إذا ما أحسن سياسيّونا التصرّف في معالجة الاستحقاقات القائمة.



أبوزكي، سلامة، السنيورة، القصّار وطربيه

القصّار

بدوره، لفت وزير الدولة في حكومة تصريف الأعمال، ورئيس اتحاد الغرف العربية، عدنان القصّار الى "إننا كهيئات اقتصادية، وكقادة اقتصاديين في القطاعين العام والخاص ندرك أهمية ما يحصل اليوم من تحولات في العالم العربي. وندرك أن الوطن العربي لن يعود كما كان قبل سنة 2011. لذا نحن مدعوون إلى التفكير بكل ما يحصل من حولنا، مشددا على أن ما سيكونه عالمنا العربي بعد هذه الموجة التاريخية سيؤثر تأثيرا مباشرا في اقتصاداتنا.

سلامة

من جانبه، أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن المحافظة على ثبات سعر صرف الليرة مقابل الدولار، سمح بصَون الاستقرار وتعزيز الثقة بالقطاع المالي وتأمين المناخ المؤاتي للاستثمار والاستهلاك. وأعاد الليرة كعملة تسليف، ما ساهم بنمو التسليف والاقتصاد".

أضاف: "من ركائز النموذج الذي اعتمدناه، البقاء منخرطين في تمويل القطاع العام. وقد اشترينا سندات خزينة بالليرة والدولار، ووسّعنا موازنة المصرف المركزي عبر إصدار شهادات إيداع بالليرة والدولار على المدَيين القصير والمتوسط، وذلك بهدف الإبقاء على انضباط السيولة في أسواقنا وتأمين جهوزية هذه السيولة بأية عملة كانت. واعتبر سلامة أن إحجام المصارف عن الاكتتاب بالسندات بالليرة اللبنانية ظرفي، ولن يتبدل برفع الفائدة. ولفت الى ان هذه المقاربة لتمويل الدولة تخفض المخاطر، وتطمئن الأسواق بأن لبنان لن يتخلف عن تسديد ديونه، كما تعزّز الثقة التي ينعم بها.

وعن ضرورة المحافظة على قطاع مصرفي متين وسليم، أشار سلامة الى أن "رقابتنا وسلطتنا التنظيمية لن تنحصر بالمصارف فقط، بل ستتوسع أكثر من الماضي لتشمل المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة والصرافة وصناديق الائتمان.

وحول مؤشرات التضخم المتوقعة لهذا العام، قال سلامة إنها ما بين 6 و7 في المئة، آملا في أن تتراجع أسعار المواد الأولية لتتراجع هذه المؤشرات إلى ما يقارب 4 في المئة. وفيما تعتبر نسب التضخم في لبنان، الأقل في الدول الناشئة ودول المنطقة، أكد حاكم المركزي انه لن يتمّ اللجوء إلى رفع الفوائد لمكافحة التضخم الناتج عن ارتفاع عالمي للأسعار، فالأمر ليس وليدا محليّا.

الحسن

بدورها، أشارت الحسن الى اننا في لبنان، نمرّ بمرحلة دقيقة جدا، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. ولا يخفى على أحد أنّ التخابط السياسي الذي نعيشه والفراغ الحكومي ينعكسان سلبا وبشكل قوي، على جميع المؤشرات

الاقتصادية، وفي مقدمها التباطؤ في النشاط الاقتصادي المحلي، والتراجع في ثقة المستثمر. وقد أظهرت المؤشرات عن الوضع المالي للأشهر الاربعة الاولى من العام الحالي تراجعا ملحوظا في الإيرادات، وتآكل الفائض الذي كنا حققناه في الفترة نفسها من العام الماضي، من نحو الف مليار الى 27 مليارا.

السنيورة

واختتم حفل الافتتاح بكلمة للرئيس السنيورة، أشار فيها الى ان "العقد الاجتماعي الاقتصادي الجديد المطلوب إبرامه لا يشمل تحقيق النمو ومكافحة التضخم والتقدم على مسارات تحقيق الأهداف المالية والنقدية والتنموية فحسب، إنما ينبغي التأكد من أنه يجري التقدم اللازم على صعيد الاستثمارات الجديدة في القطاع الموفرة لفرص العمل الجديدة، وكذلك في إيجاد المساكن الملائمة للشباب، بما يُسهم في خلق مستوى أفضل من الطمأنينة بشأن مستقبلهم.

وتابع: هناك مسؤولية كبرى من الواجب تحملها على الصعيدين الاقتصادي والمالي، لناحية الإسهام في تمويل العجوزات المتوقعة في الحساب الجاري وفي الموازنة لدى الدول التي تخوض غمار التجارب الديمقراطية الجديدة، ولا سيما في ما يتعلق بمعالجة الانخفاض الحاصل والمتوقع في نسب النمو الاقتصادي الحقيقي، والتدهور في مستويات السياحة والاستثمار الأجنبي.

السفير

الخميس ٢٨ نيسان ٢٠١١

افتتاح منتدى «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

سلامة: لتطوير بيئة لبنان الاقتصادية استقطاباً للاستثمارات

طربيه: المصارف إحدى ساحات الحرب على تبييض الأموال



سلامة يلقي كلمته في المنتدى ويبدو طربيه الى اليمين (فادي ابو غليوم)

اكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على ان المصرف يعمل «بشكل دائم ومستمر لتحسين تشريعاتنا وأنظمتنا الداخلية وأننا على قدر من الجهوزية لاعتماد الأساليب والتقنيات الحديثة لمواكبة آخر التطورات في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. إذ أن لبنان ما زال وسيبقى البلد القدوة والرائد في هذا المجال بفضل المحافظة على مكانته الدولية التي سعى جاهداً للوصول إليها ولتعزيز ثقة المجتمع الدولي به من جهة ومن جهة أخرى لتدعيم ثقة المستثمرين».

افتتح امس اعمال مؤتمر «مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» الذي ينظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية وهيئة التحقيق الخاصة في فندق «كورال بيتش» لمدة يومين برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

حضر حفل الافتتاح اضافة الى سلامة، وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال محمد الصفدي، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، نقيب الصحافة محمد بعلبكي، نائب نقيب المحررين سعيد ناصر الدين وحشد من المصرفيين ورجال اعمال.

سلامة: اهمية الحفاظ على سمعة العمل المصرفي

وشدد سلامة على أهمية الحفاظ على سمعة العمل المصرفي وضبط المداخيل القومية ومنع التهرب من الضرائب. لافتا الى ان لبنان أولى موضوع مكافحة تبييض الأموال أهمية قصوى وشارك بكل مؤسساته في القطاع العام والقطاع الخاص بالعمل الجدي على مكافحة تبييض الأموال.. فمن هنا، دأب لبنان على العمل على تطوير أنظمته القانونية كافة وتعزيز مكامن الضعف في التشريعات المطبقة بالإضافة إلى سن القوانين الضرورية وإصدار الأنظمة التطبيقية والتعاميم والإعلامات. كل ذلك ليس فقط من اجل مكافحة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب ولكن ليكون لبنان مواكباً للأنظمة العالمية الحديثة ولتطوير بيئته الاقتصادية استقطاباً للاستثمارات لا سيما الخارجية منها.

واشار الى الصعوبات التي واجهها لبنان، بحيث أوكل إلى مصرف لبنان صلاحية اتخاذ الخطوات والتدابير المناسبة بغية شطب اسم لبنان عن اللائحة السوداء، وكانت هناك محاولات عديدة قامت بها المصارف بالتعاون مع وزارة المالية هدفها إبعاد شبح الحظر المالي الدولي الذي قد يتعرض له لبنان إذا كان بقي على وضعه في ذلك الوقت لا سيما وانه منح مهلة سنة واحدة لتسوية أوضاعه.

وتناول سلامة مشروع القانون المقترح الذي صدر بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٠١ تحت الرقم ٣١٨ تعريفاً لتبييض الأموال، منوهاً بالدور الذي لعبته «هيئة التحقيق الخاصة» وبالدور الذي قامت به، من خلال مساهمتها بشكل أساسي في إنشاء منظمة العمل المالي للشرق الأوسط وشمالي إفريقيا MENAFATF في العام ٢٠٠٥.

وضمن إطار مواكبة التطورات التقنية والتشريعية تقوم من فترة إلى أخرى بتعديل الأنظمة والتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان. ومن جهة أخرى يقوم مصرف لبنان حالياً بتعديل التعميم المتعلق بشحن الأوراق النقدية الأجنبية من لبنان وإليه لجهة فرض شروط إضافية على المؤسسات الخاضعة لرقابته والتي تقوم بعمليات الشحن، منها ضرورة إعلام مصرف لبنان مسبقاً عن رغبتها بذلك وضرورة تعيين «ضابط امتثال» Compliance officer لمراقبة تقيد المؤسسة المعنية بالقوانين والأنظمة والتوجيهات الصادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وهيئة التحقيق الخاصة.

اضاف سلامة: نعمل حالياً على إصدار مجموعة من التعاميم الوسيطة تتعلق بآلية عمل مؤسسات الصرافة العاملة في لبنان حفاظاً على سمعة هذا القطاع ومنعاً لاستعماله منفذاً لتمرير عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ما يهمنا التأكيد عليه أن مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة ملتزمان بمكافحة تبييض الأموال ولن يتهاونا في هذا الموضوع حفاظاً على سمعة لبنان وقطاعه المصرفي. ورأى ان الرادع الأول والأهم في هذا المجال هو المصرف نفسه أو المؤسسة المالية أو الصراف. فهم الأجدر في معرفة طبيعة الأموال التي تدخل إلى مؤسساتهم، ومسؤولياتهم إعلام الهيئة عن شكوكهم.

طربيه: دراسة معمّقة للمخاطر

شرح رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية – اتحاد المصارف العربية، الدكتور جوزف طربيه في حفل افتتاح منتدى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ظهور الفساد في عالم الاقتصاد وأشكاله المتنوعة من الرشوة والاختلاس والتزوير والمتاجرة بالمخدرات وبالرقيق الأبيض وتوسع مصادر واستعمالات الأموال غير المشروعة لتشمل كافة أنواع الجرائم المعاقب عليها قانوناً.

وشدد طربيه على اهمية المنتدى «بالنظر إلى أن العمل المصرفي في العالم تسوده اليوم حالة تنبه قصوى، لأن المصارف تعتبر إحدى «ساحات» الحرب على تبييض الأموال، وهذا الواقع يفرض اهتماماً خاصاً يستدعي إيجاد الأجهزة والإجراءات المساعدة في الحرب الدولية على هذه الآفة والأموال التي تغذيها، وإن المصارف مطالبة بالحذر والتعاون في مسألة اللوائح التي تردها من المرجعيات الأمنية الدولية، في شأن حسابات يشتبه في علاقتها بهذا

الموضوع».

ولفت الى ان ظاهرة تبييض الأموال ازدادت درجة تعقيدها وكبر حجم عمليات تبييض الأموال الملوثة الناتجة عن أعمال وأنشطة غير مشروعة قطرياً ودولياً، هذا إلى جانب انعكاساتها السلبية على العمل الاقتصادي والمصرفي حول العالم. مشيراً إلى أن حجم الأموال المغسولة سنوياً تقدر بما لا يقل عن ٥٪ من إجمالي الناتج العالمي و٨٪ من حجم التجارة الدولية، وبما يقارب ٣ تريليون دولار سنوياً، بحيث تأتي صناعة تبييض الأموال في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الحجم بعد تداول العملات وتصنيع السيارات.

ورأى طربيه أن المصلحة العامة تقضي بحفظ القطاع المصرفي العربي من العمليات غير المشروعة من خلال دراسة أعمق للمخاطر ووضع سياسات رقابية أكثر تشدداً وتعاون وثيق بين المؤسسات المالية والدولة. فاقتصاد الجريمة لا يمكن الاعتماد عليه كبديل أو حتى كرديف للاقتصاد الشرعي في التأسيس لأي نمو داخلي أو إقليمي بالنسبة للمنطقة العربية، اقتصاداً أو قطاعاً مصرفياً.

كما رأى «أن الجميع متفقون على أن السعي لجذب الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار داخل الدول العربية يجب أن يتم من خلال التحوط من تسرّبات الأموال الملوثة إلى الاقتصادات العربية والمصارف العربية، نظراً لما يلحقه هذا الأمر من أضرار كبيرة بسمعة المنطقة العربية وتنعيتها المالية وخططها التنموية. وسيشكل مؤتمرنا هذا الذي تشارك فيه مجموعة من مدراء الالتزام في الوطن العربي، بالإضافة الى ممثل عن وزارة الخزانة الأميركية وقيادات مصرفية ومؤسسات مالية عربية وهيئات رقابية، فرصة جدية ومهمة للنقاش في مسألة مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب».

اتفاقية تعاون

ووقع طربيه على اتفاقية تعاون مع الاكاديمية العربية المالية والمصرفية لتدريب وتأهيل الكوادر.

وأشار في مؤتمر صحافي الى «ان الثورات التي تشهدها بعض البلدان العربية تطالب بمحاكمة المسؤولين ومحاسبتهم عن الكسب غير المشروع على حساب الشعب، اذ ان هذا الموضوع لم يعد اقتصادياً فحسب بل بات من صلب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية».

وتطرق الى موضوع الاتفاقية مع الاكاديمية العربية المالية والمصرفية التي مركزها في الاردن فقال: «ان الاتفاقية تنص على تدريب الكوادر وسيعطي المشروع برامج تدريبية وتأهيلية في معظم الدول العربية، خصوصا الدول التي هي في حاجة الى مثل هذا التأهيل والتدريب».

المستقبل

الثلثاء ١٩ نيسان ٢٠١١

طربيه في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي المنعقد في قطر: التطورات تستدعي تركيزاً على حاجات الناس وحقهم التنموي

اعتبر رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية مصارف لبنان، جوزف طربيه، أن «التطورات التي نعيشها يجب أن تفتح عيوننا جميعاً، مصرفيين واقتصاديين، الى جانب السياسيين وأصحاب القرار في بلداننا، على وجوب إعادة تقويم مناهجنا للإصلاح الإقتصادي، مع التركيز على إحتياجات الناس ومطالبهم وحقهم في التنمية المستدامة، هذه التنمية التي يجب أن تكون ذات بعدٍ إجتماعي وإنساني، تعطي كل فرد في المجتمع حقه في أن يحصل على حياةٍ أفضل مع ضمان فرص العمل والحق في العيش الكريم وتوزيع أفضل للثروة الوطنية، ما يعيد السكينة الى النفوس والرغبة في الإستقرار لمجتمعاتنا المضطربة والتي أبرزت التطورات الأخيرة مقدار عمق المرارة والإلحاح في طلب الإصلاحات الذي حرك الحشود الى مختلف الساحات».

جاء ذلك خلال إلقاء طربيه كلمته الإفتتاحية، أمس، في مؤتمر اتحاد المصارف العربية المنعقد في قطر، حول موضوع الإصلاح الإقتصادي في العالم العربي، مشيراً إلى أن هذا المؤتمر يأتي «في غمرة التحولات الكبيرة التي تتمدد تباعاً في العديد من الدول العربية، قد يبدو الحديث عن الاقتصاد وشجونه خارج القضايا الساخنة التي تثير الاهتمام في المرحلة الراهنة. لكن النظر في عمق هذه التحولات، أسباباً وحيثيات، يفضي الى استنتاج منطقي بأن الشأن الإقتصادي يقع في صلبها، وسيكون حتماً في صدارة نتائجها بعد بلوغ مرحلة الاستقرار».

وأكد أن «ما يحصل في منطقتنا العربية، وهو يشكل تحدياً كبيراً لإستقرار إقتصاداتنا ومصارفنا ويجب أن يدفع بقادة المصارف العربية الى مقاربة ما يحصل بكثير من الحيطة وكذلك بكثير من الامل. الأمل بدور جديد للمصارف العربية تنهض به لمواكبة المستجدات الجديدة في الفضاء الإقليمي العربي والتأقلم معها بحيث تلعب المصارف دورها الرائد في دعم حركات الإصلاح الإقتصادي المطلوبة، وكذلك التكامل الإقتصادي الإقليمي الذي أصبح ضرورة ملحة على ضوء ما أظهرت الإضطرابات المتنقلة بين عدة بلدان عربية والتي أظهرت كم هي شعوبنا متلاحمة وتشدها آمال متشابهة».

ولفت إلى أن «التطورات الحاصلة، سواءً أفضت الى تغيير في الحكم أو الى تغيير في السياسات، تجتمع على مبدأ الاصلاح وتستهدف تعميمه في كل المجالات، وفي مقدمها: إصلاحات سياسية، تؤمن توسيع قاعدة المشاركة والفصل بين السلطات وتداولها. وإصلاحات إقتصادية، تستهدف التركيز على تسريع التحول الى الاقتصادات الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل، وتوزيع أكثر عدلاً للثروة، ورفع إنتاجية القطاع العام، وتحسين سياسات التشغيل ومكافحة البطالة. واصلاحات إجتماعية، تخفف من عمق الهوة بين الطبقات الاكثر غنى والاكثر فقراً، وتعيد الاعتبار للطبقة الوسطى كحلقة إتصال وتواصل، وضخ إستثمارات مجدية في إصلاح التعليم والتدريب والتكنولوجيا والرعاية الاجتماعية والصحية. وإصلاحات قضائية، تسهم في مكافحة الفساد وتصويب مكامن الخلل عبر إحقاق الحق وتعميم سيادة العدالة».

أضاف «وإذا شئنا تحديد هدف مشترك لكل هذه الاصلاحات والتحركات، فإننا نرى أنها تنشد الاستقرار وتعميم فوائده، وهذه ربما كلمة السر التي نطمح جميعاً لتكريسها وتأمين ديمومتها، دولاً وشعوباً وأنظمة سياسية واقتصادية».

وقال إن التطورات المتواصلة أحدثت تغييراً جوهرياً في المعطى السياسي السائد، وبدأت ملامح هذا التغيير بالارتسام، وأهمها التبدل الحاصل في صورة الحياة العامة داخل بعض الأنظمة السياسية القائمة، وزيادة التوجه نحو مزيد من الانفتاح والحرية على الصعد السياسية والثقافية والاعلامية والإقتصادية.

ورأى أن هذه التبدلات وكل التحركات الإصلاحية الموازية التي جمعت الاجيال العربية وخصوصاً الشبابية منها في بوتقة واحدة، من شأنها رفع سقف الطموحات ببلوغ مشهد عربي جامع وجديد يكون في صلب مقوماته تعزيز وتطوير منظومة العمل العربي المشترك، بما يشمل النظر في مستقبل جامعة الدول العربية كإطار جامع، وتطوير صيغها التنظيمية الكفيلة بتفعيل وجودها ودورها، وتأكيد حضورها، وتثبيت مرجعيتها على مسرح السياسة الإقليمية والدولية. وتابع قائلاً «إذ نتطلع إلى عودة الاستقرار وهدوء حالات الغليان التي تمددت سريعاً بدفع من المشاركة في الهموم، وليس بدافع العدوى كما يتصور البعض، فإننا نعتقد أن الإصلاح بمفهومه الشامل من شأنه إعادة الزخم الى العمل العربي المشترك، والذي بات يتطلب بشكل ضروري، وربما ملح، صياغة خريطة طريق عربية تتضمن أفكاراً واقتراحات محددة للتكامل الاقتصادي ودعم الاجراءات اللازمة لتعزيز التجارة العربية البينية وتسهيل إنسياب رؤوس الأموال والسلع والخدمات داخل منظومة الدول العربية على نحو يضمن التنمية التكاملية المستدامة لإقتصادات هذه الدول ورفاهية شعوبها، والبحث في إطلاق هيئة مشتركة لترقب الأزمات الاقتصادية ومواكبتها، والتعاون في تنقية وتظهير الفرص الاستثمارية المتوفرة في البلدان العربية، ومعاونة الحكومات على التطوير المنهجي لمناخات الاستثمار، وإزالة أي تحفظات عن مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد المشاريع الملائمة لتوظيفات الصناديق السيادية وشبه الحكومية وأخذ العبر مما حصل حتى الآن». وأشار إلى ضرورة إعادة النظر الشاملة بالبنية الرقابية بعدما أثبتت الأزمة المالية الاخيرة أهمية دورها في تحصين المؤسسات والحد من تهور أصحاب القرار فيها، معتبراً أن «كل ذلك يقع حكماً في خدمة تطوير البنى التحتية والتشريعية والعملانية لقيام السوق العربية المشتركة».

ووفق المنهج الذي كرسته قمة الكويت الإقتصادية العام الماضي، أمل طربيه «الانتهاء من مراحل السوق العربية المشتركة بعد ٥ سنوات من الآن يليها الاتحاد الاقتصادي الكامل خلال ٥ سنوات إضافية، على أن يتم إنجاز مصرف عربي مركزي وعملة عربية موحدة قبل عام ٢٠٢٠. وإذا عطفنا هذا التوجه الاستراتيجي على التقدم الكبير الذي حققه المنهج المعتمد من قبل مجلس التعاون الخليجي، يمكننا التفاؤل بوضع إقتصادي عربي أفضل يتقدم تباعاً خلال السنوات المقبلة. وإن كانت وتيرة نمو التبادل التجاري البيني لا تزال بطيئة وتواجه المزيد من المعوقات ولوائح الحماية، فيما تحرص دولنا بالاجمال على إزالة المعوقات التي تعترض تبادلاتها التجارية الخارجية رغم أن معظمها قائم على الاستيراد وليس التبادل المتوازن».

نيوزفلاش
NEWSFLASH
الثلثاء ١٩ نيسان ٢٠١١

افتتاح أعمال المؤتمر المصرفي العربي في الدوحة
طربيه: لدور جديد للمصارف في الإصلاح الاقتصادي

اعتبر الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب أن ما يحدث في منطقتنا العربية يشكل تحديا كبيرا لاستقرار اقتصاداتنا ومصارفنا والتي تحتم على قادة المصارف العربية مقاربة ما يحصل بكثير من الحيطة وكذلك بكثير من الامل بدور جديد للمصارف العربية تنهض به لمواكبة المُستجدات الجديدة في الفضاء الإقليمي العربي والتأقلم معها.

وعبر طربيه عن الامل في ان تلعب المصارف العربية دورها الرائد في دعم حركات الإصلاح الاقتصادي المطلوبة في المنطقة، وكذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي أصبح ضرورة ملحة على ضوء ما أظهرته الأحداث المتنقلة بين عدة بلدان عربية والتي بينت كم هي الشعوب العربية متلاحمة وتشدها آمال متشابهة.

وقال رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في كلمة له اليوم خلال الجلسة الافتتاحية لاعمال المؤتمر المصرفي العربي لعام 2011 المنعقد في قطر- الدوحة ان التطورات التي نعيشها في الوقت الراهن تتطلب منها كمصرفيين واقتصاديين، الى جانب السياسيين وأصحاب القرار في بلداننا وجوب إعادة تقويم مناهجنا للإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على احتياجات الناس ومطالبهم وحقهم في التنمية المستدامة.

ولفت طربيه الى ان التطورات الحاصلة في المنطقة العربية تستهدف ايضا إصلاحات اجتماعية تخفف من عمق الهوة بين الطبقات الاكثر غنى والاكثر فقرا وتعيد الاعتبار للطبقة الوسطى كحلقة اتصال وتواصل وضخ استثمارات مجدية في إصلاح التعليم والتدريب والتكنولوجيا والرعاية الاجتماعية والصحية، الى جانب إصلاحات قضائية تساهم في مكافحة الفساد وتصويب مكامن الخلل عبر إحقاق الحق وتعميم سيادة العدالة. وأشار في هذا الصدد الى ان تحديد الهدف مشترك لكل هذه الاصلاحات والتحركات هو تدعيم الاستقرار وتعميم فوائده، معتبرا انها كلمة السر نطمح جميعا لتكريسها وتأمين ديمومتها، دولا وشعوبا وأنظمة سياسية واقتصادية. وأضاف طربيه ان هذا العمل ايضا يتطلب البحث في إطلاق هيئة مشتركة لترقب الازمات الاقتصادية ومواكبتها، والتعاون في تنقية وبحث الفرص الاستثمارية المتوفرة في البلدان العربية، ومعاونة الحكومات على التطوير المنهجي لمناخات الاستثمار، وإزالة أي تحفظات عن مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد المشاريع الملائمة لتوظيفات الصناديق السيادية وشبه الحكومية وأخذ العبر مما حصل حتى الآن. وأفاد في هذا الصدد بأن العمل العربي المشترك يستتبع إعادة النظر الشاملة بالبنية الرقابية بعدما أثبتت الازمة المالية الاخيرة أهمية دورها في تحصين المؤسسات والحد من تهوّر أصحاب القرار فيها، مؤكدا ان كل ذلك يتطلب تطوير البنى التحتية والتشريعية والعملانية لقيام السوق العربية المشتركة. وشدد على أهمية تطبيق مقررات قمة الكويت الاقتصادية



العام الماضي والانتهاء من مراحل إنشاء السوق العربية المشتركة بعد 5 سنوات من الآن يليها الاتحاد الاقتصادي الكامل خلال 5 سنوات إضافية، على أن يتم إنجاز مصرف عربي مركزي وعملة عربية موحدة قبل عام 2020. وقال في هذا الصدد إذا عطفنا هذا التوجه الاستراتيجي على التقدم الكبير الذي حققه المنهج المعتمد من قبل مجلس التعاون الخليجي، يمكننا التفاؤل بوضع اقتصادي عربي أفضل يتقدم تباعا خلال السنوات المقبلة، وإن كانت وتيرة نمو التبادل التجاري البيني لا تزال بطيئة وتواجه المزيد من المعوقات ولوائح الحماية، فيما تحرص دولنا بالإجمال على إزالة المعوقات التي تعترض تبادلاتها التجارية الخارجية رغم أن معظمها قائم على الاستيراد وليس التبادل المتوازن.

LA REVUE DU LIBAN

26 Mars – 2 Avril 2011

Au sommet bancaire francophone 2011 à Paris

Torbey appelle à la création d'une Fédération bancaire internationale de la francophonie

TORBEY LORS DU SOMMET BANCAIRE FRANCOPHONE 2011 À PARIS, A APPELÉ À LA CRÉATION D'UNE FÉDÉRATION BANCAIRE INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE (FBIF), DONT L'OBJECTIF SERA D'AGIR SUR LE PLAN INTERNATIONAL AUPRÈS DES DIFFÉRENTES INSTANCES QUI DÉBATTENT DES QUESTIONS INTÉRESSANT LE MONDE BANCAIRE ET SON DEVENIR.



Dr Joseph Torbey lors de l'audience inaugurale.



De g. à dr.: M. Abdou Diouf, Mmes Ariane Obolensky, Christine Lagarde, M. Adnan Ahmad Youssif, président de l'Union des banques arabes et Dr Joseph Torbey.

Sous le patronage de M. Nicolas Sarkozy, président de la République française, le Sommet bancaire francophone 2011 s'est tenu à Paris les 4-5 mars 2011 à l'hôtel *Georges V*. Il était organisé conjointement par l'Union des banques arabes, la Fédération bancaire française et l'Union mondiale des banquiers arabes.

Ont participé à ce sommet: des ministres, des gouverneurs de banques centrales, des ministres des Finances et de l'Economie de plusieurs pays francophones, le secrétaire général de l'Association des banques européennes, le président du Fonds monétaire international en Europe et le représentant spécial en Europe (FMI-Banque mondiale), ainsi qu'une élite de dirigeants du monde bancaire et financier.

Lors de la séance inaugurale, M. Abdou Diouf, secrétaire général de la francophonie a spécialement noté trois points forts de la francophonie: la langue, les valeurs et la coopération bancaire. Il a en outre émis le souhait d'une meilleure coopération entre les banques islamiques et francophones.

Christine Lagarde, ministre de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, après avoir souhaité au nom du président Sarkozy la bienvenue en France au sommet bancaire francophonie, qui se déroule dans une terre d'accueil et de prospérité pour les investisseurs étrangers, a de sa part réaffirmé la volonté de la France de mettre en œuvre les engagements pris par les cinq précédents G20 et de voir une meilleure coopération bancaire de la France avec les autres instances francophones mondiales.

Ariane Obolensky, directrice générale de la Fédération bancaire française, a souligné l'importance de la coopération bancaire francophone, surtout entre les banques arabes et la France.

M. Joseph Torbey, président de l'Union mondiale des banquiers arabes, a quant à lui, énoncé que dans notre monde financier et bancaire, nous sommes constamment appelés à gérer les risques - sous leurs différentes formes, à savoir: les risques opérationnels, de crédits et de liquidité, à nous conformer aux nouvelles recommandations du comité de Bâle III, aux lois rigoureuses de lutte contre le blanchiment de l'argent et le financement du terrorisme, et aux réglementations locales de nos banques centrales qui visent à maintenir la stabilité financière et monétaire dans les économies où nous travaillons.

Au sein d'un rassemblement bancaire francophone éventuel, des expériences peuvent être échangées et des relations de partenariat nouées.

NÉCESSITÉ DU DIALOGUE

M. Torbey a, par ailleurs, ajouté que le Liban, ce petit pays arabe et francophone dont les dimensions économiques sont incommensurables avec l'exiguïté de son territoire et la médiocrité de ses ressources naturelles, est situé au sein d'une région du monde où les trois religions monothéistes avaient pris naissance, où actuellement les réserves pétrolières mondiales sont les plus importantes et où les chocs géopolitiques et géostratégiques se sont succédé depuis l'Antiquité jusqu'à nos jours. Le Liban reconnaît, mieux que n'importe quel pays, la nécessité du dialogue et de la coopération. En effet, le destin du Liban a toujours été de promouvoir la coopération régionale et internationale.

Sur le plan bancaire, le Liban a de tout temps été initiateur de rassemblements. Tout d'abord, dotée d'une Association de banques nationales regroupant toutes les banques de la place, Beyrouth, place financière régionale de l'époque, a vu naître, en 1974, une fédération bancaire des plus prestigieuses. Egalement, l'Union des banques arabes qui groupe, actuellement, plus de 300 institutions bancaires opérant dans 20 pays arabes et qui a choisi Beyrouth comme siège principal. Par la suite en 2002, Beyrouth a accueilli le IXème sommet de la francophonie, réuni au Liban pour discuter du *"dialogue des cultures"*.

RÔLE DES BANQUES FRANCOPHONES

Et Torbey de souligner: le nouveau rôle international des banques francophones est donc un rôle qui demeure à remodeler. Nous sommes confiants que la création d'une fédération bancaire de la francophonie, dont l'objectif sera d'agir sur le plan international auprès des différentes institutions et instances qui débattent des questions intéressant directement le monde bancaire et son devenir sera une aussi éclatante réussite et donnera les moyens aux ambitions des banques francophones désirant assurer une représentation adéquate dans les différentes enceintes internationales. Dans un souci de transparence et d'information, il serait nécessaire d'associer plus activement les acteurs francophones à la délibération et, pour le moins, à la préparation des décisions majeures d'ordre financier, monétaire et économique émises par des institutions internationales telles le Fonds monétaire international et la Banque mondiale, etc.... Par le même biais, il serait souhaitable de voir plus de coopération avec les instances de gouvernance mondiale, tel le comité de Bâle pour la supervision des banques, en vue de mettre en place des stratégies flexibles et adaptées aux réalités socio-économiques, culturelles et politiques des communautés francophones.

Nous considérons, a-t-il indiqué, qu'il incombe à cette Fédération, de se faire, auprès d'autres instances régionales et internationales, l'avocat d'une meilleure coopération mondiale, d'une plus grande solidarité des peuples et d'une institutionnalisation plus efficace, face à des phénomènes engageant l'avenir même de la planète de l'espèce humaine.

M. Torbey a conclu en souhaitant que ce message soit considéré comme une invitation aux Banques et institutions financières participant à ce sommet bancaire, à se concerter et à matérialiser cette idée pour une coopération plus approfondie à l'avenir.

En conclusion, le sommet a décidé de lancer la Fédération de banques francophones du monde, qui prendra corps dans les mois à venir. ■

النهار

السبت ٥ آذار ٢٠١١

طربيه يدعو إلى تأسيس تجمع فرنكوفوني لتبادل الخبرات

رأى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ان العالم المصرفي والمالي مدعو باستمرار الى ادارة المخاطر وفق كل أشكالها، سواء كانت تشغيلية أو ائتمانية أو مخاطر ترتبط بالسيولة. ودعا "الى الالتزام بتوصيات بازل 3 الجديدة، وبالقوانين الصارمة لمحاربة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، وبالأنظمة المحلية التي ترعى مصارفنا المركزية الهادفة الى المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي في اقتصاداتنا"، معتبراً ان تأسيس تجمع فرنكوفوني مستقبلي سيشكل ركيزة أساس لتبادل الخبرات واقامة الشراكات.

وفي كلمة القاها في باريس امس خلال انعقاد القمة المصرفية الفرنكوفونية، اعتبر طربيه ان الدور الدولي الجديد الذي يفترض ان تضطلع به المصارف الفرنكوفونية، يحتاج الى اعادة صوغ، مبديا الثقة بان تأسيس اتحاد مصرفي للدول الفرنكوفونية للعمل على الصعيد الدولي مع مختلف المؤسسات والكيانات المالية التي تعالج مسائل تعنى مباشرة بالعالم المصرفي وبمستقبله، "سيحقق نجاحاً باهراً ويوفر الامكانات للمصارف الفرنكوفونية الطموحة الراغبة بأن تحظى بتمثيل ملائم في مختلف المحافل الدولية". وحرصاً على الشفافية وتبادل المعلومات، اكد ضرورة تفعيل مشاركة اللاعبين الفرنكوفونيين في المداولات، أو اقله في صوغ القرارات المالية والنقدية والاقتصادية المهمة الصادرة عن مؤسسات دولية على غرار صندوق النقد والبنك الدولي. وامل في زيادة التعاون بين مختلف المؤسسات الرقابية الدولية، ومنها لجنة بازل بغية وضع استراتيجيات مرنة تتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للمجتمعات الفرنكوفونية. ورأى ان على الاتحاد المصرفي للدول الفرنكوفونية المنشود، الاضطلاع بدور المدافع عن تحسين التعاون الدولي وترسيخ الوحدة بين الشعوب وتفعيل دور المؤسسات في جبه أحداث قد تؤثر في مستقبل العالم والانسانية.

النهار

الجمعة ١١ شباط ٢٠١١

طربيه: المصارف تملك القدرة الكافية لتطبيقه

افتتاح منتدى "بازل 3 - المقررات الرقابية الشاملة"

لفت رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه الى ان إصلاحات بازل 3 اكدت تعزيز مسألة السيولة لحماية المصارف لجبه الأزمات المالية في المستقبل. واشار الى ان الإصلاحات فرضت تنظيم مركزية سوق المشتقات والاستثمارات العالمية المخاطر، ومراقبة عمل وكالات التصنيف الائتماني، ووضع قوانين وتشريعات في المصارف المتعلقة بمنح مكافآت وحوافز للعاملين والمديرين التنفيذيين".

واكد ان القطاع المصرفي الذي يضم حاليا نحو 430 مؤسسة مصرفية، "يمتلك إمكانات مالية ضخمة وبنية تقنية ورأس مال بشريا. وتشير التقديرات الأولية الى ان المصارف العربية تدير نحو 3 تريليون، من الموجودات، وتستند الى قاعدة ودائع تزيد عن 1,5 تريليون دولار، وتعمل وفق قاعدة رأسمالية تفوق 300 مليار دولار، كذلك مولت القطاعين العام والخاص خلال 2010، بنحو 1,1 تريليون دولار".

تحدث طربيه خلال افتتاح اعمال المنتدى السنوي لـ"بازل 3 - المقررات الرقابية الشاملة"، الذي ينظمه "اتحاد المصارف العربية"، في فندق "بريستول"، وشارك فيه المدير العام لوزارة المال آلان بيفاني ممثلا الوزيرة ريا الحسن، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف اسامة مكداشي ومصرفيون ومهتمون.

وبعدما أشار الى ان معظم المصارف العربية "تحتفظ حاليا بنسب رسملة ممتازة تمكنها على نحو فوري من تلبية متطلبات الرسملة وكفاية رأس المال الجديدة التي أصدرتها لجنة بازل3، شدد على الدور الرقابي للسلطات النقدية في لبنان، "الذي حال دون انطلاق المصارف الى مستنقع المشتقات المالية المعقدة أو سندات الرهن العقاري، وتاليا تجنبها الدخول في مضاربات ولعبة المشتقات والأدوات المالية الخارجية"، مشيرا الى ان المصارف اللبنانية "باتت في مواجهة معايير جديدة وإصلاحات قد لا يكون لها التأثير الكبير عليها، كونها اكتشفت أسرارها وطبقتها قبل صدورها. وهي تعمل راهنا على تعزيز رساميلها واحتياطاتها وحجم موجودات، ولديها القدرة الكافية والإمكانات الجيدة لتطبيق بازل 3".

واوضح مكداشي "ان المقررات الرقابية الشاملة لـ"بازل 3" ليست بالموضوع الذي يهم دائرة متخصصة فحسب، بل هي في صلب العمل المصرفي والتخطيط الواجب على الادارات المصرفية ان تلم به إلماما كافيا، كي يصبح جزءا اساسيا من استراتيجية المصارف"، مشيرا الى انه "في استطاعة القطاع المصرفي اللبناني ككل، تطبيق معايير "بازل 3" بسهولة، علما انها ستنفذ على مراحل منها في 2015، والبقية حتى 2019، لكن هدف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف التسريع قدر الامكان في تطبيق هذه المعايير.

وقال بيفاني ان "واقعة عدم تغيير تثقيل المخاطر من ضمن "بازل 3" ستجعل المصارف تحمل المزيد من الاموال الخاصة في مقابل موجوداتها المعرضة للمخاطر اكثر من اي وقت مضى".



رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه متوسطا المدير العام لوزارة المال آلان بيفاني ورئيس لجنة الرقابة على المصارف اسامة مكداشي. (حسن عس

مرقص وقّع "المصارف الإسلامية"

في سياق المنتدى السنوي لـ "بازل – 3" جرى امس حفل توقيع كتاب الخبير الدكتور بول مرقص بعنوان "المصارف الاسلامية: نشأتها، قوننتها وتنظيمها في لبنان" في ختام الجلسة الافتتاحية للمنتدى في فندق "بريستول". وابدى الحضور اعجابهم بالكتاب الجديد للمؤلف الذي اصدر كتبا عدة ابرزها "اعرف حقوقك في المصرف" (2010) و"السرية المصرفية في القانون المقارن" باللغة الفرنسية (2008) ومؤلفات عن مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب باللغتين العربية والانكليزية.

الاقتصاد والاعمال
تشرين الثاني / كانون الاول ٢٠١٠

هل تحول "بازل 3" دون أزمات جديدة؟

"المستجدات الدولية حول الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر وتوصيات "بازل 3". كانت موضوع ندوة مصرفية (عُقدت في 22 و23 تشرين الأول 2010) نظّمها الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب واتحاد المصارف العربية، وشارك فيها جمع من الخبراء والمعنيين بموضوعي الرقابة والمخاطر.



د. جوزف طربيه وأسامة مكداشي

تحدث رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية المصارف د. **جوزف طربيه** فلاحظ أن الأزمة المالية العالمية استدعت دراسات عدة لمعرفة الأسباب ومكامن الخلل، حيث شملت نقاط الضعف مروحة واسعة من بنية النشاطات والممارسات المصرفية، منها على سبيل المثال، ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التسنيد وإعادة التسنيد المعقدة، وفي ممارسات إدارة المخاطر بما في ذلك حوكمة المخاطر، وفي تحديد التركزات في الاستثمارات، وفي اختبارات الضغط، وفي ممارسات تقييم الأصول، وفي الإفصاح والشفافية، وفي إدارة السيولة، ثم في دورية متطلبات رأس المال.

وتوقّف **د.طربيه** عند بعض الأمور الأساسية التي بينتها الأزمة، عدم وجود رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر بما يخالف مبادىء "بازل 2"، ومنها أيضاً الأزمة الناتجة من التسنيدات المعقدة. كما توقّف عند سبب أساسي ناتج عن قيام عدد كبير من المصارف ذات الانتشار العالمي ببناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية، وترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال... إلخ.

ثم انتقل **د. طربيه** للحديث عن ما قامت به لجنة بازل من معايير وقواعد في إطار ما يسمى بـ "بازل 3". فأشار إلى أن التعديلات على الدعامة الأولى من "بازل 2" ركّزت على: "تغييرات على إطار مخاطر السوق، تغييرات على إطار التسنيد، تحسين نوعية رأس المال وزيادة احتياطات رأس المال، وتخفيض الدورية لمتطلبات رأس المال، والسعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملاءمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية خطر كل مصرف".

كما أشار إلى "تعديلات واسعة على الدعامة الثانية، شملت التركيز على المخاطر في جميع أنحاء المصرف... وشملت تعديلات الدعامة الثالثة التشدد في إفصاحات أكثر من قبل المصارف".

أما رئيس لجنة الرقابة على المصارف **أسامة مكداشي** فحرص على التأكيد على أمور عدة أهمها:

أولاً- المعرفة والتحقيق: وأعني بهذا معرفة وافية للأسواق التي نتعامل بها، والبيئة التشغيلية والقانونية، حجم ونوعية الزبائن، حجم الأسواق، المنافسة، المخاطر... إلخ. وضرورة بناء المخطط الإنتاجي على أسس من الحقائق وليس مجرد أفكار أو انطباعات أو استسهال الحصول على الدخل السريع.

يعود لكل مصرف تحديد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وأن يضع الضوابط التي يراها ملائمة. وإذا نظرنا إلى ما حصل في الأسواق الأوروبية والأميركية، نجد أن عدداً كبيراً من البنوك فيها لم تتعثر لأنها حددت مخاطرها، والتزمت بالأهداف الموضوعة، لهذا يجب عدم التعميم والاستفادة من تجارب البنوك التي أحسنت إدارة مخاطرها.

ثانياً- معايير الإدارة الرشيدة: هذا الموضوع ليس بالجديد، ولكنه اكتسب الآن إطاراً أوسع وآلية رقابية. وحسن الإدارة يشمل مجالس الإدارة والهيكلية التنظيمية الفعّالة، والهدف واضح وهو حماية المودع والحفاظ على أموال المستثمرين. والسلطة الرقابية تعتمد أولاً على الإرشاد، وثانياً على الالتزام الذاتي بالمبادئ المتوازنة، بحيث تتمكّن المصارف نفسها من اكتشاف الخلل وتصحيحه وليس انتظار مقوّضي المراقبة أو السلطة الإشرافية أو الرقابية كي يكتشفوا الثغرات والتجاوزات واقتراح أو فرض الحلول.

ثالثاً- المبادئ التي اقترح الأخذ بها:

1 – تقبّل التغيير فهو من بديهيات النجاح.

2 – الالتزام بخط واضح في أخذ المخاطر وعدم الانجراف نحو الربح السريع لتحقيق التفوّق في المدى القصير.

3 – تحمّل مسؤولية القرارات واعتماد الشفافية في التعامل مع السلطات الرقابية، والأخذ بالنصح المتجرد.

4 – الانفتاح المتواصل على ما يحصل في الأسواق الأخرى والاستفادة منها.

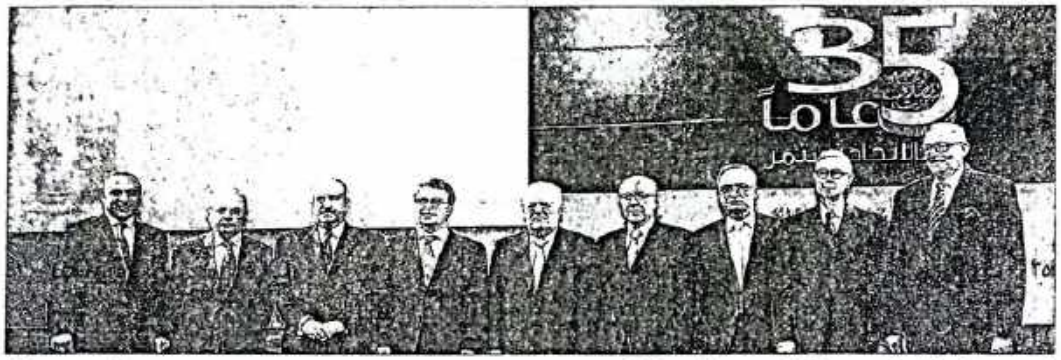
5 – الحلول السابقة ليست بالضرورة هي ما سيحمينا مستقبلاً، ولهذا يجب التخطيط لما قد يحصل (Contingency Planning)، وهذا لن يحصل من دون ثمن، أي من دون تناقص في الربحية، أعني بهذا ضرورة زيادة الرسملة فوق الحدود الدنيا (Minimum Requirements) المفروضة، زيادة السيولة للتعامل مع السحوبات غير المنتظرة، وأخيراً استمرارية الإدارة بإعطاء الصلاحيات للعناصر القيادية كي تؤمن حسن الأداء مستقبلاً والاستمرارية .

النهار

الثلثاء ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٠

اتحاد المصارف احتفل بذكرى تأسيسه

طربيه: لاعب أساس في تقريب المسافات



الوزير عدنان القصار متوسطاً طربيه ومياله ومشاركين. (حسن عسل)

أعلن رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ان الاتحاد "بات نقطة ارتكاز للمصارف العربية ولاعبا مهماً في تقريب المسافات بين قياداتنا الاقتصادية والمصرفية والمالية العربية وبين العالم". تحدث طربيه خلال حفل أقامه رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية عدنان احمد يوسف في الذكرى 35 لتأسيس الاتحاد، في قاعة الامارات في فندق "حبتور غراند اوتيل"، في حضور الوزير عدنان القصار ممثلا رئيس الجمهورية. وحضر وزير السياحة فادي عبود، وباسكال حنا ممثلا الوزير جبران باسيل، ووزير العدل الفلسطيني علي خشان، وحاكم البنك المركزي السوري اديب ميالة، ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، شخصيات مصرفية وعربية ومهتمون.

واشار الى ان اتحاد المصارف "بعدما كان في بداياته إطارا يجمع المصارف العربية، بات راهنا منظمة اقليمية تمتد نشاطاتها عبر الوطن العربي، وتؤدي دورا اقتصاديا وماليا وتنمويا في غاية الاهمية، ولها وزنها المهم وكلمتها المسموعة واحترامها الكبير". لفت الى ان الاتحاد "يقدم اليوم عددا كبيرا من الخدمات الى المجتمع المصرفي العربي، ومنها عقد مؤتمرات اقليمية ودولية دورية للبحث في شؤون القطاع المصرفي الاستراتيجية. وتستضيف هذه المؤتمرات النخبة من صناع القرار وقادة المصارف العربية وخبراء اقتصاديين ومصرفيين".

واضاف "تعتبر الاعوام القليلة الماضية استمرارا لسياسات الاتحاد ومن أكثر الفترات انتاجا وتطورا بالنسبة اليه، اذ حقق عددا كبيرا من الانجازات ابرزها توسيع نطاق نشاطات اتحاد المصارف العربية من مؤتمرات وندوات وبرامج تدريب تشمل 15 دولة عربية، وانشاء مؤتمرين دوليين خارج الوطن العربي كل سنة، عقد تحالفات وتعاون مع جمعيات المصارف في اوروبا، ومضاعفة عدد برامج التدريب التي يقيمها الاتحاد، وإنشاء مقر جديد للاتحاد، وإنشاء إدارة للبحوث والدراسات، ومركز للبيانات والمعلومات. كذلك يُعتبر الاتحاد بمثابة بوابة إلكترونية للمصارف العربية تقوم بإدخال بياناتها المالية وتعديلها، وإنشاء قاعدة قانونية تتضمن القوانين المالية العربية باللغتين العربية والانكليزية، وتطوير مجلة الاتحاد الشهرية، وزيادة عدد الكادر البشري في الاتحاد لتغطية المسؤوليات الملقاة على عاتق الاتحاد. ووزّع يوسف جوائز ودروعا تقديرية عربون شكر وتقدير الى رئيس الجمهورية تسلمها الوزير عدنان القصار وعدد من المشاركين.

النهار

الجمعة ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٠

في افتتاح المؤتمر المصرفي السنوي عن "الدور الدولي الجديد للمصارف العربية"

الحريري: نطمح إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين الخاصّين اللبناني والتركي
أردوغان: أطمئنكم شخصياً إلى أنني سأكون متابعاً لأعمالكم الاستثمارية



الرئيسان سعد الحريري ورجب طيب اردوغان يتوسطان من اليسار الحاكم رياض سلامه، والوزير عدنان القصار، ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، ورئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف. (ابرهيم الطويل)

من المؤتمر المصرفي الباحث عن دور دولي جديد للمصارف العربية، أراد رئيس الحكومة سعد الحريري اطلاق رغبة لبنان في توسيع أطر التعاون العربي-الشرق أوسطي من منطقة تجارة حرة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا "لنفتح اسواقا أوسع امام الصادرات اللبنانية ونزيد حجم التبادل وتاليا حجم الاقتصادات وفرص العمل في الدول الاربع".

ولم يتأخر رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان في الرد على الدعوة، اذ اكد ان تركيا ستنشئ مجلس التعاون الاستراتيجي مع سوريا والعراق، وستؤسس مجلس التعاون الرباعي بين سوريا ولبنان والأردن وتركيا. ودعا الرساميل العربية الى الاستثمار في تركيا حيث الاقتصاد هو من اكثر الاقتصادات الدول النامية نموا.

الحريري افتتح لمس المؤتمر المصرفي العربي السنوي في فندق "فينيسيا" بعنوان "الدور الدولي الجديد للمصارف العربية"، في حضور الضيف التركي الرئيس اردوغان، والرئيس فؤاد السنيورة، ووزراء المال ريا الحسن والدولة عدنان القصار والخارجية علي الشامي، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف، ورئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي روجيه ديناس، ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، ورئيس اتحاد الغرف محمد شقير، ورئيس اتحاد المؤسسات السياحية بيار الأشقر، وحشد من رجال الأعمال والمصرفيين اللبنانيين والعرب.

بدءا، النشيدان اللبناني والتركي. ثم كلمة ليوسف دعا فيها الى تأسيس تكتلات مصرفية عربية ضخمة قادرة على منافسة المجموعات الدولية بغية القيام بالدور الجديد المطلوب منها "ويتعلق بتأثيرها في توجيه الاستثمار العالمي وبناء الاحتياطات المالية الدولية"، مشيرا الى امكان تحقيق ذلك عبر تحالفات استراتيجية بين المصارف العربية او الاندماج، ومتوقعا ان يكون لتلك التكتلات دور اكثر فاعلية في توجيه الاستثمار الوطني والاقليمي والمساهمة في التنمية الاقليمية وتطوير الاقتصادات العربية.

واذ اكد ان حجم القطاع المصرفي العربي يفوق حجم الاقتصاد العربي، اورد بالارقام ما تشير اليه التوقعات، وتحديدا حيال ارتفاع الميزانية الى اكثر من 2,5 تريليوني دولار في مقابل 2 تريليوني دولار للناتج المحلي الاجمالي العربي، اضافة الى تجاوز الودائع المصرفية العربية سقف الـ1,5 تريليون دولار والتسليفات للقطاعين العام والخاص 1,2 تريليون دولار والرساميل 300 مليار دولار.

طربيه

ورأى طربيه ان المنطقة العربية تتمتع بالكثير من الامكانات "لكنها تحتاج ايضا الى تطوير التعاون بين بلداننا على كل المستويات"، مؤكدا امتلاك القطاع المصرفي العربي ما يزيد عن حاجات تغطية التمويل والائتمان للنمو المرتقب في عمليات الاستثمار البيني والتبادل التجاري، معتبرا ان تعزيز مناخات الاستثمار في العالم العربي وتفعيل التجارة البينية "يبقى هدفا استراتيجيا لمستقبل بلداننا وشعوبنا".

وتطرق الى القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير ودائع تبلغ 104 مليارات دولار وقاعدة موجودات تقارب الـ133 مليارا، ويملك وجودا مباشرا في غالبية دول المنطقة وأسواق دولية كبرى، "اذ تنتشر مصارفنا في 31 بلدا عربيا واجنبيا، وتتعامل مع مصارف مراسلة منتشرة في 111 مدينة حول العالم (...) بما يجعله يشكل أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين لجبه المصاعب والازمات التي يتعرض لها. وهو يشكل أيضا أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي".

سلامة

ورأى سلامة ان الالتزام بمعايير بازل 3 حيال نسبة ملاءة 7% في الأموال الخاصة الأساسية، سيؤخر العودة الى نسب نمو مقبولة في الدول النامية "بما قد يدفعها الى اتخاذ اجراءات غير عادية لضبط الدين من الناتج وضبط الاسواق بالسيولة"، معتبرا ان من مسؤولية المصارف المركزية التحوّط لهذه المعطيات. وعدّد المخاطر التي يتحسب لها لبنان وبينها:

- الحد من الآثار السلبية للأموال المتحركة بسرعة. لذا، طرحنا شهادات إيداع متوسطة الآجال وليست قصيرة الآجال إشارة منه إلى القطاع المصرفي بأن ضبط السيولة يهدف إلى ضبط التضخم ومنع رؤوس أموال سريعة من الدخول، بغية الحؤول عند خروجها دون زعزعة الاستقرار التسليفي واستقرار الفوائد وربما استقرار النقد الوطني.

- في حرب العملات وتقلباتها الحادة، حدّدنا إمكان التوظيف الخارجي بـ50% من أموال المصارف الخاصة ويمكن رفعها إلى 75% بقرار من المجلس المركزي، وحدّدنا مجموع عمليات القطع المكشوفة للزبائن بـ20% من الأموال الخاصة لأي مصرف، وطالبنا بضمانة تمثل 20% من أي مركز قطع.

- البحث مع المصارف لرفع نسبة الملاءة في الأموال الخاصة إلى 10%، أي أكثر من الـ7% المطلوبة في بازل 3، لمزيد من الرسملة وتعزيز متانة المصارف وسلامتها.

- ضرورة رفع الاحتياط العام مقابل المحفظة الائتمانية والتأني في توزيع الأرباح بغية تقوية قدرة المصارف على جبه المخاطر الائتمانية ولا سيما في التسليفات الاستهلاكية.

- تعزيز الإدارة الرشيدة بدءا من مجالس إدارة المصارف، اذ يقتضي تأليفها اختيار أعضاء مستقلين لا يقلّ عددهم عن اثنين.

- تطوير أنظمة الدفع وتوسيع قاعدة مركزية المخاطر لتشمل كل المدينين في المصارف وفي السوق عموما، مما يتطلّب التشريع المناسب.

واكد ان مصرف لبنان لن يقبل ان يكون حجم المصرف في الخارج لا يتناسب او يفوق حجمه في الداخل "لتبقى السيطرة ممكنة على المخاطر"، موضحا ان ما يهم المركزي هو سلامة عمل المصارف التي تخضع لرقابته.

القصار

واكد القصار اهمية التحفظ في العلاقات المصرفية الدولية بما لا يفترض حكما الانعزال عن المجتمع الدولي بمقدار توخي الحصافة ودرس العملية التوظيفية بكل جوانبها، وتطبيق معايير العمل المصرفي بدقة خصوصا لناحية كفاية رأس المال، وإدارة المخاطر بأنواعها. "والتحوط ليس للخسائر المحتملة فحسب، بل ايضا للخسائر غير المحتملة التي قد تتأتى من ظروف طارئة ولا سيما ان المصارف تتكيف مع متطلبات بازل 3".

ودعا الى توجيه الاستثمارات نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي في الدول العربية، "وهي مربحة وأكثر أمانا. وعلينا ترشيد استثماراتنا في الخارج".

وباسم اتحاد الغرف العربية، دعا الى ازالة العراقيل التي تعوّق تنفيذ مفاعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى القائمة منذ 2005 "بغية زيادة التجارة البينية وتطوير قاعدة الإنتاج، والتأسيس على تلك المنطقة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي في 2015 والسوق العربية المشتركة في 2020". ورأى ان دور الحكومات العربية الاساس في تعزيز العمل المصرفي العربي المشترك "يكون تسهيل عمليات توسع واندماج المصارف العربية عبر الحدود ضمن المنطقة العربية، بما يدعم بدوره التعاون الاقتصادي العربي". واذ امل في تبدد الغمامة التي تظلل اجواء لبنان "ليستعيد استقراره وازدهاره"، اشاد بجهود رئيس الجمهورية "لجعل الحوار المتواصل بين الفاعليات السياسية هو السبيل لتحقيق التفاهم وترسيخ الاستقرار السياسي، وذلك بمؤازرة رئيسي مجلس النواب ومجلس الوزراء"، مبديا ثقته بان الحوار هو الطريق الامثل لتحقيق ما يرضي اللبنانيين، "لانه يساهم في تثبيت نمو لبنان ماليا واقتصاديا واجتماعيا".

أردوغان

وشدد اردوغان على التاريخ الواحد في هذه الجغرافيا الواسعة "اذ نتكلم لغات مختلفة، لكن لا ننسوا أن تاريخنا واحد، وثقافتنا واحدة، وقيمنا واحدة، والأهم أن حساباتنا واحدة. وقد شكّلنا التاريخ سويا في هذه الأراضي، وبلا شك سنشكل المستقبل معا فيها". واكد ان تركيا لم تخسر من رفع التأشيرات مع لبنان وسوريا والأردن وليبيا، "وقد رفعنا الحصار عن شعوبنا والمفروض منذ مئات الاعوام"، مشيرا الى انتقال رجال الاعمال والتجار بدون قيود "والمستفيد ليس دولة واحدة، بل كل شعوب المنطقة. في الاتحاد الأوروبي هناك "شنغن"، فلم لا نؤسس الأمر عينه بين بلداننا؟ لم هذا الخوف؟". واذ ابدى رغبة تركيا في احلال السلام والاستقرار والرفاهية والامن في المنطقة "فلا مشكلة لدينا مع اي من دول الجوار"، اكد انها ستنشئ مجلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى مع سوريا والعراق، "وسنؤسس مجلس التعاون الرباعي بين سوريا ولبنان والأردن وتركيا. وبدأنا آلية الحوار الاستراتيجي مع الجامعة العربية قبل عامين، والتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي".

وفي الازمة المالية والاقتصادية "التي سنتجاوزها بنجاح"، دعا الى استخلاص الدروس. "فهي لم تخرج من لبنان ولا من تركيا، بل من الولايات المتحدة وانتشرت في العالم. من الذي أفلس؟ المصارف الكبرى وشركات التأمين العالمية انهارت"، معتبرا ان عدم رؤية الواقع ستجعل الازمة التالية اخطر بكثير. الا انه توقف عند قوة اقتصاد تركيا بعد الاصلاحات الجذرية "بما دفعها لتكون من اسرع الدول في تجاوز الازمة باقل اضرار ممكنة"، موضحا ان المصارف تنجح حين تعمل بحسب مبدأ الاستقرار. واشار الى نمو الدخل القومي 11,7%، "لذا، فالاقتصاد التركي هو من اكثر اقتصادات الدول النامية نموا، وهو الثالث في العالم".

واشار الى ان القطاع المصرفي التركي يقوم على بنية رأسمالية قوية "اذ تحتل تركيا المراتب الاولى في نسبة الكفاية بالرأسمالية، في ظل نمو القروض المفتوحة وانعدام المخاطر المصرفية، بما انعكس ايجابا على المناخ الاستثماري، وتمكنا من وضع حد للانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية". ودعا اصحاب الرساميل العربية للاستثمار في تركيا "ومن يغتنم الفرصة مبكرا يكون هو الرابح. وانا شخصيا اطمئنكم الى انني ساكون متابعا لاعمالكم الاستثمارية، فهناك وكالة لتشجيع الاستثمار الخارجي في تركيا تتبع لي مباشرة، وهي ستقدم لكم جميعا الدعم".

الحريري

وأشاد الحريري بالدور الكبير للرئيس أردوغان في إرساء دعائم التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تركيا القرن الحادي والعشرين، وفي وقوفها الى جانب القضايا المحقة في العالم العربي وفي العالم الاسلامي، "وكانت السند الوفي للبنان في كل الأوقات الصعبة". ورأى ان المنطقة العربية تتمتع بمقومات النمو الاقتصادي، مدعوما بالحوافز المالية والاستثمارية، مؤكدا ان العنصر الاساس في هذا النمو هو القدرة الكبيرة للمصارف العربية على تمويل المشاريع الاستثمارية، وتاليا المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية"، مشيرا الى ان المصارف العربية نجحت في أن تنأى عن الأزمة العالمية رغم الضغوط العالمية التي تعرض لها بعضها.

وقال ان النمو في لبنان البالغ 8% في العامين الماضيين "هو اعلى من معدل النمو الاقتصادي العالمي"، متوقعا استمراره في الـ2010، "وقد بدأت هذه المرحلة المزدهرة إبان الأزمة المالية العالمية، حين استقطبت مصارفنا التدفقات المالية الباحثة عن ملاذ آمن، وعن بيئة مشجعة للاستثمار في العديد من القطاعات الواعدة. كما أن سياسة الاستقرار النقدي والمالي التي يتبعها مصرف لبنان بالتنسيق مع وزارة المال، أثبتت كفايتها، فضلاً عن الثقافة المصرفية العالية والممارسات السليمة التي توصي بها جمعية المصارف". واكد أن المصارف اللبنانية هي شريك أساس في تمويل المشاريع التنموية والاقتصادية للدولة، من خلال الاكتتاب في سندات الخزينة.

واذ اكد ان لبنان يتطلع الى تعزيز قنوات التعاون مع تركيا في الميادين الاقتصادية والتنموية والاستثمارية المختلفة، لفت الى ان بيئة الأعمال فيه باتت مهيأة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ومنها التركية، الى القطاعات الاقتصادية الواعدة. "ونسعى الى تطوير الشراكات بين القطاع الخاص اللبناني والتركي، ونطمح الى زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين"، مشيرا الى توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة واعلان ولادة اللجنة الإستراتيجية العليا للتعاون والتنسيق بين البلدين. وقال ان تلك الخطوات تندرج في إطار اتفاقات أوسع تقيم منطقة تجارة حرة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، "ونطمح الى توسيعها عربيا اكثر لتفتح أسواقا أوسع أمام الصادرات اللبنانية وتزيد من حجم التبادل، وتاليا حجم الاقتصادات وفرص العمل في البلدان الأربعة". وامل في ان يكون اتفاق التجارة الحرة مقدمة لتحرير تجارة الخدمات بين لبنان وتركيا.

المستقبل

السبت ٢٣ تشرين الاول ٢٠١٠

طربيه يدعو المصارف العربية إلى تعزيز الرقابة وتطبيق معايير «بازل-٣» سريعاً لتفادي الأزمات



● طربيه يتحدث في «فينيسيا» أمس

قال رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه إن المصارف تعقد «آمالاً كبيرة على أن تسهم المعايير والقواعد الجديدة الهامة التي وضعتها لجنة بازل، في تفادي حدوث أزمات جديدة على المستوى الفردي أو النظامي، وتعزز قدرة المصارف على الصمود في وجه أي صدمات»، داعياً المصارف العربية والمصرفيين العرب الى «متابعة تلك المعايير، والعمل على تطبيقها سريعاً وبدقة في مؤسساتنا المصرفية العربية، لتحصينها بشكل أكبر من أي أزمات محتملة»، كما دعا سلطات الرقابة المصرفية الى إجراء مراجعة شاملة على طرق عملها، لأن للرقابة الفعالة والمتنورة دوراً أساسياً في ارتقاب الأزمات ومنع حصولها.

وكان طربيه يتحدث أمس في فندق فينيسيا بافتتاح ندوة مصرفية بعنوان «المستجدات الدولية حول الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر وتوصيات بازل-٣» التي نظمها الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالاشتراك مع جمعية مصارف لبنان.

واستهل طربيه كلمته بالقول «دفعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وقد قام العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات، وأظهرت تلك الدراسات مجموعة واسعة من نقاط الضعف التي كانت سبباً لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية أولاً، ثم تسريها وإنتشارها بشكل غير مسبوق عبر جميع النظم المالية والمصرفية».

أضاف أن «الدراسات والتحليلات أظهرت أن نقاط الضعف شملت مروحة واسعة من بنية النشاطات والممارسات المصرفية، منها، مثلاً، ما يتعلق بالاستثمارات العالية المخاطر وممارسات التسنيد وإعادة التسنيد المعقدة وممارسات إدارة المخاطر، بما في ذلك حوكمة المخاطر، وبتحديد التركزات في الاستثمارات، وفي اختبارات الضغط، وفي ممارسات تقييم الأصول، وفي الإفصاح والشفافية وفي إدارة السيولة وأخيراً وليس آخراً في دورية متطلبات رأس المال».

واعتبر أن «الأمور الأساسية التي بينتها الأزمة هي أن العديد من المصارف لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقاً أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة. وهذا بلا شك مخالف للمبادئ الأساسية لبازل-٢ والمتعلقة بكفاية رأس المال».

وأكد «أن أحد الأسباب الأساسية الأخرى لتفاقم الأزمة كان قيام عدد كبير من المصارف ذات الإنتشار العالمي ببناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية. وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال، وفي الوقت عينه كان العديد من تلك المصارف يمتلك مخزوناً غير كافٍ من السيولة. ترافق ذلك مع خسارات ائتمانية ضخمة نتيجة التركزات في الاستثمارات الناتجة عن ضعف في إدارة التركزات، ومخاطر الأطراف المقابلة خاصة تلك الناتجة عن الإستثمار في المشتقات ومشتقات الائتمان. وقد تضخمت الأزمة بشكل أكبر جراء عملية تخفيض الاستدانة نتيجة لترابط المؤسسات النظامية في ما بينها عبر مجموعة معقدة من المعاملات».

واعتبر أن «العجز انتقل في القطاع المصرفي إلى بقية النظام المالي والاقتصاد الحقيقي ما أدى إلى انكماش هائل في السيولة وتوافر الائتمان»، مشيراً الى أن «الهيئات الرقابية الوطنية والدولية تداعت لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي الحالية ووضع معايير دولية حديثة تساهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات عبر تحديد وضعية مخاطر المصارف بطريقة أكثر شمولية».

أضاف «كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لبازل-٢، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة شكلت معاً ما بدأ تسميته بازل-٣». كما اعتبر أن تلك الإصدارات «تناولت أموراً أساسية، مثل قواعد رأس المال واحتياط السيولة واختبارات الضغط والحوكمة في المصارف ونظام المكافآت والتعويضات في المصارف وغيرها».

وأوضح أن «التعديلات على الدعامة الأولى من بازل-٢ تتضمن: تغييرات على إطار مخاطر السوق، وتغييرات على إطار التسنيد، وتحسين نوعية رأس المال وزيادة احتياطات رأس المال وتخفيض الدورية لمتطلبات رأس المال، والسعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملاءمة متطلبات رأس المال بحسب وضعية خطر كل مصرف».

وقال إن «تعديلات واسعة أجريت على الدعامة الثانية شملت التركيز على المخاطر في جميع أنحاء المصرف ومواضيع محددة تتعلق بقياس وإدارة المخاطر ومخاطر السمعة. وشملت التعديلات على الدعامة الثالثة التشدد في إفصاحات أكبر من قبل المصارف تؤدي إلى صورة أكثر شمولاً لمخاطرها وهذا الأمر يشكل ضغطاً بشكل غير مباشر على المصارف التي تتمتع برأسمال غير كافٍ مقابل مستوى مخاطرها».

وشرح أنه «تم التشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من قبل المصارف كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، حيث يحذر اختبار الضغط إدارة المصرف من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، ويشير إلى مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة. كذلك يؤمن اختبار الضغط مؤشراً لمستوى رأس المال الضروري لتحمل ظروف السوق الصعبة».

وأشار طربيه الى «أن اختبار الضغط أصبح يمثل أداة أساسية ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر، حيث

يلعب دوراً مهماً في: توفير تقييمات تطلعية للمخاطر، ودعم إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال، وتحديد قدرة تحمل المصرف للمخاطر، وتسهيل التخفيف من المخاطر وتطوير خطط الطوارئ خلال مجموعة من الظروف الضاغطة».

وبحسب طربيه، «تم التركيز ايضاً على الحوكمة لما لها من أهمية خاصة ونتيجة للمشاكل الكثيرة في ممارسات الحوكمة التي برزت خلال الأزمة. وقد شملت تلك المشاكل على سبيل المثال مراقبة غير كافية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا وإدارة مخاطر غير كافية وهيكليات ونشاطات تنظيمية معقدة أو مبهمة».

ورأى أن من المجالات الرئيسية التي ركزت عليها لجنة بازل هي: التشديد على اضطلاع مجلس الإدارة بنشاط بمسؤوليته الكلية عن المصرف، بما في ذلك استراتيجية أعماله ومخاطره وتنظيمه والسلامة المالية والحوكمة، إضافةً إلى قيام الإدارة العليا بالتأكد من أن نشاطات المصرف تتفق مع استراتيجية الأعمال وتحمل المخاطر والسياسات التي وافق عليها المجلس وكل ذلك تحت توجيه مجلس الإدارة، ناهيك عن وجوب أن يكون لدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر مع سلطة ومكانة واستقلالية وموارد كافية وإمكان إبلاغ معلوماتها إلى المجلس، فضلاً عن نظام التعويضات والمكافآت، والإفصاح والشفافية».

كما شددت لجنة بازل على «الممارسات المتعلقة بالتعويضات والمكافآت في المصارف وتعزيز المقاربة الإشرافية الفعالة على تلك الممارسات والمساهمة في دعم تكافوء الفرص».

مكداشي

ثم تحدث رئيس لجنة الرقابة على المصارف اسامة مكداشي، فأشار الى «نوعين من الاصلاحات يجب تطبيقهما في المصارف: «تحديد المعايير المطلوب وضعها لتفادي الازمات أو لتقليل أثرها السلبي، وتحديد آلية التطبيق والثغرات الناتجة إما من سوء التطبيق أو التطبيق الانتقائي من حيث النوع، وما يجب على المؤسسات المصرفية والمالية فعله للمتابعة الدؤوبة والفاعلة».

وأشار الى أن «على المصارف ولجنة الرقابة عليها أن تجعل نصب أعينها معرفة واقية للأسواق التي نتعامل بها والبيئة التشغيلية والقانونية وحجم الزبائن ونوعيتهم وحجم الاسواق المنافسة والمخاطر وضرورة بناء المخطط الاستراتيجي على اسس من الحقائق، على أن يعود لكل مصرف تحديد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وأن يضع الضوابط التي يراها ملائمة».

وقال إن «حسن الإدارة يشمل مجالس الإدارة والهيكلية التنظيمية الفعالة بهدف حماية المودع والحفاظ على أموال المستثمرين»، لافتاً الى أن «السلطة الرقابية تعتمد أولاً على الإرشاد، وثانياً على الالتزام الذاتي بالسياسات المتوازنة، بحيث تتمكن المصارف من اكتشاف الخلل وتصحيحه».

واقترح عدداً من المبادئ للتصحيح، وأهمها «تقبل التغيير والالتزام بخط واضح في أخذ المخاطر، وعدم الانجراف نحو الربح السريع لتحقيق التفوق في المدى القصير، وتحمل مسؤوليات القرارات واعتماد الشفافية في التعامل مع السلطات الرقابية، والانفتاح على ما يحصل في الأسواق الأخرى والإفادة منها، والتخطيط لما قد يحصل وزيادة الرسملة فوق الحدود الدنيا، وزيادة السيولة للتعامل مع السحوبات غير المنتظرة وتأمين استمرارية الإدارة بإعطاء الصلاحيات للعناصر القيادية لتأمين حسن الأداء مستقبلاً».

المراقب الإقتصادي

تموز ٢٠١٠ ـ العدد ٢٧٣

شارك بالقمة المصرفية العربية الدولية في اسطنبول

طربيه: المصارف اللبنانية صامدة أمام الإضطرابات المالية

لفت رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه إلى قدرة المصارف اللبنانية على الصمود في الإضطرابات المالية الدولية عازيا السبب في ذلك إلى الإطار التنظيمي السليم والصلب الذي وضعه مصرف لبنان المركزي.

كلام طربيه جاء خلال اختتام القمة المصرفية العربية - الدولية للعام ٢٠١٠ «من الأزمة الى الإستقرار المالي» أعمالها بعدما كانت انعقدت في اسطنبول - تركيا يومي ١٧ حزيران و ١٨ برعاية رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وبدعم من الحكومة التركية، ومشاركة كل من جمعية المصارف التركية وهيئة الرقابة على المصارف التركية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ونظمها اتحاد المصارف العربية والتي اوصت في بيانها الختامي الى وضع فريق عمل لتعزيز إصلاح القطاع المصرفي والتشريعات المالية.

وقد افتتح أعمال القمة رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان أحمد يوسف بكلمة عرض فيها للعلاقات العربية - التركية التي شهدت تطوّراً سريعاً وملحوظاً على مدى السنوات السابقة وخصوصاً على المستويين الاقتصادي والمالي.

كذلك شدّد على امكانات المصارف العربية في تنشيط الاستثمارات المحلية والإقليمية وهي التي تدير أكثر من ٢,٢٦ تريليون دولار بشكل أصول.

كما عرض طربيه في كلمته لموقف تركيا الداعم لتعزيز العلاقات الجيدة والتعاون مع العالم العربي. كذلك تطرّق الى الأزمة الأوروبية الأخيرة وناقش الدروس المستخلصة من هذه الأزمة، لافتاً إلى قدرة المصارف اللبنانية على الصمود في الإضطرابات المالية الدولية، ويعود الفضل في ذلك إلى الإطار التنظيمي السليم والصلب الذي وضعه مصرف لبنان المركزي.

وخلصت توصيات المتحدثين في القمة على ما يأتي:

- وضع فريق عمل لتعزيز إصلاح القطاع المصرفي والتشريعات المالية.
- أهمية تعزيز التشريعات العربية - التركية.
- إنشاء مجلس مخاطر نظامي إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي يتمثل دوره بداية بالمراقبة، التدخل إلى المخاطر النظامية، تسهيل التوصيات السياسية المتعلقة بلجنة «بازل»، حيث يمكن لمجلس مخاطر نظامي إقليمي أن يتوسع دوره ليغطي كل جوانب التنسيق المالي الإقليمي مثل المصارف المركزية ومستوى الرقابة على المصارف.
- تمييز الأحداث والشروط السياسية عن تلك الإقتصادية في الأسواق الناشئة.
- تطوير الأدوات المضمونة لاسترجاع ثقة المستهلك والمستثمر.
- التركيز على وسائل الإعلام في ما يتعلق بالتأثير على العلاقات الإقتصادية العابرة للحدود.
- إنشاء لجنة لملاحقة توصيات هذه القمة وخصوصاً تلك التي تعزز العلاقات السليمة والتعاون بين تركيا والمنطقة العربية.

L'Orient LE JOUR

Mardi 16 Mars 2010

Torbey : Le secteur bancaire libanais sert désormais de modèle en matière de gestion des risques

Au cours de l'inauguration hier d'un séminaire organisé à Beyrouth par l'Institut de la finance internationale (ou Institute of International Finance, IIF en anglais) portant sur la gestion des risques, le président de l'Association des banques au Liban (ABL), Joseph Torbey, a mis l'accent sur la résilience dont a fait preuve l'économie libanaise face à la crise internationale, soulignant, par ailleurs, que le temps est aujourd'hui aux grands défis mais aussi aux grandes opportunités à l'échelle mondiale. Au cours de son allocution, qu'il a prononcée devant les représentants de 12 pays venus se pencher sur la question primordiale du lien entre la gestion des risques et la crise financière, M. Torbey a déploré le manque de vigilance des responsables des marchés et l'avidité des « joueurs », soulignant que ces deux facteurs majeurs ont abouti à l'éclatement de la bulle financière l'an dernier et par conséquent à la pire récession économique dans le monde depuis 1929. « La plus grande responsabilité incombe en effet à ces personnes qui ont cherché le profit rapide, sans tenir compte des principes et des normes qui régissent l'activité financière au sein du régime économique libéral. Ils ont eu recours aux spéculations les plus agressives, mettant derrière eux les intérêts des actionnaires (...) et créant un effet domino sur le marché, lequel effet a mené à l'évaporation de milliers de milliards de dollars, et surtout à la suppression de millions d'emplois (...). La structure des compensations, notamment les bonus astronomiques reversés aux dirigeants des grands groupes mondiaux, a contribué en parallèle à la faillite de nombreuses compagnies et à l'aggravation des retombées négatives sur l'économie mondiale (...) », a ainsi souligné le président de l'ABL. Selon lui, il est plus que nécessaire aujourd'hui de redéfinir les règles du jeu et de mettre en place de nouvelles techniques de contrôle des marchés financiers.

À ce sujet, M. Torbey s'est félicité de la politique conservatrice suivie par la Banque du Liban (BDL), soulignant que les directives et les circulaires imposées par la Banque centrale ont évité à l'économie locale les répercussions de la débâcle mondiale. « La BDL a en effet émis au cours des dernières années une série de directives empêchant d'une part les banques commerciales d'investir dans les subprimes ou d'autres produits structurés, et leur imposant d'autre part de maintenir 30 % de leurs actifs sous forme de liquidités (...). Grâce à cette politique, le Liban est sorti indemne de cette crise », a-t-il indiqué, ajoutant que le secteur bancaire libanais sert désormais de modèle en matière de gestion des risques.

Notons enfin que le séminaire, qui se déroulera jusqu'au 18 mars, est le premier séminaire organisé par l'Institut de la finance internationale au Liban.

النهار

الثلثاء ١٦ آذار ٢٠١٠

طربيه في مجلس إتحاد المصارف

أعادت المصارف اللبنانية المنضمة الى إتحاد المصارف العربية تسمية رئيس مجموعة الإعتماد اللبناني ورئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه، لتمثيلها في مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الذي ستبدأ ولايته في الأول من ايار المقبل وتنتهي في ٣٠ نيسان ٢٠١٣.

وسبق لطربيه أن شغل رئاسة مجلس إدارة الإتحاد المذكور لولايتين متتاليتين، اعتمد في خلالهما لبنان مقرا لرئيس الإتحاد، وشيد مبنى له في بيروت تدار من خلاله نشاطاته الإقليمية والدولية.

النهار
الخميس ١٤ كانون الثاني ٢٠١٠

افتتاح منتدى "آفاق الاقتصاد اللبناني وجاذبيته"

الصفدي: لدينا مشروعان يدفعان لبنان الى مسار جديد
طربيه: لتعزّز الحكومة الاستقرار السياسي والأمني

طرح وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي في افتتاح "منتدى المال والاعمال"، مشروعين في مجال البنية التحتية البشرية والمادية "يكفلان دفع لبنان الى مسار اقتصادي جديد أكثر انتاجية تنوعا وانتشارا، وأكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية"، فيما حدد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه "المهمة الواجبة" للحكومة بتثبيت الإستقرار السياسي والأمني، داعياً القيادات والقطاعات الى دعمها وإزالة ما يعوّقها.

افتتاح المنتدى امس في فندق "فينيسيا" كان بعنوان "آفاق الاقتصاد اللبناني وجاذبيته"، وتنظمه "كونفكس" ليومين. وشارك الصفدي ممثلا رئيس الحكومة، وحضر الوزيران ابراهام دده يان وجان اوغاسبيان، والنواب عاطف مجدلاني وياسين جابر وعبد اللطيف الزين ونبيل دي فريج وعلي عمار وعلي عسيران، والسفراء المصري أحمد البديوي والاردني زياد المجالي والعماني محمد بن خليل الجزمي، ورؤساء الهيئات الاقتصادية.

بعد النشيد الوطني، قال رئيس مجلس إدارة "كونفكس انترناشيونال" رفيق زنتوت، ان المنتدى يهدف "الى التأسيس لمجتمع أعمال ناجح وتشجيع الاستثمارات عبر تطوير القطاعات وتفعيل دور المصارف في تنمية الإقتصاد".

واشار أمين سر الندوة الاقتصادية فادي صعب الى فرص كبرى أمام لبنان، داعيا الى "التعجيل في اتخاذ الاجراءات الاصلاحية الادارية والمالية المطلوبة".

طربيه

وفي كلمته، رأى طربيه ان تثبيت الإستقرار سياسيا وأمنياً وتعزيز مسيرة الوفاق وإستثمار الاجواء الاقليمية والدولية المؤاتية "هي المهمة الواجبة الاولى للحكومة. والمطلوب من القيادات المحلية دعمها وإزالة ما يعترضها من معوقات". واذ عرض الايجابيات في الاقتصاد الوطني، اكد انهما لا تشكل وحدها ضمانا لمستقبل واعد للبنان في ظل إستمرار مشكلات لبنان الاساسية. "فنمو الناتج الوطني لا يمثل مؤشرا كافيا للتنمية الشاملة، بل يفترض أن يتزامن مع إعادة بناء الثقة وإدخال تحسينات مطردة في الاحوال المعيشية والتقديمات الصحية والاجتماعية ورفع مستوى التعليم وتيسيره بما يتوازن مع موازنات الاسر والنهوض بالبنى التحتية والمرافق العامة، وإعادة الاعتبار جديا لدولة المؤسسات والقانون بما يفضي الى تكامل في التنمية وفي إنتاج مناخ إستثماري حقيقي". واعتبر ان كل ذلك يستدعي من الدولة وأصحاب القرار إرساء رؤية وبرنامج متكاملين.

ونبّه الى ان دقة الأوضاع المالية "لا تتيح الكثير من المعالجات التي يبدو بعضها متعارضاً"، مشيرا الى استحالة جبه ارتفاع الدين رغم تقلصه الى الناتج، بزيادة الأعباء الضريبية. ودعا الى منح المزيد من الحوافز الضريبية "لتوفير بنية ملائمة أكثر للنمو المستدام، وإستحداث فرص عمل في الامدين المتوسط والبعيد بما يساهم في أحداث تحول في المسار الاقتصادي العام، سواء حيال تعميق ثقة المستثمرين وتطويرها


الصفدي متحدثاً، وبدا زنتوت وطربيه وصعب. (ابرهيم الطويل)

أو المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو- إقتصادية القائمة".

الصفدي

ولم يشأ الوزير الصفدي التركيز على حجم المشكلات الاقتصادية التي يعانيها لبنان، فتوقف عند الفرص وقوة الاقتصاد الفعلية "وهي حقيقة ستتجلى في المستقبل القريب". ولفت الى "ان الاداء السياسي والاقتصادي في الأعوام الماضية لم يكن بالأمر السهل، ونتائجه لم تكن قليلة إذا لحظنا الأزمات المتتالية"، معتبرا ان ذلك يدل على طاقة لبنان الكبيرة في جبه الازمات والصعاب وقدرته على تخطيها "بما يؤكد وجود جاذبية أساسية للاقتصاد".

وانطلاقا من تحوّل البنية الاقتصادية نحو الحداثة، طرح الصفدي مشروعين "يكفلان دفع لبنان الى مسار اقتصادي جديد أكثر انتاجية، وأكثر تنوعا وانتشارا، مما يجعله أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية"، موضحا انهما في مجال البنية التحتية البشرية والمادية. وفي الاول، اكد ضرورة تحديث شبكة المواصلات وإنشاء شبكة حديثة تشمل كل لبنان، "على أن تنطلق بإنشاء خط سريع للسكة الحديدية على امتداد الساحل اللبناني، وهو مشروع أقره مجلس الوزراء، على أن يتبعه تحديث شبكة الطرق الرئيسة في المناطق الأخرى كالهرمل وعكار، مما يعزز حوافز السكن والعمل خارج بيروت". وفي الثاني، لفت الى حاجة نوعية التعليم الرسمي الى إصلاحات جذرية "بما يؤدي الى قفزة مهمة في انتاجية العمال ومسار النمو".

الجلسات

انعقدت الجلسة الأولى بعنوان "ايجابيات الاقتصاد اللبناني"، وتحدث فيها وزير السياحة فادي عبود فاعتبر ان مناعة الاقتصاد "مكّنت لبنان من جني ايجابيات واضحة من جراء توجه الأموال والرساميل نحوه نظرا الى تقلص آفاق الاستثمار في الأسواق الاوروبية والاميركية بعد الأزمة العالمية". وتطرق الى حقوق المستثمرين والروتين الاداري والابتزاز واعدا بالعمل للقضاء على هذه "الظاهرة". واكد سعي وزارة السياحة الى تطبيق خطة "للارتقاء بالسياحة الوطنية وجذب الاستثمارات"

وتحدث في الجلسة كل من رئيس مجلس الادارة لشركة "السلام العالمية" عيسى عبد السلام أبو عيسى، ورئيس مجلس ادارة شركة M I F ايلي واكيم، ورئيس مجلس ادارة "مجموعة الزيدان القابضة" عمرو فريد زيدان ورئيس مجلس ادارة شركة "ثروات العقارية" صلاح الميال.

ترأس الجلسة الثانية "الفرص الاستثمارية المتاحة" النائب ياسين جابر، وتحدث فيها رئيس مجلس الادارة للبنك اللبناني الكندي جورج زرد أبو جودة عن ثلاثة محاور: "نقاط الضعف والقوة الخارجة عن طبيعتنا، ونقاط الضعف والقوة نتيجة أدائنا والخطوات المقترحة". وتحدث ايضا كل من رئيس مجلس مجلس الانماء والاعمار نبيل الجسر عن برنامج الاستثمار والانفاق العام الذي وضعه المجلس، ورئيس مجلس ادارة مجموعة "بروموسفن" أكرم مكناس ورئيس مجلس ادارة Inkript هشام عيتاني.

النهار

الجمعة ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩

"المؤتمر المصرفي العربي السنوي 2009" في فندق "فينيسيا"

الحريري: فرص تعزز الاستثمار في الميزات التفاضلية

سلامة: لمكافحة عجز الموازنة قبل الدين العام



المدعي يتسلم من الرئيس الحريري جائزة الريادة وبدا سلامة وطربيه وبوسف.



الوزير عدنان القصار يفتتح المعرض. (ابرهيم الطويل)

اذا كان رئيس الوزراء سعد الحريري تحدث عن فرص للنهوض الاقتصادي في المرحلة التي يقف لبنان على اعتابها "بما سيمكّن اللبنانيين من الافادة عبر الاستثمار في تطوير الميزات التفاضلية والطاقات الإنتاجية والإبداعية"، فان عودة لبنان الى دائرة الضوء تفرض قراءات مأنية في دروس الربع الأخير من القرن الماضي "الذي شهد حروباً محلية واقليمية على ارضه، ثم اعماراً لما خربته الحرب لا نزال ندفع ثمنه"، وفق رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه. وما بين الداخل والخارج ايضاً، دروس مستقاة من تجربة العالم بعد عاصفة المال، يتتبع لبنان تطوراتها "لأن ما سينجم مستقبلاً سيؤثر على القطاع المصرفي وتوظيفاته وعلى الثروة الوطنية"، بحسب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي رأى ان الاولوية تكمن في مكافحة عجز الموازنة لتحرير موارد اضافية للتنمية "وليس في خفض الدين الذي تراجع نسبة الى الاقتصاد والكتلة النقدية".

مواقف وقراءات وردت امس في افتتاح "المؤتمر المصرفي العربي السنوي لسنة 2009" الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في فندق "فينيسيا" بعنوان "الاستثمار العربي البيني في ظل نظام اقتصادي عالمي مستجد". وفي حفل الافتتاح امس، حشد وزاري ونيابي واقتصادي ومالي ودبلوماسي، استذكر الرئيس الشهيد رفيق الحريري بعرض كلمة له في افتتاح دورة سابقة للمؤتمر المصرفي العربي.

بدءاً النشيد الوطني، ثم كلمة لرئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف تحدث فيها عن دور المصارف العربية المحوري على الصعيدين الاقتصادي والتنموي انطلاقاً من امكاناتها المالية والتقنية والبشرية، "اذ تدير أكثر من 2,2 تريليوني دولار من الموجودات، وتستند الى قاعدة ودائع تفوق التريليون دولار، وتعمل بكفاءة رأسمالية تزيد على 200 مليار دولار، بما يؤشر الى دور أكبر لها لجهة تنشيط الاستثمارات المحلية والإقليمية والمساهمة في إخراج الإقتصادات العربية من الأزمة".

طربيه

وتوقف رئيس الإتحاد العربي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه عند الازمة التي هزّت أسس الاستقرار وثوابت الانظمة المالية في العالم، "وتؤشر انعكاساتها السياسية الى انها لن تكون اقل اهمية من آثارها الاقتصادية"، مؤكداً ضرورة تزخيم التحرك العربي في الاسواق الوطنية وعبر الحدود بهدف حصر الاضرار، "لنكون تالياً مشاركين في معالجة ما يعنينا بدل ان نصبح من الضحايا". ودعا الى اعتبار سنة 2010 "سنة الاستثمار في البيئة والمياه والطاقة". واذ اشاد بالقطاع المصرفي اللبناني "الذي بات دوره مركز الثقل النوعي في التمويل وادارة المدخرات الوطنية واستقطاب الاستثمارات الخارجية وصمام الامان في درء المخاطر النقدية والمالية"، رأى ان عودة لبنان الى دائرة الضوء تفرض الافادة من تجارب الربع الأخير من القرن الماضي "الذي شهد حروباً محلية واقليمية على ارضه، ثم اعماراً لما خربته الحرب لا نزال ندفع ثمنه".

سلامه

وفي كلمته، فنّد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تطوّر الاوضاع النقدية والمالية في العالم والتطلع الى سنة 2010 كسنة الخروج من الازمة المالية والاقتصادية على وقع السيولة التي ضختها حكومات الدول العشرين، لفت الى ان مصرف لبنان يتتبع هذه التطورات "مدركاً أن ما يجري وما سينجم عنه مستقبلاً سيكون له تأثير على القطاع المصرفي وتوظيفاته وعلى الثروة الوطنية"، معلناً ان توجهات سنة 2010 والنموذج المعتمد تقضي بالآتي:

- حض المصارف على التوسع خارج لبنان وتحرير كلي لوظيفاتها في الخارج، وعلى التسليف بالليرة واقتراح إمكان تمديد آجال الافادة من الحوافز من حزيران 2010 الى حزيران 2011 أو أي تاريخ آخر.
- تركيز عمل وحدة الإدارة الحكيمة التي انشأها مصرف لبنان على أسس الإدارة الحكيمة لدى المصارف والمؤسسات المالية وتركيمة مجالس الإدارة.
- التأكد من الفصل بين المصارف التجارية ومصارف الاستثمار.
- تمديد الآجال لشهادات الإيداع الصدرة من مصرف لبنان بالليرة وإطلاق شهادات إيداع لسبع أو عشر سنين عند الحاجة إليها وبهدف ضبط السيولة. علما أن مصرف لبنان توقف عن إصدار شهادات إيداع منذ تموز 2009، وهو باق على قراره حتى إشعار آخر "بحسب تطوّر السيولة وضرورة ضبطها للمحافظة على استقرار الأسعار ومنع التضخم في أسعار الأصول والخدمات والحدّ من المضاربة. وأدى ضبط السيولة إلى استقرار التضخم على 3 في المئة في 2009". واذ تحدث عن مؤشرات الثقة بمستقبل أفضل للوضع الائتماني في لبنان، "التي نلمسها مع ارتفاع سنوي للودائع بـ20 في المئة، وتراجع الدولرة إلى 66 في المئة، وارتفاع فائض ميزان المدفوعات الى 6 مليارات دولار، وارتفاع تحويلات المغتربين الى 7 مليارات دولار، وتحقيق نمو 7 في المئة"، اعتبر ان الاولوية وفي ظل المخاطر التضخمية المتوقعة واحتمال ارتفاع الأصول والذهب، "تكمن في مكافحة عجز الموازنة لتحرير موارد إضافية للتنمية وليس في خفض الدين الذي تراجع نسبة إلى حجم الاقتصاد والكتلة النقدية، والذي ستتراجع قيمته بسبب التضخم العالمي الآتي، وتتراجع مخاطره نتيجة التحسن المتوقع في قيمة موجودات الدولة والبنك المركزي".

الفرازجي

ودعا ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية رئيس بعثتها الى جنيف سعد الفرازجي الى زيادة التجارة والاستثمارات البيئية من اجل تنمية عربية إقليمية متكاملة، وتجميع الموارد لدعم التعليم والتدريب والبحث العلمي وتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة، والارتقاء بمستوى القوى العاملة "لأنها ثروتنا البشرية والعنصر الحيوي الذي من شأنه زيادة قدراتنا التنافسية ورفع معدلات النمو في بلداننا".

الحريري

ورأى الرئيس الحريري أن لبنان أمام مرحلة جديدة تحمل في طياتها فرصاً للنهوض إلى واقع اقتصادي جديد "سيفيد اللبنانيون عبره من منافع الازدهار من خلال الاستثمار في خصوصيتنا الاقتصادية وتطوير ميزاتنا التفاضلية، وتالياً تطوير طاقاتنا الإنتاجية والإبداعية"، مؤكداً أن حكومة الوحدة الوطنية لن تكون سياسية فحسب، "بل أيضاً حكومة وحدة اقتصادية، اجتماعية وتنموية تعكس طموحات اللبنانيين. وان البيان الوزاري سيكون مقدمة حقيقية لانجازات ينتظرها اللبنانيون في كل المجالات لتحسين مستوى معيشتهم وتأمين حياة أفضل لهم".

وفي معرض تنويهه بصلابة القطاع المصرفي ومتانته، اشار الى الدور المهم الذي أداه المصارف في حياة لبنان الاقتصادية، "اذ شكلت ركيزة أساس في كل المراحل، واكتسبت مناعة هائلة وقدرة على التكيّف مع الأحداث مهما تكن صعبة، واستطاعت تخطي تداعيات الأزمة التي هزت النظام المالي العالمي. واكثر، أصبح لبنان ملاذاً للرساميل الوافدة. وهذا كله مرده الى سياسة مصرف لبنان الحكيمة، وأنظمة الرقابة الصارمة والفاعلة التي تتماشى والمعايير العالمية".

وتطرق الى وضع المنطقة العربية بعد ازمة المال، فدعا الى توفير مناخ مؤات لتفعيل نشاط القطاع الخاص بهدف المحافظة على معدلات نمو مرتفعة وتأمين فرص عمل للخريجين، معتبراً ان المصارف العربية ونظراً الى السيولة الكبيرة لديها، قادرة على أداء دور مهم في دعم مشاريع القطاع الخاص والاستثمار العربي البيني في كل المجالات، سواء في مشاريع البنى التحتية أو المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. "ولعل التحدي الجديد الذي يواجه المصارف هو أن تنجح في أن تكون شريكاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الامد الطويل. والأهم، أن يكون النمو مستداماً ومبنياً على أسس سليمة ومتينة تسمح بتأمين وظائف جديدة للشباب العربي".

ورأى أن التحدي امام الحكومات العربية يتمثل في نجاحها في استقطاب المصارف العربية لتكون هي المحرك الأساس للنمو والتنمية. "ومسؤوليتنا تتركز في تأمين الاستقرار السياسي والتشريعي والإطار القانوني والمؤسساتي الملائم الذي يشجع المصارف العربية على تمويل المشاريع الاستثمارية. هكذا نكون حافظنا على رأس المال العربي في بلداننا".

واثر الافتتاح، كرّم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي الدكتور جاسم المناعي بمنحه جائزة "الريادة المصرفية". ثم افتتح المعرض المواكب لأعمال المؤتمر الذي يختتم أعماله اليوم.

المستقبل

الجمعة ٢٦ حزيران ٢٠٠٩

البحث يتمحور حول استراتيجيات ما بعد الأزمة

انطلاق القمة المصرفية العربية الدولية في لندن



● طربيه وأبرسوش ويوسف في افتتاح القمة

إنطلقت أعمال القمة المصرفية العربية الدولية أمس في لندن برعاية رئيس مجلس الوزراء البريطاني غوردن براون، والتي نظمها اتحاد المصارف العربية متعاونا مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية المصارف الأوروبية تحت عنوان «إستراتيجيات ما بعد الأزمة: العودة الى الأساسيات»، بحضور وزير المال السوري محمد الحسين، ووزير الاقتصاد والمال القطري يوسف حسين كمال، ووزير الاستثمار المصري محمود محيي الدين، بحضور سفراء عرب في لندن.

وقد افتتح أعمال القمة رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف بكلمة تحدث فيها عن الاستراتيجيات التي يجب اعتمادها للتعافي من الأزمة، ذاكراً أمثلة عما يجري في أميركا والدول الأوروبية من خطوات لمواجهة تداعيات هذه الأزمة.

كما أشاد يوسف بدور المصارف العربية التي شهدت توسعاً ونمواً على المستوى الإقليمي والدولي، منوهاً بدور القطاع المصرفي العربي الذي يتمتع بكفاءة عالية ورقابة شديدة ويملك إمكانات مالية كبرى لمواجهة الأزمة المالية العالمية، خصوصاً أن المصارف العربية لديها رأسمال جيد يزيد على الحد الأدنى المطلوب في اتفاق «بازل ٢».

أما رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، جوزف طربيه، فقد تناول في كلمته في افتتاح المؤتمر تقييما لآثار الأزمة، وقال «ما فاجأنا جميعاً ليس الخسائر الحاصلة، بل أحجامها التي تفوق التصور، وما زاد فجيعتنا ليس الخسائر التريليونية في الثروات إنما فقدان ملايين الأشخاص في العالم أعمالهم وطرد الملايين من منازلهم الى الشارع. إنها مأساة كونية لا يمكن معالجتها إلا بمواجهة الأزمة، والعودة الى الأساسيات والمعايير والأخلاقيات التي تضبط مسار الأعمال والعمليات في النظام الحرّ».

كما شدد طربيه على أهمية اعطاء حق صوت أكبر في المؤسسات المالية الكبرى للدول والاقتصادات الناشئة السريعة النمو، كي يكون لها صوت مؤثر في مجريات أحداث الاقتصاد العالمي.

الكلمة الرئيسية كانت للوَرد دايفيد اوف ابرسوش، وزير التجارة والاستثمار البريطاني، الذي أشاد بأهمية المؤتمر معتبراً أنه اجتماع الشخصيات للتكلم عن الأخطاء وطرائق معالجتها.

وتطرق إلى أهمية المصارف العربية، معتبراً أن لديها إمكانات ضخمة على المستوى العالمي، ومن الضروري التعاون معها على نطاق أوسع.

الحوادث

الجمعة ٢٢ ايار ٢٠٠٩

د. جوزف طربيه رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب لـ«الحوادث»:

التجربة اللبنانية نموذجية اثبتت جدارتها في جبه ازمات طارئة او تطورات غير محسوبة

اكد رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك الاعتماد اللبناني ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه ان المؤشرات الاقتصادية في لبنان تسير عكس تداعيات الازمة المالية العالمية والارقام تدل على ذلك من خلال ما يتعلق بفائض ميزان المدفوعات وارتفاع موجودات المصارف. وشدد في حديث الى «الحوادث» على ضرورة الاضاءة على التجربة اللبنانية كنموذج اثبت جدارته في جبه ازمات طارئة او تطورات غير محسوبة وامل ان تستعيد اقتصادات الخليج مسيرة النمو بحيث يكون اللبنانيون العاملون هناك من اول المستفيدين من ذلك.

«الحوادث» التقت طربيه وكان معه الحوار التالي:

«الحوادث»: الازمة المالية العالمية كان لها ولا شك تأثيرها المباشر في معظم انحاء الكرة، ويقال ان لبنان ظل بمنأى عنها فما قولك؟ وهل من اجراءات ترى ضرورة اتخاذها لابقاء الوضع المصرفي على حصانته ومناعته ازاء هذه الازمة المستشرية حتى الآن؟

د. طربيه: ان الحراك الكبير، الذي يشهده العالم اوطانا وتجمعات اقليمية وعبر القارات على كل المستويات، بفعل الاعصار المالي هو حراك غير مسبوق حجما ونوعا. وما تم انفاقه او تخصيصه على الصعيد العالمي حتى الان بهدف وقف الانهيار وليس الانقاذ الفعلي، بلغ ارقاما غير مسبوقة. كذلك ما يتم تداوله من اقتراحات للمعالجة تطاول احيانا مرتكزات النظام الاقتصادي الدولي. وهذا يظهر عنف الاعصار داخل هيكل النظام المالي الدولي، وما افرزه من نتائج كارثية، يصعب حتى الان حصرها، واستبيان مداها وعمقها وانعكاساتها القادمة. وخير اثبات لذلك السباق العكسي للخروج من العولمة كخشبة خلاص، بعدما كان الانغماس فيها مظهرا للتقدم والازدهار. فالمشهد الحاضر يظهر ان الاسواق الاكثر انفتاحا هي الاكثر تضررا، والاكثر تعرضا للانعكاسات.

انها اذاً محطة تاريخية فاصلة ترتب، فيما ترتب، تغييرات شاملة في المفاهيم والرؤى وانقلابات جذرية في المهام والادوار. وها نحن نشهد اليوم عودة دراماتيكية للحكومات لتكون اللاعب الاساسي في الاسواق فيما تتهاوى المؤسسات ويصمت اللاعبون الكبار المتهمون بخيانة القيم والمثل التي تحكم مبدأ الاقتصاد الحر، وبالانجرار الى التلاعب والغش وسلب اموال الناس ومدخراتهم. ومن البديهي ان هذه المتغيرات ستزداد حدة وعمقا مع تواصل الازمة وتداعياتها وسرعة انحدار الاقتصاد العالمي صوب الركود والكساد خصوصا بعدما اظهرت الوقائع المتواصلة في الاسواق بان ما يتم ضخه من مئات المليارات يذوب سريعا في اتون الخسائر الهائلة التي ترتفع تقديراتها تباعا لتبلغ ارقاما فلكية بعدة تريليونات الدولار.

وهذا ما يؤدي الى مزيد من تداعي الثقة وربما فقدانها في وقت ليس ببعيد ما لم يصل حراك قادة العالم وآخر محطاته اجتماعات مجموعة العشرين الى ارساء معالجات جدية تلجم، على الاقل، الذرف الخطر المتواصل.

وفي خضم هذا الاعصار وتداعياته الحاصلة والمرتقبة الممتدة حكما الى منطقتنا واقتصاداتنا ومؤسساتنا بشكل مباشر تبعا لانخراطنا في الاقتصاد العالمي وتأثرنا طبيعيا بمعطياته وتطوراته، فاننا نرى، انه من الاهمية القصوى، ترخيب تحركاتنا في ساحاتنا واسواقنا الوطنية وعبر الحدود بهدف تبادل الافكار والخبرات وتنسيق الجهود الآيلة الى ابعاد الاضرار ودرء ما امكن من انعكاساتها، فنكون بالتالي مشاركين في معالجة ما يعنينا من الازمة وتداعياتها بدلا من ان نصبح من ضحاياها او كبش فداء لدول او تجمعات تسعى الى تحميل الآخرين اوزار تهور وتلاعب افراد ومؤسسات كانوا الى الامس القريب، يدعون الريادة والاحتراف في ادارة الاعمال والاموال.

«الحوادث»: كيف ترى دور المصارف اللبنانية في ظل الخسائر التي الحقتها الازمة العالمية بالمصارف؟

د. طربيه: من المهم الاضاءة على التجربة اللبنانية كنموذج اثبت جدارته في جبه ازمات طارئة او تطورات غير محسوبة خصوصا لجهة الدور الحاسم للبنا

المركزي ولجنة الرقابة على المصارف فضلا عن خبرات المصرفيين في التنمية لخطورة التوظيف في ادوات ومشتقات مركبة. وهذا ما اسهم في تجنيد لبنان واقتصاده عن التداعيات المباشرة للأزمة المالية الدولية، فيما نأمل ان ننجح ايضا بالحد من الاضرار غير المباشرة.

ومن المهم الإشارة الى انه منذ ما قبل انفجار الازمة المالية الاخيرة بزمن، تمرست المصارف اللبنانية في مواجهة التحديات عبر عملية شاملة تكاملت فيها جهود اعادة الهيكلة مع الستراتيجيات الواعدة النمو والتوسع وفق المواصفات والمعايير الاكثر تقدما دوليا في المجالات المصرفية والمحاسبية والرقابية ومكافحة غسيل الاموال غير المشروعة، معتمدة، بصورة خاصة، على مخزون متميز من الخبرات والتمرس باعمال الصيرفة وادارة الاموال، وعلى فتح ابوابها للكفايات العلمية الحديثة التي يضخها التعليم الجامعي الرفيع المستوى في لبنان، تاريخيا وحاضرا، والذي يتوجه جزء منه، لا يستهان به، الى المنطقة والعالم فيرفع ايضا اسم لبنان ويضخ اليه سنويا اكثر من ٥ مليارات دولار يمكن ان تتأثر جزئيا في حال تعمق الركود الاقتصادي في المنطقة.

تاسيسا على نجاح لبنان في الخروج باقل الاضرار من الاعصار المالي الدولي. ومع التشديد باستمرار على اهمية التوافق والاستقرار الداخلي، يمكن القول ان انخفاض اسعار النفط وسائر المواد الاولية يقع في خانة العوامل الايجابية للبنان واقتصاده الذي يعاني اصلا خللا كبيرا في ميزانه التجاري وينكبد نفقات مرتفعة على فاتورته النفطية من اثارها ارتفاع عجز مؤسسة مما يعمق عجز الموازنة.

لكن، ينبغي الاشارة الى ان انخفاض اسعار النفط يخفض من تراكم الثروات والفورة المالية في المنطقة. وقد اضاع لبنان واقتصاده فرصة الاستفادة من هذه الفورة في اوجها بسبب ازمته الداخلية. وربما سيتأثر بتراجعها لجهة انسياب الرساميل والتوظيفات من جهة وتراجع حجم الاعمال والمشاريع في المنطقة بفعل تداعيات الازمة المالية.

واذ نشهد حاليا المزيد من المؤشرات الواعدة التي تحفز، في حال استمرارها، النمو فوق المعدلات المرتقبة. ومع التركيز على اهمية انجاز الاستحقاق الانتخابي والتعامل مع نتائجه وفق الاصول الديمقراطية التي يتقنها اللبنانيون، ان اجتمعت ارادتهم، يبقى موضوع الدين العام في لبنان البالغ نحو ٤٧ مليار دولار، نقطة الثقل الاساسي في الازمة المالية التي تعانيها موازنة الدولة. وهو ايضا احدى المعوقات الاساسية التي تكبح النمو وتؤثر سلبا في مخططات الحكومة لمعالجة ازمة الاقتصاد وتكبير حجمه.

فالمؤشرات الاقتصادية في لبنان حتى الآن تسير عكس تداعيات الازمة العالمية. والارقام تدل على ذلك، من خلال ما يتعلق بفائض ميزان المدفوعات، والتراكم القياسي في احتياطي العملات الاجنبية لدى البنك المركزي، على رغم ازمة السيولة العالمية، وكذلك ارتفاع موجودات المصارف، وتحسن ارقام الصادرات اللبنانية، وازدياد حركة السياحة، وغيرها من المؤشرات الايجابية. لكن هذه الايجابيات لا تشكل وحدها ضمانا لمستقبل واعد للبنان في ظل استمرار مشاكل لبنان الاساسية والتي تتمثل بالتجاذبات السياسية ذات الانعكاسات الامنية، والدين العام الذي هو مستمر في الارتفاع عاما بعد عام، مما يستدعي من الدولة وجميع اصحاب القرار وفعاليات مجتمعنا الحي ارساء رؤية وبرنامج متكامل بغية تحصين الوضع المالي والنقدي في وجه استمرار احوال



د. جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك الاعتماد اللبناني

اقتصادية داخلية وخارجية صعبة بغض النظر عن اقتراحات محدودة التأثير في عمق الازمة بل ربما تفرز ردات فعل سولية غير مرغوب فيها مثل رفع الضريبة على الفوائد المصرفية، ومن اجل خلق بنية ملائمة النمو المستدام واستحداث فرص العمل على المديين المتوسط والبعيد مما يسهم في احداث تحول في النهج الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق وتطوير ثقة المستثمرين بلبنان او لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو - اقتصادية القائمة، كما ان اي خطة اعمارية اصلاحية، كي تكون شاملة وموثوقاً بها، يجب ان تحظى بتفاهم داخلي وتوافق وطني. والمهم ان تجري العملية بمجملها بعدالة وبحماية للانشطة وللفئات الاكثر انكشافا في مجتمعاتنا واقتصادنا، ويعادل في اعتقادنا التوافق الوطني في المجال الاقتصادي، الاجتماعي التوافق المطلوب في المجال السياسي، الامني، بل ان النجاح في الثاني غير ممكن دون اطلاق جدي للاول، فكلاهما من المقومات الاساسية لاية دولة تستحق هذه التسمية.

«الحوادث»: اليد العاملة اللبنانية في دول الخليج تأثرت بالازمة وأثرت في العائدات التي كانت توفرها للبنان. فما حجم ذلك، برأيك، وهل يمكن توظيف هذه اليد العاملة في امكنة اخرى بظل الاوضاع الراهنة؟

د. طربيه: هناك تاثيرات للازمة في العاملين اللبنانيين بمنطقة الخليج بفعل انعكاسات الازمة الدولية على منطقة الخليج واقتصاداته وانخفاض وفورات السيولة نتيجة تدني اسعار النفط لكن حجم هذه التاثيرات ليس محددا حتى الآن وان نضخيمها يدخل ضمن باب المبالغات اكثر منه ضمن الملموس الفعلي. ونحن نأمل ان تستعيد اقتصادات الخليج مسيرة النمو بحيث يكون اللبنانيون العاملون هناك من اول المستفيدين من ذلك.

«الحوادث»: كيف تنظر الى الدعوة برفع نسبة الضريبة على الفائدة من ٥ الى ٧ بالمئة. البعث لذلك محاذير؟

د. طربيه: لا نؤيد اية زيادة على ضريبة ٥٪ على فوائد الودائع المصرفية لما لذلك من تاثيرات في حركة قدوم الودائع الى لبنان في وقت يبدو التنافس على السيولة مستعرا في المنطقة، خصوصا ان دول المنطقة لا تفرض مثل هذه الضريبة على ودائع غير المقيمين على عكس ما يحصل هنا حيث فرضت ضريبة الـ٥٪ هذه حتى على الودائع التي تعود لاجانب او غير مقيمين في لبنان.

«الحوادث»: هل انت مع النظرة القائلة بأن يحقق لبنان نسبة نمو تفوق الـ٤٪ ام مع النظرة القائمة التي اطلقها الوزير شطح قائلا انها لن تتجاوز نسبة الـ٢٪؟

د. طربيه: ان تحقيق لبنان لمعدلات نمو تقارب ٤٪ في ظل الازمة العالمية الحاصلة هو مؤشر ايجابي لا يستهان به.

«الحوادث»: ماذا حققت في رئاسة اتحاد المصرفيين العرب؟

د. طربيه: ان الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الذي شرفني زملائي برئاسته قد انطلق رسميا من المغرب قبل سنتين بمبادرة مشتركة من قبل نخبة من المصرفيين العرب بعدما تم انضاج الفكرة ضمن اطار اتحاد المصارف العربية. وهذا بهدف تكوين رابطة مهنية تجمع القيادات المصرفية والمالية العربية في المنطقة والعالم، بخدمة الصناعة المصرفية العربية.

ومن المعروف ان اتحاد المصارف العربية يضم في عضويته البنوك والمؤسسات المملوكة من رساميل عربية بما يزيد عن ٥١ في المئة. اما الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، فهو يضم القيادات المصرفية العربية في البنوك والمؤسسات العربية والعالمية اي انه منتدى مهني فريد من نوعه لجمع الكفاءات المصرفية والمالية من الجنسيات العربية في تجمع واحد لخدمة تعاونهم وقضاياهم وتبادل الخبرات فيما بينهم. وعلى رغم حداثة تاسيسه، فقد حقق الاتحاد حضورا مباشرا ونوعيا خصوصا على الساحة الاقليمية والدولية، ودعا وشارك في منتديات مصرفية ومالية عربيا ودوليا، ابرزها الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، والمؤتمر المتخصص في وزارة الخزانة الاميركية للتنسيق والتشاور في شؤون تتصل بمكافحة غسيل الاموال.

ويهدف تعزيز بنية الاتحاد الدولي وتمتين تفاعله الايجابي مع الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بالصناعة المصرفية، فقد تم حتى الآن، انشاء واطلاق مجموعات عمل داخلية تشكل خلايا داعمة لمراكز القرار في المصارف والمؤسسات المالية وبالتالي في الاتحاد. وهي تضم مجموعة ضباط الالتزام (مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، مجموعة خبراء ادارة المخاطر، مجموعة خبراء الموارد البشرية، مجموعة خبراء المعلوماتية (التكنولوجيا المصرفية)، مجموعة مديري الخزينة ومجموعة مديري التدقيق الداخلي.

ويدير الاتحاد مجلس ادارة بمساندة مجلس استشاري يضم نخبة من كبار المصرفيين والقيادات المالية العربية، وقد اتخذ من البيت المصرفي العربي في بيروت مقرا رئيسيا له كتاكيد اضافي لتكامله مع اتحاد المصارف العربية، وهذا التكامل يشمل خصوصا تنسيق المشاركات والجهود في تعزيز الحضور المباشر في الهيئات والمؤسسات الاقليمية والدولية وتطوير الدور المصرفي العربي في صياغة واعداد المعايير الدولية المهنية والمحاسبية بما في ذلك متطلبات كفاية راس المال ومكافحة الاموال غير المشروعة وسلامة الاعمال والاستشارات وادارة الاموال. فالاصل ان نكون شركاء وان يكون صوتنا مسموعا في المنتديات الدولية ونتفاعل ايجابا مع تطور المتواصل للصناعة المصرفية. وكل ذلك بتم بالتشاور والتعاون مع محافظي البنوك المركزية العربية ومنهم من يشاركنا مباشرة في مجلسي ادارة الاتحادين.■

النهار
الخميس ١٤ ايار ٢٠٠٩

محاضراً عن "اقتصاد لبنان: تحديات وآفاق"

خير الدين: القطاع العام في لبنان يؤخر القطاع الخاص ويشدّه إلى الوراء



المدير العام لبنك الموارد مروان خيرالدين – الثاني من اليمين – يتسلم من يوسف الحويك الدرع التقديرية وحولهما الدكتور جوزف طربيه وفيوليت بلعة. (حسن عسل)

اعتبر رئيس مجلس ادارة بنك الموارد ومديره العام مروان خير الدين ان القطاع العام في لبنان يؤخر اداء القطاع الخاص ويشده الى الوراء، داعيا الى تطبيق الاصلاحات الادارية والقانونية واعتماد مبدأ المحاسبة والتدقيق ليتمكن القطاع العام من مواكبة القطاع الخاص في وثبته وتطوره وخدماته.

وهو كان يتحدث في لقاء - حوار نظمه نادي الصحافة في مقره عصر الثلثاء عنوانه "اقتصاد لبنان: تحديات وآفاق"، وادارته الزميلة فيوليت غزال البلعة وحضره من رجال الاعمال والمال والاقتصاد في مقدمهم رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، الذي كانت له مداخلة في نهاية اللقاء، ركّز فيها على مسألة الحرب العالمية التي تشنّ على السرية المصرفية ومصلحة لبنان في عدم تعريض نظامه لاي خطر كرمى لمشبوهين او مجرمين.

بعد ترحيب من رئيس النادي الزميل يوسف الحويك الذي قدّم الى المحاور "ريشة النادي" عربون تقدير، قدمت الزميلة البلعة لخير الدين الذي عرض الاوضاع الاقتصادية في لبنان انطلاقا من الازمة العالمية "الاكبر والاصعب ماضيا وحاضرا وربما مستقبلا"، في ظل الانهيارات وتقلبات اسعار صرف العملات، واقفال المصارف الكبرى واختفاء بعضها، وفقدان عشرات الآلاف وظائفهم في الولايات المتحدة والصين واوروبا واليابان.

وأورد وقائع بالارقام عن تطور الاوضاع الاقتصادية في لبنان. واشار، استنادا الى احصاءات 2008، الى ارتفاع النمو الى معدل 9 في المئة، ونمو الودائع المصرفية بنسبة 15 في المئة، وزيادة تحويل الرساميل بنسبة 46 في المئة (كما عام 2007)، وارتفاع التصدير 24 في المئة وعائدات السياحة 29 في المئة.

وعن سنة 2009، قال إن تدفق الرساميل بلغ نحو ثلاثة مليارات دولار في الفصل الاول من السنة (2,7 مليار دولار)، وهذا المعدل يساوي ضعفي المعدل المسجل في الفترة عينها من 2008. وافاد ان نمو حجم القطاع السياحي زاد 50 في المئة "وهي اكبر نسبة نجاح يسجلها تاريخ لبنان الحديث، اذ تشهد المصارف للمرة الاولى زحمة وتسابقا على حجز الغرف". ورأى ان التحويلات المالية لا تزال مرشحة للارتفاع، بينما حافظت العقارات على اسعارها في الفصلين الاولين من السنة في موازاة زيادة رخص البناء بنسبة 35 في المئة، وزيادة فرص العمل بما يقدّر بنحو 50 الف وظيفة في 2009 مقارنة بعام 2007 "بسبب النمو الاقتصادي في لبنان".

واستنتج خير الدين ان القطاع الخاص منتج ونام وناجح، "بينما القطاع العام لا يلعب دور المحفز للقطاع الخاص ويشده الى الوراء، وهذا ما يدعو الى الاصلاح الاداري والقانوني"، ودعا الى اسناد الوظائف الى من يستحقها في القطاع العام بغية خدمة المواطن "لا لتكون الوظيفة مكافأة لصاحبها". كذلك، دعا الى تطبيق مبدأ المحاسبة والتدقيق "ليواكب القطاع العام القطاع الخاص في وثبته وتطوره وخدماته".

وأجاب خير الدين عن سؤال بأن قسما من اللبنانيين والمستثمرين بدأ يفصل بين السياسة والاقتصاد "اذ لم يعد يتأثر بما يسمعه اعلاميا من السياسيين. والفضل في ذلك الى الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي كان له دور اساسي في ذلك". وقال إن لبنان في حاجة الى استيعاب اللبنانيين الذين صرفوا من اعمالهم في الخارج بسبب الازمة "وليس دقيقا ما يشاع عن ارقام هؤلاء، علما ان اقتصادنا يحتاج الى من كوّن منهم خبرات ومهارات في الخارج، وبات لديهم امكان في المساعدة على اعادة اعمار بلدهم". واكد ان الاقتصاد قادر على استيعاب عشرات الآلاف من الوظائف، إذا بقي في حال نمو، "وقد استوعبت مؤسسات مصرفية طاقات لم تكن قادرة على استيعابها سابقا، وهي تساهم في نمو تلك المؤسسات وتاليا في نمو الاقتصاد".

طربيه

اما الدكتور طربيه، فركز في مداخلته على آثار الازمة المالية، فلفت الى انها غير مسبوقة عالميا بحجمها وتريليوناتها "الى حد اننا نسينا معها حجم الدين اللبناني الذي يساوي جزءا من خسارة مصرف واحد"، آسفا للصرف الذي شمل ملايين العمال والموظفين في الخارج ولتشريد الآلاف منهم في الشوارع "بما يدعو الى اعادة النظر في النظام الاقتصادي الحر".

وقال ان لبنان مرّ في فترة من الترقب للازمة ولما بعدها، "وقد لاحظنا عددا محدودا من اللبنانيين، ممن فقدوا اعمالهم في الخارج، وجد عملا مماثلا في بلد آخر". واضاف ان الازمة اعطت فرصة للبنان "الذي يكاد يكون الوحيد في العالم في ظاهرة موقع المصارف من الدولة، حيث يستمر القطاع المصرفي في مساعدة الحكومة في ثباتها وفي نهضة البلد، بينما نرى الحكومات في الخارج تدعم القطاعات

المصرفية المتماوية". وحيال ما سماه "هذه الظاهرة الغريبة"، دعا الاقتصاديين والاعلاميين والرأي العام الى التكاتف في فترة ما بعد الانتخابات لطلب بعض التصحيحات البسيطة والممكنة لتحسين البنية الاقتصادية وتحفيز مناخ الاستثمار وتعزيز جاذبيته "ما دام الاستقرار السياسي ليس في يدنا".

وأكد ان النظام القانوني في لبنان يكاد يكون الافضل في العالم من حيث ضمان اموال المودعين في القطاع المصرفي وتحميل اعضاء مجلس الادارة المسؤولية المادية والمعنوية عند اي تعثر، موضحا ان رفع اسم لبنان من لائحة الدول غير المتعاونة في مكافحة تبييض الاموال اتبع باسناد رئاسة اول منظمة اقليمية للبنان في هذا المجال.

وتحدث طربيه عن مسألة السرية المصرفية التي تثار في العالم وخصوصا في قمة العشرين الاخيرة، قائلا ان القطاع المصرفي في حوار وتفاهم مع السلطة النقدية وتحديدا مع الحاكم رياض سلامة في شأن هذه المسألة، "في ظل الانقضاض عالميا على السرية المصرفية لتصحيح النظام المالي العالمي، باعتبار انها تؤدي الى حماية الفساد والجريمة المنظمة وهجرة الاموال من الانظمة الضريبية في العالم". واكد ان لا مصلحة للبنان في تعريض نظامه المصرفي لاي خطر كرمى لمشبوهين او مجرمين، لذا ترفع السرية المصرفية عند الاشتباه في اي حالة قبل احالة الملف على القضاء المختص.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء ٦ ايار ٢٠٠٩

الدكتور جوزيف طربية رئيس اتحاد المصرفيين العرب



الأزمة المالية لم تبلغ القاع والعرب سيتعافون بشكل أسرع

الاتحاد يضم أهم القيادات المصرفية في العالم العربي ويصنف كمنتدى مالي محترف

لا أرى خطة دولية للتخارج من الدولار.. ومجموعة العشرين طالبت صندوق النقد الدولي بلعب دور ايجابي

منذ نشأته قبل عامين .. أصبح اتحاد المصرفيين العرب من أكبر المنتديات المصرفية في الوطن العربي لما يضمه من خبرات واسعة ومتنوعة من القيادات المصرفية التي تتمتع بعضويته، والتي لديها القدرة على صياغة الواقع الاقتصادي للمنطقة، واعداد وصفات العلاج في مواجهة الازمات الكبرى .. تزامن تولي الدكتور جوزيف طربية رئاسة مجلس ادارة الاتحاد مع الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من البنوك والمؤسسات المالية الامريكية .. الأمر الذي ضاعف من اهمية اللجوء الى شيوخ المهنة وخبراء المصارف في تجمعهم الفريد من نوعه، والذي أصبح قبلة لكل من يبحث عن مخرج لأزمات القطاع وسبل تجاوزها، والبناء للمستقبل .. وقد التقت "بنوك ومؤسسات مالية" مع الخبير المصرفي اللبناني جوزيف طربية رئيس الاتحاد ودار هذا الحوار.

■ كيف نشأت فكرة الاتحاد؟

■■ تم انشاء الاتحاد منذ عامين في الدار البيضاء، بناء على توصية من اتحاد المصارف العربية بعد ملاحظته فقدان بعض الاعضاء المميزين من رؤساء البنوك وقيادات المؤسسات بسبب التغيير في ملكية مصارفها مع دخول رأس المال الأجنبي وعمليات الدمج التي حدثت في الاسواق .. وأن هناك قيادات عربية مصرفية هامة تعمل في القطاع المصرفي الدولي، لذلك أوصى الاتحاد بتأسيس اتحاد يضم المصرفيين العرب ليس فقط في العالم العربي ولكن في العالم بأكمله، لذلك فان الاتحاد الجديد لا يقتصر فقط على الاعضاء الممارسين حاليا بل يتابعهم حتى في حالة ترك المهنة المصرفية بسبب أو آخر، سواء عملوا لحسابهم الخاص او اصبحوا من قادة الرأي في عالم المال الاقتصاد بغض النظر عن وظيفتهم الحالية، ومن شروط العضوية أن يكون قائداً مصرفيا في مرحلة من مراحل حياته.

■ بهذا الشكل لديك واحد من اكبر المنتديات المالية التي تمتلك خبرات حقيقية وليس لمجرد انتماءها لمؤسسات؟

■■ هذا الاتحاد كانت له فكره المحافظة على الولاء لهؤلاء القادة بمؤسسة رائده تجمعه على مدى الدهر وتساعدهم على التعيز وعلى المتابعة من خلال المؤتمرات والندوات سواء على انفراد او بالتوافق مع اتحاد المصارف العربية، وهناك تكامل بين الاتحادين، وبالتالي فإن إتحاد المصارف العربية ممثل في مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب باربع أعضاء حكوميين دائمين ينتدبهم الاتحاد، ليكون له دور مؤثر ضمن اطار مجلس ادارة الاتحاد الدولي.

■ ماهي العلاقة بين اتحاد المصارف العربية واتحاد المصرفيين العرب؟

■■ اتحاد المصرفيين يضم أهم القيادات المصرفية في العالم العربي كما تضم تركيبته المجلس الاستشاري معظم حكام البنوك المركزية العرب ومعظم القيادات المصرفية العربية، وقد استطعنا أن نجمع بين القطاع الخاص والمؤسسات والافراد والقادة والمنظمين وأجهزة الرقابة، وبناء عليه تم عمل منظومة جيدة تنشط وتستمر، وانجزت في العامين الماضيين اكثر من مهمة، منها تأسيس عشر فرق عمل ضمن تركيبتها تضم اهم المهن المصرفية في العالم العربي، تضم مثلا ضباط الالتزام في المصارف ومديري المخاطر والتنمية البشرية والمعلوماتية، والمدققين الداخليين في المصارف، وأصبح لكل منهم هم منظومة داخلية ضمن الاتحاد الدولي الذي أصبح الاطار الواسع لكل المهنيين في عالم المصارف العربية، يجمعه لهذه العائلة الكبرى التي تطمح ان تكون اكبر عائلة مؤثرة في عالم الاقتصاد والمال.

■ وهل قيادات هذه المؤسسات أعضاء بالاتحاد؟

■■ بالطبع لدينا اعضاء المؤسسات العربية المصرفية وأجهزة الرقابة.. وتوجد اتفاقات وتحالفات معقودة مع مراكز القرار في المؤسسات المالية الدولية، سواء ان كان لمكافحة غسيل الأموال بالنسبة لاتحادات المصارف في الخارج، وايضا بالنسبة لمراكز القرار المالي في الولايات المتحدة واوروبا لان من يدير هذه المؤسسات الكبرى ايضا هم قيادات تعاقدنا معهم، وبالتالي نحن من خلال تعاطينا خلال العامين الماضيين أبرزنا للمؤسسات الدولية، أن هناك على رأس المؤسسات المالية العربية رجال متفاهمون صالحون يتحملون المسئولية وهم بالفعل ابعدوا مصارفهم ومؤسساتهم عن الازمة الدولية بحيث برزت الازمة الدولية بالنسبة للعالم العربي ازمة مستوردة وليس ازمة أصيلة.

■ هل ستستمرون في العمل بالتضامن مع اتحاد المصارف العربية؟

■■ الاتحادان لهما نفس المقر وهو بيت المصرف العربي ببيروت، ويتمتعان بنفس الحصانات والامتيازات الدبلوماسية التي تمنحها لبنان لمنظمات الامم المتحدة وجامعة الدول العربية، والاتحادان يتعاونان بتفعيل عملهم بصورة متبادلة.

■ ماهي أهم الموضوعات التي ستناقشها اجندة الاتحاد الفترة المقبلة؟

■■ الازمة الاقتصادية العالمية التي لحقت بالمصارف، أدت الى استهلاك مجموعة من قيادات المصارف الدولية وأرسلتهم الى بيوتهم، وتلك عبرة نتدارسها ونحللها بعمق، بحيث يكون هناك اداء مميز للقيادات ولا ترتكز الى الجشع والربح السريع على حساب الاستمرارية وبقاء المؤسسات..

فنحن هنا بحاجة الى توافق المصالح بين المؤسسة الباقية الى الابد.. وبين القيادى الذى يجب ان يشعر بالاطمئنان ولايراهن على فترة إدارة قصيرة يؤمن مستقبله بعدها، ويترك المؤسسة فى مهب الريح، لذلك فإن الموضوع هو الوصول الى الازمة العالمية يعتمد على أمرين هما تدهور المصارف والدور الفاشل التى لعبته بعض القيادات الدولية على رأس المصارف. ومع وجود دور للمنظمين وأجهزة الرقابةفى الاتحاد، فإنه يعد منصة صريحة للتعبير والتفاهم والتدارس للمشكلة بجميع اطرافها

■ ما هو تقييمك من خلال خبرتك لاداء الاسواق المالية، وماهى فترة التعافى.. وهل ترى ان الازمة بلغت القاع ام هناك تداعيات اخرى لم تظهر؟

■■ على الصعيد الدولى الازمة لم تبلغ القاع، فنحن لا نزال بمرحلة التفاعل الخطير للازمة، وخاصة بالاسواق الامريكية والاوربية فعندما نرى المصانع تغلق والعمال يسرحون، وأقساط الديون الاستهلاكية تتوقف نتيجة فقدان اصحابها للوظائف،فهذه المأساة الكبرى ليست مرشحة للامتصاص السريع فى أى اقتصاد، فنحن اليوم فى مرحلة فقدان الوظائف وليس فى مرحلة شغل وظائف، ونعرف انه على صعيد سوق العمل سنويا تخرج اجيال شابة تبحث عن عمل، فاذا حدث التصادم، فنحن ما زلنا فى وضع تفاعلى سلبى وليس فى وضع تفاعلى ايجابى.

هذا لايعنى أن العالم لم يخرج من الازمة .. لكنه سيخرج من الأزمة باضرار تصيبه بصورة مختلفة من دولة واخرى وقارة واخرى.

ولكن فيما يتعلق بعالمنا العربى بما اننا كما قلت نحن مستوردون لهذه الازمة، نحن الان نسعى لنضع حائطا بين الازمة وبيننا بالقدر المستطاع، بحيث يصبح لدينا القدرة على استئناف النشاط فى دولنا، بشكل أسرع من الخارج، لأن اقتصادياتنا بصورة عامة.. قسم منها غير مندمج مع الاقتصاد العالمى وبالتالى لم يتاثر بالازمة .. ولكن الركود العالمى يؤثر على الدول النفطية نتيجة انخفاض سعر النفط مع ضعف الطلب عليه، مما ينعكس على السيولة العربية وعلى حركة النمو والاعمار، ولكن كما قلت هذا نسبيا قابل للامتصاص لدينا، وهى تعبر باقتصادياتنا بتراجع فى معدلات النمو ولكن لايعبر عنها بكارثة او نكبة كما هو حاصل

■ هل يتعامل العالم مع الازمة بشفافية؟

■■ المعالجة التى تقوم بها المؤسسات الخارجية كما لاحظنا سواء ان كانت مؤسسات دولية او كانت مصارف ومؤسسات مالية اعتمدت فى اول الطريق عدم الشفافية لاستيعاب الصدمة على مراحل واليوم هذه اللعبة اصبحت مكشوفة، والاضرار التى جرى اخفائها لا يمكن اخفاءها الى الأبد، ولكن بدأت تبرز مرحلة وراء مرحلة، وكل مرحلة تؤدى الى الضغط على المرحلة التى تليها، وسيتوصل العالم الى وقت يكون هناك توازن بين السلبيات التى حدثت وبين محرك النمو، فالحياة لاتستطيع ان تقف على مشاهدة احداث فقط.

■ هل تعتقد ان الدول العربيةستكون قادرة على التكتل فى مواجهة الازمة؟

■■ هناك تنسيق عربى وتدارس مشترك بصورة خاصة عن طريق اجتماعات البنوك المركزية العربية الذين يتولون الرقابة على القطاع المصرفى، بالطبع هناك تدارس ومتابعة وتخطيط ونصائح متبادلة حول كيفية الخروج من الازمة، قد لا يكون هناك خطة واحدة بسبب اختلاف الاوضاع، وحجم الاضرار ونوعيتها، ولكن هناك تشاور على مستوى عالى مستمر وتعاطف وتضامن فإذا كانت الدول الغنية قادرة على تحملها، فإن الدول الأشد فقرا تحتاج الى دعم ومساعدة، وهو ما قررته قمة العشرين فى لندن، وطلب من صندوق النقد الدولى ان يلعب دورا، وهذا الصندوق بالفعل مطلوب منه لعب دور.

■ هل تعتقد انه سيعاد ترتيب قيمة الدولار على قائمة العملات العالمية، وهل ستظل الاحتياطيات فى السنوات القادمة مربوطة بالعملة الامريكية؟

■■ لا أرى أن هناك خططا بين المجموعات العالمية الاقتصادية للتخارج من الدولار، ولا ارى خطة دولية تحارب الدولار، بالعكس ما أراه ان الدولار لايزال هو العملة الدولية الاولى والتى على اساسها يسعر النفط وتسدد مدفوعاته، وحتى الان لايزال الدولار هو المسيطر فى الاقتصاد الامريكى، المتغلغل فى كل اسواق العالم، والعادة التى اخذتها الأسواق بان تتعامل مع الدولار على اساس انه العملة الدولية الاولى ستتيح له أن يبقى صامدا.

المستقبل
الخميس ٣٠ تموز ٢٠٠٩

افتتاح منتدى المال والأعمال ـ النمو في ظل الأسواق المضطربة

السنيورة: مدعوون لإعادة النظر جدياً في خيارات الاستثمار

أكد رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة «ان الاستثمارات في القطاعات الانتاجية أو ما يسمى الاقتصاد الحقيقي قادرة وحدها على تحقيق النمو المستدام في اقتصادنا العربي، وتوفير فرص عمل لشبابنا الوافد الى الأسواق، ورفع مستوى معيشة مواطني هذه المنطقة».

وشدد على ان «الانتخابات النيابية المقبلة مصيرية تضع اللبنانيين أمام خيارين: خيار رفع الصوت في سبيل قيام دولة حرة مستقلة قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، ومسؤولة عن حماية الحدود والسيادة والاستقرار وسلامة الشعب وتقدمه. أما الخيار الثاني فهو خيار الدويلات لا الدولة، خيار يستحضر التبعية والارتباط العضوي بمحاور خارجية».

من جهته اعتبر الرئيس نجيب ميقاتي «أن لبنان يواجه حاليا نوعين من التحديات أولها ناتج عن اضطرابات الأسواق العالمية والثاني بسبب الخلل البنيوي في تعاطي القطاع العام بالشأن الاقتصادي».

فقد افتتح قبل أمس في فندق «موفنبيك» منتدى المال والأعمال «النمو في ظل الأسواق المضطربة» الذي نظمته شركة «كونفكس انترناشيونال» برعاية الرئيس السنيورة ممثلا بوزير الدولة جان اوغاسبيان وحضور الرئيس ميقاتي شيخ الشرف للمنتدى. وحضر حشد من السفراء العرب والنواب ورؤساء الهيئات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

بداية ألقى أمين سر الندوة الاقتصادية اللبنانية فادي صعب كلمة رأى فيها أنه «في ظل تفاقم الأزمة العالمية على الأصعدة المالية والاقتصادية والاجتماعية كافة، نرى انه على الصعيد اللبناني وخلافا للتوقعات في الأسواق الأخرى يترسخ الاقتناع عند الكثير من المحللين والخبراء باستمرارية وجود فرص استثمارية لمعينة في العديد من القطاعات الانتاجية والخدماتية».

ثم تحدث رئيس مجلس إدارة «كونفكس انترناشيونال» رفيق زنتوت فقال: «هناك قواعد اساسية تساهم في امكان الخروج من المحنة الضاغطة التي نواجهها على الصعيد الداخلي، فالمسار الاقتصادي لا ينفصل عن المسار السياسي في البلاد والاستقرار هو مفتاح تفعيل الحركة الاستثمارية والاقتصادية».

واضاف «من هنا يحدونا الامل الصادق انطلاقا من انتخاب مجلس نيابي جديد وحكومة متجانسة عتيدة ليستتيم عمل المؤسسات، وتستعاد الثقة في البلاد مما يضع لبنان مجددا على المسار الصحيح الكفيل بإنجاح مخططات تطوير الاقتصاد الوطني».



● من جلسة افتتاح المنتدى (نبيل اسماعيل)

■ طربيه: مطلوب دعم استقرار لبنان سياسياً وأمنياً

والقى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه كلمة قال فيها «إن المسيرة يجب أن تستمر على رغم الظروف الصعبة التي ألحقت الخسائر الهائلة، وسببت ركودا اقتصاديا شمل العالم أجمع. وما فاجأنا جميعا ليست الخسائر الحاصلة إنما أحجامها التي تفوق التصور، وما زاد فجيعتنا ليست الخسائر الترليونية في الثروات إنما فقدان ملايين الأشخاص في العالم لأعمالهم وطرد الملايين من منازلهم الى الشارع. إنها مأساة كونية لا يمكن معالجتها إلا بمواجهة الأزمة والعودة الى النمو».

وأشار طربيه الى ان «ما تم صرفه أو تخصيصه حتى الآن بهدف وقف الانهيار وليس الانقاذ الفعلي يساوي ويزيد عن التكلفة الملحة لمعالجة أزمتي الفقر والغذاء في العالم أجمع. وهذا يظهر عنف الاعصار داخل هيكل النظام المالي الدولي، وما أفرزه من نتائج كارثية يصعب حتى الآن حصرها واستبيان مداها وعمقها وانعكاساتها المقبلة».

ورأى ان «العالم واقتصاده ما بعد الأزمة ليس كما قبلها وخير دليل على ذلك السباق العكسي للخروج من العولمة كخشبة خلاص، بعدما كان الانغماس فيها مظهرا للتقدم والازدهار، فالمشهد الحاضر يظهر الأسواق الأكثر انفتاحا هي الأكثر تضررا والأكثر تعرضا للانعكاسات وذيولها».

وأوضح طربيه ان الممارسات التي أفضت الى انفجار الأزمة والمعاندة في الاقرار بالمسؤولية وتحمل النتائج وتكلفة المعالجات سدعت الثقة بالكثير من المقومات والمفاهيم، ووسعت دائرة الشكوك حول مؤسسات وشركات عملاقة. وهنا ما يؤدي حكما الى زيادة عوامل الارباك، كما يرفع من درجة الأخطار في التعاملات الدولية المالية والمصرفية والتجارية وسواها».

واكد ضرورة «تزخيم تحركاتنا في ساحاتنا وأسواقنا الوطنية وعبر الحدود، بهدف تبادل الأفكار والخبرات وتنسيق الجهود الآيلة الى حصر الاضرار، ودرء ما أمكن منها فنكون بالتالي مشاركين في معالجة ما يعنينا من الأزمة وتداعياتها بدلا من أن نصبح من ضحاياها، أو كبش فداء لدول أو تجمعات تسعى الى تحميل الآخرين أوزار تهور وتلاعب أفراد ومؤسسات، كانوا الى الأمس القريب يدعون الريادة والاحتراف في إدارة الأعمال والأموال».

أضاف «يحدونا الأمل الكبير أن تشكل المزايا الخاصة للبنية المالية العربية المرتكزة خصوصا على النفط كمورد مالي أساسي والنمو القوي الذي تشهده اقتصاداتنا الدرع المناسبة لحصر الاضرار المتأتية من الأزمة المالية الدولية».

وشدد طربيه على أن تثبيت استقرار لبنان سياسيا وأمنيا وتعزيز مسيرة الوفاق، وانجاز الاستحقاقات الدستورية بعدوء وسلام في العهمة الواجبة والمطلوب دعمها من كل القيادات والقطاعات، مما يشكل قيمة مضافة ليس لدرء التداعيات فحسب بل لعودة الاقتصاد الوطني وخصوصا القطاع المصرفي والمالي سريعا ليحتل موقعا متقدما على لائحة المستثمرين والممولين والمؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية.

وأوضح ان المؤشرات الاقتصادية في لبنان حتى الآن تسير عكس تداعيات الأزمة العالمية، والارقام تدل على ذلك سواء أكان ذلك يتعلق بفائض ميزان المدفوعات والتراكم القياسي في احتياط العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، على رغم أزمة السيولة العالمية وكذلك ارتفاع موجودات المصارف ومؤشراتها الأساسية، وتحسن أرقام الصادرات اللبنانية وازدياد حركة السياحة وغيرها من المؤشرات الايجابية. لكن هذه الايجابيات لا تشكل وحدها ضمانا لمستقبل واعد للبنان في ظل استمرار مشاكل لبنان الأساسية، والتي تتمثل في التجاذبات السياسية ذات الانعكاسات الأمنية والدين العام الذي هو مستمر بالارتفاع عاما بعد عام، مما يستدعي من الدولة وكل أصحاب القرار وفاعليات مجتمعنا المي إرساء رؤية وبرنامج متكاملين بغية تحصين الوضع المالي والنقدي في وجه استمرار ظروف اقتصادية داخلية وخارجية صعبة.

والقى الرئيس ميقاتي كلمة قال فيها «إننا نشهد الآن مسارا تصحيحيا للاقتصاد العالمي، لا بد أن تنتج منه قاعدة ضوابط جديدة لا سيما في مجالات الصناعة المالية ومشتقاتها، بحيث ننتقل من نظام رأسمالي أفلت في الكثير من جوانبه من أنظمة التدقيق والمراقبة، الى نظام يضع المعايير وينظم الضوابط في كل المجالات والميادين ولو على حساب النمو المفرط المرتكز على أبعاد وهمية».

واضاف «أننا نشهد نهاية نظام الرأسمالية غير المنضبطة لمصلحة نظام اقتصادي ذي ابعاد عالمية أوسع بحيث لن تكون الولايات المتحدة الاميركية اللاعب الاكبر والوحيد بل سيكون لكل المؤثرين في الحركة الاقتصادية العالمية دور في تحديد الأسس والضوابط لكل مندرجات السياسات المالية والنقدية التي سوف تتحكم بالاداء والنمو الاقتصادي لحقبة طويلة من الزمن».

ورأى انه تكونت للبنان مناعة في وجه الازمات والمحن بعدما مر مدى السنوات الاخيرة بأزمات عاتية، عرف كيف يتأقلم معها ويستنبط المخارج التي مكنته من أن يبقي اقتصاده ينعم بنمو تميزت نسبه ليس وفق مؤشرات اقتصادية بل سياسية وامنية».

واشار الرئيس ميقاتي الى أن في لبنان قطاعين يسيران بنمط وبسرعة متناقضين. «فهناك من جهة القطاع الخاص وهو قطاع متطور وعصري يختزن في ذاته قدرات تنافسية كبيرة، ويسعى بشكل دؤوب ومستمر الى تحسين ادائه وتفعيله وأن ينمو بوتيرة ايجابية على رغم الصعوبات والعطبات. ومن جهة أخرى هناك القطاع العام الذي يفترض أن يكون رافعة للقطاع الخاص، فاذا به قطاع متضخم ومترهل فقد أبسط قواعد الانتاجية».

ورأى الرئيس ميقاتي إن لبنان يواجه حاليا نوعين من التحديات، أولها ناتج من اضطراب الاسواق العالمية والثاني بسبب الخلل البنيوي في تعاطي القطاع العام بالشأن الاقتصادي».

وقال: «ان حسن ادارة مصرف لبنان للسياسة النقدية حدت كثيرا من انعكاسات الاضطرابات المالية العالمية على السوق اللبنانية، وهي كفيلة بضبط ايقاع السوق واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة احتمال انحسار الروافد المالية السابقة، وايجاد الحلول الناجعة لتخطي المرحلة الراهنة بأقل تكلفة ممكنة. وإن هذا الانحسار المرحلي سوف يكون له تأثير في حركة النمو لكن لبنان سيحافظ على نمو ايجابي بعكس الكثير من البلدان المتقدمة التي ترزح الآن تحت ثقل انكماش اقتصادي خانق».

وألقى الوزير أوغاسبيان كلمة راعي المنتدى الرئيس السنيورة وقال: «لقد أثبتت الأزمة أن لا بديل من الاستثمارات في القطاعات الانتاجية أو ما يسمى الاقتصاد الحقيقي، هي قادرة وحدها على تحقيق النمو المستدام في اقتصادنا العربي، وتوفير فرص عمل لشبابنا الوافد الى الأسواق، ورفع مستوى معيشة مواطني هذه المنطقة».

واضاف «ان المستثمرين والمصرفيين ورجال الأعمال مدعوون الى إعادة النظر جديا في خيارات الاستثمار بعد انقشاع الرؤية وزوال آثار الضباب الذي سببه هذا الزلزال المالي الكبير، والالتفاف مجددا الى القطاعات الانتاجية العربية من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات، تكون قائمة على ميزات حقيقية والالتفاف تاليا الى تمويل المشاريع المشتركة ذات الفائدة الاقتصادية الحقيقية».

واكد اوغاسابيان ان لبنان أثبت للعالم مرة أخرى أنه قادر على أن يقدم نموذجا عن التفاعل بين القطاعين العام والخاص، والتنسيق والتعاون بين الحكومة والمصرف المركزي والمصارف والقطاعات الانتاجية لما فيه خير المواطنين.

واعتبر ان «الانتخابات النيابية المقبلة لن تكون مجرد مناسبة موسمية لاختيار أعضاء البرلمان بل هي انتخابات مصيرية، تضع اللبنانيين أمام خيارين: خيار رفع الصوت في سبيل قيام دولة حرة مستقلة قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، ومسؤولة عن حماية الحدود والسيادة والاستقرار وسلامة الشعب وتقدمه، ودولة تعمل للانماء والاعمار وتؤمن فرص العمل لجميع اللبنانيين، ويتوقف نزف أبنائها وتوزعهم في بلاد الانتشار. أما الخيار الثاني فهو خيار الدويلات لا الدولة. خيار يستحضر التبعية والارتباط العضوي بمحاور خارجية».

وقال «إننا نتطلع الى إجراء هذه الانتخابات في أجواء ديموقراطية ونزيهة يقترع فيها اللبنانيون بحرية وتحن واثقون بأنهم سيجددون السعي الى ترسيخ مفهوم الدولة القوية العادلة والحاضنة لجميع أبنائها. فالانتخابات فرصتنا للتأكيد أن ثورة الحق والحرية والعدالة لا يمكن إخمادها أو خنق صوتها».

ثم كان تكريم للوزير الشهيد باسل فليحان في ذكرى غيابه الرابعة. وبعدما تحدث زنتوت عن فليحان «الشباب الطامح الى التغيير الصحيح من أجل مستقبل أفضل على مختلف الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية»،

عرض شريط مصور عن مسيرة الشهيد. فليحان المهنية والسياسية من عمله في صندوق النقد الدولي الى المجلس النيابي ثم وزارة الاقتصاد.

بعدها قدم زنتوت ميدالية تقديرية الى أرملة فليحان يسمى التي تناولت في كلمتها «أبرز المحطات الاقتصادية التي عمل عليها باسل خلال مسيرته لجهة انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية أو لجهة معالجة أي أزمة اقتصادية».

بعد الافتتاح عقدت الجلسة الأولى بعنوان «انعكاسات الأزمة الاقتصادية على قطاع الأعمال» أدارها النائب غازي يوسف، الذي لفت الى «خوف البعض من أن تكون مساعدة الاقتصاد الداخلي على حساب اقتصادات أخرى. فهناك من يصدر انتاجه على حساب دول أخرى» ما يعكس دخولا في مقاطعات ما حدا بدول العشرين الى اتخاذ قرارات لدعم الفوائد والتعاطي التجاري». وقال «اقتصادنا صغير لكن لدينا مناعة من خلال السياسات المالية والنقدية التي حدت من الأخطار في الأسواق اللبنانية».

وكانت مداخلة لنائب الرئيس والمستشار التنفيذي في «بوز انكو» الوزير السابق جهاد أزعور فقال: «من الصعب على أي مراقب لأحداث في هذا الحجم تحديد مسار الأمور. فتقديرات العام ٢٠٠٩ والنمو الاقتصادي من صندوق النقد تظهر أن التراجع ٣ في المئة في أقل من ٦ أشهر وسيبلغ نحو ٥ في المئة.

ثم تحدث في الموضوع الخبير الاقتصادي مروان اسكندر ورئيس مجلس إدارة «بنك الموارد» مروان خير الدين ورئيس مجلس إدارة «كابيتال كونست» ياسر عكاوي.

النهار

الخميس ٥ شباط ٢٠٠٩ – العدد ٢٣٦٠٣

السنيورة ناقش وطربيه
تجديد سندات الدين الأجنبية

استقبل امس رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك الاعتماد اللبناني جوزف طربيه الذي قال على الاثر: "تداولنا في الاصدار الذي ستقدم عليه وزارة المالية من اجل تجديد سندات الدين بالعملة الاجنبية التي تستحق هذه السنة، وهذا موضوع مهم للدولة لانه يقتضي اراحة الوضع المالي لمعالجة هذه الاستحقاقات قبل ان نصل اليها. وهذا الموضوع يتطلب مناخا ماليا صحيا ومناخا سياسيا يخلو من التشنج، لان حملة هذه الاوراق ينظرون الى الوضع السياسي ويقيمون اسعار الفائدة، والاقبال على الاكتتاب يكون على ضوء الرؤية السياسية والاقتصادية. الارقام الموجودة في لبنان هي بالفعل جيدة جدا ولكن هذا ليس ضمانة للاستمرار ان لم يتحسن المناخ السياسي والجوء السياسي خصوصا التجاذب الحاصل في موضوع تمويل الصناديق وغيره من الموضوعات الحساسة. على هذا الصعيد، اعتقد انه لا بد من انهاء هذا الموضوع في اسرع وقت كي نستطيع ان نتفرغ للشق التقني الذي ستقوم به مصارف الاعتماد اللبناني وبيبلوس وكريدي سويس التي كلفتها وزارة المال إدارة عملية الاستبدال واي اكتتابات جديدة يمكن ان تحصل على هذا الصعيد".

الاقتصاد والأعمال
شباط / فبراير ٢٠٠٩



من اليمين: فيصل أبو زكي، أحمد طنطش، د.جوزيف طربيه، رامي محمود سعيد وفؤاد علاء الدين

المصارف والأسواق المالية في ظل الأزمة المالية

حملت الجلسة الرابعة من المؤتمر عنوان: «المصارف والأسواق المالية العربية والأزمة»، وناقشت الانعكاسات المتوقعة على نتائج المصارف في العام 2008-2009، وسياسة المصارف المركزية المتوقعة، إضافة إلى العوامل التي من شأنها أن تؤثر على اتجاهات الأسواق في الفترة المقبلة، وعمّا إذا كان يشكل هبوط الأسواق الحاد فرصة للمستثمرين.

ترأس الجلسة رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب د.جوزيف طربيه، وتحدّث فيها كل من مدير إدارة العمليات للدول العربية في البنك الإسلامي للتنمية رامي محمود سعيد، الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة الثقة للاستثمارات الأردنية «جوردانفست» أحمد طنطش، الشريك المسؤول في «أرنست أند يونغ» فؤاد علاء الدين، والمدير العام المساعد وعضو مجلس الإدارة في مجموعة الاقتصاد والأعمال فيصل أبو زكي.

استهلّ **د.طربيه** الجلسة موضحاً أن انعكاسات الأزمة المالية على العالم العربي بدأت تظهر على شكل شح في السيولة وتشدد في الإقراض وتدخل من قبل الحكومات والمصارف المركزية لضخ السيولة في الأسواق، وأشار إلى أن تحديد الانعكاسات على المدى البعيد يتطلب بعض الوقت.

أحمد طنطش

أما **طنطش** فاعتبر أن الرأسمالية لن تسقط، لكن سيكون هناك قواعد جديدة للعمل، كما أنّ الاقتصادات ستتحول من القطاع الخاص إلى الحكومة في اتجاه عكسي للخصخصة إذا استمر الوضع على ما هو عليه. ورأى أنّ الأفق ليس أسود للعالم العربي، وأنّ للأزمة آثاراً مباشرة وغير مباشرة على المصارف في منطقة الشرق الأوسط. وقال: «هناك بنوك كانت لها استثمارات في الأوراق المالية المتعثرة، وهذا انعكس بشكل مباشر عليها بعد ظهور تداعيات الأزمة، كما أنّ هناك بنوكاً مقرضة أقرضت «ليمان برادرز» وتعرّضت لانكشاف بعد إفلاس الأخير. وقد انعكست الأزمة أيضاً على اقتصادات المنطقة، فأصبحت تعاني مشاكل داخلية، وحصل انكشاف لقطاعات معيّنة مثل العقار، وهناك انكشافات أخرى حصلت في استثمارات محددة في العملات والبترول انقلبت على توقعات أصحابها وكانت مشاريعهم ممولة بطريقة الهامش Margin فتلقّت خسائر كبيرة».

وأضاف: «في المقابل، هناك بلدان استطاعت مواجهة الأزمة بشكل حصيف متجنبة آثارها مثل لبنان والأردن، بسبب عدد من السياسات المتشددة من بينها سياسة بنوكها المركزية المتابعة لكافة أنوع



د. جوزيف طربيه

الإقراض. لكنّ البنوك التجارية بشكل عام أصبحت متشددة بسبب سياسة البنوك المركزية في ما يتعلق بالإقراض، وذلك بسبب التخوّف من الإقراض والحاجة إلى السيولة المتوافرة خاصة في ظل هرولة المودعين إلى سحب الودائع. وعلى الرغم من إشارة البنوك المركزية إلى توافر نسب سيولة عالية



أحمد طنطش:
البنوك التجارية في حالة ترقّب والتخوّف من الإقراض سيؤثر على النشاط

وفائضة أحياناً في بعض البنوك المركزية. إلاّ أنّ البنوك التجارية في حالة ترقّب، وهناك خوف من أن لا تصل هذه النقود إلى الاقتصاد الحقيقي بسبب التخوّف من الإقراض، وهذا سيعني توقف النشاط الاقتصادي والعجلة الاقتصادية إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه».



فؤاد علاء الدين:
المصارف المركزية العربية ستشهد مراجعة لسياساتها لجهة تزايد القيود على المصارف

فؤاد علاء الدين

ولفت علاء الدين إلى أنّه لا يمكن التغاضي عمّا حصل، معتبراً أنّ علينا مراجعة خططنا خاصّة أنّ ما حصل أثّر على معظم الشركات الاستثمارية وحتى الصناديق السيادية والمصارف أيضاً.



جانب من الحضور

السفير

الجمعة ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٩

طربيه محاضراً :القطاع المصرفي يبقى الرافعة الأساسية للاقتصاد



طربيه محاضراً (بلال قبلان)

ألقى رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزيف طربيه محاضرة بعنوان «الأزمة المالية العالمية والأوضاع المالية في لبنان»، بدعوة من جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت وذلك في مقرها في الصنائع، بحضور النائب تمام سلام، رئيس جمعية المقاصد أمين الداعوق، رئيس جمعية متخرجي المقاصد مازن شربجي، المدير العام لبيت التمويل العربي الدكتور فؤاد مطرجي، رئيس مجلس أمناء صندوق الزكاة في لبنان عدنان الدبس، نائب رئيس متخرجي الجامعة الأميركية وحشد كبير من العاملين في الحقل المصرفي .

واعتبر طربيه في محاضرته أن «القطاع المصرفي اللبناني استطاع تفادي الأزمة المالية العالمية بفضل السياسة النقدية الحذرة المتبعة من قبل مصرف لبنان وتعاميمه التي تحظر على المصارف الاستثمار في الأصول السامة (Toxic Assets) والمشتقات المالية (Financial Derivatives)كما تحد من الاستثمار في القطاع العقاري». وأشار إلى «أن القطاع العقاري في لبنان برهن بدوره عن مناعة في مواجهة الأزمة بحيث حافظت أسعار العقارات على مستوياتها لا بل واصلت ارتفاعها، وذلك بسبب شح المساحات المتبقية والصالحة للاستثمار في المناطق الرئيسية .

ورأى «أن السياسة النقدية لمصرف لبنان هي سياسة ايجابية ساهمت في توفير مناخ استثماري مشجع وتدعيم الاستقرار الاقتصادي، كما أدت على المدى الطويل إلى خفض مستوى الفوائد في لبنان، وساعدت في التوجه السائد حاليا لدى مصرف لبنان وجمعية المصارف الرامي إلى خفض معدلات الفوائد عامة وما يستتبعها من خفض لمعدل فوائد سندات الخزينة، وإصدار اليوروبوند». ولفت إلى «أن التحديات التي لا تزال تواجهنا متعددة منها: الدين العام، الإدارة المترهلة، البنية التحتية الضعيفة، الميزات التفاضلية المتراجعة، شبكة الأمان الاجتماعي غير الكافية، الاستقرار السياسي والأمني المترجرج، التهديدات الإسرائيلية المتصاعدة، إلى ما هناك من أخطار ما زالت تنغص عيش اللبنانيين .

وختم: «القطاع المصرفي الذي رغم كل المعوقات استطاع أن يبقى الرافعة الأساسية للاقتصاد اللبناني، ناهيك عن استمراره في تأمين حاجات القطاع العام، مما ساعد على استمرار الدولة اللبنانية أكثر من ربع قرن بفضل التمويل المصرفي في ظل تضاؤل الجباية الضريبية بفعل انحسار سلطة الدولة آنذاك أمام بروز سلطات الأمر الواقع البديلة .

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
العدد ٤٤٦ – كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩

د. جوزف طربيه (رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب - رئيس مجلس إدارة - المدير العام لمجموعة الاعتماد اللبناني)

المصارف اللبنانية واجهت التحديات معتمدة على مخزون متميز وراق من الخبرات

لا يمكنك عندما تستمع الى اجوبة مصرفي في مستوى د. جوزف طربيه ان تحذف كلمة واحدة من أجوبته، فهي تأتي محكمة ومقنعة.

رغم رئاسته لبنك الاعتماد اللبناني وادارته العامة له، يرأس الدكتور طربيه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، كما يرأس الرابطة المارونية وهي رابطة وطنية لها تأثيرها الكبير جدا في قيام الوحدة الوطنية، نشير الى ذلك لنعرف على جدية المسؤوليات التي تسند الى هذا الرجل المتزن والتي تبوأ مناصبها انتخابا..

سنترك للقارئ ان يطالع أجوبة الدكتور طربيه على اسئلة «البيان الاقتصادية» وهي أجوبة كما سبق القول محكمة وموضوعية:



■ ■ ■

خدمة الدين باتت تستنزف الشريحة الأكبر من واردات الموازنة وتتسبب في تنامي كتلة الدين

■ ■ ■

البيان ■ معالجة مصرف لبنان لاحتواء الازمة المالية العالمية لقيت ترحيب وتقدير الاوساط المصرفية والمالية والاقتصادية، فهل ترون وجوب اتخاذ المزيد من الاجراءات لتجنب تداعياتها في المستقبل القريب؟

– لقد مثّل تحييد لبنان عن الأزمة المالية الدولية وتداعياتها المتواصلة على الأصعدة كافة إنجازاً ريادياً يضاف الى سلسلة الإنجازات المضيئة التي يحققها القطاع المصرفي والمالي بالتعاون مع البنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف.

ونحن نعتقد ان إنجاز الاستحقاقات الدستورية بهدوء وإدارة مسيرة الوفاق بحكمة وروية بقيادة الرئيس ميشال سليمان هو التوجه المطلوب دعمه من كل القيادات والقطاعات ممّا يشكّل حافزاً لعودة الإقتصاد الوطني، وخصوصاً القطاع المصرفي والمالي سريعاً ليحتل موقعاً متقدماً على لائحة المستثمرين والممولين والمؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية، مستنداً الى سلطة نقدية واعية وعصرية والى إدارات مصرفية متمرسة أثبتت قدرتها على التخطيط والتنفيذ بآفاق مفتوحة ومهارتها في تخطي الصعاب وإدارة التعامل مع أدق الظروف الأمنية والسياسية والإقتصادية، وما أكثرها، وتوجيه اهتمامها مبكراً للاستثمار في التكنولوجيا وتنمية والموارد واعتماد أحدث التقنيات والتطورات في الصناعة المصرفية الدولية وحسن إدارة فائض إمكاناتها من خلال الانتشار الخارجي إقليمياً ودولياً.

ومن المهم التذكير، بأنه قبل انفجار الأزمة المالية تمرست المصارف اللبنانية في مواجهة سلسلة التحديات الخاصة بالمهنة عبر عملية شاملة تكاملت فيها جهود إعادة الهيكلة مع الاستراتيجيات الواعدة للنمو والتوسع وفق المواصفات والمعايير الأكثر تقدماً دولياً في المجالات المصرفية والمحاسبية والرقابية ومكافحة غسيل الأموال غير المشروعة، معتمدة بصورة خاصة على مخزون متميز وراق من الخبرات والتمرس بأعمال الصيرفة وإدارة الأموال وعلى فتح أبوابها للكفاءات الحديثة التي يضخها التعليم الجامعي الرفيع المستوى في لبنان، والذي يتوجه جزء منه، لا يستهان به، الى المنطقة والعالم، فيرفع ايضاً اسم لبنان ويضخ اليه أكثر من ٥ مليارات دولار سنوياً.

كما ينبغي التذكير أنه وبالتوازي مع عملية إعادة الهيكلة والتطوير في القطاعين المالي والمصرفي ورغم الجهود الطامحة لاستعادة المكانة والدور الريادي، لم تهمل الدولة مهامها في تحديث البنية القانونية، فصدرت حزمات متتالية من القوانين الملائمة وتم ادخال تعديلات مهمة وجوهرية على قوانين سابقة، ليتكامل ذلك مع مجموعة من التعاميم والقرارات الصادرة عن البنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف ضمن الصلاحيات والأنظمة العائدة لهما المنصوص عنها خصوصاً في قانون النقد والتسليف. فضلاً عن المبادرة المبكرة في اقتراح القوانين والتدابير والإجراءات التي توصد الأبواب والقنوات بوجه الأموال غير المشروعة.

وأنتج التطوير الهيكلي المنهجي في بنية القطاع المصرفي نتائج باهرة في مقاييس قوة المركز المالي ومعدلات النمو والتوسعات الأفقية والعامودية في الأسواق الداخلية والخارجية وفي تركيبة وتشكيلة الخدمات والمنتجات التي أكسبت معظم المصارف العاملة صفة المصرف الشامل أو السوبر ماركت المالي. وتكفي الإشارة رقمياً الى ان الموجودات الإجمالية للقطاع ارتفعت من نحو ٨ مليارات دولار في العام ١٩٩٢ الى نحو ١١٥ ملياراً حالياً تمثل إجمالي الأموال المدارة من القطاع منها نحو ٩٢ مليار دولار داخل لبنان، مع تميز في الاحتفاظ بنسبة ملاءة تقارب ٢٠ في المئة تجعل المصارف في جهوزية تامة للتوافق مع المتطلبات الجديدة للجنة بازل التي بوشر بتطبيقها تدريجياً مطلع العام ٢٠٠٨.

مثلثة حماية موضوعية

ويضيف د. طربيه: ان كل هذه العوامل التي سنعمل على تطويرها باستمرار، شكلت مثلثة حماية موضوعية منعت الانجرار نحو اغراء الأوراق المركبة والمشتقات والإئتمان العقاري المفتوح، فالمصارف التزمت أقصى درجات الحيطة والحذر.. وكان البنك المركزي سباقاً في التشكيك بجدوى الأدوات المركبة وضعف بنيتها كأدوات صالحة للتوظيف والاستثمار.

ايجابيات انخفاض اسعار النفط كثيرة ومهمة للبنان

■ **هل من تأثيرات ايجابية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد اللبناني عموما وعلى القطاع المصرفي خصوصا؟**

– في إطار تحليلي يمكن القول ان انخفاض أسعار النفط وسائر المواد الأولية يقع في خانة العوامل الإيجابية لاقتصادات الدول النفطية غير النفطية. وهذا ينطبق أكثر على لبنان الذي يعاني أصلاً خللاً كبيراً في ميزانه التجاري ويتكبد اكلافاً مرتفعة على فاتورته النفطية، من آثارها ارتفاع عجز مؤسسة الكهرباء مما يعثق عجز الموازنة، ونوبات الإيرادات من رسوم وضرائب تدخل الخزينة العامة بسبب الحرص على عدم ترك أسعار المشتقات النفطية على غاربها وبما يفوق أصلاً قدرات غالبية المستهلكين.

ويكفي للدلالة على أهمية هذه المعادلة الإشارة الى ان عجز مؤسسة الكهرباء بلغ نحو ١,٢ مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٠٨، فيما انحدرت ايرادات الرسوم والضرائب على المحروقات الى أدنى مستوياتها. وهذه المعادلة انقلبت في الأسابيع الأخيرة فتوقف جزئياً التراكم القياسي في عجز مؤسسة الكهرباء، وبدأت الخزينة باستيفاء نحو مليوني دولار يومياً كضرائب ورسوم على المحروقات مما يساهم بتصحيح جزئي لبيانات الموازنة في الشهرين الأخيرين ويؤسس لموازنة أكثر توازناً في العام ٢٠٠٩.

في المقابل، ينبغي ملاحظة ان انخفاض أسعار النفط يخفض من تراكم الثروات والفورة المالية في المنطقة، وقد أضاع لبنان واقتصاده فرصة الاستفادة من هذه الفورة في أوجها بسبب الأوضاع الداخلية. وربما سيتأثر بتراجعها لجهة انسياب الرساميل والتوظيفات من جهة وتراجع حجم الأعمال والمشاريع في المنطقة، فضلاً عن تداعيات الأزمة المالية التي بدأت تطاول مؤسسات وشركات عملاقة في منطقة الخليج مما يؤثر على أعمالها الخارجية من جهة، وعلى فرص العمل والمداخيل في أجهزتها. وهو ما يؤثر وان جزئياً على حجم تحويلات

اللبنانيين العاملين والمغتربين في الخارج.

المصارف تساهم باستعادة الثقة

■ كانت المصارف اللبنانية قد عارضت رفع الضريبة على الفوائد المصرفية الى ٧ في المئة، فلماذا عادت وأيدتها رغم توقع تأثيرها على جذب الودائع؟

– لا نؤيد الضريبة على فوائد الودائع كإجراء لكننا نتعاون مع الحكومة في كل مسعى للتخفيف من عجز الموازنة وزيادة قدرات الدولة في مواجهة الأزمة الأهم، أي أزمة الدين العام التي ندور حتى الآن في حلقة مفرغة.

ان مشكلة الدين العام البالغ نحو ٤٥ مليون دولار تشكل موضع الثقل الأساسي في الأزمة المالية التي تعانيها موازنة الدولة. وهي أيضاً احدى المعوقات الأساسية التي تكبح النمو وتؤثر سلباً على مخططات الحكومة لمعالجة أزمة الاقتصاد وتكبير حجمه.

وما زاد من حجم المشكلة وتأثيرها في السنوات الأخيرة، ان خدمة الدين باتت تستنزف الشريحة الأكبر من واردات الموازنة وتسبب باستمرار العجز الذي يسبب بدوره تنامي كتلة الدين. ولذا فإن جهود الحكومة يجب أن تركز على كسر هذه الحلقة المفرغة التي تتذر بتداعيات مؤلمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ونحن نواكب بدورنا كهيئات اقتصادية وكقطاع مصرفي تحديداً هذه الجهود بالتأييد وبتوفير الدعم المطلوب من قبلنا معنوياً ومادياً.

ومن المهم الإشارة الى ان الهدف الأساسي للدعم الذي تقدمه يتمثل بمعاونة الدولة على معالجة المديونية العامة، وهذا ما ينعكس مباشرة على التصنيف السيادي المرشح للارتفاع إذا ما تم ملاقاة الدعم الخارجي باستقرار سياسي داخلي يفتح الطريق أمام قيام الدولة بكامل مؤسساتها وخصوصاً الحكومة بالدور المركزي في إعادة تنشيط الاقتصاد ودفع النمو واستعادة الثقة كعوامل مؤثرة في التصنيف السيادي، فالمصارف هي المعول الرئيسي للدولة. وأي تحسن يطرأ على تصنيف الديون الحكومية من شأنه تخفيف الأعباء التي تتحملها المصارف لجهة المخصصات المقابلة خصوصاً مع بدء تطبيق المتطلبات الجديدة للجنة بازل مطلع هذا العام.

ووفقاً لهذه المعادلة فقد دعم القطاع المصرفي مؤتمر باريس ٢ بشكل مباشر وغير مباشر، كذلك لم يكن القطاع محايداً في تثمير باريس ٣، وهناك تنسيق تام مع مصرف لبنان المركزي لدعم وحفظ أي مبادرة بناءة تسهم بإعادة تنشيط الإقتصاد واستعادة الثقة الداخلية والخارجية.

قفزة نوعية

■ الى اي حد استطعتم تجنيب مصرفكم التورط في الأزمة المالية العالمية وماذا عن مشاريعكم ومشاركاتكم في المصارف في الخارج؟

– يحقق الاعتماد اللبناني منذ سنوات معدلات نمو مستقامة تزيد بشكل صريح على متوسطات نمو القطاع المصرفي اللبناني، كما يحقق نمواً موازياً في ربحيته يوجّه الجزء الأكبر منها لخدمة مخططات التوسع الداخلي والخارجي. وآخر الإنجازات في هذا المضمار كان تواجد مصرفنا في البحرين واعتماد المنامة كمركز إقليمي لنشاطنا في منطقة الخليج.

ونتوقع وفقاً لنتائجنا المحققة وترقياتنا لنتائج الأشهر المقبلة، ان نحقق هذا العام قفزة نوعية إضافية في مجمل مؤشراتنا الأساسية، ووفقاً لبياناتنا المالية حتى نهاية الفصل الثالث من ٢٠٠٨ ارتفع إجمالي موجودات البنك ليصل الى ٤،١٣ مليارات دولار. وارتفعت الودائع بنسبة

■ ■ ■

قوانين الدولة وتعاميم المصرف المركزي منعت الانجرار نحو اغراء الاوراق المركبة والانتمان العقاري المفتوح

■ ■ ■

ناهزت ٢٠ في المئة لتصل الى ٣،٧ مليارات دولار فيما ارتفعت الأرباح الصافية بنسبة فاقت ٧٦ في المئة لتصل الى ٤٤،٣ مليون دولار، وهذا ما سينعكس حكماً على متانة مركزنا المالي وعلى مجموع الأموال الخاصة حيث نعمل على ادخال زيادات كبيرة ونوعية تساهم في تسريع خطة التوسع في الأعمال والأسواق.

والمهم في هذه النتائج انها حصيلة الأداء القوي الذي يشمل كل أعمال وأنشطة مجموعة الاعتماد اللبناني من خلال مصارفه الثلاثة وشركاته التابعة في لبنان ومن خلال انتشاره الخارجي، وهي تكرس وتعزز ما اكتسبه الاعتماد اللبناني من ميزات خاصة متواصلة التراكم، تشكل مجتمعة ومنفردة مرادفات موازية لشهرة المجموعة ونوعية أعمالها. كما تؤكد سلامة الأعمال والاستثمارات التي ندیرها بمنأى عما حصل في الأسواق الخارجية.

وتتصدر هذه الميزات قدرة المجموعة على محاكاة النمو المستدام والمدروس بمعانيه الحقيقية، سواء في جانب المؤشرات الأساسية للأداء المالي، والأهم فيها الملاءة المرتفعة ومتانة المركز المالي وسلامة العمليات والاستثمارات، أو في جانب الخدمات التي تراعي تلبية الحاجات الفعلية للعملاء الراهنة والمستقبلية وتوازن بدقة بين صيرفة التجزئة (RETAIL BANKING) وصيرفة الشركات والمؤسسات (CORPORATE) والخدمات المصرفية الألكترونية (E.BANKING) الى جانب الخدمات الموازية (PARA BANKING).

وتكمن الميزة الثانية في امتلاك روح المبادرة في التوقيت المناسب، فـ «الإعتماد اللبناني» هو أول البنوك اللبنانية التي اعتمدت التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية والمالية، وأول من أسس وامتلك وأصدر وأدار البطاقات الإئتمانية وشركاتها المتخصصة.

انشأنا اول بنك للاعمال

ويضيف الدكتور طربيه: كما ان الاعتماد اللبناني هو من أول البنوك في لبنان الذي أنشأ مصرفاً مستقلاً للأعمال (بنك الإعتماد اللبناني للإستثمار) وأول البنوك التي أصدرت سندات تمويل في الأسواق الدولية، كما أنشأ شركة متخصصة بالتمويل التأجيري (كريديليز) والتي تحولت مؤخراً الى شركة مالية في الحقل ذاته. وكان الاعتماد اللبناني أول بنك لبناني أنشأ مصرفاً تابعاً في البحرين (مركز إقليمي لمنطقة الخليج) وقبله بسنوات مكتباً تمثيلياً في كندا (بنك الاعتماد اللبناني في مونتريال).

أما الميزة الثالثة، فتتمثل بالخدمات الشاملة التي توفرها المجموعة لكل الشرائح الاجتماعية منها المصرفية مروراً بالمالية والإستثمارية والمصرفية الإسلامية والتأمين والتمويل التأجيري وخدمات التحصيل والإستثمار العقاري والسياحي وصولاً الى الصيرفة الألكترونية وإصدار وإدارة البطاقات، الأمر الذي يمنح المجموعة بالفعل صفة السوبر ماركت المالي الذي يتناغم مع التقدم المذهل الذي تحققه الصناعة المصرفية والمالية حول العالم.

وأما الميزة الرابعة، فهي تمتع مجموعة الإعتماد اللبناني بميزات الانتشار النوعي داخل لبنان وخارجه، فالبنك الأم (بنك الإعتماد اللبناني) يملك شبكة من ٦٠ فرعاً تنتشر في كل المناطق اللبنانية إضافة الى انتشاره بشكل استراتيجي في الخارج الذي يشمل حتى الآن، الخليج وأوروبا وأميركا الشمالية.

واول بنك اسلامي

■ ما هو تقويمكم لأعمال مصرفكم في العام ٢٠٠٨ وماذا أعددتم بالنسبة للعام الجديد؟

– لقد كنا أيضاً أول المبادرين في إطلاق بنك إسلامي (البنك الإسلامي اللبناني) ضمن مجموعة الاعتماد اللبناني بما يكرس تنوع خيارات المجموعة لتحاكي مختلف احتياجات التمويل وإدارة الأموال لمختلف الشرائح الإجتماعية، عبر شبكة فروع تغطي غالبية الأراضي اللبنانية وعبر تواجد خارجي مباشر في عدة أسواق مدعوم بشبكة علاقات وتحالفات مع مؤسسات مالية واقتصادية مرموقة في المنطقة وخارجها.

وجاء انطلاق البنك الإسلامي اللبناني منسجماً مع هوية الصيرفة الشاملة لدى الاعتماد اللبناني، التي ترتكز على رؤية متطورة وربطت مبكراً بين التوسعات الأفقية والعامودية للبنك وبين الاستثمار السخي في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

وينسجم اندفاعنا لإنشاء أول بنك إسلامي في لبنان مع قناعاتنا بأهمية انضمام لبنان الى نادي الدول العربية والأجنبية التي تسمح قوانينها بالعمليات المصرفية والمالية الإسلامية، كونه يندرج ضمن منهجية التطوير المستمر والشامل لمنظومة القوانين والتشريعات التي شكلت على الدوام ميزة خاصة ذات قيمة تفاضلية للنظام الإقتصادي اللبناني، وبالأخص في المجال المصرفي مما أسهم بتحويل بيروت تاريخياً الى مركز مالي متقدم في المنطقة.

■ ما صحة المعلومات التي تنشر في وسائل الإعلام عن فقدان آلاف اللبنانيين لوظائفهم في الخارج بسبب الأزمة العالمية؟

– الأزمة العالمية مستمرة ومعالجتها تتطلب وقتاً طويلاً خصوصاً ان انعكاساتها ليست واضحة كلياً.

أما بالنسبة الى السوق اللبناني، فمع مرور الوقت يظهر ان التأثيرات محدودة. وبالتالي كل ما يحكى عن آلاف اللبنانيين الذين يفقدون أعمالهم في دول الإغتراب وتحديداً الخليج هو مجرّد إشاعات وليس مبنياً على معلومات دقيقة.

لبنان هش سياسيا ومتين اقتصاديا

■ من موقعكم كرئيس الرابطة المارونية واحتكاككم المتواصل بالأوساط السياسية، كيف ترون انعكاسات الوضع السياسي الداخلي على الإقتصاد عام ٢٠٠٩؟؟

– عموماً، يؤثر الوضع السياسي الداخلي سلباً على القطاعات الإقتصادية. ولكن رغم كل الاحداث والخلافات التي تشهدها داخلياً، فالإقتصاد الوطني يشهد نمواً جيداً، فكيف بالحري لو تحسنت الظروف ونعم لبنان باستقرار سياسي دائم.

لذا يمكن القول ان لبنان هش على الصعيد السياسي ومتين اقتصادياً بفضل جهود اللبنانيين ونشاطهم محلياً وخارجياً ■

المرافب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI

ملحق خاص – مؤتمر اتحاد المصارف العربية – دبي 2009

الرئيس جوزف طربيه

رؤية واطار وتشريعات جديدة للمعالجة وتوفير الحلول للأزمة المالية العالمية



الرئيس جوزف طربيه، في عالم المصارف اللبنانية والعربية، واحد من الاعلام البارزة والعلامة المميزة التي تركت بصماتها الايجابية في اي موقع او مركز قرار وصل اليه. في بنك الاعتماد اللبناني وجمعية المصارف اللبنانية واتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، كما في مواقع سياسية واجتماعية عدّة، تمكن الدكتور جوزف طربيه من حصد الاعجاب والتقدير بفعل النجاحات المتلاحقة، وهو بات اليوم في موقع المطالَب به في جمعيات وتجمعات للاستمرار في عملية النجاح والتألق او نقل التجربة الى امكنة اخرى. الحديث معه قراءة في واقع الازمة المالية العالمية ودور العالم العربي عموماً وموقع دبي خصوصاً، وصولاً الى نشاطات الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب انتهاء بانتخابات جمعية المصارف في لبنان.

• يقول البعض ان ارتدادات الازمة المالية العالمية قد اصبحت وراءنا، ويرى البعض الآخر ان مؤشرات ايجابية قد بدأت تلوح في الأفق واننا نلمسها اسوأ في الازمة، في حين يرى البعض الآخر ان الازمة ما زالت مستمرة وان المرحلة المقبلة ستحمل معها صعاباً اضافية...

- ما هي قراءتكم لهذا الموضوع؟

- الازمة المالية العالمية التي عصفت في العالم لم تضرب بلداً دون سواه او اقتصاداً معيناً دون الآخر بل انعكست سلباً على معظم الاقتصادات اكانت لدول عربية ام اجنبية، ولكن ما يجب ان نشير اليه هنا هو ان الازمة التي انطلقت من الولايات المتحدة الاميركية وصلت الى الدول العربية مستوردة.

بمعنى آخر، الولايات المتحدة الاميركية صدّرت الازمة والدول العربية استوردتها، الا ان هذا الامر لا ينفي عدمية عدمية القدرة العربية على حماية نفسها من تداعيات الازمة المالية السلبية التي ادخلت الوف المصانع والعمال في دوامة البطالة التضخمية والتي وقفت وراء التعثر في عملية ايفاء الديون المتوجبة للمصارف...

ما حدث هو جرح عميق لا يمكن مداواته بمجرد تخطيه، لان الازمة لم تعد مجرد ازمة إقتصاد بل اضحت ازمة بطالة طالت ملايين العاملين المتوقفين عن العمل فضلاً عن طلاب العمل من الشباب الخارج لتوه الى سوق العمل.

عناصر عديدة متداخلة تجعل من الازمة المالية الواقعة، ازمة طويلة الامد وقاتلة نظراً لما اسقطته من ضحايا على طريق سلوكها، والذي بدوره ادى الى وقوع ضغوطات جمة على المناخ النفسي

والمالي وحتى الاعمال.

كل الأمور التي سلف ذكرها لا تشير الى العصية في عملية المعالجة بل بالعكس كل ما تتطلبه الأزمة لحلها، رؤية وتشريعات جديدة وإطار جديد للعمل الإقتصادي يختلف عن الإطار السابق، هذا ما بدا ان الدول تتجه اليه في قمة العشرين التي عقدت في لندن حيث تم التركيز على طرق المعالجات الكفيلة بإعادة تحفيز الاقتصاد بدلاً من تحفيز الفوائد المصرفية.

■ اشرتم في سياق جوابكم السابق الى ان الدول العربية قد استوردت الازمة العالمية، هل تعتبرون ان هذه المنطقة تبدو عاجزة عن التصدي للأزمات المشابهة، وهل انها تكتفي بدور سلبي في هذا المجال؟

- صحيح نحن كعرب مستوردون للأزمة لكن هذا لا ينفي المسؤولية التي يجب ان نضطلع بها تجاه اقتصاداتنا لإبعادها قدر المستطاع عن الضراوة التي قد تصيبها جراء تصاعد الأزمة، بناءً عليه تتحمل كافة الدول العربية مسؤولية التخفيف من انكشاف اسواقها، سواء اكان بتجديد التوظيفات فيها او بترك صناديقها السيادية تندفع الى الانقاذ غير المدروس الذي ارسى الحاجة الى إنقاذها نتيجة الاندفاع السريع غير المبني على دراسات للدخول في رساميل المؤسسات خاصةً المالية والمصرفية.

بالتالي ليس من واجبات الصناديق السيادية التدخل سياسياً لأنها مسؤولة عن رعاية ثروة الأجيال اللاحقة، وإن عدنا الى ادارات هذه الصناديق لأيقنا من انها بنت تدخلاتها ليس فقط على الجاذبية السياسية انما ايضاً على الجاذبية الاقتصادية، اي انها اعتبرت ان هناك فرصاً يجب اقتناصها والدخول اليها فقامت بالاقدام قبل وقوع الأزمة.

لقد قامت حكومات عربية عدة وكذلك المصارف المركزية بخطوات ايجابية تهدف للتصدي لهذه الازمة ومعالجة تفاعلاتها العربية، وقد نجحت في ذلك الى حد بعيد.

■ تعتبر دبي من أكثر المدن انفتاحاً على الاقتصاد العالمي لذلك كان التأثير الذي لحقها من جراء الأزمة العالمية كبيراً، فما هي قراءتكم لهذا الموضوع؟

- دبي هي لؤلؤة الخليج ونقطة ضوء على خريطة الاستثمار والنمو والإعمار في المنطقة العربية، لطالما شكلت نقطة افتخار لمعظم الدول العربية التي رأت فيها جواباً حضارياً ازاء ما يحدث حولها من تطور وازدهار وتقدم.

تنساب الى مسمعنا من وقت الى آخر بعض الملامات مفادها ان الاستراتيجية التي اتبعتها دبي ستعود بالخسائر على اقتصادها... لولا تلك الاستراتيجية لما اضحت دبي مركزاً عالمياً للمال والأعمال في المنطقة، الخطأ لا يكمن بالاستراتيجية بقدر ما يكمن في ما لو بددت الأموال المستخدمة للأعمال الداخلية في التوظيفات الخارجية وفي شراء الأصول المسمومة والمنتجات المركبة.

ما تشهده دبي في وقتنا الراهن من تباطؤ في النمو وخسائر هو مؤقت، ناتج عن البنيان والعمران والبنية التحتية التي اوجدتها دبي، وعن الازدهار الذي قادت اليه الاستثمارات التي قامت بها فضلاً عن النظرة الرؤيوية لمستقبل المنطقة والدليل تشير اليه الاحصاءات التي اوردتها الصحف.

على سبيل المثال، كشفت الصحف ان مطار دبي حقق نمواً في الربع الاول من هذا العام يقارب الـ ١٠ في المئة على نشاطه مقارنة بالعام السالف، ما يشير الى ان الحاجة لهذه الإنشاءات والتوظيفات ضرورية وان هممت في فترة معينة ستعود وتستيقظ من جديد، لأن دبي تمكنت من جذب، ليس فقط حركة الطيران بل حركة الأعمال أيضاً كما تمكنت من جذب مؤسسات دولية لتتمركز فيها فضلاً عن المستثمرين الدوليين والمصارف الدولية...

الدور الذي تضطلع به دبي لن تفقده انما ستفقد جزءاً من الزخم الطبيعي الناتج عن ارتدادات الأزمة المالية العالمية، ولن تقف عند النقطة التي وصلت واوصلت المنطقة العربية اليها، اذ انها عملت على تحويل نفسها الى طريق الزامي للتجارة والمال والاقتصاد وللسوق العالمي، بل ستستكمل ما حققته من انجازات كما ستتابع خطواتها على طريق انجاز السلسلة الكاملة المتكاملة من النشاطات الحضارية التي تستكمل بعضها البعض.

■ في العام ٢٠٠٦ وفي المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية الذي عقد في الدار البيضاء تم الاعلان عن تأسيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب..

- اين اصبح هذا التأسيس؟ وما هي ابرز الخطوات التي انجزت من سنة الاعلان حتى وقتنا الراهن؟

- كانت إنطلاقة ووجود الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب قوية على الساحة المصرفية الدولية، اكان كمشارك في مراكز الحوار والمؤتمرات والندوات المصرفية، خصوصاً تلك التي يعقدها اتحاد المصارف العربية، او كمنظّم للنشاطات المستقلة التي كان من ضمنها تأسيس حوالي عشر فرق متخصصة، بحيث لم يعد مجرد اتحاداً يجمع رؤساء المصارف العربية والقيادات المصرفية العليا فقط، بل اتحاداً يضم تحت جناحيه المهنة المصرفية والاختصاصيين الماليين والمصرفيين العرب الذين وجدوا في اطاره هويتهم والمساعدة الكفيلة بإيجاد حلول للمشاكل التي قد تعترض نشاطهم وتعيق استمراريته.

■ هل لنا بتفصيل عن التحضيرات القائمة لانتخابات جمعية المصارف في بيروت؟

- سيكون استحقاقها في نهاية شهر حزيران القادم وكما تعلمون فإن الدور الذي تضطلع به جمعية المصارف في لبنان هو دور اساسي، فمصارف لبنان هي القطاع الاستراتيجي الذي ابقى دولة لبنان على قيد الحياة عن طريق تمويلها له ولقطاع الموارد الضريبية منذ عام ١٩٧٥ وطوال فترة الحرب الداخلية التي اصابته لمدة ١٥ سنة متتالية.

وهنا تجدر الاشارة الى ان المصارف اللبنانية تمكنت من استقطاب الموارد والودائع والتوظيفات والكفاءات البشرية حيث تجاوز حجم القطاع المصرفي اليوم المئة مليار دولار في دولة صغيرة كلبنان لا يتجاوز دخلها القومي الـ٣٠ مليار دولار.

بالنسبة للمعركة الانتخابية في القطاع المصرفي فهي ليست موجودة، لان القطاع متآلف ومتناسق بين عناصره، وكما جرت العادة سيكون هناك توافق على مجلس ادارة الجمعية فيربح من يستحق، ويهنىء الخاسر الرابح عند انتهاء العملية الانتخابية.

دبي لؤلؤة الخليج، استراتيجيتها سليمة وهي عائدة لتابعة خطواتها وانجازاتها قريباً

المستقبل

الاثنين ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨

جوزيف طربيه: إطلاق هيئة مشتركة لترقب الأزمات ومواكبتها وتظهير الفرص الاستثمارية العربية وإعادة النظر بالرقابة المصرفية

ينعقد مؤتمرنا اليوم وسط تغييرات مذهلة في السياسة والاقتصاد وأسواق المال تتسم بانعكاسات متفاوتة النتائج بالنسبة لمنطقتنا العربية وبقية أنحاء العالم. فقد هزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أسس الاستقرار وثوابت الأنظمة المالية في العالم، كما تؤشر انعكاساتها السياسية على أنها لن تكون أقل أهمية في آثارها الاقتصادية والاجتماعية. كما تتزايد المخاوف من تفاقم الأزمة، وتجاوزها كل المحاولات الدولية لاحتوائها وتخفيف تداعياتها.

«الاستثمار في الاستقرار» كلمتان لم نختارهما عنواناً لمؤتمرنا بالصدفة، بل تأكيداً على الأهمية القصوى التي ترتديها عملية إعادة الاستقرار الى الأسواق المالية المضطربة. فاهتزاز النظام المالي العالمي أصاب في تداعياته محركات النمو الاقتصادي في العالم أجمع، وانعكاسات الأزمة ستطال الدول الفقيرة مثلما ستؤثر على الدول الغنية بفعل الكساد الذي سيصيب الاقتصادات جميعاً. وإن العودة الى الاستثمار والنمو لا يمكن أن تتم إلا بإجراء تصحيح أساسي على النظام المالي العالمي يعيد الثقة المفقودة، ويؤمن الاستقرار المنشود ويحد من مخاطر حدوث أزمة جديدة، مما يساعد في إعادة خلق بيئة استثمارية قوية جاذبة للاستثمار والتوظيف.

إنها أزمة عالمية تستدعي رداً عالمياً منسقاً يشارك فيه اللاعبون الأساسيون على الساحة، ومنهم عالمنا العربي الذي يملك الاحتياطات المالية الكبيرة، والمرشحة لاستمرار النمو بفعل وفرة احتياطات النفط والغاز. ويأتي مؤتمرنا اليوم ليطالب بمشاركة تمكن المجموعة العربية من إسماع صوتها في قضية إصلاح النظام المالي العالمي لأن الأزمة لم تستثن بلداً، وهي إن كانت تداعياتها محدودة بالنسبة للمصارف العربية، إلا أنها أصابت التوظيفات والاستثمارات العربية في الأسواق الدولية بضرر بالغ، إضافة الى انعكاساتها السلبية على أسواق المال العربية. لذلك سيدفع مؤتمرنا باتجاه الدعوة الى انعقاد قمة مصرفية مالية عربية تواكب القمة الاقتصادية المقرر عقدها في الكويت مطلع العام المقبل، ونعتبر أن مؤتمرنا هذا يشكل النواة الملائمة لهذه المبادرة. لقد أصبح هذا الأمر ملحاً في ضوء القمم الاقتصادية الدولية التي عقدت أو المنتظر انعقادها لمواجهة هذه الأزمة والتأسيس لنظام مالي دولي جديد. إن الأنظار تتجه كلها الى الخليج العربي الذي تسجل اقتصاداته معدلات نمو لافتة. إننا نشاهد تدفق الاستثمارات والثروات الى الخليج، والصناديق السيادية بغالبيتها العربية وسيولتها الجاهزة ستعيد صياغة أسواق رأس المال في العالم المتعطشة الى السيولة. هل يمكن تصور هذه القوة إذا أحسن استعمالها على الصعيد الدولي؟ ولماذا لا يكون للمجموعة العربية بما تمثله من وزن ثقلاً أكبر في التصويت وتمثيلاً أرفع ومسؤوليات أكبر في إطار المؤسسات المالية الدولية؟

يبقى موضوع توظيف الثروة العربية في المنطقة العربية، إن طبيعة المرحلة الراهنة، أيها السيدات والسادة، بتداخلاتها الدولية والإقليمية، وبأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، باتت تتطلب اليوم أكثر من أي يوم مضى، فتح الأسواق العربية - العربية أمام حركة التجارة والاستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية وحرية. لأن التجارة والاستثمار والمصارف تشكل الأقطاب الحقيقية لعجلة التطور والتعاون الاقتصادي العربي. مما يتطلب من الحكومات العربية تحسين البنية القانونية الاستقبالية لاقتصاداتها والتعريف بهذه القوانين وبالفرص الاستثمارية والاقتصادية المتاحة، وتحرير الأسواق



● جوزيف طربيه

العربية من القيود والعراقيل والحواجز التي تعترض التدفق الكامل للاستثمارات والأصول بين دولنا العربية. إن خير توظيف لرساميلنا هو داخل اقتصاداتنا العربية، فنوفر الثروة العربية لأجيالنا اللاحقة بدلاً من تبديدها في المنتجات المالية المركبة وأدوات التوظيف السامة التي تنهش أسواق المال الدولية بين كل فترة وأخرى.

وإننا نتطلع من خلال تحركاتنا وكل التحركات الموازية الى مناقشة ووضع خريطة طريق عربية تتضمن أفكاراً واقتراحات محددة قد يكون بينها البحث في إطلاق هيئة مشتركة لترقب الأزمات ومواكبتها. والتعاون في تنقية تظهير الفرص الاستثمارية المتوفرة في البلدان العربية ومعاونة الحكومات على التطوير المنهجي لمناخات الاستثمار وإزالة كل التحفظات عن مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد المشاريع الملائمة لتوظيفات الصناديق السيادية وشبه الحكومية وأخذ العبر مما حصل حتى الآن إضافة الى إعادة النظر الشاملة بالبنية الرقابية بعدما أثبتت الأزمة الحاضرة، أهمية دورها في تحصين المؤسسات والحد من تهور أصحاب القرار فيها.

إننا ببساطة ننادي بالعولمة قبل العولمة وليس بديلاً لها مع الإقرار المسبق بأن الخلافات السياسية تعوق مثل هذه التوجهات الاستراتيجية وتؤخر ما يمكن أن تنتجه من فوائد لدولنا وشعوبنا.

ويحدونا الأمل الكبير، بأن تشكل المزايا الخاصة للبنية المالية العربية المرتكزة خصوصاً على النفط كمورد مالي أساسي والنمو القوي الذي تشهده اقتصاداتنا الدرع المناسب لحصر الأضرار المتأتية من الأزمة المالية الدولية.

ويهمني الإشارة أخيراً، الى التجربة اللبنانية لجهة دور البنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف فضلاً عن خبرات المصرفيين في التنبه لخطورة التوظيف في أدوات ومشتقات مركبة. وهذا ما ساهم في تحييد لبنان واقتصاده عن التداعيات المباشرة للأزمة المالية الدولية، فيما نأمل أن ننجح أيضاً بالحد من الأضرار غير المباشرة.

الحياة AL HAYAT

الاثنين ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨ – العدد ١٦٦٦٣

اتحاد المصرفيين العرب يختار رياض سلامة "شخصية الريادة المصرفية في ٢٠٠٨"

□ بيروت – «الحياة»

■ اختار الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، «شخصية الريادة المصرفية لعام ٢٠٠٨»، في احتفال أقامه بنك مسقط في فندق فينيسيا مع اختتام مؤتمر «الاستثمار في الاستقرار»، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية مع الاتحاد الدولي.

وتحدث خلال الحفلة عبد الرزاق الخليلي من «بنك مسقط» عن «تداعيات الأزمة المالية العالمية على العالم والدول العربية».

واعتبر رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، أن سلامة «واجه تقلبات الظروف التي مرّت على لبنان بشجاعة وحكمة، واستطاع بروحه الإبداعية وشجاعته التصدي للصعوبات، والأخطار والتغلب عليها». وأوضح أن هذه الصعوبات «ليست كلها تقنية مماثلة لما يواجهه اقرانه في دول أخرى، إذ في لبنان يختلط فيها التقني بالاقتصادي وبالسياسي».

وأشار إلى أن حاكم المصرف المركزي «اختار سياسة الاستقرار النقدي كخيار استراتيجي وساعد على وقف التقلبات الحادة للنقد اللبناني الذي طبع الفترة السابقة لعهده، ولم يوافق على التوصيات النمطية لصندوق النقد الدولي التي كانت تتعارض مع سياسة الاستقرار النقدي، ولم يهلع امام هجمات بعض الاقتصاديين السياسيين اللبنانيين العنيفة ضد سياسته النقدية».

ورأى طربيه أن أزمة الأسواق الدولية «أثبتت مرة أخرى كفاءة البنك المركزي اللبناني، الذي استطاع إبعاد القطاع المصرفي في لبنان عن أسباب هذه الأزمة عبر فرض سقوف على التسليف العقاري والتسليف على الأسهم ومنع التداول بالأدوات المالية المركبة».

ورأى سلامة أن «الإنسانية اعتبرت أهم ثلاثة اختراعات في العالم، النار والفولاذ والبنك المركزي، ما رتّب على المصارف المركزية وحكامها مسؤوليات كبرى من ناحية عملهم في إدارة السيولة في شكل جيد، للحفاظ على الاستقرار النقدي والتعاطي في شكل مختلف مع الدول التي أنشأت هذه المصارف، عندما كانت تصرف في شكل كبير على مشاريعها واسترسالها من دون اي رقابة او ضغوط». وأعلن أن لبنان «تعرض لتجربة صعبة، بجهود الجميع، ومن خلال التفهم والتفاهم توصلنا الى نتائج جيدة خصوصاً مع نمو القطاع المصرفي، وهذا يعود الى نوعية المصرفيين الذين نتعامل معهم».

النهار

الجمعة ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨

افتتاح المؤتمر المصرفي السنوي "الاستثمار في الاستقرار"

السنيورة: الأزمة فرصة لإعادة رسم التوجهات نحو المزيد من التعاون

سلامة: ستواجهنا منافسة نوعية تفرض توسيع الانخراط وعملة موحّدة



رئيس الحكومة فؤاد السنيورة.



حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.



رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل.



الدكتور جوزف طربيه.



رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف. (ناصر خرباتلي)

لبنان لازمة السيولة محط اهتمام المصرفيين والمعنيين بالصناعة المالية، نظرا الى اتساع دائرة ترددداتها السلبية التي بدأت تطول العالم العربي في حلقة من سلسلة يتوقع ان تتوج ركودا اقتصاديا قد يدوم لسنين ويدفع بمعظم الدول الى اعتماد انظمة مالية ومصرفية مختلفة. ولئن ضرورة في الا يشكل هذا الواقع، وفق رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، مدعاة لليأس وعدم المبادرة "بل خلاف ذلك، يجب ان يشكل فرصة جديدة وحافزا قويا على اعادة رسم توجهاتنا والسير نحو المزيد من التعاون الاستثمار في النمو والتنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".

ونظرا الى تلك التغييرات، ستواجه المصارف العربية وفق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، منافسة نوعية تفرض الدعوة الى توسيع الانخراط المصرفي العربي وايجاد عملة موحدة "كي لا يبقى النمو والتبادل التجاري في المنطقة مرتبطين بعملات غير عملاتنا ولتمويل من مصارف غير مصارفنا لا مصالح دائمة لها معنا". ودعا الحكومات العربية الى تبني نظام مالي عربي جديد يقوم على القلة التي فقدت بين المؤسسات المالية حتى في العالم العربي، وايضا على الاستقرار وهو العامل الاساسي والمساعد للاستثمار.

بهذه العناوين والطروحات، افتتح السنيورة صباح امس المؤتمر المصرفي العربي السنوي بعنوان "الاستثمار في الاستقرار"، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع مصرف لبنان وجمعية المصارف وجامعة الدول العربية، في فندق "فينيسيا" ويستمر يومين. وقد حضر جلسة الافتتاح وزير الدولة جان اوغاسبيان.

طربيه

بعد النشيد الوطني، تحدث رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه عن اتجاه الانظار الى منطقة الخليج العربي "الذي تسجل اقتصاداته معدلات نمو لافتة" بسبب تدفق الاستثمارات والثروات والصناديق السيادية التي ستعيد صياغة اسواق رأس المال المتعطشة الى السيولة. وسأل "ما يمنع ان يكون للمجموعة العربية ثقلا اكبر في التصويت وتمثيلا لرفع ومسؤوليات اكبر في اطار المؤسسات المالية الدولية؟"

يوسف

ورأى رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور عدنان يوسف ان فرص النمو تبدو مستقبلا اقل مما كان متوقعا وان التباطؤ الاقتصادي المتوقع وصعوبة توفير السيولة في الاسواق المالية سيؤثر سلبا على اداء الانظمة المصرفية العربية حتى نهاية السنة 2009، معتبرا ان هذا الانذار يدعو المصارف العربية الى التحلي بالتفاؤل والتعاون "لان ما يجب الافادة منه هو النظر الى الجوانب الايجابية في مسيرة عمل تلك المصارف التي وقفت جزءا كبيرا من رؤوس الاموال العربية في المنطقة "بما حال دون توجه لاموال عربية الى الخارج بحثا عن فرص استثمار".

باسيل

وتحدث رئيس جمعية المصارف الدكتور فرنسوا باسيل عن اداء القطاع المصرفي اللبناني "الذي تقارب موجوداته 4 اضعاف حجم الاقتصاد الوطني وتناهز ودائعه 3 اضعاف حجم الاقتصاد، بينما اتاحت السيولة المتوافرة لديه وهي من اعلى النسب وبحسب المعايير الاقليمية والعالمية، ان يبقى لبنان في منأى عن المفاعيل المباشرة للازمة المالية"، مشيرا الى ان نسبة 66 في المئة من الحاجات التمويلية للمصارف تتأتى من ودائع مقيمة ومغتربين "بما جنّب قطاعنا الافتقار الى السيولة الكافية على اثر عدد من الاسواق الناشئة".

سلامة

واعتبر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان نظام التمويل المستند والمعتمد على الدولة والمصرف التجاري مناسب للعالم العربي، مشيرا الى ان المصارف العربية ستواجه مستقبلا منافسة نوعية تدعو الى توسيع الانخراط المصرفي العربي وتعميقه وايجاد عملة موحدة "كي لا يبقى النمو والتبادل التجاري في المنطقة مرتبطين بعملات غير عملاتنا والتمويل من مصارف لا مصالح دائمة لها".

ورأى ان اتحاد المصارف العربية قادر على اداء دور ريادي لعمل الحكومات العربية على تبني نظام مالي عربي جديد، موضحا ان المصارف العربية هي مصارف تجارية "وضعفنا ان بعضها وسّع نشاطه ليشمل تمويل الاستثمار والاستهلاك من دون فصل هذه النشاطات عن المصرف التجاري، هذا لم وان يحصل في لبنان لانه غير مسموح". واضاف "اذا قام المصرف التجاري بتأسيس مصرف اعمال، عليه ان يكون مفصولا عنه وبرأس مال خاص به. واذا سعى الى التسليف العقاري او التسليف على الاسهم، فيكون ذلك ضمن ضوابط محكومة بتعليم مصرف لبنان".

واذ لفت الى ان التطورات المالية والاقتصادية جاءت معاكسة لكل ما ساد من توقعات سابقة، توقف عند نتائج الازمة معددا اهمها كالآتي:

- التبدّل المفاجئ مع معاودة الدولة الى تمويل القطاع المالي والمؤسسات المهمة بخلاف ما كان سائدا في الثمانينات.
- عودة الولايات المتحدة الى تزعّم العالم اقتصاديا، اذ عاشت عملتها وبدأ الاورو عملة يصعب اعتمادها للتداول في التجارة العالمية، وعودة صندوق النقد ليكون الممول والمسيطر على المصير المالي والاقتصادي لعدد من الدول ولا سيما في اوروبا الشرقية.
- تراجع اسعار السلع والمواد الاولية والنفط وتراجع الطلب، بما افضى الى اعادة تحجيم دول كانت تشهد نموا مهما مستقطبة الجزء الاكبر من الثروة العالمية.
- تراجع قيمة الموجودات العالمية وتحطم ثلث الثروات العالمية المستثمرة فيها والمعتمدة على صعودها لدعم الاستدانة بغية الاستثمار والاستهلاك، مما ولّد تخورمات في الاسهم والعقارات والمواد الاولية، ويتم تصحيحها حاليا بنحو غير منظم.
- نهاية اسطورة مصارف الاعمال مع اختفاء مصارف وافلاس اخرى وانضمام بعضها الى مصارف تجارية، ونهاية المصارف المتخصصة أكان في التسليف العقاري او التسليف الاستهلاكي.
- العودة الى خفض حجم الدين مقارنة بالاموال الخاصة في القطاع المالي واعتماد السيولة كمعيار يضاف الى الكفاية الرأسمالية، ووضع الرقابة على اسواق المشتقات المالية وتنظيمها عبر ادراج الدولة ما في بورصات منظمة، وربطها بايداع هامش من المال من مصدريها او مشتريها، اضافة الى تقاعس دور الصناديق المضاربة وحجمها بغية خفض المضاربة وتخفيف حدة التقلبات في الاسواق الثانوية والحد من عمليات التمويل الخارجة عن معايير المصارف التجارية.

السنيورة

استهل رئيس الحكومة فؤاد السنيورة كلمته بالحديث عن الازمة العالمية التي تكشفت منذ عامين في سوق الرهون العقارية وتفاعلت وباتت ذات امتدادات شملت دولا كثيرة وقطاعات اقتصادية عديدة بسبب خروج مصرفيين عالميين عن مبادئ العمل المصرفي السليم وعن الاسس الرصينة والتقليدي، والتفاني عن مخاطر التسليف، واهمال ادارة المخاطر وتراكم الديون الى مستويات غير محمودة وتضخم الميزانيات العامة، اضافة الى المضاربات والسعي وراء الربح السريع، مشيرا الى ان العالم العربي الذي افاد من الفورة الاقتصادية العالمية على مدى الاعوام الخمسة الماضية، "قد يتأثر بتداعيات الازمة العالمية حيال ما يتأتى عن الاحتمالات الكبيرة لدخول الاقتصاد العالمي في حال من الركود، يشكل الهبوط المتسارع في اسعار النفط احدى اولى نتائجه".

ورأى ان ذلك لن يكون سهلا مع المؤشرات التي تدل على دخول الاقتصاد العالمي في حال من الركود الذي قد يكون طويلا وشديدا، "وقد يؤدي ببعض الدول الى اعتماد سياسات مختلفة لحماية اقتصاد كل منها على نحو غير متناسق بما يقود الى تعميق الازمة". ورأى ان ذلك يجب الا يشكّل مدعاة لليأس "بل يفترض ان يشكل فرصة جديدة وحافزا قويا على اعادة رسم توجهاتنا وسيرنا نحو الوجهة السليمة أي نحو مزيد من التعاون الاستثمار في النمو والتنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي"، داعيا الى الالتفات اكثر الى داخل العالم العربي لتحفيز قوى العرض والطلب الداخلية وتطوير الاسواق الداخلية وتوسيعها وازالة المعوقات والعراقيل التي تمنع التعاون بين هذه الاقتصادات.

وعلى الاثر، تم افتتاح المعرض المواكب للمؤتمر.

الجلسات

انعقدت امس جلستا عمل بعنوان "ابعاد الازمة الدولية واثارها على العالم العربي" و"تفعيل الموارد لدعم الاستقرار". ويختتم المؤتمر اعماله اليوم بأربع جلسات عمل تتناول انعكاسات الازمة المالية على الاستثمار واسواق رأس المال والصيرفة الاسلامية. وتنعقد الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب عصرا، على ان تختتم فاعليات المؤتمر بحفل عشاء يدعو اليه بنك مسقط يتخلله تكريم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

النهار

السبت ١ تشرين الثاني ٢٠٠٨

طربيه أعلن عقد مؤتمر "الاستثمار في الاستقرار"

سلامة: السيولة متوافرة والثقة متزايدة والناتج المحلي مرشح للارتفاع إلى 27 مليار دولار

رأى حاكم مصرف لبنان ان ترددات الازمة المالية العالمية على لبنان ستقتصر على انخفاض طفيف في تحويلات اللبنانيين ولكن بنسب قليلة قياسا بما سجلته في السنة 2008، "لان عددا من اللبنانيين العاملين في الخارج بدأ يفقد وظائفه". الا انه لفت الى النمو الاقتصادي سيكون بمعدل 6 في المئة وفق توقعات صندوق النقد الدولي، "بما يؤدي اذا اضيفت اليه نسب التضخم، الى ارتفاع الناتج المحلي الى 27 مليار دولار". واكد ان السيولة المتوافرة بكل العملات قادرة على توفير نمو غير محددة نسبه "لكنه ايجابي في السنة المقبلة وخصوصا مع بقاء حركة الاستهلاك تبق ناشطة، شرط عدم بروز ازمات حادة سياسيا او امنيا".

والى تلك المعطيات الرقمية والتقارير الدولية التي تؤكد سلامة الوضع في لبنان، لفت الى ارتفاع منسوب الثقة في الداخل "بدليل وجود تحاويل يومية من الدولار الى الليرة، بينما سجل ميزان المدفوعات حتى ايلول الماضي فائضا بمقدار مليارَي دولار، وحافظت المصارف وفق ميزانياتها المعلنة على ارباح افضل من تلك المحققة قبل عام مقارنة بخسائر مسجلة لدى المصارف العالمية".

سلامة تحدث امس في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقد في مصرف لبنان للاعلان عن انعقاد مؤتمر "الاستثمار في الاستقرار" الذي ينظمه اتحاد المصارف في رعاية رئيس الحكومة فؤاد السنيورة بين 13 الجاري و14 منه في فندق "فينيسيا" بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وبالتعاون مع مصرف لبنان. وشارك في المؤتمر كل من رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه ورئيس جمعية المصارف الدكتور فرنسوا باسيل.

استهل سلامة المؤتمر بتأكيد اهمية دور الاعلام في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة التي طفت حتى على الانتخابات الاميركية، مشيرا الى ان الوضع العالمي لا يزال يبحث عن توازنات جديدة لاسواق المال، وخصوصا مع انتقال المضاربات الى اسواق العملات والسندات السيادية نتيجة لفقدان الثقة بالاسواق وانقطاع التواصل في ما بين المصارف العالمية، "ويتابع مصرف لبنان عن قرب التطورات على الصعيد العالمي والاقليمي". وامل في ان "يفيد العرب من المؤتمر المصرفي لمزيد من التنسيق المشترك في المستقبل بما ينعكس استقرارا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة".



حاكم مصرف لبنان رياض سلامة متوسطاً من اليمين الدكتور جوزف طربيه والسيد فرنسوا باسيل. (ناصر طرابلسي)

طربيه

واوضح طربيه ان المؤتمر المصرفي يكتسب أهمية إستثنائية ومضاعفة "كونه يأتي وسط أزمة مالية دولية غير مسبوقة"، مشيرا الى ان لبنان والعالم العربي معني مباشرة بها "انطلاقا من حجم قطاعاتنا المصرفية وانتشارها ودورها الإقتصادي والإنمائي في بلداننا والعالم". واوضح ان المؤتمر سيدفع في اتجاه عقد قمة مصرفية عربية إقتصادية أصبحت

ملحة في ضوء القمم الإقتصادية الدولية التي عقدت أو المنتظرة لجبه هذه الازمة والتأسيس لنظام مالي دولي جديد".

ولفت الى ان محاور المؤتمر ستتناول الازمة المالية العالمية وإعادة تشكيل النظام المالي الدولي، وتأثيرها على النظام المصرفي العالمي وإنعكاساتها على المصارف العربية، ودور صندوق النقد و البنك الدولي والصناديق السيادية في المعالجات، ودور المصارف المركزية العربية في مواجهة الإنعكاسات عربياً، وارتدادات الازمة على البورصات والاسواق واسعار النفط وازمة المواد الاولية ومناخات الاستثمار، اضافة الى ذيول النكسة وآجالها ومقومات تحقيق الإستقرار وعودة حركة الإستثمار.

واذ اشار الى ان المؤتمر سيستقطب مشاركة وزراء الإقتصاد والتجارة والمال العرب، ومحافظي المصارف المركزية، وقيادات مصرفية ومالية ورؤساء إتحادات إقتصادية ومالية، وممثلي شركات التأمين وصناديق الإستثمار والتقاعد وشركات الدفع وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، قال انه سيتمّ تكريم الحاكم سلامة كافضل حاكم مصرف مركزي عربي.

الحوار
يومية سياسية عربية
الثلثاء ٧ تشرين الاول ٢٠٠٨

طربيه إلى واشنطن للمشاركة في اجتماع رؤساء المصارف

غادر امس رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية في إتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه إلى واشنطن، لافتتاح الاجتماع الأول المشترك لرؤساء المصارف في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا والولايات المتحدة الأميركية، وهو الاجتماع الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع وزارة الخزانة الأميركية ويعقد في واشنطن يوم الخميس الواقع في ٩ تشرين الأول المقبل.

ويرمي الاجتماع المرتقب الى مواصلة الحوار المصرفي العربي-الأميركي والبحث في المستجدات المالية والمصرفية الحاضرة والتداعيات الناجمة عنها. كما يعتبر هذا اللقاء حلقة اخرى من سلسلة النشاطات التي اطلقت رسميا في ٢٢ آذار من العام ٢٠٠٦ في جمهورية مصر العربية، بعنوان «الحوار المصرفي الأميركي الشرق اوسطي وشمال افريقيا» (PSD US-MENA).

ويأتي انعقاد الاجتماع المذكور بالتزامن مع اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال الفترة ١١-١٣ تشرين الأول في واشنطن واجتماع مجموعة الـG7 والأزمة المالية والمصرفية التي تهز الأسواق العالمية مما يعطي الاجتماع اهمية خاصة بالنسبة للمواضيع المطروحة.

الاقتصاد والاعمال
تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٨

مصارف لبنان
التعملق في الزمن الصعب

.....بقلم: د.جوزف طربيه* .....



ليس غريباً أن يتعملق القطاع المصرفي اللبناني في حضوره المحلي والخارجي، وفي تنمية دوره كقاطرة للاقتصاد الوطني بجناحيه الخاص والعالم، مجترحاً، في كل مرحلة، الحلول المناسبة للتعامل الكفوء مع مناخات داخلية، أقل ما يمكن وصفها أنها، غير ملائمة للعمل والإنتاج فكيف الحال بالمنافسة مع محيط ينعم بالاستقرار والتقدم ووفرة الموارد.

وليس كثيراً أن يحقق القطاع، هذا العام، نمواً قياسياً تفوق متوسطاته ضعفي أو أكثر نسب نمو المؤشرات الأساسية في السنوات الماضية وأربعة أضعاف نمو الناتج المحلي المرتقب، مظهراً جزءاً مما يختزنه من إمكانات وطاقات توهله لتعويض ما فاته من نمو مماثل خلال السنوات الماضية التي شهدت «تسونامي» مالي غير مسبوق في المنطقة بفعل الارتفاعات القياسية لأسعار النفط والطاقة.

فهذا القطاع عريق في تميزه، ويشهد تاريخه أنه رفع اسم لبنان عالياً في الخمسينات، وأسهم، بشكل محوري وأساسي، في استحقاق بلدنا لقب «سويسرا الشرق» في الخمسينات وحتى بدء الحروب المشؤومة، حيث تحولت بيروت من مركز مالي رئيسي حتى لا نقول ومركزاً وحيداً في المنطقة. وكانت المركز الإقليمي لإدارات الشركات العالمية الراغبة في دخول منطقة الشرق الأوسط، إلى ساحة أو ساحات قتال لصراعات ومواجهات تداخلت فيها الأبعاد المحلية بالإقليمية والدولية.

استعاد القطاع بعد العام 1992 كثيراً من وهجه السابق، وعاد سريعاً ليحتل موقعاً متقدماً على لائحة المستثمرين والمموّلين والمؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية، مستنداً إلى سلطة نقدية واعية وعصرية وإلى إدارات مصرفية متمرسة أثبتت قدرتها على التخطيط والتنفيذ بآفاق مفتوحة ومهارتها في تخطي الصعاب وإدارة التعامل مع أدق الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية. وما أكثرها وتوجيه اهتمامها مبكراً للاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد واعتماد أحدث التقنيات والتطوّرات في الصناعة المصرفية الدولية، وحسن إدارة فائض إمكاناتها من خلال الانتشار الخارجي إقليمياً ودولياً.

وقد واكبت المصارف سلسلة التحديات الخاصة منها بالمهنة عبر عملية شاملة تكاملت فيها جهود إعادة الهيكلة مع الستراتيجيات الواعدة للنمو والتوسّع وفق المواصفات والمعايير الأكثر تقدماً دولياً في المجالات المصرفية والمحاسبية والرقابية ومكافحة غسل الأموال غير المشروعة، معتمدة، بصورة خاصة، على مخزون متميز وواف من الخبرات والتمرس بأعمال الصيرفة وإدارة الأموال. وعلى فتح أبوابها للكفاءات العلمية الحديثة التي يضخها التعليم الجامعي رفيع المستوى في لبنان، تاريخاً وحاضراً، والذي يتوجه جزء منه، لا يستهان به، إلى المنطقة والعالم، فيرفع أيضاً اسم لبنان ويضخ إليه أكثر من 5 مليارات دولار سنوياً.

وبالتوازي مع عملية إعادة الهيكلة والتطوير في القطاعين المالي والمصرفي ورفد الجهود الطامحة لاستعادة المكانة والدور الريادي، لم تهمل الدولة مهامها في تحديث البنية القانونية، فصدرت حزمات متتالية من

القوانين الملائمة وتم إدخال تعديلات مهمة وجوهرية على قوانين سابقة، ليتكامل ذلك مع مجموعات من التعاميم والقرارات الصادرة عن البنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف ضمن الصلاحيات والأنظمة العائدة لهما المنصوص عنها خصوصاً في قانون النقد والتسليف، فضلاً عن المبادرة المبكرة في إقرار القوانين والتدابير والإجراءات التي توصد الأبواب والقنوات بوجه الأموال غير المشروعة.

وأنتج التطوير الهيكلي المنهجي في بنية القطاع المصرفي نتائج باهرة في مقاييس قوة المركز المالي ومعدلات النمو والتوسعات الأفقية والعمودية في الأسواق الداخلية والخارجية. وفي تركيبة وتشكيلة الخدمات والمنتجات التي أكسبت معظم المصارف العاملة صفة المصرف الشامل أو «السوبر ماركت» المالي. وتكفي الإشارة رقمياً إلى أن الموجودات الإجمالية للقطاع ارتفعت من نحو 8 مليارات دولار في العام 1992 إلى نحو 115 ملياراً حالياً، تمثل إجمالي الأموال المدارة من القطاع منها نحو 92 ملياراً داخل لبنان، مع تميز في الاحتفاظ بنسبة ملاءة تقارب 20 في المئة تجعل المصارف في جهوزية تامة للتوافق مع المتطلبات الجديدة للجنة بازل التي بوشر بتطبيقها تدريجياً مطلع هذا العام.

وفي تكريس لهذا التوصيف والتقييم، ينبغي الإشارة إلى تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين والكثير من المؤسسات المالية الدولية التي تشيد بقوة وحيوية المؤسسات المصرفية اللبنانية وقدرتها على اجتذاب الاستثمارات وحسن إدارتها لمخاطر ومحاذير السوق المحلية، كذلك الأمر بالنسبة لمؤسسات التصنيف الدولية التي تقرّ بأحقية منح المصارف اللبنانية درجات تفوق التصنيف السيادي المتدني على خلفية الأوضاع السائدة سياسياً وأمنياً.

إذاً، القطاع المصرفي اللبناني ركيزة ستراتيجية للاقتصاد اللبناني، بل للكيان اللبناني نفسه، فلولاه لما نهض لبنان من كبواته المتواصلة. فهو الذي يؤمن التمويل للاقتصاد والتسليف لمؤسسات القطاع الخاص، ولعل الأهم من ذلك، أن المصارف هي التي شاركت في تمويل نفقات إعادة إعمار البنية التحتية للبلد، ولا تزال تؤمن ومنذ الثمانينات تمويل العجوزات في ميزانية الدولة، هذا التمويل الذي لولاه لإنهار القطاع العام مع ما يجره هذا الانهيار من انعكاسات مدمرة على البلد واقتصاده.

صحيح أن تصاعد حجم الدين العام أصبح نقمة، ولكن لهذا التصاعد أسباباً وحلولاً أصبحت مستهلكة من كثرة ما جرى تداولها وترددها. ولكن الحصول على تمويل هذا الدين هو نعمة مع التأكيد بأنه ليس من الموكد استمرارها إذا لم تحزم الدولة أمرها وتدخل حزمة الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية والسياسية المطلوبة.

والقطاع الذي يساهم بنسبة 5 في المئة من الناتج المحلي يزخر بإمكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية تشكل أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين في مواجهة المصاعب والأزمات التي يتعرض لها على اختلاف أنواعها.

كما تشكل أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطى استقطاب الرساميل والاستثمارات والانتشار والتواجد في الأسواق الإقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الأسواق من المفيد التأكيد عليها ولو تكراراً وأهمها:

– حيازة القطاع المصرفي على قدرات مالية تزيد على 4 أضعاف إجمالي الناتج المحلي، وهذا من المعدلات النادرة عالمياً ويضاهي موجودات القطاعات المصرفية في بلدان إقليمية غنية بمواردها النفطية.

– وجود بنية قانونية متطورة، عمادها نظام السرية المصرفية يكاد ينفرد به لبنان ليس في المنطقة فحسب، بل مع دول معدودة في العالم، من دون الإخلال بالمعايير الدولية الحديثة في الإفصاح والشفافية ومكافحة الأموال غير المشروعة.

– استقطاب القطاع المصرفي لمهارات وكفاءات دولية في مجال الأعمال المصرفية والمالية والاستثمارية، سواء من جيل الشباب الذين يحملون شهادات عالية من جامعات لبنانية ودولية مرموقة، أو من ذوي الخبرات في العمل المصرفي والمالي الحديث وجلهم من اللبنانيين الذين تمرسوا العمل بمؤسسات دولية.

– تطوير شامل لبيئة الأعمال والوسائل المستخدمة بما يتوافق مع تطلعات المتمولين والمستثمرين واحتياجات الأسواق، وبشكل خاص بالنسبة إلى الخدمات والمنتجات المرتبطة بالعمل المصرفي الحديث.

– استقدام واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة ومواكبة الجديد منها على الصعيد العالمي، سواء بالنسبة للكفاءات البشرية أو بالنسبة للأجهزة والمعدات، حيث يمكننا التأكيد، بأن الاستثمار في التكنولوجيا يشكل أحد أهم أبواب الإنفاق لدى المصارف اللبنانية.

كل هذه العوامل تساهم بشكل حاسم في تدعيم الانتشار المتنامي للمصارف في الأسواق الإقليمية والدولية خصوصاً بعد أن اكتسب خبرات مميزة وباتت مؤسساته مؤهلة للعب دور وساطة مالية بمواصفات عالية لصالح الحكومات والمؤسسات في المنطقة. ■

*** رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب**
رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية
رئيس ومدير عام مجموعة الاعتماد اللبناني

النهار

الخميس ٢٥ ايلول ٢٠٠٨

نفى أي انعكاسات لأزمة الأسواق المالية على لبنان

طربيه: إنقاذ المؤسسات لمنع انهيارات أوسع

أكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه عدم وجود اي تأثيرات أو أضرار "بسبب عدم انغماس المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية في الاستثمارات والتوظيفات الخارجية، وتفضيلها توجيه محافظها الى الإقراض والتمويل الداخلي الذي يشمل الحكومة والقطاعات الخاصة، علماً أن مصرف لبنان يضع معايير متشددة وحدوداً متدنية لأي توظيفات تتجه الى الخارج".

ورأى في تصريح له امس، ان الخيار الوحيد المتاح امام السلطات المالية والنقدية الدولية للحد من تفاقم الازمات المتتالية في النظام المالي والدولي هو التدخل المباشر لدعم المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي والحؤول دون انهيارات متتالية يصعب جبهها في مرحلة لاحقة. وحض السلطات المالية والنقدية العربية على الاستعداد لاحتمالات الأضرار الى تدخل إنقاذي مشابه ربطا بتداعيات الازمة المالية الدولية، وبذل الجهود الممكنة للحد من اضطراب اسواق المال والتخفيف من حال الهلع التي تفشت سريعا في أوساط المستثمرين وحملة الأسهم والأوراق المالية المصدرة من مؤسسات عربية، وخصوصاً تلك التي لا علاقة مباشرة لها بما يحصل في العالم.

وأكد وجود تأثيرات مباشرة وغير مباشرة للتطورات المالية الدولية على الأسواق والمؤسسات العربية بما في ذلك المؤسسات المالية والمصرفية، "لكن حجم هذه التأثيرات ومامیتها يبقى مرهونا بهدوء العاصفة أولا، ورصد المنحى الجديد لأسواق المال واتجاهات الأسهم والأوراق المالية. فما يتم تصنيفه كخسائر حاليا نتيجة التراجع العنيف لبعض الأسواق، يبقى في التصنيف الدفتري ما لم يتم التخلي عن المحفظة الاستثمارية أو إعلان إفلاس المؤسسة صاحبة الإصدار، وهو قابل للعودة الى قيمته الأصلية، وربما يصير مربحا في المستقبل الذي يتحدد آجاله بين قريب ومتوسط وبعيد وفقا لفاعلية الإجراءات المتخذة ومدى قدرة الأسواق على الانتعاش".

وقال ان توظيفات الصناديق العربية التي زادت وتيرتها اخيرا، غالبا ما تكون لآجال طويلة، ولا تنسحب تاليا نتيجة أزمة أو اختلالات سوقية، وهذا يشكل عنصر حماية جيدا لها من دون إغفال ما تتكبده من خسائر وأعباء في حال حصول عمليات انهيار او إفلاس على غرار ما حصل اخيرا في بعض المؤسسات المالية الكبرى".

وبالنسبة الى المصارف والمؤسسات المالية العربية، اوضح انها تعتمد منهجية توظيفية مختلفة تقوم أساساً على الإقراض والتسليف في سوقها الاساسية وعبر منتجات تفرض وجود ضمانات كافية ومناسبة لدى العملاء سواء على مستوى الشركات Corporate أو على مستوى الأفراد Retail، فضلاً عن الاعتمادات المستندية والقروض المشتركة وغيرها من الأدوات الآمنة عموماً، "لكن يوجد لبعض المصارف محافظ من أوراق مالية وأسهم في مؤسسات دولية التي يمكن ان تقع تحت تأثير الازمة الحالية مع التشديد على عدم تصنيفها كخسائر إلا اذا تحققت الخسارة فعلياً. فالسعر السوقي للورقة يتغير دفترياً فقط في حال عدم تنفيذ عملية البيع. وهذا التغير يحتمل الزيادة كما النقصان، وفي إمكان المصارف أخذ مخصصات موازية من باب الوقاية. وهذا أمر نحبذه وندعو اليه في هذه الأزمة بانتظار عودة الهدوء والانتظام الى الأسواق، وحصر الأضرار والخسائر وتحديد سبل معالجتها وفق حجمها وتأثيرها على عمل المؤسسة ككل".

وأبدى ثقته بأن السلطات المالية والنقدية العربية تواكب حيثيات الأزمة المالية الدولية وتداعياتها، وتسعى الى حصر تأثيراتها على الأسواق والمؤسسات. "وتملك ما يكفي من سلطة القرار والامكانات لمنع أي انهيارات مؤسساتية ذات طابع استراتيجي أو سيادي يصيب بالضرر الفئات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية الأساسية".

المسببات

وفي مسببات الازمة المالية، لفت طربيه الى انها كشفت أهمية التوجيه المدروس للتوظيفات والاستثمارات وضرورة تنويعها في الأسواق والقطاعات والمنتجات، وعدم صوابية اعتماد مؤشر التصنيف كمقياس وحيد أو ذي أولوية في اتخاذ القرار الاستثماري. وأكد ضرورة اعادة هيكلة عوامل الثقل المؤثرة في القرار النهائي، معتبرا ان المعرفة المباشرة بالسوق والمؤسسة يجب أن تتقدم على معيار التصنيف، فضلا عن عدم الانجرار وراء الاغراءات بدون التدقيق في الأسباب الفعلية التي تدفع بعض المؤسسات الى منح ارباح وعوائد تفوق المتوسطات السوقية للأوراق المالية والأسهم، فضلاً عن اهمية التنويع الجغرافي والقطاعي في المحفظة الاستثمارية.

وشدد على أهمية تطوير هيكليات المؤسسات الاستثمارية ومنها الصناديق السيادية، "وخصوصاً حيال زيادة الشفافية واعتماد المعايير المحاسبية والرقابية الحديثة. ووضع مواصفات مهنية عالية للمناصب الإدارية العليا صاحبة القرار وتفعيل دور مجالس الإدارات لجهة المشاركة في القرارات الاستثمارية وتوجيهها، والتطوير العلمي والتدريبي المستمر للكادر الوظيفي بما يؤدي في المحصلة الى تكامل وتفاعل ايجابي بين استراتيجيات التوظيفات وكفاية الأنظمة الداخلية والرقابية والوظيفية في التعامل مع المخاطر المحتملة".

وتوقع طربيه حصول تغييرات جدية في التوظيفات والاستثمارات العربية الخارجية واحتمال ارتداد بعضها الى المنطقة، "بمايحتم على الحكومات التعجيل في جهودها لتحسين مناخات الاستثمار، وزيادة قدرة الاسواق قانونياً وعملانياً لاستيعاب استثمارات جديدة، واطلاق خطط تنموية ضرورية مع اتاحة الفرص المناسبة لمشاركة القطاع الخاص والرساميل العربية، والتوقف عن لوم المستثمرين لتوجيه توظيفاتهم الى الخارج. فالاستثمار يبحث عن الفرص المجدية لكنه يشترط اساسا المناخ الملائم، وهذا ما يتطلب بيئة قانونية وتشريعية وعملية فضلاً عن اتخاذ اجراءات جادة لمكافحة الفساد واستغلال السلطة والبيروقراطية".

النهار

الاربعاء ١ آب ٢٠٠٨

رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه: خطة استثنائية لإخراج لبنان من تداعيات الأزمات وتأمين النمو المستدام

نظراً الى الترابط الوثيق بين السياسة والاقتصاد، يؤكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه "اهمية الاستقرار السياسي لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو"، من دون ان يغفل الاشارة الى الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي بالتعاون مع مصرف لبنان "لتنسيق الآليات المناسبة لضخ التمويل المطلوب للقطاع الخاص" مع تشديد على ضرورة اعتماد خطة استثنائية للخروج من تداعيات الازمات السابقة ووضع مؤسسات هذا القطاع على مسار النمو المستدام. وفي مسألة المديونية العامة، تتعامل المصارف مع الدولة كعميل مدين ولكن على اسس حرصها على اموال المودعين واحترام معطيات السوق محلياً ودولياً في ضوء تقويم مخاطر البلد السيادية.

وقد أجري معه حوار حول هذه القضايا هنا نصه:

• واكبتم نشاط القطاع المصرفي في الازمات الاخيرة في قلب تأخر لبنان عن مواجهة استحقاقات سياسية مهمة (رئاسة الجمهورية، حكومة العهد الجديد) تسبق استحقاق الانتخابات النيابية. فهل ترون ان القطاع المصرفي تأثر بتلك التطورات التي انعكست على النشاط الاقتصادي والاستثماري؟ وما هي مقومات الحصانة التي تتمتع بها المصارف؟

- قد يبدو المشهد العام سوريالياً اذا قارنا ما شهده لبنان في الاعوام الثلاثة الماضية وما حققه القطاع المصرفي من انجاز استراتيجي تجاوز فيه تحدي الصمود واستيعاب الصدمات ليحقق نمواً نوعياً في بنيته وانتشاره ونتائجه حاصداً اعجاب المؤسسات المالية الاقليمية والدولية، ومكرساً دوره كقاطرة لاستعادة النهوض الاقتصادي. وبالتأكيد، ان خسارة لبنان معدلات نمو تفوق 20 في المئة وكبح قدرات مؤسساته على مواكبة الفورة النفطية، اضافا بالضرر القطاعات الانتاجية بكاملها ومنها القطاع المصرفي الذي يضطلع بدور حاسم ومحوري في حماية الاقتصاد.

فالقطاع المصرفي والمالي جزء حيوي من الاقتصاد، ويساهم بنحو 5 في المئة من الناتج المحلي، ويتفاعل حكماً مع معطيات البلد وحوادثه. لكنه بموجوداته (نحو 82 مليار دولار اي 4 اضعاف الناتج) وبمساهمة انتشاره اقليمياً ودولياً وبعزلته الخاصة، لاكتسب مرونة فائقة في ادارة التعامل مع الاخطار الطارئة، وراكم مجموعة خبرات اثبتت جدواها في استيعاب تداعيات حالات متكررة من اختلال الاستقرار السياسي.

وشهد القطاع في الاعوام الماضية، عملية اعادة هيكلة تأسست على بنية نظام مصرفي سليم ومواكب للمعايير الدولية كانت كفيلة عودته سريعا لاحتلال مكانته في الاقتصاد ولكسب المطلوب من قدرات وميزات تنافسية تؤهله لتعزيز دوره وفق المؤشرات الآتية:

- حيازة موجودات تقارب الـ 82 مليار دولار، وهو يضاهي بذلك قطاعات مصرفية في بلدان اقليمية غنية بمواردها النفطية. علماً انه يدير اكثر من 100 مليار دولار.

- وجود بنية قانونية متطورة يواكبها نظام للسرية المصرفية، يكاد ينفرد به لبنان، يحمي خصوصيات العملاء بدون الاخلال بالمعايير الدولية في الافصاح والشفافية ومكافحة الاموال غير المشروعة.

- استقطاب مصارف وكفايات دولية في مجال الاعمال المصرفية والمالية والاستثمارية.

- تطوير شامل لبيئة الاعمال والوسائل المستخدمة بما يتوافق وتطلعات المتمولين والمستثمرين وحاجات الاسواق وخصوصا بالنسبة الى العمل المصرفي الحديث.

- استخدام التكنولوجيا الحديثة سواء بالنسبة الى الكفايات البشرية او الى الاجهزة والمعدات، مما جعل الاستثمار في التكنولوجيا احد ابرز ابواب الانفاق لدى مصارفنا.

المصارف والاقتصاد

• مع العهد الجديد، اي دور للمصارف ولا سيما آفاق اعادة تنشيط الاقتصاد وتأمين حاجة القطاعات الانتاجية الى تمويل جديد يواكب المرحلة المقبلة؟ وهل من تقصير حيال تحسين المناخ الاقتصادي ولا سيما لجهة اعادة الانخراط في تنشيط القطاع الخاص وتعزيز تسليفاته، وتحديداً تلك الموجهة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة تحريك عجلة الاقتصاد؟

- حدّد خطاب القسم المنطلقات الاساسية لاخراج لبنان من ازماته المتشعبة، وقد ايدناه. كميثاق اقتصادية هذه التوجهات. وبهمنا تأكيد اهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو في ظروف طبيعية. اذ رغم اكتساب الاقتصاد ميزة التعايش مع اجواء سياسية سلبية، يشهد البلد تطورات متسارعة ذات ارتباطات وابعاد محلية واقليمية ودولية. وليس من المناسب ان يكون الشأن السياسي على ماتعوده السياسيون سابقاً، اذ تجعل الظروف المستجدة هذا الشأن وطنياً بامتياز لجهة مصير البلد ومستقبله.

ونحن واثقون بان السياسيين جميعهم يدركون هول ما حدث، ونعتقد انهم سيفلّبون لغة العقل ويقدمون مصلحة الوطن على اي مصالح اخرى. لذا، نرى ان امام العهد الجديد مهمات اساسية لتسهيل استعادة النمو وتعزيز متانة القطاعات وفي مقدمها القطاع المصرفي. علما ان المصارف ساهمت، كما جمعيتها في دعم التدابير التي اتخذتها السلطات النقدية في هذا الاطار. وكنا في الازمات وتداعياتها في حال استنفار مع حاكمية مصرف لبنان لتنسيق التحرك تجنبا لاي خضات في السوق المالية والمحافظة على قواعد العمل وخصوصا في ما يتعلق بحرية الصرف والتحويل واستجابة لمقتضيات الهندسات المالية التي يقررها مصرف لبنان محافظة على الاستقرار النقدي.

ورغم الظروف القاسية التي عانينا، حرصت المصارف على توفير التمويل الضروري للانشطة الاقتصادية وبافضل الشروط التي تسمح بها معطيات البلد والسوق، ومواكبة عملائنا في لبنان والخارج.

اما الجهة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص، فهي تزيد على 85 في المئة من الناتج المحلي، وهي نسبة قريبة من تلك السائدة في الكثير من الدول التي يعتبر فيها القطاع المصرفي العمود الرئيس للاقتصاد. ويعزى التباطؤ في نمو التسليفات للاقتصاد، الى السياسة الاحترازية للمصارف في شأن اقراض بعض الأنشطة الاقتصادية التي تعاني ركوداً ظاهراً، وانخفاض الطلب على الاقتراض من المؤسسات بسبب الاوضاع الاقتصادية القاتمة.

ان الاضرار المتراكمة منذ عام 2005 والتي تكاثرت بفعل العدوان الاسرائيلي عام 2006 والازمة السياسية التي تلته، شملت كل القطاعات ويمكن وصفها بالكارثية نظراً الى عمقها وما تتطلبه من تمويل متوسط وطويل الامد يمتلئ ملايين الدولارات، فيما تعجز الدولة عن تقديم اي عون نظرا الى ما يثقلها من عبء مديونية عامة وحاجتها الى تمويل نفقات الخزينة.

لذا نؤكد اهمية استثمار المخصصات المالية والتمويلية الناتجة من باريس 3. ويعمل المصرف المركزي وجمعية المصارف لتنسيق الآليات المناسبة لضخ التمويل المطلوب الذي ينتج بدوره آلية مناسبة لمعالجة جزء كبير من الديون المصعبة. لكن ثمة اجماعاً مصرفياً وماليا على ان الحاجة ملحة لاعتماد خطة استثنائية تشترك فيها الدولة والمركزي مع المصارف وبالتعاون مع مؤسسات تمويل عربية ودولية لضمان اخراج القطاع الخاص من تداعيات الازمات واعادة مؤسساته الى مسار النمو المستدام.

ومن المهم التأكيد ان واجبات المصارف حيال المؤسسات لا تعفي الدولة من مسؤوليتها في هذا المجال، بل يجب ان تحفزها، ومعها اصحاب القرار والفاعليات على وضع برنامج متكامل لتحصين القطاع المالي والنقدي حيال استمرار ظروف اقتصادية داخلية وخارجية صعبة مستمرة من جهة، وبقية توفير بنية ملائمة للنمو المستدام واستحداث فرص عمل على المديين المتوسط والبعيد مما يساهم في إحداث تحوّل في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق ثقة المستثمرين وتطويرها او لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات المكرّرة -الاقتصادية القائمة. ونحن واثقون بان دور الجهات الداعمة متم ومساعد لدور لبنان، ويخطئ اللبنانيون اذا قاربوا الدعم الدولي والاصلاح بذهنية إقتسام المغانم والمكاسب كما في إعادة الاعمار، فضخموا كلفتها وحدّوا من مفاعيلها، ونحن في زمن التضحيات وشدّ الاحزمة من أجل الاقتصاد على "سكتة" النمو. اننا في زمن توزع الاعباء، والمهم ان تجري العملية بعدالة وبحماية للأنشطة والفئات الاكثر انكشافاً في اقتصادنا، ويعادل التوافق الوطني في المجال الاقتصادي- الاجتماعي التوافق المطلوب في المجال السياسي - الامني، بل ان النجاح في الثاني غير ممكن دون إطلاق جدّي للاول، فكلاهما من المقومات الاساسية لأي دولة تستحق هذه التسمية.

الدين العام والقطاع الخاص

• بعد باريس 3 وانكفاء المصارف عن المساهمة في اعادة هيكلة المديونية العامة على غرار مساهمتها في باريس 2، تستعر في تمويل جزء من الدين عبر تجديد الاستحقاقات. فهل تعتبرون ان المضي في هذه السياسة على حساب تمويل القطاع الخاص صحي، ولا سيما انها موضع تحفظ من المجتمع الدولي (بسبب الارقام المرتفعة للدين) بما يؤثر على تصنيفها جزاء المخاطر التي تتحملها؟

- ان مشكلة الدين البالغ نحو 42 مليار دولار تشكل موضع الثقل الاساسي في الازمة المالية التي تعانيها الموازنة. وهي ايضا احدى المعوقات الاساسية التي تكبح النمو وتؤثر سلباً على مخططات معالجة ازمة الاقتصاد وتكبير حجمه. وما زاد من حجم المشكلة وتأثيرها، ان خدمة الدين باتت تستنزف الجزء الاكبر من واردات الموازنة، وتسبب باستمرار العجز الذي يسبب بدوره تنامي كتلة الدين. لذا، يجب ان تركّز جهود الحكومة على كسر هذه الحلقة المفرغة التي تنذر بتداعيات مؤلمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ونشير هنا الى ان الهدف الاساس للدعم الذي نقدمه يتمثل بمعاونة الدولة في معالجة المديونية مما ينعكس مباشرة على التصنيف السيادي المرشح للارتفاع، اذا اثمرت ملاقاة الدعم الخارجي باستقرار سياسي داخلي يفتح الطريق امام قيام الدولة وخصوصاً الحكومة بالدور المركزي في اعادة تنشيط الاقتصاد وحفز النمو واستعادة الثقة كعوامل مؤثرة في التصنيف السيادي. فالمصارف هي الممول الرئيس للدولة. واي تحسن يطرأ على تصنيف الديون الحكومية من شأنه تخفيف الاعباء التي تتحملها المصارف لجهة المخصصات المقابلة وخصوصاً مع بدء تطبيق "بازل 2".

ووفقاً لهذه المعادلة، دعم القطاع المصرفي باريس 2 ولم يكن محايداً في تثمير نتائج مؤتمر باريس 3، وهناك تنسيق تام مع مصرف لبنان لدعم اي مبادرة بناءة تساهم في اعادة تنشيط الاقتصاد واستعادة الثقة. لكن من المهم التأكيد ان المصارف التي التزمت تمويل الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، تتعامل مع الدولة كعميل مدين وفقاً للاعتبارات الآتية:

١- الحرص على اموال المودعين وادارتها وفق اقصى التدابير الاحترازية التي تمليها



الدكتور جوزف طربيه.

معايير الادارة الرشيدة واصول العمل المصرفي السليم.

2- التعامل بإيجابية مع توفير التمويل اللازم للدولة والاقتصاد، في سياق النهج القائم على التواصل الدائم والحوار البناء.

3- ضرورة احترام الدولة إلتزاماتها حيال اصداراتها السابقة في اسواق دولية بإدارة مؤسسات دولية ووفق شروط وآجال محدّدة.

4- إحترام معطيات السوق المحلية والدولية وتلك المتعلقة بموارد المصرف وسيولتها، ولا سيما بالعملات الاجنبية وفي ضوء تقويم مخاطر البلد السيادية Sovereign Risk من مؤسسات التصنيف الدولية.

قانون الدمج ومعايير "بازل 2"

• منذ مطلع السنة انخرط لبنان في منظومة تطبيق معايير "بازل 2" المتشددة. ترون تغييرات سيحدثها هذا الالتزام الطوعي في هيكلية القطاع المصرفي لجهة فتح باب الدمج والتملك؟ وما هي الاضرار المحتملة لتطبيق المعايير وأهمها زيادة الرسملة والتحوط لزيادة المخاطر مع ارتفاع وتيرة النشاط المصرفي وتنوعه (نموذج ازمة التسليفات العقارية في الولايات المتحدة)؟

- تسعى المصارف الى التأقلم مع التطورات العامة سواء منها السياسية او الاقتصادية الداخلية والخارجية. وهي تقوم بالتعامل بمهنية عالية مع المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها وتستمر بزيادة اموالها الخاصة وإبقاء نسبة عالية من السيولة الدولية لديها. اذ تبيّن الاحصاءات ان معدل الملاءة يفوق بنقاط عدة الحد الادنى المفروض من السلطات النقدية والبالغ 12 في المئة، والحد الادنى وفقاً للمعايير الدولية هو 8%. وتلتزم المصارف ايضاً الادارة السليمة لموجوداتها ومطلوباتها. ومن الميزات التي نفتخر بها المهنية العالية والتمرس بإدارة الاموال والمخاطر. وهذا يبدو جلياً في مؤشرات نسبة الملاءة والسيولة وتقليل مخاطر التوظيف والاستثمار وحجز المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها او الصعبة. ويمكن الجزم بان المصارف سليمة ومتينة وتمتلك القدرات الكافية لجبه اي تطورات طارئة.

وتعترف المؤسسات المالية، كما صندوق النقد والبنك الدولي ووكالات التصنيف، بان ادارات المصارف في لبنان تتبع سياسات تحصّن القطاع وتعزز استقراره. ويحوز القطاع عموماً تصنيفاً جيداً ومتقدماً احياناً رغم تأثره بالتصنيف السيادي للدولة. وبالفعل، تستمر المصارف بالتفاعل الايجابي مع متطلبات "بازل 2" عبر توسيع قاعدة المساهمين ووضع انظمة رقابة داخلية، بموازاة التزام المعايير والقواعد المعتمدة أو المرتقبة للصناعة الدولية والتي يعمل على نشرها بنك التسويات الدولية وصندوق النقد ومجموعة "فاتف" وغيرها، اضافة الى تطبيق القواعد الدولية للمحاسبة والتدقيق وتطوير العمل الاداري والمحاسبي في اتجاه تحسين الشفافية وترشيد الادارة. وبناء على ما انجز، بات القطاع في موقع ملائم لمواصلة تطبيق المعايير الجديدة وفق الصيغة التي تقررها السلطات النقدية بالتشاور مع الهيئات الدولية.

وقد شكّل الدمج احد الخيارات الاستراتيجية للقطاع في اطار اعادة هيكلة بنيته وتعزيز قدراته ومزاياه التنافسية لحيازة الحصة الاكبر من السوق المحلية وتعزيز دور بيروت كمركز مالي في المنطقة، كذلك الامر بالنسبة الى الانتشار خارج لبنان وتولي دور متقدم في القطاع المصرفي العربي وفي الاسواق الاقليمية.

وجاء اعتماد هذا الخيار في العقد الماضي، وباستمرار بعد عام 1992، كأحد الحلول الاساسية الناجحة لتجميع الوحدات المصرفية التي زاد عددها بما لا يتلاءم والقدرة الاستيعابية للسوق، بغية مواجهة تحديات التوسع والنمو واستخدام التقنيات الحديثة المكلفة. وواكبت السلطات التنفيذية والاشتراعية والنقدية هذا الخيار، فاصدرت عام 1994 قانون تسهيل اندماج المصارف ومددت مفاعيله لـ5 سنوات، فساهم ايجاباً في تلبية متطلبات الاسواق وحاجات الرسملة وضخ الاموال الاضافية للتحديث ومواكبة التكنولوجيا المصرفية .

ومع هذه الانجازات وتحقيق المصارف معدلات نمو جيدة، مقارنة بالمعدلات الخارجية، امتلكت الوحدات المصرفية امكانات اكبر لتوسيع نطاق عملياتها محلياً وخارجياً. فاندفعت لتعزيز رساميلها واموالها الخاصة وتكبير كياناتها بما يتناسب وتوجهاتها الاستراتيجية لتقوية تمركزها المحلي ودورها في النهوض بالاقتصاد، ولتعزيز دورها في الاسواق الخارجية وبالاخص العربية ودول الاغتراب، اضافة الى اعادة هيكلة انتشارها التاريخي في اسواق المال الرئيسة.

ونعتقد ان توقف العمل بقانون الدمج ساهم في تأخير عمليات كانت ترقبها السوق، لذلك اعلنا مراراً ان ما اثير حول ثغر في التطبيق، يجب الا تشكل عائقاً امام الاستمرار في مفاعيله الايجابية بعد ادخال التعديلات المطلوبة باعتباره محفزاً مهماً لمزيد من الدمج الذي سيؤهل المصارف لاكتساب مزايا تنافسية وتطوير دورها في الاسواق المحلية والخارجية.

السفير

الاربعاء ١ آب ٢٠٠٨

منتدى الصيرفة الإسلامية: التوسع في الأسواق العالمية

سلامة: الثروة العالمية مهددة بسبب عودة التضخم

أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «ان الثروة العالمية، التي يعود الى المصارف المركزية الدور الاساسي في حمايتها، هي الآن مهددة بسبب عودة التضخم» وذلك خلال افتتاح منتدى «الصيرفة الاسلامية: التوسع في الاسواق العالمية»، قبل ظهر امس في فندق كورال بيتش، برعاية سلامة، وتنظيم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان وبالاشتراك مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

تخلل حفل الافتتاح كلمات لكل من رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف، رئيس اتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه، رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل، وحاكم «المركزي» رياض سلامة، بحضور بعض حكام المصارف العربية والمؤسسات المالية والمصرفية والإسلامية، وفي مقدمهم رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، حاكم مصرف سوريا المركزي أديب ميالة، محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي، رئيس المحكمة الجعفرية الشيخ حسن عواد وعدد من السفراء ورؤساء مجالس ادارات المصارف ونواب حاكم مصرف لبنان.



من اليمين: طربيه، سلامة، باسيل ويوسف يلقي كلمته (علي علوش)

- **باسيل: نسعى لمواكبة تطور متطلبات الأسواق وحاجات العملاء**
- **يوسف: لبذل المزيد من الجهد لتطوير العمل المصرفي في لبنان**
- **طربيه: تقوية إمكانات الصيرفة الإسلامية التنافسية في الأسواق**

يوسف

استهل يوسف كلمته بالاشارة الى وعد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بدعم مسيرة المصارف اللبنانية من اجل النهوض بالاقتصاد اللبناني ودفع عجلة الانتاج والاستثمار والتطور في كل الميادين، مشيرا الى ان عدد المصارف العربية التي دخلت في نهاية عام ٢٠٠٧ ضمن قائمة اكبر الف مصرف الى ٨٠ مصرفا، وان الموجودات المالية للقطاع بلغت في العام ذاته ١،٦٩ تريليون دولار بنسبة نمو بلغت حوالى ٣٠ في المئة. في حين بلغ عدد القطاع ٧٠٠ مصرفا، تتضمن اكثر من ١٥ الف فرع. وتحدث عن ان المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية اليوم والعاملة في اكثر من ٦٠ دولة يقارب نحو ٣٠٠ مؤسسة ومصرف اسلامي حول العالم. وتناول ظاهرة ارتفاع الاسعار التي تؤدي فعلا الى انخفاض الاستهلاك الحقيقي. وحذر من المؤشر العام للتضخم الذي ينذر بعواقب كبيرة وخطيرة، وتساءل الى اين نحن ذاهبون؟ واعتبر ان هذا التضخم من اكبر التحديات التي تواجه المنطقة على المدى القصير.

طربيه

بعدما تحدث طربيه عن خطاب القسم، قال: إن بيروت لا يمكن ان تكون مركزا ماليا اقليميا، إذا لم توفرت فيها كل الادوات والهندسات المالية الحديثة وفي عدادها الصيرفة الإسلامية، ان قطاع الصيرفة الإسلامية اليوم هو الأكثر شهرة في ميادين الاستثمار المتعددة في المنطقة العربية والعالم الإسلامي. ذلك إنه يعتبر الأكثر التصاقا بحياة الناس في تلك الدول. وانطلاقا من هذا الواقع، فإن المصارف الإسلامية مدعوة اليوم الى تقوية إمكاناتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية من اجل تعبئة الموارد المالية وابتكار الهندسات المالية والإبداع النقدي لاستثماراتها. حتى تنجح في توجهاتها التوسعية سواء في الأسواق المحلية او الخارجية، كما علمها التوجه لبناء وتطوير مجالات تعاون جديدة في ما بينها، إن وجود قطاع مالي منظم ومنافس وناجح هو جزء أساسي ومهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة».

باسيل

ثم القى باسيل كلمة لفت فيها الى ان أعداد المصارف الإسلامية آخذة بالازدياد، ومراكز نشاطها ومجالات عملها آيلة الى الاتساع. أما أدواتها المالية ومنتجاتها وخدماتها، فهي تسعى اكثر فأكثر الى مواكبة تطور متطلبات الأسواق وحاجات العملاء، أفرادا ومؤسسات. الصيرفة الإسلامية قطاع جديد في عالم المصارف، لكنه في الوقت نفسه قطاع متنام بوتيرة سريعة. تعمل في لبنان اربعة مصارف إسلامية، ثم ان عددا من المصارف اللبنانية، في سياق استراتيجيتها التوسعية الإقليمية، أنشأت لها في بعض البلدان العربية فروعا اتخذت شكل المصارف الإسلامية. وتكمن أهمية دخول المصارف اللبنانية الى الأسواق العربية في اعتبارات عدة، أهمها: الثقافة المشتركة، واللغة الواحدة، والتقارب الجغرافي، وسهولة نقل خبرة المصارف اللبنانية ومعرفتها المتقدمة، لا سيما في العمليات المصرفية بالتجزئة وفي إدارة المخاطر».

سلامة

ثم ألقى سلامة كلمة قال فيها: انشأ مصرف لبنان لجنة لمتابعة تطبيق القانون الذي ألزم مبادئ عمل المصارف الإسلامية في لبنان وأناط بمصرف لبنان صلاحية إصدار التعاميم التطبيقية، وضع المصرف المركزي معايير مدروسة لتأسيس مصرف إسلامي في لبنان وإقرار إدراجه على لائحة المصارف المخصصة لهذا النوع من المصارف. من ناحية أخرى، قام مصرف لبنان بدعم إطلاق الشهادة المصرفية الإسلامية ودعم كذلك المنهاج الأكاديمي الذي يهدف الى تفعيل العمل المصرفي الإسلامي السليم. وأوكل الى المعهد العالي للدراسات، وهو مؤسسة تربوية شبه تابعة، حصرية التطبيق. وقام المصرف المركزي ايضا بالتعاقد مع المؤسسات الدولية التي تتمتع بسمعة عالية لتطوير التقنيات المصرفية الإسلامية بشكل يتناسب مع العولمة المصرفية».

أضاف: «إن الثروة العالمية والتي يعود الى المصارف المركزية الدور الإساسي في حمايتها هي الآن مهددة بسبب عودة التضخم. فما تواجهه المصارف المركزية عالميا وما تتفاعل معه الأسواق المالية العالمية، مجموعة من العناصر لا يمكن ماديا مواجهتها بالأدوات النقدية التقليدية، ولطالما تشهد اليوم، ان ما يحرك الأسواق، ليس الفوائد بل سعر النفط. والظاهرة التي تؤكد ذلك، ان الأزمة واحدة بالرغم من ان المصرف المركزي الأميركي يخفض الفائدة والمصرف المركزي الأوروبي يرفعها.

انطلاقا من هذه المعطيات، تعتبر ان الأهم للمحافظة على الثروة الوطنية، هو ان تكون السيولة مؤمنة في أسواقنا المحلية من خلال تدعيم الثقة واعتماد الحيطة والحذر والتشدد بالتمسك بالإدارة الحكيمة وبالشفافية وبالرسملة الصحيحة ولجم المضاربة. فتساهم كذلك بالاستقرار في الأسعار وفي الحد من التراجع في القدرة الشرائية، مدركين انه ليس باستطاعتنا الغاء هذا التراجع الا نسبيا.

هذا ما دفعنا مؤخرا الى إصدار المزيد من التعاميم الوقائية، ومنها التعميم الذي حدد التسليف العقاري بنسبة ٦٠ في المئة والتعميم الذي وضع معايير جديدة للتعاطي بالمشتقات المالية، محذرين ايضا - كما فعلنا بالماضي - من استعمال الأموال الخاصة للمصارف لشراء هذه المشتقات.

وختم: «ان المرحلة التي تعيشها المصارف والأسواق في مجموعة G7، هي مؤقتة ومرحلة السيولة المرتفعة التي تنعم بها الأسواق والمصارف في منطقتنا تشكل فرصة لانخراط اكبر من قبل مؤسساتنا في العولمة المالية وللتمركز بموقع يعزز نفوذنا على الصعيد العالمي».

النهار

الخميس ١٠ تموز ٢٠٠٨

تعاون بين المصرفيين العرب واللبنانية - الكندية

طربيه: الدعاوى في حق مصارفنا افتراء



طربيه وابي نخلة يوقعان اتفاق التعاون. (حسن عسل)

أكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، ان قضية الدعاوى في حق 6 مصارف لبنانية افتراء ومبرراتها بعيدة من الصحة جملة وتفصيلاً، "في ظل الدور الاساسي الذي يؤديه ضباط الالتزام المجازين والبنك المركزي وهيئة التحقيق الخاصة التي تحول دون حصول اي اخطاء وتجنب المصارف الوقوع في اي أخطار.

كلام طربيه جاء في خلال تمثيله الاتحاد في حفل توقيع اتفاق تعاون مع الجامعة اللبنانية - الكندية ممثلة برئيس مجلس امنائها روني ابي نخلة، في حضور نقيب المحررين ملحم كرم واعضاء مجلس ادارة الجامعة اللبنانية - الكندية.

بدءا ألقى كرم كلمة اعتبر فيها ان لبنان ليس رأس مالا مصرفيا فحسب وانما مؤسسات مصرفية ازدهرت بمؤازرة طاقات بشرية تتكرس بالتعاون بين الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب والجامعة اللبنانية - الكندية بالتحاق المنتسبين اليها بالدروس الجامعية، وهذا ليس صعبا مع وجود الارادة والتصميم، مؤكدا ان "الذين يصنعون اقدارهم هم وحدهم الذين يصنعون التاريخ".

ثم القى طربيه كلمة أشار فيها الى "ان هذا المشروع الحيوي يأتي في سياق استراتيجية الاتحاد الدولي المتمثلة في ايصال الثقافة المصرفية الى اوسع مدى، وتعميق التجربة المهنية للعاملين في هذا القطاع، وتوفير الاجواء للتعرف الى آخر المستجدات المحلية والعالمية ومناقشتها والافادة من التجارب وانعكاساتها".

أضاف: "ان الغاية من المشروع هي تأمين الفرص لفئة كبيرة من العاملين في المصارف والمؤسسات المالية، للحصول على شهادة ماجيستير في ادارة الاعمال بالتعاون مع جامعة مونتيسكيو - بوردو في فرنسا تتميز بدقة المضمون من حيث كثافة المعلومات التي تتطلبها هذه الشهادة، واختصار الوقت الذي اصبح عاملا مهما اليوم للعاملين في هذا القطاع، الامر الذي يرفع من مستوى العاملين لدى المؤسسات، وهذا ما يساعد بالطبع على رفع انتاجيتها، وتاليا تحسين سمعتها وانتشارها وثقة الجمهور بها، كما يتيح للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب من ان يقوم بدوره في هذا المجال من خلال تنفيذ مجموعة من المشروعات الاستراتيجية التي تدعم القطاع المصرفي العربي، وها هو مشروعنا اليوم في لبنان، يفتح الطريق الى منطقتنا العربية".

واعتبر أن "هذا المشروع سيحظى بانتشار واسع، وسيشمل المجموعات المشاركة في عضوية الاتحاد المتمثلة بمجموعات العمل الست التي اسسها الاتحاد، وهي: خبراء ادارة المخاطر، وضباط الالتزام المجازين، ومدراء الموارد البشرية، ومدراء المعلوماتية، ومدراء التدقيق الداخلي، وخبراء الخزينة. وهذا من شأنه ان يوسع دائرة الافادة من مشروع التعاون ويفتح المجال امام مشاريع اخرى تشمل فئات اخرى في منطقتنا العربية".

واوضح أنه من خلال "هذا التعاون بيننا نفتح نافذة أمل لعدد كبير من ابنائنا عبر فتح الابواب امام طموحاتهم التي اغلقتها ظروف معينة، ونعاهدهم بأن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب سيبقى الى جانبهم وأبوابه مفتوحة لكل الطامحين الى مستقبل افضل وأنبل".

أضاف: "الفارق بين الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب واتحاد المصارف العربية هو ان الأول يجمع القيادات المصرفية على مساحة العالم العربي والخارجي بينما يضم الثاني المؤسسات المصرفية والمالية. وأكد "ان المصارف اللبنانية والعربية لم تتأثر بأزمة الائتمان العقاري في الولايات المتحدة الاميركية لأن ادارتها لم تتأثر بالازمات التي تعرّض لها القطاع المصرفي الدولي، فاضطر الى اللجوء الى الصناديق السيادية ومنها العربية التي امدتها بالعون والمساعدة والا زالت هذه المصارف الدولية من الوجود".

وتطرق طربيه الى مسألة الدعاوى في حق ستة مصارف لبنانية معتبراً انها "افتراء وغير صحيحة في ظل وجود دور اساسي لضباط الالتزام المجازين والبنك المركزي ولهيئة التحقيق الخاصة التي تحول دون حصول اي اخطاء وتجنب المصارف الوقوع في اي أخطار".

الاقتصاد اللبناني

العدد ٥١٢ ـ تموز ٢٠٠٨

رئيس اتحاد المؤتمر المصرفي العربي جوزف طربيه

مؤتمر مصرفي كبير في بيروت قبل نهاية السنة



أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه عن مباشرة التحضيرات لعقد مؤتمر مصرفي كبير في العاصمة بيروت قبل نهاية السنة الحالية، وذلك للتأكيد على دور لبنان المالي والمصرفي في المنطقة، وللدلالة على عودة الأوضاع السياسية والأمنية إلى طبيعتها.

ونوه الدكتور طربيه بأداء القطاع المصرفي اللبناني ويدوره الرائد في دعم الاقتصاد الوطني، وفي حماية السلم الاجتماعي. الذي هو الأساس لبقاء المجتمع. وذلك من خلال التمويل الذي وفره إلى الحكومة لضمان استمرارية الخدمات الإستشفائية والطبية، والتعليمية وتأمين الكهرباء.

تحدث الدكتور طربيه عن واقع القطاع المصرفي اللبناني اليوم ودوره في دعم المسيرة الاقتصادية بعد اتفاق الدوحة، كما تحدث عن مسار الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وعن خطط عمله المستقبلية.

عن الوضع المصرفي اللبناني قال الدكتور طربيه: إن الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي يثير إعجاب ودهشة المحللين الخارجيين وذلك نتيجة نجاح هذا القطاع في إبعاد نفسه عن الترددات السياسية السلبية ما ساعد على إيجاد فاصل كبير بين نشاطاته والوضع السياسي، وحتى الاقتصادي السائد في لبنان.

ويتابع الدكتور طربيه: والقطاع المصرفي اللبناني لم يعد قطاعاً محلياً إذ هو اليوم أحد أهم القطاعات المصرفية العربية العابرة للحدود والتي خرجت من اقتصادها وحدودها الإقليمية الصغيرة لتنطلق في العالم الأوسع ناقلة قدرات المصارف اللبنانية وكفاءة الشباب اللبناني في العالم المصرفي حيث أصبحت الموارد البشرية اللبنانية نقطة تجاذب ليس فقط بين المصارف اللبنانية، إنما أيضاً المصارف العربية والدولية.

ويتابع د. طربيه: وقد نمت الميزانية المجمعة للمصارف بشكل غير مسبوق حيث أصبحت تتجاوز بأرقامها ٣ مرات ونصف المرة الدخل القومي في لبنان.

كما انه من المنتظر أن ينعكس الاستقرار السياسي والأمني الذي سوف ينتج عن تأليف حكومة جديدة في لبنان مفاعيل إيجابية إضافية ستنعكس على المصارف وربحيتها وقيمتها الذاتية حيث سيكون التوظيف في أسهم المصارف إضافة إلى الاستثمار في العقارات.

ويتابع: إن الاقتصاد العالمي يمر بأزمة «كونية» نتيجة التحديات الكبيرة التي تواجهه بعد الارتفاع الجنوني لسعر النفط، والأزمة المصرفية الناتجة عن العقود الائتمانية في الولايات المتحدة وتضرر القطاع المصرفي العالمي منها.

إن لبنان بقي بمنأى عن الأزمة المصرفية المذكورة كما انه استفاد جزئياً من فوائض السيولة الناتجة عن ارتفاع سعر النفط والتي انعكست إيجاباً على الاقتصاديات الخليجية ونالت منها اقتصاديات المنطقة منافع مختلفة كانت حصة لبنان منها محدودة للغاية نتيجة الأوضاع السياسية المتأزمة فيه.

ضمن هذه المعطيات لعبت المصارف اللبنانية دوراً كبيراً سواء كان ذلك في استمرار تمويل الدولة اللبنانية ما ساعد على استمرارية العمل الحكومي الذي هو الأساس لبقاء المجتمع من ناحية الأمن والاستشفاء والتطبيب المجاني، التعليم وتأمين الكهرباء.. ولو بصورة متقطعة.. كل هذه الأمور ما كانت لتستمر لو أحجم القطاع المصرفي عن استمرارية التمويل للدولة.

ناهيك عن تمويل القطاع الخاص والدخول بصورة أعمق في التسليف الشخصي والاستهلاكي والسكني ما أبقى دورة الحياة الاقتصادية مستمرة.

ويشهد المجتمع الدولي لمصارف لبنان باستمرارها في العمل وأخذ المخاطر المدروسة ضمن هذه البيئة السياسية والاقتصادية الدقيقة الأوضاع.

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

وعن مسار الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب قال الدكتور طربيه: انطلق الاتحاد في سنته الثانية، والعضويات التي انتسبت له هي عضويات الصف الأول في القطاع على كامل الساحة العربية. العملية موصوفة بالتنوع وبأهمية القيادات التي انتسبت، والأهمية أيضاً موجودة في مجلس إدارته الذي يضم النخبة.

كما إن الاتحاد ضمن إستراتيجية لجمع المهنة المصرفية العربية على المستوى العربي والعالمي عمد إلى إنشاء ٦ مجموعات متخصصة ضمن هيكلية منها مجمعة مسؤولي ضباط الالتزام بالمصارف (مكافحة تبيض الأموال)، مدراء الموارد البشرية في المصارف، مدراء المعلوماتية، مدراء إدارة المخاطر.

ومن شأن المجموعات التي سبق ذكرها وضع إطارات عابرة للحدود للتجمعات والقيادات المصرفية التي تمسك بالفعل بالعمل المصرفي العربي.

ويضيف د. طربيه: ويقوم الاتحاد دورياً بعقد اجتماعات وندوات لهذه المجموعات المنشأة حديثاً من أجل تمتين الروابط بين أعضائها



الحملة ضد المصارف اللبنانية.. افتراء

القطاع المصرفي هو الأساس في بقاء المجتمع

٦ مجموعات عمل في الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

وبحث المواضيع ذات الاهتمام المشترك على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وإيجاد كل ما من شأنه تأمين تحديث وتطوير القائمين في هذه الأعمال ضمن إطار المصارف.

كما عقد الاتحاد وشارك في مؤتمرات دولية عديدة آخرها القمة المصرفية العربية في باريس والتي جرت بمشاركة عربية وأوروبية هامة بما فيها مشاركة الحكومة الفرنسية برعاية الرئيس نيقولا ساركوزي وبمساهمة عملية من وزيرة المال الفرنسي كريستين لاغالد ومستشار الرئيس الفرنسي للشؤون الإستراتيجية.

وسيواصل الاتحاد نشاطه في تطوير أعماله وأنشطته وخاصة من خلال مجلته الصادرة باللغة الانكليزية والتي تلاقي اليوم رواجاً كبيراً بين قيادات المصارف وخاصة في العالم الخارجي، باعتبارها تعرف باللغة الأجنبية عن نشاطات المصارف العربية وقيادتها والاقتصاد العربي ومشكلاته ومستقبله.

ويختم الدكتور طربيه: إن روزنامة عمل الاتحاد تشمل لهذه السنة مؤتمرات ستبدأها قبل نهاية العام بمؤتمر مصرفي كبير في بيروت بعد أن غابت النشاطات المصرفية الكبرى عن لبنان خلال الأشهر الماضية بسبب الأزمة السياسية والأمنية التي خرج لبنان منها الآن بصورة تدريجية.

وعن الدعوى المقامة ضد بعض المصارف اللبنانية من قبل عائلات اسرائيلية، قال طربيه: إن هذه الدعاوى هي بمثابة حملة افتراء ضد القطاع المصرفي اللبناني الذي أزعج تقدمه وتطوره العدو الإسرائيلي.

المستقبل

السبت ٢٨ حزيران ٢٠٠٨

طربيه في القمة المصرفية العربية الدولية: للاستثمار بمكافحة الفقر عائد مرتفع

برعاية الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، عقد اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع اتحاد المصارف الفرنسية وبالاشتراك مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، القمة المصرفية العربية الدولية للعام ٢٠٠٨، الحوار المصرفي العربي-الأوروبي بعنوان «الوجه الآخر للتقلبات المالية العالمية» في العاصمة الفرنسية في ٢٦ و٢٧ الشهر الجاري، بحضور أكثر من ٤٠٠ شخصية قيادية مصرفية ومالية واستثمارية واقتصادية من القطاعين العام والخاص، وممثل الرئيس الفرنسي هنري غيتو، ودانيال بوتون رئيس اتحاد المصارف الفرنسية، ونخبة من حكام المصارف المركزية العربية والقيادات الاقتصادية والمصرفية الاوروبية.

وتحدث رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، فركز على معالجة المشكلات الاقتصادية لانجاح العلاقات العربية-الاوروبية، وطالب بمواجهة الازمات المصرفية العالمية ومحاصرة آثارها على الاقتصاد العربي والقطاع المصرفي العربي. ولفت الى ان الاقتصاد العربية بدأ يتحسس رياح هذه الازمات، وخصوصا ازمة السيولة المصرفية، وطالب بتفعيل نشاط المؤسسات العربية المالية والاتحاد في مواجهة هذه التحديات، خصوصاً الأزمة الغذائية وانعكاساتها على الحركة الاقتصادية العربية.

واذ لفت الى أن «خسائر هذه الأزمة قد تصل الى ٦٠٠ مليار دولار»، أكد طربيه أهمية الحوار العربي-الاوروبي، داعياً الى مكافحة الفقر واللامساواة في العالم «لأننا انسانيون قبل ان نكون مصرفيين».

وأوضح أنه لا يمكن التغلب على هذه الازمات التي أصبحت ذات ابعاد كونية، الا بتفعيل الشراكات الاقتصادية وخصوصا ما يتعلق منها بالفضاء العربي-الاوروبي، واعتبر الإستثمار في موضوع مكافحة الفقر استثماراً ذا عائد مرتفع لأنه استثمار في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث لا أمن سياسياً من دون امن اجتماعي، مؤكدا ان الاغنياء اصبحوا اكثر ثراء والفقراء زادوا فقراً. وأشار الى ان اتباع القواعد الاقتصادية لا يتفق دائما مع الحلول الانسانية الواجب اخذها في الاعتبار، لأن القضايا المطروحة قضايا استراتيجية وليست رقمية، ويمكن للشراكة العربية الأوروبية في حال اخذت هذا الاتجاه ان تكون مفيدة للجهتين معاً.

السفير

الجمعة ٢٧ حزيران ٢٠٠٨

القمة المصرفية العربية الدولية ٢٠٠٨ في باريس

طربيه: الاقتصادات العربية تتحسس رياح الأزمات

عقد اتحاد المصارف العربية برعاية الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وبالتعاون مع اتحاد المصارف الفرنسية وبالاشتراك مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، القمة المصرفية العربية الدولية لعام ٢٠٠٨ ـ الحوار المصرفي العربي الاوروبي بعنوان «الوجه الآخر للتقلبات المالية العالمية» في باريس ـ فرنسا يومي ٢٦ و٢٧ حزيران الجاري بحضور اكثر من ٤٠٠ شخصية قيادية مصرفية ومالية واستثمارية واقتصادية من القطاعين العام والخاص وممثل الرئيس الفرنسي هنري غيتو، ودانيال بوتون رئيس اتحاد المصارف الفرنسية، ونخبة من حكام المصارف المركزية العربية والقيادات الاقتصادية والمصرفية الاوروبية.

وتحدث رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، فركز على معالجة المشكلات الاقتصادية لإنجاح العلاقات العربية ـ الاوروبية وطالب بمواجهة الازمات المصرفية العالمية ومحاصرة آثارها على الاقتصاد العربي والقطاع المصرفي العربي. ولفت الى ان الاقتصادات العربية بدأت تتحسس رياح هذه الازمات وخصوصا ازمة السيولة المصرفية، وطالب بتفعيل نشاط المؤسسات العربية المالية والاتحاد في مواجهة هذه التحديات خصوصا الازمة الغذائية وانعكاساتها على الحركة الاقتصادية العربية.

كما ألمح الدكتور طربيه الى ان خسائر هذه الازمة قد تصل الى ٦٠٠ مليار دولار، مشددا على اهمية الحوار العربي ـ الاوروبي، داعيا الى مكافحة الفقر واللامساواة في العالم لأننا إنسانيون قبل ان نكون مصرفيين.

أضاف: لا يمكن التغلب على هذه الازمات التي اصبحت ذات ابعاد كونية الا بتفعيل الشراكات الاقتصادية وخصوصا ما يتعلق منها بالفضاء العربي ـ الاوروبي، واعتبر ان الاستثمار في موضوع مكافحة الفقر هو استثمار ذو عائد مرتفع لأنه استثمار في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث لا امن سياسيا من دون امن اجتماعي، مؤكدا ان الاغنياء اصبحوا اكثر ثراء والفقراء ازدادوا فقرا.

وأشار طربيه الى ان اتباع القواعد الاقتصادية لا يتفق دائما مع الحلول الانسانية الواجب اخذها في الاعتبار لأن القضايا المطروحة هي قضايا استراتيجية وليست رقمية، ويمكن للشراكة العربية الاوروبية في حال اخذت هذا الاتجاه ان تكون مفيدة للجهتين معا.

الاقتصاد والاعمال
ايار / مايو ٢٠٠٨



مصارف لبنان: خط الدفاع الحصين

..... د. جوزف طربيه*

يزخر القطاع المصرفي اللبناني بإمكانات وطاقات بنيوية ومالية وبشرية متكاملة شكلت على الدوام، أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين في مواجهة المصاعب والأزمات، كما شكلت في المقابل جسراً حيوياً للتمدد الاقتصادي الخارجي على خطي التواجد في الأسواق الاقليمية والدولية واستقطاب الرساميل والاستثمارات.

وتسعى المصارف في لبنان الى التأقلم مع التطورات العامة الداخلية منها والخارجية المحيطة بها، وتتعامل بمهنية عالية مع المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها من خلال الدعم المتواصل لمتانة المركز المالي والاحتفاظ بنسب سيولة مناسبة والادارة المهنية الرفيعة للموجودات والمطلوبات ما يؤدي بالمحصلة الى تحقيق ملاءة عالية تفوق المتوسطات المطلوبة محلياً ودولياً.

ووفقاً لهذه السياسات اكتملت مبكراً جهوزية القطاع المصرفي اللبناني للمتطلبات الجديدة التي أوصت بها لجنة "بازل 2" واستطاع القطاع تحقيق نسب نمو جيدة خلال السنوات الماضية متجاوزاً التأثيرات السلبية للتطورات الداخلية ذات الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، كما نجح في حيازة حصص نوعية في أسواق إقليمية ودولية من خلال الانتشار المباشر وتنمية شبكات علاقاته مع المستثمرين ومصادر الرساميل أفراداً ومؤسسات.

وتظهر النتائج والمؤشرات الأساسية للمصارف جانباً من فعالية السياسات المتبعة. فالودائع الاجمالية ارتفعت في غضون 7 سنوات من 42 مليار دولار الى نحو 70 ملياراً، وباتت الموجودات الاجمالية المدارة من المصارف تقارب أربعة أضعاف الناتج المحلي، فيما تتواصل الزيادات النوعية للرساميل ليس من خلال اقتطاع اجزاء من الأرباح المحققة فحسب، بل من خلال ضخ أموال خاصة اضافية وجذب شراكات واستثمارات جديدة بموازاة ما تلقاه الأوراق المالية والسندات التي تطرحها المصارف في الأسواق الخارجية من رواج وإقبال.

كما تكشف التقارير الصادرة عن مؤسسات مالية دولية بما فيها تقارير صندوق النقد الدولي ومؤسسات التصنيف العالمية جانباً آخر من مكانة القطاع المصرفي اللبناني وقدرته المتنامية على حفظ مقومات النمو المستدام وتعزيزها، فضلاً عن المهنية العالية لاداراته والنجاح المحقق في التعامل مع ظروف متغيرة وذات طبيعة سلبية.

ومن المهم الاشارة الى أن الاقتصاد اللبناني من الاقتصادات ذات الخصوصية في ركائزه ومقوماته من خلال دور القطاع الخاص وثقله في الاقتصاد، وهذا ما يمكّنه من استيعاب تأثيرات تدني التصنيف السيادي، بل إن بعض مؤسساته وبالأخص المالية والمصرفية تحظى واقعياً بتصنيفات عالية يفعل قوة المركز المالي والتزام ارقى المواصفات الدولية في ادارة أصولها وأعمالها وسيولتها وملاءتها.

ولا نغفل في هذا السياق دعم القطاع المصرفي لمؤتمر "باريس 2" بشكل مباشر وغير مباشر، كذلك لم يكن القطاع محايداً في تنمير نتائج مؤتمر "باريس 3"، وهناك تنسيق تام دائم مع مصرف لبنان المركزي لدعم وحفز أي مبادرة بناءة تُسهم بإعادة تنشيط الاقتصاد واستعادة الثقة الداخلية والخارجية، لكن من المهم التأكيد بأن المصارف اللبنانية التي التزمت بشكل صريح وثابت بتمويل الاقتصاد اللبناني بقطاعيه العام والخاص، تتعامل مع الدولة كعميل مدين وهذا التعامل يقوم على مرتكزات اساسية أهمها:

1 – الحرص الشديد على أموال المودعين لدى المصارف التي تتولى ادارة هذه الأموال وفق اقصى التدابير الاحترازية التي تمليها معايير الادارة الرشيدة وأصول العمل المصرفي السليم.

2 – التعامل بإيجابية مع كل ما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للدولة والاقتصاد الوطني، في سياق النهج الثابت القائم في التواصل الدائم والحوار الموضوعي البنّاء.

3 – ضرورة إحترام الدولة اللبنانية إلتزاماتها المالية خصوصاً الاصدارات التي تمت في أسواق دولية بإدارة مؤسسات محلية ودولية وفقاً لشروط وآجال محددة، فثمة أنظمة وعقود ترعى هذه الإصدارات لا يمكن تجاوزها أو الإخلال بها.

4 – إحترام معطيات الأسواق المحلية والدولية لجهة موارد المصارف وسيولتها بما ينسجم مع المعايير الدولية وتقييم المخاطر السيادية للبلد Sovereign Risk. ■

*رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

AL HAYAT
الحياة

الاثنين ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧ – العدد ١٦٢٩٢

توقع طفرة للاقتصاد اللبناني بعد الاستحقاق الرئاسي

رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب: موازنة المصارف اللبنانية ٨٠ بليون دولار

□ الدوحة - محمد المكي احمد

■ اكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه في حديث الى «الحياة» على هامش مشاركته في مؤتمر اتحاد المصارف العربية، ان الوضع المصرفي في لبنان «سليم على رغم عدم الاستقرار السياسي». ورأى ان الدليل على ذلك «النمو الذي سجلته المصارف اللبنانية هذه السنة، وهي مستمرة في تحقيقه، ولو كانت الظروف السياسية افضل لكان النمو افضل بكثير».

واعتبر ان القطاع المصرفي «بات محصناً ضد الأزمات السياسية وهو بالفعل لم يقع في اي أزمة في السنوات الماضية، على رغم تكاثر الاحداث السياسية في لبنان والمنطقة ايضاً». وعزا ذلك الى حجم القطاع الذي «يتجاوز باشواط حجم الاقتصاد اللبناني، إذ تخطت الموازنة المجمعة للمصارف ٨٠ بليون دولار، في بلد لا يتعدى دخله القومي ٢٠ بليون دولار». ورأى ان ذلك يعني «اننا امام معادلة توازي ٤٠٠ في المئة للدخل القومي، ما جعل قطاع المصارف إقليمياً وليس فقط محلياً، بدليل خروج المصارف اللبنانية وانتشارها على مدى الساحة العالمية، وتفرعها في الخارج ونجاحها في الأسواق الجديدة التي دخلت اليها».

وعن توقعاته للوضع الاقتصادي اللبناني والمصرفي خصوصاً في حال عدم توصل الأطراف اللبنانيين الى توافق حول الاستحقاق الرئاسي، قال طربيه «لا بد من ان تجد هذه الأزمة (ازمة الاستحقاق الرئاسي) حلاً قريباً لها، ونحن اليوم امام مرحلة استحقاق رئاسي لا بد من ان تبرز نتائجها خلال اسبوعين او ثلاثة، وبالتالي إذا تم تجاوز موضوع الاستحقاق الرئاسي بنجاح على رغم دقته، لستشهد القطاعات الاقتصادية في لبنان فورة جديدة، نتيجة جمود الأسعار الحالي، وستكون بالفعل فرصة جديدة للبنان لتحقيق معدلات نمو اكبر».

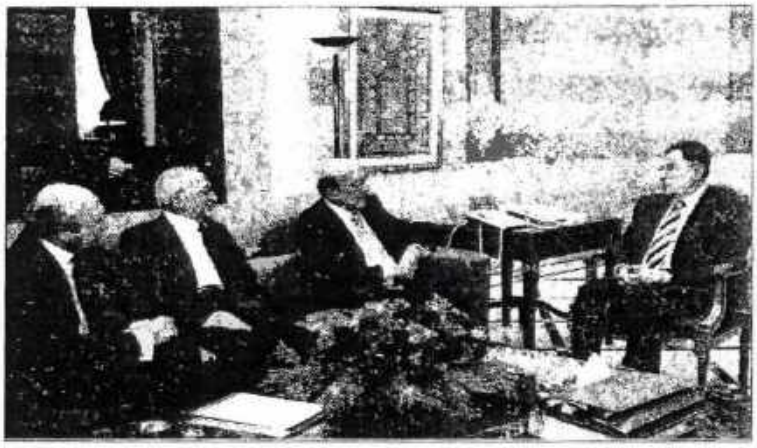
واعلن ان رغم ما يحصل اليوم «يسجل لبنان نمواً، فكيف إذا استطاع تجاوز أزمته السياسية وهي قيد الاحتواء العربي وقيد الانتباه العربي ايضاً». واعتبر ان «ما يحصل في لبنان بالفعل هو انعكاس لأزمة المنطقة، ونحن بالفعل نقطة على خريطة هي في حال غليان واضطراب، ونرجو ان يكون الهدوء في لبنان مقدمة للهدوء في المنطقة كلها».

وعن العناوين الأساسية للعمل المصرفي العربي في المرحلة المقبلة، رأى ان العناوين تتمثل بـ «التقدم على صعيد الحداثة وتطبيق المعايير الدولية، لأن الأسواق المالية الدولية منفتحة على بعضها، والسوق المالية والمصرفية العربية جزء من النظام المصرفي العالمي، وفي هذا الاطار تشكل المؤتمرات التي يعقدها اتحاد المصارف العربية نقطة التقاء للمصرفيين العرب في سبيل إجراء مراجعات لأوضاعهم وسياساتهم والإجراءات والقواعد التي تطبقها المصارف».

الشرق

الثلثاء ٧ آب ٢٠٠٧ – العدد ١٧٤٨٨

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ابلغ السنيورة دعمه للمصارف اللبنانية



السنيورة مجتمعاً مع وفد الاتحاد

أبلغ الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة مساندة المصارف العربية للوضع المصرفي في لبنان بحيث تبقى حركة الرساميل الى لبنان مستقرة بما يساعد على تجنيب البلد اي مضاعفات مالية نتيجة الازمة السياسية الخانقة التي يمر بها لبنان منذ فترة غير قصيرة.

وكان وفد من الاتحاد برئاسة رئيسه الدكتور جوزيف طربيه زار السنيورة وبحث معه في الاوضاع المالية، وابلغ اليه تمنياته «تكثيف الجهود ليتجاوز لبنان هذه الفترة العصيبة من تاريخه في اقرب فرصة من خلال توافق اللبنانيين جميعا على حلول دائمة من شأنها اعادة الثقة بلبنان، وتوقف هجرة الادمغة واليد العاملة اللبنانية الى الخارج وخصوصا الى الاسواق العربية حيث بلغت هذه الهجرة مستويات غير مسبوقة».

وابلغ اليه «تصميمه على الدعوة الى عقد مؤتمر مصرفي دولي في لبنان قبل نهاية هذا العام، في حال اجتاز لبنان الاستحقاقات الدستورية المقبلة بشكل يؤمن عودة الاستقرار اليه بصورة نهائية».

النهار

الجمعة ٦ تموز ٢٠٠٧

تعاون أكاديمي ما بين المصارف العربية و LAU لمنح موظفي الاتحاد شهادة الـ MBA التنفيذية

وقّع اتحاد المصارف العربية والجامعة اللبنانية – الاميركية، امس في مقر الاتحاد، اتفاق تعاون اكاديمي – مهني للحصول على شهادة ماجستير في ادارة الاعمال.

حضر التوقيع رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، ورئيس الجامعة اللبنانية الاميركية الدكتور جوزف جبرا، نقيب المحررين ملحم كرم وعدد من مديري الجامعة اللبنانية الاميركية.

بعد النشيد الوطني، القى طربيه كلمة اعلن فيها اطلاق مشروع التعاون الاول من نوعه في لبنان والمنطقة بهدف توسيع آفاق المعرفة العلمية والمهنية في اوساط الكوادر المصرفية والمالية اللبنانية والعربية.

وتحدث عن المشروع الذي "يتيح الفرصة امام موظفي المؤسسات الاعضاء وغير الاعضاء في اتحاد المصارف العربية للحصول على شهادة ماجستير في ادارة الاعمال من هذه الجامعة العريقة، ضمن اطار متفق عليه وآلية مرنة تأخذ في الاعتبار مختلف الظروف المحيطة بالموظف والمؤسسة التي ينتمي اليها على حد سواء، بحيث يفيد من هذا البرنامج كل موظف يستوفي الشروط المنصوص عنها في اتفاق التعاون الذي نحن بصدد التوقيع عليه اليوم".

واكد "ان هذا المشروع يخدم مصلحة الاطراف المشاركة فيه، فهو من جهة يتيح للموظف الحصول على شهادة عليا في ادارة الاعمال، كما يوفر من جهة ثانية للمؤسسة رفع مستوى العاملين لديها، بما ينعكس ايجابا على انتاجيتها وسمعتها وانتشارها وثقة الجمهور بها. ومن جهة ثالثة، ان هذا المشروع يعزز دور الجامعة اللبنانية الاميركية العريقة وموقعها في رفد القطاع المصرفي والمالي بالكفايات البشرية المؤهلة على اعلى المستويات. كما انه يتيح اخيرا لاتحاد المصارف العربية لعب دور اكبر في هذا المجال تحقيقا لاستراتيجيته".

وتحدث جبرا، فقال: "ان جمعكم للمصارف العربية تحت راية دعم وتقدم وتطور مجتمعاتنا العربية هو امر مهم وفريد من نوعه ودأبكم الدائم على توطيد العلاقات البناءة ما بين المصارف، وتقوية ودعم هويتها العربية، كل هذا يصب في خانة تمتين الانماء المصرفي والاقتصادي والاجتماعي، في العالم العربي".

واكد "ان هذه الشراكة في رسالتنا ادت الى تثبيت علاقات وثيقة ما بين الـLAU واتحاد المصارف العربية، منذ زمن طويل، في ميادين المداخلات والاوراق العلمية والاستثمارات وورش العمل الاكاديمية والمهنية معا".

وختم: "اما اليوم، فها نحن عازمون على توقيع اتفاق ما بين كلية الادارة LAU واتحاد المصارف العربية لتقديم الـ MBA التنفيذية، لموظفي اتحاد المصارف العربية. وهذا سوف يزيد توطيد عروة المشاركة ما بين الـLAU والاتحاد بأن الاثنين ليسا برجين عاجيين، يعملان خارج المجتمع بل هما من صميم قلب المجتمع النابض الذي يلتقيان به وفيه مرة اخرى على صعيد العلم والتعليم المتواصل".

نيوزفلاش
NEWSFLASH
Cliff Notes for Intelligent & Busy People
الاثنين ١٤ ايار ٢٠٠٧

طربيه اعتذر عن قبول تجديد رئاسته اتحاد المصارف العربية

بات مؤكداً أن اتحاد المصارف العربية سينتخب البحراني عدنان يوسف رئيسا له، خلفا للرئيس الحالي جوزف طربيه الذي رفض إعادة ترشيحه لولاية ثالثة، وذلك خلال اجتماع مجلس إدارة الاتحاد الجديد، الذي سيحل محل المجلس القديم المنتهية ولايته.

التأمت الجمعية العمومية لاتحاد المصارف العربية، يوم امس الاول السبت، في اجتماعها العادي الرابع والثلاثين في فندق البريستول، بحضور ممثلين عن 176 مصرفا من إجمالي أعضاء الجمعية البالغ عددهم 309 مصارف.

جرى خلال الاجتماع الذي حضره رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه والأمين العام للاتحاد الدكتور فؤاد شاكر وقادة المصارف اللبنانية والعربية، دراسة ومناقشة وإقرار جدول الأعمال الذي تضمن 10 بنود هي: اختيار رئيس ونائب رئيس للجمعية العمومية، والإطلاع على قرارات الجمعية العمومية للاتحاد في اجتماعها السابق، ومواضيع أخرى.

وطرح رئيس الجمعية العمومية ممثل المصارف اليمنية خلال الاجتماع توصية من المصارف اليمنية تدعو إلى إعادة انتخاب رئيس الاتحاد الحالي المنتهية ولايته الدكتور جوزف طربيه رئيسا للاتحاد لولاية ثالثة.

وإذ أشادت الجمعية العمومية بهذه التوصية اعتذر الدكتور طربيه عن القبول بها وألقى كلمة مقتضبة بالمناسبة من خارج جدول أعمال الجمعية العمومية شكر فيها أصحاب هذه المبادرة مشيراً إلى أنه ومنذ 6 سنوات قام بحملة لتعديل نظام الاتحاد بحيث يمنع التجديد لرئيس الاتحاد لأكثر من مرة واحدة. من هنا قال الدكتور طربيه اعتذر عن القبول بالتوصية المرفوعة إلى الجمعية العمومية لضرورة المحافظة منا على النظام، ولأننا نؤمن بالتجديد.

وقال: اتمنى ان تكون هذه الفكرة، فكرة التجدد والتجديد سائدة ليس فقط على مستوى مؤسسات القطاع الخاص في عالمنا العربي اما ايضاً على المؤسسات الحكومية. وكانت أعمال الجمعية العمومية استهلت بعرض شريط وثائقي تضمن أبرز نشاطات الاتحاد خلال السنوات الست الأخيرة التي تمثل ولاية الدكتور جوزف طربيه.

ويعقد مجلس إدارة الاتحاد المنتهية ولايته اجتماعاً عند الساعة العاشرة من قبل ظهر اليوم الاثنين في فندق الفينيسيا لانتخاب مجلس إدارة جديد سيعمل على انتخاب الرئيس وهيئة المكتب.

الاقتصاد والأعمال
ايار / مايو ٢٠٠٧

البيت المصرفي العربي
مقر لاتحاد المصارف والمصرفيين



أمام مقر البيت المصرفي العربي

بيروت – الاقتصاد والأعمال

الثاني من شهر أبريل في بيروت، كان يوم د.**جوزف طربيه** بامتياز، احتفاءً وتتويجاً للنشاطات التي قام بها على مدى 7 سنوات ونيف، في كل من اتحاد المصارف العربية – مقرّه بيروت، وجمعية مصارف لبنان.

والاحتفال بتدشين المقر الجديد لاتحاد المصارف العربية في بيروت (مجاور لمنطقة الفنادق)، وحفل العشاء الذي أقيم في فندق فينيسيا إنتركونتيننتال في اليوم نفسه، وبرعاية حاكم مصرف لبنان **رياض سلامة** للمناسبتين، جاءت محصلتهما تنويهاً بما حققه د. **جوزف طربيه** خلال السنوات الماضية، وتظهيراً لبصماته التي كانت، والتي ستكون في المرحلة المقبلة، باعتبار أن د.طربيه لن يغيب عن المشهد المصرفي، بل سيكون على رأس تجمع أوسع نطاقاً.



من اليمين د. فرنسوا باسيل، رياض سلامة، د. جوزف طربيه، المهندس عبد المنعم عريس و فريد روفايل

الرئاستان

جمع د. **جوزف طربيه**، رئيس ومدير عام بنك الاعتماد اللبناني، أحد المصارف العشرة الأولى في لبنان، في شخصه، ولأول مرة، رئاستين: رئيساً لاتحاد المصارف العربية لدورتين متتاليتين يسلّمها أوائل شهر مايو الجاري لخلفه المؤكد **عدنان يوسف**، الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية؛ ورئيساً لجمعية مصارف لبنان لدورتين متتاليتين، سلّمها إلى خلفه **د.فرنسوا باسيل** أواخر العام 2006.

غير أنّ د.**طربيه** وبفضل أفكاره الجديدة وتطلّعاته بعيدة النظر استولد، وقبل انتهاء ولايته في المؤسستين، اتحاداً جديداً من اتحاد المصارف العربية، هو الاتّحاد الدولي للمصرفيين العرب الذي تمّ تأسيسه في الدار البيضاء – المغرب أواسط العام 2006، والذي ترتكز عضويته على المصرفيين المهنيين العرب أينما وجدوا وليس على أساس المؤسسة. وسيتم الإعلان عنه رسمياً خلال مايو الجاري وهو سيكون وبهيئته التأسيسية الأولى برئاسة د.**طربيه** الذي قال: "اختار الاتحاد الجديد أن يكون مقره جنباً إلى جنب مع اتحاد المصارف العربية، في المبنى نفسه لتكتمل الصورة، ولننطلق معاً في ستراتيجياتنا الجديدة والمتكاملة، من أجل دعم وتعزيز المسيرة المصرفية والمالية العربية على الصعيدين الإقليمي والدولي...".

أما بالنسبة إلى جمعية مصارف لبنان، فقد استولد د.**طربيه** جمعية المصرفيين اللبنانيين في العالم LIBA، التي تشكّلت هيئتها التأسيسية وأقرّ نظامها الأساسي والداخلي وتمّ اختيار د. **سامي نصيري** أميناً عاماً لها. وتنعقد الجمعية العمومية الأولى في 9 مايو الجاري لانتخاب مجلس الإدارة وهيئة المكتب.

والواضح أن الغاية من تأسيس كل من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وجمعية المصرفيين اللبنانيين في العالم، استقطاب المهنيين المصرفيين العرب، وبينهم اللبنانيون، المنتشرون في عواصم المال الرئيسية في العالم، والذين يحتلون مواقع قيادية ومؤثرة سواء في المؤسسات المصرفية أو المالية. وبذلك فإن الاتحاد والجمعية الجديدين، ومقرهما بيروت، سوف يضمّان الأفراد المصرفيين القياديين

العاملين ليس في نطاق العالم العربي فقط بل في النطاق العالمي الأوسع، الأمر الذي من شأنه أن يؤسس لاتحاد وجمعية لهما البعد الإقليمي والعالمي المؤثر، ومتاح لهما التفاعل مع المؤسسات المنتمية إلى اتحاد المصارف العربية وإلى جمعية مصارف لبنان.

ومن هنا يلاحظ، أن د.جوزف طربيه، وبوصفه المؤسس للاتحاد الجديد وللجمعية الجديدة، سيبقى حضوره قوياً في القطاع المصرفي عربياً ولبنانياً، على مستوى المهنيين، من دون أن يعني ذلك غيابه عن القطاع على مستوى المؤسسات، باعتبار أنه سيكون رئيساً للجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية.

المقرّ الجديد

وبالعودة إلى الثاني من أبريل، فقد شهد هذا اليوم ظهراً حفل تدشين المقرّ برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وفي حضور قيادات سياسية وممثلين عن مصارف لبنانية وعربية لمشاهدة صرح مالي يتألف من 11 طابقاً صمم وفق أحدث الطرق الهندسية والمعمارية التي تنسجم مع المحيط الهندسي والمعماري المتطور الذي تتميز به منطقة وسط بيروت التجاري.

وخلال حفل العشاء في اليوم نفسه، تحدّث سلامة مؤكداً على "أن التكامل والانصهار المالي العربي هو أساس لإرساء التنمية وتحفيز الاستثمار في العالم العربي، وهذا ما هو مطلوب في ظرف تواجه فيه منطقتنا تحدياً في إيجاد فرص عمل أمام أجيال صاعدة تتكاثر في أعدادها".

وبعد أن توقّع سلامة "الاستقرار في سعر العملة اللبنانية خلال 2007 ومعها استقرار الفوائد" أشار إلى "التعاون بين مصرف لبنان وبين المصارف التجارية الذي سوف يتجلى من خلال قرارات مشتركة ورضائية نتوصل إليها إن كان بالتعاون لإصلاح مؤسسة ضمان الودائع أو بالتعاون للمساهمة في إنجاح مؤتمر "باريس – 3".

ومن جهته، حرص رئيس جمعية مصارف لبنان د.فرنسوا باسيل على الإشادة بدور اتحاد المصارف العربية الفاعل، مشيراً بشكل خاص إلى الدعم الذي حظي به الاتحاد من قبل المصارف اللبنانية سواء من خلال حجم عضويتها (12 في المئة) أو من خلال حجم مساهماتها المالية لا سيما لما يتعلق ببناء المقر الجديد وبما نسبته نحو 50 في المئة من مجموع التبرّعات المقدّمة لهذا الغرض.

د. جوزف طربيه



يعمل بصمت يكاد يصل أحياناً إلى حدّ الانكفاء، وعندما يستنسب مكان وزمان الكلام، يأتي كلامه واضحاً يصيب الهدف ومحافظاً في الوقت نفسه على قدر كبير من الاتزان والتوازن. إنه د.جوزف طربيه الذي حاز على موقع مميز في القطاع المصرفي عربياً ولبنانياً بفضل شخصيته التي تتكامل فيها الحنكة مع الحكمة، وتتزاوج فيها الكفاءة مع الخبرة، وليس بفضل امتلاكه مؤسسة مصرفية كبيرة. فعندما تسلّم د. طربيه بنك الاعتماد اللبناني مملوكاً من مصرف لبنان، حوّله من مصرف متعثر إلى مؤسسة رابحة. وخير دليل على نجاحه أنه عندما تمّ بيع المصرف أبقى المالكين الجدد على رئاسة طربيه ليتابع مسيرته.

دماثته تقترب كثيراً من سمة الخجل، وتجعل منه رجل التواضع بامتياز، أما ديبلوماسيته وكياسته فتضفيان على حضوره الفعالية والمهابة والرصانة والاعتدال وهو صفة أصيلة في مكونات شخصيته.

د. جوزف طربيه فنّان في طريقة تعامله مع الآخرين، وفنّان في اكتشاف معادنهم وسبر أغوارهم... يعرف كثيراً كيف يتعامل مع أصدقائه ومحبيه، لكنه يعرف أكثر كيف يتعامل مع الذين لا يجارونه في أفكاره وتطلّعاته. نكاد نجزم أنه لم يقع يوماً في ورطة أو مأزق ومن أي نوع كان، بفضل طبعه الهادئ، وكلامه الرصين و"المدوزن". قادر على أن يعطيك ما يكفيك من معلومات ومواقف، وقادر في الوقت نفسه أن يرضيك بالقليل القليل الذي يقوله. مواقف الرجل مدروسة وحساباته دقيقة كدقة أرقام ضريبة الدخل التي مكث بينها ردحاً في وزارة المال اللبنانية، وكدقة الأرقام المصرفية مع بدء مشواره الناجح في بنك الاعتماد اللبناني رئيساً لمجلس إدارته ومديراً عاماً له. على مدى عقد ونيف من السنوات، بنى مصرفاً يشبه رئيسه كثيراً في المحافظة من دون تزمت، وفي النمو الحثيث من دون انكفاء، وبالطبع من دون تهور. رأى الجميع حوله في سباق، فلم ينبهر ولم يتورط في التسرّع بل حافظ على وتيرة من السرعة، التي تستهدف الوصول إلى مواقع بعضها تحقق وبعضها الآخر في طريق التحقيق.

من وزارة المال إلى بنك الاعتماد اللبناني... إلى جمعية مصارف لبنان، إلى اتحاد المصارف العربية... ثم إلى الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب... مسيرة من الرئاسات المتتالية أو المتزامنة، أضيف إليها مؤخراً رئاسة من نوع آخر، هي رئاسة الرابطة المارونية التي فاز بها بعد معركة تنافسية لم تخل من الحدّة، لكنه أدارها بمنتهى الذكاء والحنكة. نشاطه المصرفي أوصله إلى ما يريد بعد محطات عدة. فهل يوصله نشاطه السياسي – الرابطة المارونية – إلى ما يريد؟ وكمّ من المحطات يحتاج؟

بهيج أبو غانم

النهار

الثلثاء ١٥ ايار ٢٠٠٧

عدنان يوسف يخلف جوزف طربيه في رئاسة اتحاد المصارف العربية

انتخب مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية ممثل المصارف البحرينية والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية عدنان احمد يوسف رئيسا للاتحاد خلفا للدكتور جوزف طربيه الذي انتهت ولايته الثانية والاخيرة وفق النظام الاساسي للاتحاد في 30 نيسان الماضي، كذلك انتخب ممثل المصارف المصرية محمد بركات نائبا له.

وأكد يوسف على الاثر، انه سيتابع "مسيرة الاتحاد التي رسمها مجلس الادارة السابق مع وضع استراتيجية عمل جديدة للسنوات الثلاث المقبلة تأخذ في الاعتبار ولوج المصارف العربية اسواقا جديدة نامية في الشرق الاقصى وآسيا".

واجتمع المجلس أمس في فندق "فينيسيا"، وانتخب اعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الذين انتخبوا بدورهم طربيه رئيسا للمجلس وممثل المصارف السودانية حاتم الزبير نائبا له. أما طربيه فأشار الى "ان اللجنة سيكون لها دور محوري واساسي في عمل الاتحاد الذي سينطلق بتركيبته الجديدة بقوة وثبات".

ويضم مجلس الادارة الجديد الاعضاء الآتية أسماؤهم: ممثل المصارف الاردنية ميشيل مارتو، وممثل المصارف الاماراتية سليمان المزروعي، وممثل المصارف التونسية عيسى الحيدوسي، وممثل المصارف الجزائرية عبد الرحمن بن خلقة، وممثل المصارف السعودية عبد الكريم ابو النصر، وممثل المصارف السورية ملهم ديبو، وممثل المصارف السودانية حاتم عبدالله الزبير، وممثل المصارف العمانية عدنان بن حيدر بن درويش، وممثل المصارف الفلسطينية مازن ابو حمدان، وممثل المصارف القطرية حمد بن ناصر آل ثاني، وممثل المصارف الكويتية حمد عبد المحسن المرزوق، وممثل المصارف اللبنانية جوزف طربيه، وممثل المصارف الليبية محمد بيت المال، وممثل المصارف الموريتانية الحنشي محمد ولد الصالح، وممثل المصارف اليمنية أحمد محمد علي الخاوي وممثل المصارف المشتركة محمد بن يوسف.

النهار

الخميس ٢٦ نيسان ٢٠٠٧

أذاع تقرير اتحاد المصارف العربية عن النشاط عام 2006

طربيه: انعدام الاستقرار السياسي يفوّت الفرص
النمو المصرفي 20% والأرباح 25 مليار دولار

"لو كان الاداء السياسي جيدا، لكان القطاع المصرفي بالف خير. إن حال عدم الاستقرار السياسي في لبنان تؤدي إلى تفويت فرص مالية وإقتصادية مهمة سواء لإقتصاده الوطني أو لقطاعه المصرفي". بهذه العبارات لوجز رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه تقويمه لموقع القطاع اللبناني بين القطاعات المصرفية العربية الاخرى التي حققت مجتمعة نموا بنسبة 20 في المئة عام 2006، فيما بلغت الارباح نحو 25 مليار دولار وارتفعت السيولة لتتخطى نسبة 50 في المئة وزادت كفاية رأس المال عن 20 في المئة.

وعلى رغم ذلك، عاد لبنان ليكون امام موقع مصرفي في المنطقة، "اذ يعتبر قطاعه المصرفي من الاهم عربيا قياسا بحجم الناتج المحلي الاجمالي". فالانتشار المصرفي اتسع من تسع دول قبل ثلاثة اعوام الى 22 دولة حاليا، "بما يطول من تصدير اقتصاد المعرفة والكفايات البشرية التي يتميز بها لبنان، وبلغ انتشار المصارف مناطق صاعدة واخرى خطرة مثل العراق، مما جعلها تسبق المستثمرين ورجال الاقتصاد الى حقول جديدة جاذبة فتحولت تاليا مقدامة وليس مغامرة".

ما سرّ هذا الموقع اللافت للقطاع المصرفي اللبناني؟

يقول طربيه ان الانتشار الخارجي هو دليل ثقة دولية وعربية بأداء القطاع المصرفي وحسن تصرفه انطلاقا من نجاحه في تجاوز آثار الاوضاع الدراماتيكية التي يعيشها لبنان، "وذلك نتيجة لتوسيع الرساميل وادخال شركاء استراتيجيين بنسب كبيرة في رأس المال رغبة من اصحاب الرساميل في تأكيد مساهماتهم بقوة لاشاعة مناخات مطمئنة للمودعين في ظل المخاطر القائمة ووجود لبنان على خط الزلازل السياسية التي تعرضه لهروب الودائع وليس العكس". وقد انعكس هذا الواقع على ارباح المصارف اذ بلغت 28 في المئة في 2006 مقابل بـ5,7 في المئة في 2005، بينما تجاوز معدل الملاءة لدى القطاع نسبة الـ25 في المئة مقابل بـ8 في المئة وهي النسبة المحددة عالميا. "وهذا يؤكد الثقة ويفسّر تراكم الودائع لدى القطاع اللبناني"، وفق طربيه.

نتائج المصارف اللبنانية

وهذه الصورة الموجزة عن تطور اداء القطاع المصرفي، تبلورت في دردشة لطربيه مع الصحافيين عقب مؤتمر صحافي عقده قبل ظهر امس في "البيت المصرفي العربي"، في حضور النقيبين محمد البعلبكي وملحم كرم والامين العام لاتحاد المصارف العربية فؤاد شاكر.



من اليمين الأمين العام لاتحاد المصارف العربية فؤاد شاكر، نقيب المحررين ملحم كرم، رئيس الاتحاد جوزف طربيه ونقيب الصحافة محمد البعلبكي. (حسن عسل)

وفي التقرير الذي تلاه، اشارة الى انعكاس التطورات التي شهدها لبنان عامي 2005 و2006 على نشاط القطاع المصرفي على غرار بقية القطاعات الاقتصادية، "لكن، رغم حرب تموز، زاد مجمل الموجودات المصرفية بنسبة 8,3 في المئة مقابل زيادة 3,7 في المئة عام 2005، علما أن معدل النمو بلغ 12,8 في المئة عام 2004 في ظل تحسن النشاط الاقتصادي آنذاك. وبذلك بلغ مجموع الموجودات المصرفية نحو 76,2 مليار دولار علم 2006".

ولفت الى ان القطاع المصرفي اثبت إثر حرب تموز متانته وقدرته على تجاوز الأزمات الكبيرة، "بفضل ثقة المودع به، وساعد في ذلك التنسيق والتعاون القوي بين إدارات المصارف والسلطات النقدية والرقابية، وسيطرة المصرف المركزي على الوضع النقدي، وإدارة المصارف لمواردها على نحو حكيم وسليم وخصوصا لجهة تمتعها بمعدلات سيولة مرتفعة وملاءة عالية".

واشار طربيه الى إن حجم القطاع المصرفي يعتبر مرتفعا مقارنة بحجم الإقتصاد الوطني، "اذ قاربت موجوداته 350 في المئة من الناتج المحلي عام 2006، وهي من أعلى النسب على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهذا يشير إلى قدرة المصارف الكبيرة تحديدا على جذب المدخرات من الداخل والخارج، ويؤهلها للعب دور أكبر في محيطها العربي".

وأورد التقرير ان ارباح المصارف بلغت 669 مليون دولار في 2006 مقابل 521 مليونا عام 2005 أي بزيادة 28,4 في المئة مقابل زيادة 5,7 في المئة في 2005. "ونجمت الأرباح عن الزيادة في القروض والتسليفات التي الدمتها المصارف الى الإقتصاد بكل قطاعاته لدعم صمودها ومواصلة عملها، وأيضا من الإستثمارات المتنوعة في الإقتصاد. إلاّ أن معدلات الربحية للقطاع، وإن كانت تعتبر معقولة عن تنسيبها إلى الأموال الخاصة (نحو 11,5 في المئة عام 2006)، لكنها تعتبر متدنية نسبيا عند تنسيبها إلى إجمالي الموجودات (نحو 0,9 في المئة عام 2006)، وذلك وفق المقاييس الإقليمية والعالمية بما يعكس إنعكاسات الظروف السياسية والاقتصادية غير المؤاتية على النشاط المصرفي وعدم قدرة المصارف على تحقيق التوظيف الفاعل لجزء كبير من موجوداتها في الاقتصاد، وتاليا تأثير ذلك سلبا على مستويات الربحية ونسبها التي تظل من دون الإمكانات المحتملة".

من هنا، قال طربيه، يمكن فهم السبب الرئيسي لتوسع المصارف خارج لبنان منذ اعوام والذي يتنامى باطراد. وتطرق الى عناصر القوة في النظام المصرفي اللبناني وأبرزها:

- هيكلية إشراف ورقابة قوية وعريقة ومستقلة.
- علاقات المصارف القوية مع الخارج وتناميها عاما بعد عام.
- معدلات سيولة وملاءة مالية مرتفعة جدا تتخطى المقاييس الدولية (الملاءة المالية نحو 25 في المئة حاليا).
- تنوع قاعدة الأعمال المصرفية والمالية: صيرفة تجارية ومتخصصة وإستثمارية وإسلامية وخاصة وأعمال تأمين مصرفي وتأجير تمويلي وغيرها.
- المحافظة على النمو المصرفي على رغم كل الظروف.
- قطاع مصرفي أكبر من الاقتصاد الوطني.
- إدارة قوية في المصارف أثبتت إمكاناتها الكبيرة في أحداث عام 2005 و2006.

ورأى طربيه إن حال عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تفويت فرص مالية وإقتصادية مهمة للبنان سواء لإقتصاده الوطني أو لقطاعه المصرفي، مشيرا الى الإفادة القليلة للبنان من الفائض المالي الكبير المتوافر في دول الخليج. "إلاّ أن القطاع المصرفي، بفضل عناصر قوته الكامنة، سيستمر في النمو والنجاح ودعم صمود الإقتصاد ونموه رغم الظروف الصعبة التي يمرّ فيها".

المصارف العربية

وفق تقرير اتحاد المصارف العربية، حقق القطاع المصرفي العربي نموا بنسبة 20 في المئة عام 2006، ووصلت الودائع المصرفية العربية الى الف و249 مليار دولار، فيما بلغت الارباح 25 مليار دولار في مقابل 20 مليارا عام 2005. واورد ان حجم القطاع المصرفي العربي (450 مصرفا لديه نحو 15 الف فرع ويعمل فيها نحو 370 الف موظف) واصبح اكبر من حجم الاقتصاد العربي، "اذ شكلت الموجودات المصرفية نحو 20 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للعالم العربي".

واشار التقرير الى ان حجم موجودات المصارف العربية بلغ نحو الف و263 مليارا و180 مليون دولار، بينما سجل حجم الودائع 784 مليارا و667 مليون دولار. وبحسب التصنيف، حلت السعودية في المرتبة الاولى مع بلوغ موجودات مصارفها 229 مليارا و623 مليون دولار والودائع 157 مليارا و669 مليونا ورأس مال مصارفها 21 مليارا و319 مليون دولار. وحلت البحرين في المرتبة الثانية (187 مليارا و355 مليون دولار للموجودات و26 مليارا و790 مليونا للودائع و16 مليارا و600 مليون دولار للرساميل)، اعقبتها الامارات في المرتبة الثالثة (232 مليارا و216 مليون دولار للموجودات و151 مليارا و221 مليونا للودائع و27 مليارا و946 مليون دولار للرساميل).

وذكر التقرير ان الاقتصاد العربي حافظ على معدلات نمو مرتفعة في العامين الماضيين بلغت اكثر من 20 في المئة، فيما ان الفورة النفطية في زيادة حجم السيولة المالية في الاسواق العربية لتبلغ اكثر من 300 مليار دولار. كذلك، استطاعت المنطقة العربية ان تزيد من حصتها من تدفقات الاستثمار الاجنبي من نحو 4 في المئة عام 2005 الى نحو 8 في المئة عام 2006، اذ بلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى الدول العربية نحو 44,2 مليار دولار في الـ2006. وقد زادت قيمة التداول للاسهم العربية بنسبة 17,4 في المئة لتصل الى الف و685 مليار دولار عام 2006. الا ان التقرير طالب بايجاد فرص عمل جديدة في العالم العربي، "حيث تزيد نسبة البطالة على 20 في المئة، وهي من المعدلات المرتفعة في العالم".

الأخبار
al-akhbar
الثلثاء ٣ نيسان ٢٠٠٧

تظاهرة مصرفية عربية في افتتاح «البيت المصرفي العربي»

سلامة: استقرار العملة والفوائد في 2007

تظاهرة مصرفية عربية حاشدة تجمّعت أمس أمام «البيت المصرفي العربي» المقر الجديد لاتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

إبراهيم حيدر

يقع مقر إتحاد المصارف العربية قرب مبنى هولبداي إن في منطقة ميناء الحصن. حضر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه وأعضاء الاتحاد، ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة العربية عدنان القصار، ورئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور فرنسوا باسيل ونقيب الصحافة محمد البعلبكي وشخصيات مصرفية عربية، وكانت كلمة لطربيه لمناسبة الافتتاح.

طربيه

تحدث طربيه في حفل العشاء في فندق فينيسيا للمناسبة نفسها فقال إن «البيت المصرفي العربي» تجديد لدور الاتحاد، وفاعليته، نحو استراتيجيا جديدة ووسائل عمل وتطلعات حديثة. وقال: «إن فرحتنا لن تكتمل إلا بعد أن يتحول لبنان منارة مصرفية ومالية واقتصادية، كما هي بيروت عبر الزمن منارة للفكر والإشعاع». وأشار إلى «تضاعف المسؤوليات، بعد أن اختار الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الذي جرى تأسيسه في المغرب العام الماضي، مقره جنباً إلى جنب مع الاتحاد».

سلامة

وتوقع سلامة في كلمة له استقرار سعر العملة اللبنانية خلال 2007، واستقرار الفوائد بالعملات الأجنبية أو بالعملة الوطنية. ولفت إلى أن «خفض كلفة التسليف في لبنان يرتبط بخفض المخاطر السيادية، وبمناخات سياسية ملائمة، والمباشرة بالإصلاحات تبعاً لما يتفق عليه اللبنانيون من خلال المؤسسات الدستورية». وأوضح أن «هناك دوراً مرتقباً لصندوق النقد الدولي محصور بمراقبة تنفيذ هذه الإصلاحات». وقال: «على لبنان أن ينفذ ما يتعهّد به، علماً بأن تعهداته تأتية من دون أي إملاء من الصندوق، إلا أن التخلّف عن ذلك يسيء بسمعتنا وهي رأس المال الأهم لبلدنا».

ورأى التعاون بين مصرف لبنان والمصارف التجارية «عنصراً من العناصر الأساسية في مواكبة الاستقرار، وحريصون على هذه العلاقة ضمن ما يؤدي إلى مصلحة لبنان وقطاعه المصرفي، وسيتجلّى ذلك من خلال قرارات مشتركة ورضائية نتوصّل إليها، إن بالتعاون لإصلاح مؤسسة ضمان الودائع أو للإسهام في إنجاح مؤتمر باريس ـ 3». وأبدى اهتماماً بانصهار القطاع المصرفي في العولمة المالية وتطبيق مقررات بازل ـ 2، ومبادراتنا ستكون في هذا الإطار. وقال: «إن اختيار لبنان مركزاً لاتحاد المصارف العربية، يؤكد أهميته موقعاً مصرفياً، متفاعلاً مع البيئة العربية في كل ما له علاقة بالأعمال المالية والمصرفية، وإشارة اطمئنان إلى مستقبل لبنان».

> **خفض كلفة التسليف في لبنان يرتبط بخفض المخاطر السيادية وبمناخات ملائمة**

باسيل

ورأى باسيل أنه «رغم التطورات السياسية والأمنية غير الموائمة التي أحاطت القطاع المصرفي اللبناني في الفترة الأخيرة، فقد أثبت هذا القطاع متانة وقدرة على مواجهة الصعاب والتحديات وعلى خلق ديناميّة نمو ذاتية. والمصارف اللبنانية والعربية ستكون محكومة في المستقبل القريب بإيجاد صيغ متقدمة للتعاون».

وختم: «لم يكتفِ لبنان بأن يكون البلد المضيف لاتحاد المصارف العربية منذ تأسيسه، بل انتسبت المصارف اللبنانية إلى هذا الاتحاد بكثافة، حتى أصبحت تمثل 12 في المئة من مجموع أعضائه البالغ 322 عضواً. وقد حرص عدد منها على المساهمة بسخاء في تكلفة بناء المقر الجديد بحيث شكّلت مساهمة المصارف اللبنانية وحدها 50 في المئة من مجموع التبرّعات المقدّمة».

يوسف

الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية عدنان يوسف أكد لـ«الأخبار» أنه يتشرف بنيل ثقة أعضاء الاتحاد الذين رشحوه لرئاسة اتحاد المصارف العربية، خلفاً للدكتور طربيه. وتم ذلك بالإجماع، وينتظر أن يجري الانتخاب رسمياً في جلسة تحددها الأمانة العامة للاتحاد في وقت قريب. ولفت إلى أنه سيتابع «مسيرة الاتحاد الناجحة بقيادة طربيه، وما افتتاح البيت المصرفي العربي في بيروت إلا دليل ثقة المصرفيين العرب ورجال الأعمال والمصارف التقليدية والإسلامية بلبنان، الذي سيبقى واحة للاستثمار والتنوع والانفتاح».

ولفت يوسف إلى أن «الاستثمارات الخليجية ستتواصل في لبنان، رغم الأزمة السياسية القائمة»، مشدداً على أن اتحاد المصارف العربية «سيواصل بحث السبل الملائمة بالتنسيق مع المصارف اللبنانية وحاكمية مصرف لبنان للمساعدة وتقديم التسهيلات».



أركان الاتحاد مع سلامة والقصار خلال افتتاح المقر (بلال جاويش)

المستقبل
الثلثاء ٣ نيسان ٢٠٠٧

اتحاد المصارف يفتتح مقره الجديد «البيت المصرفي العربي»

سلامة: نتطلع الى انتشار مصارفنا في البلدان العربية

طربيه: بيروت ستبقى عاصمة المال في المنطقة

توقع حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة «الاستقرار في سعر العملة اللبنانية خلال العام الجاري، والاستقرار بالفوائد المعمول بها، إن كان بالعملات الأجنبية أو بالعملة اللبنانية». وقال «إن خفض تكلفة التسليف في لبنان يرتبط بخفض المخاطر السيادية، وذلك يرتبط بايجاد مناخات سياسية ملائمة وبالمباشرة بالإصلاحات، تبعاً لما يتفق عليه اللبنانيون، ومن خلال المؤسسات الدستورية».

ومن جهته، طالب مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس ادارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، جميع المسؤولين في لبنان بالعودة الى الحوار «واعتماده خياراً وحيداً، للخروج من هذا النفق الذي نعيش فيه اليوم». وشكر الدول العربية الشقيقة لوقوفها على الدوام الى جانب لبنان وقضاياه.

جاء ذلك خلال حفل العشاء، الذي أقيم لمناسبة افتتاح اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، في حفل حاشد أمس، مقرهما الجديد «البيت المصرفي العربي»، الواقع في منطقة ميناء الحصن، مقابل فندق هوليداي-إن في وسط بيروت، برعاية الحاكم سلامة، وبمشاركة مدعوة كبيرة من حكام المصارف المركزية ورؤساء المصارف العربية وقيادات مصرفية لبنانية وعربية، يتقدمهم رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل، رئيس اتحاد الغرف العربية الوزير السابق عدنان القصار، نواب حاكم مصرف لبنان، اعضاء لجنة الرقابة على المصارف، نقيب الصاغة محمد البعلبكي وممثل نقيب المحررين مستشار النقابة نديم الهاشم.

كما شاركت قيادات سياسية لبنانية وممثلون عن المصارف العربية واللبنانية، التي ساهمت في تشييد هذا الصرح المالي، الذي يتألف من أحد عشر طابقاً، وسعم المبنى وفق أحدث الطرق الهندسية والمعمارية، التي تنسجم مع المحيط العمراني والمعماري المتطور، والذي تتميز به منطقة وسط بيروت التجاري وجوارها.

بداية، تحدث سلامة فقال «إن التكامل والإنصهار المالي العربي، هو أساس لإرساء التنمية وتحفيز الاستثمار في العالم العربي، وهذا ما هو مطلوب في ظرف تواجه فيه منطقتنا تحدياً بايجاد فرص عمل أمام أجيال صاعدة تتكاثر في أعدادها».

وأضاف «إن لبنان تمكن وفي ظروف صعبة من المحافظة على الاستقرار النقدي، وإن هذا الاستقرار مستمر خلال العام ٢٠٠٧»، مشيراً الى «أن الدعم العربي المستمر أسهم ومؤتمر باريس-٣ بترسيخ هذا الاستقرار، والمحافظة على ميزانية مرتفعة من العملات الأجنبية في مصرف لبنان».

وتوقع سلامة «الاستقرار في سعر العملة اللبنانية خلال العام الجاري، والاستقرار بالفوائد المعمول بها، إن كان بالعملات الأجنبية أو بالعملة اللبنانية».

وقال «إن خفض تكلفة التسليف في لبنان يرتبط بخفض المخاطر السيادية، وذلك يرتبط بايجاد مناخات سياسية ملائمة وبالمباشرة بالإصلاحات تبعاً لما يتفق عليه اللبنانيون ومن خلال المؤسسات الدستورية».

وأشار الى أن هناك دوراً مرتقباً لصندوق النقد الدولي وهو دور محصور بمراقبة تنفيذ هذه الإصلاحات، وعلى لبنان أن ينفذ ما يتعهد به، علماً أن تعهداته ذاتية دون أي إملاء من الصندوق.

واعتبر سلامة أن التعاون بين مصرف لبنان والمصارف التجارية عنصر من العناصر الأساسية في مواكبة الاستقرار في لبنان، وقال إننا حريصون للحفاظ على هذه العلاقة، وسيتجلى ذلك من خلال قرارات مشتركة ورضائية، تتوصل اليها إن كان بالتعاون لإصلاح مؤسسة ضمان الودائع أو بالتعاون للمساهمة بانجاح مؤتمر باريس-٣».

وأكد سلامة الحرص على سلامة القطاع المصرفي ومتابعة انتشاره في العولمة المالية، وعلى تطبيق مقررات بازل-٢، وقال «إننا نتطلع الى انتشار مصارفنا في العالم العربي بكثير من التفاؤل، ونأمل أن تستقبل المصارف العربية زميلاتها من لبنان وكأنها منافسة محلية، اذ ان لبنان يعتبر نفسه البلد الثاني لكل دولة عربية».

بدوره، قال طربيه «إن فرحتنا بافتتاح البيت المصرفي العربي، لن تكتمل إلا بعد أن يتحول منارة مصرفية ومالية واقتصادية»، معرباً عن سعادته لإفتتاح هذا المقر الذي حمل اسم البيت المصرفي العربي، «والذي يضم المقر الرئيسي لإتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، اللذان اتخذا من بيروت مقراً رئيسيا لهما، يشكلان بذلك اشارة طبيعية على ان بيروت ستبقى عاصمة الاعمال والمال في منطقة الشرق الاوسط، خصوصاً وأن افتتاح المقر يأتي بعد سنة من الأحداث المؤسفة التي شهدها لبنان».

وأشار الى أن «هذا المقر سيكبت ويدلل على نهوض لبنان من جديد واستمراره كمركز للمؤسسات الدولية والإقليمية»، آملاً «أن يكون هذا البيت عند حسن ظن الجميع، ليعيد الى بيروت تألقها كعاصمة للمال والأعمال في منطقة الشرق الأوسط».

وأضاف «إن الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، اختار أن يكون مقره جنباً الى جنب مع اتحاد المصارف العربية وفي نفس المبنى، لتكتمل الصورة ولتنطلق معاً في استراتيجيتنا وأهدافنا الجديدة والمتكاملة، لدعم وتعزيز المسيرة المصرفية والمالية العربية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعلى أسس جديدة تواكب متطلبات المرحلة وحاجات القطاع المصرفي والمالي العربي المتطورة».

وعرض طربيه، دور اتحاد المصارف العربية على صعيد تعزيز أدائه والنهوض بدوره من معالجة الإهتمامات المصرفية في ظل هذه المتغيرات والمخاطر المتنوعة التي تواجهها، الى معالجة الشأن الإستراتيجي للقطاع المصرفي والاقتصادي العربي، وذلك ضمن رؤية استراتيجية شاملة لتطوير الصناعة المصرفية العربية.

وطالب طربيه جميع المسؤولين في لبنان بالعودة الى الحوار «واعتماده خياراً وحيداً، للخروج من هذا النفق الذي نعيش فيه اليوم». وشكر الدول العربية الشقيقة لوقوفها على الدوام الى جانب لبنان وقضاياه.

كما وجه الشكر لراعي الإحتفال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وللمصرفيين العرب واللبنانيين، الذين ساهموا في انجاز هذا الصرح الكبير.

ومن جهته، أشاد باسيل بدور اتحاد المصارف العربية الفاعل والملموس في توسيع نطاق الإنتشار المصرفي العربي، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وفي تحسين وتحديث المنتجات والخدمات التي يقدمها هذا القطاع لعملائه والمتعاملين معه.

وقال «إن مواصلة هذا الدور لاتحاد المصارف استلزمت أن يتوفر له مقر لائق ومكتمل التجهيز، ليشكل بالفعل بيتاً رحباً ومشرعاً، لاستضافة الأسرة المصرفية العربية في مختلف اجتماعاتها ولقاءاتها المهنية المجدية، ومن هنا كانت ضرورة انشاء هذا الصرح المميز». لافتاً الى دعم المصارف العربية لاتحاد المصارف العربية، ومنها مساهمتها في تكاليف بناء المقر الجديد بنسبة ٥٠٪ من مجموع التبرعات المقدمة لهذا الغرض.

ولفت باسيل الى أنه رغم التطورات السياسية والأمنية غير المؤاتية التي احاطت مؤخراً بعمل القطاع المصرفي اللبناني، «فقد أثبت هذا القطاع متانة فريدة وقادرة على مواجهة الصعاب والتحديات على خلق دينامية نمو ذاتية، فمنذ العام ٢٠٠٠ حتى نهاية العام ٢٠٠٦، ارتفعت موجودات القطاع المصرفي اللبناني من ٤٠ مليار دولار الى ٧٦ مليراً، بمعدل ٩،٢٪، كما ارتفعت الودائع الإجمالية من ٣٨ مليار دولار الى ٦٢ مليراً، بمعدل ٨،٤٪ سنوياً، والأموال الخاصة من ٢٩٠٠ مليون دولار الى ٥٨٠٠ مليون، بمعدل ١٢،٢٪، كذلك ارتفعت نسبة الملاءة لدى قطاعنا المصرفي من ١٩٪ عام ٢٠٠٠ الى ٣٣٪ عام ٢٠٠٦».

وقال «إننا بفضل ورشة العمل الكبرى التي تواصلت على مدى ١٥ سنة الماضية، أصبح لدى قطاعنا مكانة تخوله المنافسة المتكافئة في سوقنا المحلية وفي الأسواق الإقليمية».

وأكد «أن مصارفنا اللبنانية والعربية ستكون محكومة في المستقبل القريب، بايجاد صيغ متقدمة للتعاون في ما بينها، من عمليات الاندماج الى المشاركات المتبادلة، والى التحالفات المتكلة في بعض المجالات أو العمليات، ما يؤهلها للحفاظ على حصص جيدة من أسواقها الوطنية وعلى كسب حصص اضافية من الفرص المتاحة اقليمياً»، ودعا الى الدفع نحو التعاون المصرفي العربي - العربي «ولتسهل سلطاتنا النقدية والرقابية هذا المنحى، من خلال تخفيف القيود على انتشار مصارفنا الإقليمية».



● سلامة بين العصار وطربيه خلال الافتتاح



● مبنى البيت المصرفي العربي

المستقبل

الثلثاء ٢٧ شباط ٢٠٠٧

تدشين مقر اتحاد المصارف العربية في ٢ نيسان

طربيه: ستبقى بيروت عاصمة المال والأعمال في الشرق الأوسط

أكد رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه أن بيروت ستبقى عاصمة للمال والأعمال في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من كل الغيوم السوداء التي تظهر اليوم، ليس فقط في سماء لبنان، بل في المنطقة بأكملها».

استقبل الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين السفير هشام دمشقية في الوزارة، أمس، وفداً من الاتحاد برئاسة طربيه، الذي أوضح أن «الزيارة لمباركة السفير لمناسبة تسلمه مهام الأمانة العامة للوزارة».

وأشار إلى أن للاتحاد علاقات مميزة مع وزارة الخارجية، باعتبار أنه يتخذ من لبنان مقراً رئيسياً له، وهناك تواصل بين الوزارة والاتحاد ناتج أيضاً من إعطاء الامتيازات والحصانات للاتحاد بحيث يمارس عمله بكل راحة وطمأنينة من مدينة بيروت».

وأضاف «بلغنا الأمين العام، ودعوناه إلى حضور حفل تدشين المقر الرئيسي لاتحاد المصارف العربية في قلب بيروت، في ٢ نيسان (أبريل) المقبل، وسيكون هذا الحدث جاذباً لمجموعة كبيرة من رؤساء المصارف العربية وحكام المصارف المركزية باعتبار أن هذا البناء تم بمساهمات ومشاركات عربية من المصارف العربية»، لافتاً إلى أن موقع المقر سيكون في مقابل فندق «هوليداي إن» القديم.

وسئل طربيه «في ظل الظروف الراهنة، هل ما زال لديكم الحماس للقيام في مشاريع كهذه؟»، فأجاب أن «المشروع كان موجوداً، والاتحاد مقره في لبنان، وبيروت ستبقى عاصمة للمال والأعمال في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من كل الغيوم السوداء التي تظهر اليوم، ليس فقط في سماء لبنان، بل في المنطقة بأكملها».

الحوادث

الجمعة ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٧

انعقد في نيويورك وتحدث فيه رئيس إتحاد المصارف العربية جوزف طربيه

مؤتمر أميركي ـ شرق أوسطي حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

انعقد في نيويورك مؤتمر مصرفي ضخم تحت عنوان «مؤتمر الحوار الأميركي ـ الشرق أوسطي الثاني حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب». وكانت لرئيس مجلس إدارة ومدير عام إتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه الكلمة الإفتتاحية في هذا المؤتمر وجاء فيها:

إنه لمن دواعي سرورنا وشرفنا في اتحاد المصارف العربية أن ننظم مؤتمر الحوار الأميركي ـ الشرق أوسطي الثاني حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الولايات المتحدة الأميركية، وبالأخص في مقر الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

باسم اتحاد المصارف العربية والمصرفيين الرواد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أشكر بنك الاحتياطي الفدرالي لإستضافته لاجتماعنا، كما أشكر الخزانة لرعايتها لهذا الحفل. وأتوجه بتقديري للجهات التي ساهمت معنا في هذا التنظيم أي مجموعة المصارف العربية (ABA)، ومجموعة المصارف العربيةفي شمال افريقيا (ABANA)، ومجوعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF).

إن الجهود المتضافرة التي بذلها هذا الفريق المكون من هيئات دولية وإقليمية لتنظيم هذا الاجتماع للمرة الثانية هذا السنة بعد الحفل الأول الذي جرى في القاهرة في اذار ـ مارس ٢٠٠٦، تعكس بوضوح الحاجة الى إطلاق حوار متواصل حول مسالة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لا سيما أن تبييض الأموال وتمويل الأعمال الإرهابية يزدادان تعقيداً في ايامنا هذه، في جميع انحاء العالم. كذلك، تعكس هذه الجهود السعي الجدي في المجتمعين الأميركي والدولي لإشراك القطاعات المصرفية والمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الجهود المستمرة لمحاربة هاتين الظاهرتين.

كلنا نجمع أن تبييض الأموال يشكل اليوم مشكلة اساسية ليس فقط بالنسبة إلى الحكومات بل أيضاً للقطاع المصرفي والمجتمع ككل. والقلق السائد في عالمنا اليوم إزاء الحرب على الإرهاب يشير إلى أن الرهان لا يزال قائماً.

بالتاكيد، إن حجم المبالغ التي تمر بقنوات تبييض الأموال هائل، فهو يقارب نسبة الخمسة في المئة من الدخل العالمي. ويشكل اليوم اتساع رقعة هذه الظاهرة احدى ابرز المسائل التي تبعث على القلق.

غير أن هنالك أسباباً أخرى، فتبييض الأموال ليس مرتبطاً فقط بالجرائم المالية، بل بالجريمة ككل، وبالمخاطر التي تهدد المجتمعات كافة لا سيما المخدرات، والدعارة، والإتجار بالنساء، والإرهاب، وغيرها. لذا فإن الهدف من مكافحة تبييض الأموال هو تحسين ظروف عيش المجتمعات.

ونتيجة للأوجه العدة التي يتخذها تبييض الأموال وحجم انتشاره، إنه في غاية الأهمية أن تعمل الحكومات بفعالية وتتعاون مع كافة المختصين في هذا المجال والهيئات التنظيمية المعنية.

لذلك، أرحب شديد الترحيب بالمبادرة المتمثلة في الحوار الأميركي ـ الشرق أوسطي وبالمؤتمرات والإجتماعات المتواصلة، إذ تتيح لنا هذه المبادرة المجال والوقت الكافيين لطرح هذه المسائل الحيوية، ولتقوية مساهمتنا في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

نحن، في اتحاد المصارف العربية، ندعم مبادرة الحوار الأميركي ـ الشرق أوسطي دعماً كاملاً، لأننا مقتنعون بانه ينبغي للقطاع الخاص عامة، والقطاع المصرفي والمالي خاصة، ان يؤديا دوراً رياديا في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وذلك لأن المصارف هي بكل بساطة مؤسسات تتعامل مع انواع متعددة من العملاء. هذا يعني أنه يتعين للحكومة إطلاق شراكة فعالة مع القطاع الخاص. فالعمل في إطار الشراكة والملكية المشتركة هما نقطتان رئيسيتان في الرؤية التي ينبغي أن يرتكز عليها نهج مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في كافة أنحاء العالم.

ولطالما شكل اتحاد المصارف العربية ركيزة حقيقية في الصناعة المصرفية في العالم العربي عن طريق الحث على المزيد من التوعية إزاء مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المصرفيين العرب، وباطلاق دورات تدريبية موجهة إلى هؤلاء المصرفيين حول الرقابة الفعالة، والأدوات والآليات الحمائية، وعن طريق تعزيز تبادل المعلومات والتجارب فيما بينهم، واخيراً عن طريق مساعدة بعض السلطات المالية العربية في وضع الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.



د. جوزيف طربيه رئيس إتحاد المصارف العربية

إن غياب اي من الدول العربية عن «اللائحة السوداء للدول غير المتعاونة في مسالة مكافحة تبييض الأموال، والتي وضعتها مجموعة العمل المالي (FATF) ليس بالأمر المفاجىء. ذلك لأن سلطاتنا النقدية وقطاعاتنا المالية جادة إلى أعلى المستويات فيما يتعلق بإبقاء أسواقها «نظيفة» ومستعدة إلى أقصى الحدود لمحاربة الأموال غير الشرعية. كذلك، فإن سلطاتنا المالية والنقدية، وقطاعاتنا المصرفية عازمة على التاكد من أنه تم اعتماد مناهج رقابية محلية فعالة للوقوف في وجه المجرمين ومنعهم من الإستفادة من جرمهم، وبالتالي تمهيد الطريق لإعتقال وملاحقة عدد أكبر من المجرمين.

وفي ختام كلمتي، أود أن أقول بانه على الرغم من حداثة الأنظمة العربية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، تم تحقيق خطوات كبيرة وهائلة في دولنا لمواصلة تحسين هذه الأنظمة وفقاً للمعايير والممارسات المعترف بها دولياً. ونحن نعتمد على جهودكم لمساعدة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) لتطوير الثقافة والقوانين والممارسات المتعلقة بانظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب القائمة في بلداننا ■

نيوزفلاش
NEWSFLASH
الاثنين ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٧

طربيه: الاستعدادات العربية لانجاح مؤتمر باريس3 كبيرة جداً

اعلن رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه "ان الاستعدادات العربية تجاه مؤتمر باريس 3 كبيرة جدا وايجابية، مضيفا ان الالتزام الاساسي الذي سيترتب على لبنان هو الاصلاح الذي يتطلب توافقا وطنيا".

وقال طربيه "ان اي انهيار اقتصادي قد يحصل في لبنان سوف تكون له ارتدادات سلبية على الدول العربية اخطر من اي خلاف سياسي"، مشيرا الى ان هذا "الانطباع شكل حافزا اساسيا للدول العربية لتقدم الدعم لمؤتمر باريس 3".

وتوقع طربيه ان يأتي التمويل الاساسي من الجهات العربية اكثر من غيرها وقال: "البحبوحة التي يعيشها الاخوان العرب تتيح لهم ان يتعاملوا مع لبنان بسخاء وتتيح للبنان معالجة ازماته المالية خاصة ان هذه الازمة تلقي بثقلها ليس على لبنان فقط انما على السوق المالية العربية والدولية".

اضاف: "نحن نعرف ان الجزء الكبير من الموارد الخاصة بالقطاع المصرفي اللبناني هي اموال عربية او مأخوذة من الاسواق الدولية. والدعم الذي سيأتي الى الحكومة اللبنانية انما لدولة لبنان وللمجتمع اللبناني، والاصلاح المطلوب لا يمكن ان تأتي به حكومة واحدة بل يتطلب ممارسة كل السلطات الدستورية لصلاحياتها من المجلس النيابي الحالي، من الحكومات اللاحقة، لأن الخطة ليست خطة لسنة واحدة انما خطة لخمس سنوات والالتزامات المطلوبة من الخطة هي الاصلاح ثم الاصلاح ثم الاصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي في لبنان.

واكد طربيه ان البديل عن مؤتمر باريس3 "هو زيادة الضرائب والرسوم على كاهل المواطن اللبناني الذي يتحمل فاتورة الديون وفاتورة كلفة تشغيل الادارات العامة وفاتورة العجز" لافتا الى ان "المؤتمر بما يمكن ان يقدمه هو تخفيف عبء كلفة الاصلاح على اللبنانيين انفسهم".

السفير

الاربعاء ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ـ العدد ١٠٥٥٢

رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه:

لمؤتمر باريس ـ ٣ متطلبات على الدولة خفض العجز وترشيد الإنفاق

أعلن رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه، أن الاعتداء الإسرائيلي الأخير على لبنان، فاق في قوته التدميرية كل الاعتداءات السابقة، وقد طالت نتائج هذا العدوان كل القطاعات بما فيها المصارف، حيث بلغت خسائره ثمانين مليون دولار، وهي من ربحية القطاع وليس لها أي تأثير على بنية الأرباح بشكل عام.

وأكد طربيه على أن القطاع المصرفي سيستمرّ في دعم القطاعات الاقتصادية، وأن البحث يجري اليوم في آلية تمويل تساعد المؤسسات الناجحة على استئناف المسيرة الاقتصادية، وان المصارف تلعب دور الراعي الذي لا يمكن أن يتخلى عن المؤسسات الاقتصادية في وقت الشدة.

وعشية التحضير لمؤتمر باريس ـ ٣ حدد طربيه بأن المطلوب من الدولة هو ما كان مطلوباً في السابق، من حيث توشيد الإنفاق وخفض عجز الموازنة. أما المطلوب من المجتمع الدولي ليس القروض فقط، إنما المطلوب أيضاً دعم مالي مباشر على شكل مساعدات تمكن لبنان من إعادة البناء وتعويض المتضررين خلال الحرب.

وأكد رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني على أن حجم ودائع القطاع المصرفي في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي فاقت حجم إقفال العام ٢٠٠٥. واعتبر أن دعم القطاع المصرفي للدولة يعني الحؤول دون سقوطها مالياً واقتصادياً، مؤكداً أن الدولة من دون دعم داخلي ودولي لا تستطيع الخروج من الأزمة.

نتائج العدوان الإسرائيلي

■ كيف كانت نتائج الحرب الإسرائيلية على القطاع المصرفي، وكيف خرج القطاع من هذه التأثيرات؟

□ أولاً إن القطاع المصرفي اللبناني صاحب تجربة عميقة في معالجة المخاطر فقد مرّ هذا القطاع خلال الثلاثين سنة الماضية بمشكلات واجهها بكفاءة ومقدرة، ومعظم الأخطار التي واجهته كانت جيوسياسية ناتجة عن الأوضاع السياسية في المنطقة، وبصورة خاصة عن الاعتداءات الإسرائيلية التي تكررت في السابق، إنما في تموز ٢٠٠٦ بلغت حداً لم تبلغه في أي وقت آخر، إذ إن الدمار الذي حصل في اليومين الأولين يوازي أضرار ودمار حروب عدة مجتمعة، وكان الاستهداف الأساسي للقصف الإسرائيلي تدمير المقومات الإقتصادية في لبنان، ومعظم الأهداف طال البنية التحتية والنشاط الاقتصادي والوضع المعيشي، واستمرار الحياة الحضارية. وإذا استعرضنا بنك الأهداف نستنتج أنها تشمل بصورة خاصة المطار، المرفأ، الجسور، المخازن، المعامل والمصانع، بالإضافة إلى التهجير السكاني وخلق أزمة مهجّرين وأزمة سكن نتيجة تدمير المساكن، وبالفعل كان الهدف أساساً إرجاع الاقتصاد اللبناني دهراً إلى الوراء.

توقف إطلاق النار نتيجة القرارات الدولية، ونتيجة تمكن الحكومة من احتواء الوضع العسكري من خلال الأمم المتحدة وعلاقات لبنان العربية والدولية. ونعترف هنا بالدور العربي الذي ساعد على الصعيد الدولي لاحتواء الوضع العسكري، وإلا كان حجم الأهداف المستهدفة تجاوز ذلك بكثير.

كان لا بد للقطاع المصرفي، بالإضافة الى معالجة المخاطر المباشرة عليه، نتيجة الحرب، من أن يعالج الأضرار الأخرى التي لحقت بالقطاعات الإقتصادية الممولة منه، كما لا بد له من أن يتحمل أيضاً بطء الحركة الاقتصادية وانعدام النمو الذي نتج عن هذه الحرب. إذن لدينا مجموعة أضرار ألحقتها الحرب في لبنان وانعكست بطريقة أو بأخرى على القطاع المصرفي اللبناني، وهذه الأضرار المباشرة ليست فقط أضرار التدمير، إنما تلك التي أدت الى توقف الأعمال والأشغال، والحصار الذي ضرب على المرافئ البحرية والجوية وقطع أوصال المناطق، أدى إلى إلحاق الأذى الشديد بالمواسم الزراعية، وبالموسم السياحي، الأمر الذي نتجت عنه انعكاسات تستوجب إجراء معالجات غير تقليدية بالنسبة للمؤسسات التي تضررت.

ان إمكانية القطاع المصرفي في تجاوز ما حصل كبيرة جداً، لأن حجم القطاع المصرفي اللبناني هو ثلاث مرات أكبر من الاقتصاد اللبناني، وبالتالي الأضرار التي لحقت بالاقتصاد لم تؤثر بصورة مفصلية على وضع المصارف، لأن موارد المصارف بأجزاء كبيرة منها هي موارد خارجية واستعمالات المصارف وتوظيفاتها في السنوات الخمس الأخيرة، كذلك بدأت تحصل بجزء منها خارج لبنان، إذن هناك أضرار سيتحملها القطاع المصرفي من ربحيته وليس من أمواله الخاصة ولا من ودائع الجمهور وهذا يطمئن ويجعل من القطاع المصرفي قطاعا استراتيجيا يواجه في كل مرة الأزمات الناتجة عن السياسة وعن الوضع المتفجر في المنطقة، ويخرج سالماً ومعافى وبتجربة حيوية تساعده على تقوية إدارات المخاطر وتعظيم كفاءتها وإدارة الموجودات والمطلوبات بكفاءة كبيرة لفتت انتباه المراجع الدولية.

هنا لا بد من الإشارة الى أن الدور الذي لعبه مصرف لبنان في حماية هذا القطاع وفي التعامل بمرونة وبكفاءة وبإبداع، بعد اندلاع الحرب، ساعد أيضاً المصارف بالآليات التي وضعت، بتخطي كل الصعوبات، وجعل من القطاع المصرفي ومصرف لبنان جسمين متكاملين، بحيث رصد الفريقان إمكاناتهما معا لمواجهة الأحداث وانتصرا معا على هذه الأحداث، ويقتضي هنا التوقف أمام الدعم المباشر الذي أتى من الأشقاء العرب على شكل ودائع مهمة وضعت في الأسبوع الأول في البنك المركزي، مما عزّز احتياطاته، وأعطى إشارة إيجابية الى المودعين والى الأسواق الدولية، بأن الوضع المالي والاقتصادي والمصرفي في لبنان هو موضع دعم، وبالتالي لا يمكن تهديده لأن إشارات الدعم كانت واضحة والجهات الداعمة إمكانياتها غير محدودة بالنسبة لممارستها الدعم الذي بدأ بإشارات إيجابية ذات معان وذات دلالة على أنه يمكن تكرارها فيما إذا ساء الوضع أكثر.



جوزيف طربيه (حسن عبدالله)

أضرار المؤسسات .. والقروض

■ هل بات لديكم كقطاع مصرفي تقييم معين لأضرار المؤسسات؟ وكم ستتحمّل المصارف، وكم ستتحمّل المؤسسات؟

□ الأضرار المباشرة التي ستلحق بالقطاع المصرفي، نتيجة الحرب، ووفقاً للتقييم الذي أجراه القطاع على عملائه، تقارب الثمانين مليون دولار، وهذا المبلغ يشكل خسائر مباشرة، لكنها مقارنة بأرباح

المصارف، لا تؤثر على بنية العمل المصرفي، ولا على بنية الأرباح. لكن هذه الأضرار المباشرة ليست هي الوحيدة، إذ ان القطاع المصرفي، وهو محصن بضمانات مأخوذة من المدينين تتيح له في حال عدم الدفع، تنفيذ هذه الضمانات، وبالتالي الاستحصال على حقوقه كاملة، إنما التفكير اليوم ليس بهوامش تصفية المؤسسات الاقتصادية التي تعثرت بسبب الحرب، بل ان الضرورة والرؤية الاقتصادية تستوجب إعادة تمويلها وإعادة رسملتها حتى تستأنف أعمالها ولا يمكن ان تتصور قطاعات اقتصادية تتوقف عن العمل وتعرض في سوق التصفية نتيجة هذا الطارئ الجيوسياسي الذي لا يعني ان المؤسسات كانت غير مجدية، او كانت غير كفوءة بأعمالها، إنما ما حصل معها من قبيل القضاء والقدر وبالتالي هناك بحث اليوم، وتصورات لآليات إعادة تمويل تساعد المؤسسات الناجحة على استئناف المسيرة الاقتصادية، وهنا لا بد للمصارف من ان تلعب دورها في رعاية هذا الوضع، وليس التصدي له بالمعنى السائد عادة بين الدائن والمدين، إنما بين قطاع مصرفي رعى هذا الاقتصاد ولا يمكن له ان يتخلى عنه وقت الشدة، لأن مستقبل القطاعات الاقتصادية والقطاع المصرفي متلازم، وبالتالي استمرار الاقتصاد اللبناني في الأداء وفي العودة الى النشاط هو من الاهداف الاستراتيجية للقطاع المصرفي.

مؤتمر باريس ـ ٣

● نحن في عشية التحضير لمؤتمر دولي، ماذا يمكن ان يطلب لبنان، وهل يمكن ان تعالج القروض الطويلة الأوضاع في لبنان، ما هو المطلوب من الدولة، وبالتالي ما هو المطلوب من الدول المانحة؟

□ المطلوب من الدولة اللبنانية لا يزال هو نفسه، وهو اجراء حزمة من الاصلاحات تساعد على ترشيد النفقات العامة، واحتواء العجز في الموازنة، وإدارة أكثر دينامية للدين العام بقية لجمه ووقف تصاعده، وبالمقابل ما يطلبه لبنان من المجتمع الدولي، خاصة بعد الحرب الاسرائيلية على لبنان، التي فاقمت من مشكلة المالية العامة نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، الممولة بالكامل من المالية العامة. أما المطلوب من المجتمع الدولي ان يقدم سلة مساعدات تتضمن بصورة خاصة دعما ماليا، وليست قروضا فقط، وهذا لا يعني اننا لا نطلب قروضا، بل نطلب قروضا ميسرة، ولكن نطلب بصورة خاصة دعما ماليا مباشرا على شكل مساعدات تمكن لبنان من التعويض على المتضررين نتيجة الحرب، وتمكن من اعادة بناء البنية التحتية، ومعالجة الدين العام، عن طريق إعادة هيكلته وتخفيض كلفة إدارته وتمديد آجاله بحيث لا يمكن ان تكون هناك استحقاقات داهمة تربك الوضع المالي وتجعل من إدارة المالية العامة عملا شاقا وصعبا. ومطلوب من المجتمع الدولي سلة تقديمات، والدولة اللبنانية مطلوب منها ايضا الاصلاحات وبرنامج تقنع به المرجعيات الدولية. والمطلوب الأساسي إعادة تنزيه الجو العام السياسي والديموقراطي، بحيث يعود هذا الجو ملائما للعمل الاقتصادي وليس طاليا له، بمعنى الخوف من المستقبل والخوف من عدم الاستقرار وعدم وجود رؤية سياسية لمستقبل الوضع اللبناني تحصنه نسبيا من المخاطر، علما اننا نعيش في منطقة تجتاحها المخاطر من كل صوب، نتيجة وقوع المنطقة على مشارف اصطدام الاستراتيجيات الدولية، مما يلقي العبء على مخططي السياسة في دول المنطقة، وبالتالي في حال التخفيف من هذه المخاطر، وللبنانيين دور في تأجيجها، وفي لجمها، ومسؤوليتهم في احتواء هذا المشكل الأساسي حتى تعود الاستثمارات الى لبنان، لأن العملية الاستثمارية وحدها تساعد على النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، وبالتالي إعادة الحيوية الى الاقتصاد اللبناني.

الودائع المصرفية

● هل الودائع التي خرجت قابلة للعودة الى القطاع المصرفي، ما هي نسبة هذه الودائع، وهل القطاع المصرفي مازال قادرا على تمويل احتياجات الدولة؟

□ أولا، لغاية احصاءات الشهر التاسع، ان حجم قاعدة الودائع في القطاع المصرفي تجاوز حجم اقفال العام ٢٠٠٥، نحن اليوم أمام قطاع مصرفي حقق نموا على الرغم من الحرب والدمار وهجرة بعض الودائع، خلال الشهر الأول من الحرب، على صعيد النمو نحن متأكدون ان هناك نموا هذا العام، وهذا النمو حتى اليوم هو بارز، ومن المنتظر ان يستمر، ولكن كنا بانتظار نمو أكبر، وبالتالي ليس هناك من تراجع، وسنكون خريطة العمل المصرفي في نهاية العام ٢٠٠٦، بالمعنى الرقمي وبمعنى المؤشرات الاقتصادية الفضل من نهاية العام ٢٠٠٥ نتيجة النمو الحاصل ونتيجة تحقيق الارباح والنجاح والصمود في وجه المخاطر التي سببتها الحرب، مما يعني ان القطاع المصرفي اللبناني يتمتع بمرونة كبيرة جدا، والبرهان على ذلك تمكنه من احتواء الصدمة على الودائع، ومن إعادة جذب هذه الودائع بعد مرور حوالى

ر على نهاية الاحداث، واستمراره عمل أيضا خلال الاحداث نفسها بصورة طبيعية، إذ تمكنت المصارف بالرغم من القصف وانقطاع المعابر والاعتداء على البنية التحتية للاتصالات من تأمين العمل المصرفي واستمرار التواصل مع المراسلين في الخارج ومع العملاء المتواجدين في الخارج، ومع خدمة العملاء الداخليين، لم يتوقف القطاع المصرفي لحظة واحدة عن العمل، ولم يشعر أي متعامل مع القطاع المصرفي ان هناك أي انقطاع او توقف عن تقديم الخدمات طيلة أيام الحرب.

تمويل احتياجات الدولة

● هل القطاع المصرفي قادر، حسب نمو الودائع الذي حققه، على ان يستمر في تمويل احتياجات الدولة؟ وما هي شروطه، خصوصا ان القطاع بات يحمل ٥٢٪ من حجم الدين العام؟

□ كما نرى الدولة اللبنانية لجأت اليوم الى المجتمع الدولي لمعالجة موضوع المديونية العامة، وبالطبع القطاع المصرفي كان دائما حاضرا لدعم الدولة والحؤول دون السقوط المالي لها، لأن فيه سقوط الوضع الاقتصادي، إضافة الى الشعور الوطني، فللمصارف مصلحة استراتيجية لأن يبقى الاقتصاد اللبناني سامدا وان تبقى المصارف صامدة معه وداعمة له. وهذا ما جعل من المصارف الركيزة الأساسية لاستمرار الدولة اللبنانية في السنوات العشر الأخيرة، لأنها لولا القطاع المصرفي لما استطاعت تأمين الاستمرار والنمو والسلم الاجتماعي، كل ذلك كان مبنيا على حصولها على التمويل المصرفي وعلى دور المصارف في الضغط المستمر مع الهيئات الاقتصادية على الدولة لتحسين أدائها الاقتصادي والمالي وإعادة ترشيد المالية العامة بما يتيح من تحسين المشهد الائتماني للدولة اللبنانية. ونحن نعرف أنه حصل في الماضي رفع الدرجة الائتمانية في لبنان نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي، لكن هذا بعد الاحداث التي واجهها لبنان في السنوات الثلاث الأخيرة، عاد التصنيف الائتماني الى الجمود عند درجة معينة. ونرى حتى اليوم ان الدولة

مصرف لبنان والقطاع المصرفي جسمان متكاملان .. ونمو الودائع في ٢٠٠٦ أفضل من ٢٠٠٥

اللبنانية تمكنت من الحصول على التمويل عن طريق المديونية، لأنها حتى اليوم تبدو انها ساعية الى إعادة تنزيه ماليتها وإعادة ترشيدها، وتلاقي مواكبة من المجتمع الدولي على هذا الصعيد، ومع الدعوة الى مؤتمرات دولية، سواء أكان باريس ـ٢، او اليوم باريس ـ٣، تلاقي شعورا من المجتمع الدولي ان الدولة اللبنانية لا تستطيع بمفردها الخروج من مشكلتها المالية إذا لم يواكبها الدعم الدولي الذي، برأيي، ضرورة للدولة وللمجتمع الدولي، لأنه لا يمكن ان نتصور ان يتعرض لبنان الى أزمة مالية واقتصادية تتراكم فوق مشكلته السياسية، ومشكلة الحرب عليه وفيه، وبالتالي يشكل لبنان على الخريطة الاقليمية نقطة مهمة وساحة أساسية، لا يمكن ان يجري احتمال حصول اضطرابات رئيسية عليها، خاصة إذا كانت من النوع الاقتصادي المالي الذي يؤدي الى تفجير المجتمع وإلحاق الأذى بالاستقرار الاجتماعي والبشري.

خطة توسعية

● على صعيد مصرفكم، هل هناك توجهات لتوسع جديد وخدمات جديدة؟

□ طبعا، التجديد في الخدمات مستمر، وقد حقق بنك الاعتماد اللبناني في السنوات الأخيرة نموا جيدا، وتحسنا في كل المؤشرات المالية والاقتصادية، فاقت بدرجات المعدل الوسطي للقطاع المصرفي اللبناني، كما ان للاعتماد اللبناني خططا للتوسع في الداخل وفي الخارج، في الداخل، أصبح لدينا ٥٨ فرعا عاملا على الأراضي اللبنانية، بالاضافة الى مجموعة كبيرة من الشركات التابعة تغطي حقل التأمين والليزينغ والصيرفة الالكترونية والتجارة، وقطاعات الائتمان وغير ذلك من النشاطات التي تعتبر مكملة للنشاط المالي، كما اننا أسسنا العام الماضي أول مصرف إسلامي في لبنان وفقا لقانون الصيرفة الإسلامية الذي صدر مؤخرا، ونعمل ايضا على التوسع الاقليمي ولدينا مشاريع توسع عدة ستبصر النور خلال الأشهر المقبلة. وقمنا في حزيران الماضي بتحقيق زيادة كبيرة على رأس مال المصرف بحيث أصبحت أمواله الخاصة في مقدمة القطاع المصرفي. وهذه الزيادات جرى تحقيقها بغاية تحقيق البرامج التوسعية للمصرف، سواء أكان ذلك خارج لبنان ام داخل لبنان، وأصبحت الأموال الخاصة تقارب ٥٥٠ مليار ليرة.

النهار

الاربعاء ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦

افتتاح مؤتمر "إعادة إعمار لبنان: استثمار في مستقبل المنطقة العربية"

أزعور: ثمة حاجة ماسة للبنان في نجاح مؤتمر باريس - 3

سلامة: نأمل بمناخ سياسي حيوي لا يعطل الاستثمار والاستهلاك



الوزير جهاد ازعور يلقي كلمته.



حاكم مصرف لبنان سلامة.



الدكتورة تلاوي.



الوزير السابق القصار.



الدكتور طربيه.



رئيس جمعية المصارف باسيل. (سامي عياد)

في موقف يعكس ثقل المناخ السياسي في الداخل، لم يغفل خطاب أهل الاقتصاد والمال الاشارة الى وطأة الاداء الذي ينتجه التجاذب والتشاحن ما بين اعضاء الطاقم الحاكم والذي يهدد باطاحة الفرص النادرة التي تفرض على لبنان تلقفها، ليفيد من دعم عربي ودولي تاريخي. لذا، شهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر المصرفي العربي السنوي زحمة دعوات الى الاستقرار السياسي والحوار والتوافق على خلفية ان استمرار التأزم سينعكس على المناخ الاستثماري ومشاريع اعادة البناء ومؤتمر باريس - 3، الذي وفق وزير المال جهاد ازعور، ثمة حاجة ماسة للبنان في نجاحه "ولا سيما ان معطيات نجاحه متوافرة".

ومن دقة المرحلة التي يجتازها لبنان، كانت دعوات الى السياسيين لوضع الشأن الاقتصادي والاجتماعي في الاولويات وتحييده عن التجاذبات القائمة بما يمكن لبنان من النهوض مجددا نحو النمو، على امل وفق ما تمنى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة "ان يحافظ المناخ السياسي على حيويته، من دون ان يعطل الاستثمار والاستهلاك".

افتتح الوزير ازعور ممثلا رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة امس "المؤتمر المصرفي العربي السنوي لسنة 2006 - اعادة اعمار لبنان: استثمار في مستقبل العالم العربي" الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان في فندق "فينيسيا" على مدى يومين. وشارك في جلسة الافتتاح الوزيران سامي حداد وفوزي صلوخ، وفاعليات اقتصادية ومصرفية ومالية وحكام مصارف مركزية عربية ومهتمين.

طربيه

بدءا، النشيد الوطني ومن ثم شريط وثائقي عن الدمار الذي خلفته حرب تموز بالجنوب والضاحية والبنى التحتية ومؤسسات القطاع الخاص.

واستهلت الجلسة بكلمة لرئيس الاتحاد جوزف طربيه، ركّز فيها على الوضع السياسي المأزوم الذي يفرض ضغوطا مائلة على البنية الاقتصادية والاجتماعية والامنية، معتبرا ان استمرار هذا التأزم سيلقي ظلالا من الشك على المناخ المصارف ملتزمة قضية النمو والتنمية "ولها مصلحة في تنشيط الاقتصاد وسلامة المالية العامة وربحية المؤسسات، وفي ارتفاع مستوى العمالة واستقرار الكتلة الأجرية ومداخيل الأسر والأفراد"، مشيرا الى ان محفظة إقراض المصارف للاقتصاد تقارب 51 في المئة من الميزانية المجمعة، فيما تتجاوز الموجودات لدى مصرف لبنان نسبة 31 في المئة، بما يعني أن 18 في المئة فقط من إجمالي موجودات المصارف البالغة 72 مليار دولار، موظفة في الخارج و82 في المئة في الداخل.

تلاوي

وتمنت تلاوي في كلمتها أن تكون مشاركة المصارف العربية في إعادة اعمار لبنان "الشرارة الأولى التي تنطلق معها هذه العملية"، وأثنت على انجازات المصارف العربية في الحياة الاقتصادية الوطنية والإقليمية "والتي لدينا مثال كبير عليها، وهو الجائزة التي حاز عليها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وهذا يعني إننا نستطيع أن نتحدى وننجح في التحدي". ورأت في كلام الاقتصاديين والمتمولين "دليلاً واضحاً على حرصهم على لبنان والمنطقة".

وقالت إن "الاسكوا تسعى جاهدة لربط لبنان بمحيطه العربي مشددة على أهمية دور الشراكة العربية في عملية إعادة الإعمار التي لا يجب أن تنحصر في الحكومات، معتبرة ان الخلاصة من دروس الحرب تتمثل في "أهمية التضامن العربي وتأثيره دولياً؛ وخطورة استخدام المدنيين كأهداف عسكرية؛ وضرب البنى التحتية مما يفرض عملاً دؤوباً للإعلان دائماً عن مخاطر انتهاك الشرعية الدولية؛ وأهمية دفع التعويضات والخسائر وتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في تغطية كلفة إعادة الأعمار؛ وأهمية الملاحقة القانونية لانتهاك الاتفاقات الدولية واستخدام الأسلحة المحرّمة دولياً".

سلامة

وأكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان الاسواق تنتظر الاصلاحات "وهي ضرورية وبستحيل الاعتماد على خلفتها وأطلحت جزءا كبيرا من النتائج الاقتصادية والمالية للإجراءات والمبادرات الناجحة التي كانت قد أقدمت عليها الحكومة قبل الحرب، وكانت مشجعة في معظمها. ورأى انه لولا الإجراءات والمبادرات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة "لكانت وطأة الحرب اشد قسوة على عاملي الاستقرار المالي والاقتصادي".

واكد حاجة لبنان الماسة الى نجاح مؤتمر باريس-3 "وخصوصا أن معطيات نجاحه متوافرة"، موضحا ان الورقة الاقتصادية المنقّحة التي أعيد النظر في محاورها الأساسية، "لن تكون لطلب المساعدات فحسب بل ستكون بالدرجة الاولى عنوانا لخروج الاقتصاد من الوضع الذي يعانيه" وأتمنى من الجميع المساعدة على إنجاح المؤتمر "لما لذلك من أهمية قصوى على الصعيد الاقتصادي والمالي".

وطمأن المستثمرين والعاملين في الشأن الاقتصادي وخصوصا في القطاع المصرفي اللبناني والعربي والدولي إلى أن وضع المالية العامة مستقر وتحت السيطرة "رغم الخسائر التي تكبدتها الخزينة في خلال الحرب ولا سيما ان الحكومة أنجزت مجموعة من الإصلاحات سمحت لها تجاوز التداعيات الأخيرة".

وفي السياق التشريعي، لفت الى ان الحكومة بادرت عبر وزارة المال إلى تطوير مجموعة من مشاريع القوانين (أكثر من 20) اهمها قانون تطوير الاجراءات الضريبية وتحديثها وقانون إنشاء جهاز لإدارة الدين العام، وقانون جديد للمحاسبة العامة بهدف تحديث المالية العامة، وقانون جديد للتقاعد ونهاية الخدمة يؤمن الحماية الاجتماعية اللازمة للموظفين في القطاع العام والخاص، إضافة إلى مجموعة من التعديلات على قوانين مالية وضريبية واقتصادية ترمي إلى تحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري. واشار الى ان وزارة المال قامت بتحديث الإطار التشريعي للأسواق المالية بغية تطوير القطاع المالي كمشروع قانون الأسواق المالية وقانون تسنيد الموجودات وصناديق الاستثمار والعمل بسندات السحب وغيرها من المشاريع التي ترمي إلى تطوير القطاع، اضافة الى قوانين أخرى تعنى تحديث الاقتصاد وتطوير الإدارة.

الاستثماري ومشاريع اعادة البناء، ونجاح مؤتمر باريس - 3. واكد حاجة لبنان الماسة الى فترة طويلة من الهدوء "لينصرف فيها الى الاهتمام بمعالجة شؤونه الداخلية. ويجب الحؤول دون تحوله مرة أخرى، ساحة لصراع المحاور الخارجية من اقليمية ودولية، بحيث يدفع اللبنانيون ثمن هذا الصراع من استقرارهم واقتصادهم". وأمل في ان يفضي الحوار الوطني الى مثل هذه النتيجة".

وقال ان المؤتمر يرمي الى اعادة تفعيل النشاط الاستثماري وجذب الرساميل لاستئناف عملية النمو، "لانه لا يمكن ان يكتفي لبنان بالمساعدات للتعويض عن اضرار الحرب ومعالجة مشكلة المديونية، نظرا الى الحاجة للاستثمارات الجديدة لتوسيع الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة وتحريك الانتاج القطاعي، بما ينعكس ايجابا على الاقتصاد ويقلل من التشنجات الاجتماعية التي يولدها الفقر والبطالة".

ودعا طربيه القطاع المصرفي العربي الى المشاركة في ورشة اعادة البناء والاعمار، معتبرا ان تعاون المصارف اللبنانية والمصارف العربية "سيشكل قوة دافعة وأساسية لتعجيل عملية اعادة البناء والاعمار، وخصوصا ان المصارف العربية تدير موجودات اجمالية تزيد على الألف مليار دولار بينما تدير المصارف اللبنانية موجودات تزيد على 75 مليار دولار".

القصار

واكد رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار استحالة ان يصبح لبنان على سكة الحل "الا بالاقلاع عن السجال السياسي الذي اثبت عقمه ولم ينتج الا ضررا على البلاد والعباد"، داعيا المتشاورين الى "التصارح وتغليب مصلحة الوطن والمواطن فوق كل مصلحة. فلبنان يستحق منا كل التضحيات ليكون مزدهرا آمنا".

وتطرق الى "السجالات والنزاعات السياسية الداخلية التي تزيد المرحلة تعقيدا، ويبدو انها في تصاعد مطرد"، مؤكدا ان الحل المجدي لها هو الحوار "الذي تستطيع عبره الفاعليات السياسية من داخل الحكم وخارجه، احتواء الأجواء المتشنجة".

وقال ان لبنان على مشارف انعقاد مؤتمر باريس-3، "بما يتضمنه من ارادة حقيقية وصادقة من المجتمع الدولي عموما والعربي تحديدا، وهو يشكل بذلك فرصة تاريخية جديدة للبنان من اجل الخروج من محنته الراهنة". ودعا الى انتهاز هذه الفرصة الثمينة وعدم اضاعتها كما الفرص السابقة التي أدت الى تراجع لبنان اقتصاديا واجتماعيا وماليا". وأشاد بجهود الحكومة وجهود الرئيس فؤاد السنيورة في معالجة آثار العدوان الاسرائيلي، وحشد الدعم الدولي والعربي لمصلحة لبنان في هذه الفترة الحرجة".

باسيل

وفي موقف غير تقليدي، اكد باسيل اهتمام المستثمر بالاستقرار الماكرو-اقتصادي غير المنفصل عن الاستقرار السياسي، محملا القيادات والقوى السياسية مسؤولية كبرى حيال توفير المناخ التوافقي المقرون بتوافق على خطة اصلاحية اجتماعية-اقتصادية على ان يكون للقطاع المصرفي والمالي اللبناني والعربي دور حيوي في تمويل مثل هذه الخطة التي لن تقتصر فوائدها على لبنان وشعبه "بل ستمتد انعكاساتها الايجابية الى سائر الدول العربية".

ودعا باسيل رجال السياسة الى حزم امرهم وتوحيد كلمتهم لمصلحة لبنان والاجيال الطالعة. وقال "لم يعد مسموحا لاحد تجاوز الخطوط الحمر. واولها قيام الدولة الواحدة الموحدة التي تحتكر حمل السلاح وتفرض سلطة القانون في ظل قضاء مستقل، وفي نظام ديموقراطي يمارس فيه كل من الحكم والمعارضة دوره الطبيعي المعهود، ويتم فيه تداول السلطة رسميا على قاعدة المساءلة والمحاسبة".

وفي ملف اعادة الاعمار، رأى ضرورة ان تدرج المبادرات الداخلية والخارجية في اطار صوغ رؤية وطنية شاملة لعملية اعادة الاعمار، على ان يكون الهدف الاساس اعادة تفعيل النشاط الاستثماري وجذب رؤوس الاموال. ولفت الى ان المبادرات النقدية وتحريك الفوائد وحدها للتوصل الى التوازن الكلي". واوضح ان الأسواق تتوقع مبادرات توضع حيز التنفيذ "لتقليص العجز السنوي في الميزانية العامة"، "املا بمناخ سياسي يحافظ على حيويته، ولكنه لا يعطل الاستثمار والاستهلاك".

وقال ان الاسواق المالية تصرفت بحكمة خلال الحرب، وعادت الى ايجابيتها بعد انتهائها بفضل نجاح الحكومة في ايجاد الحلول المناسبة وبفضل الدعم العربي والدولي المعنوي والمادي، وبالتماسك في سعر الصرف ونسب الفوائد، وفي المحافظة على ميزانية قوية لمصرف لبنان إضافة الى تأمين سيولة من دون انقطاع وبكل العملات من القطاع المصرفي". وبالارقام، لفت الى:

- ارتفاع الفائض التراكمي في ميزان المدفوعات الى 2,247 مليار دولار حتى ايلول "وهو رقم مرتفع تاريخيا".
- ارتفاع الودائع المصرفية من 56,6 مليار دولار في أيلول 2005 الى 60,4 مليارا في أيلول 2006 اي بزيادة نسبتها 6,7 في المئة.
- ارتفاع موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية من نحو 11 مليار دولار في أيلول 2005 الى اكثر من 13 مليارا في أيلول 2006، "وذلك باستثناء الذهب الذي شهد تحسنا أيضا في أسعاره".

ولفت الى فرصة تاريخية امام لبنان، "تمكنه وربما عبر مؤتمر باريس-3، من معالجة مكامن الضعف في بنية الاستقرار عبر خفض الدين العام وكلفته ورسملة القطاع الخاص، ولا سيما أنه يتمول حاليا بالديون القصيرة الأجل". ورأى ان تحفيز النمو وضمان استمراره يشترطان خفض حجم القطاع العام في الإقتصاد وإعادة رسملة القطاع الخاص. "فالنجاح الذي شهده القطاع المصرفي نجم عن رسملة صحيحة ومتطورة دائما"، مشيرا الى ان الاموال الخاصة للمصارف بلغت في أيلول نحو 6,3 مليارات مقارنة بـ4,4 مليارات في أيلول 2005 اي بزيادة نسبتها 43,2 في المئة. وقال ان خسائر القطاع جراء حرب تموز لم تتعد نسبة 1 في المئة من مجمل محفظتها الائتمانية. ودعا المصارف الى التحوط لهذه الخسائر وذلك في ميزانياتها لسنة 2006. "علما أن هذه النسبة متدنية، يمكن القطاع المصرفي تحملها من دون آثار سلبية مهمة على أرباحه".

وتوقع سلامة إستقرارا في أسعار العملة المحلية نظرا الى امكانات مصرف لبنان، موضحا ان محفظة مصرف لبنان بالسندات السيادية تراجعت من نحو 9,3 مليارات دولار في أيلول 2005 الى نحو 8,4 مليارات في أيلول 2006، "نتيجة بيع قسم من محفظتنا وبسبب تراجع اضطرارنا الى الاكتتاب في السندات الحكومية. وقد سمح التعاون بين وزارة المال ومصرف لبنان في إدارة السيولة بتقليص محفظة شهادات الايداع المصدرة من مصرف لبنان وعدم المبادرة الى اصدارات جديدة". وتوقع كذلك الاستقرار في نسب الفوائد الحالية، "فالسيولة متوافرة في أسواقنا، وثمة فوائض في اكتتابات السندات بالليرة"، مشيرا الى ان السوق تؤكد ارتياحها الى بنية الفوائد الحالية، بدليل أن معظم الاكتتابات تحصل على فئة الـ3 سنوات. ولفت الى ان التوقعات تشير الى تراجع في الفوائد العالمية بدأ من نصف سنة 2007 او على الأقل عدم ارتفاعها".

أزعور

واذ اشار الوزير ازعور الى دقة المرحلة التي يجتازها لبنان، جدد مناشدته جميع القيادات السياسية المتحاورة "ان تضع نصب أعينها أولوية الشأن الاقتصادي والاجتماعي والعمل على تحييده خارج التجاذبات السياسية. اضافة الى أهمية التوافق حول الفصل بين الاختلافات في وجهات النظر وبين أحقية إعطاء الاقتصاد الاهتمام الكافي ليتمكن من الانطلاق مجددا نحو إعادة النهوض والنمو وتوفير فرص العمل، وخصوصا ان أمام لبنان مجددا فرصة ثمينة تتمثل في مؤتمر باريس-3".

وتوقف عند المرحلة الدقيقة التي يعيشها لبنان على الصعيدين السياسي والاقتصادي والتي فاقمت من حدتها الحرب الأخيرة والآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة التي

وعلى صعيد تحديث الإدارة وتطوير الخدمات، عرض المشاريع الاصلاحية التي اطلقتها وزارة المال في الأشهر الماضية، مثل دائرة كبار المكلفين وتطوير الإدارة المالية في مختلف المناطق وتحديثها، والخدمات الجديدة من الدفع الإلكتروني والخدمات الضريبية الإلكترونية E-Taxation، وإلغاء براءة الذمة، وإحداث الربط الإلكتروني بين الدوائر المالية والعقارية لتسهيل الخدمات للمواطنين، إلى إجراءات كبيرة في إدارة الجمارك بينها التخليص الإلكتروني وتوسيع ساعات العمل واعتماد الآليات الحديثة في عمل الجمارك.

الى ذلك، تناول ازعور مبادرات الوزارة لدعم الحركة الاقتصادية عبر التفاعل مع القطاع الخاص، مشيرا الى انشاء لجنة مشتركة مدفها تطوير الحلول لمشكلات يعانيها الاقتصاد، "وقد تمّ تطوير وتنفيذ أكثر من 60 اقتراح إضافة إلى تطوير الخدمات للقطاع الخاص، ومشروع "بادر" لمساعدة الشباب المبادرين في القطاع الخاص، و"مجموعة شباب لبنان الاستشاري الاقتصادي" ولجنة تطوير الأسواق المالية".

وفي موازاة تلك الإصلاحات والإجراءات، لفت الى أن وزارة المال عملت على إعادة التوازن إلى المالية العامة. "فتمكنت من تحسين مستويات الفائض الأولي على نحو ملموس ولجم العجز الإجمالي في الموازنة، وتخفيف وتيرا نمو الدين العام، وخصوصا بعد الأحداث السياسية والأمنيا عام 2005"، موضحا انها نجحت في تعزيز الاستقرار المالي بدليل التحسن الملموس في الفائض الأولي في النصف الأول من السنة وقبل الحرب، والذي بلغ نحو 994 مليا ليرة أي بزيادة تجاوزت 4 أضعاف المستوى المحقق في النصف الأول عام 2005، وذلك نتيجة الجهود التي بُذلت لرفع مستوى الإيرادات في النصف الأول بنسبة 15 في المئ مقارنة بالفترة عينها من 2005. وقال ان جهود الحكومة لا تقتصر على زيادة الإيرادات فحسب، بل تعدّتها إلى ضبط النفقات وبرمجتها ولا سيما النفقات من خارج خدمة الدي "ممّا ساهم في خفضها بنسبة 7 في المئة".

وفي مواجهة العدوان، قال ازعور ان وزارة المال قامت بدو محوري لجهة المحافظة على الاستقرار المالي وعدم تراج المؤشرات المالية وفقا لما حصل بعد اغتيال الرئيس رفي الحريري. "ولم يتوقف دور الوزارة عند هذا الحد بل تعد إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لمواكبة أعمال المواطنو والإدارات لجبه العدوان، وتمكنت من تقديم مجموعة م الخدمات الجديدة والمؤسسات الإنسانية خلال الحرب". و انتهاء العدوان، بادرت وزارة المال إلى إعادة إطلاق الحر الاقتصادية ومعالجة التداعيات الناجمة عن الحرب، "فأعاد النظر في تعليق الإجراءات المالية والضريبية وقدّ المساعدة للقطاعات الاقتصادية، إضافة إلى تطوير مجمو من التشريعات التي من شأنها معالجة آثار الحرب وإعا إطلاق العجلة الاقتصادية.

ومن اجل ذلك أنشأت وزارة المال مكتباً خاصاً لمتاب أوضاع المتضررين ومعالجة مشكلاتهم مع الجهات المعد في الوزارة".

واثر انتهاء جلسة الافتتاح، تمّ افتتاح المعرض المصرا المرافق لاعمال المؤتمر. وانعقدت جلسات العمل الـ تستكمل اليوم قبل انهاء المؤتمر وصدور التوصيا الختامية.

عاصي يرحب بنتائج التشاور

رحب رئيس جمعية تجار بيروت نديم عاصي في بيا بنتائج الجولة الأولى من التشاور، "املاً في ان "تأتي النتا ايجابية وتصب في مصلحة البلاد العليا، وتطمئن القطاع الاقتصادية وتبعد الكأس المرة عن التعديدات بالنزول ا الشارع حيث يكون القطاع التجاري المتضرر الاكبر".

وأضاف: "ثمة فرصة أخرى سانحة امام لبنان وهي مؤ باريس - 3، لأن نجاحه يصب في مصلحة الاقتصاد الوط وستكون مساعداته فيها الخلاص للمشكلات المادية ا تتخبط بها".

الاقتصاد والاعمار

السبت ٢٨ تشرين الاول ٢٠٠٦

"إعادة إعمار لبنان" عنوان المؤتمر المصرفي العربي السنوي

سلامة: لا شروط سياسية لـ "باريس 3" وحاجات لبنان بين 7 و8 مليارات



عقد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مؤتمراً صحافياً مشتركاً مع رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه في مصرف لبنان، للاعلان عن المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2006 بعنوان: "اعادة اعمار لبنان، استثمار في مستقبل المنطقة العربية" برعاية رئيس الحكومة فؤاد السنيورة والذي ينظمه الاتحاد في 7 و8 تشرين الثاني المقبل في فندق فينيسيا في بيروت.

وقال سلامة ان التجاذبات السياسية والحوادث الامنية البسيطة ضعف تأثيرها على الوضعين المصرفي والمالي في لبنان، "فلم تؤثر الحادثة الأمنية في وسط بيروت، على الأسواق المالية، وخصوصا سوق القطع". ولكنه، شدد على ضرورة التفاهم بين الافرقاء السياسيين على خطة إصلاحية اقتصادية ومالية، واعتبر أن فرص النمو تكبر في حال تأمين المناخ السياسي التوافقي وهو ضروري قبل موعد انعقاد مؤتمر باريس3 لدعم لبنان".

ورأى سلامة أن شروط إصلاح اقتصادي هي المطلوبة من لبنان لتقديم المساعدات في المؤتمر، ولا يوجد شروط سياسية. كما أشار إلى أن المعطيات لا تدل على أن الاقتصاد اللبناني سيشهد انكماشاً نهاية العام الجاري، بل ان "صفر نمو" هو الأرجح خصوصا أن بداية العام شهدت حركة نمو كبيرة وهذا ما تقوله الإدارة المتخصصة في متابعة الشؤون الاقتصادية وحركة الاستهلاك والاستثمار في البنك المركزي ،ومن المتوقع أن تنشط الحركة الاقتصادية في الفترة المتبقية من العام.

ورأى سلامة أن المؤتمر يعد اهم تجمع مصرفي مالي بعد ان انتهت الحرب على لبنان والعدوان الاسرائيلي عليه، مشددا على ضرورة إنجاحه، «ولبنان، يطمح دائماً ان يكون الموقع والملتقى للمؤتمرات الدولية والعربية واللبنانية".

و قال سلامة انه"بسبب السيولة المتوافرة بعد ارتفاع اسعار النفط، اصبحت المصارف العربية قادرة على النمو بشكل سريع"، والمصارف هي الطريقة الفضلى لتحقيز التوظيف والاستثمار في لبنان ودعاها ان تكون مشاركة في تمويل مشاريع تنموية ومروجة للاسهم اللبنانية في كافة الدول العربية.

واضاف ان مصرف لبنان يشجع على انتشار المصارف اللبنانية في الخارج، ولاسيما في المنطقة العربية". واعتبر أن "أهم الانجازات التي توصلنا اليها هي ان يكون لدينا قطاع مصرفي ومصارف قادرة على تقديم الخدمات وتقوم بالتوظيف في الخارج ....في المقابل، مارس لبنان سياسة الانفتاح من خلال تعديل ملكية المصارف وسمح لغير اللبنانيين تملك 100 في المئة من اي مصرف، وهذا الانفتاح اضافة الى تكوين منطقة اقتصادية عربية أمران اساسيان".

وعن حجم الاموال المتوقعة من مؤتمر باريس 3 قال سلامة: "لا توجد ارقام، الارقام تقررها المؤسسات والحكومة التي ستجتمع في المؤتمر لكن ستأتي بعثة من صندوق النقد الدولي الى لبنان قبيل المؤتمر لوضع دراسة وتحديد حاجات لبنان لمدة خمس سنوات قادمة".... "حسب دراسات صندوق النقد الدولي فان لبنان بحاجة الى 7 أو 8 مليارات دولار، كما ذكرت الصحف، او أقل. هذا متوقف على لبنان ومبادرته في الخصخصة وتصحيح وضعه الاداري".

طربيه

هنأ طربيه سلامة مجددا على نيله جائزة أفضل حاكم بنك مركزي في العالم تتويجا لمسيرته في خدمة لبنان في مراحل عدة كانت من أصعب المراحل التي مر بها البلد، حيث استطاع بنجاح ملفت ادارة الأزمات التي نشبت في لبنان منذ اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في شباط، 2005 والتي كان آخرها الحرب الاسرائيلية في تم 2006.

وأعلن أنه كمساهمة منه في عما اخراج لبنان من تداعيات الحر الاسرائيلية والدمار الذي ألحا باقتصاده وبنيته التحتية قرر ات المصارف العربية عقد مؤتمره السن في بيروت هذا العام. وأشار إلى أن أهد المؤتمر ستتركز على دور القـ المصرفي اللبناني والعربي في تم عملية اعادة الاعمار وبناء المست في لبنان، والأهمية الاستراتيجية للـ بالنسبة للمنطقة العربية.

واكد طربيه ان المؤتمر "يرمي اعادة تفعيل النشاط الاستثـ وجذب الرساميل الى لبنان من استئناف عملية النمو الاقتصادي لبنان لا يمكن ان يكتفي بالمساء التي قررت او ستقرر له للتعويض اضرار الحرب ومعالجة مشكلة المدي العامة. ورأى ان الاقتصاد الل يستدعي التحرك بسرعة لانقاذه الورطة الكبيرة التي سببها العـ الاسرائيلي عليه.

المستقبل

السبت ١٤ تشرين الاول ٢٠٠٦

إنشاء اتحاد مصارف عربي ـ ايطالي

برودي لطربيه: حان الوقت لتفعيل الشراكة العربية الايطالية



● برودي مع طربيه

في لقاء بين رئيس وزراء إيطاليا رومانو برودي ورئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، جرى إستعراض مستقبل التعاون بين الاتحاد وإيطاليا التي تلعب دورا ضمن الإتحاد الأوروبي وفي إطار الشراكة العربية الأوروبية.

وأكد برودي خلال اللقاء على أن إستقرار لبنان هو مدخل اساسي للتوصل الى إستقرار المنطقة بكاملها؛ وأن إيطاليا لعبت دورا رئيسيا خلال الأزمة الأخيرة على كافة الاصعدة السياسية والدبلوماسية والإقتصادية، من خلال دورها في الأمم المتحدة لوقف الحرب، ومن خلال المشاركة الواسعة في اليونيفيل وكذلك مشاركتها في مؤتمر استوكهولم للدول المانحة. كما أن إيطاليا راغبة في تدعيم الإستقرار من خلال تأكيدها على ضرورة حل المشاكل الأساسية الأخرى في المنطقة وخاصة المشكلة العربية الإسرائيلية.

أما طربيه فقد عرض ما يقوم به الإتحاد مع جمعية المصارف الإيطالية بخصوص إنشاء إتحاد مصارف عربي إيطالي لتجسير العلاقات المصرفية والمالية بين المنطقة العربية وايطاليا.

وأكد برودي اهتمامه الشديد بالشراكة بين المنطقة العربية وايطاليا، معتبرا أن الوقت حان لتفعيل هذه الشراكة لزيادة الإستثمارات وتنشيط حركة التجارة والأموال، وتفعيل دور المصارف الإيطالية في المنطقة العربية. واطلع برودي على خطط الإتحاد في أن يكون هناك مؤتمر سنوي يجمع المصارف الإيطالية بالمصارف العربية.

النهار

الجمعة ١٣ تشرين الاول ٢٠٠٦

أكد محافظة المصارف على دورها كقاطرة للاقتصاد رغم حرب تموز

طربيه: الاستقرار السياسي عامل محفز لتنشيط الاقتصاد والنمو

فيما كانت المصارف اللبنانية منخرطة في ورشة الاعداد لمتطلبات "بازل2-" التي ستطبق مطلع سنة2008 ومنشغلة في تطوير توسعها الاقليمي، واجهت في الداخل امتحانا صعبا كان يخشى ان يقضي على كل الانجازات التي حققها القطاع على مدى اعوام. الا ان حرب تموز لم تستطع التفوق على المصارف التي تسلحت بآليات مصرف لبنان ومناعتها الذاتية بما اتاح لها اجتياز كل الصعوبات التي احدثها الوضعان السياسي والعسكري.

ويطالب رئيس اتحاد المصارف العربية والرئيس السابق لجمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه بتغليب لغة العقل وتقديم مصلحة الوطن على سواها، مؤكدا اهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لنشاط الاقتصاد وتأمين مناخ ملائم للنمو في ظروف طبيعية.

الحديث مع طربيه تشعّب من محنة تموز 2006 وآليات نجاح المواجهة المصرفية الى دور المصارف في ورشة النهوض الاقتصادي وتحديدا لجهة دعم القطاع الخاص، وصولا الى دوره في تمويل الدولة في ظل فرض بازل2- نسب تثقيل اكبر على رساميل المصارف.

مذاوقائع الحديث:

● كيف تقوّمون تجربة المواجهة التي خاضتها المصارف في تموز ونجاحها في تجاوز هذا الاستحقاق، وخصوصا انه لم يكن ذلك في حسبان اهل القطاع الذين كانوا يعدّون لموسم مزدهر سياحيا واستثماريا؟

- يستند تقويمنا للنشاط المصرفي الى تجربة المستوى المتقدم من المهنية في ادارة التعامل الناجح مع الازمات والتي كان اخطرها جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وما تلاها من تطورات وصولا الى الحرب الاخيرة. ومن الثابت ان إدراء المصرف المركزي بقراراته الجريئة والتزام المصارف اقصى درجات الإنفتاح واحترام قواعد السوق، كلما سمحت باجتياز كل الصعوبات بما يعكس قدرة القطاع على الاحتفاظ بعناصر قوته واستمرار دوره كقاطرة للإقتصاد، وهو يمثل بموجوداته التي تفوق الـ 75 مليار دولار اي نحو 3,5 اضعاف الناتج المحلي، مركز الثقل النوعي في التمويل وادارة المدخرات الوطنية واستقطاب الرساميل الخارجية، وصمّام الامان الذي يساهم بفاعلية في درء المخاطر النقدية والمالية في الظروف الاستثنائية.

وتركزت جهودنا خلال الحرب على دعم الاستقرار النقدي وحفظه، وساهمنا كمصارف وكجمعية في دعم الخطوات والتدابير التي اتخذتها السلطات النقدية، وكنا في حال استنفار مع حاكمية مصرف لبنان بغية تنسيق الجهود للحؤول دون اي مضاربات على الليرة والحفاظ على قواعد العمل في السوق وخصوصا لجهة حرية الصرف والتحويل واستجابة مقتضيات الهندسات المالية التي يقرها المصرف المركزي للحفاظ على الاستقرار النقدي.

وكان بديهيا ان تخرج بعض الودائع، وبالاخص ما يسمى "الاموال الحارة" التي تنتقل من سوق الى اخرى، ويتمّ تصنيفها عادة كتوظيفات موقتة جذبها الارتفاع النسبي في العائدات مقارنة باسواق اخرى. ولكن معظم التحويلات المحدودة اتجهت الى وحدات او فروع تابعة لمصارف لبنانية في المنطقة واوروبا مما يبقيها ضمن الميزانية المجمعة للقطاع ويحد من تأثيرها على نسب النمو.

كذلك، ساهم الدعم المالي الذي تمثل في المبادرتين السعودية والكويتية في تقوية ميزان المدفوعات واختياط مصرف لبنان وبالتالي تهدئة الاسواق.

ويهمنا تأكيد اهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو في ظروف طبيعية. ورغم اكتساب الاقتصاد ميزة التعايش مع اجواء سياسية سلبية، تشهد البلاد مجموعة تطورات متسارعة ذات ارتباطات وابعاد محلية واقليمية ودولية. وليس مناسبا ان يكون الشأن السياسي على ما تعوده السياسيون في السابق، بل ان تجعل الظروف المستجدة هذا الشأن وطنياً بامتياز لجهة ما يتعلق بمصير البلد ومستقبله. ونحن على يقين بأن معظم السياسيين بمعزل عن مواقعهم، يدركون هول ما حدث وتداعياته واهمية التطورات اللاحقة. ونعتقد ان الجميع سيغلّب لغة العقل ويقدمون مصلحة الوطن على اي مصالح اخرى.

مهمات حكومية

لذا، ثمة مهمات اساسية امام الحكومة لتعبيد الطريق من أجل استعادة النمو وتعزيز مناعة القطاعات الانتاجية وفي مقدمها القطاع المصرفي. وابرز هذه المهمات:

- مساهمة القطاعات والمرجعيات في حملة وطنية شاملة لاعادة ترسيخ الثقة الداخلية واستعادة ما فقد من الثقة الخارجية.

- وضع برنامج للإعمار والبناء ومعاونة العائلات والمؤسسات المنكوبة بالتنسيق مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الاقليمية والدولية.

- وضع خطة متكاملة بالحد من تأثير الحرب على الاقتصاد ونموه.

- اعادة الاعتبار الى مشاريع الاصلاح الاداري واعادة الثقة بالمؤسسات العامة والقضاء.

- بلورة حملة واسعة ومتكاملة لاعادة ترويج لبنان وقطاعاته.

- تأكيد تنفيذ التزامات لبنان امام المجتمع الدولي بما فيها اعادة الاعتبار لإلتزامات سابقة، تمهيداً لاستثمار الاستعدادات المعلنة للدول الكبرى بالمساعدة على اعادة الاعمار ونهوض الاقتصاد.

وفي هذا السياق، نؤكد دعمنا التوجهات الحكومة ونشدّد على أهمية سعيها الى ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي، لأنه يشكل صمام الأمان لأي نهوض وتنمية اقتصادية ومالية واجتماعية مرتقبة. تزيد من اقتناعنا باهمية المرحلة ودقتها الفرصة المهمة المتاحة امام لبنان للعودة الى النمو والتي يجب عدم تفويتها او اغراقها بالمماحكات والخلافات، لان الفرص لا تتكرر كثيراً وهي اصبحت اكثر صعوبة بعد فقدان فرص سابقة.

لذا، ورغم الضبابية التي تسود معالم المرحلة المقبلة المرتبطة بمجرى تطبيق القرارات الدولية، نتوقع بدء مرحلة جديدة من النهوض والنمو في ظل المقدار العالي من الاحساس بالوطنية والمسؤولية الذي ابداه مجتمعنا في التفاعل مع الحوادث، والدعم العربي ودور المجتمع الدولي واهتمامه المباشر. ونأمل لاحقاً في بدء مرحلة ترسيخ الاستقرار الامني والسياسي وترجمة وعود المجتمع الدولي بدعم اعمارى اقتصادي ومالي يضعنا مجدداً على سكة النمو والاستثمار الامثل لمزايا لبنان الاقتصادية، والتعامل الايجابي مع تعاظم الثروات والرساميل في المنطقة والناجمة عن الارتفاعات القياسية في اسعار النفط.

متطلبات مصرفية

● هل تعتبرون ان مرحلة ما بعد حرب تموز أحدثت تغييراً في لائحة المتطلبات من القطاع المصرفي، وتحديداً لجهة دعم القطاع الخاص لتمكينه من النهوض مجدداً؟

- من البديهي ان المصارف التي وقفت دوماً بجانب القطاعات بالتنسيق مع السلطات الاشتراعية والتنفيذية والنقدية والمالية وسعت الى تأمين افضل آليات الاقراض الممكنة لدعم إعادة بناء المؤسسات وتشغيلها، ستكون



جوزف طربيه. (سامي عياد)

مستعدة لعرض آليات التمويل المدعومة الفوائد على اصحاب المؤسسات المنكوبة لمساعدتهم في تجاوز المحنة التزاماً منها واجب التضامن وحرصاً منها على إعادة تنشيط الاقتصاد وتنميته، وحفاظاً على فرص العمل المتوافرة لليد العاملة اللبنانية.

وتجمع المصارف على التعامل مع الحال المستجدة الناجمة عن تدمير المؤسسات الاقتصادية بالقصى ما يمكن من المرونة والتفهم، بحيث يكون هدفها الاساسي مساعدة هذه المؤسسات على معاودة نشاطها في اسرع وقت. ويجري حالياً تنسيق المواقف والجهود مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والهيئات الاقتصادية المعنية لبلورة رؤية موحدة للتعامل مع الديون التجارية للمؤسسات المتضررة والنظر في طريقة لايجاد فرص تمويل جديدة تعاون المؤسسات في اعادة هيكلية ماليتها وادارتها، فتساهم مجدداً في النمو وتوفير فرص العمل والمداخيل الحقيقية.

ويهمني التأكيد ان التسليفات المصرفية الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص المقيم تكاد توازي اجمالي الناتج المحلّي، وهي نسبة مساوية لتلك السائدة في العديد من الدول التي يعتبر فيها القطاع المصرفي المموّل الرئيسي للإقتصاد، وذلك رغم التباطؤ في نمو التسليفات للإقتصاد وانخفاض الطلب على الاقتراض من المؤسسات بسبب الاوضاع الاقتصادية السائدة، اضافة الى الارباكات السياسية والامنية المتكررة.

في المقابل، تسعى المصارف الى

المستقبل

السبت ١٤ تشرين الاول ٢٠٠٦

إنشاء اتحاد مصارف عربي ـ ايطالي

برودي لطربيه: حان الوقت لتفعيل الشراكة العربية الايطالية



● برودي مع طربيه

في لقاء بين رئيس وزراء إيطاليا رومانو برودي ورئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، جرى إستعراض مستقبل التعاون بين الاتحاد وإيطاليا التي تلعب دورا ضمن الإتحاد الأوروبي وفي إطار الشراكة العربية الأوروبية.

وأكد برودي خلال اللقاء على أن إستقرار لبنان هو مدخل اساسي للتوصل الى إستقرار المنطقة بكاملها؛ وأن إيطاليا لعبت دورا رئيسيا خلال الأزمة الأخيرة على كافة الاصعدة السياسية والدبلوماسية والإقتصادية، من خلال دورها في الأمم المتحدة لوقف الحرب، ومن خلال المشاركة الواسعة في اليونيفيل وكذلك مشاركتها في مؤتمر استوكهولم للدول المانحة. كما أن إيطاليا راغبة في تدعيم الإستقرار من خلال تأكيدها على ضرورة حل المشاكل الأساسية الأخرى في المنطقة وخاصة المشكلة العربية الإسرائيلية.

أما طربيه فقد عرض ما يقوم به الإتحاد مع جمعية المصارف الإيطالية بخصوص إنشاء إتحاد مصارف عربي إيطالي لتجسير العلاقات المصرفية والمالية بين المنطقة العربية وايطاليا.

وأكد برودي اهتمامه الشديد بالشراكة بين المنطقة العربية وايطاليا، معتبرا أن الوقت حان لتفعيل هذه الشراكة لزيادة الإستثمارات وتنشيط حركة التجارة والأموال، وتفعيل دور المصارف الإيطالية في المنطقة العربية. واطلع برودي على خطط الإتحاد في أن يكون هناك مؤتمر سنوي يجمع المصارف الإيطالية بالمصارف العربية.

النهار

الجمعة ١٣ تشرين الاول ٢٠٠٦

أكد محافظة المصارف على دورها كقاطرة للاقتصاد رغم حرب تموز

طربيه: الاستقرار السياسي عامل محفز لتنشيط الاقتصاد والنمو

فيما كانت المصارف اللبنانية منخرطة في ورشة الاعداد لمتطلبات "بازل2-" التي ستطبق مطلع سنة2008 ومنشغلة في تطوير توسعها الاقليمي، واجهت في الداخل امتحانا صعبا كان يخشى ان يقضي على كل الانجازات التي حققها القطاع على مدى اعوام. الا ان حرب تموز لم تستطع التفوق على المصارف التي تسلحت بآليات مصرف لبنان ومناعتها الذاتية بما اتاح لها اجتياز كل الصعوبات التي احدثها الوضع ان السياسي والعسكري.

ويطالب رئيس اتحاد المصارف العربية والرئيس السابق لجمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه بتغليب لغة العقل وتقديم مصلحة الوطن على سواها، مؤكدا اهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لنشاط الاقتصاد وتأمين مناخ ملائم للنمو في ظروف طبيعية.

الحديث مع طربيه تشعّب من محنة تموز 2006 وآليات نجاح المواجهة المصرفية الى دور المصارف في ورشة النهوض الاقتصادي وتحديدا لجهة دعم القطاع الخاص، وصولا الى دوره في تمويل الدولة في ظل فرض بازل2- نسب تثقيل اكبر على رساميل المصارف.

مناوقائع الحديث:

● كيف تقوّمون تجربة المواجهة التي خاضتها المصارف في تموز ونجاحها في تجاوز هذا الاستحقاق، وخصوصا انه لم يكن ذلك في حسبان اهل القطاع الذين كانوا يعدّون لموسم مزدهر سياحيا واستثماريا؟

- يستند تقويمنا للنشاط المصرفي الى تجربة المستوى المتقدم من المهنية في ادارة التعامل الناجح مع الازمات والتي كان اخطرها جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وما تلاها من تطورات وصولا الى الحرب الاخيرة. ومن الثابت ان إدارة المصرف المركزي بقراراته الجريئة وإلتزام المصارف أقصى درجات الإنفتاح واحترام قواعد السوق، كلما سمحت باجتياز كل الصعوبات بما يعكس قدرة القطاع على الاحتفاظ بعناصر قوته واستمرار دوره كقاطرة للإقتصاد، وهو يمثل بموجوداته التي تفوق الـ 75 مليار دولار اي نحو 3,5 اضعاف الناتج المحلي، مركز الثقل النوعي في التمويل وادارة المدخرات الوطنية واستقطاب الرساميل الخارجية، وصمّام الامان الذي يساهم بفاعلية في درء المخاطر النقدية والمالية في الظروف الاستثنائية.

وتركزت جهودنا خلال الحرب على دعم الاستقرار النقدي وحفظه، وساهمنا كمصارف وكجمعية في دعم الخطوات والتدابير التي اتخذتها السلطات النقدية، وكنا في حال استنفار مع حاكمية مصرف لبنان بغية تنسيق الجهود للحؤول دون اي مضاربات على الليرة والحفاظ على قواعد العمل في السوق وخصوصا لجهة حرية الصرف والتحويل واستجابة مقتضيات الهندسات المالية التي يقررها المصرف المركزي للحفاظ على الاستقرار النقدي.

وكان بديهيا ان تخرج بعض الودائع، وبالاخص ما يسمى "الاموال الحارة" التي تنتقل من سوق الى اخرى، ويتمّ تصنيفها عادة كتوظيفات موقتة جذبها الارتفاع النسبي في العائدات مقارنة باسواق اخرى. ولكن معظم التحويلات المحدودة اتجهت الى وحدات او فروع تابعة لمصارف لبنانية في المنطقة واوروبا مما بقيها ضمن الميزانية المجمعة للقطاع ويحد من تأثيرها على نسب النمو.

كذلك، ساهم الدعم المالي الذي تمثل في المبادرتين السعودية والكويتية في تقوية ميزان المدفوعات واختياط مصرف لبنان وبالتالي تهدئة الاسواق.

ويهمنا تأكيد اهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو في ظروف طبيعية. ورغم اكتساب الاقتصاد ميزة التعايش مع اجواء سياسية سلبية، تشهد البلاد مجموعة تطورات متسارعة ذات ارتباطات وابعاد محلية واقليمية ودولية. وليس مناسبا ان يكون الشأن السياسي على ما تعوده السياسيون في السابق، بل ان تجعل الظروف المستجدة هذا الشأن وطنيا بامتياز لجهة ما يتعلق بمصير البلد ومستقبله. ونحن على يقين بأن معظم السياسيين بمعزل عن مواقعهم، يدركون هول ما حدث وتداعياته واهمية التطورات اللاحقة. ونعتقد ان الجميع سيغلّب لغة العقل ويقدمون مصلحة الوطن على اي مصالح اخرى.

مهمات حكومية

لذا، ثمة مهمات اساسية امام الحكومة لتعبيد الطريق من أجل استعادة النمو وتعزيز مناعة القطاعات الانتاجية وفي مقدمها القطاع المصرفي. وابرز هذه المهمات:

- مساهمة القطاعات والمرجعيات في حملة وطنية شاملة لاعادة ترسيخ الثقة الداخلية واستعادة ما فقد من الثقة الخارجية.

- وضع برنامج للإعمار والبناء ومعاونة العائلات والمؤسسات المنكوبة بالتنسيق مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الاقليمية والدولية.

- وضع خطة متكاملة بالحد من تأثير الحرب على الاقتصاد ونموه.

- اعادة الاعتبار الى مشاريع الاصلاح الاداري واعادة الثقة بالمؤسسات العامة والقضاء.

- بلورة حملة واسعة ومتكاملة لاعادة ترويج لبنان وقطاعاته.

- تأكيد تنفيذ التزامات لبنان امام المجتمع الدولي بما فيها اعادة الاعتبار لإلتزامات سابقة، تمهيداً لاستثمار الاستعدادات المعلنة للدول الكبرى بالمساعدة على اعادة الاعمار ونهوض الاقتصاد.

وفي هذا السياق، نؤكد دعمنا التوجهات الحكومة ونشدّد على أهمية سعيها الى ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي، لأنه يشكل صمام الأمان لأي نهوض وتنمية اقتصادية ومالية واجتماعية مرتقبة. تزيد من اقتناعنا باهمية المرحلة ودقتها الفرصة المهمة المتاحة امام لبنان للعودة الى النمو والتي يجب عدم تفويتها او اغراقها بالمماحكات والخلافات، لان الفرص لا تتكرر كثيراً وهي اصبحت اكثر صعوبة بعد فقدان فرص سابقة.

لذا، ورغم الضبابية التي تسود معالم المرحلة المقبلة المرتبطة بمجرى تطبيق القرارات الدولية، نتوقع بدء مرحلة جديدة من النهوض والنمو في ظل المقدار العالي من الاحساس بالوطنية والمسؤولية الذي ابداه مجتمعنا في التفاعل مع الحوادث، والدعم العربي ودور المجتمع الدولي واهتمامه المباشر. ونأمل لاحقاً في بدء مرحلة ترسيخ الاستقرار الامني والسياسي وترجمة وعود المجتمع الدولي بدعم اعمارٍ اقتصادي ومالي يضعنا مجدداً على سكة النمو والاستثمار الامثل لمزايا لبنان الاقتصادية، والتعامل الايجابي مع تعاظم الثروات والرساميل في المنطقة والناجمة عن الارتفاعات القياسية في اسعار النفط.

متطلبات مصرفية

● هل تعتبرون ان مرحلة ما بعد حرب تموز أحدثت تغييراً في لائحة المتطلبات من القطاع المصرفي، وتحديداً لجهة دعم القطاع الخاص لتمكينه من النهوض مجدداً؟

- من البديهي ان المصارف التي وقفت دوماً بجانب القطاعات بالتنسيق مع السلطات الاشتراعية والتنفيذية والنقدية والمالية وسعت الى تأمين افضل آليات الاقراض الممكنة لدعم إعادة بناء المؤسسات وتشغيلها، ستكون



جوزف طربيه. (سامي عياد)

مستعدة لعرض آليات التمويل المدعومة الفوائد على اصحاب المؤسسات المنكوبة لمساعدتهم في تجاوز المحنة التزاماً منها واجب التضامن وحرصاً منها على إعادة تنشيط الاقتصاد وتنميته، وحفاظاً على فرص العمل المتوافرة لليد العاملة اللبنانية.

وتجمع المصارف على التعامل مع الحال المستجدة الناجمة عن تدمير المؤسسات الاقتصادية بالقصف ما يمكن من المرونة والتفهم، بحيث يكون هدفها الاساسي مساعدة هذه المؤسسات على معاودة نشاطها في اسرع وقت. ويجري حالياً تنسيق المواقف والجهود مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والهيئات الاقتصادية المعنية لبلورة رؤية موحدة للتعامل مع الديون التجارية للمؤسسات المتضررة والنظر في طريقة لايجاد فرص تمويل جديدة تعاون المؤسسات في اعادة هيكلية ماليتها وادارتها، فتساهم مجدداً في النمو وتوفير فرص العمل والمداخيل الحقيقية.

ويهمني التأكيد ان التسليفات المصرفية الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص المقيم تكاد توازي اجمالي الناتج المحلّي، وهي نسبة مساوية لتلك السائدة في العديد من الدول التي يعتبر فيها القطاع المصرفي الممول الرئيسي للإقتصاد، وذلك رغم التباطؤ في نمو التسليفات للإقتصاد وانخفاض الطلب على الاقتراض من المؤسسات بسبب الاوضاع الاقتصادية السائدة، اضافة الى الازمات السياسية والامنية المتكررة.

في المقابل، تسعى المصارف الى

التأقلم مع التطورات الداخلية - الامنية والسياسية والاقتصادية - والخارجية المحيطة بها، وهي تقوم بالتعامل بمهنية عالية مع المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها، وتستمر في زيادة اموالها الخاصة وابقاء نسبة عالية للسيولة لديها. وتبين المعطيات الاحصائية ان معدل الملاءة الحالي بحسب معايير بازل، يفوق 19 في المئة، وهو اعلى من الحد الادنى المفروض من السلطات النقدية (12%) والحد الادنى وفقاً للمعايير الدولية (8%).

● انغمس القطاع المصرفي منذ اعوام في تمويل دين الدولة. فما هي المحاذير ولاسيما اذا طالبت الدولة بمزيد من التمويل بعد مفصل تموز؟ وكيف تقوّمون موقف المصارف الرافض لتكبير حجم مساهمته في دين الدولة، ولاسيما ان "بازل -2" فرض نسب تثقيل اكبر على رساميل المصارف.

- من المهم الاشارة الى ان واجبات المصارف حيال المؤسسات لا تعفي الدولة من المسؤولية، بل على العكس يجب ان تحفزها المصارف واصحاب القرار كافة والفاعليات على إرساء رؤية وبرنامج متكاملين لتحصين الوضعين المالي والنقدي لجبه ظروف اقتصادية داخلية وخارجية صعبة من جهة، ومن أجل توفير بنية ملائمة للنمو المستدام واستحداث فرص العمل على المديين المتوسط والبعيد مما يشكّل تحوّلاً في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق ثقة المستثمرين بلبنان وتطويرها او لناحية المعالجة الجذرية للإختلالات الماكرو-اقتصادية القائمة. ونحن على يقين بان دور الجهات الداعمة مساعد للدور اللبناني، وان اي خطة اصلاحية لتكون شاملة وموثوقة يجب ان تحظى بتفاهم داخلي وتوافق وطني. ويخطئ اللبنانيون اذا قاربوا الدعم الدولي والإصلاح بذهنية إقتسام المغانم والمكاسب، كما قاربوا في الماضي القريب مهمة مشابهة لإعادة الاعمار فضخّموا تكلفتها وحدّوا من مفاعيلها. بل إنه زمن التضحيات وشدّ الاحزمة لسنوات طويلة، اذا اردنا وضع الاقتصاد على "سكة" النمو. بل إنه زمن توزّع الاعباء. والمهم ان تجري العملية بعدالة لحماية النشاطات والفئات الأكثر إنكشافاً في مجتمعاتنا وإقتصادنا. ويعادل في إعتقادنا التوافق الوطني في المجال الاقتصادي-الاجتماعي التوافق المطلوب في المجال السياسي-الامني، بل إن النجاح في الثاني غير ممكن من دون إطلاق جدّي للأول، فكلاهما من المقومات الأساسية لأي دولة تستحق هذه التسمية.

وقد باتت مشكلة الدين تشكّل موضع الثقل في الازمة المالية التي تعانيها الموازنة. وهي احدى المعوقات التي تكبح النمو وتؤثر سلباً في خطط معالجة ازمة الاقتصاد وتكبير حجمه. وزاد تفاقمها استنزافها واردات الموازنة وتسببها باستمرار في العجز الذي يتسبب بدوره في تنامي كتلة الدين. لذا، يجب ان ترتكز جهود الحكومة على كسر هذه الحلقة المفرغة التي تنذر بتداعيات مؤلمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، علما اننا نواكب هذه الجهود بالتأييد وبتوفير الدعم المطلوب معنوياً ومادياً.

وفي هذا السياق، معلوم ان القطاع المصرفي الذي يؤدي دوراً محورياً في تمويل حاجات الدولة، قد طوّر دوره الى المساهمة المباشرة بعد مؤتمر باريس-2 مواكبا جهود المجتمع الدولي وفق برنامج متكامل للحكومة ضمنته خطة المعالجة المرافقة للدعم الدولي. ونعتقد ان الحكومات المتعاقبة لم تفلح في تنفيذ هذه الالتزامات. الا ان الحكومة الحالية كانت تعكف على اعداد ورقة عمل تتضمن التزامات قابلة للتنفيذ ولا سيما الجهة التخصيص والتسنيد المعول عليهما لتأمين ايرادات فورية تساهم في اطفاء جزء من الدين العام. وبسبب الحرب، يرجّح ان تتباطأ هذه العمليات بما يعكس معطيات غير مرغوب فيها للدول المانحة للقروض او لتلك التي تلتزم الدعم في ضوء التقارير الدولية المتابعة للتطورات وتقدم المعالجات، او حتى الدول والهيئات التي يؤمل ان تنضم الى المانحين والداعمين في المستقبل.

ادارة المخاطر

● ثمة مستجدات فرضتها "بازل-2" على القطاع المصرفي العربي. الى اي مدى تتلاءم التحضيرات مع المعايير المطلوبة، ولا سيما ان ثمة فرضاً لما يسمى "اختصاص" ادارة المخاطر (توجب توظيف فريق عمل متخصص وادارة مخاطر التشغيل وادارة مخاطر الفائدة)؟

- يسعى القطاع المصرفي العربي الى امتلاك ما يلزم من خبرات وكفايات للتعامل مع التطورات في سوق العمل، سواء الكلية والشاملة او تلك الخاصة بالعمليات المصرفية والمالية. وعلى هذا الاساس، فان المعايير والمواصفات العالمية وتحديدا مقررات "بازل-2" هي موضع اهتمام ومتابعة من اتحاد المصارف العربية لمعاونة القطاعات المصرفية على مواكبة هذا الاستحقاق.

في ظل ظروف اقتصادية معقدة وتصاعد القلق في المنطقة، ليس مستغربا ان تنشأ بعض المعوقات في مواجهة النشاط المصرفي ومنها ما يتعلق بمخاطر التشغيل والتسليف التي زادت حجماً ونوعاً، الا انها لم تبلغ مطلقاً حدود التأثير على استراتيجيات العمل والانشطة. فادارات المصارف تجيد التعامل والتكيف مع متطلبات السوق ومحاذيرها.

ومن المهم التأكيد ان الخطوات التحضيرية المطلوبة ليست جهداً فردياً بل يقتضي ان تكون مشروعاً تنظيمياً على مستوى الاسواق ككل تشارك فيه السلطات النقدية والرقابية والمالية والاقتصادية والمصارف والمؤسسات، اذ لكل منها دور فاعل في إنجاح هذه المهمة. وبالفعل، يستمر القطاع المصرفي العربي في الاستعداد للتفاعل مع متطلبات "بازل-2" ومع سائر متطلبات الصناعة المصرفية الدولية عبر اعادة رسملة الارباح وتوسيع قاعدة المساهمين ووضع انظمة رقابة داخلية مناسبة، وذلك في موازاة التزام سائر المعايير والقواعد المعتمدة او المرتقبة للصناعة المصرفية الدولية والتي يعمل على نشرها بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومجموعة "غافي" وغيرها. اضافة الى تطبيق القواعد الدولية للمحاسبة والتدقيق، وتطوير العمل الاداري والمحاسبي لتحسين الشفافية وترشيد الادارة. وكل ذلك يساهم في اكساب المصارف المزيد من مكامن القوة لمواجهة المنافسة الوافدة.

الادارة الرشيدة

● دخلت المصارف عالم ادارة الجودة التي ادخلت معها تغييراً جذرياً في طريقة الادارة، الى اي مدى تأثر القطاع المصرفي العربي بهذا المفهوم الجديد؟

- تواجه المصارف العربية تحديات عدة لزيادة قدراتها التنافسية في اسواق المال وملاحقة التطور السريع في أساليب تلبية الحاجات المتزايدة للعملاء عبر تحديث الاساليب المتبعة في الإدارة مما يوجب عليها ادخال إدارة الجودة في عملياتها. فمفهوم إدارة الجودة اكتسب اخيراً أهمية متزايدة في عالم الاعمال، ولاسيما في القطاع المصرفي، اذ بات نجاح أي مصرف متوقفاً على إدراكه المسؤولية الاجتماعية والبيئية فضلاً عن امتلاكه تدقيقاً داخلياً. من هنا، كان حرص الاتحاد على مساعدة المصارف في التخطيط والتطبيق والتطوير المستمر لأنظمة إدارة جودة العمل بحسب المعايير الدولية.

الديار
الاحد ٨ تشرين الاول ٢٠٠٦

ماذا يعني فوز سلامة وطربيه بجائزتين عالميتين؟

تقدير عطاءات المبدعين في لبنان والثقة في المحافظة على الاستقرار النقدي وبناء قطاع مصرفي متين

ابراهيم عواضة

حدثان بارزان اضاءا الساحة اللبنانية في الايام القليلة الماضية وساهما ولو بقدر في ازاحة الغيمة السوداء التي مرت على لبنان بعد العدوان الاسرائيلي، واطلاق وهو الاهم اشارات ايجابية الى الداخل، والى الخارج على حد سواء.

الحدث الاول جاء من سنغافورة في الثامن عشر من شهر ايلول الماضي عندما اعلن من هناك عن منح حاكم مصرف لبنان السيد رياض سلامة جائزة افضل حاكم مصرف مركزي في العالم لسنة ٢٠٠٦ في حفل رسمي ضم اكثر من ٤٠٠ مدعو من رؤساء المصارف المركزية وقادة المؤسسات المصرفية والمالية في العالم.

وجاء الحدث الثاني قبل أقل من اليومين من تاريخه، الاعلان عن اختيار رئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس جمعية مصارف لبنان السابق، ورئيس بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه الشخصية المصرفية الاولى في العالم العربي ودول الشرق الاوسط لسنة ٢٠٠٦.

الحدثان المشار اليهما جاءا ليؤكدا مرة جديدة على ان لبنان كان وسيبقى مصدرا «لصناعة» الرجالات الكبار، وان لبنان كان وسيبقى في ذاكرة العالم وموضع اهتمام خاص ومميز.

ماذا تعني الجائزة التي نالها السيد سلامة، وبالتالي ماذا تعني اختيار الدكتور طربيه افضل شخصية مصرفية في العالم العربي؟

بكل بساطة ان منح جائزة افضل حاكم مصرف مركزي في العالم لحاكم مصرف لبنان يعني، اولا «ان العالم لا يزال يقدر عطاءات المبدعين في لبنان من أمثال السيد سلامة الذي نجح وكما قالت مجلة «يورومونيي» العالمية في المحافظة على



سلامة وطربيه خلال اخذ المؤتمرات في لبنان

الاستقرار النقدي في اصعب الظروف وفي بناء قطاع مصرفي قادر ومتين، وكذلك نجح في تأمين الاستقرار في الاسواق المالية المحلية طيلة فترة وجوده على رأس حاكمية مصرف لبنان منذ نحو ١٣ سنة.

وتعني الجائزة ثانيا ان العالم لا يزال ينظر الى لبنان بعين الاهتمام، فهذه الجائزة هي اشارات دعم للخدمات المالية العالمية والعربية على ان ثقة المجتمع الدولي بلبنان لا تزال قائمة رغم الدمار الذي الحقه العدوان الاسرائيلي بالاقتصاد اللبناني.

وكما جائزة السيد سلامة فإن ما حصل عليه الدكتور طربيه يصب ايضاً في المضمون الذي سبق ذكره اي في سياق اعتراف المجتمع الدولي بكفاءات قادة المؤسسات اللبنانيين الناجحين وبالتالي اشارات دعم للاقتصاد اللبناني.

...يبقى ان يعرف لبنان، وتحديدا الحكومة كيف تستفيد من الحدثين الأنفي الذكر، وهذا يكون اولا واخيرا في ارتقاء الاداء السياسي في لبنان الى مستوى الاداء الحاصل في مصرف لبنان والقطاع المصرفي اللبناني.

هذا جدير ذكره ان السيد رياض سلامة الذي حقق انجازات كبرى على المستويات النقدية والمالية والمصرفية سبق له ان حاز على جوائز وتقديرات عربية وعالمية منها:

- وسام افضل حاكم مصرف عربي (١٩٩٦).
- جائزة افضل حاكم مصرف عربي (١٩٩٦).
- جائزة افضل حاكم مصرف مركزي العام ٢٠٠٣.
- درع تكريمي من قبل منظمة «مصرفيون من اجل مستقبل افضل» باختياره بين افضل ٢٠ محافظ بنك مركزي في العالم.

واخيراً جائزة افضل حاكم بنك مركزي في العالم لسنة ٢٠٠٦.

كما منح السيد سلامة عدة اوسمة منها وسام جوقة الشرف من رتبة فارس (OFFICIAL LORDESS OF MERIT) قلده اياه رئيس الجمهورية الفرنسي جاك شيراك في ١٩٩٧/٥/٣١.

اما بالنسبة للدكتور طربيه فهو ايضا حاصل على شهادات تقديرية وعالمية وعلى اوسمة رفيعة.

الديار

الخميس ٥ تشرين الاول ٢٠٠٦

اختيار طربيه الشخصية المصرفية الاولى في العالم العربي



رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه

اختارت «مجموعة المصرفيين الدوليين» (مؤسسة عالمية متخصصة في مراقبة مؤشرات المعارض رئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس بنك الاعتماد اللبناني ورئيس جمعية مصارف لبنان السابق الدكتور جوزف طربيه الشخصية المصرفية الاولى في العالم العربي ودول المتوسط للعام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.

وقالت المجموعة في بيان صادر عنها ان اختيار الدكتور طربيه جاء لاسباب ثلاثة:

السبب الاول نجاح في قيادة بنك الاعتماد اللبناني. السبب الثاني نجاحه في قيادة القطاع المصرفي اللبناني من خلال توليه رئاسة جمعية مصارف لبنان لولايتين متتاليتين في ظروف وفي اوقات ومراحل جد صعبة ومعقدة.

والسبب الثالث نجاح الدكتور طربيه في فرض الحضور المصرفي العربي في العالم عموما في منطقة الشرق الاووسط خاصة خلال رئاسته للاتحاد، ونجاح الدكتور طربيه في ارساء علاقات وفتح قناوات للحوار المصرفي العربي — العربي والحوار المصرفي العربي الاوروبي، والحوار المصرفي العربي — الدولي.

وقالت المجموعة ان المصارف العربية دفعت مع الدكتور طربيه في افق اوسع ونجحت في حجز مكان متقدم لها على الساحة المصرفية العالمية.

النهار

الخميس ٥ تشرين الاول ٢٠٠٦

حداد التقى مجلس إدارة الضمان ووفد اتحاد المصارف العربية

طربيه: سنعيد إحياء العملية الاستثمارية

تلقى وزير الاقتصاد والتجارة دعوة من اتحاد المصارف العربية الى المشاركة في مؤتمره السنوي المقرر عقده في بيروت بين 7 تشرين الثاني المقبل و 8 منه بعنوان "إعادة إعمار لبنان استثمار في مستقبل العالم العربي".

وكان حداد قد استقبل في مكتبه وفدا من اتحاد المصارف العربية برئاسة جوزف طربيه وضم الامين العام للاتحاد فؤاد شاكر وعددا من الاعضاء.

وأبلغ طربيه الوزير حداد خلال اللقاء أنه في سياق المساهمة في إزالة آثار العدوان الاقتصادية والاجتماعية وشعورا منه بواجبه، اتخذ الاتحاد عددا من الاجراءات الرامية الى تنشيط دور القطاعين المالي والمصرفي العربي في عملية إعادة الاعمار.

وفي هذا السياق، قرر الاتحاد تنظيم المؤتمر العربي الدولي في بيروت بعنوان "إعادة إعمار لبنان استثمار في مستقبل المنطقة العربية"، ويشارك فيه عدد كبير من الوزراء وحاكمي المصارف المركزية ورؤساء المصارف ورجال أعمال، وذلك في رعاية رئيس الحكومة فؤاد السنيورة وحضوره.

وعلى الأثر قال طربيه أن الاتحاد وجه دعوة الى حداد للمشاركة في مؤتمر اتحاد المصارف العربية بعنوان "إعادة إعمار لبنان استثمار في مستقبل العالم العربي"، لافتا الى "أن اتحاد المصارف العربية أخذ على عاتقه إعادة انهاض العمليّة الاستثمارية في لبنان، لان اعادة الاعمار لن تقوم على المساعدات والتعويضات على الاضرار التي لحقت بالبلد فحسب، إنما على إعادة إحياء العملية الاستثمارية التي من شأنها إعادة ايجاد فرص عمل وإعادة النمو الاقتصادي الذي هو من شروط إعادة الاستقرار السياسي أيضا".

وعن الآليات لعودة الاستثمار الى لبنان، شدد طربيه على عودة الثقة وقال: "نراهن على عودة الثقة رغم الخطاب السياسي الصاخب، ونحن كمصارف عربية لنا تجربة كبيرة مع لبنان. فالقطاع المصرفي العربي راهن منذ فترة طويلة على العملية الاقتصادية في لبنان، ومعظم الاستثمارات الكبيرة هي برأس مال عربي وبمساهمة المصارف العربية ودعمها، كذلك أدّت المصارف العربية دورا كبيرا خلال الحرب لجلب المساعدات وانهاض الثقة باستمرار لبنان كبلد يستحق الاستمرار والثقة". لافتا الى ان المؤتمر "يرمي الى جمع أصحاب القرار الاقتصادي المالي العربي".

أضاف: "سيقوم المؤتمر بدعم مبادرات تبدأ من الاطلاع على واقع الدمار الذي لحق بجزء من البنية التحتية في لبنان، والاطلاع كذلك على الاستثمارات الاساسية وخصوصا العربية والدولية في لبنان وأنها لم تصب بأذى أثناء الحرب، وان إعادة استئناف العملية الاستثمارية وإكمال الاستثمارات الموجودة هي عمليات ملحة ولمصلحة المستثمرين".

من جهة أخرى، استقبل حداد لجنة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق في انتهاكات اسرائيل للقانون الدولي وحقوق الانسان وطبيعة الاسلحة التي استعملتها في عدوانها الاخير على لبنان وتقويم الاضرار التي سببها.

كذلك التقى مجلس ادارة جمعية شركات الضمان برئاسة ايلي نسناس في حضور رئيس لجنة الرقابة على هيئات الضمان في الوزارة وليد جنادري.

على الاثر قال نسناس: "ان البحث تمحور على موضوعات تتعلق بقطاع التأمين، ومنها مشروع القانون الجديد والمساعدة في عملية وقف المضاربة غير المشروعة".

أضاف: "كانت مناسبة لدعوة الوزير حداد الى افتتاح المقر الجديد للجمعية في منطقة الحازمية".

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية
الثلثاء ٨ آب ٢٠٠٦ – العدد ١٠١١٥

طربيه: القطاع الخاص العربي جاهز لتنشيط الاقتصاد اللبناني بعد إرساء الحل السياسي

بيروت: علي زين الدين

قال رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه: «ان القطاع المصرفي والمالي العربي سيكون معنياً بإطلاق مبادرات فاعلة لإعادة تنشيط الاقتصاد اللبناني وانتاج فرص عمل جديدة فور انتهاء الاعتداءات الاسرائيلية وإرساء حل سياسي دائم».

واكد طربيه، الذي يرأس ايضاً مجموعة بنك الاعتماد اللبناني، «اهمية دور القطاع الخاص المحلي والعربي في اعادة الاقتصاد اللبناني الى سكة النهوض والنمو في المرحلة المقبلة وجهوزية المصارف والمؤسسات المالية العربية للتمويل والمشاركة في اعادة البناء والاعمار وحفز الاستثمار في القطاعات المختلفة».

وقال في تصريح خاص لـ«الشرق الاوسط»: «لقد ابلغت رئيس الحكومة فؤاد السنيورة خلال زيارتي له منذ ايام، تأييد الاتحاد ودعمه لمواقف الحكومة في بعدها السياسي المتمثل بخطة النقاط السبع وفي ابعادها الانسانية والاقتصادية الهادفة الى احتواء نتائج وافرازات الحرب القائمة. كما ابلغته دعم القطاع المصرفي العربي للاستقرار النقدي والمالي».

واضاف: «ان المبادرة السعودية الكريمة بمنح لبنان 500 مليون دولار لاعادة الاعمار وبايداع مليار دولار في البنك المركزي الى جانب مساعدات الاغاثة والتبرعات احدثت ارتياحاً جدياً في الاسواق وجددت الثقة، ليس بثبات الليرة فحسب، بل في قابلية الاقتصاد للنهوض والعودة الى مسار النمو. كما فتحت الباب امام المزيد من المبادرات. وجاءت في مقدمها المبادرة الكويتية التي منحت لبنان 300 مليون دولار لاعادة الاعمار و500 مليون دولار وديعة في البنك المركزي».

وحول قدرة القطاع المصرفي اللبناني على الاستمرار في مواجهة اليوميات المتصاعدة للحرب، قال طربيه: «يمتلك القطاع المصرفي إمكانات كبيرة تماثل 3,5 ضعف حجم الاقتصاد المحلي. كما يتمتع بمرونة فائقة في ادارة التعامل الناجح مع الازمات الطارئة من دون الاخلال بأي من قواعد العمل المصرفي والمالي او بالمعايير المعروفة للاقتصاد الحر. ونحن نؤكد ان جميع العمليات المصرفية تتم بشكل اعتيادي ولا توجد اية قيود على حرية التحويلات والسحوبات كذلك استبدال العملات ضمن الهامش السعري الثابت عند متوسط 1507 ليرات للدولار».

وعن قدرة البنك المركزي والمصارف على استيعاب اي تداعيات محتملة نقدياً ومالياً، افاد: «لقد اختبر لبنان ازمات كبيرة خلال السنوات الماضية كان من اعتاها واشدها تأثيراً جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري العام الماضي وما تلاها من تداعيات ادت الى موجة قياسية فاق حجمها 6 مليارات دولار لتحويلات المدخرين من الليرة الى الدولار خلال شهر واحد. كما ادت الى خروج بعض الرساميل والودائع. واستطاع القطاع المصرفي، بالتعاون مع البنك المركزي، ان يستوعب كامل الصدمة واثارها. ولم يلبث ان استعاد النمو الايجابي خلال الاسابيع التالية. ثم زاد وتيرته الى المعدلات المعتادة في الفترة التالية وخصوصاً خلال النصف الاول من العام الجاري».

واضاف: «ان الدعم السعودي وبعده الكويتي وتوقع المزيد من المبادرات، كل ذلك منح البنك المركزي قوة دعم اقليمية مؤثرة تزيد من قدرته على ترسيخ سياسة الاستقرار النقدي وازالة اسباب التوتر والقلق في سوق القطع، علماً ان احتياط العملات الصعبة لدى البنك بلغ مستوى قياسياً تاريخياً قبل الحرب عند حدود 13 مليار دولار. وهو يغطي كامل الكتلة النقدية المتوافرة بالليرة التي تمثل نحو 25 في المائة فقط من اجمالي ودائع القطاع المصرفي المدولرة اصلاً».

الحوادث

الجمعة ١٤ ــ ٢٠ تموز ٢٠٠٦ ــ العدد ٢٥٩٣

د. جوزف طربيه تراس القمة المصرفية العربية ـ الدولية في روما

الاقتصاد يجب ان يقود السياسة وليس العكس

تراس رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه القمة المصرفية العربية ـ الدولية لعام ٢٠٠٦ التي عقدت في روما ـ ايطاليا في وزارة الخارجية الايطالية.

فقد نظم اتحاد المصارف العربية في روما ـ ايطاليا مع جمعية المصارف الايطالية ومنتدى المصرفيين الدولي القمة المصرفية العربية ـ الدولية لعام ٢٠٠٦ تحت عنوان «الحوار العربي ـ الاوروبي حول التمويل والاستثمار»، بحضور رئيس مجلس وزراء ايطاليا الدكتور رومانو برودي ورئيس مجلس وزراء لبنان فؤاد السنيورة، والدكتور لمبرتو دينى رئيس مجلس وزراء ايطاليا السابق ورئيس لجنة العلاقات العربية الخارجية في مجلس الشيوخ الايطالي، والدكتور موريزيو سيلا رئيس جمعية المصارف الايطالية، ومشاركة اكثر من (٣٠٠) شخصية قيادية من القطاعين العام والخاص، الاقتصادية والمالية والمصرفية، من الدول العربية والاوروبية، من بينها رئيس اتحاد الغرف العربية عدنان القصار، الى جانب مجموعة من الوزراء العرب والاوروبيين والايطاليين، وعلى رأسهم وزير خارجية لبنان فوزي صلوخ ومجموعة من السفراء العرب في ايطاليا والمدير العام للتعاون الاقتصادي والمالي المتعدد الاطراف في وزارة الخارجية الايطالية جيا دومينيكو ماغليانو.

وأكد المشاركون ان تطوير التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي والعالم العربي وزيادة فوائد الشراكة الاستراتيجية التي تجمعهما يعتمد بالدرجة الاولى على سعي المجموعة الاوروبية لاقامة علاقات مع الدول العربية كمجموعة وليس علاقات متوازية معها، كل على حدة، وعدم الفصل بين الدول المتوسطية والدول العربية الاخرى، واعطاء الاهمية للعلاقات المتعددة الاطراف على حساب العلاقات الثنائية.

كما تم التشديد على اهمية تحقيق كل الاهداف لاتفاق برشلونة والمتفق عليها في برنامج «ميدا» (MEDA) الذي يستهدف تنمية منطقة البحر المتوسط، وذلك من خلال اقامة منطقة تجارة حرة يورو ـ متوسطية، ودعم الاصلاحات الشاملة في الدول المتوسطية، وتعزيز التعاون بين المجتمعات المدنية.

وأمل المشاركون في ان تنجح «سياسة الجوار» التي اطلقها الاتحاد الاوروبي تجاه الدول المتوسطية، العام الماضي، في سد الثغرات القائمة حاليا في اتفاق الشراكة الاوروبية ـ المتوسطية، بحيث تسعى هذه السياسة الجديدة الى تعزيز الواقع الراهن للتعاون التجاري والاستثماري والمالي بين الدول المتوسطية والاتحاد الاوروبي.

كما راوا ان المصارف العربية والاوروبية لها دور حيوي ومحوري في رسم مستقبل التعاون الاقتصادي الاوروبي ـ العربي، حيث بالامكان تجميع الطاقات والامكانات من اجل تمويل المشاريع الاستثمارية المشتركة، ولعب دور العامل المساعد الذي يشجع التدفقات الاستثمارية الخارجية، وايضا تمويل



د. طربيه يلقي كلمته

التبادلات التجارية في كلا المنطقتين.

ورحب المشاركون بدعوة رئيس مجلس وزراء ايطاليا الدكتور رومانو برودي الى انشاء بنك تنموي اوروبي ـ عربي، وبدعم اساسي من المجموعة الاوروبية، بحيث يلعب دورا محوريا في تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل مشروعات البنية التحتية، وتحديث الاسواق المالية في الدول العربية، كما يساهم في تشجيع ودعم التبادلات التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الاوروبي والعالم العربي.

كما أكدوا ان العالم العربي بحاجة الى دعم المجتمع الدولي من اجل اقامة وترسيخ السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط، خصوصا وان ايجاد بيئة سياسية مستقرة في المنطقة ـ اليورو ـ متوسطية هو عامل اساسي في الشراكة الاوروبية ـ المتوسطية.

وشدد المشاركون على ان العالم العربي بحاجة الى دعم شريكه الاوروبي من اجل:

ـ زيادة فرص التجارة الجديدة وايضا تقليل احتمالات تحول التجارة، ما دامت التجارة تمثل ميدانا اساسيا وحيويا لتطوير التعاون الاقتصادي بين الجانبين. كما ان ذلك يدعم اقامة انشاء منطقة التجارة الحرة اليورو ـ متوسطية بحلول العام ٢٠١٠.

ـ تطوير اسواقها المالية وتقوية حوكمتها المالية، وايضا زيادة التدفقات المالية والاستثمارية (الاستثمار المباشر واستثمارات المحفظة المالية) في الاتجاهين.

ـ دعم مالي وفني اكبر من الاتحاد الاوروبي من اجل تمويل عمليات الاصلاح الاقتصادي والمالي التي تتبناها، وايضا تمويل التكنولوجيات المتقدمة، وتمويل المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قطاعات البحث والتطوير والتعليم وذلك في اطار المؤسسات الاوروبية المتخصصة في مثل هذه القطاعات والمجالات.

كما شددوا على ان ابعاد الشراكة الاوروبية ـ المتوسطية تستدعي بشكل اكيد، زيادة الدول العربية تعاونها الاقتصادي على كل الصعد من اجل انشاء منطقة تجارة حرة عربية حقيقية وفعالة، وسوق مالية متكاملة ذات سيولة عالية، ومنطقة استثمارية حرة، حيث لا وجود لقيود امام حركة التجارة والاموال والاشخاص بين الدول العربية.

وركز المشاركون على ان لايطاليا مركزا قياديا في قائمة الدول الشريكة والصديقة للعالم العربي. وهي تعتبر الشريك التجاري الاول للكثير من الدول العربية، ولديها علاقات ثقافية متميزة مع المنطقة العربية. كما ان العلاقات الاستثمارية هي في تنام بكلا الاتجاهين. من هنا اهمية زيادة التعاون المشترك في المجال المالي من اجل دعم التعاون الاقتصادي بين ايطاليا والعالم العربي.

كما ركزوا على ان لايطاليا دورا اساسيا في احداث فهم اوروبي افضل لاحتياجات تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاتحاد الاوروبي. كما ان على المؤسسات المصرفية الايطالية والعربية ان تلعب دورا اساسيا في تعميق الشراكة العربية ـ الاوروبية واستنباط وتطوير اليات التمويل المناسبة لتطلعات القطاع الخاص الاستثمارية في كل من ايطاليا والاتحاد الاوروبي والعالم العربي.

ورأى المشاركون اهمية مواصلة القطاع المصرفي العربي تحديث وتطوير سياسات ومعايير وممارسات الحوكمة الجيدة، وادارة المخاطر الشاملة، ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، واساليب الافصاح المالي وبما يتماشى والمعايير الدولية المتعارف عليها.

كما راوا ان الاقتصاد يجب ان يقود السياسة وليس العكس، وان وجود بيئة مستقرة سياسيا يشكل العامل الاول والرئيسي لنمو اقتصادي اسرع وتنمية اقتصادية مستدامة. كما ان الاقتصاد، وليس السياسة، هو الذي ينمي ويشجع علاقات الاعمال في كل المجالات، ومما لا شك فيه ان العمل المصرفي يمثل محركا اساسيا لعلاقات اقتصادية اقوى.

واكد المشاركون على اهمية زيادة دور القطاع الخاص في تصميم ورسم السياسات الاقتصادية التي تستهدف النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار اتفاق الشراكة الاوروبية ـ المتوسطية. وعلى اهمية مراعاة هذه السياسات تشجيع وتنمية الاستثمارات الخاصة، سواء الوطنية منها او الاجنبية، مع التركيز على دعم الاتحاد الاوروبي جهود الدول العربية لتطوير وتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اساس



رئيس وزراء لبنان فؤاد السنيورة في حديث عابر مع د. جوزف طربيه وبينهما رئيس وزراء ايطاليا رومانو برودي



السنيورة وبرودي وطربيه مع المشاركين الآخرين في القمة وبينهم عدنان فصار رئيس اتحاد الغرف العربية

مستدام نظرا للاهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات في حياة الدول العربية.

كما اكدوا على اهمية قيام الحكومات العربية باجراء الاصلاحات المالية والاقتصادية واغناء مناخات الاستثمار في دولها من اجل تحسين آفاق التصنيفات السيادية، الأمر الذي له اثره الإيجابي في رفع التصنيفات الائتمانية للمصارف العربية، خصوصا اذا صاحب ذلك جهود المصارف ذاتها لتقوية اوضاعها المالية واساليب ادارتها واعمالها.

وشدد المشاركون على ان المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية اثبتت قدراتها القوية في تعبئة الموارد سواء من الداخل او الخارج، وذلك من خلال صيغ استثمار وادخار متنوعة وفعالة، وقامت بتوجيهها نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها. كما شددوا على ان تطوير النظام المصرفي الاسلامي يتطلب بالضرورة انشاء سوق مالية اسلامية تتوافر فيها رؤوس اموال باحثة عن الاستثمار، ومجالات توظيف واستثمار، وتحرير الاسواق المالية الاسلامية من القيود لتامين حرية الاستثمار وتنقل الرساميل.

وقد أوصت القمة بتأسيس اتحاد مصرفي عربي - ايطالي بمساهمة اساسية من اتحاد المصارف العربية وجمعية المصارف الايطالية. ويتمثل الهدف الاساسي لهذا الاتحاد في تعزيز التعاون المشترك على الصعيدين الاقتصادي والمصرفي بين ايطاليا والعالم العربي.

وقد تخلل اعمال القمة المصرفية العربية - الدولية تكريم الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني رئيس مجلس ادارة بنك الدوحة في قطر بصفته «الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠٠٥»، حسب ما اختاره اتحاد المصارف العربية، نظرا لانجازاته المصرفية والمالية والاقتصادية على مستوى دولة قطر وعلى مستوى المنطقة العربية ككل، ودعمه الكبير والمتعدد الجوانب لاتحاد المصارف العربية.

وفي ختام اعمال القمة، توجه المشاركون بالشكر والتقدير الى الدولة الايطالية، رئيسا وحكومة وشعبا، على كرم الضيافة وحسن الوفادة الذي حظيوا به خلال اقامتهم في روما. كما توجهوا بالشكر والتقدير الى دولة رئيس مجلس وزراء لبنان السيد فؤاد السنيورة ورئيس مجلس وزراء ايطاليا الدكتور رومانو برودي على مشاركتهما الشخصية المتميزة في اعمال القمة. وبدورهم شكر المشاركون اتحاد المصارف العربية وجمعية المصارف الايطالية ومنتدى المصرفيين الدولي على حسن تنظيمهم هذه القمة والحرص على توفير كل مقومات نجاحها، وعلى حسن اختيار موضوع المؤتمر ومحاوره الرئيسية.

وكان رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه قد القى كلمة بارزة خلال القمة استهلها بالترحيب بممثلي المؤسسات الراعية وبالحضور.

وقال: هذه القمة تمثل المؤتمر الدولي لاتحاد المصارف العربية والتي لها مكانة خاصة في برنامج نشاطاتنا المتنوعة. وهذا المؤتمر الدولي السنوي للاتحاد يشكل منصة دولية تجمع قيادات المصارف العربية والعالمية من اجل البحث في قضايا اقتصادية ومالية ذات الاهتمام المشترك، والتي تعتبر مهمة بالنسبة لتطور الصناعة المصرفية في الدول العربية والعالم اجمع.

وكما تعلمون، فان موجة العولمة المتسارعة، وتحرير التجارة في الاسواق المالية وغير المالية، والتطورات المتواصلة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشراكات المتزايدة بين مختلف مناطق العالم، قد ساهمت جميعها في انتاج تحديات كبيرة وجديدة، وانتجت ايضا فرصا مهمة وجديدة.

ويدرك العالم العربي تماما بانه جزء من هذا العالم وبانه يجب ان يلعب دورا فعالا فيه، بحيث يتاثر بمجرياته، كما يؤثر في اتجاه هذه المجريات. ويشهد العالم العربي منذ عدة سنوات فورة اقتصادية كبرى ناتجة بصفة اساسية عن الارتفاعات الكبيرة والقياسية في اسعار النفط العالمية والتي ضخت سيولة ضخمة في الاسواق العربية بشكل عام.

وهناك اليوم نحو ٣٠٠ مليار دولار تبحث عن فرص استثمارية في المنطقة العربية. ولا شك بان هذه الكتلة المالية الكبيرة تشكل فرصة ثمينة للدول العربية من اجل دفع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها، وايضا لزيادة انفتاح اسواقها نظرا للحاجة الملحة لتوسيع نطاق اندماجها في الاقتصاد العالمي.

وقد استفادت الدول العربية من الاصلاحات التي نفذتها في اقتصاداتها واسواقها المالية. واليوم، فان الاداء الاقتصادي لعدة اقتصادات عربية يتفوق على اداء الكثير من اقتصادات الاسواق الناشئة في العالم، حيث ان نمو الاقتصاد العربي قارب ١٠٪ في العام ٢٠٠٥، كما ان جزءا مهما من العالم العربي يتطور اليوم ليصبح مركزا مهما للاعمال والتمويل والاستثمار.

وفي هذا المجال، فان بعض الدول العربية مثل البحرين ودبي وقطر والسعودية بدات بانشاء مراكز مالية دولية في اسواقها الوطنية، وذلك من اجل استقطاب الرساميل العربية والدولية وايضا المؤسسات المالية والمصرفية العالمية.

وعلى الصعيد المالي، فان القطاع المصرفي العربي يشهد تطورا ونموا سريعين منه عدة سنوات، سواء بشكل عضوي او من خلال عمليات الدمج والتملك. كما ان التوسع اقليميا يمثل اليوم ركيزة اساسية في استراتيجيات عدة مصارف عربية. ثم ان خوصصة المصارف المملوكة حكوميا هي في نمو اليوم في عدة دول عربية. وتتبنى المصارف العربية سياسات تنويع وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات باتجاه مجالات مصرفية حديثة مثل ادارة الثروات وانشطة اسواق رأس المال والتمويل التاجيري، هذا الى جانب ادخال الكثير من المصارف العربية احدث التكنولوجيات المصرفية والمالية الى اعمالها الداخلية واعمالها مع الزبائن.

وبالاضافة الى ذلك، فان القطاع المصرفي العربي يعمل على تحديث وتطوير سياسات ومعايير وممارسات الحوكمة، وادارة المخاطر، والرقابة، ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وغيرها وبما يتماشى والمعايير الدولية.

واليوم، يدير القطاع المصرفي العربي الذي يضم نحو ٤٧٠ مؤسسة موجودات تربو على الالف مليار دولار، ولديه قاعدة راسمالية تفوق ٩٦ مليار دولار، ويقرض الاقتصاد العربي بمعدل ٦٣٢ مليار دولار. ويخصص هذا القطاع ما نسبته ٨٣٪ من موجوداته لتمويل مشاريع شركات اقتصادية متنوعة في المنطقة.

وقد حقق القطاع المصرفي العربي معدلات نمو عالية خلال السنوات الاخيرة، حيث وصل نموه الى نحو ٢٠٪ في العام ٢٠٠٥، بحيث باتت موجوداته الاجمالية تشكل نحو ١٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي. ولا شك في ان هذه النسبة تعتبر مرتفعة وهي تعكس العمق المالي المتزايد للمنطقة العربية.

وتعتبر هذه التطورات في القطاع المصرفي العربي مهمة وايجابية. لكن من ناحية اخرى، فان المنطقة العربية تواجه اليوم عدة تحديات ومشكلات



اقتصادية واجتماعية والتي تعرقل من ناحية نموها وتطورها، كما انها تؤثر سلبا على عملية التطور الأسرع للقطاع المصرفي العربي.

ان العالم العربي والاتحاد الاوروبي شريكان استراتيجيان، وهذه حقيقة راسخة خلال العقود السابقة، حيث ينعم الجانبان بعلاقات ثقافية وتجارية واستثمارية ومالية متميزة. واشير هنا الى ان حصة الاتحاد الاوروبي من الصادرات العربية هي اكثر من ٢٥٪، وحصته من المستوردات العربية تفوق ٤٥٪، وهناك استثمارات عربية كبيرة في الاسواق الاوروبية، كما ان المستثمرين والمؤسسات المالية الاوروبية لديها مصالح مالية جيدة في الكثير من الدول العربية.

واليوم، فان العالم العربي والاتحاد الاوروبي يتجهان لتوسيع علاقاتهما على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية في سياق شراكة استراتيجية تجمعهما، هذا في الوقت الذي يسعى فيه العالم العربي وقطاعه المصرفي الى الاندماج بشكل اكبر في الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الاوروبي بشكل خاص.

كذلك تحتاج الدول العربية الى مساعدة شريكها الاوروبي من اجل تطوير اسواقها المالية وتقوية حوكمتها المالية، وايضا الى زيادة التدفقات المالية والاستثمارية (الاستثمار المباشر واستثمارات المحفظة المالية) في الاتجاهين.

واخيرا وليس اخرا، فان الدول العربية بحاجة الى دعم مالي اكبر من الاتحاد الاوروبي من اجل تمويل عمليات الاصلاح الاقتصادي والمالي التي تتبناها، وايضا تمويل التكنولوجيات المتقدمة، وتمويل المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في اطار المؤسسات الاوروبية المتخصصة في مثل هذه القطاعات والمجالات.

وفي الواقع، فان ابعاد الشراكة الاوروبية - المتوسطية تدعو، بشكل اكيد، الى زيادة الدول العربية تعاونها الاقتصادي على كافة الصعد من اجل انشاء منطقة تجارة حرة عربية حقيقية وفعالة، وسوق مالية متكاملة ذات سيولة عالية، ومنطقة استثمارية حرة، حيث لا توجد قيود امام حركة التجارة والاموال والاشخاص بين الدول العربية.

اننا بالتاكيد في المكان المناسب للدعوة الى تقوية وتوسيع نطاق العلاقات الاوروبية - العربية، خصوصا وان ايطاليا شكلت على مر الزمن دولة ذات علاقات ممتازة مع جيرانها المتوسطيين والشرق اوسطيين، وايضا مركزا اساسيا للتفاعل الثقافي والحضاري والروحي والاقتصادي والاجتماعي والمالي على الساحة الدولية.

ونحن نستلهم اليوم من الخبرات الناجحة والمتميزة للرئيس رومانو برودي والرئيس فؤاد السنيورة وحكمتهما في الجمع بين السياسة والاقتصاد، من اجل الوصول الى علاقات اقوى وحلول انجح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولنا.

واننا في هذا الاجتماع الذي يجمع قيادات سياسية واقتصادية ومالية اساسية، نؤكد على ان الاقتصاد يجب ان يقود السياسة وليس العكس، وان وجود بيئة مستقرة سياسيا بشكل العامل الاول والرئيسي لنمو اقتصادي اسرع وتنمية اقتصادية مستدامة.

كما ان الاقتصاد وليس السياسة هو الذي ينمي ويشجع علاقات الاعمال في كل المجالات، ومما لا شك فيه ان العمل المصرفي يمثل محركا اساسيا لعلاقات اقتصادية اقوى.

ان شراكاتنا المتنامية، وعلى الصعيدين الاقتصادي والمالي، سوف يتيح لنا كمصرفيين عرب الوصول الى اسواقكم، كما انها تتيح لكم، كمصرفيين اوروبيين ودوليين، الوصول الى اسواقنا ذات الانفتاح المتزايد.

ان مصارفنا، ومصارفكم ايضا، ايها الاخوة والاخوات، لها بالتاكيد دور حيوي ومحوري في رسم مستقبل منطقتنا العربية، وبامكاننا تجميع قوانا وامكاناتنا من اجل القيام بدور المحرك الحقيقي لنمو وتنمية اقتصاداتنا الوطنية، بالنظر الى ان مصارفنا تشكل الاذرع المالية حيث تقوم بتمويل المشاريع الاقتصادية والاعمارية والتنموية في دولنا. كما ان مصارفنا بامكانها ان تلعب دور العامل المساعد الذي يشجع التدفقات الاستثمارية من الخارج من اجل خلق قوة استثمارية كبيرة في اقتصادياتنا الوطنية. والى جانب ذلك، فانه يمكننا العمل سويا من اجل تامين شراكات اقتصادية استراتيجية اقوى بين دولنا ■

«الحوادث» - روما

LA REVUE DU LIBAN

No 4061 – Du 8 au 15 Juillet 2006

Thème du sommet bancaire arabo-international 2006:

"Le dialogue euro-arabe sur le financement et l'investissement"

L'UNION DES BANQUES ARABES À ROME (ITALIE), EN COOPÉRATION AVEC L'ASSOCIATION DES BANQUES ITALIENNES ET LE FORUM INTERNATIONAL DES BANQUES, A ORGANISÉ LE SOMMET BANCAIRE ARABO-INTERNATIONAL POUR 2006 SUR LE THÈME: "LE DIALOGUE EURO-ARABE SUR LE FINANCEMENT ET L'INVESTISSEMENT".



Les présidents Fouad Sanioura et Romano Prodi.

Ces assises ont eu lieu en présence de MM. Romano Prodi, Premier ministre italien; Fouad Sanioura, chef du gouvernement libanais; Lamberto Dini, ancien Premier ministre italien et président du Comité sénatorial des relations arabo-étrangères; Maurizio Sella, président de l'Association des banques italiennes. Plus de 300 personnalités du monde de l'économie, des finances et des banques des pays arabes et européens y ont assisté.

Les participants ont souligné que le développement de la coopération économique entre l'Union européenne et le monde arabe et l'augmentation des avantages du partenariat stratégique qui les unit sont basés, en premier lieu, sur l'effort de la communauté européenne visant à entretenir des relations avec les pays arabes en tant que groupe et non des relations avec chacun de ces pays à part, ainsi que sur la non séparation entre les Etats méditerranéens et les pays arabes.

L'accent a été mis, également, sur l'importance d'atteindre les objectifs du traité de Barcelone, lesquels ont été adoptés par le Programme "MEDA" qui vise à développer la région de la Méditerranée, à travers l'établissement d'une zone-franche euro-méditerranéenne, l'appui aux réformes globales dans les pays européens et le renforcement de la coopération entre les sociétés civiles.

POLITIQUE DE VOISINAGE

Les participants espèrent que la politique de voisinage lancée l'an dernier par l'Union européenne à l'égard des pays méditerranéens, réussira à combler les lacunes entachant l'accord de partenariat euro-méditerranéen. Ils ont estimé que les banques arabes et européennes ont un rôle vital et axial à jouer dans l'esquisse de la coopération économique euro-arabe et celui de facteur favorisant l'afflux des investissements étrangers et de financement des échanges commerciaux dans les deux régions. Les participants ont approuvé l'appel du Premier ministre italien en faveur d'une banque de développement euro-arabe, avec le soutien principal de la Communauté européenne, qui jouerait un rôle axial dans le financement et le développement des petits et moyens projets, le financement des projets d'infrastructure, la création de marchés financiers dans les pays arabes.

POUR UNE PAIX JUSTE AU P. O.

Ils ont souligné que le monde arabe a besoin du soutien de la communauté internationale, afin d'établir et de consolider la paix juste et globale au Proche-Orient.

Les participants ont insisté sur le fait que le monde arabe a besoin du soutien de son partenaire européen pour:

- augmenter les nouvelles opportunités de commerce qui constitue un domaine fondamental et vital pour le développement de la coopération économique entre les deux parties.
- développer ses marchés financiers, renforcer son contrôle financier et accroître les flux financiers et d'investissement dans les deux sens.
- apporter un plus grand soutien financier et technique de l'Union européenne, en vue de financer les réformes économiques et financières adoptées, les technologies évoluées, les projets de développement.

COOPÉRATION ÉCONOMIQUE À TOUS LES PLANS

Ils ont souligné que le partenariat euro-méditerranéen nécessite, sûrement, l'augmentation par les pays arabes de leur coopération économique dans le but de créer une zone-franche arabe réelle et efficace, un marché financier à haute liquidité.

Les participants ont insisté, également, sur le fait que l'Italie occupe une position d'avant-garde parmi les pays partenaires et amis du monde arabe. De là l'importance de l'augmentation de la coopération commune dans le domaine financier, en vue de soutenir la coopération économique entre l'Italie et le monde arabe. Ils ont mis l'accent sur le rôle fondamental que doivent jouer les institutions bancaires italiennes et arabes dans l'approfondissement du partenariat arabo-européen.

MODERNISATION ET DÉVELOPPEMENT

Les participants ont jugé nécessaire la poursuite par le secteur bancaire arabe de la modernisation et du développement des politiques et critères de contrôle et de gestion des risques, de lutte contre le blanchiment d'argent et de financement du terrorisme en fonction des critères internationaux.

Ils ont estimé que l'économie doit diriger la politique et non le contraire, l'existence d'un climat politiquement stable étant le facteur principal d'une croissance économique rapide et d'un développement continu. De même, l'économie et non la politique, développe et encourage les relations d'affaires dans tous



MM. Adnane Kassar, Joseph Torbey, Romano Prodi, Fouad Sanioura et Fahd Ben Mohamed Ben Jaber al-Thani.



MM. Maurizio Sella, Fouad Sanioura, Romano Prodi, Joseph Torbey, Lamberto Dini et Adnane Kassar.

les domaines. Il va sans dire que l'action bancaire est un moteur essentiel à des relations économiques plus fortes.
Ils ont mis l'accent sur l'importance d'accroître le rôle du secteur privé dans l'élaboration de politiques économiques Tout en ins stant sur le soutien par l'Union européenne des efforts des pays arabes pour développer et financer les petits et moyens projets d'une façon continue, vu leur importance socio-économique pour les pays arabes.

IMPORTANCE DES RÉFORMES

Les participants ont, également, mis l'accent sur l'importance des réformes financières et économiques et l'enrichissement d'un climat d'investissement que les gouvernements arabes doivent entreprendre. Ils ont souligné que les banques et institutions financières islamiques ont prouvé leur forte capacité d'enrichir leurs ressources par l'intermédiaire de modes d'investissement et d'épargne efficaces.
Quant au développement du système bancaire islamique, ils ont considéré qu'il a besoin d'un marché financier islamique disposant de capitaux en quête d'investissement, des opportunités de placement et d'investissement et la libéralisation de ces marchés des restrictions.
D'autre part, le sommet a recommandé de fonder une fédération bancaire arabo-italienne avec une contribution essentielle de la Fédération des banques arabes et l'Association des banques italiennes, dont l'objectif est de renforcer la coopération entre l'Italie et le monde arabe aux plans économique et bancaire.
Au cours des travaux du sommet bancaire arabe international cheikh Fahd Ben Mohamed Ben Jaber al-Thani, président du conseil d'administration de la banque de Doha (Qatar), a été honoré comme la *"personnalité bancaire arabe de 2005"* par la Fédération des banques arabes, en appréciation de ses réalisations bancaires, financières et économiques au niveau du Qatar, de la région arabe et de son grand soutien de la Fédération. ■

Président de l'Union des Banques Arabes

Dr Joseph Torbey: "L'économie doit prévaloir sur la politique"

"Mesdames, Messieurs,
J'ai le plaisir de vous souhaiter la bienvenue au sommet bancaire arabe international 2006 qui réunit, aujourd'hui, une élite brillante composée des grands meneurs des secteurs public et privé et des leaders bancaires.
Notre sommet revêt une importance particulière grâce, notamment, à l'honneur d'avoir parmi nous les Premiers ministres italien, Romano Prodi et libanais, Fouad Saniioura, leurs présence reflétant l'attention officielle de taille que tous deux accordent à l'évolution des relations économiques et bancaires entre le monde arabe et son partenaire européen.
Je profite de l'occasion pour remercier l'Association des Banques italiennes et son président, le Dr Maurizio Sella, le Forum international des banquiers et son président, le Dr Nader Maliki, d'avoir collaboré avec nous à l'organisation de ce sommet. Nos remerciements vont, aussi, à toutes les institutions qui patronnent cet événement.
Ce congrès international annuel de l'Union constitue une tribune internationale, réunissant les leaders des banques arabes et internationales afin de discuter des affaires économiques et financières d'intérêt commun.
Vous n'êtes pas sans savoir que la vague de mondialisation déferlante, la libéralisation du commerce sur les marchés financiers et autres, les développements continus dans l'industrie de la technologie de l'information et de la communication, les partenariats croissants entre les différentes régions du globe, ont largement contribué à générer de nouveaux grands défis, mais encore d'importantes nouvelles opportunités.
Le monde arabe sait parfaitement qu'il est partie prenante du reste du monde et doit y jouer un rôle efficace, de façon à être influencé par son cours, tout en en influençant le cours aussi.
Le monde arabe connait depuis plusieurs années un grand essor économique dû, essentiellement, à la hausse-record du prix du pétrole qui a apporté des liquidités énormes sur les marchés arabes.
Aujourd'hui, 300 milliards de dollars cherchent des opportunités d'investissement dans la région arabe. Cette somme constitue, sans doute, une occasion précieuse pour les pays arabes, afin de "booster" des programmes de développement économique et sociaux mais, aussi, d'ouvrir encore plus leurs marchés et d'élargir le domaine de leur intégration à l'économie mondiale.
Une importante partie du monde arabe est actuellement en cours d'évolution pour devenir un centre d'envergure pour les affaires, le financement et l'investissement.
C'est le cas de Bahrein, Dubai, Qatar et l'Arabie saoudite qui ont commencé à construire des centres financiers internationaux au sein de leurs marchés nationaux, dans le but d'attirer les capitaux arabes et internationaux.
Le secteur bancaire arabe œuvre à moderniser et développer les politiques, les critères et les exercices de la gestion des risques, de la censure, de la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, conformément aux critères internationaux.
Aujourd'hui, le secteur bancaire arabe rassemble près de 470 institutions dont les avoirs atteignent mille milliards de dollars et disposent d'une base de capitaux dépassant 96 milliards de dollars. Ce secteur accorde à l'économie arabe des prêts de 632 milliards de dollars et lui affecte 83% de ses avoirs pour le financement de projets et de sociétés de nature économique.
Aussi, le secteur bancaire arabe a-t-il réalisé des taux de développement élevés durant les dernières années, son expansion atteignant près de 20% en 2005 et ses avoirs globaux constituant près de 13% du produit local global des pays arabes.
D'autre part, la région arabe est aujourd'hui confrontée à des défis et des problèmes socio-économiques qui entravent son évolution et celle du secteur bancaire arabe.
Le monde arabe et l'Union européenne sont des partenaires stratégiques et il s'agit là d'une vérité qui s'est bien ancrée durant les décennies précédentes, les deux parties jouissant de relations culturelles, commerciales et d'investissements financiers, tout à fait privilégiées.
Je signale, ici, que la part de l'Union européenne dans les exportations arabes est de plus de 25% et sa part des importations arabes dépasse les 45%. De plus, il existe des investissements arabes importants sur les marchés européens et des intérêts financiers européens dans de nombreux pays arabes.
Les pays arabes ont besoin d'un appui financier plus grand de la part de l'Union européenne, afin de financer les réformes économiques et financières qu'ils ont adoptées, de même que le financement des technologies avancées, ainsi que des projets relatifs au développement économique, social, des petits et moyens projets dans le cadre d'institutions européennes spécialisées.
En réalité, la portée du partenariat euro-méditerranéen invite et de façon certaine, les pays arabes à accroître leur collaboration économique sur tous les plans, afin de créer une véritable zone commerciale libre, efficace et un marché financier doté d'une grande liquidité, une région d'investissement libre, où il n'existe pas de limites entravant le mouvement de la circulation des biens et des personnes entre les pays arabes.
Nous sommes certainement bien placés pour appeler au renforcement et à l'élargissement de la coopération euro-arabe, surtout que l'Italie a été à travers l'Histoire, un Etat ayant toujours eu d'excellentes relations avec ses voisins méditerranéens et moyen-orientaux.
C'est l'économie qui doit mener la politique et non l'inverse, un environnement politiquement stable représentant le facteur principal d'un développement économique plus rapide et continu.
Notre partenariat, en plein développement au double plan économique et financier, nous permettra en tant que banquiers arabes, d'atteindre vos marchés et il vous permettra en tant que banquiers européens internationaux de parvenir à nos marchés.
Nos banques et les vôtres, ont certainement un rôle vital à jouer dans le tracé de l'avenir de notre région arabe. Nous pouvons rassembler nos forces et nos capacités, afin de jouer le rôle de véritables moteurs du développement et de la croissance de nos économies nationales". ■

النهار

الاربعاء ٢٨ حزيران ٢٠٠٦

في افتتاح القمة المصرفية العربية - الدولية لاتحاد المصارف

السنيورة: الخصخصة أساس للسيطرة على العجز

لفت رئيس الحكومة فؤاد السنيورة الى "اهمية عملية الاصلاح في لبنان على كل الصعد، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي"، مشيراً الى "ان الخصخصة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الانضباط المالي تشكل العناصر الاساسية للسيطرة على نمو العجز والدين العامين".

وقال: "ان الاصلاحات المخطط تنفيذها في المرحلة المقبلة ترمي الى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين ماليته العامة، وتدعيم استقراره النقدي وزيادة العلاقات التجارية مع الاتحاد الاوروبي وشركائه الآخرين".

ترأس امس رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، القمة المصرفية العربية - الدولية لسنة 2006 التي تعقد بالتعاون مع جمعية المصارف الايطالية ومنتدى المصرفيين الدولي في العاصمة الايطالية روما بعنوان: "الحوار الاوروبي - العربي حول التمويل والاستثمار"، في حضور رئيس الحكومة الايطالية رومانو برودي، ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة، ومشاركة اكثر من 300 شخصية قيادية اقتصادية ومالية ومصرفية من القطاعين العام والخاص من البلدان العربية والاوروبية، الى مجموعة من الوزراء العرب والاوروبيين والايطاليين، وفي مقدمهم وزير الخارجية فوزي صلوخ وعدد من السفراء العرب في ايطاليا، والمدير العام للتعاون الاقتصادي والمالي المتعدد الطرف في وزارة الخارجية الايطالية جيا دوميتيكو ماغليانو.

وتحدث طربيه في حفل الافتتاح، فقال: "ان القطاع المصرفي العربي يشهد تطورا ونموا سريعين منذ اعوام عدة، ولا سيما عبر عمليات الدمج والخصخصة، كذلك ان التوسع اقليميا يمثل راهنا ركيزة اساسية في استراتيجيات مصارف عربية عدة"، مشيراً الى "ان العالم العربي يشهد منذ أعوام عدة فورة اقتصادية كبرى، وان ثمة نحو 300 مليار دولار تبحث عن فرص استثمارية في المنطقة العربية".



الدكتور طربيه مترئساً اجتماع القمة ويبدا رئيس اتحاد الغرف العربية عدنان القصار، ورئيس الحكومة الايطالي السابق ديني، ورئيس الحكومة الايطالي برودي، ورئيس الحكومة السنيورة، ورئيس جمعية المصارف سيلا.

اضاف: "تتبنى المصارف العربية سياسات تنويع قاعدة الخدمات والمنتجات وتوسيعها في اتجاه مجالات مصرفية حديثة كادارة الثروات وانشطة اسواق رأس المال والتمويل التأجيري، الى جانب ادخال عدد كبير من المصارف العربية احدث التكنولوجيا المصرفية والمالية، اضافة الى اعمالها الداخلية ومع الزبائن، فتطوير سياسات الحوكمة ومعاييرها وممارساتها، وادارة المخاطر، والرقابة، ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وغيرها بما يتماشى والمعايير الدولية". واذ اعتبر طربيه "ان العالم العربي والاتحاد الاوروبي شريكان استراتيجيان"، اكد "ان لإيطاليا مركزاً قيادياً مميزاً في قائمة الدول الشريكة والصديقة للعالم العربي، اذ تعتبر الشريك التجاري الاول للكثير من الدول العربية".

وشدد رئيس الحكومة الايطالية برودي على "اهمية صون الاستقرار والازدهار وتنميتهما في منطقة الشرق الاوسط والعالم عموما، من اجل تأمين مقومات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعي على الصعيدين الاقليمي والعالمي"، مشيرا الى "دور اتحاد المصارف العربية في تنمية الحوار الاورو - عربي في المجالات المالية والمصرفية والاستثمارية، والمشاركة تالياً في دعم عملية التعاون الاقتصادي المشترك، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي".

وقال الرئيس السنيورة: "ان العالم العربي ينعم بالثروات الطبيعية والاقتصادية والمالية، وان الفرص الاقتصادية تتعاظم فيه، في ظل الاصلاحات الاقتصادية المتبناة وما تنتجه من انفتاح على العالم الخارجي ونمو دور القطاع الخاص وتوسع الفرص الاستثمارية والمالية والتجارية"، مشيرا الى "تحدي البطالة العالية ولا سيما بين الشباب والتي تتسبب في انعكاسات سلبية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية".

واذ تناول اهمية تطوير العلاقات الاقتصادية العربية - الاوروبية، اكد "اهمية توفير بيئة عامة مساعدة في لبنان من اجل تأمين انعقاد مؤتمر بيروت - 1 في الاشهر المقبلة، وان لبنان يحتاج الى دعم شركيه الاوروبي واصدقائه العرب والدوليين لانجاح هذ المؤتمر، وتاليا دعم مسيرة النمو والتنمية والاصلاح في لبنان".

من جهته، شرح رئيس الحكومة الايطالية السابق ورئيس لجنة العلاقات العربية الخارجية في مجلس النواب الايطالي لمبرتو ديني التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية الاوروبية والايطالية، مشيرا الى "النهضة الكبرى الحاصلة في الصناعة المصرفية الايطالية على كل الصعد، ولا سيما في اتجاهات مواكبة المعايير الدولية للعمل المصرفي والمالي، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، وادارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة".

وقال رئيس جمعية المصارف الايطالية موريزيو سيلا: "ان القطاع المصرفي الايطالي يتعامل بنجاح مع تحديات العولمة الاقتصادية والمالية والتجارية المتسارعة عالميا، وان انفتاحه يزيد على دول العالم ولا سيما على العالم العربي والصين".

وتضمن برنامج عمل القمة في يومها الاول، ثلاث جلسات، الاولى حول التحالفات الاستراتيجية في قطاعات المال والتجارة والاستثمار بين الاتحاد الاوروبي والعالم العربي، وآفاقها المستقبلية، والثانية حول تطبيق الاجراءات الاصلاحية في سياق الحوار العربي - الاوروبي في ضوء التطورات والمعايير الدولية، والثالثة حول تطوير استراتيجيات الاستقرار الاقتصادي والمالي الاقليمي واهمية تقوية التصنيفات الائتمانية في العالم العربي.

كذلك تضمن البرنامج ورشتي عمل: الاولى حول موضوع مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، والثانية حول الصيرفة الاسلامية في العالم واوروبا واتجاهات التكامل المستقبلي.

وتخللت اعمال القمة في يومها الاول حفل تكريم رئيس مجلس ادارة بنك الدوحة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني، بعدما اختارته اتحاد المصارف العربية "الشخصية المصرفية العربية لعام 2005" وذلك نظرا الى انجازاته المصرفية والاقتصادية على مستوى قطر والعالم العربي.

إتحاد المصارف العربية

تموز / يوليو 2006

القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2006 الحوار العربي الأوروبي حول التمويل والإستثمار

العالم العربي بحاجة إلى دعم أكبر من الإتحاد الأوروبي لمواصلة إصلاحاته وتنميته الإقتصادية والاجتماعية



بقلم: الدكتور جوزف طربيه،
رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

إن موجة العولمة المتسارعة، وتحرير التجارة في الأسواق المالية وغير المالية، والتطوّرات المتواصلة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والشراكات المتزايدة بين مختلف مناطق العالم، قد ساهمت جميعها في إنتاج تحديات كبيرة وجديدة، وأنتجت أيضاً فرصاً مهمة وجديدة.

ويدرك العالم العربي تماماً بأنه جزء من هذا العالم وبأنه يجب أن يلعب دوراً فعالاً فيه، بحيث يتأثر بمجرياته، كما ويؤثر في إتجاه هذه المجريات. ويشهد العالم العربي منذ عدة سنوات فورة إقتصادية كبرى ناتجة بصفة أساسية عن الإرتفاعات الكبيرة والقياسية في أسعار النفط العالمية والتي ضخت سيولة ضخمة في الأسواق العربية بشكل عام.

وهناك اليوم نحو 300 مليار دولار تبحث عن فرص إستثمارية في المنطقة العربية. ولا شك بأن هذه الكتلة المالية الكبيرة تشكّل فرصة ثمينة للدول العربية من أجل دفع برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تنفذها، وأيضاً لزيادة إنفتاح أسواقها نظراً للحاجة الملحة لتوسيع نطاق إندماجها في الإقتصاد العالمي.

الإصلاحات أعطت نتائج

لقد إستفادت الدول العربية من الإصلاحات التي نفذتها في إقتصاداتها وأسواقها المالية. واليوم، فإن الأداء الإقتصادي لعدة إقتصادات عربية يتفوق على أداء الكثير من إقتصادات الأسواق الناشئة في العالم، حيث إن نمو الإقتصاد العربي قارب 10% في العام 2005. كما أن جزءاً مهماً من العالم العربي يتطور اليوم ليصبح مركزاً مهماً للأعمال والتمويل والإستثمار.

وفي هذا المجال، فإن بعض الدول العربية مثل البحرين ودبي وقطر والسعودية بدأت بإنشاء مراكز مالية دولية في أسواقها الوطنية، وذلك من أجل إستقطاب الرساميل العربية والدولية وأيضاً المؤسسات المالية والمصرفية العالمية.

وعلى الصعيد المالي، فإن القطاع المصرفي العربي يشهد تطوراً ونمواً سريعين منذ عدة سنوات، سواء بشكل عضوي أو من خلال عمليات الدمج والتملك. كما أن التوسع إقليمياً يمثل اليوم ركيزة أساسية في إستراتيجيات عدة مصارف عربية. ثم إن خوصصة المصارف المملوكة حكومياً هي في نمو اليوم في عدة دول عربية. وتتبنى المصارف العربية سياسات تنويع وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات بإتجاه مجالات مصرفية حديثة مثل إدارة الثروات وأنشطة أسواق رأس المال والتمويل التأجيري، هذا إلى جانب إدخال الكثير من المصارف العربية أحدث التكنولوجيات المصرفية والمالية إلى أعمالها الداخلية وأعمالها مع الزبائن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع المصرفي العربي يعمل على تحديث وتطوير سياسات ومعايير وممارسات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة، ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها وبما يتماشى والمعايير الدولية.

القطاع المصرفي ينمو ويتطور

اليوم، يدير القطاع المصرفي العربي الذي يضم نحو 470 مؤسسة موجودات تربو على الألف مليار دولار، ولديه قاعدة رأسمالية تفوق 96 مليار دولار، ويقرض الإقتصاد العربي بمعدل 632 مليار دولار، ويخصص هذا القطاع ما نسبته 83% من موجوداته لتمويل مشاريع وشركات إقتصادية متنوعة في المنطقة.

وقد حقق القطاع المصرفي العربي معدلات

نمو عالية خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل نموه إلى نحو 20% في العام 2005، بحيث باتت موجوداته الإجمالية تشكل نحو 130% من الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي. ولا شك في أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة وهي تعكس العمق المالي المتزايد للمنطقة العربية.

وتعتبر هذه التطورات في القطاع المصرفي العربي مهمة وإيجابية. لكن من ناحية أخرى، فإن المنطقة العربية تواجه اليوم عدة تحديات ومشكلات إقتصادية وإجتماعية والتي تعرقل من ناحية نموها وتطورها، كما أنها تؤثر سلباً على عملية التطور الأسرع للقطاع المصرفي العربي.

التحديات الاقتصادية الحرجة

إن الدول العربية، عموماً ، تواجه اليوم تحدي البطالة المرتفعة التي تصل نسبتها إلى نحو 15% من إجمالي القوة العاملة العربية، حيث من المتوقع دخول نحو 80 مليون عامل جديد إلى سوق العمل العربي بحلول العام 2020. كما أن الدول العربية (وخصوصاً الدول غير النفطية) تشهد معدلات نمو ضعيفة للمداخيل الفردية، والفقر يعتبر مرتفعاً وهو في تنام في الوطن العربي.

وإلى جانب ذلك، فإن العالم العربي يواجه مشكلات ضعف التنوع الإنتاجي والإقتصادي وضآلة معدلات التعامل الإقتصادي (التجارة البينية تشكل نحو 15% من إجمالي التجارة العربية، والإستثمارات البينية هي أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي العربي)، وأيضاً الإندماج المحدود في الإقتصاد العالمي (حصته من إجمالي التجارة العالمية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي أقل من 4%).

العلاقات مع أوروبا بحاجة لتطوير

إن العالم العربي والإتحاد الأوروبي شريكان إستراتيجيان، وهذه حقيقة راسخة خلال العقود السابقة، حيث ينعم الجانبان بعلاقات ثقافية وتجارية وإستثمارية ومالية متميزة. وأشير هنا إلى أن حصة الإتحاد الأوروبي من الصادرات العربية هي أكثر من 25%، وحصته من المستوردات العربية تفوق 45%، وهناك إستثمارات عربية كبيرة في الأسواق الأوروبية، كما أن المستثمرين والمؤسسات المالية الأوروبية لديها مصالح مالية جيدة في الكثير من الدول العربية.

واليوم، فإن العالم العربي والإتحاد الأوروبي يتجهان لتوسيع علاقاتهما على كافة الصعد السياسية والإقتصادية والمالية والإجتماعية في سياق شراكة إستراتيجية تجمعهما، هذا في الوقت الذي يسعى فيه العالم العربي وقطاعه المصرفي إلى الإندماج بشكل أكبر في الإقتصاد العالمي بشكل عام والإقتصاد الأوروبي بشكل خاص.

وفي هذا الإطار، فإن العالم العربي بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي من أجل إقامة وترسيخ السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً وأن إيجاد بيئة سياسية مستقرة في المنطقة اليورو-متوسطية هو عامل أساسي في الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

كما أن العالم العربي بحاجة إلى دعم شريكه الأوروبي من أجل زيادة فرص التجارة الجديدة وأيضاً تقليل إحتمالات تحوّل التجارة، طالما أن التجارة تمثل ميداناً أساسياً وحيوياً لتطوير التعاون الإقتصادي بين الجانبين. كما أن ذلك يدعم آفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة اليورو-متوسطية بحلول العام 2010.

كذلك تحتاج الدول العربية إلى مساعدة شريكها الأوروبي من أجل تطوير أسواقها المالية وتقوية حوكمتها المالية، وأيضاً إلى زيادة التدفقات المالية والإستثمارية (الإستثمار المباشر وإستثمارات المحفظة المالية) في الإتجاهين.

وأخيراً وليس آخراً، فإن الدول العربية بحاجة إلى دعم مالي أكبر من الإتحاد الأوروبي من أجل تمويل عمليات الإصلاح الإقتصادي والمالي التي تتبناها، وأيضاً تمويل التكنولوجيات المتقدمة، وتمويل المشاريع التنموية والإقتصادية والإجتماعية، وتطوير وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار المؤسسات الأوروبية المتخصصة في مثل هذه القطاعات والمجالات.

وفي الواقع، فإن أبعاد الشراكة الأوروبية-المتوسطية تدعو، بشكل أكيد، إلى زيادة الدول العربية تعاونها الإقتصادي على كافة الصعد من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة عربية حقيقية وفعالة، وسوق مالية متكاملة ذات سيولة عالية، ومنطقة إستثمارية حرة، حيث لا توجد قيود أمام حركة التجارة والأموال والأشخاص بين الدول العربية.

إيطاليا شريك إستراتيجي للعالم العربي

إن لإيطاليا مركز قيادي في قائمة الدول الشريكة والصديقة للعالم العربي. وهي تعتبر الشريك التجاري الأول للكثير من الدول العربية، ولديها علاقات ثقافية متميزة مع المنطقة العربية. كما أن العلاقات الإستثمارية هي في تنام في كلا الإتجاهين، ونحن نؤكد على أهمية أن يزداد التعاون المشترك في المجال المالي من أجل دعم التعاون الإقتصادي بين إيطاليا والعالم العربي.

إن إيطاليا شكّلت على مرّ الزمن دولة ذات علاقات ممتازة مع جيرانها المتوسطيين والشرق أوسطيين، وأيضاً مركزاً أساسياً للتفاعل الثقافي والحضاري والروحي والإقتصادي والإجتماعي والمالي على الساحة الدولية.

الإقتصاد يجب أن يجر السياسة

إن الإقتصاد يجب أن يقود السياسة وليس العكس، وأن وجود بيئة مستقرة سياسياً يشكل العامل الأول والرئيسي لنمو إقتصادي أسرع وتنمية إقتصادية مستدامة.

كما أن الإقتصاد وليس السياسة هو الذي ينمي ويشجع علاقات الأعمال في كل المجالات، ومما لا شك فيه أن العمل المصرفي يمثل محركاً أساسياً لعلاقات إقتصادية أقوى.

دور المصارف أساسي في التنمية والعلاقات

إن المصارف العربية والمصارف الأوروبية، لها بالتأكيد دور حيوي ومحوري في رسم مستقبل المنطقة العربية. وبإمكان هذه المصارف تجميع قواها وإمكاناتها من أجل القيام بدور المحرك الحقيقي لنمو وتنمية الإقتصادات الوطنية، بالنظر إلى أن المصارف تشكل الأذرع المالية حيث تقوم بتمويل المشاريع الإقتصادية والإعمارية والتنموية. كما أن هذه المصارف بإمكانها أن تلعب دور العامل المساعد الذي يشجع التدفقات الإستثمارية من الخارج من أجل خلق قوة إستثمارية كبيرة في إقتصاداتنا الوطنية. وإلى جانب ذلك، فإن هذه المصارف يمكنها العمل سوياً من أجل تأمين شراكات إقتصادية إستراتيجية أقوى بين الدول العربية والأوروبية.□

الديار
الخميس ٨ حزيران ٢٠٠٦

رئيس اتحاد المصارف العربية ـ جوزف طربيه لـ «الديار»:

مفاعيل مساهمة المصارف اللبنانية في باريس ـ٢ لا تزال سارية وعلى الحكومة الاسراع في تحقيق الاصلاحات بأسرع وقت

ابراهيم عواضه

دعا رئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه الى الاسراع في تحقيق الإصلاح ومحاربة الهدر قبل فوات الاوان. مشيرا الى ان الاختلاف على بعض بنود الورقة الاصلاحية لا يعفينا من الاتفاق على مسألة الإصلاح التي لا تحتاج الى قرار دولي ام الى مؤتمر حوار وطني.

وكشف الدكتور طربيه عن ان مفاعيل مساهمة القطاع المصرفي اللبناني في مؤتمر باريس ٢ لا تزال سارية وهي وفرت حتى الساعة اكثر من مليارَي دولار على الخزينة.

واكد الدكتور طربيه ان المصارف كانت ولا تزال ملتزمة بدعم الاقتصاد اللبناني من خلال تنشيط عمليات التسليف للقطاعين العام والخاص.

واعلن الدكتور طربيه عن ان قيامة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ستكتمل في نهاية الصيف الحالي مؤكدا على ان الاتحاد الذي سيكون مقره بيروت مع اتحاد المصارف العربية الممثل في مجلس ادارته بـ ٤ اعضاء حكميين.

«الديار» التقت الدكتور طربيه وسألته عن موضوع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وعن المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية الذي سيعقد في مدينة روما وعن دور المصارف اللبنانية في دعم الاقتصاد اللبناني وكان الحوار التالي

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في نهاية الصيف

وعن موضوع الاعلان عن تأسيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب دور هذا الاتحاد وموقعه وعلاقته باتحاد المصارف العربية، قال الدكتور طربيه:

ان الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب هو كان تلبية لحاجة ماسة مفادها ضرورة جمع المصرفيين العرب العاملين على المستوى العربي والمستوى العالمي ايضا ضمن اتحاد واحد يكون له صفة تمثيلية، وهذا يستدعي مشاركة اكبر عدد ممكن من الدول العربية في عملية تأسيس الاتحاد. وبالفعل ان الاتحاد تأسس بوجود ممثلين لـ ١٥ دولة عربية ولـ ١٥ مصرفيا من ١٥ دولة عربية.

نحن في الوقت الراهن عندنا اتحاد يجمع المؤسسات المصرفية العربية هو اتحاد المصارف العربية، اما الاتحاد الجديد فهو يجمع المصرفيين الذين يمكن ان يكونوا على رأس مصارف عربية ام على رأس مصارف دولية. ان الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يشكل بالفعل الإطار الذي يمكن فيه جمع هؤلاء المصرفيين سواء كانوا يديرون مصارف عربية ام كانوا يديرون مصارف دولية.

ان قوة هذا الاتحاد ناشئة ايضا عن جمعه للموارد البشرية في القطاع المصرفي والقطاع العربي بحيث سيكون في الاتحاد تجمعات خاصة ببعض النشاطات الحديثة اليوم في العمل المصرفي (تجمع لمسؤولي الإلتزام المصرفي – مسؤولي ادارة المخاطر في المصارف...) تجمعات نشأت نتيجة تطور الوحدة المصرفية العربية، والاتحاد الجديد سيكون الجامع لهذه الاختصاصات والنشاطات الجديدة من ضمن اطار رعايته لمهن جديدة ضمن اطار العمل المصرفي يشرف على تطويرها وتنسيقها واعطائها كل وسائل النمو ووسائل النجاح.

مقر الاتحاد

وقد اتخذ الاتحاد بيروت كمركز له نتيجة اجماع المؤسسين على هذا الامر، ووجود الاتحاد في بيروت سيسمح له ان يكون على تنسيق كامل مع اتحاد المصارف العربية، خاصة ان الاتحاد الجديد تأسس بناء لتوصية من مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية وبتأييد من الجمعية العمومية للاتحاد. هناك تأييد كبير لإنشاء هذا الاتحاد صدر من أعلى مرجعية مصرفية عربية التي هي اتحاد المصارف العربية، وبالتالي سيتمكن كل من الاتحادين من الاحاطة الكاملة بالعمل المصرفي العربي سواء كان يتعلق ذلك بالمؤسسات ام ايضا بالقيادات المصرفية التي تدير العمل المصرفي ان في العالم العربي او في الخارج.

واستطيع ان أؤكد بالمناسبة واشدد على ان الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب لا يتعارض ابدا مع اتحاد المصارف العربية كونه منبثق عن الاتحاد الذاتي وبتكامل مع هذا الاتحاد الذي سيكون ممثلاً بمجلس ادارة الاتحاد الجديد بـ ٤ اعضاء حكميين، وهذا الامر يؤكد على ان هذا الاتحاد منبثق عن اتحاد المصارف العربية وفي الوقت عينه سيؤمن تواصل مؤسساتي مع اتحاد المصارف العربية من خلال وجود الاعضاء الحكميين في مجلس ادارته.

وعن موعد انطلاقة الاتحاد الجديد قال الدكتور طربيه:

لقد تم فتح باب الانتساب نظريا ونحن بانتظار استكمال التحضيرات الادارية لفتح الدعوة العامة للانتساب، انما بدأت موجة استفسارات وموجة انتسابات مسبقة قبل فتح الاتحاد باب الدعوة للانتساب ونحن قبلنا عدة انتسابات لشخصيات مصرفية عربية مهمة، ونتوقع انطلاقة عمل الاتحاد الفعلية في نهاية فصل الصيف الحالي.

واشير هنا الى بادرة عضو مجلس ادارة الاتحاد السيد غسان بن جلون الذي قام ببادرة بعد الاعلان عن قيام الاتحاد بتأسيس برنامج ضمن الاتحاد الجديد لمسح نشاطات التمويل العربية والتركيز على اعادة تحفيزها باتجاه تنمية الاقتصادات العربية، ولتحسين الصورة الحضارية للعالم العربي، وقد بوشر بتنفيذ هذا البرنامج بتمويل قدمه السيد بن جلون وقيمته مليون دولار كبداية، وسيكون اجتماعنا المقبل في روما في نهاية شهر حزيران الحالي لاطلاق هذه المبادرة دوليا بحيث لا تقتصر على مساهمة شخص انما ستكون دعوة للقادرين من رجال المصارف العربية للمساهمة في هذا البرنامج الذي ترمي غايته الى ان يكون التحويل المصرفي ليس فقط في سبيل الربح التجاري انما ايضا لتكون هناك خلفية تنموية ذات مسؤولية تاريخية لرجال المصارف والمال العربي لان يكون لهم رأي وتكون لهم بصمات في تحفيز التمويل الرامي الى استنهاض الانسان العربي بحيث يتوجه قسم كبير من التمويل الى المشاريع ذات الجدوى البشرية وليس فقط ذات الجدوى الاقتصادية، وايضا بما يساعد على اعادة رسم صورة حضارية جيدة تدل على دور العرب في الحضارة واستنهاض هذا الدور بعدما اصابه «وزاز» ما يحدث في بعض الامور على الصعيد العالمي. وبالطبع ان ما ندعو اليه لا يرمي الى لعب اي دور سياسي اذ ان الاتحاد يهدف الى اخذ دور حضاري من خلال نشاط بعض اعضائه واندفاعهم في هذا الاتجاه.

المؤتمر السنوي للاتحاد المصارف العربية

وعن المؤتمر المصرفي السنوي لاتحاد المصارف العربية الذي ينعقد هذا العام (نهاية حزيران الحالي) في مدينة روما الايطالية قال الدكتور طربيه:

«نحن في مؤتمرنا في روما سيكون عندنا موضوع اساسي هو العلاقات الاوروبية – العربية على الصعيد المصرفي وعلى الصعيد المالي وكيفية تنمية «المتوسط» الذي هو بحيرة اوروبية – عربية بما من شأنه ان يحفز العلاقات المصرفية والمالية وينمي ايضا التبادل التجاري والاستثماري بين المنطقتين.

ونحن نتوقع مشاركة كبيرة في المؤتمر من القطاعين الخاص والعام خاصة ان الدولة الايطالية والمصارف الايطالية هي في صلب هذا المؤتمر ونحن دعونا اليه بمشاركة جمعية المصارف في ايطاليا، ونعرف ان ايطاليا هي شريك اقتصادي كبير للعالم العربي وشريك ايضا اقتصادي كبير للبنان، وهناك مصلحة كبيرة في ان يكون هناك تواصل على ارض ايطاليا التي تشكل نافذة جيدة للتواصل الاقتصادي والمصرفي بين العالم العربي واوروبا.

دعم المصارف

وعن الدور الذي يمكن ان تقوم به المصارف اللبنانية اليوم في دعم الاقتصاد اللبناني قال الدكتور طربيه:

المصارف اللبنانية تعمل على دعم الاقتصاد اللبناني وما تزال حاملة هموم هذا الاقتصاد ان لجهة القطاع العام ام لجهة القطاع الخاص. بالطبع نحن حتى الان بالرغم من عدم تحقيق الاصلاحات المرجوة وانعكاسها على المشهد الائتماني للبنان ما تزال تقدم التمويل على امل بان تربح الدولة الوقت وتستعمل هذا الوقت لتنفيذ ورقة اصلاحية مقبولة داخليا وخارجيا. هذا الموضوع تشكل حياله مع الهيئات الاقتصادية الاخرى عنصراً ضاغطاً على الدولة حتى تسرع في موضوع الاصلاح الذي لا يعني فقط الاتفاق على خطوطه الكبرى، انما يجب ايضا الاتفاق على تسريع وضعه موضع التنفيذ لان التأخير يجعل من كلفة الاصلاح اكبر ومردوده اقل.

ان المساعدة المصرفية هي في تنشيط دور القطاع التسليفي للاقتصاد، وبالطبع اعطت المصارف سابقا ما هو مطلوب منها كمساهمة، وهذه المساهمة ما تزال دورة



الدكتور طربيه في حديثة لـ«الديار»

مفاعيلها الايجابية حتى اليوم فاعلة لان الدولة قبل مساهمة المصارف في عام ٢٠٠٣ (باريس ٢) كانت تستدين بمعدل فوائد على كامل المحفظة مقداره ١٢,٥٥ ٪ اليوم الدولة تستدين بمعدل فائدة حوالي ٧,٥ ٪، اي ان الدولة ربحت فرق فائدة سنوية على المحفظة ٥ ٪ اذا قلنا ان حجم الدين العام قارب الـ ٤٠ مليار دولار يكون الوفر الذي قدمه القطاع المصرفي نتيجة مساهمته ودعمه للورقة الاصلاحية لعام ٢٠٠٢ ما يعادل المليارين دولار «فرق فائدة». نحن دفعنا وما نزال مستمرين بهذه المفاعيل ويقتضي على الدولة ان تسرع في الاصلاح حتى لا تخسر هذه المفاعيل التي ما تزال مستمرة. اليوم الفائدة العالمية اصبحت فوق الـ ٥ ٪ على الدولار والدولة تستدين بـ ٧,٥ ٪ منذ ثلاث سنوات كانت الفائدة على الدولار ٢,٥ ٪ والدولة كانت تقترض بـ ١٠,٩ ٪. اليوم الفارق اصبح اقل من نقطتين وبالتالي فان الدعم الذي حصلت عليه الدولة اللبنانية كان فرصة تاريخية نامل ان لا تبددها نتيجة التاخير الحاصل حتى اليوم في اطلاق الورقة الاصلاحية بسبب الاختلاف على «جنس الملائكة» في معالجة المشكلات الكبرى سواء كان ذلك بموضوع الكهرباء، ام بموضوع الضمان الاجتماعي ام بموضوع التخصصية. كل هذه العناوين وردت في الورقة الاصلاحية واعطى المجتمع الدولي والمصارف اعلى مصداقية للدولة بالنسبة لهذه الورقة ثم تبين لاحقا وجود اختلاف على التنفيذ وما نزال حتى اليوم نامل بتنفيذ هذه الورقة واقله الاصلاح في الباب الاول، فاذا كنا مختلفين على موضوع التخصصية ... لا يعفينا ذلك ان نكون مختلفين على موضوع الاصلاح، اذ ان موضوع الاصلاح ومحاربة الهدر ليس بحاجة الى قرار دولي ولا بحاجة الى مؤتمر حوار وطني، فهذه بحاجة الى قرارات حاسمة تؤخذ وتنفذ لان الخطر يداهم الجميع وبصورة خاصة المسؤولين السياسيين يتحملون مسؤولية وطنية وتاريخية في عدم اجراء الاصلاح باسرع وقت ممكن.

إتحاد المصارف العربية

حزيران / يونيو 2006



الدكتور جوزف طربيه

رئيس مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية :

★ إتحاد المصارف العربية إطار يجمع المصارف والمؤسسات المالية العربية

★ ..والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب إطار يجمع المصرفيين العرب سواء كانوا يديرون مصارف عربية أو مصارف دولية

★ سنعلن في مؤتمر روما عن برنامج تنمية العالم العربي في إطار نماذج استراتيجيات إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

اعلن الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، عن ان قيام الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب سيكتمل في نهاية الصيف الحالي، مؤكدا على ان الاتحاد الذي سيكون مقره بيروت مع اتحاد المصارف العربية الممثل في مجلس إدارته بـ 4 اعضاء حكميين.

الإتحاد الجديد

إن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب كان تلبية لحاجة ماسة مفادها ضرورة جمع المصرفيين العرب العاملين على المستوى العربي والمستوى العالمي أيضاً ضمن اتحاد واحد يكون له صفة تمثيلية وذلك في موازاة إتحاد المصارف العربية الذي يجمع المصارف والمؤسسات المالية العربية، وهذا يستدعي مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول العربية في عملية تأسيس الاتحاد. وبالفعل، فإن الاتحاد تأسس بوجود ممثلين لـ 15 مصرفاً يمثلون 15 دولة عربية.

نحن في الوقت الراهن عندنا اتحاد يجمع المؤسسات المصرفية العربية، هو اتحاد المصارف العربية، أما الاتحاد الجديد فهو يجمع المصرفيين الذين يمكن أن يكونوا على رأس مصارف عربية أو على رأس مصارف دولية. إن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يشكل بالفعل الإطار الذي يمكن فيه جمع هؤلاء المصرفيين، سواء كانوا يديرون مصارف عربية أو كانوا يديرون مصارف دولية.

إن قوة هذا الاتحاد ناشئة أيضاً عن جمعه للموارد البشرية في القطاع المصرفي والقطاع العربي بحيث سيكون في الاتحاد تجمعات خاصة ببعض النشاطات الحديثة اليوم في العمل المصرفي (تجمع لمسؤولي الإلتزام المصرفي – مسؤولي إدارة المخاطر في المصارف...) تجمعات نشأت نتيجة تطور الوحدة المصرفية العربية، والاتحاد الجديد سيكون الجامع لهذه الاختصاصات والنشاطات الجديدة من ضمن إطار رعايته لمهن جديدة ضمن إطار العمل المصرفي يشرف على تطويرها وتنميتها وإعطائها كل وسائل النمو ووسائل النجاح.

وقد اتخذ الاتحاد بيروت كمركز له نتيجة إجماع المؤسسين على هذا الأمر، ووجود الاتحاد في بيروت سيسمح له أن يكون على تنسيق كامل مع اتحاد المصارف العربية، خاصة أن الاتحاد الجديد تأسس بناء لتوصية من مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية وبتأييد من الجمعية العمومية للاتحاد. هناك تأييد كبير لإنشاء هذا الاتحاد صدر من أعلى مرجعية مصرفية عربية التي هي اتحاد المصارف العربية، وبالتالي سيتمكن كل من الاتحادين من الإحاطة الكاملة بالعمل المصرفي العربي سواء كان يتعلق ذلك بالمؤسسات أو أيضاً بالقيادات المصرفية التي تدير العمل المصرفي،إن في العالم العربي أو في الخارج.

وأستطيع أن أؤكد بالمناسبة وأشدد على أن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب لا يتعارض أبداً مع اتحاد المصارف العربية كونه منبثق عن الاتحاد الثاني ويتكامل مع هذا الاتحاد الذي سيكون ممثلاً بمجلس إدارة الاتحاد الجديد بـ 4 أعضاء حكميين، وهذا الأمر يؤكد على أن هذا الاتحاد منبثق عن اتحاد المصارف العربية وفي الوقت عينه سيؤمن تواصلاً مؤسساتي مع اتحاد المصارف العربية من خلال وجود الأعضاء الحكميين في مجلس إدارته.

ولقد تم فتح باب الانتساب نظرياً، ونحن بانتظار استكمال التحضيرات الإدارية لفتح الدعوة العامة للانتساب، إنما بدأت موجة استفسارات وموجة انتسابات مسبقة قبل فتح الاتحاد باب الدعوة للانتساب ونحن قبلنا عدة انتسابات لشخصيات مصرفية عربية مهمة، ونتوقع انطلاقة عمل الاتحاد الفعلية في نهاية فصل الصيف الحالي.

وأشير هنا إلى بادرة عضو مجلس إدارة الاتحاد السيد عثمان بن جلون، الذي قام ببادرة بعد الإعلان عن قيام الاتحاد بتأسيس برنامج ضمن الاتحاد الجديد لمسح نشاطات التمويل العربية والتركيز على إعادة



مؤسسو الإتحاد الجديد خلال إجتماعهم الأول

تحفيزها باتجاه تنمية الاقتصادات العربية، ولتحسين الصورة الحضارية للعالم العربي، وقد بوشر بتنفيذ هذا البرنامج بتمويل قدمه السيد بن جلون وقيمته مليون دولار كبداية، وسيكون اجتماعنا المقبل في روما في نهاية شهر حزيران/يونيو الحالي لإطلاق هذه المبادرة دولياً بحيث لا تقتصر على مساهمة شخص إنما ستكون دعوة للقادرين من رجال المصارف العربية للمساهمة في هذا البرنامج، الذي ترمي غايته إلى أن يكون التمويل المصرفي ليس فقط في سبيل الربح التجاري إنما أيضاً لتكون هناك خلفية تنموية ذات مسؤولية تاريخية لرجال المصارف والمال العربي، لأن يكون لهم رأي وتكون لهم بصمات في تحفيز التمويل الرامي إلى استنهاض الإنسان العربي؛ بحيث يتوجه قسم كبير من التمويل إلى المشاريع ذات الجدوى البشرية وليس فقط ذات الجدوى الاقتصادية، وأيضاً بما يساعد على إعادة رسم صورة حضارية جيدة تدل على دور العرب في الحضارة واستنهاض هذا الدور بعدما أصابه "رذاذ" ما يحدث في بعض الأمور على الصعيد العالمي، وبالطبع إن ما ندعو إليه لا يرمي إلى لعب أي دور سياسي، إذ إن الاتحاد يهدف إلى أخذ دور حضاري من خلال نشاط بعض أعضائه واندفاعهم في هذا الاتجاه.

مؤتمر روما

وعن المؤتمر المصرفي السنوي لاتحاد المصارف العربية الذي ينعقد هذا العام (نهاية حزيران الحالي) في مدينة روما الإيطالية قال الدكتور طربيه:

"نحن في مؤتمرنا في روما سيكون عندنا موضوع أساسي هو العلاقات الأوروبية – العربية على الصعيد المصرفي وعلى الصعيد المالي وكيفية تنمية "المتوسط" الذي هو بحيرة أوروبية – عربية بما من شأنه أن يحفز العلاقات المصرفية والمالية وينمي أيضاً التبادل التجاري والاستثماري بين المنطقتين.

ونحن نتوقع مشاركة كبيرة في المؤتمر من القطاعين الخاص والعام، خاصة أن الدولة الإيطالية والمصارف الإيطالية هي في صلب هذا المؤتمر، ونحن دعونا إليه بمشاركة جمعية المصارف في إيطاليا، ونعرف أن إيطاليا هي شريك اقتصادي كبير للعالم العربي وشريك أيضاً اقتصادي كبير للبنان، وهناك مصلحة كبيرة في أن يكون هناك تواصل على أرض إيطاليا التي تشكل نافذة جيدة للتواصل الاقتصادي والمصرفي بين العالم العربي وأوروبا.□

المستقبل

السبت ٢٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠٦ – العدد ٢٢٥١

تأسيس اتحاد المصرفيين العرب وطربيه رئيساً لثلاث سنوات

أسست مجموعة من القيادات المصرفية العربية أمس في الدار البيضاء اتحاداً مصرفياً عربياً سمّته «الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب» وانتُخب رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه رئيساً لمجلس إدارة الإتحاد الجديد لثلاثة أعوام، يبدأ سريانها من تاريخ التأسيس.

وقرر مجلس إدارة الاتحاد الجديد تكليف طربيه تقديم طلب الترخيص إلى السلطات اللبنانية، واعتباره ممثلاً لديها، وتفويضه اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين الإعلان عن الاتحاد وتسجيله رسمياً.

ومؤسسو هذا الإتحاد الجديد هم اضافة إلى طربيه محمد بركات رئيس اتحاد بنوك مصر وبنك مصر، عثمان بن جلون رئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب ورئيس مدير عام البنك المغربي للتجارة الخارجية، أحمد الخاوي رئيس جمعية البنوك اليمنية ومدير عام بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار، حاتم عبدالله الزبير رئيس اتحاد المصارف السوداني ومدير عام بنك الثروة الحيوانية، الشيخ الدكتور حمد بن ناصر آل ثاني مدير عام بنك قطر للتنمية الصناعية، عبد الهادي شايب عضو مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري - السعودية، الدكتور الهادي شايب عينو مدير عام المجموعة المهنية لبنوك المغرب، عبد الرحمن بن خلفة العفوض العام للمجموعة المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، عيسى الحيدوسي نائب رئيس ومدير عام بنك التمويل التونسي السعودي، الدكتور دريد درغام رئيس ومدير عام المصرف التجاري السوري، عدنان درويش مدير عام بنك الإسكان العماني، فتحي جمعة بو سنينة رئيس مجلس إدارة مصرف التجارة والتنمية - ليبيا، عبد الهادي صادق عبد المهدي رئيس ومدير مصرف الرشيد العراق، وفخر الدين خليل عضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ورئيس شركة استثمارات مالية.

ويهدف الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الذي سيتخذ من العقر الجديد لاتحاد المصارف العربية مركزاً رئيسياً له، إلى إقامة الروابط بين المصرفيين ورجال المال العرب، ونسج شبكة علاقات مهنية بين المصرفيين ورجال المال العرب، ونسج شبكة علاقات مهنية بين المصرفيين ورجال المال العرب وزملائهم الأجانب، وتفعيل التواصل مع الكفاءات المالية والمصرفية العربية أو التي من أصل عربي، وتأسيس وتطوير تعاون مشترك مع المرجعيات العربية والدولية المهتمة بقضايا العمل المصرفي والمالي، والمساهمة من خلال الإعلام في إظهار المستوى الراقي للمصرفيين العرب وإبراز التزام المهنة المصرفية العربية بالمعايير الدولية، وتشجيع الترويج للاستثمار في المنطقة العربية، وإرساء التعاون مع الجمعيات والإتحادات المصرفية المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالشؤون الاقتصادية والمالية والمصرفية، وتكريم المصرفيين المتميزين لعرب أو من أصل عربي.

ووافق مجلس إدارة الاتحاد الجديد مؤقتاً على تكليف الدكتور فؤاد شاكر أمين عام اتحاد المصارف العربية القيام بمهام الأمين العام للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور بابكر محي الدين ابراهيم الأمين العام المساعد لاتحاد المصارف العربية القيام بمهام الأمين العام المساعد للاتحاد الجديد.

من المخطط ان يضم الإتحاد الجديد مجموعة كبيرة من القيادات المصرفية والمالية العربية العاملة في الأسواق العربية والدولية، ممن كان لهم، أو لهم حالياً، بصمات وإنجازات بارزة في الصناعة المصرفية والمالية العربية. هذا فيما يضم اتحاد المصارف العربية مؤسسات مصرفية ومالية عربية وعربية - أجنبية مشتركة. ومن المرتقب ان تتكامل جهود الإتحادين من أجل اعلاء شأن الصناعة المصرفية العربية على الصعيدين الإقليمي والدولي وزيادة مساهمة المؤسسات المصرفية والمالية والقيادات المصرفية والمالية العربية في تحقيق هذا الهدف.

الشرق

الثلثاء ١٨ ابريل ٢٠٠٦

البورصة والعقارات تسيطران على مناقشات جلسة مستقبل الصناعة المصرفية

فهد بن فيصل: تطوير نظم الرقابة والمدفوعات وربط السوق المالي بالجهاز المصرفي



الشيخ فهد بن فيصل

في إطار جلسات ملتقى قطر الاقتصادي، عقدت امس جلسة خاصة حول مستقبل الصناعة المصرفية في الخليج، ترأس الجلسة سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني نائب محافظ مصرف قطر المركزي.

وشارك بها الدكتور جوزيف طربيه رئيس ومدير عام الاتحاد اللبناني ورئيس اتحاد المصارف العربية والسيد عبد العزيز عظمي امين عام التعاون المالي الكويتي والسيد محمد صفي نائب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري - قطر، والسيد زياد ملكاوي الرئيس التنفيذي لبنك دبي والسيد فيصل كوك مدير عام الخدمات المصرفية للمؤسسات والتجزئة المالي «البنك الوطني وباسم صلاح الدين / البنك المتحد».

وفي بداية الجلسة ألقى سعادة الشيخ فهد بن فيصل نائب محافظ مصرف قطر المركزي كلمة اكد فيها ان اقتصادنا الخليجي يمر منذ سنوات قوية اقتصادية في مسيرة ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي الى قرابة 20% سنويا في قطر وبعض الدول الاخرى، وتسعى المجامع الاقتصادية فوائض مالية ضخمة سنة بعد أخرى وفي ظل هذه الظروف يصبح الحفاظ على الاستقرار المصرفي ضرورة ملحة باعتباره حجر الزاوية الاقتصادي، وساعد على تفعيل ادوات السياسة النقدية.

واضاف لقد عمل مصرف قطر المركزي على تحقيق الاستقرار المصرفي في قطر، من خلال إلزام البنوك بالتطبيق المبكر لمعيار كفاية رأس المال المعدل «بازل 2» وان كانت نسبة الملاءة لمعدل كفاية رأس المال في بازل 2 هي 8% فإن البنوك العاملة في دولة قطر قد نجحت في الوصول بهذه النسبة إلى مستويات تتراوح ما بين 15-22%.

وقال الشيخ فهد: لقد استطاع مصرف قطر المركزي ان يلائم مستويات الاشراف والرقابة على البنوك وفقا لاحدث النظم العالمية التي تستند إلى ستة دعائم اساسية هي تأكيدية المؤسسات والشفافية وادارة المخاطر، وكفاية رأس المال، وادارة السيولة، ومراقبة الأداء.

وقد طور المصرف قاعدة المكننة على البنوك بادخال نظم التقارير المركزية اليومية الآلية، التي من طريقها اصبحت لدينا القدرة على معرفة حجم المخصصات ومعدل المداينات والقروض المتعثرة وتوزيع القروض على القطاعات والاقتراض ومعرفة النسب الاشرافية بشكل لحظي.

كما استكمل المصرف ايضا تطوير نظام آلي للمدفوعات يمكن من خلاله تسوية المدفوعات بين البنوك في قطر من خلال المقاصة الالكترونية دون تدخل يدوي، ونقوم الآن بالتنسيق مع سوق الدوحة للأوراق المالية بالاضافة لربط السوق بالجهاز المصرفي لإنجاز التخاص الالكتروني لعمليات تداول الاسهم، وما يترتب عليها من مدفوعات مالية، وأخرى متعلقة بنقل وتحويل ملكية الأسهم من طرف لآخر.

ومنذ مصرف قطر المركزي أول من طور النمط الالكتروني الذي يساعد على انجاز عملية التقاص لمدة لا تزيد عن ثلاثة أيام.

وأكد ان مصرف قطر المركزي في طليعة البنوك المركزية التي شجعت البنوك الاسلامية على تنويع موجوداتها ومساعدتها من خلال السماح لها بممارسة النشاط التجاري والاستثماري اسافة إلى انشطتها الاسلامية المعتادة، ونجح المصرف على وضع أدوات للبنوك الاسلامية بما يتفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية لاستقرار توظيفاتها وسلامة مراكزها المالية وقد تحقق كل ذلك دون المساس بخصوصية نجاح العمل المصرفي الاسلامي أو التعرض لتطبيقاته.

وأكد الدكتور جوزيف طربيه رئيس اتحاد المصارف العربية ان المصارف اللبنانية هي ثمرة النتاج للقطاع المصرفي العربي وحتى الرقم 2005 فان هناك زيادة في موجوداتها بلغت 22% بقارية 17% عام 2004 ووصلت قيمة الموجودات الى 664 مليار دولار، كما ارتفعت محافظ القروض والتسليف بنسبة 38% وارتفعت الودائع بنسبة 22% واضاف طربيه ان موجودات المصارف الخليجية تشكل 60% من موجودات المصارف العربية مشيرا الى

طربية: 664 مليار دولار قيمة موجودات المصارف الخليجية



نائب محافظ مصرف قطر المركزي



جوزيف طربية

المنافسة الكبيرة في سوق العمل المصرفي ونجاح المصارف الخليجية في سور الدول والسيطرة وشرا عدد من البنوك العربية الأخرى.

مشيرا إلى وجاهة التوجه نحو انشاء مصارف اسلامية نجاح هذه المصارف وجذب رؤوس الاموال والودائع وأكد طربية زيادة الطلب على الاوراق المالية في دول الخليج خاصة القطاع المصرفي، اضافة إلى التوجه في التعاون بين المصارف الخليجية، وليس العديد من البنوك.

الى زيادة رؤوس اموالها للاستعداد لتطبيق مقررات بازل.

وحول خصخصة القطاع المصرفي قال ان هناك موجودات تعترض تطورها ابرزها قلة تنوع الاعمال حيث تركز على صيرفة التجزئة، كما أن هناك قيودا على السفاذ للاسواق المحلية والخليجية في ظل العقبات القانونية، مشيرا إلى القيود على الملكية العامة والعالمية، حيث تغلب على المصارف العائلية ما يحد من تطورها وتوسعها اضافة إلى تعيينها للتقلبات الحادة في اسعار النفط العالمية مما يؤثر على النمو الاقتصادي مرضة نجمه التقلبات وقال هناك تركيز في الاسواق المصرفية حيث يمثل ٦ عملة معظم العمل المصرفي وسيطرة مجموعة صغيرة من المصارف على القطاع المصرفي يشكل على

استكمال تطوير نظام آلي لتسوية المدفوعات دون تدخل يدوي

وحول أفاق العمل المصرفي الخليجي أكد دور المصارف الخليجية في النمو الاقتصادي مما يتطلب مواصلة عملية التطوير الشامل لاستراتيجياتها وضماناتها، ومواصلة الدول سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تكفل الانفتاح بجانب زيادة التعاون الاقتصادي وانماء الاقتصاد المحرك الطبيعي و ستكمال السوق الخليجية المشتركة وقيام الاتحاد النقدي و ستقلال السيولة في التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار المحلي والخليجي.

وفي كلمته أكد فيصل كوك الدور الكبير للمصارف الخليجية في عملية التنمية الاقتصادية التي تشهدها معظم دول الخليج. واضاف ان هناك حاجة كبيرة في القطاع المصرفي بين هذه البنوك مما يتطلب من المصارف الخليجية تطوير انظمتها وتدعيم الخدمات بمتكرة وطلب بوجود شبكة تحقق المقاربة بين اعمال البنوك.

وأكد محمد صفي نائب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري ان توسع البنك قليميا من خلال شراء نسبة من بنك عمان اضافة إلى التوسع في الخدمات الائتمانية مع دول عربية واضاف ان زيادة رأس المال تهدف إلى مواجهة التحديات المستقبلية.

وأكد عمر المطيري رئيس بيت التمويل الكويتي ان مصارف الخليج تطورت بمعدلات كبيرة بفضل عنصرين هما العنصر البشري وتدريبه والثاني هو

العنصر التكنولوجي الذي يدم تقييده في المصارف.

واضاف ان بند التمويل الكويتي مجمع في تنويع استثماراته مثل العقارات وادارة المحافظ وتأجير الاصول، وذلك لتلافي اية ازمات . وقال إن هناك مصارف متعددة تحصل على تراخيص جديدة بدون وجود كوادر ادارية قادرة على ادارة المصارف الجديدة مطالبا بدمج المصارف لتقوية مراكزها المالية وانشاء كيانات قوية. وطالب المصارف المركزية بمراقبة اعمال المصارف الخليجية التي تهتم بالعمولات والعوائد على حساب التنمية والتطوير.. كما طالب المصارف المركزية بتقييم تجربة المصارف الإسلامية حتى الآن.

واكد رياد مكاوي الرئيس التنفيذي لبنك دبي وجود تدفقات كبيرة للعوائد المالية في منطقة الخليج وتوافر سيولة كبيرة بسبب اسعار الطاقة. حيث يتوقع ان تصل السيولة إلى 1,3 تريليون دولار بسبب فوائض الطاقة. واضاف ان هناك تطورات في القطاع المصرفي الخليجي وحققت العديد منها ارباحا قياسية بفضل النمو في الاسواق الخليجية وتطبيق اصلاحات اقتصادية شاملة. مشيرا إلى نمو المصارف الاسلامية وارتفاع الودائع بصورة غير متوقعة وهي مكونات جديدة في القطاع المصرفي. ودول الخليج خاصة ان المصارف التجارية تتحول حاليا إلى اسلامية مما يشير إلى زيادة السيولة وحرص المؤسسات المالية على استغلالها.

واشار إلى قيام البنوك العالمية بافتتاح فروع اسلامية تبنكر خدمات جديدة.

واكد باسل جمال الدين الاهلي المصري ان هناك فرصا كبيرة أمام المصارف الخليجية للاستفادة من الطفرة الاقتصادية وتحقيق نمو بمعدلات عالية من خلال معدلات الانفاق الحكومية العالية في موازنة الدول الجديدة مما يتيح فرصا للبنوك المحلية والخليجية للدخول في انشطة المشروعات المحلية اضافة إلى زيادة الانفاق الحكومي في دول الخليج وامكانيات الشراكة مع المصارف الخليجية. وحول التوسع في منطقة الخليج اكد ان ذلك يتطلب اضافة قيمة ومنتجات والمساهمة في التنمية وليس وجود فروع فقط تقدم العمل المصرفي، واكد ان المنافسة شديدة في السوق الخليجي ودخول مصارف عالمية الى الاسواق المحلية، مشيرا إلى استعداد المصارف الخليجية لهذه المنافسة وتوافر قدرات وامكانيات يمكن استغلالها في النمو والتطوير وشهدت الجلسة مناقشات ساخنة تعلقت بالعمل في قطاع المصارف والتوجه نحو فتح مصارف جديدة حيث أكد احد المشاركين ان الحصول على اموال من المواطنين بهدف اقامة بنوك جديدة يتطلب وجود كوادر ادارية وفنية وهي غير متوافرة بمنطقة الخليج. واشار إلى توسع البنوك في تمويل الاسهم واهمية قيام المصارف المركزية بضبط هذه العملية حفاظا على اموال المواطنين

ورداً على هذه التساؤلات اكد الشيخ فهد ان القانون في قطر يمنع تملك البنوك للعقارات.

كما ان هناك نسبة معينة لتمويل شراء الأسهم واكد جوزيف طربيه انه يجب ضبط بعض الامور مثل تمويل الاسهم والتوسع في منح تراخيص جديدة.

وطرح أحد المشاركين مشكلة ادارة البنوك وتحقيق ارباح عالية بدون اقامة مراكز تدريب لقيادة هذه البنوك واعداد برامج تدريبية وغياب هذا الدور عن المصارف. كما طرح غياب البنوك الاسلامية عن التمويل الصناعي.

وفي رده اكد الشيخ فهد وجود مراكز تدريبية في اغلب المصارف الخليجية واعدادها برامج متخصصة بذلك. وطرح مشارك اخر قضية تأسيس عدد من البنوك واهمية استغلال السيولة المتوافرة لدى المواطنين.

وتساءل احد المشاركين عن احتكار الاقلية لقطاع المصارف ومزايا وعيوب هذه الظاهرة.. وفي رده اكد الدكتور جوزيف طربيه أن هذه الظاهرة موجودة في اغلبية الدول العربية وان المستقبل للمصارف الكبيرة العملاقة التي تمتلك الكوادر الادارية والفنية ذات القدرات العالية.

وطرح مشارك اخر تركز انشطة المصارف في قطاعين هما العقارات والسوق المالية «البورصة» مطالبا بأهمية تنويع مصادر الدخل.

النهار

الثلثاء ١٨ نيسان ٢٠٠٦

يترأس المؤتمر المصرفي في الدار البيضاء

طربيه يعلن تأسيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

أعلن رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه تأسيس "الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب" الذي سيتخذ من مقر الاتحاد مركزا رئيسا له ويعمل بغية اقامة علاقات روابط وعمل مشترك وتطويرها بين رجال المصارف والمال العرب.

كلام طربيه ورد في بيان للاتحاد صدر امس قبل توجهه الى الرباط لحضور الاجتماع الدوري الـ77 لمجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الذي سينعقد في 26 الجاري لعرض مسألة تشييد مقر الاتحاد ومشروعاته الجديدة واختيار "الشخصية المصرفية العربية لعام 2005"، وانشاء "المركز العربي للتطبيقات المصرفية السليمة"، وتجمعات مهنية عربية لمسؤولي ادارة المخاطر ومسؤولي مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب. واشار البيان الى ان طربيه سيترأس في 27 الجاري، المؤتمر العربي الذي ينظمه الاتحاد بعنوان "الاستثمار في العالم العربي: استثمار في المستقبل" في رعاية الملك محمد السادس، ومشاركة مجموعة حاشدة من القيادات المصرفية والاستثمارية والاقتصادية من القطاعين العام والخاص من الدول العربية، الى جانب خبراء دوليين بارزين.

ويتزامن انعقاد اجتماع مجلس الادارة والمؤتمر المصرفي العربي مع الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للاتحاد الذي سيشارك فيه ممثلو المصارف والمؤسسات المالية الاعضاء في الاتحاد. وتعليقا، قال طربيه ان اتحاد المصارف ينظم هذه الاحداث الثلاثة الكبرى في وقت تتكثف فيه مبادراته الرامية الى اطلاق مبادرات استراتيجية جديدة داعمة للعمل المصرفي العربي المشترك، ويستعد فيه ايضا لاطلاق مقره الجديد مطلع السنة المقبلة الذي سيكون "البيت المصرفي العربي".

ولفت الى ان اتحاد المصارف العربية سيعلن في خلال هذه الفاعليات الثلاث تأسيس اتحاد عربي جديد هو "الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب" World Union of Arab Bankers، والتي سيتوقع عقد تأسيسه نخبة من الشخصيات المصرفية العربية التي عملت في القطاع المصرفي العربي سواء على صعيد المنطقة العربية او على صعيد العالم عموما. واوضح ان هدف الاتحاد الجديد اقامة الروابط وعلاقات العمل المشترك بين رجال المصارف والمال العرب وتطويرها مع رجال المصارف والمال الاجانب وعلى نحو يكمل دور اتحاد المصارف العربية في تطوير العمل المصرفي والمالي العربي، اضافة الى تطوير الصناعة المصرفية العربية وزيادة بعدها الدولي.

إتحاد المصارف العربية

نيسان / أبريل 2006

الدكتور جوزف طربيه

رئيس مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية



نعول أهمية كبيرة خلال المرحلة المقبلة على زيادة التقارب بين القيادات المصرفية المغربية والقيادات المصرفية في الدول العربية الأخرى

إن أي مراجعة أمينة لواقع إقتصادنا العربي لا بدّ أن تحدد نقاط القوة و نقاط الضعف في مسيرة هذا الاقتصاد و مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، آخذين بعين الإعتبار التطورات المتسارعة على الساحتين الدولية و العربية، و على الصعد السياسية و الاقتصادية و المالية، حيث تتعرض مناطقنا منذ سنوات لمخاطر سياسية و أمنية و حروب و اعتداءات و ضغوطات، في سياق تواصل تعثر عملية السلام العادل و الشامل في الشرق الأوسط. هذا في الوقت الذي تتسارع فيه خطى العولمة الشاملة على مستوى الاقتصاد العالمي و أسواقه المالية و الإستثمارية و التجارية، مصحوبة بتصاعد وتيرة التحرر في إقتصادات دول و مناطق العالم.

إن إقتصادنا العربي جزء من المنظومة الإقتصادية الدولية، وهو لا يستطيع تجنّب عملية العولمة ضماناً لعدم تهميشه على الصعيد العالمي. فالدول العربية بحاجة إلى أن تزيد من فرص تصديرها، وإستقطابها لإستثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة، ونقل التكنولوجيا المتطوّرة إلى اقتصاداتها الوطنية، من أجل تسريع عملية نموّها وتنميتها الإقتصادية والإجتماعية. فبذلك، تستطيع دولنا تكبير حجم إقتصاداتها الوطنية وتفاعلها مع السوق الدولية، حيث إن حجم الإقتصاد العربي، بأسواقه التجارية والإستثمارية، لا يوازي أكثر من 2 – 3% من حجم الاقتصاد العالمي، هذا على الرغم من أن الوطن العربي يمتد على رقعة تمثل حوالي 10% من المساحة المكوّنة للكرة الأرضية، ويبلغ عدد سكانه ما يقرب من 5% من سكان العالم.

ومما لا شك فيه، أن دولنا العربية مدعوّة إلى مواصلة إصلاحاتها، على الصعد التجارية والمالية والإستثمارية والاجتماعية، من أجل تعميق إرتباطها بالإقتصاد الدولي، ودفع خطى التنمية في كافة الإتجاهات، وأيضاً تسريع وتيرة التقارب الاقتصادي الذي من شأنه إقامة سوق عربية إقتصادية واسعة النطاق.

ومع إنطلاقة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في بداية العام الماضي، فإننا نأمل أن تكون بداية حقيقية لتعزيز التكامل والتنمية بين دولنا، وخطوة في الطريق الصحيح لزيادة مردود التعاون الاقتصادي بالنسبة لكافة دولنا وشعوبنا، بحيث تزيد من حجم التجارة البينية العربية التي لا تتعدّى حالياً مستوى 10% من حجم التجارة العربية الإجمالية، وأيضاً لرفع الإستثمارات البينية العربية التي تقل في الوقت الراهن عن 1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي، وكذلك لتحسين وتعزيز القدرات التنافسية للإقتصاد العربي.

إن طبيعة المرحلة الراهنة، بتداخلاتها الدولية والإقليمية وبأبعادها الإقتصادية والإجتماعية، باتت تتطلّب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، فتح الأسواق العربية – العربية أمام حركة التجارة والإستثمار والعمل المصرفي والمالي بكل يسر وحرية وفعالية، لأن هذه المحاور الإقتصادية تشكّل الأقطاب الحقيقية لعجلة النمو والتطوّر والتعاون الإقتصادي العربي الحقيقي.

وهذا الإنفتاح الاقتصادي العربي مطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً وأن منطقتنا العربية تشهد اليوم فوائض سيولة مالية كبيرة تناهز قيمتها 200 مليار دولار وهي ناجمة عن الإرتفاعات القياسية في أسعار النفط العالمية خلال السنوات الأخيرة، وهذه الفوائض المالية تبحث عن فرص إقتصادية وإستثمارية مجزية في المنطقة العربية بدرجة أكبر من البحث عن الفرص المتاحة في الأسواق الدولية.

إن تدعيم هذا الدور الاقتصادي لقطاعنا المصرفي لكي يلعب دوراً أكبر خلال المرحلة المقبلة في عملية النمو والتنمية والتعاون بين الدول العربية يتطلب بالضرورة قيام السلطات العربية المختصة بزيادة تحرير وزيادة انفتاح الأسواق المصرفية والمالية العربية على بعضها البعض، وبما يتيح للمصارف العربية التوسع في الأسواق الإقليمية المجاورة، وإجراء تحالفات إستراتيجية على أصعدة الدمج والتملك عبر الحدود ضمن منطقتنا العربية.

إننا في إتحاد المصارف العربية نواكب بكل إعجاب التطورات الإيجابية الحاصلة في الاقتصاد المغربي وقطاعه المصرفي، وهو ليس بغريب عن مسيرة المملكة عبر التاريخ والتي خطها الراحل الكبير المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، والتي يستمر بها اليوم صاحب الجلالة الملك محمد السادس أطال الله بعمره، مع إرادة سياسية متجهة نحو الإصلاح والإنفتاح، إن تعم النهضة العمرانية الحديثة كافة مناطق المملكة، وتتعزز آفاق النمو الاقتصادي والتنمية الإجتماعية، وتتسارع وتيرة التطور المصرفي والمالي، ويزداد حضور المملكة ترسيخاً على خارطة الإستثمار الإقليمية والعالمية، كما تتنامى وتيرة إنفتاح وإندماج المملكة على الصعيدين الاقتصادي والمالي في إقتصاد المنطقة والعالم.

الإنفتاح الإقتصادي العربي مطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى

نواكب بكل إعجاب التطوُّرات الإيجابية في الإقتصاد المغربي وقطاعه المصرفي

على الدول العربية مواصلة إصلاحاتها على الصعد التجارية والمالية والإستثمارية والإجتماعية من أجل تعميق إرتباطها بالإقتصاد الدولي

إن القطاع المصرفي في المملكة المغربية يشكّل أحد الأعمدة الأساسية للقطاع المصرفي العربي، خصوصاً وأنه يتبنى اليوم عملية إصلاح وتطوير شاملة على كافة الصعد، مما يبشّر بدور أكبر لهذا القطاع في تعزيز النهضة المصرفية والمالية العربية.

إننا نعوّل أهمية كبيرة خلال المرحلة المقبلة على زيادة التقارب بين القيادات المصرفية المغربية والقيادات المصرفية في الدول العربية الأخرى، الذي نعتبره ضرورياً من أجل توسيع نطاق العلاقات المالية والاقتصادية بين المملكة المغربية وباقي الدول العربية، الأمر الذي يسرّع وتيرة التكامل الاقتصادي العربي، الذي نحن في أمس الحاجة إلى أن يصبح حقيقة ملموسة وواقعة على الأرض، بحيث يعزّز من حضور العالم العربي على الساحة الاقتصادية والمالية العالمية. □

الأخبار
al-akhbar
الخميس ٢٣ آذار ٢٠٠٦

الحوار الأمريكى الشرق أوسطى يطلب:

إنشاء مركز عربى لتسوية المدفوعات العربية البينية للحد من عمليات غسل الأموال فى المنطقة

كتبت دينا عبدالفتاح:

اكد الدكتور جوزيف طربية رئيس اتحاد المصارف العربية نجاح الاتحاد في اقامة تحالف استراتيجى مع التجمعات المالية والمصرفية العالمية من اجل مكافحة عمليات غسل الاموال مشيرا إلى ان المصارف تعد اكبر ساحات حرب غسل الاموال و تمويل الارهاب فى العالم، واوضح طربية ان حجم الاموال المغسولة عالميا تبلغ ٥٪ سنويا من اجمالى الناتج العالمى و٨٪ من حجم التجارة الدولية بقيمة تصل إلى ٣ تريليونات دولار سنويا وتأتى صناعة تبييض الاموال فى المرتبة الثالثة عالميا من حيث الحجم بعد تجارة العملة وتصنيع السيارات. ودعا الدكتور فؤاد شاكر الأمين العام للاتحاد إلى انشاء آلية عربية مشتركة تضم المرجعيات العالمية والعربية لتنسيق عمليات المكافحة الجماعية لغسل الاموال وتمويل الارهاب بالاضافة إلى انشاء مركز عربى لتسوية المدفوعات



د. جوزيف طربية

البينية العربية لخفض معدلات تسرب الاموال الملوثة من الاسواق الخارجية إلى مصارف المنطقة. واعلن محمود عبداللطيف رئيس مجموعة العمل المصرفى لمكافحة غسل الاموال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا «مينا فاتف» تراقب كل الحوالات سواء بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، مع مراقبة الاموال النقدية المنقولة عبر المنطقة العربية، وقال انه سيتم انشاء جهات وآليات لمراقبة الجمعيات الاهلية التى لا تهدف إلى الربح، والتى تقوم بجمع الاموال للتأكد مع عدم ممارستها لاى عمليات غسل اموال أو تمويل للارهاب. جاء ذلك فى افتتاح المؤتمر الاول للحوار الأمريكى الشرق أوسطى حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الذى تنظمه امس اتحاد المصارف العربية ويختتم اعماله مساء اليوم

ومن جانبه اكد فرنسيس ريتشارد، دوبى سفير امريكا بالقاهرة ان مصر ودول المنطقة العربية قطعت شوطا كبيرا فى عمليات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وقال ان ذلك ساعد على سرعة الاندماج فى النظام المالى والنقدى العالمى، وادى ذلك إلى تغيير نظرة العالم للمنطقة واوضح دوبى ان مكافحة غسل الاموال تساعد كثيرا فى جذب الاستثمارات الاجنبية لمصر التى تعمل الحكومة جاهدة من اجل تذليل جميع العقبات امامها

إتحاد المصارف العربية

آذار / مارس 2006

المصارف العربية ساحات للحرب على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

بقلم: د. جوزف طربيه

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

إن العمل المصرفي في العالم تسوده اليوم حالة تنبه قصوى، لأن المصارف تعتبر إحدى "ساحات" الحرب على تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهذا الواقع يفرض إهتماماً خاصاً يستدعي إيجاد الأجهزة والإجراءات المساعدة في الحرب الدولية على الإرهاب والأموال التي تغذيه، وإن المصارف مطالبة بالحذر والتعاون في مسألة اللوائح التي تردها من المرجعيات الأمنية الدولية، في شأن حسابات يشتبه في علاقتها بالموضوع الإرهابي.

وقد زاد هذا التطور العالمي المستجد من أهمية موضوع تبييض الأموال الذي حظي بإهتمام بالغ من قبل الحكومات والمنظمات والمؤسسات في أنحاء العالم خلال العقد الماضي، خاصة بعدما تفاقمت هذه الظاهرة وإزدادت درجة تعقيدها وكبر حجم عمليات تبييض الأموال الملوثة الناتجة عن أعمال وأنشطة غير مشروعة قطرياً ودولياً، هذا إلى جانب إنعكاساتها السلبية على العمل الإقتصادي والمصرفي حول العالم. وأشير هنا إلى أن حجم الأموال المغسولة سنوياً تقدر بما لا يقل عن 5% من إجمالي الناتج العالمي و8% من حجم التجارة الدولية، وبما يقارب 3 تريليون دولار سنوياً، بحيث تأتي صناعة تبييض الأموال في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الحجم بعد تداول العملات وتصنيع السيارات.

وقد إستدعى تطور عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بلورة جهود عالمية منسقة ومنظمة لمكافحتها، شارك فيها أعداد متزايدة من الدول والتنظيمات والمؤسسات العامة كما الخاصة في مختلف أنحاء العالم. وعاماً بعد عام، تزداد كفاءة هذه الجهات في الأداء، وفي تطوير أساليب العمل ومناهجه،



حتى نشأ اليوم ما يسمى بـ "مجموعة العمل المالي الدولي" أو FATF باللغة الإنجليزية وGAFI باللغة الفرنسية، والتي فرضت قواعد ومعايير محددة لمكافحة عمليات تبييض الأموال وأوجبت على الدول تبنيها وإلاّ وضعت الدول غير الملتزمة بهذه المعايير على لائحة الدول غير المتعاونة، مع ما يعنيه ذلك من سوء سمعة هذه الدولة أو تلك وأيضاً سوء سمعة جهازها المالي والمصرفي وما يمكن أن يتخذ بحقه من تدابير إكراهية.

إلاّ أن المستجد، بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، هو الإجماع الدولي على مكافحة الإرهاب من خلال منعه إستخدام تقنيات وأدوات النظام المالي في تنفيذ أهدافه. فالمطلوب الآن هو التشدد، ليس فقط في معرفة الزبون المودع أو المستثمر ومصادر أمواله، بل أيضاً الشخص المستفيد من المال موضوع التحويل، والإبلاغ عنه، في حال الشبهة بكونه سيستعمل لتمويل نشاط إرهابي. وباتت السلطات النقدية والمصارف اليوم مطالبة بإعتماد معايير تحقيق في أنظمة الدفع وفي التحويلات الإلكترونية، خاصة بعد قرارات مجلس الأمن وتوصيات مجموعة العمل المالي الدولي.

إنه مما لا شك فيه، أن المصلحة العامة تقضي بحفظ القطاع المصرفي العربي من العمليات غير المشروعة. فإقتصاد الجريمة لا يمكن الإعتماد عليه كبديل أو حتى كرديف للإقتصاد الشرعي في التأسيس لأي نمو داخلي أو إقليمي بالنسبة للمنطقة العربية، إقتصاداً أو قطاعاً مصرفياً.

كما أن الجميع متفقون على أن السعي لجذب الأموال المحلية والأجنبية للإستثمار داخل الدول العربية يجب أن يتم من خلال التحوط من تسرّبات الأموال الملوثة إلى الإقتصادات العربية والمصارف العربية، نظراً لما يلحقه هذا الأمر من أضرار كبيرة بسمعة المنطقة العربية وتنميتها المالية وخططها التنموية.

وحسناً فعلت الدول العربية، خلال السنتين الماضيتين، في تجهيز إطارها المالي بقوانين وتشريعات تنقّي وتحصن مؤسساتها المصرفية من شبهة إمكانية إستخدامها في عمليات تبييض الأموال الجارية على الساحة الدولية.

وأعتقد بأن دولنا مدعوة أيضاً إلى إتخاذ مجموعة أخرى من التدابير القادرة على زيادة درجة تحصين الأجهزة المصرفية من عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، أبرزها التالي:

– إنشاء آلية عربية بهدف تنسيق المكافحة الجماعية لتبييض الأموال وتمويل



الإرهاب، بحيث تلعب هذه الآلية دور مركزية مخاطر عربية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

– إنشاء مركز عربي لتسوية شتى المدفوعات البينية العربية، للتقليل من حاجة إستعمال مراكز أجنبية وسيطة قد تكون مسرحاً لتسرّب أموال ملوثة.

– التشدّد في توفير متطلبات الإدارة والإفصاح والشفافية وفق أسس سليمة على مستوى دول المنطقة العربية، تداركاً لبعض المحاولات الدولية في إثارة الشبهة حول نشاط بعض المؤسسات المالية والإنسانية العربية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001.

كما أن مصارفنا مدعوّة هي الأخرى إلى تبني أحدث آليات وتقنيات وإجراءات التحقق من أي عمليات مشبوهة لها إتصال بتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، والحفاظ الدائم على تبني المعايير والقواعد المالية والمصرفية الدولية في هذا المجال، حفاظاً على الثقة المحلية والدولية بالقطاع المصرفي في دولنا.

ونحن سعداء بإنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA FATF) التي تنشط اليوم في تطوير ثقافة مكافحة تبييض وتمويل الإرهاب في هذه المنطقة وحسب قواعد ومعايير مجموعة العمل المالي الدولي (FATF). كما أننا نعتز بأن أول رئاسة لهذه المنظمة الإقليمية الوليدة حديثاً قد أسندت إلى لبنان، وتحديداً إلى أمين عام هيئة التحقيق الخاصة بمكافحة تبييض الأموال الأخ الدكتور محمد البعاصيري. ولا شك في أن لبنان قطع شوطاً كبيراً على طريق تحصين قطاعه المصرفي من عمليات تبييض الأموال الدولية، عبر سنّه لقانون حديث في هذا المجال، ووضع القواعد والمعايير والإجراءات والآليات المحلية المناسبة من أجل ضمان تواصل نظافة قطاعنا المصرفي، وذلك بالتعاون التام بين مصرف لبنان وجمعية المصارف في لبنان وهيئة التحقيق الخاصة والسلطات اللبنانية المعنية الأخرى.

ونحن نتطلع إلى أن تقوم (MENA FATF) بدورها المنشود في ضمان نظافة أسواقنا المصرفية العربية من الأموال الملوثة العابرة لحدود العالم، لأن مصارفنا كانت على الدوام ساحات نظيفة للمال النظيف ويهمنا أن يتواصل ذلك مستقبلاً، لما فيه خير ومصلحة قطاعنا المصرفي العربي وإقتصادنا العربي عموماً.

إن "إتحاد المصارف العربية"، هو على إتصال دائم بالتجمعات المصرفية سواء في العالم أو في المنطقة العربية، إضافة إلى جهود الخلية الخاصة الموجودة في الإتحاد التي يواكبها رجال قانون ومصارف، والتي تنشط لمتابعة قضية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتأكد من بقاء الأنظمة المالية العربية هيكلاً للمال النظيف، ومتوافقة مع المعايير والقواعد الدولية التي تصدرها الجهات المالية الدولية بهذا الخصوص. ونحن نعتبر هذا الموضوع مهماً لمستقبل الصناعة المصرفية العربية وعلاقات أجهزتنا المالية مع الخارج وسمعتنا تجاه المصارف الدولية.□



إتحاد المصارف العربية

شباط / فبراير ٢٠٠٦

الدكتور جوزف طربيه

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس مجموعة الإعتماد اللبناني:



★ القطاع المصرفي اللبناني في موقع ملائم جداً لتطبيق معايير بازل-2

★ الإستقرار السياسي عامل محفّز لتنشيط الإقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو

★ الإتحاد يركّز على تشجيع وتحرير الإستثمار بين الدول العربية

من موقعه كرئيس لإتحاد المصارف العربية، وكرئيس لمجموعة الإعتماد اللبناني، وانطلاقاً من تجربته المميزة كرئيس سابق لجمعية مصارف لبنان، كان لا بد أن يتشعب الحديث مع الدكتور جوزف طربيه ليخرج من إطار التجربة اللبنانية إلى واقع القطاع المصرفي العربي، خصوصاً لجهة أداء المصارف العربية واستحقاقات "بازل-2" وعمليات الدمج، وتوسع المصارف الأجنبية في المنطقة، ومستقبل الصيرفة الإسلامية، وصولاً إلى التجربة اللبنانية وانعكاسات الفورة النفطية والفوائض الكبيرة التي تعيشها البلدان النفطية على القطاع المصرفي اللبناني.

يؤكد الدكتور طربيه في حديث إلى مجلة "إتحاد المصارف العربية"، أن القطاع المصرفي اللبناني يزخر بإمكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية شكلت على الدوام أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والأزمات التي يتعرض لها على اختلاف أنواعها.

ورأى أن لبنان يخوض حالياً ولسنوات مقبلة ورشة متكاملة للتخصيص والتسنيد، مما سيوفر فرصاً كبيرة للتمويل والاستثمار، وهما من أهم أدوات العمل التي يمكن مواكبتها عبر المصارف اللبنانية، الحاضرة بقوة بما تملكه من كفاءات علمية وخبرات وإمكانات لتكون الأداة والقناة الفاعلة لتأمين التواصل الإيجابي بين المستثمر وهذه المشاريع.

وأوضح، أن موجودات المصارف العربية تجاوزت الألف مليار دولار بحصيلة النمو المحقق في العام 2005. وسجلت هذه المصارف تقدماً جديداً في تعبئة المدخرات الوطنية وفي تنويع أدواتها وقنواتها على جوانب الإدخار والتمويل وإدارة الأصول.

وأكّد الدكتور طربيه، سعي إتحاد المصارف العربية الدائم إلى معايير مشددة في مراقبة ومنع العمليات المالية غير المشروعة، حرصاً من الإتحاد على نظافة المؤسسات العربية وهياكلها، وإلتزاماً بالتوجهات الدولية التي تدأب المصارف على تطبيقها ضماناً لإنخراطها الكلي في الصناعة المصرفية العالمية.

وتحدث الدكتور طربيه عن دور الإتحاد في توفير الدعم التقني والتدريبي للقطاعات المصرفية والمالية العربية في مجال تطوير بنيانها الداخلي على كافة الصعد.

مجلة "إتحاد المصارف العربية" التقت الدكتور جوزف طربيه، وكان معه هذا الحديث:

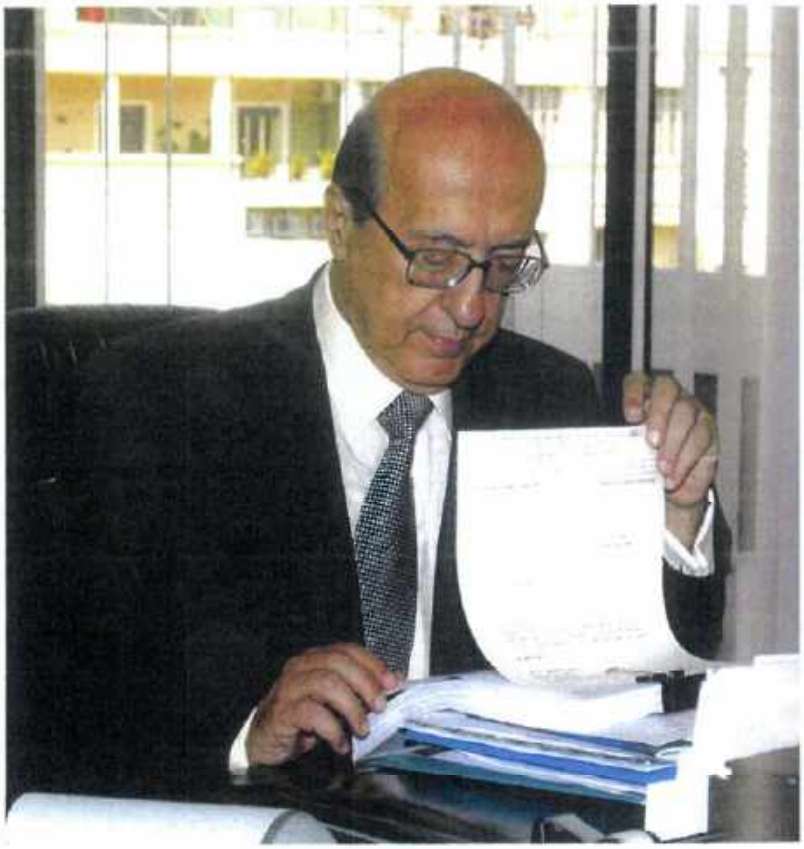
□ هل تعتقدون أن مصرفكم قد اتخذ كل الترتيبات من أجل الالتزام ببازل-2، وتطبيق المعايير المصرفية الجديدة؟

إن بدء العمل باتفاقية بازل الجديدة سيكون ما بعد العام 2007، خصوصاً لمصارف دول المجموعة العشر (G10)، وقد يعتقد البعض بأنه لدى المصارف متسع من الوقت للإلتزام بالمعايير الجديدة التي ستفرضها هذه الاتفاقية، إلاّ أنه عند الغوص في دقائق المتطلبات الجديدة لناحية الرساميل الإضافية المطلوبة والنظم والإجراءات ووسائل قياس المخاطر وتأهيل الكوادر في المصارف والسلطات الرقابية على السواء ووضع الآليات والسياسات اللازمة موضع التنفيذ، يتبين لنا بأن الفترة التي تفصلنا عن موعد بدء سريان مفعول الاتفاقية هي بالكاد كافية لإتمام ما تتطلبه الإتفاقية الجديدة.

ومن المحتم أن يتم وضع المصارف كافة في صورة ما ينتظرها من موجبات في ظل الإتفاقية الجديدة، وهذا ما سعت إليه السلطات النقدية اللبنانية وجميع المصارف في لبنان والدول العربية عبر التنسيق والتعاون وورش العمل والحلقات التدريبية التي أقامتها بهذه الصدد، والتي خلقت وعياً لدى الجهاز المصرفي حول هذا الموضوع. كما أن المهمة التي تنفذها جمعية المصارف بوضع الأدلة المطلوبة بموجب إتفاقية بازل-2 وتعميم هذه الأدلة اللازمة على المصارف لبلورتها، وفقاً لأوضاعها الخاصة كان لها الأثر الجيد في استكمال التحضيرات المطلوبة للتطابق مع الاتفاقية الجديدة.

وتواصل اللجنة المشتركة بين السلطات النقدية (البنك المركزي ولجنة الرقابة) وجمعية المصارف في لبنان بلورة وتنفيذ خطة العمل المطلوبة من المصارف لمواجهة الاستحقاق المنتظر في الإتفاقية الجديدة. بما في ذلك تدعيم وتحصين ملاءة المصارف وقوة مراكزها المالية تتراوح بين 14 و17% في السنوات الماضية أي ضعف المعدل المطلوب بمعايير بازل السائدة.

ومن المهم التأكيد بأن الخطوات التحضيرية المطلوبة للإلتزام بإتفاقية بازل



الجديدة ليست جهداً فردياً، بل يقتضي أن تكون مشروعاً تنظيمياً على مستوى الأسواق المصرفية ككل تشارك فيه كافة الأطراف المعنية من سلطات نقدية، ورقابية ومالية واقتصادية ومصارف ومؤسسات لكل منها دور فاعل في إنجاح هذه المهمة، نظراً لما ستلحقه المتطلبات الجديدة لإتفاقية بازل من التزامات ومتغيرات قد تعيد النظر بالعمل المصرفي برمته وتلقي بظلالها على كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في القطاعين العام والخاص وعلاقاتها بالمنظمة المالية الدولية من مصارف دولية ووكالات تقويم عالمية ومؤسسات مالية عالمية.

وفي المحصلة، فإن السعي المبكر لمواكبة الالتزامات الجديدة واكتساب المصارف القدرات المطلوبة سيتيحان حكماً للمصارف الحفاظ على انخراطها الكلي بالصناعة المصرفية الدولية والإلتزام بكافة متطلباتها ومنها توجّهات "بازل-2".

وبالفعل، فإن القطاع المصرفي اللبناني ومن ضمنه مصرفنا يستمر بالاستعداد للتفاعل الايجابي مع متطلبات "بازل-2"، من خلال توسيع قاعدة المساهمين ووضع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وذلك بموازاة الالتزام بسائر المعايير والقواعد المعتمدة أو المرتقبة للصناعة المصرفية الدولية، والتي يعمل على نشرها بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومجموعة غافي وغيرها من الجهات المعنية بالاستقرار المالي والدولي، إضافة إلى تطبيق القواعد الدولية للمحاسبة والتدقيق وتطوير العمل الإداري والحاسبي باتجاه تحسين الشفافية وترشيد الإدارة.

وبناءً على ما أنجز في هذا الاتجاه، والتنفيذ المدروس والمتدرج للمتطلبات المالية والإدارية والفنية، يمكننا القول بأن القطاع المصرفي عموماً ومصرفنا خصوصاً في موقع ملائم للغاية لتطبيق المعايير الجديدة وفق الصيغة التي سيقررها البنك المركزي، ولجنة الرقابة على المصارف.

□ وسط الفورة النفطية والفوائض الكبيرة التي تعيشها البلدان النفطية،

كيف تتوقعون أن يؤثر هذا الكم من السيولة على القطاع المصرفي اللبناني؟

يزخر القطاع المصرفي اللبناني بإمكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية، شكلت على الدوام أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والأزمات التي يتعرض لها على اختلاف أنواعها. كما شكلت أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطي استقطاب الرساميل والاستثمارات والانتشار والتواجد في الأسواق الإقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الأسواق.

وخلال السنوات الماضية شهد القطاع عملية إعادة هيكلة تأسست على بنية نظام مصرفي سليم ومواكب للمعايير والمواصفات الدولية كانت كفيلة بعودة القطاع، في فترة قياسية، لاحتلال مكانته المعهودة في الاقتصاد الوطني وليكتسب ما يلزم من قدرات ومميزات تنافسية تؤهله لتعزيز دوره الإقليمي والخارجي وفق أهم المؤشرات التي يتم تنميتها باستمرار وأهمها:

– حيازة القطاع المصرفي على موجودات تقارب 70 مليار دولار، أي ما يزيد عن 3,5 أضعاف إجمالي الناتج المحلي، وما يضاهي موجودات القطاعات المصرفية في بلدان إقليمية غنية بمواردها النفطية.

– وجود بنية قانونية متطورة، عمادها نظام السرية المصرفية الذي يكاد ينفرد به لبنان ليس في المنطقة فحسب، بل مع دول معدودة في العالم، من دون الإخلال بالمعايير الدولية الحديثة في الإفصاح والشفافية ومكافحة الأموال غير المشروعة عبر القانون رقم 2001/318.

– استقطاب القطاع المصرفي لمهارات وكفاءات دولية في مجال الأعمال المصرفية والمالية والإستثمارية، سواء من جيل الشباب الذين يحملون شهادات عالية من جامعات مرموقة، أو من ذوي الخبرات في العمل المصرفي والمالي الحديث وجلهم من اللبنانيين الذين تمرسوا العمل بمؤسسات دولية.

– تطوير شامل لبيئة الأعمال والوسائل المستخدمة بما يتوافق مع تطلعات المتمولين والمستثمرين واحتياجات الأسواق، وبشكل خاص بالنسبة للخدمات والمنتجات المرتبطة بالعمل المصرفي الحديث.

– استقدام واستخدام التكنولوجيا



المصرفية الحديثة ومواكبة الجديد منها على الصعيد العالمي، سواء بالنسبة للكفاءات البشرية أو بالنسبة للأجهزة والمعدات، حيث يمكننا التأكيد، بأن الإستثمار في التكنولوجيا يشكل أحد أهم أبواب الانفاق لدى المصارف اللبنانية.

وبناءً على كل ما تقدم، فإننا نعتقد أن لبنان بمزاياه الطبيعية والاستثمارية في مجالات اقتصادية متعددة بالأخص المصرفية والمالية، يمكن أن يتقدم إلى مواقع أفضل على لائحة الدول الإقليمية المختارة القادرة على اجتذاب الإستثمارات وإدارتها في تمويل المشاريع الخاصة والعامة في لبنان ودول المنطقة.

وكما هو معلوم قد حقق لبنان بقطاعه المصرفي والمالي حضوراً قوياً في الأسواق المالية الدولية خلال السنوات الماضية. واكتسب خبرات مميزة في عمليات أسواق الرساميل وباتت مؤسساته مؤهلة للعب دور وساطة مالية بمواصفات عالية لصالح الحكومات والمؤسسات في المنطقة. وسيكتسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة من خلال الشراكات أو التحالفات مع المؤسسات الإقليمية والخارجية التي تتمتع بإمكانات تمويلية كبيرة.

ونحن نعتقد أيضاً، أنه بالرغم من عوامل الإرباك القائمة حالياً في المنطقة، فإن الاحتياجات الإنمائية وتطوير البنى التحتية وإقامة بنى حديثة هي من المهام التي تحظى بأولوية لدى الحكومات، كما يخوض لبنان حالياً ولسنوات عدة مقبلة ورشة متكاملة للتخصيص والتسنيد، مما سيوفر فرصاً كبيرة للتمويل والإستثمار. وهما من أهم أدوات العمل التي يمكن مواكبتها عبر المصارف اللبنانية الحاضرة بقوة، بما تملكه من كفاءات علمية وخبرات وإمكانات لتكون الأداة والقناة الفاعلة لتأمين التواصل الإيجابي بين المستثمر وهذه المشاريع، كذلك الأمر بالنسبة للمصارف اللبنانية في الأسواق الخارجية التي نعتقد أنها ستكون من الوحدات المصرفية والمالية المتميزة باهتمامها وبنوعية أعمالها.

□ شهد العام 2005 حركة انتشار سريعة للمصارف اللبنانية نحو الأسواق الإقليمية كسوريا ومصر والسودان والجزائر، مع توجه ناشط لإفتتاح فروع جديدة في بعض دول الخليج. كيف ترون هذه الخطوط من الناحية المصرفية، وما هي آثارها الإيجابية على القطاع المصرفي اللبناني؟

قياساً على تنامي قوة وقدرات القطاع المصرفي اللبناني ومضافاً إليه الإنتشار الديموغرافي الخارجي الواسع للبنانيين، لجهة وجود جاليات عاملة أو مغتربة في الخارج يفوق تعدادها أربعة أضعاف المقيمين، ونظراً لضيق السوق الداخلي في استيعاب القدرات المتنامية للمصارف، فإن تطلع القطاع إلى الأسواق الخارجية بحثاً عن منافذ جديدة للعمل والاستثمار يشكل أحد الخيارات الاستراتيجية المتبعة ويعزز التواجد الخارجي السابق، كما يحقق اختراقات نوعية وأكثر شمولاً للأسواق الدولية، وعموماً فإن أغلب استراتيجيات المصارف تركز حالياً على:

– التعامل بمهنية واحتراف مع الفرص المعروضة أو الموجودة في الأسواق القريبة أو الأبعد جغرافياً التي تشكّل امتداداً طبيعياً وتاريخياً للاقتصاد اللبناني، والأخص في سوريا والأردن، وربما العراق بعد تحول اقتصاده إلى مفهوم اقتصاد السوق، والتمدّد إلى أسواق جديدة في السودان والجزائر واليمن ومصر، وأي أسواق تتوافر فيها الفرص المناسبة بالأخص الأسواق العربية والإسلامية.

– تعزيز شبكة العلاقات المتنامية مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي أيضاً شبكة تاريخية تشمل أوجه التعاون المختلفة من الشراكة والرسملة إلى التوظيف والإستثمار والتواجد المباشر.

– تنمية الإنتشار المصرفي اللبناني في الدول والأسواق التي تستضيف جاليات لبنانية عاملة أو مغتربة، ويقع في هذا النطاق، التواجد في الأسواق الأميركية الشمالية (كندا)

والجنوبية (البرازيل). إضافة إلى أوروبا (فرنسا، سويسرا) وأفريقيا.

– تطوير البنية الإلكترونية وتحديثها بشكل مستمر وفق أرقى المواصفات العالمية، مما يتيح للبنوك اللبنانية فتح نوافذ افتراضية في كل أنحاء العالم.

– زيادة حجم التعاملات وإصدارات الأوراق اللبنانية في الأسواق الدولية، حيث حاز لبنان مركز الصدارة في المنطقة بحجم إصداراته العامة والخاصة، وقد اكتسبت مؤسساته خبرات إضافية في التعامل مع هذه الأسواق، تؤهلها لإدارة وتسويق إصدارات مماثلة لدول ومؤسسات في المنطقة.

ووفقاً لذلك ومع وجود مقومات إضافية بطبيعة النظام الاقتصادي القائم في لبنان منذ الإستقلال، نحن نعتقد أن الهوية الإقليمية والدولية للمصارف اللبنانية هي جزء من استراتيجياتها ومخططاتها، وبات لديها من الكفاءة والمهنية والخبرة ما يكفي لوضع خطواتها وتنمية أعمالها في هذا الإطار، ضمن المعايير المطلوبة والرشيدة لإدارة المخاطر والتعامل مع واقع الأسواق المستهدفة، وهذا ما يكسبها أيضاً مزايا تنافسية لإدارة التعامل بكفاءة عالية مع متطلبات العولمة وانفتاح الأسواق وفي جذب الإستثمارات الآمنة والمربحة إلى لبنان.

وكما هو معلوم، فإن مصرف لبنان يدعم التوجه الإقليمي والخارجي للمصارف وقد سمح لها أخيراً بالتسليف أو بالإستثمار والتوظيف بأوراق مالية خارجية ضمن مواصفات محددة أولاً لجهة تصنيف المؤسسات الخارجية، الذي يجب أن لا يقل عن درجة BBB، وثانياً لجهة الحجم الكلي للإستثمار أو التوظيف بحدود سقف 25% من رأسمال المصرف.

ومن الواضح، أن منح المصارف اللبنانية هامش حركة التوظيف في الأسواق الخارجية يتكامل تماماً مع توسع وجودها المباشر وغير المباشر في الأسواق الإقليمية والدولية، كما يسمح بتوزيع محفظتها الإستثمارية بشكل أشمل وأكثر مراعاة للمعايير الدولية سواء منها المتطلبات الجديدة للجنة بازل، أو ما يتعلق بمؤسسات التصنيف الدولية، حيث إن الإستثمار في الأسواق الخارجية يساعد المصارف اللبنانية على تخطي التصنيف السيادي للدولة خصوصاً مع وجود فروع أو مكاتب تمثيل أو وحدات مستقلة تابعة، قائمة في الأسواق الخارجية.



د. طربيه: الإستقرار السياسي عامل منشّط للإقتصاد

□ كيف يمكن الاستفادة من الدعم الدولي من خلال الفرص المتاحة اليوم للبنان؟

على رغم الضبابية التي تسود معالم المرحلة المقبلة، والمرتبطة أساساً بمجرى التحقيقات الدولية ونتائجها النهائية، فإننا نتوقع بدء مرحلة جديدة من النهوض والنمو. ويزيد من اندفاعنا بإتجاه هذا الإعتقاد، القدر العالي من الإحساس بالوطنية وبالمسؤولية الذي أبدته مختلف شرائح الشعب اللبناني في التفاعل مع الأحداث وفي إنجاز إستحقاق الانتخابات النيابية، وهذا ما حاز إعجاب العالم بأكمله، الذي أشاد دولاً ومؤسسات بالمستوى الراقي والحضاري الذي ميّز التحركات الشعبية وردات الفعل، وبالأخص في التظاهرات السلمية المليونية التي لم يشهد لبنان مثيلاً لها من قبل.

ولا نغفل في هذا الإطار، دور المجتمع الدولي واهتمامه المباشر والشديد بمجمل الأوضاع القائمة ومعطياتها ومسارها المستقبلي، حيث نأمل لاحقاً ببدء مرحلة ترسيخ الاستقرار السياسي وترجمة وعود المجتمع الدولي بدعم اقتصادي ومالي يضعنا مجدداً على سكة النمو والاستثمار الأمثل لمزايا لبنان الاقتصادية والتعامل الإيجابي مع تعاظم الثروات والرساميل في المنطقة الناجمة، بصورة خاصة، عن الارتفاعات القياسية في أسعار النفط.

وقد أكدنا دائماً على أهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو في ظروف طبيعية، وعلى رغم اكتساب الاقتصاد لميزة التعايش مع أجواء سياسية سلبية، فإن الأوضاع بعد 14 شباط/فبراير هي غيرها ما قبله، فالبلد يشهد مجموعة تطورات متسارعة ذات ارتباطات وأبعاد محلية وإقليمية ودولية، وليس من المناسب مطلقاً، أن يكون الشأن السياسي على ما تعوده السياسيون في السابق، بل إن الظروف المستجدة جعلت هذا الشأن وطنياً بامتياز لجهة ما يتعلق بمصير البلد ومستقبله.

ونحن على يقين، بأن معظم السياسيين، بغض النظر عن مواقعهم، يدركون هول ما حدث وتداعياته وأهمية التطورات اللاحقة، ونعتقد، بأن الجميع سيغلّب لغة العقل ويقدم مصلحة الوطن على أي مصالح أخرى، ولذا فإننا نرى أنه أمام الحكومة مهام أساسية لتعبيد الطريق أمام استعادة النمو ولتعزيز مناعة مجمل القطاعات الإنتاجية وفي مقدمها القطاع المصرفي، وأبرز هذه المهام:

– مساهمة القطاعات والمرجعيات كافة في حملة وطنية شاملة لإعادة ترسيخ الثقة الداخلية واستعادة ما فقد من الثقة الخارجية.

– وضع برنامج شامل للإصلاح المالي والاقتصادي بالتعاون مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية يستهدف خصوصاً بلوغ مرحلة عكس دينامية الدين العام والحد من تأثيره على الاقتصاد ونموه.

– إعادة الاعتبار لمشاريع الإصلاح الإداري وإعادة الثقة بالمؤسسات العامة والقضاء.

– بلورة وبدء حملة واسعة ومتكاملة لإعادة ترويج لبنان وقطاعاته.

– التأكيد على تنفيذ التزامات لبنان أمام المجتمع الدولي، بما في ذلك إعادة الاعتبار لإلتزامات باريس–2، تمهيداً لتثمير واستثمار الإستعدادات المعلنة للدول الكبرى بمساعدة لبنان على إعادة إنهاض اقتصاده.

وأود في هذا المجال، أن أؤكد على دعمنا وتأييدنا للتوجهات الإصلاحية للحكومة اللبنانية على كافة الأصعدة الاقتصادية، ونشدّد على أهمية سعيها لترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد، لأنه يشكّل صمام الأمان لأي نهوض وتنمية اقتصادية ومالية اجتماعية مرتقبة.

ولا شك أن لبنان اليوم أمام فرصة ذهبية جديدة، أقصد الدعم الدولي الجديد للبنان في إصلاحاته، التي تعهدت بها الحكومة الحالية، وعلينا كلبنانيين، في القطاعين العام والخاص، أن ننتهز هذه الفرصة وعدم تفويتها كما فاتتنا

فرص كثيرة في السابق.

□ إنطلاقاً من موقعكم كرئيس لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، ورئيس سابق لجمعية مصارف لبنان، كيف تقوّمون أداء المصارف العربية في العام 2005؟

يمكن التأكيد من خلال النتائج المعلنة حتى الآن وبينها البيانات العائدة للمصارف التي تدرج أسهمها وأوراقها المالية (إيصالات إيداع عمومية – سندات دين مرؤوسة – سندات يوروبندز وغيرها) في البورصات والأسواق المحلية والخارجية، أن "النمو القوي" سيكون العنوان المناسب لمجمل مؤشرات المصارف العربية في العام 2005. وبشكل خاص في الدول النفطية، وذلك بفعل الارتفاعات القياسية التي حققتها ولا تزال، أسعار النفط ومشتقاته.

ويمكن القول إن آثار الفورة المالية ونمو عائدات النفط امتدت بصورة أو بأخرى إلى معظم الأسواق الإقليمية فساهمت في زيادة النمو المحقق وفي تنشيط الأسواق المالية وارتفاع اسعار الأسهم المدرجة في معظم البورصات العربية، وبينها أسهم المصارف التي ارتفعت قيمتها السوقية بشكل صريح بعد فترة من الركود. وهذا ما شهدنا جانباً منه في الأسابيع الأخيرة من العام الماضي ومطلع العام الجاري في بورصة بيروت.

وفي اعتقادنا، فإن النمو على جانبي الرسملة والربحية الذي فاق سائر مؤشرات النمو في ميزانيات أغلب المصارف العربية، يشكّل دافعاً مهماً لتطوير بنية أعمال وخدمات المصارف. كما سيدعم المخططات التوسعية داخل الأسواق المحلية ويخدم تطلعات الانتشار خارج الحدود. وهذا ما سيؤمن بالتالي، اسباباً موضوعية لتعزيز خط النمو المستدام وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية والتطوير الشامل لهيكليات الوحدات المصرفية وفق المعايير والمواصفات الدولية.

ومن المرجّح أن موجودات المصارف العربية تجاوزت الألف مليار دولار بحصيلة النمو المحقق في العام 2005. وسجلت المصارف تقدماً جديداً في تعبئة المدخرات الوطنية وفي تنويع أدواتها وقنواتها على جوانب الإدخار والتمويل وإدارة الأصول. كما تولى العديد من المصارف الرائدة عمليات كبرى لصالح مؤسسات في القطاعين العام والخاص من بينها عمليات، كانت حتى وقت ليس ببعيد، حكراً على المؤسسات الدولية الكبرى كإدارة وتسويق إصدارات دولية وإدارة عمليات اكتتاب على أسهم شركات ضخمة وعملاقة وإدراج أسهمها في أسواق المال. وهذا ما يعكس تنامي المهنية والاحتراف لدى القيادات والكوادر المصرفية العربية، وقدرة المؤسسات على اكتساب وسائل العمل الأكثر تقدماً في الصناعة المصرفية الدولية.

وينبغي ملاحظة أن القطاعات المصرفية العربية ليست على مستوى واحد، لا في الحجم ولا في البيئة ولا في الدور، وخصوصاً الذي يمتد من الهامشي إلى الريادي ولكل قطاع خصوصياته المرتبطة بالنظام الاقتصادي السائد والوسائل المتاحة والمساندة لتقدمه، لجهة المؤشرات العامة والخاصة ووفرة الموارد المالية، كذلك تباين مستويات المصارف داخل القطاع ذاته في كل بلد، لكن المهم أن الكل يتطور ويساهم بنسبة ما في تقدم القطاع المصرفي العربي ككل. وهنا موضع اهتمامنا ومتابعتنا الدائمة من خلال اتحاد المصارف العربية، حيث نسعى إلى معاونة كل القطاعات على تحسين أدائها، وإلى دعم تعزيز سياسات التحرّر والانفتاح كسبيل أساسي لفتح الطريق أمام نهوض القطاعات المصرفية وتعزيز دورها في النمو والتنمية.

ويقع في هذا الإطار أيضاً، التقدّم العام الذي تحققه المصارف العربية في إنجاز الخطوات التحضيرية المطلوبة للإلتزام بإتفاقية بازل الجديدة عبر مشاركة الأطراف المعنية من سلطات نقدية ورقابية ومالية واقتصادية ومصارف ومؤسسات لكل منها دور فاعل في إنجاح هذه المهمة، نظراً لما ستلحقه المتطلبات الجديدة لإتفاقية بازل من التزامات ومتغيرات قد تعيد النظر بالعمل المصرفي برمته وتلقي بظلالها على كافة القطاعات التي تجيد التعامل والتكيف مع متطلبات السوق في الوقت ذاته ومحاذيره، حيث إنه من المقومات الأساسية للمهنة إدارة التعامل مع المخاطر بغض النظر عن خلفياتها وأسبابها ونشوئها نتيجة عوامل داخلية أو خارجية.كما واصلنا كإتحاد وكمصارف سعينا إلى معايير مشدّدة في مراقبة ومنع العمليات المالية غير المشروعة، حرصاً منا على نظافة مؤسساتنا وهياكلها بالدرجة الأولى، والتزاماً بالتوجهات الدولية التي تدأب المصارف على تطبيقها ضماناً لإنخراطها الكلي في الصناعة المصرفية العالمية.

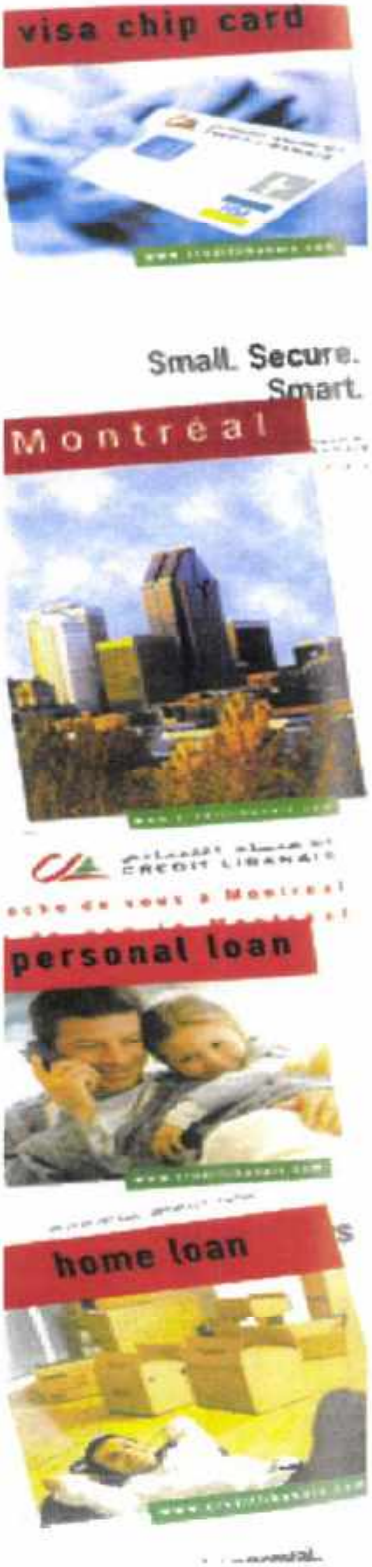
بالمقابل، فإنه في الوقت الذي تتواصل فيه عملية العولمة والتحرّر على مستوى العالم، وما أنتجته من فوائد ومكاسب لعدد من الدول، فإننا نرى مسلسل الأزمات العالمية يزداد فصولاً يوماً بعد يوم. وهذا ما يعزّز أهمية وضرورة إيجاد الحكم السليم في الاقتصاد العالمي وقطاع الشركات المالية وغير المالية.

□ كيف تقوّمون عمليات الدمج المصرفي الحاصلة في القطاع المصرفي العربي، وماذا عن التجربة اللبنانية في هذا المجال؟

ينشأ التجميع أو الدمج المصرفي بحصيلة عوامل متعددة منها ما يعود إلى صعوبات معينة ومنها ما يرتبط برغبة المساهمين في الخروج من القطاع فتلجأ الوحدة المصرفية للإندماج بوحدات أخرى قادرة على استيعابها، ومنها أيضاً ما يعود إلى قرار ذاتي وموضوعي بالتجمع وتكبير الحجم والحصة السوقية والتخفيف من الأعباء واكتساب قدرات إضافية في قوة المركز المالي ومخططات التوسّع محلياً وإقليمياً، فيتوافق طرفان أو أكثر على الإندماج كخيار استراتيجي.

وفي اعتقادنا أن الدمج بمفهومه الاستراتيجي أي إنشاء كيانات مصرفية أكبر وذات تأثير وحصة سوقية اشمل بات من الخيارات الجدية المطروحة القابلة للتحوّل إلى قرارات تنفيذية قياساً إلى نمو اقتصادات المنطقة والتفاعل الايجابي للأسواق مع هذا النوع من الأحجام والقيمة المضافة التي يمكن اكتسابها محلياً وخارجياً، وقد شهدنا في لبنان وبعض البلدان العربية تحركات في هذا الإتجاه لم تبلغ بعد مراحلها النهائية.

وكما يشكّل الدمج الثنائي بين المصارف الكبيرة أو الدمج متعدّد الأطراف بين المصارف الأقل حجماً، منفذاً حيوياً لإنشاء كيانات مصرفية أكبر حجماً وأكثر قدرة على مواجهة التحديات وخدمة المخططات والطموحات، فإنه يقع في الإطار ذاته، مبادرات التكبير من الداخل عبر زيادة الرساميل والأموال الخاصة وتملّك وحدات مصرفية أو تأسيس مصارف تابعة خارج الحدود. وفي اعتقادنا، أن انخراط القطاع المصرفي اللبناني والعربي في مثل هذا النوع من المبادرات والعمليات جاء في توقيت ملائم من ناحية الأسباب والنتائج المرتقبة باعتبار أن القطاع المصرفي والمالي في أي بلد هو صمام الأمان للاقتصاد الوطني وممول أنشطة قطاعيه الخاص والعام، وهو ايضاً



قاطرة النمو المستدام له.

ويمكن من خلال التجربة اللبنانية في هذا المجال، إجراء مقاربة أكثر موضوعية وواقعية للنتائج المحصلة، فقد يمثل الدمج أحد الخيارات الاستراتيجية للقطاع المصرفي اللبناني في إطار إعادة هيكلة بنيته وتعزيز قدراته ومزاياه التنافسية لحيازة الحصة الأكبر من السوق المحلية وتعزيز دور بيروت كمركز مالي في المنطقة. كذلك الأمر بالنسبة للانتشار والتواجد خارج لبنان وتولي دور متقدم في القطاع المصرفي العربي وفي الأسواق الإقليمية.

وجاء إعتماد هذا الخيار خلال السنوات الماضية ولا يزال، كواحد من الحلول الأساسية الناجعة لتجميع الوحدات المصرفية التي لزداد عددها بما لا يتلاءم مع قدرة السوق المحلية وقدراتها الاستيعابية ولا تؤهلها بالتالي لمواجهة تحديات التوسّع والنمو واستخدام التقنيات الحديثة ذات الكلفة العالية، وقد واكبت السلطات التنفيذية والتشريعية والنقدية هذا الخيار، فأصدرت في في العام 1994 قانون تسهيل اندماج المصارف، ثم مددت مفاعيله تباعاً، فشكّل مع متطلبات الأسواق واحتياجات الرسملة وضخ الأموال الإضافية للتحديث ومواكبة التكنولوجيا المصرفية، عوامل حاسمة ومحفزة لإتمام أكثر من 26 عملية دمج وتملك خلال الفترة الماضية، فيما تكفلت المصارف القوية والناشطة بحيازة الوحدات المصرفية الأجنبية التي اختارت خروجها من لبنان لأسباب تتعلق باستراتيجياتها الخاصة التي فرضت عليها الإنسحاب من معظم الأسواق الناشئة.

وقد أسهمت عمليات الدمج وتنامي قوة وقدرات القطاع المصرفي اللبناني في اندفاع القطاع إلى الأسواق الخارجية بحثاً عن منافذ جديدة للعمل والاستثمار، مما يشكّل أحد الخيارات الاستراتيجية المتبعة لتعزيز التواجد الخارجي السابق وتحقيق اختراقات نوعية وأكثر شمولاً للأسواق الدولية، والتعامل بمهنية واحتراف مع الفرص المعروضة أو الموجودة في الأسواق الخارجية.

□ المنتجات المصرفية الجديدة من التحديات الأساسية التي تواجه المصارف العربية، ما هي الإستراتيجيات المتبعة، وكيف تقوّمون تجربة مجموعة بنك الإعتماد اللبناني في هذا المجال؟

يقع ابتكار وتطوير الخدمات والمنتجات في صلب التحديات التي تواجه المصارف وتنمية ما تقوم به من مهام وأعمال، ولكل مصرف خياراته الخاصة في التقدم والنمو لكن معظم الاستراتيجيات تتلاقى في إلتزام المعايير الدولية للصناعة المصرفية وصياغة الخطط من ضمن هذا الإلتزام، وعموماً فإن معظم المصارف العربية تسعى لإرساء توجه استراتيجي نحو الصيرفة الشاملة التي تتكامل فيها الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية ومؤخراً الإسلامية، مع حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة Retail Banking إلى جانب الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة مع التوسع الدائم في مجال الخدمات الموازية Para Banking التي تدخل في نطاقها خدمات التأمين والوساطة والتعليم وسواها..

ومن المهم التأكيد في هذا المجال، بأن انخراط المصرف في الصيرفة الإلكترونية، يشكّل النموذج – المثال لطبيعة الخيارات التي يسلكها البنك في مجال تطوير بنيته وبيئة أعماله، وهذا ما عملنا على تنفيذه مبكراً في مجموعتنا المصرفية، فقد كنا من أول المؤسسات المصرفية اللبنانية التي استقدمت واستحدثت التكنولوجيا المتطورة في أعمالها الداخلية والمحاسبية، ومن ثم ابتكار وتعميم الخدمات الحديثة التي تعتمد أساساً التقنيات والاتصالات ليصبح البنك بذلك مرجعاً أساسياً في مجال تعميم وتنفيذ الصيرفة الإلكترونية التي شهدت لاحقاً إنتشاراً واسعاً في قطاعات الأعمال والاستهلاك في لبنان.

ومن المؤكد أن الصيرفة الشاملة هي العنوان الملائم الذي يجب أن تتحرك تحته أنشطة المصارف وأعمالها كافة، وليتم في إطارها تطوير الاستراتيجيات والخطط التي تشمل:

– إجراء المزيد من التوسع الأفقي والعامودي في مجال الصيرفة بالتجزئة.

– تنويع الخدمات الإلكترونية، وضم خدمات جديدة إلى رحابها.

– تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة.

– توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تتناسب مع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.

أما بالنسبة لمجموعتنا المصرفية، فإن الصيرفة الشاملة باتت المرادف الأنسب

لهويتنا، ونتحرك في إطارها لتحقيق استراتيجية التوسّع في حقول الخدمات المصرفية والمالية كافة وبالاستناد إلى عوامل اساسية عدة مؤكدة أهمها:

1- امتلاك الاعتماد اللبناني لواحدة من أكبر الشبكات المصرفية التي تضم 56 فرعاً تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية، إضافة إلى فرع في قبرص ومكتب تمثيل في كندا.

2- عراقة وخبرة الاعتماد اللبناني في إطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة.

3- ريادة الاعتماد اللبناني في استقدام واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكر مع الصيرفة الإلكترونية في أعماله الداخلية وفي إصدار بطاقات الإئتمان وبطاقات الدفع الإلكترونية.

4- وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية وعلاقات ذات تأثير وفعالية في أوساط رجال الأعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.

5- الاعتماد على نظام متكامل لإدارة المعلومات يشمل كل شبكة فروعه ويوفر للإدارة العليا والمحللين والمديرين المعلومات عن الزبائن، ويخلق هذا النظام قاعدة عامة للمعلومات تشمل جميع الوظائف الرئيسية والمحاسبة على صعيد الفرع وعلى صعيد البنك ككل.

وفي السياق ذاته، فقد كنا أول المبادرين في إطلاق الصيرفة الإسلامية من خلال تأسيس البنك الإسلامي اللبناني في العام الماضي، مما يكرّس تنوع خيارات مجموعة الاعتماد اللبناني لتحاكي مختلف احتياجات التمويل وإدارة الأموال لمختلف الشرائح الاجتماعية، عبر شبكة فروع تغطي غالبية الأراضي اللبنانية وعبر تواجد خارجي مباشر في عدة أسواق مدعوم بشبكة علاقات وتحالفات مع مؤسسات مالية واقتصادية مرموقة في المنطقة وخارجها.

وجاء انطلاق البنك الإسلامي اللبناني منسجماً مع هوية الصيرفة الشاملة لدى الاعتماد اللبناني، التي ترتكز على رؤية متطورة ربطت مبكراً بين التوسعات الأفقية والعامودية للبنك وبين الإستثمار السخي في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة. كما وأرست توازناً إيجابياً بين الخدمات التقليدية وخدمات المؤسسات والشركات (Corporate) وبين الإنفتاح الواسع على حقول الخدمات المصرفية بالتجزئة (Retail) والخدمات المصرفية الإلكترونية (E-Banking).

□ هل من سياسة متقدمة لدى اتحاد المصارف العربية للسنوات العشر المقبلة كي توازي خدماته الخدمات المصرفية العالمية في الدول المتقدمة؟

يسهم إتحاد مصارف العربية بتوفير الدعم التقني والتدريبي للقطاعات المصرفية والمالية العربية في مجال تطوير بنيانها الداخلي على كافة الصعد، من أجل تحمّل مسؤولياتها في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي، وتطوير الأسواق المالية، ودعم جهود الخصخصة، وتشجيع عودة الرساميل العربية التي تربو على الألف مليار دولار أي ما يقارب ضعف الدخل القومي العربي، لكي تلعب دوراً أساسياً في النهضة الاقتصادية في المنطقة.

وفي اعتقادنا، فإن دور الاتحاد يتركّز في المرحلة الحالية والمقبلة على أهمية تشجيع وتحرير الاستثمار بين الدول العربية، في موازاة تشجيع وتحرير التجارة الذي يسير على الخطى المتوخاة، وعلى النحو الذي يكفل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو يرتكز على عدد من العناصر المحورية في هذه المرحلة أهمها:

أولاً: إيجاد شراكة إستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، فالقطاع العام يجب أن يتمثل دوره في تأمين الإطار الضروري لإيجاد بيئة إستثمارية جذابة ومحفزة، والقطاع الخاص يجب أن يعمل كشريك للقطاع العام في زيادة الاستثمار في الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد القومي.

ثانياً: تطوير القطاع المالي من خلال تشجيع قيام شركات قابضة تقدم خدمات مالية متنوعة تفيد أسواق المال والاستثمار والاقتصادات العربية عموماً، مع الإشارة إلى أن هذه الشركات تمتلك إمكانات وقدرات تنافسية مهمة تجاه الشركات الأجنبية الماثلة في ظل الانفتاح المالي والاقتصادي الدولي.

ثالثاً: التركيز على ترسيخ مقومات الحكم السليم في الاقتصادات والشركات العربية العاملة في مختلف المجالات، وإعتبار هذا الأمر من الأولويات التي علينا التنبه إليها والاستفادة من التجارب الدولية في هذا السياق، الأمر الذي يعزز ثقة المجتمع الدولي والعربي بالإستثمار في إقتصادات منطقتنا وأسواقها المالية ومشاريعها الاستثمارية.

رابعاً: ضرورة تقوية الربط بين الأسواق المالية العربية بموازاة الربط التجاري القائم حالياً، بغية الوصول إلى سوق مالية عربية موحدة تدعم قيام السوق العربية المشتركة، مع ما يحمله ذلك من ابعاد إستثمارية حيوية في الاقتصادات الوطنية.

□ هل يشكل توسع المصارف الأجنبية في المنطقة عبئاً على القطاع المصرفي العربي؟

في الواقع، لا يمثل توسع المصارف الأجنبية في المنطقة تحدياً جديداً أمام المصارف الوطنية، فالوجود المصرفي الخارجي يعتد إلى عدة عقود خلت، وهو يتطور توسعاً أو إنكفاءً تبعاً لظروف العمل ومناخ الإستثمار في كل بلد على حدة. وتبعاً لمقتضيات إدارة المخاطر التي تحددها إدارات هذه المصارف في بلدانها الأصلية.

ومن المفهوم، وفق القواعد الاقتصادية العامة، أن يتم تصنيف التوسع المصرفي الأجنبي في أي بلد في خانة الثقة والايجابية وتوفر المناخ الاستثماري الملائم. كما يتم تصنيفه حكماً في خانة التحرر والانفتاح والانخراط الفعلي في العولمة. وكل ذلك من الإشارات المهمة لوجود اقتصاد قوي يمتلك الفرص الانتاجية ومقومات النمو المستدام، لكن ذلك لا يعني أنها من الشروط اللازمة للنمو باعتبار أن عوامل أخرى من بينها التصنيف السيادي وتطور القطاعات المصرفية المحلية يدفعان أحياناً بإتجاه إنكفاء بعض المصارف الأجنبية عن دخول بعض الأسواق.

وعموماً، فإن القطاعات المصرفية العربية وبالأخص المتقدمة منها تملك الكثير من المزايا لمواجهة المنافسة القادمة إليها نتيجة الانفتاح الاقتصادي، بما تملك من شبكات للفروع المصرفية، ولديها الموارد البشرية، كما أن معظم مصارفنا مستهلك نهم للتكنولوجيا. إن المنافسة ستشكل ولا شك عاملاً ضاغطاً على الربحية بسبب تأثيرها على هوامش الأرباح، لكنها تشكل أيضاً حافزاً جوهرياً لتحسين الأداء، مما ينعكس إيجاباً على القطاع المصرفي المحلي في أي بلد.

وبالفعل، فإن القطاع المصرفي العربي

المصارف

فبراير 2006

رئيس اتحاد المصارف العربية «للمصارف»

القطاع المصرفي العربي يواجه تحدي إدارة السيولة المالية الزائدة

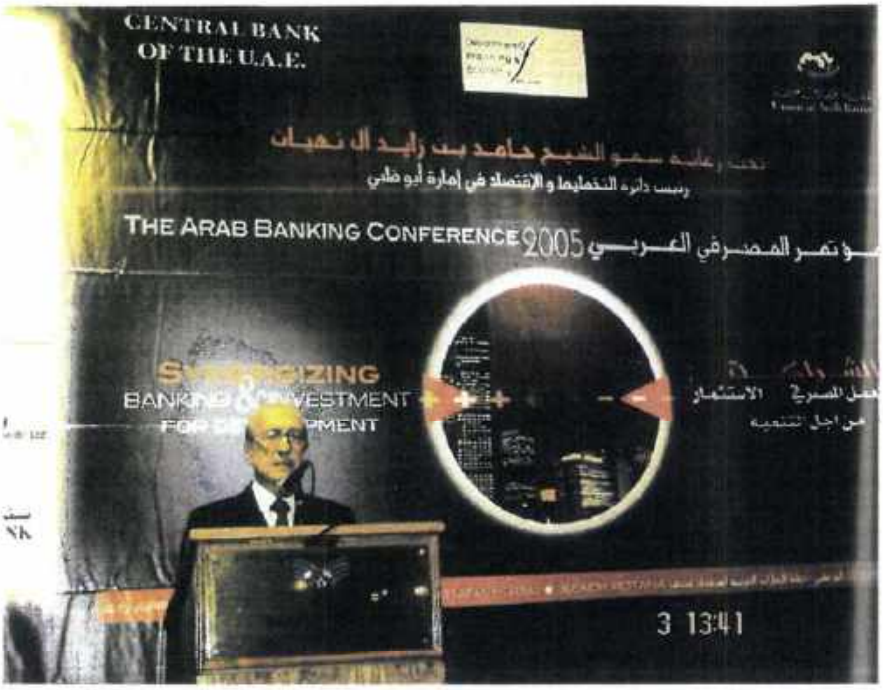
اجرى الحوار: انور الياسين

أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه ان العمل المصرفي الناجح أصبح أساسا في عالم اليوم، مرادفا للإدارة الجيدة والمحكمة للمخاطر المصرفية والمالية وبما يحقق في محصلة الأمر استعمالا أفضل للموارد المالية المتاحة في القطاعات المصرفية وفي الاقتصادات العربية. وفيما يلي نص الحوار:

إختتم المؤتمر المصرفي العربي السنوي في بيروت دورته السنوية تحت شعار «العمل المصرفي في عالم المخاطر» برأيكم ما هي أبرز النتائج التي ظهر بها المؤتمر؟ وكيف تقيمون الحضور والاهتمام من قبل المصارف العربية في مثل هذه المؤتمرات؟

إن مؤتمر إتحاد المصارف العربية الذي نظمناه تحت عنوان «العمل المصرفي في عالم المخاطر» في بيروت يومي 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وحظي بشرف رعاية ومشاركة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد فؤاد السنيورة، شكل فرصة هامة للقيادات الاقتصادية والاستثمارية والمصرفية العربية، من القطاعين العام والخاص، الى جانب ممثلي عدة منظمات دولية وخبراء عالميين بارزين، من أجل البحث في شؤون وشجون الصناعة المصرفية العربية في ظل الظروف الدولية والاقليمية القائمة ولا سيّما المخاطر الجيو-سياسية، والاقتصادية، والمالية، والتحديات التي تواجهها المصارف العربية في عالم يتسم بازدياد درجة المخاطر على كافة الأصعدة. وقد خرج هذا المؤتمر بعدة نتائج وتوصيات هامة تشكل في مجموعها إطاراً مهماً قابلاً للتنفيذ من أجل إدارة المخاطر في عالم اليوم من قبل المصارف العربية وعلى النحو الذي يكفل سلامتها ونموها وتطورها. وقد أكد المؤتمر على أن تنمية وزيادة تدفقات الاستثمار الوطني والأجنبي الى الدول العربية، يتطلب في المقام الأول وضع وتنفيذ سياسات جيّدة وفعالة لإدارة المخاطر على الصعد الاقتصادية والمالية والمصرفية. كما أكد المؤتمر على أن العمل المصرفي الناجح قد أصبح أساساً في عالم اليوم مرادفاً للإدارة الجيدة والمحكمة للمخاطر المصرفية والمالية، وبما يحقق في محصلة الأمر استعمالاً أفضل للموارد المالية المتاحة في القطاعات المصرفية وفي الاقتصادات العربية. وشدّد المؤتمر على أن مواجهة المخاطر المصرفية والمالية بتنوعها تتطلب من الأجهزة المصرفية العربية بالضرورة تطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال (بازل II) والحوكمة الرشيدة والمحاسبة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، والتحسين المستمر لأنظمة الدفع، وتطوير وتعميق أسواق المال، والعمل على تطوير التقنيات في العمل المصرفي، والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيلها وتطوير إمكاناتها. ورأى المؤتمر أن تقوية القطاع المصرفي لتعزيز إمكاناته على صعيد إدارة المخاطر المصرفية والاقتصادية تتطلب تشجيع المصارف على الاندماج فيما بينها لخلق مؤسسات مصرفية قوية وذات قاعدة رأسمالية كبيرة، والاستفادة من الخبرات المصرفية الخارجية، وعدم التحفظ على دخول المؤسسات المالية الخارجية للسوق المصرفي العربي. وركز المؤتمر على أن الاصلاحات الماكرو-اقتصادية المطلوبة لمعالجة المخاطر المصرفية والمالية في الدول العربية تتطلب متابعة الاصلاحات الهيكلية على مستوى القطاع العام والاصلاحات في قطاع الأعمال وفي بيئة الاستثمار، وتعميق وتنويع الأسواق المالية، وتعزيز وتطوير مستويات الكفاءة الرقابية حسب المعايير الدولية، وزيادة الكفاءة الذاتية للجهاز المصرفي ولا سيّما على صعيد قياس وتوزيع وتنويع وتسعير المخاطر

وضع وتنفيذ
سياسات جيدة
وفعالة لإدارة
المخاطر على
الصعد الاقتصادية
والمالية والمصرفية
يتطلب تنمية وزيادة
تدفقات الاستثمار
الوطني والاجنبي
إلى الدول العربية



المؤتمر المصرفي العربي 2005 - أبوظبي

المصرفية والمالية، وتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي وفي الأسواق المالية عامة.

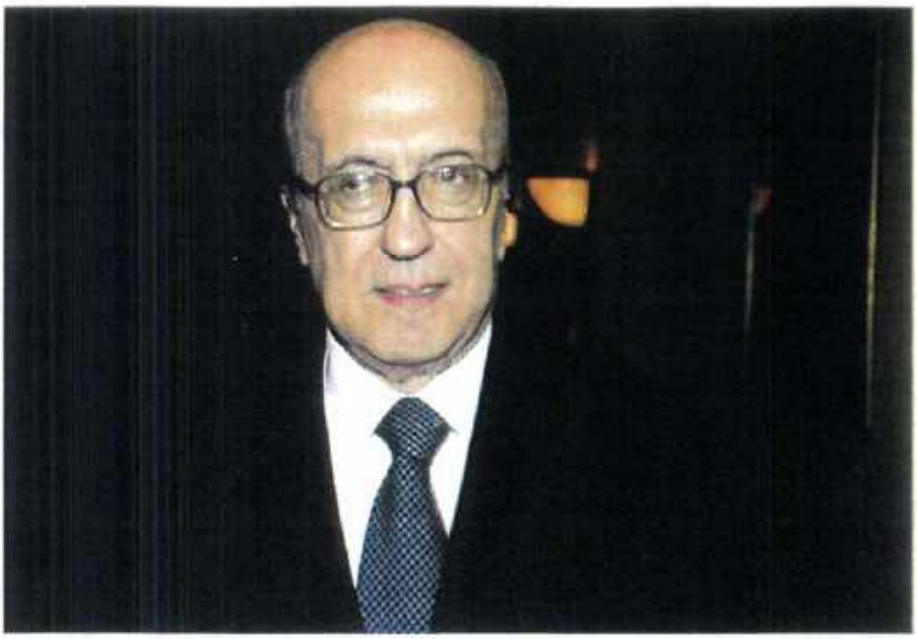
وأكد المؤتمر على أن متطلبات بازل-II لا يجب أن تكون المحرك الوحيد لتحسين إدارة المخاطر المصرفية والمالية، بل إن مصارف المنطقة العربية عليها تبني تقنيات أفضل لقياس وإدارة المخاطر من أجل تحسين إدائها المالي والاقتصادي.

وركز المؤتمر على أن متطلبات كفاءة أسواق المال العربية تتمثل في تطوير معايير الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات، وتوفير الحماية للمستثمرين من المخاطر غير التجارة، والعمل في ظل إطار متقدم من تكنولوجيا المعلومات، ووضع إطار تشريعي متكامل على صعيد القوانين واللوائح والقواعد، وتوافر إطار مؤسسي متكامل على صعيد هيئة الرقابة على الأسواق المالية ومؤسسات السوق والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والجمعيات المهنية والمنظمات ذاتية التنظيم. وشدد المؤتمر على أن إغناء مناخات الاستثمار في الدول العربية يتطلب بالضرورة التركيز على الأمور السياسية التالية:

- العمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات الحاكمة للاستثمار المحلي والأجنبي، من أجل زيادة الطمأنينة والثقة لدى المستثمرين.
- العمل على توحيد المؤسسات والجهات المعنية بقضايا الاستثمار تحت مظلة واحدة لتبسيط إجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص وتسجيل المشاريع الاستثمارية والحدّ من تكاليف هذه الاجراءات.
- تعزيز القطاع القضائي وإضفاء ثقة أكبر على عمله.
- تطوير وتنظيم الأجهزة الحكومية في الاتجاه الذي يكفل وضع حد لمظاهر البيروقراطية والفساد الاداري.
- الاستمرار في تنفيذ برامج الاصلاح المالي والاداري في الاتجاه الذي يعزز الانفتاح والتحرر الاستثماري والاقتصادي.

ورأى المؤتمر أن مواجهة المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية لتحديات ومخاطر العصر تتطلب تحقيق التكامل بين وحدات الصناعة المصرفية الاسلامية، ووضع الآليات المناسبة التي يمكن من خلالها تحقيق التعاون المثمر بين النظامين المصرفيين الاسلامي والتقليدي على أسس إسلامية، سواء كان ذلك على مستوى المؤسسات المعنية بالرقابة ومن القوانين أو على مستوى الوحدات المصرفية لكلا النظامين، وحتمية تطبيق حزمة إجراءات مكملة تشمل تجميع وتوحيد الجهود لتكثيف الحملات الاعلامية لنشر المفاهيم الصحيحة لأساليب الصيرفة الاسلامية ورفع الهجمات الغربية على المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية وتطوير النظم الداخلية وآليات التكامل داخل هذه المصارف والمؤسسات.

ولقد تميز مؤتمر بيروت بحضور مكثف ورفيع المستوى، حيث شارك فيه نحو ألف شخصية قيادية مصرفية واقتصادية ومالية واستثمارية عربية ودولية، الأمر الذي شكل أحد عوامل نجاحه غير المتوقع خصوصاً في ظل الظروف التي يمرّ بها لبنان والمنطقة عموماً. وقد كان ملفتاً حضور قيادات رسمية وخاصة بارزة أهمها معالي الدكتور خلفان بن خرباش وزير الدولة للشؤون المالية والصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة، ومعالي الأستاذ سامي حداد وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان، ومعالي الدكتور جهاد أزعور وزير المالية في لبنان، ومعالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ بنك



د. جوزيف طربيه

العالم العربي يشهد منذ سنوات تحالفات بين المصارف العربية

الكويت المركزي، ومعالي الدكتور أمية طوقان محافظ البنك المركزي الأردني، ومعالي الدكتور جورج العيد محافظ سلطة النقد الفلسطينية، ومعالي الدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي، ومعالي الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي، وسعادة الأستاذ حمود بن سنجور الزدجالي الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني، ومعالي الأستاذ عدنان القصار وزير الاقتصاد والتجارة السابق في لبنان ورئيس اتحاد الغرف العربية، والأستاذ طارق عامر نائب محافظ البنك المركزي المصري، والدكتور عبد المنعم القوصي نائب محافظ بنك السودان، والدكتور أحمد الجويلي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والدكتور جمال الدين بيومي أمين عام اتحاد المستثمرين العرب.

ومما لا شك فيه أن هذه المشاركة الرسمية المكثفة ورفيعة المستوى في المؤتمر تعكس إهتمام المصارف بمؤتمرات الاتحاد عموماً وبالتفاكر في القضايا المطروحة على الساحتين الدولية والعربية والتي تشغل بالهما، ولا سيّما قضايا أساسية مثل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، وإدارة المخاطر، وبازل-II، وغيرها.

ما هي أبرز المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي العربي في الوقت الحاضر؟ وكيف تتمكن المصارف العربية من مواجهة المخاطر المصرفية في عالم اليوم؟

لا يختلف اثنان على أن المرحلة التي تمر بها منطقتنا العربية اليوم هي الأدق في تاريخها، حيث تتقاطع التطورات الدولية المتسارعة مع التحولات العربية المتنامية، وعلى جميع الاصعدة، السياسية منها والاقتصادية.فالعالم في حالة حرب كبرى على الارهاب بكل تفاصيله، وقد جندت دول منطقتنا والعالم نفسها لمكافحة هذه الافة الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الشعوب، وهي تولد أيضاً مخاطر كبيرة في بنيان المنطقة والعالم الاقتصادي والاجتماعي والمالي.

كما أن العالم بأسره في حالة حرب قصوى على تبييض الأموال المرتبط بالارهاب وتمويله، اذ تتكاتف حكومات دول العالم والمنطقة العربية من أجل محاربته والتحكم به وبأبعاده الشديدة الخطورة بالنسبة للأمن السياسي والاقتصادي والمالي لدول العالم أجمع.

ولا شك في أن ظاهرتي الارهاب وتمويله، وتبييض الاموال، قد انعكستا سلباً على الوضع الاقتصادي العالمي لهذه السنة، حيث تشير التقديرات العالمية إلى أن النمو الاقتصادي هو بحدود الصفر هذا العام، رغم التحسينات التي أدخلتها العديد من دول المنطقة والعالم في بنيانها الاقتصادي والمالي والاستثماري، بفضل الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي نفذتها ولا تزال في إقتصاداتها الوطنية. وليس بعيداً عن هذا الواقع، فإن القطاع المصرفي العربي هو جزء أساسي من المنظومة الاقتصادية العربية، يتأثر بها ويؤثر فيها، كون هذا القطاع يعتبر أداة التمويل الأولى والرئيسية للاقتصادات العربية والمشاريع الاستثمارية والتنموية وقطاع الشركات وقطاع المستهلكين في عموم الدول العربية. كما أنه أكبر وأهم القطاعات المالية على الاطلاق وذلك على أصعدة الحجم والامكانات المالية والتمويلية.

من هنا، فإن القطاع المصرفي العربي معني اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بتحسين قدراته وإمكاناته في مجال إدارة الأزمات، وإدارة المخاطر، ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، والالتزام بمعايير العمل المالي والمصرفي الدولي، وعصرنة وتطوير قاعدة خدماته ومنتجاته بما يتناسب ومتطلبات الصناعة المصرفية الحديثة، ودعم المشروعات الاستثمارية والتنموية والاجتماعية في المنطقة.

ويشهد القطاع المصرفي العربي منذ فترة تحولاً إستراتيجياً أساسياً نتطلع الى أن يكون عنصراً داعماً للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وهو يتمثل في توسع



وحدات مصرفية عربية خارج نطاق حدودها الوطنية وباتجاه أسواق واعدة في المنطقة، الأمر الذي يعوّل عليه الكثير من أجل زيادة التبادلات التجارية والاستثمارية والمالية بين الدول العربية على أسس حقيقية، وخصوصاً في ظل التوجه الرامي الى بناء منطقة تجارة حرة ومن ثم اتحاد جمركي عربي، نأمله خطوة على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة. وهذا التطور المصرفي البارز الحاصل في المنطقة يشير الى كبر حجم القطاع المصرفي العربي بشكل متواصل، حتى بات اليوم بموجوداته الاجمالية التي تربو على 885 مليار دولار، يوازي نحو 120% من حجم الاقتصاد العربي. وحتى يكون القطاع المصرفي العربي أقدر على التعامل بشكل سليم وكفء مع التطورات المتسارعة دولياً وعربياً، وإدارة المخاطر المستجدة، على جميع الصعد، فإن قياداته مدعوة الى زيادة جهود التطوير على الصعد المؤسسية والتكنولوجية والتشغيلية والرأسمالية، وفي الاتجاهات التي تكفل تكبير حجمها وتدعيم مراكزها المالية، وضمان الالتزام المتواصل بالمعايير الرقابية العالمية والوطنية ولا سيّما معايير بازل الثانية، والحكم الرشيد، والشفافية المالية، ومكافحة غسل الأموال المتولدة وتمويل الارهاب.

كيف تنظرون الى التعاون العربي في المجال المصرفي في ظل الفورة المالية الكبيرة في المنطقة؟

يشهد الاقتصاد العربي طفرة اقتصادية غير مسبوقة في الظروف الراهنة وهي ناجمة بصفة أساسية عن التطورات والأحداث الأساسية التالية:

- ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات غير مسبوقة، مع ما ترتب على ذلك من ارتفاع كبير جداً في المداخيل النفطية والصادرات النفطية للدول النفطية العربية، مما انعكس زيادة معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.
- تواصل وتسارع حركة الاصلاحات التجارية والاستثمارية والمالية والاقتصادية في الدول العربية عموماً، والدول غير النفطية على وجه الخصوص، الأمر الذي عجّل من وتيرة النمو الاقتصادي في هذه الدول.
- ازدياد حجم التدفقات المالية الخارجية إلى عدد غير قليل من الأسواق العربية، وتحديداً إلى قطاعات المصارف وأسواق الأوراق المالية، وكذلك إلى مجموعة من المشروعات الاستثمارية والسياحية والعقارية والتنموية والتجارية، وخصوصاً في ظل الفرص الاقتصادية الواعدة المتاحة في هذه الدول.
- وعليه، فإنه من المقدّر أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي ويزداد حجم هذه التدفقات المالية الخارجية إلى الأسواق العربية، كما من المقدر أن ترتفع القيمة الرسملية لبورصات الدول العربية عام 2005 بوتيرة أسرع وأكبر من عام 2004.
- وبالتالي، فإن الاقتصاد العربي سيشهد ازدياداً ملحوظاً في السيولة المالية هذا العام نتيجة الفوائض التي استحقت في الموازنات العامة والموازين التجارية والرأسمالية وتالياً ميزان المدفوعات.

وبالارتكاز إلى هذه التطورات الاقتصادية المالية الأساسية المستجدة، فإن القطاع المصرفي العربي مرشّح لمزيد من النموّ والتوسّع والتطوّر خلال المرحلة المقبلة، وذلك من جرّاء الأحداث والتطورات الرئيسية التالية:

- التوسّع الحاصل والمرتقب في النشاط الاقتصادي العام في الوطن العربي بشكل عام، وازدياد فرص السيولة المالية في الأسواق العربية عموماً.
- التطوير المتواصل والمكثف الذي تتبناه المصارف العربية عموماً على جميع الأصعدة، ولا سيما على أصعدة الالتزام بمعايير العمل المالي والمصرفي الدولي (معايير بازل الجديدة، المعايير المحاسبية العالمية، معايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب وغيرها)، وتطوير أنظمة وسياسات وممارسات إدارة المخاطر المصرفية والمالية، وعصرنة وتنويع قاعدة الخدمات والمنتجات بما يجاري متطلبات العصر والصناعة المصرفية الحديثة، والاستثمار الهادف في تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية، وغيرها.
- التوسّع الحاصل والمتواصل في حجم القطاع المصرفي العربي وبما يتجاوز التوسّع الحاصل في الاقتصاد العربي، حيث إن حجم القطاع المصرفي العربي البالغ حالياً (بمقياس الموجودات الاجمالية) أكثر من 883 مليار دولار بات يوازي نحو 118% من حجم الاقتصاد العربي، الأمر الذي يفسّر بوضوح لجوء عدد من المصارف في بعض الدول العربية إلى التوسع بشكل سريع وملحوظ في عدة



مدير التحرير خلال لقائه د. جوزيف طربيه

بازل 2 تشكل احد ابرز القضايا التي تشغل بال المجتمع المصرفي والمالي العربي في الوقت الحاضر

أسواق إقليمية وعالمية إستراتيجية ذات بعد إنمائي بالنسبة لأعمالها ونشاطاتها.

- العالم العربي يشهد منذ سنوات عدة إتجاهاً مصرفياً محموداً، وهو قيام تحالفات وعلاقات عمل مشترك ذات أبعاد إستراتيجية بين مصارف عدة دول عربية، الأمر الذي عزّز من شبكة العلاقات المصرفية العربية عموماً وكان لذلك فوائد هامة على صعيد تنمية التبادل التجاري والاستثماري بين الدول العربية بشكل عام، و القطاع المصرفي العربي اليوم أمام تحدٍ أساسي يتمثل في إدارة السيولة المالية الزائدة في الأسواق الاقتصادية العربية، ولهذه الغاية، فإن المصارف العربية عليها أن تزيد نطاق تعاونها اليوم من أجل تسريع وتيرة التنمية المالية والاقتصادية في العالم العربي:

- تعريف المستثمرين الأجانب بالفرص الاستثمارية القائمة في الأسواق العربية والسعي لاستقطابها.

- توظيف جزء من السيولة الواردة في تمويل المشروعات الاستثمارية والاقتصادية والتنموية في المنطقة.

- توظيف جزء من هذه السيولة في زيادة نطاق التبادلات التجارية والاستثمارية بين الدول العربية، خاصة في ظل توسع عدد من المصارف العربية، خارج حدودها الوطنية باتجاه اسواق المنطقة العربية.

- توجيه جزء من الموارد المالية الفائضة إلى البورصات العربية مما يساعد على تحريكها وتنشيطها.

على المصارف العربية هذا العام استحقاق مهم وهو الالتزام بشروط واتفاقية بازل2- كيف تجدون وتتلمسون الالتزام العربي؟

بازل-II تشكل أحد أبرز القضايا التي تشغل بال المجتمع المصرفي والمالي العربي في الوقت الحاضر، نظراً لما ترتبه بازل-II على المصارف من ضرورة تطوير ثقافة إدارة المخاطر حسب المقاييس العالمية، وإجراء ترتيبات مالية داخلية خاصة بتحسين نوعية الأصول، وبناء قواعد معلومات عن زبائنها ومحافظهم الائتمانية لعدة سنوات سابقة، وإدارة أنواع جديدة من المخاطر وأبرزها مخاطر التشغيل، وتدعيم القواعد الرأسمالية بنسب كبيرة لتغطية أنواع كثيرة من المخاطر المصرفية والمالية.

والدول العربية على مستوى البنوك المركزية والمصارف، بدأت منذ عدة سنوات عملية الاعداد للالتزام بمعايير بازل-II حسب المعايير الدولية، فرأينا البنوك المركزية تبادر إلى إنشاء لجان داخلية متخصصة في هذا المجال، وهذا أمر فعلته أيضاً المصارف ذاتها، ورأينا أيضاً المصارف تقوم بتخصيص مسؤولي التزام (Compliance Officers) في مجال بازل-II لوضع خريطة الطريق أمام الالتزام السليم بهذه المعايير الجديدة. وهناك تنسيق عام على صعيد البنوك المركزية العربية من أجل تقريب عملية الالتزام بمعايير بازل-II إلى أقصى الحدود. والمصارف العربية تتمتع بمستويات عالية للرسملة والملاءة المالية (الملاءة أكثر من 20% حالياً) وهذه المستويات أعلى مما هو مطلوب دولياً (الملاءة الدولية 8%)، الأمر الذي يعني بأن المصارف العربية عليها بذل جهود غير كبيرة من أجل الالتزام ببازل-II بالنسبة لمعدل الملاءة المالية، والتركيز على تعزيز سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر وتحسين جودة الموجودات ومحفظة القروض.

كيف تقيمون تجربة البنوك الاسلامية في لبنان والوطن العربي؟

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ظهور وانتشار العديد من البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، والتي تبني معاملاتها على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية، وقد أثبت العمل المصرفي الاسلامي حضوراً متميزاً على الساحة المصرفية منذ بداياته الأولى وحتى الآن، يدلل على ذلك العديد من المظاهر مثل تصاعد أعداد المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، وإتجاه بعض الدول الى أسلمة أنظمتها المالية والمصرفية بالكامل، وإرتفاع معدلات أداء

وحجم أعمال الصيرفة الاسلامية من خلال زيادة وتعدد الأساليب والأدوات المالية الاسلامية التي أصبحت تشكل جانباً مهماً من العمليات المصرفية الدولية وعامل جذب كبير لكثير من المتعاملين، كما تمثل ذلك أيضاً في إتجاه البنوك والمؤسسات التقليدية المتزايد سواء داخل العالم الاسلامي أو خارجه الى إدخال بعض أنشطة البنوك الاسلامية ضمن أعمالها بل وافتتاح منافذ للخدمات المالية الاسلامية.

ولكن مع بدايات هذا القرن بدا واضحاً أن الحال لن يكون كسابقه في القرن الماضي، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تسارعاً كبيراً في التغيرات على الساحة المصرفية إقليمياً ودولياً لتتزامن وتتواكب مع تطورات عالمية شملت الجوانب الاقتصادية والسياسية كبداية لعولمة الأسواق المالية بعد التطبيق الكامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية وبخاصة في مجال تحرير الخدمات المالية، وقد فرض ذلك كثيراً من التطورات في هياكل ونطاق عمل المؤسسات المالية المحلية والاقليمية والعالمية ومؤشرات أدائها، وتسارعاً نحو التكتلات الاقتصادية والاندماجات المصرفية الكبيرة.

وتبدى ذلك واضحاً في ظهور عدد من الكيانات المصرفية الضخمة التي تتأهل لفرض سيطرتها على من سيظل أسير الفردية والتشتت. كذلك فإن تطبيق القواعد الرقابية الدولية للنشاط المالي والمصرفي والمتمثلة في الاعداد لتطبيق مقررات لجنة بازل II بالاضافة الى الآثار التي ترتبت على أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والحملة التي انطلقت في أعقابه ضد مؤسسات مالية إسلامية، والتي بنيت على سوء فهم وعدم إلمام بطبيعة وأساليب عمل هذه المؤسسات. لذلك كان من الطبيعي أن تتأثر المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية بكل تلك الظواهر، وأن يتوقع لها أن تواجه المزيد من العقبات والتحديات والمنافسة الشديدة، الأمر الذي يملي عليها ضرورة الاسراع ببناء استراتيجية جديدة تتناسب مع تحديات المرحلة المقبلة حتى تتمكن من الحفاظ على المكتسبات والنجاحات التي حققتها، والبناء عليها للمستقبل مستفيدة في ذلك من الخبرات التي اكسبتها خلال المرحلة السابقة. ومن أجل مواجهة تلك التحديات، فإن المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية مدعوة الى تحقيق التكامل بين وحدات الصناعة المصرفية الاسلامية وبعضها البعض وسبل تحقيق ذلك، ووضع الآليات المناسبة التي يمكن من خلالها تحقيق التعاون المثمر بين النظامين الاسلامي والتقليدي على أسس إسلامية سواء كان ذلك على مستوى المؤسسات المعنية بالرقابة وسن القوانين أو على مستوى الوحدات المصرفية لكلا النظامين، وحتمية تطبيق حزمة إجراءات مكملة لمواجهة تلك التحديات مثل ضرورة تجميع وحشد الجهود لتكثيف الحملات الاعلامية لنشر المفاهيم الصحيحة لأساليب الصيرفة الاسلامية ودفع الهجمات الغربية على البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، مع ضرورة الاهتمام بتطوير النظم الداخلية وآليات التعامل داخل تلك المؤسسات.

هل إتحاد المصارف العربية يقوم بالدور المطلوب منه في لم وتوحيد والتنسيق بين المصارف العربية؟ وما هي خطط واستراتيجية اتحاد المصارف العربية لدعم العمالة الوطنية العاملة في المصارف الوطنية؟

إن رؤية الاتحاد أن يكون المنظمة المصرفية والمالية الرائدة على مستوى العالم العربي، ويعمل على الارتقاء بالصناعة المصرفية والمالية العربية الى مستوى مهني متقدم، ويلعب الاتحاد دوراً أساسياً في دعم الصناعة المصرفية العربية وتعزيز التعاون المصرفي العربي من خلال:



- **طرح القضايا المصرفية والمالية الهامة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.**
- **تطوير الفكر المالي العربي والصناعة المصرفية العربية على أسس سليمة ومستدامة وبما يتناغم والمعايير والقواعد المصرفية والمالية الدولية.**
- **تطوير التعاون المصرفي بين المؤسسات المصرفية والمالية العربية وبينها وبين المؤسسات الدولية.**
- **العمل من خلال مختلف القنوات على مواءمة التشريعات والقواعد والاجراءات مع الضوابط المصرفية والمحاسبية المتعارف عليها دولياً.**
- **العمل على إزالة العوائق القانونية والادارية أمام التفرع والانتشار الاقليمي وتقديم الخدمات عبر الحدود.**
- **بلورة وتنفيذ مجموعة من المشروعات العلمية والعملية التي تدعم الصناعة المصرفية العربية والتعاون بين الدول العربية.**

كما يلعب الاتحاد دوراً أساسياً في زيادة دور المصارف العربية على صعيد تعزيز وتنمية التبادلات التجارية والاستثمارية والمالية بين الدول العربية، ويعمل الاتحاد حالياً على تنفيذ مجموعة من المشروعات والمبادرات العلمية والعملية الحيوية للصناعة المصرفية العربية ولأعمال الاتحاد الداخلية. والمشروعات التي يعمل الاتحاد على تحقيقها في الوقت الحاضر هي التالية:

1 - مشروع تحديث قاعدة البيانات القانونية المصرفية العربية.

2 - مشروع تطوير موقع الاتحاد على الشبكة العالمية لخدمة المجتمع المصرفي والمالي والاقتصادي العربي بشكل أفضل.

3 - مشروع إجراء مسح لواقع الحكم (governance) في القطاع المصرفي العربي، من أجل إدخال قواعد وممارسات الحكم الجيد الى المصارف العربية.

4 - مشروع إدخال ثقافة بازل-II الى المصارف العربية وعلى الصعيدين النظري (موسوعة بازل-II) والعملي (دورات تدريبية داخلية للمصارف وندوات إقليمية).

5 - مشروع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب بالتعاون مع MENA FATF ووزارة الخزانة الأميركية وغيرها من المرجعيات المالية الدولية الاقليمية.

6 - مشروع إدارة الجودة (Quality Management) في المصارف العربية.

7 - مشروع إدارة مخاطر البيئة في المصارف العربية.

النهار

السبت ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٦

عرض في مؤتمر صحافي التطورات في القطاع المصرفي العربي

طربيه: ضرورة إفادة لبنان من الفورة النفطية وفائض السيولة

التباطؤ في جذب الاستثمارات يعود الى "هيجان" في الخطاب السياسي

اكد رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه ان المرحلة السياسية الظرفية التي يمرّ فيها لبنان تبطئ من حركة تدفق الاستثمارات العربية "نتيجة الهيجان في الخطاب السياسي المتصاعد بدل ان يكون مهدئا ومعبّرا عن الوحدة الوطنية".

ودعا المسؤولين الى عدم تفويت فرصة الافادة من الفورة النفطية وتاليا الفائض في السيولة في منطقة الخليج العربي "ولا سيما أن لبنان يملك جاذبية بمفاعيل ايجابية وبنية استثمارية جيدة. لذا، لا بد من ان يعود الى تأدية دور في هذا السياق، فالظروف الراهنة هي عابرة من دون شك".

وعن مدى تأثير الاحداث السياسية والامنية في اداء القطاع المصرفي، اشار طربيه الى عدم وجود اي تأثير "بعدما تجاوز القطاع حادث اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، اذ تمكن من تحييد نفسه عن التجاذبات السياسية بدليل ارتفاع موجوداته من 67 الى 70 مليار دولار". وعدّد التحديات التي تواجه المصارف العربية، ومنها: توصيات بازل-2، التجارة الحرة وفتح الحدود، والشروط الموجودة في الاسواق العالمية وكفاية رأس المال والتقنيات الحديثة.

ودعا المصارف العربية الى الترويج والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في الاسواق العربية وذلك بالنسبة الى المستثمرين المحليين والعرب والاجانب، وتوجيه جزء اساسي من الموارد المالية العربية لتوسيع نطاق التبادلات الاستثمارية والتجارية بين الدول العربية. ولفت الى ضرورة ان تتخذ الدول العربية اجراءات وتدابير عاجلة لتحسين مناخات الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور اكبر في عملية النمو والتنمية.



طربيه متوسطاً مجلس ادارة اتحاد المصارف. (وسام موسى)

طربيه تحدث امس في مؤتمر صحافي عقده بعد ظهر امس في فندق فاندوم، عرض فيه التطورات في القطاع المصرفي العربي ونتائج اعماله الدولية لعام 2005 مقارنة بالعام 2004، في حضور اعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد التي عقدت اجتماعها الدولي في بيروت، وهم عدنان يوسف ممثلا المصارف البحرينية، عبد الهادي شايف ممثلا المصارف السعودية، محمد بركات ممثلا المصارف المصرية، جمال الطيب عبد الملك ممثلا المصارف الليبية، عدنان بن حيدر ممثلا المصارف العمانية وعبد الرحمن بن خلفة ممثلا المصارف الجزائرية.

مفاعيل الطفرة

وبعدما عرض الطفرة الاقتصادية غير المسبوقة التي يشهدها العالم العربي، لفت طربيه الى ان التوقعات تشير الى ان الحسابات المالية للدول الخليجية ستحقق فوائض مالية قياسية تزيد على 100 مليار دولار في 2005 بعدما كانت التقديرات تشير الى عجز بنحو 86 ملياراً، علما ان الفائض المحقق في الـ2004 بلغ 30 ملياراً في مقابل عجز مقداره 10 مليارات فيما كان الفائض المحقق عام 2003 يقارب الـ 1,2 مليار فقط.

واذ توقع استمرار الفورة النفطية هذه السنة "لتدفع اكثر معدلات النمو الاقتصادي للمنطقة العربية الى مستويات اعلى من تلك المحققة في الاعوام الاخيرة"، اشار الى ان معدل النمو الاقتصادي للمنطقة تضاعف نحو مرتين عام 2005 ليبلغ نحو 10 في المئة مقارنة بالعام 2004. ولفت الى ان القطاع المالي بشقيه المصرفي واسواق الاوراق المالية كان المستفيد الاكبر من الفورة النفطية والاقتصادية في المنطقة، "اذ توسع نشاطه عام 2005 مقارنة بالاعوام السابقة له. فبالنسبة الى القطاع المصرفي، شهدت كل الاجهزة المصرفية العربية نموا ملحوظا في مؤشراتها المالية الاساسية، اذ ان جزءا من الموارد المالية الجديدة الناجمة عن فورة البترودولار الجديدة وجدت طريقها الى القطاع المصرفي في الدول العربية".

وبالارقام، تحدث طربيه عن اداء القطاع المصرفي عام 2005، فاشار الى انه حقق نموا قارب الـ 20 في المئة في اجمالي موجوداته مقارنة بنمو 13,5 في المئة لعام 2004، بما ادى الى دفع قيمة الموجودات الاجمالية للمصارف العربية الى اكثر من تريليون دولار في الـ2005 بعدما سجلت نحو 883 مليار دولار في الـ2004.

ولفت الى زيادات ملحوظة في محفظة القروض والتسليفات بنسبة تقارب الـ23,3 في المئة عام 2005 في مقابل 17 في المئة عام 2004، وفي قاعدة الودائع بنسبة تقارب الـ 13,5 في المئة في مقابل 10 في المئة، وفي قاعدة حقوق المساهمين بنسبة تقارب الـ 21,7 في المئة، في مقابل 14 في المئة للفترة عينها.

وقال ان الاسواق المصرفية العربية شهدت زيادة في نشاطها، "وسجل زيادات كبيرة في اصول الاجهزة المصرفية في دول كالامارات بنسبة تعدت 60 في المئة، والعراق 30 في المئة، والسودان 25 في المئة، وفلسطين وليبيا 20 في المئة، والبحرين ومصر 18 في المئة، وقطر 17 في المئة، واليمن 16 في المئة والاردن 15 في المئة، وسلطنة عمان 12 في المئة، والمغرب والكويت 10 في المئة، وتونس وسوريا نحو 5 في المئة ولبنان نحو 2,5 في المئة.

واعتبر رئيس اتحاد المصارف العربية ان حركة التطوير الشاملة التي تبنتها المصارف العربية وعلى كل الصعد، "كان لها مفعول اساسي في توسيع حجم القطاع المصرفي العربي وتكبيره بما يتجاوز التوسع الحاصل في الاقتصاد العربي، اذ ان الموجودات المصرفية العربية تزيد بنسبة لا تقل عن 130 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي العربي، وهذه نسبة تعتبر مرتفعة وفق المقاييس العالمية، وهي تعبر عن درجة العمق المالي الكبيرة الموجودة في الاقتصاد العربي".

تطورات السوق

وتوقف طربيه عند تطورات المشهد المصرفي العربي الذي شهد تغييرات وتحولات جذرية، عدّد منها ما يلي:

1 - تسارع عمليات الدمج والتملك والخصخصة في معظم الدول العربية: حصول 8 عمليات استحواذ بغرض الاندماج، و7 عمليات بيع مساهمات المصارف العامة في المصارف المشتركة، ودخول مصرفين الى السوق المصرفية المصرية وعرض مصارف مصرية للبيع حاليا.

2 - تنافس شديد في عدد الدول العربية على اقامة مراكز مالية ومصرفية دولية.

3 - تنامي حركة الانفتاح والتحرر المصرفي في كل الدول العربية.

4 - تصاعد وتيرة التوسع المصرفي عبر الحدود الوطنية ضمن العالم العربي: حركة نشطة لمصارف عدة في اتجاه زيادة حضورها الاقليمي، وحصول اكبر عمليات شراء ومساهمات في اسواق مصرفية عربية قامت بها مجموعات مالية اقليمية.

5 - زيادة التوجه لانشاء مصارف اسلامية وتحوّل مصارف تجارية الى مصارف اسلامية في المنطقة العربية:

- في لبنان: انشاء البنك الاسلامي اللبناني من مجموعة الاعتماد اللبناني، وتوجه فرنسبنك لانشاء مصرف اسلامي، وتطوير بنك البركة-لبنان اعماله، وانشاء مصارف لبنانية عدة اخرى لنوافذ مصرفية اسلامية.
- في الكويت: تأسيس "بنك بوبيان" الاسلامي، وتحوّل البنك العقاري الكويتي من مصرف تجاري الى مصرف اسلامي.
- في السعودية: تأسيس "بنك البلاد" الاسلامي، وتحوّل "بنك الجزيرة" الى مصرف اسلامي.
- في الامارات: تحول بنك الشارقة الوطني من مصرف تجاري الى مصرف اسلامي وتغيير اسمه الى "مصرف الشارقة الاسلامي".
- في السودان: انشاء فرنسبنك مع مجموعة من المؤسسات المالية الكويتية وأبرزها مجموعة عارف الاستثمارية والشركة الدولية للاجارة والاستثمار لمصرف استثماري اسلامي تحت اسم "كابيتال بنك".

6 - اشتداد الطلب الاقليمي والدولي ولا سيما من صناديق الاستثمار على الاوراق المالية في البورصات وخصوصا تلك العائدة للقطاع المصرفي:

- تجاوز نسبة الارتفاع في القيمة الترسملية لاسواق الامارات وقطر والاردن والسعودية ومصر ولبنان، اذ بلغت عتبة 247 و172 و107 و99 و97 و67 في المئة على التوالي عام 2005.
- سجلت القيمة الاجمالية لرسملة هذه البورصات زيادة قياسية بلغت 115 في المئة، اذ ارتفعت من مستوى 622,4 مليار دولار في الـ2004 الى 1338,2 مليارا في الـ2005.

7 - توقع نجاح كل من الاسواق المصرفية في ليبيا والجزائر وتونس والمغرب واليمن وسلطنة عمان، استقطاب مصارف عربية واجنبية في سياق سياسة الاصلاح والانفتاح المصرفي والاقتصادي الجديدة التي باشرتها السلطات النقدية والمصرفية المحلية تماشيا مع التحولات العميقة الحاصلة في المنطقة.

8 - لجوء العديد من المصارف الى زيادة رساميلها، بشقيها الاساسي والمساندة، استعدادا منها لاستكمال جهودها في مجال الالتزام بمعايير بازل الجديدة، وقد تزامن ذلك مع تطويرها سياسات وأنظمة وممارسات ادارة المخاطر المصرفية والمالية، والحوكمة الادارية والمالية، والتزام القوانين والتشريعات والمعايير المصرفية المحلية والعالمية، ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب والافصاح المالي.

البيان
كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥ – العدد ٤٠٩

١٠٠٠ مشارك في المؤتمر المصرفي العربي في بيروت

الرئيس فؤاد السنيورة: من مهمات الحكومات تأمين أجواء ملائمة للعمل المصر

المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠٠٥ الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان في بيروت في ٢٤ – ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥ برعاية رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، كان من أكبر المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في بيروت خلال العام الحالي. اذ حضره ما يزيد على ألف شخصية مصرفية – مالية عربية ودولية. والى الرئيس السنيورة، حضر عدد كبير من الوزراء والنواب والشخصيات الرسمية والاقتصادية، بينهم وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة محمد خلفان بن خرباش



من اليمين د. جوزف طربيه، الرئيس فؤاد السنيوره ورياض سلامه


من اليسار فريد روفايل، سعد الازهري، ناصر الشعالي، د. فؤاد شاكر، غسان عساف، احمد جشي، مجيد جنبلاط، مروان نصولي، بابكر محي الدين وسفير الامارات في لبنان محمد السويدي


من اليمين الوزير محمد بن خرباش، الوزير مروان حماده، الوزير فوزي [illegible]وخ، الوزير خالد قباني، الوزير غسان الرفاعي، الشيخ د. محمد آل ثاني، د. عمر [illegible]ليمان، ويظهر سليم صفير ونجيب سمعان

الرئيس فؤاد السنيورة

افتتح المؤتمر، الذي كان تحت عنوان «العمل المصرفي في عالم المخاطر»، الرئيس فؤاد السنيورة، مذكراً بالرئيس الشهيد رفيق الحريري قائلاً: «كنا بفضل رؤية رفيق الحريري وعمله، على مشارف تحقيق قفزة نوعية لدور بيروت ولدور لبنان في العالم العربي، لولا الإعاقات والمناكفات التي تعرضنا لها».

وتابع يقول: «نحن اليوم أمام فرصة مستجدة علينا ان نجهد جميعاً على تطويرها والعمل على الاستفادة منها وبالتالي عدم إضاعتها. وأتمنى ان نتعاون سوية لمتابعة النهج نفسه الذي سلكه الرئيس الشهيد من أجل مصلحة لبنان والمصلحة العربية العليا. إن حضوركم يشكل لهذه الناحية سيراً على النهج نفسه، ومتابعة لعمليات البناء الاقتصادي والمالي، وتثبيتاً وتطويراً لنهج التضامن العربي، وتوصلاً الى تحقيق السوق العربية الواحدة».

واعتبر «ان لبنان والوطن العربي والاقتصاد العربي فقدت بغياب الرئيس الشهيد رفيق الحريري رائداً كبيراً من رواد التجدد والتقدم والإبداع في العمل النهضوي والتغيير العربي، استثماراً واقتصاداً وإدارة وتشجيع القطاع الخاص، وللاقتصادات الجديدة والأسواق المفتوحة».

وخاطب المشاركين قائلاً: «كلنا يعلم أن المصارف هي المؤسسات التي تتركز فيها غالبية المدخرات العربية»، مشيراً الى ان لعبها دوراً فعالاً

ر اض سلامة: التشريعات المصرفية تبنى على معاقبة المسؤولين عن تعثر المصرف


من اليمين د. محمد بعاصيري، النائب نبيل دي فريج، جورج ابوجوده، د. شادي كرم، د. وليد علم الدين، انور الجمال، د. الهادي شايب عيتو، رامي التمر وسلطان مسقر القاسمي


من اليسار الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، د. امية طوقان، سنان الشبيبي، د. اديب [illegible]، د. جورج العليد، حمود بن سنجور الزدجالي، عدنان القصار، د. فرنسوا باسيل، النقيب محمد المعلمكي

د. جوزف طربيه: منطقتنا تعكس مشهدين متناقضين الأول واعد والثاني ضبابي

بت ب، من ناحية أخرى، تأمين أجواء ملائمة لله ل المصرفي والاستثماري، وهذا من مهام الحـ مات والسلطات المالية والنقدية، وكذلك من مسـ ليات أجهزة الرقابة التي عليها ان تدفع في اتجـ تحفيز المؤسسات المصرفية على اتباع إدارة رشـ ة واحترافية للمخاطر، وهي المهمة التي تعدّ من المهمات الأساسية للإدارات المصرفية، فليـ من المبالغة القول ان العمل المصرفي هو أسا إدارة جيدة للمخاطر بما يحقق في محصلة الأمـ ستعمالاً أفضل للموارد المالية المتاحة في القطـ ات المصرفية وفي الاقتصاد ككل. ومن هنا أهمـ هذا المؤتمر الذي نأمل ان يساهم في تعزيز أداء قطاع المصرفي العربي».

و ل: «إننا لا نزال نعاني في عالمنا العربي من مشـ لات بنيوية وسياقية تؤثر في النمو ونسبه وفر لعلاقة بين اسواقنا بعضها ببعض، وكذلك علا نا بالأسواق العالمية». غير انه قال «ان ما يبـ ، على الأمل أنكم ومن جهة أخرى تملكون الو ئل الآن، وأكثر من أي وقت مضى، في التأثير الإيـ ابي والبناء، خصوصاً أنكم الفئة الأكثر قدرة علـ التعامل مع التقنيات والأدوات الجديدة وأسـ يب التواصل والاتصال».

و شار الى «الدور الذي تؤديه المؤسسات المـ رفية والمالية العربية في توجيه الموارد المالية المتاحة بطريقة رشيدة نحو استثمارات منتجة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في دولنا العربية وفي ايجاد فرص العمل الجديدة التي ترفع من مستويات المعيشة في بلداننا وتحسن من نوعيتها».

وتابع: «ان الحكومة اللبنانية شرعت بعملية اصلاحية واسعة تتضمن اجراءات هيكلية لإصلاحات اقتصادية ومالية وادارية بهدف التلاؤم مع المستجدات الحاصلة ومع الاقتصادات الحديثة وبما يمكن الاقتصاد اللبناني من النجاح في مضمار المنافسة التي تزداد عمقاً وشدة، ما يتطلب زيادة في الانتاج والانتاجية والتزاماً بالمعايير الحديثة.

رياض سلامه

شارك في الافتتاح حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، فبعدما عدّد العناصر التي ترتكز عليها سياسة المصرف في مواجهة المخاطر المصرفية، قال ان الحكومة اللبنانية، بصدد اقرار قانون تحديث الأسواق الرأسمالية.

وقال ان نسب التضخم في لبنان لم تتعد ٤ في المئة منذ العام ١٩٩١ وستكون في حدود ٢ في المئة هذا العام. وأضاف: ان التشريعات المصرفية عليها ان تبنى على معاقبة المسؤولين عن تعثر المصرف من دون المساس بأموال المودعين بحجة تأديبهم، وهذا ما اتبعه لبنان من خلال استحداث وتطبيق قانون الدمج، إضافة الى قانون للتصفية الذاتية وقوانين تسمح، بشروط، لمصرف لبنان بضخ السيولة في المصرف.

وأكد ان «كل هذه القوانين سمحت بتحقيق أهم اصلاح مصرفي في تاريخ لبنان واخراج أكثر من ٣٠ مصرفاً من الأسواق من دون ان يخسر اي مودع أمواله، بل أنقذنا أكثر من ٤ مليارات دولار اميركي من الودائع». واشار الى ان «تحطيم الذروات لا يبني الاستقرار، واعتماد الرقابة المتشددة، بدلاً من الرقابة الملائمة، لا يبني قطاعاً مصرفياً. أما اعتماد الانضباط والمعايير ومواكبة توجهات السوق فيؤديان الى النجاح».

د. جوزف طربيه

وكان رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه ألقى في مستهل الافتتاح كلمة أشار فيها الى ان «دول منطقتنا جذبت نفسها لمكافحة الإرهاب الذي يهدد أمن الشعوب واستقرارها، ومكافحة تبييض الأموال المرتبط بالإرهاب وبتمويله، اذ تتكاتف حكومات دول العالم والمنطقة العربية من اجل محاربته والتحكم به وبأبعاده البعيدة الخطورة بالنسبة الى الأمن السياسي والاقتصادي والمالي لدول العالم أجمع».

وقال ان «تطورات منطقتنا غير معزولة عما يجري في العالم بأكمله، في مرحلة ما بعد ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وهي تعكس مشهدين مختلفين يبلغان أحياناً درجة التناقض واحد إيجابي واعد زاد بريقاً بفعل ارتفاع أسعار النفط فضلاً عن العمل على عصرنة القوانين وإزالة العوائق من طريق القطاع الخاص بما يؤدي الى جعل لبنان مركزاً جاذباً لاستقدام الرساميل اللبنانية والعربية والأجنبية. وطبعاً لا يمكن للحكومة ان تحقق هذه الخطوات وغيرها والتي ستشكل أساساً للنهوض الاقتصادي الذي يسعى لبنان الى تحقيقه من دون السير قدماً في عملية اصلاحية جدية تكون نابعة من لبنان ومنبثاة من اللبنانيين، وكذلك من دون حصول لبنان على المساعدات من الأشقاء العرب والمجتمع الدولي، وكذلك من دون مشاركة فعالة من قبل القطاعات الاقتصادية جميعها وفي طليعتها القطاع المصرفي عن طريق قيامه بتبني تلك الاصلاحات والدفاع عنها، وهذا ما نأمله ونتوقعه».

ووفرة السيولة المالية، وانخراط معظم الدول في مشاريع طموحة للتحرر الاقتصادي والانفتاح والتخصيص وبدء ضخ استثمارات عامة، وخصوصاً في مشاريع التنمية وتحديث البنى التحتية، ومشهد ضبابي يعكس قدراً أقل من التفاؤل بفضل ازدياد عوامل التوتر والتفجير وامتداداً الى ساحات جديدة، فيما يتأخر حل مشكلات الصراع العربي - الاسرائيلي، وتتعثر عودة الاستقرار والأمن الى العراق».

وتناول طربيه القطاع المصرفي اللبناني، فقال «انه يكتسب تباعاً المزيد من نقاط القوة والقيم المضافة التي تدفعه قدماً الى تعزيز دوره كقاطرة للاقتصاد الوطني ولحيازة دور إقليمي أكبر حجماً وأوسع مساحة. وقد أصبح بموجوداته النامية التي قاربت ٧٠ مليار دولار، أي ما يماثل ٣ و ٥ أضعاف الناتج القومي المحلي، مركز الثقل النوعي في التمويل وإدارة المدخرات الوطنية واستقطاب الرساميل الخارجية، وصمام الأمان الذي يسهم بفعالية بدرء المخاطر النقدية والمالية في الظروف الصعبة والاستثنائية».

ثم رعى الرئيس السنيورة افتتاح المعرض المصرفي المرافق للمؤتمر، والذي شاركت فيه مصارف عربية ولبنانية.

النهار

الجمعة ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥

افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي

السنيورة: بدأنا إصلاحاً يتضمن إجراءات هيكلية لإصلاحات اقتصادية وإدارية

سلامة: الثقة والصدقية أساسيان للاستقرار المستمر

اذا كانت المصارف هي القادرة، كما قال رئيس الحكومة فؤاد السنيورة "ان تكون الجاذبة الاساسي للتدفقات المالية المتوافرة لدى القطاع الخاص العربي في ظل التطورات السياسية والاقتصادية التي تعيشها المنطقة العربية"، فان القطاع المصرفي اللبناني بات العماد الاول الذي تعقد عليه الآمال باعتباره محركا اساسيا للاقتصاد الوطني ولعملية النهوض، كما قال.

ولم يكن القطاع المصرفي بلغ هذه المرحلة المتقدمة لولا سياسات الاصلاح التي احدثت ورشة ترميمية وتطويرية من الداخل استهدفت تمكينه من جبه المخاطر ومواكبة التطورات المتلاحقة في المجتمع المصرفي العالمي، علما أن العامل الاهم وفق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يكمن في سياسات الانفتاح وتوفير علاقة ثقة بالاسواق "لان الثقة والصدقية اساسيان للاستقرار المستمر". ولان لبنان امام فرصة جديدة تتمثل وفق رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه "في الدعم الدولي لسلة الاصلاحات التي تعهدت بها الحكومة"، فان اللبنانيين مطالبون كما قال، "باستثمار تلك الفرصة وعدم تفويتها لان لا تتكرر بسهولة".

احتضنت التظاهرة المصرفية الحاشدة هذا الكلام المصرفي كما احتضنت بيروت المؤتمر المصرفي السنوي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في فندق فينيسيا على مدى يومين تحت عنوان "العمل المصرفي في عالم المخاطر"، ويشارك فيه نخبة من المصرفيين والخبراء وحكام المصارف المركزية في عدد من الدول العربية. وقد حضر جلسة الافتتاح التي عقدت صباح امس، الوزراء فوزي صلوخ ومروان حماده وسامي حداد وخالد قباني وجهاد ازعور، والنواب انور الخليل وعبد اللطيف الزين ونبيل دو فريج والوزير السابق عدنان القصار وعدد من مسؤولي القطاع المصرفي والعربي ومهتمين.



السنيورة متوسطاً سلامة وطربيه. (محمود الطويل)

طربيه

بدأ، تحدث رئيس الاتحاد جوزف طربيه عن التحولات التي تعيشها المنطقة العربية والمخاطر التي تهددها في ظل الحرب التي تشن لمكافحة الارهاب وتبييض الاموال وتمويل الارهاب، معتبرا ان تطورات المنطقة ليست في معزل عما يجري في العالم بعد 11 ايلول 2001، ومشيرا الى ان القطاع المصرفي العربي ليس بعيدا من هذا الواقع "لانه جزء اساسي من المنظومة الاقتصادية كونه يعتبر الة التمويل الاولى والرئيسة للاقتصادات والمشاريع الاستثمارية والتنموية وقطاع الشركات وقطاع المستهلكين في الدول العربية".

ورأى ان القطاع المصرفي العربي معني بتحسين ادواته وامكاناته في مجال ادارة الازمات والمخاطر ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، والالتزام بمعايير العمل المالي والمصرفي الدولي، داعيا اصحاب القرار المالي الى تجنيب الاقتصادات العربية مخاطر العزلة الاقتصادية، التي يمكن السيطرة عليها بتمتين البنيان الاقتصادي والاجتماعي عبر توجيه العمل الاقتصادي والتمويل المصرفي في اتجاه التنمية المستدامة والمتوازنة".

وتطرق طربيه الى القطاع المصرفي في لبنان الذي يعزز دوره كقاطرة للاقتصاد وللجازة دور اقليمي اكبر حجما واوسع مساحة، مشيرا الى ان موجوداته قاربت 70 مليار دولار اي ما يعادل 3,5 اضعاف الناتج المحلي، معتبرا ان لبنان "الذي يتجز استحقاقات ذات ابعاد وطنية مصغة واساسية، سيحقق منافا سياسيا افضل وسيشهد انطلاقة اقتصادية واعدة على كل الصعد، وخصوصا في ظل الدعم العربي الذي يلقاه من الاشقاء العرب والاصدقاء في المجتمع الدولي".

سلامة

وفي كلمته، عدّد الحاكم سلامة العناصر التي ترتكز عليها سياسة المصرف في جبه المخاطر المصرفية، وفي مقدمها:

1 - تطبيق المعايير الدولية المتمثلة في توصيات لجنة بازل - 1 وبازل - 2 التي تشمل الكفاية في رأس المال والادارة الحكيمة والشفافية في الميزانيات.

2 - تحسين مستمر لانظمة الدفع **وبطمأنانة وامنة ومؤتوقا بها.**

3 - تطوير اسواق المال ورأس المال وتعميقها مما يضفي مرونة على حركة المصرف المركزي.

4 - الاستقرار في الاسعار عبر التحكم بالسيولة ونموها مما ادى الى استقرار في العملة وقاعدة الفوائد واسعار السلع والخدمات والأجور، اشارة الى ان نسب التضخم في لبنان لم تتعد نسبة 4 في المئة منذ عام 1997، وستكون في حدود 3 في المئة هذه السنة.

5 - اعتماد مبادئ المحاسبة الدولية.

6 - مكافحة تبييض الاموال لما لجرائم التبييض من اساءة لسمعة القطاع المصرفي.

7 - استيعاب الازمات عبر معالجة التورمات التي تحصل في بعض القطاعات.

8 - الافصاح علنا عن سياسة المصرف المركزي وتوفير علاقة ثقة مع الأسواق عبر الالتزام بالسياسات المعلنة، "فالثقة والصدقية اساسيان للاستقرار المستمر".

9 - المحافظة على استقلال المصرف المركزي عبر تحديد علاقته التمويلية بالدولة: "فيكون التمويل المتوافر ضمن سقف مقبول ومطلوب من الاسواق للمحافظة على ملاءة الدولة من خلال شراء سندات تكون اصولا في ميزانيتنا وادوات تدخل للمحافظة على الاستقرار في الاسواق".

10 - تطوير التقنيات في العمل المصرفي وصولا الى الصيرفة الالكترونية لتحسين الخدمات وتوسيع القاعدة المتعاملين وتحفيز الولاء والثبات.

11 - الاهتمام بالموارد البشرية.

12 - توزيع المسؤولية بين الاشخاص لتحديدها وفق التشريعات لكل من رئيس مجلس الادارة والاعضاء ومدققي الحسابات الخارجيين.

13 - المحافظة على اموال المودعين كاملة وتدخل المصرف المركزي من اجل ذلك، "فالاعتماد على مؤسسات لضمان الودائع بسقف محدد لم يعد كافيا ومفيدا في ظل العولمة وتحرير تحرك رأس المال".

واكد سلامة ضرورة ان تبنى التشريعات المصرفية على معالجة المؤولين عن تعثر المصرف، من دون المساس باموال المودعين بجهة تأديبهم، موضحا ان لبنان اعتمد تلك التشريعات التي سمحت بتحقيق اهم اصلاح مصرفي في تاريخه واخراج اكثر من 30 مصرفا من الاسواق من دون ان يخسر اي مودع امواله "بل انقذنا اكثر من 4 مليارات دولار من الودائع".

السنيورة

ومن استذكار حضور الرئيس الشهيد رفيق الحريري في مؤتمرات مماثلة استهل الرئيس السنيورة كلمته، واشار الى "ان العالم العربي لا يزال يعاني مشكلات بنيوية وسياقية تؤثر في النمو ونسبه، وفي العلاقة في ما بين اسواقها وعلاقاتنا بالاسواق العالمية". لكنه لفت الى ان القطاع المصرفي العربي بات يملك الوسائل المؤثرة والايجابية، معتبرا ان المؤسسات المصرفية والمالية هي عماد القطاعات الخاصة بما يدفع الى تأكيد الدور المحوري الذي تؤديه في قيام المشروعات الكبيرة والصغيرة وعلى المستويين المحلي والعربي، وتحديدا حيال "توجيه الموارد المتاحة بطريقة رشيدة نحو استثمارات منتجة تساهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وفي إيجاد فرص عمل جديدة ترفع مستويات المعيشة في بلداننا وتحسن نوعيتها".

وقال: "كلنا يعلم بأن المصارف هي المؤسسات التي تتركز فيها معظم التعديدات العربية، وهي ايضا القادرة، إذا ما اكملت تأهيلها المادي والتقني والمعرفي، ولا سيما في ظل التطورات السياسية والاقتصادية التي تعيشها منطقتنا العربية لتكون الجاذبة الأساس للتدفقات المالية المتوافرة لدى القطاع الخاص العربي وتصبح تاليا قادرة على تأدية دور محوري مطلوب في عمليات التمويل والاستثمار وتعزيز التواصل والتعاون الاقتصادي والاستثماري "وهي المهمة التي نحن في اشد الحاجة إليها في المرحلة المقبلة". واعتبر ان هذا الدور يتطلب اجواء ملائمة للعمل المصرفي والاستثماري، "وهذا من مهمات الحكومات والسلطات المالية والنقدية، وكذلك من مسؤوليات أجهزة الرقابة التي عليها أن تدفع في اتجاه تحفيز المؤسسات المصرفية على اتباع إدارة رشيدة واحترافية للمخاطر". ولفت السنيورة الى "ان الحكومة شرعت في عملية إصلاحية واسعة تتضمن إجراءات هيكلية لإصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية بغية التلاؤم مع المستجدات العاصفة ومع الاقتصادات الحديثة، وبما يمكن الاقتصاد من النجاح في مضمار المنافسة التي تزيد عمقا وشدة بما يتطلب زيادة في الإنتاجية والتزاما بالمعايير الحديثة، فضلا عن العمل لعصرنة القوانين وإزالة العوائق من طريق القطاع الخاص بما يؤدي إلى جعل لبنان مركزا جاذبا لاستقدام الرساميل اللبنانية والعربية والأجنبية". واكد استحالة تحقيق تلك الخطوات من دون عملية اصلاحية جدية "تكون تابعة من لبنان ومنبثقا من اللبنانيين، ومن دون حصول لبنان على المساندات من الأشقاء العرب والمجتمع الدولي، وأيضا من دون مشاركة فاعلة من القطاعات الاقتصادية وفي مقدمها القطاع المصرفي عبر تبنيه تلك الإصلاحات والدفاع عنها. وهذا ما نأمله ونتوقعه".

واذ شكر المؤتمرين العرب على حضورهم الى بيروت، قال "ان لبنان كان بفضل رؤية رفيق الحريري وعمله، على مشارف تحقيق قفزة نوعية لدوره في العالم العربي، لولا الإعاقات والمعاكسات التي تعرضنا لها"، معتبرا ان ثمة فرصة مستجدة اليوم "علينا جميعا ان نجهد لتطويرها والافادة منها وتالبا مكتم إضاءتها". واذ تمنى التعاون المشترك لمتابعة النهج الذي سلكه الرئيس الشهيد من أجل مصلحة لبنان والمصلحة العربية العليا، رأى "ان المشاركة العربية تشكل سيرا على النهج عينه ومتابعة لعمليات البناء الاقتصادي والمالي وتثبيتا وتطويرا لنهج التضامن العربي وتوصلا إلى تحقيق السوق العربية الواحدة".

المعرض المصرفي

وبعد جلسة الافتتاح، توجه الرئيس السنيورة والحضور المشارك والمؤتمرون الى افتتاح المعرض المصرفي المرافق للمؤتمر، والذي تشارك فيه مصارف عربية ولبنانية.

اثر ذلك، بدأت جلسات العمل. فانعقدت الاولى برئاسة الوزير سامي حداد بعنوان "الاتجاهات المعاصرة في استراتيجيات ادارة المخاطر"، وشارك فيها الرئيس التنفيذي في بنك المشرق - الامارات عبد العزيز عبدالله الغرير، ورئيس الهيئة العامة لسوق المال - مصر هاني سري الدين، والرئيس لادارة المخاطر في MISYS Bank-ing Systems المانيا وولفغانغ بروردا.

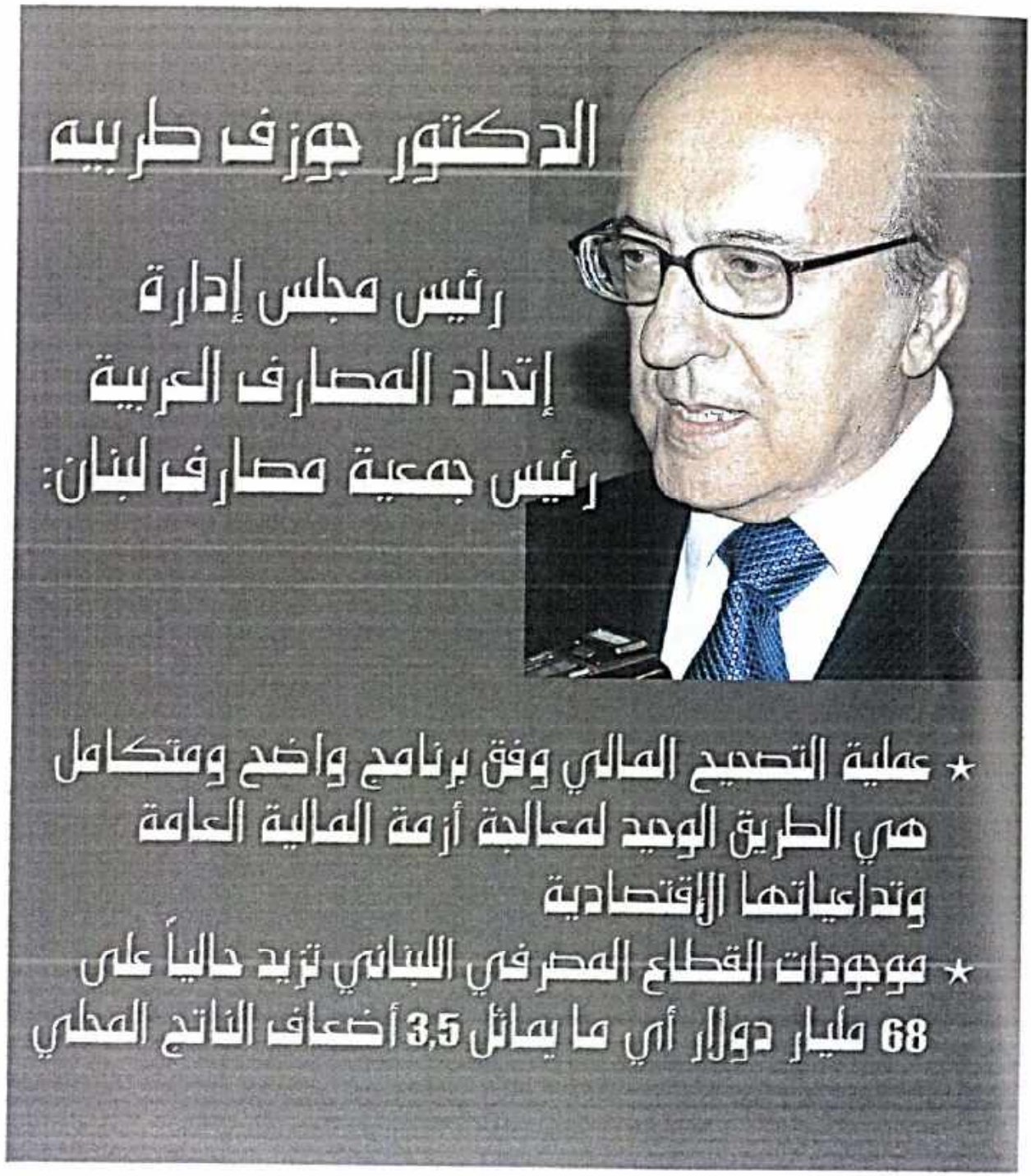
وتحت عنوان "السياسات العلمية لتمكين المصارف العربية من الادارة الافضل للمخاطر"، ترأس الوزير جهاد ازعور الجلسة الثانية التي تحدث فيها كل من المدير العام في بنك الدوحة - قطر سيتا رمان، ومحافظ سلطة النقد الفلسطينية جورج العابد، ومدير المجموعة المهنية لبنوك المغرب العادي شايب عياو ومدير عام بنك بيبلوس - افريقيا نديم فنطوس.

جلسة العمل الثالثة تمحورت على "مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب: ما المطلوب من الدول العربية؟"، وترأسها رئيس مجموعة العمل المالي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا محمد بعاصيري، ورئيس شركة IDOM Middle east - الولايات المتحدة فخر الدين الخليل ومساعد وزير العدل المصري سري صيام.

وعصرا، عقدت ورشة عمل بعنوان "الالتزام بمقررات بازل - 2" تحدث فيها من شركة Astek كل من الخبير في بازل - 2 ميشال ابغاتي، والرئيس التنفيذي جان لوك برنارد وقعضو المنتدب فيليب بيريه والمدير الاقليمي في الشرق الاوسط فريد فلات. ومساء، اقيم حفل عشاء في Habtoor Grand Hotel تمّ في خلاله تكريم رعاة المؤتمر. وينهي المؤتمر اعماله اليوم باعلان التوصيات الختامية بعد اربع جلسات عمل.

إتحاد المصارف العربية

تشرين الثاني (نوفمبر) 2005





الدكتور جوزف طربيه يتحدث إلى الزميلين عماد شهاب وزكريا حمود

أكّد الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، رئيس جمعية مصارف لبنان، أن إلتزام المصارف اللبنانية بأقصى درجات الإنفتاح وإحترام قواعد السوق، سمح بإجتياز كل الصعوبات، وهذا ما يعكس بوضوح قدرة القطاع المصرفي اللبناني على الإحتفاظ بعناصر قوته وعلى إستمرار دوره كقاطرة للاقتصاد الوطني.

وأوضح أن الإستقرار السياسي، عامل محفز لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو في ظروف طبيعية، وأكّد دعمه للتوجهات الإصلاحية للحكومة اللبنانية على كافة الأصعدة الاقتصادية.

واعتبر الدكتور طربيه، أن المصارف والمؤسسات المالية تشكل الوعاء الأمثل لاستقطاب الرساميل والاستثمارات، وأن عملية التصحيح المالي وفق برنامج واضح ومتكامل هي الطريق الوحيد لمعالجة أزمة المالية العامة وتداعياتها الاقتصادية.

وعن التطوير التشريعي والقانوني والإجرائي بالنسبة للعمل المصرفي والمالي، رأى الدكتور طربيه أن القطاع المصرفي اللبناني واكب على مدى السنوات الماضية سلسلة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهته من ضمن سعيه لاستعادة موقعه على الخريطة المصرفية الإقليمية، وذلك عبر عملية شاملة، تكاملت من خلالها جهود إعادة الهيكلة مع الخيارات الإستراتيجية للنموّ والتوسّع.

وعن عمليات الدمج والتملّك وآفاق التوسّع المصرفي الخارجي، أكّد الدكتور طربيه، أن الدمج يمثل أحد الخيارات الإستراتيجية للقطاع المصرفي اللبناني في إطار إعادة هيكلية بنيته وتعزيز قدراته ومزاياه التنافسية لحيازة الحصة الأكبر من السوق المحلية وتعزيز دور بيروت كمركز مالي في المنطقة.

حول هذه المواضيع ومواضيع أخرى تحدث الدكتور جوزف طربيه إلى مجلة "إتحاد المصارف العربية"، وكان هذا الحوار:

□ كيف ترون إلى دور القطاع المصرفي اللبناني في عملية النهوض والتعافي الإقتصادي خلال المرحلة المقبلة؟

كما هو معلوم، فإن القطاع المصرفي جزء أساسي وحيوي من الإقتصاد الوطني، ويتفاعل حكماً مع معطياته وان كان يمتلك مقومات ومزايا خاصة تمنحه مرونة إضافية في إدارة التعامل مع أحداث طارئة، وهذا ما اكتسبه بفعالية في طوال السنوات الماضية التي شهد فيها لبنان حالات متكررة من عدم الاستقرار السياسي.

على هذا، فإن تقييمنا المصرفي خلال الفترة الماضية يستند، بصورة خاصة إلى المستوى المتقدم من المهنية في إدارة التعامل الناجح مع الأزمات والتي كان أخطرها وأصعبها جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وما تلاها من تطورات. فما حصل في السابق كان ضمن



د. طربيه: الإستقرار السياسي لتنشيط الإقتصاد

الترقبات وحسابات إدارة المخاطر، لكن هذا الحدث جاء خارج كل الحسابات الموضوعية بدليل، الطلب الكثيف الذي شهده سوق القطع والذي تمثل بتحويل ما يوازي 6 مليارات دولار من الودائع بالليرة اللبنانية إلى العملات الأجنبية في غضون ثلاثة أسابيع، وكذلك تراجع أسعار معظم الأسهم والسندات بصورة دراماتيكية في الأسابيع الاولى لحادثة الاغتيال، مما أوحى بسيناريوهات غارقة في التشاؤم للكثير من المراقبين والمحللين.

لكن أداء القطاع المالي، وأداء البنك المركزي، بقراراته الجريئة، وإلتزام المصارف بأقصى درجات الإنفتاح وإحترام قواعد السوق سمح بإجتياز كل الصعوبات. وهذا ما يعكس بوضوح قدرة القطاع المصرفي على الإحتفاظ بعناصر قوته وعلى إستمرار دوره كقاطرة للإقتصاد الوطني، وهو يمثل بموجوداته النامية والتي تزيد حالياً على 68 مليار دولار أي ما يماثل 3,5 أضعاف الناتج المحلي، مركز الثقل النوعي في التمويل وإدارة المدخرات الوطنية واستقطاب الرساميل الخارجية، وصمّام الأمان الذي يسهم بفعالية بدرء المخاطر النقدية والمالية في الظروف الصعبة والاستثنائية.

وعلى رغم الضبابية التي تسود معالم المرحلة المقبلة، والمرتبطة أساساً بمجرى التحقيقات الدولية ونتائجها النهائية، فإننا نتوقع بدء مرحلة جديدة من النهوض والنمو، ويزيد من اندفاعنا باتجاه هذا الاعتقاد، القدر العالي من الإحساس بالوطنية وبالمسؤولية الذي أبدته مختلف شرائح الشعب اللبناني في التفاعل مع الأحداث وفي انجاز استحقاق الانتخابات النيابية قبل أشهر، وهذا ما حاز إعجاب العالم بأكمله الذي أشاد دولاً ومؤسسات بالمستوى الراقي والحضاري الذي ميّز التحركات الشعبية وردات الفعل، وبالاخص في التظاهرات السلمية المليونية التي لم يشهد لبنان مثيلاً لها من قبل.

ولا نغفل في هذا الإطار، دور المجتمع الدولي واهتمامه المباشر والشديد بمجمل الأوضاع القائمة ومعطياتها ومسارها المستقبلي، حيث نأمل لاحقاً ببدء مرحلة ترسيخ الاستقرار السياسي وترجمة وعود المجتمع الدولي بدعم إقتصادي ومالي يضعنا مجدداً على سكة النمو والإستثمار الامثل لمزايا لبنان الإقتصادية والتعامل الايجابي مع تعاظم الثروات والرساميل في المنطقة الناجمة، بصورة خاصة، عن الارتفاعات القياسية في أسعار النفط.

□ ما هو موقف جمعية مصارف لبنان من التوجهات والسياسات والتحرّكات التي تتخذها الحكومة اللبنانية؟

لقد أكّدنا دائماً على اهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لتنشيط الإقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو في ظروف طبيعية، وعلى رغم اكتساب الإقتصاد لميزة التعايش مع اجواء سياسية سلبية، فإن الأوضاع بعد 14 شباط/فبراير هي غيرها ما قبله، فالبلد يشهد مجموعة تطورات متسارعة ذات ارتباطات وأبعاد محلية وإقليمية ودولية، وليس من المناسب مطلقاً، أن يكون الشأن السياسي على ما تعوده السياسيون في السابق، بل إن الظروف المستجدة جعلت هذا الشأن وطنياً بامتياز لجهة ما يتعلق بمصير البلد ومستقبله.

ونحن على يقين، بأن معظم السياسيين، بغض النظر عن مواقعهم، يدركون هول ما حدث وتداعياته وأهمية التطورات اللاحقة، ونعتقد، بأن الجميع سيغلّب لغة العقل ويقدم مصلحة الوطن على أي مصالح أخرى، ولذا فإننا نرى أنه أمام الحكومة مهام أساسية لتعبيد الطريق أمام استعادة النمو ولتعزيز مناعة مجمل القطاعات الإنتاجية وفي مقدمها القطاع المصرفي، وأبرز هذه المهام:

– مساهمة القطاعات والمرجعيات كافة في حملة وطنية شاملة لإعادة ترسيخ الثقة الداخلية واستعادة ما فقد من الثقة الخارجية.

– وضع برنامج شامل للإصلاح المالي والإقتصادي بالتعاون مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية يستهدف خصوصاً بلوغ مرحلة عكس دينامية الدين العام والحد من تأثيره على الإقتصاد ونموه.

– إعادة الاعتبار لمشاريع الإصلاح الإداري وإعادة الثقة بالمؤسسات العامة والقضاء.

– بلورة وبدء حملة واسعة ومتكاملة لإعادة ترويج لبنان وقطاعاته.

– التأكيد على تنفيذ التزامات لبنان أمام المجتمع الدولي، بما في ذلك إعادة الاعتبار لإلتزامات باريس–2، تمهيداً لتثمير وإستثمار الاستعدادات المعلنة للدول الكبرى بمساعدة لبنان على إعادة إنهاض إقتصاده.

وأود في هذا المجال، أن أؤكد على دعمنا وتأييدنا للتوجهات الإصلاحية للحكومة اللبنانية على كافة الأصعدة الإقتصادية، ونشدّد على أهمية سعيها لترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد، لأنه يشكل صمام الأمان لأي نهوض وتنمية إقتصادية ومالية واجتماعية مرتقبة.

ولا شك أن لبنان اليوم أمام فرصة ذهبية جديدة، أقصد الدعم الدولي الجديد للبنان في إصلاحاته، التي تعهدت بها الحكومة الحالية، وعلينا كلبنانيين، في القطاعين العام والخاص،

أن ننتهز هذه الفرصة وعدم تفويتها كما فاتتنا فرص كثيرة في السابق.

□ كيف ترون إلى دور القطاع المصرفي اللبناني والقطاع المالي عموماً في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة؟

إن لبنان بمزاياه الإستثمارية في مجالات السياحة والخدمات والعقارات وغيرها وبقطاعه المصرفي المتطور، يمكن أن يتقدم إلى مواقع افضل على لائحة الدول الإقليمية المختارة لاجتذاب الإستثمارات خصوصاً بعدما حقق قطاعه المصرفي والمالي حضوراً قوياً في الأسواق المالية الدولية خلال السنوات الماضية، واكتسب خبرات مميزة في عمليات أسواق الرساميل وباتت مؤسساته مؤهلة للعب دور وساطة مالية بمواصفات عالية لصالح الحكومات والمؤسسات في المنطقة، وسيكتسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة من خلال الشراكات أو التحالفات مع المؤسسات الإقليمية الخارجية التي تتمتع بإمكانات تمويلية كبيرة.

ومن المعلوم أن لبنان يخوض حالياً ولسنوات عدة مقبلة ورشة متكاملة للتخصيص والتسنيد، مما سيوفر فرصاً كبيرة للتمويل والإستثمار، والمصارف اللبنانية حاضرة بقوة بما تملكه من كفاءات علمية وخبرات وامكانات لتكون الأداة والقناة الفاعلة لتأمين التواصل الايجابي بين المستثمر وهذه المشاريع. كما بإمكانها عبر وحداتها الإستثمارية التابعة ان تتولى الدور الاستشاري لتوجيه هذه الإستثمارات وحجمها وتوقيتها لتعطي افضل مردود ممكن.

كما أظهرت التجربة المستدامة ان الأوراق المالية اللبنانية الحكومية والخاصة، كانت من الأدوات الإستثمارية المجدية والأكثر ربحية في السنوات الاخيرة، وبالاخص بعد الارباكات والتداعيات التي شهدتها الأسواق المالية العالمية وانخفاض مردود الودائع في الخارج إلى أدنى المستويات. ونعتقد بأن هذا الإستثمار قابل للتفعيل والزيادة لا سيما في ظل التنويع الذي اعتمدته المصارف اللبنانية في طبيعة هذه الأوراق ومردودها.

وكما ندرك جميعاً، فإن المصارف



د. طربيه: المصارف تقف دائماً إلى جانب الدولة

والمؤسسات المالية تشكل الوعاء الامثل لاستقطاب الرساميل والإستثمارات في مرحلة عبورها للتوظيف في المشاريع والانشطة الإقتصادية، وتلعب أيضاً دور الممول والمساند والمستشار وإدارة المال والمحافظ الإستثمارية في معظم القطاعات لصالح المستثمر والمنتج والتاجر والصناعي والمقاول وسواهم. ووفقاً لهذا الموقع الحيوي، فإن الإستثمار الوافد يستفيد إلى اقصى حد من وجود بنية مصرفية ومالية مناسبة قادرة على استقطاب المدخرات الوطنية والتدفقات الإستثمارية وإعادة ضخها في الإقتصاد الوطني.

□ ماذا عن إستعدادات وتحضيرات المصارف اللبنانية بالنسبة لعقد مؤتمر بيروت –I في ظل الدعم الدولي الجديد للبنان؟

لجمعية المصارف مواقف صريحة ومعلنة تربط فيها بشكل مباشر بين اهتمامها بتحصين الوضع الإقتصادي التي هي جزء منه، وقلقها من تأخير تنفيذ الدولة للإصلاحات الإقتصادية التي إلتزمت بها، والتي ثابرت الهيئات الاقتصادية على المطالبة بتنفيذها في كل المناسبات.

وكما هو معلوم، فقد وقفت المصارف دائماً إلى جانب الدولة ومصرف لبنان، وعملت بما لديها من صدقية محلية ودولية على استقطاب مدخرات اللبنانيين المقيمين والمغتربين ومدخرات الاشقاء العرب، وأعادت ضخّها في السوق اللبنانية، إما تمويلاً للقطاعين العام والخاص وإما دعماً لاحتياطي القطع الأجنبي لدى المصرف المركزي، وقد بلغ حجم الدعم الذي قدمه القطاع المصرفي للإقتصاد اللبناني حدوداً متقدمة جداً، والأرقام خير دليل على ذلك، ويبلغ حجم التسليفات المصرفية للقطاعين العام والخاص حالياً ما يزيد على 33 مليار دولار، وشكّلت هذه التسليفات حوالي 160% من الناتج المحلي الاجمالي، موزعة بين القطاعين العام والخاص.

كما أن القطاع المصرفي لم يكن محايداً في إنجاز المكتسبات التي حقّقها إنعقاد مؤتمر باريس 2، بل تميز بلعب دور أساسي وحيوي في آلية تخفيض خدمة الدين العام، وذلك إما بطريقة مباشرة عبر الاكتتاب بسندات خزينة يبلغ ما يقارب 3,65 مليارات دولار بفائدة صفر في المئة، وهو مبلغ فاق إجمالي مساهمات البلدان الصديقة والشقيقة معاً، وإما بطريقة غير مباشرة، عبر الإسهام في خفض معدلات الفوائد بشكل ملموس في الأسواق وبالأخص على سندات الخزينة اللبنانية.

ومع ترقب انعقاد المؤتمر الدولي الجديد لمساعدة لبنان، فإننا نعيد التأكيد، بأن المصارف اللبنانية التي تقوم بتمويل الإقتصاد اللبناني بقطاعيه العام والخاص، تتعامل مع الدولة وفق مرتكزات أساسية أهمها:

1– الحرص الشديد على أموال المودعين لدى المصارف التي تتولى إدارة هذه الأموال وفق اقصى التدابير الاحترازية التي تمليها معايير الإدارة الرشيدة وأصول العمل المصرفي السليم.

2– التعامل بإيجابية مع كل ما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للدولة والإقتصاد الوطني، في سياق النهج الثابت القائم على التواصل الدائم والحوار الموضوعي البنّاء.

3– ضرورة احترام الدولة اللبنانية إلتزاماتها أمام المجتمع الدولي ومؤسساته.

4– إحترام معطيات السوق الحلية والدولية وتلك المتعلقة بموارد المصرف وسيولتها، لا سيما بالعملات الاجنبية، وفي ضوء تقييم مخاطر البلد السيادية Sovereign Risk من قبل مؤسسات التصنيف الدولية.

□ ما هي رؤية جمعية مصارف لبنان بالنسبة لمتطلبات النهوض الإقتصادي وتحسين آفاق المالية العامة للدولة؟

من المعلوم، أن مشكلة الدين العام تشكل موضع الثقل الأساسي في الأزمة المالية التي تعانيها موازنة الدولة، وهي أيضاً إحدى المعوقات العامة التي تكبح النمو وتؤثر سلباً على مخططات الحكومة لتكبير حجم الإقتصاد.

وما زاد من حجم المشكلة وتأثيرها في السنوات الاخيرة، أن خدمة الدين باتت تستنزف الشريحة الاكبر من واردات الموازنة وتسبب باستمرار العجز الذي يسبب بدوره تنامي كتلة الدين. ولذا، فإن جهود الحكومة يجب أن تركز على كسر هذه الحلقة المفرغة التي تنذر بتداعيات مؤلمة على الصعيدين الإقتصادي والاجتماعي، ونحن نواكب بدورنا كهيئات إقتصادية وكقطاع مصرفي تحديداً، هذه الجهود بالتأييد وبتوفير الدعم المطلوب من قبلنا معنوياً ومادياً.

ومعلوم في هذا السياق، أن القطاع المصرفي يلعب دوراً محورياً في تمويل احتياجات القطاع، وطور هذا الدور إلى نوع من المساهمة المباشرة بعد انعقاد مؤتمر باريس–2 مواكباً ومساندا لجهود ودعم المجتمع الدولي في إطار مساعدة لبنان على تجاوز أزمته المالية والإقتصادية، وذلك وفق برنامج متكامل قدمته الحكومة اللبنانية إلى المؤتمرين ضمنته خطة المعالجة الداخلية المواكبة لدعم المجتمع الدولي.

ونحن نعتقد أن الحكومات المتعاقبة لم تفلح بتنفيذ كامل التزاماتها في المؤتمر السابق، فيما تعكف الحكومة الحالية على إعداد ورقة عمل تتضمن التزامات قابلة للتنفيذ، لا سيما المتعلق منها بعمليات التخصيص والتسنيد المعول عليها لتأمين ايرادات فورية تسهم باطفاء جزء من الدين العام، مع ملاحظة، أن أي تباطؤ للسير بهذه العمليات يمكن أن يعكس معطيات غير مرغوب فيها للدول المانحة للقروض أو تلك التي تلتزم بالدعم في ضوء التقارير الدولية المتابعة لتطورات الإقتصاد اللبناني وتقدم المعالجات، أو حتى الدول والهيئات التي يؤمل أن تنضم إلى المانحين والداعمين في المستقبل.



مشكلة الدين العام تشكّل الثقل الأساسي في الأزمة المالية

ووفقاً لهذه المعادلة، فقد قمنا بأكثر من تحرك سواء من خلال جمعية المصارف أو من خلال الهيئات الإقتصادية وأكّدنا من خلال هذه التحركات، أن التصحيح المالي وفق برنامج واضح ومتكامل هو الطريق الوحيد لمعالجة أزمة المالية العامة وتداعياتها الإقتصادية، وهذا التصحيح يطال مشكلة الدين العام بالدرجة الأولى من خلال عكس دينامية نموها وخفض كلفتها وتمديد آجالها. وهذه النتائج بدت قريبة المنال وممكنة التحقيق والمتابعة بعد باريس 2، ومن غير الجائز التضحية بهذه الفرصة الجديدة وهي من أهم الفرص، إن لم نقل يصعب تكرارها بهدف معالجة أزمة المالية العامة وإخراج الإقتصاد من دائرة ضغوطها وانعكاساتها.

□ ماذا عن محاور التطوير التشريعي والقانوني والإجرائي بالنسبة للعمل المصرفي والمالي الذي تراه جمعية مصارف لبنان ملائماً لترسيخ الاستقرار المصرفي وتطويره؟

لقد واكب القطاع المصرفي اللبناني على مدى السنوات الماضية سلسلة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهته من ضمن سعيه لإستعادة موقعه على الخريطة المصرفية الإقليمية، وذلك عبر عملية شاملة، تكاملت من خلالها جهود إعادة الهيكلة مع الخيارات الاستراتيجية للنمو والتوسع وفق المواصفات والمعايير الأعلى للصناعة المصرفية الحديثة، معتمداً على قدرات وكفاءات بشرية تمرست بأعمال الصيرفة وإدارة الأموال في لبنان والخارج.

وقد واكبت عملية إعادة الهيكلة والتطوير في القطاعين المالي والمصرفي ورشة مكملة وموازية في تحديث البنية القانونية، فصدرت حزمة من القوانين الجديدة وتعديلات هامة وجوهرية على قوانين سابقة بالترافق مع مجموعة إجراءات وتدابير على شكل تعاميم وقرارات أصدرها البنك المركزي ضمن صلاحياته بموجب قانون النقد والتسليف ليصب كل ذلك في تحسين عوامل الجذب الإستثمارية وايجاد عوامل جديدة محفزة للإستثمار ورسم إطار ملائم لإقتصاد لبنان ودوره المتجدد في المحيط الإقليمي.

كذلك، تمّ تعزيز الإجراءات الاحترازية عبر القانون رقم 318 الذي استجاب لقناعة ورغبة اللبنانيين، بأن تكون مؤسساتهم المالية والمصرفية موطناً ومركز استقطاب للأموال المشروعة. وفي الواقع، فإن هذا القانون الذي حدد مفهوم الأموال غير المشروعة وآلية مكافحتها لم يمس مطلقاً جوهر السرية المصرفية التي تبقى العنوان الإطار لعلاقة المتعاملين العاديين مع المصارف أفراداً ومؤسسات.

كما تنوعت مجموعة القوانين الجديدة

،صادرة لخدمة تعزيز المركز المالي والمصرفي للبنان، بين قوانين تحاكي تطوير الأسواق المالية وقوانين جاذبة للإستثمارات والتوظيفات في هذه الأسواق وفي رسملة المؤسسات العاملة. فصدر قانون تطوير الأسواق وقانون العقود الائتمانية الذي يسمح بعمليات تمويل خاصة بما فيها العمليات التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية والقانون الخاص بإنشاء شركات التمويل التأجيري، وقانون الوساطة المالية الذي ينظم المهنة على وجه يؤمن حقوق وأموال المتعاملين، وقانون انشاء الوديع المركزي (ميدكلير)، وقانون انشاء المؤسسة العربية للتقاص لتسوية المعاملات المالية الجراة من خلال البورصات العربية، وقانون تنظيم فتح حسابات للصكوك المالية والقيم المنقولة لحامله عبر المصارف والمؤسسات المالية، والقانون الخاص بتنظيم تداول أسهم المصارف وتملكها لغير اللبنانيين، وأخيراً وليس آخراً، القانون الخاص بإنشاء حساب لإدارة الدين العام وخدمته وتخفيضه، ثم قانون انشاء المصارف الاسلامية.

وقد أتاحت هذه العمليات للتطوير والتحديث تقوية المركز المالي للمصارف والتزامها بالمعايير الفنية والمحاسبية الدولية لتندفع باتجاه وتعزيز حضورها الإقليمي والدولي، فدخلت مباشرة إلى أسواق جديدة ووسعت من أعمالها في أسواقها السابقة والتقليدية، كما كثفت إصداراتها للصكوك والأوراق المالية التي تلاقي قبولاً ورواجاً في أسواق المنطقة والعالم، وتحقق لحامليها عوائد ذات مخاطر مقبولة وتحقق لمصدريها مصادر تمويل إضافية، ثم ضخ حصيلتها في الإقتصاد الوطني وفي توسيع العمليات والانشطة في اتجاه آفاق جديدة تساهم بدورها في تحفيز النمو الإقتصادي وتأمين استمراريته، كما نوعت المصارف من محافظ أوراقها لتصدر شهادات الايداع العمومية وسندات اليوروبندز وايصالات الايداع العمومية وسندات الدين المرؤوسة والأسهم التفضيلية، ضمن عمليات تلتزم بأرقى المعايير والمواصفات الدولية.

وتواصل جمعية المصارف بالتنسيق مع البنك المركزي وبالتعاون مع الحكومة والسلطات التشريعية في جهودها لتطوير الأسواق المالية والبورصات وتحديث نظم المدفوعات والتسويات المالية وارساء قواعد أكثر تشدداً وتطوراً للإدارة السليمة والافصاح والشفافية، واعتماد المعايير الدولية للاحصاءات والبيانات. إضافة إلى توسيع حزمات المنتجات والخدمات وأدوات الادخار وقنوات التمويل والارتقاء المستمر بالبنية الإلكترونية بعدما نجحت باستخدامها وإستثمارها وفق المواصفات العالمية المتقدمة.

□ كيف ترون إلى آفاق الدمج والتملك وآفاق التوسع المصرفي الخارجي بالنسبة للقطاع المصرفي اللبناني؟

يمثل الدمج أحد الخيارات الاستراتيجية للقطاع المصرفي اللبناني في إطار إعادة هيكلية بنيته وتعزيز قدراته ومزاياه التنافسية لحيازة الحصة الاكبر من السوق المحلية وتعزيز دور بيروت كمركز مالي في المنطقة، كذلك الامر بالنسبة للإنتشار والتواجد خارج لبنان وتولي دور متقدم في القطاع المصرفي العربي وفي الأسواق الإقليمية.

وجاء اعتماد هذا الخيار خلال السنوات الماضية، ولا يزال، كواحد من الحلول الأساسية الناجعة لتجميع الوحدات المصرفية التي إزداد عددها بما لا يتلاءم مع قدرة السوق المحلية وقدراتها الاستيعابية ولا تؤهلها بالتالي لمواجهة تحديات التوسع والنمو واستخدام التقنيات الحديثة ذات الكلفة العالية، وقد واكبت السلطات التنفيذية والتشريعية والنقدية هذا الخيار، فأصدرت في العام 1994 قانون تسهيل اندماج المصارف ثم مددت مفاعيله تباعاً، فشكّل مع متطلبات الأسواق واحتياجات الرسملة وضخ الأموال الإضافية للتحديث ومواكبة التكنولوجيا المصرفية، عوامل حاسمة ومحفزة لاتمام أكثر من 26 عملية دمج وتملك خلال الفترة الماضية، فيما تكفلت المصارف القوية والناشطة بحيازة الوحدات المصرفية الاجنبية التي اختارت الخروج من لبنان لأسباب تتعلق باستراتيجياتها الخاصة التي فرضت عليها الانسحاب من معظم الأسواق الناشئة.

وقد أسهمت عمليات الدمج وتنامي قوة وقدرات القطاع المصرفي اللبناني ومضافاً إليها الطبيعة الديموغرافية الفريدة للبنانيين، لجهة وجود جاليات عاملة أو مغتربة في الخارج يفوق تعدادها اربعة اضعاف المقيمين، في اندفاع القطاع إلى الأسواق الخارجية بحثاً عن منافذ جديدة للعمل والإستثمار، مما يشكل احد الخيارات الاستراتيجية المتبعة لتعزيز التواجد الخارجي السابق وتحقيق اختراقات نوعية وأكثر شمولاً للأسواق الدولية، وعموماً فإن اغلب استراتيجيات المصارف تركز حالياً على:

– التعامل بمهنية واحتراف مع الفرص المعروضة أو الموجودة في الأسواق القريبة التي تشكل امتداداً طبيعياً وتاريخياً للإقتصاد اللبناني، والاخص في سوريا والاردن، امتداداً إلى العراق مع تحول إقتصاده إلى مفهوم إقتصاد السوق.

– تعزيز شبكة العلاقات المتنامية مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي أيضاً شبكة تاريخية تشمل اوجه التعاون المختلفة من الشراكة والرسملة إلى التوظيف والإستثمار والتواجد المباشر.

– تنمية الإنتشار المصرفي اللبناني في الدول والأسواق التي تستضيف جاليات لبنانية عاملة أو مغتربة، ويقع في هذا النطاق، التواجد في الأسواق الاميركية الشمالية (كندا) والجنوبية (البرازيل). إضافة إلى اوروبا (فرنسا، سويسرا) وافريقيا.

– تطوير البنية الإلكترونية وتحديثها بشكل مستمر وفق أرقى المواصفات العالمية، مما يتيح للبنوك اللبنانية فتح نوافذ افتراضية في كل انحاء العالم.

– زيادة حجم التعاملات وإصدارات الأوراق اللبنانية في الأسواق الدولية، حيث حاز لبنان مركز الصدارة في المنطقة بحجم إصداراته العامة والخاصة، وقد اكتسبت مؤسساته خبرات إضافية في التعامل مع هذه الأسواق، تؤهلها لإدارة وتسويق إصدارات مماثلة لدول ومؤسسات في المنطقة.

ووفقاً لذلك، ومع وجود مقومات إضافية تتعلق بطبيعة النظام الإقتصادي القائم في لبنان منذ الاستقلال، نحن نعتقد أن الهوية الإقليمية والدولية للمصارف اللبنانية هي جزء من استراتيجياتها ومخططاتها، وبات لديها من الكفاءة والمهنية والخبرة ما يكفي لوضع خطواتها وتنمية أعمالها في هذا الإطار، ضمن المعايير المطلوبة والرشيدة لإدارة المخاطر والتعامل مع واقع الأسواق المستهدفة، وهذا ما يكسبها أيضاً مزايا تنافسية لإدارة التعامل بكفاءة عالية مع متطلبات العولمة وانفتاح الأسواق وفي جذب الإستثمارات الآمنة والمربحة إلى لبنان.□

المراقب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI
تشرين الثاني (نوفمبر) 2005



د. جوزف طربيه

القطاع المصرفي يحتفظ بقوّته ويشكّل قاطرة للاقتصاد الوطني

يرى الدكتور جوزيف طربيه، رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس جمعية مصارف لبنان انّ القطاع المصرفي اللبناني لا زال يحتفظ بعناصر قوته وهو يلعب دوره كقاطرة للاقتصاد الوطني. ويعتقد انّ معظم السياسيين في لبنان، وبغضّ النظر عن مواقعهم، يدركون هول ما حدث وسيغلّبون لغة العقل ويقدّمون لغة مصلحة الوطن على أيّ مصالح أخرى.

ويرى من جهة أخرى، انّ القطاع المصرفي اللبناني يتطلّع الى الاسواق الخارجية بحثا عن منافذ جديدة للعمل والاستثمار، وهذا يشكّل أحد الخيارات الاستراتيجية المتّبعة ويعزّز التواجد الخارجي السابق ويحقق اختراقات نوعيّة وأكثر شمولا للأسواق الدولية.

ويرى أخيرا أنّ السلطات النقدية اللبنانية قد وضعت القطاع المصرفي اللبناني في ظلّ ما ينتظره على ضوء متطلبات بازل - ٢.

■ منذ مؤتمر باريس ٢ وحتى مشارف مؤتمر بيروت ١ خاض القطاع المصرفي اللبناني معركة قاسية تمكن من الخروج منها سليماً (....)

– هل يمكن القول ان القطاع المصرفي اللبناني قد استطاع تحييد نفسه من الأزمات السياسية والمالية والنقدية ؟

. كما هو معلوم ، فإن القطاع المصرفي جزء اساسي وحيوي من الاقتصاد الوطني، ويتفاعل حكماً مع معطياته وان كان يمتلك مقومات ومزايا خاصة تمنحه مرونة اضافية في ادارة التعامل مع احداث طارئة، وهذا ما اكتسبه بفعالية طوال السنوات الماضية التي شهد فيها لبنان حالات متكررة من عدم الاستقرار السياسي.

على هذا، فإن تقييمنا المصرفي خلال الفترة الماضية يستند ، بصورة خاصة، الى المستوى المتقدم من المهنية في ادارة التعامل الناجح مع الازمات والتي كان اخطرها واصعبها جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وما تلاها من تطورات. فما حصل في السابق كان ضمن الترقبات وحسابات ادارة المخاطر ، لكن هذا الحدث جاء خارج كل الحسابات الموضوعية بدليل الطلب الكثيف الذي شهده سوق القطع والذي تمثل بتحويل ما يوازي ٦ مليارات دولار من الودائع بالليرة اللبنانية الى العملات الأجنبية في غضون ثلاثة اسابيع، وكذلك تراجع اسعار معظم الاسهم والسندات بصورة دراماتيكية في الأسابيع الاولى لحادثة الإغتيال، مما اوحى بسيناريوهات غارقة في التشاؤم للكثير من المراقبين والمحللين.

لكن إداء القطاع المالي، وأداء البنك المركزي، بقراراته الجريئة، والتزام المصارف بأقصى درجات الإنفتاح وإحترام قواعد السوق سمح بإجتياز كل الصعوبات .

وهذا ما يعكس بوضوح قدرة القطاع المصرفي على الاحتفاظ بعناصر قوته وعلى إستمرار دوره كقاطرة للإقتصاد الوطني، وهو يمثل بموجوداته النامية والتي تزيد حالياً عن ٦٨ مليار دولار اي ما يماثل ٣,٥ اضعاف الناتج المحلي ، مركز الثقل النوعي في التمويل وادارة المدخرات الوطنية واستقطاب الرساميل الخارجية، وصمّام الامان الذي يسهم بفعالية بدرء المخاطر النقدية والمالية في الظروف الصعبة والاستثنائية.

وعلى رغم الضبابية التي تسود معالم المرحلة المقبلة، والمرتبطة اساساً بمجرى التحقيقات الدولية ونتائجها النهائية، فإننا نتوقع بدء مرحلة جديدة من النهوض والنمو ويزيد من اندفاعنا باتجاه هذا الاعتقاد، القدر العالي من الإحساس بالوطنية وبالمسؤولية الذي ابدته مختلف شرائح الشعب اللبناني في التفاعل مع الاحداث وفي انجاز استحقاق الانتخابات النيابية قبل اشهر ، وهذا ما حاز اعجاب العالم بأكمله الذي اشاد دولاً ومؤسسات بالمستوى الراقي والحضاري الذي ميز التحركات الشعبية وردات الفعل، وبالأخص في التظاهرات السلمية المليونية التي لم يشهد لبنان مثيلاً لها من قبل.

ولا نغفل في هذا الاطار ، دور المجتمع الدولي واهتمامه المباشر والشديد بمجمل الاوضاع القائمة ومعطياتها ومسارها المستقبلي، حيث نأمل لاحقا ببدء مرحلة ترسيخ الاستقرار السياسي وترجمة وعود المجتمع الدولي بدعم اقتصادي ومالي يضعنا مجدداً على سكة النمو والاستثمار الامثل لمزايا لبنان الاقتصادية والتعامل الايجابي مع تعاظم الثروات والرساميل في المنطقة الناجمة، بصورة خاصة، عن الارتفاعات القياسية في اسعار النفط.

■ تستعد الحكومة اللبنانية وهيئات اقتصادية عدة لوضع تصوراتها وخطة العمل لعرضها امام المؤتمرين في مؤتمر بيروت ١.

. ما هو تصوّر جمعية مصارف لبنان في هذا المجال ؟

. لقد اكدنا دائماً على اهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو في ظروف طبيعية، وعلى رغم اكتساب الاقتصاد لميزة التعايش مع اجواء سياسية سلبية ، فإن الأوضاع بعد ١٤ شباط هي غيرها ما قبله، فالبلد يشهد مجموعة تطورات متسارعة ذات ارتباطات وابعاد محلية واقليمية ودولية، وليس من المناسب مطلقاً، ان يكون الشأن السياسي على ما تعوده السياسيون في السابق، بل ان الظروف المستجدة جعلت هذا الشأن وطنياً بامتياز لجهة ما يتعلق بمصير البلد ومستقبله.

ونحن على يقين ، بان معظم السياسيين ، بغض النظر عن مواقعهم ، يدركون هول ما حدث وتداعياته واهمية التطورات اللاحقة ، ونعتقد ، بان الجميع سيغلّب لغة العقل ويقدم مصلحة الوطن على اي مصالح اخرى، ولذا فاننا نرى انه امام الحكومة مهاماً اساسية لتعبيد الطريق امام استعادة النمو ولتعزيز مناعة مجمل القطاعات الانتاجية وفي مقدمها القطاع المصرفي ، وابرز هذه المهام:

. مساهمة القطاعات والمرجعيات كافة في حملة وطنية شاملة لاعادة ترسيخ الثقة الداخلية واستعادة ما فقد من الثقة الخارجية.

. وضع برنامج شامل للإصلاح المالي والاقتصادي بالتعاون مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية يستهدف خصوصاً بلوغ مرحلة عكس دينامية الدين العام والحد من

تأثيره على الاقتصاد ونموه.

- اعادة الاعتبار لمشاريع الاصلاح الاداري واعادة الثقة بالمؤسسات العامة والقضاء.

- بلورة وبدء حملة واسعة ومتكاملة لاعادة ترويج لبنان وقطاعاته.

- التأكيد تنفيذ التزامات لبنان امام المجتمع الدولي، بما في ذلك اعادة الاعتبار لإلتزامات باريس٢، تمهيداً لتشمير واستثمار الاستعدادت المعلنة للدول الكبرى بمساعدة لبنان على اعادة انهاض اقتصاده.

واود في هذا المجال ان أؤكد على دعمنا وتأييدنا للتوجهات الإصلاحية للحكومة اللبنانية على كافة الأصعدة الاقتصادية، ونشدّد على أهمية سعيها لترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد، لأنه بشكّل صمام الأمان لأي نهوض وتنمية اقتصادية ومالية واجتماعية مرتقبة.

ولا شك إن لبنان اليوم أمام فرصة ذهبية جديدة، أقصد الدعم الدولي الجديد للبنان في إصلاحاته، التي تعهدت بها الحكومة الحالية، وعلينا كلبنانيين، في القطاعين العام والخاص، أن ننتهز هذه الفرصة وعدم تفويتها كما فاتتنا فرص كثيرة في السابق.

■ على رغم الأوضاع الصعبة المحيطة بلبنان فإن مصارف عدة عملت وتعمل لمزيد من التوسع في الاسواق العربية والافريقية (...)

– ما هو رأيكم في مثل هذه الخطوات ؟

– هل انكم تريدون التوسع في الخارج من حيث افتتاح فروع جديدة، او الدخول في تحالفات مع مصارف وطنية ؟

- قياساً على تنامي قوة وقدرات القطاع المصرفي اللبناني، مضافاً اليه الإنتشار اللبناني الواسع في الخارج لجهة وجود جاليات مغتربة يفوق تعدادها اربعة اضعاف المقيمين، ونظراً لضيق السوق الداخلي في استيعاب القدرات المتنامية للمصارف، جاء تطلع القطاع الى الأسواق الخارجية بحثاً عن منافذ جديدة للعمل والاستثمار ، ويشكل احد الخيارات الاستراتيجية المتبعة ويعزز التواجد الخارجي السابق كما يحقق اختراقات نوعية واكثر شمولاً للأسواق الدولية، وعموماً فان اغلب استراتيجيات المصارف تركز حالياً على :

- التعامل بمهنية واحتراف مع الفرص المعروضة او الموجودة في الاسواق القريبة التي تشكل امتداداً طبيعياً وتاريخياً للاقتصاد اللبناني، والاخص في سوريا والاردن، امتداداً الى العراق مع تحول اقتصاده الى مفهوم اقتصاد السوق.

- تعزيز شبكة العلاقات المتنامية مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي ايضاً شبكة تاريخية تشمل اوجه التعاون المختلفة من الشراكة والوسملة الى التوظيف والاستثمار والتواجد المباشر.

- تنمية الانتشار المصرفي اللبناني في الدول والاسواق التي تستضيف جاليات لبنانية عاملة او مغتربة، ويقع في هذا النطاق، التواجد في الاسواق الاميركية الشمالية (كندا) والجنوبية (البرازيل)، اضافة الى اوروبا (فرنسا، سويسرا) وافريقيا.

- تطوير البنية الالكترونية وتحديثها بشكل مستمر وفق ارقى المواصفات العالمية ، مما يتيح للبنوك اللبنانية فتح نوافذ افتراضية في كل انحاء العالم.

- زيادة حجم التعاملات واصدارات الأوراق اللبنانية في الاسواق الدولية، حيث حاز لبنان على مركز الصدارة في المنطقة بحجم اصداراته العامة والخاصة وقد اكتسبت مؤسساته خبرات اضافية في التعامل مع هذه الاسواق، تؤهلها لادارة وتسويق اصدارات مماثلة لدول ومؤسسات في المنطقة.

ووفقاً لذلك ومع وجود مقومات إضافية تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي القائم في لبنان منذ الاستقلال، نحن نعتقد ان الهوية الاقليمية والدولية للمصارف اللبنانية هي جزء من استراتيجياتها ومخططاتها، وبات لديها من الكفاءة والمهنية والخبرة ما يكفي لوضع خطوطها وتنمية اعمالها في هذا الاطار ، ضمن المعايير المطلوبة والرشيدة لادارة المخاطر والتعامل مع واقع الاسواق المستهدفة، وهذا ما يكسبها ايضا مزايا تنافسية لادارة التعامل بكفاءة عالية مع متطلبات العولمة وانفتاح الاسواق وفي جذب الاستثمارات الآمنة والمربحة الى لبنان .

وكما هو معلوم فإن مصرف لبنان يدعم التوجه الاقليمي والخارجي للمصارف وقد سمح لها بالاستثمار والتوظيف باوراق مالية خارجية ضمن مواصفات محددة اولاً لجهة تصنيف المؤسسات الخارجية الذي يجب ان لا يقل عن درجة BBB وثانياً لجهة الحجم الكلي للاستثمار او التوظيف بحدود ٢٥ بالمئة من راسمال المصرف.

■ هل استطاعت الهندسات المالية والاداء المتواصل من قبل مصرف لبنان الحدّ من اصل التأثيرات السياسية والامنية عن الاستقرار النقدي؟ وهل انتم مطمئنون الى مستقبل الليرة؟

- لقد ابدينا في مناسبات متعددة، قناعتنا التامة باهمية الحفاظ على الاستقرار النقدي، وساهمنا كمصارف وكجمعية مهنية في دعم كل الخطوات والتدابير التي اتخذتها السلطات النقدية في هذا الاطار، وكنا طوال الفترة الماضية في حال استنفار واجتماعات طارئة مع حاكمية مصرف لبنان بهدف تنسيق التحرك والجهود ، للحؤول دون اي مضاربات على العملة الوطنية والحفاظ على قواعد العمل المعتمد في السوق دون تغيير وبالأخص بحرية الصرف والتمويل، والاستجابة لمقتضيات الهندسات المالية التي يقررها البنك المركزي بغية الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وبالفعل، يمكننا القول الآن، ان المرحلة الاصعب مرت بسلام، وتم التعامل بكفاءة عالية، مع الحدث الكبير وتداعياته الذي لم تشهد سابقاً تطوراً بحجمه وثقله، وهذا ما حفز مؤسسات مالية وتصنيف دولية على ابداء تأييدها واعجابها بادارة التعامل مع حدث بهذا الحجم، وابقت على نظراتها السابقة لوضع الاقتصاد اللبناني ، بل ان بعضها رفع من تصنيفه لسندات الخزينة اللبناني. وهذا ما يشكل دعماً اضافياً للاستقرار النقدي، بانتظار المعالجات الاقتصادية والمالية المرتقبة.

■ مع عودة الفوائد الى الارتفاع عالمياً ومحلياً،



ما هي التأثيرات على الوقع المالي والنقدي في لبنان ؟

- من المعلوم ، ان منظومة الفوائد على الادخارات وقنوات التمويل تقع ضمن سلة واحدة تحكمها بشكل اساسي عوامل السوق (العرض والطلب) وذلك تبعاً لنظام الحرية الاقتصادية ، وهذه العوامل محكومة بدورها بالاوضاع العامة والتطورات الداخلية السياسية والاقتصادية ، اضافة الى ارتباطها المرجعي بمعدلات الفوائد في الاسواق الدولية.

ولا نعتقد ان تغير معدلات الفوائد صعوداً او هبوطاً يؤثر مباشرة على الوضع النقدي لكنه يؤثر حتماً على الموازنة العامة والدين العام لارتكازها على بنية فوائد سندات الخزينة المرتبطة بدورها بالوضع المالي للدولة وبقدرتها على التحكم بالعجز في الموازنة وخدمة الدين العام، وبالعوامل السوقية المتمثلة بتوفر السيولة وكلفة المدخرات وحاجات القطاعات الخاصة التمويلية ، اضافة الى العوامل الخارجية المؤثرة في سندات الدين بالعملات الاجنبية.

وعلى هذا، فان اي تغيير في بنية الفوائد تقرره الاسواق بنسبة كبيرة وفق سلة من المؤشرات تتداخل فيها العوامل المذكورة عبر توزيع مدروس لثقل كل مؤشر. وعموماً فان الدولة تقرر حاجتها للاقتراض وتترك للسوق ان يحدد مدى الاستجابة والكلفة المؤاتية، وعادة ما تلعب المنافسة دوراً هاماً في تحديد المعدلات الانسب للفوائد. تماماً كما تجري عمليات الاقراض والتمويل للقطاع الخاص والأفراد.

وتتقاطع حكماً السياسة النقدية مع السياسة المالية بحكم كون المصرف المركزي مصرف الدولة والقطاع العام. فإصدارات سندات الخزينة والفوائد عليها، وإعادة هيكلة الدين العام للتخفيف من خدمته ، إضافة الى اكتتاب مصرف لبنان بسندات الخزينة اللبنانية لتمويل عجز الدولة عندما يلزم الامر تشكّل كلّها مجالات تنسيق وتعاون بين السياستين النقدية والمالية.

ويقوم المصرف المركزي في اطار سعيه للتأثير على السيولة وتأمين الاستقرار النقدي، عندما يلزم الامر، باعادة هيكلة استحقاقات سندات الخزينة بالليرة عن طريق عمليات المقايضة SWAP والمتمثلة باصدار سندات خزينة ذات آجال طويلة بدل السندات ذات الآجال الأقصر، من جهة، وبتسويق سندات الخزينة في السوق، من جهة أخرى، كما يتدخل المصرف المركزي في سوق السندات الاولية لشراء سندات الخزينة بغية تأمين احتياجات الدولة المالية ، في حال كان الطلب على السندات المطروحة ادنى من استحقاقاتها . كما يحتفظ المصرف المركزي بمحفظة هامة من سندات اليوروبوندز التي تصدرها الدولة اللبنانية فيتمكن بذلك من التأثير على اسعار هذه السندات باتجاه استقرارها ضمن الهوامش المقبولة اقتصادياً ومالياً.



■ المصارف اللبنانية تتطلّع الى الاسواق الخارجية بحثاً عن منافذ جديدة للعمل والاستثمار

■ كيف تنظر الى استعدادات المصارف اللبنانية في مواجهة بازل - ٢؟

إن بدء العمل باتفاقية بازل الجديدة سيكون ما بعد العام ٢٠٠٧، خصوصاً لمصارف دول المجموعة العشر (G10) ، وقد يعتقد البعض بأنه لدى المصارف متسع من الوقت للإلتزام بالمعايير الجديدة التي ستفرضها هذه الاتفاقية ، الا انه عند الغوص في دقائق المتطلبات الجديدة لناحية الرساميل الاضافية المطلوبة والنظم والاجراءات ووسائل قياس المخاطر وتأهيل الكوادر في المصارف والسلطات الرقابية على السواء ووضع الآليات والسياسات اللازمة موضع التنفيذ ، يتبين لنا بأن الفترة التي تفصلنا عن موعد بدء سريان مفعول الاتفاقية هي بالكاد كافية لإتمام ما تتطلبه الإتفاقية الجديدة.

ومن المحتم ان يتم وضع المصارف كافة في صورة ما ينتظرها من موجبات في ظل الإتفاقية الجديدة ، وهذا ما سعت اليه السلطات النقدية اللبنانية وجميع المصارف في لبنان والدول العربية عبر التنسيق والتعاون وورش العمل والحلقات التدريبية التي اقامتها بهذا الصدد والتي خلقت وعياً لدى الجهاز المصرفي حول هذا الموضوع . كما ان المهمة التي تنفذها جمعية المصارف بوضع الادلة المطلوبة بموجب إتفاقية بازل ٢ وتعميم هذه الأدلة اللازمة على المصارف لبلورتها وفقاً لأوضاعها الخاصة كان لها الاثر الجيد في استكمال التحضيرات المطلوبة للتطابق مع الاتفاقية الجديدة.

وتواصل اللجنة المشتركة بين السلطات النقدية (البنك المركزي ولجنة الرقابة) وجمعية المصارف في لبنان بلورة وتنفيذ خطة العمل المطلوبة من المصارف لمواجهة الاستحقاق المنتظر في الإتفاقية الجديدة. بما في ذلك تدعيم وتحصين ملاءة المصارف وقوة مراكزها المالية تتراوح بين ١٧ و١٤ بالمئة في السنوات الماضية اي ضعف المعدل المطلوب بمعايير بازل السائدة.

ومن المهم التأكيد بأن الخطوات التحضيرية المطلوبة للإلتزام بإتفاقية بازل الجديدة ليست جهداً فردياً بل يقتضي ان تكون مشروعاً تنظيمياً على مستوى الأسواق المصرفية ككل تشارك فيه كافة الأطراف المعنية من سلطات نقدية ، ورقابية ومالية واقتصادية ومصارف ومؤسسات لكل منها دور فاعل في إنجاح هذه المهمة ، نظراً لما ستستلحقه المتطلبات الجديدة لإتفاقية بازل من التزامات ومتغيرات قد تعيد النظر بالعمل المصرفي برمته وتلقي بظلالها على كافة القطاعات الاقتصادية والانتاجية في القطاعين العام والخاص وعلاقاتها بالمنظمة المالية الدولية من مصارف دولية ووكالات تقويم عالمية ومؤسسات مالية عالمية .

وفي المحصلة، فإن السعي المبكر لمواكبة الالتزامات الجديدة واكتساب المصارف القدرات المطلوبة سيتيحان حكماً للمصارف الحفاظ على انخراطها الكلي بالصناعة المصرفية الدولية والإلتزام بكافة متطلباتها ومنها توجّهات "بازل - ٢".

وبالفعل، فإن القطاع المصرفي اللبناني يستمر بالاستعداد للتفاعل الايجابي مع متطلبات "بازل - ٢"، من خلال توسيع قاعدة المساهمين ووضع انظمة رقابة داخلية مناسبة وذلك بموازاة الالتزام بسائر المعايير والقواعد المعتمدة او المرتقبة للصناعة المصرفية الدولية، والتي يعمل على نشرها بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومجموعة غافي وغيرها من الجهات المعنية بالاستقرار المالي والدولي، اضافة الى تطبيق القواعد الدولية للمحاسبة والتدقيق وتطوير العمل الاداري والمحاسبي باتجاه تحسين الشفافية وترشيد الإدارة.

وبناءً على ما انجز في هذا الاتجاه، والتنفيذ المدروس والمتدرج للمتطلبات المالية والادارية والفنية، يمكننا القول بأن القطاع المصرفي في موقع ملائم للغاية لتطبيق المعايير الجديدة وفق الصيغة التي سيقررها البنك المركزي، ولجنة الرقابة على المصارف.

السفير
الجمعة ٢١ تشرين الاول ٢٠٠٥ – العدد ١٠٢٢٨

الإعلان عن المؤتمر العربي المصرفي في بيروت

سلامة: الأسواق المالية لن تتأثر بتقرير ميليس

طربيه: القطاع المصرفي مبني على دعائم ثابتة

أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان «الأسواق المالية لن تتأثر بتقرير ميليس، ومصرف لبنان لم يتخذ اي تدبير استثنائي يرتبط بهذا الموضوع»، واعتبر ان «مصرف لبنان لم يلحظ اي تغيير في السوق، اضافة الى تحسن ميزان المدفوعات خلال الاشهر الثلاثة الماضية والقطاع المصرفي شهد ارتفاعا في ودائعه».

واكد سلامة، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده ورئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه للاعلان عن المؤتمر المصرفي العربي السنوي في ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني المقبل، ان «مصرف لبنان سيخرج البنك اللبناني للتجارة الذي يملكه للبيع، وهناك توجه نحو تخفيف حصة المصرف في شركات «ميدل ايست» و«انترا» او البيع الكامل، انما هذا الامر مشروط بامكانية تقديم ميزانية شفافة وايضا بوفاق سياسي على هذا الموضوع».

وتحدث سلامة بداية، فأشار الى ان «الهدف من هذا المؤتمر هو اطلاق اجتماع في لبنان على مستوى اقليمي في ظل هذه الظروف، حيث عاد لبنان الى استعادة ثقة الاسواق ولا سيما في الدول العربية».

واعتبر ان «المخاطر التي سيبحثها المؤتمر لها مفهوم واسع بالنسبة لنا كمصرف مركزي ينظر الى ادارة المخاطر كعنصر اساسي في ادارة المصارف التجارية، وعنصر مهم لتأمين الاستقرار التسليفي في لبنان. في هذا السياق، نحن نواكب المخاطر غير المباشرة التي يمكن ان يتعرض لها المصرف وهذه المخاطر جزء منها يكون خارجيا. نحن نعيش اليوم وضع ارتفاع الفوائد عالميا ووضع ارتفاع اسعار النفط ايضا، ولهما تأثير على الوضع في لبنان والتعاطي معهما بشكل علمي يسمح لنا ان نتجاوز هذه المتغيرات الناتجة عن غير ارادتنا بنجاح».

اضاف: «البرنامج الاصلاحي الذي تطبقه الدولة، ونحن ندعمه، يكون له مفعولا يخفف من ارتفاع الفوائد في لبنان. كما ان النظر بموضوعية الى معالجة رواسب ارتفاع اسعار النفط على ميزان المدفوعات في لبنان وميزانية الدولة هو من الاصلاحات الاساسية التي تساعد في تخفيف المخاطر المالية في لبنان».

طربيه

وتحدث الدكتور طربيه فأشار الى «ان مؤتمر هذا العام يأتي تحت عنوان «العمل المصرفي في عالم المخاطر». ولعل في عنوانه توارد خواطر مع حالة المخاطر التي تعيش فيها منطقتنا وبلدنا اليوم، كما ان اختيار اتحاد المصارف العربية للبنان كمكان لمؤتمره في هذا الظرف يشكل بادرة ثقة بالاوضاع فيه، على الرغم من التحديات المتعددة التي يواجهها لبنان في هذه المرحلة».

واوضح «ان المؤتمر سيوفر منصة عربية ودولية مثالية لممثلي القطاعين العام والخاص وقيادات المؤسسات المصرفية والمالية من العالم العربي والاسواق الدولية، للاجتماع والتفكير والتباحث في قضايا ذات اهمية كبرى للصناعة المصرفية العربية، في وقت تتزايد فيه المخاطر من كل نوع على العمل المصرفي والعمل الاقتصادي العربي».

ولفت الى ان المؤتمر «سيركز على السياسات العامة لتمكين المصارف العربية من الادارة الافضل للمخاطر، الاتجاهات المعاصرة في الصيرفة، الاستراتيجيات والممارسات الناجحة لادارة المخاطر، ركائز الاصلاح والتطوير المطلوبة في القطاع المالي العربي في ظل المتغيرات الدولية، مخاطر الاستثمار والتمويل في العالم العربي، مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وما هو المطلوب من الدول العربية، الاستثمار في اسواق المصارف والاوراق المالية والتأمين العربية، فرص جديدة وواعدة، والتنمية المصرفية الاسلامية وفرص الاعمال المشتركة بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية».

واشار طربيه الى ان المؤتمر «سيؤمن متابعة مكثفة للاستراتيجيات والقواعد التي تساعد قيادات المصارف على التعامل مع التحديات والمخاطر، في وقت اصبحت فيه ادارة المخاطر الشغل الشاغل للمصارف متخطية بالاهمية اهداف النمو والربحية».

تلى ذلك حوار مع الاعلاميين، اعتبر خلاله سلامة ردا على سؤال ان صدور تقرير ميليس سيريح الاسواق، معتبرا ان المعطيات تؤكد ان الاسواق لن تتأثر بالتقرير ومضمونه.

وحول الورقة الاصلاحية ومؤتمر بيروت، اشار الى ان «الحكومة هي التي تتولى اعداد الورقة الاصلاحية، ومصرف لبنان يشارك فيها بطلب منها، ومشاركته تكون من ناحية استشارية»، مؤكدا «ان المؤتمر حدث مهم، خصوصا أنه يؤسس لمرحلة استقرار طويلة الامد في لبنان».

وعن تخصيص الشركات التابعة لمصرف لبنان لفت سلامة الى ضرورة «الفصل ما بين ممتلكات الدولة التي ينطبق عليها تعبير التخصيص ومساهمات مصرف لبنان بمؤسسات بالأساس هي مؤسسات تجارية في القطاع الخاص»، مشددا على «ان الـ«ميدل ايست» و«انترا» هما شركتان خاصتان يملكهما مصرف لبنان وفيهما مساهمون غيره». أما عن توقعاته لمعدل النمو في لبنان، قال سلامة: «نسب النمو في لبنان يمكن ان تكون بين الصفر الى ٢ في المئة تبعا للتقديرات. مصرف لبنان بنى استراتيجيته هذه السنة على عدم وجود نمو سلبي. ولكن لا يوجد نمو مهم بسبب الاحداث التي عاشها لبنان طوال الاشهر الماضية. وهدف مصرف لبنان ان يكون هناك نمو في العام ٢٠٠٦ يتعدى الـ٥ في المئة».

وسئل عن وجود بعثة صندوق النقد الدولي في لبنان فقال: «لدى الصندوق انطباع جيد. تقوم البعثة بتهيئة التقرير السنوي ولكنها تبحث معنا عن عناصر برنامج تقدمه للبنان لمساعدته قبل المؤتمر. المهم ان يكون صندوق النقد على اطلاع لأن تأييده أي برنامج يرفع من امكانية نجاح المؤتمر. والاشارة الافضل التي اخذناها من البعثة هي عدم وجود شروط مسبقة على لبنان ولا سيما في ما يتعلق بسعر صرف الليرة اللبنانية».

اما الدكتور طربيه فرد على سؤال عن المؤتمر فأكد ان «انعقاد هذا المؤتمر في هذه الفترة مهم جدا». وقال: «دعونا الى هذا المؤتمر قبل تقرير ميليس وراهنا على ان هذا التقرير لن يهز لبنان، وان القطاع المصرفي مبني على دعائم ثابتة. وقد بدأنا نتلقى ردودا حول مجيء البعض من القيادات المصرفية وحكام المصارف المركزية العربية».

النهار
الاربعاء ٣١ آب ٢٠٠٥

الدراسة السنوية لاتحاد المصارف العربية عن القطاع في المنطقة:

الموجودات892 مليار دولار و681 ملياراً لأكبر 100 مصرف في 2005

طربيه: ضرورة تحرير الأسواق وتكاملها لدعم التعاون الاقتصادي

رأى اتحاد المصارف العربية ان القوة المصرفية لدول المنطقة تكمن في التنظيم والرقابة والانفتاح المالي، معتبرا انه رغم ان اداءها يتفوق على اداء معظم الدول النامية الاخرى فانها تحتاج الى مزيد من الجهود لتقوية المناخ المؤسسي وتشجيع تطور القطاع المالي غير المصرفي.

وفي الارقام، لفت الاتحاد الى ان الموجودات الاجمالية للمصارف العربية تطورت بنسبة 8.2 في المئة في العقد الاخير لتتجاوز مستوى 892 مليار دولار، وزادت الودائع بنسبة 9.6 في المئة لتبلغ نحو 556 مليار دولار في نهاية عام 2004. واشار الى ان المصارف العربية تدير موجودات في الخارج بمقدار 174 مليار دولار اي ما نسبته 20 في المئة من اجمالي الموجودات.

انجز اتحاد المصارف دراسته السنوية عن اداء القطاع المصرفي العربي لعام 2004 والمصارف الـ100 الاولى عربيا والالف عالميا، ونشرها في عدد مجلة "الاتحاد" لشهر آب الذي سيوزع في الاجتماعات المقبلة لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن ايلول المقبل.

ولاحظت الدراسة وجود تفاوت داخل المنطقة العربية حيال درجة التطور المالي، مشيرة الى ان القطاع المصرفي يضمن نحو 470 مؤسسة مصرفية تتوزع بين 267 مصرفا تجاريا وطنيا، و45 مصرفا اسلاميا وطنيا، و52 مصرفا استثماريا وطنيا، و49 مصرفا متخصصا وطنيا، و57 مصرفا اجنبيا، "اذ تتركز المصارف في دول مثل لبنان (66 مصرفا) والامارات (42 مصرفا) والبحرين (56 مصرفا) ومصر (54 مصرفا)". ولفتت الى ان القطاع المصرفي شهد تطورا مستداما منذ مطلع التسعينات مترافقا مع برامج اصلاح اقتصادي بما اتاح للمصارف تحقيق الكثير من الانجازات، "ابرزها توسع النشاط الاجمالي، وزيادة الامكانات على صعيد تعبئة المدخرات المحلية واستقطاب ودائع غير المقيمين بمعدلات مقبولة وتمويل عملية التنمية الاقتصادية مع توسع دائم في القواعد الرأسمالية".

وعرضت الدراسة واقع القطاع المصرفي بالارقام، فاشارت الى ان المصارف سجلت زيادة سنوية بلغت 8.2 في المئة في العقد الماضي على مستوى الموجودات الاجمالية، وزيادة نسبتها 9.6 في المئة على مستوى ودائع الزبائن، "اذ ارتفعت الموجودات الى اكثر من 892 مليار دولار والودائع الى اكثر من 556 مليارا في نهاية عام 2004. وشكلت الموارد المعبأة من قبل القطاع المصرفي اكثر من 62 في المئة من اجمالي الموجودات عام 2004. وقام هذا القطاع برفد الاقتصادات الوطنية للدول العربية مجتمعة بنسبة كبيرة للقروض الى ودائع الزبائن زادت عن 77 في المئة في نهاية عام 2004.

ولفتت الدراسة الى ان الموجودات التي تديرها هذه المصارف في الخارج تزيد على 174 مليار دولار كما في نهاية عام 2004 اي ما يقارب 20 في المئة من اجمالي الموجودات، علما أنها تشهد تذبذبات (زيادة او نقصانا) نظراً الى المستجدات في الاسواق الدولية والعربية، موضحة ان المصارف العربية تعمل لتدعيم قواعدها الرأسمالية واحتياطاتها واحتجاز نسب متزايدة من ارباحها المحققة لتقوية حقوق مساهميها انطلاقا من اهميتها في عملية توسعة نشاطاتها واعمالها. واشارت الى زيادة قاعدة حقوق المساهمين في المصارف العربية في الاعوام الماضية لتصل الى نحو 80 مليار دولار في نهاية عام 2004.

واوردت الدراسة ان المصارف العربية تتمتع بمعدلات صحية للاداء المصرفي. "اذ بلغت حقوق المساهمين 14.4 في المئة قياسا بالودائع ونحو 9 في المئة قياسا بالموجودات، وهي تشكل كنسبة من الموجودات الخطرة المرجحة (وفق معايير لجنة بازل) نحو 20 في المئة كما في عام 2004 في مقابل 8 في المئة الحد الادنى المطلوب من اللجنة". واعتبرت ان هذه النسب تعكس ملاءة مرتفعة بالمقاييس العالمية لدى المصارف العربية. واشارت الى ان معدل العائد على الموجودات بلغ 1.8 في المئة، ومعدل العائد على حقوق المساهمين بلغ اكثر من 20 في المئة للعام عينه، "مما يعكس معدلات الربحية المرتفعة لدى المصارف العربية بالمقاييس العالمية. علما أن الربحية الصافية للمصارف العربية ارتفعت باطراد في الاعوام الماضية لتصل الى نحو 16 مليار دولار نهاية عام 2004".

النجاح دوليا

ووفق الدراسة يعتبر القطاع المصرفي العربي كبيرا قياسا بحجم الاقتصاد العربي، "اذ تزيد موجوداته الاجمالية البالغة نحو 892 مليار دولار عام 2004، على الناتج المحلي الاجمالي العربي والبالغ نحو 770 مليار دولار، مما يعني ان الموجودات المصرفية توازي اكثر من 1.15 ضعف حجم الناتج العربي".

واعتبرت ان المصارف العربية حققت نجاحا جيدا على الصعيد الدولي "بدخول 71 مصرفا محليا قائمة المصارف العالمية وفق الدراسة السنوية لمجلة The Banker العالمية)تموز 2005(والتي تتضمن قائمة اكبر ألف مصرف في العالم. وتضمنت القائمة 10 مصارف سعودية، و8 مصارف بحرينية، ومصرفين اردنيين، و7 مصارف كويتية، و14 مصرفا اماراتيا، ومصرفا سوريا واحدا، و6 مصارف مصرية، و6 مصارف لبنانية، و3 مصارف عمانية، و4 مصارف تونسية، و4 مصارف قطرية، و4 مصارف مغربية ومصرفين ليبيين.

وعرضت الدراسة المؤشرات المالية لأول 100 مصرف عربي وفق مؤشر الحجم (اي اجمالي الموجودات)، اذ اوضحت ان اجمالي الموجودات بلغ نحو 681.2 مليار دولار عام 2004، والودائع 423.4 مليارا، والتسليفات للاقتصادات الوطنية 287.6 مليارا، وحقوق المساهمين 64 مليارا، والارباح الصافية 11.4 مليارا.

واعتبرت ان حجم القطاع المصرفي العربي يعتبر صغيرا قياسا بالقطاع المصرفي العالمي، على صعيد كل المؤشرات المالية الرئيسية المعبرة عن الحجم والرسملة والربحية، مشيرة الى انه ناجم عن صغر حجم الناتج القومي العربي وليس عن قصور في المصارف ذاتها. لكنها اوضحت ان نسب الاداء المالي لمصارف عربية تعتبر جيدة قياسا بالنسب عينها لمناطق اخرى ودول اخرى في العالم، مشيرة ايضا الى ان نسبتي رسملة الموجودات وربحية رأس المال (قبل الضريبة) تعتبر افضل مما هي عليه في اوروبا الغربية وآسيا. وتعتبر نسبة رسملة الموجودات العربية افضل مما هي عليه في اميركا الشمالية واميركا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء. وتشير هذه المعطيات الى قوة الرسملة لدى مصارف عربية عدة وكذلك الربحية المرتفعة لهذه المصارف التي تعود الى المساهمين.

طربيه

وتعليقا على الدراسة، اعتبر رئيس اتحاد المصارف العربية جوزيف طربيه أن قطاع الخدمات بما فيها الخدمات المصرفية يمثل اكثر من 20 في المئة من الناتج العربي، و45 في المئة من اجمالي التجارة الخارجية للسلع والخدمات لدول المنطقة، مؤكدا ضرورة ازالة بعض الحواجز التي تؤثر مباشرة في توريد الخدمات - تسهيل انتقال رجال الاعمال والمستشارين وموردي الخدمات المصرفية والمالية والادارية وغيرها - بين الدول الاعضاء، ومنح حق الوجود التجاري للشركات العربية والمصارف لاقامة فروع ومكاتب لها على اسس المعاملة بالمثل، وازالة قوانين الكفيل او الوكيل في الاعمال الحرة، وانشاء ربط بين اسواق الاوراق المالية عبر طرح تسجيل الشركات المساهمة العامة في ما بينها وتبادلها".

واعتبر ان كل ذلك يمكن المصارف العربية من القيام بالادوار المطلوبة منها على صعيد الانماء المالي والاقتصادي في المنطقة العربية وزيادة نطاق التعامل والتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة.

اما الامين العام للاتحاد فؤاد شاكر فاعتبر بدوره ان الفرصة لتقوم المصارف العربية بدور اكبر في تمويل حاجات الاستثمار العربية نظرا الى ان معظم المشروعات الاستثمارية الجديدة التي تحتاجها الدول العربية متروكة للقطاع الخاص.

النهار

الثلثاء ١٢ تموز ٢٠٠٥

في افتتاح ندوة "تطبيق بازل-2 وسياسات إدارة المخاطر"

سلامة: سنعتمد نسب التثقيل المطبقة في بازل-1 للتسليف بالعملات

طربيه: المصارف العربية تحتاج الى تطوير انظمة الخاصة بإدارة المخاطر



سلامة وطربيه (سامي عياد)

اعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان لتطبيق بازل-2 مفاعيل على الاقتصاد "اذ يفرض تحسين الاداء في المالية العامة"، مشيرا الى ان لبنان الذي له خصوصياته ومنها ان دورة الاقتصاد سيستمر في اعتماد نسب التثقيل المطبقة منذ بازل-1 للتسليف بالعملة الاجنبية للقطاعين العام والخاص ولعلاقة المصارف بمصرف لبنان.

وقال رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه ان الاتحاد يعمل مع بعض الجهات العربية والدولية "لانجاز مشروع استراتيجي يتعلق بالتطبيق العملي لاتفاق بازل-2 على نحو سليم وفاعل بما يخدم مصالح المصارف العربية".

افتتحت صباح امس اعمال الندوة المتخصصة في فندق شيراتون-كورال بيتش بعنوان "تطبيق بازل-2 مع التركيز على سياسات ادارة المخاطر المصرفية"، والتي ينظمها اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع لجنة الرقابة على المصارف وجمعية المصارف، في حضور الغالب أمين شري، والسفير العراقي سعود الادريسي، والوزير السابق عدنان القصار، ونقيب المحررين ملحم كرم، وعبد الكريم الخليل ممثلا نقيب الصحافة وحشد من المصرفيين.

طربيه

استهل الدكتور طربيه كلمته بالاشارة الى اهمية معايير بازل الجديدة، معتبرا انها خطوة مهمة في الاتجاه السليم، حيال تحسين سياسات ادارة المخاطر لدى المصارف وسياساتها كما ممارسات ادارة رأس المال وتعزيز ركائز الاستقرار المصرفي وتطوير استخدام ادوات مالية جديدة في العمل المصرفي كالتوريق "Securitization". ورأى ان تلك المعايير ستوجد مصاعب امام المصارف العربية عموما في استقطاب مصادر التمويل الدولية، "بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لدولنا ومصارفنا - ان وجدت-، كما ستفرض ضغوطا عليها لتدعيم مستويات رسملتها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة وخصوصا مخاطر التشغيل Operation Risk التي تنص عليها بازل-2. اضافة الى الضغوط لتطوير سياسات ادارة المخاطر المالية والانتقال تدريجا من اسلوب التقييم الائتماني الخارجي Standardized Approach الى اسلوب التقييم الائتماني الداخلي IRB الذي يصنف عملاء المصرف".

ولفت الى اختلاف جذري بين بازل-1 وبازل - 2، "اذ فيما ركز الاول على اهمية تحقيق المصارف لمعدل كفاية رأس المال ولم يركز الا على مخاطر الائتمان بموجب اتفاق 1988 واضاف اوزان مخاطر السوق عام 1996 ولم يتطرق الى ادارة المخاطر المصرفية بانواعها الاخرى، ركز بازل-2 في محوره الاول على اساليب القياس المختلفة لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومنح المصارف الحرية في استخدام اساليبها ونماذجها الداخلية، وهو ما لا يتوافر حاليا في المصارف على المستوى العالمي. كذلك ركز في محوره الثاني على اهمية ادارة المخاطر المصرفية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من متطلبات بازل-2، اذ ان العبرة ليست في تحقيق معدل 8 في المئة لكفاية رأس المال فحسب، ولكن في سبل ادارة المصارف للمخاطر المصرفية على نحو سليم يجعلها في حد ادنى في مأمن من الازمات المصرفية".

وقال طربيه: ان معايير بازل الجديدة التي انطلقت في حزيران 2004، تمثل ثقافة جديدة في حيال ادارة المخاطر المالية لمقابلة الصدمات الداخلية والخارجية، معتبرا انها تتطلب من المصارف العربية ادخالها على نحو مدروس في اعمالها ومحاولة تطويعها بما يتناسب والبيئة المالية العربية، "بحيث تحافظ على انجاحها الفاعل في الصناعة المصرفية العالمية وتعزيز الثقة المجتمع الدولي بقطاعنا المصرفي".

ولفت الى ان الادارة السليمة للمخاطر تفرض ان تكون مجالس الادارات والادارات العليا في المصارف العربية مهتمة ومدركة لاهمية ادارة المخاطر المصرفية ووضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بها، والاعتماد على الاسلوب العلمي في قياس المخاطر المصرفية والكفاية والخبرة في ادارة تلك المخاطر. ودعا المصارف العربية الى تطوير انظمتها وسياساتها الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية، "وقد اصبح هذا شرطا مهما لمبقا في ظل تنامي العولمة المالية وانفتاح الاسواق المالية واحتدام المنافسة بين المؤسسات المصرفية".

سلامة

وفي كلمته اوضح سلامة ان التزام مصرف لبنان تطبيق بازل-2 "والذي ابلغنا به رسميا بتلك التسويات الدولية، يرتكز على عناصر عدة، اهمها حماية سمعة المصارف وتحديدا مع المصارف المراسلة، وطمأنة المودعين بأن المصارف تدير كل المخاطر تبعا لآليات شفافة، وتعزيز الثقة عبر تدعيم رؤوس اموال المصارف وتحييتها لتتحمل التثقيل المقترح في معايير بازل-2".

وتحدث عن مفاعيل تطبيق بازل-2 على الاقتصاد، مشيرا الى انه يفرض تحسين الاداء في المالية العامة، "اذ كلما تحسن التصنيف السيادي للبلد، توسع امكان التمويل للقطاعين العام والخاص وانخفضت بنية الفوائد مما ينعكس توفيرا في خدمة الدين العام وخفض تكلفة القطاع الخاص بما يشجع تاليا الاستثمار".

وقال سلامة ان لبنان خصوصياته ومنها دورة الاقتصاد، "وسيستمر المصرف المركزي في اعتماد نسب التثقيل المطبقة منذ بازل-1 للتسليف بالعملة الاجنبية للقطاعين العام والخاص على السواء ولعلاقة المصارف بمصرف لبنان"، مشيرا الى "ان معايير بازل تشجع على تطوير الاسواق المالية والرأسمالية في لبنان، بما يضفي المرونة ويتيح اطلاق ادوات مالية وابتكار مندسات تساعد المصارف في الحصول على السيولة بطرق مختلفة وخصوصا عبر عمليات تسييد الديون".

واوضح "ان مصرف لبنان سيفيد من هذه المرونة في حال طبقت، اذ تفنيه عن التدخل لتأمين السيولة بالليرة وبالدولار، وتدعم الاستقرار النقدي"، مشيرا الى ان

البيان

تموز (يوليو) ٢٠٠٥ - ٤٠٤

القمة المصرفية العربية - الدولية في فرانكفورت لعام ٢٠٠٥

المشاركون ركزوا على ضرورة ترسيخ السلام وعلى الاصلاح والتحرر المالي

فرانكفورت - اميلي زخور - جان زغيب

استقبلت مدينة فرانكفورت في ألمانيا المصرفيين العرب بكثير من الترحاب، اذ انتدبت الحكومة الألمانية عمدة المدينة الدكتورة بترا روث لتمثلها في القمة المصرفية العربية - الدولية التي انعقدت فيها وبدأت أعمالها في ٢٤ حزيران (يونيو) الماضي تحت عنوان «الحوار الاقتصادي العربي الأوروبي».

شارك في القمة التي نظمها اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مؤسسة «انترناشونال بانكرز فوروم» IBF والتي استمرت يومين، حوالى ٣٠٠ شخصية اقتصادية ومصرفية ومالية عربية وأجنبية يتقدمهم وزير مالية مقاطعة هس الالمانية كارل هاينز ويمر، الاستاذ سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، الدكتور اديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي، الاستاذ حمود بن سنجور الزدجالي الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني، الدكتور جاسم المناعي رئيس ومدير عام صندوق النقد العربي والاستاذ شارلز غريلاند مساعد الامين العام في لجنة بازل - سويسرا.



من اليمين د. نادر مالبكي، د. جوزف طربيه، د. بترا روث

د. جوزف طربيه: مصالح مشتركة تربط الدول العربية والاوروبية

د. جوزف طربيه

ترأس القمة الدكتور جوزف طربيه رئيس الاتحاد وألقى كلمة كانت لافتة اذ بدأها بالإشارة الى وعي العالم العربي لأهمية ان يكون جزءاً من الاقتصاد العالمي، يتأثر بتطوراته، كما يؤثر في احداثه. وقال: لقد باشرت الدول العربية منذ مطلع التسعينات بتطبيق برامج لإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، بحيث ركزت فيها على تحرير اقتصاداتها الوطنية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الخاصة. وقد حققت الدول العربية في هذا الاطار نتائج ونجاحات اقتصادية ايجابية عدة خلال السنوات الأخيرة.

مواصلة الإجراءات الاصلاحية

ودعا د. طربيه الدول العربية الى مواصلة اجراءاتها الاصلاحية في الميادين الاقتصادية والمالية من أجل ضمان الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي وتطوير مستوى التعاون بينها، وذلك لزيادة حصتها من التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي الدولية، وكذلك زيادة عمليات التبادل التجاري والاستثماري بينها.

أهمية القطاع المصرفي العربي

وأشار د. طربيه الى «ان القطاع المصرفي العربي استطاع خلال العقد الماضي تطوير امكاناته على مختلف الصعد، وبات يدير في نهاية العام ٢٠٠٤ موجودات تقارب قيمتها ٨٨٣ مليار دولار، بحيث بات حجمه يزيد على حجم الاقتصاد العربي (الموجودات المصرفية تشكل نحو ١١٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي)، وهو يتمتع بمعدل كفاية رأس مال تناهز ٢٠٪ وعائد على حقوق المساهمين يزيد على ٢٩٪ وعائد على الموجودات يفوق ٢٪. وجميع هذه النسب المالية مرتفعة بالمقاييس العالمية».

شراكة عربية اوروبية حقيقية

وأضاف: «يعتبر العالم العربي والاتحاد الاوروبي شريكين اقتصاديين، وهذه حقيقة أساسية تواصلت على امتداد العقود الماضية. فالجانبان العربي والاوروبي يتمتعان بعلاقات تجارية واستثمارية ومالية ممتازة. اذ ان حصة الاتحاد الاوروبي من اجمالي الصادرات العربية تناهز ٣٨٪ وحصته من اجمالي المستوردات العربية تربو على ٤٥٪. وهناك استثمارات وأموال عربية كبيرة موظفة في الأسواق الاوروبية. كما ان المستثمرين والمؤسسات المالية الاوروبية لديهم مصالح كبرى في العديد من الدول العربية».

د. بترا روث

وقالت عمدة مدينة فرانكفورت د. بترا روث: «ان التعاون هو المنهج الرئيسي للتغلب على تحديات الاقتصاد العالمي الراهنة والتي تتميز بزيادة الضغوط واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وارتفاع أسعار النفط ومعدلات البطالة». وأضافت «ان العالم العربي والاتحاد الاوروبي يتمتعان بعلاقات تجارية واستثمارية ومالية متميزة، وان المستثمرين الاوروبيين يعملون على زيادة تعاملهم مع شركائهم العرب».

د. نادر مالبكي

وشدد د. نادر مالبكي رئيس المنتدى المصرفي العالمي على أهمية تنمية الحوار بين المجتمع المصرفي العربي والمجتمع المصرفي الاوروبي من اجل تطوير مستوى التعاون الاقتصادي بين العالم العربي والاتحاد الاوروبي.

وتخللت القمة مجموعة من جلسات وورش عمل وخطابات رئيسية لكبار الشخصيات الاقتصادية والمالية العربية والدولية. ◄◄

د. بترا روث: التعاون هو المنهج الرئيسي للتغلب على تحديات الاقتصاد العالمي

النهار

الجمعة ١٧ حزيران ٢٠٠٥

أطلق "ميثاق بيروت الاقتصادي" من "منتدى الاقتصاد العربي"

ميقاتي: باريس2- نجح عربياً ودولياً وتعثّر لبنانياً والتوافق ليس صعباً

سلامة: عودة النشاط الاقتصادي والاستثماري والنمو يقارب الصفر

أطلق رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي أمس "ميثاق بيروت الاقتصادي"، خلال افتتاح منتدى الاقتصاد العربي "دورة الرئيس رفيق الحريري" الذي تنظمه "مجموعة الاقتصاد والاعمال" في فندق فينيسيا على مدى يومين.

شارك في حفل الافتتاح أكثر من 900 مدعو أبرزهم رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان الذي حل ضيف شرف على المنتدى ومتحدثا رئيسياً فيه، اضافة الى النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الصناعة والطاقة القطري عبدالله بن حمد العطية، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط اليمني أحمد صوفان، وزير المال التركي كمال اوناكيتان وزميله وزير الصحة رجب اكداغ، ووزير الصناعة السوداني جلال الدقير، ووزير المواصلات البحريني علي بن خليفة آل خليفة، ووزير المال الكويتي بدر مشاري الحميضي. كذلك حضر الوزراء شارل رزق وخالد قباني وبسام يعين وعادل حمية وحسن السبع ودميانوس قطار، الى حشد من المسؤولين والوزراء العرب السابقين، واعضاء السلك الديبلوماسي في بيروت، ونقيب المحررين ملحم كرم، ومحافظو المصارف المركزية وقادة المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية من 20 بلداً عربياً وأجنبياً.

الافتتاح

وعقب تكريم الرئيس الشهيد رفيق الحريري، انعقدت جلسة الافتتاح، وتحدث فيها كل من رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان.

طربيه

وفي كلمته، دعا طربيه الى التعجيل في عملية فتح أسواق الأوراق المالية العربية في موازاة التوسّع المصرفي عبر الحدود الذي بدأ في المنطقة العربية، "لما لذلك من تأثير مباشر وغير مباشر على تنشيط التبادلين الاستثماري والتجاري بين الدول العربية، وهو مطلوب لمساندة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانطلاق منها لبناء السوق العربية المشتركة المنشودة".

وأمل في أن تشكل انطلاقة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطلع السنة بداية حقيقية لتعزيز التكامل والتنمية بين دول المنطقة "لتزيد حجم التجارة البينية العربية التي لا تتعدى حاليا مستوى 10 في المئة من حجم التجارة العربية الإجمالية، وأيضا لرفع الاستثمارات البينية العربية التي لا تزيد في الوقت الراهن على 0,5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي، وكذلك لتحسين القدرات التنافسية للاقتصاد العربي وتعزيزها".

واعتبر أن تحسين الواقع الاقتصادي العربي **يتطلب اولا تعزيز دور القطاع المالي على نحو يتيح** له المساهمة بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، موضحاً أن القطاع المصرفي العربي يدير موجودات بمقدار 883 مليار دولار كما في نهاية عام 2004 أي ما نسبته 115 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، فيما يزيد إجمالي القيمة السوقية للأسهم في البورصات العربية على 362 مليار دولار أي ما نسبته 47 في المئة من الناتج العربي.

وتحدث طربيه عن القطاع المصرفي اللبناني الناشط الذي يكتسب تباعا مزيدا من نقاط القوة والقيم المضافة التي تدفعه قدما لتعزيز دوره كقاطرة للاقتصاد الوطني، مشيراً إلى انه يعتبر بموجوداته النامية والبالغة حالياً 68 مليار دولار أي ما يماثل 3.5 اضعاف الناتج المحلي، مركز الثقل النوعي في التمويل وادارة المدخرات الوطنية واستقطاب الرساميل الخارجية وصمام الامان الذي يساهم بفاعلية في درء المخاطر النقدية والمالية في الظروف الصعبة والاستثنائية".

واذ اقرّ بأن لبنان يمرّ في ظروف صعبة ولا سيما بعد جريمة اغتيال الرئيس الحريري، قال انه ينجز اليوم استحقاق الانتخابات النيابية "التي ستؤسس لقيام مجلس نيابي وحكومة جديدين. ونحن مؤمنين بأن لبنان، سيحقق في ظل هذه الاستحقاقات السياسية مناخاً سياسياً أفضل، سيمهد لانطلاقة إقتصادية جديدة واعدة على كل الصعد".

إتحاد المصارف العربية

حزيران / يونيو 2005

الدكتور جوزف طربيه رئيس إتحاد المصارف العربية

الشخصية الأكثر إنتاجاً وديناميكية في عام 2004



من مؤتمر بيروت 2004



من مؤتمر لندن 2004

أجرت "الوكالة العامة للأنباء" الوكالة الإقتصادية والمالية والمصرفية اليومية المتخصصة إستطلاعاً للرأي عن الشخصية الإقتصادية اللبنانية الأكثر إنتاجاً وديناميكية خلال العام 2004 الماضي.

وأظهر الإستطلاع الذي شمل 600 مشارك من فئات إجتماعية مهنية وعمرية ومن مناطق لبنانية مختلفة حصول رئيس إتحاد المصارف العربية، رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه على المرتبة الأولى وعلى لقب رجل العام 2004.

وقال 65% من الذين شملهم الإستطلاع أن الدكتور جوزف طربيه قام بجهد ونشاط ملحوظين خلال العام 2004 الماضي على المستوى المصرفي اللبناني والعربي وساهم في تفعيل أداء ونشاط المصارف اللبنانية والعربية والتعريف عنهما على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وحلّ في المرتبة الثانية في الإستطلاع رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي السيد روجيه نسناس وتقاسم المرتبة الثالثة كل من رئيس مجلس إدارة البنك اللبناني للتجارة الدكتور شادي كرم ورئيس البنك اللبناني الكندي السيد جورج زرد أبو جودة.

وكان وزير الإقتصاد السابق رئيس غرفة التجارة والصناعة السيد عدنان القصار احتل المرتبة الأولى في إستطلاع العام 2003 الماضي.

جدير ذكره أن رئيس إتحاد المصارف العربية، رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه الذي يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة – المدير العام لمصرف الإعتماد اللبناني شارك وترأس خلال العام 2004 الماضي أكثر من 30 مؤتمراً في لبنان وفي الخارج وزار أكثر من 20 دولة عربية وأجنبية وساهم في إخراج العديد من القرارات والسياسات المصرفية المحلية والعربية والدولية. □



من منتدى بيروت 2005



من مؤتمر الإمارات 2005

المستقبل

الاربعاء ١٨ ايار ٢٠٠٥

منتدى الاقتصادي العربي ينعقد باسم دورة الحريري

سلامة: خفض الفوائد رهن بإصلاح مالي بنيوي

طربيه: انتهاء الأزمات التي مررنا بها إلى خير



● سلامة بين طربيه (يسار) وأبو زكي (أحمد عزاقير)

رأى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنه إذا لم يتوفر مشروع اقتصادي مستقبلي صحيح في لبنان، لن تنخفض الفوائد على النحو المأمول، مؤكداً ضرورة وضع برنامج للمستقبل وتفعيل الاقتصاد ووضع إصلاحات بنيوية للمالية العامة، كي تزيد الثقة بمستقبل الاقتصاد، وتنخفض الفوائد.

بدوره، اعتبر رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أن الأزمات النفسية والاقتصادية التي عايشها لبنان انتهت كلها إلى خير، وخصوصاً في المدة التي أعقبت الجريمة النكراء التي أودت بحياة الرئيس الحريري والنائب باسل فليحان ومرافقين ومواطنين.

وكان سلامة وطربيه يتحدثان أمس في مصرف لبنان خلال مؤتمر صحافي مشترك مع المدير العام لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي، للإعلان عن «منتدى الاقتصادي العربي» (المؤتمر ١١ للاستثمار وأسواق رأس المال العربية)، الذي تنظمه المجموعة في فندق «فينيسيا» في ١٦ و١٧ حزيران المقبل، برعاية رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي.

استهل سلامة المؤتمر، مشيراً إلى أن مصرف لبنان يرعى المنتدى «لأننا رأينا فيه حدثاً سنوياً يفيد الاقتصاد الوطني لأنه يضم نخبة من المستثمرين والمصرفيين ورجال الأعمال العرب والأجانب، ولأنه يتناول قضايا ومواضيع مهمة».

وقال إن أهمية المؤتمر لا تكمن في نوعية المشاركين وأهمية الموضوعات فحسب، بل تكمن كذلك في اللقاءات الجانبية التي تتم والتي تعطي مردوداً اقتصادياً للبنان، مضيفاً أن «المنتدى ينعقد هذه السنة بعد أحداث اليمة أعقبت جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، الذي كان مشجعاً وداعماً لهذا المؤتمر، وتأمل بكون انعقاد المنتدى خطوة أساسية في اتجاه إعادة إطلاق الحركة الاقتصادية».

أما طربيه فأكد تضامن جمعية المصارف مع مصرف لبنان للمساهمة في كل نشاط يخدم هذا البلد، وتشاركنا مجموعة الاقتصاد والأعمال التي أسسهت، ولا تزال، في إعادة الضوء الى بيروت مركزاً للمؤتمرات، لا سيما بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي كان الراعي الدائم لهذا المؤتمر، وكان نجمه في افتتاحه وفي اختتامه».

أضاف «بعد انقضاء ٣ أشهر على الجريمة، مررنا بأزمات نفسية واقتصادية، انتهت كلها إلى خير، إذ نجتمع الآن بفرح لنعلن عودة المؤتمرات إلى بيروت التي تؤشر لمرحلة ايجابية ومشجعة».

وأوضح أن «القطاع المصرفي تمكّن من تجاوز المرحلة السابقة وضغوطها، ومن امتصاص الصدمة بمرونة وكفاءة، بحيث واجه تقلبات العملات التي أدت إلى تحويل ١٥ في المئة من مجمل الودائع من الليرة إلى الدولار خلال مدة قصيرة. وها نحن اليوم نبدأ نشهد عودة هذه التحويلات من الدولار الى الليرة».

وعزا هذا الإنجاز إلى الإجراءات التي اتخذها مصرف لبنان، والتي أعطت نتائج إيجابية، بالتعاون مع المؤسسات المصرفية.

وتحدث أبو زكي عن عمليات المنتدى، الذي تنظمه المجموعة بالاشتراك مع مصرف لبنان وجمعية المصارف ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وقال: بأتي انعقاد هذه الدورة في بيروت في ظل تطورات اقتصادية وسياسية مهمة يشهدها لبنان والمنطقة العربية بأكملها، وأعلن أن هذه الدورة ستحمل اسم «دورة الرئيس رفيق الحريري» وفاء لذكرى الرئيس الشهيد الذي كان أحد أبرز مؤسسي هذا المؤتمر، وأصبح رئيساً فخرياً له منذ عام ١٩٩٦، وتقديراً لكل العطاءات والتضحيات التي قدمها في سبيل لبنان والمنطقة العربية.

ورأى أن المؤتمر «يلتف نظر المستثمرين الى أن لبنان قادر، بما يملك من مقومات وانفتاح وحرية وحيوية وقوة المجتمع الأهلي، على النهوض، مكتسباً المزيد من القوة والمناعة والمزيد من الثقة والاحترام».

وإذ قال إن المؤتمر سيجمع ١٠٠٠ مشارك من أكثر من ٣٠ بلداً عربياً وأجنبياً، في إطار مروحة للتفاعل وتبادل الأفكار والتجارب وإقامة روابط عمل استراتيجية، أوضح أن المواضيع التي يركز عليها المؤتمر تتمحور حول:

- الإصلاحات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
- كيفية الاستفادة من اتفاقات التجارة الحرة لدعم تنافسية الاقتصادات العربية.
- متطلبات تعزيز قدرة البلدان العربية على استقطاب الإستثمارات الأجنبية.
- التحديات والمخاطر التي تواجه الشركات العربية في عصر الأسواق المفتوحة.
- مستقبل الصناعة المصرفية العربية.
- أسواق الأسهم العربية.
- آفاق المراكز المالية في الخليج.

وردا على سؤال «المستقبل» عن طريقة التعاطي مع قضية الدين العام في المرحلة المقبلة بعدما تحقق الإنسحاب السوري من لبنان، قال سلامة إن «تكلفة الدين العام تراجعت من ١٤ إلى ٨ في المئة بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٤، وهو ما تدفعه الدولة من فوائد على الدين العام»، لافتاً إلى أن «الفوائد كانت ترتفع في بعض المراحل، نظراً إلى تراجع الثقة بالبلد لأسباب معظمها سياسي أو الى اضطرابات الأسواق الناشئة، مثلما حدث في حالة إفلاس الأرجنتين».

وأوضح أن الفوائد تحددها السوق التي تتأثر بالوضع الإقتصادي وبالثقة، وتتأثر بالتقييم الذي تجريه المؤسسات الدولية، التي صنفت لبنان بدرجة «ب- ناقص»، إلا أن متانة الوضع الداخلي في لبنان جعلت الفوائد أقل مما هي في دول صنفت من الفئة نفسها.

وقال «بصراحة، إذا لم يتوفر مشروع اقتصادي صحيح للمستقبل، لن تنخفض الفوائد على النحو الذي يأمله البعض فقط لأسباب لها علاقة بتغييرات سياسية، مشيراً إلى ضرورة وضع برنامج للمستقبل وتفعيل الاقتصاد ووضع إصلاحات بنيوية للمالية العامة، كي تزيد الثقة بمستقبل الاقتصاد، وتنخفض الفوائد».

وسئل سلامة عن الإجراءات التي اتخذها لبنان لطمأنة المستثمرين، فأجاب أن «أفضل ما قمنا به هو المحافظة على الإستقرار في الشهرين اللذين اعقبا اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وبالرغم من تجمّد الاقتصاد والتوتر السياسي وغياب الحكومة ووجود التظاهرات وتدويل وضع لبنان، شعر اللبنانيون وغير اللبنانيين بأن التعاطي مع المؤسسات المالية والمصرفية كان طبيعياً، وأسهم التصرف السلمي للشعب اللبناني في إعطاء صورة حضارية للبنان، وهذا عمل يؤسس لثقة في التعاطي مع لبنان سواء من اللبنانيين أو غير اللبنانيين».

وسألت «المستقبل» طربيه عن خفض مؤسسة «موديز» الدولية تصنيف مصارف لبنانية كبيرة، وأثر ذلك في القطاع المصرفي، فقال إن من غير الممكن لتصنيف المصارف أن يكون أعلى من التصنيف السيادي للدولة. ورأى أن إعادة النظر في هذا التصنيف كانت في إطار الأحداث التي مر بها لبنان أخيراً، إلا أن ذلك لم يؤثر لا في ملاءة المصارف ولا في سمعتها، علماً أن أحد المصارف الذي خفض تصنيفه زادت ودائعه بالرغم من الأزمة التي نشأت بعد اغتيال الرئيس الحريري.

وإذ أكد احترام التصنيفات الدولية، قال إن المتعاملين مع مصارف لبنان يعرفون أن الوضع المصرفي لا يتأثر بهذه التصنيفات لأنها ناتجة عن الوضع السياسي في البلد، وليس عن الوضع المصرفي.

البيان

ايار (مايو) ٢٠٠٥ – العدد ٤٠٢

التمديد لطربيه لرئاسة الاتحاد وعدنان يوسف نائباً للرئيس

يوسف: انتخابي تقدير لانجازات البحرين المصرفية والمالية



د. جوزف طربيه
رئيس اتحاد المصارف العربية



عدنان احمد يوسف
نائب رئيس اتحاد المصارف العربية

جرى، خلال انعقاد المؤتمر المصرفي العربي في ابو ظبي في ... نيسان (ابريل) الماضي، اعادة انتخاب الدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية ... ارف لبنان، رئيسا للاتحاد. كما جرى انتخاب المصرفي العربي البحريني المعروف ... دنان احمد يوسف نائبا للرئيس وذلك لمدة اربع سنوات.

واثر انتخاب عدنان يوسف، الرئيس التنفيذي لمجموعة ... كة المصرفية نائبا لرئيس الاتحاد، اعتبر انتخابه تقديرا لبلده البحرين وعلى ... ر الذي تلعبه على الصعيدين المالي والمصرفي حيث توصلت بما اجرته من تطوير وتحديث وابتكار خدمات، الى احتضان المجلس العام للمؤسسات المالية والمصارف الاسلامية ولوكالة التصنيف الدولية للمصارف الاسلامية ومركز ادارة السيولة الاسلامية، اضافة الى سوق رأس المال الاسلامي العالمي ومجمل المعايير للمؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية.

وقال نائب الرئيس عدنان يوسف «ان اتحاد المصارف العربية مقبل على مرحلة جديدة إزاء التحديات في عصر العولمة، ما يستوجب تضافر الجهود والتكاتف وتنسيق العمل في مجالات عدة وفي مقدمها مجال مكافحة العديد من الجرائم المالية وغسل الاموال».

واشار يوسف الى امر مهم جرى تطبيقه في البحرين وهو توحيد الرقابة على القطاعين المصرفي والتأميني، الامر الذي اراح المستثمرين والمؤسسات كافة، اذ ضم جميع الجهات ذات العلاقة تحت مظلة رقابية واحدة. وهذا اجراء من اجراءات البحرين الهادفة الى ان تكون المركز المالي والمصرفي الاول في المنطقة

السفير

الخميس ١٩ نيسان ٢٠٠٥ – العدد ١٠٠٧٣

افتتاح المنتدى العربي حول «مكافحة تبييض الأموال والإرهاب»

سلامة: نرصد الأموال المشبوهة دون المساس بالسرية المصرفية

طربيه: ٣٠٠٠ مليار دولار حجم الأموال المغسولة في العالم سنوياً



سلامة متوسطا طربيه وبعاصيري في افتتاح المنتدى (علي لمع)

نقيب المحررين ملحم كرم وحشد من المصرفيين والماليين ورجال الاقتصاد في فندق موفنبيك.

بداية، ألقى طربيه كلمة قال فيها: «اردنا كاتحاد للمصارف العربية هذه المبادرة بتنظيم منتدانا المصرفي العربي في لبنان لنكون أول المواكبين لعودة الحياة الطبيعية الى هذا البلد بعد المصاب الذي ألمّ به باغتيال الرئيس الحريري، ولنثبت مرة اخرى كاتحاد للمصارف العربية بأن رهاننا على لبنان ومستقبل لبنان ووحدة الشعب اللبناني كان دائماً صائباً». أضاف: «المصارف تعتبر إحدى ساحات الحرب على تبييض الأموال والإرهاب، وهذا الواقع يفرض اهتماماً خاصاً يستدعي ايجاد الأجهزة والإجراءات المساعدة في الحرب الدولية على الإرهاب والأموال التي تغذيه».

وأشار طربيه الى ان حجم الأموال المغسولة سنوياً يقدر بما لا يقل عن ٥ في المئة من الناتج العالمي، ٨ في المئة من حجم التجارة الدولية، بما يقارب ٤ تريليون دولار سنوياً، بحيث تأتي صناعة تبييض الأموال في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الحجم بعد تداول العملات وتصنيع السيارات.

وقال افتتح، أمس في بيروت، المنتدى المصرفي العربي بعنوان «مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب»، برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وحضور وزير الاقتصاد والتجارة غسان القصار، رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا محمد بعاصيري، رئيس جمعية تجار بيروت نديم عاصي.

وقد استدعى تطور عمليات تبييض الأموال وتمويل الارهاب بلورة جهود عالمية منسقة ومنظمة لمكافحتها، شاركت فيها أعداد متزايدة من الدول والتنظيمات والمؤسسات العامة كما الخاصة في مختلف أنحاء العالم. وعاماً بعد عام تزداد كفاءة هذه الجهات في الأداء، وفي تطوير أساليب العمل ومناهجه، حتى نشأت اليوم ما يسمى بـ«مجموعة العمل المالي الدولي» (FATF او GAFI)، والتي فرضت قواعد ومعايير محددة لمكافحة عمليات تبييض الأموال وأوجبت على الدول تبنّيها وإلا وضعت الدول غير الملتزمة بهذه المعايير على لائحة الدول غير المتعاونة مع ما يعنيه ذلك من سوء سمعة هذه الدولة او تلك وايضاً سوء سمعة جهازها المالي والمصرفي وما يمكن أن ينخذ بحقه من تدابير إكراهية». أضاف: «ان دولنا مدعوة الى اتخاذ مجموعة أخرى من التدابير القادرة على زيادة درجة تحصين الأجهزة المصرفية من عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، أبرزها الآتي: إنشاء آلية عربية بهدف تنسيق المكافحة الجماعية لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تلعب هذه الآلية دوراً مركزياً في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب. إنشاء مركز عربي لتسوية شتى المدفوعات البينية العربية، للتقليل من حاجة استعمال مراكز أجنبية وسيطة قد تكون مسرحاً لتسرب أموال ملوثة. التشدد في توفير متطلبات الإدارة والإفصاح والشفافية وفق أسس سليمة على مستوى دول المنطقة العربية، تداركاً لبعض المحاولات الدولية في إثارة الشبهة حول نشاط بعض المؤسسات المالية والإنسانية العربية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١».

بعاصيري

وفي كلمته، أكد بعاصيري على أهمية المنتدى، من حيث التوقيت، لأن العالم العربي معني بهذه القضية، وفي الظروف الراهنة بالذات، خصوصاً بعد تصاعد الاتهامات من قبل مرجعيات سياسية ومالية دولية لعدد من المؤسسات المصرفية والمالية والخيرية العربية بارتباطها بعمليات تبييض أموال وتمويل أعمال إرهابية في بعض دول العالم، وورود قوائم بأسماء مؤسسات وأفراد عرب مشتبه بهم إلى المصارف العربية لتجنب التعامل معهم، وبهذا يكون العالم العربي معنياً بالانخراط في الجهود الدولية والإقليمية الرامية الى تحصين الأسواق المصرفية والمالية من عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب». أضاف: «ان المنتدى مهم من حيث مكان انعقاده، لان لبنان لديه تجربة متميزة وهامة في مجال مكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب. اذ كانت مجموعة العمل المالي الدولي قد وضعت لبنان في العام ٢٠٠٠ على قائمة الدول غير المتعاونة في مكافحة تبييض الأموال، ثم استطاع رفع اسمه عن هذه القائمة في العام ٢٠٠٢، فشكل ذلك إيذاناً للمجتمع المالي الدولي بمكانة نظام مكافحة تبييض الأموال في لبنان، وايضا ايذاناً للمجتمع المصرفي العربي بأهمية صياغة أطر مماثلة من أجل تحصين الأسواق المالية والمصرفية العربية من أنشطة غسل الأموال الملوثة».

سلامة

وألقى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كلمة أوجز فيها تطور العمل المصرفي وارتباطه بالأحداث السياسية العالمية المهمة، وصولاً الى سقوط الحدود المالية ونشوء التكتلات التجارية، مع انهيار جدار برلين، «قد خلنا مرحلة العولمة الإقتصادية والمالية. وطغت على هذه العولمة المفاهيم الأميركية لأسباب سياسية ولكن ايضاً لان الولايات المتحدة كانت متقدمة باختيار الانفتاح الذي مارسته عندها وبين ولاياتها، فأنتجت قوانين ومؤسسات

ومعايير قادرة على التعاطي مع الأسواق الكبيرة». وأشار الى «ان العالم اليوم، وبقيادة مجموعة الدول السبع، يتوجه الى فرض معايير جديدة ومختلفة للعمل المالي والمصرفي: فالمال وتحركه يؤثران على الاقتصاد في الدول وعلى الاستقرار الأمني والاجتماعي». وقال: «منظمة GAFI ، تهدف الى تعميم قوانين وإنشاء أجهزة في كل دول العالم لضبط الأموال غير الشرعية الناتجة عن نشاطات غير قانونية او المتوجهة لتمويل اعمال ارهابية او مخلة بالامن او مشجعة للفساد. وعلى المصارف أن تتأقلم مع هذه المفاهيم لتحافظ على سمعتها ولتبقى منخرطة بالعولمة المالية. ولذا ندعوها الى التعاطي الجدي والواقعي في مكافحة تبييض الأموال مع مراعاة دورها الأساسي القائم على تقديم وتسهيل وترويج الخدمات المصرفية». وشرح سلامة تجربة لبنان معتبراً انه «استفاد من القانون ٣١٨ لمكافحة تبييض الأموال وكان لتطبيقه الجيد والجدي مردود للمصارف والاقتصاد اذ جنّب بلدنا الضغوط والعقوبات ولا سيما ان لبنان يتميز بقانون السرية المصرفية». أضاف: «كان ذلك واضحاً بعد أحداث ١١ ايلول حيث تمكنّا من الاجابة عن الاستعلامات التي وردتنا من الأمم المتحدة التي كانت تبحث عن أموال إرهابية. كما ساعد هذا القانون لبنان بإعلانه قادراً على مواكبة قرارات الأمم المتحدة والمتعلقة برصد الأموال غير الشرعية، وأهّله التعاطي ايجابياً وعند الضرورة مع الـ Act Patriot . وكذلك مكّننا هذا القانون من المحافظة على الودائع العراقية لمصلحة شعب العراق. وكان تعاطينا مع كل المواضيع تحت سقف القوانين والمفاهيم اللبنانية».

الشرق

الاثنين ٤ نيسان ٢٠٠٥ – العدد ١٦٧٨٧

افتتاح المؤتمر المصرفي في ابو ظبي

طربيه: النمو الاقتصادي العربي يتراجع الى 4 %

رأى رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس جمعية المصارف في لبنان جوزيف طربيه ان الطريق نحو اقامة تكتل اقتصادي عربي حقيقي وفعال ما زال طويلاً. وأكد ان تكبير حجم الاقتصاد العربي، ودفع عملية النمو والتنمية فيه باتا مسألة ضرورية في الظروف الراهنة، وخصوصاً في ظل التوقعات العالمية بتراجع معدل النمو الاقتصادي في العالم العربي من ٥ في المئة في العام الماضي الى ٤ في المئة هذا العام.

وافتتح طربيه امس في ابو ظبي اعمال المؤتمر المصرفي العربي «الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من اجل التنمية»، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية برعاية رئيس دائرة التخطيط والاقتصاد في امارة ابو ظبي الشيخ حامد بن زايد ال نهيان ممثلاً بمدير ادارة الدائرة مهنا القبيسي الذي تحدث في المؤتمر الى جانب محافظ مصرف الامارات المركزي سلطان بن ناصر السويدي والامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية عبد الرحمن السحيباني، وحضر المؤتمر اكثر من ٣٠٠ شخصية قيادية رسمية وخاصة من مختلف الدول العربية.

واشار طربيه في كلمته الافتتاحية الى ان الاقتصاد العربي لا يزال يشكو من سعويات ومعوقات عدة تعترض عافيته الكاملة وتطوره المنشود موضحاً ان «عمليات الخصخصة سواء بالنسبة للمؤسسات الانشاجية او المرافق العامة التي تم تنفيذها في بعض دولنا في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي ما زالت ضعيفة، حيث ان هذه العمليات لا تمثل سوى نسبة ٣ في المئة من مجموع المشاريع الخصخصة و٥ في المئة من مجمل عائدات الخصخصة في الدول النامية».

واضاف ان «مزيود جهود التعاون الاقتصادي ما زال ضئيلاً مقارنة بمستوى سنواته الطويلة، حيث ان التجارة البينية العربية ما زالت تراوح عند مستوى ١٠ في المئة خلال الأعوام الاخيرة، وهي النسبة ذاتها التي بلغتها خلال السنوات السبع الأولى من حقبة التسعينات، هذا رغم الزيادة التي حققتها بعض الدول العربية في تجارتها مع دول اخرى في المنطقة».

واوضح ان «الحركة الاستثمارية بين الدول العربية، وحصتها من الحركة الاستثمارية



طربيه متحدثاً (يونس تجدي)

العالمية، ما زالت، رغم تنامیها خلال السنوات الماضية، متدنية حسب المقاييس الدولية عند مقارنتها مع مناطق اخرى في العالم، في افريقيا واسيا»، مضيفاً انه «على الرغم من ارتفاع تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة المرخص لها من نحو ١٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ الى ٣٠٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٣، الا انها لا تشكل سوى ٥ ر ٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة. كما انه على الرغم من ازدياد تدفقات الاستثمارات الاجنبية في الدول العربية بمعدل الضعف خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٣، الا ان قيمتها لا تزيد عن ٧ ر ٠ في المئة من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في في العالم و ٢ في المئة من ذلك الوارد الى الدول النامية». واشار الى المعوقات الهيكلية التي تتجسد بصفة اساسية في ضعف قاعدة الانتاج وقلة تنوعه في العالم العربي، وضعف القدرات التنافسية للاقتصاد العربي. ولفت الى ان اجمالي الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة، والذي يقارب ٧٢٥ مليار دولار حالياً هو اقل من دخل دولة اوروبية واحدة كاسبانيا. وقال «اننا كعرب اضعنا عقوداً وفرصاً كثيرة في اطار مسيرة تعاوننا الاقتصادي التي بدأت في فترة الخمسينيات والستينيات[...]»، واضاف طربيه «ان تكبير حجم الاقتصاد العربي ودفع عملية النمو والتنمية فيه باتا مسألة ضرورية وملحة في الظروف الراهنة، خصوصاً في ظل التوقعات العالمية بتراجع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في عالمنا العربي الى ٤ في المئة هذا العام مقابل ٥ في المئة في العام الماضي». واوضح «ان الأسواق المتوسعة والمنفتحة على بعضها البعض المنشودة في منطقتنا العربية بامكانها توفير الفرص الاستثمارية والاقتصادية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي، وايضاً الموارد المالية العربية في الخارج التي تربو على الألف مليار دولار حالياً». وقال «ان هذه الأسواق قادرة على مواكبة النمو والتوسع المصرفي العربي المتواصل، حيث هناك قطاعات مصرفية عربية عدة بات حجمها اكبر من حجم اقتصاداتها الوطنية، وليس ادل على ذلك من ان القطاع المصرفي العربي يدير اليوم موجودات تزيد عن ٢٨٠ مليار دولار، اي ما نسبته ١٠٩ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي العربي»، مشدداً على ان القطاع المصرفي العربي يتمتع بطاقات وامكانات تمويلية كبيرة بالنظر الى قدرته المرنة والتنامية على استقطاب الودائع من الداخل والخارج على حد سواء. واشار في هذا الاطار الى ان اجمالي ودائع هذا القطاع يناهز مستوى ٤٧٨ مليار دولار، وان لديه موجودات خارجية تربو على ١٨٤ مليار دولار ويملك قاعدة اموال خاصة تفوق ٧٢ مليار دولار.

وشدد على ضرورة فتح الأسواق العربية العربية امام حركة التجارة والاستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية وحرية، ودعا الى الاسراع في تحقيق الركائز التي تبني التعاون الاقتصادي العربي الذي ينشده جميع العرب وهي: تشجيع الحكومات العربية حركة تدفق الاستثمارات بين الدول العربية، وفتح الأسواق المالية العربية بشقيها: السوق المصرفية وسوق الاوراق المالية، على بعضها البعض.

كما شدد على اهمية العمل المصرفي والاستثماري والتجاري عبر الحدود ضمن المنطقة العربية، كمقدمة اساسية لبناء اتحاد جمركي عربي ثم البناء عليه لبناء السوق العربية المشتركة التي اكدت القمة العربية الاخيرة في الجزائر على اقامتها في العام ٢٠١٠ بحيث يتم معها فتح الحدود العربية العربية امام عناصر الانتاج الثلاثة: الأموال والعمالة والموارد، وكذلك امام المنتجات والخدمات ذاتها.

وأكد ان الطريق نحو اقامة تكتل اقتصادي عربي حقيقي وفعال ما زال طويلاً، لكنه اعتبر ان الفرصة مهيأة والخيار حتمي والنجاح ممكن اذا ما توفرت الارادة الصلبة لتحقيقه.

وكان طربيه قد ترأس اجتماع مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية والذي بحث في اطار جدول اعماله مجموعة من الموضوعات، كان ابرزها استراتيجية جديدة للاتحاد للفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، وقد اختار مجلس الادارة بالاجماع عبد الله سالم باحمدان رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي التجاري ـ السعودية الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠٠٤، كما اختار بالاجماع عدنان يوسف الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية نائباً لرئيس مجلس ادارة الاتحاد لفترة ثلاث سنوات.

النهار

الثلثاء ٧ كانون الاول ٢٠٠٤

في افتتاح "المؤتمر المصرفي العربي للصيرفة الاسلامية"

طربيه: المصارف الاسلامية تستأثر بـ50% من الادخارات العالمية للسنين العشر المقبلة

رأى وزير الاعلام ايلي الفرزلي انه يتعين النظر الى العمل المصرفي الاسلامي مثل اي نظام آخر باعتباره نظاماً متطوراً، لافتاً الى ان من اكبر التحديات التي تواجه الممارسين للتمويل الاسلامي في السنوات المقبلة تتمثل في صوغ ثوابت متنوعة لهذا النظام.

واشار رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه الى ان المصارف الاسلامية مرشحة لاستحواذ نحو 40 و50 في المئة من الادخارات الاسلامية العالمية في السنين العشر المقبلة، موضحاً ان الصناعة المصرفية الاسلامية تحتضن اليوم ما يزيد على 260 مصرفاً ومؤسسة مالية، تربو اصولها الاجمالية عن 250 مليار دولار، وتدير حسابات استثمار مشترك تفوق الـ200 مليار.

جاء ذلك في الافتتاح الرسمي لـ"المؤتمر العربي المتخصص للصيرفة الاسلامية" بعنوان "دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تعبئة الموارد في البلدان العربية"، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية وحضره الى الفرزلي وطربيه، ممثل البنك الاسلامي للتنمية بشير خلاط. وشارك في الافتتاح اكثر من 250 شخصية من المؤسسات المصرفية والمالية العربية والاسلامية، وخبراء اكاديميون عرب ودوليون.

الفرزلي

والقى الفرزلي كلمة جاء فيها: "يكتسب مؤتمركم اليوم اهمية بالغة، انطلاقاً من مضمونه وتوقيته ومكانه. فالصيرفة الاسلامية تشق طريقها، وفي شكل سريع، نحو البلدان العربية والاسلامية ونحو بلدان اخرى في آسيا واميركا واوروبا، وايضا اضحت جزءاً اساسياً من الصناعة المصرفية العالمية، وخصوصاً بعدما تأسست في السنوات الاخيرة مجموعة من المنظمات الدولية والاقليمية التي ترعى وتحتضن الشأن المصرفي الاسلامي، وفي ظل تزايد اهتمام منظمات مالية واقتصادية عالمية كالبنك وصندوق النقد الدوليين".

اضاف: "نلاحظ اليوم حركة نشطة حول العالم لايجاد الاطر القانونية والتشريعية التي ترعى العمل المصرفي الاسلامي وتنظمه. كذلك يكتسب مؤتمركم اهمية خاصة من حيث المكان لان لبنان اصدر منذ فترة قانوناً لاطلاق العمل المصرفي الاسلامي، كما اصدرت السلطات النقدية والمصرفية الاطر التنظيمية لتأسيس المصارف الاسلامية. وهدفنا الاساسي من تطوير سوق للصناعة المصرفية الاسلامية في بلدنا، هو تعزيز التكامل في بنية الصناعة المصرفية اللبنانية التي تتضمن اليوم سوقاً تتسع يوماً بعد يوم بفضل تزايد الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية التي تجمع بين الصيرفة التجارية والصيرفة الاستثمارية والصيرفة الاسلامية واعمال التأجير المالي والتأمين المصرفي". وختم الفرزلي:

"اننا نرى ان هذا التكامل المصرفي في لبنان ضروري من اجل اعادة مكانته المالية المتميزة في المجال المالي على الصعيد الاقليمي، لان لبنان كان في السابق قبلة العمل المصرفي والمالي المتطور، ونحن اليوم نبني لبنان ليعود مرة اخرى مركزاً مالياً اقليمياً مهماً في المنطقة العربية. لقد كثرت حول شعار الاقتصاد الاسلامي المؤلفات الفردية والاجتهادات، ولكن مفهوم الاقتصاد الاسلامي لم يزل في بداية الطريق".

طربيه

ثم القى طربيه كلمة تطرق فيها الى "الصناعة المصرفية الاسلامية التي اضحت اليوم تحتضن ما يزيد على 260 مصرفاً ومؤسسة مالية اسلامية، تربو اصولها الاجمالية عن 250 مليار دولار، وتدير حسابات استثمار مشترك تفوق الـ200 مليار، ولديها قاعدة اموال خاصة تناهز 15 ملياراً. والملفت بالنسبة الى هذه الصناعة ان القطاع المصرفي الاسلامي ينمو بمعدلات كبيرة جداً تتخطى الـ20% سنوياً، الامر الذي يعكس الاهمية المتنامية للعمل المالي وفق احكام الشريعة الاسلامية. ان هذا التطور المستدام والسريع في الصناعة المالية الاسلامية خلال العقود الثلاثة الماضية حركته مجموعة من العناصر الاساسية التي نستطيع ايجازها كالآتي:

- الكفاية العالية التي تتميز بها المؤسسات المصرفية والمالية الاسلامية التي تمكنها من ادارة الازمات المالية.
- المقدرة العالية والمرونة الكبيرة للمصارف الاسلامية في مجال ادارة خمس سكان العالم تقريباً.
- وجود جاليات اسلامية كبيرة في كل انحاء العالم، وخصوصاً في آسيا واوروبا واميركا، فبات العمل المصرفي في هذه الدول يمثل سوقاً مالية مربحة وواعدة للمؤسسات المالية الاقليمية والدولية.
- قيام دول عدة حول العالم بتطوير قوانينها وتشريعاتها المصرفية في الاتجاه الذي يكفل، في جانب منه، ادخال العمل المصرفي الاسلامي الى صناعتها المالية المحلية.

اضاف: "تشير المعطيات الاحصائية المتاحة لدينا الى ان المصارف الاسلامية مرشحة لاستحواذ نحو 40 - 50% من الادخارات الاسلامية العالمية في السنين العشر المقبلة. كما تتوقع الجهات الدولية والاقليمية تطور سوق مالية اسلامية تعمل على جذب رؤوس الاموال العربية والاسلامية الموجودة في انحاء العالم.

- الصعاب المتوقعة امام المؤسسات المصرفية والمالية الاسلامية جراء تطبيق بازل - 2 حيث ان المعايير الدولية المقبلة لم تراع الطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات، مما يزيد اعباء اوزان المخاطر واكلاف الحصول على الموارد المالية من الاسواق الدولية، ويوفر قيوداً اساسية على بعض ميادين عملها.
- مشكلة النقص في فرص التوظيف ونمو فوائض السيولة لدى المؤسسات المصرفية والمالية الاسلامية عموماً حيث تشير الدراسات المتاحة الى ان السيولة الفائضة لدى هذه المؤسسات تقدر بنحو 40% من اصولها في مقابل 20% لدى المصارف التقليدية، مما يعبر عن اهمية زيادة معدلات تشغيل تلك الاموال محلياً واقليمياً ودولياً واستثمارها.
- ضعف التنسيق والعمل المشترك داخل وحدات الصناعة المصرفية الاسلامية رغم انشاء عدد من المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية التي تعنى بالشأن المالي الاسلامي".

ثم اصدر اتحاد المصارف العربية آخر انتهاء اعمال المؤتمر، البيان الختامي وتضمن عدداً من التوصيات.

الأنوار
يومية سياسية عربية
الجمعة ٣ كانون الأول ٢٠٠٤

٤٠٠ ألف دولار من بنك البحر المتوسط لتشييد مقر اتحاد المصارف العربية



□ رازيان يقدم المساهمة لطربيه بحضور امين عام المصارف العربية فؤاد شاكر □

قدم بنك البحر المتوسط بشخص رئيس مجلس ادارته مصطفى رازيان مساهمة مالية كبرى ومتميزة من نوع بلاتينوم بقيمة ٤٠٠ الف دولار اميركي لاتحاد المصارف العربية لتشييد مقره الجديد في بيروت.

وتاتي هذه المساهمة من بنك البحر المتوسط في سياق المساهمات المالية التي قدمها القطاع المصرفي اللبناني والعربي لالمامة صرح اتحاد المصارف العربية الذي سيتم تشييده في محيط وسط بيروت التجاري.

وشكر رئيس مجلس ادارة الاتحاد جوزيف طربيه لبنك البحر المتوسط هذا الدعم، مؤكدا ان هذه المساهمة «ستشكل دعامة جديدة واساسية للمقر الجديد الذي سيحرص الاتحاد على ان يكون مقرا لكل مصرف عربي على امتداد الوطن العربي».

اللواء
عدد خاص عن المصارف وشركات التأمين – كانون الاول 2004

المصارف الإسلامية في لبنان عامل جذب اضافي للرساميل والاستثمارات

د. جوزيف طربيه
رئيس اتحاد
المصارف العربية
ورئيس جمعية
مصارف لبنان
في مقابلة
خاصة لـ «اللواء»:

اكد رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزيف طربيه ، ان الدمج المصرفي خيار استراتيجي في إطار إعادة هيكلية بنية وتعزيز القدرات التنافسية للقطاع المصرفي في لبنان. وقال، ان المصارف اللبنانية راغبة في تمويل الاقتصاد الوطني بقطاعيه العام والخاص وان مركز بيروت المالي عامل جذب لمؤسسات مالية وإسلامية، إضافة إلى كون المصارف الإسلامية عامل جذب إضافي للرساميل والاستثمارات، وفيما يلي اسئلة «اللواء» واجوبة د. جوزيف طربيه:



□ د. جوزيف طربيه □

البنوك الإسلامية والاستثمار في لبنان

• *كيف تساهم البنوك الإسلامية في تنشيط حركة الاستثمار في لبنان؟*

كما اوضحت سابقاً، فان دخول لبنان إلى رحاب الصيرفة الاسلامية ينسجم تماماً مع تطلعاته الاقتصادية ويشكل عامل جذب إضافياً للرساميل والاستثمارات التي يستدعيها القطاع المصرفي والمالي ويعيد ضخها في قنواته التمويلية للاقتصاد الوطني، كما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للقطاع المصرفي لتعزيز حضوره الاقليمي والدولي سواء منه المباشر عبر الوحدات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية او الاستثمار عبر الاوراق المالية والمساهمات التمويلية في ضوء القوانين والانظمة المرعية الاجراء.

لقد باشر البنك المركزي قبل شهرين باصدار التعاميم التطبيقية للقانون ٥٧٥ وننتظر اكتمال المجموعة الاساسية منها قبل نهاية العام الجاري باعتبارها ستحدد مسار العمليات المصرفية الاسلامية والمعايير الرقابية والفنية والمحاسبية والتصنيفات الخاصة بالرساميل والتوظيفات والموارد مما يسمح باجراء تقييم اكثر شمولاً وموضوعية لما ستكون عليه طبيعة هذه العمليات. لكن، وبانتظار اكتمال صدور التعاميم، يمكن اجراء مقاربة بين مضمون القانون والتعاميم الخاصة بالتاسيس التي صدرت اولاً، تفضي إلى استنتاج اساسي مهم يكمن في حرص المشرّع اللبناني والبنك المركزي على عامل «النوعية» في اطلاق واستقطاب الصيرفة الاسلامية من خلال عدم فتح باب الترخيص على مصراعيه وبتعيين الحد الادنى لراسمال المصرف الجديد بما يوازي ١٠٠ مليون دولار، عبر آلية مرنة تتيح للمصارف العاملة في لبنان والخارج احتساب اموالها الخاصة الاساسية ضمن هذا الحد مع تخصيص ٢٠ مليون دولار على الاقل للمصرف الجديد، كذلك عبر منح البنك المركزي حق الاستنساب في قبول طلب الترخيص او رفضه، مما يعنحه مرونة واسعة في قراراته واختياراته.

نجاح ظاهرة المصارف الإسلامية

• *هناك تقدم ملحوظ في حجم المصارف الإسلامية في العالم وفي حجم ودائعها واستثماراتها ووصلت هذه الظاهرة اخيراً إلى لبنان، إلى ماذا تردّون نجاح هذه الظاهرة؟ وهل تتوقعون مزيداً من التوسع في لبنان؟*

- إننا ننظر بكثير من الايجابية لانضمام لبنان إلى نادي الدول العربية والاجنبية التي تسمح قوانينها بالعمليات المصرفية والمالية الاسلامية، كونه يندرج ضمن منهجية التطوير المستمر والشامل لمنظومة القوانين والتشريعات التي شكلت على الدوام ميزة خاصة ذات قيمة تفاضلية للنظام الاقتصادي اللبناني، وبالاخص في المجال المصرفي مما اسهم بتحويل بيروت تاريخياً إلى مركز مالي متقدم في المنطقة.

وفي اعتقادنا ان لبنان بمزاياه الطبيعية والاستثمارية في مجالات اقتصادية متعددة، يمكن ان يتقدم إلى مواقع افضل على لائحة الدول الاقليمية المختارة القادرة على اجتذاب الاستثمارات وادارتها في تمويل المشاريع الخاصة والعامة في لبنان ودول المنطقة. ولا بد ان يوضع اجتذاب الاستثمارات ذات الطابع الاسلامي ضمن استهدافاته

وكما هو معلوم فقد حقق لبنان بقطاعه المصرفي والمالي حضوراً قوياً في الاسواق المالية الدولية خلال السنوات الماضية. واكتسب خبرات مميزة في عمليات اسواق الرساميل وباتت مؤسساته مؤهلة للعب دور وساطة مالية بمواصفات عالية لصالح الحكومات والمؤسسات في المنطقة. وسيكتسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة، من خلال الشراكات او التحالفات مع المؤسسات الاقليمية الخارجية التي تتمتع بإمكانات تمويلية كبيرة، وفي مقدمها قطاع المصارف الإسلامية الذي بات يدير موجودات تزيد عن ٢٠٠ مليار دولار اميركي.

ونحن نعتقد ايضاً، انه بالرغم من عوامل الازمات القائمة حالياً في المنطقة، فان الاحتياجات الانمائية وتطوير البنى التحتية واقامة بنى حديثة هي من المهام التي تحظى باولوية لدى الحكومات، كما يخوض لبنان حالياً ولسنوات عدة مقبلة ورشة متكاملة للتخصيص والتسنيد، مما سيوفر فرصاً كبيرة للتمويل والاستثمار. وهما من اهم ادوات عمل الصيرفة الاسلامية التي يمكن مواكبتها عبر المصارف اللبنانية الحاضرة بقوة، بما تملكه من كفاءات علمية وخبرات وامكانات لتكون الاداة والقناة الفاعلة لتامين التواصل الايجابي بين المستثمر وهذه المشاريع، كذلك الامر بالنسبة للمصارف الجديدة الوافدة التي نعتقد انها ستكون من الوحدات المصرفية والمالية المتميزة باهتمامها

وبنوعية اعمالها.

تمويل المصارف لسندات جديدة

* *ترددت المصارف في البداية في تمويل سندات جديدة، ولكن اخيراً ابدت استعدادها للمساهمة فيها. ما هي اسباب التردد والعودة عن ذلك؟*

– لا بد من التأكيد بداية ان الحكم استمرار والدولة لا تنتقل من حال إلى حال بالمعنى المطلق اثناء مواكبة وانجاز الاستحقاقات السياسية سواء منها المتعلقة بالانتخابات او بتشكيل الحكومات، لكن خصوصية الاوضاع القائمة في العالم وفي المنطقة وتصاعد التوتر بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وربما اضفى على بعض المحطات السياسية ابعاداً جديدة لم تشهدها من قبل ونامل ان تبقى محدودة في حجمها وفي تاثيرها. كما نتوسم كل الخير في القيادات السياسية وحكمتها في التعامل مع المستجدات بما يسهم في تعزيز مسيرة الاستقرار السياسي والامني وفي تدعيم النمو الاقتصادي ومعالجة المشكلات القائمة.

ومع تحييد العوامل السياسية المستجدة، فانه على الرغم من تباين التقييمات الخاصة بالاقتصاد اللبناني بحسب مصادرها، بين متفائلة ترصد التصاعد الايجابي لمؤشرات القطاعات المنتجة مع ترقب زيادة نوعية في مؤشر النمو الاقتصادي لبلغ حدود ٥ بالمئة هذا العام، وبين قلة ترصد النمو السلبي للدين العام مع بلوغه مستويات قياسية جديدة توازي ١٩٠ بالمئة من الناتج المحلي، فان الكل متفق بان الاقتصاد الوطني يملك قدرات ومزايا تنافسية متزايدة تضعه على طريق التعافي بل على طريق الازدهار في حال تمكنت الحكومة – وهو افتراض قابل للتحقق– من احتواء ومعالجة الحلقة المفرغة بين ثقل الدين العام وكلفته وعجز الموازنة العامة.

ومن المؤكد ان لبنان لا يمكن ان يخسر معركة الاصلاح المالي والاقتصادي إلا إذا احجم او تاخر عن خوضها، علماً أن التاخير الحاصل حتى الآن على هذا الصعيد يلقي باخطاره على الوضع برمته.

وفي اعتقادنا ان ادوات الهندسة المالية التي تستخدمها الحكومات والمؤسسات الخاصة على حد سواء، بلغ ضمن المهام التقنية لادارة المال واعادة هيكلة الدين، ويتم اللجوء اليها عادة للاستفادة من عامل الوقت في تاجيل سداد او حسم سندات مستحقة والاستفادة من عوامل موضوعية مؤاتية ابرزها استجابة الاسواق وانخفاض معدلات الفوائد وتجنب مضاعفات استحقاق السندات في توقيت غير ملائم وسوى ذلك من عوامل مهمة للغاية في اتخاذ القرار النهائي.

وبناء على ما تقدم ومع انجاز عملية الاصدار الثلاثي لسندات اليوروبوندز فاننا نعيد التاكيد، بان المصارف اللبنانية راغبة في تمويل الاقتصاد اللبناني بقطاعيه العام والخاص، وهي تتعامل مع الدولة كعميل مدين وهذا التعامل يقوم على مرتكزات اساسية أهمها:

١ – الحرص الشديد على أموال المودعين لدى المصارف التي تتولى ادارة هذه الأموال وفق اقصى التدابير الاحترازية التي تمليها معايير الادارة الرشيدة واصول العمل المصرفي السليم، ومنها التقيد بسقوف للتسليف لا يمكن تعديها حفاظا على الإدارة السليمة للسيولة.

٢ – التعامل بإيجابية فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للدولة والاقتصاد الوطني، في سياق النهج الثابت القائم على التواصل الدائم والحوار الموضوعي البناء.

٣ – إحترام معطيات السوق المحلية والدولية وتلك المتعلقة بموارد المصرف وسيولته، لا سيما بالعملات الاجنبية، وفي ضوء تقييم مخاطر البلد السيادية Sovereign Risk من قبل مؤسسات التصنيف الدولية.

الدمج المصرفي

* *كيف تقيّمون دمج المصارف علماً بان حاكم مصرف لبنان اشار إلى أهمية تكوين كتل مصرفية لبنانية كبرى للمنافسة في عصر العولمة؟*

– بنشأ التجميع او الدمج المصرفي بحصيلة عوامل متعددة منها ما يعود إلى صعوبات أو رغبة المساهمين بالخروج من القطاع فتلجأ للإندماج بوحدات أخرى قادرة على استيعابها، ومنها ما يعود إلى قرار ذاتي وموضوعي بالتجمع وتكبير الحجم والحصة السوقية والتخفيف من الاعباء واكتساب قدرات اضافية في قوة المركز المالي ومخططات التوسع محلياً واقليمياً، فيتوافق طرفان أو اكثر على الاندماج كخيار استراتيجي.

وكما ذكرنا فان الدمج بمفهومه الاستراتيجي وانشاء كيانات مصرفية اكبر وذات تاثير وحصة سوقية اشمل فانه من الخيارات المطروحة القابلة للتحول إلى قرار تنفيذي قياساً إلى تفاعل السوق ومدى حاجتها لهذا النوع من الأحجام والقيمة المضافة التي يمكن اكتسابها محلياً

التوقعات تشير إلى زيادة نوعية في النمو الاقتصادي بحدود ٥%

وخارجياً، اضافة إلى ارتباطه برغبات المساهمين أنفسهم ومدى قابليتهم للعمل معاً. وقد شهدنا في لبنان تحركات في هذا الاتجاه لم تبلغ مراحلها النهائية وهذا يعني ان السوق لم تفرض بعد حاجة موضوعية ومريحة لوحدات اكبر حجماً.

وقد مثل الدمج احد الخيارات الاستراتيجية للقطاع المصرفي اللبناني في إطار إعادة هيكلية بنيته وتعزيز قدراته ومزاياه التنافسية لحيازة الحصة الاكبر من السوق المحلية وتعزيز دور بيروت كمركز مالي في المنطقة. كذلك الامر بالنسبة للانتشار والتواجد خارج لبنان وتولي دور متقدم في القطاع المصرفي العربي وفي الاسواق الاقليمية.

وجاء اعتماد هذا الخيار خلال العقد الماضي وبشكل متواصل بعد العام ١٩٩٢، كواحد من الحلول الاساسية الناجعة لتجميع الوحدات المصرفية التي ازداد عددها بما لا يتلاءم مع قدرة السوق المحلية وقدراتها الاستيعابية حيث زاد عدد المصارف حينها عن ٩٠ مصرفاً معظمها برساميل صغيرة لا تؤهلها، لمواجهة تحديات التوسع والنمو واستخدام التقنيات الحديثة ذات الكلفة العالية، وقد واكبت السلطات التنفيذية والتشريعية والنقدية هذا الخيار، فاصدرت في العام ١٩٩٤ قانون تسهيل اندماج المصارف ثم مددت مفاعيله لمدة ٥ سنوات اضافية، فشكّل مع متطلبات الأسواق واحتياجات الرسملة، وضخ الأموال الاضافية للتحديث ومواكبة التكنولوجيا المصرفية، عوامل حاسمة ومحفزة لاتمام ٣٥ عملية دمج وتملك خلال فترة تطبيق القانون لعشر سنوات، فيما تكثفت المصارف القوية والناشطة بحيازة الوحدات المصرفية الاجنبية التي اختارت الخروج من لبنان لاسباب تتعلق باستراتيجياتها الخاصة التي فرضت عليها الانسحاب من معظم الأسواق الناشئة.

ومع تحقق هذه الانجازات وتحقيق المصارف العاملة لمعدلات نمو قياسية خلال كل السنوات الماضية مقارنة بالمعدلات المحققة في الأسواق الخارجية، امتلكت الوحدات المصرفية قدرات وامكانات اكبر لتوسيع نطاق اعمالها وعملياتها في الأسواق المحلية والخارجية، فاندفعت اكثر لتعزيز رساميلها وأموالها الخاصة وتكبير كياناتها بما يتناسب مع توجهاتها الاستراتيجية لتقوية تمركزها المحلي ودورها في النهوض بالاقتصاد الوطني، ولتعزيز حضورها ودورها في الأسواق الخارجية وبالاخص الأسواق العربية ودول الاغتراب اللبناني، اضافة إلى اعادة هيكلة انتشارها التاريخي في أسواق المال الرئيسية (فرنسا، بريطانيا، سويسرا، اميركا).

طلبات لتاسيس مصارف جديدة

* *علمنا ان هناك طلبات لتأسيس مصارف إسلامية جديدة، اضافة إلى طلبيات إحداث نوافذ إسلامية لدى مصارف قائمة؟*

هل تتحمل السوق اللبنانية التوسع في هذه الظاهرة، ام انها تتبع بالعمل المصرفي إلى مزيد من التقدم؟

– في الواقع وحتى قبل شهرين لم يكن على لائحة المصارف العاملة في لبنان مصارف اسلامية بالمعنى القانوني المنصوص عليه بالقانون رقم ٥٧٥، لكن هناك العديد من المصارف التي اعتمد خدمات ومنتجات تتوافق مع الصيرفة الاسلامية مستنداً إلى قانون العقود الائتمانية الصادر عام ١٩٩٦، وهو الآن امام خيارات مفتوحة، فاما ان يتحول إلى مصرف اسلامي أو يؤسس مصرفاً اسلامياً تابعاً او يعتمد نظام الاستمرار كمصرف تجاري مع نافذة للخدمات المصرفية الاسلامية، وكل ذلك وفق القانون والانظمة السائدة.

والمصرف الاسلامي بحسب القانون ٥٧٥ هو مصرف من طبيعة خاصة وسيكون بالتالي خاضعاً لانظمة واحكام تنسجم مع طبيعته في تاسيسه وانطلاقه من موارده وتوظيفاته، كذلك في خدماته ومنتجاته، اما نافذة الصيرفة الاسلامية لدى المصارف العابرة فهي منتج خاص يلتزم موجبات خاصة لكنه لا يطغى على سائر اعمال البنك.

ولم يحدد القانون ولا التعاميم الصادرة حتى الآن سقفاً عددياً للمصارف الاسلامية، ولا اعتقد ان تحديداً بهذا المعنى سيصدر في مراحل لاحقة باعتبار ان السوق هي التي تقرر مدى احتياجها لهذا النوع من الخدمات، كما ان التنافس سيكون من العوامل الحاسمة لتوزيع احتياجات السوق بين المصارف التي ستنال تراخيص العمل كمصارف اسلامية.

وعموماً، فاننا نعتقد ان بيئة العمل في لبنان والنظام المصرفي المتطور وتحسن دور بيروت كمركز مالي اقليمي، سيشكلون عوامل جاذبة لمؤسسات مصرفية كبرى تعمل وفق مقتضيات الصيرفة الاسلامية، كما ان العديد من المصارف الاسلامية لديه الحماسة لدخول هذا القطاع الناشط والواعد بفتح آفاق جديدة امام تطوير الاعمال والخدمات.

النهار

الثلثاء ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٤

الافطار السنوي لاتحاد المصارف العربية

طربيه: احتواء الانقسام يخفّض التوترات النقدية

دعا رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه الحكومة الى اتخاذ سلسلة من التدابير المالية والاقتصادية لتقابلها السوق بالايجابية التي تنشد، وناشدها العمل على احتواء الانقسام السياسي وخفض التوترات السياسية لانها تؤدي حكما الى توترات نقدية واقتصادية. وامل في ان ينتقل الحوار بين الحكومة والمصارف من زيادة الاستدانة للدولة الى معالجة حجم الدين وسبل احتواء تصاعده وطريقة سداده.

طربيه تحدث امس في حفل الافطار السنوي الذي اقامه اتحاد المصارف العربية في فندق فينيسيا عصر امس، وحضره وزير المال الياس سابا ووزير الاشغال العامة والنقل ياسين جابر، ونواب حاكم مصرف لبنان ورئيس لجنة الرقابة على المصارف واعضاء اللجنة، ومستشار رئيس الجمهورية رفيق شلالا، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، واركان اتحاد المصارف يتقدمهم الامين العام فؤاد شاكر، ورؤساء مجالس ادارة المصارف ومديرون عامون وفاعليات اقتصادية ومالية.

واشار الى الدور الكبير الذي يؤديه القطاع المصرفي في حياة لبنان الاقتصادية، مثمنا الخطوات والمبادرات الحاسمة التي اتخذها لانقاذ المالية العامة، لجهة اكتتابه في سندات الخزينة بفائدة صفر في المئة والسواب، ومؤكدا الرهان على استمرار ايجابية هذا القطاع حيال الاقتصاد الوطني ودوره الرائد في جذب الموارد المالية الخارجية والتعاون مع السلطات النقدية والمالية في المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي.

واذ اكد طربيه الاهتمام بسلامة الوضع المصرفي اللبناني، ابدى قلقه حيال النمو المتزايد للدين العام والناجم عن الاختلالات المتمادية في المالية العامة "والتي تتطلب معالجة جذرية طال انتظارها". وقال ان القطاع المصرفي لا يطلب من الحكومة، وخلال الفترة المحدودة لحكمها، ان تأتي بحل شامل لمشكلات لبنان المالية "وانما نطلب منها ان تأتينا بجرعات متوالية من التدابير والقرارات ومشاريع القوانين المطمئنة للسوق المالية، والتي تظهر وجود نية نهائية لاعتماد اصلاحات مالية واقتصادية تفضي الى وقف الاهدار المتمادي، ومكافحة الفساد المستشري، وخفض عجز الموازنة، وتحريك عجلة الاقتصاد".



طربيه متحدثا في افطار اتحاد المصارف (وسام موسى)

وخاطب المسؤولين قائلاً: "اعطرونا بوابل من التدابير المالية والاقتصادية، تقابلكم السوق المالية بالايجابية التي تنشدون. واعملوا على احتواء الانقسام السياسي وخفض التوترات السياسية لانها تؤدي حكما الى توترات نقدية واقتصادية". وامل في ان ينتقل الحوار بين الحكومة والمصارف من موضوع زيادة الاستدانة للدولة الى موضوع معالجة حجم الدين وسبل احتواء تصاعده وطرق سداده في المستقبل "وهو موضوع يقلق بال مختلف المرجعيات المالية المحلية والدولية. وقد بدأ يشغل بال المودعين والمستثمرين الذين هم اصحاب القرار النهائي في توظيف ودائعهم على نحو ديون على الدولة، وهم من يمسك فعلا بالورقة الاقتصادية في شأن الدين العام وليس المصارف".

وتحدث طربيه عن اتحاد المصارف العربية الذي بات يضم نحو 320 مؤسسة مصرفية عربية "ويعتبر الممثل الحقيقي للقطاع المصرفي العربي وبات يملك مقعدا في اهم المنظمات العربية والدولية، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة الى جامعة الدول العربية ومجلس محافظي المصارف المركزية، فضلا عن علاقاته بالمنظمات الدولية والاقليمية". ولفت الى ان الاتحاد اولى ومنذ تأسيسه عام 1974 قضايا لبنان الاقتصادية والمصرفية اقصى اهتماماته "وهو يسجل الدور الرائد الذي اداه في تاريخ لبنان الاقتصادي"، موضحا ان الاتحاد وجّه انظار المصارف العربية الى لبنان كملجأ للاستثمار الآمن، وعقد اهم المؤتمرات المصرفية والاستثمارية العربية على ارضه، "ونجحت مصارف لبنان بدورها في جذب الرساميل والاستثمارات العربية، بحيث تجاوز حجم القطاع المصرفي اللبناني ثلاثة اضعاف الناتج الوطني وهي نسبة لا مثيل لها في منطقتنا العربية". واشار الى ان الاتحاد سيباشر بناء مقره الجديد في الوسط "بحيث تكون بيروت قبلة المصارف العربية في العالم".

LA PRESSE

Vendredi 5 Novembre 2004

Québec se tourne vers les banques arabes

YVES GINGRAS

Le vieil adage veut que l'argent n'ait pas d'odeur. Mais Yves Séguin, le ministre des Finances du Québec, y trouve peut-être des relents d'odeur de pétrole : en effet, il reluque les coffres des banques arabes, qui regorgent de pétrodollars.

Le grand argentier du Québec a annoncé hier qu'il entamerait bientôt des démarches préliminaires avec plusieurs banques arabes pour emprunter de 3 à 5 milliards. M. Séguin se rendra en mars au Liban et ailleurs dans le monde arabe pour y rencontrer plusieurs banquiers.

« Moody's examine actuellement à la hausse la cote de crédit du Québec et c'est dans la foulée de cette nouvelle que les banques arabes ont contacté le gouvernement du Québec », a déclaré hier le ministre des Finances au cours d'un point de presse.

Debra Roane, vice-présidente chargée des obligations de l'État québécois chez Moody's, n'anticipe toutefois pas de changement prochain à la cote du Québec : « Le Québec jouit depuis près d'un an d'une perspective positive, donc il y a environ 50 % des chances que la cote soit relevée d'ici deux ans. Mais il n'y a pas de réexamen en vue », a déclaré la représentante de la firme de cotation new-yorkaise.

Selon Me André Dorais, l'avocat de l'Union des banques arabes, l'intérêt pour le gouvernement du Québec de procéder par l'entremise des marchés arabes serait de pouvoir financer et de refinancer une partie de sa dette sur cinq, sept ou 10 ans plutôt qu'à court terme. « Avec les taux d'intérêt qui varient à la hausse en ce moment, les banques occidentales hésitent à prêter à moyen ou long terme, alors que l'Union des banques arabes serait prête à le faire », explique le juriste, avant de souligner la forte présente arabophone au Québec.

« La très grande majorité des banques arabes faisant affaires au Canada sont à Montréal », dit-il.

La dette du Québec en début d'exercice se chiffrait à 114 milliards de dollars.

Selon les informations obtenues par *La Presse Affaires*, les contacts préliminaires ont été faits au congrès de l'Union des banques arabes, en juin 2003 à Montréal. Cette association de banquiers représente plus de 350 banques et institutions financières réparties dans une soixantaine de pays. Lors d'une entrevue accordée en 2001, Andrée Corriveau, la présidente de Centre financier international de Montréal (CFI Montréal), rappelait que l'Union est le principal regroupement de banquiers au monde.

Selon une source proche du dossier, le grand instigateur de ce projet est Joseph Torbey, le président du Crédit Libanais, de l'Union des banques arabes et l'Association des banques du Liban.

L'organisation de cette réunion aurait constitué tout un défi. Selon la source de *La Presse Affaires*, plusieurs regroupements se seraient opposés à la tenue d'un tel événement à Montréal. Il aurait fallu l'intervention de Denis Coderre, alors ministre de la Citoyenneté et de l'Immigration, pour que tout débloque et que le gratin montréalais s'y présente.

Réactions prudentes

Du côté des principales intéressées, les banques arabes, les réactions se veulent très prudentes. Imad Assio, directeur du bureau montréalais de la Canadien Lebanese Bank, a dans un premier temps affirmé ne pas être au courant du voyage de M. Séguin au Liban mais que c'était dans l'ordre du possible. Après avoir contacté le siège social à Beyrouth, il a rappelé *La Presse Affaires* pour dire que la Banque avait été informée du voyage mais qu'aucun rendez-vous n'était pris pour l'instant avec le ministre. Il a été cependant impossible de joindre le Crédit Libanais.

Montréal compte trois institutions financières arabes (le Crédit Libanais, la Canadian Lebanese Bank et le CIFCAN). Le ministère des Finances a publié un laconique communiqué de presse en fin d'après-midi qui reconnaissait que le ministère évaluait la possibilité de diversifier ses sources de financement auprès d'institutions financières du monde arabe si les conditions se révélaient avantageuses.

La dette du Québec

Le Québec continue d'emprunter malgré qu'il ait atteint son objectif de déficit zéro depuis déjà quelques années. Le tout s'explique par le fait que certains revenus du gouvernement sont comptabilisés mais qu'ils ne sont pas réellement encaissés. Par exemple, les profits d'Hydro-Québec (environ 2 milliards l'an passé) sont comptabilisés comme un revenu. Cela permet à l'État québécois d'atteindre le déficit zéro sur papier mais, dans les faits, Hydro ne verse réellement que la moitié de son profit au gouvernement d'où un manque à gagner de 1 milliard dans les coffres publics.

À cet élément, il faut également ajouter les immobilisations, comme les routes, qui sont amorties sur plusieurs années. Ainsi une route de 10 millions pourra, par exemple, être amortie sur 10 ans d'où l'inscription d'une dépense dans les livres de 1 million. Le solde de 9 millions est emprunté sur les marchés.

البيان
تموز (يوليو) ٢٠٠٤

القمة المصرفية العربية الدولية سجّلت نجاحاً مميزاً في لندن

الدكتور جوزف طربيه: المصارف العربية تركز على مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية العالمية



من اليمين: ستيفن تايم ول، د. جوزف طربيه واليستر كلارك



من اليمين: حمد المرزوق، السفير جمال بيومي، الوزير مروان حماده وتايم ول

لندن – اميل زخور وجوزف ابو فياض

على الرغم من مصادفة موعد القمة المصرفية العربية الدولية التي انعقدت في العاصمة البريطانية في ٢٣ حزيران (يونيو) ٢٠٠٤، مع موعد انعقاد المؤتمر العاشر للاستثمار وأسواق رأس المال العربية في بيروت في ٢٤ منه، وبرعاية رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، فقد حضر القمة عدد ضخم من الشخصيات القيادية الاقتصادية والمالية والمصرفية العربية والدولية ومن القطاعين العام والخاص.

وكان من أسباب نجاح القمة تنظيمها بالمشاركة بين المصارف العربية وفاينشال بزنس وذي بانكرز.

افتتح أعمال القمة رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه الذي ألقى كلمة جاء فيها

«ان العالم العربي يعي تماماً أهمية ان يكون جزءاً من الاقتصاد العالمي، بحيث يتأثر بتطوراته، كما يؤثر في احداثه، وان الدول العربية باشرت منذ مطلع التسعينات بتطبيق برامج لإعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي، بحيث ركزت فيها على تحرير اقتصاداتها الوطنية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستثمارات الخاصة، والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي من خلال الدخول في اتفاقات ومنظمات اقتصادية دولية». كما قال: لقد استطاعت دولنا العربية، بفضل هذه البرامج، النمو بوتيرة أسرع خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل التحسن المتواصل في مناخاتها الاستثمارية وماليتها العامة وموازين تجارتها الخارجية.

وأشار طربيه الى ان المصارف العربية تعمل باستمرار على تطوير استراتيجياتها وسياساتها، مركزة على مواكبة التطورات المتواصلة في الصناعة المصرفية العالمية، وكذلك تطوير بنيانها المؤسسي والهيكلي من اجل خدمة الزبائن واقتصاداتها الوطنية بشكل أفضل.

وأضاف: ان قطاعنا المصرفي بات يدير كما في نهاية عام ٢٠٠٣ موجودات تقارب قيمتها ٧٧٨,٣ مليار دولار وبنمو سنوي نسبته ١٠,٥ في المئة عن عام ٢٠٠٢، بحيث بات حجمه يوازي ١٠٧,٢ في المئة من حجم الاقتصاد العربي، ومدعوماً بقاعدة ودائع واسعة تزيد عن ٤٧٧,١ مليار دولار وبنمو سنوي نسبته ٨٦٪ وقاعدة أموال خاصة تربو على ٧١,٧ ملياراً وبنمو سنوي نسبته ٨,٢ في المئة عن ٢٠٠٢.



وختم طربيه كلمته بالقول: ان فرص اليوم كبيرة، وفرص الغد أكبر. ان الوقت لا يزال مناسباً لاقتناصنا معاً فرص اليوم والبناء عليها لاقتناص فرص الغد. لهذا السبب فإننا نحتاج الى المبادأة بشكل مشترك، وكذلك السعي لخلق شراكات أعمال من شأنها ضمان مستقبل أفضل لاقتصاداتنا ومصارفنا وشعوبنا.

مستشار محافظ المركزي البريطاني

وفي كلمته في حفل الافتتاح قال مستشار محافظ بنك انكلترا المركزي السيد اليستير كلارك ان الاستقرار المالي الدولي قضية اساسية في سلم اهتمامات المجتمع الدولي، وأن هذا الاستقرار يتطلب تشكيلاً فعالاً وسليماً وهادئاً لأسواق المصارف والاوراق المالية والشركات. وأكد ان هناك مساعي دولية متواصلة تصون وتحصين هذا الاستقرار المالي في الاقتصاد العالمي.

كلمة الوزير حماده

قال وزير الاقتصاد والتجارة مروان حماده خلال ترؤسه الجلسة الأولى من مؤتمر القمة المصرفية العربية – الدولية في لندن تعليقاً على ما أذيع من أرقام حول النمو في القطاع المصرفي: «ان هذه النسب من النمو قد تحققت في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، وهي ضرورية تماماً اذا كان لنا ان نحقق معدل نمو يفوق معدل نمو دخلنا العام». مشيراً الى «ان السباق بين نمو الدين العام والنمو الاقتصادي الطبيعي أصبح احدى القضايا الأكثر حساسية».

وأمل حماده في تحقيق خفض في معدلات الفائدة «لنتمكن من الايفاء بالتزاماتنا ازاء مؤتمر باريس ٢، والتي هي بالطبع الخصخصة ومبادلة الدين بأوراق مالية وخفض النفقات وزيادة الايرادات».

أضاف: «لدى اتمام عملية مقايضة الدين، فإن الحكومة ستدرس ربما مصادر تمويل جديدة لتمويل العجز بينها اصدار سندات بالعملة الأجنبية».



ذي بانكر

وكانت كلمة ثالثة في حفل الافتتاح للسيد ستيفن ايمول من THE BANKER قال فيها ان سنة ٢٠٠٣ انت افضل سنة من حيث ربحية المصارف العالمية. ان قائمة أكبر ألف بنك عالمي تتضمن ٧١ مصرفاً ربحياً وان عمليات الدمج والتملك الحاصلة في منطقة العربية قد ادت الى دخول مصارف عربية جديدة الى القائمة المذكورة.

ريما خلف الهنيدي

كما ألقت السيدة ريما خلف الهنيدي، مديرة المكتب الاقليمي للدول العربية في برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، كلمة قالت فيها ان التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية كبيرة، وان الدول العربية حققت الكثير من الايجابيات خلال العقد الماضي أبرزها تنامي معدلات النمو الاقتصادي.

جلسات العمل

● وتتضمن جدول أعمال اليوم الاول ثلاث جلسات عمل صباحية، حيث بحثت الجلسة الاولى قضية الاتجاهات الحديثة في الشراكات والتحالفات الاستراتيجية في الاطارين العربي والدولي، وترأس أعمالها الأستاذ مروان حماده وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني، وبتحدث فيها السفير جمال الدين بيومي أمين عام اتحاد المستثمرين العرب، والسيد حمد المرزوق نائب رئيس البنك الأهلي المتحد (البحرين) ورئيس بنك الكويت والشرق الأوسط (الكويت).

● وبحثت الجلسة الثانية قضية الاصلاحات الماكرو – اقتصادية في الوطن العربي وأبعادها بالنسبة للمناخات الاستثمارية والاقتصادية، وترأس أعمالها الدكتور احمد الجويلي امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتحدث فيها السيد عبد الهادي شايف مدير عام البنك الأهلي التجاري (السعودية)، والدكتور محمود فهمي القاضي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة كومرفورد للاستثمارات المحدودة (لندن).

● أما الجلسة الثالثة فبحثت قضية العمل المصرفي بمعايير العمل المالي الدولية الجديدة والسياسات والممارسات المثلى لادارة المخاطر المالية، وترأس عمالها السيد سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الامارات المركزي، وتحدث فيها الدكتور مكرم صادر أمين عام جمعية مصارف لبنان.

● «التحضير لبازل٢ والعمل المصرفي العربي» كانا موضوع احدى الجلسات الخاصة التي تحدث خلالها مارتن غيبون (IBM) وعماد شهاب (اتحاد المصارف العربية) وكريستوفر تريغيليس (بنك دبي الوطني).

● «الاجراءات الحمائية وكيفية مكافحة تبييض الاموال» كان عنوان احدى الجلسات الخاصة التي تحدث فيها دايفيد سميث (مارش) وجون ويليماس (ستاندرد شارترد بنك)

● كما تناولت احدى الجلسات الخاصة اعمال التجزئة المصرفية العربية وترأسها الدكتور فؤاد شاكر امين عام اتحاد المصارف العربية وتحدث فيها الرئيس التنفيذي لبنك ابو ظبي التجاري ايرفن نوكس ومحمد بلعرج نائب رئيس ماستركارد الشرق الاوسط وشمال افريقيا وستيفن بنتو (بنك المشرق الاماراتي).

● وتناولت الجلسة الرابعة الدور المتنامي للعمل المصرفي الاسلامي ضمن القطاع المالي العربي وانعكاساته على الصناعة المالية العربية، وتحدث فيها نائب محافظ بنك السودان الدكتور عبد المنعم الكوسي وتظيف عضم (بنك الشارقة الوطني).

● الجلسة الخامسة بدأت صباح اليوم الثاني بكلمة لرئيس أواب بانكرز اسوشياشن جورج كردوش. وحاضر فيها دايفيد هودجكنسون (نائب رئيس HSBC الشرق الاوسط) وناصر النابلسي (الرئيس التنفيذي لـ DIFC) وموضوعها كان «اسواق المال العربية: محركات تفعيل دورها في النمو والتنمية الاقتصادية المستقبلية».

● الجلسة السادسة وموضوعها المستقبل المالي في العراق وفرص اعماره، وتحدث فيها السيد سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي وديم حسين (CITIGROUP العراق) وحاتم ابو سعيد (خبير مصرفي).

● الجلسة السابعة وموضوعها تطوير الخدمات والمنتجات الناجحة لخدمة الزبائن العرب في عالم متطور وتحدث فيها محافظ البنك المركزي العماني السيد حمود بن سنجور الزدجالي نائب رئيس ومدير عام بنك لبنان والمهجر (BLOM) سعد الازهري ومدير عام بنك الدوحة (DOHA BANK) السيد ر. سيتارامان R.Seetharaman.

● الجلسة الثامنة وموضوعها اسواق المال العربية وسبل تطويرها، وتحدث فيها رئيس مجلس ادارة ومدير عام البنك اللبناني الكندي Lebanese Canadian Bank السيد جورج زرد ابو جوده وخالد هولدار (محلل في موديز) ور. سيتارامان مدير عام بنك الدوحة.

● الجلسة التاسعة ترأسها الدكتور فؤاد شاكر وتحدث فيها نائب رئيس ومدير عام بنك البركة اللبناني السيد تميم جاد وبراد بورلان (Samba Financial Group) ومهراج ماتو (درسدنر). وموضوع الجلسة الاسواق الاستثمارية العربية.

الشرق الأوسط
الجمعة ٢٥ حزيران ٢٠٠٤ ـ العدد ٩٣٤١

محافظ المركزي العراقي في القمة المصرفية العربية العالمية بلندن:
متفائلون بقوة الاقتصاد وسعر صرف الدينار بعد عودة السيادة ونتوقع تدفقات مالية أكبر

لندن: ابراهيم معروف

اعرب د. سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي عن ثقته بان مستقبل التعاون المالي والتجاري بين العراق والحكومات والمنظمات الدولية بعد الثلاثين من حزيران سيكون اكثر من السابق، معربا عن الامل في تحسن سعر صرف الدينار، نظرا لاستعادة السيادة العراقية التي تزيد من ثقة المستثمرين والدول المانحة بوجهة صرف هذه الاموال نحو التنمية، واضاف الشبيبي في حديث خص به «الشرق الاوسط» على هامش مؤتمر القمة المصرفية العربية ـ الدولية بلندن امس، بان العراق سيتمكن مستقبلا من التوقيع على الاتفاقيات الدولية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية والعقود التجارية والمالية مع المنظمات الدولية المتوقف اكثرها الآن.

وعن حجم التدفقات المالية المتوقعة بعد الثلاثين من حزيران قال نتوقع زيادة التدفقات المالية واموال المنح والاموال المجمدة التي نخوض حاليا فيها مناقشات جدية لاستعادتها للسيادة العراقية، وهو امر ينعكس ايجابا على ميزان المدفوعات وعلى سعر صرف الدينار العراقي.

وقال الشبيبي ، نتوقع ان تسفر محادثاتنا بخصوص خفض الديون عن نتائج تحقق الفضل من التوقعات، وقال محافظ البنك المركزي العراقي «ان بلاده ستدخل مفاوضات تامل ان تفوز فيها بشطب نسبة كبيرة من الديون الخارجية عليها رافضا تحديد 50 أو 60 في المائة من تلك الديون ومؤكدا ان خفض الديون هو اولوية قصوى واننا نسعى الى اكبر خفض على الاطلاق».

وتريد الولايات المتحدة شطب نحو 90 في المائة من الدين بينما تحدثت كل من اليابان وبريطانيا عن شطب نحو 80 في المائة. وتحدثت روسيا عن شطب نحو 65 في المائة من الديون بينما طالبت فرنسا يوم الثلاثاء بألا يتجاوز الحد الاقصى 50 في المائة.

وقال مسؤولون من قبل ان باريس وبرلين اتفقتا على السعي لاقرار شطب 50 في المائة من ديون العراق على اساس انه يمتلك احتياطيات هائلة من النفط. وعن مستقبل العمل المصرفي في العراق قال الشبيبي ان محافظتنا على الوضع المالي تم من خلال رسم السياسات المالية التي تحافظ على الوضع المالي من قبيل تعزيز الثقة بالدينار العراقي وتحسين سعر الصرف، وتحدث الشبيبي في مداخلته للقمة المصرفية صباح امس عن جهود المركزي العراقي في العشرة اشهر الاخيرة عن ابرز التغيرات الهيكلية في النظام المصرفي والنقدي في العراق مشيرا الى تجربة استبدال الدينار العراقي القديم بالعملة الجديدة غير القابلة للتزوير مما اعطى قوة للدينار، كما تطرق الى اصدار قانون البنك المركزي الذي حدد استقلالية البنك، كما تطرق الى صدور قوانين منظمة لدخول البنوك الاجنبية وانطلاق البنك التجاري بالتحالف مع كونسرتيوم مكون من 13 بنكا اجنبيا بينها تشيس منهاتن، واكد الشبيبي بان البنك المركزي العراقي اوصى في اطار مراجعة القوانين المصرفية بازالة القيود امام البنوك الاجنبية الراغبة في العمل في العراق، وبما يسهل من تشجيع الاستثمارات الاجنبية واندماج العراق بالمجتمع الدولي.

وفي محاور اخرى تطرقت القمة المصرفية الى الحديث عن حجم الرساميل العربية المستثمرة في الخارج والمعوقات القانونية والتشريعية وحالة السوق في عدم القدرة على اجتذابها حيث تحدث ناصر نابلسي المدير التنفيذي لمركز دبي المالي الدولي، مؤسسا على النجاح الذي حققه المركز في تاسيس قاعدة مالية ونقدية في الامارات العربية مثيرا تساؤلات عميقة عن كيفية وجود اموال عربية تربو على 1,2 تريليون دولار تستثمر في الخارج، مشيرا الى ان السوق المالية في المنطقة العربية مازالت بعيدة عن تحقيق السيولة المناسبة لتشجيع الاستثمارات مدللا على ذلك بالمقارنة بين ماتملكه مايكروسوفت من سيولة تبلغ 280 مليار دولار تعادل حجم السيولة المالية لـ 14 سوقا مالية في المنطقة، في حين تبلغ السيولة المالية لجنرال الكتريك 316 مليار دولار. وعن افتقار الكثير من الدول العربية للشفافية والدقة والتشريعات القانونية المشجعة في العمل المصرفي، داعيا الى ضرورة العمل على اعادة هيكلة اطرنا التشريعية وبما يشجع على تنمية تدفقات المال والاستثمارات العربية والاجنبية ويزيد من ثقة المستثمرين.

وفي نفس الجلسة وعن اعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي العراقي تحدث نديم حسين من القسم المختص بالعراق في سيتي غروب عن ابرز التطورات المالية والهيكلية التي حدثت في العراق سعربا عن الثقة في ان العراق سيتمكن بوقت اقصر من المتوقع من السيطرة على اوضاعه المالية والنقدية وتسوية الكثير من القضايا العالقة للديون وغيرها.

كما ناقش المتحدثون في محاور اخرى عن الحاجة الى التنمية التقنية للانظمة المصرفية وربطها بالنظام المصرفي العالمي، بالاضافة الى دور البنوك الاسلامية في التغيرات والتنمية في المنطقة، كما تطرق المتحدثون الى معالجة قضايا مدى تلاؤم الانظمة المصرفية العربية مع نظيرتها الاوروبية والاميركية من حيث القوانين والتشريعات المؤسسة على مقررات بازل 2.



د. جوزف طربيه
رئيس مجلس إدارة الاتحاد



جانب من القمة المصرفية (تصوير حاتم عويضة)

إتحاد المصارف العربية

حزيران / يونيو 2004



التطور المالي والسياسات النقدية والمصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بقلم: د. جوزف طربيه، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

على وجه الإجمال، نجد أن القوة النسبية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمجموعة تكمن في التنظيم والرقابة بالإضافة إلى الإنفتاح المالي. ولكن هذه البلدان تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود لتقوية المناخ المؤسسي وتشجيع تطور القطاع المالي غير المصرفي. ويعتبر أداء المنطقة أفضل من أداء معظم مناطق البلدان النامية الأخرى، لكنه أقل بكثير من البلدان الصناعية وشرق آسيا. غير أن هناك فروقاً كبيرة داخل المنطقة من حيث درجة التطور المالي، حيث تتمتع بعض البلدان بقطاعات مالية متطورة بينما لم تحقق بلدان أخرى إلا تقدماً محدوداً في هذا المجال.

إستقرار الإقتصاد الكلي هو الأساس

هناك إتفاق عام على أهمية إستقرار الإقتصاد الكلي لنمو خدمات القطاع المالي. وينبغي للبلدان إعتماد سياسات إقتصادية كلية مناسبة، وتشجيع المنافسة داخل القطاع المالي، ووضع إطار مؤسسي قانوني قوي وشفاف لأنشطة القطاع المالي. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة لوجود تنظيم ورقابة إحترازيين، وإرساء حقوق قوية للدائنين، وإنفاذ العقود.

وهنا نسأل: ما الذي يعوق تطور القطاع المالي؟ غالباً ما تكمن الإجابة في القيود وتشوهات الأسعار التي تفرضها الحكومة على القطاع المالي، والتي يكون الغرض الأساسي منها تمكين الحكومة من إستخدام النظام المالي كمصدر للتمويل العام. ومن أمثلة هذه السياسات في البلدان النامية إرتفاع الضرائب التضخمية، وإرتفاع نسب الإحتياطي الإلزامي، والإئتمان المدعوم أو الموجه، والعقود التواطئية بين المؤسسات العامة والبنوك، وتقييد الإئتمان، ووضع حدود قصوى لأسعار الفائدة على الودائع والقروض (أو معدلات العائد). ويشار إلى هذه العوامل مجتمعة بعبارة "الكبح المالي" (Financial repression). وهناك أبحاث عديدة توضح أن مثل هذه السياسات تعمل على إضعاف النمو الإقتصادي. وقد أوضحت بعض الأبحاث أن شدة درجة الكبح المالي تتسبب في إنخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بما يزيد على نقطة مئوية واحدة سنوياً.

الأداء المالي للمنطقة

يعتبر أداء بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معقولاً إلى حد كبير في مجالي التنظيم والرقابة والإنفتاح المالي، ولكنها تحتاج إلى بذل جهود أكبر لتقوية المناخ المؤسسي وتعزيز تطور القطاع المالي غير المصرفي. وهناك تفاوت بين بلدان المنطقة فيما أحرزته من تقدم في إصلاح القطاع المالي. فنجد في بعض البلدان قطاعات مالية متطورة، لا سيما القطاعات المصرفية، كما هو الحال في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الذي يضم البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) ولبنان والأردن. أما البلدان الأخرى، مثل مصر والمغرب وتونس، فقد حققت تقدماً ملحوظاً على مدار العقود الثلاثة الماضية. ولكن المنطقة بوجه عام لا يزال أمامها الكثير الذي يتعين القيام به.

وعلى صعيد القضايا المحورية، تتلخص أهم النتائج المتعلقة بالمنطقة فيما يلي:

السياسة النقدية: تتحدد أسعار الفائدة (أو معدلات العائد) في المنطقة بحرية في أغلب الحالات. كما تستخدم أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، ويتم إصدار أوراق مالية حكومية. غير أن محدودية التطور في الأسواق الثانوية للأوراق المالية الحكومية أو عدم وجود هذه الأسواق أصلاً يقف عائقاً أمام إستخدام البنوك المركزية لعمليات السوق المفتوحة على نطاق واسع. أضف إلى ذلك أن هناك بضعة بلدان لا تعتمد إطاراً شاملاً لوضع السياسة النقدية وإدارتها.

القطاع المصرفي: يتسم القطاع المصرفي بالتطور والربحية والكفاءة في بضعة بلدان مثل كثير من بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولكن هذا لا ينطبق على نصف بلدان المنطقة تقريباً. ففي العديد من هذه البلدان تسيطر على القطاع المصرفي بنوك القطاع العام، حيث تتدخل الحكومة في تخصيص الإئتمان وتنتشر الخسائر ومشكلات السيولة وتتسع فروق أسعار الفائدة (أو معدلات العائد). وفي أكثر من نصف

بلدان المنطقة، يتسم القطاع المصرفي بإرتفاع مستوى تركز الأصول، حيث تمثل أصول البنوك الثلاثة الكبرى أكثر من 65% من الأصول الكلية للبنوك التجارية، ويصعب على البنوك الجديدة دخول السوق. وهناك حاجة ماسة لتنمية مهارات مصرفية ومالية حديثة في أنحاء كثيرة في المنطقة.

التنظيم والرقابة: قام العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان والمغرب وتونس، بتعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي، وتطبيق إجراءات حديثة لجمع المعلومات الإحترازية بإنتظام، كما أنها تقوم بمهمات تفتيش لدى البنوك وتدقق حساباتها. وقد إتخذت هذه البلدان خطوات لتحقيق معايير لجنة بازل الدولية عن طريق رفع نسب كفاية رأس المال والحد من القروض المتعثرة. غير أنها حققت نجاحاً محدوداً فحسب في الحد من القروض المتعثرة، ولا تزال هذه القروض تتراوح في معظم البلدان بين 10% و 20% من مجموع القروض.

القطاع المالي غير المصرفي: ينبغي العمل في معظم بلدان المنطقة على زيادة تطور القطاع المالي غير المصرفي الذي يشمل البورصة، وسوق سندات الشركات، وشركات التأمين، وصناديق معاشات التقاعد، وصناديق الإستثمار المشترك– وكلها أسواق تتسم بحجم تداول محدود بعض الشيء، حيثما وجدت. ومن التعقيدات التي تعوق تطور هذه الأسواق القيود القانونية المفروضة على الملكية والحاجة إلى إطار تشريعي واضح وثابت.

الإنفتاح المالي: قامت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحرير حساباتها الجارية والرأسمالية بالتدريج. وتوجد قطاعات مالية منفتحة في نصف هذه البلدان تقريباً، وإن كان معظمها لا يزال يفرض قيوداً على ملكية الأجانب للأصول وإعادة توطين الإيرادات. وهناك عدد من البلدان لا يزال



يحتفظ بأسواق صرف موازية و/أو أسعار متعددة للعملة.

المناخ المؤسسي: تتسم النوعية المؤسسية بالضعف في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك النظام القضائي، والطبقة البيروقراطية، والقانون والنظام، وحقوق الملكية. فعلى سبيل المثال، يخضع النظام القضائي في عدة بلدان للضغوط السياسية وفترات التأخير المطولة، مما يسفر عن ضعف إنفاذ القانون بالنسبة للعقود وإسترداد القروض. ويغلب الضعف أيضاً على إنفاذ حقوق الملكية، مما يعوق النشاط التجاري والإستثماري ومن ثم النمو.

الإصلاح يجب أن يتسارع

مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يلاحظ أن البلدان الأكثر تقدماً في مراتب التطور المالي تتسم في الغالب بالخصائص التالية: (1) إستخدام أكثر كثافة للأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية؛ (2) حصص ملكية أقل للقطاع العام في المؤسسات المالية؛ (3) مقدار أقل من التمويل النقدي لعجز المالية العامة أو إنعدام مثل هذا التمويل؛ (4) درجة أعلى من التنظيم والرقابة الإحترازية؛ (5) موارد بشرية تتمتع بمؤهلات أفضل، بما في ذلك المهارات الإدارية والمالية؛ (6) مناخ قانوني أقوى.

وقامت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإصلاح قطاعاتها المالية على مدى العقود الثلاثة الماضية. ولكن على الرغم مما أحرزته المنطقة من تقدم في هذا الميدان، فقد توارت جهودها أمام سرعة الإصلاح والنمو في أنحاء أخرى من العالم. وإزاء الإتجاه العالمي المتزايد نحو العولمة، أصبح التحدي الذي يواجه صانعي السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سعيهم للتحول عن سياسات الكبح المالي هو تطبيق سياسات إقتصادية كلية حكيمة، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية. وينبغي تكميل هذه التدابير الرامية إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي بتوفير المناخ الهيكلي المالي المؤاتي، وذلك بسبل من بينها الحد من تدخل الحكومة في تخصيص الإئتمان وتعزيز النوعية المؤسسية، ولا سيما بالنسبة للنظام القانوني.

وينبغي تركيز الجهود في المجالات التي يبدو فيها التطور المالي عند أضعف مستوياته. ويعني هذا بالنسبة لبعض البلدان الحد من التدخل الحكومي في النظام المالي بطرق متعددة منها تقليص ملكية القطاع العام للمؤسسات المالية، وتخفيض التمويل النقدي لعجز الميزانية إلى أدنى حد ممكن، وتعزيز المنافسة، وإستثمار الموارد البشرية، وتقوية المناخ القانوني.

يتبين من التجربة العالمية أن الثقة في السياسات الإقتصادية تزداد مع تنفيذ صانعي السياسات للإصلاحات المطلوبة وإلتزامهم بمسار الإصلاح حتى النهاية، مما يحدث تأثيراً إيجابياً على الإستثمار والنمو الإقتصادي والعمالة بمرور الوقت.□

درجة التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مراتب التطور المالي

مستوى التطور المالي

مرتفع	متوسط	منخفض
البحرين	الجزائر	جمهورية إيران الإسلامية
الأردن	جيبوتي	ليبيا
الكويت	مصر	السودان
لبنان	موريتانيا	سوريا
عمان	المغرب	اليمن
قطر	باكستان	
المملكة العربية السعودية	تونس	
الإمارات العربية المتحدة		

الاقتصاد والأعمال
أيار/ مايو ٢٠٠٤

إعادة انتخاب جوزف طربيه رئيساً لاتحاد المصارف العربية



د. جوزيف طربيه

أعاد اتحاد المصارف العربية انتخاب ممثل المصارف اللبنانية د. **جوزيف طربيه** رئيساً له وممثل المصارف الإماراتية فاضل سعيد الدرمكي نائباً للرئيس لولاية جديدة من ثلاث سنوات.

وجاءت عملية التجديد إثر جلسة انتخابية لمجلس الإدارة الجديد الذي تمّت تسميته من قبل جمعيات المصارف في الدول العربية، والذي أعقب اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد التي انعقدت في بيروت يوم 30 نيسان/أبريل الماضي وأقرّت التقرير السنوي. كما وافقت على المشروع ببناء مقر رئيسي للاتحاد في بيروت بعدما أنجز مجلس الإدارة السابق شراء عقار في منطقة الفنادق (وسط بيروت) بكلفة قاربت مليون دولار.

وأكد **طربيه** بعد إعلان انتخابه أن تأمين التمويل اللازم لبناء المقر الذي تمّت تسميته "البيت المصرفي العربي" في بيروت سيكون ضمن أولويات مجلس الإدارة الجديدة، إضافة إلى مواصلة الاهتمام بالقضايا المصرفية والمالية الأساسية.

وجاء انتخاب **طربيه** لولاية جديدة بعد أقل من 6 أشهر على إعادة انتخابه لولاية جديدة لمدة ثلاث سنوات أيضاً كرئيس مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان. وهو ما اعتبره "ثقة غالية من زملائه المصرفيين اللبنانيين والعرب".

وكان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة افتتح أعمال الجمعية العمومية للاتحاد بالإشارة إلى التحدّيات التي تواجه القطاعات المصرفية العربية وأبرزها المحافظة على الثقة في المصارف في ظلّ أوضاع سياسية إقليمية سلبية وضرورة تحرير التحاويل من أي قيود، والمحافظة على قطاع مصرفي سليم يتمتع بالإدارة الجيدة ويطوّر خدماته ليتمكّن من المنافسة مع المصارف الدولية العملاقة. كذلك ضرورة تطوير القوانين من أجل تحقيق شفافية أكبر وتحرير الأسواق العربية.

وتطرّق **طربيه** في كلمته أمام الجمعية العمومية إلى هيكلية الاتحاد التي باتت تضم أكثر من 306 مؤسسات مصرفية ومالية عربية وعربية – أجنبية مشتركة، من ضمنها مجموعة من البنوك المركزية وصناديق التنمية وجمعيات واتحادات مصرفية ومؤسسات مصرفية ومالية عربية أو مشتركة، مما يؤكّد دور الاتحاد المحوري في تمثيله للمجتمع المصرفي والمالي العربي.

وقال إن الاتحاد قام خلال السنوات الأخيرة بتنفيذ مجموعة من المشروعات الستراتيجية التي تدعم الصناعة المصرفية العربية والتعاون بين رجال المصارف العرب، وفي مقدّمها إنشاء قاعدة البيانات القانونية العربية المتعلّقة بالمهنة المصرفية، وإطلاق مشروع الشبكة المصرفية العربية، وهو لا يزال ينفّذ حالياً مشروع ربط شبكات الصرف الآلي العربية.

إلى ذلك، قرّر مجلس إدارة الاتحاد التجديد للأمين العام الحالي د. فؤاد شاكر لولاية جديدة لمدة 3 سنوات.

المستقبل

الخميس ١٢ شباط ٢٠٠٤

الوضع الاقتصادي الشائك يتطلّب معالجة سريعة

طربيه: دين المصارف للدولة ٢٣٪ من موجوداتها

مع الاستقرار النقدي من دون دعم الليرة استثنائياً

أكد رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه ان لا مصلحة للبنان بدخول لعبة عدم الاستقرار النقدي، ورأى ان على المصرف المركزي ألا يدعم الليرة استثنائيا، وشدد على ان الفوائد على التسليفات والتوظيفات قد هبطت كثيرا، مشيرا الى أن مديونية القطاع للدولة تعادل ٢٣ في المئة من موجوداته.

واعتبر أن «الملف الاقتصادي الشائك يتطلب معالجات ضرورية من دون أي تأخير، لأن التأخير يسبّب آلاماً أكبر. لا بد من إعادة النظر في الاخطاء السابقة التي أدت الى عدم إنجاز ملف خصخصة الهاتف او الكهرباء».

طربيه الذي كان يتحدث بعد زيارة أمس الى نقابة المحررين، حيث التقى النقيب ملحم كرم، قال: «عندما نتطلع الى القطاع المصرفي، نشعر بالثقة وبالنجاح ويكبر هذا القطاع الذي يضم ثروات اللبنانيين وغير اللبنانيين، في عصر التحديات الكبرى، وحجم هذا القطاع اليوم يتأكد عاماً بعد عام انه حجم يتخطى مساحة لبنان».

أضاف: «عاماً بعد عام وبحجم النمو الذي يحققه هذا القطاع، وخصوصاً عام ٢٠٠٣، الذي انتهى بمعدل نمو تجاوز ١٤ في المئة، اننا بالفعل نوسع الطاقات بحيث ان ما يرتبط به القطاع المصرفي اللبناني تجاه مديونية الدولة اللبنانية اصبح يشكل اقل من ربع موجوداته. القطاع المصرفي اللبناني بتمويله الكبير للدولة اللبنانية لا يتجاوز بالفعل ٢٣ في المئة من موجوداته. وهذه نسبة تشكل قيمة نمو سنة ونصف او سنتين لسرعة المسيرة التي يسير فيها هذا القطاع».

وقال إن «معايير بازل-٢ تطرح تحديات امام القطاعات المصرفية الدولية والعربية واللبنانية. ولقد تخطى القطاع المصرفي اللبناني معدلات الملاءة المطلوبة دولياً اليوم، والتي هي بنسبة ٨ في المئة. والملاءة السائدة في القطاع هي اكثر من الملاءة المطلوبة بمرتين او اكثر. وبالتالي هناك احتياط للاموال الخاصة اللبنانية تتيح بالفعل الانسجام مع مقررات بازل».

اضاف: «وكذلك فإن المصارف قامت في السنتين الاخيرتين، وتعزز الآن رسملتها. ودخلت مصارف كبيرة الى الاسواق الدولية، ونجح لبنان، سواء على صعيد الدولة ام على صعيد المصارف، في دخول الاسواق الدولية وتوجيه الرساميل واستقطابها، وخصوصا استقطابها من المصارف. ما يعني انه ليس هناك من مشكلة منظورة بالنسبة الى «بازل-٢». بالطبع هناك تحضيرات لبازل-٢ يقوم فيها المصرف المركزي وتستعد لها المصارف بحيث يكون القطاع مع اقتراب موعد استحقاق بازل -٢ منسجما ومتوافقا مع متطلبات هذه الشروط».

انخفضت الفوائد أكثر من ١٠ نقاط. نحن نجزم بصورة قاطعة ولدينا احصاءات، ليست في جمعية المصارف، انما في مصرف لبنان تدل على ان الفوائد هبطت بصورة فعلية وكبيرة على التسليفات والتوظيفات».

وعن الديون المتعثرة، قال «هي ديون متعاقد عليها بأسعار فوائد معينة، وتعثرت ويتطلب امر معالجتها بأن يتفق المصرف والمدين على تسوية لهذه الديون، وطالما ان التسوية لم تحصل فلا بد وان تبقى تعرفة الفوائد سارية حسب التعاقد السابق. والتعرفة هذه ليست نهائية طالما ان الدين متعثر وهذا يتطلب تسوية الموضوع».

وعن استقرار النقد، قال «يجب على المصرف المركزي ألا يدعم الليرة بصورة استثنائية، ولا مصلحة للبنان بالدخول بلعبة عدم الاستقرار النقدي. المؤشرات كانت ايجابية ما عدا ازدياد خدمة الدين العام حيث بلغ حجم الدين الصافي ٣١,٢ مليار دولار، والفائض في ميزان المدفوعات كان قياسياً وبلغ ٣ مليارات و٣٠٠ مليون».

وعن الودائع العراقية، قال إن «القطاع المصرفي حافظ على هذه الودائع وعلى السرية المصرفية، ولا يرفعها الا لدى ظهور أصحابها. الاجراءات التي تمت في هذا الملف تدل على متانة التقاليد المصرفية اللبنانية وصلابتها والحماية القانونية لها. وليس هناك اي اشكال بالنسبة الى استرداد هذه الودائع من اصحابها. وليس هناك اي آثار لحجم هذه الودائع التي تراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون دولار على القطاع المصرفي، وأمر سحبها او إبقائها في المصارف اللبنانية يعود الى العراقيين انفسهم».

وردا على سؤال حول تخفيض معدل الفوائد وتثبيت صرف الليرة، قال طربيه «ليس صحيحا ان الفائدة على التوظيفات والتسليفات لم تنخفض. لنبدأ بموضوع تسليف الدولة. الدولة قبل باريس-٢ كانت تستدين في نهاية الثلاثة أشهر التي سبقت المؤتمر بمعدلات فوائد بلغت ما يفوق ١٨ في المئة. أما اليوم فإنها تستدين بالليرة بما هو دون ٨ في المئة. اذا

L'Orient LE JOUR

Jeudi 29 Janvier 2004

SÉMINAIRE - « La levée du secret bancaire permettrait une meilleure protection des investissements », estime Walid Alameddine

Plus de 265 banques islamiques gèrent 262 milliards de dollars à travers le monde

La part de marché dans le monde de la banque islamique s'apprécie. Ses opérations bancaires nécessitent un cadre légal spécifique et un cadre humain spécialisé dans la gestion du risque et des fonds. La spécialisation devient par ailleurs impérative avec l'application à partir du 1/12/2007 des accords de Bâle II.

C'est autour de ces deux idées que se sont articulées les interventions du président de la Commission de contrôle des banques, Walid Alameddine, et du président de l'Union des banques arabes, Joseph Torbey, lors du séminaire organisé par l'Union sur le thème : « Les critères de Bâle II et la spécificité de l'activité de la banque islamique ».

Le nombre des banques islamiques s'élève dans le monde à plus de deux cent soixante-cinq. Celles-ci gèrent des actifs de plus de deux cent soixante-deux milliards de dollars et bénéficient d'une base de dépôts de quelque 202 milliards de dollars ainsi que d'un portefeuille d'investissements financiers de plus de 400 milliards de dollars. Ces banques ont une capitalisation financière approximative de 13 milliards de dollars. Le marché de la banque islamique a enregistré une croissance moyenne annuelle de 15 à 20 % au cours des vingt dernières années, cette moyenne dépassant celle de tous les marchés bancaires régionaux et internationaux.

« Le comité de Bâle II devrait prendre en compte la spécificité de l'activité bancaire islamique. D'autant que les critères de Bâle II seront contraignants pour les banques arabes, celles-ci pouvant des difficultés à attirer des financements internationaux en raison de la faible notation de nos pays et de nos banques », a souligné Joseph Torbey.

Le président de l'Union des banques arabes a annoncé que celle-ci a constitué une cellule chargée de traduire en arabe les documents du Comité de Bâle II et d'entamer un dialogue avec lui portant sur tous les thèmes qui intéressent l'activité des banques arabes et islamiques.

En ce qui concerne le Liban, Joseph Torbey a révélé que l'association qu'il préside est en passe de signer un protocole d'accord avec la Commission de contrôle des banques pour lancer le guide de l'audit externe des banques.

Londres et le guichet islamique

Le président de la Commission de contrôle bancaire, Walid Alameddine, a mis l'accent sur l'expansion du concept de la banque islamique, Londres étant devenue une place principale pour l'activité de la banque islamique.

Trois banques islamiques opèrent aujourd'hui au Liban, en l'absence d'une loi spécifique pour une telle activité. *« Mais l'inexistence d'une législation spécifique n'empêche pas la commission de contrôler ces établissements, conformément aux lois et règlements appliqués aux banques libanaises en général. Dans cette forme de contrôle, la commission se concentre surtout sur la loi portant sur les contrats de fiducie, ces contrats représentant un des fondements principaux de l'activité de la banque islamique »*, a-t-il dit.

M. Alameddine a souligné la spécificité de l'activité de la banque islamique, qui porte la Commission de contrôle des banques à contrôler de nombreux risques relatifs à ses placements. *« Les investissements dans des produits financiers islamiques comportent entre autres des risques commerciaux inhérents que la commission doit contrôler sans obstacles d'ordre légal tels celui du secret bancaire. La levée du secret bancaire sur de tels investissements permettrait une meilleure protection de l'investissement. Une protection qui est renforcée par une classification du risque de la part de la commission »*, a encore dit Walid Alameddine.

Liliane MOKBEL



Le président de l'Union arabe des banques, Joseph Torbey, entouré du président de la Commission de contrôle des banques, Walid Alameddine, et du secrétaire général de l'Union des banques arabes, Fouad Choker, lors du séminaire.

البيان
العدد ٣٨٤ - تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣

المؤتمر المصرفي العربي أوصى بتأمين مقومات الالتزام بمعايير «بازل»

الحريري وطربيه وسلامه يشيدون بقدرات المصارف العربية

أجمع المشاركون في المؤتمر المصرفي العربي الذي اختتم اعماله في العاشر من الشهر الماضي بحوار مع رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، على ان محاور التطوير المطلوب من المصارف العربية تتمثل في ضرورة الاخذ بمعايير الحكم المصرفي العالمية، وتحسين الشفافية المالية وتنقيذ سياسات فعالة للائتمان وادارة مخاطره والسعي الى تأمين كل مقومات الالتزام بمعايير «بازل» الجديدة وزيادة نطاق عمليات الدمج والتملك، وزيادة الاستثمار في تطوير قاعدة الخدمات والمنتجات والموارد البشرية وتطبيق التكنولوجيات المصرفية المتقدمة، الى جانب اهمية مواصلة السلطات النقدية والمصرفية العربية فتح وتحرير وزيادة المنافسة في الاسواق المصرفية العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية افتتح في فندق فينيسيا في التاسع من الشهر الماضي، المؤتمر، تحت عنوان «نحو هندسة مالية جديدة للمنطقة العربية» برعاية الرئيس الحريري، وحضره كل من الوزراء فؤاد السنيورة ومروان حماده وعلي حسن خليل وميشال سماحه وعدد من النواب وحشد مصرفي لبناني وعربي ورجال اعمال ومال.



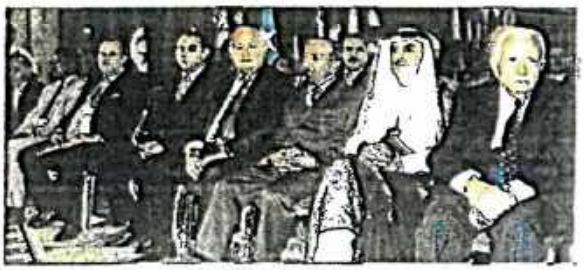
من اليسار: رياض سلامه، الرئيس رفيق الحريري ود. جوزف طربيه



من اليسار: د. فؤاد شاكر، النقيب محمد البطبكي، عدنان القصار، د. مصطفى رازيان، ميشال خديج، مروان نحولي والان بالميان



من اليمين: فريد روفايل، د. فرنسوا باسيل، د. نعمان الازهري، السفير باتريك رينو والسفير فنسنت بانل



من اليمين: رفعت النمر، عبد العزيز الفرير، اللواء م. فاضل الدرمكي، زهير الخوري، د. قادري خلف وفخر الدين الخليل



يظهر الوزير مروان حماده ود. جاسم المناعي

طربيه

بداية، تحدث رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزف طربيه عن التطورات الحاصلة في المنطقة التي تفرض اعادة هندسة شاملة وفاعلة للاقتصادات العربية والمؤسسات المالية، معتبرا ان «الشراكات الاقتصادية الدولية المعقودة والجديدة تفرض علينا ان نكون لاعبين فاعلين في رسم هذه الشراكات وتنفيذها لانها تتعلق بمستقبل بلداننا وشعوبنا».

واذ اشار الى مسؤولية القطاع المصرفي الوطنية «الذي بات يدير موجودات تقدر بنحو ٧٠٠ مليار دولار واصبح حجمه يوازي نسبة ٩٦ في المئة من حجم الاقتصاد العربي»، اكد ضرورة بناء الاستراتيجيات على «التجميع او الدمج والتملك عبر الحدود ضمن المنطقة العربية لانه يساعد على قيام وحدات مصرفية قادرة على تمويل مشروعات التنمية المشتركة والمحلية، وتطوير الامكانات الذاتية في مجالات عمل جديدة اهمها ادارة المحافظ الاستثمارية وادارة الاصول وتوفير الخدمات المصرفية الخاصة، مما يساعد في تطوير الاسواق المالية واستقطاب المدخرات والاستثمارات العربية المغتربة».

وتطوير الامكانات الذاتية في مجالات ادارة والتمويل للأنشطة الاقتصادية».

سلامة

وتناول حاكم مصرف لبنان رياض سلامه الهندسة التي شرع المصرف في اعتمادها لاطلاق القطاع المصرفي وتأمين استمراره في ظل العولمة والمنافسة، موضحا عناصر في مقدمها: تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي من العمل ضمن القوانين المرعية الاجراء، اعتماد الافصاح والمسامح المجال امام المنافسة، والسماح بملكية المصارف بين اللبنانيين وغير اللبنانيين بالتساوي، العمل على مناخ تشريعي ضمن المعايير الدولية، المحافظة على استقرار سعر صرف العملة، احترام قوى السوق في تحديد الفوائد التي تراجعت تلقائيا مع تعزز الثقة بعد نجاح باريس-٢ وما أعقبه من اصلاحات في محفظة مصرف لبنان واكتتاب المصارف بسندات بفائدة صفر في المئة، الى الواقعية في التعامل مع الدولرة وتطوير انظمة الدفع واطلاق التعامل المصرفي الإلكتروني.

واذ اشار الى العاملين في القطاع المصرفي الذين يشكلون رأس ماله، قال سلامة ان مصرف لبنان يتطلع الى «اطلاق مجموعة مصرفية ذات رأس مال اكبر، قادرة على ملء فراغ خروج المصارف العالمية من الاسواق الناشئة بسبب متطلبات بازل-٢ والتي يمكنها ان تتوسع اقليميا وتساعد في تحويل الاموال الى الاسواق العربية تبعا للجدوى».

الحريري

ورأى الرئيس الحريري في كلمته ان المصارف العربية قادرة على تأدية دور اساسي في تمويل المشروعات التي تتيح ايجاد فرص عمل للخريجين الجامعيين، ودعا اصحاب الرساميل الى المجازفة وعدم الانكماش سياسيا واقتصاديا.

وخاطب المؤتمرين قائلا «انتم اصحاب القرار في العالم العربي»، داعيا اياهم الى نظرة شمولية للعمل المصرفي الذي لا يقتصر على اصدار اوراق مالية او الاقراض فحسب، بل يشمل المساهمة في استقرار الدول اجتماعيا وسياسيا عبر دعم القطاعات المنتجة، لافتا الى ان دولا مثل ماليزيا كانت تمول ٣ عقود متخلفة وكثيرة وتعتمد على قطاعها الزراعي وعاشت ٢٠ عاما في حرب، لكنها باتت اليوم في مصاف الدول الصناعية الكبرى.



من اليسار: عامر الازهري، سعد الازهري، د. مكرم صادر، محمد حمدون، ميشال خديج، اندره كوريكو والبير عازار



من اليمين: الوزير د. ميشيل مارتو، جورج الخوري، اللواء م. فاضل الدرمكي، جاسم الزعبي، احمد الطاهر وعبدالله حميدي

الجلسات

- ترأس الجلسة الاولى الوزير مروان حماده وحاضر فيها: د. جمال الدين بيومي، تشارلز كينغ مالوري والسفير باتريك رينو، كما حاضر السيد محمد بلعرج من ماستر كارد خلال جلسة منفردة.
- الجلسة الثانية ترأسها الدكتور جوزف طربيه وحاضر فيها: د. سنان الشبيبي، د. احمد سماني وفخر الدين الخليل.
- الجلسة الثالثة ترأسها الدكتور نعمان الازهري وحاضر فيها: هشام عز العرب، جورج زرد ابوجوده ود. زينه صلاحي.
- الجلسة الرابعة وترأسها د. صابر محمد حسن وحاضر فيها: د. عبد الحميد ابو موسى، توفيق شمبور وبول دود.
- وترأس الجلسة الخامسة الوزير فؤاد السنيورة وتحدث فيها: د. طالب الرفاعي، د. ميشال مارتو وروبرت الكسندر.
- والجلسة السادسة ترأسها د. جاسم المناعي وتحدث خلالها حاكم مصرف لبنان رياض سلامه وحاضر فيها: د. اسماعيل حسن، د. امين حداد (خدم الورقة د. فؤاد شاكر) ود. محسن هلال.
- الجلسة السابعة وترأسها د. ناصر السعيدي وحاضر فيها: النائب غنوه جلول، د. مصطفى سماحه، هيرلي بوفاتيه وفرانسيس دوانيو.
- وترأس الجلسة الثامنة د. مصطفى رازيان وحاضر فيها: د. سعد العنداري، ابراهام ماتوسيان، ياسر العلوني وزياد مكاوي.

إتحاد المصارف العربية

تشرين الاول / اكتوبر 2003

جلسة عمل "المستقبل الإقتصادي والمصرفي للمنطقة العربية في أعقاب حرب العراق"



الدكتور جوزف طربيه مترئساً الجلسة

ترأس أعمال هذه الجلسة الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، وتحدث فيها معالي الأستاذ فالح داوود سلمان نائب محافظ البنك المركزي العراقي، والدكتور أحمد السمرائي المستشار الإقتصادي لشركة شعاع كابيتال في الإمارات، والسيد فخر الدين خليل عضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس إدارة شركة *F.Khalil & Co* وشركة *GC Capital* في أميركا.

طربيه: الدول العربية مدعوة للمشاركة في صياغة مستقبل العراق



أكد الدكتور طربيه على أن حرب العراق شكلت أحد الأحداث الفريدة غير المسبوقة التي ستدرج في مفكرة القرن الواحد والعشرين وأنها كرست بشكل واضح مجموعة المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية وفرضت تغييراً منهجياً لقواعد السلوك والتوازنات بين الأمم والدول على المستويات السياسية والإقتصادية وحتى الإستراتيجية. وأنها أنتجت تداعيات سياسية وإقتصادية ومالية مؤثرة على منطقتنا العربية إن على مستوى إرتفاع درجة المخاطر الأمنية والسياسية والإقتصادية في المنطقة مما يؤثر في التدفُّق الكبير للإستثمارات الخارجية إلى المنطقة، وضمور الحركة التجارية فيها، كما برزت الحاجة إلى تأمين الموارد المالية بمقادير كبيرة لإعادة بناء وإنماء العراق.

ولفت إلى أن هذا الواقع الجديد في العراق يفرض على الدول العربية المشاركة في صياغة المستقبل السياسي والإقتصادي لهذا البلد، أولاً لأن العراق جزء من المحيط العربي وثانياً لأن إستقراره جزء من إستقرار المنطقة ككل، وثالثاً لأن العراق بإمكانه التأثير بشكل كبير في عملية التنمية في منطقتنا، خاصة لناحية كونه ثاني أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان ويملك ثاني أكبر إحتياطي نفطي في العالم، ولديه إقتصاد متنوع الإنتاج، إضافة إلى إمتلاكه ثروات وطنية مرموقة على المستويات الأكاديمية والزراعية والصناعية وغيرها من الإمكانات المختلفة لقطاعه الخاص، مما يؤهله لحيازة دور متميز كواحد من أكبر إقتصادات المنطقة بعد عودة الإستقرار العام إلى ربوعه.

وفي هذا السياق أشار الدكتور طربيه إلى أن المصارف العربية مؤهلة للعب دور القاطرة لتنظيم وتحفيز دخول القطاعات الخاصة إلى السوق العراقي الذي ينتظر أن يشهد أحد أكبر عمليات إعادة البناء والإعمار والتي تتطلب ضخ أكثر من 50 مليار دولار في السنوات القادمة لوضع العراق وإقتصاده على طريق التعافي والنمو من جديد. وأكد على أن نمو القطاع المصرفي العراقي وزيادة درجات تحرُّره وإنفتاحه وتطويره سيشكل عاملاً مساعداً في عملية إعادة البناء والإعمار في العراق.

إتحاد المصارف العربية

تشرين الاول / اكتوبر 2003



الحكم السليم ... حجر الأساس في نموذج التنمية المطلوب للمنطقة العربية

بقلم: د. جوزف طربيه، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

تتوافق الآراء على الصعيد العالمي، على أهمية الحكم السليم (Sound Governance) بإعتباره حجر الأساس في النموذج الناشئ للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في القرن الحادي والعشرين. ويستلزم النهوض بهذا الحكم مزيداً من التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتحديد التوازن الصحيح الذي تحتاجه التنمية المستدامة.

لقد أظهرت الدراسات الحديثة للبنك الدولي أن الحكم الجيد يشكل أحد المحركات الأساسية للنمو الإقتصادي والتنمية والإزدهار. كما أن تحسين مناخ الحكم العام في أي بلد، بما في ذلك تقوية سلطة القانون وأنظمة المحاسبة والمساءلة والشفافية، هو عامل حاسم لتنفيذ إقامة المشروعات، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتنمية التجارة وتدفقات الإستثمار ورأس المال الدولية.

ومن بين القضايا الأساسية في قدرة الدولة على مواكبة تحدي العولمة ضرورة توافر أطر وأدوات للشفافية والمساءلة الإدارية والمالية بما فيها الأطر والمؤسسات الوقائية القادرة على مواجهة الفساد عبر الحدود. وإن إقامة قطاع عام تسوده الشفافية والمساءلة تشكل نقطة البداية الرئيسية للتنمية والحكم الجيد للوطن.

ولا بدّ، للحدّ من الآثار السلبية للعولمة، من إعادة النظر في الإستراتيجيات الوطنية الشاملة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومثل هذا النهج ينبغي أن يكون ذا طابع شمولي وأن يضم تغيرات السياسة العامة والتنفيذ من حيث علاقتها بأنماط الحكم السياسي والإقتصادي والإداري القائمة. وهو يقتضي، بصفة خاصة، الإبتعاد عن نموذج التنمية الذي يقوم بتوجيه الدولة ويرتكز عليها ويخضع لأنظمتها، والذي كان متبعاً في الماضي.

من هنا أهمية إعادة النظر في دور الحكومة، وخاصة في القواعد التنظيمية المطبقة في بلداننا لمواكبة التغيرات السريعة في الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي. فمن المفترض، مع تحقق العولمة واللامركزية، أن يتضاءل، بمرور الزمن، دور الحكومة المباشر في التثبيت الإقتصادي ومراقبة الإقتصاد الكلي، وأن يزيد، مقابل ذلك، دورها في النهوض بالقطاع الخاص، لتأمين الحماية الإجتماعية والتعليم والتدريب ورفع مستوى المهارات والتنسيق والإشراف. ولذلك تدعو الحاجة إلى إعادة النظر في النظم والمؤسسات الدستورية والقانونية الوطنية.

وكما نعلم جميعاً، في فترة التسعينات، ظهرت عدة عوامل خارجية على مسرح الأحداث العالمية والإقليمية. فقد إستلزمت عملية العولمة، وتشكيل منطقة التجارة العالمية، وإتفاقات المشاركة المبرمة في إطار الشراكة الأوروبية – المتوسطية، إجراء تغييرات وإقتضت بذل المزيد من الجهود في مجالات التكييف الهيكلي والتحرير التجاري والخصخصة، كما تطلبت إجراء إصلاحات في السياسات التجارية والمالية لبلدان المنطقة العربية.

وقد أحدثت هذه التغييرات تحولاً في نماذج الحكم. ففي السنوات الأخيرة، طرأ تغير تدريجي على نموذج الحكم الإقتصادي في المنطقة تماشياً مع ظاهرة العولمة ومع متطلبات التنمية الوطنية. إلا أن بلدان المنطقة عموماً لا تزال في مراحل مختلفة من عملية إعتماد هذه النماذج الجديدة للحكم السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

وبينما تشهد المؤسسات والآليات التقليدية للحكم والمساءلة والشفافية تغيراً سريعاً في كثير من بلدان العالم المتقدمة والنامية التي تعترف بأهمية الحكم السليم، لا تشهد مؤسسات المنطقة العربية إلا تكيفاً بطيئاً مع الواقع الجديد. ولا تزال حكومات العديد من بلدان المنطقة تحتكر مؤسسات التفكير النقدي ووسائل الإعلام.

لكن بعض بلداننا أحرزت تقدماً لا بأس به في مجال الحكم الإقتصادي، ويبدو أن لدى مجموعة من بلداننا " عبئاً تنظيمياً " أخف وطأة، و" سيادة القانون" أعلى مستوى، و " ثقافية " و " كفاءة حكم " أكثر.

ولكن، رغم التقدم الذي حققته بعض بلداننا، لا يزال يلزم عمل الكثير في المنطقة. فالعديد من بلداننا يعاني من قصور في سياساته الإقتصادية وأطره المؤسسية. وحجم القطاع العام لا يزال كبيراً، بوجه عام، قياساً بالقطاع الخاص، لا سيّما في مجال العمالة والنشاط الإقتصادي. ونظم التجارة والإستثمار تتسم بإرتفاع التعريفات وعدم تكافئها، وكذلك بإرتفاع تكاليف المعاملات، مما يعيق التنويع وتعر الصادرات وإجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر. كما أن بطء التقدم في إجراء الإصلاحات الهيكلية يعيق إجراء التغييرات اللازمة المطلوبة على المستوى المحلي لمواكبة التطورات السريعة في الإقتصاد العالمي السريع التغير.

لهذا، يتطلب تحسين الحكم الإداري في بلداننا الإبتعاد عن مجموعات القواعد التي تنظمها الدولة وتشرف عليها، وإعتماد مجموعة قواعد أكثر إنفتاحاً وشفافية ومساءلة توفر إطاراً تنظيمياً ملائماً لعمليات القطاع الخاص والسوق المالية.

ويتطلب نجاح سياسات الحكم السليم، على الصعيد الوطني في بلداننا، وجود حكومة قوية وسريعة الإستجابة ومسؤولة. وهذا يعني أن تحسين الإدارة الكلية وإعادة توجيه السياسات نحو أفضل ممارسات الحكم السليم في المنطقة يحتاجان إلى رفع مستوى القدرة المؤسسية والكفاءة، وإلى قدر من التطور والنزاهة في رصد الإعلام والتمويل ونظم الحسابات والمراجعة يفوق ما هو مطلوب في نظام مركزي.

كما أن من الأمور ذات الأهمية الحاسمة لإصلاح الحكم في بلداننا تقليص مشاركة القطاع العام، التي لا تزال ضخمة، في الإقتصاد، وإلى تغيير الذهنية البيروقراطية بحيث تصبح مراعية للمساءلة عن النتائج.

كذلك تدعو الحاجة إلى أن تجرى بعزم وإلتزام جديين، ورغم الصعوبات، إصلاحات للخدمة المدنية غايتها إنشاء آلية جديدة تكفل توظيف وترقية الموظفين الحكوميين وفقاً لمعايير مقبولة من الشفافية والإنصاف. وينبغي، لتشجيع تقديم الخدمات، أن يكون الهيكل المنتج مستنداً إلى الأداء.

ويعتمد نجاح النموذج السليم للتنمية في منطقتنا على مشاركة المواطنين وتوفير البيئة الملائمة. وتحسين تسيير الأمور الإقتصادية هو أمر ضروري للمنطقة الآن، وهو يتطلب تعجيل وتيرة برامج الإصلاح الإقتصادي، بما في ذلك فتح الأسواق وتسهيل التجارة وتدفقات رأس المال، وإعتماد تكنولوجيا المعلومات المتقدمة. والأهم من ذلك أنه يستلزم إنشاء المؤسسات والآليات والعمليات اللازمة لتنفيذ برامج الإصلاح المذكورة.□

الشرق

الاربعاء ٢٣ تموز ٢٠٠٣

المؤتمر المصرفي العربي في بيروت طربيه: ينعقد وسط تطورات دولية مؤثرة

ينظم اتحاد المصارف العربية مؤتمره المصرفي العربي لعام ٢٠٠٣ تحت عنوان «نحو هندسة مالية جديدة للمنطقة العربية» يومي ٢٦ و١٧ تشرين الاول المقبل في بيروت وسيبحث المؤتمر على مدار يومين مجموعة من القضايا التي تهم المجتمع الاقتصادي والمصرفي العربي وابرزها: ازمة العولمة وانعكاساتها على اقتصادات المنطقة، العالم العربي بين الشراكة الاوروبية والمبادرة الاميركية لمنطقة الشرق الاوسط، تمويل الاقتصادات العربية وازمة مديونية العالم العربي، تعطيل الفساد لاقتصاد السوق على الصعيدين الاقليمي والدولي، عملة المنطقة العربية المقبلة اليورو او الدولار، تطورات اسعار النفط العالمية بعد احداث العراق ومستقبل المنطقة الاقتصادي، المفاوضات الراهنة على التجارة في الخدمات المالية ضمن منظمة التجارة العالمية وابعادها بالنسبة للمنطقة العربية ومصارفها، محاور التعاون الجديد بين المصارف العربية في مرحلة اعادة اعمار العراق. التنسيق المصرفي العربي لتأمين الالتزام الناجح معايير بازل ٢٠، متطلبات الدفع الجديد لبرامج الخصخصة في الدول العربية وركائز استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، مقتضيات تعزيز استثمارات المحفظة المالية في اسواق رأس المال العربية، مستقبل العمل المصرفي الاسلامي ما بعد احداث ايلول، محاور تطوير قطاع التأمين، مقتضيات التطوير الشامل للصناعة المصرية العربية، كما تتضمن اعمال المؤتمر ورش عمل عن الاستثمار في الدول العربية، تمويل المشاريع في المنطقة العربية، صناديق الاستثمار في المنطقة العربية والتوريق والتسنيد المالي.

وبهذه المناسبة، اعتبر الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية «ان مؤتمر هذا العام يكتسب اهمية خاصة، سيما وانه يأتي في ظروف دقيقة وسط تطورات اقليمية ودولية مؤثرة في صياغة المستقبل الاقتصادي والمالي لعالمنا العربي. وسيبحث المؤتمر في عملية اعادة الهندسة المالية المنشودة للعالم العربي في ظل تطورات المرحلة، بحيث يشارك فيها العرب ذاتهم وأيضاً شركاءهم الاستراتيجيين التقليديين والجدد، وسط مشاريع الشراكات الاقتصادية والمالية للعالم العربي مع الكتلتين الاوروبية والاميركية. وفي الوقت ذاته يوفر هذا المؤتمر فرصة هامة لوضع تصورات عملية للادوار المنشودة من قبل القطاع المالي العربي، بمكوناته من مصارف وشركات تأمين واسواق رأس مال، في تأمين الاستفادة المثلى للعالم العربي من التحولات الاقليمية والتطورات العالمية المستجدة».

المراقب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI
العدد ١٤٠ – تموز (يوليو) ٢٠٠٣

القمة المصرفية العربية ـ الدولية للعام ٢٠٠٣

الافادة من العولمة والتحرر والانفتاح


د. جوزف طربيه في حفل الافتتاح


دنيس كوديير، وزير الهجرة والمواطنة الكندي


جيرالد ترمبلاي، محافظ مونتريال


نيكولا لويان، رئيس هيئة الرقابة على المؤسسات المالية


حفل الافتتاح


جانب من الحضور

مونتريال ـ كندا
مارون مسلّم ـ رلى يونس

نظّم اتحاد المصارف العربية، القمة المصرفية العربية ـ الدولية ٢٠٠٣، في مونتريال ـ كندا، لمدة يومين، تحت عنوان "العمل المصرفي في عالم مختلف" بحضور نحو ٣٥٠ شخصية من العالمين العربي والغربي وبرئاسة الدكتور جوزف طربيه بصفته رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية.

انطلقت اعمال المؤتمر الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ٢٤ حزيران (يونيو) الماضي، بحضور وزير الهجرة والمواطنة دنيس كوديير ممثلاً الحكومة الكندية، ومحافظ مونتريال جيرالد ترمبلاي، ورئيس هيئة الرقابة على المؤسسات المالية الكندية نيكولاس لويان، ورئيسة المركز المالي الدولي في مونتريال اندريه كوريفو.

وشارك في اعمال القمة اكثر من ٣٥٠ شخصية قيادية اقتصادية ومالية ومصرفية من القطاعين العام والخاص من العالم العربي وكندا واميركا واوروبا، بينهم وزراء اقتصاد وتجارة ومال، وحاكمو مصارف مركزية ونوابهم، ورؤساء منظمات ومؤسسات مالية ومصرفية وتكنولوجية، وممثلي السلك الديبلوماسي في كندا.

وحضر القمة عن الجانب الكندي وزير الشؤون الحكومية ستيفان ديون، ورئيس مجلس الخزانة والوزير المسؤول عن الادارة الحكومية سونيك جيروم فورجيه، ووزير الموارد الطبيعية سام حمد، والوزير المسؤول عن العاصمة الوطنية سفلاً رئيس وزراء كيبيك جان شارست، ووزير العلاقات بين المواطنين والهجرة ميشال كويشين، وزير الدولة للمؤسسات المالية الدولية موريزيو بيفيلاكو، ورئيس جمعية الصداقة اللبنانية ـ الكندية وجمعية الصداقة التونسية ـ الكندية وايفان شاربونو.

حفل الافتتاح

في حفل الافتتاح، اعلن رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه ان العالم العربي يدرك تماماً انه جزء من الاقتصاد العالمي "يؤثر فيه ويتأثر به، ويواكب التطورات العالمية المتسارعة في مجالات العولمة والتحرر والاندماج في السوق الدولية، مواصلاً برامج الاصلاح الاقتصادي والمالي لتعزيز عمليتي النمو والتنمية رغم الظروف الاقليمية والدولية غير المؤاتية السائدة منذ ١١ ايلول بعد حرب العراق".

واضاف ان القطاع المصرفي العربي يواصل عملية التطوير على كل الصعد، محاولاً استيعاب معايير العمل المالي والدولي وتطبيقها، والاندماج في السوق المالية الدولية". واوضح ان القطاع المصرفي نجح في تحقيق نمو بنسبة ٧،٣ في المئة لعام ٢٠٠١، فوصلت موجوداته الاجمالية الى اكثر من ٦١٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٢".

واعتبر انّ القمة تشكل فرصة لقيادات المؤسسات في المالية والمصرفية العربية والكندية والدولية، لتبادل الافكار والتجارب في شأن سبل تأمين الاستقرار المالي والدولي، وكيفية توظيفه في خدمة اغراض توفير الازدهار الاقتصادي في دول العالم. وأكد اهمية تعميق التفاعل والتعاون والتنسيق بين المجتمع المصرفي العربي والمجتمع المالي الدولي، وضرورة توفير السلام العادل والشامل في المنطقة. ورأى ان رجال الاعمال مدعوون الى عقد تحالفات عمل استراتيجية تساهم في رسم مستقبل الصناعة المصرفية والتأثير في اتجاهات الاقتصاد العالمي واقتصادات دولهم، "كون المصارف هي الذراع التمويلية للاوطان".

وتحدث وزير الهجرة والمواطنة الكندي دنيس كوديير، فأكد ان وجود هذا الحشد المصرفي العربي في مونتريال خير دليل على الرغبة الاكيدة للمجتمع المالي العربي في تعميق تعاونه مع مثيله الكندي،



الرئيس طربيه مع الوزيرين الكنديين

وخصوصاً ان كندا والعالم العربي يرتبطان بعلاقات اقتصادية تاريخية"، "وهي ستتطور في المرحلة المقبلة في ظل سياسات تحرير الاقتصاد والعمل المصرفي في الوطن العربي، وسياسات تشجيع العمل الاقتصادي الاجنبي في كندا".

اما محافظ مونتريال جيرالد ترمبلاي، فأشار من جهته الى ان كندا تحتضن جاليات عربية كبيرة "تعيش وتعمل وتنخرط في المجتمع الكندي على نحو واسع، مما يشكل قاعدة صلبة لتطوير واقع العلاقات بينها وبين العالم العربي على الاصعدة الاستثمارية والثقافية والاقتصادية والمالية".

ولفت رئيس هيئة الرقابة على المؤسسات المالية الكندية نيكولاس تويان الى النمو المضطرد الحاصل في القطاع المصرفي الكندي، واندماجه المتزايد في القطاع المصرفي العالمي والاقتصاد الدولي، ومواكبته الواعية والسريعة للتحولات والمعايير المالية العالمية. وقال ان آفاق العمل المصرفي بين المصارف الكندية والمصارف العربية كبيرة "وهي تتعزز اليوم في حضور هذا الحشد المصرفي العربي والدولي على ارض مونتريال، مما يعكس النية الواضحة للمصارف العربية في الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة العولمة والانفتاح المالي العالمي".

جوزف طربيه والامين العام الدكتور فؤاد شاكر

ثم في ختام المؤتمر توزيع الجوائز لرعاة المؤتمر الذين بلغ عددهم تسعة عشر، تسلموا الجوائز من رئيس الاتحاد الدكتور



البيرق
AL-BAYRAK
الثلثاء ٢٧ حزيران ٢٠٠٣

قمة مصرفية عربية - دولية في مونتريال

طربيه: المصارف العربية حققت نمواً عام ٢٠٠١ بنسبة ٧,٣٪

كودير: نشجع التفاعل المصرفي العربي - الكندي

اعتبر رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه أن العالم العربي يعي تماما بأنه جزء من الاقتصاد العالمي يؤثر فيه ويتأثر به وأنه يواكب التطورات العالمية المتسارعة في مجالات العولمة والتحرر والاندماج في السوق الدولية مواصلا برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي من أجل تعزيز عملية النمو والتنمية رغم الظروف الإقليمية والدولية غير المؤاتية السائدة منذ أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ومنذ اندلاع حرب العراق.

جاء ذلك في كلمة طربيه خلال حفل افتتاح القمة المصرفية العربية الدولية لعام ٢٠٠٣ التي ينظمها اتحاد المصارف العربية في مونتريال - كندا بحضور زهاء ٥٠٠ شخصية قيادية عربية وكندية وعالمية.

وأشار طربيه الى أن القطاع المصرفي العربي يواصل عملية التطوير على كافة الصعد، محاولا استيعاب وتطبيق معايير العمل المالي الدولي، والاندماج في السوق المالية الدولية، وموضحا أن القطاع المصرفي العربي قد استطاع تحقيق نمو قدره ٧,٣٪ عن العام ٢٠٠١ لتصل موجوداته الإجمالية الى أكثر من ٦١٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٢.

وأعلن طربيه أن هذه القمة تشكل فرصة لقيادات المؤسسات المالية والمصرفية العربية والكندية والدولية لتبادل الأفكار والتجارب بشأن سبل تأمين الاستقرار المالي الدولي وكيفية توظيفه في خدمة أغراض توفير الازدهار الاقتصادي في دول العالم. وأكد على أهمية تعميق التفاعل والتعاون والتنسيق بين المجتمع المصرفي العربي والمجتمع الدولي، وعلى ضرورة توفير السلام العادل والشامل في العالم ومنطقة الشرق الأوسط، وأن رجال المصارف مدعوون الى عقد تحالفات عمل استراتيجية بحيث تساهم في رسم مستقبل الصناعة المصرفية والتأثير في اتجاهات الاقتصاد العالمي واقتصادات دولهم كون المصارف هي الذراع التمويلي للأوطان.

بدوره رحّب دنيس كودير وزير الهجرة والمواطنة الكندي بالمشاركين من خارج كندا، وقال: إن وجود هذا الحشد المصرفي العربي هنا في مونتريال اليوم لهو خير دليل على الرغبة الأكيدة للمجتمع المالي العربي في تعميق تعاونه مع مثيله الكندي، خاصة وأن كندا والعالم العربي يرتبطان بعلاقات اقتصادية تاريخية، وهي ستتطور خلال المرحلة المقبلة في ظل سياسات تحرير الاقتصاد والعمل المصرفي في الوطن العربي، وأيضاً سياسات تشجيع العمل الاقتصادي الأجنبي في كندا.

وتحدث في جلسة الافتتاح أيضاً محافظ مونتريال جيرالد ترمبلاي ورئيس هيئة الرقابة على المؤسسات المالية الكندية نيكولاس لومان الذي عرض لآفاق العمل المصرفي العربي الكندي.

وتضمّن جدول أعمال القمة في يومها الأول جلسة عمل تحت عنوان تقوية أطر الهندسة المالية لإدارة الأزمات، ترأسها وزير الاقتصاد والتجارة مروان حمادة وشارك فيها فهيم معضاد نائب حاكم مصرف لبنان، وبول جينكنز نائب محافظ بنك كندا المركزي.

كما ترأس عبد الله العطية محافظ مصرف قطر المركزي جلسة عمل أخرى تحت عنوان الاتجاهات الحديثة في الصيرفة والتمويل الدولي، وتحدث فيها إيرل أنطوني وابن مساعد وزير مكتب شؤون الاقتصاد والأعمال في الإدارة الأميركية، ونبيل شعيا رئيس إدارة الخزينة والأسواق المالية في بنك عودة وبراين رانسن المدير التنفيذي المنتدب لبنك مونتريال.

كذلك ترأس روبرت حنا كبير المدراء في مكتب الرقابة على المؤسسات المالية الكندية جلسة عمل حول مقررات بازل الجديدة، والتي تحدث فيها الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور مكرم صادر، الى جانب نخبة من خبراء مصرفيين من مصارف كندية ودولية ومن وكالة موديز.

كما تضمّن جدول أعمال القمة في يومها الأول جلسة عمل حول أقنية توزيع الخدمة المصرفية الحديثة، حيث ترأس أعمالها جون دايفس نائب رئيس شركة INTEL العالمية وتحدث فيها خبراء عرب ودوليين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصيرفة الالكترونية. هذا الى جانب ورش عمل متخصصة لشركات INTEL Missy Orion.

النهار

الخميس ٢٧ حزيران ٢٠٠٣

افتتاح القمة المصرفية العربية - الدولية
طربيه: لدينا مع كندا مصلحة مشتركة لتطوير الاقتصاد والمصارف

ترأس الدكتور جوزف طربيه بصفته رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية، القمة المصرفية العربية - الدولية ٢٠٠٣ التي انطلقت اعمالها امس في مونتريال كندا وتستمر يومين، وينظمها الاتحاد تحت عنوان "العمل المصرفي في عالم مختلف".

وشارك في الافتتاح وزير الهجرة والمواطنة دنيس كودير ممثلا الحكومة الكندية، ومحافظ مونتريال جيرالد ترمبلاي، ورئيس هيئة الرقابة على المؤسسات المالية الكندية نيكولاس لوبان، ورئيسة المركز المالي الدولي في مونتريال اندريه كوريغو.

ويشارك في اعمال القمة اكثر من ٥٠٠ شخصية قيادية اقتصادية ومالية ومصرفية من القطاعين العام والخاص من العالم العربي وكندا واميركا واوروبا، بينهم وزراء اقتصاد وتجارة ومال، وحاكمو مصارف مركزية ونوابهم، ورؤساء منظمات ومؤسسات مالية ومصرفية وتكنولوجية، وممثلي السلك الديبلوماسي في كندا.

ويحضر هذه القمة عن الجانب الكندي وزير الشؤون الحكومية ستيفان ديون، ورئيس مجلس الخزانة والوزير المسؤول عن الادارة الحكومية مونيك جيروم فورجيه، ووزير الموارد الطبيعية سام حمد، والوزير المسؤول عن العاصمة الوطنية ممثلا رئيس وزراء كيبيك جان شاريست، ووزير العلاقات بين المواطنين والهجرة ميشال كويسّين، ووزير الدولة للمؤسسات المالية الدولية موريزيو بيغيلاكو، ورئيس جمعية الصداقة اللبنانية - الكندية وجمعية الصداقة التونسية - الكندية وايفان شاربونو.

ويترأس وزير الاقتصاد والتجارة مروان حمادة جلسة عمل تتناول موضوع "تقوية اطر الهندسة المالية الدولية لادارة الازمات" يشارك فيها مصرف لبنان ومصرف كندا المركزي، فيما يترأس محافظ مصرف قطر المركزي عبد الله خالد العطيه جلسة عمل بعنوان "الاتجاهات الحديثة في الصناعة المصرفية والتمويل الدولي"، اضافة الى جلسات عمل تتناول معايير "بازل" الجديدة، وقنوات التوزيع الحديثة للخدمات المصرفية، واستراتيجيات تأمين الاستقرار المصرفي في الدول التي تعيد هيكلة ديونها، ومستقبل العمل المصرفي في المنطقة بعد حرب العراق، والعلاقات المصرفية العربية والكندية وآفاقها.

ولمناسبة عقد القمة، اعتبر رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه ان "اختيار كندا مقر للقمة يعود الى تمتعها بامكانات عمل كبرى"، لافتا الى "ان لكندا والعالم العربي مصلحة مشتركة لبلورة وتنفيذ مشروعات عمل مشتركة في مجالات اقتصادية ومالية متنوعة، ولا سيما في ظل وجود جالية عربية كبيرة في كندا".

وقال ان "الاتحاد يأمل في ان تشكل القمة نقطة انطلاق لعملية تعاون وتنسيق طويلة الامد بين المشاركين العرب والكنديين".

وقالت كوريغو: "ان تنظيم هذه القمة يعتبر خطوة مهمة على طريق تنمية علاقات العمل بين كندا والعالم العربي".

اضافت: "منذ زيارتي الاولى للعالم العربي قبل عامين، والتي كان الهدف منها تشجيع المصارف العربية على العمل في كندا، تم انشاء مكاتب تمثل لمصرفين لبنانيين في كندا هما الإعتماد اللبناني والبنك اللبناني الكندي. ونحن نواصل اليوم عملنا في هذا المجال".

L'AVENIR
POUR UN MONDE MULTIPLE
Mercredi 11 Juin 2003

Montréal s'affirme de plus en plus comme une place financière fort intéressante. On en a pour preuve la prochaine tenue ici même du Sommet international des Banques arabes que l'Union des Banques arabes a choisi de tenir à Montréal les 25 et 26 Juin 2003 à l'hôtel Reine Elizabeth à l'invitation du Centre Financier International de Montréal.
Cet événement du plus haut niveau, une première au Canada, est organisé par l'Union des banques arabes avec la collaboration du Centre Financier International de Montréal. Seront réunis à cette occasion quelque 200 chefs de file du monde arabe de la finance et des banques, des ministres des Finances, ainsi que des dirigeants de banques centrales de ces pays et d'institutions financières internationales. Il s'agit donc d'une occasion unique, tant pour les gens d'entreprises que pour les dirigeants publics, d'établir des relations d'affaires privilégiées avec les leaders des différentes institutions arabes et étrangères présentes.
Si l'on sait qu'il s'agit là des plus hauts responsables financiers de 22 pays arabes, que ce gratin de conférenciers et de participants comprend plusieurs ministres des finances, des gouverneurs de banques centrales, dirigeants du fonds monétaire arabe et d'institutions financières du plus haut niveau bref la quasi totalité des premiers responsables des banques arabes mais aussi canadiennes, on comprendrait que Montréal s'apprête à vivre un moment essentiel d'échanges et de dialogue axés sur les développements internationaux présents et futurs sur les plans économiques, financiers et bancaires de la scène internationale.



Montréal reçoit le Sommet International des Banques Arabes

Aida Kamar
l'Avenir

" Le Sommet est une plate forme internationale actuelle idéale pour que les grands décideurs du monde des finances puissent se rencontrer et discuter ensemble de développement bancaire et d'économie mondiale. " dira Dr Joseph Torbey Président de l'Union des banques arabes qui a accordé à l'Avenir une longue entrevue exclusive que l'on retrouve dans ce dossier. Quant au choix de Montréal, les précisions du président quant au rôle qu'occupe aujourd'hui le Canada à l'échelle du commerce et des finances internationales sont venues appuyer ce souci de renforcer la Métropole dans son rôle de place financière internationale ce qui est le mandat du Centre financier International de Montréal (CFI) dirigé par Andrée Corriveau.

Le CFI pour faire de Montréal une place financière

En effet, le CFI Montréal est un organisme unique en son genre, qui se consacre au développement de Montréal comme place financière internationale. Il invite donc les groupes financiers à découvrir les immenses avantages qui découlent des activités d'affaires effectuées à Montréal assure la liaison entre les sociétés qui souhaitent établir à Montréal un centre financier international et les différents intervenants du secteur financier et du secteur public et facilite leur implantation, leur développement et leur maintien sur le territoire de la Ville de Montréal. C'est donc dans le cadre de ses stratégies de promotion et de démarchage auprès des marchés financiers internationaux que le présidente du CFI a voulu, il y a plus de deux ans déjà, élargir le champ d'action de son organisme et regarder vers des marchés financiers sortant des cibles traditionnelles " En voulant regarder davantage vers le monde, j'ai pensé au Moyen Orient et lorsqu'on pense à cette région du monde, surtout à un niveau financier et bancaires, on pense au Liban, cette Suisse du Moyen Orient dont on a tant parlé J'y as été accueillie très chaleureusement par un grand nombre de banques, le Crédit libanais, la Lebanese Canadian bank, la banque Saradar et plusieurs autres... C'était en Juillet 2001, la première de quatre missions qui devaient me permettre de bâtir des liens étroits avec les banquiers de ce pays. L'idée du Sommet est née, elle, de liens de confiance et d'amitié développés avec Dr Torbey, président du Crédit Libanais, mais aussi Président de l'Union des banques arabes. J'espérais donc proposer à l'Union de tenir son prochain congrès à Montréal Je pensais qu'en faisant connaître l'importance de la Métropole comme place financière à ces banques qui constituaient l'Union des banques arabes, il y avait là un effet multiplicateur qui me semblait essentiel. "


Andrée Corriveau Présidente - Directrice Générale du CFI

C'est donc avec l'appui du gouvernement du Québec qu'une offre sérieuse a pu être faite par Andrée Corriveau au président de l'Union qui était d'ailleurs venu personnellement à plusieurs reprises à Montréal, et y avait déjà bâti des liens.
La présidente du CFI nous précise " Le CFI collabore pour assurer au sommet les meilleures conditions de réussite et faire en sorte surtout que puissent se bâtir de solides relations entre les institutions financières du monde arabe et de chez nous. Il y a quand même les représentants des gouvernements et du privé de tout le secteur financier de 22 pays arabes qui arrivent dans le pays. Ce Sommet est une rencontre financière de très haut niveau porteuse un potentiel de collaboration et de partenariat de tout premier ordre".

Les grandes banques canadiennes présentes au rendez vous

Les banques canadiennes ont, de leur côté parfaitement réagi à l'événement voyant dans le Sommet un moment privilégié pour découvrir ou renforcer des relations avec une partie du monde où se joueront des développements économiques majeurs dans un avenir très proche et où déjà s'ouvre un chantier de reconstruction de l'Irak qui fera appel à une étroite collaboration des partenaires du monde entier parmi lesquels le Canada pourrait se démarquer.


André Dorais, imminent avocat montréalais, passionné de relations avec le monde arabe

C'est que le **Canada, jouissant d'une crédibilité réelle** tant au niveau politique qu'au niveau des amitiés qui se sont tissées entre **les peuples de ces régions et plusieurs villes canadiennes** dont Montréal, pourraient y trouver une place prépondérante aux débouchés multiples.
C'est justement ce que Maître André Dorais, éminent avocat montréalais qui a tissé depuis des années d'étroites relations avec de nombreuses entreprises bancaires du Liban et du monde arabe, nous confirme, lui qui se retrouve au premier plan des préparatifs d'un Sommet auquel il croit profondément en tant que plate forme d'un potentiel considérable d'échanges et d'occasions d'investissements et de collaborations.
" Nous avons eu une réaction très positive des banques et institutions financières canadiennes face au Sommet de l'Union des banques arabes. D'ailleurs, la très grande majorité des banques a accepté des commanditer et de déléguer des conférenciers à ce prestigieux événement. M Nicolas Le Pan, Surintendant des institutions financières du Canada a été depuis le début très positif face à cet événement et son équipe a participé activement à celui-ci. Ils qui organise une plénière complète sur Bâle 2 avec des conférenciers de très haut calibre. Les banques canadiennes face à la mondialisation considèrent essentiel d'établir des contacts à travers le monde et et de rencontrer des banques, gouverneurs, ministres des finances du Moyen-Orient. A ce niveau, l'Union des banques arabes représente un des réseaux les plus importants du monde en raison notamment de sa puissance financière. Les banquiers canadiens en sont conscients et sont intéressés à regarder et identifier les opportunités d'affaires. "

LA BANQUE FACE A UN MONDE DIFFÉRENT

Tel est le thème de ce Sommet des 25 et 26 Juin qui s'ouvrira en présence des représentants des deux paliers gouvernementaux et de tout ce que Montréal et le monde arabe comptent de grands experts et responsables non seulement des finances mais aussi des multiples technologies avant-gardistes pour justement gérer différemment cette architecture financière internationale.
" Nous vivons dans un monde différent, disent les responsables de l'Union, un monde où l'architecture financière internationale fait l'objet de débats continus en quête de solutions optimales : l'adoption de politiques macroéconomiques, monétaires et fiscales saines et coordonnées se fait sentir d'urgence; la coopération se renforce en vue de l'adoption de directives internationales de gouvernance approuvées par tous; la controverse au sujet des régimes de taux de change devient de plus en plus importante et désormais l'Euro a pris sa place dans le système monétaire international; Enfin le monde électronique s'affirme partout ...
Il s'agit également d'un monde bancaire différent où les activités financières évoluent dans le sens de la libéralisation et de la mondialisation et où l'on assistera bientôt à l'adoption de nouvelles normes mises en place par la commission de Bâle Par ailleurs, il est devenu indispensable de tracer le cadre d'une infrastructure bancaire solide où les questions de blanchiment d'argent et d'anti-terrorisme se placent au premier plan de la politique internationale.
Les communautés arabes et internationales se doivent de collaborer étroitement pour relever les défis actuels et futurs et élargir le réseau financier des liens économiques.
Ainsi par des allocutions plénières présentées par des experts économiques et d'éminentes personnalités gouvernementales et institutionnelles mais aussi dans le cadre d'ateliers de travail permettant des discussions plus approfondies, le Sommet évoquera des questions d'ordre macroéconomique e monétaire, d'autres de gouvernance et de réglementation bancaires enfin et surtout d'importants débats seront consacrés à la coopération bancaire et économique et à la mobilisation de capitaux internationaux pour des projets d'investissements et de développement.

L'AVENIR
POUR UN MONDE MULTIPLE
Mercredi 11 Juin 2003

En exclusivité à l'Avenir

Dr. Joseph Torbey, Président de l'Union des Banques Arabes



"De multiples liens lient le Canada et le Monde Arabe"

Aida Kamar
l'Avenir

Dans le monde financier et bancaire, le nom de Joseph Torbey n'est vraiment plus à présenter. Président de la Banque du Crédit Libanais à qui ce docteur en finances a su donner une impulsion tout à fait particulière, il s'est affirmé comme président de l'Association des Banques au Liban avant d'être Président de l'Union des banques arabes qu'il dirige avec un brio remarquable. Dr Torbey est en effet une éminente personnalité du monde de la haute finance mais c'est aussi un très grand ami du Québec et de Montréal qu'il connaît et aime profondément. Il n'est donc pas étonnant de le voir défendre avec autant de conviction toutes ces relations qui devraient se tisser et se développer entre Montréal, le Québec, le Canada et le Monde arabe.

*** Vous présidez l'Union des Banques arabes. Quels en sont l'identité, l'importance, les objectifs?**

-L'Union des Banques Arabes est une organisation régionale arabe créé en 1974 comme une institution affiliée à la Ligue arabe.
Elle jouit d'une totale autonomie financière et administrative dans toutes ses initiatives et vise essentiellement à développer l'industrie bancaire arabe, à renforcer la coopération entre ses responsables et à œuvrer à intensifier la participation du secteur bancaire dans le développement économique du monde arabe.
C'est dans cette perspective que l'Union organise des rencontres bancaires spécialisées ainsi que des congrès et séminaires dans les diverses capitales arabes et internationales. Une revue spécialisée vient parfaire ces initiatives et assurer conseils et soutien technique aux très nombreuses institutions bancaires et financières du monde arabe.
L'Union est en fait aujourd'hui le plus grand regroupement des banques arabes puisqu'elle regroupe plus 310 institutions bancaires et financières comprenant aussi bien les banques centrales et les fonds de développement des pays arabes que leurs banques et institutions financières et d'investissement.

*** Quel genre de relation l'Union entretient elle avec le reste du monde?**

- A l'échelle internationale, au cours des cinq dernières années, l'Union a considérablement renforcé sa collaboration jusqu'à devenir principale conseillère du Conseil économique et social relevant de la ligue arabe et des Nations Unies. Elle est membre observateur dans la Commission de contrôle bancaire relevant du fonds monétaire arabe. Par ailleurs, l'Union est liée par des alliances d'opération stratégique avec la commission économique de l'Asie de l'Ouest et au programme de développement des Nations Unies (UNDP). Une étroite collaboration existe avec l'Union Européenne et les efforts actuels visent à bâtir une étroite collaboration avec la Banque Mondiale.

*** Pourquoi avez-vous choisi de tenir ce Sommet international des Banques arabes à Montréal ?**

- S'il est vrai que la tenue de ce Sommet à Montréal est basée sur une invitation que nous avions reçue du gouvernement du Québec, il n'en reste pas moins que dans le cadre de l'observation attentive que nous accordons au développement international, le Canada s'est démarqué depuis quelques années déjà par l'accroissement de son rôle dans le commerce mondial ainsi que dans les secteurs économiques et financiers internationaux. Le conseil d'administration a donc accepté l'invitation du gouvernement du Québec de tenir son congrès à Montréal.
Mais ce n'est pas tout car par ailleurs, le monde arabe est lié au Canada par des liens historiques aux multiples niveaux économiques, financiers et humains. De nombreux pays arabes ont des accords de partenariats économiques, commerciaux et culturels avec le Canada. Ceci nonobstant l'importance des communautés arabes du Canada ainsi que les bureaux de représentation de banques arabes opérant sur sur place d'une part alors que des institutions financières et bancaires canadiennes se trouvent aussi dans le monde arabe.
Tenant compte de tous ces facteurs, nous avons entrepris une visite officielle l'an passé suivie de plusieurs autres pour nous assurer du soutien et du réel appui du gouvernement pour l'accueil de ce Sommet ici même. Nous avons reçu un appui total tant au niveau officiel qu'au niveau des institutions bancaires ainsi que toutes les facilités pour mettre en place l'organisation de ce Sommet arabo-international ici même à Montréal.



Joseph Torbey, Andrée Corriveau et Jacques Girard, pour le renforcement de Montréal, place financière

*** Quel intérêt représente ce Sommet?**
- Ce sera une chance réelle et précieuse de renforcer et de développer les relations économiques et financières ainsi que les investissements entre le monde arabe et le Canada. Nous espérons aussi pouvoir développer toute notre procédure de collaboration avec les banques canadiennes.

*** Qui seront les participants à ce Sommet ?**
- Nos Congrès et Sommets sont régulièrement suivis par de très hauts responsables des secteurs gouvernementaux et privés parce qu'il nous importe beaucoup d'en faire des sortes de tribunes internationales indispensables au dialogue et aux échanges dans toutes les affaires et les problèmes de l'industrie bancaire arabe et internationale. Il y a là un lieu par excellence d'interactivité entre le monde bancaire arabe et le monde financier international.
Au Sommet qui se tiendra dans quelques jours, très exactement les 25 et 26 Juin, nous avons confirmation de la participation d'un grand nombre de personnalités de tout premier ordre aussi bien canadiennes qu'arabes parmi lesquelles vont se retrouver des ministres des finances, des gouverneurs de banques centrales, le président du fond monétaire arabe, les chefs des commissions de contrôle des banques et institutions financières, de très grands experts des organisations financières arabes et mondiales ainsi que la plupart des présidents des grandes banques arabes, américaines et européennes.

*** Au moment où se tiendra ce Sommet, le profil d'une région change tous les jours et le développement de la situation tant politique qu'économique se fait à un rythme impressionnant suite à la guerre d'Irak, à l'entente ou au début d'entente entre Palestiniens et Israéliens... Quel serait le rôle des banques arabes dans le soutien aux projets de reconstruction et d'investissements dans la région pour les prochains mois, voire les prochaines années ?**
Les banques arabes ont toujours accompagné les nombreux développements que les scènes internationales et régionales ont vécu ces dernières années et ont pu développer les moyens adéquats pour une gestion des crises avec souplesse et efficacité.
Il est toutefois indéniable que la guerre d'Irak a provoqué de profonds changements dans la région tant au niveau politique qu'économique et elle aura certainement des retombées sur le plan bancaire et financier. Bien que la situation reste instable et confuse pour les perspectives économiques de l'Irak et de la région, on décèle déjà un dynamisme certain vers des rencontres et des initiatives mondiales, voire même régionales, pour donner une impulsion positive dans le sens du développement économique et des investissements. On parle même d'une vaste reconstruction à tous les niveaux en Irak et par là de la création d'opportunités d'investissements fort intéressantes, évoquant par là l'afflux de capitaux et d'investissements internationaux vers la région ce qui lui assurerait des conditions de développement économique et financier et une constance dans le flux des investissements.
Ces perspectives ouvriraient des champs d'action très larges aux banques arabes tenant compte des besoins financiers que nécessiterait la reconstruction de l'Irak et par là le développement de toute la région.
Ce cas de figure fait appel à une vigilance au niveau des banques dans la prochaine étape pour poursuivre le renforcement de leurs moyens et de leur potentiel en capital mais aussi en services et en technologie. Tout comme il leur faudra approfondir les liens de coopération avec le secteur bancaire mondial afin d'être à même d'accompagner les échéances majeures qu'entraînera la reconstruction de la région.
Tout cela sera certainement discuté au cours du Sommet.

*** Parmi les grands thèmes qui seront abordés au cours du Sommet on retrouve les problématiques de gouvernance et de coopération. Quelles seraient les dispositions à prendre pour une meilleure gouvernance bancaire au Canada et dans le monde arabe et comment par ailleurs renforcer la coopération entre les deux parties?**
Une saine gouvernance est aujourd'hui une véritable priorité surtout après la succession des crises financières qui ont largement sévi au cours des dernières années et ont menacé de nombreuses sociétés et institutions financières ou non financières à travers le monde. Il y eut donc un appel à une coopération accrue afin de poser des normes et des bases de gouvernance saine dans les banques en développant parallèlement les structures de contrôle interne et externe et en exigeant aussi une gestion bien plus rigoureuse et plus saine, indépendante des intérêts personnels et se basant essentiellement sur l'intérêt de la société elle-même dans une perspective de croissance saine, de continuité et de développement.

*** Comment cela s'appliquerait il à un renforcement de la coopération entre le monde arabe et le Canada?**
- Cette coopération doit se baser sur une activation et un développement des accords commerciaux, financiers et économiques entre les deux parties ainsi que dans un renforcement des investissements. Pour cela, il serait demandé aux gouvernements des deux parties de faciliter l'ensemble des opérations d'échanges, d'encourager la réussite de projets de partenariats entre les secteurs privés canadiens et arabes, d'organiser les foires et expositions communes et permanentes entre le Canada et le monde arabe et de renforcer les échanges de délégations officielles et de gens d'affaires entre les deux parties. Il serait aussi essentiel de faciliter la création de filiales ou de bureaux de représentations et il en serait de même dans le monde arabe afin de faciliter le financement des projets communs et de partenariat économique.
Je suis convaincu que les discussions sur ces relations bancaires et sur les procédures de fonctionnement, de gouvernance, permettront de bâtir des relations financières et bancaires communes entre responsables des secteurs bancaires des deux côtés. Cela se fera par des relations de partenariat entre nos banques au niveau des financements, des investissements, des changes, des lignes de crédits, des financements partagés de projets de la région et autres possibilités...C'est en travaillant concrètement ensemble que nous réaliserons qu'il y a en fait de nombreux points qui nous rapprochent et nous permettent de coopérer parfaitement.

الاقتصاد والأعمال
حزيران / يونيو ٢٠٠٣



المؤتمر التاسع للإستثمار وأسواق رأس المال

800 مشارك من 25 بلداً

أكثر من ألف مسؤول ورجل أعمال ومستثمر عربي احتشدوا في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التاسع للاستثمار وأسواق رأس المال العربية، الذي احتضنته بيروت (22 – 23 أيار/مايو 2003) ونظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال بالاشتراك مع مصرف لبنان وبالتعاون مع جمعية مصارف لبنان ومؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي.

والمؤتمر الحدث الذي استقطب، رغم الظروف، حضوراً نوعياً ومكثفاً من أكثر من 25 بلداً عربياً وأجنبياً، رعاه وافتتحه رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى. وتقدّم الحضور رئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق د. سليم الحص وعدد غير قليل من الوزراء العرب واللبنانيين بينهم السادة: وزير النفط والثروة المعدنية السعودي علي النعيمي، وزير الاقتصاد الأردني سامر الطويل، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري د. غسان الرفاعي، كاتب الدولة لدى وزير التنمية والتعاون الدولي المكلّف بالتعاون الدولي والاستثمار الخارجي في تونس حموده حمدي، رئيس جهاز تنفيذ اتفاقيات المنطقة المقسومة وتطوير وتنمية الجزر الكويتية الوزير جاسم العون، وزير الاستثمار السوداني الشريف أحمد عمر بدر ووزير الدولة الجزائري حميد التمّار. وحضر من الوزراء اللبنانيين السادة: مروان حماده (الاقتصاد والتجارة)، ميشال سماحه (الإعلام)، فؤاد السنيورة (المال)، نجيب ميقاتي (الأشغال والنقل)، جان لوي قرداحي (الاتصالات)، إيلي سكاف (الصناعة)، كريم بقرادوني (التنمية الإدارية)، ود. علي العبد الله (السياحة). كما حضر الجلسة عدد من الوزراء العرب واللبنانيين السابقين، ومن النواب اللبنانيين الحاليين والسابقين، إضافة إلى محافظي بعض البنوك المركزية العربية، والسفراء العرب المعتمدين في لبنان. كما استقطب المؤتمر حشداً من قادة المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية العربية ونخبة من رجال الأعمال العاملين في مختلف القطاعات.

تعاقب على الكلام في الجلسة الافتتاحية على التوالي: مدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي، رئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزيف طربيه، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، ورئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.

طربيه: المصارف العربية قاطرة الاعمار في العراق



طربيه: باريس 2

وتحدث رئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزيف طربيه فأشار إلى أن المؤتمر ينعقد في ظل تداعيات الحرب على العراق، والتفجيرات التي ضربت بلداناً عربية، فضلاً عن العنف المستمر على شعب فلسطين وقال:

إن ما جرى وما سيجري يؤثر في مستقبل شعوبنا وبلداننا واقتصاداتنا، كما هو مؤثر في حاضرها بفعل التغيّرات الكبرى التي طرأت على مجرى وأهداف السياسة الدولية، ووقوع المنطقة العربية في مرمى قوى التغيير الخارجية التي تسعى لفرض تبدّلات وتحوّلات يتخطى نطاقها خطط العمل قصيرة ومتوسطة الأجل، لتصل إلى صلب الستراتيجيات وعمق المصالح القومية. والثابت حتى الآن أن هذه الحرب تندرج ضمن الأحداث الفريدة غير المسبوقة في مفكّرة القرن الواحد والعشرين وتضاهي بأهميتها وتداعياتها أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، مع الأخذ في الاعتبار ما بين الحدثين من روابط، وما يكرّسانه من مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية فرضت وتفرض تغييراً منهجياً لقواعد السلوك والتوازنات بين الأمم والدول على المستويات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية.

وبعد أن أشار إلى أن المنطقة العربية معنية أكثر من غيرها بالمتغيرات نظراً إلى الموقع المهم للعراق جغرافياً ونفطياً وبشرياً، قال طربيه بأنه من المهم أن تكون للمصارف العربية جهود فاعلة في ورشة إعادة إعمار وبناء العراق، وإقامة منظومة مصالح اقتصادية فاعلة توثق ربط العراق بمحيطه. وضمن هذا الإطار، فإن المصارف العربية مدعوة للعب دور القاطرة لتنظيم وحفز دخول القطاعات الخاصة إلى السوق العراقية التي ينتظر أن تشهد إحدى أكبر عمليات إعادة البناء والإعمار، والتي تشمل المجالات والأنشطة المتضرّرة كافة، بدءاً من الحرب العراقية الإيرانية وانتهاء بالحرب الأخيرة

قد تكون الصورة الماثلة أمامنا مربكة، لكن جوانب أخرى منها مضيئة وتبعث على التفاؤل بفعل التقدّم المحقق في سياسات إعادة الهيكلة والانفتاح الاقتصادي وتطوير المنهجيات وخطط العمل، وحفز النمو في العديد من البلدان العربية.

وتحدّث عن الوضع القائم في لبنان فقال: "شهد لبنان تحوّلات أساسية في العام الماضي، بعد انعقاد مؤتمر باريس – 2 الذي وفّر للبنان قروضاً ميسرة الفوائد وطويلة الأمد، استبدل بها جزءاً من دينه مرتفع الفوائد وقصير الأجل. وقد ساهمت المصارف اللبنانية في تكثيف مفاعيل مؤتمر باريس – 2 بمبادرة غير مسبوقة لتقديمها للدولة اللبنانية قروضاً بمبلغ 4 مليارات دولار أميركي بفائدة صفر في المئة لمدة سنتين، وقد التزمت الدولة اللبنانية تنفيذاً لمؤتمر باريس – 2 بخطة تصحيح مالي بدأت تعطي ثمارها، وساعدت في تحسين تصنيف لبنان الإئتماني مرتين خلال الأشهر الستة المنصرمة. وفي لغة المعطيات والأرقام، فإن النجاح المحقق بعد مؤتمر باريس – 2 أنتج معطيات جديدة وساهم بالصعود الإيجابي لمجموعة مؤشرات أساسية أهمها:

– عكس دينامية الدين العام للمرة الأولى منذ العام 1992 حيث توقفت وزارة المال، منذ أشهر عدّة، عن إصدار سندات الخزينة لتمويل احتياجات الدولة.

– تسجيل فوائض متتالية وبأحكام قياسية في ميزان المدفوعات، حيث تجاوزت حصيلة الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام مستوى ملياري دولار بعد ما حقق مجموع العام الماضي فائضاً مقداره 1564 مليوناً، مخالفاً التوقعات المتشائمة لبعض الأوساط الداخلية والخارجية التي كانت قد ارتقبت عجزاً مقداره 2 مليار دولار.

– تبدّل تام وثابت لاتجاه سوق القطع في بيروت من حال الطلب على الدولار الأميركي إلى حال العرض، وهذا الوضع الإيجابي القائم منذ عام كامل تقريباً، ساهم بإعادة تموين احتياطات المصرف المركزي من الموجودات الأجنبية لتتجاوز مستوى 10 مليارات دولار.

– انخفاض دراماتيكي لهيكلية الفوائد والمتوسطات المعتمدة للفوائد الدائنة والمدينة في المصارف والمعدّلات المثقلة لفوائد سندات الخزينة وشهادات الإيداع.

– استمرار التحسّن في أداء المالية العامة، وانخفاض مستوى عجز الموازنة.

– استمرار تنامي قدرات القطاع المصرفي لتتجاوز موجوداته مستوى 54 مليار دولار في نهاية الشهر المنصرم، أيّ ما يماثل 3 أضعاف الناتج المحلّي، وتوجّه مجمل القدرات التمويلية للمصارف إلى التوظيف في القطاع الخاص، والمؤسسات، الناتج من تراجع حاجة الدولة للتمويل المصرفي

تحسين وارتفاع قيمة مجمل الأوراق المالية اللبنانية الحكومية والخاصة المصدرة في الأسواق الدولية، بما حقق أرباحاً رأسمالية لحاملها، وأكّد أن خيار الاستثمار في لبنان ومؤسساته كان من بين الخيارات الأفضل للمستثمرين والمتموّلين، خصوصاً في ظل الخسائر الجسيمة والتداعيات المتلاحقة التي شهدتها الأسواق والبورصات الدولية.

إتحاد المصارف العربية
حزيران / يونيو ٢٠٠٣



الدكتور جوزف طربيه متوسطاً الأستاذ أحمد اليردعي والسيد هاني سيف النصر خلال إفتتاح المنتدى



وزراء ورسميون وقيادات مصرفية مصرية وعربية في حفل إفتتاح المنتدى

نظّم إتحاد المصارف العربية، تحت رعاية دولة رئيس مجلس وزراء مصر الدكتور عاطف عبيد، وبالتعاون مع الصندوق الإجتماعي للتنمية – مصر واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منتدى "تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة" في القاهرة يومي 18 و 19 أيار/مايو 2003.

وقد افتتح أعمال هذا المنتدى المصرفي العربي الأستاذ هاني سيف النصر الأمين العام للصندوق الإجتماعي للتنمية – مصر ممثلاً دولة رئيس مجلس الوزراء، بحضور معالي السيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصري، ومعالي السيد محمد زكي أبو عامر وزير التنمية الإدارية، ومعالي السيد حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم، ومعالي السيد مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية، ومعالي السيد سيد مشعل وزير الإنتاج الحربي، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية اللواء هنكر طنطاوي، ومحافظي المناطق، والدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، والسيد أحمد اليردعي عضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، رئيس إتحاد بنوك مصر، والدكتور فؤاد شاكر الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، وقد شارك في المنتدى ما يزيد على 500 شخصية قيادية رسمية وخاصة، مصرفية وإقتصادية ومالية، من مصر وعدد من الدول العربية.



الدكتور جوزف طربيه يلقي كلمته في حفل الإفتتاح

افتتح الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية أعمال المنتدى بإعلان إنطلاقة أعمال هذا اللقاء الإقتصادي- المصرفي العربي، شاكراً الرعاية الرسمية الكريمة من الدولة المصرية ولرئيس مجلس الوزراء الدكتور عاطف عبيد، وكذلك تقدم بالشكر إلى رئيس الصندوق الإجتماعي للتنمية/مصر الأستاذ هاني سيف النصر، والأستاذ أحمد البردعي رئيس إتحاد بنوك مصر، على الدعم الكبير الذي تكرّما بتوفيره لتسهيل إنعقاد هذا المنتدى وإنجاح أعماله. وقال الدكتور طربيه في كلمته: "ينعقد هذا المنتدى في ظل ظروف تداعيات دولية وإقليمية بالغة الدقة والتعقيد فرضت تبدُّلات وتحوُّلات تخطى نطاقها خطط العمل القصيرة والمتوسطة الأجل، لتصل إلى صلب الإستراتيجيات والقواعد والأصول، بفعل التغيُّرات الكبيرة التي طرأت على مجرى وأهداف السياسة الدولية والإنعكاسات التي تركتها هذه التغيُّرات على الإقتصادات العالمية ومنها بالطبع إقتصاداتنا العربية ومصارفنا، لذلك فإن من الأهمية بمكان التفاكر والتباحث بشأن الواقع الجديد وما ستفرضه الأحداث من تغيُّرات واسعة في مناهج التنمية الإقتصادية في العالم العربي. ويهدف منتدانا اليوم إلى هذه الغاية، إذ يبحث في المسؤوليات والأدوار المطلوبة من المصارف والسلطات النقدية والحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية في عملية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، وتوفير قاعدة عريضة ومتنوعة من الصيغ المالية التقليدية والمستحدثة لها، لتمكينها من التأقلم بفاعلية مع قوى العولمة، وتوطيد إسهاماتها الأساسية في قطاعات الإقتصاد الوطني في المنطقة العربية".

ورأى الدكتور طربيه أنه على ضوء "التجربة العملية" فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتطلب مقادير متواضعة من رأس المال من أجل خلق فرص عمل للكثير من العمالة ونشر النشاط الإقتصادي على كامل مساحة الدولة، والمساعدة في توزيع منافع ومكاسب التنمية الإقتصادية على المواطنين والتخفيف من حدة الفقر القائم، والإسهام في ولادة مشاريع جديدة تدعم عملية النمو الإقتصادي كما تؤدي هذه المشروعات دوراً هاماً في تعبئة وتوليد المدخرات المحلية. وإنطلاقاً من موقعه المصرفي، حدد الدكتور طربيه بعض الأفكار لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية والتي هي مطلوبة من القطاعين العام والخاص ومنها:

- الحاجة إلى تهيئة البيئة الإقتصادية الكلية السليمة، فضلاً عن إطار قانوني وتنظيمي وضريبي يكون شفافاً ومستقراً ويمكن التنبُّؤ به.

- تبنّي الحكومات تدابير تهدف إلى تحفيز ودعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تعاون الحكومات مع القطاع الخاص من أجل إيجاد وتطوير الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تكفل ضمان مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند إقتراضها من المؤسسات المصرفية والمالية، مما يزيد من نطاق التمويل المصرفي المتاح لهذه المشروعات.

- المصارف العربية مدعوة إلى تنمية مكمّلات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عبر المساهمة في أشكال التأمين التي توجدها الحكومات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية...

وختم الدكتور طربيه: "إن الإبتكار في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل هو الذي يمكّن مشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة من النجاح في الإستمرار والنمو"...

LA PRESSE

Vendredi 27 Juin 2003

Le développement et les banques arabes

FRÉDÉRIC WAGNIÈRE

L'UNION DES BANQUES arabes a tenu un sommet bancaire de deux jours à Montréal dans le but d'améliorer les pratiques bancaires et leur coopération dans les pays arabes et pour développer leurs liens financiers et économiques dans le monde. Les États-Unis ont un intérêt très évident dans les activités de l'Union et un des invités de marque du sommet était Anthony Wayne, secrétaire d'État adjoint et chef du Bureau des affaires économiques et commerciales.

Les attentats du 11 septembre 2001 et la guerre en Irak ont donné plus d'importance à l'intérêt que le bureau de M. Wayne porte aux pays arabes. Il s'agit d'une part d'encourager le dépistage et l'interdiction du financement du terrorisme dans le monde et, d'autre part, de développer les moyens de mieux intégrer ces pays dans le développement économique et commercial du monde.

M. Wayne a expliqué à *La Presse* qu'aux États-Unis, la lutte contre le terrorisme est un effort qui exige la collaboration de nombreux départements comme le Trésor, la Justice, le nouveau département de la Sécurité intérieure et les services de renseignements. Le département d'État est notamment chargé d'assurer la liaison avec les efforts d'autres pays. Même si le Trésor et d'autres départements ont des contacts de longue date qui leur permet de participer à des opérations d'envergure internationale, la nature de la lutte contre le terrorisme international exige souvent la collaboration avec des pays qui n'entretiennent pas des rapports spécialisés de longue datte.

Le département d'État arrive à créer ces liens et ces contacts par la voie diplomatique traditionnelle. Cela souligne aussi que la lutte contre le terrorisme a un caractère international et n'est pas seulement une initiative américaine. C'est ainsi que le G8 donne régulièrement l'aval des grandes puissances à cet effort et des organisations comme l'Organisation de coopération et de développement économiques soutiennent l'échange d'informations, comme elle le fait pour le blanchiment de l'argent

Les banques arabes sont intéressées à participer à cet effort, car elles craignent qu'on puisse abuser de certains de leurs services pour organiser des attentats. Parmi les abus, il y a certaines oeuvres charitables dont les fonds sont détournés au profit d'organisations terroristes et l'utilisation du système du *hawala* qui permet le transfert international de fonds à peu de frais et en laissant très peu de traces. Ces abus nuiraient à l'effort des banques d'assurer de meilleurs services à leur clientèle dans les pays arabes et à travers le monde.

Une autre préoccupation de M. Wayne dans ses rapports avec les banques arabes est le projet du président George Bush de développer un partenariat économique au Moyen-Orient, qui serait notamment impliqué dans la reconstruction de l'Irak. Une récente réunion du Forum économique mondial à Amman, en Jordanie, avec la participation du secrétaire d'État, Colin Powell, et du représentant américain au Commerce, Richard Zoellick, a permis de faire le point sur les besoins des pays arabes pour rattraper leur retard dans le développement économique et commercial mondial.

Le Programme des Nations unies pour le développement a, en effet, constaté que les richesses pétrolières du Moyen-Orient font oublier au monde que ces pays connaissent une croissance économique inférieure à leur potentiel et que leur participation au commerce mondial n'augmente pas aussi rapidement que celui d'autres régions. Pour les États-Unis, aider à remédier à cette situation est un moyen d'améliorer la situation politique et, pour les banques arabes, réunies à Montréal, c'est un défi et une raison d'être.

النهار

السبت ٢٢ آذار ٢٠٠٣

اتحاد المصارف العربية أطلق قاعدة المعلومات
طربيه: تلبي حاجات الباحثين لتحديث القوانين

نجح اتحاد المصارف العربية، بعد ثمانية اشهر من العمل الدؤوب، في اطلاق قاعدة المعلومات القانونية العربية المتعلقة بالمهنة المصرفية. وتتميز القاعدة، المتاحة مجانا على شبكة الانترنت، بالصدقية والشمولية والدقة، وتستهدف، بحسب رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه، تسهيل الوصول الى المعلومة القانونية الصحيحة للمتعاملين مع المؤسسات المصرفية.

اطلاق قاعدة المعلومات هذه تم صباح امس، في مؤتمر صحافي عقد في بيت الامم المتحدة - الاسكوا، وشارك فيه الى طربيه، الامينة التنفيذية لاسكوا الدكتورة مervت التلاوي، والامين العام للاتحاد الدكتور فؤاد شاكر، والمنسق الاقليمي لبرنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج UNDP الدكتور عادل عبد اللطيف، والمستشار الفني والتقني الدكتور وسيم حرب، الى نقيب الصحافة محمد البعلبكي.

ورأى طربيه ان المشروع يسد ثغرة كبيرة يعانيها المستثمرون والباحثون والاقتصاديون والعاملون على تحديث القوانين العربية. موضحا ان هذا المشروع سيساهم في تطور العمل المصرفي العربي، وتعزيز حركة الاستثمار في الوطن العربي وتدعيمها وتنشيطها، الى تحديث القوانين المصرفية والاقتصادية.

وقال ان قاعدة المعلومات تشمل القوانين والتشريعات المصرفية والقوانين ذات الصلة بالعمل المصرفي والصرافة واسواق المال والاستثمار "وهي تتضمن في اصدارها الاول ٥٤٢ نصا قانونيا تم توزيعها على نصوص موثقة عددها ٢٧٥ نصا (٨٤٠٠ مادة)، ونحو ٣٠ من النصوص المكملة لتلك الموثقة والتي تم ادخالها حرفياً في القاعدة من دون توثيق، اضافة الى ٢٤٧ من النصوص المجاورة لتلك الموثقة كقوانين الشركات والقوانين التجارية، وقد تم ادخالها الى القاعدة عن طريق التصوير الالكتروني "Scaning".

واكد طربيه ان اتحاد المصارف سيواصل تحديث مضمون القاعدة على نحو دوري، ليتم في الاصدار الثاني استكمال توثيق النصوص والتوسع في الابواب المعتمدة، وليركز الاصدار الثالث على تيويم Updating النصوص الموثقة سابقا، اضافة الى مختارات من الاحكام القضائية المتعلقة بالقطاع المصرفي، ومقتطفات من المراجع الفقهية.

واكدت التلاوي ان الامم المتحدة تؤمن باهمية القطاع المدني المتمثل في الاتحادات والتجمعات المدنية "لانها صلحية المصلحة" في مشروعات تطويرية مماثلة، معتبرة انه في ضوء الاعباء الملقاة على عاتق الدول والحكومات، فقد بات من المهم ان تتحمل الاتحادات والجمعيات الاهلية والمجتمعات المدنية جزءاً من حصتها في تحمل المسؤوليات. وقالت ان المصارف العربية هي في امس الحاجة الى تطوير عملها ونظرتها الى التنمية "نتيجة المنافسة الشرسة القائمة في السوق العالمية".

واكد عبد اللطيف سعي برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع للبرنامج الانمائي للامم المتحدة الى دعم المبادرات الاقليمية العربية التي تعزز سيادة القانون ولا سيما من خلال نشر المعرفة والمعلومات القانونية، الامر الذي ينعكس ايجابا على عملية التنمية البشرية. واوضح ان هدف البرنامج الانمائي من انجاز هذه القاعدة هو تحقيق الشفافية في تداول المعلومات، واتاحة فرص متساوية للوصول اليها واستخدامها، وخصوصا ان تقنية المعلومات باتت وسيطا يمكن من تحقيق هذين الهدفين باقل تكلفة وبسرعة غير مسبوقة.

وتولى حرب شرح مكونات القاعدة وخصائصها، مؤكدا انها تقوم على ثلاث هي: الشمولية والصدقية والدقة. واوضح ان القاعدة تشبه الموسوعات "وهي عملية بناء مستمر ودائم لا مثيل لها في العالم، اذ ثمة محاولات محدودة تتناول نشر نصوص قانونية على نحو موثق على شبكة الانترنت، ولكن من دون اي تحليل او قيمة مضافة".

وقال ان القاعدة المصرفية تتميز بانها قاعدة معرفة تختلف عن بنوك المعلومات الموثقة (الاكثر رواجا)، وتوفر لزوار الموقع امكان الوصول الى مجموعة كبيرة من النصوص وحتى الى الجزء الاصغر منها، وضم فريق العمل نحو ٤٢ بينهم مراسلون في الدول العربية، وفي القاعدة نحو ٥٠٩ عناوين وقد بلغ عدد مصطلحاتها نحو ٤٨٨٠، اضافة الى انها مسلحة بـ"مكنز" اي ما يعني لائحة تتيح تجديد المصطلحات المستخدمة وعلاقاتها بالتساوي بين العبارات والمصطلحات والمرادفات المختلفة بين دولة واخرى.

واكد حرب ان اتحاد المصارف تولى انتاج هذه القاعدة، بالتعاون مع برنامج ادارة الحكم في الدول العربية UNDP، لانه المرجع الرسمي الذي يمثل القطاع المصرفي والصالح لان يتولى اصدار قاعدة معلومات لا تقتصر على التحصيل بل على تطوير المعلومات وتحديثها.

المراقب الانمائي
AL MORAKEB AL INMAI
العدد ١٣٥ – شباط (فبراير) ٢٠٠٣

ندوة الثورة الالكترونية بالامان المصرفي

معضاد: مصرف لبنان يضبط العمليات الكترونياً

طربيه: بناء تقنية المعلومات مسؤولية مشتركة

تحت عنوان "الثورة الالكترونية في الامان المصرفي وادارة المخاطر" نظّم اتحاد المصارف العربية ندوة في فندق بريستول بحضور عدد من الشخصيات المصرفية والخبراء.



فهيم معضاد يتوسط د. جوزف طربيه وفؤاد شاكر


جانب من الحضور

حضر الافتتاح نائب حاكم مصرف لبنان فهيم معضاد، ورئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه بصفته رئيساً للاتحاد، وامينه العام الدكتور فؤاد شاكر. وحضر ايضاً حشد من رجال الاعمال والاقتصاديين والمهتمين.

بداية تحدث د. **فؤاد شاكر** فقال "ان قضايا الاقتصاد الجديد وتفاعلاتها في الميدان المصرفي وضعها اتحاد المصارف العربية ضمن دائرة اهتماماته واولويات عمله منذ انطلاقة السلوكيات الالكترونية وتاثيراتها على كل انواع الاعمال الاقتصادية والتجارية والمصرفية".

واضاف: "ان المصارف العربية مدعوة الى التفاعل مع هذا الاقتصاد الجديد، ولكن ضمن استراتيجيات ورؤية وتقنيات واضحة ومدروسة، تعتمد الحذر والدراية والاستشراف والانضباط، من اجل ضمان النتائج المرجوة، وتجنباً للمخاطر المحسوبة وغير المحسوبة ايضاً".

ثم تحدث د. **جوزف طربيه** فقال: "ان اهم اساس استراتيجي للتعامل مع عصر المعلومات هو ادراك الحاجة الى حزمة متكاملة من التشريعات المتعين سنها معا لمعالجة كل حقول عصر المعلومات وميادينه، وذلك في ميادين النشاطات المالية والتجارية، وفي حقول القانون الجزائي، وقوانين العمل الاداري وانظمتها، والمعايير والخدمات وقوانين الملكية الفكرية".

ولفت الى "ان تطوير الاطار التشريعي - القانوني في المنطقة العربية، ليحكم قيام العمل القانوني وتطوره وينظمه ويرعاه، قد بات امراً محتوماً اليوم اكثر من اي وقت مضى، وخصوصاً في ظل تحول بعض الحكومات العربية حكومات الكترونية، وفي ظل دخول عدد من المصارف العربية ميدان العمل المصرفي والالكتروني. كما ان ذلك ضروري من اجل تامين امن المعلومات وخصوصيتها في عالم تزيد فيه جرائم الكمبيوتر والانترنت" مشيراً الى ان العالم "شهد خلال الاعوام الماضية تكاثر نشاطات الاعتداء على البيانات والمعلومات، سواء اكانت شخصية تتصل بحياة الفرد واسراره ام ذات طبيعة اقتصادية كمعلومات عن النشاط التجاري او البيانات المالية، او بيانات تتصل بالامن القومي والاجتماعي". معتبراً ان "ما يسمى "جرائم الكمبيوتر والانترنت" Cyber Crimes، او "المخاطر التكنولوجية" Technology Risks التي اضحى التعامل معها في شكل سليم ولاسيما من خلال التحصين التشريعي لامن المعلومات وسريتها وخصوصيتها، قد بات امراً حيوياً، لما لهذه الظاهرة من مخاطر اقتصادية وامنية واجتماعية وثقافية ومصرفية كبيرة للغاية".

واكد طربيه "ان بناء نظام فاعل لعصر تقنية المعلومات عملية تكاملية، تقوم بها الدولة والقطاع الخاص بواجبات رئيسية، ليس مجرد مشاركة في الجهد، وانما انصهار في خطط الاداء".

ولفت الى ان اتحاد المصارف العربية، تماشياً منه مع الثورة التكنولوجية المتسارعة ودخول عصر الصيرفة الالكترونية، "يعمل على انجاز مجموعة من المشاريع العلمية والعملية الريادية على مستوى العالم العربي، ابرزها انشاء الشبكة المصرفية العربية، وربط شبكات الصرف الآلي".

وقال **فهيم معضاد** في مداخلته "ان التكاسات اسواق المال في الولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٧٨ كانت اشارة اولى الى مخاطر استعمال التقنيات الالكترونية في معاملات هذه الاسواق" لافتاً الى "ان اخطار التعامل المالي بالتقنيات الالكترونية هي في صلب اهتمامات العاملين باستقرار الانظمة المالية وتحرير تجارة الخدمات المالية، وفتح الاسواق وربطها بعضها ببعض".

ولاحظ "ان لجنة بال في تناولها لادارة المخاطر المتعلقة بالصيرفة الالكترونية، خلصت الى توصيات عدة، من اهمها دعوة القائمين على الادارة العليا للمؤسسات المصرفية والمالية الى تجهيز مؤسساتهم بانظمة رقابة فاعلة وشاملة للعمليات النفذة الكترونياً، بما فيها علاقاتهم مع اي فريق ثالث قد يلجأون الى

الاستعانة بخدماته.

وطالبت اللجنة المسؤولين عن الادارة العليا باعتماد انظمة لاثبات هوية العميل وضمان سلامة العمليات وحفظ المعلومات وسريتها وخصوصيتها، وتقسيم المهمات لتحديد المسؤولية، وتوفير وسائل مواجهة الحوادث الطارئة والتحوط للمخاطر بما فيها المخاطر القانونية. واوصت اللجنة، بالنسبة الى العمليات المصرفية عبر الحدود، بان تعمد كل مؤسسة، قبل مباشرة تقديم خدمات كهذه، الى اجراء التقويم المناسب للمخاطر.

ودعت اللجنة من جهة اخرى، السلطات الرقابية في البلد الام والبلد المضيف الى تعميق التعاون وتحديد المسؤوليات وتبادل المعلومات، في ما بينها للتأكد من ان هناك رقابة كافية على العمليات المصرفية الالكترونية المنفذة عبر الحدود، ومن ادراك المعنيين في البلدين لشتى التحديات والمخاطر المتعلقة بهذه العمليات".

واذ لفت معضاد الى "ان لبنان اصدر القانون رقم ١٣٣ تاريخ ١٩٩٩/١٠/٣٦ الذي اضاف الى مهمات مصرف لبنان، مهمة تنظيم المؤسسات ورقابتها التي تتعاطى بوسائل الدفع والائتمان والتحويل والمقاصة والتسوية الالكترونية وانظمتها بما فيها تلك العائدة الى مختلف الادوات المالية". وقال: "استناداً الى هذا القانون، اصدر مصرف لبنان تعميماً طالب فيه المؤسسات غير المسجلة لديه بان تحصل على ترخيص مسبق منه قبل ممارستها ايا من العمليات المالية الالكترونية. اما المؤسسات المسجلة لديه او الخاضعة لاشرافه فاكتفى بالطلب منها اعلامه مسبقا بالامر، وبنوع العمليات التي ستقوم بها وتحديد الوسائل الالكترونية، على ان تبقى جميع العمليات المنفذة الكترونياً خاضعة للشروط الاخرى عينها للعمليات المنفذة بالوسائل التقليدية (...)".

وذكر "ان مصرف لبنان اصدر قراراً يتعلق بالصراف الآلي وببطاقات الائتمان والوفاء، سمح فيه لكل مصرف بوضع صراف الي وتثبيته وتشغيله في مراكز عمله او خارجها، على ان تقبل هذه الاجهزة جميع بطاقات الائتمان والوفاء المصدرة في السوق وفقاً لمعايير مصرف لبنان، وان تجري محلياً كل اعمال المقاصة والتسوية والتحكيم بالمنازعات الخاصة باستعمال البطاقات (...)".

وقد اطلق مصرف لبنان اخيراً، بالاتفاق مع الوكالة الاميركية للتجارة والتنمية وجمعية المصارف وشركة هيوليت باكارد، مشروع شبكة الامان المصرفية. وهذا المشروع يعتبر بحق قفزة نوعية هي الاولى في المنطقة لجهة حداثتها".

وختم: "ان الخطوات التنظيمية والتجهيزية المتخذة، وان تكن على درجة كبيرة من الاهمية، الا انها تبقى قاصرة عن تحقيق البيئة الالكترونية التي تطمح اليها، ما لم تستكمل باطار تشريعي يحدد



د. طربيه مع فهيم معضاد

المسؤوليات ويعاقب المخالفات والاعمال الجرمية المستحدثة" مطالباً بـ "ضرورة الاسراع في بت عدد كبير من مشاريع القوانين المعروضة امام السلطة التشريعية، خصوصاً تلك المتعلقة ببطاقات الوفاء والاثبات والتوقيع الالكتروني، والمصادقة على هذا التوقيع، وبالجرائم المرتكبة بالوسائل الالكترونية، مما يساعد على تحقيق البنية الالكترونية التي تخدم الاقتصاد ومؤسساته".

الجلسات

بعد ذلك، عقدت ثلاث جلسات عمل. الاولى حاضر فيها مدير العلوماتية في مصرف لبنان علي نحلة تحت عنوان "تجربة مصرف لبنان". الثانية كان عنوانها "تحضير مكتب الئتمان: القضايا التقنية والقانونية" حاضر فيها رئيس مجلس ادارة شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي. اما الجلسة الختامية فكانت تحت عنوان "تأمين الحماية الشاملة في العمليات المصرفية" وحاضر فيها الدكتور مهيب ياسين من قسم المعلوماتية في مصرف لبنان.

يشار الى ان الندوة استمرت ثلاثة ايام تناولت موضوعات تتعلق بالحماية المصرفية وادارة المخاطر عبر استخدام احدث التقنيات، وتأمين سرية المعلومات والحسابات وامنها بواسطة الركائز الالكترونية في العمل المصرفي



حضور

الكفاح العربي
Al Kifah Al Arabi

الخميس ٩ كانون الثاني ٢٠٠٣

ندوة «الثورة الإلكترونية في الأمان المصرفي»

طربيه طالب بقوانين تحمي أمن المعلومات
معضاد يدعو الى تقويم مناسب للمخاطر

نظم اتحاد المصارف العربية ندوة عن «الثورة الالكترونية في الأمان المصرفي وإدارة المخاطر» أمس في فندق البريستول برعاية مصرف لبنان وحضور عدد من المصرفيين وفاعليات مالية واقتصادية

بداية تحدث الأمين العام للاتحاد فؤاد شاكر مشيراً الى «ان قضايا الاقتصاد الجديد وتفاعلاتها في الميدان المصرفي وضعها اتحاد المصارف العربية ضمن دائرة اهتماماته وأولويات عمله منذ انطلاقة السلوكيات الالكترونية، وتأثيراتها في انواع الاعمال الاقتصادية والتجارية والمصرفية كافة». داعياً المصارف العربية الى التفاعل مع هذا الاقتصاد الجديد، لكن ضمن استراتيجية ورؤية وتقنيات واضحة.

طربيه

ثم تحدث رئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه مشيراً الى ان «الصمود في عالم اليوم بات يتطلب مواكبة متواصلة وناجحة مع متغيرات العصر الالكتروني، ولا سيما في الاعمال المالية والمصرفية».

وأضاف: «نحن نعيش في عالم السلوكيات الالكترونية والتي باتت تدخل في كل جزئية من حياتنا وأعمالنا وتوجهاتنا، فالتجارة أمست تجارة الكترونية، والاعمال الكترونية، والتعليم يتجه الى ان يكون الكترونياً، والعمل المصرفي يتزايد مساره نحو الاعمال المصرفية الالكترونية، حتى ان دولاً عدة في العالم بدأت تتكلم بلغة القوانين والتشريعات الالكترونية، وبات التحول من اقتصاد الموجودات الى اقتصاد المعلومات، ومن اقتصاد الاصول الى الاقتصاد الرقمي. وفي الحالتين، فان عالمنا يتجه نحو إحلال العقل الاصطناعي محل العقل البشري».

ورأى «أن العمل الالكتروني لم يتطور في بيئتنا العربية، ولم يرق الى مستوى التطورات الدولية بسبب غياب او قصور الإطار القانوني-التشريعي» مطالباً بايجاد «حزمة متكاملة من التشريعات في ميادين الانشطة المالية والتجارية وفي حقل القانون الجزائي وقوانين أنظمة العمل الاداري والمعايير والخدمات وقوانين الملكية الفكرية من أجل تأمين أمن المعلومات وخصوصيتها في عالم تزداد فيه جرائم الكمبيوتر والانترنت».

معضاد

ثم ألقى نائب حاكم مصرف لبنان فهيم معضاد كلمة مما جاء فيها: «ان التعامل المالي الالكتروني أفرز منذ بدايته منازعات افرادية وقضائية متنوعة... اما حالياً فان مخاطر التعامل المالي بالتقنيات الالكترونية هي في صلب اهتمامات العاملين باستقرار الأنظمة المالية وتحرير تجارة الخدمات المالية وفتح الاسواق وربطها بعضها بعضاً».

وأشار الى ان عدة توصيات خلصت اليها لجنة بازل في تناولها لادارة المخاطر المتعلقة بالصيرفة الالكترونية من أهمها «دعوة القائمين على الادارة العليا للمؤسسات المصرفية والمالية الى تجهيز مؤسساتهم بأنظمة رقابة فعالة وشاملة للعمليات المنفذة الكترونياً، وباعتماد أنظمة لإثبات هوية العميل، وضمان سلامة العمليات، وسلامة حفظ المعلومات وسريتها وخصوصيتها، وتقسيم المهمات لتحديد المسؤولية وتوفير وسائل مواجهة الحوادث الطارئة والتحوط من المخاطر بما فيها المخاطر القانونية، كما أوصت بالنسبة الى العمليات المصرفية عبر الحدود «بأن تعمد كل مؤسسة قبل المباشرة بتقديم هكذا خدمات الى إجراء التقويم المناسب للمخاطر، بسبب ظهور اختلافات جوهرية لدى السلطات المعنية».

وأشار القانون الرقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٦ الذي أضاف الى مهمات مصرف لبنان مهمة تنظيم ورقابة المؤسسات التي تتعاطى بوسائل وأنظمة الدفع والائتمان والتحويل والمقاصة والتسوية الالكترونية.

وأكد «ان مصرف لبنان يطلب توافر الربط الالكتروني لأي فرع جديد لأي مصرف. كما أصدر قراراً يتعلق بالصراف الآلي وببطاقات الائتمان والوفاء سمح فيه لكل مصرف وضع وتثبيت وتشغيل صراف آلي في مراكز عمله او خارجها.

النهار

الاربعاء ٩ تشرين الاول ٢٠٠٢

غرفة التجارة والصناعة اللبنانية الكندية كرمته بحفل
الدكتور طربيه: لبنان سيستعيد موقعه كمفترق حضارات ومركز مالي عالمي



صورة تذكارية



د.جوزيف طربيه يلقي كلمته

أكد الدكتور جوزيف طربيه، رئيس اتحاد البنوك العربية، ورئيس مجلس إدارة بنك الإعتماد اللبناني أن لبنان الذي أعطى الأبجدية للعالم سيستعيد موقعه كمفترق للحضارات وركيزة مالية في القرية الدولية التي نعيش عليها.

وجاء هذا التأكيد في أثناء حفل الإستقبال الذي أقيم على شرف الدكتور طربيه في مونتريال من قبل غرفة التجارة والصناعة الكندية اللبنانية، وكذلك في الغداء التكريمي الذي أقامه رئيس مكتب الإعتماد اللبناني في مونتريال في فندق كوين أليزبيت الأسبوع الماضي. وكان الدكتور جوزيف طربيه قد وصل إلى كندا على رأس وفد اقتصادي لإجراء محادثات مع كبار رجال المال والأعمال الكنديين وللتحضير لمؤتمر اتحاد البنوك العربية الذي سيعقد مؤتمره القادم في مدينة مونتريال. وقد أقامت غرفة التجارة والصناعة الكندية اللبنانية، والتي تضم مجمل رجال الأعمال الكنديين من أصل لبناني، حفل استقبال على شرف الدكتور طربيه في مركزها في النادي اللبناني السوري، حيث رحب به وبمرافقيه رئيس غرفة التجارة والصناعة الكندية اللبنانية الأستاذ شريف الجميل والذي هو في نفس الوقت مدير مكتب شركة طيران الشرق الأوسط في مونتريال.

وقد ألقى الجميل كلمة اثنى فيها على الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية اللبنانية وخاصة بنك الإعتماد اللبناني بتوجيهات الدكتور طربيه، في تطوير العلاقات المالية بين كندا ولبنان، وكذلك في جلب الإستثمارات الكندية لإنهاض الإقتصاد اللبناني.

وفي أثناء الإستقبال ألقى الدكتور طربية كلمة شكر فيها غرفة التجارة والصناعة على الحفل الذي أقيم على شرفه، وتحدث باسهاب عن دور لبنان العالمي في المجالين الإقتصادي والثقافي رغم صغر



شريف الجميل يلقي كلمته

حجمه، وعن التحدي الذي يواجهه والتصميم على الحفاظ عليه رغم كل ما تعرض له من مآس ومن ويلات.

وأعلن الدكتور طربيه بأن لبنان الذي صارت بناه التحتية من احدث ما في العالم ولد من تحت الرماد بعد ١٥ سنة من الدمار وعاد ليثبت حضوره وأهميته على خارطة العالم.

L'AVENIR
POUR UN MONDE MULTIPLE
Mercredi 9 Octobre 2002

Cocktail à l'Honneur de la visite de Dr Joseph Torbey et M. Georges El-Khoury



Dr. Joseph Torbey, président directeur général du "Crédit Libanais", était en visite à Montréal accompagné de M. Georges Khoury Président et directeur général du "Creditlease" et chef de la division internationale. la chambre du commerce Canada-liban, a organisé, pour l'occasion un cocktail durant lequel M. Torbey a prononcé cette allocution :

Excellences, Mesdames et Messieurs,

J'aimerais commencer par remercier la Chambre de Commerce et d'industrie Canada Liban d'avoir aimablement organisé cette réception ce soir.

Comme vous le savez si bien, le Liban est un petit pays dont les dimensions économiques et culturelles sont incommensurables avec l'exiguité de son territoire et l'insuffisance de ses ressources naturelles.

Capitale culturelle du monde arabe en 1999, ancienne capitale de l'argent et des affaires au Moyen-Orient, en 2002, Beyrouth est encore et toujours fidèle au rendez-vous.

Aujourd'hui, doté d'une infrastructure des plus modernes, le Liban renaît de ses cendres après 15 ans de destructions qui auraient effacés tout autre pays de la carte du monde vu leur étendue et leur importance.

Il ne fait pas de doute aujourd'hui que le Liban revit avec force et que tout est de nouveau possible dans ce pays, qui sût déjà surmonter tant de drames dans son histoire. Le destin du Liban est d'être au sein d'une région du monde où les 3 religions monothéistes avaient pris naissance, où actuellement les réserves pétrolières mondiales sont les plus importantes et où les chocs géopolitiques et géostratégiques se sont succédés depuis l'antiquité jusqu'à nos jours.

Le Liban est actuellement au centre d'une mutation socio-économique d'une dimension majeure. Le côté négatif de cette mutation réside dans le volume de la dette publique qui pèse lourdement sur l'économie nationale. Le côté positif est représenté par la puissance du secteur bancaire et ses dimensions régionales et internationales, ainsi que par la spécificité des structures économiques libanaises, forgées, des décennies durant, pour permettre à l'initiative privée de développer tout son dynamisme : libre circulation des hommes, des marchandises et des capitaux, liberté totale des changes et des transferts, le tout est renforcé par une tradition historique d'ouverture, une position géographique privilégiée et des ressources humaines qualifiées et entreprenantes.

Le Liban est entrain de récupérer sa vocation comme place financière régionale. Le secteur bancaire libanais occupe toujours un rôle pionnier dans l'économie nationale, et a été, depuis l'indépendance jusqu'à nos jours, la fierté de tous les Libanais. Réalisant la nécessité de s'intégrer dans la mondialisation, les banques se sont engagées dans un processus de restructuration afin de s'adapter à un environnement régional et international en permanente mutation.

Le nombre de banques opérant au Liban s'élève actuellement à 63 dont 12 banques étrangères. De même 19 banques étrangères ont des bureaux de représentation au Liban. Par ailleurs, 18 banques libanaises ont une présence à l'étranger à travers 52 entités bancaires.

Les progrès réalisés par le secteur bancaire libanais durant ces dix dernières années n'auraient pas été possibles sans l'assainissement réglementaire mené par la Banque centrale du Liban, avec l'étroite coopération de l'Association des banques du Liban. La liste des réformes en matière de législations bancaires est longue; elles révèlent notamment la claire volonté du secteur bancaire ainsi que des autorités compétentes de restructurer le secteur en le modernisant, afin d'accompagner les nouvelles mutations de l'environnement international.

Le secteur bancaire, pilier de l'économie libanaise, a joué aussi un rôle dans l'effort de la reconstruction du Liban après guerre, en assurant à l'Etat libanais un financement adéquat qui a permis de doter le pays d'une infrastructure qui est la plus moderne du Moyen-Orient. L'effondrement du processus de paix dans la région a empêché le Liban jusqu'à présent de récolter les dividendes de l'investissement déjà fait.

Malgré ce contretemps, le secteur bancaire libanais s'est doté des mesures de sûreté les plus élevées pour faire face à n'importe quel défi économique. En effet, ce secteur présente des taux de capitalisation élevés, des ratios de solvabilité qui dépassent les taux spécifiés par le Comité de Bâle, des taux de performance et de liquidité élevés. Ces éléments fondamentaux assurent à nos banques la loyauté des déposants ainsi que la confiance internationale dans sa capacité à bien gérer ses risques privées et publics.

Sur ce plan, le potentiel du secteur bancaire libanais dépasse les dimensions de l'économie libanaise. D'ailleurs, le passage en revue des principaux indicateurs permet de le vérifier :

-En premier, le total du bilan consolidé des banques a atteint, en août 2002 équivalent de 49 milliards de U.S. dollars comparativement à 54 milliards d'un pays pétrolier comme le Kuwait; le total des actifs des Banques au Liban représentent ainsi 3 fois le volume du produit national brut du pays qui est l'équivalent de 16 milliards de U.S. dollars.

- Les dépôts représentent environ 40 milliards de U.S. dollars, un chiffre qui reflète l'attraction du secteur bancaire pour les dépôts des résidents et non-résidents.

- D'autre part, les capitaux propres des banques ont enregistré en juillet 2002 un total de 3,2 milliards de dollars soit 6,5 % du total des postes de l'actif reflétant ainsi les efforts des banques à se conformer aux normes internationales.

Parallèlement à l'expansion de leurs activités, les banques améliorent leurs performances en visant le meilleur équilibre entre l'augmentation des profits et la diminution des risques. Le taux de liquidité a dépassé les 42%, ce qui est un niveau élevé par rapport aux critères internationaux reconnus. Quant au taux de solvabilité il a atteint actuellement les 15%. Celui requis par le Comité de Bâle est de (8%) et celui exigés par la Banque centrale du Liban, est de l'ordre de (12%).

Nous sommes confiants que les Libanais, habitués à faire face aux crises diverses et à surmonter leurs conséquences, lèveront encore une fois ce défi de l'économie et de la conjoncture régionale et internationale pour en émerger plus forts.

Ce pays qui a donné l'alphabet au monde regagnera sa position de carrefour de civilisations et de plate-forme financière dans le village mondial où nous vivons.

Merci

إتحاد المصارف العربية
تشرين اول / اكتوبر ٢٠٠٢

مجلس إدارة الإتحاد عقد إجتماعه العادي الـ 68 في الخرطوم

تأكيد على مواصلة مشروع ربط شبكات الصرف الآلي العربي

وإعادة تفعيل مركز الوساطة والتحكيم العربي

الحيدوسي عضواً في اللجنة التنفيذية للإتحاد



الدكتور جوزف طربيه مترئساً الإجتماع وإلى يساره الدكتور فؤاد شاكر



السادة: (من اليمين) أحمد الخلوي، عدنان بن حيدر بن درويش، زهير الخوري



من اليمين السادة: فائق مجيد العبيدي، ، الهادي شايب عيتو، وشريف سامي (ممثلاً السيد سعيد المسند)

عقد مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية إجتماعه العادي الثامن والستون يوم الإثنين الواقع في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2002 في قاعة الإجتماعات بمقر إتحاد المصارف السوداني في مدينة الخرطوم – السودان. وقد ترأس الإجتماع رئيس مجلس الإدارة الدكتور جوزف طربيه، وبحضور السادة أعضاء المجلس.

إفتتح رئيس المجلس الإجتماع بكلمة ترحيبية شكر فيها أعضاء المجلس على تعاونهم ودعمهم الكامل لجميع أنشطة وأعمال الإتحاد على صعيد دولهم وعلى صعيد المنطقة العربية ككل. وأشار الرئيس الى الإنطلاقة الناجحة لمؤتمر "الإستثمار في المستقبل" الذي نظمه الإتحاد في الخرطوم وذلك في صباح اليوم ذاته والذي افتتح أعماله رئيس جمهورية السودان.

كما رحب الرئيس بالسيد عيسى الحيدوسي الممثل الجديد للقطاع المصرفي التونسي في عضوية مجلس إدارة الإتحاد، كما أشار الى إختيار القطاع المصرفي الفلسطيني (عبر جمعية البنوك في فلسطين) ممثلاً له في مجلس إدارة الإتحاد وهو السيد مازن أبو حمدان. ورحب الرئيس بالسيد شريف سامي ممثل السيد سعيد المسند ممثل المصارف القطرية في عضوية المجلس.

وتطرق الرئيس الى التطورات الدولية غير المؤاتية لا سيّما بعد أحداث 11 سبتمبر وآثارها على الصعيدين الدولي والعربي، مشدداً على



(من اليمين): السيدان عدنان يوسف وفائق مجيد العبيدي



من اليمين: السيدان عيسى الحيدوسي وأحمد الطاوي



من اليسار السادة: حاتم الزبير، د. بابكر محي الدين إبراهيم، وعماد شهاب

أهمية وضرورة تعزيز التعاون بين الدول العربية على الصعيدين الإقتصادي والمصرفي، موضحاً أن الإتحاد يتبنى هذا التوجه في عمله، ومشيراً الى مشروع ربط شبكات الصرف الآلي العربية الذي يعمل على إنجازه الإتحاد والذي أثمر حتى الآن عن ربط دولتين هما لبنان وقطر، مع تواصل جهود الإتحاد على هذا الصعيد لزيادة نطاق الربط. وقال الرئيس بأن هذا المشروع قد عرض على الإجتماع الأخير لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وأنه يلقى الدعم المناسب منهم، مشيراً الى أن إقتراحات وردت بشأن إدخال بعض التعديلات الطفيفة على مشروع إتفاقية الربط والتي ينبغي أخذها بعين الإعتبار. وأكد على أن هذا المشروع هو غاية قومية عربية وتأتي في إطار المشروع الأكبر الذي ينبغي العمل عليه وهو تطوير نظام المدفوعات العربية وتسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية.

كما أشار الرئيس الى مشروع شان إستراتيجي يعمل الإتحاد على تحقيقه مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وهو إنشاء قاعدة بيانات قانونية عربية تتعلق بالمهنة المصرفية، والذي سيشكل أداة عمل رئيسية وأساسية للعاملين في الحقول المالية والمصرفية والتشريعية.

وعرض الدكتور فؤاد شاكر الأمين العام للإتحاد تقريره عن نشاط الإتحاد منذ الإجتماع الأخير لمجلس الإدارة بتاريخ 1/4/ 2002 في الدوحة – قطر، وذلك على أصعدة نشاط الندوات والمنتديات والمؤتمرات والمجلة والمؤلفات وبنك المعلومات عن الفترة المتصرمة وللفترة المتبقية من العام الحالي. كما عرض لتطور العضوية في الإتحاد، والزيارات الرسمية لوفود الإتحاد ومشاركته في الإجتماعات الإقليمية والدولية، وتعاونه مع جهات إقليمية ودولية، كذلك إستعرض الخطوات المحققة في مجال مشروعات الإتحاد المحددة ضمن إستراتيجيته.

وفي مجال المجلة، طلب مجلس الإدارة إصدار الإتحاد نشرة دورية خاصة تتضمن المستجدات على صعيد عضوية الإتحاد بحيث يكون أعضاء المجلس والمجتمع المصرفي العربي على علم بالأعضاء الجدد في الإتحاد، مع إعطاء نبذة متكاملة عن كل عضو.

كما أوصى المجلس بضرورة زيادة تواصل الإتحاد مع الجمعيات والإتحادات المصرفية العربية مع القيام ما أمكن بزيارات لكبار المسؤولين بالإتحاد إلى الدول العربية في هذا النطاق لتوثيق عرى التعاون والتنسيق مع هذه الجمعيات والإتحادات لما فيه المصلحة العليا للمجتمع المصرفي العربي.

وأوصى المجلس أيضاً الإهتمام بإجراء زيارات على مستوى كبار المسؤولين بالإتحاد الى دول أجنبية تتواجد بها إحتمالات فرص ومجالات عمل مشترك بين القطاع المصرفي العربي والقطاع المصرفي في هذه الدول، وأوصى بالبدء بتحضير زيارة رسمية الى ماليزيا، على أن تكون هذه الزيارات ضمن رؤية ومحور وأهداف لكي تكون مفيدة على الصعيد العملي.

وبحث الحضور في مشروع إعادة تفعيل مركز الوساطة والتحكيم العربي وإيجاد الآلية التي يمكن أن يعتمدها المحكمون ضمن لائحة يضعها الإتحاد، وأن هؤلاء المحكمين يجب أن يكونوا أقطاباً في العمل القانوني والمصرفي معروفين ويتمتعون بالمؤهلات والخبرات والكفاءة اللازمة لكي يوفروا للمركز المصداقية الملائمة.

وطلب إضافة ندوات حول معايير المحاسبة الدولية (المعيارين 39 و 40) الى برنامج عمل الندوات والمنتديات والمؤتمرات للعام 2003.

وقرر مجلس الإدارة عقد إجتماعين له في العام القادم، الأول في مسقط/سلطنة عُمان في شهر آذار/مارس والثاني في المغرب.

وقرر مجلس الإدارة تسمية الأستاذ عيسى الحيدوسي عضو مجلس الإدارة عضواً في اللجنة التنفيذية بدلاً عن السيد علي دبيه.

كما وافق مجلس الإدارة من حيث المبدأ على شراء قطعة أرض للإتحاد في بيروت لبناء مقر له فيها.□

إتحاد المصارف العربية
ايلول / سبتمبر ٢٠٠٢

في إطار ترتيبات مؤتمر السودان:

فخامة الرئيس الفريق عمر حسن أحمد البشير يستقبل وفد إتحاد المصارف العربية برئاسة الدكتور جوزف طربيه



وفد الإتحاد اثناء لقائه فخامة رئيس الجمهورية

في إطار ترتيبات المؤتمر المصرفي العربي (الإستثمار في المستقبل) الذي سينظمه إتحاد المصارف العربية في الخرطوم – السودان خلال الفترة من 8–2002/10/9، قام رئيس الإتحاد الدكتور جوزف طربيه بإجراء زيارة رسمية إلى الخرطوم يرافقه الأمين العام للإتحاد الدكتور فؤاد شاكر والأمين العام المساعد الدكتور بابكر محي الدين إبراهيم الصديق، حيث التقى وفد الإتحاد فخامة رئيس جمهورية السودان الفريق عمر حسن أحمد البشير، ووزير الصناعة والإستثمار معالي الدكتور جلال الدقير، ووزير المالية والإقتصاد الوطني معالي الأستاذ الزبير أحمد الحسن، ومحافظ بنك السودان معالي الدكتور صابر محمد حسن، ورئيس إتحاد المصارف السوداني عضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الأستاذ حاتم الزبير، وايضاً قيادات المصارف السودانية.

وخلال الزيارات الرسمية لرئيس



فخامة رئيس الجمهورية يتحدث إلى رئيس وأمين عام الإتحاد

الجمهورية والسادة الوزراء ومحافظ البنك المركزي، كان بصحبة وفد الإتحاد عضو مجلس إدارته ورئيس إتحاد المصارف السوداني الأستاذ حاتم الزبير، كما كان بصحبة وفد الإتحاد أثناء زيارته لفخامة رئيس الجمهورية معالي الدكتور عبد المنعم القوصي النائب الأول لمحافظ بنك السودان والأستاذ أحمد محمد علي مدير عام بنك أمدرمان الوطني.

وقد كانت هذه الزيارة فرصة مناسبة لوفد الإتحاد لوضع السادة المسؤولين في السودان في أجواء الترتيبات الخاصة بمؤتمر (الإستثمار في المستقبل)، وأيضاً للإستنارة بآراء السادة المسؤولين السودانيين بشأن التطوُّرات الإيجابية الحاصلةفي الإقتصاد السوداني ومناخه الإستثماري وأيضاً التحوُّلات المتواصلة في القطاع المصرفي السوداني بإتجاه التحديث والتطوير والعصرنة.

كما كانت الزيارة فرصة لتعزيز الرعاية الرسمية للمؤتمر وتأكيد حضور فخامة رئيس الجمهورية. وأيضاً كانت فرصة لوضع المسؤولين الرسميين والمصرفيين السودانيين في أجواء التحرُّكات التي يقوم بها الإتحاد لتأكيد نجاح المؤتمر وفق ما هو منشود.

وقد وضع رئيس الإتحاد الدكتور جوزف طربيه فخامة رئيس الجمهورية الفريق عمر حسن أحمد البشير في أجواء استراتيجية عمل الإتحاد الجديدة والمشروعات التي يعمل على تحقيقها خدمة لأغراض التنمية المصرفية والإقتصادية في المنطقة العربية.

بدوره بارك فخامة الرئيس جهود الإتحاد الدؤوبة لتعزيز التعاون بين المصارف العربية، وتشجيع العمل الإقتصادي العربي المشترك على كافة الأصعدة.

كما كانت هذه الزيارة فرصة للإتحاد للوقوف على مستجدات السياسات التمويلية والإستثمارية والنقدية والمصرفية في السودان، حيث اطلع وفد الإتحاد على برامج عمل وزارات الصناعة والإستثمار، والمالية والإقتصاد الوطني، وبنك السودان، كما اطلع على الخطط الموضوعة للمرحلة المقبلة.□



وفد الإتحاد وقيادات مصارف سودانية اثناء زيارة فخامة رئيس الجمهورية

السفير
الاربعاء ٣ تموز ٢٠٠٢ – العدد ٩٢٣٨

افتتاح «المؤتمر المصرفي العربي: العودة إلى المستقبل»

السنيورة: «عقبات تعيق الاستثمارات وانتقال الأموال بين دولنا»

أكد وزير المالية فؤاد السنيورة ضرورة ان يدفع القطاع المصرفي العربي بشكل عام باتجاه إزالة الحواجز والعقبات التي تعيق تبادل الخبرات والتقنيات بين دولة وأخرى، ويكبل الاستثمارات ويعيق انتقال الاموال بين دولنا، واعتبر ان التأخر في ازالة هذه المعوقات يحول، يقينا، دون تطور اقتصاداتنا الى المستوى المنشود، ويجعلنا عرضة للتهميش في مجالات الاستثمار والمنافسة، ويكون من نتائج تقاعسنا ان تتسع المجال للمصارف الأجنبية ان تأخذ موقع الصدارة في أسواقنا، مما قد يؤدي الى تحويل جزء هام من الودائع العربية الى خارج بلداننا، والى حرمان شعوبنا من عائدات التنمية والنمو اللذين يمكن لهذه الرساميل ان تحفزهما.


مقدمة الحضور (حسن حمل)

من جهته، شدد رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه على ضرورة تعميق اندماج الاقتصادات العربية ضمن المنظومة الاقتصادية الدولية من أجل تعظيم استفادة هذه الاقتصادات من حركة التجارة والاستثمارات، إذ ان وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية لا يزيد على ٤٪، ووزن المستوردات العربية في المستوردات العالمية لا يزيد على ٣٪، كما أن حصة الدول العربية من إجمالي حركة الرساميل الخاصة المنتقلة عبر حدود العالم لا تزيد على ٢٪ في أحسن الأحوال.


السحيباني، طربيه، السنيورة، سلامة، التلاوي والقصار خلال الافتتاح

جاء ذلك خلال افتتاح «المؤتمر المصرفي العربي» الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بعنوان «العودة الى المستقبل» في فندق «فينيسيا»، برعاية الرئيس رفيق الحريري ممثلا بوزير المالية فؤاد السنيورة، الدكتور جوزف طربيه، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والتجارة في لبنان عدنان القصار، الأمين التنفيذي للإسكوا، الدكتورة مرفت التلاوي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية عبد الرحمن السحيباني، كما حضر الافتتاح عدد من الوزراء والنواب وعدد من رجال الأعمال والاقتصاد.

طربيه

بداية تحدث الدكتور جوزف طربيه فقال إن مصارفنا العربية إزاء هذه التطورات الدولية والاقليمية ترى نفسها أمام استحقاقين أساسيين: الأول: ضرورة تعميق اندماج الاقتصادات العربية ضمن المنظومة الاقتصادية الدولية، والثاني يتمثل في ضرورة قيام المصارف العربية بجهود مكثفة نحو تسريع عملية التكامل بين الاقتصادات العربية وتوسيع القاعدة الإنتاجية لدولنا، وعلى النحو الذي يكفل تفعيل التجارة البينية وبالتالي زيادة فرص النمو. فوزن التجارة البينية في اجمالي التجارة العربية لا يزال دون ١٠٪ رغم المحاولات الجادة لإقامة منطقة عربية للتجارة الحرة. كما ان الاستثمارات البينية العربية، في ظل اقتصاد عربي يزيد ناتجه المحلي على ٧٠٠ مليار دولار، لم تزد سنويا خلال الأعوام الخمس الاخيرة على ٢,٥ مليار دولار، في وقت تزيد فيه الرساميل العربية الموجودة في الخارج على ألف مليار دولار.

وقال ان اتباع خطوات معينة جعلت حجم قطاعنا المصرفي العربي يتضاعف، بحيث باتت موجوداته الاجمالية تزيد اليوم على ٧٧٥ مليار دولار في نهاية العام الماضي، وأمواله الخاصة ٥٠ مليارا، وقاعدة ودائعه ٣٨٥ مليارا، وهو يعمل بمعدل ملاءة مالية يناهز ١٥٪ وبمعدل عائد على حقوق الملكية يزيد على ١٤,٩٪ كما ان حجم أصوله يوازي ما نسبته ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة العربية ككل، وهذه من النسب الكبيرة جدا بالمقاييس العالمية.

التلاوي

ثم قدم المتحدثين أمين عام اتحاد المصارف العربية الدكتور فؤاد شاكر، فألقت الدكتور مرفت التلاوي كلمة اشارت فيها الى ان التعاون المشترك بين المصارف العربية وصناديق التنمية أدى الى مشاريع عربية ناجحة ومميزة تم تمويلها من قبل هذه المصارف والصناديق، ونرى نتائجها في محيطنا وفي كل دولة عربية، مشددة على أهمية الدور المستقبلي للمصارف وصناديق التنمية في المنطقة في ضوء تحديات العولمة.

وقالت: إن الإسكوا كمنظمة إقليمية تعمل على مساعدة الدول الأعضاء على زيادة التعاون الإقتصادي في ما بينها، وصولا الى التكامل الاقليمي، وتعمل في الوقت نفسه على مساعدة الدول على الإندماج في الاقتصاد العالمي، عن طريق تنفيذ برامج تفاول تحرير التجارة الدولية وتحسين الإطار التشريعي، والبنية التحتية والنهوض والتنمية البشرية، ولفتت الى انه تم اعادة هيكلتها (الإسكوا) لتتناسب مع المتغيرات العالمية وتوفر المعلومات اللازمة لدول المنطقة من خلال انشاء ثلاث ادارات جديدة: العولمة، التكامل الاقتصادي، وادارة تكنولوجيا المعلومات.

القصار

وتحدث عدنان القصار فرأى ان حالة الخوف والقلق التي تسود الاقتصاد العالمي والتي تخللها انهيار شركات ومؤسسات عملاقة تركت تأثيرات سلبية على استثماراتنا العربية، تدعونا الى اعادة النظر بقراراتنا الاستثمارية والتوجه بهذه الاستثمارات نحو عالمنا العربي.

وانتقل الى الحديث عن لبنان الذي يعاني من بعض الاختلالات الاساسية في بنية اقتصاده، ولكنه يملك امكانات أساسية تمكنه من التعامل مع هذه الاختلالات بما يكفل تنامي النمو وقال: «نحن كهيئات اقتصادية قمنا بإعداد ورقة تحدد الإطار العام للسياسات المطلوبة لرسم مسار حل مشكلات الاقتصاد وقدمناها إلى الرؤساء الثلاثة (...)، وتتطلع للمساهمة مع القطاع العام في ترجمة ما ورد في ورقتنا الى برنامج متكامل وقابل للتنفيذ في البعدين الآني والاستراتيجي.

السحيباني

وألقى كلمة جامعة الدول العربية عبد الرحمن السحيباني فقال إن الجهاز المصرفي العربي لا بد وان يلعب دورا اكثر محورية في التنمية الاقتصادية للدول العربية، وذلك لما له من قدرات هائلة وآليات عديدة تساعد على تعبئة الموارد الادخارية المحلية، خاصة في ضوء الاوضاع السائدة في المنطقة.

واضاف تعاني الدول العربية من انخفاض معدلات الادخار المحلي في الوقت الذي تحتاج فيه لاستثمارات كبيرة لاستكمال متطلبات التنمية، وهو الامر الذي يؤدي الى اتساع فجوة الموارد المحلية وبالتالي ازدياد الحاجة الى ادارة السياسة النقدية للبلاد بما يحقق التراكم الرأسمالي اللازم.

وشدد السحيباني على ضرورة تعظيم ايجابيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الاوروبي والحد من سلبياتها، من خلال وضع برنامج للتحديث والتطوير في كافة القطاعات الاقتصادية لتعظيم كفاءتها على المنافسة.

سلامة

وتحدث الدكتور رياض سلامة عن تداعيات العولمة واحداث ١١ ايلول، مشيرا الى خسائر العالم العربي في الرأسمال وفي المداخيل يصعب تعويضها في حال بقيت اسعار النفط على حالها ومديونية الدول العربية على ارتفاع.

وقال: الكلام عن المستقبل يعني تحرير التجارة وزيادة التبادل التجاري ما بين الدول العربية، وهذا يتطلب إسقاط الحواجز الجمركية والادارية والقبول بالتداول والتسديد بعملاتنا. من هنا ضرورة توسيع ما تقوم به دول الخليج من محاولات لربط عملاتها، ولو تطلب ذلك تنسيقا اكبر في السياسات المالية بين كل الدول العربية.

كما ان تحرير الاستثمار والتقارب في التشريعات وبالاخص التي لها علاقة بالملكية وبحرية التحاويل اساسي لايجاد سوق عربية واسعة.

واضاف: عند ايجاد هذه السوق، ستتعزز المنافسة بين المؤسسات القادرة وستزداد الانتاجية وتتوزع الثروات بشكل سليم في كل انحاء العالم العربي.

السنيورة

وتحدث الوزير السنيورة فعرض ملاحظات عدة حول القطاع المصرفي العربي، فبعض هذه الدول يتمتع بقطاع متنوع يشبع حاجات اقتصاداتها، في حين ان عددا اكبر من الدول العربية يعاني من نقص حاد في الخدمات المصرفية والمالية (...) كما ان الطاقات البشرية العاملة في القطاعات المصرفية في عدد من هذه الدول لم تحقق قفزات نوعية هامة لجهة التدريب وسعة الاطلاع واكتساب المهارات الجديدة ان بالنسبة للخدمات او للادوات المالية المستعملة. كما ان العديد من المصارف فيها لم يقم بتطوير سياساته وادواته بما يمكنه من تأمين خدمات مالية ومصرفية متطورة وبكفاءة عالية، اضافة الى الحصرية في بعض هذه الدول في عدد محدود من المصارف التي تستأثر بأحجام كبيرة من العمل المصرفي، في حين يقتصر دور المصارف الاخرى على اعمال بأحجام صغيرة.

ولفت الى انجازات الحكومة اللبنانية في عدد من المجالات، اشار الى العمل على سن قانون خاص للصيرفة الاسلامية. مؤكدا ان لبنان حقق وقطاعه المصرفي انجازين مهمين، إقرار لجنة المتابعة لمؤتمر باريس حول الرقابة على المصارف بأن لبنان بات ملتزما بـ٢٩ معيارا من اصل ٣٠ معيارا، وقرار «غافي» القاضي برفع اسم لبنان عن لائحة الدول غير المتعاونة في مكافحة تبييض الاموال، عارضا الاهداف التي تعمل الحكومة اللبنانية اليوم على اساسها.

بعد ذلك عقدت ثلاث جلسات، ويتابع المؤتمر اعماله اليوم حيث من المقرر ان يصدر التوصيات.

المستقبل

السبت ٨ حزيران ٢٠٠٢

اتحاد المصارف العربية يوقّع اتفاق تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وقّع اتحاد المصارف العربية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أمس، اتفاق تعاون لإنشاء قاعدة معلومات قانونية عربية تتعلق بالمهنة المصرفية في بيت الأمم المتحدة.

ووقّع عن الاتحاد رئيس مجلس إدارته الدكتور جوزف طربيه وعن البرنامج المنسق الاقليمي لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية السفير عادل عبداللطيف.

بداية تحدث طربيه فقال ان المشروع يرمي إلى «تحقيق هدف مصرفي - اقتصادي استراتيجي بعيد المدى بالنسبة لمنطقتنا العربية، وهو توفير المعلومات والمعرفة القانونية - المصرفية للجمهور الواسع لرجال الأعمال والمال وهذا ما يدعم اتخاذ القرارات، ويساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية، خصوصاً ان القطاع المصرفي يشكّل الرافعة والمحرك الرئيسي للأعمال والمشاريع التجارية والاقتصادية، ويشكّل القناة التي توفر تبادل الأموال والرساميل والتوظيفات».

وأشار إلى ان المشروع يأتي ضمن استراتيجية اتحاد المصارف التي تسعى إلى تطبيق عدد من المشاريع التي تساهم في تطوير العمل المصرفي. ومن أبرز هذه المشاريع «ربط شبكات الصرف الآلي العربية وهو مشروع بدأ تنفيذه منذ مطلع العام الجاري، ويسير بخطى ثابتة، نأمل اكتمالها قبل نهاية هذه السنة، ومشروع تحديث نظام تسوية المدفوعات العربي، الذي نعمل أيضاً على تحقيقه ضمن رؤية معينة وخطة عمل مبرمجة ومدروسة، ومشروع إنشاء الشبكة المصرفية العربية الذي خطينا خطوات ناجحة فيه حتى الآن، ونعمل على استكمال الخطوات المتبقية، ومشروع إعادة تفعيل مركز الوساطة والتحكيم لفض المنازعات المصرفية، والمالية العربية الذي قطعنا فيه شوطاً بعيداً حتى الآن».

وعن خيار التعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في هذا المشروع عزا طربيه ذلك إلى «تنامي علاقة العمل بين الاتحاد والأمم المتحدة، ومع العديد من وكالاتها الاقليمية والدولية، وهو تعاون بدأ مع اختيار اتحاد المصارف العربية مستشاراً من الدرجة الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ نحو ٥ سنوات».

ولفت إلى ان هذا التعاون مع هذه المنظمة الدولية الأساسية في العالم، إنما يأتي في اطار توجه اتحاد المصارف العربية نحو العالمية، بعدما وطّد علاقاته بكبرى المنظمات المالية والاقتصادية الاقليمية، وبعدما نجح في لعب أدوار بارزة على أصعدة ترويج التجارة والاستثمار والتمويل في المنطقة العربية، وبات في وضع يتطلع فيه إلى تسهيل وتسريع اندماج الاقتصاد العربي والقطاع المصرفي العربي في الاقتصاد الدولي وسوقه المالية الشاملة.

أما السفير عبداللطيف فتحدث من جهته عن برنامج إدارة الحكم، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو أطلق في مطلع عام ٢٠٠٠، ويهتم بأمور رئيسية هي سيادة القانون، والمشاركة والشفافية، والمساواة.

وقال عبداللطيف: «هدف عملنا تعزيز الآليات والإجراءات في مجموعة من الدول العربية في هذه المجالات الثلاثة، ولقد قطعنا شوطاً لا بأس به من تقديم المساعدة لبعض الدول العربية كما قمنا بتنظيم حلقات نقاش حول هذه المواضيع، عُقدت إحداها في لبنان عام ٢٠٠٠ بالتعاون مع مجلس النواب اللبناني، وكانت احدى ثمرات هذا الاجتماع قاعدة البيانات الهيئات التشريعية العربية بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني العربي وهي متاحة للاطلاع عليها على موقع البرنامج .www.pogar.org.

تطرق إلى مشروع التعاون مع اتحاد المصارف لإنشاء قاعدة معلومات قانونية عربية تتعلق بالمهنة المصرفية، وقال ان لهذا المشروع علاقة بالتنمية لأن توثيق المعرفة وجعلها قريبة من المستخدمين أصبحت قيمة لا غنى عنها. كما ان إنشاء مثل هذه القواعد القانونية سيساعد في إضفاء مزيد من الشفافية على العمل المصرفي عموماً.

وخلص إلى ان هذه الخطوة مقدمة لعمل مستقبلي قوامه تمكين المواطنين في كل دولة عربية من الحصول على المعلومات والأسس الحاكمة للعمل المصرفي والتعرّف على الخدمات المصرفية وكذلك أوضاع المصارف على نحو يتسم بالشفافية.



● طربيه وعبداللطيف يوقّعان مذكرة التفاهم. (أحمد عزاقير)

السفير
الجمعة ٢٤ ايار ٢٠٠٢ ـ العدد ٩٢٠٥

٧٠٠ مشارك في مؤتمر «الاستثمار وأسواق رأس المال العربية»

الحريري: وضع المصارف جيد والمركزي سيّل إصدار المليار دولار
موسى: ضرورة إشراك القطاع الخاص في هيئات الجامعة العربية


الحريري


موسى


سلامة


طربيه


ابو زكي


الحضور (علي علوش)

أكثر من ألف شخص فاضت بهم مقاعد قاعة «فينيسيا» خلال افتتاح «المؤتمر الثامن للاستثمار وأسواق رأس المال العربية»، ليكتب لعدد لا بأس به منهم متابعة كلمات الافتتاح الخمس وقوفا فيدا الازعاج على البعض، علما ان اجمالي عدد المشاركين في المؤتمر بلغ ٧٠٠ مشارك.

ولعل هذا الحشد الذي جمعه المؤتمر المنظم من قبل «مجموعة الاقتصاد والأعمال» برعاية الرئيس رفيق الحريري، يعكس بالدرجة الأولى حضورا لبنانيا كثيفا، الذي أنصت باهتمام الى كلمة الرئيس الحريري عله يسمع جديدا حول الهواجس المطروحة إزاء الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان، والى كلمة أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى الذي نادرا ما شارك في مؤتمرات تنظمها شركات خاصة، ما أكسب المؤتمر ثقلا اضافيا، كما يعكس هذا الحشد حضورا عربيا كبيرا جاء ليطلع على فرص الاستثمار في لبنان والدول العربية، بعدما أصبحت الأموال العربية مطاردة في الخارج اثر احداث ١١ ايلول ومعرّضة لكثير من الاستجوابات.

ويتميز المؤتمر الذي يعقد للسنة الثامنة على التوالي عما سبقه، من خلال مشاركة خمسة وزراء عرب، أما وزير الاقتصاد الوطني ووزير الدولة في الأردن الدكتور محمد حلايقة فقد تغيب، وتردد ان غيابه مرتبط بالاتهامات الأخيرة التي وجهتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة الى المخابرات الأردنية اثر اغتيال جهاد جبريل.

كما يتميز المؤتمر هذا العام بمشاركة ٣٠٠ مؤسسة مصرفية ومالية واستثمارية من ٢٥ بلدا عربيا وأجنبيا، يقابلها حشد مصرفي لبناني كبير (وقد بنك عودة على سبيل المثال ضم ٣٠ شخصا)، هدفه استقطاب الاستثمارات والودائع عبر «طعم» الفائدة الممنوحة على الدولار في لبنان والتي تصل نسبتها الى ١٠.٥٪، في حين انها لا تتجاوز ٢٪ في أميركا على سبيل المثال، «وهذه فرصة ثمينة يجب استغلالها»، بحسب ما قاله أحد المستثمرين العرب المشاركين في المؤتمر.

ولم تحمل كلمة الرئيس رفيق الحريري جديدا، فطمأن اللبنانيين «رغم التشكيك على مدى عشر سنوات بأن البلد والاقتصاد يتقدمان والعملة مستقرة والمصارف وضعها جيد والتمويلات تأتي باستمرار»، وأكد للمشاركين «ان البيئة في لبنان جاهزة لاستقبال الاستثمارات، والوضع السياسي سهما حصل عليه من تموجات، فهي مثل تموجات الماء داخل الأنبوب».

وتوقف الحاضرون عند كلمة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة التي اعلن فيها ان مصرف لبنان الذي كان تملك مليار دولار من سندات اليوروبوند استحقاق العام ٢٠٠٥، سيّل لغاية تاريخه ٦٠٠ مليون دولار من هذه السندات، وتلقى التزامات لشراء ٣٥٠ مليون دولار تنفذ خلال أسبوعين. وعلمت «السفير» ان الأموال التي أدت الى التسييل والآتية بمعظمها من الخارج، مصدرها ماليزيا.

وهذا ما أكده الرئيس الحريري فقال «ان ما ذكره الحاكم صحيح، وهناك أيضا اكتتابات أخرى ستأتي قريبا من عدة مصادر. هناك اتصالات تقوم بها الحكومة وانت وستأتي تمارها تباعا، وبالتالي ستدخل أموال بكميات كبيرة الى البلد، دخل جزء والجزء الثاني أت باتخاذ اجراءات وليس بانتظار القرار، القرار مأخوذ وإنما الاجراءات ستستغرق بعض الوقت».

وانطلق عمرو موسى من واقعية في تشخيصه لوضع الاستثمار في الدول العربية، فلم يتعاط مع قصص النجاح في مجال جذب الاستثمار في مصر او الأردن او الامارات بمنطق الطموح الأقصى، داعيا الى انجاح العمل الاقتصادي العربي المشترك، وقد قوبل كلامه عن «ضرورة ان تدخل منظمات رجال الأعمال والقطاع الخاص الى نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليكون العمل متكاملا، بالحماس والتصفيق.

فاتن قبيسي

الافتتاح

حضر الافتتاح الوزراء فؤاد السنيورة، باسل فليحان، نجيب ميقاتي، جورج افرام، كرم كرم، مروان حمادة وبشارة مرهج، وزير البترول والثروة المعدنية في السعودية علي النعيمي، وزير الاقتصاد والتجارة السوري الدكتور غسان الرفاعي، وزير المساهمة وتنسيق الاصلاحات الجزائري نور الدين بوكروم، وزير النفط المصري سامح فهمي، واعضاء السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي وعدد من محافظي البنوك المركزية العربية ورؤساء الهيئات والتجمعات الاقتصادية ورجال الأعمال والمستثمرين اللبنانيين والعرب.

أبو زكي

بعد كلمة استهلالية القاها محمد لمع، تحدث مدير عام «مجموعة الاقتصاد والأعمال» رؤوف أبو زكي فقال ان كل ما تحقق منذ العام ١٩٩٣ لهو شاهد ليس فقط على قيامة لبنان من الحرب، وانما ايضا على قوة القطاع الخاص في هذا البلد، وأكد ان لبنان لا يعاني من أزمة اقتصادية بقدر ما يعاني من أزمة في المالية العامة كان لا بد من ان تنعكس على الوضع الاقتصادي، واستطاع الاقتصاد اللبناني التغلب على الركود الذي عانى منه وعاد الى النمو وان بنسبة محدودة.

واشار الى ان المجموعة تحضر لاطلاق حركة حوار استثماري جديد مع البلدان الأوروبية تتمثل باقامة المنتدى العربي ـ الأوروبي ـ المتوسطي للاستثمار والأعمال، والذي ستكون باكورة أعماله عقد مؤتمر في جنيف في ٢٤ تشرين الأول المقبل، بالاشتراك مع الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة.

وختم: ما نود قوله في هذه المناسبة ان عمليات الترويج للاستثمار في البلدان العربية لا يمكن ان تؤتي ثمارها، إذا لم تقترن خطط وبرامج الاصلاح الاقتصادي بالتنفيذ الجدي وباحترام التطبيق، وتوفير بيئة ادارية سليمة وقضاء مستقل وإذا لم تقترن ـ وهذا هو الأهم ـ باصلاحات سياسية جدية تضمن حقوق المواطن وحريته وكرامته وتوفر مناخا ديموقراطيا في المجتمع ككل.

طربيه

تم تحدث رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه فقال «انه إزاء التطورات والتحديات الجديدة في المنطقة والعالم، لا نملك سوى خيار تحصين اقتصاداتنا وأسواقنا تجاه الجربات الراهنة غير المؤاتية لعملية السلام في المنطقة، وخيار مواصلة عملية الانفتاح على الاقتصاد العالمي لكي نتجنب التهميش الاقتصادي والمالي، وخيار مواصلة الاصلاحات في اقتصاداتنا وأسواقنا ومؤسساتنا وبما يتناغم ولغة العصر على الساحة الدولية، ومتطلبات عملية النمو والتنمية في اقتصاداتنا الوطنية، كما علينا تطوير اندماجنا الاقليمي، أي ضمن المنظومة الاقتصادية العربية، جاعلين الاقتصاد لا السياسة القوة المحركة لتوجهاتنا. ثم علينا تنمية دورنا، كرجال مال واستثمار وأعمال عرب، في دعم جهود التنمية المالية والاقتصادية في بلداننا.

وحول وضع القطاع المصرفي في لبنان قال طربيه: «ان القطاع المصرفي شكل على مدى السنوات الماضية قاطرة النمو الاقتصادي في لبنان، وجاءت مساهمته فردية ومتميزة في اعادة تنشيط قطاعات الانتاج التي بلغت مستويات حرجة بعد الحرب، فكان المدير والمول والمساهم والمستشار في أنشطة رئيسية للصناعة والتجارة والزراعة والسياحة والتعليم وسواها. كما نجح من خلال التمويل المباشر وعقد اتفاقات لخطوط تمويل مع مؤسسات عربية ودولية متخصصة ومرموقة في تنمية حركة التجارة البينية العربية وتعزيز خطوط التعامل التجاري مع الكثير من بلدان العالم، معززا في الوقت ذاته، حزمة خدماته ومنتجاته المصرفية والمالية لعملائه على جانبي الودائع والتسليفات وموفرا لهم أرقى الخدمات وأكثرها حداثة».

سلامة

وتحدث حاكم مصرف لبنان رياض سلامة فقال: سمعتم وقرأتم عن نسبة الدين العام المرتفع والعجز البنيوي في ميزانية الدولة، وعن ميزان المدفوعات السلبي وسعوية الدولة بتأمين التمويل اللازم، وارتفاع الدولرة وهي الآن بنسبة ٧٤٪ من الودائع، ورد هذا الواقع الى تطورات عالمية واقليمية وتجاذبات سياسية داخلية، مؤكدا ان صمود لبنان ومنذ العام ١٩٩٧ وفي ظل حملات التشكيك وتوقعات الانهيار يعبر عن قوة في الاقتصاد اللبناني لا يستهان بها.

واضاف: ان خصخصة قطاعات الاتصالات والكهرباء والمياه واطلاق حساب لاطفاء الدين العام وبيع مسدّد لبعض مداخيل الدولة المستقبلية وتخفيض حجم الموازنة واعادة تنظيم الدين العام، سوف تعزز الثقة وتضع لبنان على الطريق السليم. والأسواق في لبنان تنتظر هذه الخطوات بهدوء حذر، إذ تأخذ في الحسبان الكثير من الإيجابية القائمة او المستجدة ومنها:

نسب نمو للعام ٢٠٠٢ قد تصل الى ٣٪، نسب تضخم نتوقع ان تكون دون الـ٥٪ خلال هذا العام بالرغم من ادخال الضريبة على القيمة المضافة، نجاح وزارة المالية في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، وستشكل اكثر من ٢٠٪ من مجمل مداخيل الدولة، وحماس الجمهور للاكتتاب بسندات اليوروبوند مباشرة وهو استثمار امين وذو مردود مرتفع. كان مصرف لبنان قد تملك مليار دولار اميركي من سندات اليوروبوند استحقاق العام ٢٠٠٥ بعملية مقايضة تخلى بموجبها عن ما يعادل هذه القيمة من سندات باللليرة اللبنانية. وسيل مصرف لبنان لغاية تاريخه ٦٠٠ مليون دولار اميركي من هذه السندات وتلقى التزامات لشراء ٣٥٠ مليون دولار اميركي تنفذ خلال اسبوعين، فيكون قد سيّل مصرف لبنان مجمل هذا المركز. تم هذا التسييل من اموال اتت معظمها من الخارج، واساسا نتيجة للاتصالات التي قام بها رئيس مجلس الوزراء، وقد اعلمنا الرئيس باموال اضافية سوف ترد قريباً ونعلن عنها في حينه.

واكد سلامة ان القطاع المصرفي سليم ويعيد كل البعد عن السناريوهات التشاؤمية، مشيراً الى ان تسليفات القطاع المصرفي للقطاع الخاص بلغت ١٢,٦٧٣ مليار دولار تشكل ٤٣,٥٪ من ودائعه بالعملات الاجنبية، لافتاً الى ان سيولة القطاع المصرفي في العملات الاجنبية هي ٤٤٪ من ودائعه، وهي نسبة مرتفعة، والودائع الالزامية بالعملات الاجنبية وهي ١٥٪، لا تشكل مبالغ مجمدة انما متحركة نسبة الى تحرك الودائع وهي من ضمن السيولة الجاهزة المذكورة.

موسى

والقى امين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى كلمة قال فيها: «من منطلق العمل الجاد قررت القمة العربية منذ عام واحد اعادة النظر في منظومة العمل العربي الحالية بالكامل، وأمرت بإعادة هيكلتها حتى تستطيع ان تواكب العصر وتفي بمتطلباته. واهم ما يجب احياؤه وتحديثه هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو مجلس حاكم في نظام الجامعة العربية. الا انه معطّل ومعوق وبطيء. الاقتصاد العربي ومعه الوضع الاجتماعي العام يشكل احدى نقاط الضعف الخطيرة التي يجب ان نعترف بها تهدد النظام العربي كله، وان نصارح انفسنا بضآلة القدرة على علاجها حتى الآن. ان علينا ان نحولها الى قدرة على خلق وتعظيم المصلحة المشتركة الحقيقية بين المجتمعات العربية».

واضاف: لا يمكن لاحد منا ان يغفل حقيقة ان المنطقة العربية هي من اغنى مناطق العالم جذباً للاستثمار، ورغم ان العقود القليلة الماضية شهدت اهتماماً لا بأس به بالترويج للاستثمار في الدول العربية وجهداً لا نكرّه في التوجه لاتخاذ اجراءات للتحرير الاقتصادي وتقديم الحوافز والامتيازات للمستثمرين، الا ان الواقع يبقى في كون تدفقات الاستثمار الاجنبي بل والعربي الى المنطقة العربية ما زالت ضئيلة ومركزة في قطاعات محددة او محدودة. وفي ذلك ما يؤكد ان جهود الترويج للاستثمار في الدول العربية والحوافز الممنوحة للمستثمرين وحدها غير كافية، الا اذا امتلكنا القدرة على التغيير.

وشدد موسى على ضرورة العمل بجدية على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية، والتي اتفق مؤخراً على التوصل اليها العام ٢٠٠٥ بدلا من ٢٠٠٧، والاسراع في ادماج تجارة الخدمات في المنطقة الحرة.

واضاف: وقد اكدت في تقرير رفعته الى القمة العربية اننا لا يمكن ان يستمر الحال بنا على ما هو عليه من تناثر وتشتت، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عصر يقوم على اقتصاديات السوق، وفي عصر تقدم فيه دول عربية عديدة على اصلاحات اقتصادية جذرية، وفي عصر يلعب فيه القطاع الخاص دوراً اساسياً في التنمية لا يمكن ان يستمر العمل فيه فقط على اساس الحكومات، انما ادعو ان تدخل منظمات رجال الاعمال والقطاع الخاص الى نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليكون العمل متكاملا، وهو ايضا ما ينطبق على الناحية الاجتماعية.

الحريري

والقى الرئيس رفيق الحريري كلمة اشار فيها الى ان القاء نظرة على اقتصادات الدول العربية حالياً، يظهر ان تطوراً اقتصادياً قد حصل في السنوات الاخيرة، لست من القائلين ان الدول العربية هي باستمرار في حالة تراجع، والغرب في حالة تقدم. فهذا ليس صحيحاً. لا شك ان هناك تقدماً كبيراً يحصل في الغرب، ولكن هناك ايضاً تقدم كبير حصل في الدول العربية منذ الاستقلال حتى الآن.

بعد احداث ١١ ايلول علينا جميعاً، خاصة القطاع الخاص العربي ان يعيد النظر في استثماراته في الخارج. ليس فقط لان الذهاب الى الخارج اصبح يعاني من اشكاليات، ولكن النظرة للعرب في الخارج اصبح يشوبها نوع من الشك والريبة، بصرف النظر عن اتجاهاتهم واستعدادهم للتعاون، ولكن الحقيقة ان الزائر العربي للغرب اصبح هناك علامة استفهام حوله، ومن جهة اخرى يتجه العالم العربي نحو تحديث اقتصاداته.

واكد ان المسار العام للدولة اللبنانية هو مسار باتجاه التحرير والاقتصاد الحر والحفاظ على السرية المصرفية، معتبرا ان اتفاق الشراكة مع اوروبا الذي وقع بالأحرف الاولى وسيوقع بصفة نهائية في ١٧ الشهر القادم، لعب وسيلعب الدور الاكبر في تحديث القوانين وجعلها متشابهة وقريبة من القوانين في الدول الاوروبية، سيفتح الباب واسعا امام المستثمرين العرب لجعل لبنان مركزا للاستثمار.

وقال: ان لبنان اصبح وضعه افضل بكثير منذ سنتين وحتى الآن مما كان عليه قبل سنتين من الآن.

واضاف: ان الهدف الاستراتيجي لاسرائيل هو ان تجعل هذه الامة مشقولة بنفسها وان تصبح كلها من المحيط للخليج لا هم لديها سوى ما يحصل في اسرائيل، وهل هناك استقرار، هل هناك حرب، هل هناك سلم، هل هناك اتفاق، وان احداً لا يعرف ما سيحصل.

وقال: وهنا اريد ان اضيف للكلام الذي قاله الحاكم ان الدخل الوطني في البلد ارقامه متداولة، وهناك دراسة له تجريها مؤسسة دولية التي هي المؤسسة نفسها التي تعلن أرقام الدولة الفرنسية وبعض دول اوروبا والعالم وهي INSEE. وهذا الموضوع عندما يظهر رسميا سوف نتكلم عنه. ولكن هناك تحويلات تأتي من اللبنانيين من الخارج، ولم تذكر يوما ضمن الارقام ولكنها معروفة. المصرف المركزي يعرفها والمصارف تعرفها والعاملون بالقطاع المصرفي يعرفونها، وهي تمثل ٣٠٪ من مجمل الدخل، اجمالي الناتج المحلي. وهي لا تذكر معه بل تضاف إليه. وهذه في لبنان حالة خاصة غير موجودة في دولة اخرى، ولا ادري اذا كان هناك دول عربية اخرى لديها هذا الوضع، لكن من دون شك انه امر مستمر منذ سنوات طويلة واصبح جزءا من حياتنا: اللبنانيون يعملون في الخارج ويحولون اموالاً الى هنا، وهذه الاموال تساهم في جزء كبير في التنمية وتعليم الناس وعائلات كثيرة تعيش على هذا الأمر وهو جزء من المدخول الذي لا نراه.

بعد ذلك عقدت اربع جلسات، ترأس الاولى الوزير فليحان، تمحورت حول «مستقبل الاصلاح الاقتصادي في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية»، وتركزت الثانية التي رأسها الوزير محمد عبد الحميد بيضون حول «اتجاهات» الاستثمار في صناعة النفط والغاز، وعقدت الثالثة برئاسة الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار هشام الرزوقي حول «اتجاهات الاستثمار في الدول العربية»، فيما رأس الرابعة مدير عام مجموعة البحر المتوسط للاستثمار د. مصطفى رازيان وتمحورت حول «مستقبل الصناعة المصرفية العربية والاسلامية».

السفير
الجمعة ٢٤ ايار ٢٠٠٢ ـ العدد ٩٢٠٥

٧٠٠ مشارك في مؤتمر «الاستثمار وأسواق رأس المال العربية»

الحريري: وضع المصارف جيد والمركزي سيّل إصدار المليار دولار
موسى: ضرورة إشراك القطاع الخاص في هيئات الجامعة العربية


الحريري


موسى


سلامة


طربيه


ابو زكي


الحضور (علي علوش)

أكثر من ألف شخص فاضت بهم مقاعد قاعة «فينيسيا» خلال افتتاح «المؤتمر الثامن للاستثمار وأسواق رأس المال العربية»، ليكتب لعدد لا بأس به منهم متابعة كلمات الافتتاح الخمس وقوفا فيدا الازعاج على البعض، علما ان اجمالي عدد المشاركين في المؤتمر بلغ ٧٠٠ مشارك.

ولعل هذا الحشد الذي جمعه المؤتمر المنظم من قبل «مجموعة الاقتصاد والأعمال» برعاية الرئيس رفيق الحريري، يعكس بالدرجة الأولى حضورا لبنانيا كثيفا، الذي أنصت باهتمام الى كلمة الرئيس الحريري عله يسمع جديدا حول الهواجس المطروحة إزاء الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان، والى كلمة أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى الذي نادرا ما شارك في مؤتمرات تنظمها شركات خاصة، ما أكسب المؤتمر ثقلا اضافيا، كما يعكس هذا الحشد حضورا عربيا كبيرا جاء ليطلع على فرص الاستثمار في لبنان والدول العربية، بعدما أصبحت الأموال العربية مطاردة في الخارج اثر احداث ١١ ايلول ومعرّضة لكثير من الاستجوابات.

ويتميز المؤتمر الذي يعقد للسنة الثامنة على التوالي عما سبقه، من خلال مشاركة خمسة وزراء عرب، أما وزير الاقتصاد الوطني ووزير الدولة في الأردن الدكتور محمد حلايقة فقد تغيب، وتردد ان غيابه مرتبط بالاتهامات الأخيرة التي وجهتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة الى المخابرات الأردنية اثر اغتيال جهاد جبريل.

كما يتميز المؤتمر هذا العام بمشاركة ٣٠٠ مؤسسة مصرفية ومالية واستثمارية من ٢٥ بلدا عربيا وأجنبيا، يقابلها حشد مصرفي لبناني كبير (وقد بنك عودة على سبيل المثال ضم ٣٠ شخصا)، هدفه استقطاب الاستثمارات والودائع عبر «طعم» الفائدة الممنوحة على الدولار في لبنان والتي تصل نسبتها الى ١٠.٥٪، في حين انها لا تتجاوز ٢٪ في أميركا على سبيل المثال، «وهذه فرصة ثمينة يجب استغلالها»، بحسب ما قاله أحد المستثمرين العرب المشاركين في المؤتمر.

ولم تحمل كلمة الرئيس رفيق الحريري جديدا، فطمأن اللبنانيين «رغم التشكيك على مدى عشر سنوات بأن البلد والاقتصاد يتقدمان والعملة مستقرة والصارف وضعها جيد والتمويلات تأتي باستمرار»، وأكد للمشاركين «ان البيئة في لبنان جاهزة لاستقبال الاستثمارات، والوضع السياسي سهما حصل عليه من تموجات، فهي مثل تموجات الماء داخل الأنبوب».

وتوقف الحاضرون عند كلمة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة التي اعلن فيها ان مصرف لبنان الذي كان تملك مليار دولار من سندات اليوروبوند استحقاق العام ٢٠٠٥، سيّل لغاية تاريخه ٦٠٠ مليون دولار من هذه السندات، وتلقى التزامات لشراء ٣٥٠ مليون دولار تنفذ خلال أسبوعين. وعلمت «السفير» ان الأموال التي أدت الى التسييل والآتية بمعظمها من الخارج، مصدرها ماليزيا.

وهذا ما أكده الرئيس الحريري فقال «ان ما ذكره الحاكم صحيح، وهناك أيضا اكتتابات أخرى ستأتي قريبا من عدة مصادر. هناك اتصالات تقوم بها الحكومة وانت وستأتي تمارها تباعا، وبالتالي ستدخل أموال بكميات كبيرة الى البلد، دخل جزء والجزء الثاني أت باتخاذ اجراءات وليس بانتظار القرار، القرار مأخوذ وإنما الاجراءات ستستغرق بعض الوقت».

وانطلق عمرو موسى من واقعية في تشخيصه لوضع الاستثمار في الدول العربية، فلم يتعاط مع قصص النجاح في مجال جذب الاستثمار في مصر او الأردن او الامارات بمنطق الطموح الأقصى، داعيا الى انجاح العمل الاقتصادي العربي المشترك، وقد قوبل كلامه عن «ضرورة ان تدخل منظمات رجال الأعمال والقطاع الخاص الى نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليكون العمل متكاملا، بالحماس والتصفيق.

فاتن قبيسي

الافتتاح

حضر الافتتاح الوزراء فؤاد السنيورة، باسل فليحان، نجيب ميقاتي، جورج افرام، كرم كرم، مروان حمادة وبشارة مرهج، وزير البترول والثروة المعدنية في السعودية علي النعيمي، وزير الاقتصاد والتجارة السوري الدكتور غسان الرفاعي، وزير المساهمة وتنسيق الاصلاحات الجزائري نور الدين بوكروم، وزير النفط المصري سامح فهمي، واعضاء السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي وعدد من محافظي البنوك المركزية العربية ورؤساء الهيئات والتجمعات الاقتصادية ورجال الأعمال والمستثمرين اللبنانيين والعرب.

أبو زكي

بعد كلمة استهلالية القاها محمد لمع، تحدث مدير عام «مجموعة الاقتصاد والأعمال» رؤوف أبو زكي فقال ان كل ما تحقق منذ العام ١٩٩٣ لهو شاهد ليس فقط على قيامة لبنان من الحرب، وانما ايضا على قوة القطاع الخاص في هذا البلد، وأكد ان لبنان لا يعاني من أزمة اقتصادية بقدر ما يعاني من أزمة في المالية العامة كان لا بد من ان تنعكس على الوضع الاقتصادي، واستطاع الاقتصاد اللبناني التغلب على الركود الذي عانى منه وعاد الى النمو وان بنسبة محدودة.

واشار الى ان المجموعة تحضر لاطلاق حركة حوار استثماري جديد مع البلدان الأوروبية تتمثل باقامة المنتدى العربي ـ الأوروبي ـ المتوسطي للاستثمار والأعمال، والذي ستكون باكورة أعماله عقد مؤتمر في جنيف في ٢٤ تشرين الأول المقبل، بالاشتراك مع الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة.

وختم: ما نود قوله في هذه المناسبة ان عمليات الترويج للاستثمار في البلدان العربية لا يمكن ان تؤتي ثمارها، إذا لم تقترن خطط وبرامج الاصلاح الاقتصادي بالتنفيذ الجدي وباحترام التطبيق، وتوفير بيئة ادارية سليمة وقضاء مستقل وإذا لم تقترن ـ وهذا هو الأهم ـ باصلاحات سياسية جدية تضمن حقوق المواطن وحريته وكرامته وتوفر مناخا ديموقراطيا في المجتمع ككل.

الحوادث

الجمعة 19 نيسان 2002



د. جوزف طربيه رئيس اتحاد المصارف العربية يتحدث خلال المؤتمر ويبدو الى يمينه د. احمد جويلي امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والى يساره يوسف حسين كمال وزير المالية القطري.

الاقتصاد

خبراء المال والبنوك والتجارة والاعمال يناقشون

قضايا اقتصادية ساخنة في الدوحة

المصارف العربية تبحث عن النجاح في عالم متغير

■ د. جوزيف طربيه رئيس اتحاد المصارف العربية: لا أحد يستطيع التنبؤ بمسار المستقبل وما يحمله من تحديات

■ وزير مالية قطر: الاوضاع الراهنة تفرض على المصارف العربية تحديد عناصر قوتها وضعفها

على مدى يومين شهدت العاصمة القطرية الدوحة اجتماعات مهمة عقدها اتحاد المصارف العربية من خلال مؤتمره السنوي لختار عنوانا له هذا العام «النجاح في عالم متغير».

لقد جاء اختيار عنوان «النجاح في عالم متغير» من منطلق الاهتمام بتقييم النتائج الحالية والمحتملة للتطورات الدولية الاخيرة وما تحمله من تحديات وتهديدات جديدة للمنطقة العربية ورسم سبل التحرك الناجح من اجل تحويل هذه التهديدات الى فرص للنمو بالنسبة للاقتصاديات العربية والقطاعات المصرفية على وجه الخصوص.

وفي هذا الاطار حدد اتحاد المصارف العربية عدة قضايا لمناقشتها خلال المؤتمر الذي عقد يومي ٢ و٣ ابريل الحالي بالدوحة. وفي مقدمة هذه القضايا الاقتصاد العالمي بعد احداث ١١ سبتمبر والتطورات الاقتصادية والمصرفية المصاحبة وتأثيرها على المنطقة العربية. كما بحث المؤتمر سبل استقطاب الاستثمارات العربية والدولية وتنور الجهاز المصرفي في هذا الشأن. وبحث ايضا تعامل الجهاز المصرفي العربي مع القواعد الدولية الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

نخبة من خبراء الاقتصاد ورجال المال والاعمال والبنوك العربية والاجانب شهدوا المؤتمر المهم وشاركوا في المناقشات حول مختلف القضايا الاقتصادية الراهنة.

وقد ذكرت «الحوادث» هذا المؤتمر الذي عقد تحت رعاية الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولي عهد دولة قطر بالتعاون مع مصرف قطر المركزي والادارة العامة لمجلس التعاون الخليجي وامانة الشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وقد حضره لفيف من وزراء المالية والتجارة وعدد من محافظي البنوك المركزية العرب.

وقبل ـ واثناء وبعد ـ فعاليات المؤتمر، ابدى المؤتمرون كامل تعاطفهم وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني بأراضي المحتلة واستنكروا ما يفعله العدو المحتل مع شعب فلسطين الصامد.

بدأ المؤتمر بكلمة للدكتور جوزيف طربيه رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية اشار فيها الى ان العالم اليوم ليس هو ذاته قبل احداث ١١ سبتمبر الماضي وما اعقبها من تداعيات كبيرة في كافة الاتجاهات وعلى مستوى كل الدول. وقال انه لا يمكن لاي احد ان يستطيع التنبؤ بمسار المستقبل وما يحمله من تحديات واستحقاقات جديدة سواء كانت ايجابية ام سلبية، الامر الذي يفرض علينا كعرب مواكبة هذه التطورات والتعامل مع التحديات والتهديدات التي تحملها على نحو يكفل مصالح اقتصادنا ومؤسساتنا.

وقال د. جوزيف طربيه: اننا اليوم امام قضايا كبرى بعضها جديد وبعضها الاخر امتداد لتطورات سابقة والقضية الابرز المطروحة على الساحة الدولية هي القيود التي تضعها بعض دول العالم المتقدم في وجه العولمة والانفتاح والتحرر من جراء احداث ١١ سبتمبر مما يعرقل التدفق الحر لتسليع والخدمات والاموال والعمالة عبر الحدود بعدما كانت تحظى العولمة الاقتصادية والمالية بتسارع خلال العقد الماضي.

هناك ايضا قضية تحرير التجارة الدولية التي نجحت منظمة التجارة العالمية في اجتماعها الاخير بالدوحة في اطلاق مفاوضات جديدة بشأنها رغم العقبات التي كانت سائدة في بعض الجماعات والتي هي محل المناقشات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ومن القضايا البارزة المطروحة ايضا مكافحة غسل الاموال حيث اضيف اليها موضوع مكافحة تمويل الارهاب والذي القى على عاتق ادارات المصارف موجبات جديدة ذات ابعاد امنية دقيقة.

واضاف رئيس اتحاد المصارف العربية قائلا: ان المنطقة العربية امام هذه التطورات والقضايا الدولية الكبرى وما تطرحها من تحديات جديدة مدعوة اكثر من اي وقت مضى وبسرعة الى تنفيذ استراتيجيات فاعلة لضمان التكيف الاقتصادي والمصرفي المناسب الذي يجعل لدول المنطقة مردودا اقتصاديا ـ استثماريا ـ مصرفيا يدفع باتجاه رفع معدلات النمو وتفعيل التعاون الاقليمي على اسس ثابتة ومستديمة. ان عاتقي القرار على المستويين الاقتصادي والمصرفي في المنطقة العربية مدعوون اليوم الى التعجيل بالاصلاحات الاقتصادية الهيكلية وجهود تحرير الاقتصاد الوطني وايضا بعمليات الخصخصة وزيادة درجات الانفتاح الاستثماري على المجتمع الاقتصادي الدولي وتعزيز اجراءات وتطوير وتحديث اسواق الاوراق المالية العربية وتسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وزيادة نطاق التعاون الاقتصادي الاقليمي باتجاه اقامة اتحاد جمركي عربي.

وقال د. جوزيف طربيه: ان المؤسسات العربية مدعوة ايضا الى الانتماج بالاقتصاد العالمي من خلال الدخول في شراكات واتفاقات وتحالفات استراتيجية تكفل لها الاستفادة من الفرص التي تتيحها عملية العولمة على صعيد استقطاب الاستثمارات وتحويل التكنولوجيا المتقدمة وزيادة القدرة التجارية. كما ان المصارف مدعوة الى التجدد على الصعد المؤسسية والتراصلية والتقنية والبشرية الادارية واعتماد اخر مبتكرات الصيرفة الحديثة بحيث تدعم قدراتها التنافسية في مواجهة المنافسة الدولية القائمة كما تدعو الى تعاون عبر الحدود بين السلطات النقدية والمصرفية لمجاراة القواعد والمعايير المصرفية الدولية لاسيما معايير لجنة بازل الجديدة المقترحة، وكذلك القواعد المتعلقة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب بحيث تتعزز اكثر صورة العمل المصرفي العربي على الصعيد الدولي.

وقال اننا نسعى الى بناء عالم عربي افضل من عالم اليوم بالتعاون مع الحكومات والسلطات النقدية العربية ومنظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك وكذلك المنظمات الدولية التي ينتمي اليها المصارف العربية ايها او يشارك في اعمالها.

وفي كلمته قال يوسف حسين كمال وزير المالية القطري ان التطورات الحاصلة في عالمنا اليوم ـ والتي نراها كما يراها المعنى غير مواتية ـ تستوجب منا في هذه المرحلة الدقيقة ان نواجه انفسنا لنتعرف على موقفنا كمصارف عربية على خارطة المصارف الدولية وننتهد تماما عن المشاعر سواء كانت تفاؤلا ام تشاؤلا لنتحكم الى واقع سيحكم مستقبلنا بما صنعناه وما سنصنعه ليرسم خارطة مستقبل المصارف العربية.

وقال ومن هنا المنطلق يتعين علينا ان ننظر بتمعن الى واقعنا لتحديد عناصر الضعف والقوة في مصارفنا علما تحديد التهديدات التي تحدق بنا وتحديد الفرص المتاحة امامنا. عندئذ سنستطيع ان نتعرف على الطريق الذي يمكن ان نسلكه وابن يؤدي بنا.

وعرض وزير المالية القطري بعض الحقائق المعززة بالارقام وفق ما اسفرت عنه البحوث التي اعدها اتحاد المصارف العربية مشيرا الى اهم دلالات الضعف والتهديدات. وقال انني انوه الى ضالة حجم المصارف العربية بالنسبة الى المصارف العالمية فاجمالي موجودات المصارف العربية من مجملها تقترب قليلا من نصف تريليون دولار ويقل ذلك كثيرا عن نصف ميزانية البنك الاكبر في العالم وربما تقترب من اجمالي ميزانية البنك السابع او الثامن في العالم. ولا يقتصر الامر على صغر الحجم بل على العديد من الظواهر الاخرى السلبية مثل التركز في العملاء والتركز في النشاط والتركز في المناطق وضعف المستوى الفني في المصارف العربية وعدم مناسبة التقنيات المستخدمة وضالة عدد الخدمات والمنتجات المصرفية المؤداة بالنسبة لما تؤديه المصارف العالمية.

واشار عبد الله خالد العطية محافظ مصرف قطر المركزي الى الانجازات التي حققها الاقتصاد القطري على الصعيدين الاقتصادية والمصرفية وقال ان الاقتصاد العربي لم يكن اقل زخما من الاقتصاد القطري مما يعطي مؤشرا واضحا على زيادة النمو العالمي بالاقتصادات العربية بشكل مشاريع وطالب بايجاد اطار اوسع للتعاون والتشاور وتبادل الخبرات بين مختلف المؤسسات المالية والمصارف العربية.

واكد عبد الرحمن السحيباني الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية على ان هناك حاجة لانتماج الاسواق العربية في الاقتصاد العالمي. وقال ان هذه الحقيقة تستند الى ضعف متوسط معدلات الادخار في الدول العربية حيث لا تتجاوز نسبته ٢٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي لاستنتاص معدلات البطالة المتزايدة في المنطقة العربية. وهذا الفارق لا يمكن ان تصل الدول العربية لتموله الا باجتذاب رأس المال الاجنبي والاستثمارات العربية والاجنبية بصفة عامة.

واشار د. احمد جويلي الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى ان تحديات التنمية في المنطقة العربية كبيرة سواء كانت داخلية او خارجية. وقال ان معدلات النمو من الناتج المحلي الاجمالي ما زالت ضعيفة بالمقارنة بمثيلتها على مستوى العالم او على مستوى المناطق الجزئية. وقد انعكس ذلك في مستوى نصيب الفرد الذي انخفض حتى وصل الى ٢٥٠٠ دولار في عام ٢٠٠٠، ويرجع انخفاض معدلات النمو الى انخفاض الطاقة الاستثمارية في المنطقة العربية نتيجة لانخفاض معدلات الادخار المحلي.

واضاف د. جويلي قائلا: لقد ترتب على ضيق الاستثمارات وعدم التوسع الكافي في القواعد الانتاجية الصلبة والخدمية ظواهر خطيرة منها ارتفاع نسبة البطالة في الوطن العربي والتي تتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ منها ٣٠٪ بطالة شباب ومتعلمين وتزايد الفجوة الغذائية حتى بلغت نحو ١٥ مليار دولار فضلا عن ارتفاع الفجوة التكنولوجية بين المنطقة العربية والعالم خاصة الفجوة الرقمية.

وقال ان انخفاض معدلات التنمية في المنطقة العربية ادى الى انخفاض نصيبها من الناتج الاجمالي العالمي والتجارة العالمية. وهذا النصيب في تناقص مستمر فيمثل الناتج العربي الاجمالي البالغ ٧٠٠ مليار دولار نحو ١,٤٠٪ من الناتج العالمي البالغ ٣٣ تريليون دولار. كما يمثل حجم التجارة العربية الكلية (واردات وصادرات سلعية) نحو ٣٪ من



حشد من رجال الأعمال والمال والاقتصاد والمصارف يستمعون الى مناقشات مؤتمر اتحاد المصارف العربية في الدوحة

لما تؤديه المصارف العالمية.

واشار عبد الله خالد العطية محافظ مصرف قطر المركزي الى الانجازات التي حققها الاقتصاد القطري على الصاحتين الاقتصادية والمصرفية وقال ان الاقتصاد العربي لم يكن اقل زخما من الاقتصاد القطري مما يعطي مؤشرا واضحا على زيادة النمو العالمي بالاقتصاديات العربية بشكل متسارع. وطالب بايجاد اطار اوسع للتعاون والتشاور وتبادل الخبرات بين مختلف المؤسسات المالية والمصارف العربية.

واكد عبد الرحمن السحيباني الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية على ان هناك حاجة لاندماج الاسواق العربية في الاقتصاد العالمي. وقال ان هذه الحقيقة تستند الى ضعف متوسط معدلات الادخار في الدول العربية حيث لا تتجاوز نسبته ٢٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي لاستناص معدلات البطالة المتزايدة في المنطقة العربية. وهذا الفارق لا يمكن ان تصل الدول العربية تمويله الا باجتذاب رأس المال الاجنبي والاستثمارات العربية والاجنبية بصفة عامة.

واشار د. احمد جويلي الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى ان تحديات التنمية في المنطقة العربية كبيرة سواء كانت داخلية او خارجية. وقال ان معدلات النمو من الناتج المحلي الاجمالي ما زالت ضعيفة بالمقارنة بمثيلتها على مستوى العالم او على مستوى المناطق الجزئية. وقد انعكس ذلك في مستوى نصيب الفرد الذي انخفض حتى وصل الى ٢٥٠٠ دولار في عام ٢٠٠٠. ويرجع انخفاض معدلات النمو الى انخفاض الطاقة الاستثمارية في المنطقة العربية نتيجة لانخفاض معدلات الادخار المحلي.

واضاف د. جويلي قائلا: لقد ترتب على ضيق الاستثمارات وعدم التوسع الكافي في القواعد الانتاجية السلعية والخدمية ظواهر خطيرة منها ارتفاع نسبة البطالة في الوطن العربي والتي تتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ منها ٦٠٪ بطالة شباب ومتعلمين وتزايد الفجوة الغذائية حتى بلغت نحو ١٥ مليار دولار فضلا عن ارتفاع الفجوة التكنولوجية بين المنطقة العربية والعالم خاصة الفجوة الرقمية.

وقال ان انخفاض معدلات التنمية في المنطقة العربية ادى الى انخفاض نصيبها من الناتج الاجمالي العالمي والتجارة العالمية. وهذا النصيب في تناقص مستمر فيمثل الناتج العربي الاجمالي البالغ ٧٠٠ مليار دولار نحو ٣,٢٠٪ من الناتج العالمي البالغ ٣٣ تريليون دولار، كما يمثل حجم التجارة العربية الكلية (واردات وصادرات سلعية) نحو ٣٪ من حجم التجارة العالمية والبالغ ١٣ تريليون دولار وذلك في عام ٢٠٠٠. واضاف ان التجارة العربية تتعرض للتقلبات الشديدة من سنة لاخرى، وذلك وفقا لتقلبات الاسعار العالمية للبترول اذ يمثل البترول وحده نحو ٧٠٪ من الصادرات العربية..

وفي كلمته اكد مروان حمادة وزير المهجرين ووزير الاقتصاد والتجارة السابق بلبنان على ان الدول العربية مدعوة الى مواصلة استراتيجياتها للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة العولمة الشاملة ضمانا لتفاعل عربي مع التطورات الدولية المتجددة. وقال ان هذه الضرورة لم تنشا مع الحادي عشر من سبتمبر ولا هي معزولة عن واجب الانفتاح والشراكة العربية ولكن احداث نيويورك وواشنطن زادت من الحاجة الماسة اليها.

وقال: اذا كنا فعلا نتوخى النجاح في عالم متغير، واردنا التكيف مع المستجدات العالمية الاخيرة فان الحكومات العربية عموما والسلطات النقدية والمصرفية على وجه الخصوص مدعوة الى استكمال جهوزها لتحصين اسواقها المالية والمصرفية من عمليات تبييض الاموال وتمويل الارهاب ضمن التوجيهات والمعايير والقواعد الدولية ضمانا لتجنب التهميش المالي والمصرفي الدولي.

□■□

مناقشات صريحة حول قضايا اقتصادية عديدة شارك فيها عدد كبير من الخبراء العرب مثل محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر سابقا ورئيس اتحاد المصارف العربية السابق ورئيس مجلس ادارة البنك التجاري الدولي (مصر) وعلي نجم محافظ البنك المركزي المصري الاسبق ورئيس بنك الدلتا الدولي والدكتورة ميرفت تلاوي الامين العام التنفيذي لمنظمة الاسكوا ود. سمير المقدسي رئيس دائرة الاقتصاد ومدير معهد الاحصاء المالي بالجامعة الاميركية ببيروت.

وشارك في جلسات المؤتمر كذلك عدد من الوزراء العرب كالشيخ حمد بن فيصل آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة بدولة قطر وحضرها الشيخ صالح كامل المستثمر السعودي رئيس مجموعة دلة البركة السعودية وحضرها د. جمال الدين البيومي الامين العام لاتحاد المستثمرين العرب ود. فادي مكي مستشار وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية، ود. محسن هلال المستشار الاقليمي لشؤون منظمة التجارة العالمية بالاسكوا.

كما شارك في جلسات المؤتمر عبد الملك الحمر محافظ مصرف الامارات المركزي سابقا وغازي عبد الجواد الرئيس التنفيذي للمؤسسة العربية المصرفية بالبحرين وفيصل السويدي نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب بشركة غاز قطر وحاتم ابو سعيد خبير مصرفي بموناكو.

وفي ختام تلك المناقشات صدر بيان عن المؤتمر القاه د. فؤاد شاكر امين عام اتحاد المصارف العربية تضمن التاكيد على ضرورة تنفيذ الدول العربية استراتيجية فاعلة لضمان التكيف الاقتصادي والمصرفي المناسب بما يتلاءم وتطورات الاقتصاد العالمي خاصة بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بحيث يحمل هذا التكيف لدول المنطقة مردودا اقتصاديا استثماريا مصرفيا يدفع باتجاه رفع معدلات النمو وتفعيل التعاون الاقليمي على اسس ثابتة ومستديمة.

وتضمن البيان ان المؤتمرين يرون ان التطورات العالمية تستلزم من المؤسسات المالية العربية وعيا اكبر بالمستجدات الجارية على الساحة المالية والمصرفية وتحتاج الى السرعة مع التطوير وبخاصة في التشريعات المالية والمصرفية. هذا الى جانب تشجيع اندماج المصارف العربية مع بعضها سواء على المستوى الوطني او الاقليمي ومواصلة تحرير الخدمات المالية على اسس مدروسة والالتزام بمعايير العمل المالي الدولي.

وقد اثنى المؤتمر على قرارات القمة العربية الاخيرة في بيروت خاصة فيما يتعلق بتفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى والانتقال الى مراحل اكثر تطورا مثل الاتحاد الجمركي.

وشدد المؤتمرون على ان التطورات الدولية والاقليمية الرافضة تفرض على الدول العربية تبني سياسات تنظم الاستفادة من علاقاتها البينية الاقتصادية والمصرفية والمشاركة بنصيب متزايد من التجارة العالمية.

واكد المؤتمر على انه لا حياة للاسواق الالكترونية في المنطقة العربية بدون الخدمة المصرفية الالكترونية ولا مستقبل للمصارف التي لا تخطط للدخول الى قلب الاسواق الالكترونية.

كما اكد المؤتمر على ان ما يدفع الاموال العربية في الخارج الى العودة الى الوطن العربي هو تهيئة المناخ الاقتصادي والمصرفي والمالي العربي مع تطوير البنية التشريعية.

واثنى المؤتمر على الجهود التي تقوم بها الدول العربية وسلطاتها النقدية والمصرفية في مجال استكمال الاشكال والاطر القانونية والتشريعات المنظمة لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وذلك ضمن المعايير والقواعد الدولية ضمانا لتجنب التهميش المصرفي والمالي الدولي ■

القاهرة ـ مكتب الحوادث

الأنوار

الخميس ١١ نيسان ٢٠٠٢

سلامة أعلن عن مؤتمر الاستثمار واسواق المال

طربيه: اقتصاد لبنان من افضل الاقتصادات العربية



سلامة وطربيه خلال الاعلان عن انعقاد المؤتمر (تصوير اسماعيل حمدان)

اكد رئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزف طربيه «ان اقتصاد لبنان لا يزال من افضل الاقتصادات العربية ويحتل قطاعه المصرفي المقدمة في القطاعات المصرفية العربية نظرا الى ما يوفره من جو قانوني ملائم للمستثمرين، وحريات اقتصادية، واداء سليم».

كلام الدكتور طربيه جاء في خلال مؤتمر صحافي عقد امس في المصرف المركزي، في حضور الحاكم رياض سلامة للاعلان عن انعقاد مؤتمر الاستثمار واسواق رأس المال العربية في الفترة الممتدة من ٢٣ ايار المقبل الى ٢٥ منه.

سلامة

والقى سلامة كلمة قال فيها: مؤتمر الاستثمار واسواق رأس المال الذي اعتدنا على رعايته سنويا هو لقاء يخطط له من قبل المستثمرين والاسواق المالية. ونحن فخورون بنجاح هذا المؤتمر الذي يفسح المجال لطرح مواضيع تتعلق بالاستثمار واسواق المال وتطورات الوضع المالي، ويشكل مناسبة للقاء المؤسسات اللبنانية بأفراد ومؤسسات اخرى لتبادل الخبرات.

وأمل في ان يكون المؤتمر في ايار ناجحا من حيث المشاركة المطلوبة التي تخدم تطلعات لبنان وان تنتج عنه قرارات وتوظيفات تساهم في تطوير الاقتصاد اللبناني. واعتبر ان لبنان من خلال تنظيم هذا المؤتمر وغيره من المؤتمرات الاقليمية والدولية يسوّق نفسه، ويشجع اصحاب القرار المالي والاقتصادي على المجيء اليه لرؤية الصورة الحقيقية لامكان العمل وتوظيف الاموال فيه.

طربيه

وتحدث طربيه عن اهمية المؤتمر فقال: لقد أصبح منصة حقيقية سنوية، يجتمع فيه كبار المستثمرين والقيادات السياسية الاقتصادية على مستوى العالم العربي أجمع. وستتركز المواضيع فيه على الانعكاسات المالية في المنطقة بعد احداث ١١ ايلول وما بعد القمة العربية في بيروت، وتأثير الصراع العربي الاسرائيلي على الأجواء الاستثمارية في المنطقة: تضرر المصارف اللبنانية والعربية وكذلك المستثمرين من احداث ١١ ايلول نتيجة الحوار الذي لف الأسواق لا سيما في التعامل مع الرساميل العربية، اضافة الى الانهيارات العديدة التي اصابت الأسواق المالية وما لحق المستثمرون اضرار كثيرة.

اضاف: سنناقش ايضا التطورات الاخرى على صعيد الشراكة الاوروبية المتوسطية وتسريع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتفاقات التي عقدتها دول عربية عدة في سبيل تفعيل التبادل البيني ان على صعيد التجارة او المعاملات المالية. وقال: لا يزال اقتصاد لبنان من افضل الاقتصادات العربية الجاذبة للاستثمار والرساميل. ويأتي القطاع المصرفي اللبناني في مقدمة القطاعات المصرفية العربية، نظرا الى ما يوفره من جو قانوني ملائم للمستثمرين وحريات اقتصادية، واداء سليم، الأمر الذي يجعله مثالا يحتذى لجذب الرساميل العربية في الخارج.

الشرق

الخميس ٤ ابريل ٢٠٠٢

قطر الوطني يقيم حفل عشاء على شرف المشاركين في المؤتمر

تكريم محافظ المركزي وسعيد المسند



□ رئيس الاتحاد يكرم العطية



□ وتكريم الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني بحضور الكواري والعمادي

□ الدوحة - **الشرق**

أقام بنك قطر الوطني أمس الأول حفل عشاء على شرف الضيوف المشاركين في المؤتمر المصرفي وذلك بنادي الجولف حيث تم تكريم سعادة السيد عبدالله بن خالد العطية محافظ مصرف قطر المركزي والسيد سعيد بن عبدالله المسند الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني الذي القى كلمة بهذه المناسبة حيث أكد الدور الكبير الذي يقوم به اتحاد المصارف العربية في توطيد التعاون بين المؤسسات المالية العربية. وقال المسند في كلمته يعتبر الاقتصاد القطري من أفضل اقتصاديات المنطقة أداء خلال السنوات الأخيرة حيث حقق معدلات نمو عالية بالنسبة لدول المنطقة، وأضاف ان الدول العربية مقبلة على المزيد من الانفتاح والمنافسة وطالب بضرورة التركيز على قضية الشفافية التي تفتقر إليها بعض المصارف، مما يؤثر على التقييمات الائتمانية من قبل وكالات التصنيف العالمية واكد ان اتباع المعايير المحاسبية الدولية في الافصاح عن المراكز المالية هو السبيل الوحيد للحصول على ثقة المستثمر المحلي قبل الأجنبي ولتنشيط أسواق المال وعودة الأموال العربية المهاجرة. وقال المسند يجب النظر جديا إلى خيار الاندماج والتحالفات الاستراتيجية كوسيلة فعالة لرفع القدرة التنافسية، حيث إنه بالرغم من حدوث بعض مبادرات الدمج في عدد من الدول إلا انه مازالت وتيرة هذا الاتجاه ضعيفة ومعظمها بين المصارف في نفس الدولة وليس خارج حدودها، وتناول المسند في كلمته مسيرة وانجازات بنك قطر الوطني.

الشرق

الخميس ٤ ابريل ٢٠٠٢

المؤتمر المصرفي العربي يختتم أعماله

دعوة القطاع الخاص لزيادة استثماراته في مشاريع الطاقة



المؤتمر يطالب بتطوير الخدمات المصرفية الالكترونية
الإشادة بجهود الحكومات في مكافحة تبييض الأموال

اكد المؤتمر المصرفي العربي النجاح في عالم متغير: ان زيادة الاستثمارات المستقبلية في قطاع الطاقة في المنطقة العربية تتطلب تشجيع القطاع الخاص لتوفير هذا النوع من الاستثمار. وجاء في إعلان المؤتمر في ختام اعماله مساء أمس بفندق ريتز كارلتون ضرورة احداث تعديل جذري لقواعد قطاع الطاقة. واكد المؤتمر على أن تحرير الخدمات المالية يتطلب مجموعة من الشروط الأساسية وفي طليعتها إزالة التحكم في اسعار الفائدة وخصخصة المؤسسات المالية المملوكة للقطاع العام.

وشدد الإعلان على انه لا غنى للأسواق الالكترونية في المنطقة العربية بدون الخدمة المصرفية الالكترونية ولا مستقبل للمصارف التي لاتخطط للدخول إلى قلب الأسواق الالكترونية. واكد المؤتمر على ان ما يدفع الأموال العربية في الخارج إلى العودة إلى الوطن العربي هو تهيئة المناخ الاقتصادي والمالي والمصرفي العربي مع تطوير البنية التشريعية بما يحفز هذه الأموال للعودة في صورة استثمارات مباشرة تساهم في تنمية الاقتصادات العربية.

وأشاد المؤتمر بتنظيم الموجه لاعماله ورعاية سمو الشيخ حاسم بن حمد آل ثاني ولي العهد الامين كما اثنى على الجهود التي يبذلها المصارف القطرية خاصة بنك قطر الوطني لإنجاح فعاليات المؤتمر.

وفيما يلي نص إعلان المؤتمر: عقد اتحاد المصارف العربية تحت رعاية سمو الشيخ حاسم بن حمد آل ثاني والتعاون مع مصرف قطر المركزي والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، والأمانة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية مؤتمره المصرفي العربي تحت عنوان النجاح في عالم متغير. وذلك خلال الفترة ٣٠/٣/٢٠٠٢ - ٢/٤/٢٠٠٢ في الدوحة - دولة قطر.

وقبل ان نبدأ فعاليات المؤتمر ابدى المؤتمرون كامل التعاطف والتضامن مع الإخوة في فلسطين المنطقة واستنكروا ما يقوم به العدو المحتل في قتل للمدنيين العزل. ودعا المؤتمر الدول العربية إلى تشجيع استراتيجيات فاعلة لتفعيل التكيف الاقتصادي والمصرفي المناسب بما يتلاءم وتطورات الاقتصاد العالمي خاصة بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وتحقيق ذلك من قبل اهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية ومؤسساتها المصرفية.

رفع معدلات النمو وتفعيل التعاون الاقليمي على اسس ثابتة ومستديمة

وراى المؤتمرون ان التطورات العالمية تستلزم من المؤسسات المالية العربية وهي اكبر المستثمرين الجاريين على الساحة المالية والمصرفية، وتتماشى إلى السرعة مع التطوير المطلوب خاصة في التشريعات المالية والمصرفية. هذا إلى جانب تشجيع اندماج المصارف العربية مع بعضها البعض سواء على المستوى الوطني او المستوى الاقليمي. ومواصلة تحرير الخدمات المالية على اسس مدروسة. والالتزام بمعايير العمل المالي الدولي. وقد اشاد المؤتمر على قرارات القمة العربية الأخيرة في بيروت خاصة ناحية تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانتقال بها إلى مراحل اكثر تطورا مثل الاتحاد الجمركي والاسراع باطلاق تجارة الخدمات ضمن هذه المنطقة من اجل تعزيز التكامل الاقتصادي العربي في مجالات التجارة والاستثمار والخدمات.

وشدد المؤتمرون على ان التطورات الدولية والاقتصادية الراهنة تفرض على الدول العربية تبني سياسات تعظم الاستفادة من عالمتها البعيدة الاقتصادية والمصرفية والتشاركية بمنصب متزايد في التجارة العالمية. على أن توجيه الدول العربية هذا الشدد بتقوية روابطها الداخلية وايضا بالتعاون مع القوى الاقتصادية الرئيسية، والاستفادة بما يتيحه تحرير التجارة وفتح الاسواق وجذب الاستثمار والعمل المصرفي المشترك لتحقيق التوازن المطلوب بين التنمية في الداخل وفتح الاسواق في الخارج.

وراى المؤتمر ان زيادة الاستثمارات المستقبلية في قطاع الطاقة في المنطقة العربية بخاصتها تتطلب تشجيع القطاع الخاص ليضوض هذا النوع من الاستثمار. وذلك بعد تحرير قواعد قطاع الطاقة. كما انه للتوصل إلى نظم تشريعي في شؤون استراتيجية الطاقة في المنطقة العربية بوجوب

ولا الوصول إلى دعم اقوى للتعاون التجاري بين الدول العربية

الداعمين في الشراكة إلى ان القطاع الخاص او القطاع الخاص ويمثل بنك صغيرا أكثر قبولا لاسواق التمويل الدولي، ويسهل التغلب على مقومات استقطاب التمويلات المتوسطة والطويلة الأجل.

واكد المؤتمر على ان تحرير الخدمات المالية يتطلب مجموعة من الشروط الأساسية وفي طليعتها إزالة التحكم في اسعار الفائدة، وخصخصة المؤسسات المالية المملوكة للقطاع العام، وتخفيض الاتجاه الإداري للاقراض بواسطة الحكومة واعطاء حق الحصول لمزيد من جدة في قطاع الخدمات المالية واستقرار العملة الاقتصامية الملة لجني الفوائد المرجوة من التحرير المالي

وشدد المؤتمرون على انه لا غنى للأسواق الالكترونية في المنطقة العربية بدون الخدمة المصرفية الالكترونية ولا مستقبل للمصارف التي لاتخطط للدخول إلى قلب الأسواق الالكترونية، ولن يكون هناك سوق الكتروني متكامل إذا غاب دور المصرف في جميع مراحل العملية التجارية.

وحث المؤتمر الدول العربية على ايجاد تعاون بينها في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والتعاون من هنا تاتي اهمية تبني رؤية اقليمية مشتركة لتحقيق هذا الهدف مع التركيز على دور المصارف في تمويل المشروعات العربية المشتركة في المجال التقني التي تحقق الانصهار بين الاقتصادات المختلفة المتاحة، مما يقلل من وجوه مشاريع تكنولوجية متضاربة في المنطقة العربية

ودعا المؤتمر الى تكوين لجنة مشتركة عربية يتمثل في عضويتها ممثلون من اتحاد المصارف العربية وسلطات العمل الاقتصادي والمالي العربي المشترك الاخرى من اجل التدارس والتفاكر في كيفية زيادة فرص الاستثمار في الاسواق الالكترونية العربية وتهيئة المستهلك بالاطر القانونية والتشريعية المناسبة

واكد المؤتمر على ان ما يدفع الاموال العربية في الخارج الى العودة الى الوطن العربي هو تهيئة المناخ الاقتصادي والمالي والمصرفي العربي مع تطوير البنية التشريعية بما يحفز هذه الاموال للعودة في صورة استثمارات مباشرة تساهم في تنمية الاقتصادات العربية لا تجود الايداع في المصارف

وشدد المؤتمرون على ضرورة الاسراع في الاعداد لمقابلة الاستحقاقات والتحديات الجديدة التي ستفرضها قرارات لجنة بازل آ. مع التاكيد على ضرورة واهمية جهود اتحاد المصارف العربية في هذا المجال لاسيما عبر تكثيف ندواته المتخصصة لتوضيح هذه القرارات وتحديد مقتضيات التعامل الناجح معها. والسعي باتجاه التنسيق والتعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من اجل ايجاد البنية عمل مستمرة لضمان الالتزام السليم والمناسب من قبل المصارف العربية بقرارات لجنة بازل الجديدة

وأثنى المؤتمرون على الجهود التي تقوم بها الدول العربية وسلطاتها النقدية والمصرفية في مجال استكمال الانضمام والاطر القانونية والتشريعات المتعلقة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب. وذلك ضمن المعايير والقواعد الدولية. ضمانا لتجنب التهميش المصرفي والمالي الدولي

وقد اشاد المؤتمرون بالدور الهام والمتعاظم لاتحاد المصارف العربية الذي يقوم به على صعيد تطوير الصناعة المصرفية العربية وتعزيز التعاون بين المصارف العربية ودفع خطى التعاون الاقتصادي العربي وتنمية الوعي المصرفي العربي بشأن مقررات لجنة بازل وايضا القرارات الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الاموال ووضع الفكر وطروحات قادة واساتذة امام المسؤولين الرسميين والمصرفيين من اجل تصور الطريق السليم امام التعامل مع معايير العمل المالي الدولي

خالص الشكر والتقدير والاحترام لدولة قطر اميرا وحكومة وشعبا على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والوفادة التي حظوا بها اثناء وجودهم في الدوحة. وايضا سمو الشيخ حاسم بن حمد آل ثاني ولي العهد على رعايته الكريمة للمؤتمر وذلك سعادة وزير المالية الاستاذ يوسف حسين كمال على الكلمة الافتتاحية لاعمال المؤتمر ممثلا لولي العهد سمو الشيخ حاسم بن حمد آل ثاني ولي العهد الامين. متمنين من المولى عز وجل ان يعم دولة قطر بالمزيد من الازدهار والتقدم والرخاء والتي المشاركون وأسرة الاتحاد على الجهود التي بذلها مصرف قطر المركزي برئاسة سعادة المحافظ وبنكها المصارف القطرية وخصوصا بنك قطر الوطني لانجاح فعاليات هذا المؤتمر

صورة استثمارات مباشرة تساهم في تنمية الاقتصادات العربية لا تجود الايداع في المصارف

وشدد المؤتمرون على ضرورة الاسراع في الاعداد لمقابلة الاستحقاقات والتحديات الجديدة التي ستفرضها قرارات لجنة بازل آ. مع التاكيد على ضرورة واهمية جهود اتحاد المصارف العربية في هذا المجال لاسيما عبر تكثيف ندواته المتخصصة لتوضيح هذه القرارات وتحديد مقتضيات التعامل الناجح معها. والسعي باتجاه التنسيق والتعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من اجل ايجاد البنية عمل مستمرة لضمان الالتزام السليم والمناسب من قبل المصارف العربية بقرارات لجنة بازل الجديدة

وأثنى المؤتمرون على الجهود التي تقوم بها الدول العربية وسلطاتها النقدية والمصرفية في مجال استكمال الانضمام والاطر القانونية والتشريعات المتعلقة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب. وذلك ضمن المعايير والقواعد الدولية. ضمانا لتجنب التهميش المصرفي والمالي الدولي

وقد اشاد المؤتمرون بالدور الهام والمتعاظم لاتحاد المصارف العربية الذي يقوم به على صعيد تطوير الصناعة المصرفية العربية وتعزيز التعاون بين المصارف العربية ودفع خطى التعاون الاقتصادي العربي وتنمية الوعي المصرفي العربي بشأن مقررات لجنة بازل وايضا القرارات الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الاموال ووضع الفكر وطروحات قادة واساتذة امام المسؤولين الرسميين والمصرفيين من اجل تصور الطريق السليم امام التعامل مع معايير العمل المالي الدولي

خالص الشكر والتقدير والاحترام لدولة قطر اميرا وحكومة وشعبا على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والوفادة التي حظوا بها اثناء وجودهم في الدوحة. وايضا سمو الشيخ حاسم بن حمد آل ثاني ولي العهد على رعايته الكريمة للمؤتمر وذلك سعادة وزير المالية الاستاذ يوسف حسين كمال على الكلمة الافتتاحية لاعمال المؤتمر ممثلا لولي العهد سمو الشيخ حاسم بن حمد آل ثاني ولي العهد الامين. متمنين من المولى عز وجل ان يعم دولة قطر بالمزيد من الازدهار والتقدم والرخاء والتي المشاركون وأسرة الاتحاد على الجهود التي بذلها مصرف قطر المركزي برئاسة سعادة المحافظ وبنكها المصارف القطرية وخصوصا بنك قطر الوطني لانجاح فعاليات هذا المؤتمر

إتحاد المصارف العربية
شباط / فبراير ٢٠٠٢



رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

الدكتور جوزف طربيه:
نحن في إتحاد المصارف العربية نعالج قضية تبييض الأموال بإعتبارها قضية دولية لا قضية عربية

نحن في إتحاد المصارف العربية نعالج قضية تبييض الأموال بإعتبارها قضية دولية لا قضية عربية. ليس هذا الموضوع تحديداً من الإهتمامات الرئيسية للإتحاد بصفته قضية عربية، إنما ما نراه اليوم على الصعيد العالمي هو أننا أمام مشهد استراتيجي جديد تدور فيه ليس الحرب العسكرية فقط – وهي الحرب الظاهرة – إنما هناك حروب أخرى على الصعد الديبلوماسية والإقتصادية، وبصورة خاصة المالية والمصرفية، إذ إن ما صدر من تصريحات، وخصوصاً بعد ١١ أيلول، من المسؤولين الأميركيين الذين اعتبروا أن الحرب التي يشنونها على الإرهاب ليست فقط حرباً عسكرية، إنما أيضاً ستتناول موضوع تجفيف المال في عروق المنظمات التي يرون أنها تشن الحرب عليهم.

إن هذا المشهد الجديد يؤثر في المصارف على الصعيد الكوني وليس على الصعيد العربي، بدليل أن ما رأيناه حتى اليوم، يعد مباشرة تطبيق التدابير الجديدة، هو أن معظم تجميد الأموال الذي أعلن كان في مصارف دولية وليس في مصارف المنطقة العربية. لا نقول ذلك دفاعاً عن المصارف العربية، لأن موضوع التبييض ليس من فعل المصارف، بل هو من فعل المبيضين لمصادر أموالهم التي تأتي من طريق المخدرات أو الإرهاب أو أي نشاط آخر ممنوع. إنما اعتبرنا أنه من واجباتنا كإتحاد مصارف عربية مسؤولين عن مصالح هذه المصارف، وضمن إطار التعاون المالي والمصرفي العربي، التصدي لهذا الموضوع لكي تبقى المصارف العربية بعيدة عن كل شبهة، وهي بالفعل ليست متهمة لكن لا بد لها أن تواجه الآليات الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، وخصوصاً قضية فتح أوراقها، كما تفعل المصارف الأوروبية والأميركية وسائر المصارف العالمية، للتحقيقات والتدقيقات المتعلقة بأسماء بعض الأشخاص من أجل النظر في ما إذا كانت لهم حسابات في المصارف أو يتعاطون معها.

ويأتي إهتمامنا بالتالي في هذا الإطار ضمن توصية المصارف العربية بتجنّب كل إحتكام في هذا الشأن الذي لا مصلحة لها فيه، بحيث تبقى سمعة المصارف العربية سليمة، وتبقى تلك المصارف هيكلاً للمال النظيف، بحيث تستعمل كل الآليات التي توافقت عليها معظم التشريعات في العالم العربي، وبصورة خاصة المصارف المركزية العربية لمحاربة التبييض. وهذه الآليات ليست نتيجة أحداث ١١ أيلول، بل هي موجودة قبلها بكثير، إذ إن مجموعة العمل الدولية التي كانت تتعاطى موضوع آليات مكافحة تبييض الأموال في المصارف والتي تضع لائحة سنوية تدرج فيها دولاً وتخرج منها أخرى، هذه المجموعة تعاطت مع معظم الدول العربية وعرفت الآليات والتشريعات التي تطلبها، ومعظم هذه الدول تجاوبت، أو هي في طريق التجاوب، بالنسبة إلى هذا الموضوع.

وهنا أسارع إلى القول إن إعتماد آليات لمكافحة تبييض الأموال لا يعني أن المصارف تبيّض الأموال، بل إن المصارف يجب أن تكون مجهزة بالوسائل وأساليب العمل وتجهيزات المعلوماتية والإجراءات القانونية التي تحول دون ولوج المبيّض إلى أبراجها ودوائرها. وبالتالي فإن الموضوع هو إيجاد آليات تتيح تجنّب تبييض الأموال، علماً أن حجم المصارف العربية بالنسبة إلى حجم النظام المصرفي الدولي لا تزال نعتبره محدوداً، وأن معظم العمليات التي تجري بالعملات الأجنبية تمر حكماً بمصارف أجنبية، وخصوصاً في عواصم المال الرئيسية وفقاً للعملة التي يجري التعامل بها، بحيث تجري معظم عمليات تسوية المدفوعات بالعملات الأجنبية في عواصم المال الدولية وليس في العالم العربي، لأنه حتى الآن ليس لدينا نظام لتسوية المدفوعات بين المصارف العربية والتي تجري بالعملات الأجنبية.

نحن مبادرون في ضوء الأحداث الدولية، لا ننتظر أن تحصل حادثة مع مصرف عربي لنقوم بمواجهتها أو متابعتها. فمن ضمن واجبات إتحاد المصارف العربية مواكبة الأخطار التي يمكن أن تواجه هذه المصارف، وأيضاً القيام ضمن آلياته الإعلامية والتدريبية بمكافحة تبييض الأموال. إذ إن مقاربتنا الموضوع لا تتم تحت ضغط مصالح دولية، ولا هي نتيجة لمراجعات دولية. فنحن على إتصال مع معظم المرجعيات الدولية التي تتعامل مع مختلف الموضوعات المالية والمصرفية. فنحن أعضاء مراقبون في اللجنة الإقتصادية للأمم المتحدة، وأيضاً أعضاء مراقبون في جامعة الدول العربية، وكذلك في مجلس المصارف المركزية العربية. إذاً، كل الهيئات والمؤسسات التي تتعاطى الشأن المالي على الساحتين العربية والدولية نحن موجودون فيها.□

leSoleil

Mardi 22 Janvier 2002

FINANCE INTERNATIONALE

Le 11 septembre aidera-t-il Montréal?

STÉPHANE PAQUET
SPaquet@lesoleil.com

MONTRÉAL — « L'effet du 11 septembre pour nous, ça a été de rendre évident le niveau de sécurité de Montréal », lance Andrée Corriveau, qui dirige le Centre financier international de Montréal, un organisme mis sur pied par Québec dans les années 1980 pour attirer des financiers dans la métropole.

« Ce sont les gens de New York et de Boston qui me le disent. On a là un élément très important à mettre de l'avant », poursuit celle qui présentait hier le bilan annuel de son organisme.

L'an dernier, son organisme a fait accréditer 21 nouvelles entreprises comme centre financier international.

En cinq ans, le nombre total d'institutions accréditées à Montréal a plus que doublé, passant de 45 en 1997 à 118 à la fin de l'année dernière.

Mais les entreprises reconnues comme CFI ne sont pas toutes de grandes compagnies. Certaines n'ont qu'un ou deux employés. L'an dernier, le programme a créé ou a maintenu 101 emplois, dont environ la moitié sont de nouveaux jobs.

« Je travaille sur de gros noms actuellement », dit encore Andrée Corriveau, l'ancienne attachée de presse de Bernard Landry. Et ce sont justement des sociétés implantées aux États-Unis pour lesquels elle promet des annonces sous peu. « Plus la structure est grosse, plus c'est long (de les convaincre de déménager). »

Ces gros joueurs prennent souvent la forme de *back offices*, comme on dit dans le jargon de la finance, des secteurs qui peuvent facilement employer des centaines de personnes par employeur, mais qui demandent une main-d'œuvre moins spécialisée.

En soirée, lors d'un banquet organisé par CFI-Montréal et regroupant des gens de la finance, la vice-première ministre et ministre des Finances, Pauline Marois, a d'ailleurs annoncé la création de deux programmes d'études en *back office* au collégial. Un de ces programmes sera offert par le collège F.-X.-Garneau.

Pour être reconnue comme CFI, une entreprise doit négocier des capitaux étrangers. Par exemple, un courtier en valeurs mobilières qui vend des actions européennes à des Canadiens a droit aux avantages fiscaux de Québec pour la partie internationale de ses activités.

Ces avantages sont importants pour l'entreprise: exemptions d'impôt sur le revenu, de la taxe sur le capital et sur la masse salariale. En plus, Québec verse pendant trois ans 40 % du salaire d'employés en formation (jusqu'à concurrence de 30 000 dollars par salarié par année).

Les quelque 1200 employés accrédités y gagnent aussi. Les 26 spécialistes étrangers qui sont venus s'établir à Montréal en vertu du programme ne paient aucun impôt provincial sur leurs revenus pendant cinq ans. Les employés canadiens voient leur impôt réduit de moitié tant qu'ils restent en poste. Le coût de l'ensemble du programme cette année pour Québec est évalué à une quinzaine de millions de dollars.

Avec ces subventions, Québec espère redonner au secteur financier montréalais la vigueur perdue au cours des dernières décennies au profit de Toronto. « L'important, souligne Pauline Marois, c'est de créer une masse critique qui aura un effet boule de neige, un peu comme on l'a fait dans le domaine de l'informatique. » Et le Québec a-t-il cette masse critique en finance internationale actuellement? « Je pense qu'il nous reste un petit bout de chemin à faire », reconnaît-elle.

LE MOYEN-ORIENT

Andrée Corriveau courtise les Américains pour leur offrir « plus de sécurité », mais aussi les institutions financières du Moyen-Orient. Ainsi, l'année dernière, le Crédit libanais et la Libanese Canadian Bank se sont inscrites au programme.

Dans la même veine, l'Union des banques arabes a annoncé la semaine dernière la tenue de son congrès 2003 à Montréal. Mme Corriveau repart d'ailleurs en mission le mois prochain en Égypte, au Liban, à Dubaï et en Tunisie. « Nos relations (avec le monde arabe) sont les mêmes qu'avant le 11 septembre », ajoute-t-elle.

Au Canada, Vancouver a également un programme semblable depuis 1988. Le directeur de l'organisme, Liam J. Hopkins, était aussi du banquet hier soir.

Quand on lui a demandé ce qu'il pensait du programme montréalais, sa première réaction a été de dire: « j'aimerais faire aussi bien! ». CFI Vancouver a 36 entreprises financières accréditées, qui viennent surtout du marché asiatique. Les avantages de Montréal selon lui: la proximité de l'Europe et de la côte est américaine, en plus d'être une plus grande ville que la capitale britanno-colombienne.

leSoleil

Mardi 22 Janvier 2002

FINANCE INTERNATIONALE

Le 11 septembre aidera-t-il Montréal?

STÉPHANE PAQUET
SPaquet@lesoleil.com

MONTRÉAL — « L'effet du 11 septembre pour nous, ça a été de rendre évident le niveau de sécurité de Montréal », lance Andrée Corriveau, qui dirige le Centre financier international de Montréal, un organisme mis sur pied par Québec dans les années 1980 pour attirer des financiers dans la métropole.

« Ce sont les gens de New York et de Boston qui me le disent. On a là un élément très important à mettre de l'avant », poursuit celle qui présentait hier le bilan annuel de son organisme.

L'an dernier, son organisme a fait accréditer 21 nouvelles entreprises comme centre financier international.

En cinq ans, le nombre total d'institutions accréditées à Montréal a plus que doublé, passant de 45 en 1997 à 118 à la fin de l'année dernière.

Mais les entreprises reconnues comme CFI ne sont pas toutes de grandes compagnies. Certaines n'ont qu'un ou deux employés. L'an dernier, le programme a créé ou a maintenu 101 emplois, dont environ la moitié sont de nouveaux jobs.

« Je travaille sur de gros noms actuellement », dit encore Andrée Corriveau, l'ancienne attachée de presse de Bernard Landry. Et ce sont justement des sociétés implantées aux États-Unis pour lesquels elle promet des annonces sous peu. « Plus la structure est grosse, plus c'est long (de les convaincre de déménager). »

Ces gros joueurs prennent souvent la forme de *back offices*, comme on dit dans le jargon de la finance, des secteurs qui peuvent facilement employer des centaines de personnes par employeur, mais qui demandent une main-d'œuvre moins spécialisée.

En soirée, lors d'un banquet organisé par CFI-Montréal et regroupant des gens de la finance, la vice-première ministre et ministre des Finances, Pauline Marois, a d'ailleurs annoncé la création de deux programmes d'études en *back office* au collégial. Un de ces programmes sera offert par le collège F.-X.-Garneau.

Pour être reconnue comme CFI, une entreprise doit négocier des capitaux étrangers. Par exemple, un courtier en valeurs mobilières qui vend des actions européennes à des Canadiens a droit aux avantages fiscaux de Québec pour la partie internationale des ses activités.

Ces avantages sont importants pour l'entreprise: exemptions d'impôt sur le revenu, de la taxe sur le capital et sur la masse salariale. En plus, Québec verse pendant trois ans 40 % du salaire d'employés en formation (jusqu'à concurrence de 30 000 dollars par salarié par année).

Les quelque 1200 employés accrédités y gagnent aussi. Les 26 spécialistes étrangers qui sont venus s'établir à Montréal en vertu du programme ne paient aucun impôt provincial sur leurs revenus pendant cinq ans. Les employés canadiens voient leur impôt réduit de moitié tant qu'ils restent en poste. Le coût de l'ensemble du programme cette année pour Québec est évalué à une quinzaine de millions de dollars.

Avec ces subventions, Québec espère redonner au secteur financier montréalais la vigueur perdue au cours des dernières décennies au profit de Toronto. « L'important, souligne Pauline Marois, c'est de créer une masse critique qui aura un effet boule de neige, un peu comme on l'a fait dans le domaine de l'informatique. » Et le Québec a-t-il cette masse critique en finance internationale actuellement? « Je pense qu'il nous reste un petit bout de chemin à faire », reconnaît-elle.

LE MOYEN-ORIENT

Andrée Corriveau courtise les Américains pour leur offrir « plus de sécurité », mais aussi les institutions financières du Moyen -Orient. Ainsi, l'année dernière, le Crédit libanais et la Libanese Canadian Bank se sont inscrites au programme.

Dans la même veine, l'Union des banques arabes a annoncé la semaine dernière la tenue de son congrès 2003 à Montréal. Mme Corriveau repart d'ailleurs en mission le mois prochain en Égypte, au Liban, à Dubaï et en Tunisie. « Nos relations (avec le monde arabe) sont les mêmes qu'avant le 11 septembre », ajoute-t-elle.

Au Canada, Vancouver a également un programme semblable depuis 1988. Le directeur de l'organisme, Liam J. Hopkins, était aussi du banquet hier soir.

Quand on lui a demandé ce qu'il pensait du programme montréalais, sa première réaction a été de dire: « j'aimerais faire aussi bien! ». CFI Vancouver a 36 entreprises financières accréditées, qui viennent surtout du marché asiatique. Les avantages de Montréal selon lui: la proximité de l'Europe et de la côte est américaine, en plus d'être une plus grande ville que la capitale britanno-colombienne.

LE DEVOIR
Libre de penser
Vendredi 18 Janvier 2002

Un congrès des banques arabes à Montréal en 2003

Après le 11 septembre, les banques arabes veulent rester en lien avec le marché américain

CLAUDE TURCOTTE
LE DEVOIR

L'Union des banques arabes (UBA), qui regroupe plus de 300 institutions financières et bancaires, lesquelles totalisent 95 % du bilan consolidé de toutes les banques arabes dans le monde, a décidé de tenir en 2003 son congrès annuel à Montréal. Et la décision de venir à Montréal fut prise après les événements du 11 septembre aux États-Unis.

Hier, en conférence de presse, le Dr Joseph M. Torbey, président de l'UBA et d'une importante société bancaire du Liban, a précisé que les banques arabes sont tout à fait solidaires de toutes les institutions financières à travers le monde pour mettre au point des solutions contre le blanchiment de l'argent provenant de la vente de la drogue et le financement du terrorisme, qui est *«d'une actualité brûlante»*, pour reprendre l'expression de M. Torbey, en faisant notamment allusion à l'arrestation mercredi en France de Daniel Bouton, p.-d.g. de la Société générale, troisième établissement bancaire français. M. Bouton et deux de ses proches collaborateurs sont accusés de *«blanchiment aggravé»*. Cela veut dire que ces messieurs ont fait perdurer en connaissance de cause un système de traitement de chèques qui a permis la circulation entre la France et Israël de plusieurs dizaines de millions de francs d'origine frauduleuse.

«L'industrie bancaire est secouée», constatait donc hier matin M. Torbey, pour qui la question du financement du terrorisme est une préoccupation pour les banquiers en général. *«Nous avons grande conscience de cela»*, ajoutait-il. L'UBA n'en sera qu'à son deuxième congrès en Amérique du Nord, le premier ayant eu lieu à New York en 1996. Ayant déjà reçu une invitation de la part du Centre financier international de Montréal, du gouvernement québécois et de la Ville de Montréal, ayant aussi constaté la *«trop faible présence des intérêts financiers arabes au Canada»*, une conclusion s'imposait, à savoir qu'il *«valait la peine de se déplacer du Moyen-Orient jusqu'à Montréal pour faire connaître le marché canadien au monde bancaire arabe»*. Selon M. Torbey, *«le marché canadien n'a pas sa part du gâteau et il y a un potentiel énorme à développer»*.

Le financement du terrorisme est une préoccupation pour les banquiers en général

Outre cette volonté de tisser des liens avec les institutions financières canadiennes, la décision de venir à Montréal ne fut prise qu'après le 11 septembre. Les banques arabes ont un intérêt vital à demeurer en contact étroit avec le réseau bancaire nord-américain pour diverses raisons, dont celle que l'économie arabe est dollarisée. Montréal est le centre international le moins cher pour la tenue d'un congrès, mais il s'agit aussi d'une ville nord-américaine à la saveur européenne, selon l'expression de Jacques Girard, p.-d.g. de Montréal International, qui assistait à cette conférence de presse hier matin.

Ce congrès en juillet 2003, qui réunira à Montréal quelque 500 délégués, dont l'élite des banquiers arabes provenant du Moyen-Orient, de l'Afrique du Nord et de quelques autres pays, permettra la discussion sur tous les sujets brûlants, concernant par exemple la sécurité et la formation des banquiers pour les préparer à mieux réagir face à la filière de l'argent du crime et du terrorisme.

Quelles seront les retombées pour Montréal d'un tel congrès? *«Elles sont incalculables»*, répond M. Torbey, en pensant aux répercussions à long terme des nouveaux contacts qui seront créés. *«Il ne faut pas regarder ce qui se passe sur les tribunes, mais ce qui se tisse dans les coulisses»*, a-t-il souligné.

LE JOURNAL DE MONTRÉAL

Vendredi 18 Janvier 2002

Montréal accueillera le congrès des banques arabes

(PC) — La ville de Montréal accueillera le congrès international de l'Union des banques arabes au début de juillet 2003.

Ce sera seulement la deuxième fois que l'Union des banques arabes, le plus important consortium financier et bancaire du monde arabe, tiendra son congrès en Amérique. La ville de New York a en effet accueilli 500 participants, soit des banquiers, des ministres des finances et des représentants des banques centrales de pays arabes, au congrès de 1996.

Les retombées économiques directes du congrès devraient atteindre environ un million de dollars pour Montréal, mais les retombées indirectes, liées aux relations qui pourront se tisser entre le monde bancaire arabe et la communauté des affaires du Québec et du Canada, seront extrêmement importantes, a fait valoir le président de l'Union des banques arabes, Joseph Torbey, en conférence de presse hier.

«Il ne faut pas regarder ce qui se passe sur les tribunes, mais ce qui se tisse dans les coulisses», a-t-il déclaré.

Il a indiqué que, jusqu'à maintenant, les relations entre les banques arabes et le Canada étaient très peu soutenues.

«Le marché canadien n'a pas eu sa part du gâteau, a-t-il affirmé. Nous considérons qu'il y a un potentiel énorme à développer.»

L'Union des banques arabes est une organisation affiliée à la Ligue arabe. Elle compte parmi ses membres plus de 300 institutions financières et bancaires de près d'une trentaine de pays.

«Ce congrès regroupera l'élite des banquiers arabes ainsi qu'un nombre d'experts économiques et financiers tant arabes qu'internationaux qui débattront des sujets financiers d'actualité et traceront des perspectives bancaires d'avenir, a déclaré M. Torbey. C'est un forum qui n'a pas un caractère académique, mais géopolitique.»

Le terrorisme

Il devrait être question notamment de financement du terrorisme.

«Nous faisons face à un problème inédit, a déclaré M. Torbey. Avant le 11 septembre, les banques se concentraient sur le problème du blanchiment d'argent de la drogue et du crime organisé. La question du financement du terrorisme est apparue après le 11 septembre.»

Il a affirmé que l'Union des banques arabes avait déjà commencé à travailler sur la question, notamment à l'occasion d'un séminaire organisé il y a deux semaines au Liban.

Il a indiqué que la lutte au financement du terrorisme passait notamment par l'échange de renseignements et de technique et par la formation du personnel bancaire.

Place financière internationale

L'Union des banques arabes a décidé de tenir son congrès à Montréal en 2003 suite à une invitation de la présidente du Centre financier international de Montréal, Mme Andrée Corriveau.

L'union s'est notamment montrée intéressée aux conditions accordées aux entreprises financières internationales désireuses de s'installer à Montréal dans le cadre du programme du Centre financier international.

«Nous croyons Montréal possède toutes les conditions pour jouer dans l'avenir le rôle de place financière internationale», a déclaré M. Torbey.

métro
journalmetro.com

Vendredi 18 Janvier 2002

Montréal sera l'hôte d'un congrès de banques arabes

Finance Les principaux acteurs des secteurs bancaire et financier du monde arabe seront à Montréal au printemps 2003 à l'occasion du congrès de l'Union des banques arabes.

Après New York, en 1996, qui avait accueilli quelque 500 participants, Montréal deviendra la seule autre ville d'Amérique à recevoir ce congrès auquel participent les membres de l'Union des banques arabes, les ministres des Finances de plusieurs pays et les représentants des Banques centrales.

«La tenue de ce congrès international d'envergure vient confirmer et mettre en valeur le positionnement de Montréal comme place financière internationale au Canada et en Amérique du Nord» a affirmé Andrée Corriveau présidente du Centre Financier International de Montréal.

La ministre des Finances Pauline Marois a affirmé que le Québec offre plus que jamais un formidable accès aux marchés financiers nord-américains. **ST**

CENTRE FINANCIER
INTERNATIONAL
MONTRÉAL

Vendredi 18 Janvier 2002

Mondialisation points de repère

Banques arabes / congrès / Montréal : l'Union des banques arabes, affiliée à la Ligue arabe, tiendra son prochain congrès international à Montréal, Québec, Canada, en juillet 2003, a annoncé (17 janvier) son président Joseph Torbey, déclarant : "nous estimons qu'il y a un marché énorme à développer au Québec et au Canada". L'Union, comptant comme membres 300 institutions financières et bancaires d'une trentaine de pays, a décidé de tenir ce congrès à Montréal sur invitation de Andréé Corriveau, pdg du Centre Financier International de Montréal www.cfimontreal.com.

leSoleil

Jeudi 17 Janvier 2002

Les banques arabes en congrès au Québec

STÉPHANE PAQUET
SPaquet@lesoleil.com

■ Après New York en 1998, Montréal deviendra la deuxième ville nord-américaine à recevoir le congrès de l'Union des banques arabes. L'UBA, qui regroupe 300 institutions financières, tiendra son congrès dans la métropole québécoise à l'été 2003... et ses membres feront un saut par la capitale!

La nouvelle devait être annoncée l'automne dernier et le congrès se tenir cet été, mais les attentats du 11 septembre ont refroidi les ardeurs de l'UBA, qui préférait voir l'évolution de la situation internationale avant de prendre une décision. De toute évidence, l'Union sent que le climat politique s'est amélioré puisque son président, le Dr Joseph M. Torbey, annoncera aujourd'hui les raisons qui ont poussé ses membres à choisir Montréal dans le cadre d'une conférence de presse au Club St-Denis.

La venue de ce congrès constitue une victoire pour le Centre financier international de Montréal, un organisme créé par Québec et dont le mandat est d'attirer ou de garder dans la métropole, à l'aide de subventions, des institutions qui font de la finance internationale. Sa présidente, l'ancienne attachée de presse de Bernard Landry, Andrée Corriveau, soutient que le programme du congrès n'est pas encore finalisé, « mais il est clair que je vais leur faire connaître le Québec et que la capitale fait partie des éléments de visite ».

Parmi les activités envisagées, Andrée Corriveau veut offrir des voyages en hélicoptère aux financiers arabes pour que ceux-ci aillent admirer... la baie James. Décidément, on est loin du congrès de Chevaliers de Colomb!

Des visites d'entreprises et à la Caisse de dépôt figurent aussi au menu. Jointe hier, Andrée Corriveau s'est dite « extrêmement contente, très fière » d'avoir obtenu la tenue du congrès, elle qui s'était rendue au Moyen-Orient en juin dernier. Elle espère que les retombées de l'événement seront importantes, tant en termes économique que pour l'image de Montréal comme centre financier.

Lors de leur dernier congrès à l'étranger, les banquiers arabes se sont rendus à Francfort, en Allemagne. Quelque 500 personnes étaient du voyage.

المراقب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI
العدد ١٢٣ – شباط (فبراير) ٢٠٠٢

ورشة عمل مكافحة تبييض الاموال
آلية عربية لتنسيق المواقف

دعا رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية، الدكتور جوزف طربيه الى "انشاء آلية عربية بهدف تنسيق المكافحة الجماعية لتبييض الاموال وتمويل الارهاب، بحيث تلعب هذه الآلية دور مركزية مخاطر عربية في مجال مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب". هذه الدعوة اطلقها د. طربيه في الجلسة الافتتاحية لندوة "مكافحة تبييض الاموال" التي نظمها اتحاد المصارف العربية على مدى ثلاثة ايام، من ٩ الى ١١ كانون الثاني (يناير) الماضي في فندق ماريوت - بيروت.



الرئيس طربيه وإلى جانبه الاستاذ فهيم معضاد ود. فؤاد شاكر





جانب من الحضور

شارك ايضاً في حفل افتتاح الندوة نائب حاكم مصرف لبنان السيد فهيم معضاد والأمين العام للاتحاد الدكتور فؤاد شاكر، بحضور مجموعة كبيرة من قيادات المصارف اللبنانية وممثلين عن ١٢ دولة عربية هي لبنان والأردن والامارات والسعودية والسودان واليمن وتونس وعمان وسورية وفلسطين وليبيا ومصر.

كلمة الافتتاح القاها **د. فؤاد شاكر** مرحباً بالحضور ومما قاله "ان اتحاد المصارف العربية يواصل تناوله للقضايا المصرفية والمالية الهامة التي تشكل مصدر اهتمام اساسي للجهات الرقابية والمصارف العربية على حد سواء، خاصة في ظل التطورات الدولية الراهنة، بحيث يخصص الدراسات واللقاءات للتفاكر بشأنها ووضع الحلول الناجعة لها، ضماناً لسيرة عمل وسمعة سليمة للقطاع المالي والمصرفي العربي".

ولفت الى ان قضية تبييض الاموال وتمويل الارهاب هي من "ضمن القضايا الاساسية التي وضعها اتحاد المصارف العربية منذ فترة تحت المجهر، حيث باتت تحوز على اهتمام المجتمع الدولي كما العربي بالنظر الى ابعادها السلبية على العمل الاقتصادي والمصرفي في الدول التي تتسرب اليها اموال ملوثة".

واضاف انه "انطلاقاً من هذه المعطيات ارتأى اتحاد المصارف العربية تنظيم هذا اللقاء المصرفي اليوم لتناول هذه القضية، وجمع له هذه النخبة المتميزة من الخبراء واصحاب الاختصاص، العرب والاجانب على حد سواء، املين ان تخرج هذه الندوة بتوصيات وتوجهات تعين السلطات النقدية والجهات المصرفية العربية في التعامل الناجح مع عملية مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب".

د. **جوزف طربيه** رأى ان العمل المصرفي تسوده اليوم حالة تنبه قصوى، لان المصارف تعتبر احدى "ساحات" الحرب على تبييض الاموال والارهاب، مما يفرض اهتماماً خاصاً يستدعي ايجاد الاجهزة والاجراءات الساعدة في الحرب الدولية على الارهاب والاموال التي تغذيه، وان المصارف مطالبة بالحذر والتعاون في مسألة الوائح التي تردها من الرجعيات الامنية الدولية، في شأن حسابات يشتبه في علاقتها بالوضوع الارهابي".

وقال ان لبنان الذي يسعى دائماً الى التماشي مع التطور في العلاقات الدولية المحافظة على سمعته كمركز مالي اقليمي، اول بلد عربي يصدر تشريعاً خاصاً بمكافحة تبييض الاموال وذلك من خلال القانون رقم ٣١٨ الذي صدر في العشرين من يناير من العام الماضي.

ان اصدار هذا القانون ساعد لبنان على تجنيبه الكثير من التعقيدات التي كان يمكن للنظام المالي اللبناني ان يواجهها في علاقاته مع الخارج، كما ساعد لبنان على اظهار صورته كبلد متعاون مع البلدان الاخرى، حريص على توجهات المجتمع الدولي ضمن اصول يحكمها القانون".

جلسات العمل

تلا الجلسة الافتتاحية جلسات العمل، حيث حاضر في الاولى د. **محمد بعاصيري** عن "دور اجهزة الرقابة في مكافحة تبييض الاموال"، د. **محمد شعيب** تناول في محاضرته "عملية تبييض الاموال: الآليات والمراحل ودور القطاع المصرفي". الجلسة الثالثة حملت عنوان "الاتفاقات الدولية في مكافحة تبييض الاموال ومكافحة تمويل عمليات الارهاب".

اعمال اليوم الثاني استهلت بمحاضرة للدكتور **احمد سفر** عن "دور المجتمع الدولي في مكافحة تبييض الاموال ودور القطاع المصرفي اللبناني في مكافحة تبييض الاموال"، تبعته السيدة **ماري كريستين** التي حملت محاضرتها عنوان "مكافحة تبييض الاموال: الاجراءات الدولية". "الانظمة المطبقة والاجراءات المتخذة من قبل دولة الامارات العربية المتحدة لمواجهة عمليات غسل الاموال"، هي المحاضرة التي القاها الاستاذ **عبد الرحيم ستكيس** العوضي.

اما اليوم الاخير، فتخلله محاضرة للدكتور **سمير الشاهد** عن "المعايير الصادرة من الفاتف (FATF) لقياس مدى تعاون الدول لمكافحة غسيل الاموال"، واخرى بعنوان "الملامح الرئيسية لمكافحة غسيل الاموال" واختتم الندوة د. **سمير الشاهد** بمحاضرة حملت عنوان "متطلبات اعرف عميلك وفقاً للمعايير الدولية".

وفي نهاية اعمال الندوة، تم توزيع الشهادات على المشاركين.

Radio-Canada
http://www.radio-canada.ca/

Jeudi 17 Janvier 2002

L'Union des banques arabes choisit Montréal

L'Union des banques arabes a choisi Montréal pour tenir son congrès international en juillet 2003. L'organisation, qui regroupe 300 institutions financières et bancaires de 20 pays, dit avoir accepté l'invitation lancée par le Centre financier international de Montréal, notamment en raison de l'attrait de la métropole québécoise comme place financière de choix.



L'Union des banques arabes est l'un des plus grands consortiums financier et bancaire au Moyen-Orient. Ses membres, des ministres des Finances et des représentants des banques centrales, se réuniront à Montréal à l'été 2003 pour discuter des sujets qui touchent les communautés financières arabe et internationale.

Le président de l'Union des banques arabes, le docteur Joseph Torbey, explique pourquoi Montréal a été préférée à Dublin ou Kuala Lumpur. «Ça vaut la peine de se déplacer du Moyen-Orient alors nous croyons que Montréal possède toutes les conditions pour jouer dans l'avenir un rôle d'une place financière internationale.»

Le président de l'Union des banques arabes voit aussi dans ce congrès international à Montréal la possibilité de renforcer les liens ténus entre les investisseurs et financiers arabes et canadiens. «Nous viendrons pour tisser de nouvelles relations afin de faire connaître le marché canadien aux investisseurs du Moyen-Orient, qui voyaient que le marché canadien n'avait pas eu sa part du gâteau.»

Après New York, qui avait accueilli environ 500 participants en 1996, Montréal deviendra la deuxième ville en Amérique du Nord à recevoir le congrès de l'Union des banques arabes.

البيرق
الخميس ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٢ – العدد ٧٥٧٠

افتتاح ندوة مكافحة تبييض الاموال

معضاد: لبنان حريص على توجهات المجتمع الدولي
طربيه: يجب انشاء آلية عربية لمكافحة التبييض وتمويل الارهاب

اعتبر نائب حاكم مصرف لبنان فهيم معضاد «ان اصدار قانون مكافحة تبييض الاموال جنّب لبنان تعقيدات في النظام المالي مع الخارج وأكد حرصه على توجهات المجتمع الدولي». فيما لفت رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه الى اهمية التحوط من تسرّبات الاموال الملوثة الى الاقتصادات والمصارف العربية، مطالبا بالحذر والتعاون في مسألة اللوائح التي تردها من المرجعيات الامنية الدولية، في شأن حسابات يشتبه في علاقتها بالموضوع الارهابي.

افتتح كل من معضاد وطربيه الثلاثاء صباح امس ورشة عمل عن مكافحة تبييض الاموال في فندق الماريوت ينظمها اتحاد المصارف العربية في حضور الامين العام للاتحاد الدكتور فؤاد شاكر وبمشاركة ممثلين عن ١٢ دولة عربية، لبنان، الاردن، الامارات، السعودية، السودان، اليمن، تونس، سلطنة عمان، سورية فلسطين، ليبيا ومصر.

شاكر

بعد النشيد الوطني تحدث فؤاد شاكر فقال: يواصل اتحاد المصارف العربية تناوله للقضايا المصرفية والمالية المهمة التي تشكل مصدر اهتمام اساسي للجهات الرقابية والمصارف العربية على حد سواء، خاصة في ظل التطورات الدولية الراهنة، بحيث يخصص الدراسات والنقاشات للتفكير بشأنها ووضع الحلول الناجعة لها، ضمانا لمسيرة عمل وسمعة سليمة للقطاع المالي والمصرفي العربي.

اضاف: ومن القضايا الاساسية التي وضعها اتحاد المصارف العربية منذ فترة تحت المجهر وكان الفضل في ذلك لرئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه قضية تبييض الاموال وتمويل الارهاب، التي باتت تحوز على اهتمام المجتمع الدولي كما العربي، بالنظر الى ابعادها السلبية على العمل الاقتصادي والمصرفي في الدول التي تتسرب اليها اموال ملوثة من هنا ارتأى اتحاد المصارف العربية تنظيم هذا اللقاء المصرفي اليوم لتناول هذه القضية، وهو له هذه الثقة المميزة من الخبراء واصحاب الاختصاص، العرب والاجانب على حد سواء، آملين في ان تخرج هذه الندوة بتوصيات وتوجهات تعين السلطات النقدية والجهات المصرفية العربية في التعامل الناجح مع عملية مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب.

طربيه

والقى الدكتور طربيه كلمة قال فيها: يكتسب لقاؤنا اليوم، اهمية بالغة، بالنظر الى عمق التحولات والتطورات الحاصلة دوليا، وعلى اصعدة السياسة والامن والاقتصاد والعمل المصرفي، حتى بات الجميع يعيش يوميا قلق «اقتصاد عدم التأكد والقلق» بالنسبة للمستقبل، مع ما يتضمنه ذلك من تحديات جمة، وتعقيدات جمة، قد لا كحكومات وكمصارف وكأسواق مالية، ان العمل المصرفي في العالم تسوده اليوم حالة قصوى، لان المصارف تعتبر احدى «ساحات» الحرب على تبييض الاموال والارهاب، وهذا الواقع يفرض اهتماما خاصا يستدعي ايجاد الاجهزة والاجراءات المساعدة في الحرب الدولية على الارهاب والاموال التي تغذيه، وان المصارف مطالبة بالحذر والتعاون في مسألة اللوائح التي تردها من المرجعيات الامنية الدولية، في شأن حسابات يشتبه في علاقتها بالموضوع الارهابي.

اضاف: زاد هذا التطور العالمي المستجد من اهمية موضوع تبييض الاموال الذي يحظى باهتمام بالغ من قبل الحكومات والمنظمات والمؤسسات في انحاء العالم، خلال العقد الماضي، خاصة بعدما تفاقمت هذه الظاهرة وازدادت درجة تعقيدها وكبر حجم عمليات تبييض الاموال الملوثة الناتجة عن اعمال وانشطة غير مشروعة قطريا ودوليا، هذا الى جانب انعكاساتها السلبية على العمل الاقتصادي والمصرفي حول العالم. وقد استدعى تطور عمليات تبييض الاموال وتمويل الارهاب بلورة جهود عالمية منسقة ومنظمة لمكافحتها، شارك فيها اعداد متزايدة من الدول والتنظيمات والمؤسسات العامة كما الخاصة في مختلف انحاء العالم، وعلما بعد علم، تزداد كفاءة هذه الجهات في الاداء وفي تطوير اساليب العمل ومنافذه، حتى تشات اليوم ما يسمى بـ «مجموعة العمل المالي الدولية» او FATF بالغة الانكليزية وGAFI باللغة الفرنسية، والتي فرضت قواعد ومعايير محددة لمكافحة عمليات تبييض الاموال واوجبت على الدول تبنيها والا وضعت الدول غير الملتزمة بهذه المعايير على لائحة الدول غير المتعاونة مع ما يعنيه ذلك من سوء سمعة هذه الدولة او تلك وايضا سوء سمعة جهازها المالي والمصرفي وما يمكن ان يتخذ بحقه من تدابير اكراهية.


* جوزف طربيه *

وتابع: الا ان المستجد بعد احداث ١١ ايلول الماضي، هو الاجماع الدولي على مكافحة الارهاب، من خلال منعه استخدام تقنيات وادوات النظام المالي في تلغيد اموالها، فالمطلوب الان هو التشدد ليس فقط في معرفة الزبون المودع والمستثمر ومصادر اموالها، بل ايضا الشخص المستفيد من العمل موضوع التمويل، والابلاغ عنه، في حال الشبهة بكونه سيستعمل لتمويل نشاط ارهابي، وباتت السلطات النقدية والمصارف اليوم مطالبة باعتماد معايير تحقيق في انظمة الدفع وفي التحويلات الالكترونية، خاصة بعد قرارات مجلس الامن وتوصيات مجموعة العمل المالي الدولية.

وقال: ازاء هذه التحولات والتطورات الدولية المتسارعة، نرى الضغوط الدولية على دولنا ومصارفنا تتنامى يوما بعد يوم، من اجل تجميد ارصدة مالية وللمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة تبييض الاموال، كما توضع هذه الدولة او تلك على قائمة الدول غير المتعاونة في عملية مكافحة تبييض الاموال التي تصدرها لجنة بازل للتابعة لبنك التسويات الدولية، فيما توضع دولة او اخرى على اللائحة رقم ٢ لمراكز الاوفشور التي يصدرها منتدى الاستقرار المالي الدولي التابع لصندوق النقد الدولي، مع ما لذلك من انعكاسات جد سلبية على العمل الاقتصادي والعمل المصرفي والمالي في الدول المستهدفة ان الضغوط والتهديدات الجديدة هذه بالنسبة الى دولنا ومصارفنا انما اتت ضمن سياق احداث ١١ ايلول الماضي وما حملته من تداعيات وآثار خطيرة للغاية على الاقتصاد العالمي، بعضها قد اصبح ظاهرا للعيان، والبعض الآخر لا يمكن التكهن به بعد، بالنظر الى تسارع الاحداث على الصعد الامنية والسياسية وتفاعلاتها المعقدة.

ان نتائج هذه الاحداث لم تظهر بعد بالكامل على الدول العربية، غير ان النتائج السلبية ستصبح اكثر وضوحا خلال الاشهر المقبلة، خصوصا في ظل تأثر دول العالم كافة بالتطورات التي نتجت عن الازمة في ما يتعلق بالعولمة والانفتاح وحرية انسياب البشر ورؤوس الاموال والبضائع عبر الحدود. كذلك ارتفعت درجة المخاطر المرتبطة بعوامل عدم الاستقرار السياسي في دول عدة من انحاء العالم، بما في ذلك الدول العربية.

اضاف: انه مما لا شك فيه ان المصلحة العامة تقضي بحفظ القطاع المصرفي العربي من العمليات غير المشروعة. فاقتصاد الجريمة لا يمكن الاعتماد عليه كبديل او حتى كرديف للاقتصاد الشرعي في التأسيس لاي نمو داخلي او اقليمي بالنسبة للمنطقة العربية، اقتصادا او قطاعا مصرفيا. كما ان الجميع متفقون على ان السعي لجذب الاموال المحلية والاجنبية للاستثمار داخل الدول العربية يجب ان يتم من خلال التحوط من تسربات الاموال الملوثة الى الاقتصادات العربية والمصارف العربية، نظرا لما يلحقه هذا الامر من اضرار كبيرة بسمعة المنطقة العربية وتنافسيتها المالية وخططها التنموية. هذا فعلت الدول العربية، خلال السنتين الماضيتين، في تجهيز اطرها المالي بقوانين وتشريعات تنفي وتحصن مؤسساتها المصرفية من شبهة امكانية استخدامها في عمليات تبييض الاموال الجارية على الساحة الدولية.

ولفت الى ان الدول العربية مدعوة ايضا الى اتخاذ مجموعة اخرى من التدابير الكفيلة على زيادة درجة تحصين الاجهزة المصرفية من عمليات تبييض الاموال وتمويل الارهاب، ابرزها الآتي:

– انشاء آلية عربية بهدف تنسيق المكافحة الجماعية لتبييض الاموال وتمويل الارهاب، بحيث تلعب هذه الآلية دور مركزية مخاطر عربية في مجال مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب.

– انشاء مركز عربي لتسوية شتى المدفوعات الجبائية العربية، للتقليل من حالة استعمال مراكز اجنبية وسيطة قد تكون مسرحا لتسرب اموال ملوثة.

– التشدد في توفير متطلبات الادارة والافصاح والشفافية وفق اسس سليمة على مستوى دول المنطقة العربية، تفاديا لبعض المحاولات الدولية في اثارة الشبهة حول نشاط بعض المؤسسات المالية والانسانية العربية بعد احداث ١١ ايلول.

واشار الى ان اتحاد المصارف العربية هو على اتصال بالتجمعات المصرفية سواء في العالم او في المنطقة العربية، اضافة الى جهود الغرفة الدائمة الموجودة في الاتحاد التي يواكبها رجال قانون ومصارف، والتي تنشط لمتابعة قضية مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، والتأكد من بقاء الانظمة المالية العربية هيكلا للحاق النظيف ومتوافقة مع المعايير والقواعد الدولية التي تصدرها الجهات المالية الدولية بهذا الخصوص، ونحن نعتبر هذا الموضوع مهما لمستقبل الصناعة المصرفية العربية وعلاقات ليجزئها المالية مع الخارج وسمعتنا تجاه المصارف الدولية. كما ان اتحاد المصارف العربية، ازاء حال الانغلاق النسبية السائدة في العالم والضغوط المشتدة علينا، يريص، ضمن استراتيجيته الجديدة، على تنفيذ مشروعات مهمة تتيح انفتاحا اوسع في داخل المنطقة العربية ومجالات اوسع للتعاون، ومن ابرز المشروعات التي بدأنا بتنفيذها بشكل متواز او هي قيد الاعداد والتحضير: مشروع الشبكة المصرفية العربية، ومشروع ربط شبكات الصراف الآلي العربية، ومشروع تسوية المدفوعات التجارية بين المصارف العربية، ومشروع اقامة اديا» مركز الوساطة والتحكيم لفض المنازعات بين المصارف العربية.

وختم: تمنى لكم ندوة مفيدة مع الخبراء الاكفياء الذين سيتناولون معكم في قضية مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، متمنيا للقائكم كل التوفيق والنجاح في وضع تصورات وتوجهات اساسية تعيننا كمصارف عربية على اتباع خطوات وتدابير تجعلنا بمنأى من تسرّب الاموال الملوثة وتتيح لنا تواصل التعامل السليم مع الخارج.

معضاد

والقى معضاد كلمة قال فيها: مكافحة تبييض الاموال من اكثر المواضيع التي استقطبت الانظار خلال السنوات الاخيرة من القرن العشرين واحتلت الاولوية خلال العام المنصرم، خصوصا بعد احداث ١١ ايلول التي عصفت بالعالم والتطورات الكبيرة التي اعقبتها. تبييض الاموال ليس بالظاهرة الجديدة، فالاموال القذرة التي تنتج عن تجارة غير مشروعة او عن الجرائم المنظمة المنصوص عنها قانونا معروفة منذ اكثر من قرن، وهي تدار بواسطة خبراء مقنعين بالاقتصاد والتمال، لديهم خبرتهم ومعرفتهم الكبيرتين في كيفية ادارة هذه الاموال ضمن الانظمة المالية العالمية وفي حلقات اقتصادية متعددة المواضيع والامكنة بحيث يصعب واحيانا يستحيل تتبعها واكتشافها او حتى امكانية الربط بينها.

اضاف: ان اتساع عملية العولمة وشمولها مختلف اشكال المعاملات المالية، سمح لحركة تبييض الاموال في العالم بلوغ نطاق واسع لا سابق له، هذا ما تؤكده تقديرات صندوق النقد الدولي التي تشير الى ان الحجم الكلي لهذه العمليات قد يصل الى حوالى ٥ ٪ من اجمالي الناتج المحلي العالمي، مما يعني مبالغ

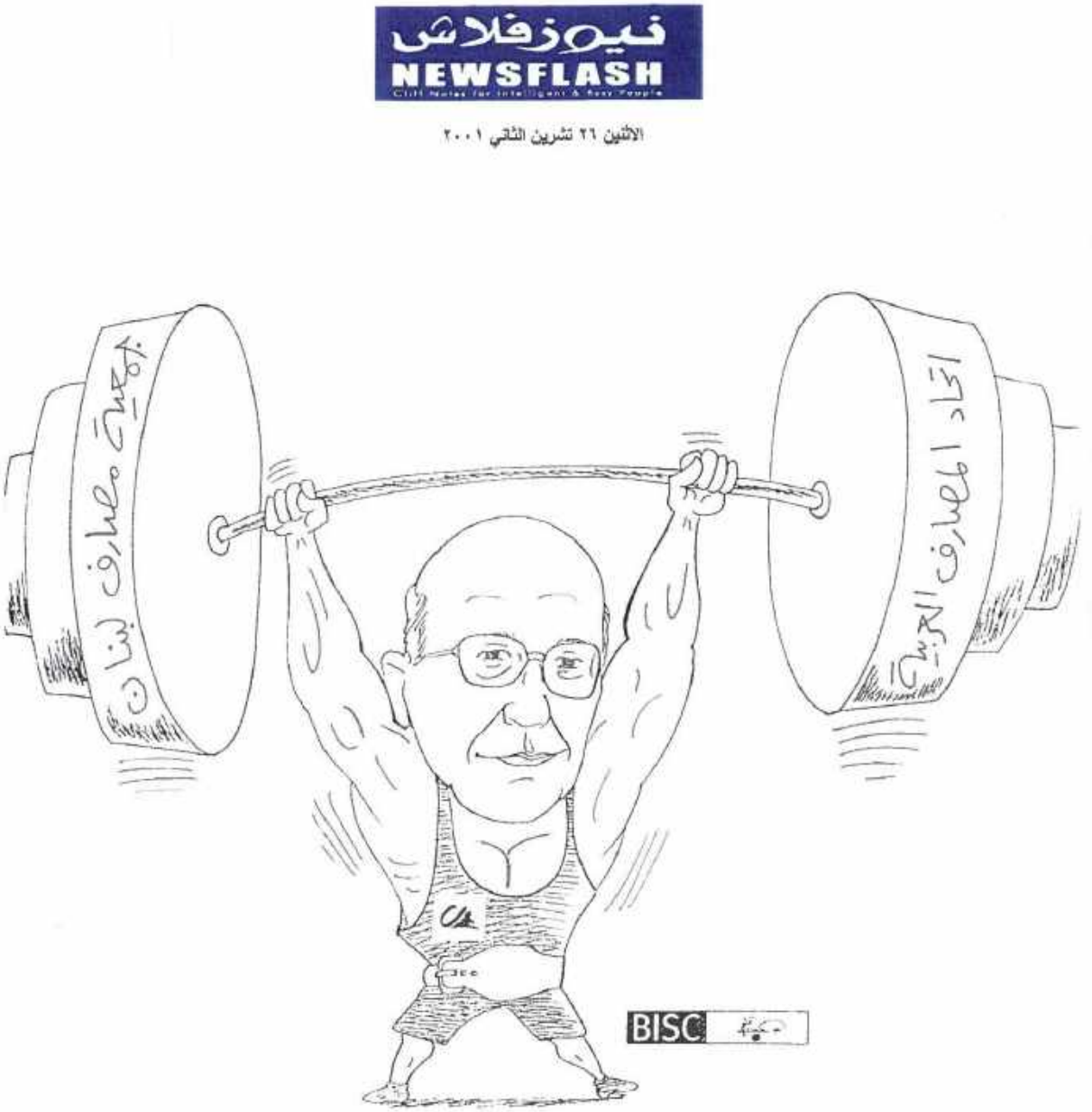
هائلة تعادل، لا بل تتجاوز، حجم اقتصاديات الكثير من البلدان الصناعية المتطورة. هذا الحجم ادى الى تأثيرات اقتصادية مختلفة معظمها سلبي على الاقتصاد العالمي ككل، وعلى اقتصاديات البلدان التي تستقبل هذا النوع من الموارد المالية وتنفذ فيها جريمة تبييض الاموال بشكل خاص، لان هذا النوع من الانشطة، غير المشروعة، لدى اي دولة يهدد استقرارها الاقتصادي ويزعزع نظامها القانوني والاخلاقي، ويؤدي في ما يؤدي الى تفريغ اي سياسة اقتصادية من مضمونها ويضر بجميع الاهداف السياسية المرسومة، فالمؤشرات الاقتصادية تصبح مؤشرات متضاربة ومتغيرة، تشير في الكثير من الاحيان الى نتائج ايجابية وتعطي انطباعا لدى المستثمرين والمستهلكين متفائلا لا يلبث ان يزول فور خروج هذه الاموال من البلاد، مما يؤدي الى ارباكات كبيرة كبيرة وسلبية تكون مكلفة للسياسات الاقتصادية، مما يعيق عمليات التنمية، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ويؤدي في معظم الاحيان الى عدم استقرار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وما يليهما من عدم استقرار سياسي.

وتابع: لذا نرى ان الجهود الدولية اتجهت منذ القديم لمكافحة ظاهرة تبييض الاموال، فكان التعاون يتم من خلال منظمة الانتربول الدولي وانما بنجاح محدود لان التعاطي مع هذا الموضوع كان دائما محكوما بالعلاقات السياسية والانظمة الاقتصادية التي تسود العالم. هذه العلاقات التي اعقبت الخمسينات من القرن الماضي سمحت لظاهرة تبييض الاموال بالانتشار بنسبة كبيرة امتدت حتى الثمانينات وتغيرت مع التغيرات الكبيرة التي حصلت خلال السنوات العشر الاخيرة من القرن الماضي، حيث تداعت [illegible] البلدان السبعة الى التصدي لهذه الحالة، فكان اب[illegible] عام ١٩٨٩ الذي انشأ مجموعة العمل الدولية لمكافحة تبييض الاموال، هذه المجموعة، التي تعرف بأنها هيئة حكومية، تتألف من تسعة وعشرين بلدا ومن منظمتين اقليميتين، هما اللجنة الاوروبية ومجلس التعاون الخليجي... تهدف الى توعية البلدان بسلبيات تبييض الاموال واتخاذ التدابير والتوصيات الكفيلة بالحد منها ومكافحتها.

واضاف: اصدرت هذه المجموعة خلال العام ١٩٩٠ خطة عمل لمكافحة تبييض الاموال، تضمنت اربعين توصية ثم عادت ونشرت خلال العام ٢٠٠٠، استنادا الى هذه التوصيات، تقريرا حدد خمسة وعشرين معيارا، تتيح تحديد القواعد والممارسات التي تعيق التعاون الدولي في مكافحة تبييض الاموال، الى جانب اتباع البرامج اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة، فهي تصدر تقارير سنوية تحدد مدى التزام الدول بالقواعد والتوصيات الصادرة عنها. وتحدد الدول غير المتعاونة مع توجيهاتها. وفي عالمنا العربي، نرى العديد من الدول العربية التي تسعى لتنفيذ التوصيات والالتزام بالمعايير المطلوبة، خاصة لناحية اصدار القوانين المستقلة التي تكافح عمليات التبييض وتساعد على التعاون مع المجتمع الدولي من اجل التصدي لهذه الحالة ولمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود.

وقال: يعتبر لبنان، الذي يسعى دائما الى التماشي مع التطور في العلاقات الدولية للمحافظة على سمعته كمركز مالي اقليمي، اول بلد عربي يصدر تشريعا خاصا بمكافحة تبييض الاموال وذلك من خلال القانون الرقم ٣١٨ الذي صدر في العشرين من كانون الثاني من العام الماضي. ان اصدار هذا القانون ساعد على تجنيبه الكثير من التعقيدات التي كان يمكن للنظام اللبناني ان يواجهها في علاقاته مع الخارج كما ساعد لبنان على اظهار صورته كبلد متعاون مع البلدان الاخرى، حريص على توجهات المجتمع الدولي ضمن اصول يحكمها القانون.

بعد ذلك، بدأت جلسات عمل الورشة التي تستمر حتى ١١ الجاري وتبحث في القواعد والمعايير الدولية الموضوعة لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، والتشريعات المقارنة للدول بخصوص عملية المكافحة، وتجارب دول غربية وعربية اضافة الى دور اجهزة الرقابة والقطاع المصرفي والمجتمع المدني، ويحاضر فيها نخبة من الخبراء واصحاب الاختصاص.


نيوزفلاش
NEWSFLASH
الاثنين ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠١
اتحاد المصارف العربية
BISC

البيان
تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ - العدد ٣٦٠

بانتظار حزيران المقبل وما يستجد عالميا

اسم لبنان سيبقى على لائحة الدول غير المتعاونة

طربيه: المصارف العربية تعتبر هيكلا للمال النظيف



د. جوزف طربيه
رئيس اتحاد المصارف العربية

كما ذكرنا في عددنا السابق، فقد باشرت هيئة التحقيق العليا المكلفة تنفيذ قانون مكافحة تبييض الاموال اعمالها برئاسة حاكم مصرف لبنان. وقيل لنا ان اللجنة تحقق في معلومات واخبارات احيلت اليها من قبل مراجع لا يعلن عن اسمائها حرصا على مصالحها وعلاقاتها مع الآخرين.

ويأمل لبنان ان تؤدي اعمال الهيئة المذكورة الى نتائج ترضي مجموعة العمل المالية لمكافحة تبييض الاموال المنبثقة من مجموعة الدول الصناعية السبع (GAFI) التي رفضت في الصيف الماضي ازالة اسم لبنان عن لائحة الدول غير المتعاونة لعدم اقتناعها بالتدابير والاجراءات التي كان قد اتخذها ولاسباب لم تفصح عنها.

وفي حال وجدت مجموعة GAFI خلال الاشهر المقبلة ان اعمال الهيئة اللبنانية تسير بشكل مرض وعلى القواعد والمعايير التي وضعتها، قد تشطب اسم لبنان من اللائحة خلال اجتماعها في حزيران ٢٠٠٢.

د. طربيه

رئيس اتحاد المصارف العربية، الدكتور جوزف طربيه، استبعد اي انعكاسات سلبية على لبنان «الذي يهتم بوضع الآلية لاحباط اي محاولة لاستغلال مصارفه في عمليات التبييض»، لافتا الى ان الـ GAFI طلبت من الدول المدرجة في اللائحة تضمين قوانينها تشريعات تلحظ القواعد المعتمدة والتقيد بها «لكن هذا الامر يستلزم وقتا لادراج تلك التشريعات ضمن الاطار القانوني الخاص بها، لذا لا بد من منح لبنان المهل الضرورية لاصدار التشريعات الخاصة بتأليف الاجهزة والآليات التي يناط بها موضوع مكافحة التبييض».

واكد طربيه في حديث هام للزميلة «النهار» ان تبييض الاموال موضوع دولي يطاول اولا المصارف الدولية نظرا الى حجم حركة الرساميل في العالم، «فحركة المال ضمن النطاق العالمي مركزة في الخارج. من هنا، تتم الملاحقات للاموال المشبوهة في المصارف العالمية، بينما يطلب من المصارف العربية الاتشكل ملجأ لهروب الرساميل المشبوهة اليها».

وهل يحتمل ان يتم التشكيك بالرساميل التي يتوقع لبنان ان تلجأ اليه بعد هجمات ١١ ايلول؟ اجاب ان المصارف اللبنانية متشددة في مسألة فتح الحسابات «فهي مرغمة على التعرف الى هوية العميل وموضوع نشاطه، فضلا عن الاجراءات الروتينية التي تعتمدها على غرار المصارف الدولية، بما يؤمن حمايتها من التورط مع عملاء هم موضع شبهة، فضلا عن التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان».

وطمأن الى ان الحسابات تفتح في المصارف اللبنانية لاشخاص «طبيعيين» او «معنويين»، مما يؤمن الضوابط التي تبقي القطاع المصرفي اللبناني في منأى عن الانفتاح غير المضبوط على اي اموال مشبوهة.

وهل من احتمال لتعرض المصارف اللبنانية لضغوط تنجم عن فرض النظام المصرفي الجديد؟ قال طربيه ان الشأن المالي والمصرفي بعيد عن موضوع التبييض»، وانا ما حصلت مطالبة، فستقتصر على اللوائح التي تؤكد الاسماء الواردة فيها ان لبنان غير معني بها.

ووصف مصرف لبنان بـ «ضابط الايقاع» في مسألة التبييض «فهو» المسؤول عن سلامة النظام المالي من خلال مجموعة الاجراءات والقوانين التي فرضها، اضافة الى المفاوضات الدولية التي تولاها لقبول الصيغة اللبنانية في مكافحة التبييض والمستندة الى المحافظة على السرية المصرفية».

المصارف العربية

وبالنسبة الى المصارف العربية، قال طربيه ان هذه المصارف تسعى الى المحافظة على صدقيتها وانسجامها مع التشريعات الدولية، لذا تعتبر «هيكلا للمال النظيف»، «مما يؤكد تاليا ان العمليات ذات الطابع الارهابي جرى الاعداد لها في الخارج وليس في المنطقة العربية».

ولفت الى انه تأكد ان المصارف العربية لم تأو الاموال المعنية بلائحة الـ ٢٧ (منظمات وافراد) التي طلبت الولايات المتحدة تجميد اصولها واموالها للاشتباه بعلاقتها بانشطة ارهابية.

واوضح ان اتحاد المصارف العربية على اتصال دائم بالانظمة المصرفية، سواء في العالم او في المنطقة العربية، اضافة الى اتصالات يجريها مع رجال قانون يعملون بموازاة الخلية الموجودة داخل الاتحاد لدرس هذا الموضوع «الذي نعتبره مهما لمستقبل الصناعة المصرفية العربية وعلاقاتها الخارجية».

الأفكار
الاثنين 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2001 – العدد 1004



الدكتور جوزف طربيه: لا نقبل باستعمال المصارف كضفة للأموال غير النظيفة!

رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه يطل من القمة المصرفية على «الأفكار»:

نحن امام تغيير كبير ما زلنا في مشاهده الأولى!

ابرز اهل القمة المصرفية التي انعقدت في بيروت خلال الأسبوع الماضي كان رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، الذي هو في الوقت نفسه رئيس بنك الاعتماد اللبناني. والرجل كان «ديناموه القمة، و«مايسترو» التحضيرات المعقودة لها. عن هذه القمة ونتائجها، كان لـ«الأفكار» حوار مع الدكتور طربيه، بدءاً من السؤال:

■ كيف تمت التحضيرات للقمة المصرفية العربية وما هي الأهداف التي كانت مرجوة من اقامة هذه القمة؟

- ان القمة المصرفية العربية هي مؤتمر سنوي يعقده اتحاد المصارف العربية ضمن نطاق العالم العربي، تجتمع فيه القيادات المصرفية العربية مع المسؤولين السياسيين والمعنيين بالشأن الاقتصادي العربي من حكام بنوك مركزيين ووزراء وهيئات ومنظمات مهتمة بالشأن الاقتصادي والمالي العربي لمعالجة اهم المواضيع البنيوية التي تهم القطاع المصرفي والمالي العربي، وقد اختار مؤتمرنا هذا العام عنوان «تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي». ونزامن انعقاده مع سلسلة مؤتمرات من شأنها تحضير الجهات العربية المسؤولة لموقف عربي مدروس ومعمق بالنسبة للاستحقاقات الدولية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية واتحاد المصارف العربية مهتم بموضوع تحرير تجارة الخدمات لأنها من جهة تدخل في صلب اهتمامات المصارف ومن جهة اخرى لأن الخدمات المالية والمصرفية تأتي على رأس قائمة الخدمات.

واضاف الدكتور طربيه:

- ما نسعى اليه هو تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية ضمن اطار منظومتنا الاقليمية أي ضمن اطار العالم العربي، فبقدر ما نفعل التعاون الاقتصادي العربي عبر ازالة القيود امام العمل الاقتصادي العربي عبر ازالة القيود امام العمل الاقتصادي العربي والعمل المالي والمصرفي بقدر ما نكون سائرين على الطريق السليم ضمن مجموعة فاعلة وقوية ومتعاونة قادرة على اثبات وجودها على الخريطة الاقتصادية والمالية والدولية.

هكذا يتم تحرير التجارة

■ ما هي الآلية المتبعة من قبلكم لتحقيق الهدف الذي هو تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي؟

- الآلية تتناول عدة جهات مسؤولة عن المعالجة، الجهة الاولى هي الدولة على اعتبار ان بيدها قرار القبول او عدم القبول بدخول منظمة التجارة العالمية التي تندرج فيها تجارة الخدمات كبند من بنودها. وايضاً هي المسؤولة عن وضع التشريعات التي تسهل فتح الحدود امام العمل المصرفي سواء كان العربي منه او الدولي. والجهة الثانية المسؤولة هي المصارف. ونحن كاتحاد مصارف يهمنا هذا الموضوع لأننا مختصون به ومستفيدون منه. ولا بد ان تكون هناك مبادرات من قبل الجهاز المصرفي العربي للضغط والمراجعة مع مسؤولي القرار الاقتصادي في دولنا العربية. وهذا ما سعينا اليه من خلال مؤتمر «تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي» الذي اشتركنا فيه مع «الاسكوا» التي تحضر لمؤتمر الدوحة بعدما نظمت سلسلة مؤتمرات تتعلق بمنظمة التجارة العالمية من بينها الاجتماع التحضيري للوزراء العرب الذي عقد في بيروت. ويبقى مؤتمرنا ساحة تفاكر وتحاور للوصول الى افضل ما يمكن من آليات ومن اقتراحات يمكن اعتمادها في المستقبل.

المصارف وضربة ١١ ايلول

■ ما هي استراتيجية اتحاد المصارف العربية لتلقف النتائج السلبية لضربة ١١ ايلول؟

- بعد تاريخ ١١ ايلول (سبتمبر) وجدنا انفسنا امام مشهد استراتيجي جديد لا تدور فيه فقط حرب عسكرية انما ايضاً حرب خفية على الصعيد الدبلوماسي وعلى الصعيد المالي تتعلق بحركة الأشخاص وحركة النقل وحركة الأموال. لقد هز الحدث الكبير مسلمات الأمن والاقتصاد ودفع العالم كله الى اعادة النظر فيهما. وفي هذا الاطار يفترض بكل دولة وبكل قطاع وضع دراسة لكيفية التفاعل مع المستجدات الجديدة في سبيل رسم السياسة التي تحفظ مصالحها الوطنية.

■ نفهم من كلامكم ان اتحاد المصارف العربية وضع استراتيجية جديدة لمواجهة الوضع؟

- ان اتحاد المصارف العربية مسؤول عن مصالح المهنة المصرفية العربية وما حدث في ١١ أيلول (سبتمبر) له انعكاسات على الصعيد المصرفي كما له انعكاسات على الصعيد السياسي. ونحن كاتحاد اخذنا بعين الاعتبار المستجدات الحاصلة والآليات التي فرضت سواء

عن طريق الأمم المتحدة او عن طريق الولايات المتحدة الأميركية وايضاً المشاورات التي تجري على الصعيد الأوروبي وعلى الصعيد العالمي. انما بالطبع امام تغيير كبير لا نزال في اول مشاهده، ويفترض ان يكون لدينا موقف نوصي به اعضاءنا لمواجهة الأخطار التي يمكن ان يتعرض لها القطاع المالي والمصرفي العربي وغير العربي لأن ما يجري ليس مختصاً بعالمنا العربي بل ان الآليات والقيود التي فرضت على العمل المصرفي بدأت تلقي عبئها وضغطها على المصارف العاملة في الغرب لأن الحركة المالية الدولية الكبرى تجري في مراكز المال العالمية. وهناك شعور بأنه يقتضي ان تتجنب المصارف الرساميل ذات المصادر المشبوهة سواء كان ذلك يتعلق بالمخدرات او بغيرها من الجرائم. فالقطاع المصرفي العربي واع لهذه الأمور وانتظم ضمن مجموعة العمل الدولي «غافي» التي تعمل على ان تدخل الدولة في تشريعاتها ما يمنع استعمال المصارف كمطية للأموال غير النظيفة.

■ قانون ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الأمن يصنف بالعدو اللدود لاقتصادات المنطقة وللقطاع المصرفي اذ يجيز الاطلاع على حسابات وودائع للمصارف. فما هو تعليقكم على هذا الموضوع؟

- كما سبق وذكرت اننا نمر في فترة حرجة اتت بعد حدث امني كبير. وسمعنا ان الحرب على الارهاب التي تشنها الولايات المتحدة ودول الغرب ستعتمد ليس فقط الحرب العسكرية وانما ايضاً الحرب المالية اذ ستقطع شرايين الحياة في اقنية المنظمات والأشخاص الذين هم موضوع ملاحقة من تلك الدول. وعندما يثار الكلام عن القطاع المصرفي فالمقصود به ليس الانسان العربي فقط بل ايضاً الانسان الدولي الذي سيضطر الى التأقلم مع المقررات الصادرة عن الأمم المتحدة. ونحن ضمن اطار عمل مصارفنا نعتمد آليات للتعاطي مع العملاء وفق قاعدة «التعرف الى العميل»، وهي مطبقة في معظم مصارفنا نتيجة التطور الذي شهدته التشريعات والبيئة المصرفية العربية والدولية نظراً لتدخل دول مجموعة العمل الدولية «غافي» وممارستها الضغوط على مختلف الدول في سبيل تغيير تشريعاتها وفرضها قيوداً على المصارف تلزمها التثبت من صفة عملائها الذين يتعاطون معها. فإذن نحن نعمل من ضمن نظام مالي دولي مضطرون لمجاراته. ونوصي مصارفنا بأن تتجنب أي احتكاك مع هذا النظام خاصة في الأوقات الحرجة التي نمر بها.

ملتزمون بالمعايير

■ كقطب مصرفي نسألك هل هناك خوف على المصارف اللبنانية وخاصة على السرية المصرفية في لبنان؟

- نحن في لبنان عالجنا هذا الموضوع من خلال قانون مكافحة تبييض الأموال والقوانين الأخرى التي اتت بناء لطلب مجموعة العمل الدولية «غافي»، وما قمنا به على الصعيد التشريعي حصل على موافقة هذه الدول بحيث انها نوهت باستجابة لبنان للمعايير التي فرضت على الصعيد الدولي وهي تبلغ ٢٥ معياراً. فإذن نحن، من ضمن الاطار المطلوب على الصعيد التشريعي وعلى صعيد مكافحة تبييض الأموال، مستجيبون لما فرضته المعايير الدولية. اما بالنسبة لموضوع السرية المصرفية فهي تدخل من ضمن التقاليد المصرفية اللبنانية الراقية التي ميزت لبنان عن غيره منذ عشرات السنين. انها موجودة في بلدان اخرى لكنها في بلدنا دخلت ضمن التراث المالي والمصرفي. وقد جعل المشترع اللبناني المصارف في رعاية هيئة مصرفية مختصة بموضوع مكافحة تبييض الأموال وهي تنظر بأي طلب لرفع السرية المصرفية في حال ثبتت شكوك تتعلق بعميل او بمال أتى من مصادر غير نظيفة. ونحن نعتبر ان القطاع المصرفي اللبناني والعربي هو هيكل المال النظيف، وكل الأسماء التي طرحت من قبل الولايات المتحدة للتحري عنها كانت اسماء غير لبنانية وغير موجودة في القطاع المصرفي اللبناني، كما ان المنظمات والهيئات المطلوب التحري عن حساباتها لم تدخل لبنان وليس لها علاقة اطلاقاً بالنظام المصرفي اللبناني.



هناك ٢٥ معياراً للعمل النظيف التزم بها لبنان

على المصارف العربية ان تتجنب الرساميل ذات المصادر المشبوهة كالمخدرات و.. الجريمة!

■ ما رأيكم بعملية دمج المصارف وهل هي حل لمواجهة رياح العولمة؟

- ان موضوع الدمج هو تيار العصر في يومنا الحاضر. اما الاتجاه نحو الوحدات المصرفية الأكبر فهو نوع من تخفيض للكلفة وتفعيل للكفاءة. هذا لا يعني ان الوحدات المصرفية الصغيرة محكوم عليها بالزوال ولكن لكل سوق خصائصه ونشاطاته التي يتفاعل معها الأمر الذي يتطلب احياناً مصارف ذات حجم اصغر تؤمن الخدمة التي لها الطابع الشخصي اكثر من الخدمة العامة التي تعطيها المصارف الكبيرة. السوق يفتح المجال لكل احجام المصارف ولكن تيار الدمج هو تيار عالمي وليس مقتصراً على لبنان. كما ان هذا التيار ليس مقتصراً على المصارف دون غيرها من المؤسسات الاقتصادية، فهذه القضية اثبتت جدواها في معظم الحالات كما اثبتت فشلها في حالات اخرى عندما لم يكن موضوع الدمج مدروساً ويشكل تكاملاً او قيمة مضافة للمصرفين. □

السفير

الثلثاء ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠١

رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه لـ«السفير»:

ما حصل في أيلول ينعكس سلبياً على كل اقتصادات العالم

القطاع المصرفي اللبناني استطاع الحفاظ على صدقيته وجدوى الاستثمار فيه

يعتبر رئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني، عضو مجلس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ان احداث ١١ أيلول وما بعدها زعزعت العمل الاقتصادي والامن العالميين، ونحن نواجه تدابير ليست محصورة بالاقتصاد اللبناني او العربي، بل بالاقتصاد العالمي.

وقال ان لبنان سعى منذ مدة وكذلك بعض الدول العربية للاختراط في عملية مكافحة تبييض الاموال، عبر التشريعات والتعاون مع مجموعة «غافي».

وقال انه لا يعتقد أن تكون هناك فائدة مباشرة للبنان مما حصل على صعيد تحويلات الاموال، وانما ما يحصل يعيد تركيز اهمية المراكز المالية.

وقال ان القطاع المصرفي اللبناني حافظ على مصداقيته وربحيته وان المستثمرين اللبنانيين وغير اللبنانيين خسروا كثيرا في الاستثمارات الخارجية ولكنهم لم يخسروا في الاستثمار في لبنان وخصوصا الاستثمار في القطاع المصرفي اللبناني، الذي حفظ ودائع المودعين ولم يتعرض لخضات في الازمات المالية العالمية الآسيوية والتركية والاميركية الجنوبية.

واشار طربيه الى ان مشكلة لبنان محصورة بوضع المالية العامة وعجز الموازنة وتزايد المديونية، وان الخروج من ازمته تكون بتحسين كفاية النظام الضريبي وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبالخصخصة.

وكان طربيه رد على اسئلة «السفير» فكان الحوار الآتي:



د. جوزف طربيه

انعكاسات الأحداث الأميركية

■ بداية ما هي برأيك انعكاسات التطورات التي حصلت مؤخرا في الولايات المتحدة الاميركية والتي شهدتها الاسواق المالية على القطاع المصرفي اللبناني بشكل او بآخر، وكيف يمكن للبنان الاستفادة من هذه التغيرات برأيك؟

□ ان الذي حصل في ١١ أيلول الماضي ترك انعكاسات سلبية على جميع بلدان العالم، ولا يمكن ان يقال ان هناك فائدة من الاحداث التي زعزعت العمل الاقتصادي والامن العالميين، ونحن اليوم نواجه تدابير ليست محصورة بالاقتصاد اللبناني او العربي، بل بالاقتصاد العالمي ككل، وهي نتيجة عن القلق والخوف اللذين دفعا بأجهزة الامن في مختلف بلدان العالم، حيث أصبحت هذه الاجهزة في حالة ترقب ومتابعة دائمة لأمور كثيرة ولحسابات الافراد والمؤسسات على السواء، وذلك لا بد من ان يترك انعكاسا على حركة الاموال وحركة الاقتصاد الدولي لأن المطالبات تتناول في جزء منها أسماء معروفة ومرتبطة بالاحداث، وفي جزء آخر هناك شكوك تتناول مؤسسات وأفرادا وجمعيات، وبالطبع هذا الامر يلقي بثقل كبير على النظام المصرفي في كل البلدان بما فيها لبنان من اجل متابعة ما يجري لتجنب أضراره، وفي الوقت نفسه لتفعيل الآليات ضمن المصارف للتعرف إلى العملاء.

فنحن نعلم ان المبدأ الاول بالنسبة للعمل المصرفي هو التعرف إلى العميل، ونحن في لبنان وكذلك في معظم البلدان العربية على شوء ما حدث عالميا في السنوات الاخيرة لجهة موضوع مكافحة تبييض الاموال الذي كنا نفهمه في ذلك الوقت وكأنه مخصص للأعمال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات الى حد بعيد، علما بأن المواضيع الاجرامية الاخرى لحظتها مختلف التشريعات والقوانين مثل مغنب العملة، عمليات الاشرار والى ما هنالك.

اما اليوم فتعمل القطاعات المصرفية في العالم ضمن إطار ليس من الحذر وانما من القلق، وذلك بعد ان فهمنا ان الحرب ليست حربا عسكرية فحسب بل ستجري ايضا ضمن الحسابات المصرفية، حيث ان ميدان الحرب الحالية هو حرب ضد أشباح وليس هناك عدو ظاهري مستهدف على سعيد الكرة الارضية، اذا ما استثنينا أفغانستان والمرتبطين بها.

وهذا يلقي بعبء على المؤسسات الاقتصادية عامة ومنها القطاع المصرفي، لموضوع الملاحقة لا يتناول القطاع المصرفي فقط، بل كافة المؤسسات التي تتعاطى النشاطات الاقتصادية.

اما بالنسبة لاستفادة لبنان من هذا الموضوع، فأنا لا أعتقد ان هناك فائدة مباشرة للبنان مما حصل، وانما أعتقد ان الازمة العالمية المالية تعيد تأكيد أهمية المراكز المالية في العالم. وعلى هذه المراكز أن تحمي نفسها، ويكون ذلك عبر الارتقاء بالعمل المالي والمصرفي الى المستويات الدولية المعروفة والمرموقة بحيث تعطي طمأنينة للمتعامل سواء كان ذلك من داخل الاقتصاد نفسه او من خارجه.

ونحن في لبنان نتيجة التقاليد المصرفية العريقة التي يتمتع بها لبنان في هذه المنطقة، ونتيجة للتشريعات والآليات الحديثة التي اعتمدها لبنان، ليس بعد صدور قانون مكافحة تبييض الاموال فقط، انما ايضا نتيجة للآليات التي وضعتها المصارف من خلال جمعية المصارف والاتفاقية التي عرفت باسم اتفاقية الحيطة والحذر، كل هذه المؤشرات تدل على ان القطاع المصرفي اللبناني يدير أعماله بمسؤولية وضمن احترام قواعد اللعبة الدولية التي تلحق الضرر باي قطاع مالي او مصرفي لا تعترف اجراءاته بما هو مطلوب منه.

القطاع المصرفي اللبناني يتميز من هذه الناحية بموضوع المهنية العالية وانفتاحه على الأسواق المالية العالمية واحترام هذه الأسواق للتعاطي معه، إضافة الى احترام موضوع السرية المصرفية التي يعتبرها لبنان من تراثه الأصيل، والتي ستبقى من أعمدة القطاع المصرفي اللبناني، ولكن لا يجب أن يفهم ذلك بأن هذه السرية ستكون حاجزا للمال غير النظيف، ولا نعتقد أن لبنان سيكون مقصدا لهذا المال، لأنه يفعل تعاونه مع مجموعة العمل الدولية لمكافحة التبييض قد التزم والتزم قطاعه المصرفي بكافة القواعد الاجرائية التي تحفظ سمعة القطاع المالي اللبناني والمصرفي، بحيث تبقى المصارف هيكلا للمال النظيف، ولا نعتقد أنه في ظل ما يجري حاليا على الصعيد الدولي ستكون هناك هجرة أموال مشكوك بأمرها الى لبنان، بل ما سنراه هو أن لبنان سيعود مقصدا للسياحة العربية ومختلف الخدمات التي كان يقدمها في السابق والتي عادت وظهرت أهميتها على ضوء ما حصل من فرز عالمي سواء كان ذلك على صعيد الاقامة أو السفر أو الأعمال أو التعليم، بحيث تعود الجامعات اللبنانية الى ما لها من تراث عريق وسمعة طيبة، في العالم العربي والشرق أوسطي.

وبالتالي فإن ما نراه نتيجة للأحداث من العودة الى العمل الاقليمي والجماعي، ضمن هذا الاطار، نرى أن لبنان من الدول العربية الأكثر انفتاحا ومقصدا سيكون بالفعل مجهزا للعب الدور الذي لعبه بالسابق في خدمة نفسه والمنطقة.

التنسيق والمصارف العربية

■ بصفتك رئيس اتحاد المصارف العربية، هل قمتم بنوع من التنسيق والتعاون لتحديد آثار وانعكاسات الوضع المستجد، مؤخرا بين المصارف اللبنانية والمصارف العربية؟

□ بالطبع إن اتحاد المصارف العربية تنبه منذ اللحظة الأولى الى ما يمكن أن تتعرض له المصارف العربية نتيجة الخلط بين ما يجري في أفغانستان وبعض العرب.

ونحن في اتحاد المصارف العربية كان ما جسمنا طوال السنوات الأخيرة وضع القطاع المصرفي العربي في مأمن من أية تطورات دولية غير مناسبة وذلك بفعل رغبتنا باندماج هذا القطاع ضمن منظومة الاقتصاد العالمي وضمن الأسواق المالية العالمية، لذلك ركزنا خلال السنوات الماضية على موضوع تحصين المصارف وتعرفها إلى عملائها ومكافحة استعمال المصارف لأي غايات جرمية أو عمليات تبييض أموال وذلك من خلال عدة ندوات عقدها اتحاد المصارف العربية على مستوى العالم العربي. وبالطبع نحن أمام ما حدث قد اتخذنا الموقف المناسب وهو أننا ضد استعمال المصارف في هذه الحرب. لذلك وتحقيقا لهذه الغاية كان موقفنا المبدئي بالتشاور مع الأعضاء قاطعا بأننا نستنكر ما حدث في الولايات المتحدة الأميركية باعتباره عملا إجراميا، وثانيا تريد المصارف العربية أن تربأ بنفسها عن كل ما سبق هذا الحدث أو لحقه من أية نشاطات لها علاقة بالمال الذي يغذي مثل هذه العمليات أو له أية أدوار أخرى على سعيد المخدرات أو غيرها.

لذلك فموقفنا في الاتحاد بإجماع الأعضاء هو تجنيب القطاع المصرفي العربي أي خلط بين مواضيع

السيادة والاستقلال والحرية ورغبتنا بالتعاطي الإيجابي مع الأسواق المالية العالمية، وتجاوب بلداننا مع كل ما يصدر من تحذيرات ومن لوائح تتضمن أموالا مشكوكا فيها حتى تجري هذه اللعبة خارج القطاع المصرفي العربي، فعلينا أن نتجنب كل المحاذير التي تنتج على ما هو حاصل حاليا، علما أن مصالح المصارف العربية مرتبطة بالأسواق العالمية، وحركة المال الداخل والخارج كثيفة وبالتالي ليس لنا من مصلحة في أن تحصل أية مشكلات على هذا الصعيد.

تدابير

■ هل طلب منكم اتخاذ أية تدابير معينة كمصارف عربية؟

□ لم يطلب منا أي شيء، لكننا كاتحاد مصارف عربية نمثل الأعضاء والمهنة لسنا على تعاط مع المرجعيات الدولية السياسية، لكننا على تعاط مع المرجعيات المهنية والمصارف المركزية من عربية وأجنبية.؟ مهنيا ليس مطلوبا منا عمل محدد، إنما بحكم تمثيلنا لمصالح مهنتنا نتخذ المواقف ونعالج الأمور التي تعرض على أعضائنا، وهذا الموضوع اعتبرناه من مواضيع الساعة المؤثرة على المصالح العربية، وهناك إجماع على أن يعالج هذا الموضوع بحكمة حفاظا على سلامة المصالح العربية.

صورة لبنان الاقتصادية

■ بالنسبة للوضع اللبناني، كيف ترى الصورة الاقتصادية في البلد بعد الأحداث الأخيرة، وكيف ترى وضع الاستقرار النقدي اللبناني، وهل يصب تعميم مصرف لبنان مؤخرا في هذا الإطار، هل القطاع المصرفي اللبناني سليم بالمعنى المطلوب خاصة أنه يشهد عمليات دمج كثيرة مؤخرا؟

□ إن القطاع المصرفي اللبناني كان جيد الأداء خلال السنوات الماضية وفي السنة الحالية، وهو يتابع مسيرته أخذا بعين الاعتبار كل المخاطر التي تحيط بلبنان والمناطق الأخرى.

ونحن نقول إن المصارف اللبنانية استطاعت أن تحافظ على صدقيتها بالرغم من انقماس المصارف الدولية في الأسواق الخارجية بخسائر كبيرة ناتجة عن هبوط البورصات وعن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

يؤيدني في ما أقول جميع المستثمرين من لبنانيين وغير لبنانيين، الذين عملوا في الأسواق الخارجية وعملوا مع مصارف لبنان، فقد كانت خسائرهم في الخارج كبيرة وباهظة جدا، فيما لم يتعرضوا لأية خسائر ضمن الاقتصاد اللبناني وخصوصا ضمن مصارف لبنان.

ان الأزمات الاقتصادية التي تجتاح العالم وتجتاح لبنان أيضا هي موضوع نسبي وتتقيد نتائجه بحجم الخسائر اللاحقة في القطاعات. نحن نقول إن النظام المصرفي اللبناني حفظ ودائع المودعين، وإن الأوراق المالية اللبنانية حتى اليوم لم تعرض حامليها لخسائر بل قبضوا إيراداتها في الوقت المناسب وذلك خلافا لما حصل في الأسواق الناشئة كالأرجنتين وتركيا وشرق آسيا.

لذلك نقول إن الوضع الاقتصادي اللبناني مقبول ولا نقول ان الوضع جيد، لأن عندنا مشاكلنا ولكن هذه المشاكل مختلفة عن غيرنا وهي محدودة في الخسائر.

أساس المشكلة

■ ما هي المشكلة الأساسية لدينا في رأيكم حتى لا يفسر القول بأن وضعنا هو ممتاز من الناحية العامة؟

□ المشكلة الأساسية لدينا يمكن تحديدها كما هو معروف في عجز الموازنة وتزايد المديونية العامة. نحن أمام آليات إذا استطاعت الحكومة ان تضعها ضمن الروزنامة الموضوعة للتنفيذ وفي الوقت المناسب ستساعد على اجتياز هذه الأزمة ومن هذه الآليات كما هو معروف أيضا تخصيص بعض المرافق والمؤسسات العامة التي أصبحت عبئا على الاقتصاد الوطني وعبئا على الخزينة. وفي الوقت نفسه هي ذات إنتاجية متدنية يفترض تفعيلها وتحويلها الى القطاع الخاص.

الموضوع الثاني هو موضوع تحسين كفاية النظام الضريبي. ونرى اليوم ان الآلية الوحيدة المتاحة لهذا الأمر هي الضريبة على القيمة المضافة وعلى أساس تسريع اعتمادها وتخصيص الجهاز الكفوء لإدارتها وتدريب المؤسسات على التجاوب معها، لأنه لا يكفي أن تخلق قانونا وإنما يجب أن تلبي متطلبات هذا القانون بتأهيل القطاع الأهلي للانسجام مع هذا القانون وحسن تطبيقه.

ولا نتوقع أية مساعدات أو مؤتمرات أخرى في ظل ما يجري حاليا على الصعيد العالمي إذ ان موضوع لبنان هو موضوع جزئي بسيط من موضوع أهم وأعم بكثير يشغل بال الدول والمرجعيات الدولية.

■ تتحدث عن إلغاء باريس - ٢؟

□ أتحدث عن باريس - ٢ وحتى أتحدث عن صندوق النقد الدولي، نحن اليوم أمام المتروك لنا وهو الاعتماد على أنفسنا. نحن ليس لنا في الوقت الحاضر والمدى المنظور سوى الاعتماد على أنفسنا.

> أزمتنا الاقتصادية في عجز الموازنة ونمو المديونية والخروج يكون بتحسين كفاية النظام الضريبي والخصخصة

والاعتماد على النفس يفترض تنفيذ الآليات الموضوعة التي ذكرتها ويمكن عندها أن نبدأ باجتياز المرحلة الدقيقة والصعبة.

الدمج المصرفي

■ بالنسبة لموضوع الدمج المصرفي هل يحسن أداء القطاع في رأيكم؟

□ موضوع الدمج المصرفي هو قضية مستمرة ولا شك بأننا سنلحظ في الفترة المقبلة عمليات متعددة على هذا الصعيد، وأصبح إطار هذه العملية معروفا ومدعوما من قبل مصرف لبنان ويساعد مساهمي المصارف التي تريد ان تخرج من سوق المنافسة نتيجة ضيق حلقة المنافسة، فإن الدعم الذي يقدمه مصرف لبنان يساعد على هذا الخروج الهادئ. وما يمكن القنوية به هو ان لبنان لم يواجه أية عملية دمج او عملية توقف في مصرف أو أي ضرر يلحق بودائع المودعين فكل العمليات التي تمت حتى اليوم كانت ايجابية ومكنت المودعين من الحصول على ودائعهم عند الطلب مما أعطى تأكيدا على سلامة القطاع المصرفي اللبناني.

الاستقرار النقدي

■ تعاميم مصرف لبنان الأخيرة، حول زيادة الاحتياطي الإلزامي بالعملات الأجنبية (٥ ٪) وبالليرة اللبنانية (٢٥ ٪ من الودائع) جاءت بعد استمرار الضغط على الليرة وتدخله في سوق القطع لعل هذه التعاميم تؤدي الى تحسين وضعية احتياطي المصرف، ما رأيك بسياسة التشديد النقدي؟

□ مصرف لبنان يعتمد منذ سنوات سياسة الاستقرار النقدي كسياسة مالية وسياسة نقدية أساسية وليست أولى امكانية لتغيير هذه السياسة إذا ما تمكن المصرف المركزي من متابعتها. لقد اتخذ خيارا في هذا الأمر وبالتالي لا يمكن الخروج عن هذا الخيار إلا إذا حدثت ظروف تضطره للخروج عن هذه السياسة، لأن الخروج عن سياسة الاستقرار يشكل ضررا في منجزات السياسة السابقة.

فسياسة الاستقرار كانت لها كلفة والخروج منها يجعل هذه الكلفة وكأنها ذهبت هدرا، فأنا اعتقد ان من مصلحة مصرف لبنان ان يتابع الاستقرار النقدي، لأن فيه فائدة للاقتصاد اللبناني والنقد الوطني.

أما التدابير الأخيرة التي اتخذها فلا اعتقد أن الغاية منها كانت الدفاع عن الاستقرار النقدي، من هنا الاحتياطي الذي فرضه على العملات الأجنبية والليرة بموجب التعاميم الأخيرة، وهذا من حقه هو تكوين احتياطي بالعملة الأجنبية لمواجهة التزامات المصارف بالعملات الأجنبية. وإذا عرفنا ان الودائع في لبنان مدولرة بنسبة تفوق ٧٥ في المئة وان التسليفات مدولرة بنسبة ٩٠ في المئة، فإن مصرف لبنان المسؤول عن إدارة السياسة النقدية وبصفته المصرف الأخير، لا بد له من أن يكون ممسكا بالسياسة النقدية والمصرفية من خلال جمع احتياطي بالعملة لتمكنه من إدارة السياسة الائتمانية والمالية، أما استعمال هذه الاحتياطيات في سوق القطع فأعتقد وأكاد أجزم بأن هذه الاحتياطيات ليست معدة لهذه الغاية. ولكنها تؤمن ثقة أكبر للمتعاطين في سوق القطع.

تقرير صندوق النقد

■ ما رأيكم بتقرير صندوق النقد الدولي الذي نشرته «السفير»، وماذا تقولون في مضمونه؟

□ للوهلة الأولى إن تقييم التقرير للوضع الاقتصادي في لبنان هو أمر ليس بالجديد ونحن نعرفه جيدا وصندوق النقد عرض للواقع اللبناني من منظاره.

ولا أعتقد أنه يقتضي التوقف دائما بهلع أمام المؤشرات التي تأتي بها المرجعيات الدولية والتي غالبا ما تكون لديها تقويمات نمطية للاقتصادات والدول التي تقوم بتحليلها.

ونحن اعتبرنا أن الاقتصاد اللبناني، ونعتبر دائما، لديه مقومات أكبر من المقومات الرقمية وهي ناتجة عن موجودات اللبنانيين في الخارج والتحويلات والتي غالبا تشكل الرافد الأساسي للوضع في لبنان.

فلبنان لا يشكو من سيولة والبلدان التي هي في أزمة تعاني من سيولة مالية لأن أول مظاهر الأزمة هو فقدان السيولة. ولبنان لا يشكو من هذه الظاهرة، ونحن نعتبر أن الجزء الأكبر من الأموال التي تأتي الى لبنان والتي يعتبرها صندوق النقد الدولي ودائع وديونا نحن نعتبرها تحويلات نهائية لصالح المقيمين في لبنان ولصالح الاقتصاد اللبناني.

الشرق
الخميس ١ تشرين الثاني ٢٠٠١ ـ العدد ١٥٧٦٨

افتتاح القمة المصرفية العربية في بيروت

السنيورة لابتكار سياسات تساهم بتسريع النمو وطربيه للانفتاح وتوسيع دور القطاع الخاص


السنيورة يلقي كلمته ... وطربيه ... والسحيباني ... والكاري ... وروفايل ... والسعيدي

شدد وزير المال فؤاد السنيورة على ضرورة تعاون المصارف العربية في ما بينها ودعا الى ابتكار سياسات ووسائل مالية ومصرفية تساعد هذا القطاع على النمو بشكل أسرع. ورأى أن انفتاح أسواق المال العربية على بعضها من خلال برنامج يهدف الى توحيد أطرها خطوة أساسية وملحة في مواجهة أخطار المنافسة الأجنبية.

كلام السنيورة خلال تمثيله رئيس الحكومة رفيق الحريري في رعاية افتتاح القمة المصرفية العربية لعام ٢٠٠١ بعنوان «تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي»، أمس في فندق فينيسيا انترکونتيننتال نظمه اتحاد المصارف العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع مصرف لبنان والأمانة العامة للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وحضر المؤتمر عدد من الوزراء والنواب الحاليين والسابقين إضافة الى عدد من رؤساء المصارف اللبنانية والعربية والدولية ورجال الأعمال وحشد من الوفود العربية والأجنبية.

ألقى رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه كلمة رأى فيها أن قضية تحرير تجارة الخدمات تشكل قراراً استراتيجياً يتعلق باندماج الاقتصاد العربي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وأشار الى أن قطاع الخدمات يشكل ٢٠٪ من الناتج المحلي والاجمالي و٢٥٪ من التجارة الخارجية للمنطقة العربية فيما لا تشكل تجارة السلع البينية أكثر من ١٠٪ من التجارة الخارجية للدول العربية، وأكد أن مستقبل التعاون الاقتصادي العربي مرتهن بزيادة التبادل في حقل الخدمات على أنواعها كالمصارف والتأمين والبورصات والمقاولات والصيانة والترويج»، ولفت الى «دعوة الدول العربية الى منح حق التواجد التجاري للشركات العربية وفتح القطاعات الخدماتية المحتكرة من قبل القطاع العام او الخاص للمنافسة العربية كما أن العالم العربي مدعو الى مواصلة الاصلاحات الجذرية لبنيانه الاقتصادي والاستثماري والتجاري والمالي عن طريق:

١ - زيادة درجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

٢ - تقليص دور الدولة الاقتصادي وتوسيع دور القطاع الخاص من خلال برامج خصخصة هادفة.

٣ - تحرير النشاط الاقتصادي بكل مكوناته وإدخال مفهوم اقتصاد السوق والمبادرة الخاصة.

٤ - التعاون الاقليمي المتنامي بين الدول العربية والذي يبرز راهناً في الجهود المنصبة على إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر.

ثم ألقت الأمين التنفيذي لمنظمة الاسكوا ميرفت تلاوي كلمة طرحت فيها بعض الأفكار التي يمكن أن تشكل تصوراً للمستقبل، وهي:

- لماذا لا يزال القطاع المالي والمصرفي والتأمين دون مستوى إمكاناته ودون مستوى تدفق الأموال في المنطقة؟

- لماذا لا يزال عدد السياح مستدنياً في المنطقة بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، رغم ما يمثله قطاع السياحة من أهمية في المنطقة العربية؟

- لماذا لا يتمتع قطاع النقل والتجارة الدولية بأهمية كبيرة في الاقتصادات العربية وذلك رغم الموقع الجغرافي المتميز للدول العربية؟

- لماذا لم تتطور خدمات قطاع الهندسة الاستشارية؟

- لماذا تدني نصيب المنطقة العربية في مجال الاتصالات؟

وكانت كلمة لرئيس جمعية المصارف اللبنانية الدكتور فريد روفايل أشار في خلالها الى «ان السوق اللبنانية تستضيف عددا من المصارف العربية والأجنبية العريقة وتقارب حصتها ثلث حجم السوق المصرفية اللبنانية راهنا»، وأبدى أسفه «لأن التعاون المصرفي العربي العربي من حيث الحجم والتنوع هو دون الممكن والمرتجى».

وأشار الى معوقات تحول دون الإفادة القصوى من التعاون العربي المصرفي ولا سيما على صعيد النظم والتشريعات المرعية الاجراء داعياً المؤتمرين الى البحث في سبل تذليل هذه المعوقات.

وتوقع روفايل «ازدياد الاقبال على الاستثمار في القطاع المصرفي بعدما تم إقرار قانون تحرير تملك اسهم المصارف وتحرير تداولها من دون اي ترخيص إداري إلا إذا تعدى الانتقال نسبة ٥٪ من مجموع رأسمال المصرف أو حقوق التصويت فيه»، وأكد «تمتع النظام المصرفي اللبناني برسملة جيدة وبسيولة عالية وتظل ربحية القطاع جيدة رغم اتجاهها الانخفاضي». وقال: إن المصارف ليست معرضة مباشرة لمخاطر الصرف.

وأكد «احترام لبنان وتطبيقه للمبادىء الثلاثة الاساسية التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة وهي الدخول الى السوق والمعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأكثر رعاية». ولفت الى «تعاون جمعية المصارف مع وزارة الاقتصاد في سعيها الى إنجاز خطوات انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية».

بعد ذلك ألقى النائب الأول لحاكم مصرف لبنان ناصر السعيدي كلمة لفت فيها الى أن هناك مخاطر جدية قد يفرزها تحرير تجارة الخدمات المالية البينية العربية، إذ من المتوقع أن تزداد مخاطر المؤسسات المالية العاملة في أسواق عربية متعددة، وتتعاظم صعوبة تقييم هذه المخاطر، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الاستقرار المالي العربي ويعقد مهمة سلطات المراقبة، وقد يدفعها الى الحد من مشاركة أو ولوج المؤسسات العربية الأخرى والأسواق الوطنية.

وقال: من هنا تبرز أهمية أن تواكب عملية تحرير تجارة الخدمات المالية وضع التشريعات والتنظيمات وقواعد المراقبة المناسبة من أجل ارساء الثقة في النظام المالي وتدعيم سبل حماية مصالح المستهلكين ومصالح المعنيين بتحرير الخدمات المالية ومن بينهم أصحاب الملكيات الفكرية.

كذلك ألقى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية عبد الرحمن السحيباني كلمة الأمين العام للجامعة الدكتور عمرو موسى تأخلاً في بدايتها اعتذار موسى عن عدم استطاعته الحضور بسبب ظروف طرأت وحالت دون المشاركة. ولفت الى «أهمية تجارة الخدمات بين الدول العربية مشيراً الى صدور قرار عن القمة العربية في اذار الفائت كلف بموجبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية. وأجرى مقارنة لتجارة الخدمات على المستوى العالمي حيث تبلغ نحو ٢٥٪ من إجمالي قيمة تجارة السلع وبين المستوى العربي حيث تبلغ ١٥٠٪ من قيمة تجارة السلع».

وأشار الى «فتح تجارة الخدمات العربية - العربية تحقق:

أولاً: المنافسة لصالح المستفيدين، ثانياً: نقل التكنولوجيا والخبرات، ثالثاً: الاستفادة من التقلبات الموسمية بين بلد عربي وآخر، رابعاً: جذب التحويل من الخارج وخامساً: اندماجات تكاملية بين المستثمرين. وأكد سحيباني «قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بجهود مستمرة في سبيل

الإعداد المطلوب لطرح موضوع تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية للمفاوضات العربية - العربية».

وأخيراً ألقى السنيورة كلمة شدد فيها على ضرورة ابتكار سياسات ووسائل مالية ومصرفية تساعد القطاع المصرفي على النمو بشكل اسرع لتلبية حاجات البلدان العربية من جهة ولمواكبة التطورات العالمية من جهة أخرى. وقال إن ذلك يعني ضرورة التعاون بين مختلف المصارف العربية، لمواجهة التحولات الراهنة، والتحديات المستقبلية، وبخاصة في ضوء الأحداث الأخيرة والمعطيات الجديدة. وأضاف أن الدول العربية إذا ما أرادت أن تواكب العولمة وتكون رائدة في مختلف المجالات وخاصة في المجال المصرفي فعليها تسهيل وتحفيز التعاون والانفتاح وتوحيد الجهود. وأكد أنه من المهم تكوين موقف عربي موحد تجاه المفاوضات القادمة خاصة تجاه المفاوضات بشأن تحرير تجارة الخدمات. وشدد على التعاون بين المصارف العربية من خلال الاندماج المصرفي أو شراء أسهم في المصارف العربية الأخرى، وتبادل المعلومات والعمل المشترك على تطوير أدوات مالية وخدمات مصرفية جديدة، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المؤسسات المالية العربية.

وقال إن انفتاح أسواق المال العربية على بعضها من خلال برنامج يهدف الى توحيد أطرها، خطوة أساسية وملحة في مواجهة أخطار المنافسة الأجنبية.

ورأى أن إمكانيات التطور في القطاع المصرفي العربي كبيرة جداً من خلال وجود مصادر أموال من الثروات الطبيعية المتواجدة في منطقة تحتوي على أكبر مخزون للطاقة في العالم.

وأكد إن على مؤسساتنا المصرفية بذل جهد استثماري ومصرفي أكبر لتمكينها من استعمال جميع الوسائل التكنولوجية الحديثة. ودعا الحكومات العربية القيام بجهد مضاعف لتطوير التشريعات الضرورية لتأمين مناخ تشريعي أفضل للقطاع المصرفي. وشدد على ضرورة الانتباه لدور الدول والحكومات في تأمين المناخ الاقتصادي الكلي السليم كتحفيز النمو وتشجيع معظم القطاعات الانتاجية والعمل على ترشيق قطاعاتها العامة وتحرير اقتصاداتها وبين القوانين اللازمة.

وأشار الى أن الرقابة تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على نمو وتطور مؤسساتنا المصرفية وعلى ثقة مؤسسات التصنيف الائتماني وكذلك على ثقة المستثمرين ورؤوس الأموال بقدرتها على القيام بمهامها كاملة ورأى أنه من الواجب أن تعطى الرقابة أهمية قصوى ودعا المصارف العربية الى أن تكون مبادرة في اعتماد مقررات لجنة «بازل» الدولية.

وأشار الى الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد خاصة في الدول التي ما تزال تعتمد على القطاع المصرفي كقناة رئيسية لتمويل الاقتصاد من خلال جذب أموال المدخرين وإعادة توزيعها الرصين على مختلف القطاعات من خلال القروض التي يؤمنها هذا القطاع. في هذا الإطار، فإن جذب الأموال عبر ابتكار أدوات استثمارية جديدة يساعد على زيادة حجم الأموال المعروضة وبالتالي تخفيض الفوائد مما يشجع على الاستثمار في المنطقة العربية مدفوعة بتعزيز الخطوات الآيلة الى مزيد من الانفتاح ومستويات الأمان.



مقدم الحضور (محمد عواضة)

البنك
تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠١ - العدد ٣٥٩

سلامة: الاجواء الجيدة تسمح بتوقعات ايجابية للاسواق
طربيه: لا خوف من غرق المصارف في تسليف الدولة



من اليسار: د. جوزف طربيه، رياض سلامه، د. محمد رضوان ود. فؤاد شاكر

اكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، متانة الليرة واحتياطي المركزي من العملات الاجنبية «الذي لا يزال جيدا نسبيا»، وقال «ان الاوضاع السياسة خارجة عن سيطرة مصرف لبنان فحين تسود اجواء سياسية جيدة يصبح لدينا قرار اقتصادي جيد وتوقعات ايجابية للاسواق. واذ لم ينف التأثير الذي تركته الاحداث الاخيرة، ذكر بأن المصرف المركزي لا يعمل وفق الاحكام التجارية بل لتحقيق اهداف وهي ثابتة، «لذا لا ينتظر تغيير هذه الاهداف بشكل او بآخر».

ورد سلامة على الانتقادات في شأن استمرار تحميل المصرف عبء تمويل الدولة مؤكدا «ان اصدارات الاوروبوند الحكومية ليست ادوات جامدة، لان المصارف، حيثما تشاء، قادرة على بيعها من زبائنها او في الاسواق العربية. من هنا فإن الاعتقاد السائد بأن الاموال التي تكتتب بها المصارف في اصدارات اليوروبوند «تجمد لآجال» هو اعتقاد خاطئ» علما ان المصارف تبيع السندات حين يفوق حجمها ما يفترض ان يكون في محفظتها بدليل وجود حركة تبادل يومية في هذا الاتجاه تفوق ٥٠ مليون دولار».

كلام الحاكم سلامه جاء في مؤتمر صحافي عقد الشهر الماضي في المصرف المركزي اعلن فيه عن عقد القمة المصرفية العام ٢٠٠١ تحت عنوان «تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي» يومي ٣١ تشرين الاول (اوكتوبر) الجاري والاول من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل برعاية رئيس مجلس الوزراء السيد رفيق الحريري.

شارك في المؤتمر الصحافي، الى سلامه، رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، ممثل الامين التنفيذي للاسكوا الدكتور محمد رضوان، والامين العام لاتحاد المصارف العربية فؤاد شاكر.

شاكر

بداية، قال شاكر ان انعقاد المؤتمر في بيروت يؤ... المكانة الجاذبة للبنان من اجل عقد ال...تمرات المهمة. ولفت الى ان الموضوعات ستتناول الاتفاقات العامة لتجارة الخدمات، وتأثير تجارة الخدمات في الدول العربية، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية في العالم العربي، وتحرير تجارة خدمات التأمين والسياحة.

طربيه

وقال الدكتور طربيه ان اتحاد المصارف العربية يتطلع من خلال القمة المصرفية العربية الى المساهمة في ايجاد وعي اكبر بين الدول العربية عن اهمية الاسراع في تحرير تجارة الخدمات على تنوعها «بما يحقق مكاسب اقتصادية اكبر لها، اضافة الى الوعي العربي على اهمية تنسيق الخطوات والتحركات بالنسبة الى موقف الدول العربية في المفاوضات التجارية الدولية المقبلة ضمن منظمة التجارة العالمية».

وفي مداخلة له عن الوضع النقدي في لبنان، لم يشأ الدكتور طربيه الا التدخل لتأكيد عدم وجود خوف من غرق المصارف في تسليف الدولة. وقال ان القطاع يدير اخطارا داخلية وخارجية، ولديه سقوف لتسليف الدولة، لافتا الى ان العملية محوطة بأطر السلامة، فضلا عن المشاركات الخارجية العربية والدولية في الاصدارات.

كما اكد امتلاك القطاع المصرفي ما يكفي من السيولة «لكن ليست كلها في تصرف الدولة، بل وفي تصرف القطاع الخاص ايضا، ما يعني توزيع الاخطار بين القطاعين العام والخاص، اضافة الى سيولة كبيرة لدى المراسلين في الخارج». وختم الدكتور طربيه: لدينا قطاع مصرفي مهني اعتاد ادارة الازمات، ولا خوف عليه اليوم من ذلك.

رضوان

وتحدث الدكتور رضوان عن هدف الاسكوا الذي يتمثل في مساعدة الدول الاعضاء لزيادة التعاون في ما بينها، وصولا الى التكامل الاقليمي، معتبرا ان العمل المشترك يأتي لخدمة دول المنطقة في ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، وخصوصا تجارة الخدمات.

العالم اليوم

الاحد ٢٨ تشرين الاول ٢٠٠١



عمرو موسى — رفيق الحريري — د.جوزيف طربيه — د.فؤاد شاكر — د.سيرفت التلاوي — د.محمود محي الدين — عبدالحميد ابراهيم — سيف الله فطري — د.حسن عباس زكي — هاني سيف النصر — محمود عبدالسلام

الأربعاء القادم.. انطلاق أول قمة مصرفية عربية



عجيمي يدوي — محمود محمد محمود — وجدي الرباط — د.معتصم سليمان — رياض سلامة — د.احمد جويلي — عبد الرحمن السحيباني

□ كتب - مصطفى عبدالسلام

يطلق الاربعاء القادم كل من عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية ورفيق الحريري رئيس مجلس الوزراء اللبناني ود. جوزيف طربية رئيس اتحاد المصارف العربية ود. سيرفت التلاوي الامين التنفيذي للاسكوا ورياض سلامة حاكم مصرف لبنان أول قمة مصرفية عربية.

تعقد القمة تحت عنوان «تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي» ويشارك فيها عدد كبير من المسئولين والمصرفيين العرب على رأسهم طاهر صبور وزير التجارة التونسي وسلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الامارات المركزي وعبدالرحمن السحيباني الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية – جامعة الدول العربية، ود. أمية طوقان محافظ البنك المركزي الأردني ، وعبدالرحيم حمدي وزير المالية السوداني وطارق السبع وزير السياحة اللبناني وناصر السعيدي نائب محافظ مصرف لبنان المركزي ونجيب ميقاتي وزير النقل اللبناني وعبدالحميد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال ود. محمود محيي الدين مستشار أول وزير الاقتصاد – عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري ود. جمال الدين بيومي الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب.

تناقش القمة المصرفية العربية 8 قضايا رئيسية من خلال 8 جلسات الأولى تُعقد تحت عنوان «الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات» وتهدف الى بحث وتقييم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ضمن منظمة التجارة العالمية ، خاصة من ناحية توجهاتها وفوائدها ومحاذيرها والالتزامات المحددة على الدول وقضايا الخلاف بين الدول وأهم المسائل المطروحة على بساط البحث في الاجتماع القادم للمنظمة في الدوحة.

يتحدث في الجلسة د. محسن هلال مستشار الاسكوا ود. معتصم سليمان مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار بجامعة الدول العربية، ومحمد حسين لياس رئيس ومدير عام المصرف العربي الليبي الخارجي.

وتتم في الجلسة الثانية دراسة الآثار المحتملة لعملية تحرير تجارة الخدمات على الدول العربية خاصة على المستويات الاقتصادية والمالية والمصرفية والتجارية.

يرأس الجلسة: د. أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ويتحدث فيها: رياض سلامة وعبدالرحمن السحيباني الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية وحاتم أبو السعيد الخبير المصرفي وحسين السجواني رئيس شركة دامال الاماراتية.

وتتناول الجلسة الثالثة تحرير تجارة الخدمات المصرفية في الدول العربية ودراسة الآثار المحتملة لعملية تحرير هذا القطاع، ويرأس الجلسة د. مصطفى رازيان رئيس بنك البحر المتوسط اللبناني ويتحدث فيها: د. أمية طوقان ود. فادي مكي مستشار وزير التجارة القطري ود. مكرم صادر الامين العام بجمعية مصارف لبنان ود. أمين محيي الدين بالامانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.

أما الجلسة الرابعة فتبحث تحرير تجارة خدمات التأمين في الدول العربية من حيث نقاط القوة والضعف ، ويرأس الجلسة د. زكي فتاح رئيس قسم شئون وسياسات التنمية الاقتصادية بالاسكوا ، ويتحدث فيها: غالب أبو قورة رئيس الاتحاد الاردني لشركات التأمين ووليم سالم عضو اللجنة التنفيذية ومدير شئون التسويق بالشركة الوطنية للضمان بلبنان وفاتح بكداش المدير العام لشركة اروب للتأمين بلبنان.

وفي الجلسة الخامسة تتم مناقشة أهمية تحرير الاستثمار في الاسواق المالية العربية ، وتحديد المشكلات الرئيسية التي تعترض هذا التحرير، يرأس الجلسة د. جمال الدين بيومي ويتحدث فيها: د. عبدالرحيم حمدي وزير المالية السوداني ويحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري الرئيس التنفيذي لهيئة سوق المال بسلطنة عمان وناصر الخليل المحامي والخبير الاقتصادي اللبناني وعبدالحميد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال.

تعقب الجلسات جولة للمشاركين على المعرض المصاحب للقمة وبحضور مجموعة من كبار الشخصيات الرسمية والاقتصادية والمصرفية.

ويتحدث د. محمود محيي الدين في جلسة العمل الأولى لليوم الثاني للقمة التي تُعقد تحت عنوان «تحرير تجارة خدمات السياحة في الدول العربية»، كما يتحدث في الجلسة وزير السياحة الاردني ووزير السياحة اللبناني ود.



د.امية طوقان — الفرد الخمراوي — انور ذكري — د.جمال الدين بيومي

محمد رضوان باحث رئيس شئون اقتصادية بالاسكوا، ود. عثمان العائدى رئيس الاتحاد العربى للفنادق بسوريا.

ويرأس د. فؤاد شاكر الامين العام لاتحاد المصارف العربية جلسة عمل حول تحرير تجارة خدمات النقل فى العالم العربى ويتحدث فى الجلسة د. إلياس غنطوس الامين العام – للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ود. أحمد فرحات «الاسكوا» ود. نبيل صفوت «الاسكوا».

ويرأس د. هنرى عزام الخبير المصرفى العربى جلسة حول تحرير تجارة الاتصالات فى الدول العربية ويتحدث فى الجلسة: ملاذ مراكش «تونس» وعبدالإله الديوه جى «الاسكوا»، ومحمد بلعرج نائب أعلى للرئيس والمدير العام للشرق الأوسط وشمال افريقيا – مؤسسة «ماستر كارد العالمية».

ويرأس سمير ضومط رئيس نقابة المهندسين فى بيروت جلسة العمل الاخيرة للقمة التى تبحث تحرير تجارة خدمات التشييد فى العالم العربى، ويتحدث فيها: خبير من البنك الاسلامى للتنمية ، ومحمود القاضى – السعودية، والبروفيسور محمد منير الخطيب رئيس شركة الاتحاد الهندسية.

ترعى القمة المصرفية العربية عدد من المؤسسات المالية والاستثمارية من أبرزها: بنوك البحر المتوسط والاعتماد اللبنانى وماستر كارد إنترناشيونال وجمال تراست بنك والبنك المتحد للأعمال وبنك الاسكان للتجارة والتمويل وبنك جزيلشافت برلين والبنك التجارى الكويتى.

يمثل مصر فى القمة المصرفية العربية :

1– د. حسن عباس زكى الخبير الاقتصادى المعروف ورئيس بنك الشركة المصرفية العربية الدولية

2– محمود عبدالسلام عمر رئيس اتحاد البنوك ورئيس بنك الاسكندرية

3– محمود محمد رئيس البنك المصرى لتنمية الصادرات

4– سيف الله قطرى رئيس البنك المصرى المتحد

5– هانى سيف النصر الرئيس التنفيذى لبنك المؤسسة العربية المصرفية «مصر»

6– وجدى الرباط العضو المنتدب لبنك كايرو باركليز

7– صبحى بدوى العضو المنتدب لبنك التمويل المصرى السعودى

8– عبدالحميد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال

9– أشرف الغمراوى مساعد رئيس بنك التمويل المصرى السعودى

10– محمد عبدالحميد مدير عام شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى

11– أنور ذكرى رئيس شركة الشرق للتأمين

12– أحمد عارفين نائب رئيس شركة مصر للتأمين

13– هدى محمد توفيق مدير عام – البنك الاهلى

الاقتصاد والأعمال
ايلول / سبتمبر ٢٠٠١



رئيس اتحاد المصارف العربية

طربيه: المطلوب وظائف جديدة للإتحاد

كما أن انتخاب د. جوزيف طربيه رئيساً لاتحاد المصارف العربية لم يكن مفاجأة، فإن رئاسته غير العادية للاتحاد لن تكون مفاجأة أيضاً، فالدكتور طربيه الذي ترك بصمات نجاح وتميّز في حياته

■ ما هي العناوين الأساسية لخطة العمل التي تكوّنت لديكم خلال هذه الفترة القصيرة التي انقضت على تسلّمكم رئاسة اتحاد المصارف العربية؟

□ ضمن أهداف الاتحاد الكبيرة التي يعقد عليها القطاع المصرفي آمالاً، عقد مجلس إدارة الاتحاد اجتماعاً، في أثر انعقاد الجمعية العمومية (نيسان/ أبريل 2001) ووضع ستراتيجية جديدة للسنوات الثلاث المقبلة. وهذه الستراتيجية مبنية على ما تحقق في السابق، ما ينبغي تجنّبه لأن مراجعة الماضي أمر مهم في رسم الرؤية المستقبلية، بحيث تأتي المسيرة الجديدة متوافقة مع المتطلبات القائمة على صعيد المصارف العربية والاقتصادات العربية، فضلاً عن الوضع المصرفي العالمي. إذ أن المهنة المصرفية هي من أولى المهن التي تناولتها العولمة وباتت بالتالي تخضع للمقاييس والمعايير الدولية. لذا ستطرح على مجلس الإدارة الذي سينعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل تصوّرنا للمرحلة المقبلة، وهي بخطوطها العريضة ترد على متطلبات عدة أهمها:

أ- كيفية التعاطي مع العولمة والاستجابة لمتطلباتها، إذ أن المصارف العربية هي جزء من النظام المصرفي العالمي، وعليها مواكبته. وهنا يلعب اتحاد المصارف العربية دوره كناقد ودارس وصاحب قضية بحكم وجوده في مواقع دولية وعربية عدة قريبة من مراكز القرار.

ب- التركيز على الدور الخدماتي للاتحاد تجاه القطاع المصرفي العربي. لا نريد أن يكون الاتحاد مجرّد منتدى للمصارف أو مركزاً للحوار والتأمل والمراجعة، إنما نرى أن يكون للاتحاد دور خدماتي من خلال مشاريع ستأخذ طريقها نحو التنفيذ في الفترة المقبلة، كمشروع الشبكة المصرفية العربية التي ستكون شبكة تفاعلية بين المصارف العربية وكنزاً للمعلومات بحيث تستطيع المصارف الأعضاء الولوج إليها والتعامل معها، والحصول على المعلومات التي تمكّن من التعاطي البيني في ما بينها. إلى ذلك ستشكّل الشبكة مصدر معلومات تحليلية للاتحاد بما يمكّنه من مواكبة القطاع المصرفي ومتابعة تطوره والإسهام في رسم رؤية مصرفية تواكب مستجدات القطاع والتطورات الاقتصادية.

شبكة مصرفية عربية

ج- تعزيز التعاطي المصرفي البيني العربي، فنحن في عصر الصيرفة الإلكترونية وعصر الشبكات التي تربط المؤسسات بالأسواق، لذا لا بدّ من ربط الصيرفة الإلكترونية ببعضها البعض بحيث تشكّل سوقاً واحدة. ومن ضمن ذلك سنسعى عملياً إلى ربط شبكات الصراف الآلي (ATMs) لتشكّل شبكة واحدة تستطيع إنجاز كافة عمليات الصرف والمقاصة والتسوية والتحكيم بالنسبة للمدفوعات الجارية ضمن الوطن العربي ومن دون الخروج بكل عملية إلى الشبكات الدولية الخارجية. وهذا المشروع قابل للتنفيذ والإمكانات التقنية متوافرة ضمن الشبكات العاملة حالياً، وهو ينطبق على الإنجاز الذي تحقق على صعيد دول الخليج العربي التي قامت بالربط ضمن إطارات وحدود معينة، وبالتالي لدينا مثال يمكن تعميمه على باقي الوطن.

ونعتقد أن دور الاتحاد الأساسي أن يرعى مشاريع من هذا النوع تخطيطاً وتنفيذاً، ولتأمين المقاصة وتسوية المدفوعات ومعالجة أي صعوبة ضمن رؤية تنظر إلى القطاع المصرفي العربي ككتلة متعاونة.

■ هل يتطلّب هذا المشروع إنشاء شركة مركزية؟

□ قيام الشبكة المذكورة يمكن أن يكون ضمن تصورات عدة نحن الآن في صدد دراستها لتحديد الخيارات على المستوى التقني. المشروع هو ربط للشبكات القائمة وليس خلق شبكة جديدة أو آليات تختلف عن الآليات المعهودة في الأسواق المصرفية للدول المتقدمة. والحاصل اليوم أن هناك شبكات صرف عربية مربوطة مباشرة بالشبكات الدولية وتتعاطى في ما بينها عن طريق مراكز تسوية للمدفوعات الدولية. الموضوع أن تبقى هذه الشبكات مربوطة بالشبكات الدولية، إنما عندما يتعلق الأمر بتسوية مدفوعات بين المصارف العربية وبين حملة بطاقات صادرة عن مصارف عربية تجري تسوية هذه المدفوعات داخلياً، أي داخل العالم العربي، إضافةً إلى معالجة أنواع المدفوعات كافة لتكون ضمن نظام مدفوعات متكامل موجود حالياً على الأرض لكنه يعمل من دون أن يأخذ في الاعتبار الروابط البينية العربية التي تشكّل شبكة واحدة ونظاماً واحداً إننا نتناول مشروعاً ضمن الإطارات والمقاييس الدولية المعروفة، ولكن نريد أن نجعل من المنطقة العربية منطقة مدفوعات واحدة. وهناك أهداف ستراتيجية واقتصادية عدة لهذا المشروع، كما أن قابلية تنفيذ هذا المشروع متوافرة.

التدريب ألبتان

■ في إطار الدور الخدماتي للإتحاد، هل هناك تفكير بإعادة تفعيل دوره في مجالات التدريب بعدأن خُطف هذا الدور منه؟

□ الحاجة إلى التدريب المصرفي دائمة ومستمرة نتيجة التطورات الحاصلة في المهنة

المهنية سواء في وزارة المال اللبنانية أم في بنك الاعتماد اللبناني، لن يمر مرور الكرام في رئاسة اتحاد المصارف العربية، لا سيما وأن الرجل ليس غريباً عن هذه المؤسسة، ويعرف شؤونها وشجونها وخباياها، كما يعرف نقاط القوة كما نقاط الضعف فيها.

وإذا كان د. طربيه لا يجاري من يقول بأن الاتحاد يبحث عن دور، بسبب ديبلوماسيته ودماثته، فإنه، رغم ذلك، مؤمن بضرورة تفعيل هذا الدور، بل وباستحداث وظائف جديدة له، كما يؤمن بأن هذه الوظائف الجديدة تتطلّب هيكلية إدارية جديدة تكون قادرة على الاضطلاع بالمهام المطلوبة.

في هذا الحوار معه حول اتحاد المصارف العربية برئاسته كشف د. طربيه، ولو بمقدار، تصريحاً حيناً وتلميحاً حيناً آخر، عن رؤية متكاملة لدور الاتحاد سواء على الصعيد الخدماتي أم على الصعيد التمثيلي بما يتعلّق برعاية المهنة المصرفية العربية التي كانت، كما يقول، "أولى المهن التي دخلت العولمة".

وإذا كان رئيس اتحاد المصارف العربية حريصاً على القول بأن رسم الرؤية الجديدة ارتكز على ما تحقق في الماضي وما لم يتحقق، فإن الأفكار التي طرحها توحي وكأن الاتحاد سيشهد مرحلة تأسيس جديدة.

وهنا الحوار:

المصرفية، وأهمية التعرّف على التقنيات الجديدة لا سيما الصيرفة الإلكترونية وإدارة الموارد البشرية، أي التفيير الكمّي والنوعي في طريقة أداء هذه المهنة. واتحاد المصارف العربية لم يفقد دوره التدريبي بل أنه ناشط من خلال ألبتين: **الأولى هي أكاديمية العلوم** المصرفية والمالية العربية التي كان للاتحاد الدور الأول في تأسيسها والذي لا يزال يشغّل 4 مراكز في مجلس إدارتها وفي مجلس أمنائها. وهذه الأكاديمية تؤدي دوراً كبيراً على صعيد التدريب وتعطي شهادات معترف بها. أما الألية الثانية فهي الدورات المكثّفة التي يجريها الاتحاد نفسه من خلال مديرية التدريب في مختلف الموضوعات والتي تغطي العالم العربي وأحياناً خارجه. وكان لهذه الدورات دور رئيسي لا سيما في الدول التي كانت بحاجة ماسة نتيجة الحصار المضروب عليها والمشاكل التي تواجهها. وقد واجه الاتحاد صعوبات قوية لمواصلة عمله التدريبي، ولا شك أن دوره متواصل ويخضع لروزنامة مكثّفة ويستعين الاتحاد بخبرات عربية ودولية.

عبر البنوك المركزية

■ ماذا عن دور الاتحاد عربياً وضمن مؤسسات العمل العربي المشترك؟

□ يشغل الاتحاد مواقع مهمة على الصعيدين العربي والدولي. على الصعيد العربي، الاتحاد عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية ومسؤول عن إعداد ورقة العمل التي تُقدم لمؤتمر القمة العربية في المواضيع التي يرى من المناسب معالجتها. كما أنه عضو مراقب في مجلس محافظي البنوك المركزية العربية، إضافةً إلى دوره كمراقب في منظمة الأمم المتحدة. ونحن نقوم بهذا الدور بصورة فاعلة ومستمرة.

على مستوى الجامعة العربية، وبعد انتخاب أمين عام جديد لها، شاركنا في وضع رؤية مستقبلية لمؤسسات العمل العربي في اجتماع ضمّ الخبراء ورؤساء الوفود. وهنا أنوّه بالأمين العام الجديد الذي يملك رؤية جديدة للجامعة وقد قدّم تصوراً علمياً وتقنياً لما ستكون عليه مؤسسات العمل العربي في المستقبل. ومن ضمن الجامعة يأتي دور اتحاد المصارف العربية كأهم مؤسسة من القطاع الخاص. وأنا ساهر على هذا الدور وسيكون لنا منتصف الشهر المقبل (أيلول/سبتمبر الجاري) حضور فاعل في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أما بالنسبة إلى لجنة بازل فنحن نواكب التطورات المصرفية العالمية من خلال وجودنا في مجلس محافظي البنوك المركزية العربية وعبره ننقل صوت مصالحنا كمصارف عربية. ولجنة بازل متفاعلة مع البنوك المركزية العربية والدولية، وتمارس تفاعلها من خلال المصارف المركزية في العالم ولجان الرقابة، وبالتالي فإن تواصلنا مع المقررات والمعايير يجري من خلال هذه الألية الوحيدة والسليمة.

حضور دولي

■ أين كان موقف الاتحاد من مشروع بازل 2 على الرغم من أنه أرجئ إلى موعد آخر؟

□ هناك موقف عربي من بازل 2، ودورنا كما أشرت هو عبر البنوك المركزية العربية كآلية وحيدة وسليمة. ونحن نعرف أن مواقف المصارف المركزية العربية كانت فاعلة في المرحلة السابقة في مواضيع عدة كقضية الملاءة حيث استطاعت المصارف المركزية العربية أن تفرض معايير معينة بالنسبة للملاءة وتمكّنت من أخذ الفترة الكافية لتمكين المصارف العربية من استيعاب المتطلبات الجديدة من دون الوقوع في مشاكل أو الخروج عن المعايير المفروضة.

■ أين هو الاتحاد في الأمم المتحدة؟

□ في الشهر الماضي (تموز/ يوليو 2001) شاركنا في الاجتماع الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة في فيينا لمؤسسات العمل المشترك في المناطق الأسيوية والأفريقية ومن ضمنها المناطق العربية. فنحن موجودون في جزء من العالم له ألفته في التعاطي مع الأمم المتحدة. وقد شاركت مع الأمين العام في التقرير الذي تبنّته المنظمة الدولية بالنسبة للقطاع المصرفي العربي، وكان التواجد ضرورياً. وهذه المرة الأولى التي تدرج فيها مطالب الاتحاد في ورقة ضمن إطارات الأمم المتحدة، وستكون هذه الأدوار الخارجية والإقليمية شغلنا الشاغل في السنوات المقبلة ليلعب القطاع المصرفي العربي دوره من خلال الاتحاد في رفع صوته وقضاياه أمام المرجعيات العربية والدولية.

الخدمات البينية

■ كيف ينظر اتحاد المصارف العربية لموضوع تحرير تجارة الخدمات الذي يشمل المصارف؟

□ هذا الموضوع كبير جداً، وفيه مجالات للنجاح على الصعيد العربي البيني أكثر من موضوع تحرير تجارة السلع. لقد أثبتت السنوات الماضية أن التجارة البينية العربية لم تبلغ المستويات التي طمحت إليها الدول العربية على الرغم من الاجتماعات وبوادر حسن النية، وعلى الرغم من مرتكزات منطقة التجارة العربية الحرة، حيث غلبت الاستثناءات على القواعد والمقررات. ويعود ذلك بصورة خاصة إلى عدم التنوّع في المنتجات

السلعية العربية، حيث أن التشابه يشكّل عائقاً أساسياً بين معوقات التبادل التجاري بين الدول العربية، أما بالنسبة إلى تجارة الخدمات، فثمة هامش واسع من التميّز والتمايز بين دولة عربية وأخرى. وأستطيع القول هنا بصورة واضحة أن هذا التمايز والتباين قائم في غير مجال سواء كان في المصارف أو التأمين أو الصحة أو الإعلان أو الإعلام أو الخدمات الاستشارية.

■ إذاً الميزات التفاضلية والقيمة المضافة موجودة في ما يمكن أن يعطيه قطاع خدماتي عربي لدولة عربية أخرى. والسؤال الأساسي هو: كيف يمكن تحرير القيود والحدود؟

□ من المعروف أن موضوع تحرير الخدمات هو بند أساسي من بنود اتفاقية "الغات" القادمة إلينا. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا نختصر الطريق ونقوم بملاقاته عربياً والإفادة من هذه الفروقات في سبيل تفعيل التعاطي البيني العربي؟ فالبلدان العربية في كل الأحوال هي مستهلكة لهذا النوع من الخدمات وتلجأ إلى الأسواق الخارجية للحصول عليها. وتحرير هذا النشاط يخلق ميداناً واسعاً للتبادل البيني بشكل يحقق الأهداف المرجوة من جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، ومن منظمة التجارة العالمية نفسها.

ونحن، على هذا الصعيد وكمؤسسات مصرفية نعتبرها مؤسسات الخدمات الأولى في العالم العربي، نعتبر أن الميدان رحب للغاية. أما على صعيد السياسات الحكومية فلا ندعو إلى الثورة وإنما إلى الرفع التدريجي للقيود إذا ما تعذّر رفعها دفعة واحدة. لذلك سنعقد مؤتمراً مصرفياً في تشرين الثاني / نوفمبر المقبل في بيروت موضوعه تحرير تجارة الخدمات في العالم العربي. ونحن نسعى إلى هذا الموضوع بجدية من خلال الاتصالات مع الحكومات ومراجع القرار ومع جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك إشارة إلى أن المؤتمر المزمع إقامته في بيروت سيشارك في افتتاحه أمين عام جامعة الدول العربية **عمرو موسى**.

التصنيف الائتماني

■ ماذا عن التصنيف الائتماني؟ وهل للاتحاد دور فيه أم سيبقى سيفاً مسلطاً على المصارف العربية؟

□ التصنيف الائتماني يهم المصارف والدول كما يهم المؤسسات الاقتصادية العربية. وعندما نتكلم عن مؤسسات تصنيف ائتمانية عربية، تبرز الحاجة الماسة في عالمنا العربي لرفع المهنة المصرفية بحيث تعمل معتمدة على قواعد التصنيف ليس للمصارف وحسب بل لزبائنها أيضاً. وهذه التوجهات هي من ضمن توجهات لجنة بازل إذ أن التقييم الائتماني لعملاء المصارف أمر حيوي بحيث يكون هناك مجتمع اقتصادي متطور يقابله مجتمع مصرفي متطور.

التصنيف إذاً هو ضرورة للمصارف وللعملاء ولا أرى أن السوق العربية أخذت حقها من قبل مؤسسات التصنيف الدولية، ولا أقصد بذلك حيادية التصنيف نفسه سواء للمصارف أم للاقتصادات، إنما ما قصدته أن حجم النشاط التصنيفي في العالم العربي لا يزال ضعيفاً وهذا الحجم يكاد يكون معدوماً في بعض الدول.

بالطبع هناك دور كبير للاتحاد خصوصاً بعد بناء الشبكة المصرفية العربية التي ستشكّل كنزاً كبيراً للمعلومات سواء للمصارف أو للاقتصادات العربية. ومن باب تكامل النشاطات، هناك إمكانية لأن يرعى اتحاد المصارف العربية إنشاء مؤسسة ائتمان عربية قد تكون فيها مشاركة دولية، على أن تكون وجهتها الأساسية العالم العربي ومؤسساته، فتسدّ فراغاً كبيراً في السوق وتساعد على رفع كفاءة العمل المصرفي العربي من خلال آليات علمية أثبتت جدواها في اقتصادات عدة. وبالتالي، فإن موضوع خلق مؤسسة للتصنيف لا ينبع من حاجة تجارية، بل يمكن اعتبارها من ضمن ستراتيجية تفعيل العمل المصرفي والسير به قُدماً بشكل تجري فيه معالجة وإدارة المخاطر من خلال آليات متعارف عليها دولياً. كما أن حجم المعلومات التي جمعها والتي سيجمعها والتي ستكون موضع استثمار الشبكة المصرفية العربية، ستساعد في الوقت نفسه في الوصول إلى خلق مؤسسة تصنيف لديها أكبر حجم من المعلومات المتعلقة بالمصارف العربية وبعملائها.

توحيد المصطلحات

■ ماذا عن توحيد المصطلحات التي كان الاتحاد قد قطع شوطاً بها؟

□ موضوع توحيد المعايير والقواعد والمصطلحات المصرفية العربية ينبغي تناوله من جوانب عدة. ففي هذا الموضوع لم يعد هناك معايير وقواعد عربية وأخرى دولية، كل المعايير أصبحت دولية والعولمة هنا غلبت الخصوصية، كما أننا لا نتكلم فقط عن معايير مصرفية بل عن معايير المحاسبة الدولية التي تخضع لها المصارف العربية. أما القطاعات المصرفية العربية التي لم تأخذ بالكامل بهذه المعايير فهي في سعي للوصول إليها، لأنه لا يمكن لبلد أن يتعاطى على صعيد السوق المالية الدولية والعلاقات المالية الدولية إذا لم تكن مصارفه خاضعة لهذه المعايير. وقد أخذت المصارف المركزية العربية ولجان الرقابة على عاتقها إدخال هذه المعايير على المصارف وفرضت التقيّد بها في إطار التعامل المصرفي الدولي.

أما بالنسبة إلى المصطلحات المصرفية العربية، فقام الاتحاد منذ سنوات بالجهد المطلوب منه، وأصدر توصياته في كتيّب بعد أن جمع عدداً كبيراً من خبراء المال والسلعة وبالفعل تضمّن هذا الكتيّب مصطلحات اعتمدها الإتحاد. إنما فرض استعمال هذه المصطلحات لا يدخل ضمن قدرة الاتحاد أو أهدافه. ونحن وصلنا إلى مصطلحات موحّدة دخلت تدريجاً مجالات التعامل المصرفي العربي، لم تدخل بعد بالكامل لأنها ليست تشريعاً إلزامياً، إنما يعمل بهدايتها المحاسبون والمصرفيون العرب عند تحرير التقارير السنوية. هناك جردة كاملة بالمصطلحات المصرفية المستخدمة في كل بلد مع توصية بالمصطلح المتعارف عليه بالصورة الفضلى على صعيد المجموعة العربية ككل. وهذا ليس



- دور أساسي للاتحاد في كيفية التعاطي مع العولمة والاستجابة لمتطلباتها المتطورة
- نحو شبكة مصرفية عربية واحدة تربط الصيرفة الإلكترونية ببعضها البعض
- مواكبة التطورات المصرفية العالمية عبر عضوية الاتحاد في مجلس محافظي البنوك المركزية العربية

موضوعاً ستراتيجياً مهماً، إنما يسهل التعاطي العربي علماً أن معظم المصارف العربية تنشر ميزانياتها بلغات متعددة، نتيجة لضرورة التعاطي مع المصارف الدولية.

الإصلاح قبل الدمج

■ نصل إلى موضوع الدمج المصرفي والذي بات مطلوباً أن يأخذ طابعاً إقليمياً إلى طابعه القطري، لا سيما وأن التوجهات حالياً هي نحو خلق كيانات إقليمية. ألا ترى دوراً للاتحاد في هذا المجال؟

□ لا أرى موضوع الدمج المصرفي أولوية أولى بالنسبة إلى حاجات المصارف العربية. إن الأولويات في اعتقادي تتمثّل في متابعة الإصلاح المصرفي في البلدان العربية الذي ينقلنا إلى بنية مصرفية.. ولا أقصد هنا أن العالم الخارجي يمتلك بنى مصرفية مثالية. فإذا استعرضنا ما حصل في تركيا وقبل ذلك في اليابان وعدد من الدول لرأينا أن البنية المصرفية في تلك الدول كانت سبباً للعلل الاقتصادية. وتحت عنوان الإصلاح المصرفي تندرج مواضيع عدة، كالتقيّد بالمعايير الدولية وبصورة خاصة انتقال رأس المال، الرقابة الداخلية، كفاءة الأصول وجودتها، الشفافية وقواعد الإفصاح، تخصيص مصارف القطاع العام، رفع كفاءة الموارد البشرية في العمل المصرفي، التدريب والتأهيل، التقنيات المصرفية، إدخال الصيرفة الإلكترونية وغير ذلك. هذه العناوين اعتبرها أولويات سابقة للدمج، لكن ذلك لا يمنع من أن يواكب الدمج العمل المصرفي العربي بحيث تستوعب الوحدات الكبيرة وحدات أصغر، أو تندمج المصارف الكبرى لتشكّل أحجاماً كبيرة تستطيع أن تتعامل مع حاجات التمويل ليس في العالم العربي وحسب بل في الخارج. وإن كنت أرى أن على المصارف العربية الفوز بالمنافسة في أسواقها قبل الأسواق الخارجية. فالنجاح في الداخل وهو المعيار، لأن النجاح في الخارج له عوامله وظروفه وشروطه التي قد لا تتوافر لغير المصارف الدولية في ظل العولمة الزاحفة

المنافسة في أسواقنا

إذاً، الدمج بوجهيه الداخلي وعبر الحدود هو من طموحات المهنة المصرفية العربية، لكن، كما أشرت، ينبغي البدء بتنقية البنية المصرفية العربية من الشوائب حتى يكون الدمج مفيداً، فدمج جسمين عليلين لا يؤدي إلى قيام بنية صحية.

وعلى هذا الصعيد، لم تعد المصارف العربية بأحجامها متناسبة مع أحجام المصارف الدولية، وطريقة عمل الاقتصاد الدولي قد لا تجعل المنافسة بيننا وبين المصارف الغربية تنافساً على الحجم بل على الجودة والسلامة والفعالية، فهدفنا خدمة اقتصاداتنا وليس منافسة الاقتصاد الدولي تحقيقاً للربح في ظل "ديناصورات" مصرفية ضخمة لها تحالفات دولية وتواجد واسع في كل الأسواق.

إن هذا الميدان صعب إن لم يكن مستحيلاً، وأسواقنا هي ميدان التحدّي لنا وينبغي أن ننجح فيها. وهنا لا يمكن النظر إلى الدمج كوسيلة وحيدة لتأمين التمويل للمشاريع الكبرى. هناك آليات أخرى كالتحالفات الستراتيجية بين مصارف عربية وقد بدأنا نرى مثل هذه التحالفات، كما هناك أصول التمويل المشترك الذي يمكن أن تقدم عليه المصارف العربية. وما نراه أنه ليس في العالم العربي فجوة تمويل بل المشكلة هي في قيام المشاريع. نحن نرفع الصوت للمستثمرين العرب والهيئات الاستثمارية العربية أن تأتي بمشاريع تنطوي على قيمة مضافة. لم نرَ مشروعاً جيداً على الساحة العربية افتقد للتمويل، بل رأينا مشاريع غير مدروسة بأولوياتها وحصلت على تمويل بشكل كبير.



- التعاون العربي البيني على الصعيد المصرفي أقرب منالاً من التعاون على صعيد السلع
- العالم العربي لم يأخذ حقه من التصنيف الائتماني
- أولوية الإصلاح تتقدم على أولوية الدمج
- الأسواق المحلية هي معيار نجاح المصارف العربية

نموذج عن الانفتاح

■ ألا تعتقد أن الدمج قد يساهم في عملية إصلاح البنية المصرفية العربية؟

□ تحرير تجارة الخدمات وفتح العالم العربي أبوابه لدخول المصارف العربية ونشوء مصالح مصرفية مشتركة بدأنا نشهده في بعض البلدان ولا سيما لبنان. فقد دخلت خلال السنوات الخمس الماضية مجموعات مصرفية عربية مهمة إلى القطاع المصرفي اللبناني. وقد ساعد ذلك على بقاء هذا القطاع في واجهة القطاعات المصرفية العربية، كما استطاع هذا القطاع استقطاب أكبر نسبة ودائع مقارنة بحجم الاقتصاد، فنسبة الودائع إلى الناتج الإجمالي والثقة بالقطاع تأتيان من انفتاح هذا القطاع ليس على المعايير المصرفية الدولية بل على التنوّع في بنية مساهميه الذي أعطى اطمئناناً إضافياً للمستثمر العربي ولصاحب الوديعة للتعاطي معه، وإنها لظاهرة ممتازة أن يكون حجم القطاع المصرفي أضعاف حجم الناتج وأن تتمتع المصارف بأعلى مستويات السيولة على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يواجهها لبنان لا سيما الجهة عجز الموازنة وارتفاع المديونية وتباطؤ النمو

هيكلية ونظام مالي

■ إذا كان تفعيل دور الاتحاد هو المطلوب، ألا يحتاج الأمر إلى هيكلية جديدة للاتحاد؟

□ طالما نحن نخطط لوظائف جديدة للاتحاد فهذا يتطلّب أن تواكبه هيكلية جديدة ونظام مالي جديد. الجمعية العمومية الاستثنائية للاتحاد التي اجتمعت في نيسان/ أبريل الماضي جدّدت في النظام الأساسي وطوّرت في هيكليته وفي وظائفه، كما فوّضت الجمعية مجلس الإدارة بإصدار الهيكلية والنظام المالي الجديدين، وانتقال هذه الصلاحية إلى مجلس الإدارة يشكّل آلية مرنة تمكّن المجلس من مواكبة حاجات الاتحاد وتطوير الهيكلية بما يتماشى مع هذه الحاجات. إذاً نحن الآن أمام ستراتيجية تخلق وظائف جديدة تتطلّب تطويراً في الهيكلية، وسنطرح هذه الهيكلية في أول اجتماع لمجلس الإدارة على أن يواكبها نظام مالي جديد يساعد الاتحاد على أداء نشاطه. نريد للاتحاد دوراً قيادياً في المهنة المصرفية العربية، وهذا الدور منوط بالموارد البشرية المتوافرة وبقيادة مجلس الإدارة المتحمّس لإنجاز أفضل المهمات سواء بعناصره الجديدة أو بتلك المستمرة فيه من المجلس السابق. ■

أجرى الحوار: بهيج أبو غانم

ملف خاص

الإقتصاد اللبناني والعربي

تصدر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان

عدد خاص
رقم ٦- أيلول ٢٠٠١

لنغتنم معاً فرص اليوم ...ونشيد عليها فرص الغد

يمثل اتحاد المصارف العربية المجتمع المصرفي والمالي العربي، وتغطي أنشطته المشاريع المالية والمصرفية لكبريات الشركات إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويعتبر الاتحاد التجمع المصرفي الأكثر أهمية في المنطقة بحيث يضم أكثر من ثلاثمائة مؤسسة عربية وعربية – دولية في أكثر من ٢٠ بلداً.

وبصفته ممثلاً للصناعة المالية العربية فقد بات الاتحاد الشريك الأول في الحوار مع معظم المنظمات الإقليمية والدولية الرائدة، بما فيها الجامعة العربية وصندوق النقد العربي ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها.

وبتزايد عدد أعضاء الاتحاد تتعزز قدرتنا على استجابة إلى حاجات الأعضاء ومتطلباتهم في مجالات البحوث والتدريب المتخصص والاعلام والاستشارات في القطاعين المالي والمصرفي. أما الهدف الحالي للاتحاد فيقضي بمساعدة المجتمعات المصرفية العربية على الإفادة من العولمة مع الحد من مخاطرها.

في هذا الإطار لن أدخر جهداً في الاجتماعات كافة مع المنظمات الإقليمية والدولية الرائدة في سبيل إسماع صوت المجتمع المصرفي العربي بوضوح. كما سأصب جهودي على تعزيز دور الاتحاد في الاقتصاد الإقليمي والدولي، مركزاً في الدرجة الأولى على زيادة مساهمة القطاع المصرفي العربي في التنمية الإقليمية.

ان هذا العصر ليس هو عصر المعلومات الذكية فحسب، بل أيضاً عصر التجهيزات الذكية وستركز التكنولوجيا على العقل البشري الذي لم يستنفذ بعد كامل طاقاته.

وإذ نلج اليوم الألفية الجديدة، ننظر بإعجاب وحذر كبيرين إلى كيفية تطور الاقتصاد الدولي في ظل العولمة والتحرير الاقتصادي والثورة الإلكترونية.

وقد آن الأوان لنجري تقويما لما كنا فيه وأين أصبحنا؟ ولنرسم تصوراً واضحاً للمستقبل.

انه زمن الفرص الكبرى كما التحديات الكبرى، ولا بد لنا من اعتبار التغيرات الدولية فرصة، وضرورة التعامل مع هذه التغييرات تحدياً. فالعولمة قد عززت التواصل والتكامل العالميين. وإذا كان المال قد اعتبر لسنوات خلت السلطة المطلقة، وكانت المصارف هي التي تمارس هذه السلطة، فقد بات اليوم كل من المعرفة والمعلومات أساساً لهذه السلطة، وتبقى المصارف بالغة الأهمية غير ان العمل المصرفي يعتمد بشدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنجاز نشاطاته. وغني عن القول ان التكنولوجيا قد غيرت وبسرعة المعالم المالية والمصرفية وسيستمر هذا الاتجاه في المستقبل. أما التحدي الأكبر الذي نواجهه اليوم، فيقضي باللحاق بركب التطورات الحديثة. وقد ولد التطور التكنولوجي حماسة كبيرة في



مداخلة لرئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه في المؤتمر المصرفي العربي الدولي في فرانكفورت.

السنوات الأخيرة، وأذكر انني تأثرت جداً بجرأة "بيل غيتس" رئيس شركة ميكروسوفت حين أعلن في دافوس أوائل هذا العام: "أن الحاسوب الشخصي هو أفضل ما صنعته يد الإنسان". أما رئيس "سيسكو" فأكد بالمناسبة نفسها: "أن الزيادة في الإنتاجية التي ستولدها تكنولوجيا المعلومات ستوازي ان لم تتعد أهمية الثورات التي أحدثتها اكتشاف الكهرباء والنقل والهاتف مجتمعة".

وفي الأوساط المالية، أكثر من أي مكان آخر، بدأت التطورات التكنولوجية تحدث تغييرات ملموسة. وفي هذه البيئة الجديدة تطبق قواعد جديدة ودائمة التغير: التجديد في مواجهة التغيير وفي مواجهة المطالب الاجتماعية والأساليب المتقدمة للعمل في مواجهة الأساليب التقليدية.

ان التطورات التكنولوجية التي تمكننا من المشاركة في التجارة الإلكترونية قد ولدت فرصاً هائلة لتحسين طرق القيام بالأعمال، وان بعض المشاريع يزيدنا معرفة بما قد ينجح في التجارة الإلكترونية غير ان وقع التجارة الإلكترونية يتعدى نجاح مشاريع معينة أو فشلها، إذ انها تطرح التحديات حول نمط تفكير أصحاب المبادرات ورجال الأعمال التقليديين.

إن عملية التجديد في التكنولوجيا مسار لا ينتهي: من العمل المصرفي التقليدي إلى الصراف الآلي ومنه إلى العمل المصرفي الإلكتروني عبر الكمبيوتر، في كل زمان ومكان. أؤكد لكم أيها السادة ان أي تطور تكنولوجي مستقبلي لن يفاجئنا بعد اليوم، فقد بدأت تكنولوجيا الأعمال تبدل بشكل جوهري كيفية قيامنا بالأعمال وتولد قيمة مضافة بأشكال لم نكن لنتوقعها منذ سنوات.

وتستمر المصارف باختبار التكنولوجيات والخدمات الجديدة وأنماط العمل الجديدة. ومن الطبيعي ان يواكب هذه الابتكارات الواعدة مناخ من الحذر والتنافسية الحادة.

بعد عشر سنوات، أي في العام ٢٠١٠، سندخل عالم الاقتصاد الجديد أو وأعتقد ان الاقتصاد العالمي حينها سيكون مماثلاً لاقتصادنا اليوم وسيتميز هذا العقد الذي يشهد تغييرات سريعة للغاية بفائزين كبار كما بخاسرين كبار، وسيفوز المستهلك ويخسر الموزع التقليدي. سيفوز العامل ذو المرونة والكفاءات وتضمحل الوظائف مدى الحياة.

أما سر النجاح في الأعمال فسيكون الفاعلية والسرعة والنوعية والتميز.

لقد بات من المستحيل لأي مشارك منفرد، مهما بلغ من النفوذ والقوة، الاستمرار من دون الانضمام إلى النظام الجديد. وعلينا ان ندرك بأن العولمة هي في تحرك دائم وإن الاندماج ليس عملية تفقدنا جزورنا الوطنية أو مشاعر الانتماء التي لدينا بل هو عملية تسمح لنا بأن نرسخ هذه الجزور والمشاعر في مجتمع أكبر يتمتع بقيم مشتركة وذلك كرد على ظاهرة العولمة.

على البنوك العربية ان تعزز التنسيق في ما بينها وإلا واجهت منفردة تحديات العولمة. وعليها ان توحد صفوفها بغية المنافسة على المستوى الدولي، ولا سيما ان الاتجاه الجديد للاقتصادات الدولية يقوم بشكل أساسي على الانتقال السهل والسريع لرؤوس الأموال والسلع والأشخاص.

هذا ما قامت به دول أوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا، وهذا ما علينا نحن العرب ان نفعله بغية الاستفادة من الاقتصاد العالمي الجديد وتخطي تحدياته ومخاطره.

كذلك لا بد من التزام سياسي واسع تجاه العمل على تحرير التبادلات التجارية، الخصخصة الحد من عبء الإجراءات البيروقراطية، وغيرها من الوسائل التي من شأنها دفع الاقتصاد قدماً. فالمعرفة هي حدود العصر الجديد. انها ومما لا شك فيه مفتاحا البقاء والنجاح والتقدم.

يمكننا ان نذهل الكثير من الشرق والغرب حول ما ينبغي القيام به وما يجب تفاديه فاللحاق بالقطار يعني البقاء وأفضل عدم التفكير بعدم اللحاق به.

لقد غير العالم الرقمي مجرى حياتنا وأصبح كوكب الأرض والكون قرية كونية بحق. أما التحدي المطروح على المدى القصير فيتمثل في كيفية تحويل "الهوة الرقمية" DIGITAL DIVIDE إلى "ريح رقمي" DIVIDEND DIGITAL انه موضع اهتمام عالمنا والعالم الرقمي على السواء.

تزخر المنطقة العربية بالمهارات والموارد. وآمل ان نتمكن عبر تحالف أوروبي – عربي من وضع هدف استراتيجي نصب أعيننا ليضحى العقد القديم عقداً يرتكز على اقتصاد قوامه التنافسية والمعرفة قادر على تحقيق غد اقتصادي مستدام.

ان الفرص المتاحة اليوم هامة للغاية، وفرص الغد اهم. لم يفت الأوان بعد لنغتنم معاً فرص اليوم ونشيد عليها فرص الغد.

معاً علينا ان نقوم بالفعل وليس برد الفعل.

السفير

السبت ١ ايلول ٢٠٠١

مؤتمر «تحرير تجارة الخدمات العربية» في تشرين: «المستقبل مرهون به لعدم جدوى التجارة السلعية»

غداة انعقاد مؤتمر الفرنكوفونية الذي سيطال في احد محاوره الجانب الاقتصادي والتجاري، واستباقا لمؤتمر الدوحة الذي سيُعقد بعد اشهر عدة ليتناول موضوع تحرير التجارة العربية، تعقد القمة المصرفية العربية لهذا العام في بيروت، تحت عنوان: «تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي» في ٣١ تشرين الاول المقبل على مدى يومين.

والمؤتمر الذي يأتي نتيجة جهد مشترك بين اتحاد المصارف العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، برعاية الرئيس رفيق الحريري، يشارك فيه الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى و١٧ وزيرا عربيا، بالتعاون مع مصرف لبنان وجامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وتبرز اهمية المؤتمر باعتبار ان قضية تحرير تجارة الخدمات باتت تشغلها الاتفاقيات الجديدة، الناتجة عن مفاوضات جولة اورغواي، والتي اصبحت للمرة الاولى جزءا من النظام التجاري الدولي المتعدد الاطراف الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية.

والدول العربية التي تسعى غالبيتها للدخول في النظام التجاري الدولي الجديد، من خلال التوقيع على «الفات»، وبناء منطقة التجارة الحرة المشتركة على خط جديد اضافي يتضمن تجارة الخدمات، اصبحت مدعوة اليوم لبناء مستقبل التعاون الاقتصادي في ما بينها على اساس زيادة التبادل في حقل الخدمات بمختلف انواعها، لا سيما ان قطاع الخدمات يشكل ما نسبته ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي و٢٥٪ من التجارة الخارجية للمنطقة العربية، فيما لا تشكل تجارة السلع البيئية اكثر من ١٠٪ من التجارة الخارجية للدول العربية.

ويؤكد رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه لـ «السفير» ان المؤسسات العربية في دول عربية عدة لم تفتح امامها الحدود لتتمكن من منافسة المؤسسات الاجنبية التي تأتي الى دولنا العربية وتنافس مؤسساتنا، لذلك فتحرير تجارة الخدمات سيفيد الدول العربية بدرجات متفاوتة، لان لكل منها ميزات تفاضلية في حقول معينة اكثر من غيرها، لذلك فالمنافسة ستكون متكاملة وليست شرسة.

ورداً على سؤال يشير الى ان لبنان هو بلد الخدمات الاول وهو متفوق بعناوين كثيرة، واهمها الخدمات المالية والمصرفية، والهندسية، وحقول الاستشارات القانونية والمالية وحقول التسويق والترويج والصحافة وغيرها، اي ان هناك اقاتا كبيرة ليتمكن لبنان من لعب دور كبير في حال تحررت تجارة الخدمات، لانه يستطيع الافادة من العناصر البشرية الكفوءة والمدربة، والتي عملت ايضا في اسواق متقدمة. بحيث تستطيع ان تنتشر في العالم العربي وتبرز كفاءتها. ليس على صعيد الافراد فحسب، بل على مستوى المؤسسات اللبنانية التي



من اليمين شاكر، رضوان، سلامة وطربيه (مصطفى جمال الدين)

تتمتع بخبرات كبيرة في هذه الحقول.

ويضيف: اما بالنسبة الى موضوع التجارة السلعية، فنرى اننا كلنا منتجون لسلع قد تكون متشابهة، زراعيا التنافس اصبح غير مجدي بل مضر احيانا، وصناعيا فاننا نستورد سلعا اجنبية اكثر من السلع العربية نتيجة التطور التكنولوجي في الخارج، اما في حقل الخدمات، فنتبارى هنا المعرفة مع المعرفة، الفكر مع الفكر والكفاءة مع الكفاءة!

والاعلان «الرسمي» عن انعقاد مؤتمر «تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي» جاء خلال مؤتمر صحافي عقد امس في «مصرف لبنان»، بحضور حاكم المصرف رياض سلامة، رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه، وفاعليات.

بعد كلمة ترحيبية القاها الامين العام للاتحاد الدكتور فؤاد شاكر، تحدث الحاكم سلامة: نامل في انفتاح العالم العربي وايجاد سوق تتحرك فيها الاموال المالية من دون قيود او شروط او منع تحاويل «لان العالم الحديث بات تكتلات اقتصادية تمنح القوة في مفاوضات الاتفاقات الدولية».

ولفت الى وجود قيود قانونية في العالم العربي حيث لا توافقية لابسن الرقابة. وبعض الدول تفرض قيودا على تحويل الاموال واخرى لا تملك قطاعا مصرفيا. واعتبر ان الخدمات لا تقتصر على المصارف بل على قطاعات اخرى تستفيد منها السوق.

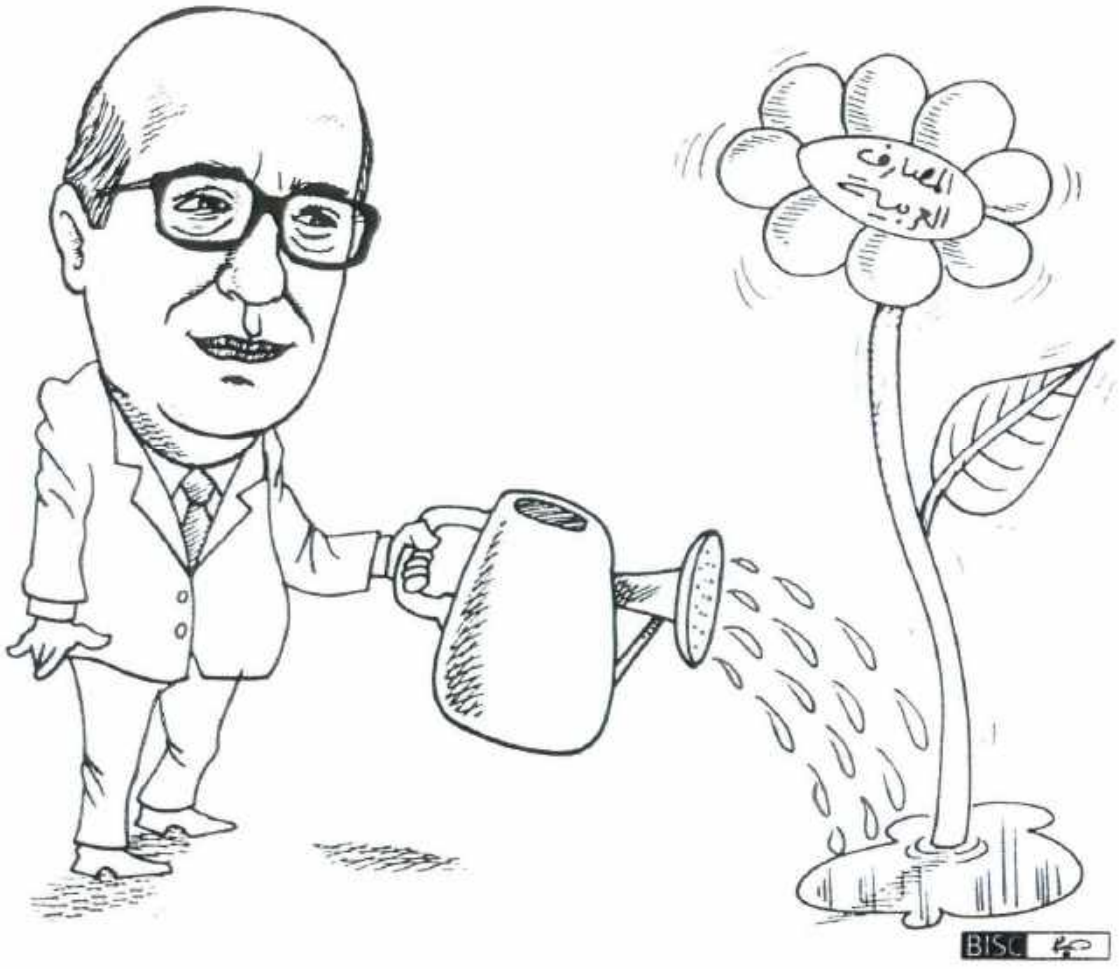
كما امل في ان تهتم الحكومات العربية بتحرير قطاع الخدمات مشيرا الى انه «اذا بقيت اسواقنا صغيرة ومقفلة سيكون من الصعب احداث التطوير والتنمية في العالم العربي».

وتحدث طربيه فأشار الى ان الاتحاد بدأ دعوته مؤخرا لإلحاق قطاع الخدمات بالتجارة ضمن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة العربية، بحيث تزول الحواجز العربية بين صناعات الصيرفة والتامين والنقل والتشييد والاتصالات وغيرها. لافتا النظر الى ان الاتحاد يعكف بالتعاون مع «الاسكوا» على وضع دراسة شاملة حول اهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد العربي واهمية تحريره، ومتطلبات هذا التحرير عربيا ودوليا وركائز التأقلم العربي المناسب مع استحقاقات منظمة التجارة العالمية.

والقى الدكتور محمد رضوان كلمة الامين العام «للاسكوا» الدكتورة مرفت تلاوي، اشار فيها الى ان «الاسكوا» اعدت ٢٣ ورقة لشرح الموضوعات المتعلقة بمنطقة التجارة العالمية والاجتماع الوزاري الرابع والذي سيعقد في الدوحة، وذلك لخدمة الدول العربية وتوفير المعلومات في هذا المجال بما يساعدها على اتخاذ مواقف موحدة، معلنا ان «الاسكوا» تعد لاجتماعين تحضيريين لمؤتمر الدوحة، الاول في ايلول والثاني في تشرين الاول، لتسهيل مهمة الوفود العربية في تناول الموضوعات التي ستناقش في المؤتمر المذكور.

فاتن قبيسي

نيوزفلاش
NEWSFLASH
Cliff Notes for Intelligent & Busy People
الخميس ١٢ تموز ٢٠٠١



الأهرام

الثلثاء ٣ تموز ٢٠٠١

رئيس اتحاد المصارف العربية:

التكامل الاقتصادى العربى أساس الاندماج فى الاقتصاد العالمى

دعا جوزيف طربيه رئيس اتحاد المصارف العربية إلى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى كوسيلة مهمة لاندماج هذه الدول فى الاقتصاد العالمى، وذلك من خلال تنويع الانتاج وتحرير التبادلات التجارية.

ومن المقرر ان يلتقى طربية الذى يزور القاهرة بالسيد عمرو موسى امين عام الجامعة العربية حيث يعقد امين عام الجامعة اجتماعا مشتركا الخميس المقبل للمنظمات والاتحادات العربية لتفعيل العمل العربى المشترك ووضع اسس للسياسة المستقبلية، كما سيلتقى ايضا بعدد من قيادات العمل المصرفى المصرى.

وطالب رئيس اتحاد المصارف العربية بضرورة التوصل لموقف اقتصادى عربى موحد ازاء جولات التفاوض المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة فى الخدمات.



عمرو موسى

وقال إن التحول فى النظم النقدية العربية تجاه اليورو كعملة دولية يعتمد بالدرجة الأولى على اكتساب اليورو الثقة الدولية حيث يجمع عدد كبير من الاقتصاديين العرب على أهمية ذلك نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبى مشيرا إلى أنه فى الوقت الراهن تعتمد الدول العربية على اليورو كعملة رئيسية لها فى مجال التجارة والاستثمار والاحتياطيات الخارجية وخدمة الدين وأكد رئيس اتحاد المصارف ان فكرة البنوك الشاملة بدأت تأخذ اتجاها توسعيا على المستوى الدولى وبدأ كثير من دول العالم تبنى هذا الاتجاه وان اختلف التطبيق من دولة إلى أخرى حسب نمط الجهاز المصرفى القائم.



جوزيف طربيه

وقال إن البنوك الشاملة كمفهوم مصرفى حديث سيعمل على زيادة مشاركة البنوك الفعالة فى التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية الصناعية وتبنى سياسة انشاء المشروعات الانتاجية وتقديم خدمات التمويل اللازم لها.

البيان
تموز (يوليو) ٢٠٠١ - العدد ٣٥٦

المؤتمر الدولي لاتحاد المصارف العربية في فرانكفورت

د. جوزف طربيه: لن أدخر جهداً لاسماع صوت المصرفي العربي في المحافل



الجلسة الافتتاحية ويظهر من اليسار: د. جوزف طربيه، ارنست فلتكه ونادر مالكي



من اليمين: عبدالله العطية، د. جاسم المناعي، حمد السياري، سلطان السويدي، سعيد المسند، محمد جراح الصباح، حسين مفتي، بيتر HEINZ، محمود متقال ورالف GRAF



من اليمين: د. فادي مكي، عبد الحميد موسى، محمود عبد العزيز، الامير د. نايف شعلان، د. فؤاد شاكر، محمود عبد السلام عمر واللواء د. فاضل الدمكي

فرانكفورت – اميل زخور:

اختتم في ٣٠ حزيران (يونيو) الماضي المؤتمر الدولي لاتحاد المصارف العربية الذي عقد في فرانكفورت – المانيا، تحت عنوان «الصمود في العصر الالكتروني» (SURVIVING IN THE E-AGE)، داعيا الى مواكبة المصارف للمستجدات التقنية الحديثة وعقد تحالفات استراتيجية والاخذ بالمنتجات الجديدة والاستثمار في العنصر البشري والعمل وفق المعايير الدولية لتتمكن من المنافسة والاستمرار.

ودعا المشاركون الحكومات العربية الى ضرورة الاستمرار في اجراءات الاصلاح الاقتصادي (تحرير التجارة وتسريع عمليات الخصخصة، اعادة هيكلة النفقات العامة، تطوير الانظمة الضريبية وتعزيز الاستثمار) كما شددوا على ضرورة تحقيق تكامل بين الدول العربية وخاصة التوصل الى موقف عربي موحد ازاء جولات التفاوض المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية.

اما على الصعيد العربي – الاوروبي فقد طالب المشاركون الدول الاوروبية بتسهيل انتقال التكنولوجيا الحديثة الى المنطقة العربية وتطوير التعاون – العربي الاوروبي في جميع المجالات. ولا شك ان الجانبين سوف يستفيدان من هذا التعاون، سيما وان تجربة الوحدة الاوروبية تمثل نموذجا للدول العربية يمكن الاقتداء بها للوصول الى نوع من التكامل الاقتصادي العربي.

الافتتاح

شارك في المؤتمر، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع منتدى المصرفيين الدولي (IBF) واستمر يومين، نحو ٣٠٠ شخصية عربية واوروبية يمثلون القطاعين العام والخاص، بتقدمهم وزير المال الالماني هانز ايكل، محافظ البنك الفدرالي الالماني ارنست فلتكه، رئيس مؤسسة النقد العربي السعودي حمد السياري، محافظ البنك المركزي القطري عبدالله العطية، محافظ البنك المركزي الاماراتي سلطان السويدي، رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، رئيس صندوق النقد العربي الدكتور جاسم المناعي، والامينة التنفيذية لمنظمة الاسكوا السيدة ميرفت التلاوي وكبار المصرفيين واركان الكومبيوتر واصحاب الاختصاص.

«البيان» التي شاركت في تغطية المؤتمر سجلت الوقائع الموجزة الآتية:

د. طربيه

بداية، ترحيب من رئيس منتدى المصرفيين الدولي نادر مالكي، فكلمة الافتتاح لرئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه وجاء فيها:

... ان اتحاد المصارف العربية يمثل المجتمع المصرفي والمالي العربي، وتخطى أنشطته المشاريع المالية والمصرفية لكبريات الشركات، الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويعتبر الاتحاد التجمع المصرفي الاكثر اهمية في المنطقة بحيث يضم اكثر من ثلاثمئة مؤسسة مالية عربية، وعربية – دولية، في اكثر من ٢٠ بلدا..

وبصفته ممثلا للصناعة المالية العربية، فقد بات الشريك الاول في الحوار مع معظم المنظمات الاقليمية والدولية الرائدة، بما فيها الجامعة العربية وصندوق النقد العربي ومنظمة الامم المتحدة وغيرها..

وقال: في هذا الاطار، لن أدخر جهدا في الاجتماعات كافة مع المنظمات الاقليمية والدولية الرائدة في سبيل اسماع صوت المجتمع المصرفي العربي بوضوح. كما سأصب جهودي على تعزيز دور الاتحاد في الاقتصادين الاقليمي والدولي، مركزا في الدرجة الاولى على زيادة مساهمة القطاع المصرفي العربي في التنمية الاقليمية..

اضاف: ان هذا العصر ليس هو عصر «المعلومات الذكية» فحسب، بل ايضا عصر «التجهيزات الذكية» وسنركز التكنولوجيا على العقل البشري الذي لم يستنفد بعد كامل طاقاته..

واذ نلج اليوم الألفية الجديدة، ننظر بإعجاب وحذر كبيرين الى كيفية تطور الاقتصاد الدولي في ظل العولمة والتحرير الاقتصادي والثورة الالكترونية. وقد آن الاوان لنجري تقويما لما كنا فيه واين اصبحنا، ولنرسم تصورا واضحا للمستقبل...

ودعا الدكتور طربيه البنوك العربية الى تعزيز التنسيق في ما بينها والا واجهت منفردة تحديات العولمة. وقال ان عليها ان توحد صفوفها بغية المنافسة على المستوى الدولي، ولا سيما ان الاتجاه الجديد للاقتصادات الدولية يقوم بشكل اساسي على الانتقال السهل والسريع لرؤوس الاموال والسلع والاشخاص..



دعوات للإصلاح الاقتصادي والخصخصة وتطوير الانظمة الضريبية

وختم: ان الفرص المتاحة اليوم هامة للغاية، وفرص الغد اهم. لم يفت الاوان بعد لنغتنم معا فرص اليوم ونشيد عليها فرص الغد. معا علينا ان نقوم بالفعل وليس برد الفعل».

ارنست فلتكه

وفي كلمته اكد السيد ارنست فلتكه، محافظ البنك المركزي الالماني، ضرورة ان يستفيد العرب من المراحل التي قطعتها اوروبا في سبيل تحقيق وحدتها النقدية والاقتصادية والاسراع في تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية المتفق عليها والسعي الى تنويع منتجاتها القطاعية، حيث ان هذا التنويع يعتبر اساسا ضروريا في مجال رفع معدلات التجارة البينية الحالية، كما انه يقلل من الاعتماد الكبير على صادرات الطاقة ويمهد الطريق الى تنمية مستدامة. كما ان تنمية البنية التحتية في مجال القطاع المالي العربي لا تقل عن بناء أساس سليم لتنمية عربية مستدامة. واضاف فلتكه ان على المصارف العربية ان تواكب التطورات المتسارعة في قطاع المعلوماتية والاتصالات والعمل على تكوين كيانات مصرفية كبرى وقوية تستطيع ان تتعامل مع التطورات التي يشهدها هذا القطاع عالميا.

عمرو موسى

وألقى كلمة الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، السفير سعد الفرارجي، دعا من خلالها الى اندماج وتحالف المصارف العربية. والاندماج هو برأيه اكبر سلاح لمواجهة التحديات القادمة، بالاضافة الى امكانية تطوير افكار جديدة. كما دعا الى ضرورة تعميق الحوار العربي – الاوروبي.

سعد الفرارجي

تحدث السفير سعد الفرارجي، رئيس بعثة جامعة الدول العربية للامم المتحدة في جنيف، عن المشاكل التي تواجهها الدول النامية في مواجهة منظمة التجارة العالمية. وشدد على نسب التصدير المتدنية للدول العربية والتي لا تشكل اكثر من ٣٪ من نسب التصدير العالمية، علما ان معظم الصادرات العربية تتكون من النفط ومشتقاته.

د. ميرفت التلاوي

لفتت الأمينة التنفيذية في الاسكوا الدكتوره ميرفت التلاوي الى امور اساسية من اجل زيادة القدرة التنافسية لدى الدول العربية ومنها: تطوير الانظمة المالية والقوانين، التنبه للدين الداخلي العام، توزيع المداخيل بشكل افضل وتطوير الاعمال المصرفية.

د. فؤاد شاكر

اعطى امين عام اتحاد المصارف العربية الدكتور فؤاد شاكر بعض الارقام عن القطاع المصرفي العربي، اذ حققت المصارف العربية قفزة في نتائجها المجمعة بحيث ارتفعت موجوداتها بنسبة ٩٪ في العام ٢٠٠٠ عن العام ١٩٩٩، لتبلغ ٥٧٤ مليار دولار اميركي، وزادت تسليفاتها بنسبة ١٠,٥٪ لتبلغ ٣٥٥ مليار دولار وارتفعت ودائع العملاء ١١,٧٪ الى ٣٦٠ مليار دولار وزادت ارباحها ١٢٪ لتصل الى ٩,٣ مليارات دولار.

البيان
تموز (يوليو) ٢٠٠١ - العدد ٣٥٦

د. جوزف طربيه - رئيس اتحاد المصارف العربية - لـ «البيان»:

طرحنا مرارا فكرة انشاء «غات» عربية لنكون كتلة اقتصادية كبيرة ولكن الوحدات الصغيرة والمتوسطة شكلت عقبة في طريقها



نتائج أولية أفضى اليها «مؤتمر المصارف العربية» الاخير الذي عقد في فرانكفورت - المانيا، اعتبرها رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه حافزا للتطوير والتحديث والنظر الى استحقاقات داهمة، «مع ان الدمج وايجاد تكتلات مصرفية عربية لم يسقطا من الحسبان».

طربيه كشف لـ «البيان» مطالبة الاتحاد وسعيه الى انشاء «غات» عربية.

وهنا تفاصيل الحوار مع الدكتور طربيه:

■ كيف تقوّمون مؤتمر المصارف العربية الذي عقد في فرانكفورت؟

– للمؤتمر اهمية كبرى كونه عقد في عاصمة المال الاوروبية، وهي فرانكفورت، حيث مقر البنك الاوروبي المركزي، وقد جمع في فاعلياته القطاباً رئيسيين من مصارف ومعظلي سلطات مسؤولة وعلى رأسهم وزير المال الالماني وحكام البنوك المركزية في المانيا، السعودية، دولة الامارات وقطر، اضافة الى حشد كبير من رجال الاعمال والاقتصاد الكبار ومهتمين.

اضاف الدكتور طربيه: «المستوى الرفيع من المشاركة الذي شهدناه في المؤتمر انما هو دليل على ما يمثله «اتحاد المصارف العربية» من وزن عربي واقليمي ودولي، وقد تمكن من جمع شخصيات عالية الشان في عالم الاقتصاد والمال في اجتماع سنوي اطلقنا عليه منذ سنوات «القمة المصرفية العربية».

اما بالنسبة الى المواضيع التي اثيرت فتناولت بصورة رئيسية الاقتصاد الرقمي الجديد، الذي يطرق ابواب المصارف ويوجد امامنا اكبر التحديات، بحيث ان وسائل توزيع الخدمات المصرفية اضحت اليوم رهينة الاجهزة الالكترونية، وبالتالي فعلى المصارف التأقلم والتكيف مع التقنيات الجديدة، وعليها ان تكون مستعدة وحاضرة لتطوير فاعليتها الذاتية، والا فانها ستكون عرضة للمنافسة، التي سيكون الرابح فيها الاسرع في انجاز الخدمات المطلوبة، وصاحب الرؤية».

منطق التكتلات الاقليمية والدولية

■ بعض المواضيع التي طرحت في المؤتمر تناولت تفعيل العلاقات العربية – الاوروبية. برأيكم هل لهذه المواضيع اولوية تتقدم تقوية العلاقات العربية – العربية، وهل تجدون في بعض الاختلافات العربية تأثيراً سلبياً على العلاقات العربية – الاوروبية؟

– من الواجب العمل على جبهتين، الاولى جبهة التعاون العربي المشترك والثانية تفعيل التعاون العربي الاوروبي. بالنسبة للجبهة الثانية فإن الدول العربية تقدمت في خطى ثابتة باتجاه عقد اتفاقات شراكة مع السوق الاوروبية المشتركة، مع الاشارة هنا الى ان الاقتصادات اليوم تخضع لمنطق التكتلات الاقليمية والدولية. اما على الجبهة العربية – العربية، فالاقتصادات العربية تبحث عما يتيح لها حماية مصالحها، وضمن هذا الاطار كانت اتفاقية السوق العربية الحرة، وما تحقق من انجازات على صعيدها، في ما خص اطلاق اتفاقات الخفض الجمركي التي بدأ تطبيقها بين الدول العربية، والجو العام المتجه نحو ازالة القيود الجمركية نهائيا بعد سنوات.

«غات» عربية

وقال الدكتور طربيه: لقد طرحنا في اتحاد المصارف العربية ومنذ سنوات العمل على انشاء «غات عربية» لتكون الدول العربية مجتمعة حاضرة كتكتل اقتصادية كبيرة تحمي مصالحها بمواجهة العولمة الاقتصادية القائمة على التكتلات، وبموازاة ذلك طرحنا ايضا عمل المصارف العربية على تطوير ذاتها تكنولوجيا برغم الاعباء المادية التي سوف تتكبدها لذلك. لكننا اصطدمنا بعقبة المصارف الصغيرة، وهي تشكل القسم الاكبر من المصارف العربية، في ظل عدم التطلع الى الدمج في الوقت الحاضر، كون عملية الدمج تخضع لحركة السوق، فيستبعد بالتالي الدمج القسري لاحد المصارف العاملة، والمحقق لشروط الاستمرار، والمطابق نشاطه مع المؤشرات والمعايير المصرفية الدولية المطلوبة. لكن يبقى ان اقتصادات العالم، ولا يستثنى منها بالطبع الاقتصادات العربية، امام تحديات اقتصاد الحجم الذي يتطلب تكتل الرساميل والاستثمارات وتضافر الجهود والامكانات. وهذا ما تعجز عنه الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي سيبقى لها دورها انطلاقا من حرفة التخصص والتمايز بين الكبار.

دور ومسؤولية الاتحاد

■ ما هو الدور الذي يلعبه الاتحاد في اطار مواكبة المصارف العربية للتطورات؟

– نحرص في اتحاد المصارف العربية على مواكبة كل تطور يرتبط من قريب او بعيد بالصناعة المصرفية، وعلى الصعيد الداخلي لنا الدور الفاعل لناحية تقريب وجهات النظر بين المصارف العربية قاطبة. والنقابة تضع ضمن اولوياتنا نشر الفكر المصرفي الحديث، الذي يرفع عاليا نظم الجودة المصرفية وحسن اداء المصارف في الاسواق، مع اقتناعنا التام بأن الدمج ليس اولوية مقابل الاستحقاقات الاخرى، وفي طليعتها الاصلاحات المصرفية في بعض الدول العربية والتقيد بالمعايير الدولية، لناحية تأمين كفاية رأس المال والمؤونات، والتحديث والخلق الدائم ومتابعة التطورات وحسن الادارة، مع ما يترافق من تفعيل للكفايات البشرية. وأعود وأذكر ان كل ذلك لا يعني ان الدمج والاقتصاد الحجم ليسا مطروحين، انما الاولوية اليوم لسلامة القطاعات المصرفية العربية ومتابعتها.

استراتيجيا للألفية الثالثة

■ هل ترون ان القوانين والانظمة النقدية والمصرفية المعمول بها في الدول العربية كافية ام ان بعضها في حاجة الى تحديث؟

– نستطيع القول ان معظم الدول العربية تتابع بدقة المعايير المصرفية الدولية التي في ظل العولمة اصبحت بحكم المعايير الداخلية لاي عمل مصرفي. ولا يجوز هنا اغفال دور المصارف المركزية واجهزة الرقابة المصرفية في اي دولة عربية، والتي من ضمن اختصاصاتها مواكبة التطورات على الصعيد العالمي، كونها مندمجة في الحركة المصرفية الدولية، ومن واجبها تطبيق التعاميم الصادرة عنها والسهر على تنفيذ المؤسسات المصرفية والمالية للشروط الموضوعة ومتابعتها.

■ بصفتكم رئيسا لاتحاد المصارف العربية، ما هي الخطط والبرامج المستقبلية التي تسعون الى تحقيقها؟

– لقد توليت رئاسة الاتحاد نزولا عند رغبة زملائي في القيادات المصرفية العربية، وقد محضوني ثقتهم الغالية، وهي بالنسبة لي حافز قوي للعمل بكل جهد على اعتماد استراتيجيا تتلاءم ومتطلبات الالفية الثالثة، التي تحمل بدورها تحديات مصيرية للصناعة المصرفية العربية، وفي اعتقادي اننا على قدر هذه التحديات وسيكون التوفيق بجانبنا.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الخميس ٢١ حزيران ٢٠٠١

..والمؤتمر المصرفي العربي يختتم أعماله أمس في فرانكفورت

طربيه: البنوك العربية ملزمة بالتعاون لامتلاك مقومات المنافسة في الاقتصاد الجديد

بيروت: «الشرق الأوسط»

اختتمت أمس اعمال المؤتمر المصرفي العربي الدولي الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع معهد المصرفيين الدولي في فرانكفورت (المانيا) على ان تصدر التوصيات نهاية الاسبوع الجاري. وكان المؤتمر افتتح اعماله اول من امس.

ودعا رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه في كلمة افتتاحية الى تسريع التعاون العربي لمواجهة العولمة واكتساب مقومات المنافسة الاقتصادية الدولية القائمة بشكل اساسي على تحويلات مرنة وسريعة لرأس المال والمنتجات والاشخاص.

واعتبر طربيه ان العقد الحالي يتسم بالتغير السريع وسينتج عن مفاهيم جديدة للعمل عناوينها الفاعلية السرعة والكفاءة والتنوع، وعلى الدول العربية الاقتداء بتجارب اوروبا ودول شرق اسيا لتأمين افادتها من الاقتصاد العالمي الجديد.

وحضر افتتاح المؤتمر وزير المال الالماني هانس ايشل، ورئيس البندسبنك (البنك المركزي الالماني) ارنست فلتكه ووزير المال التونسي توفيق بكار، ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي حمد السياري، ومحافظ مصرف قطر المركزي عبد الله العطية، ومحافظ مصرف الاردن المركزي الدكتور امية طوقان، ومحافظ مصرف الامارات المركزي سلطان السويدي، ورئيس صندوق النقد العربي الدكتور جاسم المناعي ورئيس الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدكتور عبد اللطيف الحمد وعدد كبير من الشخصيات المالية والمصرفية العربية والاوروبية. وقال طربيه، في كلمته التي وزعها مكتبه في بيروت: «ان هذا العصر ليس عصر «المعلومات الذكية» فحسب، بل ايضاً عصر «التجهيزات الذكية» وستركز التكنولوجيا على العقل البشري الذي لم يستنفد بعد كامل طاقاته، واذ نلج اليوم الالفية الجديدة، ننظر باعجاب وحذر كبيرين الى كيفية تطور الاقتصاد الدولي في ظل العولمة والتحرير الاقتصادي والثورة الالكترونية، وقد آن الاوان لنجري تقويماً لما كنا فيه واين اصبحنا؟ ولنرسم تصوراً واضحاً للمستقبل».

النهار

الخميس ٧ حزيران ٢٠٠١

استقبال لطربيه في الصوفيل



طربيه مستقبلاً الرئيس الجميل.



... والوزير ميقاتي. (وسام موسى)

في مناسبة التشابه رئيسا لاتحاد المصارف العربية، أقام رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه استقبالا مساء الثلاثاء الماضي في حديقة مركز صوفيل لبى الدعوة اليه حشد من السياسيين ورجال الاعمال يتقدمهم الرئيس السابق امين الجميل ونائب رئيس مجلس النواب ابلي الفرزلي والرئيس الدكتور سليم الحص والوزراء نجيب ميقاتي وجورج افرام وميشال فرعون، والنواب مخايل ضاهر وغنوة جلول، والوزيران السابقان محمد يوسف بيضون وعصام نعمان.

حزيران (يونيو) ٢٠٠١ - العدد ٣٥٥

د. جوزف طربيه بعد انتخابه رئيسا لاتحاد المصارف العربية: انتخابي يعتبر تقديرا للقطاع المصرفي اللبناني



د. جوزف طربيه

رئيس اتحاد المصارف العربية

جيّر الدكتور جوزف طربيه، رئيس بنك الاعتماد اللبناني ش.م.ل. ومديره العام ونائب رئيس اتحاد المصارف العربية، انتخابه بالاجماع رئيسا للاتحاد خلفا للمصرفي المصري الدكتور محمود عبد العزيز، الى القطاع المصرفي اللبناني، اذ صرح بعد النتيجة فقال: ان انتخابي رئيسا لاتحاد المصارف العربية هو تقدير كريم من الاتحاد للقطاع المصرفي اللبناني وتدليل على قوة مركز لبنان المالي على الصعيد العربي.

ان هذا الانتخاب وباختصار هو تقدير من الاخوة المصرفيين العرب للمهنة المصرفية في لبنان وتعبير عن الثقة بالقطاع المالي والقطاع المصرفي اللبناني.

واضاف: انا اعتز بانتسابي الى قطاع مصرفي رائد في العالم العربي وموضع تقدير من المصرفيين العرب، واليوم شاهدنا هذا التقدير من خلال اختياري بالاجماع لهذا الموقع المصرفي الرئيسي.

وفي اشارة الى برنامج الاتحاد في السنوات المقبلة قال الدكتور طربيه: سيكون رائدنا في السنوات المقبلة، كاتحاد مصارف عربية، تأمين قنوات التعاون المصرفي بين مختلف المصارف العربية من اجل تعزيز القدرة التمويلية لقطاعاتنا الاقتصادية ضمن أسس مبنية على افضل القواعد التمويلية المعتمدة من المصارف الدولية.

وعن اولويات برنامج عمل الاتحاد خلال ولايته الجديدة قال: اننا لا نعتبر «الدمج» اولوية في الوقت الحاضر بالنسبة للقطاع المصرفي اللبناني، اذ ان الاولويات التي نراها ملحة هي:

١- متابعة الاصلاح المصرفي.

٢- التقيد بالمعايير الدولية للعمل المصرفي ومنها كفاية رأس المال وتأمين مخصصات الديون والتبويب السليم للاصول في الميزانية والتقيد بالمبادئ المحاسبية الدولية وتحسين كفاءة الادارة والتحديث والابداع.

فاضل الدرمكي نائبا للرئيس

نشير في الختام عن انتخاب السيد فاضل الدرمكي رئيس بنك ابو ظبي التجاري نائبا لرئيس الاتحاد.

إتحاد المصارف العربية

حزيران / يونيو 2001



الدكتور طربيه مع نائب رئيس مجلس النواب السيد إيلي الفرزلي والوزير مروان حمادة والسيد عادل القصار والسيد رياض إدريس

بمناسبة إنتخابه رئيساً لإتحاد المصارف العربية

أكثر من ألف شخصية رسمية ومصرفية في حفل استقبال الدكتور جوزف طربيه

أقام الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس/مدير عام بنك الإعتماد اللبناني حفل إستقبال حاشد في حدائق صوفيل – بيروت وذلك بمناسبة إنتخابه رئيساً لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية خلال إجتماع المجلس الذي إنعقد بتاريخ 2001/4/28.

وقد حضر حفل الإستقبال مجموعة كبيرة من كبار الشخصيات التي تمثل القطاعين العام والخاص في لبنان ناهز عددها الألف شخصية، كان بينها رؤساء حكومة ورؤساء مجلس نواب سابقين ووزراء ونواب حاليين وسابقين وشخصيات روحية ودينية.

كما شارك في حفل الإستقبال مجموعة واسعة من السفراء العرب وأركان السلك الدبلوماسي في لبنان، إلى جانب حشد كبير من قيادات المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية، فضلاً عن ممثلي الإتحادات والمنظمات الإقتصادية ورجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الإقتصادية البارزة.□



الدكتور طربيه يستقبل الوزير السابق فؤاد بطرس



الوزير السابق والنائب الحالي الشيخ بطرس حرب إلى جانب الدكتور طربيه والدكتور فؤاد شاكر



شخصيات روحية بين الحضور



رئيس الوزراء السابق السيد رشيد الصلح ضمن الحضور



الوزير السابق والنائب الحالي العميد سامي الخطيب مصافحاً الدكتور شاكر



النائب السابق تمام سلام ضمن الحضور



النائب علي الخليل



جانب من الحضور في حفل الإستقبال

إتحاد المصارف العربية

حزيران / يونيو 2001

بعد تسلّمه مسؤوليات رئاسة الإتحاد:

جوزف طربيه يزور الأمانة العامة مشدداً على أهمية وضع إستراتيجية عمل للإتحاد للمرحلة المقبلة



مقر الأمانة العامة للإتحاد في بيروت



الدكتور جوزف طربيه متحدثاً في مقر الأمانة العامة للإتحاد وإلى يساره الدكتور فؤاد شاكر الأمين العام وإلى يمينه الدكتور بابكر محي الدين الأمين العام المساعد





موظفو إتحاد المصارف العربية يستمعون لحديث رئيس مجلس الإدارة الدكتور جوزف طربيه

قام رئيس مجلس إدارة الإتحاد الجديد الدكتور جوزف طربيه بزيارة المقر الرئيسي للإتحاد، حيث التقى جهاز الأمانة العامة وفي مقدمهم الدكتور فؤاد شاكر الأمين العام والدكتور بابكر محي الدين إبراهيم الصديق الأمين العام المساعد. وتأتي هذه الزيارة بعد إنتخابه رئيساً للإتحاد بالإجماع في إجتماع مجلس الإدارة في تشكيله العاشر الذي انعقد في مدينة بيروت يوم 28 نيسان/أبريل الماضي.

وقد أثنى الدكتور طربيه على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل تنمية وتطوير أعمال الإتحاد وزيادة شأنه عربياً ودولياً، مشدداً على أهمية العمل بروح الفريق الواحد والإلتفاف حول إدارة الإتحاد من أجل تحقيق أهدافها وتطلعاتها ومشاريعها التي تعزز دور الإتحاد المصرفي والمالي والإقتصادي في الدول العربية. وأكد طربيه على أن مجلس الإدارة عاكف على إعداد إستراتيجية عمل متطورة للمرحلة المقبلة من أجل تعزيز مسيرة عمل الإتحاد وتوسيع نشاطه وتركيز مكانته وتحالفاته وعلاقاته مع كبرى المنظمات العربية والدولية على أسس تضمن الإرتقاء المتواصل للإتحاد ونمو دوره في المنطقة العربية.

بدوره، شكر الأمين العام الدكتور فؤاد شاكر رئيس الإتحاد على زيارته، مشدداً على إلتفاف الأمانة العامة بكل كوادرها حول رسالة الإتحاد وتطلّعات مجلس الإدارة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.□

إتحاد المصارف العربية

حزيران / يونيو ٢٠٠١

بناء على دعوة من أمين عام جامعة الدول العربية :



الدكتور جوزيف طربيه، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية



معالي أمين عام جامعة الدول العربية الأستاذ عمرو موسى

إتحاد المصارف العربية

يشارك في إجتماع لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

شارك الدكتور جوزيف طربيه، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية في الدورة الـ 32 للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك التي انعقدت في القاهرة – مصر يوم 5 تموز/يوليو 2001. جاء ذلك بناء على دعوة وجهها معالي أمين عام جامعة الدول العربية الأستاذ عمرو موسى إلى رئيس الإتحاد.

وقد تركزت أعمال هذا الإجتماع الذي ضم إلى جانب أمين عام جامعة الدول العربية كبار المسؤولين في عدد من منظمات العمل الإقتصادي العربي المشترك ونخبة من كبار الخبراء العرب، على مجموعة من القضايا أبرزها :

– طرح للوضع العربي الحالي، وشبكة العمل العربي القائمة، ومناقشة نشاطات الجامعة العربية، ومختلف منظماتها، والعمل على تعزيزها في صياغة النظام العربي الجديد.

– مناقشة منجزات النظام العربي القائم، وطرح لمنجزات العمل العربي المشترك الذي تم حتى الآن، مثلما حققته صناديق الإنماء العربي وعدد من المنظمات العربية المتخصصة.

– مناقشة عامة للنظام العربي الجديد، والتصورات لمنظومة العمل العربي المستقبلي.

– القمة العربية القادمة.

وقد أعدّ الدكتور طربيه لهذه الغاية مذكرة تضمنت طرحاً لواقع النظام العربي الحالي بإيجابياته وسلبياته، وجردة لمسيرة تجارب العمل الإقتصادي العربي المشترك، والثغرات والمشكلات في نظام العمل العربي المشترك، ومتطلبات قيام نظام عربي أفضل للمرحلة القادمة. وقد شددّ الدكتور طربيه في مذكرته على أهمية الإسراع في عملية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإدخال تجارة الخدمات، والإنتقال إلى مرحلة الإتحاد الجمركي في السوق العربية المشتركة مع تعزيز حركة التبادل الإستثماري البيني العربي، ودور المصارف العربية في عملية تنمية درجات التعاون والتكامل الإقتصادي العربي.

الدكتور طربيه



الدكتور طربيه متحدثاً في حفل الإفتتاح

من جهته ألقى الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية كلمة شكر فيها رعاية الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية. وحضور دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد مصطفى ميرو، ورحب بالحضور.

وقال في كلمته: «إن ما يشهده العالم العربي من صيغ تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف ينسجم تماماً مع لغة الإقتصاد الجديد القائم على العولمة والتكتُّل، وهي خطوات ومبادرات في الإتجاه المطلوب، معرباً عن أمله في نجاح تجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التقارب الحاصل في الأنظمة الإقتصادية العربية وتركيزها على القطاع الخاص كمحرك للنمو والتنمية، وإنفتاح الإقتصادات الوطنية على الإستثمار الخارجي، وإهتمام رجال المصارف بالتوسع في أعمال مؤسساتهم عبر حدود الدول العربية. ورأى أن الإصلاحات المصرفية تتواصل في المنطقة العربية، حيث تساهم في زيادة معدلات نمو القطاع المصرفي العربي. لكنه اعتبر أن أشكال التعاون بين المصرفيين العرب لا زالت ضعيفة مما يتطلب توسيع نطاق التعاون الإقتصادي العربي. وسن القوانين والتشريعات العربية التي تشجع على بلورة صيغة عمل مشترك.

وأكد أن تطوير النظام المالي في سوريا يرتدي بعداً استراتيجياً ضمن التوجهات الجديدة للإقتصاد السوري الذي يسير بخطى متدرجة، لكنها ثابتة، نحو الإنخراط في مسيرة إقتصاد السوق الأمر الذي يتطلب وضع مجموعة واسعة من السياسات الإقتصادية الكلية التي تحدد دور القطاعين العام والخاص والتوفيق بين قواعد إقتصاد السوق والحفاظ على القرار الإقتصادي السوري المستقل وتنقية برنامج إصلاح إقتصادي يلبي متطلبات التنمية العامة.

وختم الدكتور طربيه كلمته بالتركيز على أن المنطقة العربية كبيرة وغنية بشرياً ومادياً مما يمكنها من إستيعاب عدد وافر من المراكز التجارية والإقتصادية والمالية، وإن الإزدهار الإقتصادي في أي بلد سينقل إيجابياً على الإقتصاد العربي كله، من هنا أهمية زيادة فرص التعاون الإقتصادي والمالي العربي».

الحوادث
الجمعة 18 ايار 2001

الدكتور جوزف طربيه رئيس اتحاد المصارف العربية لـ«الحوادث»:

سياسة الاصلاح المصرفي يجب ان تستمرّ بحزم



د. جوزف طربيه.. تطوير ستراتيجية اتحاد المصارف العربية ليلعب دوره بفعالية

انتخب مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية، في ٢٨ نيسان (ابريل) ٢٠٠١، ممثل لبنان ورئيس مجلس ادارة ـ مدير عام الاعتماد اللبناني ش.م.ل.، الدكتور جوزف طربيه، رئيساً لمجلس ادارة الاتحاد وذلك لمدة ٣ سنوات. وكانت الجمعية العمومية للاتحاد قد انعقدت في نفس اليوم واقرت جميع البنود الواردة في جدول اعمالها.

«الحوادث» قابلت رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه واجرت معه المقابلة التالية:

«الحوادث»: نهنئكم بانتخابكم لرئاسة الاتحاد ونسألكم كيف ترون مهمتكم؟

د. طربيه: لقد شرّفنا اعضاء مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية بانتخابنا لرئاسة مجلس ادارة الاتحاد، وان من منحنا ثقته اثقلنا بالمسؤولية التي سنتحملها بكل اعتزاز وفخر، باذلين الجهد الدؤوب لتحقيق الاهداف العليا للاتحاد في حماية وصيانة وتطوير القطاع المصرفي العربي. وفي ظل التحديات التي تواجهها المصارف العربية حاليا في ظل العولمة وتحرر الخدمات المالية، وانفتاح معظم الاسواق العربية للمنافسة الدولية، ترتقي مهمة اتحاد المصارف العربية من مهمة مهنية الى مسالة وطنية وقومية تؤثر في العمق باتجاهات الاقتصاد العربي، وتؤثر في استمراريته وصموده وتطوره اللاحق.

«الحوادث»: أين نحن من التحديات التي تطرحها العولمة؟

د. طربيه: ان بدايات القرن الواحد والعشرين قد فتحت ابوابا جديدة على تحولات وتبدلات اعمق في الافكار والقيم والعلوم والتقنيات المتطورة واشكال التعاون، بحيث اخذت تطرح تحديات ومشكلات خطيرة امام المجتمعات في الدول النامية. ونحن في الدول العربية، وما نمتلكه من قدرات وامكانات وثروات، لابد لنا من مواكبة حركة العصر واحداث التغيير المرتجى، بالسرعة المطلوبة، لتعويض ما فاتنا وما يفوتنا، ومن اجل احداث نقلة نوعية في اوضاعنا الاقتصادية والادارية والمالية والاجتماعية.

ان اختراق العولمة للمنطقة العربية قد بدأ فعلا ولا يغفلنّ احد ان القوى الاقتصادية الكبرى التي تُمسك بخناق معظم دول العالم وتدفعها دفعاً الى الاندماج في تكتلات واسواق اقليمية كبرى خدمةً لمصالحها ستترك للدول الصغيرة منفردة امكانية التحصن، كما تحاول ان تفعل، حماية لنفسها واوضاعها، بمقولات القرار المستقل. ولذلك، نجد بعض الدول العربية، عن ادراك وبعد نظر، قد بدأت تتهيأ لمقاربة ومواكبة عصر العولمة بسرعة نسبية.

«الحوادث»: ما هو موقف الحكومات العربية تجاه ما تقدم؟

د. طربيه: بدأت الحكومات العربية تتبنى منذ مطلع التسعينيات، برامج اصلاح اقتصادي مستهدفة من خلالها اعادة هيكلة وفتح اقتصاداتها على الاقتصاد العالمي. وتركز هذه البرامج على تحرير النشاط الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار الاجنبي، وتخصيص المؤسسات الحكومية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحقيق الاصلاح المصرفي.

وانه لمن حسن الطالع ان هذه الاصلاحات الاقتصادية قد اخذت تدفع النمو في الاقتصادات العربية. فخلال العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٠، حقق الاقتصاد العربي معدل نمو ايجابي بلغ ٣٪ و٦٪ على التوالي.

وبموازاة ذلك، فقد اطلقت الدول العربية في العام ١٩٩٨ منطقة للتجارة الحرة يكتمل بنيانها في العام ٢٠٠٥، بحيث تتيح حركة حرة للتجارة في السلع مع توجه اليوم لادخال تجارة الخدمات ايضا ضمن هذه المنطقة. وحتى تاريخه، فان ١٥ دولة عربية انضمت الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وعليه، فان امكانات المستثمرين والشركات العربية ستكون كبيرة جداً. اذ بات بامكان هؤلاء المستثمرين وهذه الشركات النفاذ بكل حرية الى سوق عربية اجمالي ناتجها المحلي يناهز ٦٥٠ مليار دولار ومجموع المستهلكين فيها يفوق ٢٦٥ مليون نسمة.

وبالطبع يبقى على الدول العربية بذل المزيد من الجهود من اجل الاندماج بكل فاعلية وكفاية ونجاح في اقتصاد العولمة، اذ ان حصتها من اجمالي التدفقات الاستثمارية الخاصة الدولية الى العالم النامي ما تزال دون مستوى ٥٪ مقارنة مع اضعاف هذه النسبة في اسواق ناشئة اخرى في اوروبا الشرقية واميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

«الحوادث»: هل انتم متفائلون بتفعيل التعاون بين الدول العربية؟

د. طربيه: ان ما نشهده اليوم من بداية صيغ تعاون ثنائية ومتعددة الاطراف بين الدول العربية ينسجم تماما مع لغة العالم الحديث، لغة التكتل والتعاون. ان اتفاقات التعاون

السفير

الاربعاء ٩ ايار ٢٠٠١

رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه لـ«السفير»:

سيولة المصارف اللبنانية بالعملات قادرة على تمويل الاقتصاد
كفاية رأس المال والتمويل السليم والرقابة أبرز تحديات المصارف العربية

كتب عدنان الحاج:

انتُخب الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني رئيسا لاتحاد المصارف العربية خلفا للدكتور محمود عبد العزيز الذي شغل منصب رئاسة الاتحاد طوال ١٢ سنة تقريبا كان طربيه يشغل خلالها مركز نيابة الرئيس طوال ٦ سنوات.

وجاء انتخاب رئيس اتحاد المصارف من الجنسية اللبنانية بعدما كانت المصارف نفسها عينت فؤاد شاكر أمينا عاما للاتحاد مع الاشارة هنا الى ان الكتلة المصرفية الأساسية في اتحاد المصارف هي مصرية ولبنانية اضافة لبعض دول الخليج.

«السفير» التقت رئيس اتحاد المصارف العربية المنتخب وحاورته حول الاوضاع المصرفية العربية واللبنانية وحول التدابير الحكومية وامكانية المعالجات المتاحة للاقتصاد، ومدى توافر الاموال لتمويل الاقتصاد.

يقول طربيه ان انتقال السلطة في اتحاد المصارف جاءت بالطريقة الديموقراطية، معتبرا ان دور الاتحاد في المرحلة الراهنة هو العمل على مجابهة التحديات التي تواجه المهنة المصرفية في مطلع الألفية الثالثة، معتبرا ان المرحلة اليوم هي غير ما كانت عليه منذ ١٠ سنوات.

وأكد على التوقف أمام ما تعنيه العولمة على المهنة المصرفية ومواجهة المصارف العربية للمعايير الدولية، فإما ان تتقيد بها وإما ان تخرج من المهنة المتطرفة بما يعني ذلك من تحديات على مستوى المصارف والاقتصاد بشكل عام.

ولخص المعايير بضرورة توافر عناصر كفاية رأس المال والتمويل السليم ومقتضيات الرقابة الداخلية.

واشار طربيه الى ان تراجع ارباح المصارف اللبنانية يعود الى أفول عهد الفوائد المجدية الناتجة عن التوظيفات بسندات الخزينة اللبنانية، مشيرا الى ان المصارف طورت آليات عملها باتجاه الصيرفة ـ التجزئة وتمويل القطاع الخاص.

وأكد طربيه ان المصارف تملك سيولة كبيرة بالعملات الاجنبية لتمويل احتياجات الاقتصاد اللبناني، وان تراجع السيولة بالليرة اللبنانية يعود الى ان معظم سيولة المصارف موظفة بسندات الخزينة. واعتبر ان سيولة القطاع المصرفي مرتفعة جدا قياسا الى الحركة المصرفية العربية منها والدولية. وحول التدابير الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الاوضاع والركود في البلاد اعتبر طربيه ان المشكلة هي ان الحكومة تسعى لتحقيق اهداف قد تتناقض آلياتها مع اهداف أخرى. فالدولة مضطرة لتحريك المشاريع لضخ الدماء في شرايين الاقتصاد وهذا يستوجب تمويلا، وبالتالي يستوجب زيادة في المديونية العامة. كما ان التنشيط الاقتصادي يستوجب تخفيضات ضريبية في الوقت الذي تحتاج فيه الخزينة الى موارد اضافية لتقليص عجز الموازنة والحد من المديونية العامة.

ويؤكد طربيه على ضرورة انجاح الدولة للخطوات التي اعلنت عنها، ولا سيما التخصصية وتخفيض حجم القطاع العام وترشيد الانفاق لارسال الاشارات الى المؤسسات الدولية والقطاع المصرفي المحلي.

وهنا نص الأسئلة والأجوبة:

انتخابات اتحاد المصارف

■ لقد تم انتخابك رئيسا لاتحاد المصارف العربية بعدما شغلت منصب نائب رئيس الاتحاد لمدة ست سنوات. كيف تتطلع الى العمل من داخل الاتحاد لا سيما ان هناك اختلافا في التحديات والاداء في العمل المصرفي اللبناني اولا والعربي ثانيا.

□ أولا نود التحدث عن طريقة انتقال السلطة في الاتحاد بالطريقة الديموقراطية من قيادة مصرفية الى قيادة أخرى بعدما أدت القيادة السابقة دورها بشكل ايجابي، واتبع هذا الانتقال بعدة تحديات على القيادة الجديدة بأنها تحدد دور الاتحاد على ضوء المستجدات التي تواجه المهنة المصرفية في مطلع الألفية الثالثة.

ما نحن أمامه اليوم يختلف بالطبع عما كانت تواجهه المصارف منذ ١٠ سنوات او حتى منذ سنتين وإذا قلنا ان التحدي الأول الذي يواجه المهنة المصرفية فهو بالتالي يواجه كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع ألا وهو العولمة، لتوجب علينا التوقف أمام ما تعنيه العولمة على الصعيد المصرفي حيث فرضت العولمة معاييرها على المهنة المصرفية واصبحت المصارف امام معايير مصرفية دولية؛ إما أن تتقيد بها وإما ان تخرج من عالم المهنة المصرفية.

■ التحديات على مستوى الدول والمصارف المركزية أيضا.

□ لقد اصبحت الدول نفسها والمصارف المركزية فيها ولا سيما المصارف الضابطة لعمل المصارف، منفذا أمينا لمقتضيات العولمة فارضة قواعدها على المصارف حماية للمصارف نفسها وللاقتصاد الوطني بكامله، بحيث اصبحت اليوم المعايير ككفاية رأس المال والتمويل السليم للاصول ومقتضيات الرقابة الداخلية من سياسات المعايير الدولية التي تتقيد بها المصارف.

المصارف والمعايير

■ هل المصارف في لبنان دخلت هذه المرحلة للتقيد بهذه المعايير؟

□ ان مراعاة المعايير الدولية لم يعد خيارا وقد اعطت السلطات النقدية في مختلف الدول العربية مهلا لتنتظم المصارف ضمن اطار المعايير الدولية المقررة، وبالتالي اصبحت تلك المعايير شرطا من شروط استمرار ممارسة المهنة المصرفية والاستمرار فيها.

التحديات الأخرى

■ هل التحديات محصورة بموضوع المعايير؟

□ إذا تكلمنا عن المعايير فلا يجب ان نهمل بقية التحديات التي تواجه المهنة المصرفية وفي مقدمها تحديات التحديث التكنولوجي والابداع حيث ادت التكنولوجيا وتقدمها الى تغييرات جذرية في كيفية ممارسة الخدمات المصرفية وتقديمها الى جمهور المصارف منذ دخلت الصيرفة الالكترونية لتقديم الخدمات المصرفية من خلال كافة وسائل الاتصالات المستحدثة كالانترنت والصراف الآلي ونقاط البيع الالكترونية ومراكز الاتصال الهاتفي، والناتجة عن ثورة التكنولوجيا التي جمعت امكانيات المكننة الحديثة الهائلة والتقدم المذهل في حقل الاتصالات.

دور اتحاد المصارف العربية

■ ماذا بالنسبة لدور اتحاد المصارف العربية وتطوير هذا الدور؟

□ بالنسبة لتطوير دور اتحاد المصارف العربية سيكون موضوعا استراتيجيا يقرره مجلس الادارة على ضوء الخطط التي ستعرض عليه في القريب العاجل.

■ هل هناك خطط تعدها الأجهزة المعنية لدى الاتحاد؟

□ نحن في مجال عرض هذا الموضوع في مجلس الادارة واللجنة التنظيمية، ومع الأمانة العامة للاتحاد ولدينا مهلة لذلك. والأمانة العامة للاتحاد لديها أيضا الملفات الكاملة والتصور حول هذا الأمر. وهنا أود ان اقول ان دور الاتحاد الأساسي هو تفعيل الدور المصرفي، وسأحاول ان اعطيه الوجه العملي الذي سيكون ضمن انجازات عملية معينة.

المصارف اللبنانية وتراجع الأرباح

■ لاحظنا في المرحلة الأخيرة ان الوضع المصرفي في لبنان تأثر بعض الشيء لجهة تراجع ارباحه، إضافة الى الضغط الحاصل في سوق القطع وتراجع السيولة بالليرة اللبنانية، فما هي أسباب تراجع ارباح المصارف التي أعلنت مؤخرا؟

□ إذا ما قارنا الوضع المصرفي في لبنان بالأوضاع الحالية، فإنه يمكننا ان نراهن على كفاءة المصارف باستمرار تحقيق الارباح في ظل متغيرات «ماكرو اقتصادية» في الاقتصاد الكلي والأزمة العامة والتي من اقسى مظاهرها المديونية العامة والركود الاقتصادي.

في ظل هذه الظروف وبعد افول عهد فوائد الهوامش المجزية الناتجة عن التوظيفات لسندات الخزينة اللبنانية، من الطبيعي ان تنخفض نسبيا ارباح المصارف بفعل تدني الجزء الناتج عن التوظيف في سندات الخزينة. الا ان المصارف في المرحلة الراهنة طورت آليات عمل أخرى وبصورة خاصة التوسع في حقل الصيرفة ـ التجزئة والتركيز على تمويل القطاع الخاص.

السيولة متوافرة

■ هل السيولة متوافرة لدى المصارف لتمويل القطاع الخاص في ظل استمرار المصارف بتمويل اصدارات الدولة إضافة الى السيولة بالليرة لتمويل عجز الموازنة؟ يقال ان هناك حوالى ٨ مليارات دولار لدى المصارف جاهزة للتسليف فهل هذا صحيح؟

□ اريد ان اتوقف عند سيولة القطاع المصرفي اللبناني التي تبلغ مستويات مرتفعة، قياسا الى الحركة المصرفية سواء أكان ذلك بالنسبة للدول العربية او الاجنبية. فالقطاع المصرفي اللبناني نجح في تأمين الموارد في كافة الظروف وحتى في الظروف القاسية التي كانت سائدة خلال الاحداث أي ما قبل العام ١٩٩٠.

وهذا القطاع في الوقت الحالي لا يزال مرتفع السيولة والأهم من ذلك انه متمكن من استمرار جذب الموارد من الداخل ومن الخارج في الظروف الحالية نتيجة المصداقية التي كونها طيلة عقود طويلة من الممارسة الناجحة، وبالتالي فانه لا مشكلة في تمويل الاقتصاد وخاصة القطاع الخاص.

سقوف المديونية والفوائد

■ إذاً، لا توجد مشكلة برغم تمويل

المديونية العامة؟

□ المشكلة هي في وضع سقوف لتسليف القطاع العام، حيث يجب على الدولة ان تضع هي بدورها الكلفة النهائية لموضوع الدين العام، كما يجب عليها ان تعيد هيكلة هذا الدين لمدد أطول وبفوائد أقضل وهو ما ينظر اليه القطاع المصرفي اللبناني بترقب مع امله بأن تنجح الخطوات المعلنة على هذا الصعيد لأن فيها اراحة للدولة وللقطاع الخاص بما فيه المصارف.

تراجع السيولة بالليرة

■ ولكن هناك مشكلة في السيولة بالليرة اللبنانية حيث المصارف لا تحدد اكتتاباتها الأسبوعية لتمويل احتياجات الموازنة، ويقوم مصرف لبنان بهذا الدور مما يكبر محفظته؟

□ على صعيد السيولة بالليرة اللبنانية، فأنت تعلم ان معظم هذه السيولة هي موظفة في سندات الخزينة اللبنانية، وبالطبع عندما يحصل ضغط على الليرة اللبنانية نتيجة التحويلات الى عملات أجنبية، (من الطبيعي) ان يخف اكتتاب المصارف اللبنانية بسندات الخزينة بالليرة نتيجة استعمال الليرة في احتياجات التحويل الى عملات أجنبية. وهذا لا يؤثر على السيولة في المصارف لأن التحويل يجري من عملة وبالتالي فان ما شهدناه في الفترة الأخيرة هو ارتفاع كبير في سيولة المصارف بالعملات الأجنبية مما استوجب بحث هذه المصارف عن طرق لتوظيف هذه السيولة نتيجة انخفاض هذه الارباح الذي ينتج عن ابقائها من دون استعمال غير مجد، او ايداعها في حسابات الانترنيك.

إذاً، بالنسبة للاقتصاد ليس هناك أي تدن في مستوى السيولة وانما هناك تغيير في وجهة هذه السيولة.

وهو أيضا ما دفع القطاع العام الى تغيير في مضمون مديونيته حيث تعاظمت في المرحلة الأخيرة الإصدارات بالعملات الأميركية بدلا من العملة اللبنانية.

١١ مليار دولار

■ حسب كلام حاكم مصرف لبنان لـ«السفير» ان هناك سيولة تفوق ١١ مليار دولار جاهزة للتسليف لدى المصارف؟

□ هناك سيولة كبيرة بالدولار الأميركي، والظرف المناسب في لبنان أن الفوائد على الدولار الأميركي هي في انخفاض نتيجة سياسة مجلس الاحتياطي الأميركي مما يجعل التسليف بالعملات الأجنبية ممكنا بفوائد مقبولة.

الإصدارات الخارجية والهوامش

■ هل تعتبرون الفوائد التي تدفعها الدولة اللبنانية على الاصدارات الخارجية والتي تفوق قيمة الفوائد الحقيقية وتصل الى ٣٦ و٥ و٦.١ في المئة فوق سعر الفائدة هي طبيعية أم مرتفعة؟

□ ان الهوامش التي دفعتها الدولة اللبنانية على اصدارات سندات الخزينة الاجنبية تتناسب مع التصنيف الائتماني للبنان في الأسواق الدولية وهي مشابهة للهوامش التي تدفعها الدول الأقضل تصنيفا من لبنان. وهذا يعود لاستقرار الاوراق المالية وعن عدم تلكؤ لبنان عن تسديد أي من الاستحقاقات السابقة والتقيد بمهل التسديد.

وبالمقارنة فقد تكبدت دول أخرى نتيجة سوء اداء اوراقها المالية، ولم يحصل بالمقابل للأوراق المالية اللبنانية ان تكبدت أية خسائر، لأن الاوراق في مجملها محمولة من مستثمرين لبنانيين او مؤسسات عربية وبعض المؤسسات الدولية والتي تحتفظ بها حتى استحقاقها مما يساعد على الاستقرار والثقة بهذه الاوراق، مما يشجع المستثمرين على اقتنائها مرة بعد مرة.

لا خوف على المصارف

■ هل يعني انه ليس هناك أي خوف على اوضاع المصارف وارباحها؟

□ نتيجة ما تقدم، تواجه المصارف صعوبة أكبر في تحقيق الأرباح بل انها تواجه هبوطا تدريجيا في مستويات الارباح، ولكن مع خلق مصادر ارباح اخرى جديدة، لا بد من ان تأخذ وقتها لكي تستطيع تأمين الربحية السابقة نفسها.

■ هل تعتبرون ان القطاع المصرفي سليم في وضعه الحالي؟

□ القطاع المصرفي سليم جدا، لأن القطاع المصرفي هو قطاع اقليمي وليس قطاعا لبنانيا فقط، وهو يستقطب موارده من لبنان ومن الخارج. وبالتالي فإن مودعيه هم من المقيمين وغير المقيمين. وقد حافظ طوال السنوات الماضية على هذا التنوع في تركيبة موارده. ولا نرى في الافق ما يؤثر على كفاءة هذه التركيبة الناجحة.

تدابير الحكومة

■ برأيك، هل ما اتخذته الحكومة من تدابير سيؤدي قريبا الى نتائج محركة للعجلة الاقتصادية؟

□ ان التدابير التي اتخذتها الحكومة هي تدابير تُعتبر كلاسيكية وبالتالي لا خلاف على ضرورة اعتمادها. إنما ما يجب الإشارة اليه ان هذه التدابير هي تراكمية أي مؤلفة من عدة تدابير متلاحقة وان كان لا يظهر انها جزء من خطة متكاملة، ولكنها تعبر عن سياسة او اتجاه سياسي في الاقتصاد، وهو الاتجاه المبني على اعادة ضخ سيولة في اقتصاد متعب من أجل اعادة تنشيطه. والمشكل في الموضوع هو الرغبة في تحقيق اهداف قد تتناقض آلياتها مع اهداف أخرى.

فالدولة مضطرة لأن تعيد ضخ الدماء في شرايين الاقتصاد وهي مضطرة الى اعادة تحريك المشاريع وكل هذا يستوجب تمويلا والتمويل غير متوافر، وبالتالي يستوجب زيادة في المديونية.

كما ان التنشيط الاقتصادي يستوجب أيضا تخفيضات ضريبية في الوقت الذي تحتاج فيه الخزينة الى موارد اضافية في سبيل تقليص عجز الموازنة وللحد من المديونية.

إذاً، هناك اهداف متعارضة، ولا نقول ذلك على سبيل الانتقاد بل نقول ذلك على سبيل الواقع. وبالتالي فإن امام الدولة «حزمة» من التدابير الاقتصادية يقتضي ان توفق في ما بينها بحيث تصل الى بعض التوازن بين السياسات؛ أي بين سياسة تحسين الموارد العامة وبين سياسة التنشيط الاقتصادي، وخاصة إذا عرفنا انه من الصعوبة بمكان وضع خطط متكاملة خاصة في عصر خرجت فيه معظم الاقتصادات من التخطيط الى القضية الاقتصادية. بالطبع يوجد تحديات كبيرة وان ما يقتضي مراقبته بدقة هو نجاح الدولة في تنفيذ الخطوط الكبرى للسياسات التي اعلنت عنها وبالسرعة الكافية: اقصد هنا «التخصصية» وموضوع تقليص حجم القطاع العام بشكل يؤدي الى ترشيد الانفاق وتخفيض حجم الدولة في الاقتصاد. هذه الخطوات المعلنة ومع التدابير الأخرى التي اظهرت الرغبة الفعلية في التنفيذ.

ولكن الأمر يتوقف على السرعة في التنفيذ وخاصة بلورة مراهنة المرجعيات المالية الدولية والقطاع المصرفي نفسه على سرعة وكفاءة تنفيذ هذه التدابير مما يعطي بعض الاطمئنان الأكيد للوصول الى ما هو معلن بأسرع ما يمكن.

إتحاد المصارف العربية

ايار / مايو 2001

برعاية الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد

إتحاد المصارف العربية

يعقد مؤتمر «مصارف الغد» في دمشق



الجلسة الرئيسية في إفتتاح المؤتمر

تحت رعاية سيادة الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية نظم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية السورية والمصارف السورية مؤتمراً مصرفياً عربياً تحت عنوان «مصارف الغد» وذلك يومي 29 و 30 نيسان (أبريل) 2001. حضر المؤتمر نحو 500 شخصية قيادية تمثل القطاعين العام والخاص وشخصيات رسمية ورجال أعمال ورؤساء ومدراء مصارف ومؤسسات مالية عربية وشركات إستثمارية عربية ودولية.

شارك في حفل إفتتاح المؤتمر دولة رئيس مجلس الوزراء السوري الدكتور محمد مصطفى ميرو وعدد من السادة الوزراء ورئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه ورئيس إتحاد غرف التجارة السورية الدكتور راتب الشلاح وعضو المجلس الرئاسي لغرفة التجارة الدولية السيد عدنان القصار والأمين التنفيذي للإسكوا الدكتورة ميرفت التلاوي.

وقد حضرت عقيلة سيادة الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد جانباً من أعمال المؤتمر حيث إستمعت إلى المتحدثين في عدد من جلسات العمل في اليوم الثاني من المؤتمر.

وبحث رجال المصارف والخبراء الماليين والإقتصاديين من الدول العربية المختلفة في مجموعة من القضايا المصرفية والإقتصادية التي تركزت حول:

- متطلبات التعاون المصرفي الإقتصادي العربي الفاعل للنجاح في عالم العولمة والتحرير التجاري والمالي.
- خلق بورصات قوية في عصر الخصخصة السليمة.
- تحفيز الإستثمار المباشر في المنطقة العربية عبر الشركات العربية المتعددة الجنسيات.
- طرق تجديد مصارفنا العربية لمواجهة تحديات المستقبل.
- الإطار الرقابي الفاعل لصيرفة القرن الحادي والعشرين.
- الإستثمار في العصر الإلكتروني من أجل غد أفضل.
- فرص الإستثمار والأعمال في سوريا.

التجاري والاقتصادي بين عدد من دولنا، واتفاقات مجالس رجال الاعمال العربية المشتركة، وانشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وغيرها، تشكل جميعا خطوات ومبادرات في الاتجاه المطلوب.

واننا اذا نظرنا الى المستقبل بتفاؤل، نامل ان تنجح تجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق اهدافها، خصوصا اذا شملت ايضا التجارة في الخدمات التي تشكل نحو ٢٠٪ من التجارة البينية العربية الى جانب التجارة في السلع التي تشكل نحو ١٠٪. وان هناك جملة من الاسباب الموضوعية تجعلنا نميل الى التفاؤل بحصول مزيد من التقارب الاقتصادي بين دولنا، ولعلني اوجز هذه الاسباب بالتالي:

■ التقارب الحاصل في الانظمة الاقتصادية لدولنا، اذ ان معظمها، ان لم نقل كلها، تتجه بعمق نحو اقتصاد السوق بمضامينه المتنوعة.

■ تطور الفكر العام في دولنا حيث تغيرت النظرة الى القطاع الخاص ليصبح ركيزة اساسية في اي اقتصاد واي عملية تنمية.

■ انفتاح الاقتصادات الوطنية لدولنا على الاستثمار الخارجي، مع التركيز على الاستثمار العربي اولا، الامر الذي يعمق من ارتباطات اقتصاداتنا.

■ اصبحت اللقاءات المتعددة بين رجال المال والاعمال فيما بين الدول العربية المحرك الرئيسي لبلورة صفقات وفرص اقتصادية واستثمارية استراتيجية للاقتصاد العربي.

■ اهتمام رجال المصارف من عدة دول عربية بالتوسع في اعمال مؤسساتهم الى خارج حدودهم الوطنية، وتحديداً باتجاه الدول العربية الاخرى، والسعي باتجاه اقامة تحالفات استراتيجية متنوعة تعتمد احيانا الدمج واحيانا اخرى التملك وفي احيان اخرى صياغة فرص عمل مشتركة.

«الحوادث»: ما هو تقييمكم للعمل المصرفي العربي في الوقت الحاضر؟

د. طربيه: في العمل المصرفي، لا بد لي من التوقف عند نقطتين اساسيتين. النقطة الاولى الاصلاحات المصرفية التي تطاول معظم اجزاء العالم العربي، والنقطة الثانية التعاون بين رجال المصارف العرب.

فكما نعلم جميعا، تشهد الصناعة المصرفية العربية منذ اول عقد التسعينيات حركة نشطة في اتجاه الاصلاح، باعتماد سياسات التطوير والتحرير والانفتاح.

وقد ترتب على هذه الاصلاحات المصرفية زيادة معدلات نمو القطاع المصرفي العربي الى اعلى من المستويات السابقة والتي بلغت ٩٪ على صعيد زيادة الموجودات البالغة ٥٧٤ مليار دولار، و١١،٧٪ على صعيد الودائع البالغة ٣٦٠ مليار دولار و١٠،٥٪ على صعيد محفظة القروض والتسليفات البالغة ٣٣٥ مليار دولار و١٢،٦٪ على صعيد حقوق المساهمين البالغة ٦٧ مليار دولار، و١٢٪ على صعيد الربحية البالغة ٩،٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٠.

الا ان اشكال التعاون بين المصرفيين العرب ضعيفة للغاية، على الرغم من وجود فرص اقتصادية ومالية مهمة داعمة لهذا الاتجاه، فالسلطات النقدية والمصرفية في عدة دول عربية سنّت قوانين وتشريعات لتشجيع اعمال الدمج والتملك بين المصارف، كما ان هناك اتفاقات تعاون تجاري واستثماري ثنائية ومتعددة الاطراف بين عدة دول عربية.

ومن شان التعاون بين رجال المصارف العربية ان يحقق انصهارا او تجميعا لامكاناتها وقدراتها بحيث تتكامل في اطار مؤسسات اقوى وافعل على الصعد المؤسساتية والتقنية والبشرية والخدماتية والمالية، وقادرة على مجاراة متطلبات الصناعة المالية الحديثة وتعزيز عملية اندماج اقتصادات دولها في السوق الدولية المعولمة.

«الحوادث»: ما هي الاولويات التي تطرحونها لتحصين الوضع المصرفي العربي؟

د. طربيه: ان متابعة سياسة الاصلاح المصرفي الذي نشهده في معظم الدول العربية يجب ان تستمر بحزم وياتي في مقدمة الاصلاحات المصرفية وجوب التزام المصارف بالمعايير الدولية واهمها، كفاية راس المال، التبويب السليم للاصول، تكوين المخصصات والمؤونات اللازمة، تطبيق معايير المحاسبة الدولية وقواعد الافصاح، تجديد الادارة وتعزيز التقنيات المصرفية الحديثة والاستفادة من التقدم الكبير لتقنية المعلومات والاتصالات، التحديث المستمر ومواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية العالمية من اجل تحسين الخدمات والمنتجات المصرفية.

«الحوادث»: ما هي خططكم المقبلة التي تريدون تنفيذها من خلال اتحاد المصارف العربية؟

د. طربيه: ان لاتحاد المصارف العربية موقعا مميزا ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك، وسنتابع تعزيز هذه الدور من خلال تطوير استراتيجية الاتحاد ليلعب دوره بفعالية في عملية القطاع المصرفي العربي، وتقوية وتطوير نسيج العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية العربية ـ العربية، وضمان ثبات وتوزان الاسواق المالية العربية في كل بلد على حدة وعلى المستوى الاقتصادي العربي العام. ■

بيروت ـ «الحوادث»

البيان
مجلة مالية مصارفية اقتصادية
شباط (فبراير) ٢٠٠١ - العدد ٣٥١

في ندوة القوانين والتشريعات في العمل المصرفي الالكتروني
الدعوة الى وضع قانون عربي موحد



من اليسار: د. جوزف طربيه، د. ناصر السعيدي ود. فؤاد شاكر

دعا المشاركون في ندوة «القوانين والتشريعات في العمل المصرفي الالكتروني»، التي عقدت في بيروت في كانون الثاني (يناير) الماضي، بحضور نائب حاكم مصرف لبنان د. ناصر السعيدي، ونائب رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية د. جوزف طربيه، والامين العام للاتحاد د. فؤاد شاكر، الى وضع تشريع او قانون عربي موحد يتناول كل الاحكام الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية بصفة خاصة والتجارة الالكترونية بصفة عامة، ويمكن في هذا الخصوص الاسترشاد بما ورد في قانون الاونسترال النموذجي وغيره من قوانين الدول المتقدمة في هذا المجال.

وشدد المشاركون على ان العمل المصرفي الالكتروني بحاجة الى اطار تنظيمي ملائم، لا ينشأ إلا بتكريس قوانين جديدة تعالج المستجدات، اما اسسها الضرورية فهي:

– قواعد قانونية موحدة لها صفة القانون الدولي.
– قواعد تضمن صحة الاعمال المصرفية وتنفيذها.
– قواعد تقنية ضامنة للعمل المصرفي الالكتروني: سريته وعدم وصول القرصنة الالكترونية اليه.

وأوصى المشاركون ببذل جهود كبيرة لدى الدول العربية لتصبح جزءا من الاقتصاد الجديد، وذلك عبر تطوير شبكة الاتصالات، وانتشار واسع لاجهزة الحاسوب، وتوافر حكومات لا تبالغ في الرقابة على المعلومات ومستعدة لاحتضان الثورة الالكترونية المتنامية، وتسهيل الوصول الى الانترنت من قبل نسب متزايدة من السكان، وتركيز البرامج التعليمية على شؤون المعلوماتية، وادخال الانترنت الى الاعمال الحكومية، وتحديث القوانين والتشريعات الملائمة لنمو العمل الالكتروني.



الحضور

البيان
كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٠ – العدد ٣٤٩

المؤتمر المصرفي العربي للعام ٢٠٠٠ في بيروت

أبرز التوصيات: انشاء هيئة عربية عليا تعنى بتوحيد القوانين والتشريعا



من اليمين: السفير عبد الرحمن السلح، فريد روفايل، محمود عبد العزيز، رياض سلامه ود. جوزف طربيه



من اليسار: الشيخ عبدالله ياحمدان، علي الجمال، فهيم معضاد، مروان النصولي، هاروتيون مساموتيليان، احمد المشاركين وزهير خوري



ممثلو الرؤساء الثلاثة الوزير د. باسل فليحان، الوزير فؤاد السنيورة والنائب ياسين جابر في مقدم الحضور



الوزير الكويتي د. احمد الصباح يلقي كلمته ويظهر من يساره: د. فؤاد شاكر، محمود عبد العزيز ود. محمد التويجري

برعاية رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، ولمناسبة يوبيله الفضي، افتتح اتحاد المصارف العربية، مطلع الشهر الماضي بالاشتراك مع المنظمة العربية للتنمية الادارية وبالتعاون مع مصرف لبنان، المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠٠٠ في فندق فينيسيا. وممثل الرئيس لحود وزير الاقتصاد والتجارة د. باسل فليحان، وحضر ممثل رئيس مجلس النواب النائب ياسين جابر، وممثل رئيس مجلس الوزراء وزير المال فؤاد السنيورة.

طربيه

بعد تقديم من الامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور فؤاد شاكر، ألقى ممثل لبنان في الاتحاد الدكتور جوزف طربيه كلمة معبرة، فرحب اولا بالمشاركين في «الملتقى المتميز الذي يجمع نخبة رجال المال والاعمال والاقتصاد العرب والذي يتوافق هذا العام مع احتفال اتحاد المصارف العربية بيوبيله الفضي». وقال: «ان بيروت التي تفتح صدرها اليوم للاحتفال بهذا اليوبيل هي نفسها التي شهدت ولادة هذا الاتحاد منذ ربع قرن، يوم كانت عاصمة المال والاعمال في الشرق الاوسط».

وبعد تحدثه عن الصراع الذي تشهده المنطقة الذي هو احد معوقات النمو الاقتصادي، دعا الى ادراجها في اطار التحديات المتعددة التي تواجه اقتصاداتها العربية.. واذ اتى على ذكر الثورة الالكترونية قال «نحن في العالم العربي لا نستطيع ان نبقى بمنأى عن هذا التفاعل في الاقتصاد العالمي».

ودعا الى ترسيخ آليات فاعلة للعمل العربي المشترك.

روفايل

اما رئيس جمعية المصارف اللبنانية فريد روفايل فقال في كلمته «ان العولمة اعطت اهمية بارزة للجوانب المالية في الاقتصادات الحديثة، ان لجهة حركات الرساميل الخاصة او لجهة المؤسسات، وبينما تتنافس في الدول المتطورة المصارف مع الاسواق المالية في توفير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، تتحمل المصارف في بلداننا في ظل حداثة الاسواق المالية والبورصات معظم المسؤولية في توفير التمويل بالاحجام والآجال المتنوعة المطلوبة او في توفير مرونة متزايدة من الخدمات المتخصصة والمتنوعة التي تتطلبها قاعدة عملائنا».



من اليسار: د. فؤاد شاكر، اللواء فاضل الدرمكي، وسام فتوح وبشير ابو الشامات

عبد العزيز

واشار رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الدكتور محمد عبد العزيز الى «ان الاقتصاد الجديد فرض على حكوماتنا احداث تخفيضات منتظمة في الحواجز الجمركية وغير الجمركية امام التجارة العالمية، والسعي لاستقطاب تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى قطاعاتنا الانتاجية، وغير المباشرة الى اسواقنا المالية».

سلامة

وتحدث حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وما قاله «ان الضغوط تشتد على المصارف من جراء التجدد المتواصل في قواعد ومعايير العمل المصرفي الدولي، واشتداد حدة المنافسة من الداخل

والخارج، والحاجة الى مواكبة الثورة الالكترونية التي تغير معالم وطبيعة العمل المصرفي وضرورة استيعاب اعمال غير مصرفية ضمن اعمال المصارف في ظل النمو الحاصل في صناعة الخدمات المالية الشاملة، وظروف الركود السائد في الاقتصاد العالمي والاسواق المالية، وغيرها».

ورأى «ان مواجهة هذه التحديات تتطلب تضافر جهود الدول العربية كلها، ومصارفها ايضا، من اجل تعزيز التعاون».

الصلح

آخر المتكلمين في جلسة الافتتاح كان السفير عبد الرحمن الصلح الذي القى كلمة الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد، لفت فيها الى «ان القيادات المصرفية العربية مطالبة اليوم بتأهيل القطاع المصرفي وتدعيمه لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة من خلال تحرير تدفقات رأس المال واسعار الصرف والتخصيص واعمال آليات السوق في ظل توجهات البنوك المركزية نحو استخدام الادوات المصرفية والنقدية».



من اليسار: د. جوزف طربيه، علي نجم، زهير خوري، الوزير فؤاد السنيوره، السفير عادل الخضري، ميشال فرنيني، هاني الحسامي ود. صلاح رستم

التوصيات

بنهاية اعماله اصدر المؤتمر بيانا ختاميا بالتوصيات وابرز ما جاء فيه، العمل على اعادة هندسة التعاون الاقتصادي والمالي العربي، وضرورة تنمية اسواق رأس المال العربية وتأمين ترابطها وتعزيز الاستثمار المالي المتبادل.

واكد اهمية انشاء هيئة عربية عليا تعنى بتوحيد القوانين والتشريعات التي ترعى عمل اسواق اوراق المال في المنطقة العربية وتعمل على تشجيع الادراج والاستثمار المتبادل بين الاسواق.

واعلن العزم على تشكيل لجنة خاصة لوضع الاطر الاستراتيجية المناسبة للاستيعاب الآمن للثورة الالكترونية في الاعمال المصرفية والمالية.

وحدد الفرص المتاحة امام المؤسسات المصرفية والمالية العربية للمساهمة في اعادة اعمار المناطق المحررة في الجنوب بثلاث: من خلال قرض مالي للحكومة اللبنانية وبكفالتها يخصص للبرنامج كامل، او معاونة الحكومة في ادارة عمليات الاقراض للقطاع الخاص، او دخول مجال المناقصة المفتوح لتنفيذ بعض مشاريع الخطة الخمسية التي وضعتها الحكومة اللبنانية السابقة.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
ايار (مايو) ٢٠٠٠ – العدد ٣٤٢

ندوة اتحاد المصارف العربية عن التمويل المصرفي

رأس المال «المخاطر» مصدر مهم للتمويل



من اليسار: د. جوزف طربيه، هاروتيون ساموئيليان ود. عدنان الهندي



من اليمين: د. عبد الحفيظ البربير، علي بدران، العميد سامي تصيري، سمعان باسيل والشيخ فهيم معضاد

نظم اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع مصرف لبنان ورعايته، وشركة (GENES) العالمية، ندوة متخصصة عن «التمويل المصرفي للمشروعات بصيغة رأس المال المبادر»، استمرت ثلاثة ايام وتناولت موضوعات تشغيل رأس المال المبادر وتقنياته ومصادر الاموال والعلاقات مع المستثمرين ومراقبة الاستثمار وايجاد القيمة المضافة وطرق وامكانات وحدود اهتمام المصارف بميدان رأس المال المبادر.

ساموئيليان

وتحدث في الندوة نائب حاكم مصرف لبنان هاروتيون ساموئيليان، فاعتبر «رأس المال «المخاطر» مصدرا مهما للتمويل، وهو لايقوم على الاقراض وانما على حيازة الاسهم، وتستفيد منه الشركات الناشئة او شركات اخرى تقوم بمشاريع جديدة او مشاريع تحولية معرضة لمخاطر استثمارية ولكنها تنطوي على امكان تحقيق ارباح في المستقبل تتجاوز المستوى الوسطي».

ولفت ساموئيليان الى وجود دور مهم للسلطات النقدية والحكومة، وقال ان تأسيس شركة كفالات في لبنان يأتي في اطار تطوير دور التمويل عن طريق الرساميل المخاطرة، اذ ان المؤسسات التي كانت عاجزة في السابق عن الاقتراض اصبحت قادرة على ذلك من اجل دعم مواقعها في الدورة الاقتصادية الكبرى.

طربيه

بدوره عرض نائب رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه لعدد من المؤشرات المعبرة عن نمو صناعة تمويل رأس المال المبادر على الصعيد العالمي، حيث تبين احصاءات مؤسسة التمويل الدولية ان عدد صناديق تمويل رأس المال المبادر ارتفع من ٧ صناديق خلال الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٤ الى ٥٠ صندوقا العام ١٩٩٩ وصلت رساميلها الى ملياري دولار.

وقال طربيه: ان اقامة وتطوير سوق لتمويل رأس المال المبادر في المنطقة العربية يعتمدان بالدرجة الاولى على مدى جهوزية وامكانات قطاع المصارف والمؤسسات المالية الاخرى وحتى اسواق رأس المال المحلية في توفير التمويل للمشروعات الجديدة او الساعية وراء التوسع، الصغيرة منها او الكبيرة او حتى المتوسطة، من هنا يتعين على مصارفنا العربية البحث عن المشروعات التي توفر فرصا واعدة للنمو وتحقق العوائد العالية للمستثمرين، وايضا تطوير ادواتها وامكاناتها التنافسية في هذا الميدان حتى تستطيع دخول حقل تمويل رأس المال المبادر بكل قوة ونجاح.

الهندي

وقال الامين العام للاتحاد الدكتور عدنان الهندي في كلمته ان هذه الندوة تأتي تعبيرا عن الاهمية البالغة التي يوليها اتحاد المصارف العربية للمستجدات الحاصلة في الصناعة المالية والمصرفية والايمان بأن الطريق الامثل نحو تطوير قدرات القطاع المصرفي العربي يمر حكما عبر زيادة نطاق المعرفة.

واضاف ان هذه الندوة تأتي في نطاق التعاون المتنامي بين المنطقة العربية والاتحاد الاوروبي لاسيما في المجال الاقتصادي، وانه تم اسناد الحقيبة المالية والمصرفية الى اتحاد المصارف العربية ليكون الجهة المتابعة مع الجانب الاوروبي من اجل التنسيق في الشؤون المرتبطة بالقطاع المصرفي.

الانوار

الخميس 30 آذار 2000

صاموئيليان: نمو الاسواق المالية واقع فرض نفسه

افتتاح ندوة حول «التمويل المصرفي للمشاريع»
طربية: الصناعة المصرفية تتطلب قدرات خاصة

رأى نائب حاكم مصرف لبنان هاروتيون صاموئيليان ان «الراسمال المبادر» مصدر مهم للتمويل وهو لا يقوم على الاقراض بل على حيازة الاسهم وتستفيد منه الشركات الناشئة، واكد ان نمو الاسواق المالية بسرعة كبيرة واقع فرض ذاته كقوة محركة في جميع القطاعات الاقتصادية. في حين دعا نائب رئيس مجلس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه الى تطبيق اساليب التمويل التي تنسجم مع الاتجاهات الابداعية في العمل المصرفي الدولي.

افتتحت في فندق «فراند اوتيل» في الحمراء قبل ظهر امس ندوة مصرفية حول «التمويل المصرفي للمشروعات بصيغة راس المال المبادر» التي ينظمها اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع شركة «غانز» المصرفية العالمية، برعاية نائب حاكم مصرف لبنان هاروتيون صاموئيليان. وحضر حفل الافتتاح نائب حاكم مصرف لبنان فهيم معضاد، الامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور عدنان الهندي، نائب رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدكتور جوزف طربيه وحشد من المصرفيين ورجال اعمال واقتصاد.

بداية القى الدكتور الهندي كلمة اشار فيها الى ان اللقاء ياتي في نطاق التعاون التنامي بين منطقتنا العربية و الاتحاد الاوروبي، لا سيما في المجال الاقتصادي. وفي اطار الحوار الاوروبي - العربي، كما ياتي تعاوننا مع شركة GENES العالمية ومع الخبراء الاوروبيين من اجل اغناء ثقافة مصرفيينا العرب وتطوير مهاراتهم وخبراتهم في ميدان مصرفي ومالي جديد اخذ يدخل منذ سنوات الى منطقتنا العربية والى اعمال مصارفنا.

طربيه

ثم القى نائب رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه كلمة اعتبر فيها ان التغيرات المستحدثة والجذرية في اساليب تمويل المشروعات الدولية، قد تكون سببا لحفز المصرفي العربي على المواكبة والمحاكاة، وقد تجعله، من ناحية اخرى، يسترسل للركون الى بيئة العمل التمويلي المبسط التقليدي، غير ان بعض التحديات الكبرى التي تواجه المصرفيين العرب سوف لن تتوقف عند ان او زمن.

ودعا طربيه الى تطبيق اساليب التمويل التي تنسجم مع الاتجاهات الابداعية في العمل المصرفي الدولي، محذرا من ان اصحاب المشروعات المحليين، العملاء للمصارف العربية، سوف ينصرفون الى المصارف الدولية المنافسة لنا خصوصا وان هذه الاخيرة لديها امكانات وقدرات تمويلية تتميز انواعها بكثير عن تلك التي تمتلكها مصارفنا.

واوضح ان اصحاب المشاريع الراسمالية الجديدة او المشاريع الساعية وراء التوسع سوف يبحثون دائما عن تلك المصارف التي تنسجم مع تطلعاتهم في ما يتعلق بتقديم خدمات تمويلية متطورة، والمصارف الناجحة اليوم هي التي تستطيع ان تتكيف مع المراحل والاحتياجات المختلفة لنشاطات المشاريع.

ولفت الى ان الصناعة المصرفية العربية تتطلب قدرات ومهارات خاصة من اجل الوصول الى مركز ريادي وقيادي في مجال تمويل المشروعات الجديدة والمتطلعة الى التوسع في المنطقة العربية. مشيرا الى ان تواجد العناصر الاكفاء والمدربين تدريبا جيدا على ثقافة التمويل المستحدث للمشروعات يعتبر امرا هاما وحيويا في مصارفنا العربية من اجل تطوير المنتجات الجديدة، وفي تكييف الافكار الابداعية السائدة في العمل المصرفي الدولي لان تطبق وتنفذ في اعمال تمويل المشروعات العربية.

واكد طربيه ان صناعة تمويل راس المال المبادر تكتسب اهميتها في المنطقة العربية من واقع كونها تشكل الية لحفز تدفق اموال المكية الى قطاعات الانتاج وتحويلها الى استثمارات منتجة في المشروعات الاقتصادية في مختلف مراحلها الانتاجية. كذلك، فانها تحقق فوائد عدة للجهات المعنية في عمليات تمويل راس المال المبادر، حيث انها تفيد مشروعات الاعمال التي تحتاج الى راس المال، والمستثمرين الذي يبحثون عن فرص استثمار مالي مجزية، والدول المضيفة التي ترتبط ببرامج تنمية لاقتصاداتها. والمؤسسات المالية (خاصة المصارف) الراغبة في دخول ميدان الاساليب الابداعية في تمويل المشروعات وتوسيع نطاق اعمالها وربحيتها.

صاموئيليان

ثم القى نائب حاكم مصرف لبنان هاروتيون صاموئيليان كلمة نوه فيها بالجهود الحثيثة التي يبذلها اتحاد المصارف العربية لتعميم الثقافة المصرفية المعاصرة والمستقبلية. وقال ان الموضوع المطروح حاليا هو التمويل المختص بالمشاريع وهو قرض يمنح لمشروع معين ويسجل محاسبيا على هذا الاساس فكل ما يليه يرتكز على هذا المبدا: مثلا طلب القرض والموافقة عليه، وتسجيل مدفوعات القرض، والنفقات والفوائد المستحقة، ومدفوعات التسديد وغير ذلك. اما راس المال المخاطر استثمار يتملك الاسهم وتتم معالجته على هذا الاساس.

واعتبر ان القروض الممنوحة لهيئات خاصة هي عادة التزامات على عاتق الشركة الام، او على احد فروعها الرئيسية. غير اننا نجد، في السنوات الاخيرة، ان اهتماما كبيرا قد انصب على نوع جديد من الاقراض يتم ربطه، الى اقصى حد ممكن، بمصير مشروع معين. وبالتالي فهو يخفض، الى حد ادنى، المخاطر التي تتعرض لها الشركة الام. وهذا النوع من الاقراض الذي يسمى التمويل المختص بالمشاريع، هو عادة من اختصاص المصارف الدولية الكبيرة.

ولفت الى ان الراسمال المخاطر مصدر مهم للتمويل، وهو لا يقوم على الاقراض بل على حيازة الاسهم وتستفيد منه الشركات الناشئة او شركات اخرى تقوم بمشاريع جديدة، او مشاريع تحويلية هي معرضة لمخاطر استثمارية لكنها تنطوي على امكانية تحقيق ارباح في المستقبل تتجاوز المستوى الوسطي.

واكد صاموئيليان ان نمو الاسواق المالية والتكنولوجيا بسرعة كبيرة، هو واقع فرض ذاته كقوة محركة في جميع القطاعات الاقتصادية وفي جميع البلدان، وفي خلال التسعينات، كان تمويل مؤسسات الاعمال بواسطة الرساميل المخاطرة او المجازفة هو النهج الرئيسي الذي اتبعته الصناعات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا.

AL-ITIMAD
الاعتماد
مجلة المال والاقتصاد والنفط
آذار ٢٠٠٠

ندوة اتحاد المصارف العربية تقنيات انظمة الدفع والتسوية مصرف لبنان يعمل لاصدار التشريعات



الدكتور طربيه (في الوسط) متحدثاً خلال افتتاح الندوة

نظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان ندوة مصرفية متخصصة تناولت موضوع التطورات المعاصرة في تقنيات انظمة الدفع والتسوية في ظل الاستخدامات الحالية والمستقبلية للانترنت وذلك في فندق البريستول بيروت شارك فيها عدد من الشخصيات المصرفية والاقتصادية العربية والاجنبية من مصر، الاردن، السودان، البحرين، تونس، قطر وفرنسا. وكانت الندوة افتتحت بكلمة ترحيبية من الامين العام للاتحاد الدكتور عدنان الهندي الذي اعتبر ان موضوع الندوة محاولة للمس وتحسس عالم المعلوماتية والاتصالات الحديثة وتطبيقاته في العمل المصرفي الذي يتجاوز في عمقه اطار ندوة مصرفية متخصصة ليدخل في صلب مستقبل الاجيال القادمة والتي ستكون خلال السنوات القادمة الشأن الاهم في تحديد آفاق الغد ومعطياته.

ثم القى نائب رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه كلمة لفت فيها الى ٣ أسباب للثورة في التجارة الدولية:

١ – ان لديها امكانات تخفيض تكاليف الصفقات عالمياً ومن ثم فإنها تقلل من العقبات الجغرافية التقليدية ولا سيما ما يرتبط منها بالمسافة.

٢ – انها تسمح بقيام علاقات تعاقدية مباشرة بين المشتري والبائع، ومن ثم فإنها تسهم في ظهور منافسين جدد في عدد متزايد من الاسواق، ويمكن لشركات اصغر (واقتصادات اصغر) ان تصبح الان منافساً ناجحاً في الاسواق الدولية.

٣ – انها تستند الى شبكات المعلومات وتدفقات المعلومات، ومن ثم فإنها تعزز الشفافية في الاسواق بجعل المشتري والبائع يعرفان على الفور تقريباً الاسعار والنوعية وشروط التسليم التي يعرضها مختلف المنافسين.

وتابع: حسب الاحصائيات العالمية المتاحة، فان عدد مستخدمي شبكة الانترنت حول العالم يزداد باستمرار، ومن المقدر له بحلول العام ٢٠٠٢ ان نحو ٤٩٠ مليون انسان سيكون لديهم حق الدخول واستعمال الشبكة، اي بما معدله ٧٩،٤ من كل ١٠٠٠ شخص بحلول العام ٢٠٠٥. كما سيكون لدى ٣٠ دولة اكثر من ١٠ في المئة من مجموع سكانها من مستخدمي الانترنت. ان حجم التداول التجاري على شبكة الانترنت بين المؤسسات والمستهلكين وصل الى حدود ٣١،٢ مليار دولار في نهاية العام ١٩٩٩ صعوداً من نحو ١١،٢ مليارا في سنة ١٩٩٢. وفي حلول سنة ٢٠٠٣ ستقفز الايرادات الى ٣٩٠ ملياراً. وثورة الانترنت اخذت تدخل بقوة الى العمل المصرفي منذ سنوات. وتظهر التجارب العالمية ان العديد من المصارف باتت تستغل هذه التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مصرفية متميزة لعملائها، كما اصبح هؤلاء العملاء يستخدمونها كواحدة من الوسائل المفضلة لديهم لاجراء معاملاتهم مع مصارفهم.

واضاف: بدأنا منذ فترة وجيزة نسمع عن ما يسمى بنوك الانترنت (Internet Banks) التي باتت تشكل مجالاً واسعاً لمنافسة المصارف التقليدية، كون الدلائل تشير الى ان مصارف الانترنت سهلة الاستخدام ويمكن للعملاء الانتقال من مصرف الى آخر حسب رغباتهم.

معضاد

من جهته تناول النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان فهيم معضاد الاجراءات التي اتخذها مصرف لبنان تجاوبا مع التطورات الحاصلة في وسائل الاتصالات والمعلوماتية فقال لقد تنبه مصرف لبنان باكرا الى القصور التشريعي المتمثل بغياب الاحكام القانونية الخاصة التي ترعى مصالح المتعاملين بالركائز الالكترونية في المعاملات المصرفية والمالية، فبادر، من ضمن خطته الرامية الى تدعيم القطاع المصرفي، الى اقتراح مشروع قانون على المراجع المختصة يجيز له تنظيم وسائل وانظمة الدفع بما فيها تلك التي تعتمد الركيزة الالكترونية.

واضاف: تمت الاستجابة لرغبة مصرف لبنان من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية، فصدر القانون رقم ١٣٣ تاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٩، الذي قضى بتكليف مصرف لبنان مهمة تطوير وتنظيم وسائل وانظمة الدفع وعمليات المقاصة والتسوية العائدة لمختلف وسائل الدفع والادوات المالية، وسندا للقانون المذكور يستعد مصرف لبنان لاصدار باقة من التعاميم والانظمة التي ترعى العمليات المصرفية والمالية المنفذة عبر الوسائل الالكترونية، واولها تم الاتفاق عليه في حاكمية مصرف لبنان وسيعرضه بعد دراسة من لجنة التقنيات المصرفية مع جمعية مصارف لبنان

برنامج اتحاد المصارف العربية للعام ٢٠٠٠

تظم اتحاد المصارف العربية مؤتمرا صحافيا أذاع خلاله الامين العام للاتحاد عدنان الهندي موجزا عن برنامج عمل الاتحاد للعام ٢٠٠٠، وتقريرا عن اداء القطاع المصرفي العربي خلال العام ١٩٩٩. وتطرق البحث ايضا الى العديد من الامور المستقبلية التي ترتبط بأداء القطاع المصرفي العربي العام.

وفي ما يتعلق ببرنامج عمل الاتحاد للعام ٢٠٠٠، تحدث الهندي عن روزنامة عمل حافلة يحظى بها العام ٢٠٠٠ اهمها المؤتمر المصرفي العربي – الدولي للعام ٢٠٠٠ الذي سينظم في تموز المقبل في فرنسا وسيكون موضوعه «الصناعة المصرفية العربية في مواجهة تحديات قرن جديد». اضافة الى تطوير عمل ومنهجية المجلة التي يصدرها الاتحاد، وتعزيز اصدار المؤلفات المصرفية والمالية التي تتناول بالمعالجة والبحث قضايا الساعة المطروحة.

اما المشاريع الجديدة فتتمثل بمشروع انشاء صندوق او صناديق عربية – اوروبية مشتركة لتمويل رأس المال المغامر، اضافة الى مشروع الشبكة المصرفية العربية. والسعي للعب دور جديد في تقديم الخبرة العربية. يضاف اليها احتفالات اليوبيل الفضي لاتحاد المصارف العربية

لاستطلاع رأيها فيها سندا للمادة ١٧٤ من قانون النقد والتسليف.

وختم معضاد بالتأكيد على ان التفويض الممنوح الى مصرف لبنان لتنظيم النشاط المالي الالكتروني في لبنان برأينا يتطلب لكمال البنية القانونية تدخلا اضافيا من المشرع لصياغة النصوص التي ترعى حقوق ومسؤوليات جميع المتعاقدين والمتعاملين فيه، واصول اثبات العمليات المالية المجراة على ركائز الكترونية وحفظ وتوثيق المستندات والدلائل العائدة لها، وايضا تحديد الاعمال والتصرفات التي تعتبر ضارة بسلامة النظام المالي الالكتروني وتحديد العقوبات المناسبة لها.

توصيات ورشة مؤسسة الصفدي لتحقيق التنمية في لبنان الشمالي

اكد المشاركون في ورشة العمل التي انعقدت في متجع سان ستيفانو – البترون بدعوة من مؤسسة الصفدي وتحت عنوان نحو خطة شاملة لتحقيق التنمية في لبنان الشمالي على ضرورة انشاء منطقة حرة على الساحل البتروني واطلاق التنمية وتشجيع الصناعة ودعم البنية التربوية والزراعة والعمل على انشاء اتحاد للبلديات في مناطق البترون الثلاث وربط القرى البترونية بشبكة طرق حديثة واستكمال تحديث شبكة الاتصالات الهاتفية وجر المياه الى ساحل البترون ووضع المنطقة على الخارطة السياحية والاهتمام بالمعالم الاثرية والسياحية وانشاء معامل لمعالجة النفايات وحماية المياه الجوفية من التلوث.

مباحثات صناعية نيابية في موسكو

قام وفد نيابي صناعي لبناني ضم كلا من النواب شوقي فاخوري، خليل الهراوي واندره طابوريان، رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين جاك صراف، رئيس مجلس تنمية الصادرات احمد كبارة وعدداً من المسؤولين والمعنيين بزيارة الى موسكو ضمن اطار عمل الجمعية لتفعيل العلاقات والتبادل التجاري وتنمية الصادرات اللبنانية الى الخارج.

قد اجتمع الوفد مع نائب وزير الخارجية الروسية لشؤون الشرق الاوسط وكبار المسؤولين في الوزارة بحضور سفير لبنان في موسكو بطرس عساكر حيث عرض الجانبان لواقع العلاقات الثنائية بين البلدين وكيفية تطويرها وتعزيز التبادل التجاري خاصة ان الميزان التجاري هو لصالح الجانب الروسي، الامر الذي جعل الوفد يطالب بزيادة حجم استيراد المنتوجات اللبنانية على اختلاف انواعها.

وعقد الوفد اللبناني سلسلة اجتماعات مع رؤساء الكتل النيابية في المجلس النيابي الروسي (الدوما). كما واجتمع الوفد مع كل من نواب وزراء المال والاقتصاد والزراعة وكبار المسؤولين في هذه الوزارات، حيث استعرض الجانبان اهم ما يمكن القيام به من خطوات عملية لزيادة حجم تبادل السلع بين البلدين وازالة العراقيل التي تحول دونتحقيق ذلك. وعرض الوفد استعداد لبنان لاستقبال رحلات التسوق من روسيا اسوة بدبي وقبرص وغيرها. وطلب الوفد من الجانب الروسي العمل على زيادة استيراد السلع الزراعية اللبنانية من الفاكهة والخضار والصناعات الغذائية وغيرها وتطوير تبادل الاستثمارات في المجالات الخدماتية والصناعية.

الى هذا التقى الوفد عددا من رؤساء وكبار المسؤولين في المؤسسات الصناعية وعرض مجالات التعاون وما يمكن ان يقدمه لبنان من فرص توظيف مالي صناعي وزراعي ومصرفي للمستثمرين الروس. تم الاتفاق على متابعة هذه المواضيع وتبادل الجانبان وجهات النظر في ما يتعلق بإمكانية تنفيذ عمليات استيراد وتصدير مشتركة للسلع الوطنية خاصة السلع الزراعية اللبنانية وتحديدا الفاكهة وزيت الزيتون والنبيذ وتنمية مجال الاستثمار في القطاع السياحي. واعتبر صراف ان الزيارة كانت ناجحة ومثمرة وشجعت رجال الاعمال الروس على الاهتمام بالمشاريع ذات المنفعة المشتركة ومنها انشاء مصرف مشترك والسعي لانشاء مستودع في المنطقة الحرة لتوزيع السلع الروسية في منطقة الشرق الاوسط انطلاقا من لبنان بالاضافة الى دراسة مشاريع اخرى يمكن تحقيقها لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين مثل اقتراح انشاء شركة مختلطة لتسويق الصناعات اللبنانية في الجمهورية الروسية.

ندوة تطبيق التجارة الالكترونية

عقدت غرفة التجارة الدولية وجمعية المصارف ندوة عن تطبيق التجارة الالكترونية وتأثيراتها في فندق البريستول في حضور الامين العام لغرفة التجارة الدولية في لبنان الدكتور لويس حبيقة، والامين العام لجمعية المصارف مكرم صادر، وعدد من اعضاء غرفة التجارة الدولية في لبنان، وممثلين عن المصارف وشركات تؤمن خدمات الانترنت والكمبيوتر، وممثل عن وزارة الاقتصاد وممثل عن شركة ايدال وخبراء محليين ودوليين يتابعون مواضيع التجارة الالكترونية.

واعتبر صادر في مستهل كلمته ان التجارة الالكترونية تفتح آفاقا جديدة امام المصارف للعمل وتمنحها اطلالة على شرائح اوسع من المستهلكين وتخفض كلفة الخدمات التي تقدمها المصارف للمستهلك، وفي الوقت نفسه، تطرح التجارة الالكترونية على المصارف مجموعة من التحديات الكبيرة وهي اكبر من التحديات المطروحة على مصارف في بلدان اخرى، لان لبنان تأخر على مستويات عديدة في الفترة السابقة البالغة خمسة وعشرين عاما، لذا لا بد من المبادرة لتعويض ما خسرناه.

وحدد صادر التحديات بثلاثة. الاول التنظيم والادارة الداخلية لكل مصرف والفروع في كل لبنان، والوعي لهذا الحقل العملي الجديد والتأقلم معه على اساس اعطاء الخدمة المطلوبة بسرعة والكفاءة المطلوبتين. التحدي الثاني المطروح هوتقني تحديدا يتمثل في اقامة الشبكات المتكاملة والمندمجة بين المراكز الرئيسية للمصارف وفروعها وتحدي الاستثمارات والرسملة للمصارف، وثالثا الاطار التشريعي العام الذي لا يزال غير مكتمل في لبنان الى الان.

بحث تأهيل مراكز سياحية لبنانية والترويج لسياحة الاشتاء

بحث وزير السياحة والبيئة ارثيور نظريان مع سفير المملكة العربية السعودية فؤاد صاق مفتي ثم مع سفير اليابان هانسونيرو هوريغوشي سبل تطوير قطاع السياحة في لبنان وتفعيله.

وكان نظريان قد التقى السفير الياباني يرافقه الملحق الاقتصادي في السفارة يوكيتوبو مياكدوا في حضور المدير العام لوزارة السياحة محمد الخطيب ومستشار الوزير جوزف حيمري، حيث جرى البحث في مساهمة المؤسسة اليابانية للمساعدات العالمية في تأهيل مراكز سياحية في لبنان منها تأهيل الاماكن الاثرية التالية بعلبك وجبيل واقامة مشروع نموذجي في نيحا. كذلك تطرق البحث الى وضع تخطيط مناطقي وبرنامج تنفيذي لهذه المشاريع، التي تطال منطقة الارز وتأهيلها لتكون السياحة اليها صيفاً وشتاءً.

اما اللقاء مع السفير السعودي مفتي فكان للتعارف والاطلاع على مشاريع الوزارة. حيث ابدى مفتي أمله في ازدياد عدد المواطنين السعوديين الذين يزورون لبنان للاصطياف والسياحة ولهم علاقات تمتد الى اكثر من ٥٠ سنة، متوقعاً للبنان المزيد من النجاح لتمتعه بكل الامكانات السياحية اضافة الى العنصر البشري والانساني وخبرة العاملين في القطاع السياحي.

النهار
الاربعاء ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٠

ندوة "التطورات المعاصرة لتقنيات أنظمة الدفع والتسوية"

معضاد: المركزي أنجز تعميماً يرعى العمليات الألكترونية

طربيه: القطاع المصرفي باشر التحضير للتحولات الجارية



طربيه متحدثاً وحوله المندي ومعضاد (وسام موسى)

أعلن النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان فهيم معضاد ان المصرف المركزي يستعد لاصدار جملة من التعاميم والانظمة التي ترعى العمليات المصرفية والمالية المنفذة عبر الوسائل الالكترونية، لافتا الى انه تم الاتفاق في ماكمية المصرف على تعميم خاص بالعمليات المنفذة الكترونيا، وسيعرض بعد درسه على جمعية المصارف.

ودعا نائب رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه المصارف العربية الى الاسراع في التكيف مع المحيط المصرفي – التقني الجديد، موضحا ان المصارف اللبنانية بدأت الاستعداد للتحولات الجارية في عالم تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات، وتحديدا منها "الصيرفة الالكترونية".

افتتح اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع مصرف لبنان، امس ندوة في فندق بريستول بعنوان "التطورات المعاصرة في تقنيات انظمة الدفع والتسوية في ظل الاستخدامات الحالية والمستقبلية للانترنت" شارك فيها عدد من المصرفيين المحليين والعرب، وتستمر اعمالها حتى يوم الجمعة المقبل.

افتتحت الندوة بكلمة ترحيبية للأمين العام للاتحاد الدكتور عبدالمنعم المهدي، اكد فيها اهمية موضوع الندوة انطلاقا من النمو الذي تشهده ثورة المعلوماتية والاتصالات، مشيرا الى انها تهدف الى "تأمين الاطار الفاعل والمنتج لعرض القضايا المرتبطة بالثورة التكنولوجية ولا سيما التجارة الالكترونية والانترنت، فضلا عن كل المحاور التقنية والعملية والاشتراعية لضمان الاستخدام الامثل للانترنت في الاعمال المصرفية والمالية".

طربيه

وتحدث طربيه عن "الانتشار السريع في السنوات الماضية لاستخدام شبكة الانترنت كقناة للتجارة العالمية، والتي بدأت تشكل تحديا للقواعد التقليدية والعملية للتجارة الدولية، وتحدث فيها ثورة بسبب امكاناتها لخفض تكاليف الصفقات عالميا، والسماح بقيام علاقات تعاقدية مباشرة بين المشتري والبائع، وتاليا المساهمة في ظهور منافسين جدد في عدد متزايد من الاسواق، فضلا عن استنادها الى شبكات المعلومات وتدفقات المعلومات، وتعزيزها الشفافية في الاسواق من خلال ادراك طرفي الصفقة للأسعار والنوعية وشروط التسليم".

ولفت الى ان مصرف لبنان يكيف نهجه حاليا مع هذا المحيط التقني الجديد، حيث يدرك أهمية أدوات الدفع من خلال الانترنت، لذا يعمل من سنوات على تحديث أنظمة الدفع والتسوية وتطويرها في المعاملات الاقتصادية. كذلك تحدث عن "مواكبة القطاع المصرفي اللبناني لهذه التحولات، من خلال الاستعدادات والتحضيرات اللازمة لاطلاق الخدمات المالية والمصرفية عبر الانترنت، ولا سيما ما يعرف بـ"الصيرفة الالكترونية" (e-banking) والسعي الى تطوير الخدمات المالية والمصرفية التي يقدمها الى العملاء، من خدمات بسيطة لتقديم معلومات عامة مثل الاستعلام عن الرصيد وسواه الى تقديم خدمات متقدمة مثل ادارة الاموال وعمليات القطع واجراء المدفوعات عبر طرف ثالث وغيرها".

ودعا طربيه المصارف العربية الى الاسراع في التكيف مع هذا المحيط المصرفي – التقني الجديد "اذا ما أرادت تعزيز مكانتها داخل المجتمع المصرفي والاقتصادي العالمي".

معضاد

النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان فهيم معضاد اشار الى تنبه مصرف لبنان باكرا الى القصور الاشتراعي المتمثل في غياب الاحكام القانونية الخاصة التي ترعى مصالح المتعاملين بالركائز الالكترونية في المعاملات المصرفية والمالية، موضحا انه "بادر الى اقتراح مشروع قانون يجيز له تنظيم وسائل الدفع وانظمتها بما فيها تلك التي تعتمد الركيزة الالكترونية (...) وقد تمت استجابة رغبته، فصدر القانون رقم ١٣٣ تاريخ ٢٦/١٠/١٩٩٩ القاضي بتكليف مصرف لبنان مهمة تطوير وتنظيم وسائل الدفع وانظمتها وعمليات المقاصة والتسوية العائدة الى مختلف وسائل الدفع والادوات المالية".

وقال ان المصرف المركزي يستعد لاصدار جملة من التعاميم والانظمة التي ترعى العمليات المصرفية والمالية المنفذة عبر الوسائل الالكترونية. لافتا الى انه تم الاتفاق داخل الهاكمية على احد هذه التعاميم الذي سيرسل الى جمعية المصارف لابداء الرأي فيه بعد ان تدرسه لجنة التقنيات المصرفية.

وأوضح ان التعميم يحدد المقصود من العمليات المنفذة الكترونيا، ويشترط على المؤسسات المصول على ترخيص مسبق من مصرف لبنان، باستثناء المؤسسات المصرفية والمالية ومؤسسات الوساطة المالية المسجلة لديه، كما يركز على تقيد هذه المؤسسات بمبادئ الاستقامة والنزاهة والشفافية، واتباع الاجراءات التي تؤمن اعلى درجات الامان. وينظم التعميم، شروط قبول التوقيع الالكتروني في التعامل المصرفي والمالي في ما بين المتعاملين، وذلك بموجب اتفاق يحدد العناصر الواجب استخدامها وخصوصا لجهة استعمال الموقع لرمز تعريف شخصي بتأكيد خطي بالبريد الالكتروني خلال فترة قصيرة لا تتجاوز ٢٤ ساعة.

وبالبريد العادي خلال فترة اقصاها اسبوع من تاريخ التنفيذ، فضلا عن ضرورة تزويد المتعامل وضعية شهرية مفصلة وموقعة بالبريد غير الالكتروني على عنوان محدد سابقا، كما يحدد سقفا اجماليا للتعامل الالكتروني مع العميل الواحد نسبة الى اموال المؤسسة الخاصة، وذلك تخفيفا لمخاطر المؤسسات.

ورأى معضاد ان استكمال البنية القانونية يتطلب تدخلا اضافيا من المشرع لصوغ النصوص التي ترعى حقوق جميع المتعاقدين والمتعاملين فيه ومسؤولياتهم واصول اثبات العمليات المالية المجراة على ركائز الكترونية، وحفظ المستندات وتوثيقها، وتحديد الاعمال والتصرفات التي تعتبر مخرة بسلامة النظام المالي الالكتروني، وتحديد العقوبات المناسبة لها.

جلسات العمل

وانعقدت الجلسة الاولى تحت عنوان "مدخل عام الى انظمة الدفع والتسوية واستخدام الانترنت في العمل المصرفي والمالي" وتحدث فيها مدير المعلوماتية في مصرف لبنان علي نحلة عن "التطورات المعاصرة في تقنيات انظمة الدفع والتسوية في ظل الاستخدامات الحالية والمستقبلية للانترنت، ورأى ان الخدمات المصرفية الـOn-Line ستؤدي الى منافسة اقليمية وعالمية، اذ سيكون للمصارف الاوروبية التي حسنت خدماتها في هذا المجال، الافضلية في تطوير مواقعها على الانترنت من خلال تحديث خدماتها كالوساطة والقروض بتكلفة اقل، وخبرة اكبر، مما سيؤدي الى جذب الزبائن من البلدان المجاورة".

اما الجلسة الثانية فكانت بعنوان "انظمة المقاصة الآلية والانظمة البينية في المصارف – نظام الدفع الالكتروني المباشر والربط المصرفي". وتمحورت الجلسة الثالثة على "الشبكات المصغرة وفقا للمعايير الدولية: "الاهمية وطريقة العمل – استخدام الشبكات المصغرة لعمل المقاصة الآلية (التجربة اللبنانية)".

وتنعقد اليوم ثلاث جلسات عمل، الاولى بعنوان "الاطار القانوني والاشتراعي الذي يرعى انظمة الدفع والتسوية والمقاصة عند استخدام الانترنت في العمل المصرفي"، وتتناول الثانية "شبكة السويفت عبر الانترنت، التقنيات والحماية". اما الثالثة فتتوقف عند "تطور الشبكات المصرفية وشبكات الدفع (التجربة اللبنانية)".

السفير

الجمعة ٢٩ تشرين الاول ١٩٩٩ – العدد ٨٤٣٨

افتتاح المؤتمر المصرفي العربي الثاني

الحص: الخطة الإنمائية ستُنجز قبل نهاية العام
سلامة: مصرف لبنان اشترى مليار دولار





أعلن رئيس الحكومة سليم الحص ان الخطة الإقتصادية ـ الإنمائية ستنجز قبل نهاية هذا العام. وقال ان هذه الخطة تهدف الى مواكبة التوجهات والممارسات الدولية وبرسمة المشاريع العامة وفقا للأولويات التي تعتمدها الحكومة، كما تهدف الى تعزيز وتشجيع النشاطات الإنتاجية التي يتمتع لبنان بميزات تفاضلية فيها...

رعى الرئيس الحص امس الفتتاح المؤتمر المصرفي العربي الثاني تحت عنوان «القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك ـ تجارب وخبرات» بحضور حشد كبير من ممثلي المصارف العربية، ويبحث المؤتمر الذي تتواصل اعماله اليوم في فندق «السمرلند» بالعديد من المحاور ولا سيما لجهة المتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية عربيا وعالميا وسبل التأقلم ومتطلباتها واطارها التشريعي وآثارها.

الحص

واشار الحص في كلمته الى ان الحكومة تتطلع الى تحقيق نمو سنوي يتراوح ما بين ٣ و٥ في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة. كما تتطلع الى رفع الأداء الاقتصادي الى مرتبة المنافسة العالمية، واضاف ان الحكومة تمكنت في اقل من سنة من ابراز حجم المشكلة المالية وشرح الواقع والشروع في تطبيق الاجراءات التي لا بد منها لكي يتحقق الانعطاف المنشود باخراج البلاد من الحلقة المفرغة الى الحلقة الجدية، معتبرا ان الحكومة نجحت في الحفاظ على استقرار النقد الوطني من خلال فصل الاقتصاد عن السياسة، وضبط العجز من خلال التركيز على ترشيد الانفاق وسد ابواب الهدر واعتماد الشفافية. كما نجحت في تخفيض نسبة الفائدة على سندات الخزينة للمرة الأولى من ١٩ في المئة الى ١٤ في المئة لسنة السنتين مما سيساعد لاحقا على تخفيض عجز الموازنة باعتبار ان خدمة الدين العام تشكل الصدر الأكبر لهذا العجز.

ولفت الحص الى ان الحكومة تلتزم بالثوابت التي تضمنها برنامج العمل الخمسي للتصحيح المالي الذي يهدف الى استعادة الدولة لهامش حركتها الضروري وتصويب المالية العامة والدين العام اجتنابا لأي أزمة على هذا الصعيد، كما يهدف البرنامج في شقه الاقتصادي الى إزالة العقبات من امام الاستثمار المنتج والنمو الاقتصادي عبر اصلاح عمل الوظائف الاقتصادية العامة.

وقال الحص ان العالم يشهد اليوم تغيرات سياسية ـ اقتصادية ـ مالية وتجارية تتجلى في مد العولمة والانفتاح وتذليل الفروقات والقيود بين الشعوب والدول، مشيرا الى ظهور موجة من اكبر عمليات الاندماج والتملك والتجميع بين كبرى الشركات العالمية ولا سيما المصارف وشركات التأمين، واضاف ان هذه العمليات تنتج كيانات قوية تستطيع تحقيق مكاسب عديدة منها الصعود امام المنافسة العالمية وتحقيق وفورات الحجم الكبير وفتح اسواق جديدة ومواكبة التطورات التكنولوجية، وقد شهد القطاع المصرفي اللبناني في السنوات الثلاث الأخيرة حوالى ٢٠ عملية اندماج له تملك ساهمت في تعزيز وضعه وبنيته وفي خلق مصارف كبيرة نسبيا قادرة على المنافسة، مشددا على ضرورة ان تحصل عمليات الاندماج على أسس واضحة وشفافة تؤدي الى الاهداف المنشودة.

سلامة

وألقى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كلمة أعلن فيها أن المصرف اشترى حوالي مليار دولار من جراء تدخله في السوق منذ حزيران الماضي، وقال ان مصرف لبنان سيقدم دائما على تجاوب السوق تجاه سعر الليرة وأسعار الفائدة، مشيرا الى ان سعر الليرة يبقى اهم وسيلة للسيطرة على التضخم.

وأكد سلامة على ان السيطرة على التضخم واستقرار الاسعار يبقيان الهدفين الاساسيين لمصرف لبنان عند رسم سياسته النقدية، مشيرا الى ان الجهود المبذولة اسفرت عن تخفيض نسب التضخم الى ما يقارب الصفر مما سيسمح بتخفيض بنية الفوائد دون تهديد ثبات سعر الصرف.

وقال سلامة ان تأمين التمويل للاقتصاد بشروط مقبولة هو هدف آخر لمصرف لبنان، واضاف ان المصرف سيسعى بالتعاون مع جمعية المصارف لإصدار المزيد من القرارات الهادفة الى تحسين رسملة القطاع المصرفي ورفع ملاءته والسيطرة على مخاطره، كما سيسعى الى المرونة في التعاطي مع ظاهرة الدولرة من خلال تمكين هذا القطاع في الاحتفاظ بجزء كبير من امواله الخاصة بالعملات الاجنبية وتمكينه من تكوين المؤونات المطلوبة بهذه العملات بما يتناسب مع الاخطار المرتبطة بتسليفاته، واعتبر سلامة ان قرار مصرف لبنان الأخير باعتماد تصنيف الديون وزيادة نسبة الملاءة الى ١٢ في المئة، سوف تضفي المزيد من الشفافية على عمل القطاع المصرفي. وأعلن ان مصرف لبنان سيصدر قريبا قرارا يلزم كل مصرف بوحدة رقابة داخلية تتوال كل العمليات، كما سيزوّد الحكومة بمشروع قانون يعالج مشكلة التشوّه الحاصل في التعامل بالشيك، وذلك عبر تبسيط وتسريع اجراءات التنفيذ المباشر للاوراق التجارية والتعهدات الخطية ومراحل المحاكمة في حال حصول اعتراض على التنفيذ.

عبد العزيز

وقال رئيس اتحاد المصارف العربية محمود عبد العزيز ان المتغيرات العالمية والاقليمية تفرض على المصارف العربية ضرورة التحالف والتعاون لبناء صرح مصرفي عربي قوي يعمل بآلية فاعلة وقادرة بشكل محترف على مواجهة التحديات كافة وليس فقط تحقيق المكاسب المأمولة في تمويل الاستثمار العربي البيني والتجارة والخدمات العربية البينية، ورأى ان هذا الصرح ضروري لتجنب المخاطر والأزمات الحاصلة والوقوف في وجه المنافسة الشرسة من أجل الاستمرار والتوسع والنمو في عالم التكتلات العملاقة...

واشار عبد العزيز الى ان موضوع الدمج والتملك المصرفي ليس جديدا على الساحة العربية، لكن دوافع اليوم تختلف عن دوافع الامس، اذ ان هذه العملية باتت خيارا او قدرا استراتيجية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي العربي وفقا لقواعد وآليات جديدة، تضمن تنافسيته في خضم عملية العولمة المالية والتحرر المالي. واضاف ان هذا الخيار يبدو حتميا للمصارف العربية في ظل ظاهرة التمصرف الزاحفة في مجتمعاتنا وازدحام الكثير من الاقتصاديات العربية بعدد كبير من المصارف ذات الامكانيات المتواضعة، وأوضح عبد العزيز ان حجم اصول القطاع المصرفي العربي تقارب حجم اصول مجموعة صغيرة من المصارف العالمية التي يبلغ ٤٨٥ مليار دولار علما ان هذه المجموعة تأتي في المرتبة السابعة من بين اكبر بنوك العالم.

طربية

ودعا نائب رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربية الى صياغة رؤية مستقبلية تتصف بالموضوعية والواقعية وتتجنب المخاطر والمخاطر، مشيرا في كلمته الى ضرورة الاخذ ببعض الحقائق التي تعيشها المنطقة العربية ولا سيما تباين المناخات الاستثمارية والبيئة القانونية والاقتصادية للعمل والانتاج، وقال ان هذا التباين يصل في حالات معينة الى حدود التناقض الا ان التوجهات الاستراتيجية الجديدة وفي مقدمها الخصخصة واقامة منطقة التجارة العربية الحرة والاتفاقات الثنائية بدأت تغير من حيثيات هذا الواقع ومعطياته.

وقال انه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات والمؤسسات العربية لتطوير الاسواق المالية، فإنها لم تصل حتى الآن مواصفات الاسواق الدولية ومعاييرها التي تجعلها قادرة على استيعاب مؤسسات كبيرة تكون بحصيلة اندماجات بين مؤسسات كبيرة سواء على المستوى المحلي او عبر الحدود. وتابع طربية ان الازمات المتعاقبة في الاسواق الاسيوية كشفت مخاطر اعتماد خيارات استراتيجية متقدمة لا تتوافق مع طبيعة وهيكلية هذه الاسواق...

واشار طربية الى ان التجارب العالمية دلت على ان نتائج عمليات الدمج لم تكن دائما مشجعة، لذلك لا يعني تنامي ظاهرة الاندماجات انها الطريق الوحيد والأمثل للتطور والنمو ولا سيما في الاقتصادات الناشئة...

الهندي

وكان امين عام اتحاد المصارف العربية عدنان الهندي قد قدم المتكلمين في جلسة الافتتاح، وقال ان اختيار بيروت لعقد هذا المؤتمر جاء نتيجة التجربة اللبنانية الرائدة في مجال عمليات الدمج والتملك التي يرعاها وينظمها قانون قائم منذ سنوات والتي يحركها حرص القيمين على المصارف في اقامة وحدات مصرفية لبنانية قادرة على تطوير السوق المصرفية ودعمها وتطويرها وتوظيف هذا التطور في مساندة الجهود الرسمية لتحويل لبنان الى مركز مالي اقليمي...

الجلسات

بعد جلسة الافتتاح، عقدت الجلسة الاولى برئاسة عبد العزيز تحت عنوان «التغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية العربية والدولية ومبررات الدمج والتملك»، وقدمت خلالها اوراق عمل لنائب رئيس البنك الدولي ابراهيم شحاته عن «التطورات العالمية ونزوع الدمج والتملك في القطاع المالي» ولنائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة العربية المصرفية حاتم ابو سعد عن «اتجاهات عمليات الدمج والتملك العالمية» ولرئيس بنك الاستثمار المالي عبد الرحيم حمدي عن «المبررات الاقتصادية والمالية للدمج المصرفي في المنطقة العربية».

وعقدت الجلسة الثانية برئاسة رئيس المدراء العامين في بنك الكويت الوطني ابراهيم دبدوب تحت عنوان «المتطلبات الاساسية لعمليات الدمج والتملك»، وقدمت خلالها اوراق عمل للاستشاري فريد النجار عن «التجارب العالمية» ولنقيب خبراء المحاسبة موفق الباقي عن «الاساليب المختلفة لتقييم المراكز المالية» ولرئيس شركة دانا انفستمنت معن برازي عن «تحليل متغيرات اسواق الاسهم في عمليات الدمج» والعضو المنتدب لميريل لينش بول روفايل عن «دور المصارف الاستثمارية في عمليات الدمج».

اما الجلسة الثالثة فكانت برئاسة محافظ سلطة النقد الفلسطينية فؤاد بسيسو تحت عنوان «الإطار العام لحوافز الدمج والتملك»، وقدمت خلالها اوراق عمل لنائب حاكم مصرف لبنان فهيم مصطفاد عن «التجربة اللبنانية»، وللامين العام المساعد لاتحاد المصارف العربية فؤاد شاكر عن «الحوافز الاساسية والتشريعية المطلوبة لتشجيع الاندماج المصرفي في المنطقة العربية»...

وينابع المؤتمر المصرفي العربي الثاني اعماله اليوم وتعقد ثلاث جلسات ويستمع المشاركون الى كلمتي وزير المالية الفلسطيني محمد زهدي النشاشيبي ومحافظ البنك المركزي الاردني زياد فريز. وتبحث جلسات اليوم باثار الدمج والدروس والتحالفات الاستراتيجية بين المصارف وشركات التأمين.

المستقبل

السبت ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٩

لحود لوفد اتحاد المصارف العربية:

مستعدون للسلام العادل ولمفاوضات واضحة ونحرص على استقلالية المركزي والسرية المصرفية



● الرئيس لحود بين عبد العزيز (الى اليمين) وطربيه (دالاتي ونصرا)

قال رئيس الجمهورية العماد اميل لحود، ان لبنان «مستعد للسلام العادل، بيد انه غير مستعد للدخول في مفاوضات لا ملمح للنور فيها ولا مخرج واضحاً».

كان الرئيس لحود يرد على سؤال وجهه اليه ممثل المصارف الاردنية في مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية زهير خوري خلال استقباله امس وفداً من الاتحاد لمناسبة اختتام اعمال المؤتمر الذي عقد في بيروت.

وعلمت «المستقبل» ايضاً ان الرئيس لحود اشاد في معرض تأكيده استقلالية مصرف لبنان باداء حاكم المصرف رياض سلامة «وقد تم التجديد له ولاية ثانية انطلاقاً من ذلك».

رأس وفد اتحاد المصارف العربية محمود عبد العزيز وضم: الدكتور جوزف طربيه، الشيخ عبدالله باحمدان، الشيخ راشد آل ثاني، الشيخ محمد الصباح، فاضل درمكي، زهير خوري، عبد الهادي الشايف ومحمود بهرام.

طربيه

بعد الاجتماع صرح طربيه فنقل عن الرئيس لحود «حرصه الشديد، وحرص الحكومة على الحرية خصوصاً الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي اللذين تميّز بهما لبنان منذ استقلاله، والحفاظ على احكام السرية المصرفية، وتطبيق القانون، وهي عوامل مجتمعة تساهم في دعم بيئة العمل والمناخ الاستثماري في لبنان وتقويتهما».

تابع طربيه: «ان الوفد نقل الى رئيس الجمهورية تحيات المشاركين في المؤتمر، وهو اثنى على اداء القطاع المصرفي اللبناني الذي استطاع خلال سنوات قليلة انجاز عملية اعادة هيكلة شاملة، مكنته من مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية. فاعتبر الرئيس لحود ان استقلالية مصرف لبنان في ادارة السياسة النقدية التي تحرص الدولة على تعزيزها اثبتت فاعليتها ونجاحها على هذا الصعيد».

النهار

الجمعة ٢٩ تشرين الاول ١٩٩٩

في مؤتمر "القطاع المالي العربي في مواجهة التملك والاندماج"

الحص: القطاع التمويلي الوسيلة الافضل لجذب الرساميل

سلامة: نعمل لتحسين رسملة القطاع ورفع ملاءته



وقوفا للنشيد الوطني (من اليمين): طربيه، سلامه، الحص، عبد العزيز والمندي. (سامي عياد)

كتبت فيوليت البلعة:

اذا كانت تحديات العولمة تفرض التحرر الشامل والانفتاح والتدويل في الاسواق المالية وترابطها عالميا، فان المنطقة العربية، رغم الخطوات المتقدمة التي سجلتها في هذا المجال، لا تزال تعاني عوائق عدة تحول دون استعدادها الكامل للانخراط في العالم الجديد الذي سيكون على شكل اسوار تزنر "عالم القرية" ليبقى خارج السور من يرغب فقط في تلقي الفتات!

ولان تطور القطاع المصرفي العربي لم يكن مدروسا، كما قال رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور محمود عبد العزيز "حيث الحاجة الى تسريع الخطى والتزام التوقيت الزمني المحدد"، كان القرار اختصار المؤتمرات واللقاءات الضخمة، وعقد ملتقيات صغيرة الحجم، يؤمل ان تكون فاعلة اكثر لجهة ترجمة القرارات، ومن ابرزها مشروع البنك العربي الذي لا يزال مدرجا على لائحة "نتائج" المؤتمرات السابقة منذ اكثر من ثلاث سنوات.

وانطلاقا من اقتناع لبنان، كما قال رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص "بان القطاع التمويلي هو الميزان لتطور النشاط الاقتصادي" فقد حظي باهتمام لافت، باعتبار انه الوسيلة الاصلح لجذب الاستثمارات من اجل المساهمة في حركة التنمية. واعتمدت سياسة مصرف لبنان، كما اعلن الحاكم رياض سلامة، "السيطرة، في رسم السياسة النقدية، على التضخم الذي وصل الى الصفر في العلة، والتوصل الى استقرار في الاسعار".

هذه المواقف جاءت امس في افتتاح المؤتمر المصرفي العربي الثاني لسنة ١٩٩٩ الذي انعقد في فندق السمرلاند تحت عنوان "القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك"، وينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع عدد من المؤسسات المصرفية اللبنانية والعربية، ويختتم اعماله اليوم بتوصيات تعقب ثلاث جلسات عمل تتناول عمليات الدمج والتملك: الآثار والتجارب، والتحالف الاستراتيجي بين المصارف وشركات التأمين.

جلسة الافتتاح

افتتح المؤتمر اعماله صباح امس في حضور رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص، والوزيرين نور الخليل وجورج قرم، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ونائبيه فهيم معضاد ومروان النصولي، وحشد من المصرفيين اللبنانيين والعرب ورجال مال وتأمين وممثلي مؤسسات مالية من دول قطر والكويت وليبيا ومصر واليمن والاردن ودول اجنبية.

بداية تحدث الامين العام للاتحاد الدكتور عدنان الجندي عن اهمية عقد المؤتمر لجهة توقيته "بين الفية تغيب واخرى تشرق"، ولجهة مضمونه "حيث نعتبر عملية الدمج والتملك خيارا استراتيجيا لمصارفنا ومؤسساتنا المالية لاعادة هيكلتها على اسس تضمن دخولها الناجح الالفية الثالثة". وقال ان اختيار بيروت لعقد المؤتمر انطلق "من تجربتها الرائدة في مجال عمليات الدمج والتملك برعاية قانونية، وبالحرص على اقامة وحدات مصرفية لبنانية قادرة على تطوير السوق المصرفية، وتوظيف هذا التطور في مساندة الجهود الرسمية لتحويل لبنان الى مركز مالي اقليمي بمستوى المنطقة".

طربيه

وفي كلمته، سأل نائب رئيس مجلس ادارة الاتحاد الرئيس والمدير العام لبنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه هل المنطقة العربية مستعدة لمواجهة ظاهرة العولمة العنقودية حيث الاندماجات المتصاعدة والتحالفات احد ادواتها الرئيسية؟ كما سأل: "هل نستطيع اللحاق بركب العولمة او نكون من ضحاياها؟"

وتحدث عن قوانين المناخات الاستثمارية والبيئة القانونية والاقتصادية للعمل والانتاج بين الدول العربية لتصل في حالات معينة الى حدود التناقض. الا انه اشار الى "ان التوجهات الاستراتيجية الجديدة بدأت تغير هذا الواقع. واكد "ان الاندماجات الحاصلة في الاسواق العالمية ليست طارئة بل هي وليدة تطور مستمر مزدوج ومتوازن بين اقتصادات هذه الدول ومؤسساتها"، مشيرا الى ان الحجم الاجمالي للمؤسسات العربية في اي قطاع، لا يوازي حجم مؤسسة واحدة من المؤسسات الكبرى في العالم.

واستند الى التجارب العالمية ليقول "ان نتائج عمليات الدمج لم تكن دائما مشجعة (...) وتاليا ليست هي الطريق الامثل للتطور والنمو وخصوصا بالنسبة الى الاقتصادات الناشئة التي تفيد في حركة تطورها من تنوع احجام المؤسسات العاملة وتنوع خدماتها".

لافتا الى ان التحدي لا يكمن في الحجم، بل في التحولات الناجمة عن الاقتصاد الكلي والمتمثلة ببرامج الاصلاح الاقتصادي الجارية في معظم الدول العربية وتحرير التجارة الدولية مع ما تعنيه من زيادة المنافسة في المجال المصرفي، وكذلك التغيرات الحاصلة في الصناعة المصرفية ذاتها والمتمثلة بنشوء ضوابط ومعايير دولية لتنظيم ثورة الاتصالات والمعلوماتية، واستخدام شبكة الانترنت في العمليات المصرفية والمالية، والتغيير الحاصل في الهياكل التنظيمية للمصارف وتركيبة خدماتها وربطها بالتكلفة والعائد وغيرها من مؤشرات الاداء والربحية.

عبد العزيز

رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الدكتور محمود عبد العزيز توقف مطولا عند مسألة الدمج والتملك في المنطقة العربية، فقال انها باتت خيارا استراتيجيا للقطاع المصرفي العربي في محاولة لاعادة هيكلته وفقا لقواعد واليات جديدة تضمن تنافسيته في خضم عملية العولمة المالية والتحرر المالي. ونبه الى "ان الوقت لم يعد كافياً في ظل حركة الايقاع السريع للتطورات العالمية، فلم يبق لدينا سوى ثلاث سنوات، فاما اللحاق بتيار العولمة واما الرضى والقناعة بما يفرض علينا من تقوقع وتشرذم والعزال".

ولفت الى ان المصارف العربية لم تكن بمعزل عن الاحداث، "بل تفاعلت وكانت طرفا فيها، وخطت في اتجاه التكيف والمواجهة، فبدأت انتهاج افكار جديدة مثل الفكر المصرفي الشامل، كما توجهت لدعم اسواق المال الصاعدة وبناء اسواق مالية ورقابة مصرفية اكثر فاعلية لمواجهة المزات العالمية". الا انه انتقد التطور المصرفي وقال انه "لم يكن مدروسا لجهة سرعته على كل المستويات تماشيا مع المعطيات الطارئة"، لافتا الى "أن حجم التحديات المتجذرة والحاجة الى تسريع الخطى لمضاعفات مندسية وبتوقيت زمني، دفعا مجلس ادارة الاتحاد الى الابتعاد عن "المكلمات" العربية، وتبني فكرة عقد ملتقيات صغيرة العدد، هدفها وضع برنامج زمني يحدد كيفية الاقتراب من التحديات".

واذ انتقد القوانين العربية التي تحول دون الدمج والتملك عبر الحدود العربية "فلا يسمح لمصرف عربي بان يعمل في بلد عربي آخر"، اشار الى "خطوة ايجابية" لبعض الحكومات العربية سجلت في هذا الاتجاه قبل اسبوعين فقط، "علما اننا ندعو اليه منذ ثلاث سنوات". ورأى ان المتغيرات العالمية تفرض على المصارف العربية التحالف والتعاون لبناء صرح مصرفي عربي قوي، يعمل بآلية فاعلة وقادرة ومحترفة، لمواجهة كل التحديات، ليس فقط لتحقيق المكاسب المأمولة في تمويل الاستثمار العربي البيني والتجارة والخدمات البينية، ولكن ايضا لتجنب المخاطر والازمات الحاصلة على الساحة العالمية.

وأمل للبنان المزيد من التقدم بمسيرته "فهو رائد في القطاع المصرفي وفي تطوير كل صناعات الخدمات التي هي الامل الوحيد في تقدم الاتصالات العربية، ويأتي بعدها الاستثمار البيني ثم التجارة والسياحة البينية".

سلامة

وقال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان السيطرة على التضخم والوصول الى الاستقرار في الاسعار يبقيان الهدفين الاساسيين لمصرف لبنان عند رسم سياسته النقدية، مشيرا "الى خفض نسب التضخم الى ما يقارب الصفر في المئة مما يسمح بخفض بنية الفوائد دون تهديد ثبات سعر العملة الوطنية (...) الذي يبقى اهم وسيلة للسيطرة على التضخم على ان يخطع سعرها لضرورة تحقيق اهداف مصرف لبنان بالنسبة الى التضخم".

واكد ان مصرف لبنان يعتمد دائما على تجاوب السوق بالنسبة الى سعر الليرة كما بالنسبة الى تحديد الفائدة.

لافتا الى ان من الاهداف الاخرى للمصرف تأمين التمويل للاقتصاد اللبناني بشروط مقبولة من حيث الآجال والتكلفة الامر الذي يتحقق من خلال تقوية القطاع المصرفي وتدعيم الثقة به "قصد الصول الوحيد والمستائر الاوحد بالقدرات المالية فيه".

واعلن ان المصرف سيسعى مع جمعية المصارف الى اتخاذ المزيد من القرارات الهادفة الى تحسين رسملة القطاع ورفع ملاءته والسيطرة على مخاطره والمرونة في التعاطي مع ظاهرة العولمة من خلال تمكينه من الاحتفاظ بجزء كبير من امواله الخاصة بالعملات الاجنبية، وتمكينه تالياً من تكوين المؤونات المطلوبة بهذه العملات بما يتناسب والاخطار المرتبطة بتسليفاته.

لافتا الى ان القطاع المصرفي اللبناني يحتل المرتبة الاولى في معدلات نمو كل من القواعد الرأسمالية والودائع والسيولة المحلية والموجودات المصرفية، وفي معدل نمو اجمالي الودائع المصرفية الى الناتج المحلي، علما ان قرار اعتماد تصنيف الديون وزيادة نسبة الملاءة الى ١٢ في المئة سيضفيان المزيد من الشفافية ويؤديان الى تمتين الاموال الخاصة.

واشار الى "ان مصرف لبنان سيواصل سياسة تحفيز القطاع على مزيد من الرسملة عبر عمليات الدمج وليس فرضها، وايضا من خلال تشجيعه على اصدار الاسهم والسندات المرؤوسة وتوسيع قاعدة المالكين (...) وسيتابع حض السلطات المحلية على اصدار المزيد من التشريعات لتسهيل العمل المصرفي وعصرنته، وقد اقر اخيرا قانون يجيز لمصرف لبنان تنظيم كل العمليات الالكترونية للمصارف، علما اننا ستصدر قريبا التعاميم التطبيقية التي ستفتح مجالا اوسع لاستعمال الـ ATM والـ IN-TERNET في التداول المصرفي، وتنظيم المقاصة الالكترونية لوسائل الدفع واخضاع المؤسسات التي تتعاطى التحاويل النقدية الالكترونية لترخيص من مصرف لبنان ولمراقبة لجنة الرقابة على المصارف".

ومن بين الخطوات المقررة مستقبلا، قال سلامة ان مصرف لبنان سيصدر قريبا قرارا يلزم فيه كل مصرف بوحدة رقابة داخلية تشمل رقابة دائمة على كل عمليات المصرف، وسيزود الحكومة مشروع قانون يهدف الى حل التشوه الحاصل في التعامل بالشيك لجهة استعماله اداة ائتمان خلافا للغاية المعد لها اصلا، مما يبسط اجراءات التعامل ويعجلها ويختصر مراحل المحاكمة في حال حصول اعتراض على التنفيذ، كما سيتابع مبادرته على صعيد تفعيل سوق المدفوعات المتأخرة، وسيؤدي تداول السند غير القابل للرجوع دورا في ذلك، وسينشئ مصرف مركزية تقويم المدينين يدخل عليها كل مصرف عامل في لبنان.

الحص

الرئيس الحص تحدث عن القطاع التمويلي الذي يشكل احدى ركائز الاقتصاد في اي بلد، ولبنان ينظر اليه على انه "الوسيلة الاكثر فاعلية في تعبئة مدخرات المجتمع في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحقيق توزيع رشيد للاستثمارات بين الصناعات والقطاعات، كما هو الوسيلة الامثل لجذب الرساميل الاجنبية للمساهمة في حركة التنمية". ولفت الى انه كان للبنان الدور الرائد في تطوير هذا القطاع ضمن ثوابت السياسة الاقتصادية التي تفرد بها، لجهة التمسك بالحريات العامة ومنها الحريات الاقتصادية، بما فيها حرية انتقال الرساميل وحرية المبادرة والعمل وحرية تحويل العملة والتمسك بالسرية المصرفية.

وتحدث عن البرنامج الخماسي للتصحيح المالي المتناسق والمترابط باضلاعه ووسائله، فاشار الى انه يهدف في شقه المالي في استعادة الدولة مأبض حركتها الضروري ولتصويب المالية العامة والدين العام تجنبا لاي ازمة، كما يهدف في شقه الاقتصادي الى ازالة العقبات من امام الاستثمار المنتج والنمو الاقتصادي وذلك من خلال اصلاح عمل الوظائف الاقتصادية العامة.

ولفت الى ان الحكومة تمكنت من ابراز حجم المشكلة المالية وشرح الواقع والشروع في تطبيق الاجراءات التي لا بد منها كي يتحقق الانعطاف المنشود باخراج البلاد من الحلقة المفرغة الى الحلقة المجدية، "فنجحت في الحفاظ على استقرار النقد الوطني من خلال فصل الاقتصاد عن السياسة، وضبط العجز من خلال التركيز على ترشيد الانفاق وسد ابواب الاهدار واعتماد الشفافية، كما استطاعت خفض نسبة الفائدة على سندات الخزينة وللمرة الاولى، من ١٦ في المئة الى ١٤ منها لسنتين، مما يساعد على خفض العجز في الموازنة اذ ان خدمة الدين تشكل المصدر الاساسي لهذا العجز".

واعلن ان لبنان يتطلع اليوم الى تحقيق نمو سنوي يراوح بين ٣ في المئة و٥ في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة، ورفع ادائه الاقتصادي الى مرتبة المنافسة العالمية. وقال ان الحكومة شرعت، الى جانب ذلك، في اعداد خطة اقتصادية-انمائية لمواكبة التوجهات والمسارات الدولية، وهي ترمي الى برمجة المشاريع العامة وفقا للاولويات التي اعتمدتها، والى تعزيز النشاطات الانتاجية التي يتمتع بها لبنان بميزات تفاضلية، على ان ينتهي مجلس الانماء والاعمار من وضعها نهاية السنة الحالية.

وانتقل الى الحديث عن العولمة، فقال "ان التحديات المرفوعة من جرائها فرضت على قطاع الخدمات المالية البحث في افضل الخيارات المتاحة لمواجهة التحدي، فاجتاحت العالم في السنوات الاخيرة موجة من اكبر عمليات الاندماج والتملك والتجميع وخصوصا بين الشركات العالمية الكبرى لا سيما المصارف وشركات التأمين". مشيرا الى ان هذه العمليات "تنتج كيانات قوية تستطيع تحقيق مكاسب عدة منها الصمود امام المنافسة العالمية بمعايير دولية، وخفض النفقات بالافادة من وفورات الحجم الكبير والوجود في اسواق جديدة، ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، فضلا عن تدعيم القواعد الرأسمالية وتنمية الاستثمار في رأس المال البشري". وقال ان القطاع المصرفي اللبناني شهد في السنوات الثلاث الاخيرة نحو ٣٠ عملية دمج او تملك ساهمت في تعزيز وضعيته وبنيته وفي قيام مصارف كبيرة نسبيا قادرة على المنافسة، بالاضافة الى عمليات اندماج في بعض الدول العربية كالسعودية والاردن وعمان، مذكرا بان هذا التوجه نحو الاندماج والتكتل يجب ان يتم على اسس واضحة وشفافة تؤدي الى الاهداف المنشودة كما تتطلب توافر بيئة مناسبة وظروف ملائمة.

جلسات الاعمال

وبعد جلسة الافتتاح، عقدت الجلسة الاولى بعنوان "التغيرات الاقتصادية والمالية المصرفية العربية والدولية ومبررات الدمج والتملك" برئاسة رئيس الاتحاد عبد العزيز، وتحدث فيها كل من نائب رئيس البنك الدولي الدكتور ابرهيم شحاتة عن "التطورات العالمية وظروف الدمج والتملك في القطاع المالي" ونائب الرئيس التنفيذي في المؤسسة العربية المصرفية حاتم ابو سعيد عن "عمليات الدمج والتملك العالمية داخل القطاع المالي واتجاهاتها"، ورئيس بنك الاستثمار المالي الدكتور عبد الرحيم حمدي عن "المبررات الاقتصادية والمالية للدمج المصرفي في المنطقة العربية".

وتناولت الجلسة الثانية "المتطلبات الاساسية لعمليات الدمج والتملك" فترأسها رئيس المديرين العامين في بنك الكويت الوطني ابرهيم دبدوب وتحدث فيها الدكتور فريد النجار الاستاذ الاستشاري لدى المنظمات الدولية عن "التجارب العالمية في عمليات الدمج والتملك"، ونقيب خبراء المحاسبة المحازبين في لبنان الدكتور مروق الياقي عن "الاساليب المختلفة لتقويم المراكز المالية في اطار عمليات الدمج والتملك"، وتوقف عند عملية التقويم لجهة الموجودات ورسملة الدخل ومنافع المالك والسوق، وخلص الى "ان الدقة في تحديد القيمة السوقية لاي منشأة تختلف بحسب حجم المعلومات المتاحة وخبرة الشخص الذي يقوم باعداد التقويم. وتناول رئيس شركة "داتا انفستمنت" الزميل معن برازي "تحليل متغيرات اسواق الاسهم في عمليات الدمج" والعضو المنتدب لمؤسسة "ميريل لينش" بول رافايل "دور المصارف الاستثمارية في عمليات الدمج والتملك".

وتحت عنوان "الاطار العام لحوافز الدمج والتملك" انعقدت الجلسة الثالثة برئاسة محافظ سلطة النقد الفلسطينية الدكتور فؤاد بسيسو، وتحدث فيها النائب الثاني لمحاكم مصرف لبنان فهيم معضاد عن "حوافز الدمج المصرفي مع الاشارة الى التجربة اللبنانية"، فدعا الى ضرورة ايجاد التشريعات والقوانين اللازمة لذلك، لافتا الى ان مصرف لبنان يعتمد سياسة لا تتناقض مع الخدمات المصرفية وخصوصيتها علما انه فرض عمليات الدمج عموديا وليس افقيا. وقال: "نعمل حاليا لحماية القطاع المصرفي وتحصينه، وخصوصا ان موجوداته تشكل نحو ٢٣٥ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. واذ نسعى من عمليات الدمج الى اقامة وحدات مصرفية كبيرة، نشدد على التزام مبدأ الشفافية في نشر المعلومات والبيانات المالية، ونعتبر ان تطبيق المعايير الدولية في ما يتعلق بانظمة المحاسبة متوافر والرقابة على المصارف تتوافق مع شروط لجنة بال الدولية وتعليماتها". كما تحدث في الجلسة الامين المساعد لاتحاد المصارف العربية الدكتور فؤاد شاكر عن "الحوافز الاساسية والتشريعية المطلوبة لتشجيع الاندماج المصرفي في المنطقة العربية".

السفير

الخميس ٣٠ ايلول ١٩٩٩ – العدد ٨٤١٣

مشروع إقامة مصرف عربي مشترك لم يلق التأييد الكافي

طربيه: الإصدارات الخارجية للدولة سوّقت بفوائد مثلى نتيجة دعم ومشاركة المصارف المحلية

يعتبر الدكتور جوزف طربيه ان استمرارية الاقتصاد اللبناني مبنية على قاعدة قوية أساسها القطاع المصرفي الذي نجح بتجاوز حدوده الداخلية عبر استقطاب المستثمرين الخارجيين فضلاً عن الودائع والمدخرات الخارجية.

ويشغل الدكتور طربيه مناصب عدة في الهيئات المصرفية، فهو نائب رئيس اتحاد المصارف العربية، وعضو مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان، وعضو مجلس إدارة ـ مدير عام بنك الاعتماد اللبناني الذي كان ضمن ملكية مصرف لبنان واشتركته مجموعة استثمارية عربية ضخمة.

ويرى طربيه أن المصارف نجحت في التعويض عن التأخير الذي أصابها في سنوات الحرب، وسارعت الى مواكبة التطورات العالمية على الصعيد التكنولوجي والادارة والموارد البشرية مما ساعدها على تحقيق معدلات جيدة من «الربحية» والمساهمة بالتالي في تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني.

ويقر طربيه بتباطؤ نمو الودائع المصرفية في النصف الأول من هذا العام، إلا أنه يشير الى تحسن واضح في شهري تموز وآب، وتوقع ان تشارك المصارف في الاكتتابات في إصدار سندات الدين الخارجية للدولة اللبنانية لأن من مصلحة هذه المصارف نجاح الاصدار مشيرا الى ان الدولة استطاعت في الاصدارات السابقة الحصول على أسعار فائدة أقل من البلدان الأخرى الماثلة نتيجة الظروف التي أوجدتها مشاركة المصارف المحلية والمستثمرين اللبنانيين في هذه الاصدارات.

ويشدد طربيه على أهمية وضرورة تسويق لبنان في الخارج، ويرى ان هذا التسويق لا يزال ضعيفا.

ويوضح أن المشروع الذي طرحه اتحاد المصارف العربية لإقامة مصرف عربي مشترك عملاق، لم يلق التأييد الكافي وبالتالي لم يتجاوز هدف التشجيع على العمل العربي المشترك.

وهنا نص الحديث:

أداء القطاع المصرفي

■ كيف تنظر الى أداء القطاع المصرفي؟ وهل تعتقد ان هذا القطاع يقوم بدوره في الاقتصاد؟

□ ان عنوان استمرار الاقتصاد اللبناني، هو سلامة وصحة وصلابة وحسن أداء القطاع المصرفي، وهذا يظهر جليا لدى المتابعين للأمور، ولا سيما ان القطاع المصرفي كان عماد تمويل القطاع العام والقطاع الخاص في السنوات الماضية، واستطاع دائما ان يؤمن الموارد سواء من السوق الداخلية أو من الأسواق الدولية، ولذلك شكل القطاع المصرفي دوما أداة استراتيجية للاقتصاد اللبناني، وخاصة انه تعرض لتنقية مستمرة، مما جعله القطاع الوحيد الذي يكاد يخلو من أي شوائب، وهذا بفضل نجاح المصارف اللبنانية في تلبية مختلف المتطلبات الدولية والداخلية التي فرضها مصرف لبنان على صعيد الملاءة وعلى صعيد الشفافية والأداء الاداري ومعالجة قضايا المعلوماتية، اذ ان هذا القطاع بات جاهزا ومستعدا لمواجهة كل الطوارئ التقنية والادارية المتعلقة بمشكلة العام ٢٠٠٠... وأعتقد ان استمرارية الاقتصاد اللبناني مبنية على قاعدة قوية أساسها القطاع المصرفي الذي لم يعد بالفعل قطاعا مصرفيا داخليا فقط، إذ دخلت إليه مجموعات خارجية بمعنى انه لم يستقطب الودائع فحسب وإنما الاستثمارات أيضا. وباتت في بنية الملكية للمصارف مجموعة عربية ودولية مما أعطى هذا القطاع زخما إضافيا وجعله على اتصال وتواصل مع مصادر الرساميل الخارجية، كما انه استدرك في السنوات الأخيرة التأخير الذي عانى منه في سنوات الحرب وعمل على مواكبة التطورات على صعيد التكنولوجيا والأداء والموارد البشرية. وحقق القطاع المصرفي قفزات كبيرة، وهذا يتبين في إدخال خدمات الدفع الإلكتروني وأجهزة الصراف الآلي، إذ ان عدد أجهزة الصراف الآلي ارتفع في سنتين فقط الى ما يوازي نصف عدد الفروع المصرفية، أي انها تتجاوز ٣٥٠ جهازا، علما بأن مصرف لبنان أتاح أمام المصارف مؤخرا وضع أجهزة الصراف الآلي خارج نطاق مقرات المصارف وفروعها. وهذا التدبير سيساعد القطاع المصرفي على تطوير خدماته. إذاً يظهر اننا أمام طفرة تكنولوجية فضلاً عن حسن الأداء و«الربحية» ايضا، إذ ان المصارف حققت طيلة السنوات الأخيرة الماضية وربحية جيدة مما ساهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني لأن قوة المصارف تأتي من سلامة الاقتصاد، إذ لا يمكن للقطاع المصرفي أن يحصل على ما حصل عليه لجهة استقطاب مدخرات اللبنانيين ولجهة التحويلات من الأسواق الدولية لولا وجود الثقة بالاقتصاد اللبناني.

ان تعامل المصارف مع الاقتصاد اللبناني، يتم في إطار السلامة والأداء، ولا أتكلم هنا عن النمو، وإنما عن الأساسيات في الاقتصاد ولا سيما القطاع الخاص، فهذه الأساسيات هي التي تنشط المصارف وتساعدها على تحقيق الأرباح، والمعروف ان المصارف اللبنانية لا توظف في الخارج وإنما تخصص معظم توظيفاتها في إطار الاقتصاد اللبناني. وبالتالي فإن نجاحها في تحقيق الأرباح يدل على ان عملها يتم ضمن ظروف اقتصادية مقبولة.

تباطؤ الاقتصاد

■ يلاحظ ان هناك تباطؤا في الاقتصاد، وهذا ينطبق أيضا على نمو الودائع المصرفية، الى ماذا يؤشر هذا الأمر؟

□ لا شك بان هناك تباطؤا في النمو، وقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة سجالا حول معدلات النمو الحقيقة نظرا لضعف المعطيات الاحصائية في لبنان، ولكن يمكننا ان نلمس المؤشرات الاقتصادية لهذا العام التي تختلف عن العام الماضي، فإذا كنا نتابع تطور الودائع المصرفية في النصف الأول من العام الحالي فإننا نجد ان النتيجة محبطة، إلا ان هذه النتيجة تغيرت في الشهرين الأخيرين. لذلك لا نستطيع ان نتوقع كيف ستكون النتيجة في نهاية العام، علما بأن بداية النصف الثاني كانت جيدة، وهذا لا يعني ان النتائج العامة للعام ١٩٩٩ ستكون مثلى بالمقارنة مع الأعوام السابقة فمعدل النمو قد يزيد قليلا أو يقل قليلا عن واحد في المئة.

وكما سبق لي ان ذكرت، ما يهمنا الآن هو التوقف عند الأساسيات في الاقتصاد، فهذه الأساسيات تعبر عن الثقة بالاقتصاد التي تمكن المصارف والدولة من استقطاب التمويل والاكتتابات في سندات الخزينة وهي التي تساعد على الانقلاب الفعلي في اتجاهات سوق النقد لصالح الليرة.

الإصدارات

■ برأيك، ما هي فرص نجاح الإصدار الجديد للدولة من سندات الدين الخارجية، ولا سيما بعد ارتفاع الفائدة الأميركية؟ وهل هناك اتصالات معكم لمشاركة المصارف المحلية في الاكتتاب بهذا الاصدار؟

□ أولا، لا شك بان الاصدار سيتم لأن هناك التزاما من المصارف الدولية التي وقعت عقد التلزيم بأن تتولى تغطية هذا الإصدار.. أما كيف ستتم تغطية قيمة الإصدار من الداخل أو من الخارج، فهذا الموضوع يعود لمديري الإصدار، علما بأن نية الدولة ترمي الى تمويل الإصدار بمعظمه من الخارج وهذا الأمر تطمح إليه المصارف أيضا، لأننا سامحنا بما فيه الكفاية في تمويل حاجات القطاع العام سواء عن طريق سندات الخزينة بالليرة أو بالعملات الأجنبية.



د. جوزف طربيه

طبعا، القطاع المصرفي مجند دائما لمد يد العون، لأن من مصلحة هذا القطاع ان ينجح الاقتصاد.

ومما لا شك فيه ان إصدار أي ورقة مالية في الأسواق الخارجية سيتأثر بالمعطيات الدولية، ولا بد من الاشارة الى ان الدولة غير ملزمة بحجم إصدار معين، وهي قادرة على التعامل مع الكمية بالطريقة التي تراها مناسبة، وأعتقد انه في الظروف الراهنة، يفضل عدم تغطية كامل الكمية المقررة إذا كانت الشروط الخارجية غير مؤاتية ولا سيما ان ليس هناك حاجة ملحة وضرورة قصوى لاجراء الاصدار في موعد محدد او حجم محدد... وأخلص الى

AL-ITIMAD
الاعتماد
مجلة المال والاقتصاد والنفط
كانون الثاني – شباط ١٩٩٩

السعيدي يبحث مع اتحاد المصارف العربية في جذب الرساميل والمحافظة على الميزات التفاضلية
د. طربية: القطاع المصرفي اللبناني محط ثقة الممولين والمستثمرين العرب



الوزيران السعيدي والخليل والنائب الهراوي (دالاتي ونهرا)



الدكتور جوزف طربيه نائب رئيس اتحاد المصارف العربية



الوزير السعيدي مع التجار وبدا الى يساره رئيس جمعية تجار بيروت نديم عاصي (دالاتي ونهرا)

بحث وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور ناصر السعيدي مع وفد من اتحاد المصارف العربية في ضرورة المحافظة على الميزات التفاضلية للاقتصاد وتشريع ادوات مالية حديثة لتنمية السوق المالية.

ودعا السعيدي المستوردين اثناء لقائه بهم الى العمل على التصنيع المحلي لانه اساسي ويفعّل القطاعات الانتاجية، وخصوصا في مجال التصنيع الزراعي.

وضم وفد اتحاد المصارف العربية نائب الرئيس الدكتور جوزف طربية والامين العام الدكتور عدنان الهندي واعضاء وفد امانة الاتحاد الذي زار لبنان. وتركز البحث على تعزيز التعاون بين الاتحاد ولبنان.

طربيه

وصرح طربيه على الاثر: ان الوفد تشاور مع الوزير السعيدي في تعزيز التعاون بين اتحاد المصارف العربية ولبنان، وخصوصا ان الاتحاد يمثل اكبر مجموعة مالية في المنطقة العربية ويطلع الى لبنان والاقتصاد اللبناني بنظرة ايجابية. واشار الى ان القطاع المصرفي اللبناني هو محط ثقة الممولين والمستثمرين العرب وان ودائع غير المقيمين داخل المصارف اللبنانية قاربت الخمسة مليارات دولار اميركي وقسم كبير منها ودائع عربية. كما ان الاستثمارات العربية، وخصوصا في الطلين المصرفي والعقاري، لا تزال تتوجه الى لبنان وكلها استثمارات طويلة الاجل تؤكد الثقة بالاقتصاد اللبناني وبمستقبله. واضاف: وتعاورنا ايضاً في موضوع الميزات التفاضلية التي يتمتع بها الاقتصاد اللبناني وضرورة المحافظة عليها وتطويرها وتشريع ادوات مالية حديثة لتنمية السوق المالية لا سيما وان الوزير اشرف خلال مسؤولياته السابقة في المصرف المركزي على وضع مشاريع عدة في هذا الخصوص منها مشروع التمويل التأجيري ومشروع تنظيم الاسواق المالية ومشروع وسائل الدفع الالكترونية وغيرها من المشاريع التي ستساعد على تعزيز البنية المالية للبنان.

وكان السعيدي استقبل وفد نقابة مستوردي المواد الغذائية برئاسة جوزف عور ثم التقى الجمعيات التجارية في بيروت وجرى بحث في موضوع الاوكازيون وشروطه. وتسلم من وفد نقابة وكالات الدعاية والاعلان مشروع تحويل النقابة الى نقابة مهنية والنائب الياس سكاف مع وفد من مربي الدواجن. وكان السعيدي التقى وفد جمعية شركات التأمين برئاسة طنوس فغالي وبحث معهم في شؤون تهم القطاع.

السعيدي يلتقي هيئات اقتصادية وقطاعية نسناس: لتخصيص حقيقي منظم ومراقب

واعلن رئيس اللجنة النيابية للمال والموازنة خليل الهراوي ان هناك مشروعا متكاملا لجهة ضبط الانفاق غير المجدي او دمج الادارات والمؤسسات.

واكد رئيس تجمع رجال الاعمال روجيه نسناس ضرورة ان يضطلع القطاع الخاص بدور اكبر مما كان له في السابق، واوضح ان التجمع هو من دعاة تخصيص حقيقي منظم ومراقب مراقبة فعالة.

وكان وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور ناصر السعيدي التقى وزير الاعلام والمهجرين انور الخليل يرافقه النائب خليل الهراوي، وعرض معهما الاوضاع المالية والاقتصادية.

وعن الموضوع الاقتصادي والمديونية والعجز قال السعيدي: هناك مشروع كامل متكامل، ان لجهة ضبط الانفاق غير المجدي في الادارات او دمج الادارات وبعض المؤسسات، ومن جباية افضل وتخفيف قيمة الدين العام من خلال بعض مشاريع التخصيص. وهناك مشروع كامل لا يمكن ان ندخل في تفاصيله، وهذه هي العناوين الكبرى التي يمكن ان نرتاح اليها في المستقبل.

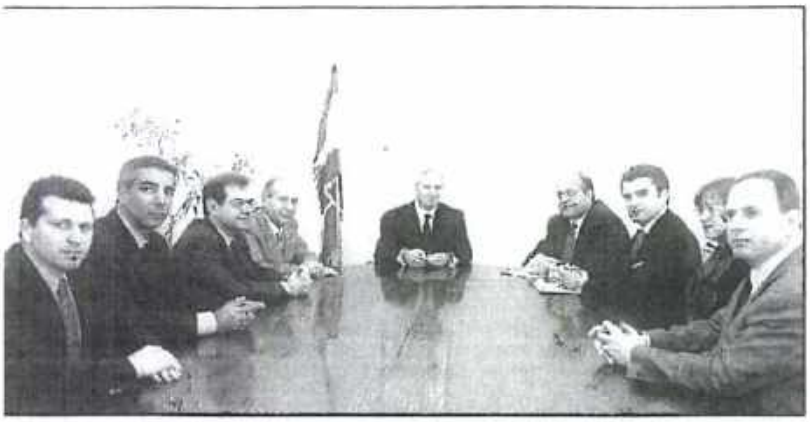
تجمع رجال الاعمال

والتقى السعيدي بعد ذلك وفد تجمع رجال الاعمال برئاسة روجيه نسناس الذي وصف اللقاء بالبناء والايجابي. وقد ناقشنا في خلاله الاوضاع الاقتصادية اللبنانية، وبرنامج الوزير السعيدي الاقتصادي، وشرحنا له موضوع الركود الاقتصادي الذي يملك معلومات كبيرة عنه، وخصوصا ما يتعلق منه بالمؤسسات اللبنانية المتوسطة التي تشكل العصب الاساسي للاقتصاد اللبناني وتشكل نسبة ٧٠ او ٨٠ في المئة من هذا الاقتصاد.

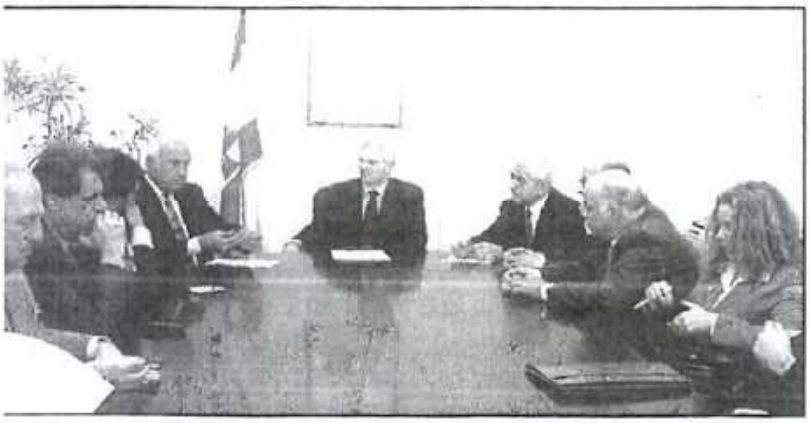
وابدى نسناس تفاؤله بعد هذا الاجتماع وقال: النقطة الاهم اليوم هي معالجة خدمة الدين العام، وضرورة ان يضطلع القطاع الخاص اللبناني بدور اكبر مما كان له قبل سنوات، لان القطاع الخاص كان دائما الاساس في لبنان، ولا يمكن اليوم العمل من دونه.

واوضح ان تجمع رجال الاعمال وهو من دعاة تخصيص حقيقي منظم ومراقب مراقبة فعالة وهو نظام موجود في اكثر البلدان... وانا لا اريد ان ادخل في السياسة، نحن نتحدث فقط في الاقتصاد ومقتنعون اليوم ان خفض الدين يكون في التخصيص وضبط المصاريف والاصلاح الاداري.

ثم التقى السعيدي وفداً من اتحاد الحرفيين وبحث معه في اوضاع قطاعية تتعلق بتجارة الاقمشة ورسم اشتراك الافران في الضمان الاجتماعي وجمعية شركات الضمان برئاسة طنوس فغالي.



السعيدي مع وفد تجمع رجال الاعمال وبدا الى يساره روجيه نسناس (دالاتي ونهرا)



مع جمعية شركات الضمان برئاسة طنوس فغالي الذي بدا عن يمينه

مذكرة لتحريك العجلة الاعمارية

اعلنت جمعية متنشي وتجار الابنية في لبنان في بيان لها ان وفداً منها زار الرئيس الحص وقدم له مذكرة تقترح السبل لتحريك العجلة الاعمارية.

الاصلاح الضريبي لابرام الشراكة

ألح رئيس وفد المفوضية الاوروبية في لبنان ديميتريس كوركولاس على الحكومة اللبنانية اعتماد اصلاحات ضريبية لتسهيل التوصل الى اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي.

النهار

الجمعة ٨ كانون الثاني ١٩٩٩

تنفيذ القانون في حق مخالفي نظام الأوكازيون

السعيدي يبحث مع اتحاد المصارف العربية في جذب الرساميل والمحافظة على الميزات التفاضلية

بحث وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور ناصر السعيدي مع وفد من اتحاد المصارف العربية في ضرورة المحافظة على الميزات التفاضلية للاقتصاد وتشريع ادوات مالية حديثة لتنمية السوق المالية.

ودعا السعيدي المستوردين اثناء لقائه بهم الى "العمل على التصنيع المحلي لانه اساسي ويفعّل القطاعات الانتاجية، وخصوصا في مجال التصنيع الزراعي".

واكد انه سيعمد الى تنفيذ القانون في حق التجار المخالفين. وضم وفد اتحاد المصارف العربية نائب الرئيس الدكتور جوزف طربيه والامين العام الدكتور عدنان المنجي واعضاء وفد امانة الاتحاد الذي يزور لبنان حاليا،وتركز البحث على تعزيز التعاون بين الاتحاد ولبنان.

طربيه

وصرح طربيه على الاثر: "ان الوفد تشاور مع الوزير في تعزيز التعاون بين اتحاد المصارف العربية ولبنان، وخصوصا ان الاتحاد يمثل اكبر مجموعة مالية في المنطقة العربية ويتطلع الى لبنان والاقتصاد اللبناني بنظرة ايجابية". واشار الى ان "القطاع المصرفي اللبناني هو محط ثقة الممولين والمستثمرين العرب، وان ودائع غير المقيمين داخل المصارف اللبنانية قاربت الخمسة مليارات دولار اميركي وقسم كبير منها ودائع عربية. كما ان الاستثمارات العربية، وخصوصا في العقارين المصرفي والعقاري، لا تزال تتوجه الى لبنان وكلها استثمارات طويلة الاجل تؤكد الثقة بالاقتصاد اللبناني وبمستقبله". واضاف: "وتحاورنا ايضا في موضوع الميزات التفاضلية التي يتمتع بها الاقتصاد اللبناني وضرورة المحافظة عليها وتطويرها وتشريع ادوات مالية حديثة لتنمية السوق المالية لاسيما وان الوزير اشرف خلال مسؤولياته السابقة في المصرف المركزي على وضع مشاريع عدة في هذا الخصوص منها مشروع التمويل التأجيري ومشروع تنظيم الاسواق المالية ومشروع وسائل الدفع الالكترونية وغيرها من المشاريع التي ستساعد على تعزيز البنية المالية للبنان".

مستوردو المواد الغذائية

وتمنى السعيدي في لقائه وفد نقابة مستوردي المواد الغذائية الذي ترأسه جوزف عوز، ان تكون اللقاءات ثمرية "لمعالجة المشكلات التي تهم هذا القطاع وخصوصا لجهة المعاملات في المرفأ وتخليص البضائع والرسوم الجمركية وتكلفة المواد المستوردة، والعمل معا من اجل مصلحة المستهلك".

وطالب بتطبيق المعايير العالمية في ما يخص الشركات التي تستورد الماكولات "لانها مسؤولية مهمة ويجب الا تهمل هذا العمل".

من جهتها طالبت النقابة باعطائها مهلة لدرس هذا الموضوع، والعمل على تصحيح المرسوم رقم ٦٥٠٤ المتعلقة بمراقبة بعض المواد الغذائية "والذي لم يعد يتماشى والقوانين الحديثة العالمية".

لجنة تأهيل الاهراءات

ورأس السعيدي اجتماعا للجنة تأهيل اهراءات مرفأ بيروت وترميمها في حضور المدير العام لمكتب الحبوب والضمندر السكري انطوان الخوري واعضاء اللجنة. ودرست المراحل التي مر بها مشروع اعادة التأهيل والاجراءات الواجب اتخاذها لمتابعة التنفيذ على ان تعقد اجتماعات لاحقة للغاية نفسها.

الاوكازيون

تم عقد اجتماعا مع الجمعيات التجارية في بيروت بحث خلاله في موضوع الاوكازيون وشروط اتجاحه خلال الفترة التي حددها بين ٩ كانون الثاني و٧ شباط.

ودعا السعيدي التجار "الى المحافظة على الصدقية في التعامل وان تكون الخفوض المنوي تقديمها على البضائع صحيحة".

وأوضح انه سيصدر قرارا سيسمح بموجبه للتجار بتنمية المبيعات على مدار السنة من دون تقديم تصريح يتضمن كيفية تقديم علاوات على المبيع والجوائز المتعلقة بهذا الموضوع.

وأكد انه سيعمد الى تنفيذ القانون في حق المخالفين.

وتسلم من وفد نقابة وكالات الدعاية والاعلان مشروع تحويل النقابة الى نقابة مهنية.

والتقى النائب الياس سكاف مع وفد من نقابة مربي الدواجن برئاسة جان الهواء، وتمحور اللقاء على اوضاع هذا القطاع لجهة التسعير وغيرها.

ومن المقرر ان يلتقي التاسعة صباح اليوم وفدا من جمعية تجار زغرتا – الزاوية لعرض اقتراحات حول التنمية التجارية في المنطقة والجوار.

الديار
لسياسة • سياسة • مستقلة
الاحد ١٣ كانون الاول ١٩٩٨

الحص التقى الاتحاد العمالي والمصارف العربية

ابو رزق : نطالب بتصحيح الاجور ونرفض الخصخصة

طربيه : الاستثمارات في لبنان بمنأى عن أي تأثير

لينا الحصري زيلع

طالب رئيس الاتحاد العمالي العام الياس ابو رزق بتصحيح الاجور في مقابل توقيع عقد امان اجتماعي يضمن الاستقرار وينظم علاقات العمال والانتاج لمدة محدودة من الزمن.

ورفض ابو رزق الخصخصة لانه لا يريد ان يباع القطاع العام بهذه السهولة. ونطالب باسترداد الهاتف الخليوي، وقطاع النفط وجمع النفايات والبريد.

استقبل رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص وفداً من الاتحاد العمالي العام برئاسة الياس ابو رزق الذي قال: زيارتنا للرئيس الحص هي زيارة تهنئة بمناسبة توليه رئاسة الحكومة الجديدة وخلال هذه الزيارة عرض الاتحاد العمالي العام اوضاعه ومطالبه على كل المستويات، سواء كان على مستوى العام او على المستوى المطلبي.

عرضنا الاوضاع الاقتصادية، الصعبة، وما نتج عنها من اوضاع معيشية اصعب، نحن لا نستطيع ان نرى شريحة كبيرة من اللبنانيين تتمتع باموال وغنى فاحش نتيجة كل الذي حصل في السابق. ونحن كشعب وعمال وفقراء ندفع الثمن والفواتير وثمن كل المشاكل والمصائب التي ورثناها. مطلب المحاسبة كان مطلباً اولياً من رئيس الحكومة. ونحن كاد حاد عمالي عام نتمسك فيه لانه لا يجوز ان تمر هذه الامور. نحن لا نطالب الانتقام من احد ولكن الذين اصبحوا اغنياء على حساب الشعب وعلى حساب الفقراء واصحاب الرواتب، يجب محاسبتهم.

النقطة الثانية هي موضوع الحريات العامة والحريات الاعلامية والنقابية تحديداً، في هذا الاطار، وانسجاماً مع خطاب القسم لرئيس الجمهورية وتطبيقاً للدستور، نطالبنا من دولته ان يتخذ قراراً بالغاء قرار منع التظاهر الذي هو قرار جائر بحق الدستور وبحق الحرية في البلد. كما طالبنا بتطبيق القوانين.

وقال: وطالبنا بتصحيح الاجور، قلنا للرئيس ان العمال منذ ثلاث سنوات واجورهم مجمدة لا يجوز ان تتم كل الامور على حساب الاجور، والذي هو عمل اساسي وهذا التصحيح نتيجة التعويض لقوة شرائية خسرتها الاجور بفعل التضخم الحاصل في البلد، وبالمقابل نحن على استعداد تام لتوقيع عقد امان اجتماعي يضمن الاستقرار وينظم علاقات العمل والانتاج لمدة محددة من الزمن يتفق عليها بين الاتحاد العمالي العام وبين اصحاب العمل وبين الدولة، هذا الميثاق للعقد الجماعي هو الذي يمكن ان يخلق نوعاً من الاستقرار والمناخ الجيد في البلد لمدة محددة من الزمن ونحن منذ ست سنوات نتحدث بهذا الموضوع ولكن للاسف لم يسمع لنا احد.

أما موضوع الخصخصة، ان موقف الاتحاد العمالي العام هو موقف ثابت من هذا الموضوع، موقف رافض للخصخصة بشكل عام لكن بالمقابل نحن نرفض هذا الامر ليس للتعنت لكن نحن لا نريد ان يباع القطاع العام بهذه السهولة كما جرى في القطاعات التي تم تخصيصها، بل نحن نطالب باسترداد الهاتف الخليوي واسترداد قطاع النفط وجمع النفايات والبريد، لان هذه القطاعات هي قطاعات مربحة للدولة بينما يترك على كاهل المواطنين وعلى الخزينة القطاعات العامة والتي يمكن ان لا يتولاها القطاع الخاص وهي قطاعات مكلفة وغير رابحة.

وقد وضعنا انفسنا بتصرفه ويتصرف الحكومة ونحن على استعداد تام للتعاون الكامل من اجل الوصول الى التغيير الكامل والانقاذ الشامل.

سئل: ما هو موقف الرئيس الحص من كل هذه المواضيع؟

اجاب: الرئيس الحص كان متفهماً لكل هذه الامور وقال انها مطالب محقة وبالتالي سيدرس معنا تفصيلياً في جلسات اخرى ودرس كل مطلب على حده.

سئل: ما هو رأي رئيس الحص بمطلب المحاسبة كيف ستتعاون الدولة بهذا الامر؟

اجاب: اترك هذا الموضوع للرئيس الحص وللحكومة وللرئيس لحود ونحن عبرنا عن موقفنا.

وفد اتحاد المصارف العربية

وكان استقبل الرئيس الحص عند الساعة التاسعة صباحاً في السراي الكبير وفد اتحاد المصارف العربية المؤلف من نائب رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه والامين العام الدكتور عدنان الهندي ووفد الامانة العامة.

بعد اللقاء قال طربيه: كنا مرتاحين الى الكلام الذي سمعناه خصوصاً وان الاتحاد يضم اكبر مجموعة اقتصادية عربية وهو ممثل في العالم العربي يتتبع الوضع الاقتصادي في لبنان وقد اثلج صدرنا ما سمعناه على صعيد سياسة الحكومة بالنسبة للوضع الاقتصادي وهي تتضمن تطميناً للمستثمرين باستمرارية النظام الاقتصادي اللبناني الذي يؤمن بنية استقبالية ممتازة للاستثمارات وبالتالي فإن لبنان مستمر وسائر على سياسة تشجيع الاستثمارات التي لها في لبنان الموطئ الجيد والعائد الممتاز، وخرجنا من الاجتماع مرتاحين لما سمعناه ونعتقد ان الاستثمارات في لبنان هي في منأى عن اي تأثير وبالتالي ان الازدهار الذي تبشر به الحكومة هو ازدهار فعلي ومستمر.

سئل: كيف ترون الوضع الاقتصادي في لبنان كاتحاد ومصارف:

اجاب: ان تقييم اتحاد المصارف للاقتصاد اللبناني هو ان هذا الاقتصاد مستمر في حسن الاداء وبالطبع ان المسيرة الاقتصادية تتطلب متابعة لموضوع العجز في الميزانية العامة ومعالجة العجز يجب ان تكون من ضمن برنامج مرحلي اذ لا يمكن تخطي العجز دفعة واحدة انما من ضمن برنامج يعالج الاولويات ويتضمن بالتالي رؤية مرحلية لما يجب ان يكون عليه تعزيز الايرادات العامة وترشيد الانفاق بشكل يؤدي الى استيعاب العجز المالي في الموازنة بصورة تدريجية ونحن نعتقد ان للحكومة سياسة في هذه الناحية خصوصاً وانها تتضمن في عدادها اربعة رجال اقتصاديين معروفين وعلى رأسهم دولة الرئيس ونعتقد ان التركيبة الحكومية ستولي موضوع الاقتصاد العناية الفضلى ونحن مطمئنين الى ما سمعناه.

البيان الاقتصادية
سلة مالية اقتصادية أسبوعية
العدد 325 – كانون الاول (ديسمبر) 1998

مؤتمر المصارف العربية يشدد في توصياته على تبني معايير الحذر في الانفتاح



الجلسة الافتتاحية ويظهر من اليمين: فريد روفايل، رياض سلامه، فؤاد السنيوره ود. جوزف طربيه



د. عدنان الهندي يفتتح المؤتمر

السنيورة: ٤ متطلبات لنجاح التعاون المصرفي العربي

سلامة: لبنان تجاوز ازماته بمحافظته على الثقة بنظامه

دعا مؤتمر اتحاد المصارف العربية لعام ١٩٩٨ الدول العربية الى الاستفادة من دروس الازمة الاقتصادية الآسيوية والعمل على تحصين اجهزتها المالية وتطوير اسواقها وتبني معايير الحذر في عملية الانفتاح على العالم الخارجي.

ومما جاء في التوصيات التي تلاها نائب رئيس الاتحاد ورئيس المؤتمر الدكتور جوزف طربيه «ان العولمة الاقتصادية تشكل فرصة وتحديا في آن واحد، اذ ينبغي على الدول والمصارف العربية الاستفادة من عملية انفتاح الاسواق الاقتصادية والمالية بعضها على البعض الآخر، لكن لا بد من ان تكون المواكبة حذرة ومدروسة لتجنب المخاطر التي ترافق عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي».

واعتبر المؤتمر ان الدول العربية واسواقها المالية ومصارفها كانت اقل تأثرا من العديد من دول العالم الاخرى بما حدث من أزمات في العالم الناشئ والاسواق المالية الدولية، نظرا لقلة حجم الاندماج في الاقتصاد العالمي، والى التوظيفات العربية القليلة في الاسواق المالية الدولية.

ورأى ان الصناعة المصرفية احد اكثر الجوانب قبولا للتحدي والتأثر بالمتغيرات الدولية، كما انه من الطبيعي والضروري ان تتغير وتتكيف استراتيجية التنمية في القطاع المالي العربي بما يضمن التفاعل مع الاحداث والمتطلبات العالمية بسرعة وكفاءة، مما يقتضي التحرير الكامل للنظام المصرفي العربي وعصرنته وانفتاحه على الاقتصاد العالمي.

وكانت بيروت شهدت اكبر تجمع مصرفي في افتتاح المؤتمر في الكورال بيتش حيث مثل رئيس مجلس الوزراء السيد رفيق الحريري، وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة، مفتتحا، بحضور حاكم المصرف المركزي رياض سلامة، رئيس جمعية المصارف فريد روفايل، نائب رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه والامين العام للاتحاد عدنان الهندي الذي تفل اعتذار رئيس الاتحاد محمود عبد العزيز لعدم تمكنه من الحضور، وحضر المؤتمر ايضا عدد من الوزراء والنواب وفاعليات اقتصادية.



من اليمين: اندرو كانتفهام، بول رفايل، محمد بلعرج، ابراهيم دبدوب، د. زياد قريش، د. تيسير عبد الجابر وحسن خليل



من اليسار: اندرو كانتفهام، معن برازي، هيثم خليل، عدنان الاسعد، د. فؤاد شاكر وايلي الحاج

سلامة

حاكم مصرف لبنان رياض سلامة رأى في كلمة القاها في المناسبة «ان لبنان استطاع تجاوز الازمات الاقتصادية عن طريق المحافظة على الثقة بنظامه المالي والمصرفي والتي ارتكزت على عناصر منها:

– التصحيح الذي تبلور في تطبيق موازنة ١٩٩٨، اذ انخفض العجز ٢٢٪ من الناتج المحلي في العام ١٩٩٧ الى ما بين ١٢ و١٣٪ من هذا الناتج خلال هذا العام.

– المحافظة على استقرار العملة.

– الحد من حصة المؤسسات الدولية في اسواق السندات اللبنانية باعتماد نظام البروراتا في الستة اشهر الاولى من العام ١٩٩٧ حيث شهدنا طلبا على هذه السندات بمليارات الدولارات.

– تدخل مصرف لبنان في سوق السندات من حيث اطلاق عمليات واسعة من المقايضة «سواب» او بيع سندات من محفظته بفوائد مغرية بهدف تحويل الاموال القصيرة الامد الى اموال موظفة لسنة او سنتين. وقد باشر مصرف لبنان بهذه العمليات في تشرين الاول ١٩٩٧.

السنيورة

وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة اشار في كلمته الى ان الاتجاهات العالمية المعاصرة على صعيد السياسات الاقتصادية تنحو الى مزيد من الانفتاح والى اعتماد اقتصاد السوق وفتح الاسواق على بعضها بما في ذلك تحرير قطاع الخدمات والتخفيف من القيود الجمركية وازالة العراقيل التي تحد من نمو التبادل التجاري والخدماتي متأثرة ومدفوعة بثورة التكنولوجيا والاتصالات بما يؤدي الى القفز فوق الحدود الجغرافية والسياسية. ولفت



من اليسار: الوزير شوقي فاخوري، انور الخليل، د. ناصر السعيدي والشيخ فهيم معضاد



من اليسار: هاروتيون سموئيليان، السفير المصري عادل الخضري، فؤاد شاكر، حمود الزنجالي، سامر السامر وعلي نجم

السنيورة الى ان النجاح في مواكبة التطورات العالمية يتطلب وضع اطر علمية للتعاون بين المصارف العربية وهو ما يستوجب:

١- انفتاح المصارف العربية بعضها على البعض الآخر، والعمل على ازالة الحواجز والحدود امام المؤسسات المصرفية في البلدان العربية والحد من تفشي التشرذم المقلق الذي يسهم في هدر الجهود والطاقات.

٢- المسارعة الى توفير التقنيات المصرفية المتطورة واستيعابها وضرورة العمل على التطوير المستمر لهذه التقنيات لمواكبة النشاط المصرفي العالمي وآفاق تطوره.

٣- المحافظة على الشفافية التامة، واتباع سياسات رصينة واحتساب دقيق لدرجات المخاطرة تتناغم مع اوضاعها وامكاناتها كما والسعي الى تنظيم ورفع مستوى وكفاءة الادارة.

٤- التعزيز المستمر لمؤسسات الرقابة الرسمية حتى تصبح قادرة على التكيف المستمر مع التطورات المتسارعة في الحقول المالية والمصرفية.

روفايل

ثم القى الدكتور روفايل كلمة قال فيها: يتركز المحور الرئيسي للمؤتمر على بحث واقع التعاون بين المصارف العربية في ظل التحولات العالمية والتحديات المصيرية التي تطرحها. ونتطلع معكم ومع اتحاد المصارف العربية الى تحقيق نتائج مهمة من هذا المؤتمر الذي يجمع نخبة من خيرة القيادات المصرفية العربية، ونتمنى لكم اقامة طيبة في رحاب وطنكم الثاني لبنان وهو على اطلالة عهد جديد بعد انتخاب فخامة الرئيس اميل لحود رئيسا للجمهورية اللبنانية الذي حاز على اجماع نيابي وشعبي سيكون ذخرا للاستقرار والنمو في الداخل ولمتابعة دور لبنان عربيا ودوليا.

روفايل: انتخاب لحود سيكون ذخرا للاستقرار والنمو

♦♦♦

طربيه: من مسؤوليات المصارف تحقيق التقارب الاستثماري



من اليسار: د. محمد بن موسى اليوسف، محمد الحوت، السفير الليبي علي محمود ماريا ومن اليمين: محمد جراح الصباح، ابراهيم ديدوب وسفراء وقناصل عرب

طربيه

كذلك القى الدكتور جوزف طربيه كلمة اعتبر فيها ان للمصارف العربية دورا في خدمة اقتصاداتها وتحصينها ضد الازمات بعدما كشفت الازمة المالية العالمية ان ضعف بنية القطاعات المصرفية والمالية كان من العوامل الاساسية للانهيارات السريعة خصوصا في الاسواق الآسيوية. وهذا دافع اضافي يدعونا الى تطوير وتحديث مصارفنا، علما ان القطاع المصرفي العربي خطا في السنوات الاخيرة خطوات متسارعة نحو تقوية بنيته وتحسين ادائه.

وعلى هذا الصعيد، تطرح سياسة التكتل الاقتصادي والمالي على نطاق العالم، في مناطق اميركا واوروبا وآسيا، سياسات جديدة لا تتوافق بالضرورة مع مصالح المصارف العربية في المنطقة او في الاسواق الدولية. يضاف الى ذلك ما تتطلبه برامج الاصلاح والتنمية واعادة الاعمار في العالم العربي من تمويلات بمقاييس ضخمة للغاية، ما يطرح بالضرورة ادوارا جديدة للمصارف العربية تتطلب تطويرا لوظائفها.

واضاف طربيه: ان الرساميل العربية الموظفة في الاسواق الدولية كبيرة جدا، ومن مسؤولية المصارف العربية ايجاد الوسائل والقنوات اللازمة لتسهيل التقارب بين هذه الرساميل ومشاريع الاستثمار والتطوير والتحديث الاقتصادي في البلدان العربية.



من اليسار: جمال منصور، جورج ابي اللمع، شربل مبارك وفي الصف الثاني من اليسار: الآنسة امال حوري، القنصل محمود البخاش ود. عبد الحفيظ البربير



من اليمين: د. معتصم سليمان، حمود الزنجالي، محمد لياس ود. فريد النجار

الحياة AL HAYAT

الاربعاء ١١ تشرين الثاني ١٩٩٨ – العدد ١٣٠٣٥

اتحاد المصارف العربية يدرس تأسيس مصرف عربي برأس مال ٥٠٠ مليون دولار

□ ابو ظبي – من شفيق الاسدي

■ اعلن نائب رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس مجلس ادارة «بنك الاعتماد اللبناني» جوزيف طربيه ان الاتحاد يدرس تاسيس مصرف عربي مشترك برأس مال ٥٠٠ مليون دولار لمواجهة التكتلات المالية الدولية، لكن رئيس مجلس الادارة المدير العام لبرنامج تمويل التجارة العربية جاسم المناعي قال: ان البرنامج لا ينوي زيادة رأس ماله (٥٠٠ مليون دولار) كونه يملك الاموال الكافية للقيام بمهامه ويستطيع الاقتراض من الاسواق الدولية اذا دعت الضرورة.

وتحدث طربيه والمناعي في مؤتمر صحافي مشترك عقداه في مقر «برنامج تمويل التجارة العربية» بعد توقيعهما امس على خط ائتمان حجمه ١٠ ملايين دولار قدمه البرنامج الى «بنك الاعتماد اللبناني».

وتبلغ جملة خطوط الائتمان التي قدمها البرنامج الى المصرف منذ ١٩٩٤ حتى الآن ٧ اتفاقات بمبلغ اجمالي قدره ١٥ مليون دولار، وبلغ عدد خطوط الائتمان التي قدمها البرنامج لوكالاته الوطنية (١٠ وكالات) في لبنان ٣٠ خط ائتمان قيمتها الاجمالية ١١٦ مليون دولار. واكد المناعي ان زيادة عدد خطوط الائتمان الممنوحة للمصارف اللبنانية واخرها خط ائتمان لـ «بنك بيبلوس» ومقداره ٢٠ مليون دولار يعكس اهتمام برنامج تمويل التجارة العربية في لبنان وحرصه على الاستفادة المرجوة من البرنامج.

واكد المناعي ان برنامج تمويل التجارة العربية لا ينوي زيادة رأس ماله وقال اننا وفقنا بانشاء البرنامج برأس مال مدفوع كبير يصل الى ٥٠٠ مليون دولار، ونحن نستطيع الاقتراض عليه اذا تطلب الامر ذلك.

وعن التصنيفات التي قدمتها شركات التقويم الدولية للمصارف العربية قال المناعي: «ان عمليات التقويم تمت في ضوء تراجع اسعار النفط والتوقعات بانكماش النشاط الاقتصادي العربي، وبالتالي نشاط بعض المصارف العربية خصوصاً في ضوء الازمة الاقتصادية الدولية».

وشدد طربية على ان اتحاد المصارف العربية يجري مشاورات مع المرجعيات العربية للترويج لمشروع تاسيس مصرف عربي مشترك رأس ماله ٥٠٠ مليون دولار. وقال: «ان القطاع المصرفي اللبناني يواكب التطورات على الصعيد الدولي وان ملاءة المصارف اللبنانية تبلغ ١٩ في المئة مقابل النسبة التي حددتها لجنة بازل بثمانية في المئة».

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

السبت ٧ تشرين الثاني ١٩٩٨ ـ العدد ٧٢٨٤

طربيه يعلن توصيات المؤتمر المصرفي العربي

العرب مدعوون للاستفادة من دروس الأزمات الدولية

بيروت: «الشرق الأوسط»

انهى المؤتمر المصرفي العربي اعماله امس في بيروت، بعقد ثلاث جلسات عمل تناولت تمويل المشروعات في البنية التحتية وصناعة السياحة واتجاهات وفرص التعاون المصرفي العربي والواقع المصرفي وفرص الاستثمار والنمو في لبنان.

واعلن الدكتور جوزف طربيه، رئيس المؤتمر ونائب رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية توصيات المؤتمر ونتائجه الصادرة عن المؤتمرين والتي ركزت على موضوعي العولمة والازمات المالية التي عصفت بدول جنوب شرق اسيا وروسيا وبعض دول امريكا اللاتينية، وضرورة استفادة الدول العربية من دروس هذه الازمات والعمل على تحسين اجهزتها المالية وتطوير اسواقها سيما وانها كانت الاقل تاثراً بالنظر الى تدني حجم اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ودعت التوصيات الى ايلاء الاهتمام لتسريع مراحل اقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي يمكن اعتبارها مرحلة اولية للتكامل الاقليمي والتي من شانها تعزيز التجارة العربية البينية وزيادة قدرة الاقتصادات الوطنية على المنافسة وضرورة اعتبارها الاقامة التدريجية لسوق عربية مشتركة تكون قادرة على تعزيز الامن الاقتصادي العربي.

كما دعا المؤتمر الى التحرير الكامل للنظام المصرفي العربي ضمن معايير السلامة المصرفية المعروفة عالمياً، وتحفيز التعاون بين المصارف وتعميق وزيادة دورها التمويلي داخل المنطقة العربية بما يساعد على دعم المشروعات العربية المطروحة من خلال اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف. واعتبر المؤتمر ان الدخول المتنامي للمصارف العربية الى اسواق التمويل الدولية يتطلب تقوية مراكزها وعناصر قوتها وتبني معايير الشفافية المالية وتنمية امكانات الادارة كما يفترض على السلطات الرقابية اعتماد وتطوير شبكات امان من اجل اكتشاف الازمات المصرفية المحتملة واتخاذ التدابير والاجراءات الوقائية لضمان سلامة الاداء والبعد عن المخاطر. كذلك فإن المصارف العربية مدعوة لزيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية وتطبيق الانظمة والبرامج العصرية.

وخلص المؤتمر الى اعتبار السياحة العربية مجالاً حيوياً لتنمية الاقتصادات الوطنية وتوفر المناخ المناسب لإنشاء شركة قابضة للسياحة العربية البينية يكون للمصارف دور ريادي في اطلاقها. كما ان تبادل الودائع والتمويلات المشتركة والتحالفات الاستراتيجية والاندماج والتملك والمشاركة في الاكتتابات وتوظيف فوائض الاموال وادارة المحافظ والاستثمارات تشكل مجالاً واسعاً للتعاون العربي.

وكان المؤتمر الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان، استكمل جلساته امس فخصص الاولى لتمويل مشروعات السياحة وترأسها عثمان العائدي رئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة وتناولت البنية التحتية للسياحة ومجالات تمويلها وانشاء شركة خاصة للسياحة العربية البينية.

وتناولت الجلسة الثانية التعاون العربي المصرفي لجهة التحالفات الاستراتيجية وادارة الاموال والمحافظ والوصول الى ملامح تشريع مصرفي عربي تحدث فيها علي نجم رئيس مجلس ادارة بنك الدلتا الدولي وهنري عزام مستشار البنك الاهلي التجاري السعودي.

اما الجلسة الثالثة والاخيرة فتناولت فرص الاستثمار في لبنان تحدث فيها عدد من المصرفيين اللبنانيين منهم، جورج عشي وفريدي باز من مجموعة بنك عودة وهشام البساط المدير الاقليمي للبنك العربي في لبنان، ورافقها اقامة ورشة عمل عن مشروع استثماري في لبنان قدمته شركة «ليبانون إنفست» وورشة حول التقنية المصرفية ونظم المدفوعات في العالم العربي.

روفايل

رئيس جمعية المصارف فريد روفايل قال ان موضوع المؤتمر

يستحق كل الاهتمام في ظل التحديات المصيرية، املا في نمو العلاقات بين المصارف العربية في زيادة التبادل التجاري والمالي في العالم العربي.

سلامة

وقال سلامة: "ينعقد المؤتمر مع انتهاء أزمة نالت من القطاعات المالية في معظم الدول الناشئة، وعادت تهدد الاستقرار المالي في الدول النامية، وان هذا الامر يكشف الجانب السلبي من العولمة، ويحض على استخلاص العبر من الازمة اهمها ان سلامة القطاع المصرفي من سلامة العملة، والعكس صحيح. وان تمويل الاقتصاد المحلي، وان اعتمد بنسبة مرتفعة على الاموال غير الوطنية، او على المؤسسات غير المقيمة، يقود الى ازمة اقتصادية ومصرفية في حال انعكس اتجاه رؤوس الاموال من وافد الى خارج. علما ان لهذا الواقع عواقب اجتماعية تؤدي الى عدم استقرار سياسي".

ونبه الى نتائج الازمة المالية العالمية على المؤسسات المالية العالمية وصناديق الاستثمار "التي ستتحول بنتيجة الخسائر التي تكبدتها الى اعتماد سياسات متحفظة حيال التمويل في الدول الناشئة مما سيجعل التمويل في هذه الدول اصعب تكلفة وهذا ما تشهده اليوم اسعار السندات المصدرة من دول اميركا اللاتينية او آسيا او اوروبا الشرقية".

واضاف: "من العبر ايضا ان التطور الذي حصل في وسائل الدفع، واعتماد مبادئ رسملة المصارف جانبا، تحويل هذه الازمة الى كارثة دولية، حين تمكنت وسائل الدفع من تأمين انتقال مئات المليارات من النقد والاوراق المالية على انواعها من دون مشكلة تذكر مما ساهم في خفض حدة الازمة، كما ان تعزيز الاموال لدى المصارف عالميا خلال السنوات الاخيرة مكنها من استيعاب الخسائر على حسابها وليس على حساب المتعاملين معها، مما جانب بين الدول النامية ووقوعها في ازمات".

ولكد ان لبنان استطاع ان يتجاوز هذه الازمات من طريق المحافظة على الثقة بنظامه المالي والمصرفي وسبب التوقعات الايجابية بمستقبله الاقتصادي.

وعدد العناصر التي ارتكزت عليها هذه الثقة منها التصحيح الذي تبلور في تطبيق موازنة ١٩٩٨ اذ انخفض العجز من ٢٤ في المئة من الناتج المحلي في ١٩٩٧ الى ما بين ١٢ في المئة و١٣ من هذا الناتج خلال هذه السنة، والمحافظة على استقرار العملة، والحد من حصة المؤسسات الدولية في اسواق السندات اللبنانية من خلال اعتماد نظام الحصص "البروراتا" في الاشهر الستة الاولى من ١٩٩٧، وتدخل المصرف المركزي في سوق السندات من حيث اطلاق عمليات واسعة من المقايضة او بيع سندات من محفظته بفوائد مغرية، لتحويل الاموال القصيرة الاجل الى اموال موظفة لسنة او سنتين. واضاف ان مصرف لبنان اعلن اخيرا انتهاء هذا النوع من العمليات والعودة الى نظام المناقصة بشراء سندات الخزينة في موازاة تراجع الفوائد والاقبال على التحويلات من الدولار الى العملة الوطنية"، وانه تم في شهر تشرين الاول وحده تحويل اكثر من ٥٠٠ مليون دولار الى الليرة اللبنانية.

ولفت الى ان الاصدارات اللبنانية بالعملة الاجنبية "تمت بهوامش فوائد مقبولة مقارنة مع السندات الاميركية نفسها والتي ساهمت في تنويع استحقاقات الدين اللبناني وخفض تكلفته.

وقال: "امام هذا الطلب المرتفع على السندات بالليرة عمدنا الى بيع سندات جديدة في مقابل استحقاقات مستقبلية وضمن سقف غطى كل الاستحقاقات الواقعة من الان حتى ١٠ كانون. ومصرف لبنان سيستمر على هذا النمط وسيضع في المناقصة استحقاقات ١٧ كانون وما يليها".

كذلك تحدث عن التدابير الادارية التي اتخذت لتنظيم التعاطي في الاسواق الثانوية للسندات والتحويلات الى العملات الاجنبية"، آملا بمزيد من التعاون والتنسيق بين المصارف المركزية العربية في تنظيم وسائل دفع مستقلة بين الدول العربية والمصارف العاملة فيها بهدف انشاء منطقة مالية فاعلة تستطيع دعم التوجهات القائمة لانشاء سوق عربية مشتركة".

السنيورة

ودعا السنيورة الى العمل على ايجاد "قطاع مصرفي سليم وشفاف وقابل للتطور والنمو" ورأى ان هذا لا يكون "الا من خلال التركيز على ايجاد الاطر القانونية والتشريعية المحفزة والضوابط التي تعزز الثقة بالاقتصادات العربية وبالمؤسسات المصرفية فيها، مما يمكنها من مواجهة الازمات والصدمات الخارجية، وكذلك العمل على اعداد العناصر البشرية وتأهيلها".

وقال: "ان ما يعوق التعاون بين المصارف العربية هو عدم الالتزام التام بقواعد العمل المصرفي السليم. وان ما يشهده القطاع المصرفي من تصور يبقى غير ذي فائدة اذا لم تتم مراعاة المعايير الاساسية والحقيقية في العمل المصرفي، ولاسيما معايير الرصانة المالية وتعزيز الضوابط الداخلية في اجهزة العمل المصرفي وأساليبه وتأكيد كفاية اجهزة الرقابة الداخلية والخارجية وتعزيزها".

وحض المصارف العربية التي تعمل على تعزيز اتجاهات التعاون المصرفي العربي على "التزام المعايير الدولية واعتماد المزيد من الشفافية في العمل المصرفي العربي".

واشار الى ان "اهم ما يعزز ايجابيات هذا التعاون التأكيد على المزيد من الجهود لتطبيق اتفاق التيسير بين الدول العربية، وصولا الى تحقيق منطقة التجارة العربية ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

وذكر "ان تحقيق هذا الامر يتطلب وضع اطر علمية للتعاون بين المصارف العربية لمواجهة التحديات وهو ما يستوجب:

١- انفتاح المصارف العربية بعضها على بعض، والعمل على ازالة الحواجز والحدود امام المؤسسات المصرفية في البلدان العربية، والحد من تفشي التشرذم والخلق الذي يساهم في امدار الجمود والطاقات.

٢- المسارعة الى توفير التقنيات المصرفية المتطورة واستيعابها وضرورة العمل على التطوير المستمر لهذه التقنيات لمواكبة النشاط المصرفي العالمي وآفاق تطوره.

٣- المحافظة على الشفافية التامة، واتباع سياسات رصينة واحتساب دقيق لدرجات المخاطرة تتناغم مع اوضاع المصارف وامكاناتها، كما السعي الى تنظيم ادارتها ورفع مستوى كفايتها.

٤- التعزيز المستمر لمؤسسات الرقابة الرسمية حتى تصبح قادرة على التكيف المستمر مع التطورات المتسارعة في الحقول المالية والمصرفية.

غندور

وكانت مداخلة لرئيس مجلس ادارة مؤسسة "ليبانون انفست" الدكتور مروان غندور تحدث فيها عن بعض التحولات في البيئة المالية اللبنانية، وعن اصدارات الاسهم وشهادات الايداع التي بلغت ٤٥٦ مليون دولار اميركي" غالبيتها في القطاع المصرفي، واصدارات سندات الى اليوروبوند" وحالات الدمج المصرفي، وتطرق الى تطور البيئة المالية "من حال انعدام وجود سوق رأسمالية والاقتصار على الاستثمارات العقارية، وصولا لتصبح السوق اللبنانية تعج بالاصدارات التي تسوق دوليا".

ونوه بدور مصرف لبنان فاعتبر ان "وجود مؤسسة رقابية قادرة على استيعاب متطلبات السوق المالية والتعاطي مع تحدياتها، وقادر ايضا على تذليل العقبات القانونية والاجرائية وتملك الجرأة في القيادة، هو من اهم عوامل التحول الذي جرى في لبنان، وان فقدان مر ترعى تحولا مماثلا في قطاعات اخرى ادى الى تعثر محاولات التغيير المطلوبة والضرورية في هذه القطاعات".

واوضح ان بيئة العمل في لبنان وفي العالم العربي التي تتميز بالملكيات العائلية للمؤسسات وبالولاء لمؤسسات مصرفية معينة "تشجع على قيام "سوبر ماركت مالي" يخدم الحاجات الاقراضية والتمويل الرأسمالي والتأمين".

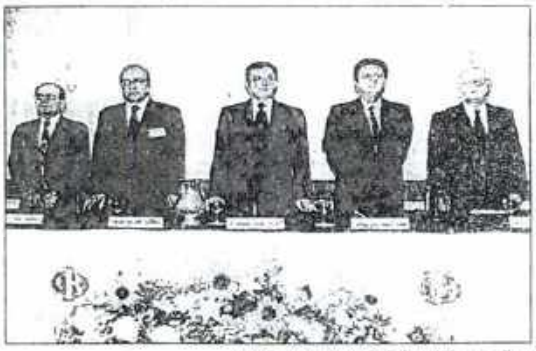
ويذكر ان المؤتمر يتناول جلسات العمل التالية، التحولات الدولية المعاصرة وابعادها بالنسبة الى المصارف العربية، دور المصارف العربية في دفع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تمويل مشاريع البنية التحتية وصناعة السياحة، اتجاهات التعاون المصرفي العربي وفرصه، الواقع المصرفي وفرص الاستثمار والنمو في لبنان. اذ إلى ورش عمل بعنوان "الآفاق المرتقبة لتطور التقنية المصرفية ونظم المعلومات في العالم العربي" والمشاريع الاستثمارية في لبنان.

النهار

الجمعة ٦ تشرين الثاني ١٩٩٨

مؤتمر "اتجاهات التعاون المصرفي العربي وفرصه"

الأزمة المالية الدولية وصعوبات التمويل حضرت بامتياز تأكيد التحسب للتطورات وانسياب المال للمشاريع



من اليمين، روفايل، سلامة، السنيورة، طربيه والهندي.



الحضور. (ابرهيم الخويل)

دعا وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة الى ضرورة انفتاح المصارف العربية على بعضها بعضا، وتوفير التقنيات المصرفية المتطورة والمحافظة على الشفافية التامة، وذلك لمواجهة التحديات المرتقبة.

وحذر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة من نتائج الازمة المالية العالمية "اذ ستتحول المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الى اعتماد سياسات متحفظة حيال التمويل في الدول الناشئة" وكشف عن تحويل اكثر من ٥٠٠ مليون دولار الى الليرة اللبنانية في تشرين الاول.

ورأى نائب رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه "ان الخسائر التي لحقت بالاستثمارات العربية في الاسواق الدولية يجب ان تكون اليوم عاملا مساعدا للمصارف العربية لاعادة استقطاب المدخرات العربية من الخارج".

افتتح وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة ممثلا رئيس الوزراء المؤتمر المصرفي العربي الذي بدأ أعماله امس في فندق "كورال بيتش" وينظمه اتحاد المصارف العربية وبرعاية مؤسسة "ليبانون فايلز". ولوحظ تغيب رئيس الاتحاد محمود عبد العزيز وزير الاقتصاد المصري الدكتور يوسف بطرس غالي عن الافتتاح. وحضر وزير الزراعة شوقي فاخوري والنائبان انور الخليل وهاغوب جوخدريان، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس جمعية المصارف فريد روفايل، والامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور عدنان الهندي، نقيب الصحافة محمد البعلبكي ، رئيس مجلس ادارة مديران الشرق الاوسط – الخطوط الجوية اللبنانية محمد الصوت، والدكتور معتصم سليمان عن ادارة الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، ورئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة الدكتور عثمان ماضي، والنائب الاول لحاكم مصرف لبنان الدكتور نائر السعيدي، اضافة الى حشد من الشخصيات والفاعليات الديبلوماسية والاقتصادية والمالية ورجال اعمال ورؤساء مصارف وممثلين لهما من لبنان والدول العربية.

طربيه

تقديم من الهندي، ثم القى طربيه كلمة اتحاد المصارف العربية فرحب بالوفود والمشاركين وعرض للتطورات المصرفية والنقدية في لبنان، وللاجراءات التي اتخذها مصرف لبنان على هذا الصعيد "والتي مكنته بحرص من حاكم المصرف رياض سلامة من جعل لبنان سوقا آمنة ومستقرة لرؤوس الاموال العربية والدولية".

وتناول ملامح الالفية الثالثة التي ترتسم مع نهاية القرن العشرين والتطورات المالية والمصرفية الدولية "ومن تجلياتها توحيد العملة في الاتحاد الاوروبي الامر الذي يؤذن بحقبة جديدة لا يمكن التكهن بنتائجها، ولو ان امكان تصور حجم تحدياتها وصعوبة مواكبتها يبقى ميسورا".

وخلص طربيه الى استشراف آفاق الازمة الاولى للعولمة الاقتصادية كما يأتي:

١- ان النظام المالي العالمي فشل في رصد أزمة الاسواق الآسيوية قبل حصولها، اذ بدأت الازمة في وقت كان المحللون الاقتصاديون يتكلمون عن دول "النمور الآسيوية"، وشركات التصنيف الدولية تحل اقتصادات هذه الدول في المراتب الجيدة. لذلك فان اصلاح النظام المالي العالمي يجب الا يقتصر على السعي لاجتناب آثار الازمة بل يجب ان يستهدف الحيلولة دون وقوع أزمات لاحقة، من طريق الكشف المبكر عن اي مشكلات تنشأ في أي من البلدان وعلاجها قبل ان تستفحل وتحدث أزمة ثقة في اسواق المال.

٢- ان عددا اكبر من البلدان سيعاني أجلا ام عاجلا اضطرابات بنيوية عقب الازمة الآسيوية وانهيار النظام المالي الروسي. وان هذه الازمة لن تؤثر بالتالي فقط في الدول الضعيفة بل ستطاول آثارها ايضا الدول الصناعية وتضر باقتصاداتها.

٣- ان هذه الازمة ستحد من اندفاع المستثمرين الدوليين لدخول الاسواق الناشئة في وقت كانت اسواق المال العربية الناشئة بدأت تشكل جاذبا مغريا للاستثمار الدولي. وان هذا التراجع في تدفق الرساميل الى الاسواق العربية سيترك آثاره على المنطقة العربية بأكملها في وقت تراجعت اسعار النفط وتراجع سعر الفائدة على الودائع ولحقت خسائر بالاستثمارات وحصل تدن في عوائدها.

٤- في ما عدا السلبيات المشار اليها، فان المنطقة العربية واسواقها بقيت حتى الان نسبيا في منأى عن هذه الازمة لأسباب متعددة أكثرها واقعية ان اسواقنا لا تزال في بداية النشوء وارتباطها بالاسواق العالمية ما زال محدودا.

٥- اضعفت الازمة الامكانات المالية لصندوق النقد الدولي في وقت زادت الاعباء المالية على الصندوق واشتدت الانتقادات نحوه لافتقاره الى التحسس بالحقائق السياسية والاجتماعية التي تختلف بين بلد وآخر ولاعتماده وصفة جامدة يطبقها على الاقتصادات مهما تنوعت أسسها وظروفها.

٦- ان الازمة أظهرت ان الدول الصناعية السبع الرئيسية اصبحت ترتبط بشكل وثيق بالاسواق الناشئة بسبب نمو العلاقات التجارية الدولية حيث بدت مشاكل الاسواق الناشئة انها ايضا مشاكل الدول السبع الكبرى".

وشدد على دور المصارف العربية في خدمة اقتصادات دولها وتحصينها ضد الازمات، وعلى دور هذه المصارف في دفع المال العربي نحو الاستثمار في الاقتصادات العربية بما يمهد السبيل نحو تفعيل الاستثمار العربي المشترك وزيادة حجم التجارة البينية العربية.

ولفت الى ان دور المصارف يتمحور ايضا على ايجاد الوسائل والقنوات لتسهيل التقارب بين هذه الرساميل ومشاريع الاستثمار والتطوير والتحديث الاقتصادي في البلدان العربية.

واذ تطرق الى المجالات الرئيسية لاستقطاب الاستثمارات والتوظيفات في الدول العربية، رأى طربيه "ان الخسائر التي لحقت بالاستثمارات العربية في الاسواق الدولية يجب ان تكون اليوم عاملا مساعدا للمصارف العربية لاعادة استقطاب المدخرات العربية من الخارج".

النهار

الجمعة ٢ تشرين الاول ١٩٩٨

"اتحاد المصارف العربية طلب خفض فترة تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة"

طربيه: المصرف العربي العملاق، على اهميته، ما زال فكرة تحتاج الى تنفيذ



الدكتور جوزف طربيه. تصوير ميشال صايغ.

اكد نائب رئيس اتحاد المصارف العربية، امين سر جمعية المصارف اللبنانية، ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه ان تطوير القطاع المصرفي العربي باعتماد التكنولوجيا المتقدمة، وتجهيزه لمواكبة العولمة والانفتاح والمنافسة هو امر ضروري لاستمراره في خدمة الاقتصادات العربية.

ولفت الى ان عمليات الدمج لا تزال بعيدة عن المنطقة العربية، مع انها حصلت في لبنان، "اذ انها تحتاج الى اطار قانوني مناسب وتشجيع من السلطات الرسمية". واكد الحاجة الى مصرف عربي عملاق ينجم عن ائتلاف رساميل عربية، ويعمل على الصعيد الاقليمي، على نحو يخدم مصالح عربية مشتركة.

ورأى الدكتور طربيه ان الصناعة المصرفية في لبنان هي من ثوابت نجاح القطاع الخاص، وقد "اثبتت نجاحها وحازت ثقة المستثمرين في الخارج، بدليل تهافتهم على الاكتتاب في رساميل المصارف". واشار الى "ضرورة ان تواكب السياسة النقدية سياسة مالية تؤدي الى ضبط عجز الموازنة واجتناب التضخم وترشيد الانفاق". وقال ان لبنان نجح في اعتماد انظمة الدفع الحديثة بدليل اقبال شبكات الدفع الدولية على توأمة بطاقاتها مع البطاقات اللبنانية. ولفت الى دور رائد في هذا المجال لبنك الاعتماد اللبناني.

"النهار" كان لها حوار مع الدكتور طربيه".

● ابن المصارف العربية من شكوك تدعيم المؤسسات المالية وتطوير التشريعات الخاصة لمواجهة العولمة؟

– تسعى المصارف العربية الى مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي، وخصوصاً لجمة المتطلبات المتعلقة برأس المال والملاءة والتحديث والتكنولوجيا وتحرير الخدمات المصرفية في ظل اتفاق منظمة التجارة العالمية، الا ان هذا التطور الذي اصبح واقعا في عالمنا العربي، يسير في سرعة متفاوتة بين دولة واخرى. ومع ذلك فان التطور الذي سجل في الاعوام الخمسة الاخيرة، على صعيد اسواق رأس المال والخصخصة والتحرر الاقتصادي وتبادل الخبرات والتعاون المشترك مع فرص الاستثمار، كان مهما جدا. وبالاضافة الى ذلك، فان اتحاد المصارف العربية، قام بدور كبير في تنشيط التلاقي، والتعاون، وعقد الندوات، والمؤتمرات المصرفية الهادفة الى التشاور في الشأن المصرفي العربي، في ضوء التطورات العالمية، لابقاء المصارف العربية في موقع مواكب لما يحصل في الخارج.

لذلك فان تطوير القطاع المصرفي العربي – الذي تساهم التكنولوجيا المتقدمة في جزء كبير منه – وتجهيزه لمواكبة العولمة والانفتاح، ومواجهة المنافسة التي ستنجم عنهما، هو أمر ضروري لاستمرار عملها في خدمة الاقتصادات العربية. "اذ لا يمكن هذه الاقتصادات ان تنال الخدمة الثابتة من المصارف الخارجية.

الدمج عربيا

● ما هو موقف اتحاد المصارف العربية من تطوير القطاع المصرفي عبر الدمج الذي نجم عنه في الخارج تكتلات مصرفية ضخمة؟ وهل حصلت فعلا عمليات دمج مهمة في الاسواق العربية؟

– لا شك في اننا نشهد اليوم ظاهرة عالمية على صعيد جميع الامكانات للافادة من اقتصادات الحجم، اذ ان ما كان يعتبر من المستحيلات قد حصل فعلا في الاعوام الاخيرة، حين تمت عمليات دمج عملاقة بين مؤسسات مصرفية عالمية. ومن المؤكد أن هذا التيار سيشمل كل الدول، لان موجبات التنافس تفرض دراسة الكلفة واعادة النظر في الاستراتيجيات.

ومع ان العالم العربي لن يكون بعيدا عن هذه التوجهات، لا نعتقد ان الدمج يتلاءم في هذه المرحلة مع تركيبة المصارف العربية، وخصوصاً لجمة الملكيات القائمة على هذه المصارف.

ورغم ذلك، حصلت عمليات دمج لافتة في لبنان، خلال العامين الماضيين، في ظل تشريع مناسب يمنح الحوافز المطلوبة لهذا النوع من التطوير، سواء اكانت الحوافز ضريبية ام نقدية او تمويلا ميسرا له العكاسات جيدة على الملكية المستقبلية.

الا ان اسباب عمليات الدمج المصرفية في لبنان، ليست موجودة في كل دول المنطقة، اذ ان لبنان الذي يعتبر واجهة العالم العربي المصرفية، كان يشكو من "التصرف" الزائد، لذا كان من البديهي ان يشعر القطاع المصرفي بحاجة اساسية الى عمليات الدمج والحيازة.

لكن الدمج يتطلب اطارا قانونيا مناسبا، وتشجيعا من السلطات الرسمية لتأمين نجاحه، كما يتطلب وجود فرص وذهنية وثقافة تساعد في الوصول الى مثل هذه الاستراتيجيا ونعتقد بضرورة ترك السوق العربية تتفاعل وتتمما لعمليات الدمج كما حصل في لبنان، لأن فرضها بالقسر لن يكون مناسبا.

● وهل يكون المصرف العربي العملاق هو البديل من الدمج بين المصارف العربية؟

– ان الكلام عن مصرف عربي عملاق هو هدف استراتيجي كبير لكنني لا اراه يتحقق حاليا بالسرعة والحجم والفاعلية التي تتمنى، فالمصرف العربي الذي نخطط له ونأمل في الوصول اليه، ما زال حتى اليوم فكرة موجودة لدى مراكز المسؤولية والاستراتيجيا العربية، وليس من واقع السوق العربية.

هناك حاجة الى هذا المصرف الذي لن يقوم ولن يكون منتجا وقابلا للتطور والنمو، الا من خلال تجمع او تكتل مصرفي ينتج من اندماج مصارف عدة كاملة في اقتصاداتها، وجدت مصلحة لها في الاندماج، لتطبيق خطط مواجهة العولمة واقتصادات الحجم وتفعيل الموارد وتعظيم النتائج.

وفي ظل المؤشرات التي يستبعد معها حصول هذا الدمج في وقت قريب، نرى ان الطريق الاسهل هي في انشاء مصرف عربي كبير. لذا نعمل على قيام هذا المصرف بائتلاف رساميل عربية، على أن تكون له سوقه الخاصة ونشاطه الخاص واهدافه المتميزة عن اهداف المصارف العاملة، ليعمل على الصعيد الاقليمي وليس المحلي، اي انه سيكون حاضنا للمشاريع العربية المشتركة، والاستثمارات التي قد تخدم مصالح عربية مشتركة والسوق العربية المشتركة، بحيث لا تقتصر خدماته على بلد معين، بل لخدمة سوق من ١٥٠ مليون نسمة.

التجارة البينية

● ابن اصبح برنامج تمويل التجارة العربية البينية الذي وضعه صندوق النقد العربي، وكان اتحاد المصارف اول من تبناه؟ ما هي المعوقات التي حالت دون انطلاقه وفق ما كان مخططا له وخصوصاً انه يهدف الى تنشيط حركة الصادرات العربية؟

– ان برنامج تمويل التجارة العربية الذي يرعاه صندوق النقد العربي ويموله، هو من البرامج الاستراتيجية العربية في خدمة العلاقات الاقتصادية العربية البينية، وينمو هذا البرنامج بخطى ثابتة، مع انه لم يبلغ الآفاق التي نتمناها له، وذلك لاسباب غير متعلقة بالبرنامج نفسه، اذ ان تنمية التجارة العربية تتطلب وجود تكامل في ما بين السلع العربية فيما الاحصاءات العربية تشير الى ان هذه السلع تكاد تكون متشابهة، مما يعني ان تبادلها غير مجد وضئيل بسبب حالات التشابه هذه.

لذلك، لا بد من نمو الاقتصادات العربية وتطوير منتوجاتها، ودخولها في مجال الصناعات التصديرية التي تتنافس عليها اوروبا والولايات المتحدة وآسيا، وتحديدا في حقول صناعة السيارات والالكترونيات والكهربائيات، التي ليست من المنتوجات العربية، والعالم العربي يعتبر مستهلكا كبيرا لها.

من هنا، فان حجم التجارة بين العالم العربي والعالم الخارجي لا يزال من خلال استعدادات مراكز في عدد من الدول الامر الذي يسهل تبادل المعلومات عن فرص الاستثمار. فالفرص التجارية العربية تشكل وسيلة يوفرها البرنامج لتنشيط التجارة البينية وتنميتها.

السياحة العربية

● ماذا عن مشروع شركة السياحة العربية البينية وما هي المعوقات التي حالت دون انطلاقه فعلا؟

– لا شك في ان قيام شركة على مستوى العالم العربي، له من الصعوبات الكبيرة التي تتطلب دراية وتحضيرا جيدين حتى يكون العمل المقترح انشاؤه عملا ناجحا.

فالسياحة العربية الدولية ناشطة، في الوقت الحاضر، خلافا للسياحة العربية البينية التي هي دون المستوى الذي توفره الثروات الثقافية والسياحية العربية، فالعالم العربي غني بالمعالم التراثية والاثرية التي تجذب السياح من كل انحاء العالم، كما انه متعدد المواسم المناخية...

● اذا كانت مقومات السياحة العربية متعددة وغنية على هذا النحو، فلماذا يحصل الاتجاه السياحي نحو الخارج ولا يندرج في اطار تعزيز السياحة العربية البينية؟

– لا شك في ان الاسباب متعددة، الا ان ابرزها يتمثل في غياب اي خريطة سياحية عربية، وغياب اي نشاط للقطاع الخاص في هذا المجال. اما الرد على التساؤل، فهو في قيام الشركة السياحية البينية العربية، التي تتركز مهمتها الاساسية على التعريف بالمعالم السياحية العربية وتسويقها وخلق الادوات الترويجية للسياحة البينية العربية.

كما انه لا يمكننا اغفال صعوبة التنقل بين معظم الدول العربية، وهو من المعوقات التي لا بد من تخطيها ومعالجتها، على غرار ما هو معتمد في اوروبا والولايات المتحدة، حيث يعتبر تسهيل حركة الاموال وتنقل الاشخاص من الاهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية وللانفتاح الاقتصادي.

واعتقد انه مع قيام منطقة التجارة الحرة العربية، ومع وجود ضغوط ذات طابع عالمي، في سبيل فتح الحدود وتحرير التجارة وتسهيل مرور الاموال والاشخاص، لا بد من ان نصل الى حركة سياحية بينية ناشطة، لكن من الافضل ان نصل باكرا من ان نصل متأخرين، اذ ان مهلة ١٠ سنين لتطبيق منطقة التجارة الحرة على نمو كامل هي فترة طويلة بالنسبة الى الحاجات العربية، من هنا، فان اتحاد المصارف العربية، دعا الى خفض مدة التطبيق الى ٥ سنوات بدلا من عشر، الامر الذي سيساهم في نجاح كل كل المشاريع العربية المشتركة، وايضا يساعد على تسريع تنمية الاقتصادات العربية.

● هل تتحدث من هنا عن ربط ما بين اطلاق مشاريع التنمية العربية وتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة؟

– بالطبع لا، فموضوع الشركة السياحية العربية هو موضوع ملح ومطروح حاليا، وليس مرتبطا بالمنطقة الحرة، بل بتأمين التمويل اللازم له، وهذا ما يجري العمل عليه.

اذا من الناحية العملية، لا علاقة بين الشركة السياحية ومنطقة التجارة، التي اصبحت واقعا علما انها لم تشمل كل الدول العربية بعد. وتجدر الاشارة هنا الى استثناءات طلبها بعض الدول الاعضاء في المنطقة. وهي تصل احيانا الى حد تعطيل الفائدة الكاملة المنشودة من قيام منطقة التجارة... اذا، نحن نعمل في ظل معوقات، نأمل ونثق بقدرتنا على تخطيها، من خلال الاتجاه العالمي نحو الانفتاح والتحرر، ولكن ما نسعى اليه هو تسريع هذه الخطوات قبل ان تفرض علينا فرضا.

القطاع المصرفي اللبناني

● بالعودة الى لبنان، وبصفتك امين سر جمعية المصارف في لبنان، كيف تقوم وضع القطاع المصرفي اللبناني؟

– ان الصناعة المصرفية اللبنانية هي من ثوابت نجاح القطاع الخاص في لبنان، فالقطاع المصرفي هو رائد القطاعات الاقتصادية، كما ان قوة الاقتصاد الوطني ترتكز اساسا على قوة المصارف اللبنانية، التي مكنت البلاد من الصمود في وجه الازمات السياسية والامنية التي عصفت به في مرحلة سابقة.

واذا نظرنا الى جنوب شرق آسيا، نجد ان الانهيارات حصلت بسبب ضعف القطاع المصرفي، وايضا للتشابك بين مصالحه والمصالح السياسية، وهذا ما لا نجده في لبنان، حيث العمل المصرفي مستقل عن النشاط السياسي، كما انه لا يوجد تداخل بين العمل السياسي والعمل التسليفي الذي تقوم به المصارف الخاصة التي استطاعت، وفي الظروف الحالكة، ان تحافظ على مصالحها ومصالح مودعيها وزبائنها، وطورت آليات للتعاطي مع الاخطار، واجتازت بنجاح كبير سنوات الازمة السياسية والامنية التي مر بها لبنان، ونحن نعتبر ان المصارف تعمل اليوم في ظل ظروف مساعدة ومؤاتية، وخصوصاً ان السلطة النقدية في لبنان قد نجحت في ادارة السياسة النقدية وفي الرقابة على المصارف، الامر الذي جعل من القطاع المصرفي واجهة للاقتصاد الوطني وحاز تأييد السوق المالية العالمية والعربية، بدليل تهافت المستثمرين من الخارج على الاكتتاب في رساميل المصارف اللبنانية، وهذا يدل على ثقة هؤلاء بالمهنة المصرفية اللبنانية وحسن ادائها وحسن عائداتها في الاعوام الاخيرة.

وفي المقابل، فان القطاع المصرفي اللبناني لم يقف مكتوف اليدين امام المعوقات التي حالت دون تطوره خلال الحرب، اذ انه يسعى اليوم الى التحسين من خلال اعتماد التكنولوجيا، والاستعانة بكوادر بشرية كفية واطلاق منتوجات تخدم المستهلك اللبناني، على اساس ان الهدف الاساسي للمصارف هو توسيع قاعدة عملائها والوصول الى شرائح لم تعرف المصارف من قبل.

نحن نعلم ان لا مجال للتنمية من دون تمويل، ودخول المصارف الى قطاعات اصحاب الدخل المحدود في لبنان، وتقديم التسليفات والمنتوجات الميسرة الى هذه الفئة من المجتمع، يسمح للمصارف بالمساهمة في لعب دور تنموي ودور اجتماعي مطلوبين منها في كل الاحوال.

الاستقرار النقدي

• بالنسبة الى الحفاظ على اسعار الصرف، هناك افكار متضاربة حول السياسة التي يجب ان تعتمد، الا ان البعض يرى ضرورة ترك النقد اللبناني عائما، تبعا لحركة العرض والطلب، فما هو رأيكم في هذه الاطروحات".

— ارى ان هذا التوجه ليس ملائما للبنان، ولا لغيره. الا ان ذلك لا يعني خلق سعر مصطنع للقطع والتشبث به، بل يعني عدم ولوج مركب السعر العائم من دون ادارة اذ ان ادارة السياسة النقدية تتطلب العمل، ليس على تثبيت النقد انما على الاستقرار النقدي والحؤول دون التقلبات الحادة في اسعار الصرف.

وما شهدناه في اقتصادات جنوب شرق آسيا يدل على ان الانهيار النقدي هو المدخل الاساسي للانهيار الاقتصادي، فالدول التي تنهار عملتها، تدخل في ميزان الاضطراب المالي والاقتصادي والاجتماعي، وينسحب منها المستثمرون.

لذا، ارى ان ما حصل في لبنان في الاعوام الاخيرة من رعاية للاستقرار النقدي، كان عنوانا رئيسياً لنجاح المرحلة على هذا الصعيد، وهو الذي ساعد على تماسك الاقتصاد الوطني، ومنحه متنفسا للاستمرار، ولتجاوز الاستحقاقات مرة بعد اخرى، لكن ذلك لا يعني ان نجاح السياسة النقدية يقوم على اساس عزلها عن المعطيات الاقتصادية والمالية، اذ لا بد من ان تواكبها سياسة مالية تؤدي الى ضبط عجز الموازنة، وفق برنامج محدد، وتجنب الضغوط التضخمية وترشيد الانفاق ووضع سياسة ضريبية ذات محتوى اقتصادي ضمن خطط مدروسة، وليس ضمن خطوات فردية.

اعتبر ان المسألة ليست في ادارة السلطة النقدية فقط، انما هي ادارة للسلطة المالية والنقدية معا على اساس تنسيق كامل سيمكّن نجاحه لبنان، من تجاوز كل الاستحقاقات ضمن اطار ايجابي في ضوء تحسن المعطيات السياسية والاقتصادية الذي بدأنا نتلمسه.

انظمة الدفع

• لجأت المصارف الى انظمة الدفع الحديثة مثل "فيزا" و"لينك" و"ماستر كارد" وهل تقبلها اللبنانيون على نحو كاف؟ وماذا عن تجربة بنك الاعتماد اللبناني الذي كان سباقا في تجربة الـ"فيزا"؟

— ان انظمة الدفع الحديثة اصبحت معتمدة في معظم الدول. كما ان شبكات الدفع الدولية باتت متطورة وشاملة، وبمثابة الشرايين التي تغذي الاقتصادات وتسهّل حركة انسياب الاموال.

وقد سعى لبنان الى اللحاق بهذا الركب، وتمكن بعض المصارف، خلال فترة الحرب، من التعاطي مع شبكات الدفع الدولية بنجاح، وزود زبائنه وسائل الدفع التي تساعدهم على الانتقال من بلد الى آخر من دون اي صعوبات، برغم انقطاع الاتصالات، لأن الشبكات تتطلب نظام اتصالات متطورا.

وبالنسبة الى بنك الاعتماد اللبناني فقد انفرد في تقديم خدمات البطاقة الدولية "فيزا" لكل زبائنه ومن فرعه في قبرص، كلما انقطعت الاتصالات عن لبنان. اما اليوم، ومع عودة الحال الى طبيعتها، وتحسين نظام الاتصالات ووجود الشبكات الداخلية للمصارف، اصبح العمل المصرفي المرتكز على شبكات الدفع من اساسيات الخدمة للزبائن، ومن ابرز عوامل تطور عمل اي مصرف، اذ ان اداة الدفع الالكترونية اصبحت من الضرورات للزبائن، كما ان شبكات الصراف الآلي باتت فرعا مصرفيا بحد ذاته يعمل ليلا نهارا وطيلة ايام السنة، ويمنح حاملي البطاقات خدمات متعددة لا تقتصر على السحب النقدي، بل تشمل ايضا الاطلاع على الرصيد، واعطاء تعليمات مصرفية...

ومع تحديث انظمة المعلوماتية في المصارف، باتت الخدمة المقدمة عبر البطاقات تشمل كل زبائن المصرف فضلا عن انها تمكن العميل من استخدامها سواء اكان في لبنان ام في الخارج، مما يعني انه بات يحمل حسابه في جيبه.

وقد أمكن الحصول على هذه الخدمات نتيجة لتقديم شبكات الدفع الدولية لتطورات القطاع المصرفي في لبنان، اذ قبلت هذه الشبكات بتوأمة بطاقاتها مع البطاقات اللبنانية، فتعمل الاولى في لبنان وفق الانظمة المحلية، وتعمل الثانية وفق انظمة البلد الذي تستخدم فيه، الامر الذي يؤكد وجود استيعاب كامل للتكنولوجيا الحديثة، ووعي لدى المستهلك اللبناني الذي اصبح متطلبا.

واعتقد ان بنك الاعتماد اللبناني لعب دورا رائدا في هذا المجال وتعاون مع زملاء له وخصوصاً لجهة تطوير الخدمات المصرفية، انطلاقا من ان انفتاح المصارف على بعضها وتعاونها هو الامساك الاساسي لتطوير النظام المصرفي.

وتعتبر ان هذا هدف استراتيجي يجب ان تسعى اليه المصارف، بغض الطرف عن المنافسة التي هي اداة للتقدم في ظل النظام الاقتصادي الحر.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٨ – العدد ٣٢٣

في سبيل توفير أخر المستحدثات المصرفية للكوادر العربية

اتحاد المصارف العربية ينظم ندوة لنظم توكيد الجودة



د. جوزف طربيه متوسطا د. محمد ابراهيم ود. فؤاد شاكر

اعلن نائب رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه خلال افتتاحه اعمال الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، في فندق «سمرلند»، ان لبنان حريص على الانضمام الى الاتفاقات العالمية في المجالات التي تعجل اندماج الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وجمعت الندوة وعنوانها «التطبيق العملي لنظم توكيد الجودة «الايزو» في المصارف والمؤسسات المالية»، مسؤولين من الادارة العليا والوسطى في المصارف العربية، وابرز المتحدثين فيها الامين العام المساعد لاتحاد المصارف العربية الدكتور فؤاد شاكر ورئيس مجلس ادارة بنك «مصر اكستريور» الدكتور محمد نبيل ابراهيم.

د. فؤاد شاكر

بداية القى الدكتور فؤاد شاكر كلمة قال فيها «ان معيار جودة الاعمال والادارة بات احدى ابرز الركائز لتحقيق التفوق والتميز في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية».

واعتبر ان انعقاد الندوة «يصب في اطار التزام معايير العمل المصرفي الدولي وادخالها الى العمل المصرفي العربي، وانها تكتسب اهمية بالغة كونها تبحث في تجربة «ايزو» على ايدي خبرائها».

د. محمد نبيل ابراهيم

ولفت رئيس مجلس ادارة بنك «مصر اكستريور» الدكتور محمد نبيل ابراهيم الى ان «اتحاد المصارف العربية لا يألو جهدا في سبيل توفير المستحدثات المصرفية للكوادر العربية وملاحقة معطيات العمل المصرفي التي تصقل في النهاية الكوادر المصرفية لتكون قادرة على جبه متطلبات العصر وتحدياته».

د. جوزف طربيه

الدكتور جوزف طربيه شرح «خطط الاتحاد وتطلعاته الثابتة لتطوير الصناعة العربية وتعزيز التعاون بين المصرفيين العرب، من اجل اعلاء شان القطاع المصرفي العربي وتأمين اندماجه الناجح في المجتمع الاقتصادي والمالي والدولي».

واكد ان «لبنان حريص كل الحرص على الانضمام الى الاتفاقات العالمية في جميع المجالات التي تعجل اندماج الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما انه حريص على اقامة العلاقات مع الدول العربية وتعزيزها ايمانا منه بأهمية تنمية الهوية العربية ازاء موجة المتغيرات الاقليمية والعالمية».

واذ لفت الى «متغيرات العولمة والتحرر والمنافسة وثورة المعلوماتية والاتصالات»، رأى ان «على المصارف ان تنهل المعرفة والثقافة المصرفية والمالية العصرية حتى تتمكن من التعامل بنجاح مع هذه المتغيرات وتضمن الارتقاء بأدائها وشفافية اعمالها الى المستويات المقبولة عالميا».

وعرّف بمفهوم «ايزو ٩٠٠٠» ونظم توكيد الجودة، بأنها تهدف الى «التفهم الجيد لمتطلبات العملاء وتقويم الخدمات على مستوى يفي بتلك المتطلبات والحاجات بما يحقق مستوى جودة الخدمات».

البيان الاقتصادية
مجلة مالية ومصرفية اقتصادية
ايلول (سبتمبر) ١٩٩٨ ـ العدد ٣٢٢

مؤتمر اتحاد المصارف العربية في بيروت بين ٥ و٧ ت٢

عبد العزيز: القطاع المصرفي اللبناني نواة البنوك العربية

طربيه: السياسة النقدية في لبنان نجحت وخالفت التوقعات المتشائمة



من اليسار: د. عدنان الهندي، د. جوزف طربيه، محمود عبد العزيز والنقيب ملحم كرم

أعلن رئيس اتحاد المصارف العربية محمود عبد العزيز «ان الاتحاد يعمل على عصرنة الصناعة المصرفية العربية واندماج المصارف العربية وخدمة مشاريعها وانه يسعى منذ ١٩٩٨ لتقليص وقت البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الى ٣ سنوات كحد اقصى». وتحدث عن مشاريع للاتحاد يعمل على تنفيذها، منها بنك كبير للعالم العربي وانشاء شركة للسياحة البينية العربية، مؤكدا ان «القطاع المصرفي اللبناني هو نواة البنوك العربية، وان اعرق المصارف سرية في العالم العربي والدولي هي مصارف لبنان، ومن هنا تقع على عاتق رجال المصارف مسؤولية خطيرة تتجاوز المسؤولية الطبيعية».

كلام عبد العزيز جاء في مؤتمر صحافي عقده في فندق كورال بيتش وحضره نقيب المحررين ملحم كرم وعدد من المصرفيين والاقتصاديين، واعلن خلاله عن برنامج المؤتمر المصرفي العربي لعام ٩٨ في بيروت.

وقدم النقيب كرم للمؤتمر الصحافي بكلمة رحب فيها باللجنة التنفيذية للاتحاد، منوها بدور هذه المؤسسة المصرفية.

وكان استهل عبد العزيز بيانه بنبذة عن تطورات القطاع المصرفي العربي، فتطرق الى انجازات الماضي وسعيه الى تشريع عربي موحد عبر اطلاق مشاريع وتوحيد المصطلحات المصرفية العربية، معلنا برنامج مؤتمر بيروت الذي سيعقد من ٥ الى ٧ تشرين الثاني المقبل، تحت عنوان «اتجاهات وفرص التعاون المصرفي العربي في ظل التحولات الدولية».

طربيه

ثم رد نائب رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه عن اسئلة الصحافيين حول ملامح السياسة النقدية في لبنان وقال:

نعتبر ان السياسة النقدية في لبنان نجحت بدليل انها ثابتة منذ خمس سنوات وخالفت كل التوقعات المتشائمة التي رافقت هذه السياسة منذ بدأ البنك المركزي بتعزيز احتياطه النقدي متبعا سياسة صناعة الاسواق النقدية. واعتبر «ان الاسواق الدولية قد راهنت على ثبات الوضع النقدي في لبنان الذي تمكن في مرات متعددة في السنوات الاخيرة في ولوج الاسواق النقدية الدولية من خلال حصوله على اكتتابات باسعار مناسبة مما يعني ان الوضع النقدي في لبنان وضع تحت السيطرة، وهو وضع تشوبه مخاطر عديدة خصوصا في هذه السنة التي هي سنة استحقاقات. ولكن على ضوء هذه المخاطر وعلى ضوء هذه الاستحقاقات نرى ان الوضع ثابت وكل التوقعات المتشائمة التي نادى بها البعض لن تتحقق انما ما نراه هو دليل عكسي على ما توقعه المتشائمون».

النهار

الاثنين ٣ آب ١٩٩٨

المؤتمر المصرفي العربي ١٩٩٨ في بيروت

عبد العزيز: لا بديل من "مصرف العالم العربي"
طربيه: السياسة النقدية أثبتت فاعليتها

قال رئيس اتحاد المصارف العربية محمود عبد العزيز أنه لا بديل من الدمج المصرفي في البلدان العربية وبين المصارف العربية في مرحلة ثانية. واعتبر ان على الاتحاد ان يباشر فورا تأسيس "مصرف العالم العربي" من رؤوس اموال عربية.

وتناول عبد العزيز الذي كان يتحدث في مؤتمر صحافي عقده مساء الجمعة الماضي في فندق "كورل بيتش" في حضور نائب رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه وعضو مجلس ادارة الاتحاد محمود بهرام والامين العام للاتحاد الدكتور عدنان الهندي ونقيب المحررين ملحم كرم، موضوع "المؤتمر المصرفي العربي لسنة ١٩٩٨" المقرر عقده في بيروت في تشرين الثاني المقبل. وقال ان لبنان سيبقى "مركز اشعاع للعمل المصرفي العربي وهو بلد الحريات الصحافية". بينما اعتبر طربيه الذي رد على اسئلة الصحافيين ان "السياسة النقدية في لبنان اكدت نجاحها خلافا لكل التوقعات المتشائمة".

استهل النقيب كرم بكلمة ترحيب وقال "ان الصحافة اللبنانية شاهد على استعداد اتحاد المصارف العربية لدعم لبنان في خطواته ومشاريعه".

عبد العزيز

قال عبد العزيز: "ان التحدي الذي يواجه العرب حاليا هو مواكبة ما يجري في العالم. ولدينا مصارف عريقة وقديمة وعلى رأسها المصارف اللبنانية وهي مبعث فخر لنا".

ورأى ان "امام العالم العربي تحديات اقليمية صعبة بسبب التحدي الاسرائيلي. وهذا التحدي دفع القادة العرب، في ربيع ١٩٩٦، وللمرة الاولى الى العمل على تكوين منطقة تجارة عربية حرة. والاتحاد يفخر بانه كان احد محركي هذه الفكرة بمبدأ الـ"غات" العربية قبل الـ"غات" الدولية. فالقيادة العربية اخذت هذه الفكرة وطورتها الى موضوع التجارة العربية. وقد حاولنا ان تكون منطقة التجارة العربية الكبرى باسرع ما يمكن واشمل ما يمكن.

ان الخدمات البيئية العربية تشمل المصارف والتأمينات والنقل والاسكان والاستشارات والسياحة التي فضلا عن عائداتها الاقتصادية القوية والتي نأمل ان تتضاعف في ما بين العرب، فانها تساهم في التعارف والاقتراب العربي وتؤدي بالتالي الى تشجيع الاستثمار العربي.

الاتحاد فكّر قبل عام تقريبا في خلق كيان جديد تحت اسم مصرف العالم العربي لتمويل الاستثمار والتجارة بين العرب فقط، ولن يكون هذا المصرف مصرفا منافسا بل مشجعا وممولا للمساهمات العربية بين الدول العربية وتمويل التجارة بين العرب. ولا ادعي ان الأمر سهل وميسور، ولكننا سنظل نعمل لاقناع زملائنا المصرفيين العرب بدخول نحو عشرة مصارف عربية، ان شاء الله الى هذا المصرف الذي نأمل ان يكون عنصر اضافة وقناة اخرى لتنمية البيئة الاساسية للسياحة العربية.

ومرة جديدة اقول ان القطاع المصرفي اللبناني هو نواة المصارف العربية. وان اعرق المصارف سرية في العالم العربي والدولي هي مصارف لبنان. ومن هنا يقع على عاتق رجال المصارف اللبنانيين مسؤولية خطيرة تتجاوز المسؤولية الطبيعية من اجل صون هذه السرية والدفاع عنها لعدم اختراقها. ونحن في اتحاد المصارف العربية لا نريد ان تصل الضغوط على الحكومات العربية لوضع تشريعات او قوانين تمس السرية المصرفية او تنتهك عمليات المصارف بدعوى مكافحة تبييض الاموال. وان استخدام التشريع للتنكر في مكافحة تبييض الاموال هو خطر وسلاح ذو حدين وقد يساء استخدامه. الحرب في لبنان مست الجميع لكنها لم تمس النظام المصرفي اللبناني ولا بد من ان نؤكد سعادتنا لما يحدث من تقدم في لبنان وللدمج المصرفي اللبناني".

وردا على سؤال قال عبد العزيز: "ان للمال حقه في الخروج والدخول وهذا متاح ومباح ويجب ان يكون كذلك. وبعض المال العربي خرج هربا من المناخ العربي وعندما تستقيم الاوضاع في العالم العربي يعود هذا المال. وعلينا مخاطبة المال العربي بالعقل وليس علينا ان نخاطبه بالوطنية. ولكن اؤكد انه اولى المال العربي ان يعود الى المنطقة العربية لان المصارف فيها جاهزة وقادرة.

وفي معرض حديثه عن الدمج المصرفي قال رئيس اتحاد المصارف العربية "ان طبيعة الروح العربية في المقاومة لفكرة الدمج بسبب الاعتزاز بالفردية والاستقلالية. ولكن اقول ان لا مكان لمصرف صغير او مجموعات مالية صغيرة، وتساءل، "اين نحن من كل موجوداتنا العربية؟ فنحن اقل من المصرف رقم ٥ او ٦ في العالم. لدينا امكانات ضخمة. انما مثلا "سيتي بنك" الذي هوا كبر جناح تجاري في الولايات المتحدة يندمج مع أكبر جناح استثماري في اميركا وبات اكبر عملاق عالمي للمصارف الشاملة. واؤكد ان لا بديل من الدمج الوطني اولا والدمج عبر الحدود العربية ثانيا. ولكن علينا الآن ان نبدأ بتأسيس مصرف العالم العربي الذي يجمع رؤوس اموال من كل الدول العربية".

واوضح ردا على سؤال آخر، "اننا نحاول منذ اربع سنوات توحيد المصطلحات المصرفية. وبدأنا وضع ملامح لتشريع مصرفي عربي راق. وليس علينا الا الدراسة والاقناع وعرض ذلك على اصحاب الشأن في كل دولة عربية. ولايجوز ان نقوم بتعاون مصرفي عربي والاوضاع القانونية والمصرفية مختلفة بين الدول. وقررنا في اجتماع اللجنة التنفيذية العمل على تفعيل فكرة المصارف الراقية، اي المصارف المركزية المستقلة التي تراقب باحتراف. ولبنان يتمتع بقانون راق جدا".

ورد قرار انشاء السوق العربية الموحدة "الى سياسة (رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين) نتنياهو فلولاها لما اجمع العرب على البدء بمنطقة التجارة التي نأمل ان ترى النور بعد خمس سنوات، لننتقل بعدها الى اتحاد جمركي ثم الى سوق عربية مشتركة الى ان نصل الى الدينار العربي الموحد".

طربيه

ورد طربيه على اسئلة الصحافيين حول اداء السياسة النقدية في لبنان فقال: "ان السياسة النقدية في لبنان نجحت بدليل انها ثابتة منذ خمس سنوات، وخالفت كل التوقعات المتشائمة التي رافقت هذه السياسة منذ بدأ مصرف لبنان تعزيز احتياطه النقدي متبعا سياسة صناعة الاسواق النقدية، وليس فقط سياسة ردة الفعل تجاه الوضع النقدي. وهذا الرأي يشاطرني اياه معظم المصرفيين الذين يتابعون الاوضاع المالية. واعتبر ان الاسواق الدولية قد رأمنت على ثبات الوضع النقدي في لبنان الذي تمكن مرات عدة خلال السنوات الاخيرة من ولوج الاسواق النقدية الدولية عبر حصوله على اكتتابات باسعار مناسبة مما يعني ان الوضع النقدي في لبنان ممسوك، وهو وضع تشوبه مخاطر عدة خصوصا في هذه السنة التي هي سنة استحقاقات. ولكن في ضوء هذه المخاطر والاستحقاقات نرى ان الوضع ثابت وكل التوقعات المتشائمة التي نادى بها البعض لن تتحقق، انما ما نراه هو دليل عكسي على ما توقعه المتشائمون".

وذكر "ان ميزان المدفوعات اللبناني يتغذى منذ عهود بالتحويلات التي تأتي من الخارج ومعظمها تحويلات لبنانية — لبنانية تغطي عجز الميزان التجاري وتفيض. واعتقد ان هذا الميزان سيستمر بطابعه الايجابي نتيجة تحويلات اللبنانيين وايضا التحويلات العربية التي توظف في القطاعات المالية والاستثمارية في لبنان".

المؤتمر

ووزع خلال المؤتمر الصحافي جدول اعمال "المؤتمر المصرفي ١٩٩٨" الذي سيتحدث فيه رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ونائب رئيس مجلس الوزراء الاردني وزير الخارجية الدكتور جواد العناني ووزير الاقتصاد السوري الدكتور محمد العمادي" ووزير الاقتصاد المصري الدكتور يوسف بطرس غالي" ورئيس اتحاد المصارف العربية عدنان القصار ورئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة عثمان عاكدي، الى مصرفيين واقتصاديين من لبنان والدول العربية والاجنبية.

البيرق
AL BAYRAK
الاثنين ٣ آب ١٩٩٨

مؤتمر صحافي لرئيس اتحاد المصارف العربية

عبد العزيز: القطاع المصرفي اللبناني نواة البنوك العربية

كرم: لاسياسة بلا مال ولا مال بلا سياسة

طربيه: لبنان يشهد ورشة كبيرة تحتاج الى تمويل

عقد رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي المصري محمود عبد العزيز مؤتمرا صحافيا في فندق الكورال بيتش حضره نقيب المحررين ملحم كرم ونائب رئيس الاتحاد رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه ممثلا للمصارف اللبنانية والامين العام الدكتور عدنان الهندي ومساعده الدكتور فؤاد شاكر وممثل المصارف العمانية مدير عام بنك الاسكان العماني محمود بهرام ومدير البحوث في الاتحاد عماد شهاب الى جانب رجال الصحافة والاعلام المحلي والعربي.

في مستهل المؤتمر قال النقيب ملحم كرم: نستقبل اليوم ونحتفل بمناسبة وجود قدرات عربية بارزة تحضر اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية. نرحب برئيس الاتحاد الاستاذ محمود عبد العزيز وبنائب الرئيس الدكتور جوزف طربيه واخوانهما في اللجنة التنفيذية الدكتور عدنان الهندي والدكتور فؤاد شاكر والاستاذ محمود بهرام.

هذه المناسبة بالنسبة للبنانيين وللصحافة اللبنانية لها معناها العميق. انها شاهد على استعداد هذا الاتحاد لدعم لبنان في كل خطواته ومشاريعه وعلى ان ينشئ للمصارف العربية وللاقتصاد العربي، هرما هو الذي يصنع عزته وبقاءه وديمومته.

ورئيس الاتحاد غني عن التعريف، الا ان ما يعرفه الناس يتأكد لهم اذا تكرر، ولذلك اقول في صديقي الذي احبه واحترمه انه من البنائين الذين عملوا مع اخوانهم على ان تتنامى قيمة الاقتصاد العربي وعلى ان تكون للمصارف العربية منزلة لا تصاب بعقدة الدونية تجاه المصارف الدولية الكبرى.

ان هذا الاتحاد بهمة رئيسه وقيادته حقق المنزلة التي يقف فيها الى جانب نظيراته في العالم. كما اتحاد الصحافيين العرب واتحاد المحامين العرب وكما اتحاد المصارف الدولية.

انها لبنان بما يشاد هرم السيادة والمنعة والملاءة، الملاءة المادية والملاءة المعنوية خصوصا. واتحاد المصارف العربية يعرف ان هناك تلازما بين المال وبين السياسة، وان لا سياسة بلا مال ولا مال بلا سياسة. واللحمة بين هذا الاتحاد ورئيسه والصحافة هي لحمة وثيقة، عرف محمود عبد العزيز كيف يحكم عروتها الوثقى وسعدنا انتم وانا وكل الصحافيين بان نلتقيه واخوانه في لقاء اخوي عزيز.

ثم قال محمود عبد العزيز: نشكر الاخ العزيز والصديق نقيب المحررين ملحم كرم على هذه الكلمة الطيبة التي قالها في حق الاتحاد وحقي، وليس هذا بغريب عليه وعلى لبنان. ونحن نسعد بان نكون اليوم في هذا البلد المضياف الكريم. هذا البلد الذي يقوم رأسماله على الخدمات بوجه عام، ورأس الخدمات هو المال والمصارف. ولبنان عريق في ترسيخ العمل المصرفي العربي. ولا اكاد ابالغ اذا قلت ان ثقافات العمل المصرفي وتقاليده وفنونه بدأت في هذا البلد العظيم.

ومن هنا كان حقا على اتحاد المصارف العربية ان يتخذ من هذا البلد الكريم المضياف العظيم مقرا للاتحاد وعلى الرغم مما مر على هذا الوطن من ازمات ومشاكل لا اعادها الله، ظل هذا الاتحاد في موقعه يمثل قلعة داخل لبنان حريص على ان يعود للبلد زهاءه وبهاءه واعماره في الوقت المناسب. وقد عاد بفضل من الله وبفضل صمود الشعب اللبناني الشقيق ولمناسبة وجودنا في لبنان كلجنة تنفيذية لنتداول باوضاعنا في عالم متغير، عالم المصارف الدولية ان نعلن بحق اننا قوبلنا بحفاوة وكرم من رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، وكان لقاء طيبا مثمرا يرسخ دور الاتحاد في بلده ومقره في لبنان، ويعطي للاتحاد بعدا جديدا الى وظائفه الجديدة المتجددة دوما.

ردا على سؤال اكد الاستاذ عبد العزيز ان العولمة وان كان هناك معترضون كثيرون على هذه الكلمة فان تحول العالم الى قرية لم يبدأ الا في امرين: امر المال والمصارف وامر المعلومات والاتصالات. وطبيعة التطور مع نهاية هذا القرن جعلت هذين الشأنين في مأزق وما لم نتسابق للحاق بالمتقدمين فسنكون خارج هذه القرية الصغيرة. المال اصبح لا يعرف الحواجز ولا وطن ولا جنسية فيتدفق حيث يجد مصلحته وامانه. فكان التحدي لهذه الامة التي تضم مصارف عريقة وقديمة وعلى رأس هذه المصارف، المصارف اللبنانية واقول ذلك بفخر، الامة العربية التي عليها ان تواكب ما يجري في العالم. ومن هنا حرصنا خلال سنوات سابقة على تطوير في عالم المصارف واعتقد ان معظم البنوك العربية استوفت شروط الملاءة واهتمت بالادارة واهتمت



توفيق الهندي، جوزف طربيه، محمود عبد العزيز، ملحم كرم، فؤاد شاكر ومحمود بهرام. (كوكو)

البنوك المركزية بتطوير دورها في الرقابة غير المباشرة الجديدة، التي ليست رقابة الاوامر، بل هي رقابة السياسات والامر صعب ودقيق. البنوك وسطاء ماليون تقليديا ومن المؤسف ان البنوك العربية في غالبيتها بنوك تجارية تقوم على تلميع الموارد والودائع.

واوضح عبد العزيز ان امام العالم العربي تحديات اقليمية صعبة بسبب التحدي الاسرائيلي وهذا التحدي دفع القادة العرب في ربيع ١٩٩٦ ولاول مرة للعمل على تكوين منطقة تجارة عربية حرة. والاتحاد يفخر بانه كان احد محركي هذه الفكرة بمبدأ «القات» العربية قبل «القات» الدولية. القيادة العربية اخذت هذه الفكرة وطورتها الى موضوع التجارة العربية وقد حاولنا ان تكون منطقة التجارة العربية الكبرى باسرع ما يمكن واشمل ما يمكن.

واكد عبد العزيز ان الخدمات البينية العربية تشمل البنوك والتأمينات والنقل والاسكان والاستشارات والسياحة التي فضلا عن عائداتها الاقتصادية القوية والذي نأمل ان تتضاعف في عام واحد فيما بين العرب فانها تساهم بالتعارف والاقتراب العربي وتؤدي بالتالي الى تشجيع الاستثمار العربي.

وقال: الاتحاد فكر منذ عام تقريبا على خلق كيان جديد تحت اسم بنك العالم العربي لتمويل الاستثمار والتجارة بين العرب فقط ولن يكون هذا البنك بنكا منافسا بل مشجعا وممولا للمساهمات العربية فيما بين الدول العربية وتمويل التجارة بين العرب. لا ادعي ان الامر سهل وميسور ولكننا سنظل لاقناع زملائنا المصرفيين العرب لدخول حوالي عشرة مصارف عربية، ان شاء الله، الى هذا البنك الذي نأمل ان يكون عنصر اضافة وقناة اخرى لتنمية البنية الاساسية للسياحة العربية.

واردف عبد العزيز مرة جديدة ان القطاع المصرفي اللبناني هو نواة البنوك العربية وان اعرق المصارف سرية في العالم العربي والدولي هي مصارف لبنان ومن هنا يقع على عاتق رجال المصارف مسؤولية خطيرة وتتجاوز المسؤولية الطبيعية من اجل صون هذه السرية والدفاع عنها لعدم اختراقها. ونحن في اتحاد المصارف العربية لا نريد ان تصل الضغوط على الحكومات العربية لوضع تشريعات او قوانين تمس السرية المصرفية او تنتهك عمليات المصارف بدعوى مكافحة تبييض الاموال. وان استخدام التشريع للتذكير في مكافحة تبييض الاموال هو خطر وسلاح ذو حدين وقد يساء استخدامه. الحرب في لبنان مست الجميع لكنها لم تمس النظام المصرفي اللبناني ولا بد من ان نؤكد سعادتنا لما يحدث من تقدم في لبنان وللدمج المصرفي اللبناني.

وردا على سؤال قال عبد العزيز: ان المال حقه في الخروج والدخول متاح ويباح ويجب ان يكون كذلك وبعض المال العربي خرج هربا من المناخ العربي وعندما تستقيم الاوضاع في العالم العربي تعود هذه الاموال. وعلينا مخاطبة المال العربي بالعقل وليس علينا ان نخاطبه بالوطنية. ولكن اؤكد انه اولى للمال العربي ان يعود الى المنطقة العربية لان البنوك فيها جاهزة وقادرة. واكد عبد العزيز ردا على سؤال ان

طبيعة الروح العربية مقاومة لفكرة الدمج بسبب الاعتزاز بالفردية والاستقلالية.
و«لكن اقول ان لا مكان لبنك صغير او مجموعات مالية صغيرة. واين نحن من كل موجوداتنا العربية فنحن اقل من البنك رقم ٥ او ٦ في العالم. لدينا امكانات ضخمة. انما مثلا «سيتي بنك» الذي هو اكبر جناح تجاري في الولايات المتحدة يندمج مع اكبر جناح استثماري في اميركا وبات اكبر عملاق عالمي للبنوك الشاملة. ومرة جديدة أؤكد ان لا بديل الا للدمج الوطني اولا والدمج عبر الحدود العربية ثانيا. ولكن علينا الان ان نبدأ بتأسيس بنك العالم العربي الذي يجمع رؤوس اموال من كل الدول العربية.

وردا على سؤال قال عبد العزيز: اننا نحاول منذ اربع سنوات توحيد المصطلحات المصرفية. وبدانا وضع ملامح لتشريع مصرفي عربي راق. وليس علينا الا الدراسة والاقناع وعرض ذلك على اصحاب الشأن في كل دولة عربية. ولا يجوز ان نقوم بتعاون مصرفي عربي والاوضاع القانونية والمصرفية مختلفة بين الدول. ونحن في اجتماع اللجنة التنفيذية اتخذنا قرارا بالعمل لتقبل فكرة البنوك الراقية، اي البنوك المركزية المستقلة التي تراقب باحتراف. ولبنان يتمتع بقانون راق جدا.

ثم اوضح ردا على سؤال: نحن نتحدث بلغة عربية جميلة ونقبّل اللحى لكن ماذا فعلنا من اجل سوق عربية موحدة ولولا سياسة نتانياهو لما اجمع العرب على البدء في منطقة التجارة التي نأمل ان ترى النور بعد خمس سنوات، بعدها ننتقل الى اتحاد جمركي ثم سوق عربية مشتركة الى ان نصل الى الدينار العربي. ولكن الاسلوب العلمي للتفكير ان لا اقول غدا ولا بعد عشرين سنة. علينا وضع برامج عمل قوية.

وقال: الامر ليس مجرد رهان تكون او لا تكون. وما لم تلاحق العالم ما يجري فيه لن تكون. اذا علينا ان نحارب معا ليكون لنا مكان في العالم. وقد عقدنا العزم لاقامة ورش عمل نوعية لمواكبة التطور العالمي في كل مجالاته. ويجب ان يكون الاتحاد غرفة عمليات بين البنوك العربية لمساعدة التمويل المشترك.

ونحن واثقون بان لبنان سيظل مركز اشعاع للعمل المصرفي بين العرب ولبنان هو بلد الحرية الصحافية. ولذا علينا ان نضغط على صانع القرار العربي لمواجهة التحديات وليس من مصلحة احد زرع الشكوك، وخصوصا ان بيننا اليوم النقيب ملحم كرم، في اقتصاد لبنان. ويجب ان تتضافر الجهود وخصوصا في الازمات الداخلية وننسى الخلافات للعبور الى الاستحقاقات بسلام اقتصادي. ولا بديل عن استمرار قوة الاقتصاد اللبناني الذي يقوم على الخدمات. وتابع ان الاتحاد منظمة اقليمية عربية تابعة للقطاع الخاص منبثقة عن جامعة الدول العربية لها صفة دبلوماسية، هدفها الرئيسي دعم القطاع المصرفي العربي وتعزيز التعاون فيما بين المصارف العربية وهو عضو مراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لكل من الجامعة العربية والامم المتحدة، وان وسائل تحقيق اغراضه عديدة تتضمن اصداره لمجلة علمية متخصصة في الشأن المالي والمصرفي واقامته للندوات والمؤتمرات المصرفية المتخصصة واصداره للمؤلفات المصرفية والمالية التي تغني المكتبة المصرفية العربية، واطلاقه لمشاريع علمية وعملية داعمة لمسيرة العمل المصرفي العربي المشترك. وقال: ان تطورات القطاع المصرفي العربي خلال الاعوام القليلة الماضية كانت تسليط الضوء على انجازات الماضي وتطلعات المستقبل وسط التحديات والاستحقاقات العالمية والاقليمية والمحلية.

واستراتيجيته الراهنة والمستقبلية ومحاورها الرئيسية هي دعم مكانته في الاوساط المصرفية والاقتصادية العالمية والاقليمية، تقوية علاقات التعاون والعمل مع اتحادات وجمعيات المصارف العالمية واطلاق مشاريع عملية داعمة لمسيرة التعاون بين المصارف العربية وايضا بين الاقتصادات العربية، ومتابعة الجهود على خط توحيد اللغة المصرفية والمالية والعربية، وعقد اللقاءات الكبرى لبحث التعاون المصرفي العربي والتعاون المصرفي العربي- الدولي، والارتقاء بمستوى العمل بما يواكب تطلعات المرحلة، وانشاء بنك عربي عملاق لتمويل عمليات التجارة والاستثمار في الوطن العربي. وقال ان المؤتمر المصرفي العربي لعام ١٩٩٨ سيكون في بيروت خلال الفترة ٥-٧ تشرين الثاني القادم، محوره الاساسي التعاون المصرفي العربي ومجالاته وآفاقه. وقال: عملنا بمواظبة وعناد على تطوير المشاريع العلمية والعملية الداعمة للتعاون بين المصارف العربية، انطلاقا من حرص على اطلاق مشاريع وتوحيد المصطلحات المصرفية العربية، وتسوية المدفوعات الجارية بين المصارف العربية، ووضع ملامح لتشريع مصرفي عربي موحد وحديث والجهود جارية على طريق توحيد اللغة المصرفية والمالية، العربية، ولدينا اليوم تطلعات لاقامة بنك عملاق للعالم العربي وشركة قابضة لدعم السياحة البينية العربية. ثم رد نائب رئيس الاتحاد الدكتور طربيه على اسئلة الصحافيين حول ملامح السياسة النقدية في لبنان وقال: ان السياسة النقدية في لبنان نعتبر انها نجحت بدليل انها ثابتة، منذ خمس سنوات وخالفت كل التوقعات المتشائمة التي رافقت هذه السياسة، منذ ما بدأ البنك المركزي بتعزيز احتياطه النقدي متبعا سياسة صناعة الاسواق النقدية، وليس فقط سياسة ردة الفعل تجاه الوضع النقدي. وهذا الراي يشاطرني به معظم المصرفيين الذين يتابعون الاوضاع المالية، واعتبر ان الاسواق الدولية قد راهنت على ثبات الوضع النقدي في لبنان الذي تمكن في مرات متعددة بالسنوات الاخيرة في ولوج الاسواق النقدية الدولية من خلال حصوله على اكتتابات باسعار مناسبة مما يعني ان الوضع النقدي في لبنان وضع تحت السيطرة، وهو وضع تشوبه مخاطر عديدة خصوصا في هذه السنة التي هي سنة استحقاقات، ولكن على ضوء هذه المخاطر وعلى ضوء هذه الاستحقاقات نرى ان الوضع هو ثابت وكل التوقعات المتشائمة التي نادى بها البعض لن تتحقق، انما ما نراه هو دليل عكسي، على ما توقعه المتشائمون. وقال الدكتور طربيه ان ميزان المدفوعات اللبناني منذ عهود يتغذى بالتحويلات التي تأتي في الخارج، ومعظمها هي تحويلات لبنانية- لبنانية، والميزان التجار منذ الاستقلال حتى اليوم كان يتمتع بالطابع السلبي، بينما ميزان المدفوعات كان دائما ذات طابع ايجابي،

وانا اعتقد ان هذا الميزان سيستمر بطابعه الايجابي نتيجة تحويلات اللبنانيين وايضا التحويلات العربية التي توظف في القطاعات المالية والاستثمارية في لبنان.

وقال: لبنان يشهد ورشة كبيرة وهي تحتاج الى تمويل

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
تموز (يوليو) ١٩٩٨ ـ العدد ٣٢٠

د. جوزف طربيه، نائب رئيس اتحاد المصارف العربية:

الاتحاد يواكب التطورات الحاصلة على الصعيدين العالمي والاقليمي



رد الدكتور جوزف طربيه نائب رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ومديره العام على اسئلة «البيان» بما يلي:

■ طرح المؤتمر عددا من اهم المشاكل المتعلقة بالعولمة وبالاستثمار، ما هو دور المصارف العربية في نقل مفهوم العولمة من نطاق العمل المصرفي المحلي الى التواصل مع المفاهيم الجديدة التي طرحت نفسها بقوة على اسواق النقد والمال؟

– جميع المؤتمرات التي تقام في العالم العربي وفي الخارج وخاصة التي لها الطابع الاقتصادي والمالي، تتناول موضوع تحرير الاقتصادات والعولمة والخصخصة، اي رفع الدول يدها عن القطاعات الاقتصادية وتركها للقطاع الخاص الذي يمكنه ان يتولى شؤون التدمير والادارة بصورة افضل. وبالنسبة للقطاع المصرفي العربي فانه يجتاز اليوم مفترق التحديات في ظل سياسات التحرر والانفتاح وتطبيق المعايير الدولية للعمل الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبصورة خاصة في ظل انفتاح الاسواق المالية التي اصبحت جزءا مكملا للنظام المالي العالمي، حيث التحرر المالي هو عنوان المرحلة، والتطور والنمو السريعان في اسواق المال العربية يعودان بالدرجة الاولى الى الجهود العربية التي بذلتها المصارف لمواكبة متغيرات العولمة والتحرر والخصخصة.

■ وما هو الدور الذي يقوم به اتحاد المصارف العربية لتسهيل مهمة المصارف لدى اتجاهها للعولمة؟

– ان اتحاد المصارف العربية يفعل اهدافه ودوره، يواكب التطورات الحاصلة على الصعيدين العالمي والاقليمي، وذلك بمساعدة المهنة المصرفية العربية على الاندماج في اقتصاداتها واستيعاب هذه التطورات والتحولات، ويساعد على حمايتها وانطلاقتها في ظل العولمة والمتغيرات الدولية، التي تجعل من المصارف بصورة فردية مهما كبر حجمها لاعبا صغيرا في حقل يكاد يقتصر على الكبار الذين يتجهون نحو الاندماج والتوحيد، بحيث اصبح اقتصادنا في مطلع القرن الـ ٢١ اقتصاد العمالقة الاقتصاديين وجعل الميدان يضيق اكثر فأكثر لصغار اللاعبين.

اما التوجه لاقتصادات الحجم فيعود الى انها تؤدي الى تخفيض الكلفة التشغيلية، وزيادة الكفاءة والنوعية، وبالتالي تقديم كلفة أرخص وافضل للعميل.

■ لكن المصارف المتوسطة والصغيرة لديها رأي آخر؟

– يمكن للمصارف المتوسطة والصغيرة المنافسة في الوضع التكنولوجي الحالي، انما في ظل التوجه العالمي للصناعة المصرفية فالكلام عن استمرارية المنافسة امر صعب وغير ممكن.

المراقب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI
العدد ٨٠ – تموز (يوليو) ١٩٩٨

د. جوزف طربيه عن مواضيع المؤتمر

العولمة و"اليورو" والاندماج العالمي

الدكتور جوزف طربيه نائب رئيس اتحاد المصارف العربية، له دورٌ بارز في عمل هذا القطاع كما في حضوره ومؤتمراته ودراساته على اختلافها.

في مؤتمر اتحاد المصارف العربية، تراه حاضراً بقوة. في التنظيم والإدارة والمتابعة والمناقشات كما في الإجتماعات الثنائية والجماعية. وفي هذا تاكيد على حضوره المصرفي ودوره الفاعل.

في الحديث معه جولةٌ على موضوعي العولمة واليورو وتاثيراتهما على القطاع المصرفي العربي.

عوّدنا اتحاد المصارف العربية على عدد من المؤتمرات، ما هو تقييمكم لسلسلة المؤتمرات التي ينظمها الاتحاد؟

■ ينظم اتحاد المصارف العربية مؤتمرين دوليين سنوياً يعقد احدهما خارج العالم العربي والآخر في إحدى الدول العربية. كما يعقد سلسلة ندوات ومؤتمرات متخصصة في مواضيع متفرقة.

المؤتمر الدولي السنوي يتناول دائماً موضوعاً اساسياً، يعتبر من مواضيع الساعة، مثل الموضوع الذي عالجه هذا العام والمتعلق بالعولمة وإنعكاسات تطبيق اليورو على العالم العربي. إن مثل هذه المواضيع تهم المصارف في مختلف دول العالم وليس في العالم العربي فقط، من هنا تكمن اهميتها ويصار الى تبادل وجهات النظر في شانها من خلال طاولات الحوار التي تعقد والنقاشات التي تنظم وأوراق العمل التي توزع.

كما يجب ان لا يخفى على أحد ان مثل هذه المؤتمرات تتيح للمصرفيين العرب الإجتماع مع بعضهم والتباحث في مواضيع ثنائية وجماعية.

يثار موضوع العولمة ويتم التباحث بشانه في وقت تحتاج الدول العربية إلى إعادة تنظيم اوضاعها الاقتصادية الداخلية من جهة، كما ترتيب شؤونها الاقتصادية فيما بينها ... هل تعتقد ان المنطقة العربية مؤهلة للدخول الى العولمة في حين ان اوضاعها الداخلية غير مرتبة بعد؟

■ تشهد اقتصادات الدول العربية عموماً، والقطاع المصرفي العربي في شكل خاص، تطورات إيجابية خلال الاعوام الماضية في ظل سياسات التحرّر والإنفتاح وتطبيق المعايير الدولية للعمل الاقتصادي والمصرفي الذي شمل العالم العربي باكمله مع الإشارة الى ان سرعة السير في هذا الاتجاه متفاوتة بين بلد واخر، مع إعتراف الجميع بعدم جواز الخروج عن هذا الاتجاه، ذلك ان الاقتصادات التي لا تسعى إلى الإندماج في الاقتصاد العالمي ستكون اقتصادات محاصرة وفي موقع ضعف للغاية مما يلحق الأذى بها.

التحرّر الاقتصادي والخصخصة والاتجاه نحو السوق ... تبدو اتجاهات مؤكدة، سار عليها العالم العربي بأجمعه، لكن موضوع السرعة وقابلية التأقلم هي التي تفرّق بين اقتصاد وآخر. إن الامكانيات المتوافرة في بعض اقتصادات العالم العربي على هذا الصعيد تبدو اكبر من تلك التي تتمتع بها اقتصادات بلدان اخرى ... ولذلك ستكون معدلات النمو وعمليات الخروج إلى الإقتصاد العالمي مختلفة بين دولة واخرى وفقاً لبنيتها وهيكليتها التي تساعدها بأن تندرج مباشرة في الاقتصاد العالمي او انها تتطلب بعض التحضيرات لذلك.

يثير موضوع اليورو وتاثيراته على المنطقة العربية الكثير من التساؤلات، هل تعتقد ان المصارف المركزية العربية وكذلك القطاع المصرفي مستعدة للتعامل مع اليورو؟

■ لقد جرى التحضير لموضوع اليورو بعناية فائقة من قبل الدول الاوروبية بمؤسساتها السياسية والاقتصادية والنقدية. والعاناة للدخول في حلقة اليورو هي معاناة اوروبية وليست عربية.

في اعتقادي انه من الأسهل على العالم العربي التعامل مع عملة اوروبية واحدة من التعامل مع عملات متعدّدة.



عملة اليورو ستسهّل عملية إدارة المخاطر وستفتح الباب امام مجالات تمويل متناسقة في اكثر من بلد اوروبي .. ومثل هذا الأمر لا يلقى بصعوباته على العالم العربي إنما على الدول الاوروبية نفسها، حتى تتأقلم مع هذه العملة التي فرضتها مصالحها الاقتصادية عليها.

الصعوبة تكمن ايضاً، ليس فقط على الصعيد الاستراتيجي المتمثل في كيفية تجاوز الحساسيات الشخصية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تفرّق بين الدول الاوروبية، إنما على صعيد إدارة اليورو ايضاً. انها مشاكل اوروبية وعلى دولها والإدارات فيها توفير الحلول الملائمة لها.

في النهاية لا يمكننا سوى الاعتراف اننا امام عملتين رئيسيتين في العالم، هما الدولار الاميركي واليورو الاوروبي.

ومثل هذا الامر يسهّل موضوع التعاطي المصرفي والتجاري ولا يعقده

المال والعالم
AL MAL-WAL ALAM
آذار ١٩٩٨

ندوة لاتحاد المصارف العربية في بيروت عن القواعد الجديدة للاعتمادات المستندية

قال نائب رئيس اتحاد المصارف العربية، ورئيس ومدير عام بنك الاعتماد اللبناني، الدكتور جوزف طربيه إن القطاع المصرفي يخضع حالياً لإعادة هيكلة وتحديث متكاملين على الصعد البشرية والتقنية والمالية والخدماتية. تساعد المصارف العربية على تقديم الخدمات بسرعة وإتقان وكلفة أقل وتنويع أفضل.

جاء ذلك في حفل افتتاح ندوة عن «القواعد الدولية الجديدة للاعتمادات والتحصيلات المستندية» التي أقامها اتحاد المصارف العربية بفندق «الكومودور» في منتصف الشهر الماضي، واستمرت خمسة أيام وشارك فيها عاملون في دوائر وأقسام الاعتمادات والتحصيلات المستندية والكفالات المصرفية والائتمان المصرفي من عدد من الدول العربية.

وتحدث في الندوة الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور عدنان الهندي، الذي وصف موضوع الندوة بانه واحد من القضايا التي تواجه العمل المصرفي العربي الذي يعيش في عالم متطور ومتغيّر يحتاج إلى مواكبة واعية ومستمرة.

وشارك في الندوة ٦٢ مصرفياً عربياً



الدكتور جوزف طربيه وسمير حمود

تدرّبوا خلالها على التقنيات الحديثة في تمويل التجارة الخارجية، والاعتمادات والتحصيلات المستندية ودورها وأهميتها في تمويل التجارة الخارجية وموقع الكفالات المصرفية في هذا المجال، والقواعد الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بهذا الخصوص، وتقنيات التمويل في العمل المصرفي العربي وضرورة تحديثها، وأخيراً سبل مواكبة المصارف العربية للمعايير التي ترعى تمويل التجارة الخارجية.

النهار

السبت ٢١ آذار ١٩٩٨- العدد ٢٠٠٠٣

عبد العزيز رئيسا وطربيه نائبا لرئيس مجلس أتحاد المصارف العربية

علم ان الجمعية العمومية لاتحاد المصارف العربية التي اختتمت اعمالها مساءامس في شرم الشيخ (مصر) انتخبت مجددا رئيس البنك الاهلي (مصر) محمود عبد العزيز رئيسا للاتحاد، ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني (لبنان) الدكتور جوزف طربيه نائبا للرئيس. اما الاعضاء فهم: زهير الخوري (الاردن)، فاضل سعيد الدرمكي (الامارات)، عدنان يوسف (البحرين)، علي دبيه (تونس)، عبد الهادي شايف (السعودية)، رياض الحكيم (سوريا)،. حسين محمد عمر المفتي (السودان)، فائق مجيد العبيدي (العراق)، محمود بن محمد بهرام (عمان)، فؤاد حمدي بسيسو (فلسطين)، سعيد المسند (قطر)، محمد جراح الصباح (الكويت)، محمد مصطفى الغضبان (ليبيا)، عبد الحكيم بنعمر (المغرب)، محمد بن عبدالله بن انويكظ (موريتانيا)، احمد محمد علي الخاوي (اليمن) وفخري الدين الخليل (المصارف المشتركة). كان مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية بدأ اجتماعاته اول من امس واقر تقرير الامين العام للاتحاد الدكتور عدنان الهندي (الاردن) المتضمن برنامج عمل الاتحاد للسنة 1998 وانظمته في العام 1997. والموضوع الابرز في برنامج الاتحاد لسنة 1998 تأسيس مصرف عربي مشترك ضخم برأس مال 500 مليون دولار اميركي مهمته الاساس تمويل عمليات الاستثمار والتجارة بين البلدان العربية، وانشاء شركة للسياحة البينية العربية هدفها دعم الصناعة السياحية في العالم العربي، وبلورة مشاريع جديدة لخدمة اغراض توحيد اللغة المصرفية العربية وتطوير الفكر المالي العربي. وفي روزنامة انشطة اتحاد المصارف العربية تنظيم مؤتمرين على مستوى قيادات المصارف العربية، الاول في بودابست في حزيران المقبل برعاية رئيس جمهورية المجر، وموضوعه "الاعداد لعصر التحرير" يناقش تجربة شرق آسيا والدروس المستخلصة منها، ومشكلة الكومبيوتر سنة 2000، والثاني في تشرين الثاني المقبل يعقد في بيروت وعنوانه: "الخدمات البينية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين وفرص التمويل ودور المصارف".

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الجمعة ٥ كانون الاول ١٩٩٧ – العدد ٦٩٤٧

في ندوة «تمويل الشركات» نظمها ببيروت اتحاد المصارف العربية والمفوضية الأوروبية

طربيه: استقطاب الاستثمارت مهمة أساسية للمصارف العربية

بيروت: «الشرق الأوسط»

أكد وزير الدولة للشؤون المالية اللبنانية فؤاد السنيورة أن على المصارف العربية ان تسعى الى تعزيز اوضاعها المالية وتوسيع قاعدة مساهميها وتوسيع آفاقها لتولي الدور الرائد الذي تطمح اليه. ولفت الى أن لبنان يجتهد للتوصل الى تكامل اقتصادي عربي بما في ذلك السعي نحو انشاء منطقة التجارة العربية الحرة التي تضع الإساس الصالح للانسجام مع متطلبات اتفاقات تحرير التجارة الدولية.

وجاء تأكيد الوزير اللبناني خلال افتتاحه ندوة «تمويل الشركات» التي ينظمها كل من اتحاد المصارف العربية والمفوضية الاوروبية في بيروت على مدى ثلاثة ايام.

من جهته قال امين عام اتحاد المصارف العربية الدكتور عدنان الهندي ان هذه الندوة تاتي في اطار التعاون القائم منذ سنوات بين الاتحاد والمفوضية الاوروبية في مجال تنظيم وعقد الندوات المصرفية التي تخصص لبحث شؤون مصرفية تهم المصرفيين العرب، اذ تستعرض التجارب العالمية في مجال مستحدثات الصناعة المالية، مع الاخذ بعين الاعتبار عملية اعادة الهيكلة الواسعة التي تطال الصناعة المصرفية في الوطن العربي. واضاف الهندي «ان هذه الندوة مع المفوضية الاوروبية تبحث موضوع تمويل الشركات الذي تزايد اهميته اليوم في عالم التمويل، اي التمويل الذي خرج عن نطاق الاقراض المصرفي ليتعداه الى رحاب الاصدارات المالية من اسهم وسندات وحتى مزيج منهما والتي تطرح في الاسواق الوطنية والخارجية».

اما نائب رئيس اتحاد المصارف الدكتور جوزف طربيه فرأى أن استيعاب ومواجهة العولمة يجب ان يمر عبر بوابة «العورية» اي تولي القطاعات المصرفية والمالية دوراً اساسياً في تهيئة المناخات والاجواء المناسبة لجذب الاستثمارات الى الاسواق العربية والمساهمة في دعم السياسات الحكومية للانفتاح والاصلاح الاقتصادي. واضاف «ان توظيف جزء من الرساميل العربية وحدها ضمن المنطقة العربية سيدفع الى تحقيق معدلات نمو عالية والى تحقيق رخاء اجتماعي».

ودعا طربيه الى تعزيز التوجه المصرفي نحو الخروج من الاطار المحلي، معتبراً ان هذه المهمة مطروحة بالدرجة الاولى على المصارف الكبرى التي تملك الامكانات والمؤهلات لتعميم حضورها المباشر او عبر مؤسسات محلية في ارجاء المنطقة العربية. ولفت الى اهمية الاستثمار في التكنولوجيا واستقدام واستيعاب كل جديد لمواجهة متطلبات العولمة، موضحاً «اننا مقبلون على منافسة المصارف العالمية في اسواقها الداخلية، مما يتوجب علينا امتلاك قدرات موازية في هذا الجانب، والاّ فقدنا احد ابرز مقومات هذه المنافسة».

وقال طربيه «ان تكثيف عمليات دعم الرسملة في المصارف العربية وتنويع المنتجات والخدمات المالية في جانبي الودائع والاستثمارات، وتزايد اقبال المستثمرين الدوليين على التعامل مع المصارف والاسواق المالية العربية بشروط ومواصفات تتقارب نسبياً مع المعدلات المعمول بها في الاسواق المتطورة، واضطلاع المصارف بدور متزايد في اسواق رأس المال، واعتماد استراتيجيات جديدة ومتطورة لتنمية المهارات والقدرات البشرية، كل هذا، يؤشر بوضوح الى اتجاه ايجابي لبلورة فكر مصرفي ومالي حديث يتلاءم مع تطور الصناعة المصرفية العالمية وينفتح على استيعاب المتغيرات والتحولات، خارجاً من الاطار الضيق الموصوف بالتقليدية الى رحاب الحداثة والشمولية».

وشدد السنيورة في كلمته على ان للقطاعات المصرفية العربية دوراً هاماً واساسياً في عملية التمويل المطلوبة، مؤكداً ان المصارف العربية ستسعى وتبذل كل ما من شأنه تعزيز اوضاعها المالية وتوسيع قاعدة مساهميها ومدى ونوعية خدماتها وتوسيع آفاقها وآفاق العاملين لديها بما يمكنها من تولي الدور الرائد الذي تطمح اليه. وتحدث عن التحديات التي تواجه العالم العربي قائلاً «ان على مجتمعاتنا ومؤسساتنا في القطاعين العام والخاص ان تبذل المزيد من الجهود والتضحيات لاحداث التغيير لتستطيع ان تدرك ذلك الركب المتسارعة حركته». واضاف «ان موضوع الندوة يشكل استجابة مباشرة لاحدى الاحتياجات الهامة في الاسواق العربية خصوصاً في ظل التطورات البنيوية والهيكلية الهامة التي طرأت على الاقتصادات في الدول العربية خلال العقدين الماضيين، ولا سيما القطاعات الانتاجية والمؤسسات العاملة فيها ونوعية وطبيعة وحجم الخدمات المصرفية التي تحتاجها».

واعتبر السنيورة ان التطورات التي حصلت في القطاعات المصرفية حدت بالمصرف الى التحول من مجرد خزائن مشتركة لايداع الاموال لصالح المؤسسة المصرفية الحديثة والمتجددة والمتشعبة النشاطات والخدمات عبر اساليب وتقنيات جديدة بما في ذلك ادارة الاموال لصالح العملاء والزبائن على جانبي الايداعات والاستثمارات وخارج الميزانية، بهدف تحقيق حزمة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية.

وأشار الى ان على القطاعات المصرفية العربية ومنها القطاع المصرفي اللبناني مواجهة التحديات من خلال تطوير وتدريب العاملين لديها على التقنيات والاساليب والادوات المصرفية المتطورة. واعتبر ان الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال تشكل المدخل الصحيح لارساء قواعد ومفاهيم متطورة في مجال تمويل الشركات تنسجم مع واقع الصيرفة العربية وامكاناتها وحقيقة اوضاعها، وذلك من خلال المواءمة بين الاساليب والادوات المالية المستحدثة من جهة اخرى.

المستقبل

الاربعاء ٩ تموز ١٩٩٧

وفد من مجلس الشيوخ الكولومبي يبحث وطربيه مشاريع الإعمار

أكد نائب رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه على أهمية مشاركة الانتشار اللبناني في دعم برامج النهوض ودور المغتربين في إعمار لبنان.

كلام طربيه جاء في حفل عشاء أقامه تكريماً لوفد من مجلس الشيوخ الكولومبي المتحدر من أصل لبناني الذي يزور لبنان بدعوة رسمية من رئيس مجلس النواب نبيه بري، حيث جال الوفد على كبار المسؤولين، والتقى رئيس الجمهورية الياس الهراوي وقدم له اقتراحاً بإصدار سندات خزينة للمغتربين في مؤتمر البرلمانيين المتحدرين من أصل لبناني المنوي عقده في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٨.

وضم الوفد رئيس برلمان اتحاد دول اميركا اللاتينية خوليو سيزار طربيه ورئيس مجلس الشيوخ الكولومبي السابق خوليو سيزار غيرا حرب من تنورين والسيناتور بيسنتي برل من رحبة عكار والياس معتوق من طرابلس والوزير المفوض في السفارة الكولومبية في بيروت ايلي الترك، ورافقهم رئيس بعثة الشرف النائب جاك جو خادريان. وحضر حفل العشاء حشد من الشخصيات الاغترابية والقضائية والاجتماعية.

وتحدث طربيه فأكد على أهمية مشاركة الانتشار اللبناني في دعم برامج النهوض والانماء، ودور المغتربين في اعمار لبنان، خصوصاً ان مناخ الاستثمار اصبح مؤاتياً في لبنان بعد ترسيخ مسيرة الامن وإصدار التشريعات المناسبة.

ورد خوليو حرب، لافتاً الى ان اصدار سندات خزينة للمغتربين في كل العالم يسمح بالمشاركة في إعمار الوطن الام. وأشار خوليو طربيه الى ان هناك ٢٥ عضواً متحدراً من اصل لبناني من اصل ١٠٢ عضو في مجلس الشيوخ، وهو دليل قوة المغتربين اللبنانيين في كولومبيا.

المراقب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI SINCE 1991

تموز (يوليو) 1997





د. جوزف طربيه في حوار مع د. ناصر السعيدي ود. فرانسوا باسيل في المؤتمر

د. جوزف طربيه
ساحة للتحاور ودراسة المستجدات

قال د. جوزف طربيه، رئيس مجلس ادارة ومدير عام "الاعتماد اللبناني" ان اتحاد المصارف العربية قد درج على عقد مؤتمرين في العام، واحد في العالم العربي يعالج القضايا المتصلة بين المصارف العربية ويدعو الى رفع مستوى العمل المصرفي العربي وتطوير القوانين المصرفية العربية. والثاني مؤتمر دولي تحضره المؤسسات المالية والمصارف الدولية. وهو يدعو الى ربط المصارف العربية باسواق المال العالمية واستكشاف المستجدات في عالم المال والاعمال".

واضاف طربيه" ان المؤتمر الحالي في لندن يندرج تحت خانة المؤتمرات الدولية التي يعقدها الاتحاد عادة في احدى عواصم المال الدولية، وهو عالج مشاكل القضايا المصرفية العربية ضمن الاطار الدولي واطار العولمة الذي تواجهه المصارف العربية وستشتد خطورته في السنوات المقبلة، لا سيما مع تحريك تجارة الخدمات والعلاقات المالية الدولية الناجمة عن انفتاح اسواق المال الدولية على بعضها البعض، بحيث اصبح العالم ساحة لتداول المنتجات المالية والمصرفية من دون حدود وعوائق".

وتابع طربيه " عالج مؤتمر لندن الحالي، بعد نجاح مؤتمر نيويورك العام الماضي، المواضيع التي اشرنا اليها سابقًا، وشدد ايضًا على موضوع العلاقات الاوروبية – العربية، والتكنولوجيا المصرفية والمعلوماتية، وانفتاح الاسواق المالية، والتجارة العربية – الدولية... وكلها مواضيع شائكة وساخنة ولا بد من التشاور في صددها".

وختم طربيه "ان المؤتمرات التي يعقدها الاتحاد لا تخرج عادة بمقررات وتوصيات، انما هي ساحة للتحاور والاطلاع على المستجدات العالمية وتبادل الافكار في صددها ومناقشة التحديات التي تواجه مستقبل المصارف العربية".

السفير

الثلثاء ١٨ آذار ١٩٩٧

ندوتان لإتحاد المصارف العربية: الخدمات المميزة والوقاية من التزوير



من جلسة افتتاح ندوة الوقاية من التزوير (علي علوش)

افتتح نائب رئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس ومدير عام مصرف الاعتماد اللبناني، الدكتور جوزف طربيه، ندوتي «التمايز في الخدمات المصرفية» و«الوقاية من التزوير المصرفي»، بحضور امين عام الاتحاد الدكتور عدنان الهندي ومشاركة اكثر من ٥٠ مدير فرع ورئيس قسم وخبير مصرفي. وقال طربيه «موضوعا الندوة يدخلان في صلب العمل اليومي للمصارف. فالأول يتعلق بالمعايير الأساسية لجودة الخدمة المصرفية وكيفية التعامل مع الزبائن واحتياجاتهم والوصول الى نوع من الصداقة المباشرة بين العميل والموظف المعني، والثاني يهدف الى تامين حماية مزدوجة للعميل والمصرف خاصة ان الكثير من العملاء يقع ضحية تلاعب او تزوير وعلى المصرف تطوير كفاءاته وخبراته بما يؤمن هذه الحماية المطلوبة».

من جهته قال الدكتور الهندي: ان في العالم ٤٥٠ مليار دولار اموال مزورة متداولة وفي العالم العربي ١٠٢ مليار دولار، ونسبة ١٠ في المئة من مجمل الدولارات المتداولة مزورة. كما ان نسبة ٢ في المئة فقط من الاموال المزورة تكتشف فقط حتى ان ٢٨ مليون شخص وقعوا في العام ١٩٩٦ ضحايا عمليات التزوير ومن المتوقع ان يصل هذا الرقم الى ٤٧ مليون شخص في العام الحالي.

ويحاضر في ندوة «الوقاية من التزوير» الخبير العربي والدولي سامي الخوالدة، اما في ندوة «التمايز في الخدمات» فيحاضر الدكتور عصمت كلش. وتستمر اعمال الندوتين حتى ٢١ آذار الحالي في فندق الكومودور.

الديار

الثلثاء ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٦

مؤتمر المصارف العربية يبدأ اعماله اليوم : تظاهرة مصرفية ومالية وعربية في لبنان

ابراهيم عواضة

يفتتح رئيس الحكومة رفيق الحريري قبل ظهر اليوم اعمال «مؤتمر المصارف العربية والاصلاح الاقتصادي» (الاعمار والتنمية) الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان في فندق كورال بيتش يومي ١٩ و٢٠ تشرين الثاني الحالي.

وتتضمن اعمال المؤتمر الذي ينتظر ان يشهد مشاركة عربية بارزة عدة مواضيع اساسية منها واقع وافاق الاقتصاد العربي السوق العربية المشتركة - امكان وجدوى انشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، التحولات المنشودة في الصناعة المصرفية - الصيرفة الشاملة - المصارف الاسلامية - الرقابة المصرفية فضلا عن موضوع افاق تطوير وتحديث الانظمة المصرفية والمالية وتحسين مناخ الاستثمار في لبنان وهذا الموضوع خصصت له جلسة خاصة كبادرة ايجابية من المؤتمرين تجاه لبنان.

«الديار» التقت الامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور عدنان الهندي الذي تحدث عن اهداف المؤتمر فقال:

ياتي انعقاد هذا المؤتمر في الوقت الذي يواجه فيه اقتصادنا العربي عموما، والصناعة المصرفية على وجه الخصوص، عددا من الصعوبات والتحديات الجديدة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، الامر الذي يقتضي دراسة هذه التحديات ومحاولة الاستفادة من الفرص المتاحة لتدعيم ركائز المواجهة المناسبة. فالاقتصاد العربي وقطاعه المصرفي يتطوران وسط تفاعلات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتحولات المعروفة في المنطقة مما يولد ضرورة المحاكاة والمواكبة والتحول نحو تشكيل منطقة تجارة عربية حرة كبرى لاخذ الاحتياطات اللازمة ازاء التحرير العالمي لقطاع التجارة والخدمات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وادخال فلسفة الصيرفة الشاملة الى اعمال المصارف العربية لمواكبة المعايير العالمية الجديدة للعمل المصرفي وتقديم الخدمات والمنتجات المستحدثة وتكبير حجم هذه المصارف لتكون اقدر على المنافسة وتمويل برامج الاصلاح الاقتصادي العربية وورش اعادة الاعمار(...).

وياتي اختيار بيروت مكانا لانعقاد المؤتمر السنوي الثاني لهذا العام، تاكيدا جديدا من قبل الاتحاد، على اهمية هذه العاصمة العربية وضرورة استعادة دورها الذي فقدت



السيد الهندي



الدكتور طربيه

الكثير من مقوماته، بسبب الاحداث المؤلمة التي عصفت بهذا البلد العزيز لبنان طوال ١٧ عاما، خصوصا بعدما قطعت مسيرة السلام والامن مراحل متقدمة، وانطلقت فيه اضخم ورشة في تاريخه لاعادة البناء والاعمار.

وختم بالقول: ان المؤتمر سيخصص جلسة خاصة حول موضوع مناخ الاستثمار في لبنان. وان الهدف من ذلك التاكيد على الدور الذي يقوم به اتحاد المصارف العربية بخدمة دولة مقره من خلال مجيء اصحاب القرار المصرفي والمالي العربي ورجال الاعمال العرب والمستثمرين العرب ليقفوا على ما يجري من اعمار وتنمية في لبنان. ومن هنا، فعلا، خصصنا لبنان في جلسة كاملة حول موضوع مناخ الاستثمار والاعمار والتنمية ولاشك، ان في لبنان ورشة عمل يجب على المشاركين في هذا المؤتمر ان يقفوا عما يجري من اصلاحات اقتصادية ومن اصلاحات نقدية وتشريعات..

والحقيقة، انني، فوجئت شخصيا باعداد المصرفيين والماليين العرب الذين سيشاركون في هذا المؤتمر وهو ما يؤكد بان لبنان، كان ولايزال «عروس» الشرق.. وسيبقى.

جوزف طربيه

نائب رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه تحدث لمناسبة انعقاد المؤتمر فقال: ان انعقاد مؤتمر المصارف العربية والاصلاح الاقتصادي في بيروت يتضمن اشارتين اساسيتين، الاولى هي لماذا المؤتمر في بيروت؟ الجواب عن ذلك لانها مدينة ناهضة من بين الانقاض وان اتحاد المصارف العربية اراد توجيه تحية للجهد الاعماري الكبير الذي يشهده لبنان والذي اصبحت معالمه واضحة للجميع، خصوصا ما يحصل من تطور كبير على صعيد البنية التحتية اللبنانية.

الاشارة الثانية، محورها قضية الاصلاح والاعمار انطلاقا من ارتباط النمو الاقتصادي بقضية الاصلاح الاقتصادي، ومواكبتنا في اتحاد المصارف العربية للاقتصاديات العربية، اظهرت، بصورة جلية ان هناك توجها جديا ونهائيا نحو اعادة هيكلية الاقتصادات العربية، وان هذه الموجة الاصلاحية تكاد تكون طاغية في كل الدول العربية من مصر الى الخليج الى سوريا، الى اليمن والى المغرب العربي. ويشير اخر تقرير لصندوق النقد الدولي الى ان بعض الدول العربية بدات تجني الثمار الاولى للاصلاحات الاقتصادية وانها قد تصبح السوق الناشئة الكبيرة التالية اذا استمرت موجة الاصلاحات واعادة الهيكلية واذا ساد مناخ سلمي في المنطقة. وانه من الواضح في هذا المجال ان معدلات النمو ستتصاعد بصورة اسرع في حال المثابرة على تبني السياسات الاقتصادية التي اثمرت في مناطق اخرى من العالم.

واضاف: باختصار ان مؤتمرنا الذي سيجمع نحو ٢٥٠ مشاركا يتوزعون على ١٨ بلدا، فضلا عن مشاركة مصارف مركزية عربية وقياديين مصرفيين سيهدف الى حض المصارف العربية على المضي في الاصلاحات الاقتصادية التي يمكن اعتبارها كشرط اساسي لجلب الاستثمارات فبقدر ما تتحسن البنية الاقتصادية بقدر ما تصبح جاذبة للاستثمارات. وفي هذا المجال تدل التجربة على انه بقدر ما يزداد الاستثمار في البنية التحتية بقدر ما تشتد حظوظ النمو. كما ان الهدف الثاني من المؤتمر هو توفير عنصر اللقاء المباشر بين رجالات المصارف العربية، بما يوفر معه، خلق فرص تعاون واتفاقات بين المصرفيين العرب، تؤدي بالنتيجة الى تعزيز فرص العمل المشترك على كل الاصعدة.

البيرق
AL BAYRAK
تشرين الثاني ١٩٩٦

تأسيس معهد مصرفي عربي مقره بيروت بادارة اتحاد المصارف العربية

اعلن اتحاد المصارف العربية انفصال المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية عن الاتحاد والاتجاه الى تاسيس معهد مصرفي جديد يكون مقره العاصمة اللبنانية مهمته تعميق رسالة الاتحاد فيما يتعلق بالتدريب المصرفي وتاهيل وتنمية الكوادر والقدرات المصرفية في المستويات التنفيذية والوسطى.

وكانت اللجنة التنفيذية للاتحاد اتخذت هذا القرار اثناء اجتماعها الاخير على هامش المؤتمر السنوي للاتحاد الذي انعقد في مدينة نيويورك . استجابة لاصرار المعهد على الانفصال عن الاتحاد وتحوله الى اكاديمية، مما يعني خروجه عن الرسالة التي اسس بموجبها والمتمثلة في تدريب وتاهيل الكوادر المصرفية العربية، عبر التركيز على النواحي التطبيقية والعملية. لذا فانه يمكن القول، ان تحول المعهد [illegible] اتخاذ اكاديمية قد ابعده عن رسالته الحقيقية، اخذين بعين الاعتبار ان معظم الجامعات العربية قد استحدثت مؤخرا اقساما لمنح شهادات البكالوريوس والماجستير في العلوم المالية والمصرفية وقليل منها نتيجة الى ما يزيد عن ذلك بالاضافة الى ان المصارف العربية ليست بحاجة الى الشهادات النظرية بل اشد ما تحتاج اليه توفير الكوادر المصرفية المؤهلة فنيا، بل ما يسمى بالتدريب من خلال الممارسة

وكان اتحاد المصارف العربية قد اسس المعهد عام ١٩٨٩ ووضع نظامه الاساسي باعتبار ان المعهد احد الاجهزة المنبثقة عن الاتحاد، وازاء اصرار المعهد للانفصال وقيامه بغير الدور الذي اسس من اجله وهو التدريب المصرفي، وتحوله الى النظام الاكاديمي

[illegible] اضطر الاتحاد الى اتخاذ الاجراءات اللازمة قانونيا لتعديل نظام الاتحاد لفصل المعهد عنه واخطار كافة البنوك واعضاء الاتحاد

وكذلك كافة الجهات المعنية بانفصال المعهد، والاتجاه لانشاء معهد تابع للاتحاد في بيروت للتدريب تحقيقا للغرض الرئيسي للاتحاد بخلق كوادر مهنية محترفة في العمل المصرفي وليس درجات اكاديمية عليا

واعلن الاستاذ محمود عبد العزيز رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية ان مصاريف التاسيس التي تحملها الاتحاد على انشاء المعهد تعتبر منحة من الاتحاد للمعهد . واكد اتجاه الاتحاد لتاسيس معهد مصرفي جديد في بيروت بحيث يقوم بتعميق رسالة الاتحاد فيما يتعلق بالتدريب المصرفي المتخصص والعمل اللازم لتطوير الكوادر المصرفية في المستويات التنفيذية الوسطى

الحياة
AL HAYAT
الاثنين ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ ـ العدد ١٢٣٢٧

نائب رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه لـ «الحياة»:

الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة من مستلزمات النمو واجتذاب الاستثمارات

□ بيروت – من دانيال ضاهر:

■ شكل موضوع الاصلاح الاقتصادي شقاً من عنوان لمؤتمر اتحاد المصارف العربية الذي انعقد في بيروت الاسبوع الماضي وهو «المصارف العربية والاصلاح الاقتصادي (الاعمار والتنمية)». واعتبر نائب رئيس الاتحاد رئيس مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني مديره العام جوزف طربيه في لقاء اجرته معه «الحياة»، على هامش المؤتمر «ان الرابط بين عنوان المؤتمر والاعمار والتنمية اساسي لان الاصلاح واعادة الهيكلة للاقتصادات العربية يندرجان في خطط الاعمار والتنمية».

تحدث طربيه في اللقاء عن اهمية المؤتمر واهدافه وعن مؤشرات النمو في المنطقة العربية والناتجة من عمليات الاصلاح المحققة.

واعتبر «ان الابحاث التي تناولها المؤتمر تشكل عنصراً ضاغطاً على المهنة المصرفية العربية كون المشاركين من القائمين فعلاً على المؤسسات المصرفية العربية. يضاف الى ذلك مشاركة رئيس الحكومة اللبنانية السيد رفيق الحريري وافتتاحه الجلسة الاولى بعرض عملي للواقع اللبناني». ورأى «ان طابع المواضيع المطروحة عملي، اذ تناولت الخطط المصرفية والمالية التي ترسمها المرجعيات المختصة في الوطن العربي في ضوء الواقع المصرفي والاقتصادي الحالي».

الاصلاح والهيكلة

وربط طربيه بين عنوان المؤتمر «المصارف العربية والاصلاح الاقتصادي» وموضوع الاعمار والتنمية، معتبراً «ان الاصلاح الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصادات العربية يندرجان في خطط الاعمار والتنمية في العالم العربي لان مستلزمات النمو والاستثمار تتطلب تهيئة البنية الاقتصادية الاستقبالية الجاذبة للاستثمارات. ومن اهداف المؤتمر تهيئة المصارف العربية لمواجهة تحديات المستقبل خصوصاً ان العالم اليوم يمر في مرحلة تحول كبير لا تختلف باهميتها عن المراحل الانتقالية الاساسية في تاريخ البشرية».

وقال: «ان التحديات التي تواجهها المصارف العربية ليست ناشئة من التطورات الاقليمية ذات الطابع السياسي او الاقتصادي فحسب بل هي تحديات ذات طابع كوني، والمنافسة ليست شرق اوسطية بل كونية. ومن الصعب التكهن بتفاصيل ما سيكون عليه الاقتصاد العالمي في القرن المقبل». ورأى «ان التطورات الاقليمية والعالمية الحاصلة والمرتقبة تؤدي الى مزيد من الضغوط على الدول العربية لتحقيق اصلاحات اقتصادية رئيسية وبالتالي على المصارف العربية لتنتقل الى درجة من التقدم والفاعلية».

ووصف نائب رئيس الاتحاد عملية الهيكلة الاقتصادية في الدول العربية بـ «النشطة». وقال: «تحققت انجازات تتباين بين دولة واخرى، وسجلت معدلات النمو تحسناً في معظم الدول العربية نتيجة هذه الاصلاحات والتوجهات الجديدة نحو اقتصاد السوق». وأكد «ان السياسات الاقتصادية التي اثمرت في دول اخرى لا بد ان تثمر ايضاً في الدول العربية خصوصاً اذا حققت مفاوضات السلام تقدماً ملحوظاً». ولفت الى ما اورده التقرير الاخير لصندوق النقد الدولي من منطقة الشرق الاوسط الذي «توقع انها قد تكون السوق الناشئة المقبلة اذا استمرت الاصلاحات الاقتصادية. وقد حقق بعض الدول العربية اختراقات مهمة في الاسواق الدولية».

واكد طربيه ان «لا شح في الموجودات لان الاموال العربية الموظفة في الاسواق العالمية كبيرة وتطمح المصارف العربية الى اعادة اجتذاب الجزء الاكبر من هذه الرساميل لاعادة توظيفها في الاقتصادات العربية».

معطيات

واورد رئيس مصرف الاعتماد اللبناني معطيات رقمية رأى انها «تبيّن ان المصارف حققت عام ١٩٩٥ معدلات نمو قياسية مقارنة مع الاعوام السابقة».

واشار الى تطور في التمويل، فقال: «ان المصارف وسعت نشاطها في تمويل الاقتصادات العربية عبر الدخول في مجال اعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل المشاريع والقروض المصرفية المجمعة والتمويل المتوسط والطويل الأجل، اضافة الى عمليات التسليف التقليدية. وبلغ مجموع التسليفات من القطاع المصرفي العربي لناتجه نحو ٢٥٠ بليون دولار. اما نسبة النمو السنوية في مجال التمويل عام ١٩٩٣ فبلغت ١.٨ في المئة، وعام ١٩٩٤ بلغت ٤.٤ في المئة. وفي ١٩٩٥ بلغت ١٤.٩ في المئة. وبلغت نسبة نمو التمويل عام ١٩٩٥ في مصر ٣٣.٤ في المئة وفي لبنان ٢٨.٢ في المئة وفي المغرب ١٩.١ في المئة وفي الاردن ١٢.٨ في المئة وفي تونس ١٢ في المئة. يضاف الى كل ذلك تنام في معظم بنود موازنات المصارف العربية، خصوصاً تنامي الودائع. ومنها ما يعود الى عودة بعض الاموال المغتربة وتعزيز القواعد الراسمالية للمصارف العربية وتقيّد معظم المصارف العربية بمستويات الملاءة الدولية».

السفير
الاثنين ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٦

٢١٥ مصرفياً عربياً في مؤتمر اتحاد المصارف العربية:

٦٥٠ مليار دولار الرساميل العربية في الخارج
طربيه: فتحت اتوسترادات المال الدولية أمام لبنان

حضر الى بيروت ١٣١ مصرفيا من ١٦ قطر عربي لحضور مؤتمر المصارف العربية والاصلاح الاقتصادي - الاعمار والتنمية - الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان. وينضم الى هؤلاء ٨٣ مصرفيا لبنانيا - ذلك على مدى يومي الثلاثاء والاربعاء (١٩ و ٢٠ تشرين الثاني الحالي).

ويفتتح المؤتمر رئيس الحكومة رفيق الحريري، ثم يجري، وفي ٥ جلسات عرض للتجارب العربية في الاصلاح الاقتصادي: عمان، السودان، مصر، تونس ودول الخليج. الى ذلك ستتم مناقشة عدة مواضيع ابرزها: المصارف العربية وسياسات الخصخصة، الأوجه والمتطلبات المالية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في الوطن العربي، التنسيق النقدي والتكامل الاقتصادي العربي، إمكانية وجدوى انشاء منطقة التجارة العربية الحرة، الاستراتيجيات الجديدة للتعاون الاقتصادي العربي، آفاق تحول المصارف العربية نحو الصيرفة الشاملة، واقع وآفاق العمل المصرفي الإسلامي، اعادة الرسملة في المصارف العربية (التجربة اللبنانية) تطوير الرقابة المصرفية وانطلاق المصارف العربية في الأسواق الدولية.

ويأتي هذا المؤتمر، بحسب تأكيد اتحاد المصارف العربية «بعد أن حقق القطاع المصرفي العربي في ١٩٩٥ قفزة نمو قياسية تمثلت في تصاعد لرقام غالبية مؤشرات الميزانية العمومية لا سيما الموجودات والتسليفات والودائع وحقوق المساهمين والارباح الصافية». واظهر تقرير لاتحاد المصارف «ان لبنان كان في طليعة المصارف العربية التي تحقق فيها نمو للموجودات وقارب معدل نمو هذه الموجودات في لبنان ٢٣.٥ في المئة ثم المغرب ١٣.٥ في المئة فمصر ١١.٩ في المئة وتونس ١١.٨ في المئة والاردن ١٠.٧ في المئة. اما لجهة ارتفاع معدلات نمو التمويل والتسليفات فكانت المصارف المصرية في الطليعة حيث بلغ نمو التمويل ٣٣.٤ في المئة ثم لبنان ٢٨.٢ في المئة، و١٩.١ في المئة في المغرب و١٢.٨ في المئة في الأردن و١٢ في المئة في تونس و١١.٦ في المئة في عمان. كما بلغ نمو الودائع بمختلف العملات المتداولة في المصارف لبنان (٩و٩٠ في المئة)، المغرب (١٥.٧ في المئة)، مصر (١٢.٣ في المئة) والامارات (١٢.٢ في المئة). هذا وقد حققت زيادات حقوق المساهمين في بعض الدول العربية مستويات لافتة بلغت حوالى ٧٥ في المئة في لبنان و٣٥.٨ في المئة في سوريا. وبلغ معدل النمو في حقوق المساهمين حوالى ٢٩ في المئة في تونس و١٩ في المئة في الاردن و١٠.٥ في المئة في الامارات». ويتوقف تقرير اتحاد المصارف العربية عند نمو الاستثمارات الخارجية للمصارف بنسبة ٣.٨ في المئة في ٩٥ لتبلغ حوالى ٨٠.٤ مليار دولار. ويؤكد التقرير «ضرورة» اعادة تدوير للرساميل العربية المغتربة الى الداخل من اجل تمويل اعمال المؤسسة واعادة الاعمار والتنمية في عدد كبير من الدول العربية». ويلاحظ التقرير «ان موجودات المصارف العربية الخارجية هي جزء من الرساميل العربية الموظفة في الخارج والمقدرة بما لا يقل عن ٦٥٠ مليار دولار».

لبنان

ويذكر ان عدد المصارف العاملة في السوق العربية هو حوالى ٣٠٠ مصرف (٤٠ مصرف حكومي و٢٦٠ مصرفا خاصا) وفي لبنان وحده ٨٣ مصرفا اي ما نسبته ٢٧ في المئة من اجمالي المصارف العربية.

ولمناسبة المؤتمر التقت «السفير» نائب رئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس ومدير عام مصرف الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه الذي اكد «ان استضافة لبنان لهذا المؤتمر هو اعادة لتفعيل دوره كحاضن للمؤتمرات وتأكيد على أهميته كرائد في الحقل الاقتصادي وبصورة خاصة كاقتصاد حر يتبع قواعد السوق منذ اكثر من ٥٠ سنة. وفي ما خص موضوع المؤتمر «المصارف والاصلاح الاقتصادي او اعادة الهيكلة» فهذا يخص لبنان فقط لجهة مراجعة القواعد التي ترعى اقتصاده الحر من اجل اعادة تفعيلها وتحديث اطاراتها وبالتالي اعادة ابراز ميزات لبنان التفاضلية». ومن ابرز هذه المراجعات برأي طربيه «تفعيل السوق المالية عبر خلق الأدوات المالية الحديثة وتفعيل عمل البورصة ووضع الانظمة الملائمة لها كما اعادة تنظيم مصارف الاعمال وتنشيطها».

وعند السؤال عن دور المصارف اللبناني في عملية التنمية يجيب الدكتور طربيه «المصارف اللبنانية هي في حالة ثورة بيضاء بحيث تقوم حاليا بتعزيز رساميلها الخاصة بنسب كبيرة جدا كما تقوم بتحديث آلات عملها وتتبع احدث الوسائل التقنية لأداء اعمالها اليومية. وتشير وجهة تصاميم المصرف المركزي خلال السنتين الماضيتين الى معالم وظائف مصرفية جديدة لم تكن تقوم بها المصارف سابقا ابرزها: تشجيع التسليف السكني وخلق ادوات الادخار الإسكاني والدخول في سوق التسليف المتوسط والطويل الأجل وتعديل انظمة الاحتياطي الالزامي بالنسبة للمصارف التي تتعاطى التسليف لآجال. الى ذلك هناك العقود الائتمانية وقانون تداول اسهم المصارف في البورصة، كما هناك مشاريع قوانين اخرى هي قيد المناقشة فيها ما يتعلق بصناديق الاستثمار المشترك وهو منتج مالي معروف عربيا وعالميا سيطلق حركة استثمارية بالأسواق المالية». وهناك مشروع قانون الايجار التمويلي، وتعميم استعمال «السويفت» والصراف الآلي عبر نشر شبكة تربط كل المصارف ولا تستعمل فقط سحب النقد بل لأغلبية العمليات المصرفية وستكون مشابهة لشبكة SPAN السعودية وKNET الكويتية».

ويضيف طربيه: «من معالم الثورة البيضاء ايضا دخول المصارف اللبنانية الى اسواق المال الدولية حيث تمكن غير مصرف لبناني من اصدار سندات دين جرى الاكتتاب فيها بسهولة خارج لبنان مما فتح آفاقا غير متناهية لتمويل القطاعات الانتاجية. ومن المنتظر ان تتحسن شروط هذه الاصدارات من حيث سعر الفائدة كما ستطول آجال استحقاقاتها مما سيتيح تأمين التمويل المتوسط والطويل الأجل».

الا ان كلفة هذا التمويل عالية وهنا يقول طربيه: «اللجوء الى الأسواق الدولية له ثمنه من حيث سعر الفائدة وهذه الكلفة تأخذ في الاعتبار عند توظيف هذا المال الذي سيتوجه الى القطاعات التي تتحمل هذه الكلفة. لكن كلما كان رهاننا في محله على حسن تعاطي الاسواق الدولية مع هذه الاصدارات اللبنانية، وبالتالي مع الثقة بلبنان، من حيث تقييم المخاطر، كلما تمكنا من تحسين شروط الاستدانة من الخارج وهذا يعني تحسين شروط التسليف مما سيؤدي تدريجيا الى افادة معظم القطاعات المنتجة من الرساميل الواردة، وهذا ما لمسناه في التسليف السكني حيث تطورت آليات متنافسة من حيث سعر الفوائد ومدة التسليف وهي الآن الى ذلك هناك تمن على مصر الاسكان الدخول الى الاسواق الدولية ايضا عبر اصدارات. وما نحن نرى بعد نجاح العديد من الاصدارات ان جهات مصرفية دولية تعرض من تلقاء نفسها خدمات اصدارات جديدة ما يعني ان الاتوسترادات المالية الدولية فتحت امام لبنان».

وعن هوية المكتتب في هذه الاصدارات يقول الدكتور جوزف طربيه «الأهم من ذلك هو انها اموال من الخارج. واذا كان المكتتب لبناني مغترب في امواله ستنتقل العدوى الى العربي المغترب بامواله ايضا كما الى المستثمرين الاجانب. ومن المؤكد ان الرساميل العربية الموظفة في الاسواق الدولية كبيرة جدا ومن مسؤولية المصارف العربية ايجاد الوسائل والقنوات اللازمة لتسهيل التقارب بين هذه الرساميل ومشاريع الاستثمار العربية». ويختم طربيه بالقول: «بالنسبة للبنان، مشاريع البنية التحتية هي اشارة طيبة للمستثمرين بأن الوضع قادم على تحسن كبير. والدلالات الاولى هي حسن نظرة الاسواق الدولية الى كافة الاوراق التي طرحها لبنان بقطاعيه العام والخاص (٢٢٨٠ مليون دولار) وجرى الاكتتاب فيها بسهولة كبيرة».

منير يونس

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية شهرية
آب (اغسطس) ١٩٩٦ ـ العدد ٢٩٧

في عشاء اتحاد المصارف العربية للقطاع المصرفي في لبنان

د. طربيه: الاتحاد يشكل الاطار الاهم لأكبر تكتل مصرفي عربي



من اليمين: د. جوزف طربيه، د. عدنان الهندي، بشير ابو الشامات وعماد شهاب يستقبلون المدعوين



من اليسار: عبد بزي، موفق اليافي، فواز كيال، غسان العياش، سمير حمود وهاني الحسامي

اقام اتحاد المصارف العربية حفل عشاء على شرف المسؤولين في القطاع المالي والمصرفي في لبنان في مطعم LE RELAIS - SOFIL في الاشرفية وذلك في ٤ تموز الماضي برعاية وحضور وزير الدولة لشؤون الاصلاح الاداري الاستاذ انور محمد الخليل وعدد كبير من الشخصيات المالية والاقتصادية والاعلامية.

الهندي

رحب الدكتور عدنان الهندي امين عام الاتحاد بضيوف الاتحاد وهم «النخبة المميزة من رجالات السياسة والاقتصاد والمصارف والاعمال والاعلام» وقال: «ان بيننا اليوم رجلا ذا مقام كبير، علّما من الاعلام المتميزة في الحقل السياسي في لبنان، رائدا من رواد الحركة الاقتصادية والمصرفية العربية عموما واللبنانية على وجه الخصوص»، وقد عنى به الوزير الاستاذ انور الخليل.

ونقل الهندي الى ضيوف الاتحاد بشرى عزم الاتحاد على تأسيس معهد مصرفي عربي على ارض لبنان.

د. طربيه

والقى الدكتور جوزف طربيه نائب رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية كلمة جاء فيها:

«يشكل اتحاد المصارف العربية، على الصعيد العربي، الاطار الاهم والاكثر فعالية لاكبر تكتل مصرفي عربي. وهو يعمل منذ تاسيسه، على دعم المسيرة المصرفية العربية، والارتقاء بمستوى العلاقات والتعاون بين المصارف العربية الى افضل المراتب بما يخدم تطور اعمالها ومنتجاتها. ولقد سعى اتحادنا دائما الى توثيق عرى التعاون بين المصارف العربية، الاعضاء وغير الاعضاء في الاتحاد، والى خلق فرص التعارف بين المصرفيين العرب».

وبعد ان عدد انجازاته على الصعيد العملي قال: «اما على الصعيد العملي، فقد اتجه اتحادنا منذ مطلع هذا العام الى تطوير وظائفه التنفيذية اذ اقر دعم نشاطات المصارف العربية في مجال تطوير اعمالها ومنتجاتها عن طريق الاسهام معها في مجال الترويج للقروض واصدارات السندات والاسهم وشهادات الايداع وسوى ذلك من خدمات ومنتجات بدأت الامانة العامة للاتحاد في المساعدة على الترويج لها. وانه مما لا شك فيه ان الجهد المتواصل الذي يقوم به الاتحاد في



من اليمين: د. عبد الحفيظ اليربير، هاروتيون ساموئيليان، جوزف سركيس واندريه بندلي

القطاع المصرفي العربي قد اكسبه ثقة عربية ودولية واعترافا بدوره المتعدد الوجوه».

وختم: ان قطار الاتحاد، بفكره الجديد وسياسته الجديدة واهدافه الثابتة، قد انطلق، ونعمل جاهدين في الاتحاد على حسن سير هذا القطار باتجاه الهدف الرئيسي: خدمة مصارفنا من خلال خدمة المسيرة المصرفية العربية عبر تفعيل وتنمية التعاون بين مصارفنا ومصرفيينا في العالم العربي وخارجه، واني اغتنم هذه المناسبة لدعوة المصارف التي لم تنضم بعد الى الاتحاد لاخذ المبادرة والانضمام كاعضاء متلاحمين لخدمة القضية المصرفية العربية وسط التحولات الاقليمية والعالمية التي تتطلب تواجد المجموعات النشطة والفاعلة.

واخيرا، يطيب لي ان انقل تحيات مجلس ادارة الاتحاد الى الدولة اللبنانية ووزارة الخارجية على الحصانات والتسهيلات التي قدموها للاتحاد، كما اتقدم بالشكر لكل منكم لحضوركم معنا هذه الامسية واستمرار دعمكم.

الخليل يشكر

بعد ذلك القى الوزير الاستاذ انور الخليل كلمة شكر اشاد فيها بالدور الذي يقوم به اتحاد المصارف العربية لخدمة القطاع المصرفي العربي، كما شكر الاتحاد ونائب رئيس الاتحاد الدكتور جوزف طربيه على مبادرتهم في تكريم القطاع المصرفي في لبنان.

الاقتصاد والاعمال

آب / اغسطس 1996

آفاق ومناخ الإستثمار في لبنان

• ورشة الإعمار توفر فرصاً إستثمارية متنوعة

• تطور مطرد في آليات السوق المالية

إستحوذ لبنان على حصة من جلسات المؤتمر الثاني لأسواق رأس المال العربية، فخصصت فترة بعد الظهر من اليوم الثاني لجلسات متتالية حول الإعمار والإستثمار في لبنان.

وقد أوضح ذلك في مستهل هذا القسم رئيس تحرير «الإقتصاد والأعمال» الزميل رؤوف أبو زكي حيث قال: «موضوع مؤتمرنا هو أسواق رأس المال العربية، أي أنه مؤتمر عربي عام. إلا أن إنعقاده في بيروت وللسنة الثانية على التوالي، جعلنا نخصص الجزء الأخير منه بشؤون لبنان الذي يشهد ورشة إعمار كبرى، وبالتالي فرص إستثمار كبرى. ويدفعنا إلى ذلك ايضاً ان معظم المشاركين في المؤتمر يأتون إليه لإدراكهم العميق لأهمية مواضيعه ولرغبة منهم ايضاً في مواكبة المستجدات الإعمارية والإقتصادية العامة، من خلال رصد تطور مناخ وفرص الإستثمار فيه. ونأمل أن تسهم هذه الجلسات في تسليط الأضواء على مختلف الجوانب المتعلقة بواقع وآفاق الوضع اللبناني خاصة في وجود نخبة مميزة من كبار المختصين في القطاعين العام والخاص، تاركين للجلسات وللمواضيع والمناقشات أن تتحدث عن نفسها».

توزع القسم المتعلق بلبنان إلى ثلاث جلسات جاءت كالآتي:

الأولى: حول «الإعمار والإستثمار في لبنان» وكانت برئاسة د. عبدالله الفويز وكيل الشؤون الإقتصادية في وزارة المالية والإقتصاد الوطني السعودي.

الثانية: حول «الإستثمار في لبنان» وكانت برئاسة وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني السيد ياسين جابر.

الثالثة: حول «الإعمار والبنى التحتية» وكانت برئاسة السيد سعيد خوري رئيس شركة إتحاد المقاولين (C.C.C.).



قبل الجلسة ويبدو من اليمين السادة: د. فريدي باز، جوزف طربيه، د. عبد الله الفويز، الوزير فؤاد السنيورة، الشيخ محمد ابا الخيل، والشيخ حمد السياري، د. يوسف شاهر ورؤوف ابو زكي

طربيه: لبنان والهاجسان



ثم قدم د. جوزيف طربيه نائب رئيس إتحاد المصارف العربية مداخلة حول الإعمار والإستثمار في لبنان إستهلها بأن لبنان يعيش هاجسَي الإعمار والتعديات الإسرائيلية، لافتاً إلى أن العدوان الأخير لم يحقق أهدافه لا سيما لجهة إهتزاز الثقة.

واعتبر ان الثقة بالإقتصاد لا تنفي الحاجة إلى السلام لتعزيز النمو، لافتاً إلى متغيرات مؤثرة تتلخص في الآتي:

- بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في رسم سياسات المنطقة.
- العلاقات الخليجية - الخليجية في ضوء مستقبل النظام في العراق.
- العلاقات العربية - التركية.
- الدور الإقليمي لإيران في الخليج.

وبالنسبة إلى لبنان أشار إلى رسوخ السلم الأهلي، مما وفر للدولة الإطار المناسب للعودة إلى إدارة الإقتصاد، مشيراً إلى ان رأس التحديات ضبط عجز الموازنة العامة، مع تزايد الإنفاق الحكومي ورسم سياسة نقدية وضريبية لا تتعارض مضامينها مع أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية. وأعتبر ان مشكلات ما بعد السلام كبيرة وتستحق دفعة واحدة كترميم البنية التحتية وحل مشكلة الأجور والإيجارات ومشاكل التمويل وتشجيع الإستثمارات، وأكد أن أول شروط البناء الإقتصادي هو إعادة البناء السياسي وثانيها إعتماد اللبنانيين على أنفسهم وتفعيل المناخات القانونية والإقتصادية والمالية المؤاتية للعمل الإقتصادي.

واشار طربيه إلى أن لبنان ورغم هذه المشكلات تمكّن من إطلاق مسيرة الإعمار وإستفاد من تحسن المناخ السلمي في المنطقة. وأطلق من جديد ميزات الإقتصاد اللبناني المرتكزة إلى قوى إقتصاد السوق. ولاحظ سعي لبنان إلى إستعادة موقعه الإقتصادي عبر تحركات المسؤولين والهيئات الإقتصادية فضلاً عن التحرك الديبلوماسي لرئيس الحكومة.

وأكّد طربيه ان لبنان لا يزال يتمتع بميزات تفاضلية تمكّنه من جذب الإستثمارات وفي مقدمها الحرية الإقتصادية ونظام ضريبي فيه إعفاءات، ووجود فرص جيدة في مختلف الحقول.

وعن دور لبنان قال: «ان الإقتصادات العربية، وبما فيها لبنان، يجب أن تواجه معاً تحديات الحقائق الدولية الجديدة التي لا تسمح بتوافر ميزات تفاضلية في وجه المنافسة إلاّ من ضمن سوق عربية مشتركة. وقد دعونا من خلال إتحاد المصارف العربية إلى قيام «غات» عربية. واعتبر ان الإصلاحات الإقتصادية القائمة باتت تمكن من خلق تكتل إقتصادي متجانس».

النهار

السبت ٦ تموز ١٩٩٦ – العدد ١٩٤٨٢

اتحاد المصارف العربية: لقاء سنوي وتشديد على الثقة بدور لبنان

أحيا اتحاد المصارف العربية لقاءه السنوي في حضور نائب رئيسه رئيس مجلس ادارة "بنك الاعتماد اللبناني" الدكتور جوزف طربيه والامين العام الدكتور عدنان الهندي والوزيرين انور الخليل وشوقي فاخوري. وتحدث الهندي، ومما قال: "لقد حرصنا في الاتحاد خلال عقدين من الزمن ونيف على تأسيس علاقة الامانة العامة بالمسؤولين في المصارف اللبنانية وتطويرها، ايمانا منا بأهمية دور العمل المصرفي اللبناني في دعم خطى القطاع المصرفي العربي وتوجهاته وبضرورة تطوير لبنان قطاعه المالي ليستعيد بذلك مركزه المالي المتميز والمنافس في المنطقة، وبأهمية مشاركة المصرفيين اللبنانيين ذوي المؤهلات العلمية والخبرات العملية في تنشيط اعمال الاتحاد وتدعيمها في خدمة القضية المصرفية العربية عموما (...) اننا نؤكد في الاتحاد دعمنا الكامل لمسيرة اعادة الاعمار والانماء التي يقودها اهل الحكم في لبنان ووعلى رأسهم السيد رفيق الحريري، واننا نضع كل امكاناتنا وقدراتنا في خدمة هذا الهدف وسوف تخصص دولة مقرنا بمزيد من الاهتمام خلال المرحلة المقبلة، والقطاع المصرفي اللبناني بجزء اكبر من انشطة الاتحاد ومسيرة اعادة الاعمار بمزيد من الدعم المتعدد الجانب". واعلن "مبادرة جديدة من مبادرات الاتحاد لدعم دولة المقر، لبنان، وذلك بتأسيس معهد مصرفي عربي على ارض لبنان ليرتقي ويساهم في تثقيف العمالة المصرفية اللبنانية والعربية عموما وتدريبها". وتلاه طربيه، فشدد على اهمية دور اتحاد المصارف العربية "الذي يشكل الاطار الاهم والاكثر فاعلية لاكبر تكتل مصرفي عربي يعمل منذ تأسيسه على دعم المسيرة المصرفية العربية والارتقاء بمستوى العلاقات والتعاون بين المصارف العربية الى افضل المراتب بما يخدم تطور اعمالها ومنتجاتها". ثم تناول نشاطات الاتحاد ومشاريعه الجديدة بعد تطوير وظائفه التنفيذية، وقال: "ان قطار الاتحاد، بفكره الجديد وسياسته الجديدة واهدافه الثابتة قد انطلق، ونعمل، جاهدين، في الاتحاد، على حسن سير هذا القطار في اتجاه الهدف الرئيسي، خدمة مصارفنا من خلال خدمة المسيرة المصرفية العربية، عبر تفعيل التعاون وتنميته بين مصارفنا ومصرفيينا في العالم العربي وخارجه". وتحدث الوزير الخليل، مؤكدا الثوابت التي اوجدتها الحكومة، وهي "ثوابت تذهب مباشرة الى الثقة بلبنان وبالمستقبل وان للبنان دورا رياديا في الوطن العربي نريده لانفسنا ويريده العرب لنا".

السفير

الخميس ٢٧ حزيران ١٩٩٦ ـ العدد ٧٤٢٣

ندوة الصيرفة الاستثمارية لاتحاد المصارف العربية

معضاد: مطلوب إصدارات للمستثمرين
طربيه: الاتجاه إلى المصارف الشاملة

أكد نائب حاكم مصرف لبنان، فهيم معضاد، «ان الصناعة المصرفية العربية تعيش في جو جذري التبدل والتحول، هدفه ملاحقة وفهم حركة الابداعات في اسواق المال العربية».

جاء ذلك في ندوة نظمها اتحاد المصارف العربية تحت عنوان «الصيرفة الاستثمارية والتطورات الاقتصادية والمالية في الوطن العربي. واضاف معضاد: «ان تحول المصارف العربية لممارسة العمل المصرفي الاستثماري هو ضرورة حتمية في تطوير اسواق المال العربية كونه يساهم في زيادة سيولة هذه الاسواق وعمقها واتساعها. كما ان المؤسسات التي تمارس هذا النوع من العمل تصبح ضرورة لتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة للتمويل المتوسط والطويل الأجل، عن طريق ادارة وتعهد تغطية اصدارات الاسهم وبيعها الى المستثمرين وتطوير آليات التداول في الاسواق الثانوية لخلق السيولة لتلك الإصدارات خدمة لاغراض المستثمرين، وكذلك عن طريق تعهد وتغطية سندات الدين المتوسطة والطويلة الأجل الضرورية كجزء من التمويلات الراسمالية لتلك القطاعات ثم تداولها في الاسواق الثانوية ايضا».

طربيه

وتحدث في الندوة ايضا نائب رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية، رئيس ومدير عام مصرف الاعتماد اللبناني، جوزف طربيه حيث قال: «إن ندوتنا هذه المنعقدة تحت عنوان: «الصيرفة الاستثمارية والتطورات الاقتصادية الحديثة» انما هي استجابة فعلية لمنحى تطور العمل المصرفي العربي عموما وفي لبنان بشكل خاص، حيث تلاحظون معنا، ان التوجهات الحالية لمصرف لبنان التي تتلاقى مع التوجهات الفعلية للمصارف اللبنانية، تقوم على تطوير السوق المصرفي اللبناني وتحويل العمل المصرفي، بشكل حاسم، من اساليبه التقليدية الى رحاب المصارف الشاملة. وما حصل حتى الآن على هذا الصعيد مشجع للغاية سواء من خلال مبادرة مصرف لبنان الى السماح للمصارف التجارية، ضمن شروط ومواصفات معينة، ان يكون لها اذرعا استثمارية من خلال انشاء مصارف الاعمال او من خلال الحرص على تمتين ودعم بنية الجهاز المصرفي من خلال تعزيز الاموال الخاصة للمصارف والسماح بطرح نسبة ٣٠٪ من اسهمها في البورصة وسوى ذلك من اجراءات وتدابير بادرت المصارف الى القيام بها وواكبها مصرف لبنان بتحديد مواصفاتها الادارية والقانونية عبر التعاميم المتلاحقة».



معضاد متوسطا طربيه (الى يساره) والهندي (علي علوش)

الهندي

اما رئيس اتحاد المصارف، عدنان الهندي فقال «في اطار الجهود التي نبذلها في الاتحاد لدعم المسيرة المصرفية العربية، ثابر اتحادنا هذه، لتعالج قضية مالية تهم هذه المسيرة، اضحت تشكل محور الاهتمامات في الاجتماعات المصرفية التي تعقد في دولنا العربية، وهي الصيرفة الاستثمارية ومحاولة الاتجاه نحو «الصيرفة الشاملة». ان مصدر الاهتمام بهذا النوع من الصيرفة انما يرتبط بالتحولات العالمية الحاصلة في مجال تحول المصارف لممارسة اعمال غير مصرفية في مجالي صناعة الاوراق المالية والتامين وما شابه، في الوقت الذي اخذنا نرى دور الصيرفة التقليدية يتراجع في ضوء تصاعد دور الوساطة المالية في اعمال المؤسسات المصرفية والمالية».

النهار

الاربعاء ١٠ نيسان ١٩٩٦

طربيه: نتائج ايجابية لزيارة شيراك

توقع نائب رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه، في تصريح ادلى به امس، ان تكون لزيارة رئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك للبنان "نتائج اقتصادية مفيدة نتيجة البروتوكولات التي وقعت بين الحكومتين اللبنانية والفرنسية والتي شملت اتفاقات عدة تناولت مواضيع تربوية وثقافية وتمويلاً ميسّراً لمشاريع وهبات. واذا نظرنا اليها بمجموعها والقطاعات التي تناولتها، نرى انها تشكل مبادرة ايجابية ودليل ثقة بمستقبل الوضع الاقتصادي في لبنان، وتركيزا على تعويم دوره الثقافي والفكري في المنطقة وخصوصا باعتباره مدخلا الى الاتحاد الاوروبي من خلال الذراع الفرنسية التي تعتبر الرافعة الاساسية لنشاط الاتحاد الاوروبي لحوض البحر المتوسط".

البيان الاقتصادية
كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٥ – العدد ٢٨٩



مقررات وتوصيات اتحاد المصارف العربية

د. جوزف طربيه ـ نائب رئيس الاتحاد ـ :
المصارف العربية مضطرة
الى تطبيق المعايير الدولية في الملاءة والسيولة وتقييم المخاطر

عقد مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية اجتماعه الاخير لهذا العام في اواخر الشهر الماضي في فندق اليزستول في بيروت برئاسة السيد محمود عبد العزيز وبحضور نائب الرئيس الدكتور جوزف طربيه واعضائه الذين يمثلون المصارف في الدول المنتسبة الى جامعة الدول العربية.
ولكي ننقل الى القارئ العربي اهم ما دار خلال جلسات مجلس الادارة، رأينا ان نسجل هذا الحديث لنائب رئيس الاتحاد وممثل المصارف اللبنانية في الاتحاد الدكتور جوزف طربيه.



مجلس ادارة الاتحاد مجتمعا برئاسة السيد محمود عبد العزيز الذي يظهر في صدر الصورة

■ ما هي اهم المواضيع التي تطرق اليها مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية في اجتماعه؟

ـ عالج مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية مواضيع الساعة التي تواجه القطاع المصرفي العربي في ظل عولمة الاسواق المالية واضطرار المصارف العربيه الى تطبيق المعايير الدولية في الملاءه والسيوله وتقييم المخاطر وقواعد الافصاح والانظمة المحاسبيه وغيرها من المعايير التي يفرضها المجتمع المالي الدولي

وقد توقف مجلس ادارة الاتحاد اولا عند الدور المتعاظم للاتحاد على الصعيد الاقليمي وخاصه من خلال العلاقات المتوطدة مع صندوق النقد العربي وجامعة الدول العربيه والمنظمات العربية المتخصصة. ودخول الاتحاد كعضو مراقب في لجنة الرقابة على المصارف التابعة لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، وتكليفه من قبل صندوق النقد العربي والجهات العربيه الاخرى التي تعد التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد لاعداد دراسة القطاع المصرفي العربي واسواق المال العربيه لاغراض هذا التقرير

اما على الصعيد الدولي، فقد تلقى اتحاد المصارف العربيه طلبا من الامم المتحدة ليكون عضوا مراقبا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها ممثلا بذلك المجموعات الاقتصادية في المنطقة. كما تلقى طلبا من الاتحاد الاوروبي يطلب فيه تكثيف التعاون من اجل عقد الندوات المتخصصة حول مواضيع الساعة ودرس امكانية انشاء اتحاد دولي للمصارف يرتكز على مشاركة اتحاد البنوك الاوروبية والاتحادات المماثله في اسيا واميركا وذلك بغية العمل على ترسيخ دعائم الاستقرار في السوق المصرفيه العالميه

استراتيجية مصرفية عربية

■ ما هي اهم مشاريع الاتحاد المستقبلية؟

ـ ان خطة الاتحاد للمرحله المقبله تتناول ما يلي:

تحضير استراتيجيه مصرفيه عربية تواكب المتغيرات الدولية وتسير بالعمل المصرفي العربي عن طريق الانتقال من مرحلة ردات الفعل الى مرحلة الاحاطة المسبقة بالموقف الدولي من مصارف المنطقة العربيه ورسم السياسات البديله بما فيه المواقف العربيه المشتركه من سياسة التمييز الجحف التي تتعرض له المصارف العربيه، كاعتبار كافه الدول العربيه مثلا دولا عالية المخاطر باستثناء المملكه العربيه السعوديه، والتمادي في فرض موجبات تعجيزيه لزيادة رساميل المصارف العربية العاملة في الغرب بشكل يشير الى وجود سياسة تمييزية ضدها. وعلى هذا الصعيد قرر مجلس ادارة الاتحاد تفعيل لجنة البحوث وتعزيزها بالامكانات البشرية اللازمة لمواكبة التطورات الدولية الحاصلة وتحضير الخطط البديلة وابتداع المعالجات اللازمه

تفعيل العمل المصرفي

على صعيد المشاريع المشتركه، قرر مجلس ادارة الاتحاد تشكيل لجنة تتولى تفعيل العمل المصرفي العربي المشترك عن طريق الاضطلاع بالوظائف الجديدة التالية للاتحاد:

- تسويق القروض المشتركة
- تسويق المشروعات العربية المشتركة
- تأسيس صناديق الاستثمار العربية ـ العربية
- تشجيع الاستثمار في البورصات العربية

كما تقرر ان يقوم اتحاد المصارف العربيه بتسهيل تعميم معلومات التجارة العربية البينيه عن طريق تامين الربط بشبكه معلومات التجارة العربيه التي يديرها صندوق النقد العربي في مركزه في ابو ظبي

آلية لتسوية المدفوعات

على صعيد تسوية المدفوعات الجاريه بين المصارف العربية، تقرر تكثيف الاتصالات وخلق الآلية العملية الأيلة لتسوية المدفوعات الجاريه بين المصارف العربية عن طريق التعاطي المباشر فيما بينها بدلا من المرور غالبا عن طريق المصارف المراسله الاجنبية، وذلك تسويعا للعمل وتخفيفا للجهد والكلفه

بنك الشرق الاوسط للتنمية

على صعيد بنك الشرق الاوسط للتنميه قال الدكتور طربيه: لم يكن موضوع هذا البنك مدرجا على جدول اعمال مجلس اداره اتحاد المصارف العربيه وبالتالي لم تجر ايه مناقشه له وانما سنشير في هذا المجال، ان اتحاد المصارف العربيه، وهو هيئه مهنيه لا تتعاطى السياسة، لا يمكنه التعاطي بموضوع المصرف المذكور المقترح في ظل التجاذبات السياسيه والخلفيات الكامنة وراء اقتراح انشاء هذا المصرف، ناهيك عن الموقف المبدئي لمعظم الدول العربيه والقاضي بعدم الانسياق وراء المشاريع الاقتصاديه الاقليميه في ظل عدم شموليه السلام كافه دول المنطقة اضافة الى رفض الدول العربيه المرشحه لتمويل المصرف المقترح من قبول فكرة انشاء المصرف ومشاركتها فيه

وختم الدكتور طربيه:

انه يتبين مما تقدم، ان المواضيع المطروحة امام مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية تشير الى حجم التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية العربية والاقتصادات العربية في هذه المرحلة التي تتسم «بالعولمة» وانفتاح الاسواق المالية والنقدية على بعضها، وحيث تبرز الحاجة ماسة الى الدرس والتخطيط والتكيف لمواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة التي لا يمكن التعامل معها الا بالتقنية والعلم ومن خلال الانخراط في العمل الاقتصادي العربي المشترك

المقررات

وتقول مصادر الاتحاد ان مجلس الادارة جدد للامين العام الدكتور عدنان الهندي سنة اخرى وقرر تعيين امين عام مساعد لتفعيل عمل الامانة العامة بعد ان تكاثرت المشاريع

وصرف مجلس الادارة النظر عن عقد مؤتمره المقبل في المجر (بودابست) واستبدلها بنيويورك كما وافق على الميزانية العامة للعام ١٩٩٦

الحوادث
الجمعة 9 حزيران 1995

نائب رئيس اتحاد المصارف العربية د. جوزف طربيه لـ «الحوادث»:

اوضاع الاستثمار في لبنان مهيئة للازدهار وافاق النمو الاقتصادي مشجعة وواعدة!

... ولان النجاح يرافق دائما اتحاد المصارف العربية، فقد نجح باختيار الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني، نائباً لرئيس اتحاد المصارف العربية وهو مصرفي يعتبر اميناً على التقاليد المالية وحريصاً على ان يترك بصماته في كل عمل يتسلمه. كما ترك بصماته في العديد من المسؤوليات المالية التي تسلمها.

وهذه البصمات ظهرت في المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية الذي عقد في برلين مؤخراً حول موضوع «الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث». فشارك طربيه بكل اندفاع وديناميكية، وكانت له باع طول في المشاركة الفاعلة في حلقات المؤتمر.

«الحوادث» جالت مع الدكتور طربيه على كل مواضيع المؤتمر ومقرراته، وعن المشتقات المصرفية، وعن دور المؤسسات العربية في معالجة عجز الموازنات، ونظرته بشان توجه رؤوس الاموال الدولية والعربية الى لبنان. ودار معه الحوار التالي:

«الحوادث»: عقد اتحاد المصارف العربية مؤتمره السنوي في برلين مؤخراً، هل يمكن تعريفنا بالمواضيع التي عالجها هذا المؤتمر؟

د. طربيه: عقد اتحاد المصارف العربية، مؤتمره السنوي حول موضوع «الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث»، وقد رمى هذا المؤتمر الى تحقيق الغايات التالية

١ ـ الوقوف على اخر تطورات خدمات التمويل في الدول العربية، والتعرف على اثار انفاق «غات» الاخير، لا سيما في شقه المالي والمصرفي، على الصناعة التمويلية والمصرفية العربية.

٢ ـ استعراض اخر تطورات صناعة الصيرفة الشاملة، وبحث الواقع المصرفي العربي، وكذلك واقع اسواق المال العربية في ظل هذه التطورات.

٣ ـ تقصي تطورات العمل المصرفي الاسلامي ومدى مطابقته لاعمال الصيرفة الشاملة، وقدرته على مواجهة صناعة المشتقات المالية والمصرفية.

٤ ـ بحث التطورات الحديثة للقرارات لجنة بال وانعكاساتها المرتقبة على المسيرة المصرفية العربية.

٥ ـ التعرض لفن المشتقات المصرفية، والوقوف على واقعه الراهن وافاقه المستقبلية، واهمية هذه المنتجات المالية الجديدة للمصارف العربية.

٦ ـ الوقوف على مسالة تسوية المدفوعات بين الدول العربية، وتصور حل مناسب لها بالنسبة للمنطقة العربية في ظل الاسترشاد بتجارب بعض الدول في هذا المجال.

٧ ـ استشراف النمو الحاصل والمرتقب في العلاقات المصرفية بين الجانبين العربي والالماني ودراسة السبل الايلة لتطوير هذه العلاقات، بما يحقق المصلحة المشتركة ويخدم اهداف النمو المصرفي العالمي.

ويعتبر هذا المؤتمر احد المبادرات المهمة في سبيل استشراف مستقبل العمل المصرفي العربي، ازاء الاحداث والتطورات المتسارعة على الساحة العالمية والمنطقة العربية. وان المتتبعين للاحداث الجارية يعلمون تماماً المتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية في مختلف المجالات، وخصوصاً في اسواق المال، لا سيما بعد قرار التوجه العالمي ـ في نطاق اتفاقية الغات ـ لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، وازالة جميع القيود التي تعيق حرية المؤسسات المصرفية، في ممارسة مختلف الخدمات المالية!! في ظل اسواق زالت بينها الحواجز، بحيث اصبح العالم كله ساحة واحدة لتداول المنتجات المصرفية والمالية المتعددة الاشكال والانواع.

وقد رأى اتحاد المصارف العربية، بصفته الاطار الاساسي للعمل المشترك العربي على الصعيد المصرفي، ان يجمع بعض ابرز المصرفيين العرب، ضمن اطار مؤتمر برلين، للحوار والتشاور حول هذه المستجدات

«الحوادث»: ما هي المقررات التي توصل اليها مؤتمر برلين؟

د. طربيه: ان المؤتمر لم يتخذ مقررات، ولم تكن غايته اتخاذ مقررات. ان ما هدف اليه المؤتمر هو تامين ساحة حوار للقادة المصرفيين العرب للتشاور حول كيفية تطوير اداء مصارفنا بصورة تجعلها قادرة على البقاء والمنافسة والاستمرارية في ظل التحولات العالمية الحاصلة. وان ابرز المواضيع التي عالجها المؤتمر هي التبدلات الجذرية الحاصلة في اسلوب التمويل الدولي والتي ادت الى الانتقال التدريجي من صيغة الاقراض المصرفي التقليدي الى صيغة اصدار وتداول الاوراق المالية وخصوصاً السندات. وبالتالي ظهور اسواق التوريق للقروض المصرفية، والتي اصبحت مصدراً اساسياً من مصادر تمويل الشركات والمؤسسات ـ عامة كانت ام خاصة ـ. وقد استتبع ذلك ظهور الحاجة الى تقنيات للتحكم بمخاطر هذه الادوات او الحد من هذه المخاطر. وعلى هذا الصعيد استحدثت المشتقات المصرفية والتي عم استخدامها على نطاق واسع في الاوساط المصرفية، والتي اصبحت تشكل مصدراً مهماً من مصادر ارباح المصارف. كما انها تشكل ايضاً مصادر قلق لادارات هذه المصارف، بالنظر لاحتمالات الخسائر التي يمكن ان تؤدي اليها.

«الحوادث»: تكلمتم عن «المشتقات المصرفية»، وهي تذكرنا بمادة مصرف «بارينغز». فما هي اخطار هذه المشتقات على التوظيفات العربية؟

د. طربيه: ان صناعة المشتقات المصرفية هي في الاصل احد الاساليب للتحكم في مخاطر السوق المالية، وادارتها. ولكن المضاربة بهذه المشتقات، والضعف في تطبيق اساليب الرقابة والاشراف، والجهل بمخاطر السوق المالية الدولية قد تؤدي الى خسائر ساحقة كما حصل في قضية بارينغز التي لقيت تغطية اعلامية لافتة، وكما حصل في قضايا عديدة غيرها تناولها الاعلام المالي المتخصص ولم تصل اخبارها الى الاعلام العادي الواسع.

ازاء ذلك لا بد للمصارف العربية وسلطات القرار الاقتصادي في العالم العربي ان تنتبه الى الاخطار المحيطة في الاستثمارات والاقتصادات العربية نتيجة التوظيفات المالية الجارية في اسواق المال الدولية. فالاحداث التي شهدناها في السنوات الاخيرة دلت على هشاشة هذه الاسواق وعدم استقرارها وتاثرها البالغ بالاحداث الدولية. واخر شاهد على ذلك الازمة المكسيكية الاخيرة، وانهيار مصرف «بارينغز» نتيجة سوء التعامل في الاسهم والمشتقات المالية.

وانه مع وجود هذه المخاطر في الاسواق الدولية، فان رؤوس الاموال العربية مدعوة الى العودة، ولو جزئياً الى اسواقها المحلية. فالمنطقة العربية هي اكثر من مجرد نفط ومال، وان فيها اسواقاً وافراداً وكفاءات ومجالات للتوظيف كبيرة ومثمرة. ان معظم الدول العربية اصبحت تعاني من مشاكل انخفاض السيولة والعجز الكبير في موازناتها. لذلك فاننا نشهد اليوم انتقالاً من مرحلة الفوائض المالية التي يتم توظيفها في الخارج الى مرحلة جذب رؤوس الاموال من الخارج لتوظيفها في الداخل. وان المصارف العربية مرشحة لكي تعلب دورها الطبيعي في

د. طربيه في مؤتمر برلين، ويبدو الى جانبه بارون فون هامر شتاين ـ لوكستون والدكتور عدنان الهندي





د. جوزيف طربيه: المنطقة العربية اكثر من مجرد نفط ومال

جذب هذه الرساميل وتوجيهها نحو الاقنية الاستثمارية المناسبة. وذلك من خلال اعتماد الادوات المالية الحديثة التي تكلمنا عنها، ومن خلال التدرب على التحكم بها والتحوط من اخطارها.

«الحوادث»: انتقل العالم العربي من عصر الفوائض المالية الى عصر العجز في الموازنات. هل من دور لمؤسسات التمويل العربية في معالجة هذا الموضوع؟

د. طربيه: ان معظم الدول العربية اصبحت تعاني من مشاكل انخفاض السيولة والعجز الكبير في موازنتها. وان جميع الدول العربية، بما فيها الدول النفطية، باتت تواجه مشاكل اقتصادية صعبة. وان من واجب الهيئات المالية العربية الخمس، (وهي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للتنمية في افريقيا، الصندوق العربي للانماء الزراعي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار) تفعيل نشاطاتها، كل وفقاً لاختصاصاته، من اجل مساعدة الدول العربية على مواجهة هذه المصاعب.

فصندوق النقد العربي مثلاً، وهو رديف اقليمي لصندوق النقد الدولي، يمكنه القيام بدور فعال في مساعدة الدول العربية في تصحيح موازين مدفوعاتها، وفي تنفيذ برامج الاصلاح الهيكلي. كما ان الصندوق العربي للانماء الاقتصادي يمكنه منح قروض للقطاع الخاص العربي او منح ضمانات للاقتراض من السوق المالية على غرار البنك الدولي.

ان هذه الامكانيات موجودة، لا سيما وان الوضع الاقتصادي العربي سيشهد تحسناً مع توقيع السلام في المنطقة، ومع سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعزيز الاقتصاد الحر الذي تتجه اليه غالبية الدول العربية.

«الحوادث»: ما هو الجديد بشأن توجه رؤوس الاموال الدولية والعربية الى لبنان؟

د. طربيه: بدأت اهتمامات بعض المصرفيين الدوليين الذين يخططون للقيام بنشاطات جديدة في اسواق جديدة تتجه نحو لبنان. وتتركز هذه الاهتمامات على قدرة لبنان، بعد احلال السلام في الشرق الاوسط، على استرداد بعض وجوه دوره التقليدي في الحقل المالي والخدماتي، وعلى امكانيات الاستثمار الكبيرة التي تتيحها اعادة بناء بنيته التحتية (اتصالات سلكية ولاسلكية، كهرباء، اوتوسترادات، مطار، مرافىء، الخ..). وكذلك امكانيات الاستثمار في الحقل العقاري والسياحي، وفي الصناعات التي للبنان خبرة في تشغيلها (البسة، ماكولات، ترابة، مجوهرات، الخ..).

وقد توجهت بعض المصارف الدولية الى فتح مكاتب او فروع لها في بيروت منذ العام الماضي. فقد اسس مصرف «باريبا» مكتباً له في بيروت. كما افتتح مصرف «اي ان جي» الهولندي فرعاً له. وكذلك استحصلت كل من «مورغن غارانتي تراست» و «كومرز بنك» على ترخيص لفتح مكتب تمثيل. وهناك طلبات لمؤسسات مالية دولية اخرى للتمركز في لبنان.

اما على صعيد الاهلية الائتمانية، فقد اصدرت الحكومة اللبنانية سندات خزينة بالدولار تم الاكتتاب بها في سوق «يورو دولار»، مما اثبت اهلية لبنان للاقتراض من هذه السوق. ويقول الذين يحللون اوضاع لبنان، بعد السلام، ان هذه الاوضاع مهيئة لازدهار الاستثمارات العربية والاجنبية فيه، في سوق تحتبر قيمتها حالياً اقل مما يجب ان تكون عليه، مما يعني ان الاسهم اللبنانية ستحقق عائداً جيداً للمستثمرين على ضوء حلول السلام والانتعاش الاقتصادي الذي سيليه.

وان النمو الذي سجله الاقتصاد اللبناني خلال السنتين الماضيتين كان لافتاً. كما ان انفاقاً بنيوياً قد تم خلالهما، وهو من شانه ان يشكل اساسات قوية للنمو في المستقبل. لذلك فان الافاق لتجدد زخم النمو الاقتصادي تبدو مشجعة وواعدة.

«الحوادث»: ماذا عن الوضع المصرفي اللبناني، هل هناك من امكانية لعودة المصارف اللبنانية الى لعب دور اقليمي على الصعيد المالي؟

د. طربيه: حققت المصارف اللبنانية انجازات مهمة خلال عام ١٩٩٤، سواء على صعيد حجم الودائع والميزانيات والتطوير التكنولوجي. كما استجاب القطاع المصرفي بمجمله لمقررات لجنة بال على صعيد الملاءة.

اما على صعيد تحديث التشريعات المصرفية، فتقوم لجان متخصصة بوضع مجموعة من التشريعات الجديدة بغية خلق منتجات مالية حديثة وخدمات مصرفية متطورة.

كما ان جهوداً كبيرة تبذل لتطوير الكفاءات البشرية وتحديث التكنولوجيا المصرفية وخصوصاً في حقل الاتصالات والمعلوماتية والاستفادة من التطور العالمي الحاصل في هذه المجالات ومواكبته وارساء ستراتيجيات متحركة.

كما تمسك السلطات النقدية اللبنانية بكفاءة بالوضع المصرفي والنقدي، وهو امر ضروري لمصداقية النظام المصرفي والمالي اللبناني.

ان بيروت مؤهلة لتلعب دوراً مالياً اقليمياً رئيسياً بفعل الميزات التفاضلية التي يتمتع بها لبنان على الصعيد الجغرافي والقانوني والمالي والمناخ الاستثماري. ولكن لم يعد من الممكن الكلام عن سوق اقليمية وحيدة للمال مركزها بيروت. لان هناك اسواق غربية اخرى للمال في المنطقة. وان الستراتيجية العربية الصحيحة هي تسريع ربط هذه المراكز المالية ببعضها وتامين اجراءات التنسيق فيما بينها وتفعيل خدماتها من اجل خلق سوق راسمال اقليمية متكاملة.

السفير

الاثنين ١٣ آذار ١٩٩٥

إنتخابات اتحاد المصارف العربية:
عبد العزيز رئيساً وطربيه نائباً للرئيس

عقد مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية بهيئته المنتخبة حديثا، اجتماعه الاول في القاهرة السبت في ١١ آذار الحالي، لانتخاب رئيس ونائب رئيس لمجلس الادارة وتشكيل اللجنة التنفيذية للمجلس.

وقد جاءت نتيجة الاقتراع تجديد انتخاب ممثل المصارف المصرية محمود عبد العزيز لرئاسة المجلس، وانتخاب ممثل المصارف اللبنانية الدكتور جوزيف طربيه نائبا له، كذلك تم انتخاب ممثلي الكويت والبحرين وسلطنة عمان اعضاء في اللجنة التنفيذية، وتجديد انتخاب عضوي المجلس ممثل المصارف السورية عادل الحافي وممثل المصارف الاردنية زهير الخوري لعضوية مجلس امناء المعهد العربي للدراسات المصرفية التابع لاتحاد المصارف العربية.

هذا ويعود الوفد اللبناني المصرفي اليوم الاثنين الى بيروت.

وادلى الرئيس السابق لاتحاد المصارف العربية الوزير انور الخليل بتصريح اعتبر فيه «ان تبؤ لبنان لمنصب نيابة الرئاسة هو كسب للبنان وللاتحاد خصوصا اذا دعم الموقع بصلاحيات الاشراف والتنسيق مع الامانة العامة خلال غياب الرئيس، واكد ان ممثل لبنان في الاتحاد يشكل كفاءة مصرفية متميزة يمكن للاتحاد استثمارها بطرق عدة».

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
آذار (مارس) ١٩٩٥ ـ العدد ٢٨٠


د. جوزف طربيه


د. ادمون نعيم

جوزف طربيه ممثلا للبنان في الاتحاد

عقد في مقر جمعية مصارف لبنان اجتماع، برئاسة الدكتور فرنسوا باسيل، للمصارف والمؤسسات المنتسبة الى اتحاد المصارف العربية، والتي يبلغ مجموعها ٣٢ عضوا، بما فيها جمعية مصارف لبنان والمؤسسة الوطنية لضمان الودائع. وقد تم التوافق بالاجماع على تسمية الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك الاعتماد اللبناني ش.م.ل. ممثلا للبنان في مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية خلفا للوزير انور الخليل الذي انتهت مدة ولايته.

وجاء اختيار الدكتور طربيه بالاجماع لسببين:

١ـ لانه يتحلى بالمواصفات المطلوب توفرها في ممثل قطاع له اهميته لدى اتحاد له صفة دولية.

٢ـ لانه على علم بكل شؤون وشجون الاتحاد وكان بين المشاركين الدائمين في نشاطاته.